حصاد العصر

فى سرقة آثار مصر

رصد شامل لقضايا سرقة الآثار

فى عهد (٢ حسنى) حسني مبارك . فاروق حسنى

وأسرار تنشر لأول مرة



علي القماش



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: حصاد العصر في سرقة آثار مصر

اسم المؤلف: علي القماش

رقم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١١



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

فكرة.. وإهداء

فكرة هذا الكتاب جاءت مع تكرار قضايا سرقات الآثار في عهد مبارك خاصة في عهد فاروق حسني وزير الثقافة ، واهتمامي ومتابعتي لهذه القضايا ، ولقائي بالعديد من المصادر، وحصولي على مئات المستندات، وهو ما جعلني أفكر مرات ومرات لرصد هذه الجرائم وجمعها في كتاب، ولكنني كنت أرجئ تنفيذها ؛ حيث لم أكن ألاحق حوادث سرقات الآثار التي تحدث كل يوم في مصر وتستحق إضافتها في الكتاب !

ومنذ سنوات قليلة توجهت لتسليم مقال لي لنشره بجريدة «الكرامة» وكان يرأس تحريرها المناضل الدكتور / عبد الحليم قنديل ، والتقى بي عدد من المسؤولين بإدارة الجريدة وحزب الكرامة وجماعة كفاية .. وذكروا لي أن «كفاية» أصدرت مجلدًا به رصد لجرائم القطاعات المختلفة في عصر مبارك ، إلا أنه رصد سريع وغير شامل، حيث إن واقع الفساد في عهد مبارك يحتاج إلى مئات المجلدات، وذكروا لي أن الرصد في مجال الآثار استعان بكثير مما سبق أن نشرته خاصة بجرائد «الشعب» والعربي والأحرار ومنه مشروع فاروق حسني بإقامة فندق بباب العزب بالقلعة وقضية طارق السويسي والبعثات الأجنبية وغيرها وغيرها .

وعرضوا عليّ فكرة إصدار كتاب يشمل رصدًا كاملًا لجرائم سرقات الآثار في عهد مبارك .

وتصادف في نفس الوقت أن تولى صديقي العزيز الأستاذ / سيد عبد العاطي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة الوفد ، وهو من أكفأ الصحفيين الشرفاء في مصر خاصة في مجال التحقيقات الصحفية .. فاقترح عليّ نفس الاقتراح ،

وعرض عليّ مشكورًا نشر ما أراه بجريدة الوفد، وقد تولى رئاسة تحرير «صوت الأمة»، ونشر لي العديد من الموضوعات عن الفساد في مجال الآثار وغيرها.

وللحق كان هناك توارد خواطر .. فهناك كثير ممن التقيت بهم طرحوا عليّ نفس الفكرة خاصة أساتذة الآثار والأثريين الشرفاء والمثقفين وزملاء صحفيين.

وبدأت الكتابة فور الانتهاء من كتاب «الاختراق الصهيوني للآثار المصرية»، ولأنني تأكدت أن مثل هذا الرصد سوف يلاقي صعوبة في حصر عشرات الآلاف من القضايا المتعلقة بسرقات الآثار والتعديات ، وهو أمر يفوق أي طاقة ويحتاج إلى مجلدات لا حصر لها ..

فكان لابد من الاكتفاء برصد القضايا الكبرى وما أكثرها وإن كانت تفاصيلها ـ هي الأخرى ـ تحتاج إلى عشرات المجلدات (مستندات وتحقيقات قضية طارق السويسي ٣٥٠٠ ورقة) .

وعندما قامت ثورة يناير ٢٠١١ ظهر جليًا مدى غيرة المواطنين على الآثار بتشكيل حائط بشري لمنع اللصوص من اقتحام المتحف المصري، والاستعداد للتطوع لحماية المناطق الأثرية في كافة أرجاء مصر، وهو ما ظهر في دفاع كثير من الأهالي البسطاء الشرفاء في مناطق عديدة أشهرها الأقصر وأسوان ، وحتى لو لم يمنع هذا التصدي للسرقات ، فقد تسبب الفراغ الأمني الذي أحدثه أيضًا نظام مبارك ، وكذب كل تصريحات فاروق حسني أطول وزير للثقافة وشئون الآثار وعدم التامين الحقيقى للمتاحف ومخازن الآثار في استمرار سرقات ما تبقى من آثار ولعدة شهور كانت خلالها تنقل الآثار المسروقة على اللواري .

ولذا رأيت من واجبي تكثيف الجهد للانتهاء من إعداد هذا الكتاب لرصد وتوثيق ما تم من سرقات للآثار في عهد مبارك وبسببه ، وكم أرجو من الزملاء المتخصصين والمهتمين بمحاربة الفساد في كافة المجالات ، ومنها بيع قطاع

الأعمال وفساد الزراعة ، والصناعة ، والتعليم ، والثقافة ، والأمن ، والحريات ، وغيرها ، وغيرها ، بعمل رصد مماثل ليكون توثيقًا لتاريخ هذا العهد .

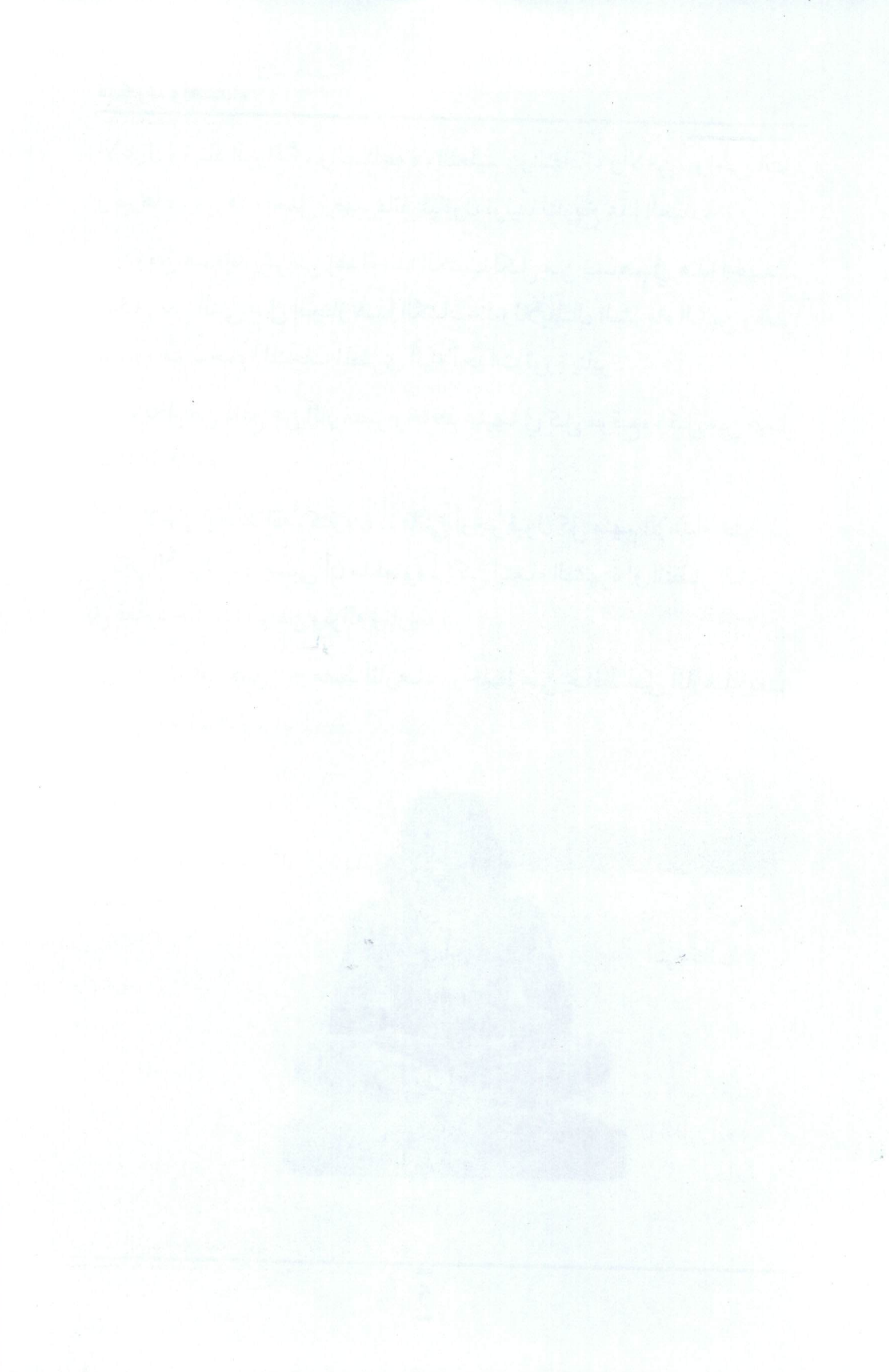
ومن هنا فإنه يشرفني إهداء هذا الكتاب لكل من يساهم في هذا الجهد .. ولكل من أثنى على إنجاز هذا الكتاب .. وللأبطال الشرفاء الذين وقفوا بصدورهم ليحموا المتحف المصري أثناء أحداث ثورة يناير .

ولكل من دافع عن آثار مصر وحافظ عليها في كل موقع، وكل من عمل على استردادها .

ولأنهم ـ بحمد الله ـ كثيرون .. فإنني أرجو قبول كل منهم الإهداء حتى لو لم أذكر الأسماء .. وحسبي أن ما فعلوه لم يكن ابتغاء الشهرة أو انتظار الشكر ، بل فعلوه حبًا لهذا الوطن وتراثه وتاريخه .

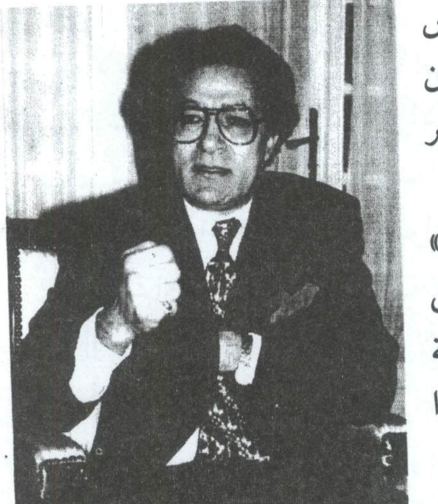
حفظ الله مصر .. وحفظ آثارها .. وحفظ من يحافظ على آثارها ويعتز بتاريخها وتراثها .





ـــــ تقديم ـــــ

لم يكن غريبًا أن يصرخ ريتشارد أليس رئيس مكافحة تهريب الآثار بإنجلترا أثناء الكشف عن قضية سرقة الآثار الكبرى عام (١٩٩٤م) والتي وصل فيها تقدير وزن الآثار المسروقة بالطن لكبر حجمها إذ بلغت المسروقات ٨.٥ طن من القطع الأثرية - وهو يتوعد في غضب وحزن وثورة : لن أسكت على ما يحدث لآثار مصر .. لن أترك اللصوص والمهربين ، ولن يفلت مهربو الآثار من قبضتي ، وسأتبعهم لإعادة كنوز آثار مصر المنهوبة .



ولم يكن غريبًا أن يأتي «مانشيت» جريدة التايمز البريطانية عند تهديد فاروق حسني وزير الثقافة لمنطقة هضبة الأهرامات، و آثار مصر فتكتب «أنقذوا آثار مصر من المهربين » .

فما تمت سرقته من آثار في عهد (حسني × حسني) أو حسني ٢ ، أي في عهد حسني مبارك خاصة في عهد فاروق حسني وزير الثقافة يكاد أن يفوق ما تمت سرقته في أي عهد حتى العصور التي كانت لا تجرم فيها سرقات الآثار وكانت تخصص فيها موانئ لنقل المومياوات والآثار للخارج !

ففي تلك العصور لم يكن المواطن يدرك أهمية الآثار ، كما كانت مصر تحت الاحتلال ، أو أن الأرض كانت بكرًا تخبئ كنوزًا لا حصر لها ، وكان الظن أنه في العصر الحديث ومع المعرفة بقيمة هذه الإرث ، أن يتم الحفاظ على الآثار بكافة الطرق والوسائل ، وأن تتلاشى - أو على الأقل - تتراجع ظواهر سرقات الآثار ، وأن يتم التصدي لسرقات الآثار بشكل جاد وحقيقي وفعال .

ولكن للأسف هبط على مصر لصوص الانفتاح ومن يتطلعون إلى الكسب السريع بدون عمل حقيقي ووضعوا أيديهم في أيدي عصابات الاتجار في الآثار الدولية حتى إنهم كانوا يحضرون إلى مصر ويقيمون بها لمتابعة سرقات الآثار .

وللأسف أيضًا جاء سوء اختيار المسئولين فهبط على مقدرات الآثار وزير للثقافة وهو فاروق حسني ليرفع شعار «الثقافة ـ تجارة» وإن كان الغرض الظاهر من الشعار هو استغلال الآثار في زيادة الموارد إلا أنه تحول تدريجيًا إلى معنى حقيقي مع الأعمال التجارية في حرم الآثار مثل إقامة الفنادق والمهرجانات في المواقع الأثرية ، وسفر الآثار النادرة إلى معارض خارجية بالاتفاق مع شركات دون الاتفاق مع الدول لتتعرض الآثار للتلف والسرقة والتزوير ، وبحث خصخصة المتاحف .. وقيام شركات المقاولات غير المتخصصة بترميم الآثار .. ووسط هذا المناخ «التجاري» تحول الشعار إلى تجارة عامة .. أوسع وأكبر وأشمل .. تجارة دولية وليست محلية ...تجارة شملت سرقات الآثار وتهريبها وعدم الاهتمام الجاد باسترجاعها. ولا عجب فلم يكن هناك اهتمام من الأصل بحراستها .. لنجد «بورصات» ومزادات للآثار المصرية في كل أنحاء العالم بينما يردد الوزير وأعوانه أقوالًا ساذجة وممجوجة لامتصاص الغضب أو «تلطيف» وقع الجرائم مثل أن الآثار المسروقة ما دامت مسجلة لا يمكن بيعها، وإنها حتمًا سوف تعود ، ويبدو أن هناك عقدًا ـ غير مكتوب ـ بين بعض المسؤولين والمافيا بعدم نشر كل الصور لأن نشرها قد يعمل على إعادتها .. كما أن هناك طرقًا لإخفاء التسجيل .. إضافة لتعدد صور التلاعب في سجلات الآثار والتي وصل حجم التلاعب في قضية واحدة وهي قضية الشاعر إلى أكثر من ٥٧ ألف قطعة..

هذا بخلاف ما كان يحدث في تزوير سجلات المخازن والتي تعتمد على أرقام دون توصيف، فإذا كان يوجد في السجل ٢٠٠ قطعة ذهبية يتم مسح الصفر فتصبح ٢٠ ويُسرق ١٨٠ قطعة وهكذا !..

أو أن يتم تشكيل لجان تقر بأن الآثار المسروقة آثار مقلدة فتمنح «صك» لبيعها وتداولها في المزارات دون ملاحقة..

هذا بخلاف الآثار التي تستقر دون الدخول في أعمال تجارية تالية مثل المقتنيات الأثرية والتحف واللوحات الفنية والمشربيات والمنابر وغيرها والتي تهرب إلى قصور الأمراء .. وبالطبع لن تجد من يبحث عن تسجيلها أو من يبلغ عن سرقتها ..

وحتى لو لم يتم الإبلاغ عن الآثار المسروقة والتحقق من أنها مسجلة فإن الواقع يؤكد عدم الاهتمام بالمتابعة لاستردادها.. مثل إبلاغ مواطنة ألمانية عن وجود أكثر من عشرة آلاف قطعة آثار مصرية مسروقة تمثل متحفًا كاملاً لدى أحد كبار لصوص الآثار في ألمانيا .. ومتابعة السفارة للبلاغ وتأكيد شرطة الآثار على صحة كافة المعلومات .. ثم هدأت الأمور حيث لم يقم الوزير وأعوانه بالعمل على استرداد هذه الآثار المسروقة أو المبيعة من أحد الحائزين، وهي آثار مسجلة ، بل قاموا بوضع عراقيل يستحيل معها إعادتها، مثل طلبهم من المواطنة المبلغة أن تصور كل قطعة وما يثبت أنها آثار مسجلة!!

لا تتعجب عن كيفية خروج كل هذا الكم من الآثار .. فالمستندات ، والتي تملك صورها ، تكشف على سبيل المثال خروج سفينة من ميناء الإسكندرية متجهة إلى الموانئ الأوربية دون اكتشاف الأجهزة المختصة لخروجها دون أي تفتيش أو اتخاذ أي إجراء حيالها إلا بعد ورود شكوى بعد عبورها للمياه الدولية! .. ولا تتوقف المهازل عند هذا الحد .. فقد تم ضبط ٦١٩ قطعة آثار مهربة في مطار هيثرو .. وتأكيد السلطات البريطانية إنها مهربة من مصر وتأكيد الجهات المصرية أنها آثار مسجلة .. لتجيء المفاجأة في تنازل مصر عن كل هذه الآثار بصفة رسمية.. وإمعانًا في الكرم أو في« الهطل» تم منح خطاب بأنه إذا كانت هناك بعض القطع تحتاج إلى ترميم فيمكن للمجلس الأعلى الآثار بمصر أن يقوم بترميمها حيث لدينا مرممون أكفاء !

الأمثلة لا حصر لها وكثير منها نشرته الصحف مثل التلاعب في تزوير ٥٧ ألف (سبعة وخمسين ألف) قطعة آثار لدى حائز و ١٧ ألف لدى حائز آخر و١٣ ألف لدى حائز ثالث .. إلخ.. وكثير من هذه الآثار كان يمكن لوزارة فاروق حسني الحفاظ عليها إلا أنه تم تركها بحجة عدم وجود مخازن ويتم رفض استلامها مرات ومرات سنوات وسنوات إلى أن تم تهريبها .

ولذا لم يكن غريبًا أن تقوم الصحف البريطانية بوصف الآثار المصرية في قضية الآثار الكبرى بوزنها بالطن .

أو تجد في قضية طارق السويسي سفر توابيت بالحجم الطبيعي أي بطول نحو ٢.٥ متر وارتفاع نحو متر وبداخلها المومياوات .. ولا نعرف من الذي مشى خلفها في الموكب !!

وحتى لو سلم البعض بما يقوله فاروق حسني من أن هناك فارقًا بين ما تمت سرقته وما تم ضبطه في محاولة للدفاع بأن ما يتم ضبطه كثير جدًا مما يؤكد براءته.. فحتى في هذه الحالة وكما كان يقول الصحفي الكبير / أحمد بهاء الدين فما يتم ضبطه عادة لا يزيد بحال عن نسبة ٥٪ إذ إن أرباب الفساد يتخذون كافة الحيل والأساليب للتضليل والخداع فما الحال وقد تكشف أن كبار اللصوص كانوا من أصحاب القرار ؟!

نعم هناك سرقات آثار عبر التاريخ ..

ففي زمن الفراعنة كانت المومياوات والتوابيت تنتقل من مقبرة إلى أخرى، حتى إنه نتيجة إعياء الكهنة الحيل نقلوا المومياوات إلى مخابئ سرية ، أو وضعوا أبوابًا وهمية للمقابر .. وذكرت البرديات ما يصف عمليات السطو .

كما أن كثيرًا من ملوك مصر كانوا يحصلون على آثار من سبقوهم ويضعون أسماءهم عليها حتى إن رمسيس الثاني اعترف في نقوش «أبيدوس» بحصوله على آثار أبيه .

إلا أن هؤلاء الفراعنة العظام كانوا يضيفون على الآثار ما هو أعظم في العمارة والفن والحضارة.. وما تم إخفاؤه استقر في سلام لأكثر من ثلاثة آلاف سنة حتى عثر عليه لصوص هذا الزمن وبدوه ، حيث تعلموا فقط السرقة والسمسرة !

وحتى على مستوى صيانة الآثار نجد أن الأمير خع - أم - إس ابن رمسيس الثاني ، وكان كبير الكهنة في منف ، قام بأعمال ترميم لعشرات الآثار السابقة على عهده دون أن يعرف «البيزنس» ودون أن يستعين بمرتشين .. أما منف وهي ميت رهينة الآن فقد كان يطلق عليها مدينة المدائن لجمالها وروعتها ، وليست لقذارتها ونهب آثارها وسرقتها كما هو الآن !

وفي عهد الدولة الفاطمية والعثمانية ارتكب حكامها جرائم في حق الآثار المصرية مثل محاولة تحطيم الأهرامات لاستخراج كنوزها .

وقام المماليك بنقل العديد من الأحجار سواء لبناء قصورها أو بناء المنازل بعد الزلزال الذي أصاب مصر في هذا الوقت .

ولكن إحقاقًا للحق لم تكن هناك سرقات أو تهريب خاصة مع عدم وجود تنقيب وعدم اهتمام الغرب أيضًا ..

وإحقاقًا للحق أيضًا إنهم أضافوا أروع الآثار الإسلامية وإبداعات الفنان المسلم ، ولم يأخذوا معهم ما صنع في عهدهم من مقتنيات بل قام سليم الأول بتصرف يعتبر حضاريًا إلى حد ما ، إذ أخذ أروع الفنانين المصريين ليصنعوا في «استانبول» مثيل ما صنعوه في مصر من مساجد وقصور وخنقاوات وأسبله .

وفي القرن السادس عشر كانت سرقة المومياوات لاستخدامها في العقاقير الطبية أي في العلاج ظنًا أنها تساعد في سرعة تلاؤم الجروح والكسور .. والآن تسرق المومياوات بحثًا عن الزئبق الأحمر ، ظنًا أنه يحقق المعجزات فيعيد الشباب ويولد الأموال !

وإذا كان أحد لا يقر بـرد الأطماع في آثار مصر مع مجيء الحملة الفرنسية وانبهار علمائها بروعة وعظمة المباني والمسلات وغيرها فإن هؤلاء أيضًا هم الذين لفتوا أنظار العالم إلى أهمية مصر .. كما يحسب لهم أنهم أثنوا محمد على عن هدم الهرم للاستعانة بالحجارة في بناء القناطر الخيرية !



وفي عهد محمد علي لم يكن الشعار من يزر مصر من الأوربيين يحز الشرف إلا إذا كان يحمل مومياء في إحدى يديه وتمساحًا في الأخرى ، إلا أنه يلحظ أن محمد علي كان يتطلع إلى بناء دولة حديثة ورأى أن علوم الشرق لابد من تدعيمها بعلوم الغرب ، بشرط ألا ينقل مصر إلى أوربا بل ينقل أوربا إلى مصر بخبرات الفرنسيين في إقامة مشروعاته .. ومن أجل هذه الرغبة في توثيق الصلة كان يقدم التسهيلات في منح الآثار .

كما يلحظ أن أول بادرة لإنشاء مصلحة ومتحف للآثار المصرية كانت بقرار من محمد علي باشا في عام ١٩٣٥ بإنشاء متحف الأزبكية وكان ملاصقًا لمدرسة الألسن وأسند الإشراف إلى أحد كبار أعلام مصر وهو الشيخ رفاعة الطهطاوي ومعاونه يوسف ضياء أفندي .

واستمر الحال في عهد خلفاء محمد علي ، ففي دار الوثائق المصرية وما نقله أمين سامي باشا في كتابه «تقويم النيل» نجد أمر الخديو عباس حلمي الأول في ٢٤ رجب ١٢٦٥ (١٩٤٥) بناء على أمرنا والتماس صاحبنا قنصل جنرال انجلترا السماح له بإخراج صندوقين بكل منهما واحد مومياء من الجمرك باسم الشغاله سير برونس السائح الإنجليزي قد أصدرنا أمرنا بألا يمانعه من إخراجها، وحررنا لكم هذا لاتباعه .

وهكذا كانت تخرج الآثار من مصر بالعدد والتوثيق ولم يكن هناك قانون يمنع .. فأصبح الأمر مع القوانين في عهد مبارك تخرج الآثار بدون عدد !

وعندما رحب سعيد باشا بزيارة الأمير نابليون ابن عم الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا ، سمح للعالم الفرنسي مارييت المتخصص في علم المصريات بمتحف اللوفر بالحضور إلى مصر والبحث عن الآثار التي يرغبها الأمير .

وجاء مارييت إلى مصر ، وأخذ ما اعتبره يروق لذوق الأمير وعاد إلى مصر ليعين مأمورًا للآثار المصرية ، وبدأت تتولد فكرة المتحف المصري الجامع للآثار.



وعاش مارييت مع الفلاحين نحو أربع سنوات ، مركزًا جهوده على الآثار خاصة في مناطق سقارة وميت رهينة وأبو صير ودهشور فاكتشف السراديب ، وقام بتأليف كتب هامة عن الحضارة المصرية ، وظهر عشقه للآثار في كتابه أوبرا عايدة ، وتصميم الملابس والديكور الخاص بها واستمر في مكانه حيث حاز أيضًا رضا الخديو إسماعيل ، والذي كان من أكثر المسرفين في إهداء الآثار خاصة للإمبراطورة اوجيني وزوجها الإمبراطور نابليون الثالث وأسرته ، ووافق على مشاركة مصر في معرض للآثار المصرية بباريس عام ١٨٦٧ .

ولم يتغير الحل في عهد مبارك وفاروق حسني كثيرًا .. فسقارة وميت رهينة وكل مناطق أهرامات الجيزة وغيرها صارت أكبر مصدر لتهريب الآثار .. وتمت سرقة تمثال نادر أثناء حفل حضره مبارك بالهرم!

وما زالت المعارض تجوب كل دول العالم ، وتعود بمخاطر وشكوك في

حصيلة إيراداتها !! فضلاً عن الشكوك في إمكانية سفر الآثار المقلدة والتي تباع على هامش المعارض ويمكن أن تكون حقيقية ويتم استبدالها بمقلدة أو بيعها بالخارج !



ومع إنشاء المتحف المصري وتكالب البعثات الأجنبية ، كان قانون القسمة للآثار المكتشفة.. وإن كان الواقع هو التلاعب واختيار ما يشاؤون حتى فسر البعض هذا القانون بأنهم يحصلون على نصف الآثار بطريق رسمي والنصف الآخر بطريق غير رسمي !

وهذا الإرث الاستعماري كانت تتصدره فرنسا وإنجلترا على طريقة «نص أنا نص إنتِ» .. ولا ينسى أحد أن حجر رشيد ـ مفتاح اللغة المصرية القديمة ـ وعثر عليه أحد جنود الفرنسيين (قبل قانون القسمة بسنوات طويلة) تحول «الحجر» إلى أحد بنود معاهدة السلام بين فرنسا وإنجلترا ، وقامت فرنسا بتسليمه إلى إنجلترا عام ١٨٠١ إثر هزيمتها على يد نيلسون.

وهي مناسبة للتذكرة بأن مصر عندما طلبت من انجلترا عام ١٩٩٨ استعارة حجر رشيد لمجرد العرض .. جاء الرد: لا .. لا إعارة ولا عرض !



وهو أمر تكرر في رأس نفرتيتي وذقن أبو الهول وغيرها وغيرها من آثار مصر بالخارج، بينما يرد مدير المتحف الألماني أن طلب مصر استعارة رأس نفرتيتي هو ضرب من الجنون .

وهكذا كانت آثار مصر تذهب إلى دول أوربا وامتلأت متاحفها بها .. وحتى الأفراد هناك يتوارثونها .. وقلعة حفيد كارنون ـ ممول الحفائر التي انتهت إلى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون ـ تضم عشرات الآثار سواء التي ترجع إلى توت عنخ آمون ، وأيضًا آثار وبرديات من عصور مختلفة بل وتضم تحفًا إسلامية !

وإذا كنا ندين كل ما حدث من سرقات في تلك العهود ، إلا أنه يظل القول: إن الأطماع كانت لأجانب ، وفي عهود لم يكن العلم بأهمية التراث في مصر بلغ ما نعلمه .. وكان الأهالي يتعاونون تحت إلحاح والحاجة ، وكان الحكام «الباشوات» لهم تطلعات خاصة ..

وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ فقامت بعزل مسيو «دريو تون» من وظيفته مدير مصلحة الآثار وتعيين العالم المصري مصطفى كامل لتخرج إدارة الآثار المصرية من قبضة الأجانب .. وإن كانت قد عادت في عهد مبارك ـ فاروق حسني للأجانب وغيرهم بطرق أخرى !

يقول البعض إن عبد الناصر أهدى بعض المعابد لألمانيا وأسبانيا وهولندا، ويجيء الرد مدافعًا أنه بفرض حدوث هذا فإن عبد الناصر فعل هذا بالتنسيق مع اليونسكو، وكان في وضع أشبه بمن يركب سفينة تتعرض للغرق بسبب الحمولة الزائدة .. إما يظل متمسكًا بعدم التنازل وتغرق المركب بكل ما فيها ، أو أن يضحي ببعض منها ويختار ما هو أقل قيمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ..

وقد كانت كل المعابد في أسوان والنوبة تتعرض للغرق قبل إنشاء بحيرة

ناصر وأثناء عمل تحويلات السد العالي وجاءت جهود تلك الدول لإنقاذ المعابد .. فحصلت على بعضها بدلاً من أن تضيع كلها للأبد .. حيث تم إنقاذ معبد أبو سمبل الرائع وعدد من المعابد المصرية التي ساهمت فيها دول العالم تحت رعاية «اليونسكو» .

وتم إنشاء صندوق آثار النوبة ليستمر في تلقي الدعم، إضافة إلى فرض مبلغ دولارين عن كل سائح .. ولكن هل ذهبت هذه الأموال في عصر فاروق حسني إلى الغرض الذي فرضت له ؟!.. الإجابة معروفة مثل غيرها من الأموال.

وعندما جاءت نكسة ٦٧ لم تكن الكارثة في سرقة إسرائيل لآثار سيناء فحسب .. بل كان هناك مخطط لسرقة كل آثار مصر بمساعدة بعض من أوفدتهم هيئة الآثار للدراسة في الخارج فعادوا بأفكار جهنمية تتنافى مع الوطنية والحفاظ على الآثار (وقد تمكن بعض هؤلاء من تولي مراكز قيادية في هيئة الآثار في عهد مبارك !) .

وصف المرحوم د . علي الخولي - عالم الآثار المعروف - قصة هؤلاء قائلاً :

مع نكبة ٦٧ عاد أحدهم من البعثة الدراسية إلى أرض مصر وفي يده اليمنى زوجته من نفس الدولة التي درس بها ، وفي يده اليسرى شهادة منحوها له في أقصر فترة ليس لذكائه الخارق ولكن لأسباب ربما اتضحت واستعداداته وولائه لهم ، فعاد إلى الوطن وفي عقله أفكار أو مشروعات تحقق هذه الأغراض خاصة أن المناخ كان مهيئًا لذلك مع ظهور بعض مراكز القوى .

وبدأ مخططه لخروج كل آثار مصر تحت شعارات خادعة تحمل بيع الآثار المصرية لتسليح الجيش وهي شعارات تلقاها بعض الأشخاص بحسن نية بدافع طيبتهم وحماسهم لوطنهم ..

كان على رأس هؤلاء المخادعين اثنان ..

الأول: مهنته الأساسية مدرس للجغرافيا ، ووصل للآثار عن طريق التدليس وبعض الأعمال غير الأخلاقية .. وتمكن بالخداع أن يتعرف على بعض المسئولين خاصة في مجال الثقافة مع البحث عن أي وسيلة إعلامية لتسليط الضوء عليه ، **والثاني:** من أصل تركي واستطاع أيضًا الظهور من خلال الاندساس في الحفلات .. فتمكنا معًا من الارتفاع والظهور لتنفيذ المخطط الخبيث .

وبدأ الأول في العمل على جمع الآثار لتخزينها بالمتحف المصري في الصالة رقم ٥٦ بالدور العلوي والتي تعرض بها المومياوات الآن .. فأخذ يجوب في مناطق الآثار خاصة سقارة لينتقي الآثار من المخازن والمقابر ومع خداعه لكبار المسؤولين أصبح صاحب كلمة في دخول مخازن الآثار وبتشكيل لجنة تضم معه شابين حديثي التخرج لا يعلمان شيئًا عما يجري ولكن لزوم الإجراء الشكلي للجنة حتى تمكن من ملء الصالة ٥٦ بالمتحف بقطع الآثار النادرة .

أما صديقه فكان يقوم بترتيب القطع واقتراح ثمنها .

وبدأ المخطط يتجلى مع ورود خطاب من أمريكي يتضح من اسمه أنه يهودي يعرض فيه بداية شراء كل القطع الأثرية المصنوعة من البرونز وبالثمن الذي تحدده اللجنة وأودع عشرة ملايين دولار تحت تصرفها وأبدى استعداده للزيادة إذا تطلب ذلك .

وبدأ بعض الأجانب يتوافدون لشراء القطع الأثرية ، والتقط بعض المصريين السبب في تخصيص الآثار البرونزية للمشتري الأمريكي ، فقد اتفقت بعض الجمعيات اليهودية بأمريكا على شراء هذه الآثار وعمل متحف نوعي منها وإهدائه إلى إسرائيل .

وانتشر أمر بيع الآثار وأن الأول يعمل بضغوط من زوجته الأجنبية ، والثاني كان يرأس لجنة القسمة مع البعثات الأجنبية بالمتحف لسنوات أعطى فيها الأجانب أهم وأندر الآثار «بالكوم» حتى أصبح اسمه يطلق على متحف في بوسطن بأمريكا من باب التهكم .

وعلم بالأمر الوطني العظيم الدكتور / محمود فوزي وتعمد مقابلة بعض الأثريين الذين توسم فيهم الأمانة والوطنية للتعرف على حقيقة الأمر ، وكان من بينهم صاحب الرواية الدكتور على الخولي .. وكان رد الأثريين الشرفاء أن بيع الآثار للأجانب أشبه بأم تبيع أبناءها بل هو أكثر ، إذ إن البيع يمثل إهدار تاريخ وحضارة .

وفي صباح اليوم التالي اتخذ د . محمود فوزي قرارًا حاسمًا بغلق الصالة ٥٦ بالمتحف المصري ومنع بيع الآثار المعروضة بها ، فقد رفع الأمر إلى الرئيس عبد الناصر والذي قرر على الفور الحذر من بيع آثارنا لليهود .. ورفض حجة بيع الآثار حتى لو كان تحت شعار تسليح الجيش المصري.

أما الجانب الآخر وهو المحتل من مصر في سيناء فعمل الصهاينة على قدم وساق للتنقيب عن الآثار ونقلها إلى إسرائيل منذ احتلالها عام ١٩٦٧ لاختلاق تاريخ لهم وللاتجار بها خاصة أن على رأس الجيش أكبر محترف لجمع الآثار وهو موشي ديان ، وبعد انتهاء الاحتلال عملت مصر على استرداد هذه الآثار المنهوبة ، وكان على رأس المدافعين عن عودة آثارنا من إسرائيل د . أحمد قدري والذي أطاح به فاروق حسني وزير الثقافة لتعود بعض قطع الفخار وغيرها من الآثار الأقل قيمة وهو ما أكده العديد من العلماء والمتخصصين وهي قضية يجب ألا تنتهي إلا بعودة حقيقية لكل آثارنا خاصة بعد ذهاب من فرطوا في إعادتها كلها محاباة للعدو الصهيوني .. كما يجب أيضًا العمل على إعادة كل الآثار الأخرى التي سرقتها إسرائيل من مصر ومنها «الجنيزه» .

أما عن عصر السادات فقد ورد في كتاب «خريف الغضب» للأستاذ

الكبير/ محمد حسنين هيكل نماذج لعشرات القطع الأثرية التي أهداها السادات وزوجته لضيوفهما من الرؤساء والملوك وغيرهم .. كما أشار الأثريون إلى كثير من هذه الإهداءات .

ومن أبرز هذه الإهداءات : في مارس ١٩٧١ قدم للرئيس اليوغسلافي تيتو تمثالاً واقفًا للإلهة أوزوريس ارتفاعه ٤٨ سم عثر عليه بحفائر بني سويف، وكان قد أهدى للرئيس السوفيتي بريجينيف تمثالًا جالسًا للإلهة إيزيس تقوم بإرضاع الطفل حورس ارتفاعه ٢٢ سم بمقتضى خطابات رسمية من ديوان كبير الأمناء إلى الهيئة، ثم اتجهت الهدايا اتجاهًا آخر كما تقول السجلات ، فقد أهدى عقدًا من الخرز السكري من الأمافش اللازوردي وفي منتصفه تميمة على هيئة حورس الطفل هدية لإمبراطورة إيران ، وتمثالًا من البرونز للطائر أبيبس هدية لشاه إيران ، وآنية من المرمر هدية لأدرشير زاهدي زوج ابنة إمبراطور إيران ، وتمثالًا من البرونز للطائر أيبيس واقفًا على قاعدة خشبية للدكتور هنري كسينجر، وعقدًا من الخرز برميلي الشكل هدية لقرينة الرئيس ريتشارد نيسكون، وإناء من المرمر لأوناسيس، وتمثالًا جالسًا للإلهة إيزيس من البرونز عيناه مطعمتان بالأحجار الكريمة للرئيس الأمريكي نيكسون، وتمثال لأيبيس للرئيس جيسكار ديستان، وإناء من المرمر من عصر الملك زوسر ارتفاعه ٧٧ سم هدية إلى مؤسسة كيزبي في واشنطن، وتمثالًا للطائر أيبيس على قاعدة سلم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه لحرم رئيس إسبانيا مع قطعتين أخريين لحرم رئيس المكسيك .. وتمثالًا لأيبيس على قاعدة جسم الطائر من الخشب والرأس والقدمان من البرونز وارتفاعه ٤١ سم لإهدائه لحرم رئيس الفلبين ، وتمثالًا واقفًا للإله أوزوريس لإهدائه لرئيس جمهورية المكسيك وإناء من المرمر من عصر الملك زوسر من الأسرة الثالثة لإهدائه إلى رئيس جمهورية اسبانيا وعقدًا من العقيق طوله ٤٨ سم من القرن السادس قبل الميلاد لإهدائه لحرم رئيس المكسيك ، وقناعًا من العصر المتأخر لإهدائه لشاه إيران ، وإناء من المرمر -

ضمن ست قطع ـ لإهدائها بمعرفة الرئيس أثناء رحلته لأوربا ،وتمثال أيبيس من الخشب الرأسي والرجلان من البرونز ومحفوظ داخل الجسم مومياء لطائر أيبيس وتمثالًا جالسًا للإله أوزريس من البرونز للإهداء لبعض بلاد الشرق الأقصى وتمثال البرونز للإله أزورويس وإناءً اسطوانيًا من المرمر، وتمثالًا من البرونز للإلهة إيزيس واقفًا يقبض على شارتين من رموز الحكم ويحمل على رأسه التاج الملكي و عقدًا من فرعين من العقيق الأحمر وسطه خرزة على شكل برميل على جانبيه، وأسدان رابضان يواجه أحدهما الآخر طوله ٦٤ سم لإهدائه لإمبراطورة إيران ، ولوحتان من الحجر الجيري تمثلان تقديم القرابين للإهداء للرئيس الأمريكي كارتر .

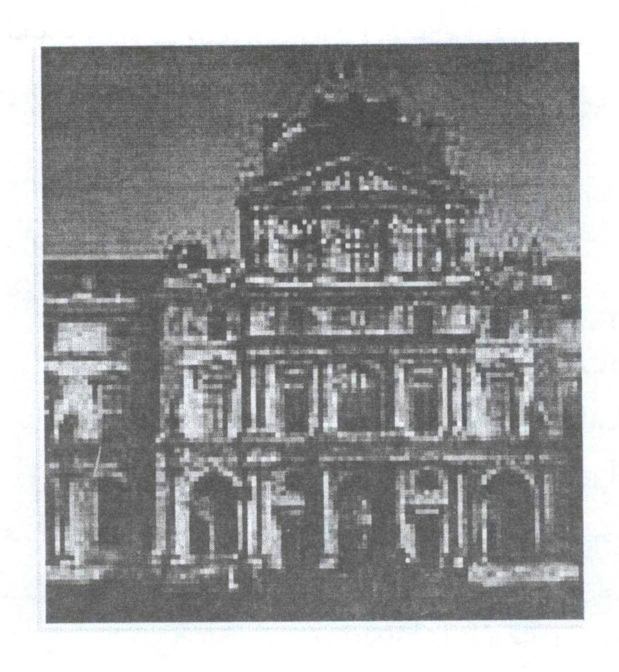
وفي عهد السادات أيضًا تم إهداء مجموعات آثار مثل معبد دندرة الصغير والذي كان مقامًا على أرض النوبة للرئيس الأمريكي ريتشارد نيسكون أثناء زيارته لمصر عام ١٩٧٤ .

كما أهدى معبد دابوت إلى الحكومة الإسبانية والمقام حاليًا على ربوة عالية في ميدان مدريد .

ويروى رجال الآثار تفاصيل وعجائب بل ودروسًا في قصص بعض هذه الإهداءات :

ومنها : حدث أن قامت قرينة الرئيس السادات باختيار أجمل قطع الحلي المطعمة بالأحجار الكريمة والتي تعود إلى العصر الفرعوني لإهدائها إلى قرينة الرئيس الفرنسي عند زيارتها في باريس

وأخذت قرينة الرئيس الفرنسية الحلي والعقد المرصع بالأحجار الكريمة وسألت هل هذا أثرى بحق؟ وعندما تأكدت شكرت قرينة الرئيس المصري وأمرت بإيداعه في متحف «اللوفر» .



وتكرر الأمر أو قل تكرر الدرس في صورة طبق الأصل بإهداء من نفس زوجة الرئيس المصري إلى زوجة الرئيس الأمريكي لتكرر زوجة الرئيس الأمريكي نفس تصرف زوجة الرئيس الفرنسي من الشكر والإهداء لمتحف ببلدهم وهو متحف «المتروبوليتان» وتكرر الأمر وللأسى والأسف كان القانون يجيز بيع الآثار الحقيقية ويجعل يد أي مسئول مغلولة إلى حد ما !

عند زيارة لاندريه مورو وزير الثقافة الفرنسي إلى مصر تقرر إهداؤه قطعة أثرية نادرة من المتحف المصري إلا أن عبد المنعم الصاوي ـ وكان وزيرًا للثقافة ـ رفض بشدة بل أعلن أنه على استعداد للاستقالة إذا تم إهداء هذه القطعة من المتحف المصري .. ولم تخرج القطعة المطلوبة من المتحف .

وإن كان هذا لم يمنع إحضار قطعة أثرية أصلية حيث كان مسموحًا ببيع الآثار وتم شراؤها من أحد محلات خان الخليلي !

ولم تتوقف الإهداءات عند السادات وزوجته بل إن بطرس غالي أهدى تمثالاً للملك البلجيكي «بودوان» الذي رغبت مصر منه أن يلعب دورًا في عملية السلام .

واستمر نزيف الآثار مع الانفتاح والذي بدأ مع نهايات عصر السادات ونما وترعرع في عهد مبارك.

ومن أبرز أمثلة « طفح» هذه الطبقات على سطح الاقتصاد والمجتمع ما تعرضت له مناطق الساحل الشمالي والتي كانت تحوي تحت رمالها كنوزًا للآثار لا حصر لها ، ومن هذه الأمثلة ما تعرضت له مدينة ماريا ـ والتي أصبحت مارينا ـ ورغم أنه عند اكتشاف فريق الآثار برئاسة د . فوزي الفخراني لآثار بهذه المنطقة أحدث دويًا إعلاميًا ، إلا أن الآثار نقلت من أجل عمل أساسات للشاليهات ، ونهبت ووصل الأمر إلى نقل الآثار على «اللواري» !!!

ولم تتوقف جرائم سرقات وطمس آثار الساحل الشمالي عند ماريا بل لعلها كانت البداية وكأنهم حولوا تبعيتها الإدارية من الإسكندرية حتى تدخل في منظومة طمس وسرقة الآثار تحت ستار التعمير وإقامة شاليهات وقرى سياحية وهي جريمة مستمرة حتى اليوم .. ولم يقتصر الأمر عند تواطؤ حراس الآثار والعاملين بها مع المليونيرات من أصحاب الشاليهات والقرى ومنها جرائم طمس الآثار حتى لا يكون هناك معارضة على بناء القرى السياحية والمنتجعات.. بل وصل الأمر إلى قيام المسئولين بالآثار أنفسهم بتكوين جمعية فيما بينهم للاستيلاء على أرض الآثار وتحويلها إلى قرية سياحية .. وأذكر أنني كتبت في هذه الجريمة وأحال وزير الداخلية «وقتذاك» الموضوع إلى الأموال العامة وتم استدعائي وأخذ أقوالي وقدمت عشرات المستندات إلا أن الموضوع انتهى للحفظ إذ كان هذا اتجاه الدولة في عهد مبارك.

وفي هذا السياق كان طبيعيًا أن تبنى المساكن فوق أراضي الآثار حتى أنه يروى أن الأثريين عندما كانوا يتمهلون في الحفائر كان المسؤولون يستعجلونهم بضرورة بناء المساكن في هذا الموقع؛ لأن الحي أبقى من الميت دون أن يعرف المسئول معنًى للقول إن هذا الميت ينطق بفن وحضارة وتاريخ وتراث بل ويمنح دخلًا لأجيالنا التي تقوم بطمسه .

وتوسع تخصيص أراضي الآثار لمشروعات مثل الإسكان إلى تخصيصها «للحيتان» تحت مسمى مشروعات استصلاح أراضي أو شركات وغيرها بينما الحقيقة أن كثيرًا منهم كان يختار أراضي في مواقع بعينها يعرف أنها تخبئ كنوز الآثار، فتجري أعمال «مجسات» شكلية من بعض العاملين أو مفتش الآثار بالمنطقة وقد يتم إغراؤهم أو يتم الضغط عليهم بالمسؤولين عنهم من مديري مناطق أو رؤساء قطاعات ، ليتم اعتماد هذا كله بأقصى سرعة تحت شعارات خادعة مثل إنماء الاقتصاد القومي، وزيادة المشروعات الاستثمارية، وعدم وضع عراقيل أمام المستثمرين .. فوصل الأمر إلى طلب عضو بمجلس الشعب بتخصيص مساحة ٢٠٠٠ فدان كلها تقع بين أربعة أهرامات بمنطقة دهشور أي أنها وسط منطقة أثرية تمامًا! .. وطلب الشركة الكويتية استزراع نحو ٥٢ ألف فدان في منطقة آثار العياط دون الاعتداد بما تضمه من مناطق أثرية تحت شعار إذا عثرت الشركة على آثار أثناء أعمالها تقوم بتسليمها إلى المسئولين بالمجلس الأعلى للآثار ! .. إلى آخر الأمثلة العجيبة التي جاءت تحت شعار تشجيع الاستثمار، وهو ما دفع عالمًا كبيرًا وهو الدكتور علي صبري إلى تقديم استقالته من اللجنة الدائمة للآثار معلنًا أن ما يتم جريمة لتسهيل التنقيب عن الآثار !

وما حدث في الأراضي المخصصة للاستثمار أو التي استولى عليها من يطلقون عليهم رجال الأعمال .. تكرر بصور أخرى في الهجوم على التلال الأثرية والتي من اسمها يتبين أنها تخبئ كنوزًا من الآثار فيتم الادعاء بملكيتها

وما أسهل اصطناع الأوراق خاصة التواطؤ والرشوة هنا وهناك .. وفي كل الأحوال يتم الحفر.. فماذا يفعل خفير بنبوت يحرس عشرات الأفدنة، بينما هناك عشرات المخالب وأباطرة ولصوص مدربون ومسلحون؟! .. وحتى لو اعترض أو أبلغ أحد فيدخل البلاغ في دائرة «بيروقراطية» وقد لا يتحرك إلا بعد ضياع كل الآثار الواقعة تحت التلال !

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا المناخ إلى النهم في الحفر تحت البيوت، والاستعانة بمشعوذين، بل وبناء مساكن ومقابر في أراضي متاخمة للآثار للتستر أثناء التنقيب أسفلها للبحث عن «المساخيط» ، لتحقيق حلم الثراء السريع، وقد تواكب هذا كله مع عوامل مختلفة مثل: عبث البعثات الأجنبية دون مراقبة حقيقية ، ودخول بعض السفارات في عمليات تسهيل التهريب ، وتسهيل بعض المسؤولين التهريب من الموانئ والمطارات ، ومعرفة اللصوص بطرق ودروب حدودية غير مأهولة وغير مراقبة بشكل جيد ، وضعف الأمن وانعدامه، ليصبح الفارق بين الأمن واللصوص الفرق بين النبوت وأقوى الأسلحة وأحدث الأجهزة والالكترونيات في التنقيب والاتصالات ، وتجنيد معظم حراس مخازن الآثار ، وتواطؤ بعض الأثريين أو مجازاتهم بطريقة تخدم اللصوص مثلما حدث كثيرًا في نقل مفتش الآثار عند الاشتباه في السرقة من مكان عملهم إلى وحدة المطار !! ..

وفي النهاية عندما تعرض محاضر السرقات على قطاع الآثار أو اللجنة الدائمة تعرض فقط أرقام المحاضر وتاريخها وبيانات مختصرة مثل موقع الضبط فيكون القرار للمصادقة أو لإقرار وتحصين السرقة !

ولم يكن يأتي تحرك من وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار إلا بتصريحات عقب كل جريمة كبرى ، وكانت أغلب ردود فعل الوزارة - للأسف - عندما يجيء الانتقاد من الأجانب وهو ما كان يهدد بخروج المحميات والمناطق الأثرية من قوائم الآثار العالمية .. ووقتها يصدر الوزير ومعاونوه تصريحات «ممجوجة»

ومكررة عن اعتمادات مالية جديدة لتأمين المناطق الأثرية بأحدث أجهزة المراقبة والحراسة .. ثم تهدأ الأمور حتى تتكرر جريمة أخرى بنفس الحجم أو أكبر ..

ووصل الأمر إلى يأس البعض والقول: إن عرض آثارنا بالخارج أفضل من بقائها على أرض مصر ، بينما الحق هو أن الحضارة المصرية مكانها أرض مصر، والمهربين مكانهم السجون ..

لقد نجح نظام مبارك في أن يجعل اسم مصر يتردد في المحافل الاقتصادية وفي البورصات العالمية بطريقة مبتكرة .. فإذا كان عاطف عبيد - أشهر «سنديك» في مزادات بيع قطاع الأعمال من مصانع وشركات فشل في بيعها بأسعار مناسبة .. فقد عوضه فاروق حسني وزير الثقافة بعرض آثار مصر في المزادات بأعلى الأسعار !

وإذا كانت الآثار المكتشفة في عهد الاستعمار تخضع لقانون القسمة فقد أصبحت الآثار في عهد مبارك تخضع لقوانين الانفتاح وتصدر بأكملها للخارج تبعًا للقسمة والنصيب!

وإذا كان البعض يظن أن قانون الآثار كان كفيلاً بمواجهة اللصوص، فإن رصد عدد القضايا يدلل على المؤشر الحقيقي للواقع، وقد رصدت رسالة الدكتوراه للمستشار / وليد محمد رشاد عام ٢٠٠٥ عن وجود ١٤ ألف قضية أمام المحاكم ، كما نشرت الأهرام (في ٢٥/ ٣/ ١٩٩٥) إحصائية تبين سرقة ١٣١٥٠ ألف قطعة آثار عن عام ١٩٩٤ .

أما الواقع العملي فإن معظم القضايا كانت تنتهي إلى البراءة لأسباب شكلية أو في أحسن الأحوال للغرامة .. ومع دفع الغرامة في التعديات دون الإزالة دفع اللصوص للتعدي على أراضي الآثار ، وإذا أصدر مجلس الآثار قرارًا إداريًا

بالإزالة فهو لا ينفذ لأن المتعدي حكم عليه بالغرامة وقام بسدادها أو أن يلقي مصير التأشيرة الشهيرة للأمن : «حالة الأمن لا تسمح بالإزالة لوجود بيوت يسكنها الأهالي .. أو زراعة» !

إن حجم الأمثلة أكبر كثيرًا من ذكر التفاصيل لما حدث في عهد مبارك - فاروق حسني من تخريب وسرقات الآثار حيث لا تكفيه مجلدات .

تنقيب الأهالي عن الآثار أسفل منازلهم أصبح ظاهرة .. سوق تجارة الآثار شبكة معقدة يحميها مسئولون كبار .. توفير سبل التنقيب عن الآثار أصبح في إعلانات تجارية .

اقرأ هذا الإعلان على شبكة الإنترنت :

للباحثين عن الثراء السريع .. ادفن ذهبًا وحديدًا ونحاسًا وفضه وكل معدن ترغب في دفنه على عمق ١٧ مترًا ، وضع فوق المعدن أي عازل تريده من أتربة وصخور وغيرها ..

خلال دقيقتين فقط لا غير يتم الكشف عن المعدن المدفون ..

عزيزي العميل : لا تدفع ولا ترسل دولارًا واحدًا قبل التجربة الميدانية الحقيقية ، ويرفق مع الجهاز جهاز آخر هدية .. إنه صغير وسهل الحمل لكشف الذهب بنظام الاستشعار عن بُعد يصل إلى ٥٠٠ متر إلى الأمام وعمق ٢٠ مترًا.. ومرفق مع الجهاز أسطوانة باللغة العربية لشرح كيفية التنقيب عن الذهب والدفائن (!) .

إن في مصر سبعة مواقع مسجلة على لائحة التراث العالمي وهي طيبة (الأقصر) ـ هضبة الأهرامات (من أبو رواش في دهشور) ـ القاهرة التاريخية ـ أديرة وادي النطرون ـ أبو سمبل وفيله ـ سانت كاترين ـ وادي الحيتان .

وكل هذه المناطق تعرضت لعشرات السرقات .. وحتى وادي الحيتان والذي يعد تراثًا طبيعيًا تعرض لسرقات حتى إن متاحف أمريكية طبيعية بأكملها اعتمدت على ما تم تهريبه من الفيوم، فصار اسمًا على مسمى جديد وادي الحيتان لحيتان سرقات كنوز مصر!

إن الأمر كما ذكر د . هنري عوض في ندوة سرقات الآثار التي تشرفت بإدارتها في نقابة الصحفيين (مارس ٢٠١١) أن مصر مقسمة لعصابات الآثار مثل تقسيمات الحكم المحلي .. وكل عصابة لها منطقة .. وحتى التلال الأثرية مقسمة وفق عصابات.

والأكثر من ذلك أنه يوجد أيضًا تخصصات في تقليد الآثار ووضعها مكان الآثار بالمخازن والمتاحف ! .. سقارة وملوى تتميز بتقليد الآثار البرونزية .. الفيوم تجيد تقليد القطع المعدنية .. الأقصر تتميز بتقليد الجعارين والأوشابتي .. إلخ !! ..

عائلات تحصل على تصاريح صيد وغيرها من الصحراء ويكون الهدف الأصلي هو التنقيب عن الآثار وسرقتها ..

مندوب الإنتربول قرر (عام ١٩٩٢) بأن هناك تجار آثار من أوربا يقيمون في مصر ويساعدون على تهريب الآثار بارونات الآثار ظلوا فوق كل القوانين.. وهناك لصوص ومهربي وتجار آثار في أرفع المواقع بالدول، وقد أصدر القضاء الأمريكي حكمًا بحبس فريدريك شولتز لتورطه في قضية الآثار المعروفة باسم قضية طارق السويسي، وشولتز كان يعمل مستشارًا للرئيس الأمريكي كلينتون.

لقد ظل الشعار الإلهاء بالحاضر لسرقة الماضي .. وإن كان من العار أن يكون دور المصريين هو الحفريات في كل مكان وبيعها لمن يعرف قيمتها وهؤلاء الأجانب ليس هدفهم المال فقط بل هدفهم الأول التاريخ، ويمكن لتزوير سطر منقوش على قطعة أثرية أن يغير التاريخ لصالح الصهاينة أعداء الوطن .

فتجارة الآثار يفوق ربحها أرباح البورصة وتجارة الأراضي بل والمخدرات كما أنها أكثر أمنًا .. ورائحة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال في مصر تشم على آلاف الأميال :

والذين سرقوا الونش في عز الظهر من الأسهل أن يسرقوا الآثار في نصف الليل !

وفي هذا الوقت كان الأمر أيسر من ذلك .. فإذا سرقت الأوطان لا تسأل عن سرقة الآثار!

أما عن القوانين الدولية فكثير من التشريعات في الخارج لا تجرم الاتجار في الآثار ، وعدد من الدول غير موقع على الاتفاقيات وتتعامل مع الآثار مثل أي سلعة ، كما أن «اليونسكو» لا تمتلك قوة عسكرية لتنفيذ الاتفاقيات .. ولذا انظر لحجم ما يتم تهريبه وحجم بل ونوعية ما تتم إعادته من آثار!

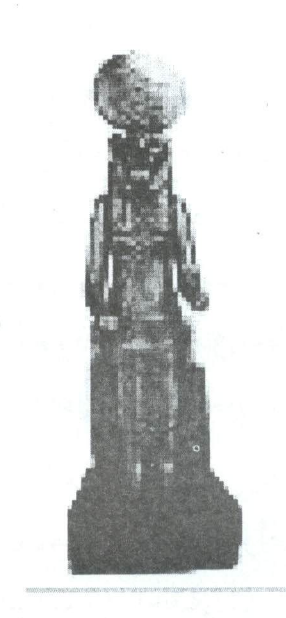
روى لي اللواء محمد تعلب عندما كان رئيسًا لشرطة السياحة والآثار أن مايكل جاكسون اشترى تمثالاً قيمته ٦ ملايين دولار .. وعندما تعجبت لاهتمام هذا المطرب المعادي للعرب بالآثار .. أجابني بأن اهتمامه بالاحتفاظ بالآثار ليس حبًا في الأثر ، ولكن لأن الآثار أصبحت الوسيلة الوحيدة المضمون زيادة أسعارها وعدم تأثرها بهزات السوق مثل أسعار العملات والأسهم والسندات !!



لقد أصبحت هناك أبوابًا للإعلانات بالجرائد والمجلات الأجنبية عن الآثار وأصبحت هناك مزادات وخبراء تثمين وسماسرة !.. هذه عناوين بعض المزادات:

- ١٧ قطعة من كنوز توت عنخ آمون .. رأس الإله أمون وهو يرتدي التاج لأعلى سعر .. للبيع مومياء مصرية وتمثال ملكي قديم أصلية .. يرقد براحة في تابوت خشبي مزخرف .. اسم المومياء : أرتوي رو ، والقناع موشي بالذهب من الكارتوناج وتمثال صغير من الحجر الجيري لفتاة صغيرة من مقبرة راود !

- تمثال بنت أي ، تمثال للأميرة ست ، تمثال سخمت - الثلاثة آلهة تمثال نادر من البرونز للإلهة إيزيس وهي تحمل حورس وعلى رأسها تاج للإله رع ، تمثال كاهن بتاع - تمثال إيزيس ، تمثال حورس، مصاحف من العهد المملوكي .. إلخ وكل قطعة أمامها السعر عند بداية المزاد !!



إن هـذه الـدول تبحـث عـن آثـار تعرضـها في متاحفهـا أو تتـاجر بهـا ، وفي الوقت نفسه هي تتمسك بتاريخها والذي لا يمثل أي شيء بالنسبة لتاريخ مصر.

بل إن بولندا - على سبيل المثال - قامت بترميم بيت أخطر لص واعتبرتـه أثرًا لأنه شغل فكر المجتمع .. وهو مزار .. ولا تخجل بولندا من ذلك .

ولا لوم على هـذه الـدول وأمامنـا مـا حـدث في نهايات عهـد مبـارك وعنـد مناقشته قوانين الآثار إذ طالب أحمد عز - مهندس عمليات الحزب الحاكم - أن يسمح بالاتجار في الآثار وبالطبع إذا حدث هـذا تكـون الآثـار متداولـة ورخـص التراب ثم يسهل تهريبها بنفوذه وأعوانه من لصوص رموز النظام.. وكان طبيعيًا إزاء هذا السياق أنه عندما عارضه د . زاهي حواس ممثل الآثار أن قام عز ومعـه منـدوب الرئاسـة بالاعتـداء عليـه بالـضرب لتفـضح كـاميرات الـصحفيين ما دار من محاولة تقنين لسرقات الآثار !

أما عن الراعي الرسمي للآثارفى عهد مبارك ونظامه «فاروق حسني وزير الثقافة» فإنه كلما كانت تحدث جريمـة تـستوجب الإطاحـة بـه اصـطنع «تمثيليـة» الاستقالة، فيقوم أفراد «الجوقة» من حملـة المبـاخر والمستفيدين والـذين يطلقـون عليهم المثقفين يقومون بأداء الـدور المنوط بهـم مـن حملـة توقيعـات للبقـاء عليـه ليكتمل المشهد التمثيلي بتعلق الوزير بأطراف وتلابيب فستان سـوزان أو الهـانم كما كانوا يطلقون عليهـا - فيعـود وكأنـه حقق أعظـم الانتـصارات !.. وللأسـف استمر كثير من هؤلاء في خداعهم للرأي العام حتى بعد الثورة.

لقد أصبح المال هو المحك في مواجهة من ينادون بالحفاظ على الآثار..فالمال هو المحور والمحرك الأول لـسرقات الآثـار.. وأصـبحت المـشكلة الحقيقيـة مثـل «حوار الطرشان» .. بل هو التحدي الحقيقي.

و السؤال المطروح: «هل تستطيع إقناع مليونيرات تجار الآثار بالتنازل عن هذا الربح من أجل مبدأ؟».. وما الحال و«بليونيرات» المشترين معظمهم ليسوا من أبناء هذا البلد ولا يهمهم تاريخه؟!.. أما الطرف الثالث في حلقة المال فهو المواطن، وهناك من تأثر تمامًا بما يدور من حوله من مظاهر الفساد ونهم الثراء السريع، واستطاع المفسدون أن يخترقوا جسد مبادئه، ويضعفوا جهاز مناعته، خاصة من يبحث عمن يسد رمقه، فيجازف بالحفر تحت بيته حتى لو يسقط تحته، أو يهيم في الصحراء باحثًا عن هذا الحلم حتى لو خرج ولم يعد!.

وإذا كان الحسم في تطبيق القانون هو الأمل الوحيد.. فقد تزوجت الثروة بالسلطة.

ونعتقد أن معظم المليونيرات من ثراء غير مبرر يأتي من تهريب الآثار والتي هى أقل خطرًا من المخدرات و «البودرة».

كما نعتقد أن كثير من إيداعات المفسدين من رجال السلطة في عهد مبارك بالخارج من الآثار وليست من الأموال ، حيث يسهل إيداعها دون مراقبة أو لفت نظر ، وعند بيعها تتضاعف قيمتها.

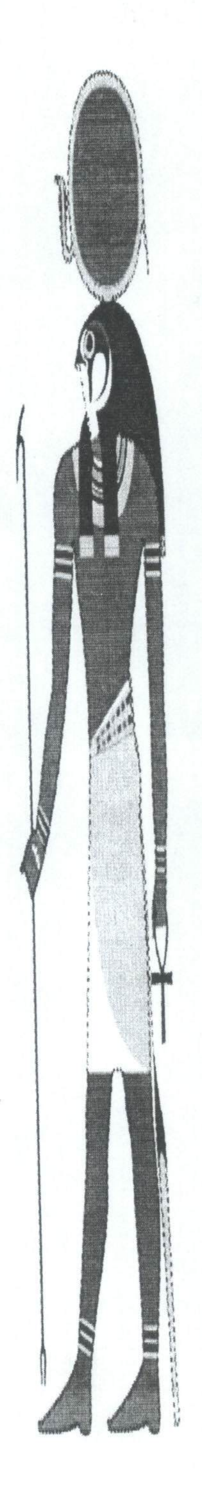
وأيضًا يصب العلم بها أو متابعتها خاصة إذا كانت قطع آثار ذهبية منتقاه من مقابر أثرية عقب إكتشافها وقبل الإعلان عنها أو تسجيلها.

وهكذا تحولت مصر إلى أكبر مصدرللثراء وأكبر مصدر عالمي لبيع الآثار المسروقة في عهد «الاثنين حسني» حسني مبارك وفاروق حسني ، بل واستمرت السرقات بصورة غير مسبوقة بعد تركهما موقعهما بسببهما أيضًا ، حيث الانفلات الأمني والأخلاقي ، وعدم وجود كاميرات مراقبة ، كما تبين أن الحراسة المعينة بحجة أنهم من الحاصلين على مؤهلات بدلًا من «الخفير أبو جلابية ونبوت» ، وعددهم ١٧ ألف حراسة على الورق ، وكشوف المرتبات

فقط ، حيث أنهم التحقوا بالعمل للحصول على وظيفة ، وبعدها يصبح عملهم الحقيقي «بهوات» ، كما أنهم ليس لديهم سلاح أو حتى تدريب، فأصبحت المخازن بدون خفير أو بديل الخفير.. وأصبحت سرقات الآثار في كل أراضي وبيوت مصر بطولها وعرضها ، وهو أمر محزن لضياع التراث والتاريخ وثراء اللصوص وضياع مشروعات تكلفت مئات الملايين مثل شارع المعز .

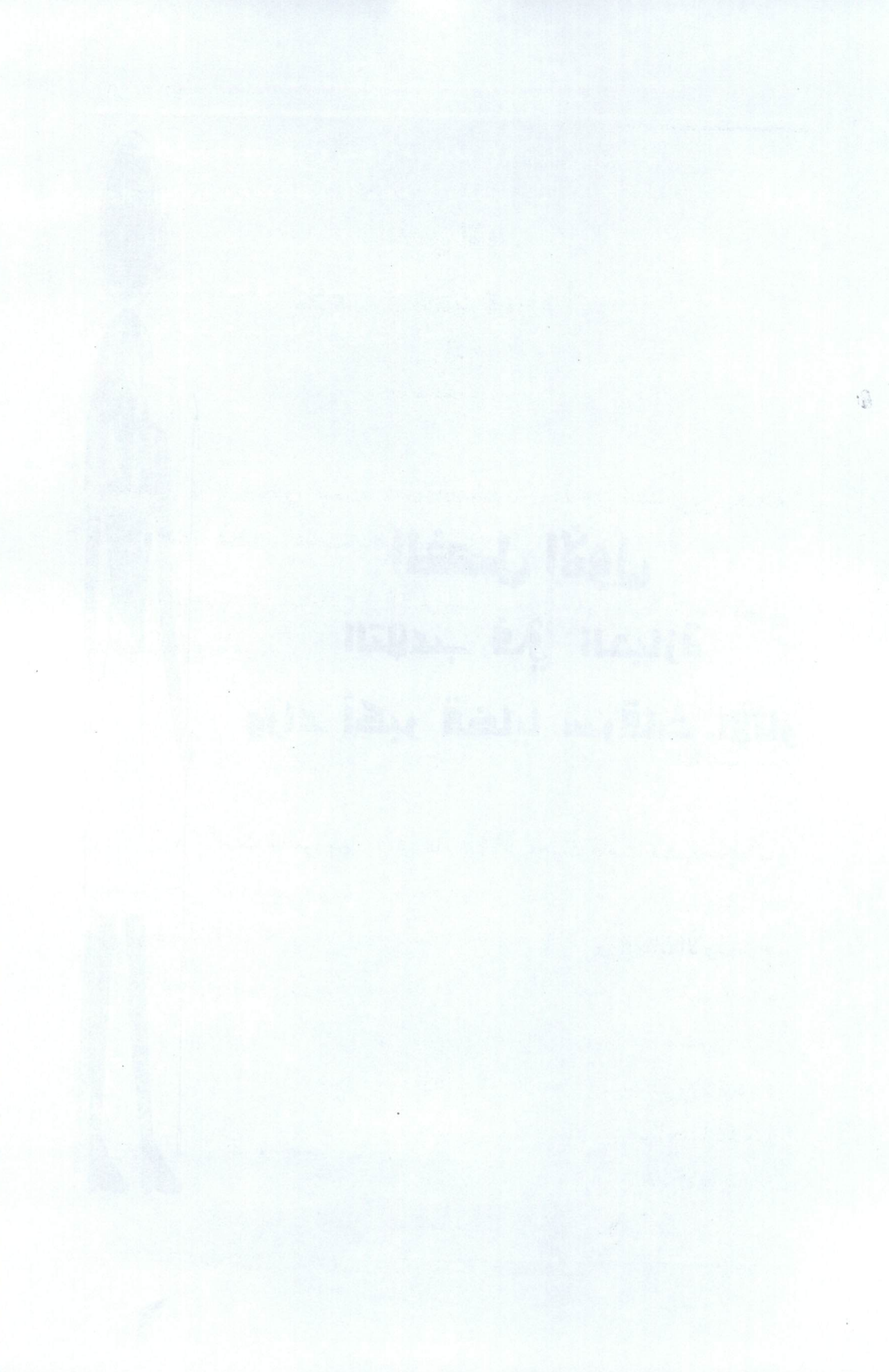
ولو أعيدت الأموال من لصوص وتجار الآثار وأعوانهم لكانت كفيلة ليست بسداد ديون مصر وحدها .. بل تكفي لسداد ديون العالم كله !

ولك الله يا آثار مصر !!



الفصل الأول

التلاعب في الحيازة
وراء أكبر قضايا سرقات الآثار



الفصل الأول

التلاعب في الحيازة وراء أكبر قضايا سرقات الآثار

. مجلس الآثار رفض استلام آلاف القطع الأثرية من الحائزين بحجة عدم وجود مخازن فتسبب في تهريبها .

. فشل تسليم بعض الحائزين الآثار للمجلس انتهى بتهريبهم و بيعهم آلاف القطع الأثرية.

صدر أول قانون لتنظيم وحماية الآثار سنة ١٩١٢ بعد تزايد نزع المواطنين لجدران من معابد ومقابر أثرية واستخدامها في بناء منازلهم ، وكذلك استخدام التوابيت وأوراق البردي في الأفران للتدفئة، وتم منح تراخيص للتجار بالاتجار في الآثار ، ولم تحدث لها مراجعة إلا في عام ١٩٤٨ ،حيث قامت مصلحة الآثار بسحب بعض التراخيص، وفي عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢١٥ والذي أكد على إباحة تجارة الآثار ،وفي عام ١٩٥٤ صدر قراران وزاريان الأول برقم ١٠٦١٣ لتنظيم الاتجار في الآثار ،والثاني برقم ١٠٦١٤٥ خاص بتنظيم تصدير الآثار للخارج، وفي عام ١٩٧٣ صدر القرار رقم ٢٤٩ بإيقاف تصدير الآثار للخارج ، وفي عام ١٩٧٤ صدر القرار الوزاري رقم ٣٣٠ بتنظيم الاتجار في الآثار من خلال القيد بسجلات ثم صرفها من مصلحة الآثار صاحبها تشكيل لجان جرد وحصر ما لدى التجار من آثار وتصويرها وتسجيلها علميًا واستغرقت هذه العملية نحو ثلاث سنوات وكان البيع والتصدير يتمان

بمراجعة من المتحف المصري إلا أن مصلحة الآثار أوقفت عمليات التصدير إلى أن صدر بذلك قرار في ١٥/ ١٢/ ١٩٧٧ بوقف منح تراخيص للأفراد للتصدير للخارج لمدة عام واستمر وضع حائزي الآثار بالتنسيق مع مكتب داخل مصلحة الآثار باسم مكتب تجارة الآثار.

وفي عام ١٩٨٣ صدر القانون رقم ١١٧ لحماية الآثار والذي صاحبه إعلان في وسائل الإعلام بأن كل من يمتلك آثارًا ويريد تسجيلها حيازة أو التنازل عنها أن يتقدم بطلب إلى هيئة الآثار ومنح القانون مدة ستة أشهر لتقديم الطلب كما منح مدة عام لتصريف الآثار التي لديهم، وبعد مرور العام أصبح الذين لم يتقدموا مخالفين لحيازة الآثار ومخالفين للقانون الجديد .. وتم تشكيل لجان لتسجيل الآثار كحيازة لمن رغب في ذلك وعمل سجلات ومنح نسخة منها للحائز وأخذ إقرار وتعهد عليه للاحتفاظ بالسجل والمحافظة عليه وعلى الآثار التي في حيازته، على أن يكون من حق لجان هيئة الآثار المرور في أي وقت للمراجعة ، وإذا وجدت اللجان أخطاء ، أو فقدًا لأي قطعة أثرية يتم منح الحائز مهلة للبحث عنها وبعدها يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده .. وفي حالة وفاة الحائز يتقدم الورثة بإعلان شرعي واختيار أحدهم ليكون مسؤولًا عن الحيازة، كما أنه في حالة التنازل لشخص ما يتم عرض الأمر على اللجنة الدائمة للآثار لإقرار الحائز الجديد وإخطار شرطة الآثار.

ويحق للحائز التنازل عن الآثار بدون مقابل، ويتم عرض الإهداء على مجلس إدارة الآثار، ويتم تشكيل لجان لتشوينها ،ويتم منحه محضر استلام بإخلاء مسئوليته مع سحب السجل منه .. وفي حالة وجود عجز في الآثار المهداة يتم إعداد محضر بالقطع المفقودة، ويتم عرضه على الشئون القانونية وأخذ فتوى من مجلس الدولة يتم تنفيذها.

وفي كل الأحوال فإن إدارة الحيازة بالمجلس الأعلى للآثار ليست وحدها المسئولة عن نقل الآثار المهداة، ولكن يشاركها إدارات أخرى وهي الشئون

القانونية والمتاحف وشرطة الآثار طبقًا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ - قانون حماية الآثار - والقرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ٨٤ المنظم لبعض أحكامه حيث تنص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ بالقانون على تسجيل الآثار لدى بعض التجار بسجلات المجلس الأعلى للآثار ويكونوا في حكم الحائزين أو الحراس عليها ،كما تضمنت المواد أرقام ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٤ / ٨٤ تنظيم حيازة الآثار .. وقد نصت مواد القانون على عقوبات تتراوح بين سنتان وخمس سنوات في حالة مخالفة حيازة الآثار .

والواقع أنه لا توجد رقابة حقيقية على هؤلاء الحائزين، وأنه لا يحدث مرور عليهم مطلقًا، وثبت أنه بعد المرور المفاجئ طلب عددًا منهم رد وإهداء الآثار إلى مجلس الآثار بدون مقابل ..

وهناك نقاط ضعف كثيرة مع عدم المرور الجدي وضعف المستوى العلمي لمعظم الآثاريين بالإدارة العامة للحيازة مما ترتب عليه تقليد القطع الأثرية لدى الحائزين وحتى إذا فرضنا أن ليس كل الحائزين موضع شك إلا أنه يمكن تقليد القطع الأثرية التي في حوزتهم عن طريق آخرين دون علم الحائز حيث إن هذه القطع تحفظ داخل مساكن يسهل التسلل إليها ، وهي لا تخضع سوى لحماية أصحاب الحيازة وكثيرًا ما لا يكون هناك حارس فعلي في حالة سفرهم أو تخزين الآثار في محل ..

وهذه القطع الأثرية عرضة للسرقة سواء من قبل اللصوص ، أوبالادعاء من بعض الحائزين بالسرقة .. يضاف إلى ذلك أن الآثار بطبيعتها تحتاج إلى صيانة وترميم ، وهناك كثير من القطع تحتاج إلى الحفظ في درجة حرارة معينة وهذا لا يتوافر سوى في المتاحف وهو ما يعرض الآثار لدى الحائزين للضياع ..

وفي الوقت نفسه يلاحظ أن المواد الخاصة بالحيازة بها شبهه مخالفة الدستور والذي ينص على «أن المواطنين لدى القانون سواء » فكيف يسمح للبعض اقتناء الآثار ويحرم على بقية المواطنين ؟

هذا وقد بلغ عدد الحائزين للآثار ٤٤ حائزًا بعضهم حيازته مستقره دون أي مشاكل وإن كان من المرجح عدم المرور عليهم أو التفتيش الجدي خاصة أنهم ممن يطلقون عليهم علية القوم (!) وأشهر هؤلاء عائلة بطرس غالي السياسي المعروف، والملياردير رءوف غبور، والشيخة حصة أو الأميرة حصة الكويتية، وإن كنا لا نعرف كيف ذكرها رجال الآثار بأن لديها حيازة رغم أنها غير مصرية !

وهناك حائزون بلا مشاكل وقاموا بتسليم حيازتهم دون مشاكل مثل د . هنري أمين عوض، والذي طلب أن توضع القطع الأثرية وبجانبها اسمه .. وقام بتسليم ٧٤١ قطعة وضع جزءًا كبيرًا منها بمتحف السكاكيني والمتحف المصري ومكتبة الإسكندرية وكلية الآثار جامعة القاهرة والمتحف الإسلامي ومتحف كلية آداب سوهاج وهو نموذج ممتاز للحائزين.

ومن الطريف أنه قام بتسليم وإهداء الآثار لكلية آداب سوهاج عن طريق د . حجاجي إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية والقبطية وحفاظًا من د . حجاجي على نفسه أثناء نقله الآثار من الجيزة حتى سوهاج أخذ معه خطابات إلى مباحث الجيزة وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج أي لكل المحافظات التي يمر بها لأنه يحمل آثارًا حقيقية إلا أنه لم يعترضه كمين واحد في أي نقطة مرور طوال هذه المسافة إلى أن سلمها لتعرض بمتحف الكلية .

إلى جانب هؤلاء فإن بعض الحائزين في خانة «المشاغبين» مثل بعض عائلة الشاعر التي كلما تم ضبط شخص وإحالته للمحاكمة تم ضبط آخر واتهامه بـ التلاعب في الحيازة ، وقد ذكر قيامهم بالتلاعب وتكسير بعض أجزاء من البناء الموجود به الآثار المسجلة لديهم وقامت لجنة برئاسة عبد الكريم أبو شنب عندما كان مديرًا للحيازة. ومعاونيه أثبتوا فقد وتلف قطع أثرية كثيرة جدًا نتيجة انهيار في المباني !

وهناك محمدين خطاب الذي زعم سرقة شقته بالعمرانية وكانت تضم بعض القطع الأثرية النادرة زعم أن اللصوص انتقوها وسرقوها ..

وهناك زكي محارب بالأقصر والذي اكتشفت الأجهزة مصادفة فقد نحو ١٧ ألف قطعة من حيازته .

وهناك الحائز مصطفى عبد الهادي بالفيوم والذي أثيرت شكوك حول حيازته ومحاولة تسوية نحو ١٥ ألف قطعة أثرية .

وغيرها وغيرها من الأمثلة التي كانت تستوجب منذ زمن بعيد استبدال مواد قانون الآثار الخاصة بالحيازة مع الاكتفاء بمادة واحدة جديدة وهي أن تؤول جميع القطع الأثرية لدى الحائزين والمسجلة بسجلات المجلس الأعلى للآثار إلى المتاحف المتخصصه طبقًا للعصر الزمني للقطعة الأثرية ويراعى تكريم الحائز الذي يهدي الآثار بدون أي مخالفة بذكر اسمه عند عرض تلك القطع التي يتم استلامها بمعرفة لجنة جرد متخصصة وعالية ، لكشف أي آثار مفقوده أو مقلده وفي هذه الحالة توقع عقوبة مشددة على الحائز (ويتم تحديد وتشديد العقوبة) وقد تم تقديم مذكره بهذا المعنى في ٩/ ٤/ ٩٩أحالها الأمين العام إلى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية للمناقشة إلا أنها لم تناقش !

هذا ويتعلل المسؤولون بالمجلس الأعلى للآثار بعدم استلام الآثار من الحائزين لسنوات طويلة، وبعدم وجود مخازن وهو عذر أقبح من ذنب إذ أن الأموال تهدر في مشروعات صورية وتستقطع من دخل الآثار نسبة لمهرجانات الرقص وغيرها كما سبق أن أعلن د . جاب الله على باستعداد وزارة الثقافة بتخصيص ٣٠ مليون جنيه لإعادة بناء «مسافرخانه» بديلة عندما حدث احتراقها ! ..

فهل الأجدى إهدار الملايين في مثل هذه الأمور الهزلية أم في متاحف

ومخازن للآثار؟!.. وهل الأفيد أثريا واقتصاديا وعلميا عرض الآثار بالمتاحف أو حفظها بالمخازن أم تركها لدى الحائزين؟!



هذا وقد ألح بعض الحائزين على تسليم الآثار دون جدوى وانتهى الأمر بقيامهم ببيع الآثار !

وهو ما سنكشف عنه من خلال عرض لنماذج بعض الحائزين الذين قاموا بالتلاعب في الآثار أو الاستيلاء عليها حتى صدور قانون الآثار عام ٢٠١٠ وربما بعده إذا استمر العجز في تطبيق القانون وتصفية الحائزين .

الشاعر حائز لأكثر من ١٠٠ ألف قطعة آثار

ومفتش الآثار يتأكد من عددها وأثريتها عند مروره !

- الحائز وضع الآثار في محلات ومخازن مهدمة وتغرق في المياه وعرض تسليمها ومجلس الآثار رفض استلامها !

تعد عائلة الشاعر أكبر حائزي الآثار في مصر حيث قدرت المصادر أعداد القطع الأثرية حيازة محمد الشاعر وحده بأكثر من ١٠٠ ألف قطعة أثرية .

وللحق سبق تقدم أفراد عائلة الشاعر بالتنازل عن حيازتهم بدون مقابل وإهدائها لمجلس الآثار وإن هذا العرض مر على تقديمه ما يقرب من ٢٠ عامًا دون تنفيذ من الآثار سوى إصدار قرارات .. وفي الوقت نفسه تم ضبط آثار مسروقة من هذه الحيازة في عدد من القضايا أبرزها قضية تصدير الآثار إلى أسبانيا وقضية مطار هيثرو وقضية طارق السويسي وهو ما دعا نور الدين عبد الصمد كبير مفتشي الآثار في شهادته أمام المحكمة في القضية المتهم فيها عبد الكريم أبو شنب وفاروق الشاعر ومحمد الشاعر بوصف الإهداءات بأنها صورية .

وبعيدًا عن هذا الوصف الذي أكدته وقائع السرقة من الحيازة ربما كان الأمر تغير إذا ما قامت هيئة الآثار بالاستلام منذ تقديم آل الشاعر للتنازل والإهداء ..

وتواريخ وقصة إهداء آل الشاعر وتنازلهم عن الحيازة لهيئة الآثار وفقًا للمستندات ترجع إلى طلب تنازل من الحائز فاروق الشاعر قدمه في ١٤ / ١٢ / ١٩٨٣ وطلب من محمد الشاعر بإهداء ما لديه من آثار للهيئة في ٢ / ٣/ ١٩٨٥ وسبقه طلب في ٢٨ / ١/ ١٩٨٥ لنقل وتشوين الآثار خشية عليها من السرقة والتلف بسبب تغيير نشاطه إلى عمل آخر إلا أن هذه الطلبات لم يتم البت فيها إلا في جلسة مجلس إدارة الهيئة في ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٩ على قبول وتنازل فاروق الشاعر .

أما أخطر ما في الأمر أن تلك الآثار المعروضة للتنازل من آل الشاعر مخزنة في محلات متهالكة تهددها بالتدمير والضياع والسرقة حتى ولو من غير أصحابها بسبب سوء المحلات المخزنة بها والواقعة بالعقار رقم ٥٣ شارع الجمهورية - القاهرة .

فالعقار المذكور معرض للانهيار على ما فيه في أي لحظة ، حيث تأثر بصورة خطيرة بسبب زلزال ١٩٩٢ وقد تمت المعاينة من لجنة عقب الزلزال (في ١٨/ ١١/ ١٩٩٢) وأثبتت وجود أجزاء من الجدران ساقطة والزجاج مهشم وسقوط أسقف «الفترينات» على الأثار مما أدى إلى تهشيم وتحطيم الكثير منها، وأن المحل حالته سيئه نتيجة لارتفاع الرطوبه من رشح المياه بالأرضية (تم تصوير الوضع داخل المحل وعرضه على رئيس القطاع) .

ولا تتوقف كارثة تهدد انهيار العقار والمحلات على الآثار بسبب الزلزال بل أيضًا بسبب أعمال مترو الأنفاق التي تمت في مرحلة الوصلة من التحرير ـ العتبة ـ رمسيس حيث حدثت أعمال حفر أسفل العقار أدت إلى سقوط عقار مجاور، وانتهت معاينة حي عابدين إلى أن حالة المبنى سيئة لوجود هبوط بالأرضيات وتأكل وشروخ ماله ومنكسرة ونافذة ورأت اللجنة في تقريرها هدم العقار الذي به المحلات بسطح الأرض .

.. وتم إخطار شرطة الآثار بمحضر إثبات الحالة وطلب إبداء الرأي فيما يمكن أن يتبع حيال الآثار التي تلفت .

ومرت السنوات دون إزالة للعقار بسبب البيروقراطية حتى أن صاحب العقار ـ هو الآخر ـ طلب الإزالة ووصف ما بالمحلات بأنها قمامة لا فائدة منها ! حتى تقدم الحائز فاروق الشاعر ببلاغ جديد إلى نيابة الأزبكية لإثبات حالة المحل على الطبيعة وحرر المحضر رقم ٤٦٤٤ لسنة ١٩٩٥ .. وفي ٢٥/ ٨/ ١٩٩٦ ـ بعد ما يقر من عام كامل ـ أرسل رئيس الإدارة المركزية لقطاع الآثار المصرية خطاب إلى رئيس حي الأزبكية لموافاته بتقرير فني عن العقار ، وفي ٨/ ٢/ ١٩٩٨ ـ بعد ما سبق ـ توجهت لجنة أخرى من هيئة الآثار لعمل محضر إثبات حالة عن حالة الآثار المطلوب نقلها خوفًا من التلف إلا أن أحد من ضباط القسم لم يحضر رغم إخطار اللجنة بموعد المعاينة !

وفي ١٧/ ٣/ ١٩٩٨ ورد خطاب من مباحث الآثار إلى هيئة الآثار بتأمين الآثار أثناء نقلها .. في الوقت نفسه أرسلت هيئة الآثار أكثر من خطاب إلى حي عابدين للموافاة عن ما يتم بشأن تأمين أرواح أعضاء اللجنة التي ستعمل داخل المحلين الخاصين بالحائزين، وفي ٢٤/٨/ ١٩٩٩ تم عمل محضر معاينة طلب بسرعة نقل الآثار لإنقاذها من التلف وقد صدر القرار رقم ١٣٢٨ في ١٧/ ٦/ ١٩٩٩ ثم القرار رقم ٢٠١٢ في ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٠ بتشكيل لجان من المتاحف المختلفة لجرد الآثار المذكورة واستلامها ونقلها وتخزينها بالمتاحف، ولم يتم تنفيذ القرار لعدم الانتهاء من المخزن المتحفي بالمطرية ! وفي ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٠ تقدم محمد محمد عبد الرحيم الشاعر بلاغ لقسم الأزبكية عن تعرض المحل للسرقة.

وفي ٢٦ / ٨/ ٢٠٠١ عقد اجتماع اللجنة الدائمة للآثار المصرية حيث تم عرض مذكرة مدير عام الحياة بشأن الآثار المهداة والمشونة بمحلي محمد الشاعر وفاروق الشاعر والتي تمت معاينتها بمعرفة لجنة برئاسة د. محمد عبد الحميد شيمي وحررت محضر ورأت سرعة نقل هذه الآثار إلى مكان أمين حيث تلاحظ محو أرقام القطع نتيجة الرطوبة وأن الحالة السيئة للمحلات أدت إلى كسر أجزاء كثيرة من الآثار.

وفي ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١ - بعد أربع شهور من اجتماع اللجنة الدائمة - تم تحرير مذكرة للعرض على الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار لاستصدار قرار بتشكيل اللجنة للإشراف على اللجان الصادرة بالقرارات السابقة لسرعة نقل آثار الحائزين إلى المتاحف المختلفة لإنقاذها من التلف.

ثم تقديم مذكرة من عبد الكريم شنب -كبير مفتشي الحيازة- إلى مدير عام الحيازة لعرضها على الشئون القانونية ذكر فيها أن القائمين على الآثار من الورثة ليسوا متفرغين لها، فالآثار ملقاة في محلات حالتها سيئة جدًا وبها رشح في أرضيتها أو ملقاة في بدرومات أو أبيار سلم أو في أماكن مغلقة منذ عدة

سنوات، وقد أدى ذلك إلى تعريض البعض منها للتلف وحفاظًا على ما تبقى منها وحتى لا تجد هذه الآثار أو البعض منها طريقها إلى الخارج، وحتى يمكن إلغاء حيازة الآثار وهو هدف مجلس الآثار يرجى الموافقة على التغاضي عن أي عجز أو تلف وقبول الإهداءات ونقلها إلى المتاحف المختلفة مع الإحاطة بأن بعض القطع المسجلة مقلدة وحديثة الصنع يمكن بعد التصنيف نقل القطع الأثرية المسجلة وترك المقلدة لأصحابها للتصرف فيها أو إعدامها .

وإذا كان جرد ونقل آثار آل الشاعر لم يتم منذ تقديم أول طلب عام ١٩٨٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠١ بعرض الموضوع على اللجنة الدائمة للآثار ثم طلب استصدار قرار بتشكيل لجنة ومر ذلك كله دون حسم .. فقد قام الحائزين «آل الشاعر» برفع شعار المال «السائب يعلم السرقة» واستصدار قرار بتنفيذ هذا الشعار بشكل رسمي ابتداء من عام ٢٠٠٢ (!!)

ففي ١٩/ ٦/ ٢٠٠٢ أهمل عبد الكريم أبو شنب ـ مدير عام الحيازة ـ مما تسبب في تزوير محاضر معاينة بالتواطؤ مع الشاعر لتسهيل تهريب آثار إلى أسبانيا .. وتوالى وتواكب مع ذلك قضية طارق السويسي والمتهم فيها أيضًا بعض أفراد عائلة الشاعر ، وقضية مطار هيثرو والذي تضمن الاتهام أيضًا التلاعب في عهدة حيازة فاروق ومحمد الشاعر وتهريب الآثار وقد توالت القضايا من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٤ وتبعتها المحاكمات التي أكدت هذا التلاعب والسرقة من الحيازة ..

وفي أغسطس ٢٠٠٥ صدر الحكم بالحبس ضد عبد الكريم أبو شنب مدير عام الحيازة والآثار المستردة، وتجار الآثار فاروق الشاعر ونجله فرج ومحمد الشاعر ونجله محمود بالسجن وغرامة ٥٥٠ ألف جنيه .

وأمرت المحكمة بمصادرة السجلات الخاصة بالآثار التي تم ضبطها داخل محلات المتهمين أثناء التحقيقات التي باشرها وديع حنا رئيس نيابة الأموال

العامة وذلك داخل مخازن سرية حيث قام المتهمون بتزوير بيانات ٥٧ ألفًا و٨٠٠ قطعة (سبعة وخمسون ألف وثمانمائة قطعة) حتى لا يتم اكتشاف حقيقة واقعة تهريبها للخارج وهو ما يعني التباطؤ لتبديد وسرقة كل هذا العدد من الآثار ، علمًا بأنه سبق الوعد بنقلها إلى مخازن الآثار بالقلعة، ولكن لم يتم حتى تمت سرقتها.

كما قامت النيابة باتخاذ إجراءات تسليم المجلس الأعلى للآثار القطع الأثرية التي تم ضبطها داخل محلات المتهمين وبلغت ٤٤ ألف قطعة بالإضافة إلى ٦١٩ قطعة تم ضبطها بمطار هيثرو .

فللأسى والأسف لم تتم محاسبة المسئولين بالمجلس الأعلى للآثار عن عدم الرد على الحائز بقبول الإهداء لستة سنوات كاملة، وعدم نقل الآثار لنحو ٢٠ عامًا كاملة بحجة عدم وجود مخازن متحفية، وكأن إلقاء الآثار ببدرومات عمارة مهدمة أكثر أمنًا، أو كأن حبس الحائزين في حالة الإخلال بالعهدة سيعيد الآثار المهربة وسيفيد المسئولين البيروقراطيين بالآثار والذين يستحقون أولًا الحبس لتفكيرهم العقيم والبطء، وعجزهم الكامل ، ونفس الإهمال في شرطة الآثار التي تباطأت في المشاركة في بعض اللجان ، والمسؤولون بحي عابدين الذين قاموا بدور المتفرج .. كل هؤلاء يجب أن يكونوا بجانب أبو شنب وآل الشاعر!!

في قضية آل الشاعر ـ ومدير الحيازة .. التلاعب في أكثر من ٣٠ ألف قطعة أثرية

ـ مدير الحيازة أعطى الشاعر سجلات مراجعة ومراقبة الحيازة فسهل لهم «تسوية» التزوير!

ـ وضع ما يقرب من ٦ آلاف أثر مزيف للتغطية على آثار حقيقية وفقد أكثر من ٦ آلاف قطعة أثرية أخرى !

ـ والكشف عن ٦ آلاف قطعة غير مسجلة ناتجة من الحفر في أراضي الآثار !

- ضبط ٤٢٤ قطعة آثار أثناء تهريبها إلى أسبانيا وسط آثار خان الخليلي .

جاءت أكبر القضايا المرتبطة باتهام أبو شنب - مدير عام الحيازة - بتهمة التلاعب في سجلات حائزي الآثار محمد وفاروق الشاعر بما يقرب من ٦ آلاف أثر مزيف للتغطية على تهريب آثار حقيقية خارج البلاد وهو ما يمثل الركن الأساسي في القضية ، حيث أنه يمثل ما يحوزونه من آثار والتلاعب فيها وتهريب أعداد منها .. لتكشف عن مفاجأة جديدة وهي وجود آثار معها غير مسجلة وهو ما يعني قيامهم بإجراء عمليات حفر وتنقيب منظم للسرقة من أراضي الآثار .

وجاءت أهم النقاط الجوهرية في الاتهام بتسهيل عبد الكريم أبو شنب للتاجرين الحائزين للآثار الاستيلاء على نسختي إدارة الحيازة المحررتين عن هذه السجلات .. بمعنى أن أي حائز للآثار لديه سجل بالآثار التي لديه ويقابل هذا السجل سجل مماثل لدى إدارة الحيازة ، وآخر مماثل ومرجع في إدارة المتاحف فإذا تجمعت السجلات لدى التاجر فيتاح له تغيير ما شاء من مواصفات .

النقطة الجوهرية الثانية جاءت في إضافة كلمة «بيعت» أمام العديد من الآثار في السجلات وهو ما يعني التضليل بأنها بيعت ، وبالطبع هذا البيع تم قبل قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وهو أمر لم يكن مجرمًا وبذلك يكون ما تم تهريبه مسجل تحت ستار رسمي ..

وهذا المحور الخاص بالسجلات يرتبط بالقضيتين المضبوطتين (الآثار المسافرة إلى أسبانيا والآثار المضبوطة بمطار هيثرو بإنجلترا) كما أنه يكشف عن فقد قطع أخرى ومحاولة إخفاءها بالتلاعب في السجلات.

وعن التلاعب في سجلات الحيازة أشارت المصادر الأثرية إلى أن لكل حائز أن يحتفظ بسجل لما في عهدته من حيازة ويوجد مقابلة سجل في إدارة الحيازة وسجل آخر في إدارة المتاحف كمرجع عام ولضمان عدم التلاعب .

وفي شهادته أمام المحكمة قال نور الدين عبد الصمد - كبير مفتشي الآثار بسقارة: إن سجلات الحيازة الخاصة بكل من المتهمين فاروق الشاعر ومحمد الشاعر كانت في نهاية عام ١٩٩٨ مودعة بإدارة الحيازة في عهدة المتهم عبد الكريم أبو شنب، وأنه شاهد تلك السجلات في الفترة سابقة الذكر وبمناسبة تكليفه بمراجعة سجلات أحد الحائزين المسجلين لدى الإدارة جهة عمله .. وعلل ضبط السجلات بمحلي المتهمين بوجود تواطؤ بين عبد الكريم أبو شنب والحائزين، مقررًا عدم جواز إخراج تلك السجلات عن إدارة الحيازة .. وأن مدير عام الحيازة المتهم - أبو شنب - أصدر تعليماته بعدم إدراج اسم فاروق الشاعر ومحمد محمد الشاعر ضمن برامج المرور المعدة للمرور على الحائزين .

بينما جاء في شهادة الأثري فؤاد محمود مصطفى : أنه أثناء عمله في إجراءات نقل حيازة محمد الشاعر بعد الانتهاء من تسجيلها لم يكن هناك من السجلات سوى النسخة الخاصة بالحائز، والنسختين الأخريين كانتا بالمجلس الأعلى للآثار، وأن القطع المضبوطة بمحله ليست هي القطع التي قام بتشوينها ، وأنه سبق تكليفه ومعه نور الدين عبد الصمد عام ١٩٩٨ بالدخول إلى غرفة السجلات فتلاحظ وجود كميات كبيرة من السجلات بما يؤكد وجود سجلات محمد وفاروق الشاعر من بينها ، وقد تلاحظ له أثناء جرد نفس الغرفة عقب حبس عبد الكريم أبو شنب عدم وجود تلك السجلات وأضاف : أن هذه السجلات الخاصة بالمتهمين كانت في عهدة أبو شنب إبان عمله كبير مفتشي إدارة الحيازة واستمرت في عهدته حتى بعد توليه رئاسة إدارة الحيازة .

تهريب الآثار إلى أسبانيا

ضبطت السلطات الجمركية بمجمع البضائع بمطار القاهرة ٤٢٤ قطعة أثرية أثناء محاولة تهريبها إلى أسبانيا وسط شحنة تصدير لمنتجات خان الخليلي

وقد شك رجال الجمارك في «كراتين» بالشحنة .. وبفتحها فوجئوا بوجود عملات ذهبية وفضية وتمائم وقطع أثرية .. وعليه قام رئيس الوردية التي قامت بالضبط بإبلاغ محمد إبراهيم سلامة مدير إدارة الحركة الجمركية بشكوكه بوجود آثار حقيقية وسط شحنات تزعم أنها منتجات خان الخليلي ومصدره إلى أسبانيا من خلال شركة للتصدير والشحن ومرفق بها محضر معاينه محرر بمعرفة مسئولي المجلس الأعلى للآثار ومزيل بتوقيع عبد الكريم أبو شنب وخالد أبو العلا ومحمد عبد الرحمن فهمي بأنها تحتوي على منتجات خان الخليلي .. وعرض رجال الجمارك الطرود على وحدة الآثار بالمطار والتي ضمت الأثريين محمد الساكت وإيمان عباس ومحمود عامر والتي أكدت على أثرية ١٣١ عملة ذهبية تعود للعصور الإسلامية والفرعونية و٢٠٢ قطعة عملات تعود للعصور اليونانية الرومانية و١٢ أسورة فضية تعود للعصر الإسلامي و٧٩ تميمة فرعونية.

وأسفرت التحريات عن تواطؤ عبد الكريم أبو شنب وخالد أبو العلا بتحرير محضر معاينة مزور أثبتا فيه على خلاف الحقيقة أن الطرد المصدر إلى أسبانيا بمعرفة محمد الشاعر ومحمود الشاعر يحتوي على منتجات خان الخليلي خلافًا للحقيقة إذ تبين أنه يحتوي على قطع أثرية حقيقية ، وأن ذلك التواطؤ جاء لتمكين محمد ومحمود الشاعر من تهريب تلك القطع التي حصلوا عليها من تحويل عمليات الحفر والتنقيب خلسة في أراضي الآثار ،بالإضافة عن قيام أبو شنب بتسهيل استيلاء فاروق الشاعر ومحمد الشاعر على سجلات إدارة الحيازة المدون بها بيانات القطع الأثرية الموجودة طرفهما بالرخصتين ٩٩ ، ٧٥ بقصد تمكينهما من تزوير بيانات السجلات والتصرف في القطع الأثرية وتهريبها.

على جانب آخر انتهى تقرير الطب الشرعي إلى صحة توقيع عبد الكريم أبو شنب وخالد أبو العلا على محضر المعاينة، وأن التوقيع المنسوب إلى محمد عبد الرحمن فهمي مزور عليه ، وأن الورقتين المضبوطتين مع القطع الأثرية بالمطار

واللتين تضمنتا أسعار القطع المضبوطة بالمطار بخط محمود الشاعر ، وأن كلمة بيعت التي وردت بسجلات الرخصتين ٩٩ و ٧٥ لفاروق ومحمود الشاعر أسفرت عن كتابتها بمعرفة شخص واحد وكتبت في ذات الظرف الكتابي .

أما عن تفتيش نيابة الأموال العامة لمنزل المتهم محمود الشاعر فقد أسفر عن ضبط قطعتي عمله أكد فحص اللجنة الفنية أنهما أثريتان ومن العصر اليوناني الروماني من ذات المجموعة التي ضبطت بالمطار ، إضافة إلى جهاز حاسب آلي تبين من خلال تحليل البيانات الثابتة عليه من خلال لجنة مشكلّة من الشركة المصرية للاتصالات عن وجود صور للمستندات الخاصة بحيازة كل من فاروق الشاعر ومحمد الشاعر ، وبتفتيش محل المتهم محمد محمد عبد الرحيم الشاعر الكائن بالعقار رقم ٥٣ شارع الجمهورية والمخزن الملحق به تم ضبط ٣٠٢٠٠ قطعة (ثلاثون ألف ومائتين قطعة) أسفر فحص اللجنة الفنية أن من بينها ٥٨٩٢ قطعة حديثة الصنع تم وضعها مكان القطع الأصلية، و ٦١١٣ قطعة أثرية غير مسجلة حصل عليها المتهم من خلال الحفر والتنقيب بالمناطق الأثرية خلسة .

وبتفتيش محل المتهم فاروق الشاعر والغرفة التي تعلوه والمحلقة به تم ضبط ٢٥٤٩٠ قطعة (خمسة وعشرون ألف وأربعمائة وتسعون قطعة) أسفر فحص اللجنة لها عن أن من بينها قطع حديثة الصنع تم وضعها محل القطع الأصلية الثابتة بسجلات الرخصتين ١١٦ ، ٩٩ المسجل فيهما حيازة المذكور .. كما تم ضبط ٢٤٤٠ قطعة أثرية غير مسجلة بالسجلين حصل عليها المتهم عن طريق الحفر والتنقيب بالمناطق الأثرية .. كما تم ضبط نسختي سجلات إدارة الحيازة للرخصة ٩٩ وبفحصها تبين فقد ٩١٠٦ قطعة أثرية .

هذا وقد نشرت الصحف أن حجم التلاعب في قضايا حيازة الشاعر زاد عن ٥٧ ألف قطعة أثرية ..

فضيحة في مطار هيثرو:

- ضبط ٦١٩ قطعة أثار في لندن فتنازلت مصر عنها لانجلترا واقترحت ترميمها !

- السفارة المصرية أرسلت فاكس للاستفسار عن الآثار المسروقة فرد مجلس الآثار بعد أكثر من سنتين !

- لجان الآثار المصرية خفضت الآثار المضبوطة من ٦١٩ أثر إلى ٤٣٤ إلى ١٠٥ أثر ثم التنازل عنهم .

تعد القضية المعروفة بقضية مطار هيثرو

القضية الثانية لعبد الكريم أبو شنب ـ مدير عام الحيازة والآثار المستردة وهي تتعلق بآل الشاعر أيضًا ، وترجع أحداث هذه المضبوطات إلى أبريل عام ٢٠٠٠ ..

فقد ضبطت الشرطة البريطانية (الاسكتلاند يارد) ٦١٩ قطعة أثرية داخل شحنة بالمطار قادمة من سويسرا إلى لندن مع مهاجر مصري يحمل الجنسية السويسرية ويدعى ممدوح ميخائيل رمسيس صليب .. وزعم المواطن المذكور بأن الآثار المضبوطة يمتلكها ملكية شرعية ، وأنه ورثها عن والده ونقلها من مصر في ظل قانون الآثار القديم والذي كان يبيح الاتجار بالآثار قبل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .. وقد طلبت منه السلطات البريطانية تقديم المستندات التي تدلل على صحة ادعاءه .



ومع علم السفارة المصرية بلندن بالواقعة أرسلت فاكسًا إلى المجلس الأعلى للآثار ويبدو أن أمين مجلس الآثار وقتها د . جاب الله على جاب الله ـ كان مشغولاً بأشياء أخرى فلم يتخذ أي إجراء لمدة عامين !

وبعد تولي د . زاهي حواس موقعه كأمين عام للمجلس الأعلى للآثار تلقى فاكسًا آخر من السفارة المصرية بلندن عام ٢٠٠٢ (أي بعد عامين كاملين) وعليه قام بإحالة الفاكس إلى عبد الكريم أبو شنب (حيث كان يشغل موقع مدير عام الآثار المسترده ولم يكن تم اتهامه بعد) وانتهى الموقف إلى تشكيل لجنة سافرت إلى لندن تضم مجدي الغندور (أثري) ومحمد هجرس (أثري) ومحمد عبد الغني (قانوني) وقدمت تقريرًا جاء فيه : أن عدد القطع الأثرية (١٠٥) قطعة وباقي القطع غير أثرية (أي أن اللجنة قامت باستبعاد ٥١٤ قطعة)!

في مصر تم البحث في ملفات الحائزين ولم يستدل على وجود اسم ممدوح ميخائيل رمسيس بين الحائزين أو تجار الآثار القدامى فقام مجلس الآثار بإخطار الجهات المختصة ومنها إدارات التعاون الدولي بوزارتي الخارجية والعدل، وقيام شرطة الآثار بإخطار الانتربول والسفارة المصرية في لندن لاتخاذ إجراءات تسليم الآثار .

في الوقت نفسه فشل المهاجر المصري ممدوح ميخائيل ووكيله في تقديم مستندات تثبت ملكيته الشرعية للآثار المضبوطة وقد منحه البوليس الإنجليزي فرص عديدة لتقديم المستندات دون جدوى .

ومر ما يقرب من ثلاث سنوات منذ ضبط الآثار إلى أن تم إخطار كل من مدير شرطة الآثار والسفيرة مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية والتعاون الدولي والمستشار مساعد وزير العدل للتعاون الدولي والثقافي لتحديد موعد لاستلام الآثار وإعادتها إلى مصر ، كما بعث الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بخطاب إلى سفير مصر بلندن إلى سبق مخاطبته دون موافاة بموعد تسليم القطع الأثرية ، إلا أن رد السفير أفاد بأن التأخير من الشرطة البريطانية حيث تقوم بمنح فرص لـ ممدوح ميخائيل ووكيله لتقديم مستندات الملكية وأنه رغم أن المذكور ووكيله لم يتقدما بدعوى ملكيتهما لشحنة الآثار لنحو ثلاث سنوات

لكن الشرطة البريطانية تؤكد على أهمية إتباع الإجراءات ضمانًا لعدم قيام ممدوح ميخائيل بادعاء ملكيته لهذه الآثار مستقبلاً وعندئذ قد تصبح الشرطة البريطانية محل مساءلة قانونية .. وإن السفارة سوف تواصل الجهود حتى يتم تسوية الموضوع.

في كل هذا الوقت كان عبد الكريم أبو شنب يشغل موقع مدير الآثار المستردة بالمجلس الأعلى للآثار إلا أنه حدث تحول كبير باتهام أبو شنب نفسه بالتواطؤ وتسهيل الاستيلاء على الآثار المذكورة والتي يطالب باستعادتها بحكم موقعه كمدير للآثار المستردة بالمجلس الأعلى للآثار!

وجاء توجيه الاتهام لأبو شنب مع تفجير قضية فاروق الشاعر حيث أكد فحص القطع المضبوطه بمطار هيثرو أن من بينها ٤٢٣ قطعة أثرية مسجلة بسجلات الحائز فاروق الشاعر، وأنها ضمن القطع المفقودة من حيازته وتم تقليد بدلاً منها من مشمول رخصه حيازته والتي تحمل رقم ٩٩، حيازة بالإضافة إلى ٤٥ قطعة أثرية مسجلة بسجلات الحائز محمد محمد عبد الرحيم الشاعر وهي أيضًا من ضمن القطع المفقودة من حيازته والمقلدة أيضًا من مشمول رخصة حيازته والتي تحمل رقم ٧٥ حيازة وعدد ١٧ قطعة أثرية غير مسجلة بسجليهما، و ١٣٤ قطعة غير أثرية (يلاحظ تضارب في أرقام القطع الأثرية الفعلية حيث أكدت اللجنة التي سافرت إلى لندن بأنها ١٠٥ فقط بينما أكدت مراجعة نفس مواصفات القطع المفقودة من سجلات الحائزين ووضع قطع مقلده في مخازنهما بدلاً منها بعدد أكثر من القطع التي حددتها اللجنة !! وهو ما يعني أن اللجنة التي سافرت إلى لندن أو اللجنة التي راجعت حيازة فاروق الشاعر ومحمد عبد الرحيم غير دقيقة في التفرقة بين قطع الآثار الأصلية والقطع المقلدة.) !

وجاء الاتهام بقيام فاروق فرج الشاعر ومحمد عبد الرحيم الشاعر بتهريب

الآثار المضبوطة بمطار هيثرو بعد الاستيلاء عليها من حيازتهما الأثرية حيث تلاحظ للجنة من خلال فحص القطع محو وكشط أرقام التسجيل المدونة عليها وأنه إذا كان من الجائز تكرار بعض الآثار إلا أنه يستحيل أن تتماثل في التأثر بالعوامل الزمنية وأكدت النيابة أن القطع التي ضبطت في الخارج مع القطع الأثرية المهربة من حيازة فاروق ومحمد الشاعر من خلال عمليات الحفر والتنقيب خلسة .

وبفحص مستندات القطع المضبوطة تبين أنها مصدرة من شركة «رود هيلز» وأنها ذات الشركة التي قامت باستلام الطرود المصدرة من شركة المجد للشحن، وأن هذه القطع قام المدعو ممدوح رمسيس بادعاء ملكيته له بالحصول عليها من جد زوجته الذي قام بشرائها من المدعو نيكولاسي تانو وهو ذات الشحص الذي قام المدعو فاروق فرج الشاعر بشراء أثاره التي سجلت بالرخصة .. وقد تبين عدم صحة ما قرره المذكور حيث أن القطع التي ادعى أنه قد تم بيعها عام ١٩٥٧ - والتي ضبطت في مطار هيثرو - هي ذاتها التي تم تسجيلها في رخصة حيازة فاروق الشاعر والتي تم الانتهاء من تسجيلها في ٢٨/ ١/ ١٩٨٥ بما يؤكد تواطؤ ممدوح رمسيس وفاروق الشاعر بشأن ادعاء الملكية .. في الوقت نفسه تبين عدم صحة المستندات التي قدمها ممدوح رمسيس للسلطات الإنجليزية لاستلام القطع حيث تبين عدم صحة الأختام المنسوبة إلى المتحف المصري والممهور بها فواتير المدعو نيكولاي تانو حيث أفاد مسئولو المتحف المصري بعدم صحة تلك الأختام .

إلى هنا هدأ الرأي العام وظن الجميع أن المسألة مسألة وقت وستعود الآثار إلى مصر، بل اعتقد البعض أن الآثار عادت بالفعل .

إلا أن مفاجأة حدثت وهي مفاجأة تستوجب محاكمة كل من شارك فيها أو تستر عليها بإخفاء الحقائق وعدم إعلام الرأي العام بالقضية، وكأنه لم يكف تخفيض الآثار الحقيقية في القضية (بمعرفة اللجان!) من ٦١٩ قطعة إلى ٤٣٤

قطعة إلى ١٠٥ قطعة وربما نجد لجنة جديدة تقول إن الآثار جميعها كانت مقلدة فكل اللجان التي أقرت عدد القطع الأثرية سواء ٦١٩ او ٤٣٤ لجان مشكلة من الأثريين !!

فقد جاءت المفاجأة في خطاب يحمل اسم شرطة المتروبليتان (أي شرطة الآثار الإنجليزية التابعة لمتحف المتروبيلتان) وفي أعلاه عبارة نحن نجعل لندن مدينة أكثر أمنًا ..

أما كيف يجعلون لندن أكثر أمنًا ـ من وجهة نظرهم طبعًا ـ فهو الاستيلاء على هذه الآثار لأنفسهم ، أي لمتاحف لندن !!

فالخطاب المذكور يحمل في عنوان موضوعه (حسب الترجمة الرسمية للمحكمة المصرية) يحمل عنوان «تحويل ملكية» .

أما نص الخطاب فيقول : يتم تحويل الملكية تالية الذكر بموجب هذا المستند بمعرفة شرطة متروبوليتان إلى جمهورية مصر العربية ليتم استخدامه كدليل في القضية رقم ٣١٥ لعام ٢٠٠٤ نيابة أموال عامة عليا هذه الملكية لا تعود لشرطة متروبيلتان ولكن تمت مصادرتها بما يتفق مع السلطة العامة للمصادرة في القسم رقم ١٩ من قانون الأدلة الجنائية لعام ١٩٨٤ ولا يمكن تحويل الملكية بمعرفة شرطة متروبيلتان لجمهورية مصر العربية أو أي دولة أو شخص آخر ، علمًا بأن شرطة متروبيلتان تدرك أن هذه الملكية واقعة في موضوع نزاع يتم تحويل الملكية لجمهورية مصر العربية بموجب التعاقد مع جمهورية مصر العربية على ما يلي :

١ ـ يتم إعادة الملكية إلى شرطة متروبيلتان عند إنهاء القضية المذكورة أعلاه.

٢ ـ تعفى جمهورية مصر العربية شرطة متروبيلتان من أي ادعاء يربط شرطة متروبيلتان بالملكية .

كما توافق جمهورية مصر العربية على أنها سوف تعوض شرطة متروبيلتان عن أي تلفيات تقع للآثار وأي ما يربط شرطة متروبيلتان بفقدان وتلف هذه الأشياء بسبب هذه الصفقة .

تم التوقيع نيابة عن جمهورية مصر العربية (وديع حنا)

التوقيع : الأصل موقع «فورمة» نيابة عن شرطة متروبيلتان .

يكتب الاسم والوظيفة : في سي ربليت دي إس - وحدة الفن والتحف .

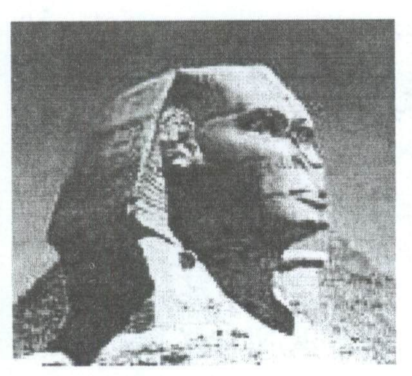
«بصمة» خاتم خدمة شرطة متروبليتان ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤ - الفن والتحف .

«بصمة» خاتم شعار جمهورية مصر العربية .

هذا الخطاب يعني تنازل مصر عن الآثار المضبوطة بمطار هيثرو بلندن بل وأكثر من ذلك ترميم ما يحدث من تلف !!

الأكثر عجبًا هو اختفاء أي إشارة أو اسم أو صفة لفاروق حسني وزير الثقافة أو رئيس المجلس الأعلى للآثار وزاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار والاكتفاء بذكر أن من ينوب عن مصر هو السيد / وديع حنا ، ومع تقديرنا للسيد وديع إلا أن الأمر أكبر من مجرد تفويض شخص مهما كان مركزه فهو أمر يتعلق بآثار مصر والتي تهم كل مصري من ناحية، وتستوجب الإعلان عن تنسيق مع المختصين وعلى رأسهم مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار واللجنة الدائمة للآثار وإطلاع الرأي العام على هذا التنازل .

وإذا كان القانون الإنجليزي يحق لهم بمصادرة الآثار المضبوطة فإن القانون المصري يستوجب الاحترام خاصة أن اتفاقية اليونسكو تؤكد أن من حق الدولة صاحبة الآثار المسروقة إعادتها .. بل إن هذا الأمر يجعلنا نشك في عودة كل الآثار المصرية التي ضبطت في لندن وأشهرها قضية الآثار الكبرى والتي فيها تم تقدير الآثار بالطن لكثرة الآثار المضبوطة !



إننا نطالب بتحرك من كل غيور على أثار مصر بمطالبة لندن برد آثارنا وكفانا أن متاحفهم مليئة بآثار مصر دون رد قطعة واحدة مهما كانت أهميتها لمصر مثل جزء من ذقن أبو الهول أوحجر رشيد ..

أخطر المفاجآت في دفاع أبو شنب

طالب بعودة آثار ولم تعد بعد حبسه.

- التمثال الوحيد في العالم للإسكندر الأكبر بالحجم الطبيعي المهرب من الآثار الغارقة بالإسكندرية إلى ألمانيا .. لماذا تم السكوت عن المطالبة به ؟!

من حق أبو شنب أو أي متهم أن يذكر دفاعه .. ونحن ننشر دفاعه، والذي يستفيد منه أيضًا آل الشاعر المتهمين معه، لارتباطهم بقضيته.

وأول الملحوظات في دفاع عبد الكريم أبو شنب - مدير عام الحيازة والمتهم - أنه قام بمعاينة كراتين الطرود الخاصة بشحنة السفر إلى أسبانيا وتأكد أنها تضم منتجات خان الخليلي وليس بها أي قطعة أثار واحدة وعليه قام بوضع الخاتم الخاص به على الأحراز وتسليمها إلى المصدر ليسلمها إلى جمارك المطار بمعرفته وأنه حدث أن قام بتغيير اسم الشركة المصدرة لتضليل رجال الجمارك وهو أمر يتهم فيه المصدر .. كما أن المصدر قام بالتلاعب بعد تسليمها حيث تم فتح الأحراز ووضع بين منتجات خان الخليلي آثارًا حقيقية لتهريبها دون علمه أو تواطؤ منه أو ذنب له حيث تنقطع صلة اللجنة بالأحراز بعد تسليمها لصاحبها ، ويصبح هو المسؤول مسئولية كاملة عن أصل المحضر وهذا هو الأسلوب المتبع في جميع معاينات أحراز منتجات خان الخليلي المصدرة إلى الخارج منذ أكثر من ٣٠ عامًا .

- (تعليق) هذا الأسلوب يعني في جملة واحدة أن اجراءات الجمارك تساعد

على التهريب .. فماذا لو كان مسئول الجمارك متواطئ مع المصدر مثلما حدث في قضية طارق السويسي حيث كان رجال الجمارك المشبوهين يمررون شحنات السويسي والتي تحمل آثارًا حقيقية وسط منتجات خان الخليلي ؟!

وهذا الأسلوب يعني أن كل العمليات من شحنة ومعاينة لجنة الآثار بعيدة تمامًا عن المطار ثم يستلم التاجر الشحنة ليسلمها بنفسه وليكون معه فرصة كبيرة للبحث عن كيفية دس آثار حقيقية وسط الكراتين والطرود وهو أمر يجب مراجعته بوجود أحد أفراد الآثار لمعاينة كافة الطرود التي تزعم أنها منتجات خان الخليلي بعد أن ثبت تهريب معظم الآثار وسطها ، بل ووضع أثرى لمشاهده سير حقائب وطرود التصدير خاصة للمشكوك فيهم والذين يتخذون حيلاً كثيرة للتهريب ويمكن تغيير الكراتين بأكملها بوضع أختام مزورة ..

وهذا لا يعني عن أن الشك في الأختام يتحمله الموقع على المحضر.. فوكيل النيابة لا يسلم محضر المخدرات للمعمل الجنائي ولكن من خلال موظف فإذا حدث تلف في ختم الحرز أو تغيير ما به يكون الموظف المستلم هو المسئول وليس وكيل النيابة .. ويمكن تدارك ذلك في أمور الآثار بمعاينة منتجات خان الخليلي في مكان داخل المطار وتسليمه على الفور لسلطات المطار مع عرض الطرود على وحدة آثار المطار حيث أن مسئول الجمارك ليس فنيا ليعرف منتجات خان الخليلي من الآثار الحقيقية وإذا تركت له كل شحنات خان الخليلي سوف تمر من خلالها آثار مهما كان أمينًا..

الدفع الثاني : لأبو شنب كان بدعوى تلفيق الشرطة الاتهام له بسبب خلافاته معهم لرفضه تدخلهم في أعمال لجان المعاينات وتعليماته بقصر المعاينات في سراي النيابة وليس في أقسام الشرطة ورفضه مرور الأثريين على الحائزين مع الشرطة لاختلاف طبيعة عملهم ورفضه المرور معهم على البازارات لعدم خضوعها لقانون الآثار .. وأنه رفض شهادة زور أو تلفيق في بعض المعاينات .. واتهم أبو شنب الشرطة بالتراخي في القبض على المتهم محمود محمد عبد الرحيم

الشاعر حيث أنه هو الذي استلم منه «الكراتين» وبها منتجات خان الخليلي ثم تم التلاعب في الأحراز .

- (تعليق) : من الطبيعي أن يدفع أي متهم بكيدية الاتهام والتلفيق .. وحتى بفرض خطأ بعض أفراد الشرطة ووصل الأمر للتلفيق فإن القضاء - خاصة الجنائي - يتيح للدفاع كافة الفرص والدفوع .. وأن القضاء العادل هو الفيصل .. والحكم القضائي هو عنوان الحقيقة .

إلا أننا طالبنا وقتها بنقابة للأثريين لتحميهم من أي تعسف أو تلفيق .. والعجيب أن د. عبد الحليم نور الدين كان من أشد المتحمسين للنقابة وتولي أمين عام مجلس الآثار ولم يحرك ساكنًا ونفس الأمر للدكتور زاهي حواس علمًا بأن مشروع النقابة تم إعداده وشارك فيه د . فهمي عبد العليم و د . حواس وكثير من علماء الآثار إلا أنه لم ير النور بسبب فاروق حسني وزير الثقافة الذي رفض مناقشته بمجلس الشعب وهو أمر يدين الوزير ويعني أنه لا يهمه وجود نقابة تدافع عن حقوق الأثريين .. ولكن إذا صمت الوزير لأنه غير أثري ويعمل على التحكم في رجال الآثار فأين موقف وضغوط علماء الآثار ؟!

الدفع الثالث : حيث نفى أبو شنب منحه السجلات للحائزين للتلاعب فيها أو مشاركته بالتزوير، وإن التحقيقات أثبتت أن الدفاتر لم تكن في هيئة الآثار من أساسه ومن قبل توليه موقعه .

- (تعليق) : إن التراخي في المتابعة سواء على الموظفين أو الحائزين يؤدي إلى مثل هذه النتائج.

ولكن وفي كل الأحوال كيف يظل الاعتماد على السجلات وحده هو المرجع مما يتيح فرصة للتلاعب؟ و أين أجهزة الكمبيوتر والحاسب الآلي وكثير من الإدارات المصرية والبنوك تستخدمها منذ أوائل الثمانينات أي منذ صدور

قانون الآثار وما نص عليه بشأن الحيازة والحائزين فهل عجز مجلس الآثار الذي يهدر ملايين الجنيهات في مشروعات صورية كما تهدر وزارة الثقافة ملايين وملايين في مهرجانات صورية .. هل عجزا - الوزارة ومجلس الآثار - عن توفير أجهزة كمبيوتر لهذا الغرض علما بأن الأجهزة أكثر كفاءة حيث تحتفظ بصور للأثر بدقة متناهية تؤكد صحة البيانات .. هذا إذا كان الحفاظ على الآثار يهم وزارة الثقافة ؟!

أخيرًا دفع أبو شنب بالإنجازات التي قام بها منذ توليه إدارة الحيازة ومنها مشاركته في مؤتمرات استرداد الآثار وأنه نجح في استرداد ٢٢٨٥٠ ألف قطعة من الحائزين بمصر، والموافقة على استرداد ٧٠ ألف قطعة أخرى من ١٦ حائزًا .. وأن إدارته تمكنت من استرداد آثارًا مهربة إلى دول عديدة ومنها : استرداد تمثالين من مسروقات معبد مونتو عام ٩٤ وعددها ٥٥ قطعة الأول للكاهن الأكبر مونتو من لاهاي بهولندا والثاني لزوجين وهو من الجرانيت الأسود واسترد من سويسرا .. كما أعيدت لوحة أثرية وقناعين من أمريكا سرقت من سقارة وقطعة (لوحة) من ألمانيا وبلغ إجمالي القطع المستردة عام ٢٠٠٢ تسع قطع .. وفي العام التالي ٢٠٠٣ اتخذت إجراءات لاسترداد تمثال للآلهة ميريت كبرت من متحف انتيارو بكندا و ٤٢ قطعة متحفظ عليها بمتحف مدينة كومو بإيطاليا و ١٠٥ قطعة في قضية مطار هيثرو والجزء العلوي لرأس الآلهة حابي مسجل ببهبيت الحجر وتم تهريبه إلى أمريكا وعلمت الإدارة به بعد الإعلان عنه في صالة مزادات وعدد ١٧ قطعة بالنرويج وثلاث قطع بأمريكا خرجت من تل بسطا .. وكذلك إخطار الانتربول بوجود آثار بمتحف أثينا .

أما عن الإجراءات التي لم تتخذ حيث تم حبس أبو شنب منها وجود تمثال النبيل وزوجته مغنية آمون وتم إخطار منطقة الأقصر للبحث في السجلات(!!)، وتمثال رمسيس الثاني وورقتي بردي بيعت في مزاد متحف مدرسة شارلتون هاوس بانجلترا، ولوحات أثرية سرقت من معبد دندره

وبعضها باليابان والآخر في أمريكا .. كما قامت الإدارة في عهده بإخطار مباحث الآثار لعمل تحريات حول تمثال الإسكندر الأكبر الموجود بمتحف ليبج هاوس بفرنكفورت وهو تمثال مصنوع من حجر الجرانيت الوردي وهو التمثال الوحيد بالعالم بالحجم الطبيعي وبالملابس الفرعونية وطوله ١٦٢ سم وتمت سرقته من الآثار الغارقة بالإسكندرية .

هذه الآثار التي هربت للخارج وحاولت إدارة الحيازة والآثار المستردة إعادتها تبرز أكثر من ملاحظة :

- فعدد الآثار التي تجري محاولات لاستردادها وهي المسروقة من معبد «مونتو» بالأقصر قطعتين فقط من بين ٥٥ قطعة مر على سرقتها سنوات طويلة حيث سرقت عام ١٩٩٤ كما أن القطعتين واحدة بهولندا والأخرى بسويسرا وهو ما يعني توزيع غنائم هذه الآثار المسروقة بين الدول ويصعّب من عودتها .

- تحاول الإدارة إعادة ثلاث قطع مسروقة من سقارة وباقي آلاف القطع دون عودة !

- بلغ عدد القطع المستردة حسب بيان إدارة الحيازة والآثار المستردة وهي الإدارة المختصة - بلغ تسع قطع بينما ما تمت سرقته في نفس العام آلاف القطع !

- الإجراءات التي اتخذت عام ٢٠٠٣ لاسترداد قطع أثرية - لم تعد بعد - ومعظمها لم يتم حسم القضايا المتعلقة بها.

- تصريحات عبد الكريم أبو شنب والبيان الصادر بتوقيعه بعمله على إعادة الآثار المضبوطة بمطار هيثرو تثير نكته وفزوره .. . إذ تكشفت الأحداث عن اتهام أبو شنب ذاته في نفس القضية، وانكشفت القطع الأثرية بأنها مسروقة من الحائزين فاروق ومحمد الشاعر والمتهم فيها أبو شنب .. فيكف كان متهمًا في قضية سرقة آثار وهو يصرح - قبل اكتشاف أمره وضبطه - بالعمل على عودة الآثار المذكورة ؟!

- الآثار المسروقة من بهبيت الحجر وتم الكشف عنها في المزاد حقيقة الذي كشف الأمر سيدة ألمانية كانت تعمل بذات الموقع وتعرف الآثار وصادف أن زارت صالة المزادات أثناء وجودها في أمريكا وهي صدفة نادرة فقامت بالإبلاغ دون فضل للكشف لمجلس الآثارعنها بل لم يعرفوا بسرقة آثار من هذا الموقع إلا بعد هذه الواقعة !

- الآثار التي خرجت من تل بسطا ليست ثلاث قطع فقط بل نحو ٢٠٠ قطعة تستوجب البحث عنها .

- إجراءات البحث عن تمثال لنبيل وزوجته مغنية أمون بإخطار منطقة الأقصر للبحث في السجلات يؤكد فضيحة عدم تسجيل مجلس الآثار للقطع الأثرية على أجهزة الكمبيوتر والبحث في مئات السجلات بكافة المخازن ولدى الحائزين أمر صعب ويطول ويطول وقد يتم نقل القطعة من مشترى لآخر ومن بلد لآخر بينما ما زال موظفو الآثار يبحثون في السجلات في عهد الإنترنت !!

- وجود لوحات من معبد دندره باليابان وأخرى بأمريكا يدلل على أن مجلس الآثار قلبها «دندره» إذ وزعت جدران المعبد بين الدول ومنها أمريكا واليابان ، واستردادها أمر يحتاج لأشبه بمعركة «بيرل هاربور» بين البلدين !

- تمثال الإسكندر الأكبر الوردي الرائع والوحيد الموجود بالحجم الطبيعي في العالم كله كان يحتاج لكل الجهود لعودته ويتم إعداده ليكون في مدخل أهم المتاحف ومنها المتحف الجديد ولكن يبدو أن السر اختفى ولم يسمع أحد عنه بعد حبس أبو شنب !!

صور إنسانية لإبعاد قضية أبو شنب

رغم أنه كان من المفترض في قضايا أبو شنب ـ الشاعر التحقيق مع كل كبار المسئولين بالمجلس الأعلى للآثار لتقاعسهم وإهمالهم سواء في نقل الآثار التي في حيازة آل الشاعر منذ تقديمهما لطلب بذلك حيث كان عدم تنفيذ الجرد والنقل

سببًا في تحطم الكثير من الآثار بسبب سوء الموقع المخزنه به الآثار وتأثره بالزلزال وأعمال حفر المترو والرطوبة ، مما جعل الآثار فرصة للسرقة والتلاعب في السجلات ، كذلك إهمال المسئولين في متابعة أعمال الموظفين والإشراف والمتابعة خاصة على عبد الكريم أبو شنب .

رغم هذا اقتصرت التحقيقات أو الاتهامات على صلاح رمضان ـ مدير عام الحيازة السابق والمشهود له بالنزاهة ـ وقد برأته المحكمة بينما انتهت النيابة العامة إلى حفظ ما أثير ضد محمد الصغير ـ رئيس قطاع الآثار المصرية السابق ـ للإهمال في أداء واجبه الوظيفي وما ترتب عليه من تمكين المتهم عبد الكريم أبو شنب من تسهيل استيلاء فاروق الشاعر ومحمد الشاعر على سجلات إدارة الحيازة وعدم المراجعة على الحيازة الأثرية الخاصة بهما .. وجاء الحفظ بدعوى ضآلة أهمية ما أثير ضده بالأوراق مما لا ترى النيابة جدوى معه من الاستمرار في تعقبه .. وتكشف أن الرجل النزيه صلاح رمضان وهو عالم كبير كان يعمل لدى إحدى دور النشر الكبرى في مجال الترجمة مقابل جنيه فقط لترجمة الورقة من أجل العيش بشرف ونزاهة .. وهذا العالم صلاح رمضان كل من يعرفه يثق في خلقه وعلمه ونزاهته .

بينما انتهت الأمور بإحالة صبري عبد العزيز رئيس قطاع الآثار المصرية للنيابة الإدارية حيث وافق المستشار سمير البدوي رئيس النيابة الإدارية بإحالة للمحكمة التأديبية لأنه لم يؤد عمله بدقة وسلك مسلكًا معيبًا بأنه أهمل في الإشراف والمتابعة على أعمال عبد الكريم الشاعر على سجلات الحيازة الخاصة بالمجلس الأعلى للآثار (نفس الاتهام الذي تم توجيهه لمحمد الصغير رئيس قطاع الآثار المصرية السابق) وقد أنكر صبري عبد العزيز ما أسند إليه وأنه عقب استلامه للعمل تم ضبط عبد الكريم أبو شنب مدير الحيازة على ذمة القضية رقم ٨٠٠٨ جنح قسم النزهة وقد صدر القرار بإيقافه عن العمل

وإيقاف صرف نصف مرتبه طوال فترة حبسه .. مع ملاحظة أن عبد الكريم أبو شنب قدم مذكرة تفيد بأنه طلب من صبري عبد العزيز بنقل آثار الشاعر إلى المخزن المتحفي بالمطرية إلا أن صبري عبد العزيز طلب التأجيل . هذا وقد قام صبري عبد العزيز باتخاذ الإجراءات لإلغاء أي جزاء وقع عليه.

الحائز خطاب ادعى سرقة الآثار من شقته !

- تواطؤ الشرطة في التحقيق بفقد أجمل ٢٠ قطعة أثرية لدى الحائز .

- الحائز أعلن تنازله عن أثار وتسليمها للمتحف .. وعضو اللجنة اكتشف أنها مقلدة .. وتم وضعها بالمتحف رغم اعتراضه !

يعد الحائز محمدين خطاب واحدًا من أبرز حائزي الآثار في مصر بعد آل الشاعر .. وهو من أكبر التجار في مجال المنتجات السياحية ولدى عائلة خطاب محلات سياحية عديدة وسط القاهرة..

وكانت لدى محمدين خطاب أثار عديدة وفقًا لقانون الحيازة وبالطبع من بينها قطع هامه ونادرة ..

وفي ٢٨/ ٨/ ٩٨ قام هذا الحائز بادعاء فقد عدد من القطع (اتهمه الأثري نور الدين عبد الصمد عضو لجنة الجرد بسرقتها بانتقاء أجمل ٢٠ قطعة أثرية ضمن حيازته) ..

فقد زعم خطاب أن شقته بالعمرانية تعرضت للسرقة .. وأنه قام بإخطار قسم الشرطة والذي قام بإجراء معاينة وقدم صورة من البلاغ إلى إدارة الحيازة بالمجلس الأعلى للآثار .. وتمت إحالته إلى مباحث الآثار لاتخاذ اللازم من إجراءات بشأن البلاغ والقطع الأثرية التي ادعى سرقتها.

ورأى الأثري نور الدين عبد الصمد أن الشرطة لم تتخذ الأمر بالجدية التي

توازي الحدث لفقد عدد من القطع الأثرية الهامة وأن ما قامت به لجنة من حيازة الآثار بإثبات ضياع هذه القطع وكأنه أمر روتيني .

فعقب ضياع هذه القطع الأثرية الهامة تقدم الحائز محمدين خطاب بطلب إلى وزير الثقافة يطلب فيه نقل الآثار المتبقية لديه إلى المتحف المصري، حيث إنها لم تعد تفيده (!!) وقد وافق مجلس إدارة هيئة الآثار برئاسة وزير الثقافة على الطلب بنقل القطع الباقية لدى الحائز إلى المتحف .

وقد قام مجلس الآثار بتشكيل لجنة جرد - رأى نور الدين عبد الصمد عضو اللجنة وجود مخالفات باللجنة فتقدم بمذكرة إلى وكيل الوزارة-رئيس قطاع الآثار المصرية جاء فيها :

بخصوص جرد الآثار من الحائز محمدين خطاب طبقًا لقرار مجلس الإدارة :

أولاً : تم تشكيل لجنة بمعرفة مدير عام الحيازة مكونة من فؤاد مصطفى ونور الدين عبد الصمد وخالد أبو العلا وبحضور الشرطة في ٢١ / ٣/ ١٩٩٩ .

ثانيًا : أسفر الجرد عن فقد ثلاث قطع وتم إثبات ذلك بمحضر رسمي، كما يوجد العديد من القطع المقلدة والمسجلة بالسجل على أنها أثرية (!!) .

ثالثًا : لم تقم اللجنة بنقل الآثار إلى المتحف المصري في ذلك اليوم لعدم وجود أختام لدى أعضاء اللجنة باستثناء عضو واحد وعدم وجود سيارة (!!) وقد رفضت ختم الآثار بمفردي .

رابعًا : قام مدير الحيازة بتكليف نفس اللجنة وأضاف عضو لها للجرد والنقل للمتحف المصري.

خامسًا : تم كتابة مذكرة لسيادتكم ـ لرئيس قطاع الآثار المصرية ـ ووافقتم بضم عبد الكريم أبو شنب ومحمد عاصم عبد الصبور للجنة ..

سادسًا : قام مدير عام الحيازة بخطف ورقة كنت أسجل فيها القطع الفاقدة

والمقلدة من واقع السجل أثناء الجرد ، ولم يقم مدير الحيازة بتحرير محضر بذلك(!) .

سابعًا : تم بدء العمل وانتهاءه وتحرير القطع لتسليمها إلى المتحف المصري .

ثامنًا : إن القطع المقلدة ليست حرزًا بل هي آثارًا مسجلة بسجلات المجلس الأعلى للآثار ويجب إبلاغ السلطات المختلفة لاتخاذ اللازم نحو القطع المفقودة والمقلدة .. ويرجى جرد القطع المحرزة من واقع السجل وتسليمها إلى المتحف المصري ، وإبلاغ النيابة العامة عن القطع المفقودة والمقلدة طبقًا لقانون حماية الآثار.

هذا وقد قام محمد الصغير - رئيس قطاع الآثار المصرية - بإحالة المذكرة إلى الشؤون القانونية .

ولم يتخذ إجراء جاد في المذكرة في وقت كان الظاهر فيه تسليم اللجنة لآثار الحائز إلى المتحف المصري وقفل الموضوع .

إلا أن ملابسات لجنة الجرد وتسليم الآثار كانت تشير إلى كثير من علامات التعجب فقد قام عبد الكريم أبو شنب بالتهرب من حضور تلك اللجنة وقام بتكليف فؤاد محمد مصطفى برئاسة اللجنة للجرد والنقل إلى المتحف المصري مع العضو الثاني نور الدين عبد الصمد، أما العضو الثالث فهو خالد أبو العلا والذي لم يكن مر على تعيينه عامان فقط كما أنه متخصص في الآثار الإسلامية بينما قطع الآثار لدى الحائز آثار مصرية «فرعونية».

وأصر عضو اللجنة نور الدين عبد الصمد -رغم أنف الحائز ورئيس اللجنة- بإثبات الآثار الفاقدة الجديدة بمحضر في ٢١/ ٣/ ٩٩ وهي عبارة عن تماثيل فرعونية ، وتماثيل رومانية تراكوتا، وتمائم وأواني ووقع على ذلك الحائز نفسه وكذلك جميع أعضاء اللجنة ورئيسها واثنان من مباحث الآثار بالجيزة .

وهنا «تكهرب الجو» إذ يبدو أن رئيس اللجنة كانت لديه تعليمات بعدم إثبات أي أثار فاقدة أو مقلده.

وعلم أبو شنب بالموضوع فثارت ثائرته وحدد موعدًا جديدًا لنفس اللجنة وهو يوم ٨/ ٤/ ١٩٩٩ .

وقد توافق هذا مع طلب عضو اللجنة نور الدين عبد الصمد من رئيس القطاع بحضور أبو شنب ومحمد عاصم حيث أنهما كانا يمران على هذا الحائز والآثار التي في حوزته منذ أكثر من ١٥ عامًا ، كما طالب بأن يكون الجرد بالمتحف من واقع السجل وعدم تسليم الآثار في صناديق مغلقة .. وقام رئيس القطاع بالموافقة وطلب من أبو شنب حضور اللجنة إلا أن أبو شنب تعمد الوصول إلى المتحف بعد الثانية ظهرًا وعدم فتح الصناديق والجرد بالمتحف ؛ ولأنه لم يتم أي شيء جاد في المذكرة المقدمة لرئيس القطاع، وأن الشئون القانونية لم تقدر خطورة الأمر وهو ما اضطر بكبير مفتشي حيازة الآثار نور الدين عبد الصمد إلى تقديم مذكرة للمسئول الأعلى وهو الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بتاريخ ٢٣ / ٥/ ١٩٩٩ .

وتضمنت مذكرة نور الدين عبد الصمد للأمين العام أنه تم تعبئة القطع داخل صندوقين، وقد تم إثبات الأرقام المعبأة من واقع السجل فقط، ولم يتم تحرير محضر نهائي بالسجل أو محضر مستقل لبيان القطع الفاقدة والمقلدة، كما لم يتم جرد واستلام القطع الأثرية بالمتحف وتم الاكتفاء بتسليم الصندوقين مغلقين بالمخالفة لتأشيرة رئيس القطاع ، ومكتوب بها: أرجو الموافقة على تشكيل لجنة فنية لمراجعة القطع من واقع سجل قيد الآثار الموجود بالإدارة العامة للحيازة وبيان القطع المفقودة والمقلدة طبقًا لمواد قانون حماية الآثار وحتى يكون تقرير اللجنة الفنية تحت يد المحقق ويتم التحقيق معه بناء عليه .

ولم يكترث الأمين العام لمجلس الآثار «وقتذاك» د . جاب الله على جاب الله ـ واكتفى بإحالتها إلى د . محمد الصغير والسابق تقديم له مذكرة مماثلة بل إن

المذكرة المقدمة للأمين العام أشارت إلى ذلك وهو ما يعني أنه لم يقرؤها من الأصل ..

وعليه اضطر نور الدين عبد الصمد إلى تقديم بلاغ إلى رئيس نيابة بولاق الدكرور والتي تقع شقة محمدين خطاب التي تحوي الآثار في دائرة اختصاصها، والتي زعم سرقة آثار منها .. وجاء في البلاغ ..

١ ـ قرر مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار برئاسة السيد / فاروق حسني نقل القطع الأثرية المسجلة من عند الحائز محمدين خطاب بعنوانه بالطالبية- الهرم ، قسم شرطة العمرانية .

٢ ـ قام مدير عام الحيازة بتشكيل لجنة ـ كنت أحد أعضائها ـ لجرد الآثار ونقلها إلى المتحف المصري وقد نتج الجرد عن فقد بعض القطع الأثرية المسجلة وتم تحرير محضر بذلك من اللجنة ووقع عليه الحائز .

٣ ـ قامت شرطة الآثار بإرسال خطاب إلى مدير عام الحيازة لموافاتها بصور ووصف الآثار المفقودة حتى يمكن إبلاغ الإنتربول الدولي كإجراء متبع وقد رد مدير عام الحيازة على الخطاب بأنه لا توجد آثار مفقودة !!

٤ ـ قام مدير عام الحيازة برئاسة اللجنة، وقمنا بنقل القطع الأثرية المسجلة إلى المتحف المصري داخل صندوقين، ولم يتم الجرد والاستلام من واقع السجل في المتحف المصري بواسطة اللجنة المشكلة من المتحف لهذا الأمر، بل تم استلام الصندوقين فقط مغلقين !!

٥ ـ تبع ذلك قيام مدير عام الحيازة بالتزوير في السجلات الثلاثة لمحاولة إخفاء القطع الفاقدة والتي أثبتناها في محضر سابق .

٦ ـ توجد العديد من القطع الأثرية المسجلة قام الحائز باستبدالها بأخرى مقلدة .. ولذلك أرجو التحقيق في الوقائع السالفة حيث أنها جميعًا في مخالفة

للمواد ٢، ٧، ٨، ٩، ٤٣، ٤٤، ٤٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار والقرار الوزاري المفسر للقانون رقم ٩٤/ ٨٤ .. وهذا البلاغ لإخلاء أي مسئولية تقع على عاتقي بعد ذلك .. ولست مكلفًا من جهة عملي على تقديم البلاغ ..

- .. أشر وكيل النيابة على البلاغ .. إلى قسم العمرانية للإحالة (نيابة الأموال العامة هي التي اتخذت الإجراءات القانونية ضد الحائز وليست نيابة بولاق !) ..

على الجانب الآخر وفي هيئة الآثار تم استلام الصندوقين مغلقين وتم عمل محضر بذلك .. في ١٧/ ٣/ ٩٩ بلجنة برئاسة د . ساميه الملاح وعضوية خمسة أمناء .

بينما ظلت القطع الأثرية المفقودة من الحائز والتي تحرر عنها محضر بتاريخ ٢١/ ٣/ ٩٩ تجري مباحث الآثار تحريات عنها ، وأن العقيد عزيز مقلد «وقتذاك» أرسل خطابًا إلى أبو شنب نص على موافاته بوصف الآثار وصورها حتى يمكن إبلاغ الإنتر بول الدولي وجاء الرد العجيب من أبو شنب - مدير الحيازة - بأنه لا توجد أثارًا فاقدة ، وإنها كانت ضمن السرقة القديمة التي حدثت في ٢٩/ ٨/ ١٩٩٨ (السرقة التي أبلغ الحائز عنها شرطة العمرانية وزعم سرقة شقته) .

أما أخطر ما في الأمر فهو ما ذكره الأثري نور الدين عبد الصمد بأن أبو شنب أحضر السجلات أمامه وتم تزويرها كالآتي :

أن لجنة ٢٩/ ٨/ ١٩٩٨ أثبتت القطع المفقودة كالتالي فقد أرقام ١٥١ ، ١٦٠ .. إلخ فقط وقدره عشرون قطعة .. كما قام أبو شنب بحشر الأرقام المفقودة في لجنة ٢١/ ٣/ ١٩٩٩ وواضح الحشر في أرقام عديدة إضافة إلى شطب التنقيط بالمزيل وكتابة الرقم الجديد وذلك كله حدث بسجل قيد الآثار

والذي ظل موجودًا لدى أبو شنب ! .. علمًا بأنه كان يوجد ثلاث نسخ من سجلات قيد أثار هذا الحائز نسخة في بيت الحائز ونسخة في الحيازة ونسخة أخرى «احتياطي» دون أن يسلم المتحف المصري نسخة من إحدى هذه السجلات حيث توجد الآثار .. وقد قام أبو شنب بالاحتفاظ بالسجلات الثلاثة لديه إلى أن أصبح لا ولاية له على القطع الأثرية الموجودة بالسجلات لوجودها بالمتحف المصري وهو قطاع آخر غير قطاع الآثار المصرية .

كما اتهم نور الدين عبد الصمد الحائز بتزييف العديد من القطع الأثرية المسجلة بالسجلات على أنها أثرية دون تحرير محضرًا بذلك ..

وقد استمر نور الدين عبد الصمد في مطالباته بجرد الصناديق المغلقة .. وتم عمل محضر بالمتحف المصري بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٩٩ برئاسة سهير الصاوي ومعها ١٣ عضوًا بناء على القرارات أرقام ١٩٦٤ بتاريخ ٧/ ٩/ ٩٩ ، ٢١٩٦ بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٩٩ ، ٢٣٩٧ بتاريخ :٢٠/ ١٠/ ١٩٩٩ وأثبتت اللجنة ملاحظات منها تقليد وسرقة بعض القطع الأثرية ومنها :

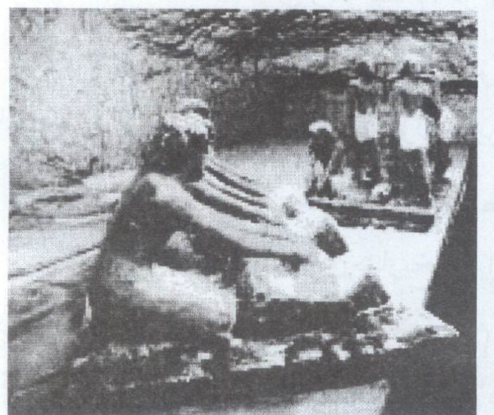
سيف يحمل رقم سجل ١٧٣ حيث رأت أن الغمد «الجراب» أثري بينما السيف بمقبضه فهو حديث الصنع، وجاء بالسجل أن المقبض حديث ، وأن رقم ١٩٤/ ٢ عبارة عن قطعتين عمله أثريتين من البرونز وجاء بسجل قيد الآثار أن إحداهما من الفضة (مما يعني استبدال قطعة فضية بقطعة برونزية)

وأن رقم سجل ٨١ عبارة عن ساق لتمثال صغير من الفخار وجاء بقيد سجل قيد الآثار إنها ذراع، وأن رقم سجل ١٩٢/ ٤٩ عبارة عن ٤٨ خرزه ومسجل ٥ بسجل قيد الآثار أن عددهم ٤٩ خرزه .

ولم ينته المحضر بتحرير المخالفات ومنها استبدال سيف أثري بمقلد حديث بإحالته إلى النيابة العامة مما يعني مرور الأمر مرور الكرام والاكتفاء بإثبات المخالفات، ووضع الآثار الحديثة والمقلدة ضمن الآثار الحقيقية ببدروم المتحف

المصري أو بدروم ريا وسكينة !

وقد طلب نور الدين عبد الصمد من رئيس القطاع «وقتذاك» أن يرى السجل الذي زوره أبو شنب والذي لم يكن ببعد سوى خطوات من مكتبه ورفض ذلك بدعوى أنه ليس خبير تزوير وأن الموضوع في التحقيق .. وهو ما قام به رئيس القطاع د. محمد الصغير من تحويل الموضوع .. وأحيل الموضوع إلى المحامية بالشؤون القانونية بمركز التسجيل بالزمالك وأخذت تتباطأ بل وافقت على ظلم النيابة الإدارية للأثري نور الدين عبد الصمد إلى أن أنصفه القضاء .. ولا يعرف أحد إلى ما انتهت إليه التحقيقات حتى الآن !!



هذا وقد ورد اسم محمدين خطاب ضمن تسجيلات قضية تهريب الآثار إلى أسبانيا المتهم فيها عبد الكريم أبو شنب ـ مدير عام الحيازة ـ والتاجر محمد الشاعر حيث قام محمد الشاعر بعتاب أبو شنب لتخلفه عن الموعد المتفق عليه فبرر له أبو شنب سبب عدم حضوره شعوره بحالة إعياء بعد عودته من الإسكندرية لشهادته في إحدى القضايا .. وحذره أبو شنب من أن المدعو محمدين خطاب مطلوب القبض عليه.

هذا وما زالت الآثار المقلدة ضمن الآثار الأصلية بالمتحف المصري .. وأخيرًا فإنه مع كل ما حدث لم يكن للمجلس الأعلى للآثار دور في الإبلاغ عن الحائز أو قضية أبو شنب ـ مدير عام الحيازة ـ ولكن الجهد الأساسي والأكبر كان للرقابة الإدارية خاصة لعضو الرقابة سامر الخربوطلي والذي قدم دورًا متميزًا في القضية وإبلاغ نيابة الأموال العامة .

ألماني وزوجته هربا ١٧ ألف قطعة أثار إلى ألمانيا ووزارة الثقافة رفضت استردادها !!

- البلاغ جاء من مواطنة ألمانية غيورة على آثار مصر فطلبوا منها تصوير القطع وإثبات أنها مسجلة حتى تقوم مصر بإعادتها وتقديم المستندات!!

- معظم الآثار مهربة من حائز بالأقصر أهملت هيئة الآثار في مراقبته !

-الحائز فقد ١٦٨٨٣ قطعة آثار دون أن تلاحظ اللجان فقد هذه الكمية!

- شرطة السياحة أكدت أن الآثار مهربة من متهم في قضية السويس ثم هدأ الموضوع إلى أن تم نسيانه !

في واحدة من أكبر وأعجب قضايا الآثار التي تمت في عصر سرقات الآثار تمكن مهرب آثار ألماني وزوجته من تهريب سبعة عشر ألف قطعة أثار من مصر إلى ألمانيا .. وجاء الكشف عن القضية - كالعادة - بمعرفة الأجانب حيث لاحظت مواطنة ألمانية تدعى الدكتورة / سيجرن سيشيتز عند زيارتها لصديقها الألماني إيرك ستروبيل في شقته بألمانيا وجود متحف كامل بالشقة يضم أكثر من خمس عشر ألف قطعة آثار !

ولما كان من اهتمامات الدكتورة المذكورة الاهتمام بالآثار فقد أبلغت السلطات المصرية .. وعليه قامت السفارة المصرية في ألمانيا بإجراء تحريات أكدت أن المبلغة المذكورة تربطها صداقة عائلية بأسرة حائز الآثار الألماني مما مكنها من معرفة الآثار المسروقة، وأنها أبلغت السلطات من باب حرصها على التراث الإنساني والآثار المصرية .

وفي مصر قامت شرطة الآثار بعمل تحريات أكدت أن المواطن الألماني المذكور يتردد على البلاد منذ أكثر من عشرين عامًا بصحبة زوجته وتربطه علاقات حميمة بعدد من حائزي الآثار بالأقصر أبرزهم الحائز زكي محارب والذي يحوز نحو ٣٣ ألف قطعة دون مراقبة أو مراجعة حقيقية من مجلس الآثار.

وقد تضمن كتاب مدير عام الآثار المستردة بشأن الحائز زكي محارب وورثته بشأن تشكيل لجنة لمعاينة القطع الأثرية التي تم استلامها بأن الحائز المذكور كانت لديه ٣٣٧١٥ قطعة أثار في حيازته وأنه فقد منه ١٦٨٨٣ قطعة أي أن الذي تبقى في عهدته ١٦٨٣٢ قطعة بدلاً من ٣٣٧١٥ قطعة إنه فارق بالآلاف دون أن تلحظ لجنة الجرد السنوي - هكذا مفترض - أن نلحظ هذا الفارق المفقود!

وعليه قام د. زاهي حواس - الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار - بالتقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد المواطن الألماني ايرك ستروبيل المهرب للسبع عشر ألف قطعة .. وأشار البلاغ إلى إفادة المواطنة الألمانية المبلغة وإلى تحريات مباحث الآثار التي أكدت على تورط تجار وأجانب في هذا الموضوع وهم الألماني الجنسية كورت فلم وزوجته السيدة برونا فلم والسابق اتهامها والحكم عليها بالسجن المشدد خمسة عشر عامًا في قضية الآثار رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٣ حصر نيابة أمن الدولة العليا والتي اتهم فيها طارق السويسي وآخرين .. كما أشارت التحريات إلى أن المواطن الألماني وزوجته تربطهما علاقات قوية بالمدعو أحمد عبد الراضي - مدير العلاقات العامة بالمجلس الأعلى للآثار بالأقصر - وهو أحد أفراد التشكيل العصابي المتورط في قضية طارق السويسي «كان يسافر ممثلاً لوزارة الثقافة في المؤتمرات الخارجية».

واختتم البلاغ بطلب اتخاذ اللازم نحو إحالة الموضوع للنيابة المختصة مع الإحاطة بأن المجلس الأعلى للآثار قام بمخاطبة المواطن الألماني باستعادة تلك الآثار بالطرق الدبلوماسية ولم يتلقوا ردًا منه ..

على جانب آخر كشفت المذكرة التي تم عرضها على مكتب وزير الثقافة عن عجائب في خطوات الكشف عن القضية قد تمكن المهرب من الاحتفاظ بغنيمته والتي تمثل متحفًا بأكمله !

فالخطاب يشير إلى بلاغ السيدة الألمانية الدكتورة SIEGRUN SCHUIZ عن خروج هذه المجموعة الهامة من الآثار المصرية بطريقة غير مشروعة مع المواطن الألماني المدعو إيرك ستروبيل وأنه في أغسطس ٢٠٠٣ تم إخطار شرطة الآثار للتحري (أكدت اختفاء القطع) تم مخاطبة سفارتنا في برلين للاتصال بالدكتورة المبلغة لموافاتنا بأي مستندات لديها تؤكد ادعائها (يا سلام شوفوا العقد!!) .

وبتاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٣ جاء رد سفارتنا في برلين يفيد بأن الدكتورة المبلغة ليست لديها أية مستندات تثبت ما ذكرته عن حيازة ايرك ستروبيل للآثار المصرية المذكورة إلا أن العلاقات التي تربط بين عائلتها والمواطن الألماني المذكور لفترة طويلة مكنها من التعرف بدقة على ما يقتنيه الأخير من أثار مصرية على مدار سنوات سابقة، وأكدت على أن الهدف من وراء تحركها هذا يرجع إلى حرصها على أن يعرض هذا التراث الإنساني على الجميع وعدم اكتنازه مثلما الوضع الحالي .

وبتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٣ ورد كتاب الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار المصرية يفيد أنه بإجراء التحريات حول المواطن الألماني المذكور أثبتت التحريات بأنه كان يتردد على البلاد منذ أكثر من عشرون عامًا وبصحبته زوجته.

وأشارت التحريات السرية إلى أنه نظرًا لولعه الشديد بالآثار وحرصه على اقتنائها فقد تعرف على بعض حائزي الآثار بالأقصر ومنهم الحائز زكي محارب، وقام بشراء الكثير من الآثار منهم في السنوات الماضية .. كما أشارت التحريات بأن جميع المعلومات التي وردت في خطاب الدكتورة الألمانية المبلغة صحيحة .

وعليه تم مخاطبة سفارتنا في برلين مرات عديدة لمعاودة الاتصال بالدكتورة المبلغة لموافاتنا بأي مستندات أو أدله أو صور للقطع الأثرية التي لدى المواطن الألماني ولكن لم يصل رد .

ورغم سفر المسؤولين بالآثار حول العالم كل يوم لم يسافر أحد للتحقيق في سرقة أكثر من ١٥ ألف قطعة آثار ، بينما تحدث «بروبجندا» لإعادة قطعة واحدة!

وبتاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٤ ورد فاكس من مكتب المحاماة الذي يتولى الدفاع عن المواطن الألماني يفيد بأن التهم الموجهة له من قبل الدكتورة الألمانية المبلغة لا أساس لها من الصحة ، وأنه إن كان بالفعل أن موكله الألماني وزوجته كانا يزوران مصر بانتظام كما قاما في الماضي بشراء قطع أثرية ولكن ذلك قبل صدور القانون المصري رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المتعلق بحماية الآثار بحيث إن عملية الشراء كانت مشروعة، وإن موكله وزوجته لم يهربا الآثار وأن سبب البلاغ من الدكتورة الألمانية هو روح النقمة والثأر .

وقد قام المجلس الأعلى للآثار بمخاطبة سفارة مصر في برلين مرات عديدة للاتصال بمكتب المحاماة المذكور، ولكن للأسف لم يتم الرد من سفارتنا ؟!

وأضاف خطاب مجلس الآثار : ..ونظرًا لعدم توافر أي أدلة أو مستندات أو صور للقطع الآثرية التي لدى المواطن الألماني للمقارنة بينها وبين القطع المفقودة من مخازننا مما جعلنا لم نستطع اتخاذ أي إجراء ضد المواطن الألماني .

ونظرًا لقيام هذا المواطن بالتعامل مع الحائز زكي محارب وأن الأخير أثبت الجرد لديه فقد في حيازته تقدر بحوالي ١٦٨٨٣ قطعة وعلى ذلك تقوم شرطة السياحة والآثار بناء على التحريات التي قامت بها من قبل بإخطار نيابة الأموال العامة وبذلك يكون لنا الحق أن نتقدم بطلب رسمي للحصول على صور هذه القطع للمقارنة بينها وبين ما هو مفقود من حيازة الحائز زكي محارب .

إن هذه المخاطبات تطرح العديد من التساؤلات الهامة والتي تحتاج إلى إجابة عاجلة قبل أن تضيع السبعة عشر ألف قطعة الأثرية للأبد ..

إنه من الطبيعي أن لا تكون لدى المبلغة مستندات فماذا يفعل أي شخص يشك في سرقة آثار من مصر هل لابد أن يقوم هو وليست الجهة المتضررة بل والمضحوك عليها في إحضار المستندات ؟! كيف يُطلب منها دليل كصور للقطع الأثرية ومستندات.. هل عليها أن تقول للص من فضلك انتظر لما أصور الآثار حتى أبلغ عن سرقتها بالأوصاف ويكون البلاغ صحيحًا وميسرًا لدى السلطات المصرية ؟!

وماذا عن حيلة مكتب المحاماة الألماني في الدفاع عن موكله بالاعتراف بحيازة آثار وتبرير ذلك بأنها قبل صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وهو ما كان يتيح الاتجار في الآثار؟ ولماذا لا ترد سفارة مصر في برلين على الخطابات المتعددة رغم أن الأمر يتعلق بسرقة ١٧ ألف قطعة علما بأن تكرار تهريب الآثار المصرية إلى ألمانيا حولها إلى مخازن للآثار المسروقة ؟ .. فلماذا صمت السفارة؟.. وأين وزير خارجيتنا «بسلامته» مما يحدث ؟! .. وكم ألف قطعة آثار مهربة تحتاج من سفارتنا في برلين أن تهتم بالرد إذا كان ١٧ ألف قطعة آثار مسروقة لم تكف للإثارة ؟! .. وماذا لو تصرف المهرب ببيع تلك الآثار في المزادات ليضيع دمائها بين القبائل أو الدول والمهربين والمتاحف ؟!

إن التحريات التي أثبتت فقد نحو ١٧ ألف قطعة آثار من الحائز زكي محارب تكشف عن جريمة منفرده ليست ضد زكي محارب وورثته بل ضد المسئولين عن الآثار .. إذ كيف لم يكتشف فقد كل هذا العدد من الآثار رغم افتراض الجرد السنوي والمرور الدوري والمفاجئ على حائزي الآثار؟! .. علما بأن هذه المهزلة تكررت مرارًا وتكرارًا خاصة لدى الحائزين الشاعر وأعوانه وخطاب.. ومعنى كلمة ورثه زكي محارب بأنه توفى وانتقلت الآثار إلى الورثة دون أي اكتراث من المجلس الأعلى للآثار ولو من خلال الجر أو تصوير القطع عند الموافقة إلى نقلها إلى الورثة؟!

كيف خرج هذا الكم والحجم من الآثار والبالغ عدده (١٧ ألف) قطعة أثرية ؟!

.. وكيف تم ذلك كله دون ضبط قطعه واحدة أو ملاحظة فقدها في مصر ؟! .. وكم رحلة طيران تحتاجها هذه الكميات من الآثار لنقلها علمًا بأن متوسط الرحلات من مصر إلى ألمانيا لا تزيد عن مرة أو مرتين أسبوعيًا وهو ما يعني لحمل المهرب لآثار مسروقة في جميع رحلات الطيران المتجهة من مصر إلى ألمانيا منذ دخوله إلى مصر أول مرة منذ ٢٠ عامًا ودون انقطاع لمرض أو عمل آخر أو عدم توافر الآثار المسروقة والمطلوب تهريبها ؟!!

وحتى في هذه الحالة من التهريب على كل طائرة فإن متوسط عدد الآثار المهربة في كل رحلة إذا افترضنا أنها نحو مائة رحلة سنويًا ولمدة ٢٠ سنة وأن المهرب الأجنبي لا عمل له إلا ركوب الطائرات للتهريب «رايح جاي» فإنه سيقوم بتهريب عشر قطع في كل رحلة .. فماذا ومن بين القطع المهربة توابيت كبيرة ومومياوات .. هل أخرجهم على أنهم موتى أجانب ويجب دفنهم بتوابيتهم في بلادهم .. وحتى في هذه الحالة فإن هناك إجراءات وأوراق رسمية تكشف عن ما بداخل التوابيت ؟! .. كيف له أن يحمل آثارًا بعضها ذات حجم ثقيل مثل اللوحات المنزوعة من جدران المقابر سوى أن هناك من عاونه في الوصول إلى المطار وحمل الحقائب وما بها من آثار تحت شعار توصيل الطلبات للمنازل؟ !

إنها سبعة عشر ألف قطعة سرقت ونهبت بينما كان فاروق حسني يقوم بعمل «بروبجندا» ومهرجانات في حالة استرداد قطعة واحدة أو ثلاث قطع .. إن القطع المذكورة لم تعد بعد وقد قمنا بسؤال الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار والذي اكتفى بصراحة بأن الدولة اتخذت الإجراءات ..

ترى ماذا لو كان الحادث معكوس أي أن مهرب مصري سرق ١٧ ألف قطعة من ألمانيا حتى لو كانت قطع ملابس مستعملة وليست قطع آثار ؟!

وكيف مر ذلك إلى أن تم الكشف عنه بالصدفة في ألمانيا وليس في مصر ومن خلال مواطنة عادية وليس من خلال بلاغ مصري للانتربول ؟! .. بل وكيف يمر ذلك دون أي حساب لمن شاركوا في الجريمة بالإهمال أو السرقة في عهدهم أو من وردت أسمائهم في التحريات وعلى رأسهم أحمد عبد الراضي مدير العلاقات العامة للآثار بالأقصر والذي احتفظ الوزير به رغم كل القضايا الموجهة له ؟

والأخطر من هذا أن التحركات والمطالبات تكاد أن تكون متوقفة تمامًا منذ البلاغ المقدم للنائب العام في أبريل ٢٠٠٥ وبالطبع خلال كل هذه المدة من الممكن أن يكون المهرب تصرف فيها أو اطمئن تمامًا ..

وأخيرًا فإنه من الجدير بالذكر أنه ضمن دفاع عبد الكريم أبو شنب في قضاياه المتهم فيها ذكر إنجازات له من بينها استلام ١٨ ألف قطعة من الحائز زكي محارب بالأقصر .. كما ذكر وجود خلافات بينه وبين الشرطة حيث ظنت الشرطة أنه لم يقم بمنح الضباط مكافآت من المجلس الأعلى للآثار على هذا الإنجاز رغم أن تقرير المكافآت بين الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وليس من اختصاصه .

ولكن كيف يقول في مذكرته أنه استلم ١٨ ألف قطعة بينما ما تم استلامه ١٦٨٣٢ قطعة فهل تم التغاضي عن ١١٦٨ قطعة أثرية وكأنها بلا قيمة وكأنه هذا العدد وما يحويه لا قيمة له ؟!

.. وإذا كان لم يتم ذكر وقت الاستلام أن العدد الحقيقي لعهدة الحائز ٣٣٧١٥ قطعة حيث تكشف ذلك عند البحث عن مصادر حصول المواطن الألماني على الآثار المهربة فهل كان التقاضي عن ١٦٨٨٣ قطعة أثرية «وكفى على الخبر ماجور! » ، وحتى كتابة هذه السطور «٢٠١١» لم يعد أي أثر ، أو حتى الحديث عن محاولة لإعادة هذه الآثار!!

شبهات التواطؤ مع حائز بالفيوم في أكثر من ١٣ ألف قطعة آثار!

- جرد ١٣ ألف قطعة آثار في ٤٨ ساعة على طريقة «عد» الصناديق دون الإطلاع على ما بداخلها !

- مدير الآثار علم بالقضية بالصدفة أثناء الغذاء في مطعم.. والمستندات تكشف عن التواطؤ والإهمال .

-لجنة للآثار قدرت ١٣ ألف قطعة بـ ٢٧ ألف جنيه بسعر ٢ جنيه وشلن للتمثال !

عندما توجه د . عبد الرحمن العايدي لرئاسة آثار منطقة آثار الفيوم ظل عدة أشهر دون أن يعرف أن هناك حائزًا للآثار لديه أكثر من ١٣ ألف قطعة، وأن هذا التاجر تحيط به الشبهات لسبق ضبطه في قضايا آثار .. حيث قام السكرتارية ومفتشي الآثار بإخفاء الأمر عليه، ومن خلال الصدفة العجيبة إذ تعرف عليه أحد الأشخاص أثناء تناوله الغذاء بأحد المطاعم، وعندما علم أنه المدير الجديد لأثار الفيوم فاجأه قائلاً : أكيد قضية الحائز فاروق عبد الهادي بتقلق سعادتك.. وسايره د . العايدي في الحوار وهو يتعجب لسماعه معلومات لأول مرة عن حائز بالمنطقة يحوز هذا القدر الهائل من الآثار دون أن ينبهه أحد من العاملين معه!

وعلى الفور طلب د . العايدي ملف الحائز مصطفى عبد الهادي وما به من مكاتبات رسمية كشفت عن تاريخه وسوابقه، كما كشفت عن تواطؤ عدد من الأثريين معه . . فالمستندات والخطابات الرسمية تقول :

- أن الحائز فاروق مصطفى عبد الهادي حائزًا للآثار طبقًا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار، ومكان الحيازة بشارع الجمهورية بالفيوم،

وقد آلت إليه الحيازة من والده مصطفى عبد الهادي تاجر الآثار بالفيوم بمجموع ١٣٣٩٨ قطعة أثرية، وأن المحل الموجود به الآثار يعمل في المصوغات.

- أنه في يوم ١/ ٧/ ١٩٨٠ قام قسم شرطة الآثار بالفيوم بلجنة مع تفتيش الآثار بحملة على تجار الآثار وكان من أحد نتائج الحملة ضبط آثار في منزل فاروق مصطفى عبد الهادي، وحرر ضده محضر جنحه، وحكم عليه في القضية رقم ١٢٤٨٠ لسنة ١٩٨٠ بالغرامة ومصادرة الآثار.

- في يوم ٢٣ / ١٢/ ١٩٨٠ تحرر لنفس التاجر الحائز القضية رقم ٣٢٧٥ جنح الأهرام لبيع آثار لأجانب بدون ترخيص وتم ضبط هذه الآثار بمطار القاهرة، وحكم في هذه القضية أيضًا بالغرامة.

- في ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٠ تقدم رئيس مباحث الآثار بطلب تشكيل لجنة لجرد ما لدى التاجر المذكور من آثار ومراجعتها على السجلات نظرًا لوجود تلاعب للتاجر في السجلات وكذلك في الآثار التي لديه، وصدر قرار إداري بغلق المحل منعًا لتلاعب التاجر وتقرر تحرير الآثار داخل صناديق.

- تشكلت لجنة في الفترة من ٢/ ٣/ ٨١ حتى ٣٠/ ٣/ ٨١ وذلك لجرد وتشوين الآثار طبقًا للسجلات وأثبتت اللجنة وجود بعض النقص في القطع الأثرية وتم تدوين ذلك بكشوف خصم مكونه من ٢٤ صفحة.

- تم تشوين الآثار داخل ثمانية صناديق خشبية، وثلاثة صناديق من الكرتون، أما كسر الفخار وغيرها فقد تم وضعه في خمسة صناديق من الكرتون، وتم تشميع كل الصناديق بالشمع الأحمر في أربع مواضع بختم يقرأ محمد أحمد يازيدي، وتم وضع الصناديق التي بها الآثار في «الصندلة» الموجودة بالمحل، وتم تشميع المحل بالشمع الأحمر - أشار على محمد أحمد البازيدي - كيد مفتش

آثار الفيوم ـ في ذلك الوقت في مذكره رسمية إلى أن الشمع الأحمر يمكن لأي شخص تقليده وعمل أكثر من ختم بأي أسماء يريدها، ويستطيع التلاعب في عمليات التشميع، وطالب بإعادة جرد الآثار الموجودة بمحل التاجر وختمها بأختام من الرصاص وخاصة أن هذا التاجر سبق اتهامه في أكثر من قضية آثار .

ـ أرسل العقيد رئيس قسم مباحث الآثار بتقرير عن الآثار المحرزة وسبب التحريز وذلك بناء على طلب المقدم جمال الرباط رئيس قسم آثار الفيوم، وأن الآثار محرزة بناء على طلب قسم مباحث الآثار نظرًا لخطورة حائزها وتصرفه فيها بالمخالفة للقانون .

ـ تقدم التاجر المذكور بشكوى يلتمس فيها فتح المحل وتم عرض الشكوى، وصدر حكم محكمة الجيزة الجزئية في القضية رقم ٣٢٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وأفادت بعدم مشروعيته فض الأحراز لعدم صدور حكم نهائي في هذه القضية .

ـ تقدم الحائز بطلب بتقدير قيمة الآثار التي لديه وجاء التقدير دون معاينة الآثار على الطبيعة !!! وقدرتها اللجنة بصافي ٢٧ ألف و ١٢٥ جنيه فقط !!!

ـ رغم كل هذا التاريخ للتاجر المذكور ووجود قضايا ضده، وكتابة مباحث الآثار مذكرات تحذر من خطورته وتحذير كبير مفتشي المنطقة من إمكانية التلاعب بالشمع الأحمر، وطلبه أكثر من مره بأختام وأدوات تحمي الآثار المحرزة من التلاعب منها .. ورغم أن كل هذا يؤكد أن التاجر المذكور يعرف أهمية كل قطعة يحوزها، قررت اللجنة الدائمة للآثار بعدم حاجة هيئة الآثار للقطع الأثرية التي في حوزة المذكور وعددها ١٣٣٩٨ (ثلاثة عشر ألف وثلاثمائة وثمانية وتسعون قطعة أثرية) فيما عدا عدد ثلاث قطع أثرية لأنها عبارة عن عناصر معمارية .

وعليه يصبح ١٣٣٩٥ قطعة أثرية إذا تصرف فيها التاجر لن يحاسب !!

مع ملاحظة أنه عند التشوين تم ركن القطع التي لا تصلح مع كسور الفخار في ثلاث صناديق والقطع الأثرية الأخرى في ثمانية صناديق وهو ما يعني أن الثمانية صناديق وكل ما بها من آثار صالحة وإلا تم وضع كل الآثار سويًا عدا ثلاث قطع !!

- في مذكرة تالية حذر على البازيدي مدير منطقة آثار الفيوم- من التلاعب في الآثار المشونة لدى التاجر المذكور، وذكر أنها مشمعه بالشمع الأحمر الذي من السهل تقليده وأنه حتى مع قرار اللجنة الدائمة بعدم حاجة الهيئة إلى الآثار التي في حوزته فيما عدا ثلاث قطع فتتولى إدارة الحيازة استلام هذه القطع وجميع الآثار التي بعهدة التاجر المذكور وعدم ترك أي آثار بمحل تاجر الآثار حيث سبق أن حررت له أكثر من قضية (هذا الكلام يعني أن مدير المنطقة يشكك في قرار الاستغناء عن ١٣٣٩٥ قطعة لدى التاجر والاكتفاء بثلاث قطع فقط !!) .

- تقدم التاجر بطلب لإدارة الحيازة بترخيص المحل وجاء رد صلاح رمضان مدير عام الحيازة في ٢٣/ ١٢ / ١٩٩٣ أن المحل مصوغات وإذا كان التاجر يبحث عن مكان ملائم للآثار عليه أن يخطر الهيئة ومباحث الآثار للمعاينة وإبداء الرأي وتشكيل لجنة لإعادة جرد الآثار الموجودة لديه ومطابقتها على ما هو مثبت بالسجلات مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة وجود زيادة في القطع الأثرية نظرًا لعدم تقدم المذكور بطلب خلال فترة المهلة، للتسجيل وبالتالي تعتبر الزيادة في حالة وجودها حيازة غير قانونية (والملاحظة الأخيرة جديرة بالتوقف إذ كيف فات لجان الجرد السابقة إمكانية وجود قطع أثرية في حوزة التاجر واعتبارها حيازة غير قانونية) .

كانت هذه المعلومات من خلال مذكرات رسمية بعضها بتوقيع على محمد أحمد بازيدي كبير مفتشي الآثار ثم أصبح مديرًا لآثار الفيوم ، ومذكرة أخرى لصلاح رمضان مدير عام الحيازة في التسعينيات ، وفيما بعد جاءت مذكرة

بتوقيع محمد أحمد صقر ومحرره في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٥ .



إزاء هذا كله طلب د . عبد الرحمن العايدي مدير المنطقة الجديد على الفور بتشكيل لجنة للمرور على الحائز حيث أنه لم يتم المرور عليه منذ عام ١٩٨٨ أي حوالي ١٧ عامًا حتى وجود د . العايدي عام ٢٠٠٥ (!!).. وأعاد د. العايدي الطلب مرات ومرات طالبًا الجرد الجدي لحيازة التاجر المذكور إلا أن الردود التي كانت تأتيه بعد العديد من المطالبات كانت صيغتها نخطركم بأن الموضوع المشار إليه معروض على السيد / مدير الشئون القانونية وسوف نوافيكم بالرد في حينه !.. (اللجان لا تشكل بحجة عدم وجود حكم نهائي في قضية ضد التاجر عام ١٩٨٠ حتى كتابة هذه السطور عام ٢٠١١.. أي لأكثر من ٣٠ سنة!، وقد سبق أن حكمت بالدرجة الأولى بالغرامة) ، ولم يقنع هذا الرد د . العايدي مدير المنطقة فعاود طلبه فجاءت المفاجأة في إحالته هو للتحقيق بتهمة كثرة الإشارات التليفونية للمطالبة بالمرور على التاجر وجرد الآثار التي في حيازته !!

وفي غياب لمدير المنطقة د . العايدي ـ تم تشكيل لجنة عاجلة جدًا لجرد آثار الحائز المذكور إذ قامت بجرد ١٣٣٩٨ قطعة أثرية في ٤٨ ساعة فقط وهو ما يعني أن الجرد كان مجرد عد عدد الصناديق والكراتين وليس ما بها من آثار إذ أن هناك إجراءات مطولة في حضور أعضاء اللجنة وإثبات الحضور وإخطار شرطة الآثار ومحضر فتح الأحراز والمقارنة في السجلات فضلًا عن العمل في المواعيد الرسمية فقط.. إلخ .

وهذا يعني أن الجرد كان بمجرد النظر على «البضاعة» ولا فارق بين الآثار والخيار .. ولا يعرف أحد كيف عجزت لجان الجرد عند سرقة المتحف المصري وطالبوا بالحاجة لأكثر من ستة أشهر متواصلة كل يوم وصلت المدة إلى خمس

سنوات لجرد قسم واحد بالمتحف يضم أقل من عشرة آلاف قطعة بينما تم جرد ١٣٣٩٨ قطعة في يومين ؟!

ثم أعلنت اللجنة أن الجرد كله تمام .. وعندما علم مدير المنطقة وطلب محضر الجرد رفضت اللجنة منحه صورة منه !!

وظهرت مفاجآت عديدة تفضح لجنة الجرد بخلاف السرعة الجنونية في الجرد التي توضح المجاملة أو التواطؤ ، ومن هذه الملحوظات وجود ورقة بالسجل مدون عليها هيئة الآثار عام ١٩٧٧ رغم أن في هذا العهد (عام ١٩٧٧) كان اسمها مصلحة الآثار وهو ما يعني إحضار سجلات جديدة وهمية للفبركة ولكن لأن الكذب ليس له رجلين لم يتنبهوا إلى أن الهيئة في ذلك الوقت كانت مصلحة ؟! كما لم يتنبهوا إلى وجود ختم سابق على الشمع الأحمر باسم على البازيدي مدير المنطقة .. كما لم تشر اللجنة إلى وجود محاضر جرد سابق عام ١٩٨١ جاء فيها فقد وبيع المذكور لقطع أثرية !!!

كما لم تلتفت اللجنة إلى وجود ٨٩٤ قطعة أثرية مصورة بينما ذكرت اللجنة أن هناك قطع مقلده.. فإذا كان يتم تسجيل القطع المقلدة فإن مجلس الآثار يحتاج إلى آلاف السجلات لتسجيل منتجات خان الخليلي «وشكوكو بالقزايز وتحية بالقزايز !!

أما مدير المنطقة د . عبد الرحمن العايدي فبعد أن طالب بالتحقيق أحالوه هو للتحقيق .. ثم قاموا بنقله للقاهرة ، ليصبح السيناريو جاهزًا في أي وقت تكرم وتفضل وتواضع التاجر المذكور بإهداء المجلس الأعلى للآثار ما في حوزته من ١٣٣٩٨ قطعة أثرية مع تحياته وامتنانه لمجلس «البالوظة» وبدروم المتحف المصري أو بدروم ريا وسكينة للآثار المقلدة!

د. هنري عوض أهدى للدولة مجموعة أثرية نادرة وفوجئ بعرضها للبيع في خان الخليلي !

- حصل على تعويض ٥ مليون جنيه من وزارة الثقافة بسبب بيع الآثار التي سلمها .. وماطلوه للحصول على رشوة لتسهيل صرف المبلغ !

- طالب بنقل القطع المهداة للمتحف الإسلامي إلى مكتبة الإسكندرية بدلاً من إهمالها في المخازن وتعرضها للسرقة.. فأجابوا بأنه ممنوع قانونًا !



قصص الحائز الدكتور هنري عوض مع الآثار أعجب من الخيال .. فهو من أشهر عشاق الآثار الإسلامية وكان هذا سببًا في شغله عضوية اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار رغم أن مهنته الأساسية طبيب أمراض جلديه .

وقد تمكن د . هنري عوض من اقتناء مجموعات متميزة من الآثار خاصة العملات الأثرية حيث كان مسموحًا بشراء واقتناء الآثار قبل صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والذي سمح فيه بالحيازة دون البيع والشراء .

ومن ضمن المجموعات التي كان يقتنيها د . هنري عوض مجموعة من العملات الذهبية والفضية والبرونزية وعددها نحو ٥٠ قطعة من بينها ١٣ عملة نادرة الوجود ترجع لعدد من أباطرة الرومان واليونان مثل الإمبراطور جورديان الرابع وفالنس ومتسلمين قام بإهدائها لهيئة الآثار عام ١٩٧٤ في عهد وزير الثقافة يوسف السباعي .

وفي هذا الوقت أيضًا كان قد عثر على مصحف أثري نادر مكتوب بخط الإمام حسن البصري لدى أحد باعة الكتب القديمة فقام بشرائه .. وعلم أنه لا يوجد نسخة ثانية منه في العالم.. وقد لاحظ أنه مسجل عليه رقم إيداع وتسجيل

بدار الكتب ..

وتوجه للدار إلا أنه لم يجد نفس الرقم أمام المصحف .. وقرر إهداؤه للدار في الوقت الذي أهدى فيه ٥٠ عملة أثرية للمتحف الإسلامي وكان هذا الحدث محل احتفاء إذاعة التليفزيون المصري «وقتذاك» وتم تسجيل المصحف الأثري بدار الكتب وطالب البعض بعرضه في متحف الفن الإسلامي .

وفي عام ١٩٨٥ قرر د . هنري عوض إهداء ثاني لهيئة الآثار شمل عدد من القطع الأثرية من أهمها قطعة خشبية على هيئة طائرين متقابلين مسلحين وهي من أندر القطع الأثرية الخشبية وتم تسجيلها بمخازن المتحف الإسلامي تحت رقم ٢٦٤٢٣ .

كما أهدى أيضًا قطعة من الجلد مكتوب عليها بخط النسخ بالمداد الأسود اسم الأمير علم الدين سنجر، ومدون بها عدد من التواريخ أقدمها ٧٣٢هـ، بالإضافة إلى لفافة من الجلد مكونة من ٢٥ صفحة مكتوب عليها بالخط العبري قصة مأخوذة من التوراة .

وقد تم إلقاء هذه القطع النادرة بمخازن المتحف الإسلامي .

وفي عام ١٩٩٨ وفي عهد وزير الثقافة فاروق حسني فوجئ د . هنري عوض بأن مجموعة العملات الأثرية والتي كان أهداها لهيئة الأثار عام ١٩٧٤ تعرض للبيع من قبل أحد بائعي الأنتيكات بخان الخليلي !

وفي وقت معاصر للمفاجأة العجيبة جاءت مفاجأة أخرى حيث عرض عليه أحد بائعي الكتب القديمة بيع مصحف أثري قديم وعندما قرر شرائه فوجيء بأنه نفس المصحف الأثري الذي سبق أن أهداه لهيئة الكتاب والمكتوب بخط الإمام حسن البصري ..

ولأنه يعرف رقم التسجيل بدار الكتب توجه للدار وسأل عن المصحف فأفادوه بأنه لا يوجد لديهم مثل هذا المصحف تحت هذا الرقم ، وعندما سأل عن المصحف المكتوب أمام رقم التسجيل الخاص بالمصحف وجد أنه مسجل أمامه أحد الكتب !

وأذاع التليفزيون هذه الواقعة العجيبة، وعلى الفور رد المسؤول عن دار الكتب مؤكدًا أنه لا يوجد مثل هذا المصحف بالدار ، وأن الرقم الذي ذكره د . هنري لا يتعلق بأي مصحف .

وهنا رد د . هنري ردًا مفحمًا إذ أن المصحف الذي أهداه ، ورقم التسجيل جاء ضمن تكريم الوزير يوسف السباعي له، وأذاعه التليفزيون، ولديه شريط التسجيل التليفزيوني الذي يؤيد ذلك .

واضطر د . هنري عوض إلى تحرير محضر بقسم شرطة الدقي، وأعاد تسليم المصحف الأثري!

كما لجأ للقضاء مطالبًا بالتعويض عن تبديد مجلس الآثار لنحو ٥٠ قطعة من العملات الذهبية والفضية والبرونزية أثرية والتي سبق أن أهداها لهيئة الآثار، فقد جاء إلى جانب عرض أحد تجار خان الخليلي لبيعها وضع هيئة الآثار عملات نحاسية (مقلده) بدلاً منها (لتسوية العهدة) !

وفي الوقت نفسه قام د . هنري عوض بمخاطبة فاروق حسني وزير الثقافة بأن لديه مجموعة آثار نادرة تتعلق بمدينة الفسطاط ، ورغم أن أي دولة في العالم تبحث عن تراث مدنها التاريخية إلا أن وزير الثقافة لم يهتم!

ورغم وجود قضية أقامها د. هنري عوض ضد المجلس الأعلى للآثار قام عام ٢٠٠٤ بتقديم إهدائه الثالث للمجلس ، حيث أهدى ٢٣٢ قطعة تمثل أدوات جراحة ومخصصات طبية ترجع للعصور الإسلامية ، وبعض الأدوات الطبية ، ومكاحل ومكاييل وأختام ومخطوطات تتعلق بالنباتات الطبية وسبل العلاج حيث كان يرغب في عمل متحف لتاريخ الطب عبر العصور الإسلامية، وقام بمخاطبة متحف الفن الإسلامي ، إلا أن المتحف كان مغلقًا وبعد افتتاحه لم يستجب لطلبه!

وفي الوقت نفسه سلم د. هنري للمجلس قطعة آثار تدل على تلاحم المسلمين والأقباط في مصر، فهو عبارة عن قطعة قماش نسجه أقباط مصريين، ويحكي الرسم قصة الإسراء والمعراج .. وقد طالب د. هنري من مجلس الآثار الاهتمام بفحص وتحليل هذه القطعة، إلا أن مجلس الآثار لم يهتم أيضًا !

وفي عام ٢٠٠٨ صدر حكم لصالح د. هنري عوض ضد وزارة الثقافة بتعويض ٥ ملايين جنيه.

ولم تتوقف جرائم وزارة فاروق حسني عند سرقة الآثار وتكبيد الدولة ٥ مليون جنيه، كان على الوزير المهمل ومعاونيه أن يدفعوهم من جيبهم الخاص.

بل وصل الأمر إلى اتخاذ إجراءات مشبوهة لحصول موظفيه على نسبة من التعويض وهو ما دعا د.هنري عوض إلى تقديم بلاغات وتمت مراقبة عدد من الموظفين وانتهى الأمر بحبسهم !

على جانب آخر كان د. هنري عوض أهدى إلى مكتبة الإسكندرية مجموعة من المقتنيات عند افتتاح المكتبة وقد تم عرضها تحت اسمه، وتم إرسال خطاب شكر له .. وطالبته المكتبة بإهداء بعض المقتنيات الأخرى وهو ما دعاه أن يطالب المجلس الأعلى للآثار ووزارة الثقافة بالآثار التي سبق أن أهداها والمهملة بالمخازن لعرضها بالمكتبة بدلاً من تلفها أو سرقتها مثلما حدث لغيرها .

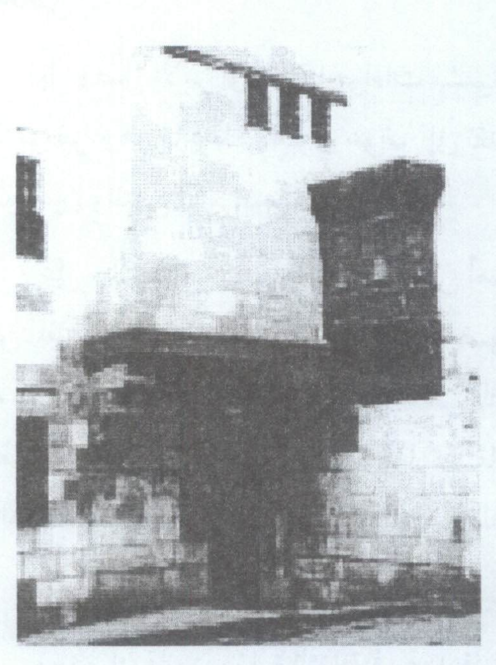
وجاء رفض وزارة الثقافة بأن هذا المطلب مخالفًا للقانون .

ويبدو أن قانون وزارة الثقافة في عهد فاروق حسني كان له اتجاه واحد .. وهو سرقة الآثار.

تساؤلات وشبهات حول مقتنيات الشيخة حصة الكويتية التي تم تكريمها !

في مؤتمر الآثاريين العرب (نوفمبر ٢٠٠٦) كرّم فاروق حسني وزير الثقافة الشيخة حصة الصباح قائلاً : أن الشيخة حصة – المشرفة على دار الآثار الإسلامية بالكويت –تستحق كل تقدير بأعمالها الثقافية في سائر أقطار الوطن العربي بدءًا من الحفاظ على أثار الكويت وجمعها في المتحف الوطني مرورًا بأعمالها في حفائر البهنسا في مصر .

وقد تم منح الشيخة حصة درع الآثاريين العرب لدورها الرائد في حماية التراث الإنساني وما قامت به من جهود مضنية في إنماء الوعي الأثري بتراث وأثار حضارة الوطن العربي .



على جانب آخر أشارت المصادر الأثرية إلى شراء الشيخة حصة حيازة شخص سوري الجنسية عام ١٩٩٧ ونقلت الحيازة إليها ـ في عهد د . جاب الله ـ طبقًا لقانون الحيازة الذي أجاز للأشخاص الذين يمتلكون أثار قبل صدور القانون عام ١٩٨٣ بالاحتفاظ بها ويمكن التنازل عنها لآخر ..

ورغم أن اتجاه علماء الآثار هو إنهاء الحيازة والتضييق على نقلها مثلما يحدث في رخص السلاح ـ على سبيل المثال مع الفارق.

ونحن نتساءل هل من العدل أن تحصل الشيخة حصة على أثار حائز سوري لتتركها بشقة لها في الزمالك أو غيرها ؟! وحتى إذا كان هذا قانونيًا أليس من

الأولى عرض هذه الآثار على الجمهور من سياح ودارسين وغيرهم من خلال المتاحف لتدر دخلاً لمصر ويستفيد منها طلاب العلم والباحثين ؟! وأليس مثل هذا التصرف «الأناني» بالاحتفاظ بالآثار كفيل بحجب أي جائزة عنها وليس منحها لها ؟! .. وهل دار الآثار الإسلامية بالكويت والتي تملكها الشيخة حصة تقتصر على آثار كويتية أم أنها تضم آثارًا إسلامية مستخرجه من مصر ؟! وحتى لو تعلل البعض - كالعادة - بأنها حصلت عليها قانونيًا أليس من الأولى إعادتها إلى مصر أم أن المطالبة بعودة أثارنا من الخارج تقتصر على الدول الأوروبية .. أم عن تكريمها لما قدمته في آثار البهنسا ... فبالضبط أين نتاج ما قامت به حتى تجيء الإشادة بما فعلته ؟!

إن الشيخة حصة ربما تستحق تكريم من نوع خاص للمنزل الذي يحمل لوحة باسمها واسم خديجة لملوم - أشهر من تولت رئاسة مكتب وزير الثقافة فاروق حسني وتركته بعد «بروبجندا» تتعلق بتفتيش الرقابة الإدارية بما قيل عن مجاملة ثرى عربي بالحصول على أرض بالإسكندرية - والمنزل المذكور خلف الجامع الأزهر وفي مواجهة بيت زينب خاتون وسط عبق التاريخ والآثار.

حائزون للآثار بدون سجلات حيازة والكشف عنهم بالصدفة !!

قصور الأثرياء تضم مقتنيات أثرية .. واكتشاف أثار لدى الأجانب عند مفارقتهم الحياة!



بعيدًا عن نظام الحيازة فإن كثير من قصور وبيوت الأثرياء تضم مقتنيات أثرية غير مسجلة سواء تماثيل أو لوحات فنية أو قطع خشبية أو زجاجية إسلامية أو أيقونات قبطية أثرية، وإن كان للأسف بعضها يتعرض للتلف بسبب عوامل الطبيعة وعدم إمكانية الاستعانة بمرممين للآثار ..

وقد يتم التعرف على وجود هذه الآثار بالصدفة مثل مقال أنيس منصور عن وصفه لقصر فاروق حسني وما يضمه من تماثيل أثرية .. أو نتيجة إبلاغ عن حادث مثل الفنانة التي أبلغت عن سرقة مخدومتها لها دون أن تبلغ عن سرقة تمثال رغم أنه أغلى المقتنيات ، وكشفت التحقيقات عن وجود التمثال!

والأخطر من هذا ما يقتنيه الأجانب المقيمين في مصر من أثار، ومن أمثلة ذلك ما كشفت عنه الجنحة رقم ٥٨٨٢ لسنة ٢٠٠٥ (العطارين ـ الإسكندرية) حيث علم محرر صحفي من حارس عقار بأن محامي بالسفارة الإيطالية توجه إلى شقة سيدة إيطالية تدعى نورا نيوبولو بولاك توفيت وليس لها ورثة وقام محاميها بنقل كل محتوياتها بما تضم من مقتنيات ومنها تحف لم تظهر بجرد الشقة، وعندما توجه المحرر والمصور الصحفي لمحل تاجر التحف الذي يتعامل معه المحامي تم الاعتداء عليهما وتلفيق قضية لهما !! .. وقد طلب دفاعهما من النيابة التحقيق في واقعة استيلاء محامي السفارة وتاجر التحف على المقتنيات والتحف النادرة التي كانت الشقة تعج بها ولكن لم تتم الاستجابة للطلب .



الفصل الثاني

أكبر سرقات الآثار

الفصل الثاني

أكبر قضايا سرقات الآثار

قضية الآثار الكبرى المضبوطة في لندن الآثار بالطن لصعوبة حصرها !

- كبار المتهمين مفتشين بـ آثار المنطقة .. والكشف عن السرقات جاء بالصدفة في لندن !

-مصر ٥٠٠ مهرب آثار في مصر للوصول إلى خيوط القضية والمتهمين!

تعد قضية الآثار المصرية المضبوطة ببريطانيا عام ١٩٩٤ من أشهر قضايا سرقات الآثار . حتى أن الصحف العالمية قدرت الآثار المضبوطة بالوزن بدلاً من العدد فأطلقت وصف القضية المضبوط فيها ٨.٥ طن آثار .. وقد أثارت القضية زوبعة في كبريات الصحف العالمية وتهكمها وهو ما استفز د. عبد الحليم نور الدين أمين مجلس الآثار «وقتذاك» بالتهديد برفع دعوى على صحيفة الفياجرو الفرنسية بينما أعادت صحيفة الاندبندت البريطانية تعليقها الساخر الشهير « احموا آثار مصر من المصريين» .

المسافة من سقارة إلى لندن ليست ببعيده .. الفارق بالطائرة عدة ساعات والمتهم الأول في القضية كبير مفتشي الآثار محمود أبو الوفا سبق أن تم ضبطه في سرقة أثار بسقارة وتمت مجازاته واستبعاده عن المنطقة بأن يتولى رئاسة وحده المضبوطات الأثرية بالمطار !!

الكشف عن الآثار وسرقتها من سقارة لم يكن صعبًا .. فالقضية تضم خمسة من كبار مفتشي الآثار بسقارة أي معظم مفتشي أثار المنطقة وتضم نحات

تحف يمكنه تزييف قطع أثرية للتمويه أو الاستبدال، كما تضم خمسة من أصحاب البازارات بالفنادق وسائق ومن الطبيعي أن يكون على صلة بالأجانب، كما تضم حائز للآثار لديه حيازة ، وهو ما يثبت أن الرقابة على الحائزين صورية .. ووصول الآثار إلى بريطانيا لم يكن صعبًا مع وجود ثلاث من كبار مهربي وتجار الآثار ببريطانيا .. وهناك يمكن تصريف كل هذه الكميات من الآثار النادرة من خلال السماسرة الذين يرفعون شعار مزادات بيع الآثار المصرية .

كل هذا الحجم من الآثار كاد أن يمر مرور الكرام مثل ما سبقه .. فقد ثبت أن هذا التشكيل العصابي يعمل منذ سنوات طويلة دون أن ينتبه أحد ولو بملاحظة ما يقال عن سمعة مفتشي الآثار أو أصحاب البازارات والفنادق الواردة أسمائهم في القضية ، أو ملاحظة الثراء الفاحش للبعض إذ كيف لمفتش آثار بسيط يمتلك عمارة ومحلات وأرصدة بالبنوك؟! .. ولم يلاحظوا أن منطقة سقارة صارت من أشهر مناطق تصدير الآثار في العالم وكأن على المصدر للآثار (المهرب) أن يستخرج سجل تجاري وبطاقة ضريبية حتى تعرفه السلطات ..

الصدفة وحدها هي التي كشفت عن الواقعة .. وبدولة أجنبية كأنها عادة في كشف الآثار المصرية المسروقة ..

رجل الأعمال البريطاني أندروماي خشي أن يكون ورقة البردي التي اشتراها من السمسار أن تكون مزوره أو مضروبه .. هو في حاجة إليها ليس لأنه هاو للآثار فحسب بل لأنها تمثل قيمة مادية أفضل من الأسهم والسندات، فقيمة الآثار لا تتأثر ولا تتراجع بل تزيد كل يوم .. وعليه توجه إلى المتحف البريطاني ليسأل عن حقيقتها هل هي أصلية أم مزورة و«مضروبة» ؟! .. وكان لقاؤه بالمتحف بمستر جيفري سبنسر وكيل المتحف .. رحب وكيل المتحف بصاحب ورقة البردي ومع نظرته للورقة بدأت نظراته تحملق بشدة ولكنه سرعان ما تماسك محاولاً عدم تغيير أسارير وجهه.. فالورقة المذكورة نفسها التي اكتشفها منذ سنوات أثناء عمله ضمن البعثة الإنجليزية في سقارة ولديه مثلها

حيث كان قانون الآثار «وقتذاك» يسمح للبعثة بأخذ جزء مما تكتشفه تشجيعًا لها

وكان أن تظاهر وكيل المتحف باهتمامه برجل الأعمال دون أن يدخل في قلبه أي شك، وطلب منه أن يمهله أسبوعًا ليس فقط للتأكيد له على أنها أصلية من عدمه بل ليساعده في تقدير قيمتها !

وما أن انصرف اندروماني حتى قام جيفري - وكيل المتحف - على الفور بالاتصال بالبوليس البريطاني « اسكوتلاند يارد » والذي اتصل بدوره بالسفارة المصرية في لندن والذين أوصلوه برئيس هيئة الآثار .. وتسلسلت الإتصالات ليبقى الأمر معروضًا على وزير الداخلية والثقافة في مصر لإرسال مندوبيهم إلى لندن لكشف أسرار الورقة والتي زاد من أهميتها أن خيط البلاغ الأول من وكيل أكبر متحف في بريطانيا وهو أمر لا يجوز تجاهله ..

وكان اللقاء مع وكيل المتحف ورجال الاسكوتلانديارد .. وتسارعت التحريات وجمع المعلومات وكل معلومه تجر أخرى ، وورقة البردي أصبحت سجلاً من أوراق البردي إذا كان هناك سجلات للبردي فعدد الأوراق الأصلية المسروقة في هذه القضية بلغ ١٨٢ ورقة ، وارتبطت أوراق البردي بسرقة تماثيل مختلفة الأحجام، وارتبطت التماثيل بحوائط أو جدران كاملة لمقابر أثرية !

وعادت القوى المصرية لتبحث عن اللصوص ومعاونيهم وكان الخيط الأول هو رجل الأعمال البريطاني ومن لهم صله به أو بمن يعرفونه سواء من أصحاب المعارض والفنادق والبازارات أو مفتشي الآثار أو الحلقتين مختلفتين كصلته بأصحاب المعارض وصلة مفتش الآثار بهم.. وتم حصر نحو (خمسمائة مهربا للآثار ! .. وتم تصفيتهم إلى ٢٤ تاجرًا ومهربًا سبق اتهامهم في قضايا تهريب أوراق بردي ليخضعوا للبحث والتحري .. وقابل هذا في انجلترا اثنان من كبار تجارة الآثار المسروقة وهما جوناثان ويكلي والأخير مارك لزلي بيري وهو ضابط شرطه!

وكشفت القضية عن سرقة أثار من الصين بجانب الآثار المصرية ـ وكأن الصين تزاحمنا في كل شيء حتى في الآثار المسروقة ـ وقام وفد مصري ـ انجليزي مشترك بمعاينة موقع السرقات في مصر ليتأكد أن ما تمت سرقته ٢٩٩ قطعة أثرية .. وكشفت القضية عن أن مفتش الآثار المتهمين ممن سبق اتهامهم في قضايا سرقة آثار دون إيقافهم عن العمل ومن بينها قضية سرقة أربعة أواني كانوبيه من مقبرة ني عنخ رع بينما زعم مفتش الآثار أحمد عبد الحميد أن الشرطة ضغطت عليه لتلفيق القضية لزملائه وبعدها أضافوا اسمه معهم .

ووافق النائب العام على إحالة ١٥ متهمًا من بينهم ٥ من كبار مفتشي الآثار و٣ بريطانيين إلى محكمة أمن الدولة العليا بسرقة ٢٩٩ قطعة أثرية تضم ١٨٢ ورقة بردي أثرية بالإضافة إلى أجزاء كاملة من مقبرة حتب كا بوادي الملكات وقطع أخرى وقاموا بتهريبها إلى الدول الأوروبية، وأنهم في غضون أعوام من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢ بدائرة مركز البدرشين والأقصر اشتركوا في اتفاق جنائي بغرض سرقة الآثار المصرية وتهريبها، وأن مفتشي الآثار استغلوا وظيفتهم في اختلاس الآثار من المخازن وقيام أحدهم بتزوير دفتر أحوال منطقة سقارة لستر جريمة الاختلاس وهو ما يعد تزوير بجانب السرقة.

وتحولت قضية سرقة أثار سقارة إلى مثار للسخرية في كافة الصحف العالمية وكتبت جريدة «الصنداي تايمز» البريطانية أن السلطات المصرية اعترفت أن منطقة سقارة لا تخضع لنظام أمني دقيق، وأن الحراس القائمين عليها جهلة ويسهل رشوتهم .. ورغم هذه الانتقادات تواصلت السرقات، وتجدر الإشارة إلى أن مفتشي أثار سقارة المتهمين في هذه القضية حرروا محضرًا لمقبرة حتبَ كا «كوافير الأسرة الخاصة» بأن المقبرة بها كسور في الجدران مما يرجح سرقتها، ثم قامت نفس اللجنة بتحرير محضر آخر بعد أسبوعين بأنه لا يوجد كسور في الجدران .. وقد اتخذ هذا التناقض دليلاً ضدهم في القضية والتي انتهت

بحبسهم، وعلى الرغم من الضجة التي قلبت العالم كله عن سرقة وتهريب آثار مصر بالأطنان (!!) اختفى فاروق حسني وزير الثقافة والمسئول الأول عن حماية آثار مصر وهرب من مواجهة مجلس الشعب والعلماء والصحفيين ! وصدر أمين مجلس الآثار والذي عرض نفسه لتحمل أوزار الوزير ولأننا نرى أنه لو طبق روح القانون ـ وليست نصوصه ـ لكان المتهم الأول هو فاروق حسني وزير الثقافة والذي ألغى هيئة الآثار لتصبح مجلسًا تحت رئاسته مباشرة بحجة التحكم في السيطرة وحماية الآثار، ونحن نعرض الأقوال «دوبلير» الوزير ونرد عليها بما أجمع عليه علماء مصر الشرفاء . بداية هدد أمين مجلس الآثار بأنه سوف يرفع دعوى قضائية ضد جريدة «الفيجارو» الفرنسية احتجاجًا على ما أثارته ولكي يحصل على حقه الأدبي.. كما اتهم أيضًا جريدة «الصنداي تايمز» البريطانية بأنها مبالغة ، وأنه مندهش لمثل هذه الإدعاءات وهو ما وجههُ أيضًا لجريدة «الأندبندت » كما تضمنت تصريحات أمين مجلس الآثار النقاط الآتية .

ـ إن معلومات الحادث بدأت باتصال من مديرة المتحف البريطاني به، وأشار إلى توجه أحد البريطانيين للمتحف لمعرفة قيمة مجموعة من البرديات والتمائم، وعندما اكتشف مسئول المتحف البريطاني أنها مصرية قام بالاتصال ، وأشار إلى أن أمين الآثار على علم منذ أول الضبط منذ يوليو ١٩٩٤ ..

ـ وإن التحريات أثبتت تورط أربعة من رجال الأعمال المصريين ينتموا إلى أسرة واحدة في سرقة وتهريب الآثار المصرية إلى الخارج، وأضاف د. عبد الحليم نور الدين أمين عام مجلس الآثار أمام مجلس الشعب ـ لدينا ١١٤ مخزنًا للآثار تتضمن ٤٦ مخزنًا بسقارة جميعها لا يوجد بها جهاز إنذار ضد السرقة بما في ذلك المتحف المصري الذي يحتاج وحده إلى ٢٠ مليون جنيه لوضع جهاز إنذار .

ـ لا يتم ضبط السرقة في حينه نظرًا لعدم جرد المخازن منذ سنوات ومنها مخازن سقارة لم يتم جردها منذ عام ١٩٧٩ حتى الواقعة عام ١٩٩٤ .

- إن من يتحدثون عن السرقة أغلبهم رؤساء سابقين لهيئة الآثار تمت السرقة في عهدهم.

- مطالبته بإنشاء إدارات ضبط في عدد من النوافذ الحدودية مثل رفح وطابا لمنع تسرب الآثار.

- الإشادة لمجهود فاروق حسني وزير الثقافة الذي لم يدخر وسعًا للتوصل إلى أفراد شبكة اللصوص (!!!) توجهنا إلى علماء مصر والمتخصصين للرد على ما أثاره أمين مجلس الآثار من تصريحات جاءت ردودهم كالتالي.

- إن حصول أمين مجلس الآثار على معلوماته من مسئول المتحف البريطاني يعني أن الكشف عن القضية جاء بالصدفة، وليس له أي فضل، وكان ممكن ألا يعرف المتحف البريطاني نفسه لو لم يستفسر منه أحد اللصوص عن قيمة البرديات ..

فالقانون البريطاني يسمح بحيازة الآثار وتداولها ، كما أن مزادات الآثار أمر عادي هناك بل أن كتالوجات الصالات والمزادات أصبحت تحتوي على آثار مصرية فقط!!

لقد تمت بعدها سرقة العديد من المخازن ووصل الأمر باللصوص أنهم كانوا يختارون المسروقات من بين الآثار المضبوطة بالمخزن حتى أنهم وجدوا لوحة تضم زوجين أحدهما مشوه فقاموا بنشر الجزء السليم ..

- أما عن مفتش الآثار محمود أبو الوفا فقد ذكر أمين الآثار بأنه نقل من سقارة إلى مركز التسجيل للاشتباه .. والحقيقة غير ذلك وهي فضيحة ، فبعد اشتباه تورط محمود أبو الوفا في حادث سرقة تمثال من الهرم ومن قبله موقع الاشتباه والسرقات بسقارة إلى وحدة آثار مطار القاهرة ليكون مسئولاً عن جواز خروج الآثار من عدمه !!! وجاءت عملية نقل أبو الوفا إلى المطار في عهد

د . عبد الحليم نـور الـدين مواكبـة لنقـل آخـرين متهمين أو مغضوب عليهم .. والطريف أن عملية النقل جاءت بأمر إداري من د . علي حسن دون اعتراض أمين مجلس الآثار ! .. أما عن نفي أمين الآثار وزن الآثار المصرية المهربة بالطن وقوله أنها أعداد قليلة فحتى مع فرض هذا لم يذكر العدد، وكان الفارق في القطع القليلة لا قيمه له ، وهو ما يتفق مع تفكير وزير الثقافة عندما صرح بأن القطع المسافرة صغيرة الحجم ! فأهمية الآثار في نظرهم بالوزن ! أما عن الآثار المهربة إلى أمريكا والتي لم تعد فنحن نسوق مثال واحد فقط وهو: اكتشاف المسؤولين عن المتحف المصري - عند الاشتراك في معرض أمنحتب - إن الأمريكي روبرت شمل عرض لمجموعة آثار مسروقة من مصر بنفس المعرض وكان قد اشتراها من إسرائيل، فما كان من المسئولين بالآثار المصرية إلا أن عارضوا إعلان ما يشير إلى أنها مباعة له من إسرائيل لعدم إثارة حساسية - أما عن قول الأمين بأنه تعرف على الآثار المسروقة وهي برديات من محتويات أحد المخازن بسقارة فنحن نرد عليه بتصريح اللواء أحمد حلاوة بنفس المؤتمر الصحفي والذي قال إن البرديات سرقت من المتاحف المصرية أيضًا وتمت إزالة بياناتها حتى لا تكشف هويتها !

وعن برديات المتحف المصري نتساءل أين البرديات التي اختفت عقب تصوير «بيتاك» وأين ذهبت غيرها والتي كشفت عنها عملية جرد القسم قبل عام؟.. أما عن إجراء أمين الآثار لمنع تكرار هروب المسروقات من المنافذ وأهمها عدم السماح بالنماذج الأثرية بالسفر إلا بعد العرض عليه شخصيًا فهو قول مثير للضحك ويصلح للكاريكاتير - فكيف يتصور منظر الطوابير من السياح أمام مكتبه بالهيئة لعرض النماذج المشتراه من خان الخليلي؟!

.. وأخيرًا .. ومع هذا يحسب للدكتور عبد الحليم نور الدين اعترافه وقتها

-بشجاعة ادبية محترمة - ببعض نقاط الضعف ومنها أن قضية الآثار هي قضية الإنسان أولاً المسئول عن حماية الأثر ومن هنا فنحن مطالبون برفع رواتب ومكافآت كل العاملين بالآثار لحمايتهم من أنفسهم حيث لا تتناسب أجورهم مطلقًا مع ارتفاع أسعار المعيشة مما يجعلهم فريسة لأي إغراء .. كما أن ضعف العقوبة في سرقة الآثار أحد العوامل الرئيسية في انتشار الجريمة، وناشد النواب مساعدته في إصدار تشريع يصل بعقوبة سرقة الآثار إلى المؤبد ، لأن من يسرق الآثار هو سارق الحضارة وتاريخ وشرف مصر، ولا يعقل ألا تتجاوز عقوبته ٣ سنوات سجن و٣ آلاف جنيه غرامه .

وقد تحدث د . نور الدين عن نقص الإمكانيات والحاجة لشراء سيارات ومعدات وإنشاء إدارات ضبط في عدد من المنافذ الحدودية مثل رفح وطابا لمنع تسرب الآثار .. ونحن معه خاصة أن تلك النوافذ ترتبط بالعدو الصهيوني، وإن كان الأمر ليس في نقص الإمكانيات بل في سوء التوزيع وإهدار الوزير الملايين على ولائم «البيزنس » في المقاولات والمشروعات المظهرية !!

طارق السويسي .. من تباع على «لوري» .. إلى ثروات بالمليارات

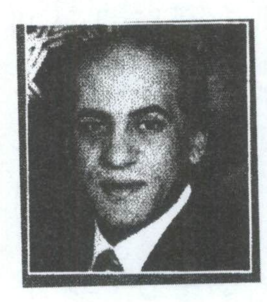
- ٤٠ كتالوج لعرض صور الآثار التي يمتلكها ويعرضها للبيع بالخارج !

- استخدام أوراق الحزب الوطني وعلاقاته بكبار المسئولين فتحت له الأبواب .

- يحمل ٣ جوازات سفر لأنه يتفاءل بالرقم الزوجي !

- كيف خرجت توابيت الآثار من المطار بحجمها الطبيعي دون أن يلحظها أحد؟!

- ممتلكاته من مرسم الملكة فريدة وكنوز المجوهرات إلى متحف بسويسرا !



يعد طارق السويسي نموذج جامع لكل سمات اللصوص والوصولية في هذا العهد .. سواء في مجال سرقة الآثار، أو الكسب غير المشروع أو غسيل الأموال أو حيازة مخدرات وأسلحة وأجهزة محظورة أمنيًا، إلى غير ذلك من الجرائم .

فهو لم يحصل على الشهادة الإعدادية، وعمل سائقًا وتباعًا، ثم بائعًا في محل بازار ، دخل مجال تهريب الآثار، ففتحت له الأبواب حتى إن المسؤولين كانوا يقوموا بتوصيله أو استقباله حتى باب الطائرة، ويفتحون له قاعة كبار الزوار المخصصة للملوك والرؤساء وسط استقبال حافل وحفاوة بالغة .

شارك طارق السويسي في الجانب المفسد من السياسة لتفتح له مزيد من الأبواب.. فتولى أمانة الحزب الوطني بالهرم، واستخدم أوراق الحزب ومقره لعقد صفقاته واتصالاته، ووطد علاقاته بالشرطة فكانوا يعاونوه في تهريب الآثار وإلغاء قرارات التعديات على أراضي الآثار، بل وكانوا يأتون إليه بالمخدرات ، حتى إن رئيس نيابة أمن الدولة العليا وصف المتورطين منهم أنهم كانوا «دمية» في يده، تغاضت عنه إدارة الجوازات، فاستخرج ثلاث جوازات سفر صالحة في وقت واحد بحجة أنه يتفاءل ببعض الأرقام وهي عجيبة من العجائب .. حاز ممتلكات لا حصر لها وتجاوزت ممتلكاته المليارات، ولم يسأله أحد من أين لك هذا ؟!.. كما لم يسألوه من قبل عن استخدامه صالة كبار الزوار وهو مسجل جرائم تهريب آثار ولديه جنحة تهريب حقائب من ذات الموقع وصادر ضده تعليمات بالتفتيش الذاتي إذا دخل المطار وليس صالة كبار الزوار؟!

ولم تتوقف صلاته داخل مصر فقد أكدت التحقيقات استخدامه الحقيبة الدبلوماسية الخاصة بالسفارة الأمريكية وبعض السفارات الأفريقية في التهريب .. وكان يمتلك مبنى بسويسرا ضبط فيه مئات القطع الأثرية .. وكانت لديه حسابات سرية بتلك الدول .. وكان يسافر إلى سويسرا ـ حسب أقواله ـ لعلاج أسنانه !

ووصل سطوه على الآثار إلى طلبه من عبد الكريم أبو شنب ـ المتهم والمسؤول بالآثار ـ إنزال غطاسين أجانب بالمنطقة الأثرية الغارقة بالإسكندرية، وأنه يمكنه شراء التمثال الوحيد الذي تم إنقاذه سليما وهو موجود بألمانيا ..

خيوط قضية السويسي ـ كالعادة ـ مثلها مثل قضية الآثار الكبرى بإنجلترا وقضية الألماني كورت فلم الذي هرب أكثر من ١٧ ألف قطعة إلى ألمانيا وغيرهما جاءت بدايتها من الخارج .. فقضية طارق السويسي والتي ضمت ٣١ متهمًا من بينهم مفتشي آثار وضباط شرطة وموظفين بالمطار وأصحاب شركات سياحة وأجانب تم ضبطها عن طريق البوليس السويسري عندما اشتبه في «كونتر» بالمطار غير موضح عليه بيانات ولم يتقدم أحد لاستلامه ليكتشف أن بداخله قطعًا أثرية نادرة



مهربه كأنها متحف كامل متحرك تضم مقبرة أثرية كاملة وقطع منتقاة من الحفريات أو المخازن تم تهريبها من مصر عن طريق إحدى شركات التصدير وإذا كانت القطع تضم آثارًا على درجة عالية من الأهمية والجمال والقيمة الأثرية والتاريخية منها النصف العلوي لتمثال بتاح ، وبقايا رأس تمثال سخمت، وتمثال للإله امورو ـ إله الحب ـ وآخر للآلهة أفروديت ، وتمثالان للآلهة حوس وغيرها فإنه من العجيب ملاحظة وجود كسور غير مستوية الحواف ببعض اللوحات

مما يؤكد نزعها من جدران مقابر أثرية، كذلك العثور على تابوتين ملونين بهما مومياوات في حالة جيدة ، ويقدر طول التابوت بـ ١٨٣ سم وارتفاعه بـ ٣٣ سم وعرضه ٥٠ سم دون أن يلحظ ذلك الحجم مفتش الآثار بوحدة مطار القاهرة ! .. ودون أن يقوم موظفوا الآثار بالمطار وغيره بواجب العزاء خلف التوابيت !

وإذا كانت القطع المضبوطة بلغت ٢٨٠ قطعة وكان جاري تهريب نحو ٣٠٠ قطعة أخرى فإن الأخطر من هذا كان ضبط ٤٠ «كتالوج» يعرض من خلالها صور الآثار في المزادات العالمية وهو حجم يتم على أنه يمتلك متاحف من الآثار المهربة يصعب عودتها بالطبع .

أن الحديث عن طارق السويسي يحتاج إلى مجلدات .. ويكفي أن أوراق تحقيقات النيابة في قضيته بلغت نحو ٣٥٠٠ صفحة ، بخلاف ما ضمته القضية من أوراق في مرحلة الدعوى ثم الحكم والنقض والحكم ثانية وهم حجم رهيب رهيب من الأوراق، وما تكشف عنه فيما يجري لآثار مصر من خلال نموذج واحد وأعوانه .

ولذا يمكن تلخيصنا لشخصية وقصة طارق السويسي من خلال قراءتنا لمستندات القضية والتحقيقات كالتالي :

بداية طارق السويسي - كما يقول عن نفسه في التحقيقات في إجابة على سؤاله هل كنت تعمل في مهنة أخرى قبل أن تلتحق بالعمل لدى عماد الشاعر؟! .. أجاب السويسي أنا من المهاجرين من السويس عام ١٩٦٧ ، والتحقت بالمدرسة الإعدادية بالجيزة بالهرم، ولم أكمل تعليمي، وعملت لدى أولاد الشاعر في بداية السبعينات بينما يضيف فرج الشاعر عن طارق السويسي: بأن طارق كان يعمل في البداية سائقًا لدى والده منذ بداية السبعينات إلى أن تم الاستعانة به كبائع للقطع الأثرية المرخصة في ذلك الوقت قبل القانون عام ١٩٨٣ .

ويضيف طارق السويسي في الإجابة على سؤال آخر بأنه حصل على عربات نقل و«ميكروباص» عن طريق شقيقه في قطر وسفره إلى ألمانيا للعمل في هذا المجال .

أما عن صلته بالمتهم فرج الشاعر والذي التقطه للعمل سائقًا ثم بائعًا بمحلاته فإنه كما يقول طارق السويسي أنه عديله (أي أن طارق انضم لعائلة الشاعر بالزواج) ..

وإذا كان هذا عن ماضي طارق السويسي العلمي والعملي، فإن ماضيه الأمني يقول: أنه مسجل جرائم آثار ، حيث تقول أوراق التحقيقات بأن الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار أفادت بأنه مسجل تحت بند تهريب الآثار برقم ١٥٤ بأرشيف إدارة مباحث الآثار .. كما أنه سبق ضبطه في القضية رقم ٤٨٩٨ لسنة ١٩٧٩ جنح قسم شرطة النزهة، واتهامه بتهريب الآثار، وإن كان طارق السويسي علل اتهامه بأنه كان ينقل شنطة بها آثار بدون تصريح من المتحف المصري لتوصيلها للمطار لصالح شخص آخر ، بينما أفادت مباحث الآثار أن طارق السويسي هو الذي قام بتهريب قطع أثرية داخل ثلاث حقائب إلى خارج البلاد عبر ميناء القاهرة الجوي وتم ضبطه .. كما سبق إدراجه على قوائم ترقب السفر والتفتيش في الفترة من ١٨/ ٢/ ١٩٨٤ وحتى ٢٧/ ٤/ ١٩٨٥ ، كما سبق التحقيق معه في جهاز المدعي الاشتراكي للسؤال في قضية تهريب آثار وعن كيفية حصوله على دولارات .

ننتقل إلى ممتلكات أو إمبراطورية طارق السويسي من أراضي وعقارات وشركات وسيارات ومجوهرات وأرصده بالبنوك وغيرها مما يفوق الخيال ..

فأوراق التحقيقات تشير إلى بعض ممتلكات طارق السويسي حيث أشارت التحريات والتحقيقات عن امتلاك السويسي للعديد من الممتلكات العقارية من بينها فيلا «الكريمة» على مساحة ٢٥ فدانًا بطريق المنصورية، بالإضافة إلى ملحقاتها من حمام سباحة مقام حسب وصف المواصفات الأوليمبية، وحظائر للكلاب و«مضّيفة» خاصة بالملكة فريدة ملكة مصر كانت تستخدمها كمرسم .

وأن بناء الفيلا باستخدام مواد مستوردة من الخارج .. ويمتلك حوالي ألفين متر بجوار فندق الجولي بالهرم وثلاث فيلات بمارينا منها فيلا مشتراه من إبراهيم كامل بحوالي ٢ مليون جنية، والوحدتان ١٢١ ، ١٢٢ بعمارة المزازيك بالمندرة وعمارة بشارع حسن عاصم بالزمالك، و ٤٦٢ متر بنزلة البطران و ٦٧٨ متر بضواحي الجيزة وعشر قطع باتجاه الجيزة و ٢٣١٩ متر بكفر غطاطي، والاتفاق على فيلا بمشروع سان ستيفانو بمبلغ ٦٦٨ ألف دولار، وأراضي باسم زوجته نحو ٢٩ فدان .. وشقة بطريقه الجيش بالإسكندرية بمبلغ ٥٠ ألف دولار ، والشروع في شراء فندق .

علمًا بأنه كان يمتلك قصرًا تم بناؤه على الطراز الروماني بمساحة عشرة آلاف متر على ترعة المريوطية بجوار فندق سياج وقد ترك هذا القصر لشقيقه أحمد - وهو متهم في نفس القضية - وحتى يكون هناك مبررًا لتملك شقيقه لهذا القصر أقام له مركزًا كبيرًا لصيانة السيارات في شارع فيصل بالهرم، كما أضافت التحريات امتلاكه عدد من الشركات منها : شركة الكريمة للتنمية الزراعية برأسمال ١٠ مليون جنيه ، وشركة تضامن مع زوجته بالمحلين ٦٢ - ٦٣ ، وكان لديه ثلاث محلات مجوهرات بالمهندسين وسميراميس وعبد الخالق ثروت، وامتلاكه شركة بريما للسياحة برأسمال ٥٠ مليون جنيه تمت زيادتها إلى ٨٠ مليون جنيه بدعوة صاحب محل كنوز بالزمالك للاشتراك معه .. ويضم مشروع شركة بريما برأس علم ملعب جولف ومسرح مكشوف وملاعب رياضية وغرفة فندقية .

أما عن المجوهرات فبالإضافة إلى ما هو موجود بمحلاته فإن التحريات أشارت إلى امتلاك زوجته لنحو ٣٠ كيلو ذهب ، كما تم ضبط أكثر من ١١ كيلو تضم ذهب ومجوهرات وأساور وفصوص خواتم من الماس والياقوت، وساعات قدر ثمنها بمبلغ مليون و١٢٥ ألف جنيه أضافه إلى ضبط أموال سائله أكثر من ٩٠ ألف جنيه و٥٠ ألف يورو و ٦٦٠ فرنك .. كما ضبطت لديه

عملات نادرة ترجع لبداية العصر الإسلامي، إضافة إلى وجود نحو ٣٠ لوحة نادرة معظمها لوحات أثرية ترجع للعصور الإسلامية معلقة على حوائط قصره أما عن السيارات فهو يمتلك عربات جراند شروكي ومرسيدس وبيجو ٤٠٦ وبي ام دبلو وكان لديه ليموزين وغيرها وغيرها (نحو ١٥ سيارة)، وقد تم ضبط ٢٤ لوحة معدنية بمسكنه تحمل شعارات إدارة المرور وأرقام سيارات مختلفة، والطريف أن كثير من هذه الأرقام لا يحملها سوى المحافظين فقط !

أما عن حساباته بالبنوك وبطاقات الائتمان فإن التحريات أشارت إلى وجود حسابات له ببنوك في عدد من الدول وأهمها حسابات في بنك كريدي سويس بسويسرا ، وبنك بي ان بي بباريس، وتحويلات من كينيا عن طريق شركة ويسترن يونيون، وتحويلات من كندا ، وحسابات عديدة بالمصرف العربي الدولي والبنك الأهلي وبنك مصر وبنك أمريكان اكسبريس والبنك الدولي الكندي وبنك كريدي الليونيه بكندا ولوجانو بسويسرا .. وأخطر ما قيل بخصوص الحسابات ما جاء في اعترافات هالة طلعت حماد ـ ابنة وزير الدولة لأمانة مجلس الوزراء ـ بأنه طلب منها معاونته في فتح حسابًا سريًا ترد إليه التحويلات من الخارج، وكذلك مساعدته في فتح حساب بديل لحسابه الشخصي باسم شركة، ليتم تحويل أموال خاصة بتجارته بسويسرا على هذا الحساب الجديد، هذا وقد أشارت التحقيقات إلى عشرات المعاملات بملايين الجنيهات والدولارات والعملات المختلفة .

هذا وقد امتلك طارق السويسي العديد من الشركات والعقارات خارج مصر منها ما ذكره من سبق امتلاكه بكندا يأتي من بيعها بتمويلات أوربية حيث تشترط كندا الاستثمار هناك مقابل الحصول على الجنسية وأن يتعدى حجم الاستثمار المليون دولار .. وكانت لدى السويسي شركة بجزيرة شانيك الواقعة بالبحر بين إنجلترا وسويسرا وهي منطقة حرة على غرار «هونج كونج» .. كما أن لديه مخزن يستخدمه للآثار بسويسرا .

أما عن الأسلحة التي يمتلكها طارق السويسي فمنها: مسدس ماركة بريتا، وآخر ماركة سفنكس، وثالث ماركة كولت، وطبنجة ماركة سميث، وطبنجة ماركت اندرلسيون، وبندقية خرطوش ماركة بينلي، وأخرى ماركة براونيتنج، وبندقية رصاص ماركة وينشستر، وتليسكوب رؤية ليلية متعلق بالأسلحة، وعدد ٣٦٩ طلقة جميعها صالحة للاستعمال، وقد أشار السويسي إلى امتلاكه مسدس نورس أمريكا يستخدمه كديكور، ومسدس به ماسورة ذهبية .. وهذه المسدسات من بينها مسدس من الذهب الخالص وبندقية صيد لم يصنع مثيل لها سوى مائة قطعة في العالم كله.. علما بأن عدد من الأسلحة المضبوطة كان غير مرخص ..

هذا وقد استخدم طارق السويسي في قصوره شغالات من كينيا والفلبين وإندونيسيا .. وإذا كان هذا عرض لممتلكات طارق السويسي فإن القيمة الأعلى فيما كان يملكه السويسي من أثار نادرة .. ليس للتجارة فقط فقد كانت حوائط قصوره مزينة بأفخم اللوحات سواء الفنية أو الأثرية إضافة لاحتفاظه لشخصه بعملات أثرية نادرة .. أما الآثار التي يمتلكها للتجارة فيكفي للتدليل على حجمها ضبط ٤٠ كتالوج يعرض من خلالها الآثار للمزاد وبعض صور القطع كان عليها الثمن..

وإذا كان ما تم ضبطه لا يعني سوى جزء هامشي حيث أنه يتاجر في الآثار منذ سنوات طويلة وهو ما يعني بيعه لآلاف القطع طوال هذه السنوات ومن المستحيل عودتها حيث أن معظمها غير مسجل ، وتجدر الإشارة إلى أن من بين أبرز ما تعامل معهم طارق السويسي من الأثريين ـ طبقًا لأوراق القضية ـ محمد سيد حسن ـ كبير مفتشي الآثار بالقرنة ـ وقد انتهت نتيجة محضر معاينة المضبوطات الأثرية لطارق السويسي في جنيف بسويسرا من خلال اللجنة التي شارك فيها منصور بريك ـ كبير مفتشي آثار الهرم وأشرف العشماوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا ـ مكتب النائب العام والعميد محمد بريقع من الرقابة الإدارية والمقدم ياسر العزب الضابط بشرطة السياحة والآثار وسهاد صبري سكرتير ثان

بالسفارة المصرية بسويسرا ، وانتهت اللجنة إلى أن الآثار المضبوطة لا توجد عليها أرقام تسجيل خاصة بالمجلس الأعلى للآثار سواء أرقام حفائر علمية أو أرقام مخازن أو متاحف ، وأن هذه القطع لم تجر لها أعمال ترميم مما يؤكد سرقتها خلسة بالحفر والتنقيب، وأن بعض اللوحات الأثرية واضح نزعها من جدران مقابر.. على جانب آخر فإنه أيضًا من المتعاملين معه في تهريب الآثار بنفس الطريقة ـ أي غير مسجلة وهو ما يصعب ضبطها وعودتها ـ حيث تبين أن المدعو عبد القادر والذي كان يتصل بطارق من خلال الحزب كان يمتلك محجرًا بالمنيا يقع فوق منطقة أثرية مما يسهل له التنقيب عن الآثار تحت ستار العمل بالمحجر .

ومن القطع الأثرية التي تم ضبطها في سويسرا :تابوتين بالحجم الطبيعي الأول تابوت خشبي ملون وجميل ذات وجه آدمي وداخله مومياء بحالة جيدة وطول التابوت ١٨٣ سم بارتفاع ٣٣ سم وعرضه ٥٠ سم، والثاني من الخشب وملون ومزخرف بالكامل بمناظر دينيه بديعة وبنفس حجم الأول تقريبًا .. ورأس تمثال من الحجر الجيري يرجع للأسرة السادسة ، وجزء من لوحة حجر البورفير لسيدة واقفة ترتدي الرداء الحابك، وقاعدة تمثال من البازلت ، وبقايا رأس تمثال لبؤه تمثل الآلهة سخمت، ورأس تمثال من الحجر الجيري ، والنصف الأسفل لتمثال والنصف العلوي لتمثال الآله بتاح، وغطاء تابوت من الخشب الملون ، والعديد من أوان الفخار الأحمر منها إناء فريد الشكل يمثل حيوان فرس النهر .. وتمثالين من الخشب الملون للآلهة حورس، وأوان الألبستر، ومجموعة تماثيل التراكوتا منها تماثيل لأفروديت، ومجموعة مسارج نادرة، ونموذج لمركب وبه تماثيل خشبية تمثل البحارة والقبطان، ومعلقة نحاسية، وقطع كارتو ناج مزخرفة، ولوحات منقوشة بالنقش الغائر والبارز للفراعنة، ورؤوس تماثيل من الجص الملون وغيرها وغيرها من القطع الأثرية النادرة .

وإذا كان البعض يستعجب كيف خرجت توابيت أثريه بهذا الحجم وما بها من مومياوات دون أن تلاحظها وحدة الآثار بالمطار أو مفتشي الجمارك فإن علاقة طارق السويسي برجال الجمارك والمطار كان تتيح ذلك وأكثر !..

فطارق السويسي لديه تصريح بدخول قاعة كبار الزوار ويجدد .. وآخر تصريح له أثبتته تحقيقات الرقابة الإدارية من خلال صورة موجهه إلى مدير مكتب وزير الطيران المدني تتضمن موافقة رئيس هيئة الاستثمار على أخطار وزارة الطيران المدني على طلب طارق محمد أحمد (طارق السويسي) وفتح صالة كبار الزوار كما تم ضبط أصل أخطار محرر بخط وإمضاء حسين قطب تضمن فتح صالة كبار الزوار لطارق محمد (طارق السويسي).

وفي محضر آخر للرقابة الإدارية أثبت التحريات إخفاء طارق السويسي وفرج الشاعر وعادل الليثي وأحمد محمد أحمد (شقيق طارق) وأحمد إبراهيم فرج ومحمد عز الدين مع المستخلص الجمركي محمد شرف القطع الأثرية المزمع تهريبها للخارج من خلال جمرك ومخزن شركة الدولية، ويقومون بالقيد بالنموذج ١٣ أ جمارك على أن محتوى الطرود منتجات خان الخليلي أو زجاجات فارغة ومستلزمات الشيشه مع تواطؤ بعض مسئولي الجمارك والذين يدخل في نطاق اختصاصهم الكشف على البضائع التي تحويها الطرود وإثبات أنها مطابقة للفاتورة المرفقة.

وهكذا تخرج التوابيت دون أن يشيعها رجال الآثار بالمطار حيث أصبحت مهمتهم مقصورة على ما يشك فيه رجال الجمارك والذين كانوا يحملون شعار «حاميها حراميها» لتخرج الآثار بحجم التوابيت واللوحات الجدارية، وبوزن أطنان الأحجار والالبستر والبازلت، وبأعداد بالمئات دون أن يلحظها أحد لصالح مُهرب، وتباع آثار مصر مقابل هدايا ورشاوى لبعض المشبوهين من رجال الجمارك، وهو ما يرجع بالسؤال وأين التحريات على هؤلاء؟! .. وأليست هناك تحريات كل فترة ولو في أعقاب قضايا التهريب المتعددة وليست قضية السويسي أولاها ولا أخرها!

وعن استخدام طارق السويسي لصالة كبار الزوار ذكر أشرف العشماوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مرافعته: أن القضية كشفت عن فساد ومنه فساد مدير العلاقات العامة بميناء القاهرة الجوي الذي لم يتأخر لحظة واحدة في خدمة المتهم ، وتذليل جميع العقبات أمامه في سفره ووصوله دون وجه حق ، وكان يستقبل المتهم وحقائبه على الباب الخارجي للصالة ويودعه حتى الطائرة .. وكان يفتح له صالة كبار الزوار التي يستخدمها الرؤساء والملوك وكبار رجال الدولة فأصبح طارق السويسي يستخدمها وهو مهرب الآثار الذي سبق ضبطه عام ١٩٧٩ يهرب آثارًا في ثلاث حقائب سفر من ذات المكان، وهو الشخص الذي وضعت مباحث شرطة الآثار اسمه على قوائم التفتيش الذاتي قبل مغادرة البلاد باعتباره لصًا ومهربًا للآثار !

وأضافت النيابة : هؤلاء هم الفاسدون في القضية مفتشي اتحاد ومديرين بالعلاقات العامة بالثقافة وميناء القاهرة الجوي وضابطًا شرطه وموظفوا جمارك ووكيل وزارة بهيئة الاستثمار ولصوص أطلقوا على أنفسهم رجال أعمال .. هؤلاء بطانة فساد المتهم وهؤلاء هم أعوانه.

هذا وقد أشارت تحقيقات النيابة (ص٢٣٣) إلى اعترافات محمد البهنسي المسئول بالمطار إلى أن طارق السويسي كان يمنحه قطع ذهبية هدايا دون أن يسدد ثمنها لسنوات مقابل إخطارات فتح صالة كبار الزوار له على سبيل المجاملة باعتبار أن شركة بريما للسياحة التي يسافر السويسي بصفته رئيس مجلس إدارتها هي شركة غير حقيقية .

وطارق السويسي يستحق أن يدخل موسوعة «جينز» لما حققه من انفراد عالمي بحمله لثلاث جوازات سفر في وقت واحد .. فقد ورد بتحقيقات النيابة مع طارق السويسي (ص٤٠) .

س : ما قولك فيما هو ثابت بجوازات السفر المضبوطة بمسكنك أن ثلاثة منها لم تنته صلاحيتها بعد فكيف قمت باستخراجها ؟!

جـ : أنا كان عندي جواز سفر وتلف وطلعت مكانه جواز صادر من القنصلية العامة في مونتريال، وتركت الجواز هناك وخرجت بالجواز الكندي .

ولما جئت إلى مصر عملت جواز ثاني، وبعدين ما عجبتنيش النمرة بتاعته اللي هي ٦٥ لأني بتفاءل بالأرقام فرحت طلعت جواز تانى وأخذت رقم ٣٣ إصدار المصلحة .

س : ولماذا لم تقم بإبلاغ قسم وثائق المصلحة بحيازتك لجوازات سفر أخرى ؟

جـ : أنا طلعت الجوازات «ومحدش» قال لي حاجه.

وبالطبع لم تحقق أجهزة الرقابة مع مسئولي الجوازات وكيف استخرج السويسي كل هذه الجوازات .. وأين أجهزة الكمبيوتر التي يظهر عليها كل بيانات طالب الجواز .. بالحلال !

ومن الطريف أو من الطبيعي في هذا السياق أن طارق السويسي كان يذكر أسبابًا مختلفة لسفره مثل السفر لعلاج الأسنان حيث وردت بتحقيقات النيابة :

س : أفادت مصلحة الجوازات بأنك غادرت البلاد إلى دولة سويسرا المرات عديدة خلال الفترة من ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢ إلى ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ؟

جـ : أنا لا أتذكر عدد المرات التي سافرت فيها .

س : وما تعليقك وأن الثابت من الإفادة أن مرات سفرك تجاوزت ضعف عدد المرات التي قررت بها التحقيقات؟

جـ : لا أتذكر .

س : وما سبب تعدد سفرياتك لهذه الدولة تحديدًا «طوال الستة أشهر الماضية ؟

جـ : أنا بروح أعالج أسناني هناك .

- بالطبع هذا من باب التمويه وإن كان صادف تشبيه بليغ .. فهم يذهبوا لتسليك أسنانهم بالخارج .. وإن كانوا يسنون أسنانهم في مصر !

أما عن علاقاته الدولية .. واستخدام السفارات والحقائب الدبلوماسية للتهريب :

قرر المتهم عماد الشاعر في تحقيقات القضية أن طارق السويسي قام بتهريب آثارًا مصرية إلى الخارج مستخدمًا الحقيبة الدبلوماسية الخاصة بالسفارة الأمريكية بالقاهرة .. وأضاف بالتحقيقات: استخدام السويسي الطريق الدبلوماسي لتهريب القطع الأثرية إلى الخارج خاصة من خلال بعض سفارات الدول الأفريقية بمصر .. وأضاف : أنه بحكم صلة القرابة بينه وبين السويسي وسبق للأخير العمل لدى أسرته فقد علم عنه ومنه تهريبه للآثار المصرية إلى خارج البلاد وخاصة إلى سويسرا !

كما دلت التحريات إلى أن طارق السويسي ارتبط بعلاقات قوية بعدد من المسئولين ببعض السفارات الأجنبية بالبلاد ، وأنه استغل هذه العلاقات في إدخال أجهزة كهربائية وأشياء أخرى بأسماء هذه السفارات من خلال طرود واردة من الخارج .

وقد تم ضبط أحد الفاكسات المتبادلة بين طارق السويسي وأشخاص بالخارج بشأن طلب السويسي إرسال شحنة سجاد وأجهزة تكييف وجهاز تلفاز إلى عنوان سفارة جزر القمر وباسم سفير تلك الدولة في مصر .

تحقيقات نيابة أمن الدولة (ص٢٤٢ ـ ٢٧٥) .

أما عن علاقة طارق السويسي بالأمن فنحن نشير إلى بعض مما ورد بتحقيقات النيابة (ص١٦٧ : ص ٢١٧) مع طارق السويسي ومنها :

- قرر المتهم نائب مأمور قسم الهرم بالتحقيقات أنه على صلة بك (طارق السويسي) منذ الانتخابات الماضية وأنك معتاد التردد على قسم شرطة الأهرام لإنهاء بعض المصالح الخاصة بك وبأعضاء الحزب الوطني .

- قرر نائب المأمور أنك عرفته على شقيقك المتهم أحمد، وأنه يتم إرسال سيارات الشرطة التي يستخدمها ضباط القسم إلى الورشة الخاصة بشقيقك لإجراء بعض التصليحات بها دون مقابل وعلى سبيل المجاملة .

- طلب منك فؤاد فرج عبد السلام مساعدته في إيقاف قرار صادر بإزالة التعدي على قطعة أرض خاصة بشقيقه بالهرم لكون البناء على موقع أثري، وأنك أبلغته هاتفيًا بأن هذا الأمر يمكنك إنهائه عن طريق مدير أمن الجيزة وحددت له أنك على صلة بالعقيد نائب مأمور قسم الهرم والذي يستطيع إنهاء هذا الأمر .. وإنك أبلغته بأن العقيد يقوم بإنهاء قرار الإزالة نظير حصوله على مبلغ خمسة آلاف جنيه وهاتف محمول على سبيل الرشوة .. وإنك طلبت منه بعد اتصالك بالعقيد سرعة إنهاء أعمال البناء ووضع الأثاث به لكي يكون الواقع أمام لجنة الإزالة أن هذا العقار مسكون ويتم إيقاف قرار الإزالة .. وأنه عقب إيقاف تنفيذ قرار الإزالة اتصل بك هاتفيًا واتفقت معه على ترك مبلغ الرشوة للعقيد لدى ورشة السيارات الخاصة بشقيقك، وأن العقيد ومسئول بالآثار جلسا سويًا بمطعم خرستو بالهرم حيث قام العقيد بإعداد محضر عدم تنفيذ الإزالة لصالح شقيق المتهم بناء على تدخل السويسي بعد الاتفاق على الرشوة .

- قرر المقدم العشري بتحقيقات النيابة أنه على صلة بطارق السويسي منذ عامين بمناسبة تردد الأخير على إدارة مرور الجيزة لإنهاء تراخيص السيارات الخاصة به وبأسرته .. وأنه توجه إلى المحل الخاص بالسويسي بصحبة أسرة مدير

أمن الجيزة السابق لشراء مشغولات ذهبية لابنته وأن السويسي قدم للواء المذكور مشغولات ذهبية قيمتها ١٣ ألف جنيه خفضها إلى تسعة آلاف جنيه مجاملة للمقدم العشري وللواء مدير إدارة مرور الجيزة .. وإن الصلة توطدت وتمت دعوة السويسي لحضور حفل زفاف ابنته بالمنصورية (ملحوظة : اللواء أصبح بعدها نائبًا لمحافظ القاهرة) وقرر الضابط المتهم بالتحقيقات أن السويسي طلب منه عدة مرات أن يحضر له بعض قطع الحشيش المخدر للتعاطي وللمجاملة به ، وأن السويسي اعتاد شراء الحشيش اللبناني تحديدًا من خلال صلة الضابط المذكور بأحد المرشدين الذين يدعى ياسين والمسجل بإدارة مكافحة المخدرات بالقاهرة.. وأنه تم الاتفاق على إرسال مندوب يسلم الضابط المبلغ مقابل القطع المخدرة ، وأن تحقيقات الرقابة الإدارية دلت على صلة السويسي بالضابط المذكور .. وأنه يحصل على بعض القطع الأثرية المسروقة بغرض تهريبها للخارج ؟!

وعن علاقته المريبة ببعض رجال الأمن ذكر أشرف العشماوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مرافعته في القضية أن القضية كشفت عن مجموعة من المنحرفين الصغار الذين باعوا كرامة وظائفهم طمعًا في فتات كان يلقيها المتهم فيلهثون خلفه مرحبين ، طمعوا في الاقتراب منه ليحظوا بقربه ، ويحتموا في نفوذه ويطمئنوا لسطوته .. أولهم نائب مأمور قسم شرطة الهرم رجل الضبط ، رجل تنفيذ القانون .. وكشفت أوراق الدعوى كيف تحول نائب المأمور إلى دمية في يد طارق السويسي بثمن بخس حسبما استمعنا لتسجيلات القضية .. ونائب المأمور الذي قبل خمسة آلاف جنيه وجهاز محمول رشوة لكيلا يؤدي وظيفته المعتادة وكأن منصبه ومكانته الاجتماعية وأسرته لا تساوي شيئًا فباع كرامته ونزاهة وظيفته لقاء بضعة آلاف ألقاها السويسي كوسيط لتاجر عطور أراد أن يجامل شقيقه فلبى المتهم الأول طالبًا نفوذه وسلطاته ففوجئ بطارق السويسي يخبره أن هذه الأمور لا ينهيها إلا سلطان المال الحرام فاستجاب تاجر العطور وقدم الرشوة له فسلمها طارق السويسي لنائب المأمور .

وهكذا كانت علاقة طارق السويسي ببعض رجال الأمن والذين تحولوا لطاعته بل وطمعًا في رضائه!

أما عن علاقته بالحزب الوطني واستغلال الحزب في جرائمه .. مما ورد بتحقيقات النيابة مع طارق السويسي (صفحات ٨١ : ١٧٣).

- أنا أمين الحزب الوطني بمنطقة الهرم - مكتب الحزب وأمانة قسم الهرم موجودة بمحطة اسباتس بجوار مسرح الزعيم .

- تضمنت المحادثة المسجلة على هاتفك المحمول حديث بينك وبين شخص يطلب منك مساعدته وزوجته في الاشتراك في عضوية الحزب الوطني وأنك أبلغته بالأوراق المطلوبة وأنك في انتظاره .. وتبين من المحادثة أن المتحدث معك قرر أنه أحضر لك الصور الفوتوغرافية الخاصة بالشيء الثاني وكذلك الفازة الذهب واتفاقكما على اللقاء لكي تشاهدها .

- لجأ إليك جمال مسعود لمعاونته في إيصال الكهرباء والمياه إلى مسكنه بالمنيا بحكم علاقتك ونفوذك بالحزب الوطني وأنك ساعدته بالفعل في حل تلك المشكلة باتصالك بأمين الحزب الوطني بالمنيا .. وقرر جمال مسعود إنك طلبت منه ضرورة استكمال نشاط والده في تجارة القطع الأثرية .. كما أنك أخبرته بأنك تريد التعرف على المتهم عبد القادر عبد الرحيم لأنه يقوم بالتنقيب على الآثار بمنطقة أبو قرقاص بالمنيا، وأنك تعلم أنه يقوم باستخراج قطع أصلية جيدة ترغب في شرائها منه وأنه حصل بالفعل على رقم تليفونه وقام طارق باتصال تليفوني تضمن الحديث عن قطعة أثرية تمثل قطعة تمثل فرس النهر ولونها أزرق.

- لجأ إليك فؤاد فرج لإيقاف قرار صادر بإزالة تعديات للبناء على الآثار بحكم أنك أمين الحزب الوطني وأنك أخبرته بإمكانية إنهائه .

- إنك على صلة بالضابط المتهم وأنك معتاد التردد على قسم الشرطة لإنهاء بعض المصالح الخاصة بك وبأعضاء الحزب الوطني .

- استخدام أوراق الحزب الوطني في أعماله .. بل اعتبار أن الحزب ملكه الشخصي فهو الذي يتخذ ويقوم بكافة أشكال الملكية من إعداد المقر !

أما عن علاقة طارق السويسي بكبار المسئولين فرغم أن ما أشارت إليه مصادر إلى أن شخصيات كبيرة نصحت السويسي بعدم الزج بأسماء الكبار باتهامات جنائية في التحقيقات .. ورغم التزام السويسي بعدم ذكر الوزراء والمسئولين الذين كانوا يزورونه في «المضيفة» التي كانت تتوسط فيلته بالمنصورية، غير أن شقيق المتهم معه في ذات القضية أخذ يتوعد خارج مكتب النيابة هؤلاء الكبار الذين تخلوا عنهم .

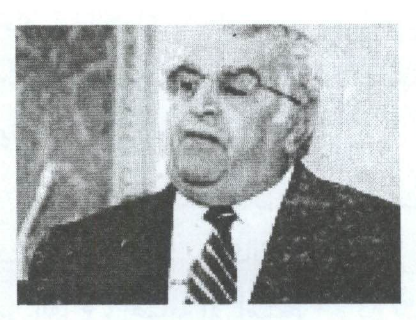
وإذا كان كمال الشاذلي - وقت القضية - يعد واحدًا من أبرز أركان النظام ومن أبرز أصحاب اتخاذ القرار الفعلي في كافة المجالات فإن القضية مسته حتى لو نفذ السويسي التعليمات أو التهديدات بعدم ذكر الوزراء وكبار المسئولين بدعوى أنه يعني النيل من أركان النظام وما ينخر فيه من فساد(!!).

وقد أشار نبيه الوحش -المحامي عن أحد المتهمين في القضية- إلى أن الشاذلي لعب دورًا في استمرار إهدار ثروة مصر الأثرية مشيرًا إلى أن التحقيقات مع المتهمين أكدت على أن دخول وخروج السويسي لصالة كبار الزوار ومعه الطرود الخاصة به جاء بتوجيه من كمال الشاذلي .

وحتى لو نفي الشاذلي ذلك فإنه على جانب آخر من البديهي أن تعيين طارق السويسي أمينًا للحزب الوطني بالهرم يأتي بموافقتة بحكم موقعه ومسئوليته بالحزب وكذلك إعداده لخوض انتخابات مجلس الشعب.

وقد كشفت التحقيقات في القضية استغلال طارق السويسي مكتب الحزب الوطني وعلاقاته كأمين للحزب في العمليات المشبوهة ومنها إنهاء محاضر التعديات على الآثار والاتصال بمهربين للآثار.

وقد طلب نبيه الوحش المحامي مثول كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطني لعلاقته بطارق السويسي، وفاروق حسني وزير الثقافة حيث أن شهادتهما مؤثرة في القضية إلا أن المحكمة لم تستدع أيا من كمال الشاذلي أو فاروق حسني، وهو أمر سبق حدوثه وهناك سابقة ورود اسم فاروق حسني مرات عديدة في تسجيلات في أوراق قضية محمد فوده سكرتير الوزير والمتهم والمحبوس في قضية رشوة ماهر الجندي محافظ الجيزة إلا أنه لم يتم استدعاء فاروق حسني أو توجيهه اتهام له ونفس الأمر تكرر مع كمال الشاذلي في قضية السويسي.





كما اشتملت تحقيقات النيابة في القضية اعترافات لـ هالة طلعت حماد - ابنة طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء في حكومة الجنزوري - و صاحب النفوذ الأعلى «وقتذاك» حيث كان يشبهه البعض برئيس الوزراء الفعلي في كثير من القرارات المؤثرة.



واعترفت هالة طلعت حماد (ص ٢٤٨ - ٢٤٩) أنها كانت على صلة بالمتهم طارق السويسي منذ عدة سنوات، وقررت أنها تعرف أن لديه حسابات شخصية باسمه ومنها حساب بمدينة زيورخ بسويسرا، وأن السويسي اتصل بها هاتفيًا ثم التقى بها بالبنك حيث طلب منها المعاونة في فتح حسابًا سريًا ترد إليه

التحويلات من الخارج ، وأضافت : أن طارق طلب منها كذلك مساعدته في فتح حساب بديل لحسابه الشخصي باسم شركة تريد ، وأن يتم تحويل أمواله خاصة ما يتعلق بتجارته بسويسرا على هذا الحساب الجديد ، وأنه أخبرها بفتح حسابًا سريًا نظرًا لوجود معاملات تجارية سترد من ورائها تحويلات بأموال يريد إيداعها في هذا الحساب .

كما اعترفت بتقديم خدمات بنكية لطارق السويسي حيث كان يطلب كشوف حسابات ، وكان يتسلمها على الفور أثناء وجوده بالبنك بمجرد وصولها من الفرع ، إضافة إلى استخراج كارت ائتمان على ذات الحساب بزيورخ، وكان أحيانًا يطلب تغيير عنوان المراسلات ، وكان يغير العناوين ما بين بيته ومكتبه ..

وتجيء المفارقة في إنكار طارق السويسي في التحقيقات بأي معرفة باسم واحدة تدعى هالة طلعت حماد ! .. وكأنه ينفذ تعليمات حرفية بعدم الزج بأسماء الكبار .. بينما اعترفت هالة طلعت حماد بصلتها به ، بل ذكرت قيمة حجم إحدى الحسابات الخاصة بطارق !

وكانت تحريات الرقابة الإدارية في ذات القضية (ص٤٩ ـ ٥١) أشارت إلى أن هالة طلعت حماد تربطها علاقة قوية بطارق السويسي، وأنها تعاونه في فتح حسابات وإيداع أمواله في البنك الذي تعمل به وبنوك أخرى لإخفاء ثروته غير المشروعة المتحصلة من تجارة الآثار وتهريبها، وتعد من أهم المعاونين له في إخفاء وتنظيف أمواله .

وأكدت التحريات أن لديها مستندات تحتفظ بها تفيد كيفية قيام طارق السويسي للاتفاق معها على فتح حسابات سرية متفرعة من حسابه الأصلي وبأسماء شركات وهمية لا وجود لها لتكون الأموال خاصة به وبأسماء شركات يخفي خلالها ثروته .. فالحساب الذي يوجد للمتهم ببنك كريدي سويس خاص بنشاطه المعلن أو المعروف في تجارة المجوهرات ، وهو لا يستطيع استخدام هذا الحساب في إيداع الأموال الطائلة التي يتحصل عليها من تجارة الآثار المهربة

لذلك تبدو حاجته إلى فتح حساب سري متفرع عن هذا الحساب الأصلي لإخفاء هذه المتحصلات وعليه طلبت هالة منه مستندات تثبت امتلاكه لشركات وهمية لتتخذ منها مبرر لفتح هذه الحسابات السرية والتي لا يتم اللجوء إليها إلا لإخفاء مصدر غير مشروع للثروة وهي تعلم ذلك باعتبار خبرتها في أعمال البنوك .

وأخيرًا فإن النيابة لم تشمل هالة طلعت حماد بالاتهام في القضية رغم شمول القضية على أصحاب أدوار أقل منها وهو ما ذكره نبيه الوحش المحامي في دفاعه.

وقد انتهت المحكمة الجنائية وأيد النقض الحبس والغرامة والمصادرة لمعظم المتهمين والبالغ عددهم ٣١ متهمًا ، وجاء تشكيل المحكمة برئاسة المستشار عادل عبد السلام جمعة وعضوية المستشارين محمد حماد و د . أسامة جامع وبحضور المستشار أشرف العشماوي رئيس نيابة أمن الدولة ووكلاء النيابة محمد الفيصل وأشرف هلال وبأمانة سر سعيد عبد الستار .

أحمد عبد الراضي مدير العلاقات الذي كان يرعاه الوزير.. اتهاماته كشفت عن مفاجآت

- عبد الراضي ظل على رأس مستقبلي فاروق حسني وزير الثقافة بالأقصر .

- عبد الراضي سافر يمثل وزارة الثقافة في المؤتمرات الدولية رغم أن مؤهله الإعدادية!

- خفير أكد على سرقة ١٦ قطعة أثار لحسابه فاتهموه بالجنون لتبرئة عبد الراضي.

- بلاغ عن نشر لوحات أثرية وإخفاء مسلة واتهامات بالبناء على أراضي الآثار.



لا فارق بين محمد فوده - سكرتير وزير الثقافة - في قضية ماهر الجندي وبين أحمد عبد الراضي - مدير العلاقات العامة بآثار الأقصر - الذي تم احتجازه بالسجن لحين محاكمته جنائيًا في قضية سرقة الآثار الكبرى والمعروفة بقضية طارق السويسي.

نفس الكلمات التي ترددت عند القبض على كلٍّ منهما .. أنا رجل الوزير !.. ونفس الوظيفة التي يشغلها كلا منهما (مسئول بالعلاقات العامة بوزارة الثقافة!) .. ونفس عدم توافق المؤهل مع طبيعة وأهمية الوظيفة المذكورة في وزارة مثل وزارة الثقافة كلاهما مؤهل متوسط أو أقل.. دبلوم صناعي لمحمد فوده أو إعدادية لأحمد عبد الراضي ! .. ونفس نتيجة القبض عليهما .. تخلى الوزير عنهما ولم يرسل محام من الوزارة ولو من باب المتهم برئ حتى تثبت إدانته أو من باب الصداقة والعيش والملح والعشم » ..

إنه الوزير الذي يبعد الشبهات عن نفسه تمامًا !! .. وللأسى والأسف .. نفس الإجراءات في الحالتين .. لم يتم استدعاء الوزير لاستماع أقواله بحكم مسئوليته وصلته اللصيقة بأفراد العلاقات العامة والذين مفترض فيهم التعبير عن سياسة البيه الوزير !

ولأنه في حالة محمد فوده تم فتح جميع ملفاته خاصة ممتلكاته وممتلكات زوجته وصلاته وعلاقاته فإنه من باب التماثل - الذي لازم كلا منهما في كافة الأمور - بل ومن باب الإنصاف تجب الإشارة إلى ملفات أحمد عبد الراضي وممتلكاته وممتلكات زوجته وصلاته وعلاقاته .. وهو ما تعرضت له التحقيقات في قضية طارق السويسي أو أوراق ومستندات وشهود ..

يقول محضر تحريات الرقابة الإدارية المتعلق بمشاركة أحمد عبد الراضي في

قضية طارق السويسي أن المسمى الوظيفي لأحمد عبد الراضي كاتب أول بالعلاقات العامة بمنطقة آثار الأقصر ، ولا يوجد لهذه الوظيفة عمل أو اختصاص محدد ولكن عمله فضفاض وواسع المجال وتتيح له الاتصال والتعرف على كثير من المسئولين في مجال عمله وتوسيع دائرة نفوذه لديهم، بالإضافة إلى اتصاله بمفتشي الآثار ومسئولي المناطق الأثرية بالأقصر ومن خلال تردده على تلك المواقع ضمن الوفود الأجنبية المرافق لها فضلاً عن محاولة معظم المفتشين الأثريين التقرب إليه وتوطيد العلاقة معه لعلمهم بنفوذه لدى مسئولي المجلس الأعلى للآثار .

ويشكل أحمد عبد الراضي حماية للمتهم محمد سيد حسن حيث يحميه من التنقل من موقعه الوظيفي، ويتستر على مخالفاته مقابل ذلك يشترك الاثنان في تهريب قطع أثرية إلى الخارج حيث تتسع دائرة معارف أحمد عبد الراضي من الأجانب الوافدين إلى الأقصر للأغراض السياحية أو كوفود رسمية، ومن خلال صلاته بهؤلاء الأجانب يروج للآثار التي يقوم بسرقتها هو والمتهم محمد سيد حسن .

وأشارت التحريات إلى محادثة هاتفية بين أحمد عبد الراضي ومحمد سيد حسن ومهدي محمد على (المتهمين في القضية) أشارت إلى سبق تسليمهم لشخص أجنبي قطع أثرية أثناء وجوده في فترة سابقة بمصر وتحصلوا منه على ثمنها ، وأنهم يريدون دعوته لمصر لمعاينة قطعة أخرى وقد أبدى هذا الأجنبي استعداده للحضور إلا أنه كان يتخوف من ضبطه خاصة لما نشرته الصحف وقتها عن ضبط قضية آثار كبرى في مصر .

أما عن حجم ونشاط المتهمين فإن أسعار القطع المهربة تصل إلى مليون جنيه للقطعة الواحدة والقطع المهربة هي من الآثار الفرعونية ..

كما أكدت القضية والتي تضمنت التسجيلات الصوتية التي قامت الرقابة الإدارية بتسجيلها قيام المتهم المذكور بمفاوضته على بيع ثلاثة أوراق بردي

بمبلغ مليون دولار ، وكذلك رأس تمثال روماني وتابوت فرعوني وعملات بمبلغ ٣٥٠ ألف دولار .

وأحمد عبد الراضي كان يعتبر رجل فاروق حسني وزير الثقافة الأول في الأقصر ، وأنه قبل عامين من اكتشاف القضية بذل جهودًا تكللت بالنجاح لإيجاد ثغرة تحول دون خروجه إلى المعاش بعد وصوله سن الستين وبالفعل تم التمديد له .. كما كشفت التحقيقات أن صاحب مؤهل الإعدادية - حسب أقواله في التحقيقات - كان يسافر إلى العديد من الدول العربية والأوروبية، وعندما سئل عن مهمته في السفر أجاب أنه كان يحضر المؤتمرات وينوب عن الوزراء ! .. فهذه هي وزارة الثقافة في عهد فاروق حسني صاحب تشجيع «المواهب» .

ومواهب أحمد عبد الراضي معروفة ليست من خلال تحقيقات القضية فحسب.. فهناك اتهامات سابقة له منها: عندما تم ضبط خفير بمعبد الكرنك يحمل «جوال» به ١٧ قطعة أثرية، وذكر أنه سرقها لحساب عبد الراضي، وبعد نشر الخبر جاءت المفاجأة العجيبة في النشر عن أن «الخفير» المذكور مجنون، وهي صفة تبرئ الخفير، وتبرئ من يتهمه، ولا أحد يسأل كيف الخفير وهو يعمل «موظف عام» بالدولة يترك للعمل وهو مجنون؟ وكيف لمجنون يحرس الآثار؟!.. ولم يكن هذا البلاغ الوحيد ضد عبد الراضي ، فهناك شكاوي ضده بوجود مسلة أثرية وقطع داخل بئر بمنزله، وأن منزله يقع على أرض آثار، وأنه يقوم بنقل ملكية المنزل باسم زوجته، وكلها ملاحظات كانت تستوجب فتح ملفاته أو إبعاده عن العمل بالآثار أو بحث أسرار علاقاته مع الوزير ولكن للأسف لم يحدث شيئًا من هذا.. فهو ينجح كل مره بالإفلات من الاتهام من خلال ثغرات قانونية .

وجاءت قضيته مع السويسي والتي لم تكشف عن اتهامات جديدة فحسب بل كشفت عن ذكاء هؤلاء في التعامل حتى مع المحامين .. فمن الملحوظات العجيبة أن أحمد عبد الراضي استعان بالأستاذ سيد أبو زيد محاميًا له .. وعندما

علم طارق السويسي بهذا طلب منه على الفور استبعاد سيد أبو زيد من الدفاع حيث أن أبو زيد محاميًا بنقابة الصحفيين وبالتالي له علاقة بالصحافة.. وحتى إن كان هناك ميثاق شرف للمحامي فإن من الأولى إتباع سياسة المثل القائل الباب الذي يأتي منه الريح سده واستريح » خوفًا من تسرب التحقيقات للصحفيين.

وتمكن عبد الراضي من خلال ثغرات قانونية والعودة إلى عمله وموقعه سالمًا تمامًا ..وقد تشدق بوطنيته في التحقيقات أمام النيابة في قضية طارق السويسي لتجيء بعدها المفاجأة بورود اسمه ضمن قضية أخرى تتعلق بتهريب ١٧ ألف «سبعة عشر ألف قطعة أثرية إلى ألمانيا حيث ورد اسمه ضمن تحريات الشرطة في البلاغ المقدم بخصوص تهريب الآثار إلى الألماني إيرك ستروييل وزوجته برونا فلم لـ ١٧ ألف قطعة ،وأنه على علاقة بهما، وهما مثله ضمن المتهمين في قضية طارق السويسي .. وما خفي كان أعظم !!

كبير مفتشي الآثار بالأقصر محمد سيد حسن (مقاول) توريد الآثار المهربة للخارج.

- مسئول عن مناطق أثرية كاملة ومخازن والإشراف على البعثات وتلقي بلغات السرقة!

- عمليات جرد الآثار تجري كل ٦ سنوات وأكثر !

- وصف قطعة آثار بأنها «فشنك» لأن ثمنها نصف مليون دولار فقط !

- أحد أصدقائه معه ٦٠ مليون دولار .. والاحتيال في مبلغ صغير قدره ١٨٠ ألف دولار!

- ورود اسم مدير مكتب الوزير في أقواله .. ومن بين اهتماماته قضايا الكبار.

تضم قضية طارق السويسي كبير مفتشي الآثار بالأقصر محمد سيد حسن وهو واحد من أبرز ممولي السويسي بالآثار المسروقة خاصة مع حجم المناطق وعدد المخازن المسئول عنها .. وموقف المسئولين منه مثل موقفهم من السويسي تمامًا .. فإذا كان لم يلفت أحد كيف قفز السويسي من سائق أو تباع على سيارة ليمتلك مليارات الجنيهات وفيلات وقصور بمصر وخارج مصر فإن المجلس الأعلى للآثار لم يلتفت إلى أن مفتش الآثار محمد سيد حسن سافر إلى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا للسياحة والنزهة رغم أن راتبه لا يتعدى ٨٠٠ جنيهًا فكل ما يهم المسئولون بمجلس الآثار السؤال عن هل لديه رصيد إجازات ؟!!.. أما كونه فوق مستوى الشبهات من عدمه فهذا لا يجيء إلا اثر قضية وليست شرطًا لتوليه عهده أو مسئولية أو مرافقة بعثات أجنبية أو العمل في كنوز الآثار من الأساس.. ومن هنا لم يكن عجيبًا أن تضم التحقيقات معه تسجيلات له وهو يتحدث عن الملايين وكأنها جنيهات معدودة، فتحدث عن أن بين أصدقائه شخص يمتلك ٦٠ مليون جنيه، وأن صديق آخر له تم الاحتيال عليه في مبلغ بسيط قدره ١٨٠ ألف دولار، وأن قطعة آثار وصفها «بالفشنك» ثمنها نصف مليون دولار .

أنه صورة لبعض المنحرفين في الآثار دون رقابة، ويكفي أن أحد أعضاء لجنة الجرد عن مخازن الآثار التي تضم عهدة المذكور هو الآخر سبق اتهامه ومجازاته ..

محمد سيد حسن كبير مفتشي الآثار والمتهم بإمداد السويسي بمعظم القطع الأثرية كان من السهل عليه ليس إحضار القطع الأثرية فحسب بل انتقاءها فهو مسئول عن مناطق أثرية بأكملها بأهم مناطق الآثار في مصر بل وفي العالم كله!.. فهو مسئول عن أثار منطقة القرنه بالأقصر والتي تشمل منطقة دير المدينة ووادي الملكات ومعبد هابو والتي تمتد حتى حاجز الضبعة .. وهو مسئول عن العديد من المخازن التي تضم آلاف القطع الأثرية ومن بينها أكبر المخازن وهو المخزن المتحفي الذي تنقل إليه كل القطع المكتشفه وكأنه للتيسير عليه في انتقاء

القطع المنهوبة .. وهو مسئول عن متابعة البعثات الأجنبية ومنها بعثات مشبوهة وسبق الإبلاغ عنها في سرقات الآثار، وأشهرها البعثة الفرنسية .. وهو مسئول عن التنقيب عن الآثار ليكون مالكًا للآثار فوق الأرض وتحت الأرض .. وهو المسئول عن مراقبة التعديات على أراضي الآثار ليحافظ على أراضي الآثار التي تشير الدلائل أنها تحوي كنوزًا تحتها وكأنها هو أولى من المتعدين !.. وهو مسئول عن تلقي البلاغات عن سرقات الآثار ، وبالطبع لا يعرف أحدًا كيف كان يتصرف إذا ما أبلغه مواطن عن سرقة آثار وتوصل «المحروس» للص !.. وهو يرأس عشرات من مفتشي الآثار ويوجههم ..

أنه يقوم بأعمال تحتاج إلى كتيبة كاملة يكفي منها مسؤوليته عن التصدي لـ ٢٠٠ تعدي على أراضي الآثار ومراقبة البعثات نهارًا والمرور والتنقيب ليلاً .. «مسكين» إنه لا ينام من أجل الآثار !!.. ولا يكل ولا يمل فهو بجانب أعمال الآثار مسئولاً عن أعمال كتابيه وقيد القطع المخصصة للدراسة بل وترميم وصيانة الآثار والمعابد .

أوراق التحقيقات معه مليئة بالمفاجآت وإن كانت تشير إلى ملاحظة عجيبة وهي الاستخفاف أو خفة الدم وهو أمر يحتاج لتفسير نفسي هل هي بلادة أم ماذا ؟!!

أولى المفاجآت تأتي «صفحة ٧٣ » من التحقيقات حيث تشير التسجيلات الصوتية التي أخذت بمعرفة الرقابة الإدارية إلى حديث بين محمد سيد حسن وصديق له يدعى حماده والذي يبدأه بعبارات مازحة يقرر فيها بأنه سوف يطلب تعويضًا من فاروق حسني وزير الثقافة فيعلق المتهم بعبارات نابية ثم يقرر الآخر بأنه تناول العشاء مع مدير مكتب الوزير، ويذكر الاسم خطأ، فيصحح المتهم الاسم !.. وينتقل الحوار إلى أن شخص آخر يدعى الحاج رأفت ينظر في مكسب المتحدث مع مفتش الآثار لأنه اشترى محلين في فندق هيلتون وبيحسدوه عليهم .

وفي سؤال للمتهم محمد سيد حسن عن صلته بالمدعو أحمد عبد الراضي - والمتهم معه في نفس القضية - فإذا به ينفي معرفته به رغم أن عبد الراضي يشغل مدير العلاقات العامة بمنطقة آثار الأقصر!

المفاجأة أو الطرفة الثانية تأتي في إلمام مفتش الآثار المتهم بالقضايا العامة خاصة «القضايا» التي بها متهمين من الوزن الثقيل، وكان أشهر تلك القضايا في ذلك الوقت قضية حسام أبو الفتوح حيث أشارت التسجيلات الصوتية بين مفتش الآثار المتهم وصديق له يدعى محمد حول ما أسموه صفقة الدولارات ثم تناول الحوار قضية حسام أبو الفتوح ورفض الطعن الذي قدم منه.

أما المفاجأة والطرفة الثالثة - وشر البلية ما يضحك - فتأتي في سفر مفتش الآثار المتهم إلى فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا.. ويسأله المحقق هل هذه السفريات بناء على دعوة؟!.. وهنا يفطن المفتش المتهم أن الدعوة قد تحمل شبهات في التعامل مع البعثات أو أنها دعوات من المتعامل معهم من الأجانب في تهريب الآثار فيجب بكل ثقة إنه لم تتم دعوته .. فهو يسافر من أجل السياحة والتعرف على تلك البلاد على نفقته الخاصة .. ويأتي السؤال عن مصدر نفقاته التي سافر منا كل هذه السفريات فيجب : من مرتبي .. وكم يبلغ مرتبك ؟! الإجابة : ٨٠٠ جنيه !.. «إنها نفس النكتة الشعبية التي كانت تقال عن علاء أو جمال مبارك بأنه اشترى نصف البلد من مصروفه» !

أما عن رقابة أو متابعة أو أي ملاحظة من رؤساء بالآثار عليه فتتضح حقيقتها من عفوية الإجابة : إنه لا يهم المسؤولين بالآثار سوي رصيد الأجازات يكفي للسفر!

كان هذا طبيعيًا لأن يكشف عن حجم الأموال التي يتحدث عنها في أحاديثه الخاصة - والتي كشفت عنها التسجيلات - وقيمة صفقات الآثار المهربة (ففي صفحة ٦٦) من التحقيقات يشير مفتش الآثار إلى أنه يريد قطعة من حائط .. (لوحه جدارية) فيعلق الآخر بأنه توجه مع الآخر إلى أسيوط وكان مع الآخر ٦٠ مليون دولار !..

وبعد الحديث عن طلب قطعة من القماش مرسومة وقطع آثار ينعطف الحديث حول صديق للمتحدث يدعى يوسف وأنه احتال على آخر في مبلغ ١٨٠ ألف دولار (بس!!) «إنهم يلعبون بالملايين لعب» ..

ففي محادثة أخرى يتناول الحوار حول موعد لمقابلة المدعو الحاج رأفت لاستلام قطعة ذهبية وتسليمه مبلغ مالي، وفي محادثة ثلاثة يقول مفتش الآثار المتهم أن الصورة تبين أن قطعة الآثار «فشنك» ، والمطلوب فيها نصف مليون دولار فقط (!!) ..وفي محادثة رابعة يفهم من الحديث أنه يعمل في مجال الآثار وذكر المتهم في محادثته وجود ثلاثة قطع آثار مطلوب فيها مليون دولار وأن معه صورًا تدلل على أنها بالغة الروعة..

مفاجأة أخرى تكشفها محادثة عن سفر محمد سيد حسن - مفتش الآثار المتهم - من الأقصر للقاهرة لمقابلة سيده سويسريه بالزمالك وأنه مسافر بالطائرة ومعه حقيبة يريد اطلاع محدثه على محتواها ..

يجيء ذلك بما يدلل على عدم وجود أي رقابة على الطيران الداخلي، وعلى تصوير الأجهزة ما بداخل الحقائب حيث لا يهتم أحد سوى بوجود مفرقعات من عدمه .. ويأتي ذلك رغم وجود قضايا تهريب آثار عبر المطارات الداخلية أشهرها قضية مدير مطار الأقصر الأسبق وتكرار ذلك في الإسكندرية وهو أمر يستوجب تفتيش المسافرين على الطيران الداخلي خاصة إذا كانوا من عينة مفتشي الآثار المذكور أو من عينة الأجانب الذين يتعاملون معه .

علاقة مفتش الآثار المتهم بالأجانب تظهر من «أجندة» التليفونات التي قامت الرقابة الإدارية بضبطها معه وهي تشبه دليل سنترال دولي حيث تضم أسماء من جنسيات عديدة وعناوينهم .. كما قامت الرقابة الإدارية بتسجيل محادثات للمذكور وتصوير لقاءات له بالفيديو مع أجانب منذ استقباله لهم بالمطار وحتى الجلوس معهم في شقق مفروشة، وعرضه عليهم لقطع أثرية، والحديث عن مبالغ مالية ومستحقاته في ذمة بعض الأجانب .

وبالطبع ليست كل «القعدة» آثار فهناك صور مضبوطة للمذكور بجانب سيدات أجنبيات وبعضهن على الفراش متحررات من الثياب وإن كنا لا نعرف سر التعارض بين هذه الجلسات وإبلاغ سيدة أجنبية بشكوى ضده للأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بأن مفتش الآثار المذكور يتحرش بها جنسيًا .. عمومًا قد يأتي توضيح أكثر لحالة المفتش المذكور في وصف أحمد عبد الراضي - مدير العلاقات العامة بآثار الأقصر - له بأنه يتحدث وهو سكران !

تحقيقات الأجهزة الرقابية حول مفتش الآثار المذكور والتي جاءت في فترة عملية الضبط - وكنا نتمنى أن تكون قبلها بسنوات - أكدت أن مفتش الآثار محمد سيد حسن ليس فوق مستوى الشبهات وأنه اعتاد تقاضي مبالغ مالية من تجار الآثار نظير الإخلال بواجباته الوظيفية وعدم الإبلاغ عن حصول هؤلاء على قطع أثرية يتم الكشف عنها داخل نطاق اختصاصه .. وتمتد الشبهات والرشاوي مقابل عدم التصدي للاعتداءات على أراضي الآثار بالبناء، كما أن هناك نحو ٢٠٠٠ تعدي بالبناء والمحليات خاصة أن تحت كل هذه الأراضي والمنازل آثار يمكن التنقيب عنها بسهولة وعلى الدولة أن تبحث عن مواقع بديلة وتعويض مناسب لهؤلاء وهو تعويض لن يكون أغلى من الآثار ..

ولعل من هذا كله لم يكن غريبًا أن يتم ضبط كل هذا الحجم من الآثار المسروقة أو المعدة للتهريب في حيازة المذكور ، وكذلك صور للآثار الجاري تهريبها ومنها خمس صور لقطع أثرية، ورقائق شفافة بكل منها ثمانية شرائح« نيجاتيف» وهي تشمل على صور لقطع أثرية وتماثيل وعلب بها تمائم وقطع لحيوانات ووجوه صغيرة وجعارين وخراطيش وخواتم وحلي .

وإذا كان لمفتش الآثار المتهم أصدقاء من الأثريين والمهربين والأجانب فإنه للحق لم ينس صلة الرحم حيث قرر المتهم في التحقيقات أن شقيقه وإن كان يعمل بالزراعة إلا أنه مثل كل الأهالي يحتفظون بقطع مثيله في بيوتهم (!!)

وأخيرًا تأتي عملية الجرد والتي كان يمكن من خلالها كشف جزء من

الجريمة في حينه (هناك جزء خارج نطاق الجرد والمخازن وهو الذي يأتي من خلال التنقيب) .. ورغم ما قرره المتهم في التحقيقات بأن الجرد يجب أن يكون بصفة دورية وعلى فترات متقاربة في ضوء اللوائح والقوانين إلا أنه أكد على أن آخر جرد للمخازن تم منذ ٦ سنوات كاملة وبرر ذلك بأن المسألة تختلف تبعًا لأمين المجلس الأعلى للآثار .

وفي تقديرنا أن الجرد وحده لم يكن كافيًا لدرء الجريمة ففي قراءتنا لأسماء لجان الجرد وجدنا من بين الأسماء المدعو سلطان عيد وهو أحد الأفراد الذين وردت أسماؤهم في المخالفات التي تصدى لها مفتشو الآثار الشرفاء - سيده عبد الراضي ونعمه سند وعادل عرفان وزملائهم الشرفاء في هذا الموقع الخطير والذين تصدوا لسرقات ومخالفات البعثة الفرنسية بالكرنك رغم ما تعرضوا له من تنكيل .

وإذا كان هناك سؤالًا تظل إجابته معلقة وهو ماذا يعمل مدير المنطقة وأعوانه إذا كانت قرارات الجرد ترتبط بالأمين العام للمجلس الأعلى للآثار !.. كما تطرح سؤالاً آخرًا حول تصريحات الوزير المتتالية عن عمليات الجرد والتي ثبت بالدليل القاطع أنها تصريحات كاذبة .

فقد أكدت لجنة جرد عهدة مفتش الآثار المتهم والمشكلة بمعرفة النيابة وجود عجز في عهدته، كما أكدت على أثرية القطع المضبوطه والمتهم بتوريدها لرئيس العصابة طارق السويسي وأكدت على اختصاص مفتش الآثار المتهم من واقع توقيعه على محاضر الاستلام ومنها عهد بمخازن سنفر ومتحف بروكلن والمتروبولتان والمخزن رقم ٣٣ بمنطقة العساسيف وعجز في عهدته الفردية بالمخزنين رقم ١٢ ، ١٥ .. والعجيب أن من بين القطع المضبوطة لدى المتهم قطع مقلده بدقة متناهية يصعب الكشف بينها وبين الأثر الحقيقي ولا تنتهي مفاجآت جرد عهدة كبير مفتش الآثار محمد سيد حسن عند الحكم بحبسه في

القضية .. فقد كشف الخطاب الموجه إلى المحامي العام لنيابة الأموال العامة العليا ـ بعد الحكم في القضية ـ والذي يتناول جرد المخازن التي كان مفتش الآثار المذكور مسئولاً عنها وتضم عهد له .. كشف عن مفاجآت عجيبه منها أنه تم اتخاذ قرار بتشكيل لجنة لجرد مخازن آثار الأقصر (والتي تضم عهدة الأثري المتهم) وكان ذلك قبل القضية بسنوات وبالتحديد في ١٥/ ٥/ ١٩٩٥ ومرت السنوات دون اتخاذ أي إجراء إلى أن أصدر د . زاهي حواس قرارًا أخر في ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٣ وهو ما يعني مرور ٨ سنوات كاملة دون جرد حدثت في وقتها السرقات التي انتهت بالقضية الكبرى .. وبتاريخ ١٩/ ٦/ ٢٠٠٥ قامت منقطة آثار القرنة بالأقصر بإخطار رئاسة قطاع الآثار المصرية بصورة من محضر تسليم وتسلم عهدة المخزن رقم ٥ المجاور لمخزن المتروبولتان حيث اتضح وجود فقد لبعض القطع الأثرية .. وعليه تم ابلاغ المباحث وموافاة نيابة الأموال العامة العليا بمحاضر الجرد والتقرير وأنه جاري جرد مخزن المتروبيلتيان.

.. واختتم خطاب مجلس الآثار بالاعتراف بوجود تقاعس وإهمال والذي يمثل في مجمله إهدارًا للمال العام نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات القانونية من البداية !

١١ سنة كاملة مرت في جرد عهدة مفتش أثار مشبوه إلى أن صار متهمًا ، وكان يمكن أن يفلت بغنائمه بأكثر من طريقة وبالطبع أنه أفلت وأفلت خاصة أن كثير من الآثار التي كان يحصل عليها عن طريق التنقيب وهي لم تسجل بعد وبالتالي يضعب إعادتها ، علمًا بأن المتهم ذكر أن القطع المكتشفه والتي تخصص للدراسة لا يتم تسجيلها ولا نعرف ما هو المانع أن يتم تسجيلها وتخصص للدراسة .. أليس في ذلك ضمانا من عدم سرقتها وإمكانية المطالبة بها في حالة تهريبها .. أم هو من باب التيسير على اللصوص ؟!

هذا وقد وجهت النيابة للمتهم اتهامات باختلاس قطع أثرية حيازته بسبب

أعمال وظيفته العامة، وأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة ، واتهامه بالاشتراك مع آخرين في تهريب قطع أثرية للخارج، وتقليده لقطع أثرية بقصد الاحتيال والتدليس واتهامه بسرقة وإخفاء آثار مملوكة للدولة والاتجار بها .. وقد انتهت القضية إلى الحكم بحبسه وأكدت محكمة النقض على الحكم ..

وإذا كان مفتش الآثار المذكور يمثل تجسيدًا للمثل الشائع «حاميها حراميها» فمن الطريف أنه عندما واجهته النيابة بتسجيلات مصورة له بالفيديو أنكر ذاته وتعجب قائلاً : ياه .. يخلق من الشبه أربعين !

وبالفعل قد أصبح حال الآثار مثل أقوال الأثري المتهم .. عصابة علي بابا أو طارق السويسي والأربعين حرامي !

تكرار تشكيل لجان واستصدار فتوى لإنقاذ مضبوطات أثرية نادرة لمسئول بالسياحة

- ضبط مجموعة فلكية نادرة لا مثيل لها في متاحف مصر مع مسئول قادم من الخارج .

- تشكيل لجان أثرية متعددة أكدت جميعها على أثرية المضبوطات دون التمكن من مصادرتها.

- الاسطرلاب النادر تعرض للتلف من وجوده بمخازن المطار لأكثر من أربع سنوات .

- فتاوى مجلس الآثار بالتساهل مع المضبوطات مع القادمين من الخارج تفيد أصحاب النفوذ.

من قضايا المضبوطات الأثرية المثيرة تم ضبط مجموعة فلكية تخص خالد المناوي المسؤول الكبير بالسياحة، وهو ما أكده عمر محمد أحمد عضو وحدة الآثار بالمطار، وهي مجموعة فلكية لا يوجد مثلها في متحف الفن الإسلامي بمصر والذي يضم أكثر من ٨٠ ألف قطعة أثرية .. حيث يضم المتحف من



المجموعات الفلكية أسطرلاب بسيط رغم التقدم في علوم الفلك في العصور الإسلامية، وهو ما يعني أن الأسطرلاب المضبوط أو المجموعة الفلكية تعادل أجمل الآثار النادرة بالمتحف مثل أبريق مروان بن محمد والذي يعود إلى عام ١٣٢ هجرية في الأهمية خاصة من الناحية الفنية ..

وجاء التخوف من نفوذ ومطالبات صاحبها المتعددة بتشكيل لجان حتى وإن كانت جميعها أكدت على أثرية المضبوطات فقد ظل البعض يخشى من مصادفة المجاملات أو في تلف المضبوطات الأثرية بسبب طول بقائها لسنوات في مخازن المطار غير المؤهلة للحفاظ على الآثار..

المستندات من بينها محضر معاينة بالوحدة الأثرية بالمطار جاء فيه : بناء على خطاب جمرك D.H.L تشكلت لجنة من الوحدة الأثرية من: عماد أنور صادق وإيمان عباس حامد وعمر محمد أحمد .. وبالمعاينة اتضح أن المشمول عبارة عن «ترابيزة» من النحاس عليها رسومات فلكية واسطرلاب ومدون على حدها تاريخ ١٥٨٩م .. وترى اللجنة عرض المشمول على لجنة عليا من الوحدة الأثرية لأهميتها ..

وبالفعل تم تشكيل لجنة أثرية (ثانية) من : حسن رسمي مدير عام إدارة المنافذ الأثرية وعادل عبد الرحمن مدير الوحدة الأثرية ومحمد الساكت كبير مفتشي الآثار الإسلامية ومحمود محمد عامر كبير مفتشي الآثار الإسلامية ..

وجاء في تفاصيل المحضر والخاص بمشمول الشهادة الجمركية رقم ٦٦١ (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) أن اللجنة قامت بمعاينة خمسة قطع من النحاس (تم وصفها) وانتهت اللجنة إلى الرأي بخضوعها لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

ورغم هذا طالب صاحب (الصفقة) بتشكيل لجنة تالية .. وجاء في الخطاب الموجه من مكتب د . زاهي حواس ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار إلى اللواء مدير الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوي : بالإشارة إلى الطلب المقدم لنا من مالك الشهادة الجمركية رقم (٦٦١) والذي يلتمس فيه تشكيل لجنة عليا من المجلس الأعلى للآثار لإعادة معاينة مشمول الشهادة الخاصة به فقد تم تشكيل لجنة عليا من المجلس لمعاينة المشمول تتكون من الأثريين : أ . فاروق عسكر و د . مختار الكسباني ود . جمال عبد الرحيم و أ . السيد فتحي .. وقد حضر مع اللجنة السعيد إبراهيم ـ مدير إدارة الحركة بالجمرك .. ومحمد صلاح الدين ـ مدير إدارة التعريفة ـ وتحت إشراف عبد الحميد شيحه ـ مدير إدارة جمرك D.H L.. كما حضر عادل عبد الرحمن ـ مدير الوحدة الأثرية بالمطار ـ ومحمود عامر ـ كبير مفتشين بالوحدة ـ والرائد سامح الجميلي ـ الضابط بمباحث قرية البضائع بالمطار .

وقامت اللجنة بالمعاينة والتي شملت المضبوطات الأثرية المكونة من خمس قطع من النحاس الأصفر وجاء في وصفها :

القطعة الأولى : عبارة عن منضدة فلكية بارتفاع ٤٧ سم ويتوسط قاعدتها كرة فلكية متحركة مثبتة على قمع مزخرف، ويعلو الكرة قمة تشبه قمة المئذنة، وأعمدة القاعدة مزخرفة على هيئة الثور.. أما القرص العلوي فهو دائري بقطر

٧٢ سم ويتوسط فراغ تشغله كرة أرضية تدور حول محور ثابت ، وبطرف القرص قطعة معدنية نحاسية محمولة على عمود على هيئة (مزولة) ، والزخرفة عبارة عن تصاوير وعبارات سحرية وأرقام حساب فلكي ، وهي ذات طراز مغلوي هندي يرجع إلى القرن السادس عشر الميلادي ، وهذه الصينية وقاعدتها عبارة عن مجموعة آلات فلكية متكاملة.

القطعة الثانية : كرة فلكية نحاسية محمولة على أربعة أعمدة تحمل محيط دائري تلتف حول الكره ويبلغ حجم الكره ٦٣ سم ، ويحيطها زخارف تشمل رسوم الأبراج السماوية وعبارات سحرية وأرقام فلكية ورسوم هندسية فلكية .

القطعة الثالثة : أسطرلاب نحاسي دائري «بعليقه» قطره (٢٨ سم) ومثبت عليها قطعة معدنية متحركة توضح مواضع الأجرام السماوية ، والأسطرلاب مزخرف بزخارف نباتية وهندسية وكتابات فلكية ورسوم للأبراج ، وتمتاز هذه القطعة بأن عليها تاريخ ١٥٨٤م «بالإضافة إلى أن هذه القطعة مرصعة بفصوص من الفيروز .

القطعة الرابعة : أسطرلاب بيضاوي له «تعليقه» نحاسية يحتوي على خمسة فراغات أربعة منها تمثل الاتجاهات الأصلية والخامس في المنتصف ، وبداخل الفراغات خمس كرات فلكية .. والأسطرلاب مزين بزخارف نباتية وهندسية وعبارات سحرية .. كما أنه مرصع بالفيروز الأزرق.

القطعة الخامسة : أسطرلاب من النحاس له حلقة معدنية قطره (٣٦ سم) يتوسطه فراغ يلف حوله كره فلكية مفرغه ، والأسطرلاب والكره مزخرفات بزخارف نباتية وهندسية ورسوم وأبراج فلكية وكتابات سحرية فلكية وهو مرصع بفصوص من أحجار الفيروز .

وانتهى الفحص لمشمول الشهادة الجمركية رقم ٦٦١ إلى الرأي الآتي :

١ ـ إن هذه القطع الخمس أثرية وينطبق عليها قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

٢ ـ إن هذه القطع من الناحية الفنية والأثرية تنتهي إلى طراز المدرسة المغولية الهندية وترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي .

٣ ـ إن هذه القطع تعد أدوات فلكية تتمثل أهميتها في أنها مجموعة متكاملة وذات قيمة فنية وأثرية عالية ، ويجب الحفاظ عليها ووضعها في إحدى المتاحف الأثرية طبقًا للقانون .

٤ ـ توجيه الشكر للوحدة الأثرية بالمطار ورجال الدائرة الجمركية ، وتهيب اللجنة بالدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بضرورة الحفاظ على هذه المجموعة الهامة .

خطاب آخر موجه من الإدارة المركزية لجمارك بضائع القاهرة ويحمل توقيع محمد أمين حجاب ـ كبير باحثين ـ وتوقيع مدير جمرك D.H.L موجه إلى مدير عام الوحدة الأثرية بالمطار يشير فيه إلى محضر الاجتماع الذي تم بين الجمارك واللجنة والوحدة الأثرية بالمطار ، ويطلب الإفادة بما تم الاتفاق عليه بخصوص المحجوزه رقم ٤٢٩ شهادة الإجراءات رقم ٦٦١ (٩/ ١/ ٢٠٠٥) باسم الدكتور خالد المنياوي من تنازل من صاحب الشأن للمجلس الأعلى للآثار ومع تقديم خطاب من مجلس الآثار للإفراج لحين بحث الإعفاء حتى لا تتعرض الرسالة للتلف حيث أن المكان غير مهيأ للحفاظ على تلك الثروة الأثرية ..

هذه الوقائع المدعمة بالمستندات تطرح تساؤلات عديدة أهمها :

ـ كيف تترك مجموعة أثرية هامة ونادرة لأكثر من أربعة سنوات كاملة ملقاة في قرية البضائع بالمطار دون نقلها إلى المتحف طبقًا لرأي اللجان الأثرية المختصة وتتعرض للتلف ، حيث أن المكان غير مهيأ للحفاظ على تلك الثروة الأثرية ؟

- هل يتم تشكيل اللجان المتتالية لأي مواطن يضبط قطع أثرية تخصه أم أن هناك مجاملات لصاحب الصفقة أو الثروة المضبوطه ؟

- لماذا لم يتم الاكتفاء برأي لجنة الآثار بالمطار (الأولى) أو حتى لجنة الآثار الثانية لتتواصل اللجان .. وألا يمكن مع تكرار اللجان أن يأتي بين أعضاء إحداها من المعارف أو أصحاب المجاملات لسبب أو لآخر ؟!

إن قانون الآثار - للأسف - لا يقضي بعقوبة للشخص الذي يحضر معه قطع أثرية من الخارج ولكنه يصادرها لصالح الدولة ، وللأسف يشترط تنازل صاحب الآثار المضبوطة وهي ملاحظة هامة كان يجب التصدي لها في تعديلات قانون الآثار.. فعدم تجريم القادم بالآثار من الخارج يمكن أن يحول القاهرة إلى مركز أو سوق لبيع وتجارة الآثار !.. كما أن اشتراط تنازل صاحب الرسالة عن الصفقة الأثرية المضبوطة يمنحه فرصة للمماطلة وطلب اللجان .. كما يمنحه فرصة في التعسف في استخدام الحق خاصة أنه ليس هناك عقوبة ضده .. ومن هنا فإنه من خلال نجاحه في تشكيل لجان متتالية للرأي في مدى أثرية المضبوطات يمكن أن يحدث خطأ من إحدى اللجان نتيجة نقص الخبرة أو أن تحدث مجاملات من إحدى اللجان .. كما أنه مع استمرار بقاء المضبوطات في مخازن المطار (قرية البضائع) وهي غير مجهزة للحفاظ على الآثار تتعرض المضبوطات الأثرية للخطر .. وفي حالة وجود مضبوطات بها مواد معدنية مثل المضبوطات المذكورة فإنها تتعرض للصدأ والتآكل .. وإذا كانت هذه المخاطر من الناحية الفنية .. فإنه من الناحية المالية مع مرور الوقت ببقاء الآثار المضبوطة لسنوات (مثل الحالة المذكورة) تتزايد الرسوم والأعباء المالية على هذه الآثار المحتجزة (!) والتي سيدفعها في النهاية المجلس الأعلى للآثار وليس صاحب الصفقة !.

والمطلوب تعديل قانون يجرم الشخص القادم بمضبوطات أثرية .. وعلى الأقل منح للنيابة العامة حرية تقييم صاحب المضبوطات ومدى علمه بأن ما

يحمله من الخارج قطع أثرية أي تقديم الجريمة العمدية، وليتم تجريمه في حالة العمد كما أنه المطلوب نقل المضبوطات الأثرية إلى المتاحف ومخازن الآثار، ووضع حد أقصى للتظلمات، ووضع مدة تحسم خلالها اللجان مدى أثرية المضبوطات .. مع إعفاء مجلس الآثار من الرسوم والإجراءات البيروقراطية التي تعوق نقل الأثر .. لقد مر أكثر من أربع سنوات كاملة على ضبط هذه المجموعة الأثرية النادرة دون قرار حاسم بنقلها إلى متحف الفن الإسلامي لتكمل النقص الموجود به والخاص بالمجموعات الفلكية الأثرية؟..

وأخيرًا ما حدث بهذه الواقعة سبق أن حدث مع مجموعة كتب ومخطوطات أثرية كانت بحوزة راكب سوري أكدت وحدة الآثار بالمطار أثريتها إلا أن الأمور انتهت بإعادة تشكيل لجان قررت الإفراج عنها خاصة مع صدور فتوى بالمجلس الأعلى للآثار تعتبر الآثار الواردة مع راكب من الخارج يمكن السماح له بالدخول بها حتى لو كان هذا يحول البلد إلى سوق للآثار .. ويتم قبول الآثار في هذه الحالة إذا تكرم صاحبها وتنازل عنها «المحروس» وتتحمل جهة الآثار مصاريف الجمارك وغيرها مضطرة أمام مساومة المهرب !

ضبط شقيق الحائز على جائزة ترميم الآثار في قضية تهريب مخطوطات أثرية

في ١١/ ٧/ ١٩٩٩ نشر عن ضبط شقيق فنان حائز على جائزة الدولة في ترميم الآثار أثناء محاولته تهريب مخطوطات أثرية ..

أما عن الفنان فهو أحد أهم المسئولين الذين أولاهم فاروق حسني وزير الثقافة انتقاء الآثار المسافرة للمعارض الخارجية .

وإذا كانت جوائز الدولة في عهد مبارك كان يمنحها فاروق حسني

بالمجاملات أو لحسابات فقد حصل الفنان المذكور على أحد أهم هذه الجوائز .

أما عن المتهم - شقيق الفنان - فكانت وحدة المضبوطات الأثرية بالمطار ألقت القبض عليه أثناء سفره للخارج وفي حوزته عدد من المخطوطات والمضبوطات الأثرية يرجح أنها مسروقة من مخازن ومتاحف الآثار الإسلامية .

ورغم محاولة المتهم بالإيهام بأنه على صلات كبيرة فإن مفتش وحدة المضبوطات بالمطار حسن رسمي - رئيس الوحدة ومعاونه عماد لم يعبأ بالتهديد والقول : انتم مش عارفين أنا مين .. أنا أخو مرمم أكبر آثار والحاصل على وسام الجمهورية عن الترميم في أبو الهول والأهرامات «لم يكن حصل على جائزة الدولة التقديرية بعد وإلا كان للتهديد شكل آخر!» .

وعندما فشلت التهديدات زعم أن المضبوطات تخص السيدة جدته وهو اعتراف ضمني بأنه يعرف أن ما يحوزه آثار حقيقية ..

أما الطريف فهو تبريره لسفره بالآثار بأنه خشي عليها من السرقة إذا تركها فقرر أن يصطحبها معه وأنه كان ينوي العودة بها !

ضبط «متحف» يضم ألف قطعة آثار مسروقة لشركة تصدر الآثار بالجملة:

من القضايا المثيرة في الجرأة في تهريب عدد كبير من الآثار في شحنة واحدة ضبط مباحث وجمارك المطار ألف قطعة آثار قبل تهريبها (٧/ ٣/ ١٩٩٥) الآثار التي كان جاري تهريبها كانت داخل ٨٣ «كرتونة» تزن في مجموعها طن و٢٠٠ كيلوا جرام ومجموع ما بداخلها ألف قطعة آثار من بينها جزء من جدار مقبرة فرعونية تم تقسيمه إلى عدة أجزاء .

أكدت المعلومات اعتزام شركة خاصة للتصدير والاستيراد مقرها الحسين تعتزم تهريب آثار مسروقة من مقابر أثرية بالمنيا والأقصر ومودعه داخل قرية البضائع تمهيدًا لسفرها إلى نيويورك بالولايات المتحدة على طائرة شركة

TWAلحساب إحدى السيدات في أمريكا حيث اشتبهت مأمورة الجمرك في بعض الطرود وطلبت تفتيش الحقائب «الكراتين» واتضح وجود أثار بها .

وتم تشكيل لجنة لجرد محتويات بوليصة الشحن حيث عثر على الآثار ملفوفة داخل أوراق صفراء وموضوعة داخل الكراتين بزعم أنها نماذج مقلده من منتجات خان الخليلي ..

وتم عرض المضبوطات على وحدة الآثار بالمطار والتي أكدت أثرية جميع القطع .. كما توجهت قوة من شرطة الآثار إلى مقر ومخازن الشركة حيث تم ضبط مجموعة أخرى من الآثار المسروقة .. أي إن الشركة كانت تقوم بتصدير متاحف بأكملها !!

الحكم بسجن مستشار الرئيس الأمريكي كلينتون لتورطه في تهريب آثار مصرية:

تضم مافيا الآثار في العالم شخصيات ذات مستوى رفيع سواء على المستوى المالي أو العالمي أو السياسي.



وقد أشرنا إلى وجود علماء في كافة التخصصات المتعلقة بتزوير الآثار، وأنهم يستخدمون تفوقهم في تزوير اللوحات الفنية والقطع الأثرية لتحقيق مكاسب كبرى.. كما أشرنا إلى وجود «بارونات» الآثار في مصر والخارج، حيث إن تجارة الآثار تحقق أرباحًا طائلة، ولا تتعرض لمخاطر مثل تجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة الممنوعة.

ومن النماذج السياسية التي تم اتهامها في قضايا الآثار «فريدريك شولتز» والذي كان يعمل مستشارًا خاصًا للرئيس الأمريكي «بيل كلينتون»، والطريف أن مسمى وظيفة «المستشار الخاص للرئيس لرابطة شئون تجار الآثار»!.

وقد كشفت خيوط قضية الآثار الكبرى لسرقة الآثار المصرية والتي حملت رقم ٣٣٩٨ جنايات الجيزة لسنة ١٩٩٦ عن وجود عدد من الأجانب ضمن شبكة التهريب.

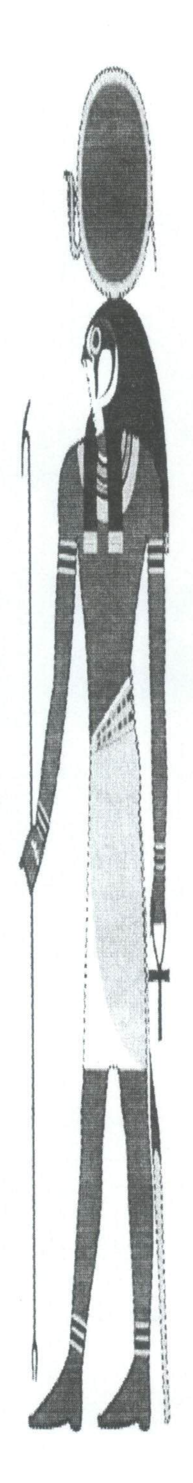
ولأن جزء من القضية كان خارج مصر، فقد ساعد ضابط إنجليزي على ارتباط «فريدريك شولتز» بالمهرب الإنجليزي جوناثان توكلي وهو مطرب شهير، والذي تبين سبق تورطه في قضايا تهريب آثار وصدور حكم في لندن بسجنه.

ومن المعروف أن القضية المذكورة شملت ١٢ متهمًا من مصر وثلاثة أجانب صدر ضدهم أحكام بالسجن، ومن بين المتهمين مفتش الآثار محمود أبو الوفا وتاجر الآثار علي إبراهيم فرج.

وقد قدمت مصر مذكرة للادعاء العام الأمريكي لاستعادة الآثار المهربة في هذه القضية، وحضرت إلى مصر «مارشيا ايزاكسن» وكيلة النيابة بمكتب المدعي العام الأمريكي، والتقت بالمسئولين سواء على المستوى القانوني (النائب العام) أو على المستوى الأثري (المجلس الأعلى للآثار).

وفي يونيو ٢٠٠٣ أصدر القضاء الأمريكي حكمًا بحبس فريدريك شولتز مستشار الرئيس الأمريكي.

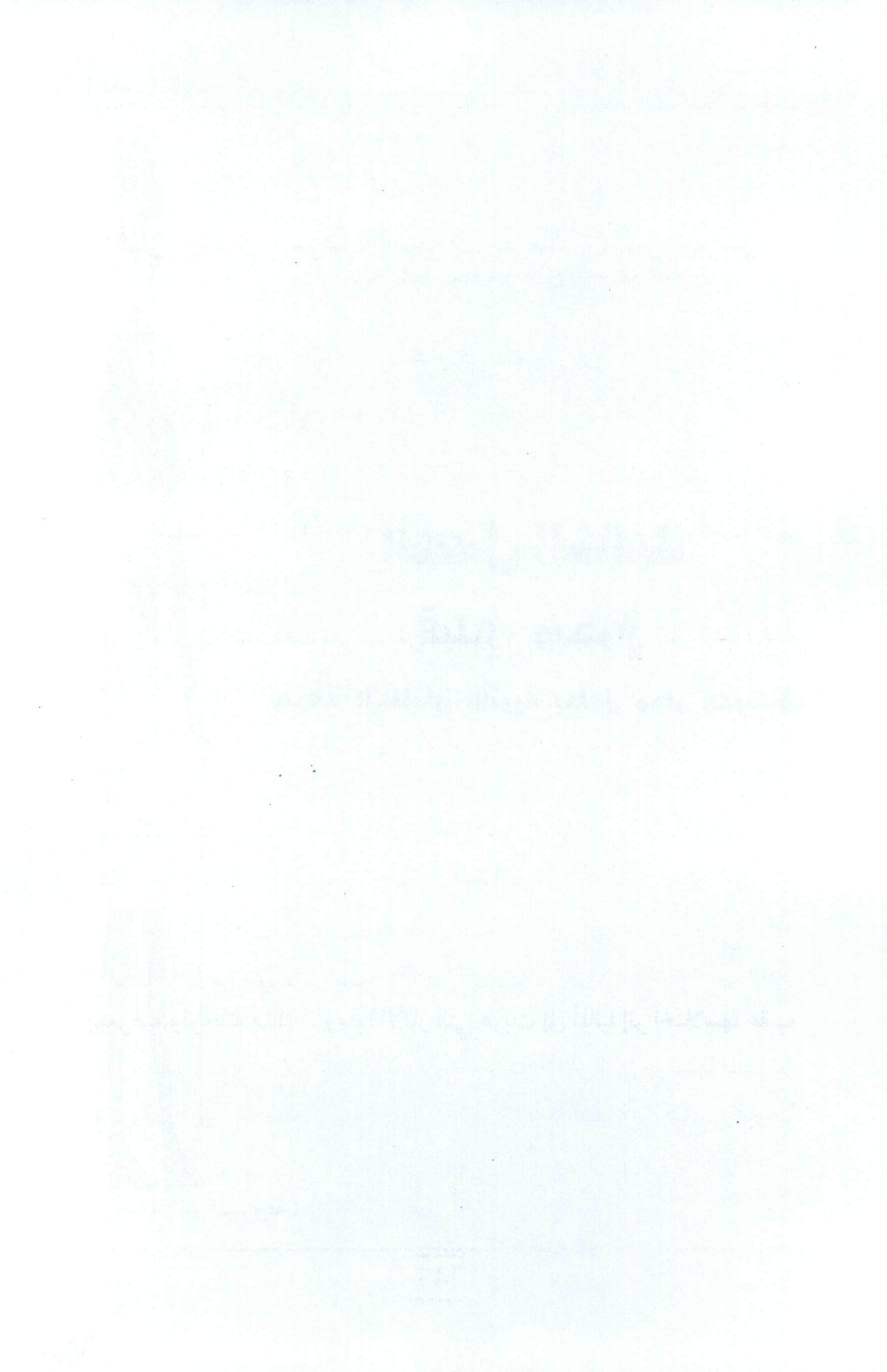
وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم الإيطالية قضت بسجن عدد من أفراد المافيا بسبب مشروعات آثار بدول العالم الثالث .. وكان لهم علاقة بوزارة الثقافة في مصر!



الفصل الثالث

قبلي وبحري

سرقة المناطق الأثرية بطول مصر وعرضها



الفصل الثالث

قبلي وبحري.. سرقة المناطق الأثرية بطول مصر وعرضها

- سقارة .. مغارة على بابا التي تضم أغلى كنوز الآثار ملاذ آمن للصوص .

-سقارة المصدر رقم واحد لاتجار الآثار بكافة أرجاء العالم .

- لصوص الآثار والبعثات الأجنبية يتصارعون علي اقتسام الغنائم .

- استمرار سرقات الآثار بصورة يومية .. وما تبقى تم نهبه مرة واحدة عند انسحاب الشرطة في يناير ٢٠١١ .

- عشرات المستندات تكشف عن القصور في بناء المخازن لأكثر من عشرة أعوام!

- كاميرا المراقبة تالفة.. وهرم سقارة ذاته أصبح معرضًا للدمار!!

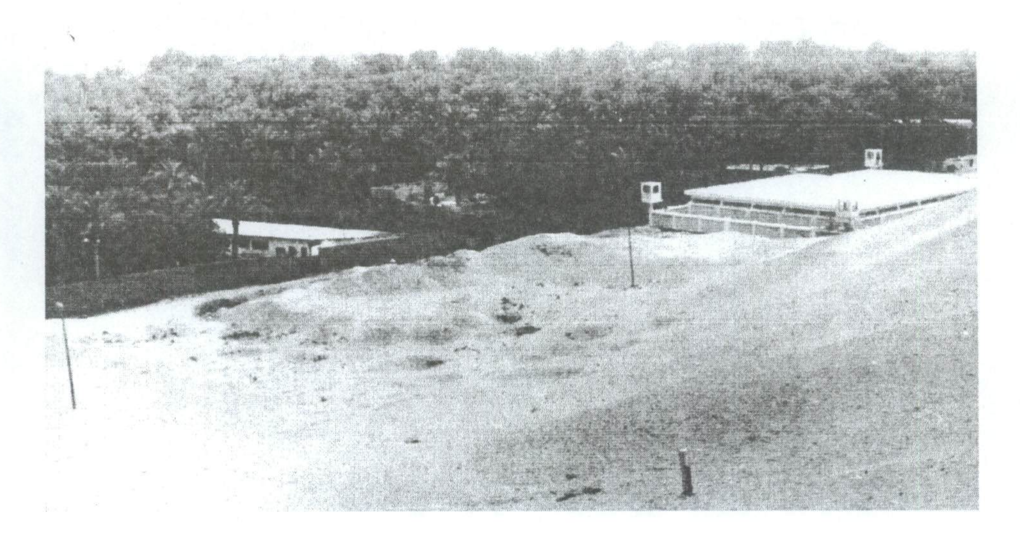
سقارة الملاذ الأمن للصوص الآثار من التنقيب إلى فتح المخازن وسرقتها وتهريبها .. سقارة صاحبة السجل الدولي لفضائح سرقات الآثار ومنها خرجت قضية التهريب الكبرى إلى بريطانيا والتي قدرت الآثار بالوزن بالأطنان لكثرتها .. ومنها الآثار التي بيعت إلى متحف اللوفر بينما كان فاروق حسنى يفخر بمعرضه ولوحاته هناك .. ومنها الآثار التي هربت إلى ألمانيا إثر اختلاسها عقب حفل حضره الرئيسان مبارك والقذافي .. ومنها الآثار التي عرضها المليونير الأمريكي روبرت شمل بمشاركة إسرائيلية في معرض بأمريكا .. وغيرها وغيرها من الآثار في كافة الدول وهو ما يعني صلاحية سقارة لأن تكون أمم متحدة للآثار المسروقة !

سقارة التي تضم البعثات الأجنبية التي تعبث وترقع هناك ومنها بعثه زوجة رئيس متحف اللوفر صاحب عرض الآثار المسروقة وشرائها في وقت حضور وزير الثقافة المصري فاروق حسني.. وبها لوير صاحب المتحف الذي سبق الأمر بهدمه .. ومنها سرقة مخزن للآثار يتعلق بآدا برشاني المسروق من بعثتها بالفيوم نتاج سبع مواسم ! .. ومنها بعثات لم تسجل معلومة أثرية لسنوات .. وتكاد أن تكون مخازن كل البعثات الأجنبية بها سرقت بالتتابع !

سقارة التي وصل حجم ونوعية السرقات بها إلى مادة تصلح لبرامج غرائب الطبيعة!.. ومنها قيام عصابة ملثمة من أربعين لصًا بتكبيل الخفراء وسرقة المخزن رغم وجود حراسة مسلحة على بعد خطوات .. ومنها إعادة لوحة أثرية إلى المقبرة المنزوعة منها بعد الإبلاغ عن سرقتها .. ومنها سرقة اللصوص لمقبرة أثرية ثم ترك عبارة مكتوبة في جانبها تقول : «إلى الهنود الحمر» .. ومنها سرقة سنة تماثيل بالحجم الطبيعي من الحجرة المجاورة لمدير المنطقة أي أن اللصوص أحضروا عربات نقل بمقطورة وأوقفوها أمام حجرة المدير لنقل التماثيل عليها .. ومنها سرقة مقصورة أثرية مثبته بالطريق العام .. ومنها ضبط الشرطة لمنشار كهربائي استخدمه اللصوص في إحدى المقابر لنزع حوائط كاملة .. ومنها ضبط الشرطة في إحدى المخازن «ركيّة» للشاي أي إناء يتم وضع به فحم وأخشاب للاشتعال وعمل الشاي حيث أن سهرة اللصوص وحاجتهم للتدفئة سوف تمتد طوال الليل حتى الصباح !

سقارة التي تضم ٥٩ مخزنًا ظلت معظمها متهالكة لسنوات طويلة ولا يسمع أحد لشكوى أو صراخ الأثريين بأن بعضها مبني بالطوب اللبن، والآخر بسقف خشبي هش وتكاد بأن تكون بلا أبواب أو شبابيك أو سقوف وكأنها مكتوب عليها دعوة للصوص .. وكأن كثير من الآثار بهذه المخازن ليست عهدة لأي شخص !! .. وحتى بعد أن سرقت آلاف القطع منها وتم عمل مخزن

متحفي جاء موقع المخزن وسط غابة من النخيل، وكأنهم يمنحون اللصوص فرصة للتستر والهروب بالآثار خاصة أنه على مسافة أمتار معدودة من هذا المخزن مساكن للأهالي وهم من العاملين بالآثار والغريب أنهم يملكون عمارات ولم يستطع أحد نقلهم كما لم يسألهم أحد من أين أتوا بأموال لبناء هذه العمارات ؟! .. وحتى هذا المخزن اليتيم الذي ظل وحده لسنوات معافيًا بجانب المخازن الهالكة فإن مساحته ٤٥×٢٥ مترًا فقط وهي مساحة لا تتسع لجزء مما هو في مخازن سقارة واكتشافات البعثات وهو ما يعني أيضًا تكدسه بالآثار وصعوبة دخوله لجرد ما فيه من الآثار !!



ولأن لدينا مئات المستندات وعشرات القضايا فسوف نكتفي بعرض النماذج والمستندات لأشهر وأغرب القضايا المتعلقة بسقارة والتي يقول علماء الآثار عنها: « إذا ما خرجت من سقارة احرص على أن تعد أصابعك» !!

فمخازن سقارة تعد أكثر منطقة في مصر بل وفي العالم كله تعرضت لسرقة الآثار والأمثلة في عهد فاروق حسني لا حصر لها حتى إننا نضطر لعرض العناوين التي نشرت بالصحف القومية فقط؛ لأن التفاصيل تحتاج إلى مجلدات !

- تمت سرقة المخزن رقم ٨ الخاص بالبعثة الإنجليزية ، وبلغت عدد القطع المسروقة ٢٧٧ قطعة وبرديات أرامية.. وانتهى الأمر عند جزاءات إدارية لمفتش الآثار .. وسبق سرقة نفس المخزن مرتين.

- سرقة المخزن الخاص بالأميرة نبت .

- سرقة مقبرة حتب.. وحكم ضد المتهمين ١٩٩٧ .

- سرقة ستة تماثيل خشبية من ورشة ترميم سقارة .

- سرقة مخزن آثار رقم ٣ بديوان التفتيش بسقارة ..وضياع أكثر من ٥٠ قطعة أثرية نادرة .

- سرقة مخزن البعثة الأمريكية باللشت .

- سرقة مخزن البعثة الألمانية بدهشور .

- سرقة مخزن آثار سخم خت وإدانة النيابة الإدارية لمفتش آثار وحملته ثمن الآثار «ثمن هلامي» ثم لجأ للقضاء الإداري الذي برأه وضاعت الآثار دون أي ثمن .

- سرقة المخزن المؤقت بمبنى تفتيش سقارة .

- سرقة مخزن آثار البعثة الإنجليزية بجوار استراحة مدير منطقة سقارة .

- ضبط تمثال أمنحتب الوحيد حاول سائق بيعه بخمسة ملايين جنيه .

- ضبط حارس آثار بسقارة أثناء قطع لوحة من مقبرة أثرية .

- ضبط عشرات القطع الأثرية النادرة بمنزل مزارع بالبدرشين .

- حبس ٥ عمال سرقوا ٦٦ تمثالاً من البدرشين وعرضوها للبيع .

- ضبط محام وطالب جامعي أثناء عرضهما ٤٦ تمثالاً أثريًا بالبدرشين للبيع.

- ضبط تمثال أثري لأبو الهول فوق جرار أثناء نقله !!

- ضبط ٦٣ قطعة أثرية حاولا عاملان بيعها لتاجر في كازينو الهرم .

- ضبط كميات هائلة من التماثيل والتمائم وتمثال لرمسيس الثاني ممسكًا بعصا الحكم داخل فيلا عالم آثار إنجليزي في مصر .

- عصابة ملثمة تسرق مقبرة بعثة أثرية بسقارة .

- مصرع خفير وإصابة آخر أثناء حراستهم منطقة حفريات حديثة بسقارة (٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨).

- مصرع ثلاثة خفراء بسقارة على يد لصوص الآثار (١٩٩٨) .

- مصرع ثلاثة خفراء تعرضوا لإطلاق رصاص بالمنطقة الأثرية بالعياط (٢٠٠٨) !!

- لصوص يتوصلوا إلى دهاليز بعمق ٦ أمتار لأحد الفراعنة وضبط معهم ٢٠٨ قطعة أثرية و ٥٠ قناع .

- مباحث روض الفرج تضبط لصوص سرقوا ٢٢ قطعة أثرية كبيرة و٤٢ تمثالاً صغيرًا و ٥٠ قطعة معدنية من ميت رهينة .

- القبض على ٤ أشخاص سرقوا تمثالاً يزن ٣٥٠ كيلوا جرامًا وأخفوه تحت الأرض بمنطقة سقارة لعرضه للبيع بميت رهينة .

- في فرح بنزلة السمان لعبت الخمر برأس أحدهم فقال أنه عثر على لوحة أثرية أثناء حفر منزله بكفر الجبل .. فتوصلت هيئة الآثار إلى اكتشاف معبد كامل للأميرة تيا شقيقة رمسيس الثاني أسفل منزله .

- لصوص ميت رهينة لجؤوا لحيلة جديدة لسرقة الآثار بحفر مقابر للاستفادة من الحفر وعدم اعتداء الحكومة على حرمة الموتى !

- لجنة فنية تهمل تسجيل اكتشاف جميع الآثار المسجلة بمخزن آثار جامعة القاهرة مما يسهل تهريبها وبيعها.

- مساعد وزير الثقافة بحث عن معروضات للمتحف القومي فاقترحت عليه مسئوله ببعثه ادا برشاني بوجود قطعة نسيج جيده فاكتشفوا سرقة المخزن رغم وجود القفل والأختام على الباب الخارجي .

- سرقة أربعة أواني كانوبية من مقبرة تي عنخ رع بسقارة .

- ضبط مزارعان يعرضان آثارًا نادرة من البدرشين لتهريبها للخارج مقابل ٥ ملايين جنيه .

- تمثال رمسيس وقطع أثرية يعرضها عامل بالبدرشين للبيع ! (٢٠٠٥) .

- سرقة أهم قطعة في مقبرة ثي (موظف من عهد الأسرة الخامسة) والقطعة تتضمن اسم الكاهن وألقابه ..

وكانت المهندسة المساعدة لمدير عام الهندسة قامت بتسجيل المقبرة وتصويرها تمهيدًا لإجراء أعمال الترميم .. وعندما ذهبت في اليوم التالي لبدء الترميم اكتشفت السرقة ! .

- سرقة مخزن عبارة عن مقبرة أثرية بطريق هرم أوناس بينما وجدت أختام الأبواب سليمة!

- سرقة مقبرة حسى وسشم - نفر ومعناه التابع الجميل .. والمقبرة بها نص لعنة لمن يسرقها!

- خمسة قتلى بسرداب بمنزل بأطفيح أثناء حفر الأهالي للتنقيب عن الآثار فانهالت فوق رؤسهم كميات كبيرمن من الرمال (١٠/ ٣/ ٢٠٠٨) .

ـ شكوك حول اختفاء ٣ تماثيل ضمن ١٤ تمثالاً تم تسليمهم للمتحف فذهب ثلاثة ليس للترميم بل للاستنساخ !

ـ إعادة ثلاث لوحات فريدة للمعبد الجنائزي للملكة عنخ إن اس سرقها حارس آثار وعاملاً حفر من عام وأخفوها بمدافن قرية سقارة لتهريبها للخارج (٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣) .

ـ عصابة يتزعمها مفتش آثار سابق ومدرس مساعد بكلية الطب فحاول تهريب ٦ قطع أثرية من سقارة مقابل مليوني دولار (١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦) .

وهذه نماذج لسرقات الآثار بسقارة في عهد مبارك – فاروق حسني

أما ما تبقى من آثار فقد ذهب «بالجملة » في «أوكازيون» السرقات في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث انسحبت الشرطة تمامًا وتركت كل هذه الكنوز وسط انقلاب أمني وهجوم جحافل عصابات سرقات الآثار، فسرقوا مخازن ومقابر أثرية بأكملها، وقد كشف الأثري نور الدين عبد الصمد أن كاميرات المراقبة بمنطقة الأهرامات تالفة ، علمًا بأنها تقدر بـ٣٠ مليون جنيه!!

وأشهرها سرقة مخزن بعثة جامعة القاهرة (سليم حسن) بالكامل وسرقة مخزن بدهشور بعد «تكثيف » الخفراء الثلاثة حيث أن واحدًا فقط كان يحمل سلاحًا بدائيًا أمام عصابة مسلحة بالآلي.

وسرقة عصابة ملثمة لمخزن باللشت .. ثم عادوا ثانية «كاشفين أوجههم» ليسرقوا في عز الظهر !

ومن لم يُسرق تعرض للدمار وهو ما حدث لهرم سقارة ذاته!

المستندات تشهد على حوادث سرقات آثار سقارة:

– تحذيرات رسمية من السرقات بسبب ضعف الحراسة والمخازن دون إجابة من وزير الثقافة لسنوات طويلة .

- فاروق حسني أنفق أموال الآثار على الحفلات وجوائز الراقصات ورفض بناء مخازن للآثار.

- ٥٩ مخزن آثار بسقارة ظلت غير مؤمنة وأبوابها تدعو للسرقة .

- عصابات الآثار بمساعدة موظفين سابقين بالآثار وعدد من مفتشي آثار المنطقة .

- خطاب من مسؤول بالآثار يصف الحراس بعدم الصلاحية لسبق اتهامهم في قضايا سرقات للآثار !

- خطاب من إدارة البحث الجنائي عن معلومات باعتزام اللصوص سرقة خمسة مخازن آثار لتشتيت جهود الشرطة.

- العاملين بالآثار بنوا منازلهم فوق أراضي سقارة .

- خطاب يصف سرقة مقصورة سيتي سابقة خطيرة لأنها تقع في الطريق العام .

-سقارة .. الملاذ الأمن للصوص !..

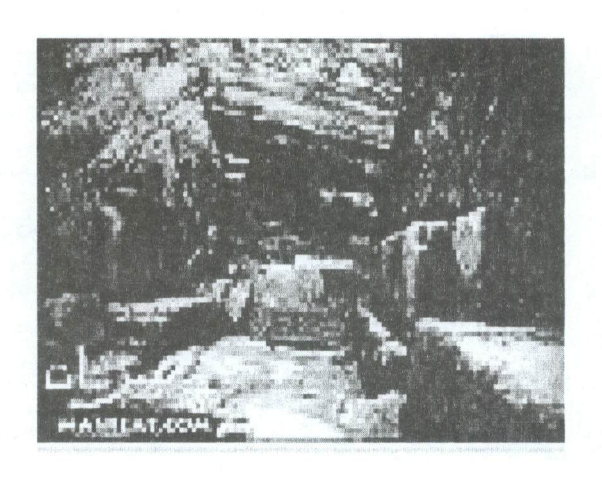
ولنترك ما جاء بالنص في المستندات الرسمية تتحدث ..

- السيد الدكتور رئيس الإدارة المركزية للآثار المصرية .. برجاء الإحاطة بأن منطقة سقارة تعرضت في الفترة الأخيرة لأكثر من سرقة عن طريق نقب المخازن الموجودة بالمنطقة .. وآخر هذه الحوادث ما حدث لمخزن البعثة الأمريكية التي تعمل بهرم سنوسرت الثالث إلى سرقة بالإكراه على الرغم من أن هذا المخزن مؤمن جدًا .. وقد وصلنا خطاب سري يشير إلى أن هناك عصابات سوف تهاجم مخازن الآثار في مصر .. وأرجو الإحاطة بأنه سبق أن حررنا العديد من الخطابات الخاصة بالحراسة وأسلوب الحراسة وهذه الخطابات حددت

بوضوح إنقاذ ما يمكن إنقاذه وللأسف الشديد لم يتم تنفيذ أي مطلب .. هذا ونعيد المطلوب :

- **أولاً** : حل مشاكل مخازن منطقة سقارة ولا أعرف سبب عدم بناء هذه المخازن لأن الـ ٥٩ مخزن الموجودة بسقارة منتشرة في كل مكان وغير مؤمنة إطلاقًا ويسهل سرقتها بل وأبوابها في حالة سيئة جدًا ..

ثانيًا : الحراس الموجودين بمنطقة سقارة مسلح منهم عدد ٢٠ فقط وحتى لو كانوا مسلحين فهذه النوعية تساعد على سرقة الآثار وليست حمايتها بدليل أن حراس المخازن المجاور لهرم سنوسرت الثالث كانوا مسلحين ورغم ذلك تم مهاجمة المخزن .



لذلك نرى ضرورة عقد اجتماع عاجل مع الأمين العام لوضع حل لهذه المشكلة المزمنة لإمكان إنقاذ هذا التراث من أيدي العبث ومن السرقة المستمرة .

توقيع د . زاهي حواس .. مدير عام أثار الجيزة . خطاب ـ صادر برقم ٨١١

بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٩٥ وقد قام بإرسال خطابات مماثلة .

- ملحوظة : تم بناء مخزن متحفي بعد ثماني سنوات من الخطاب وظلت بعض مخازن سقارة تتعرض للسرقة !

- السيد / مدير منطقة آثار سقارة .. أبلغنا العقيد / صلاح زيادة رئيس مباحث الآثار بأن هناك محاولات تحدث من العناصر الإجرامية بمعاونة بعض العاملين المستبعدين لمهاجمة المخازن .. لذا ننبه على وجه السرعة بضرورة الاجتماع مع المفتشين والضباط بالمنطقة وعمل برنامج مرور ليلي على الأقل ثلاث مرات في الليل واعتبار الموضوع عاجل وسري وعدم إطلاع أي موظف من السكرتارية على هذا الخطاب .. (٢٦/ ٤/ ١٩٩٥) .

- ملحوظة : استمر ضبط قضايا سرقات آثار بالمنطقة اتضح مشاركة عاملين سابقين ومفتشين أثار بالمنطقة ومنها عام ٢٠٠٦ ضبط مفتش الآثار السابق بالمنطقة محمد عبد الرحمن وآخرين بمحاولة تهريب ٦ قطع أثرية نادرة مقابل مليوني دولار .

- السيد الدكتور وكيل الوزارة .. سبق أن نوقش في مجلس الإدارة منذ عامين ضرورة تعيين خريجي مؤهلات عالية لحراسة الآثار على أن يكون لهم زي خاص، ويصرح لهم بحمل السلاح، واتفق على أن يتم اختيار منطقتي الهرم وسقارة كنموذج لتنفيذ هذا الموضوع ، وللأسف الشديد لم يتم شيء .. ولا أتصور أن نحمي هذه الكنوز بالبركة وفي نفس الوقت يوجد قصور من مرور الأثريين ليلاً حيث لا توجد عربات صالحة للمرور ، بالإضافة إلى عدم تزويد العاملين بالمنطقة بأجهزة اللاسلكي قبل الشرطة .. (٢٦/ ٧/ ١٩٩٤) .

- **ملحوظة :** استمر الخفير بالجلابية والنبوت ولا توجد أجهزة لاسلكي سوى في مواكب الرؤساء والوزراء عند «تفضلهم» بزيارة المناطق الأثرية .. وطبعًا لتأمينهم الشخصي بصفتهم ثروة قومية وكنوز أغلى من كنوز الآثار ..

- السيد الدكتور رئيس قطاع الآثار المصرية .. برجاء الإحاطة بأن لجنة جرد مخازن منطقة آثار الأهرامات متوقفة منذ أكثر من عام ، ولم تقم بالعمل، وقد أفادت اللجنة بأن سبب عدم استمرار عملها هو عدم وجود صناديق تخزين الآثار، بالإضافة إلى عدم صرف لهم مكافآت ، وقد قام مدير منطقة سقارة بكتابة أربع مكاتبات خلال العام الماضي حول هذا الموضوع ولم يتم الرد.

- ملحوظات : التعليق الأفضل على ما جاء في هذا المستند نعرضه من خلال نص مستند خطاب رسمي آخر من مدير منطقة آثار سقارة إلى مدير عام آثار الجيزة .. سبق ورود خطاب من مدير الأعمال بأنه سيتم اتخاذ إجراءات إعادة طرح مناقصة بينما ورد خطاب من مدير إدارة المشتروات والمخازن بإلغاء المناقصة .. فبعد خمسة شهور تم إلغاء المناقصة لخلاف مع المقاول مما يعرض المخازن للسرقة بسبب هذا التأخير.. ولذا يجب أن يتم تأمين هذه المخازن بمعرفة الإدارة الهندسية إلا أن المشكلة في إتمام ذلك هو عدم وجود الخامات والمواد اللازمة بمخازن هندسة سقارة .. كما أن عملية طرح مناقصة وإلغاؤها وإعادة طرحها يستغرق سنوات فمن يتحمل مسئولية هذا التأخير؟!

٢ ـ بينما العجز عن توفير خامات لعمل صناديق لحفظ الآثار بالمخازن (وليس المخازن ذاتها) فإن الملايين تتفق بدون روتين ويتم الشراء بالأمر المباشر لأعمال مظهرية بمنطقة الهرم بناء أسوار وبوابات ودورات مياه وغيرها ـ مخالفة لقانون الآثار ـ تم هدمها والبناء في ناحية أخرى .. ثم ناحية ثالثة .. وهكذا

تكون البيروقراطية في المشروعات المظهرية والتعنت في الحفاظ على الآثار.. والسر ليس سراً ..!

- السيد الأستاذ الدكتور أمين عام المجلس الأعلى للآثار .. إيماء إلى التقرير المقدم من العميد مجدي الشاذلي رئيس شرطة السياحة والآثار بالجيزة برجاء الإحاطة بأنه سبق ومنذ ثماني سنوات وحتى الآن نقوم بمخاطبة رؤساء الهيئة السابقين ورؤساء قطاع الآثار المصرية بهذا الموضوع مع توضيح أن مشكلة سقارة الرئيسية في المخازن، وقد طلبنا من قبل إنشاء مخازن متحفية بسقارة وميت رهينة ، ومنذ ثلاث سنوات بدأ في تنفيذ مخزن ميت رهينة وحتى الآن لم يتم بناء المخزن ، بالإضافة إلى أن الحراس لا يصلحون للحراسة نظرًا لاتهام العديد منهم في قضايا سرقة الآثار وأغلبهم تم توجيه لهم تهمة إهمال جسيم، والمخازن بحالة سيئة جدًا ولا يمكن تأمينها لأنه يلزم نقل الآثار أولاً ،والآثار التي بها ليست عهدة لأي أثري بمنطقة سقارة .

- ملحوظة :

١ ـ الرد أيضًا من نص خطاب رسمي آخر موجه إلى رئيس مباحث آثار الجيزة يقول : برجاء الإحاطة بأن هناك العديد من العاملين الذين يسكنون بمنطقتي آثار الهرم وسقارة وفي نفس الوقت لدى بعضهم شقق بل وعمارات خارج هذه المناطق ومن البديهي أن هذا يعني استغلال بعض هذه المنازل في معاونة اللصوص ، كما أن أحد لم يسأل في أن هذه المنازل فوق أرض الآثار كما لم يسأل أحد من أين هؤلاء الذين يتقاضون نحو ١٥٠ جنية شهريًا ببناء عمارات؟!) .

٢ ـ الرد من خلال خطاب رسمي آخر موجه إلى رئيس قطاع الآثار المصرية

يقول إن هذه النوعية لا تصلح إطلاقًا للحراسة فهي نوعية غير واهية لا تقدر قيمة ما تحرسه وبالتالي يتم التفريط فيه ونسمع دائمًا عن تهاون هؤلاء الحراس من خلال السرقات التي تحدث .

٣ ـ من الذي اختار هؤلاء الحرس ولماذا يظل الاحتفاظ بهم .. الإجابة معروفة !

- السيد الدكتور وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية للآثار المصرية .. أرجو الإحاطة بأن الحراس في منطقة آثار الهرم عددهم يقل عن عشرة أشخاص لحراسة المنطقة ليلاً ونهارًا وهذه المنطقة يوجد بها مخازن وآلاف المقابر الأثرية ولا يمكن لهذا العدد أن يقوم بواجبات الحراسة.. وضرورة حضور لجنة من القطاع لمعاينة هؤلاء الحراس لأن أغلبهم متخلف عقليًا ولا يمكن أن يكونوا أمناء على حراسة هذه الكنوز في الوقت الذي سرقت فيه مقبرة وتم مجازات المفتشين ولا نعرف السبب في مجازاتهم هل المفتشين مسئولين عن الحراسة لأنه طبقًا لقانون الآثار فإن الشركة مسئولة عن الحراسة .

- ملحوظة :

- التعليق أيضًا من نص خطاب رسمي مرسل إلى رئيس قطاع الآثار المصرية يقول : مرفق مذكرة مدير منطقة سقارة بخصوص العجز في الحراسة وقد تم الكتابة في هذا الموضوع مرات ومرات بالإضافة إلى أن عملية سرقة مقصورة سيتي يعتبر سابقة خطيرة لأن المقصورة تقع في الطريق العام ! (ربما إذا انتهوا من سرقة الآثار سوف يسرقوا مكاتب الموظفين) .

- خطاب من مدير الإدارة الهندسية للعرض على الأمين العام .. قبل نهاية ساعات العمل وردت إشارة من مدير عام آثار الجيزة محوله إلى رئيس القطاع

لاتخاذ الإجراءات الفورية لتدارك الموقف وقبل أن تقع الكارثة .. وفي نفس اللحظة تم الاتصال التليفوني بمركز هندسة الآثار ولكنني لم أجد مسئولاً بالمركز حيث كان هذا آخر يوم عمل قبل إجازة عيد الأضحى المبارك (أي انتظر براحتك إلى بعد العيد مع خالص التهاني للصوص الآثار) .

-. منطقة الهرم وسقارة التي تضم عشرات المخازن ومئات المقابر الأثرية كان بها عشرة حراس يعملون ليل - نهار .. بينما مواكب المسئولين تضم مئات من جنود وضباط الحراسة إضافة إلى عشرات الآلاف من جنود الأمن المركزي خوفًا من أي مظاهرة أو احتجاج بالقاهرة ولم يتركوا سوى عدد قليل لحراسة مخازن الآثار.

- خطاب رسمي يصف حراس الآثار بأنهم متخلفين عقليًا دون أن يتطرق لوصف من أتى بهم أو تركهم ليستمروا في تخلفهم والسر في ذلك .

- خطاب من إدارة البحث الجنائي بالإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار يقول : نظرًا للجهود التي تبذلها إدارة البحث في مكافحة جرائم سرقة وتهريب الآثار وارتباط التشكيلات العصابية في هذا المجال في جميع المناطق الجغرافية وضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة قبلهم .. فقد وردت معلومات تفيد اعتزام هؤلاء الأشخاص بسرقة خمسة مخازن في أماكن متعددة بغرض تشتيت جهود البحث برجاء اتخاذ اللازم نحو توعية السادة الضباط وأفراد الحراسة وكذلك توعية الحراس الخصوصيين التابعين للمجلس الأعلى للآثار على المناطق .

- **ملحوظات :**

١ ـ الموضوع في جملة واحدة يقولها اللصوص .. «ليه تسرق أقل لما تقدر تسرق أكثر» ؟!

٢ ـ ماذا يعني اعتراف الشرطة على أن اللصوص لديهم قدرة على سرقة خمس مخازن آثار في مناطق مختلفة لتشتيت جهود شرطة الآثار وليس هذا يصور تحول لعبة الأطفال عسكر وحراميه إلى جد بجد ؟!

– مذكرة من مسئول آثار ميت رهينة للعرض على مدير منطقة آثار سقارة جاء بها : يوجد بمنطقة آثار ميت رهينة عدد من مخازن الآثار منها مخزن الآثار المؤقت ومخزن البعثة الإنجليزية ومخزن بتري واستراحة كبار الزوار المستخدمة في تخزين بعض القطع الأثرية .. وبالنسبة لمخزن بترى فهو مخزن عبارة عن حجرات صغيرة تفتح جميعا على فناء غير مسقوف وكل هذا المبنى مقام من الطوب اللبن وضعيف، والجزء المسقوف ضعيف ، وتوجد بداخله عناصر معمارية وتماثيل .

– **ملحوظات :**

١ ـ شكرًا لكبار الزوار الذين تركوا استراحتهم لتكون مخزنًا للآثار وربنا يستر لو تم استضافتهم بها .

٢ ـ مخزن بترى للآثار من الطوب اللبن والسقف الضعيف .. بالطبع تلقّوا شكر كبير من لصوص الآثار على هذا العون .

– إشارة لاسلكية .. من مدير عام منطقة آثار الجيزة إلى الدكتور رئيس

قطاع الآثار المصرية.. برجاء الإحاطة بأننا أخطرنا منطقة آثار سقارة نحو نقل الآثار المكتشفة من مقبرة أيون فا إلى المتحف المصري وذلك خوفًا من السرقة .

- **ملحوظة :**

المتحف المصري المنقوله إليه آثار سقارة يتعرض للسرقة هو الآخر فإن لم يكن هناك مكان آمن ، أليس من الأجدى إيقاف الاكتشافات ؟؟ ولماذا إرهاق اللصوص ؟!!

- خطاب من مدير منطقة آثار سقارة إلى الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار .. منطقة آثار سقارة منسية ومهملة وليست لها أي نصيب من مشتريات الهيئة ومنذ سنوات نكتب لشراء لودر سيارات نقل ـ ونش شوكه ولكن كل عام يتأجل شراء هذه المعدات ثم ترسل إدارة التخطيط والمتابعة بتقرير عن أسباب عدم الصرف .. نرجو مراعاة ذلك .

- **ملحوظات :**

١ ـ اللودر والشوكة يتم استخدامها عادة للمساعدة في الكشف عن الآثار ومن الأولى توقف الكشف لحين التصدي لمشكلة السرقات .

٢ ـ هل فرغت منطقة آثار سقارة من لصوص الآثار لتتعرض لمشكلة أخرى تتمثل في لصوص السيارات ؟!

- خطاب من مدير عام آثار الجيزة إلى العميد رئيس شرطة السياحة والآثار في ٥/ ٤/ ١٩٩٨ : أرجو الإحاطة بأن الخبير الياباني الذي حضر للمنطقة لمعاينة

السرابيوم أفاد بضرورة إزالة قسم الشرطة وتوابعه الواقعة أعلى السرابيوم نظرًا لأن ذلك من أسباب تدهور وانهيار السرابيوم، وأرجو اتخاذ اللازم على وجه السرعة خوفًا من التصدع السريع وقد أفاد مدير آثار سقارة بإخلاء مسئوليته عن حدوث أي شيء، وتم اخطار الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار .

- **ملحوظات :**

كيف اختارت الشرطة مكانًا للقسم يهدد الآثار بدلاً من حمايتها ؟!

- كيف يصل الاستهتار إلى بناء بجانب قسم الشرطة كافتيريا وعنبر جنود، ودورات مياه مما هدد المبنى الأثري بالانهيار .

- ذكر خطاب رسمي أن المكاتبات تجري لسنوات طويلة دون إحراز تقدم ملموس .. ولا تعليق !

- ذكر خطاب رسمي أنه تم تكليف مركز هندسة الآثار عام ١٩٩٥ للمعاينة والفحص إلا أنه لا توجد صورة من التقرير !!

- تعرض المبنى الأثري لتدهور خطير بسقف الممرات وأسقف حجرات التوابيت وكذا الجدران والعقود المحمولة على أكتاف حجرية .. فهل هذا يقل عن سرقة الآثار ؟!

- تم التنبيه للخطر وإغلاق السرابيوم بعد خبر نشرته جريدة «الشعب» عام ١٩٩٨.

- في نفس الفترة تم إغلاق هرم أوناس بحجة ارتفاع الرطوبة بعد إهمال تنفيذ جهاز تهوية ، كما تم إغلاق مقبرة الأميرة ايدوت للحفاظ على النقوش ومقابر بسماتيك، وبادي إيزيس (هدية ايزيس) وثانن هابو (قائد الأسطول في العصر الفارسي) بدون تنسيق مع السياحة وكأنهم اكتشفوا فجأة هذا الانهيار لآثار المنطقة! ..

هذا وتتعرض نقوش معظم مقابر سقارة للطمس خاصة نقوش مقبرتي مرو دكا وكاجمن بفعل الزوار والسياح سواء من الازدحام أو لبعث بعضهم بوضع يده على ألوان النقوش لتتأكد هل الألوان ثابتة أم لا؟!.. ولا توجد حراسة كافية أو واعية لضعف الإمكانيات المادية، كما أنه ليس من المعقول لحارس واحد رعاية مقبرة تضم ٣٣ حجرة.. وما يحدث من طمس للنقوش دون وضع حواجز هو نوع آخر لسرقة سقارة أجمل مناطق الآثار في العالم.

مخزن كبار الزوار في سقارة متهالك ويضم ٢٩ ألف قطعة

- محاولة إجبار أثري على تسليم آثار المخزن المعرضة للسرقة .

- صراعات ضباط الشرطة وعشرات المخالفات تنتهي دائمًا بالسرقة .

- محاولات تسوية فقد عشرات القطع.. ومراجعة كشوف الجرد باستراحة كبار الزوار ليلًا!

يبدو لأن منطقة سقارة كانت موقعًا لتصوير كثير من المسلسلات أشهرها مسلسل «الفرسان» فقد انطبع في العقل الباطن أو ذهن البعض وقوع حقائق أشبه بالقصص البوليسية .. ومن هذه الوقائع العجيبة محاولات إجبار كبير مفتشي آثار بسقارة على استلام مخزن يضم ٢٩ ألف قطعة رغم أن المخزن - وباعتراف لجنة الجرد المشرفة على التسليم متهالك وغير صالح للآثار ! - وتأتي المفارقة الثانية فيما كشفه كبير مفتشي الآثار عن صراعات ضابط بشرطة الآثار والذي وصل إلى التكتم على سرقة المخزن وعدم الإبلاغ عن السرقات في محاولة لاستردادها ثانية .. ويتواصل المسلسل بكشف الأثري لعشرات المخالفات بالمخزن وإصرارها على إثباتها تم تعرضه لتوقيع جزاء ورغم تعاطف الأمين

العام للمجلس الأعلى للآثار - وقت المشكلة - إلا أنه لم يتلق ردًا بالاستجابة لتظلمه فما كان منه إلا اللجوء للقضاء والذي أنصفه .. ولم يتوقف المسلسل العجيب عند هذا الحد فقد أصبح الأثري مسئولاً عن المخزن رغم تركه للعمل بسقارة وهو أمر عجيب أدى إلى تعاطف عدد من المسئولين معه بينما أصر مدير المنطقة على استمراره حتى لو كانت القيادات المؤيدة للأثري أعلى منه بالدرجة الوظيفية .

.. وأخيرًا شعر أحد القيادات بأن مسئول بالشرطة يتربص بالأثري فقام بإنقاذه بالموافقة على تركه المخزن .

فماذا عن قصة هذا المخزن أو هذا النموذج والذي يكشف عن الاستهتار بالآثار وإهمالها وتعريضها للسرقة أو للتلف في أحسن الأحوال ؟! وماذا عن الإرهاب الإداري وما يتعرض له مفتشي الآثار ؟

القصة كما يرويها الأثري نور الدين عبد الصمد - كبير مفتشي الآثار بسقارة «وقتذاك» - تشير إلى أن مخزن كبار الزوار بسقارة يضم بداخله محتويات العديد من المخازن، وأنه سبق سرقة بل انتقاء القطع الثمينة منه ولم يقم رئيس اللجنة بالإبلاغ عن هذه السرقات بزعم محاولة استردادها ثانية!.. وأنه تم التكتم الشديد عليها بتعليمات مشددة من قبل ضابط شهير رغم أن السرقة تمت بطريقة متعمدة إذ كانت جميع الصناديق مختومة بأختام لجنة سابقة وتم فتح بعضها مما تحتوى على أثمن القطع فقط.. ولم يساءل أحد هذا الضابط إلى درجة أنه عندما كان يشهد داخل قاعات إحدى المحاكم إذ بأحد التجار يواجهه أين الذهب الذي أخذته منا في الحقائب ؟! ولم يرد الضابط عليه ولو بكلمة واحدة ! .. ومن العجيب أنه إذا حدث خلاف بين هذا الضابط وآخر وقد سبق أن نجح بالإطاحة بأحد الضباط الشرفاء إلا أن الوزير يتدخل لصالحه ! ..

وهذا الضابط معروف بتلفيق القضايا ومنها تعذيب مفتش آثار بالمتحف القبطي على الرغم من براءته .. وأنه عند اقتحام مخزن الآثار بسقارة واكتشاف سرقته عام ١٩٩٧ أرسل الضابط المذكور ستة من زبانيته وقاموا بضرب مندوب الشرطة الذي حضر معنا فتح المخزن -والحديث للأثري نور الدين عبد الصمد- وقاموا بإجباره على التوقيع على محضر تحقيق يفيد بأن اللجنة التي دخلت المخزن هي التي قامت بسرقته، وجاء في أقوال مندوب الشرطة الملفقة أن اللجنة قامت بطرده خارج المخزن وأغلقوا الباب وحطموا الصناديق وسرقوا الآثار !! وكان هذا في حضور عبد السلام أبو الليل رئيس قطاع الآثار المصرية «آنذاك» ومحمد صقر مدير مكتب رئيس القطاع.. وعندها قمت بتهديد زبانيته من الضباط بإبلاغ الجهات العليا والمسئولة عن هذا التلفيق فقام أحدهم بسحب المحضر وتمزيقه وتم البحث عن آخرين ولفقوا لهم القضية في خلال ٢٤ ساعة!

وبعدها أرسل إليّ الضابط «الكبير» أحد تجار الآثار للتفاوض معي على عملية في سقارة نظير إعطائي ١٠٠ ألف جنيه وعلى الفور قمت بإبلاغ المقدم أحمد عبد الرحمن رئيس مباحث آثار الجيزة والمشهور له بالنزاهة والشرف ووضع خطة للقبض على التاجر متلبسًا إلا أنه فوجئ باتصال أوقف كل ما خطط له .. وقد أثبت كل المخالفات في المخزن ولكن كدت أضيع من خلال التلفيق.. وأدركت أن الأمر خطير جدًا وهناك تحدي يقوده هذا الضابط وتعاطف معي مدير آثار الجيزة والهرم وعرض على النقل بالهرم فوافقت على الفور.

أما عن المخالفات العديدة بالمخزن والذي تلقى الأثري نور الدين عبد الصمد تهديدات من الشرطة في حالة رفضه للاستلام والضغط عليه لاستلام المخزن .. وقد أصر على إثبات جميع المخالفات وبخط اللجنة والتوقيع عليها

لأنه يعرف تمامًا أنه عقب الجرد يصبح وحده مسئولاً عن كل قطعة أثار بالمخزن والذي يحتوي على ٢٩ ألف قطعة !!

والمخالفات تبعًا لتسلسل أرقام الصفحات سجلات جرد لجنة جرد مخازن أثار سقارة عام ١٩٩٥ وقد كانت خاصة بآثار مخزن رقم ٨ صندوق رقم ١٥٧ ورقم السجل ٢٩٣ كتب في خانة الملاحظات الآتي :

-ص ٤٧ ـ ذكر بكشوف الجرد بأنه يوجد عليها رسم لشخص جالس على كرسي وأمامه مائدة قرابين وهذا المنظر هو المفقود، ومقاسات الجزء المفقود ١٧سم × ٢٨سم × ٥ سم وقد تلاحظ للجنة أنه تعرض لعملية نشر «بمنشار حديث» وليس النشر العلمي وعلى مسمع من الجميع في سقارة داخل المخزن !! ولم يقم رئيس اللجنة بالإبلاغ عن ذلك ولا شرطة الآثار .

- ص٦٣ صندوق رقم ٤٤ من مخزن آثار رقم ٨ عثر على غطاء إناء، ولم يعثر على الإناء نفسه وهو من حجر ثمين وهو الشست ، ويحمل الأثر رقم ١٩٢٣ سجل ، مع ملاحظة أن هذا الصندوق منزوع الأختام عنوه وبفعل فاعل.

-ص٨٤ توقيع رئيس اللجنة مصطفى الزعيري ونائبه محسن خليل على أن الكشوف المحررة تحتاج إلى مراجعة وليست نهائية ، بينما امتنع العضوان الآخران عن التوقيع .

- ص ١١٠ مسلسل ٢١ رأس تمثال شهير للملك ، سيتي الأول مستخرج من مقصورته بالغة تم إثبات أن القطعة مشكوكًا في أثريتها ، وقد تم تهريب هذه القطعة إلى الخارج طبقًا لمصادر مباحث الآثار .

-ص١٢١ عبارة عن وصف مقتضب لصندوق رقم ١ لمخزن رقم ٢٧ دون ذكر مقاسات أو صور ، وهي أول مرة تسجل فيها آثار بهذا الأسلوب .

- ص١٢٢ ، ١٢٣ ـ ١٢٥ نفس المخالفة السابقة مع ذكر القطع الأثرية أنها نفايات والواقع أنها أثار لها قيمة علمية كبيرة وإلا فلماذا قامت اللجنة بتسجيلها.. والمعروف أن النفايات لا تسجل بسجلات الآثار؟ !

- ص١٢٨ من ناتج آثار مخزن ٣٤ صندوق رقم ١ لم يتم العثور على أرقام ١٠ ، ١٢، ٣٢ وتم التكتم عليها من قبل رئيس اللجنة وشرطة الآثار التي كانت تحضر الجرد .

- ص١٢٩ صندوق رقم ٢٢ ضمن صناديق مخزن رقم ٣٤ فقد الأرقام الآتية ٣٩ ، ٤٥ ، ٥١ وقد تم التكتم عليها أيضًا مع ملاحظة أن الصندوق وجد مفتوحًا ومنزوع أختامه .

-ص١٣٠ لم يتم العثور على أرقام ٥٥ ، ٥٦ ، ٧١ ووجدت الأختام منزوعة صندوق رقم ٣ ، ٥ وفقد الآثار رقم ٧٥ ، ٣٣٩.

- ص١٣٥ صندوق رقم ٣٧ من مخزن ٣٥ ولم تعثر اللجنة على القطعة رقم ١ والصندوق منزوع الأختام ، صندوق رقم ١٨ ، ٣٥ ناقص ٢٩٧ ب ـ ٢٩٧ ج ووجد الصندوق منزوع الأختام ، صندوق رقم ٩ مخزن ٣٥ فقد أرقام ٩٥/ ٤٣٣ ، ٩٩/ ٤٣٧، ١٠٠/ ٤٣٨ صندوق رقم ٣ مخزن ٣٥ وجد مفتوحًا .

- ص١٣٨ صندوق رقم ٢٨ حجم كبير مخزن ٣٥ ناقص واحد من السجل. .

-ص١٣٩ صندوق رقم ٣٥ مخزن رقم ٣٥ الموجود ٣٤٤ «مسرجه» وليس ٣٥٠ كما ورد في آخر جرد .

- ص١٤٧ صندوق رقم ٣ عرض وجد ناقص رقم ١٠٦ ،١٢٠ .

- ص١٦٠ مخزن ٣٥ صندوق رقم ٣٨ ـ ١ ـ ٤٠ ـ ٤٢ وجدت جميعها

مفتوحة وقد أجريت اللجنة على عدم وصف الآثار وتسجيلها واكتفت بأرقامها فقط.

- وجد نقص بصندوق ٤٢ من مخزن ٣٥ ومنها ١٠٨ وليس ١١٨ وهو أمر بنقص أرقام بصندوق ٣٨ (ص١٦١) .. كما وجدت صناديق منزوعة الأختام وبها قطع مفقودة ومنها ص١٦٣ صندوق رقم ١ مخزن ٣٦ وصندوق رقم ٧ مخزن ٣٦ ص ١٦٤ مفقود أرقام ١٢ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ وص ١٦٦ صندوق رقم ١٤ مخزن ٣٦ وغيرها .

ومع احتجاج الأثري تمت مجازاته بالخصم ثلاثة أيام وهو ما دعاه للجوء إلى القضاء لإنصافه حيث قدم مذكرة تتضمن وقائع خطيرة منها :

- قيام رئيس اللجنة ومعاونه مدير منطقة سقارة بالضغط عليه لإرغامه على ارتكاب أخطاء منها مراجعة الكشوف داخل استراحة كبار الزوار ليلاً وهو أمر يستحيل وقتا ، كما أن الأثر غير موجود والمعروف أن المراجعة تتم داخل المخزن وليس خارجه لمعرفة صحة التسجيل .

- إن المخزن الذي تم تشوين الآثار به غير صالح للتخزين ومتهالك ، كما أنه عرضة لعوامل الرطوبة والحرارة الدائمة مما يشكل خطرًا جسيمًا على الآثار، ولهذا لم يقم أي أثري باستلام هذا المخزن منذ نشأته .

- كثرة سرقة المخازن بسقارة .

- وضع تماثيل من العاج والخشب في صناديق بها تماثيل حجريه مما يعرضها للكسر .

- نتيجة تحرير الكشوف من غير متخصص تعدد الشطب والتصحيح والتغيير والطمس في الأرقام ومقاسات الآثر وهو ما يعوق عمل أمين العهدة .

ـ تشوين الصناديق داخل المخزن فوق بعضها والمكان لا يتسع لشخص واحد وبصعوبة بالغة مع التكدس ، وإلقاء القطع الأثرية على الأرض.. فأين احترام الآثار وكيف يتم الجرد؟! .. ومع هذه الاحتجاجات جاء القرار بمجازاته بحجة التغيب عن العمل .

ـ أخيرًا توجه الأثري إلى مدير منطقة الهرم فأرسل أثري لمساعدته في الجرد لأنه إلا أنه لم يستمر معه ، وعندما توجه للجنة الجرد العليا بمقر المجلس بالعباسية رفضوا استلام شكواه .. والتقى بأمين المجلس وقتها د. عبد الحليم نور الدين والذي تعاطف معه ولكن بعد الانصراف استمرت اللجنة في ارتكاب المخالفات .. ولم يكن أمامه سوى اللجوء للقضاء ضد فاروق حسني وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للآثار بالطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٣ ق حيث قضت المحكمة في ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٠ برئاسة المستشار فاروق أبو المجد وعضوية د. أحمد عبد اللطيف و أ . إبراهيم عبد المنعم وأمانة سر علاء محمد بإلغاء قرار الجزاء .

وهذا نموذج لما كان يجرى في مخازن آثار فاروق حسني وأعوانه!

على طريقة عصابة على بابا .. «أربعون لصًا» يسطون على المقابر الأثرية بسقارة

- خطاب لشرطة الآثار حذر من السرقة قبل وقوعها بأسبوع واحد !

- البعثات الأجنبية أقامت عشرات المخازن العشوائية دون استشارة مجلس الآثار!

هذا التحقيق كتبناه بجريدة الشعب في ٧/ ٣/ ١٩٩٥ ..

ونعتقد أن الأمر لم يتغير كثيرًا .. فمنذ ذلك التاريخ واللصوص يواصلون سرقة آثار سقارة حتى أنهم سرقوا مخازن بأكملها أثناء أحداث ثورة يناير ٢٠١١

وهذا ما جاء في التحقيق الصحفي ..

قبيل أن ينتهي عرض فوازير القصة الأسطورية «علي بابا والأربعين حرامي» كان ٤٠ لصًا ملثمًا يقومون بنفس الدور على الطبيعة بمخازن آثار سقارة ليستولوا على ما هو أغلى من الذهب والياقوت والمرجان .. آثار وحضارة مصر التي بهرت العالم ورفعت اسم مصر في كل الأرجاء، والمنجم الذي يدر الدخل وندخره لأولادنا وأحفادنا ..

ولأن الحقيقة جاءت أغرب من الخيال .. لوجود عصابة بهذا الشكل، وفي وقت تكررت فيه سرقات الآثار المتتالية وبنفس المنطقة، بل وصل الأمر إلى توقع أجهزة الأمن لمثل هذه الحادث قبل وقوعه، وأثبتت ذلك في مكاتباتها الرسمية، وإذا بالحادث يقع بالفعل !! كان علينا التصدي لمثل هذه الكارثة بكافة جوانبها والتي لا توجب إقالة كافة الأطراف المسئولة فحسب، بل محاكمتهم على الفور ودون مهادنه .

بداية نعرض لخطاب إدارة البحث الجنائي بشرطة السياحة والآثار - وهو تحت يدنا - والذي جاء فيه توقع حدوث السرقة ووجوب الاستعداد !

يقول خطاب الشرطة المؤرخ قبيل وقوع الحادث : نظرًا للجهود التي تبذلها إدارة البحث في مكافحة جرائم سرقة وتهريب الآثار وارتباط التشكيلات العصابية في هذا المجال في جميع المناطق الجغرافية ..

فقد وردت معلومات تفيد اعتزام هؤلاء الأشخاص القيام بسرقة بعض مخازن الآثار في أمكنة متعددة بغرض تشتيت جهود البحث ولفت الأنظار عن

قضايا التهريب ، برجاء التنبيه بسرعة اتخاذ اللازم نحو توعية السادة الضباط والأفراد وقوة القسم والقيام بـ «دوريات» مرور يومية ، وكذا توعية الحراس الخصوصيين التابعين للمجلس الأعلى للآثار مع إخطار مديري المناطق لتكثيف مرور مفتشي الآثار على المناطق التابعة لهم في الأوقات المختلفة ، وتوعية أمناء المخازن .

انتهى خطاب إدارة البحث الجنائي بشرطة الآثار ، والذي نبه وحذر ثم جاءت السرقة والسطو!

أما على مستوى اللجنة الدائمة للآثار المصرية فقد طرح الموضوع في الاجتماع الأخير وإن كان العرض جاء بشكل ودي !! وبالطبع لم تصل اللجنة إلى شيء سوى توصية ودية بعمل لجنة للحفاظ على الآثار !

ولم تكن سرقة مقبرة البعثة الألمانية هي الأولى بمنطقة سقارة ، بل سبقتها سرقات عديدة في الأسابيع الأخيرة ، ومنها سرقة مخزن سخم - خت ، وآثار البعثة الإنجليزية التي ظهرت من مقبرة حورمحب ومايا وتيا وتيا وأغلبها تماثيل بالحجم الطبيعي ! إضافة إلى لوحات جدارية من عصر إخناتون ، وهي غاية في الجمال والروعة ، ووصلت الثقة والارتياح باللصوص إلى أنهم وجدوا تمثال رجل وامرأته كتلة واحدة ، وعندما وجدوا تمثال الزوج مشوها «نشروا» التمثال وأخذوا تمثال الزوجة !

وفي نفس الأسبوع كانت سرقة مقبرة تي - عنخ - رع ، حيث تم الكشف عن سرقة عدد كبير من الآثار من بينها أربعة أغطية على شكل رؤوس آدمية بصندوق وأوان كانوبية - الخاصة بحفظ أحشاء المتوفي - وكذلك كرتونة صغيرة بها جزء من القطع المسجلة وإبرة وحلق وبعض التمائم من الفيافس ومحار بحري وخرز صغير ، والمخازن ٧ ، ٨ .

وقبل ذلك كانت سرقة ستة تماثيل بالحجم الطبيعي من مبنى الترميم المواجه لمكاتب التفتيش وغيرها ، ولم تكن منطقة سقارة وحدها صاحبة هذا الكم من السرقات .

أما عن سرقة العصابة «الملثمة» لمخزن البعثة الألمانية فهو يثير التساؤلات لأطرافه الثلاثة: البعثات الأجنبية ، وشرطة الآثار ، ورجال الآثار ..

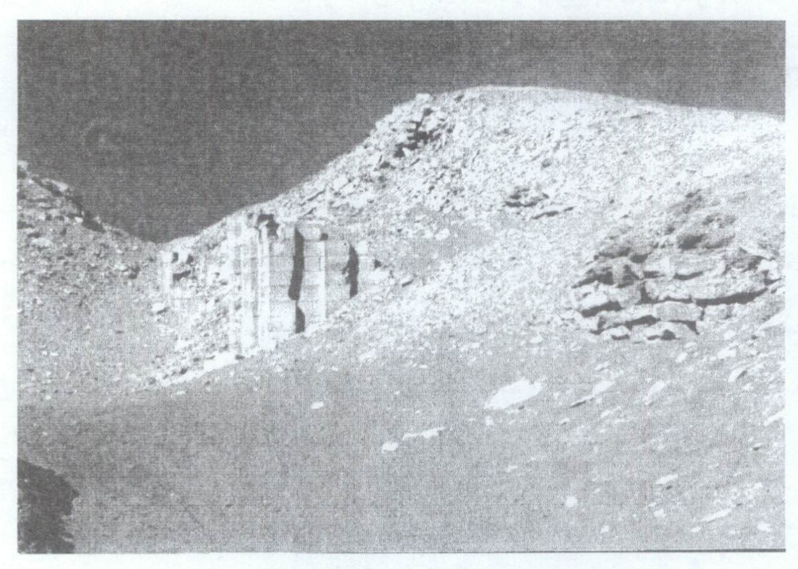
أما عن البعثات الأجنبية فسرقة مخزن البعثة الألمانية بسقارة ليست بجديدة، فقد سبقته سرقة مخزن آثار البعثة الإنجليزية !

أما عن البعثات الأثرية في دهشور والتابعة لآثار سقارة ، نثير العديد من الملحوظات والتساؤلات على رأسها ما يلاحظ من قيام البعثة ببناء المخزن في الموقع الذي تختاره دون مشورة مجلس الآثار ! ومعظمها في مناطق نائية تصّعب من مهمة الحراسة ، فهل للأجنبي أن يبني كما يحلو له وعلينا أن ندبر له الحراسة؟!

لقد سبقت إقامة مخزن في مقبرة "نبيت" بجوار هرم أوناس بمعرفة مونرو - الألماني - وتمت سرقتها ، وتوسع فيرنر التشيكي في بناء مخازن في أبو صير شمال سقارة وأقام «آلان ديفي» مخزنه أمام تفتيش الهرم وحفائره تقع تحت استراحة كبار الزوار ومخزن «بترى» مبني بالطوب اللبن ومعرش بالنخيل منذ عام ١٩٢٢ ! وغيره وغيره فليتم لا يتم تجميعها في مخزن متحفي واحد ؟ أو على الأقل لم لا تجمع كل عشرة مخازن للبعثات بمنطقة واحدة لتسهيل الحراسة والاستفادة من تقارب خفراء كل مخزن وتكثيف الحراسة دون أعباء إضافية ؟! وهل كل الأمكنة التي تعمل فيها البعثات في حاجة ماسة إلى التنقيب عن الآثار بها فورًا ومنها ما هو جوار هرم ميدوم أو أبو صير؟!

إن المنطقة تضم ٥٣ مخزنًا معظمها في مناطق نائية أو باستغلال بعض المقابر

الصخرية الخالية أو مقامة بالطوب اللبن وسقفها بسعف النخيل ومغلقة بالرزة والقفل ، فهل هناك أيد خفية داخل مجلس الآثار تحاول منع بناء مخازن متحفية مجمعة لحماية الآثار ؟! ولماذا لا تدفع كل بعثة مبلغًا مقدمًا نظير بناء مخزن بمعرفة المجلس وجزءًا لتكاليف الحراسة ؟! إن احتمال تورط البعثة نفسها في السرقة ليس ببعيد !



أما عن شرطة الآثار فيرجع تاريخ تكثيف الاستعانة بها إلى حوادث السرقة المنظمة في الستينيات في عهد أنور شكري ، ويبدو أنها كانت حربًا مقصودة وقتها ضده فتمت سرقة بعض المخازن في هيبس وأبيدوس وإشعال النيران في مخازن أخرى ، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه بالسرقات المكثفة .

أما عن مسئولية الحراسة فهي متداخلة بين شرطة الآثار ومجلس الآثار مع ملاحظة أن المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ تشير إلى أن حراسة الآثار مسئولية شرطة السياحة والآثار .



ثم يأتي دعم مجلس الآثار للشرطة وأخره كان إمدادها بنحو ٦٠ سيارة منذ ثلاثة أشهر لتأمين العمليات هذا بخلاف الحوافر والمكافآت ..

وتأتي حوادث السرقة الأخيرة بسقارة، وتتساءل المصادر الأثرية : لقد كانت توجد من قبل نقاط للهجانة بجنوب الهرم الشواف وسخم خت ومنطقة دهشور ـ وهي المناطق التي حدثت بها سرقات ـ فأين ذهبت الهجانة ؟! وهل يصلح خفير بعصا للقيام بنفس المهمة ؟! إن الأمر لم يقتصر على سرقة مخازن المناطق الصحراوية النائية، فبعض المخازن المسروقة قريبة من القرى وعزبة العمال فكيف دخل اللصوص دون أن يلاحظهم أحد ؟! بل إن المهزلة وصلت إلى سبق سرقة ستة تماثيل خشبية بالحجم الطبيعي أي أن حجم التمثال يسد العين ! وجاءت السرقة من مبنى الترميم المواجه لمكاتب التفتيش ولا يفصله عنه سوى بضعة أمتار وهو وسط سقارة فكيف خرجوا بها ؟!

أما عن السرقات الأخيرة فنشير بداية إلى حادث محاولة سرقة مخزن بجوار

هرم الشواف عام ١٩٧٢ ووقتها دافع الخفراء حيث قتل أحدهما وأصيب الآخر فهل دافع الخفراء عند سرقة مخزن سخم خت منذ شهرين ؟! وكم رصاصة أطلقوها ؟! وأين المعاينة التي أثبتت ذلك ؟! وماذا عن دفاع الحراسة عند سرقة مقبرة تي ـ غنخ ـ رع ؟! لا شيء ، فقد تم اكتشاف السرقة نتيجة إبلاغ أحد العاملين بالآثار !! .. ثم جاءت سرقة مقبرة البعثة الأمريكية وضبط اللصوص .

أما عن مقبرة البعثة الألمانية ـ صاحبة حادث الأربعين حرامي ـ فإننا نشير بداية إلى اتصالنا بشرطة الآثار ، وجاءت الإفادة بعدم الإدلاء بتصريحات مفصلة لصالح عملية ضبط المتهمين ، وأن اللصوص لم يسرقوا شيئًا لأن المخازن كانت خالية ، وفي قول آخر كانت بها آثار يصعب حملها! ونحن نقدر عدم الإدلاء بتصريحات لصالح عملية الضبط ، بل على استعداد لعدم النشر في أي وقت إذا كان هذا يهدف إلى إنجاح الضبط ووقف نزيف سرقة الآثار ، ولكننا نتوقف عند القول بعدم عثور اللصوص على آثار ، ونحمل لجنة الآثار أمانة الإجابة عن التساؤلات ، فبالضبط لم بُني المخزن إذا لم تكن به آثار ؟! وبفرض كبر حجم الآثار فكيف تمكن العاملون بالبعثة من نقلها ولم يستطع كل هذا الكم من اللصوص نقلها ؟! وإذا كانت المسألة بهذا التصور فلم وضعوا حراسة ؟! هل كان هناك ظن بسرقة الهرم المجاور للمخزن ؟! إن الفيصل هو نشر تقرير البعثة الألمانية ـ صاحبة المخزن ـ وآخر تقرير لها فإذا لم تكن اكتشفت آثارًا طوال هذه السنوات فلم بقاؤها بالموقع ؟! ترى هل يجيء لصوص بهذا الحجم وبهذه الكيفية ـ ملثمين ـ ويخاطرون بحياتهم من أجل مخزن لا يوجد به أثر يسرقونه ؟!

ننتقل إلى مخزن آخر تمت سرقته مؤخرًا بسقارة وهو الخاص بمقبرة تي ـ غنخ ـ رع ، ومع إعلان الشرطة ضبط المتهمين وإحالتهم للنيابة وعددهم أربعة وجميعهم من مفتشى الآثار ، إلا أن مذكرة الطرف الآخر ، وهو واحد من المتهمين الأربعة والمقدمة للنيابة تثير العديد من التساؤلات ..

مذكرة للنيابة:

تضمنت مذكرة أحمد عبد الحميد - مفتش الآثار المتهم - والمقدمة للنيابة العامة في ٢٥/ ١/ ١٩٩٥م الملحوظات الآتية :

- طلب الضابط إحضار أحد الحدادين لكسر القفل ، فطلبت منه استدعاء المعمل الجنائي ما دامت هناك شبهة في سرقة المخزن ، إلا أنه رفض !

- طلب الضابط منى كتابة بلاغ بتاريخ قديم ، فأخبرته باستحالة ذلك لأنه لابد من واقعة ومن خلال التفتيش فاصطحبوني لإدارة شرطة الآثار بالعباسية !

- طلب مني مدير المباحث التعاون معه وأخبرني بأن د . عبد الحليم يثق بتقديره للأشخاص من ناحية الإثابة والخطأ !

- طلب منى اتهام زملائي أبو الوفا وفوزي والسائق سمير وعندما رفضت شتمني .

- طلب مني الضابط تنفيذ ما يطلبه على أن يجعلني شاهد «ملك» وهددوني في حالة رفضي بتلفيق قضية أمن دولة .

- كتبت تحت التهديد ما أملوه عليّ وعند معارضتي لبعض الاتهامات من سرقة بردي من مخزن «٨» وسرقة أدوات من مقبرة حتب هددوني بالتعرض لأسرتي وزوجتي ، وضربوا لي مثالاً بزوجة مفتش آثار .

- بعد إصراري على رفض اتهامات مخزني «٨» وحتب وعدوا بالبحث عن شخص آخر لكتابتها !

- كتبت تحت التهديد ما أملوه علي بتواريخ اختاروها .

- أخبروني بذهاب ضابط معي لعدم تغيير أقوالي في النيابة .

- في النيابة لم أستطع إنكار ما جاء بالمذكرة التي أمليت على خشية تنفيذ

تهديدهم لي والتعرض لزوجتي وأسرتي .

- أصدرت النيابة الحكم بحبسي فأيقنت أن هذا هو حكم الله العادل ليس لأنني سرقت، ولكنني كذبت وألصقت تهما بالأبرياء .

- بعد خروجي عاتبت الضابط فأخبرني بإحساسه بظلمي، وأن القضية «هتبوظ» وهي مسألة وقت !

- طلب الضابط مني آثارًا مشابهة للآثار الصغيرة المسروقة لترتيبها بمعرفة زميلي تحت أرقام بتوصيف مشابه للسجل لتلفيق قضية لصراف بالمنطقة يعرف بالسرقة والسارق الحقيقي !

- سألته : لم اتهامنا ونحن أبرياء رغم وجود سارق ؟ فأجاب بأنه «نفسه يحضر واحد» والضابط الآخر يرغب في إضافة مفتش آثار آخر !

- أفادني بأنه في حالة إحضار آثار مشابهة ستتخذ القضية اتجاهًا آخر !

- طلب مني أن أتفاهم مع زميلي أحمد عبد العال ليدلي بأقوال مشابهة لأقوالي في النيابة !

- بعد ظهر الجمعة ذهب بي ضابط إلى مركز البدرشين وأودعني الحبس.

انتهت مذكرة مفتش الآثار أحمد عبد الحميد ، ومع تسليمنا باحتمال عدم دقة كل ما جاء بها إلا أننا نرى نشرها على الأقل لأنه حقه حيث سبق نشر اسمه كمتهم ومن حقه الدفاع ومع ترحيبه بأي تعليق لأطراف أخرى ، ومع إدانتنا الكاملة لمفتش الآثار حيث كان من الممكن ألا يقدم هذه المذكرة لو لم يتم حبسه، وكان هذا بالطبع سيؤدي إلى حبس أبرياء «حسب روايته» إلا أنه في كل الأحوال لدينا بعض التعليقات يأتي على رأسها أن الكشف عن السرقة لم يأت نتيجة كشف الحراسة، وأن متابعة ومراقبة المخازن وأختامها يسير بطرق هلامية، خاصة أن هناك ملحوظات على أسلاك الأختام منذ عام ١٩٩٣ ولم

يعمل بها أحدًا ! وأن الشخص الذي ذكر أنه يسعى لتلفيق اتهام له هو متهمًا بشكل واضح في قضايا سابقة !

وأخيرًا نشير إلى أنه إذا كان هناك احتمال بأن تغطي الشرطة نفسها بأن تثبت أن العاملين بالآثار لصوص فإن هذا الاتهام لا يصح على عواهنه ، وإن كان لا ينفي ملاحظة الثراء السريع على البعض وكم طالبنا بتطبيق قانون من أين لك هذا ؟! ولكن على أن يبدؤوا بالكبار والكبار جدًا أولا والذين تتم السرقة لحسابهم ويسهلون تهريبها إلى الخارج

ومع وجود ٥٣ مخزنًا بسقارة أغلبها عشوائي ومعظمها مبني بالطوب اللبن وسعف النخيل نتساءل : هل يوجد مخزن واحد به وسائل إنذار ؟! وما حجم إيراد المنطقة اليومي وكيف ينفق ؟!

ومن مفارقات الآثار بسقارة نهب الإيرادات ، وقد سبق أن حاولوا إبعاد أحد الصرافين ، ويدعى عبد المعبود عن الصرافة بسبب رفضه الاختلاس ، وبـ الفعل اصطنعوا له حجة المؤهل لإبعاده رغم أن هناك مئات الصرافين بمثل حالته !

وأخيرًا .. لقد جاء تمثيل مسلسل «الفرسان» بصحراء سقارة فرصة لاقتباس اللصوص للفكرة ، وما زال مجلس الآثار مليئًا بالفرسان !

تكية هيئة الآثار أوكازيون بسقارة للتماثيل والأراضي:

- أضاع مديران ٢٧٧ تمثالاً فقدرت الهيئة التمثال بـ ٢ جنيه !

- مديريتهم بالسرقة والإهمال ٩ سنوات كاملة فتكافئه الهيئة بالترقية والسفر .

يبدو أن هيئة الآثار أصبحت تكية .. أو أصبح بها أوكازيون للسرقة على أن

تكون الأولوية لكبار موظفيها .

فقد قدرت الهيئة ٢٧٧ تمثالاً أثريًا بمتوسط جنيهان للقطعة، وضحت بـ ٦٠ قطعة أثرية أخرى بلا تقدير !

أما عن تسجيل الآثار فهو شيء غير وارد في معظم المخازن ..

أما الأراضي الواقعة في حرمها ، فقد أصبحت مستباحة ، تارة تتحول إلى محاجر رغم خطورتها على الآثار ، وتارة أخرى تتهاون الهيئة في فرض هيبتها .

وبنظرة إلى المسئولين نجد أن المباحث تحصل على جزء من الدخل من هيئة الآثار !

أما عن المديرين فمن يسرق تتهاون الهيئة في تقدير القيمة ، وأحيانا تكافئه بالسفر للخارج إذا لم يفعل مثل غيره بالسفر عقب السرقة ، أما من يفضل البقاء في مصر ، فقد تحول من شقة متواضعة إلى صاحب عمارات على النيل !

- فقد اتهم مديران بهيئة الآثار في ضياع ٢٧٧ تمثالاً ، فقدرتها الهيئة بـ ٥٨٠ جنيها، أي بمتوسط سعر التمثال جنيهان !

نص الاتهام على الخروج على مقتضى الواجب الوظيفي لمدة ٩ سنوات كاملة ، ومخالفة التعليمات المالية ، والتقاعس عن مرافقة البعثة الإنجليزية العاملة في المنطقة المسروق منها وهي شمال سقارة ، وعدم متابعتهم تسجيل الآثار ، وإهمالهم في الإشراف على مخزن البعثة ، مما تسبب في الاستيلاء على ٢٧٧ قطعة أثرية من المخزن رقم ٨ الخاص بالبعثة .. أما التماثيل التي أقرت الهيئة بأنها مهمة وقدرتها بهذا الثمن البخس ، يزيد أهميتها أن أحد التماثيل ضمن المجموعة سعت الدولة بكل الطرق لإعادته ، وهو تمثال نيكتانبو ، وهو أحد الملوك العظام من الأسرة ٣٠ ، وأحضرته الدولة من متحف هايلدسيهم بألمانيا الغربية ، أي أن قيمته لا تقدر بثمن .

وزيادة في التساهل والمجاملة نجد في قرار تال للهيئة اعتبار التماثيل المسروقة ٢١٧ فقط ، أي إغفال ٦٠ تمثالا لأنهم يبدون بلا قيمة في الهيئة المشرفة على آثارنا !

إما عن «المديرين المتهمين ، فلم يعجبهما قرار الهيئة ، فطعنا في التقرير واتهما أحدهما مديرًا كبيرًا أخر بدرجة دكتور ، رافعًا ضده دعوة بالمحكمة التأديبية يطالب بإعادة جرد المخزن ويضيفه للاتهام، وصدق المثل إذا اختلف اللصوص ظهر المسروق أو لم يروهم أثناء السرقة وشاهدوهم في القسمة !

أما عن الجزاء الرادع فهو ١٥ يومًا من المرتب !

ويبدو أن التقدير مجاملة للمديرين أمر عادي ، فقد قدر منذ أسابيع سرقة ١٩ تمثالاً أعلنت بالجرائد الهيئة عن تقديرها ب ٢.٥ مليون جنيه !

ويبدو أن جذور السرقة ممتدة بين مديري الآثار ولننظر لواقعة ثابتة ضد أحد المديرين المتهمين في ضياع التماثيل (الفقي) ، فقد اكتشف موظف بسيط يدعى عبد المقصود قطب يعمل أمينا لباب الدخول للمنطقة الأثرية ، والتي يشرف عليها المدير .. وجد الموظف البسيط أن سيادة المدير يمنح تصاريح التصوير للسياح على ورق أبيض عادي ، بدلاً من القسائم القانونية ، فأبلغ ظنًا أنه سيمنح مكافأة أو ترقية لمساهمته الوطنية في كشف الفساد .. فماذا تم ؟!

علم المدير المتهم بالبلاغ ، فقام بنقله فتظلم الموظف البسيط للهيئة ، فلاذت الصمت ، فاستنجدت بشرطة الآثار بشكوى موقع عليها الخفراء كشهود فقبضت الشرطة على الخفراء وهددتهم ، ثم قاموا بنفي الموظف الغلبان على بعد ٣٠٠ كيلو مترًا مع شمول القرار بالتهديد بالفصل إذا لم ينفذ ، وإمعانا في الإذلال أوقفوا راتبه ٥ شهور !

كان الموظف ساذجًا ، فهو لم يتعلم بعد المثل القائل "أطعم الفم تستحي

العين" ، ولا يدري أن الشرطة تحصل رسميًا على حافز ٢٠٪ من الراتب من هيئة الآثار بموافقة المديرين ، ومنهم القائم بالتزوير ! .. ولعل هذا السبب وراء انخفاض اكتشاف سرقات الآثار من حاميها ! ..

ووصلت المعلومات للنيابة فاكتشفت أن المدير يحصّل لحسابه ثمن تصوير السياح ، من تصوير عادي وتلفزيوني وسينمائي ، وعدم ثبوت الأسماء الموجودة بالقسائم ، أما الثمن فهو ٥٠ جنيهًا للساعة الواحدة !! . واضرب في عدد السنوات ، وأقرت النيابة سوء نظام استخراج التصاريح من التحصيل بإيصال مؤقت ثم توريده بعد فترة ، وتكون المبالغ تحت تصرف مدير المنطقة معرضة للاستيلاء ووجهت وجوب إعادة النظر في النظام ! ترى هل فكرت الهيئة حتى الآن في إعادة النظر في النظام !

وماذا كان جزاء المدير ؟! .. تم نقله للعباسية ، وحرمانه من العمل الميداني مستقبلاً ، ورغم حرمانه من العمل الميداني مستقبلاً ماذا تم بعد أن هدأت الأمور ؟!

صدر قرار أعلاه عبارة لصالح العمل .. ويقضى بعودته للعمل ليتولى إدارة نفس المنطقة المتهم فيها بالسرقة وبالتزوير في واقعة أخرى فتولى رسميًا إدارة منطقة سقارة الشمالية موضوع الاتهامين والواقعة من أبو صير في سقارة امتداد إلى منطقة السرابيون وكلها مناطق أثرية هامة .. ثم مكافأته بالسفر إلى فرنسا منحة ومكافأة من الهيئة واستقر به المطاف بالهيئة بالزمالك .

واقعة ثالثة لنفس المدير .. حصل على الشيك رقم ٦٥٢١٨٢ من إدارة السياحة بمحافظة الجيزة لزوم إصلاحات وعمل مدقات ومواقف .

ورغم مرور ٤ سنوات كاملة لم يتم عمل تقرير لمحافظة الجيزة بخصوص المبلغ فيبدو أنه تافه في نظر المحافظة الثرية أو الهيئة المهيمنة على كنوز مصر .

كان ضمن شروط العقد لإصلاح المدقات والمواقف وأن تكون الطفلة من خارج المنطقة لوضعها بالميادين .. فجاءت الطفلة من المنطقة الأثرية أما المقاول القائم بالأعمال فهو ابن عم صراف المنطقة ، أما الفسفورات على الأعمدة الخرسانية والمطلوب تثبيتها اتضح أنها مثبتة من أول الأمر .. وكان من المفروض أن يكون المقاول من خارج المنطقة لأنها مناقصة فجاء من داخلها واتضح أن الطريق كان مرصوفًا في نفس العام والأعمدة مجرد تثبيتها بأربع شكاير للأسمنت مقدرة لها عدة آلاف من الجنيهات والعلامات الفسفورية لم تركب وعمال الطفلة مع المقاول هم موظفو الآثار .

ويبدو أن سرقة آثار مصر أصبحت أمرًا عاديًا فعند جرد مخزن البعثة الألمانية بسقارة وجد أن أختام الأبواب سليمة أما بالداخل فقد تأكد ضياع عشرات التماثيل الهامة بل وعدم تسجيل أهم القطع الأثرية المستخرجة من حفائر البعثة من عام ٨٢ .

ويبدو أن البعض رأى أرض الهيئة مالا مستباحًا فرغم القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ٧٩ والذي ينص على اعتبار منطقة آثار دهشور بطول ١٠ كم من أهرامات دهشور إلى كفر حميد وبعرض ٥.٥ كم إلا أن محاجر الزلط والرمل زحفت على المنطقة بفضل أحد المديرين المتهمين الذي يزعم أن المحاجر خارج حدود الجبل الغربي بينما هي داخله والتعدي على أراضي الهيئة وصل إلى المنيا فقد تبين أن التعديات بمراكز ملوي وبني مزار بلغت حوالي ٥٧٢١ مترًا أي حوالي ١٧ فدانًا .

أما منطقة ميت رهينة فالتعدي تم بواسطة رجال قانون (!)، ورغم أن الهيئة كسبت القضية لم تتم الإزالة !

وبنظرة إلى مدير الهيئة المشرفة على الآثار .. المدير الثاني المتهم بضياع ٢٧٧

قطعة أثرية هامة سافر لأمريكا للعمل كمرشد سياحي ويدعي الحسيني .

- مدير بالهيئة كان يسكن في شقة متواضعة بالفجالة أصبح يمتلك عمارتين بالمعادي وقام بتأجير الدور الأرضي لمعهد الآثار الكندي .

بالجملة.. سرقة ٢٠١ قطعة من مخزن للآثار مرة واحدة

- حفائر الآثار تنتهي إلى الحفظ بالمخازن .. والمخازن تنتهي للصوص !

يقول تقرير أعمال جرد المخزن المؤقت الموجود داخل مبنى تفتيش آثار سقارة بشأن فقد ٢٠١ قطعة أثرية والمعروض أمام نيابة البدرشين!

مقدم لسيادتكم التقرير النهائي عن أعمال لجنة جرد المخزن المذكور بناء على قرار النيابة العامة بالبدرشين في المحضر رقم ٢٧٧٣ وقرار أمين المجلس الأعلى للآثار رقم ٢١٠٧ حيث بدأت اللجنة أداء مهامها بعد حلف اليمين القانونية والاستعانة بسجلات قيد الآثار وكشوف دراسة الآثار المشونة بالمخزن ودفتر أحوال الشرطة وغيرها .

أما عن حالة المخزن من الخارج فحالته سليمة والجدران الخارجية سليمة وكذلك السقف.. وقد تم جرد الصناديق الأربعة التي وجدت مكسورة ومنها الصندوق الأول : وهو صندوق خشبي خاص بحفائر البعثة الفرنسية لمتحف اللوفر «زجلير».. حيث لاحظت اللجنة أن الصندوق مفتوح وبه كسر بالرزه ، وفاقد الأختام ، وقد تم جرده على السجل الخاص بالبعثة وجد أن الصندوق به قطعة واحدة تحت بند رقم ٤١ موسم ١٩٩٦ ومطابقة للسجل وقامت المنطقة بإصلاح «الرزة» وتركيب قفل آخر وتحريزه .

الصندوق الثاني : وهو خاص بحفائر البعثة الألمانية بدهشور، وتبين للجنة أن الصندوق كان مفتوحًا ويوجد كسر بغطاء الصندوق و«الرزه» وفقد الأختام، وتمت مراجعة القطع من ١٦٦ إلى ١٨٩ ووجدت مطابقة .

الصندوق الثالث : الخاص بحفائر تبة الجيش، وتبين أن الصندوق كان مفتوحًا ، وأن غطاءه مفتوح منزوع الأختام "مفقودة" وتم مراجعة محتوياته وأعيد تحريزه .

الصندوق الرابع : والخاص بحفائر جبانة تتي «معبد ايبوت وختون وتتي عنخ » وقد تبين للجنة أن الصندوق كان مفتوحًا ونزعت منه الأختام، وتم مراجعة محتوياته على سجل الآثار وكشوف الدراسة ، وقد تبين فقد القطع وعددها ١٩ رقمًا مسلسلاً لمجموع ٣٧ قطعة أثرية .. وهي خاصة بحفائر جبانة تتي معبد أيبوت ١٩٩٦ .

ثانيًا : قطع مفقودة من واقع السجل رقم ١٣ قيد الآثار، وهي من حفائر هرم خوبت بجبانة تتي ، موسم يناير - مايو ١٩٩٧ وعددها ٣٢ رقمًا مسلسلاً بمجموع ١٣٠ قطعة أثرية «بالإضافة إلى مجموعة خرز بدون عدد !! » ليكون المجموع ١٦٧ قطعة أثرية ، أخطرت المنطقة بفقد قنينة من الزجاج الأزرق غير كاملة وفاقدة أجزاء منها وهي من حفائر البعثة المصرية الإسترالية وهي تكاسير تسلمها قسم الترميم بالمنطقة وتم إيداعها المخزن المؤقت، واعتبرت هذه القطعة مفقودة، وبذلك أصبح إجمالي القطع المفقودة ١٦٨ قطعة أثرية بعد إضافة القنينة .. المضبوطات المسروقة من المخزن المؤقت بسقارة والمحفوظة بسراي النيابة والتي استطاعت اللجنة التعرف عليها، وهي مسروقة من الصندوق الرابع والخاص بحفائر جبانة تتي لمجموع ٣٣ قطعة أثرية ، وتم تحرير محضر معاينة بمقر نيابة البدرشين .. ووجدت ثلاثة صناديق خشبية مفتوحة بدون سلك وغير مختومة بالرصاص وبسؤال مدير المنطقة أفاد بأنها حفائر حديثة، وأن المنطقة فضلت حفظها داخل المخزن المؤقت تمهيدًا لتسجيلها وإجراء الدراسة ..

وقد تنبه عليهم بسرعة تسجيلها وتصويرها وتحريزها بالسلك ووضع أختام الرصاص عليها.. قام كبير متفشي شمال سقارة بكسر ثلاثة أقفال خاصة بصناديق آثار جمعية الاستكشافات «جبانة الحيوانات المقدسة» لعدم عثوره على المفاتيح (!!) .. ووجدت مطابقة .. وقد قامت لجنة الجرد بتسجيل التوصيات الآتية في المحضر المقدم لنيابة البدرشين:

١ ـ ترى اللجنة ضرورة نقل أي آثار ثمينة فور اكتشافها ذهبية أو فضيه إلى المتحف المصري وعدم تركها داخل مخازن المنطقة .

٢ ـ لاحظت اللجنة عدم وجود أختام لشرطة الآثار مع مفتشي الآثار على المخازن علمًا بأن فتح وغلق المخازن لا يتم إلا بوجود لجنة مشتركة من الشرطة ومفتشي الآثار ، وعلمًا بأن الشرطة هي الجهة الوحيدة المسئولة عن حماية الآثار طبقًا للمادة ٢٩ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ لذا توصي اللجنة بوضع أختام شرطة الآثار مع مفتشي الآثار ، وترى اللجنة تشديد تنفيذ هذه التوصية لصالح المال العام ، لآن الآثار مال عام طبقًا للمادة ٦ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣.

٣ ـ ترى اللجنة أن يتم حفظ دفتر الأحوال لدى الشرطة ، وليس لدى التفتيش ولا يتم استعماله إلا بلجنة مشتركة من الشرطة والتفتيش كما أشرنا عالية ، على أن يقوم التفتيش بتصوير محاضر الفتح والغلق والاحتفاظ بصور دفتر الأحوال في ملف خاص يحفظ بالمنطقة .

٤ ـ توصي اللجنة بتشديد الحراسات المشتركة على المخازن بين الشرطة والخفراء الخصوصيين والنظاميين، وأن تكون الحراسة على المخازن مكونة من مندوب شرطة الآثار المسئول عن هؤلاء الحراس لزيادة الانضباط ومنعًا للتلاعب والانحراف .

٥ ـ وجدت اللجنة فقد بعض الصور من سجلات الآثار رغم وجود القطع الأثرية المطابقة على الأثر بالوصف والمقاسات، وتوصي اللجنة المنطقة بسرعة

استكمال الصور الناقصة مع عدم فتح المخزن محل الواقعة إلا بعد إخطار النيابة .

٦ ـ توصي اللجنة بالحصول على موافقة النيابة بعمل نشرات وتوزيعها على المتاحف العالمية ، وإخطار الإنتربول الدولي والمصري عن الآثار المسروقة، وإخطار المطارات والموانئ المختلفة بذلك كما هو متبع في مثل هذه الحالات .

٧ ـ توصي اللجنة بعمل دورات بصفة دورية أو مرتين سنويًا لتوعية الحراس الخصوصيين والنظاميين بأهمية المحافظة على الآثار ، وأن تكون هذه الدورات مشتركة بين الشرطة ومفتش الآثار لزيادة الوعي الأثري والأمني لديهم .

٨ ـ توصي اللجنة بسرعة انتهاء المخزن المتحفي بالمنطقة لنقل آثار المخازن وتجميعها به على أن توضع الصناديق المحرزة في غرف محصنة ، وتعرض بقية الآثار في "فترينات" محصنة تحت نظر أمناء المخزن والشرطة وتشديد الحراسة عليهم .

٩ ـ توصي اللجنة بإنشاء إدارة عامة للمخازن الأثرية مقرها المجلس الأعلى للآثار تابعة لقطاع الآثار المصرية وتكون مهمتها الإشراف على المخازن الأثرية بالمناطق الأثرية التابعة للقطاع ، وتعطي تعليماتها وتوجيهاتها بخصوص الأسلوب الحديث بتسجيل الآثار وتشوينها على أن تقوم بالمراجعة في المناطق بصفة دورية ، وأن يكون لها مفتش خاص بها من قدامي الأثريين اللذين لديهم خبرة في هذا المجال .

١٠ ـ يجب أن يكون حراس الآثار تحت إشراف شرطة الآثار مباشرة طبقًا للمادة ٢٩ من القانون ١١٧ لسنة ٨٣ وأن يتولى جهاز الشرطة توزيعهم داخل المنطقة والقيام بمحاسبتهم ومعاقبتهم ، وأن يتم إخطار المنطقة بمناطق توزيعهم داخل المنطقة للعلم .

ومن جانبنا نشير إلى عدد من الملحوظات وهي : أن وجود المخزن من الخارج في حالة سليمة ، وكذلك السقف يستنتج منه أن السرقات تمت من الداخل !!

- إن وجود صناديق مكسورة والأختام الخاصة بها مفقودة يعني أنها كانت معدة للسرقة !!

- أن من بين تلك الصناديق التي وجدت «الرزة» بها مكسورة وفاقدة الأختام صندوقًا خاصًا بحفائر البعثة الفرنسية لمتحف اللوفر «زجلير» وإذا ما توافق ذلك مع توقيت بيع الآثار المسروقة لمتحف «اللوفر» وأن رئيس الحفائر زوجه لرئيس المتحف فإن الكلام لا يحتاج إلى إيضاح أكثر من ذلك؟ !

- أن القول بسرقة مجموعة من الخرز بدون عدد يعني وجوب توجيه التهنئة لمحال «الأنتيكات» التي تقوم بتصنيع «الحلي» !

١ - أن وجود صناديق مفتوحة وغير مختومة وإقرار مدير المنطقة بأنها لحفائر حديثة تمهيدًا لتسجيلها يعني تراضي التسجيل وهو ما يفتح بابًا سهلاً للسرقات .. ومن المعروف أن الآثار غير المسجلة أسهل ألف مرة في السرقة والتهريب حيث لا يوجد مسئول عنها !!

- أن عدم وجود المفاتيح يؤكد الاستهتار التام والعبث. ويؤكد إمكانية استنساخ العديد منها!

- أن توصيات اللجنة بنقل أي آثار ثمينة فور اكتشافها يؤكد التخوف من سرقتها.

- ملاحظة عدم وجود أختام للشرطة يؤكد التهاون والذي ينتهي بالسرقات!

ـ فقد بعض الصور من سجلات الآثار يعني سهولة سرقة الآثار النادرة ووضع بديل أقل قيمة بصورة جديدة وقد حاولوا ذلك في الأقصر لولا شجاعة الشرفاء سيده عبد الراضي ونعمة سند وعادل عرفان ..

ـ التوصية بعمل نشرات وتوزيعها على المتاحف العالمية وإخطار الإنتربول عن الآثار المسروقة هي توصية مكررة دون جدوى وامتلاء المتاحف العالمية بالآثار المصرية أكبر دليل على ذلك !.

ـ أن معظم سرقات الآثار بسقارة حدثت في عهد فاروق حسني وزير الثقافة وأعوانه وأصحابه ويمكن مراجعة قضايا سرقات الآثار في السنوات الأخيرة ! .

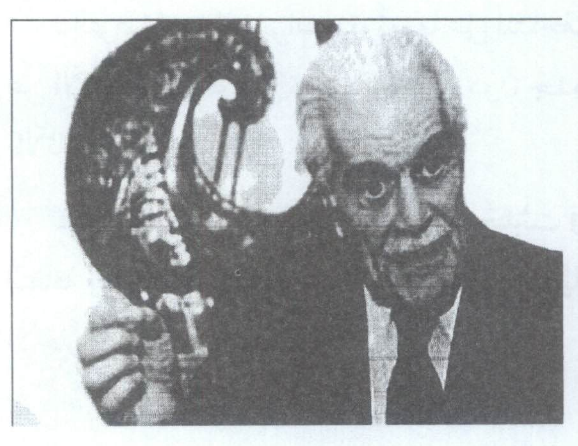
سرقة تمثال نادر في حضور مبارك والقذافي:

– عصابة من الأثريين قاموا بسرقة التمثال وتهريبه إلى ألمانيا بترتيب معد مسبقًا!

في حضور الرئيس مبارك لحفل بالهرم استقبل فيه الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي تم سرقة تمثال أثري نادر .. اللصوص يعرفون أن الحراسة المشددة يهمها شخص الرئيس وضيفه ويمكنهم استغلال «الزفة» وازدحام الكاميرات عقب انتهاء الحفل وإخفاء التمثال " اللي عليه العين" أثناء رفع المفارش التي تغطي «الترابيزات» والمعروض عليها التماثيل



النادرة التي اختارها مدير المنطقة وعلى رأسها التمثال الجميل والذي لفت الأنظار إليه منذ أن أمسك به الممثل عمر الشريف في استضافة جريدة أخبار اليوم له قبل أسابيع.



في ١٩ يناير ١٩٩٣ كان استضافة الرئيس مبارك للعقيد القذافي والذي زار منطقة الأهرامات وشاهد مراكب الشمس ثم استراح في احتفال «سريع» بالقرب من أبو الهول حيث تم «تزيين» عدد من المناضد بتماثيل أصلية نادرة كاحتفاء بزيارتها بينما كان كبير مفتشي الآثار محمود أبو الوفا يرصد الاحتفال عن بُعد وعندما لاحظه أحد زملائه وسأله عن سبب مجيئه قال أنه جاء ليوقع بعض الأوراق من المدير العام !.. وما كاد المولد أن ينفض حتى كان مخبر من عملاء أبو الوفا ويدعى رمضان قد استغل «البروبحندا» عند انصراف الرؤساء والوزراء فقام بوضع التمثال بين "طيات المفرش" الذي يربط منضدتين ، ثم سرعان ما أخفاه في طيات ملابسه حيث لم تكن خطة زعيم عصابة الآثار متوقفة عند هذا الحد بل كان مرسومًا لها أن يصل التمثال ليلحق بأخوته في المطار للسفر إلى ألمانيا.

وبينما كانت مفتشة الآثار آمال صمويل مطمئنة لسلامة الآثار التي خرجت من عهدتها لأنها خرجت في سيارة الشرطة وستعود بها إلا أن المفاجأة جاءت في اكتشاف اختفاء التمثال النادر وتسربت الأنباء وعلمت مفتشة الآثار بالكارثة .. فالتمثال عهدتها .. وهي أمينة وليس لها أدنى علاقة بسرقة الآثار أو حتى

مشاكل التحقيقات ثم أنها قدمت التمثال بناء على موافقة رئيسها العمل وهو د. زاهي حواس، وحاولت أن تنقذ الموقف بأي ثمن ولو بسداد آلاف الجنيهات من جيبها لأي مخبر يعيد التمثال المسروق إليها خوفًا على سمعتها البريئة، وظل دعاءها دعاء المظلوم وسط الدموع.

وكانت «الصدفة» - كالعادة - هي خيط المنقذ للمظلوم ..

فبينما كان نبيل فوزي كبير مفتشي الآثار بوحدة الضبط الأثري يسير في أحد الشوارع شاهده زملائه بنفس الوحدة بالمطار نبيل ومحمود بالمصادفة أمام محل عمر أفندي وبصحبتهما تاجر آثار من البدرشين ومخبر شرطة فتعجب وحتى يجد إجابة شافية لما يدور في نفسه من شكوك أصر أن يستقل معهم السيارة رغم إلحاحهم الانصراف وحدهم وركب السيارة وجلس بجانب تاجر الآثار والذي لم يكن يعرفه وإن كان المخبر سبق أن شاهده .. وأثناء سير السيارة حدث «تهريج» من أحدهم بزعم أن السائق من الأمن .. فزاد تشككه إلى أنه كتم مشاعره ..

وفي اليوم التالي توجه إلى المطار فلاحظ وجود زميليه فجأة رغم أن أحدهما كان في حكم المتغيب والآخر في وردية غير ورديته ! .. فأخذت الشكوك تتزايد مما دفعه للتجول في قرية البضائع لعله يصل إلى خيط يؤكد هذه الشكوك فإذا به يعلم من العاملين بقرية البضائع بسفر طرد يتضمن قطع أثرية قيل أنها مقلدة حيث قاما زملائه بالمعاينة .. وأخذ يبحث عن محضر المعاينة فلم يجده .. فواجه زميليه فأنكرا الواقعة وهو ما زاد شكوكه والتي أفرغ بها أمام المقدم عبد الرحيم سيد أحمد بمباحث المطار وكان الخيط في كشف تهريب التمثال النادر بل وخروج معه عدد كبير من الآثار !

وعلى الفور بدأت التحريات انتهت إلى القبض على عدد من مفتشي الآثار

أفرج عن أحدهم بكفالة ثم أعيد القبض عليه بينما تمكن محمود أبو الوفا من الهروب .. كما تم أيضًا استدعاء تاجر الآثار أبو رحمة من البدرشين ورمضان زكي مخبر مباحث الآثار ونبيل دانيال من وحدة آثار المطار ومحمود كمال من تفتيش آثار الجيزة وأمام العميد عبد الرحيم عواد اعترفوا تفصيليا بسرقة التمثال وسفر التاجر به إلى ألمانيا ليسلمها التاجر آثار يدعى محمد مصري وهو مصري، يحمل الجنسية الألمانية، وعليه سافر الدكتور محمود عبد الرازق - أستاذ الآثار ورئيس قطاع المتاحف السابق بصحبة ضابطي الشرطة العميد عبد الرحيم عواد والمقدم عبد الرحيم سيد إلى ألمانيا ،وتم عرض صورة من تحقيقات القضية على السلطات الألمانية لضبط المتهم وتفتيشه ،وبعد مواجهته باعترافات شركائه اعترف بحيازته لعدد من الآثار وأنه أخفاها في حديقة بجوار منزله، وقامت اللجنة المصرية بمرافقة د . فيلدونج -مدير المتحف المصري بألمانيا- بمعاينة القطع الأثرية ،واتضح أنها ٥ تماثيل «أشابتي» تعود للأسرة الثلاثين من العصر الفرعوني (١٥٠٠ق . م) و ٢٠ تميمة تعود إلى ٢٥٠٠ ق . م منها تمثال صغير للآله بتاح ماتيك يعود للدولة الحديثة بالإضافة إلى ٤٥ تمثالا واثنتين مقلده ..

واعترف المتهم الألماني بشريك آخر وهو شقيقه وأن مفتش الآثار نبيل دانيال طلب منه مبلغ مقدم ومبلغ آخر بعد بيع الآثار وقد كشفت القضية عن أن التمثال الذي سُرق في احتفال الهرم ضمن نفس الطرد ..

وقد كشفت القضية عن مفارقات عديدة منها : أن تاجر الآثار المتهم سبق اتهامه في قضايا أثار منذ سنوات .. وأن محمود أبو الوفا مفتش الآثار المتهم صدر قرار من رئيس القطاع بنقله إلى المطار بل تردد عن وعد بترقيته رغم أقدمية مفتش الآثار هاني زكي عنه .. كما كشفت عن امتلاك معظم مفتشي الآثار لسيارات وغيرها دون أن يعلم أحد مصادر ممتلكاتهم ومن بين المتهمين من كان وقت الحادث يبني منزل، ولديه أستوديو ومعامل تصوير وشركة تصدير

واستيراد وسيارة !.. إلا أن أعجب ما كشفت عنه القضية هو الصراع الإداري الكامن في الهيئة «وقتذاك» خاصة بين د . على حسن و د. زاهي حواس فلم يتخذ د . علي حسن إجراء لفترة طويلة إزاء بعض المتورطين ..

.. وقد تم نشر تقرير لجنة جرد مخزن الهرم، والذي كشف عن فقد تمثال أثري و١٢ قطعة أثرية، كما كشف عن تلاعب في وقائع عديدة منها: تسليم تمثال لمتحف الشرطة دون عودته، وتابوت خشبي لطفل صغير غير مسجل ،واختفاء تابوت من خشب الجميز يحمل نصوص هيروغيلفية بغطاء من ثلاث قطع وأواني كانوبية مسجلة بملف الحفائر وغير مسجلة بالسجل وغير معلوم عددها، وأن الآثار المكتشفة لا تقيد بدفتر الأحوال، وأنه تم فتح مخزن الآثار للممثل عمر الشريف والأمريكي لينارد ومصور أمريكي بزعم تصوير فيلم تسجيلي عن المخزن، كما تم فتح المخزن وإغلاقه أكثر من مرة بدون وجود الشرطة وعدم تسجيل ٦ قطع أثرية عثر عليها في مشروع الصرف الصحي بنزلة السمان حيث تم وضعها في غرفة المفتش لأكثر من ستة شهور بدلًا من المخزن، وأن السجل به مخالفات تمكن من إخفاء السرقات حيث لا صور ولا مقاسات سليمة ولا أرقام حفائر !!

إهمال ومخالفات كشف عنها سرقة تمثال رائع وفي حضور رئيس الدولة وضيفه وفي وضح النهار وفي وسط حراسة أمنية وعصابة لصوص الآثار لا يهمها سوى شيء واحد .. كادت أن تضيع ضحيته مفتشة آثار شريفة .. وامسحي دموعك يا آمال ! .

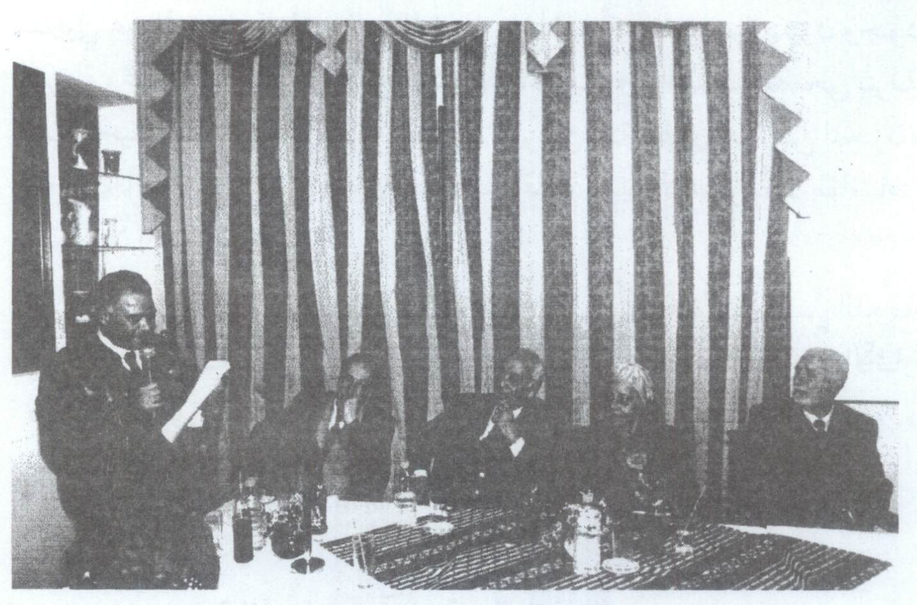
كنوز أراضي هضبة الأهرامات تحت قبضة «الحيتان»

هضبة الأهرامات تضمن مناطق: أهرامات الجيزة ـ الأهرامات ـ سقارة ـ أبو رواش ـ ميت رهينة ـ دهشور ـ العياط

نماذج التخريب بالأهرامات وسقارة : من مشروعات الملاهي إلى بناء المساكن بجانب مخازن الآثار بالأهرامات.

هذه بعض عناوين الموضوعات تتعلق بتخريب منطقة آثار الأهرامات وسقارة بما لا يقل عن جريمة سرقة الآثار أو هي سرقات للآثار من نوع آخر.

- قضية هضبة الأهرام الأولى (١٩٧٨) التي تصدت لها د. نعمات فؤاد كشفت عن أن النصابين بشركة جنوب الباسفيك حضروا بـ ٢٠٠ دولار فقط واشتروا (عشرة آلاف فدان بهضبة الأهرام و٢٠ ألف فدان برأس الحكمة) بمتوسط سعر المتر ٢٣ مليمًا وبالتقسيط ، وفي أول عملية للشركة باعت ٥٪ فقط من الأرض فحصلت على ٨ ملايين دولار، وكشفت د. نعمات عن أن ميزانية



الشركة صرفت ٦ ملايين جنيه قبل التعاقد دون مستندات مما يؤكد دفعهم رشاوي «لكبار القوم» لتمرير الصفقة كذلك توزيع ١٠٪ من أسهم الشركة مجانًا للمحاسيب وزوجاتهم .. وبعد إيقاف المشروع نتيجة الدفاع الذي ضم د. مصطفى مرعي وأحمد حسين و د. حلمي مراد ود. أحمد جامع ، و د. محمد

زكي حواس ، د. جمال الدين مرسي ، ومحيي الدين عابدين وعلى الشافعي واستجوابات للمهندس إبراهيم شكري والأستاذ ممتاز نصار وتحرك الرأي العام أوقف المشروع ، ولجأت الشركة «النصابة» للمحاكم الدولية ودافع عن مصر الأستاذ فوزي منصور المحامي حيث حصلت الشركة على تعويض قيمته ٢٧ مليون و٦٦١ ألف دولار علمًا بأنه لم يكن هناك شرط في العقد للاتفاق على التحكيم الدولي وهو ما يعني الانحياز الخارجي للشركة الأجنبية!



- مشروع هضبة الأهرام الثاني عام ١٩٩٠ وهو الذي كُشف وبدء معارضة د. علي رضوان - عميد كلية الآثار «وقتذاك» حيث قدم المشروع فاروق حسني وزير الثقافة للعرض على اللجنة الدائمة للآثار وكان يتلخص في إقامة مدرجات تتسع ١٧ ألف وتحتها محلات وبوتيكات .. وبالمنطقة الأثرية حدائق وطفطف وقد عارضه العلماء والمثقفين حتى تمكنوا من إيقافه ..

- مشروع هضبة الأهرامات الثالث عام ١٩٩٦ وهو من أفكار الوزير ونفذه أيمن عبد المنعم - مساعد الوزير في مشروعاته - وتم إقامة أسوار وبوابات والاستغناء عنها .. إلخ وتم صرف نفقات بالأمر المباشر لإنهائه .

- مشروع وزارة الإسكان بإقامة طريق دائري وسط هضبة الأهرام عام ١٩٩٤ وتكرار طلب عمل نفق مفتوح بطول ٤.٥ كيلو متر في باطن هضبة

الأهرام عام ٢٠٠٢ وقد شكلت لجنة من اليونسكو، كما صدر تقرير شعبة التراث الحضاري بالمجالس القومية المتخصصة وتم رفض المشروع .

- مشروع بإقامة مقابر مشابهة للمقابر الأصلية للزوار مع فرض رسوم عالية جدًا للمقابر الأصلية والسماح للمتخصصين فقط لزيارتها وتم إيقافه عام ١٩٩٠ .

- مشروع بهجت لاستنساخ المقابر الملكية ٢٠٠١ وتم رفضه .

- إجراء ثقوب متكررة داخل هرم خوفو يتضح بعد كل مرة أنها بلا فائدة سوى للشركة صاحبة الثقوب حتى تقوم بوضع صور الآلات أثناء عمل الثقوب من أجل الدعاية للشركة .. وسبق أن قامت شركة فرنسية بعمل ثقوب ثم قامت بطبع الصور على قمصان «تي شرت» بعبارة : «نحن اللي ثقبنا الهرم» !

وفي سنة ١٩٩٤ قامت شركة يابانية بنفس العمل وبعدها سوقت آلات الثقب !

وفي سنة ١٩٩٥ تكرر نفس العمل من فرنسيين هواة في حجرة الملك خوفو وفي سنة ٢٠٠٤ تكرر نفس العمل في الهرم .. واستمرت الجمعية الجغرافية الأمريكية تصر على إعادة العمل نفسه !


ميشيل جار

- في مطلع عام ٢٠٠٠ استعان الوزير بمهرج صهيوني يدعى ميشيل جار بدعوى عمل احتفالية بالهرم تروج لمصر وزعم أن هذا «الجار» روج لأم كلثوم وأنه نقلها للعالمية ! .. وبعدها إتضح أن غرض المهرج أو مطرب الوزير كان يريد عرض رموز صهيونية في الاحتفالية علمًا بأنه فشل في وضع هريم من ذهب أعلى الهرم أثر دعوى قضائية أقامها كاتب هذه السطور وحركها عبد الحليم رمضان ومجدي منطاش

المحاميان ،ودافع بالرأي العلمي د . علي رضوان ونور عبد الصمد والعديد من علماء الآثار.

- في سنة ١٩٩٥ حاولت فتاة أمريكية تدعى ليتا البوكيركي تصوير الهرم من خلال طائرة واكتشف الطيار أنها رسمت نجمة داوود بالتخطيط جوار الهرم فرفض التقاط الصور .. وتحول الأمر إلى رأي عام انتهى بمراضاة وزير الثقافة للفتاة الأجنبية بمنحها ميدالية «البينالي الذهبية » !

- أصدر محافظ الجيزة قرارًا برقم ٥١٥ / ١٩٩٠ -أي يعتبر قرارًا وزاريًا- بتخصيص ١٢ , ٧ فدان لإقامة مقلب قمامة لهيئة النظافة بأرض الآثار ودون الرجوع لهيئة الآثار !

المياه المتسربة من صرف نزلة السمان أذابت أحجار أبو الهول الجيرية ، بينما الأجنبية زرعت الحشائش من حوله، فقاموا بحل سطحي وغير مجدي للمشكلة عن طريق شركة بولندية لسحب المياه والتي تعود ثانية.. وهي عملية «استرزاق» للشركة و«أبو الهول» مهدد بالضياع.

- ظل ممر السرابيوم مهدد بالسقوط على الزوار دون ترميم رغم التنبيه عشرات المرات !

- استمر إغلاق هرم أوناس ومقبرة الأميرة ايدوت بسقارة لسنوات رغم إمكانية الترميم في فترة محدودة !

- رفض هدم ١٩ منزل بسقارة رغم خطورتهم على المنطقة الأثرية، وتمكن أصحابها بالتواطؤ من اختلاق سند قانوني بتوصيل الكهرباء للمنازل والواقعة على أرض أثار وتهدد بسرقة مخازن المنطقة الأثرية ! .. علما بأنه في عهد د . عبد الحميد رضوان شكي الأثريون من شروع أبناء الوزير على أرض بالمنطقة بالبناء، فما كان منه إلا إبعاد أبناءه على الفور من شراء أي أرض أو البناء بهذه المنطقة احترامًا للآثار ..

-أنفق وزير الثقافة بسفه على مشروعه بعمل سور بمنطقة الأهرامات، بينما أهمل تأمين عشرات مخازن الآثار.

ذئاب الجبل افترسوا آثار أبو رواش !

أكد تقرير رسمي لمحافظة الجيزة عن وجود تعديات للمواطنين على المنطقة الآثرية «بأبو رواش» مما يهدد الآثار ويعرضها للسرقة وأرجع التقرير ذلك إلى عدم وجود حراسة في تلك المنطقة علما بأن منطقة أبو رواش ضمن حرم أشهر المناطق الأثرية في العالم وهي منطقة آثار الأهرامات والتي تمتد من أبو رواش حتى دهشور وتعد من أهم المحميات الأثرية المسجلة في تعداد التراث العالمي والخاضع لإشراف منظمة اليونسكو .

وأكدت لجنة معاينة المحافظة والتي ضمت ممثلين من لجنة السياحة والآثار أن منطقة أبو رواش تضم الآثار الآتية :

١ ـ هرم في مدخل قرية أبو رواش وهو منحوت داخل الجبل .

٢ ـ هرم (جد ف رع) ويقع على بعد (اثنين كيلو متر) من «أبو رواش» وبه عدد من الغرف تحت سطح الهرم بعمق ٢٠ متر وبعض الآثار الأخرى .

٣ ـ معبد الوادي وهو على بعد (واحد كيلو متر) من «أبو رواش» وهرم جد ف لها رع ويربط بينهما طريق يسمى الطريق الصاعد أو الطريق الجنائزي .

٤ ـ دير ناهيا وكان دير العبادة لقرية ناهيا في ذلك الوقت ويقع بجوار معبد الوادي .

٥ ـ مقام سيدي محمد أبو رواش ويقع داخل القرية وهو أحد الفواد مع القائد عمرو بن العاص أثناء فتح مصر .

٦ ـ كما يوجد بالمنطقة آثار فرعونية وقبطية وإسلامية ، وبها كنوز من الثروة المعدنية.

هذا وقد سبق أن قامت بعثة فرنسية بالتنقيب بالمنطقة الأثرية وواصلت استكشاف الآثار وفتح الحجرات المغلقة التي توجد تحت المعبد .

وقد انتهى تقرير لجنة محافظة الجيزة إلى مخاطبة المجلس الأعلى للآثار للاهتمام بالمنطقة وإعادة النظر في المشروعات الخاصة في هذه المنطقة حتى لا تؤثر على القيمة الأثرية .. مع ضرورة التصدي لتعديات بعض المواطنين مما يؤدي إلى إتلاف الآثر خاصة مع عدم وجود حراسة بالمنطقة !

هذا وقد افترس ذئاب الجبل منطقة أبو رواش خاصة أصحاب الأموال والنفوذ ومن بينهم صحفيين وفنانين ولاعبة بالسيرك القومي وغيرهم ومن بينهم أحد الأشخاص ادعى أنه يعمل في رئاسة الجمهورية .

كما احتجت الوحدة المحلية بأبو رواش على قرار صادر للمحافظ بتخصيص مساحة ١٠٨ فدان بحوض الحاجر القبلي لإقامة مدينة سكنية (بالقرب من المنطقة الأثرية !) وإن كان الاحتجاج جاء بسبب أن نفس الأرض سبق للمحافظة الموافقة على بناء مدارس ومعاهد أزهرية عليها !

إن منطقة أبو رواش تقع في حرم منطقة الأهرامات التي حددتها اليونسكو حيث تمتد من أبو رواش شمالاً حتى سقارة جنوبًا وهي المنطقة التي قال عنها «ويلبانك» خبير اليونسكو «لا يهز الصمت أو يتداخل في المنظر أو المظهر المهيب شيء يستحدث » .

وقد استحدث من أعلى بالمباني والقصور والملاهي والمشروعات ومن أسفل بالتنقيب «خلسة» وسرقات الآثار !

ميت رهينة .. رهينة في يد لصوص الآثار !

المنطقة أصبح اسمها الشائع باطنية الآثار

تعد منطقة ميت رهينة من أشهر المناطق الأثرية في مصر والتي يعج ترابها بكنوز أثرية لا حصر لها .. فهي أول عاصمة مصرية «منف» وبأرضها عثر على أعظم تمثال لرمسيس الثاني .



ورغم هذه المكانة التاريخية فقد ظلت هذه المنطقة أسوأ نموذج للإهمال والقذارة وأكبر مستودع لسرقات الآثار .. وكلما ثارت حملة إعلامية جاء اتجاه المسؤولين نحو إزالة بعض القاذورات أو المياه الجوفية، بينما يتم ترك ملف السرقات حتى أصبح لصوص الآثار يشار إليهم بالبنان خاصة بين أبناء القرية، بل يشار أيضًا إلى تجار الآثار والذين حولوا المنطقة إلى أشبه بحي «الباطنية» عندما كانت تباع فيه المخدرات في وضح النهار فأصبحت ميت رهينة مركزًا لبيع الآثار !

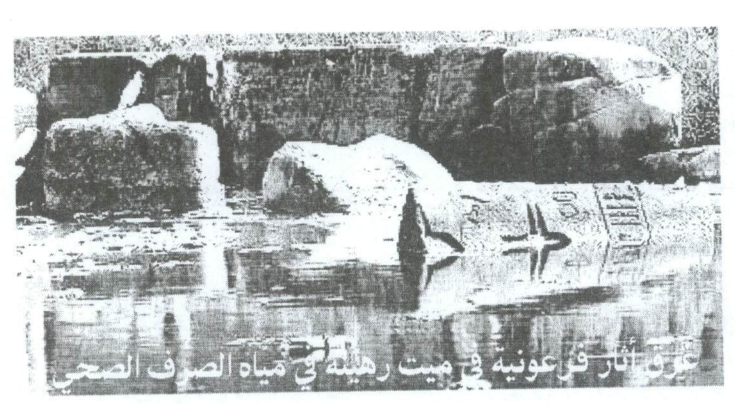
ولا عجب فأمامنا تقرير كتبه الأثري نور الدين عبد الصمد عندما تم تكليفه لبحث أوجه القصور بالمنطقة جاء فيه :

- قيام بعض المواطنين بالبناء على أرض الآثار غرب معبدي بتاح والتحنيط وشمال حفائر كلية الآثار جامعة القاهرة بمساحة تصل إلى ٢٥٠ فدان !!

- يقوم الأهالي بإلقاء القمامة ثم يقومون بالبناء .

وقد جاء في المذكرة التي قدمها بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٩ إلى رئيس الإدارة المركزية لآثار القاهرة والجيزة

نحيط العلم بأن المنطقة الأثرية بميت رهينة تتعرض لعدوان سافر يوشك على


غرق آثار فرعونية في ميت رهينة في مياه الصرف الصحي

ضياعها حيث قام بعض المواطنين - مع تواطؤ بين من بعض المسئولين - ببناء منازل وأحواش في المنطقة الواقعة إلى الشمال من حفائر جامعة القاهرة مباشرة وشمال الطريق السياحي المؤدي إلى منطقة آثار سقارة وجميع هذه الأراضي المتعدي عليها أملاك المجلس الأعلى للآثار وهي منطقة بكر لم تمتد إليها الحفائر، كما قام المواطنون بوضع مخلفات وقمامة كثيفة في هذه المنطقة الأمر الذي يسيء لسمعة البلاد أمام السياحة العالمية التي تمر طوال اليوم في تلك المنطقة ، وتلاحظ قيام بعض المواطنين بتجريف القمامة الواقعة غرب معبد بتاح بمساحة ٢٠ متر فقط باستخدام لودر ، وبالاستفسار أفاد المواطنون المستخدمين للودر أن المجلس الأعلى للآثار قد وافق على تخصيص هذه الأرض لبناء دار مناسبات ومركز شباب !! ولما طلبت منهم المستندات التي تدل على ذلك أفادوا بأنها لدى أعيان ميت رهينة ، وهذه المنطقة من الأراضي التي لم تجر بها أي حفائر فضلاً عن أنها ملك للمجلس الأعلى للآثار ، لذا أتوجه إليكم بضرورة اتخاذ إجراء فوري

لوقف هذا العدوان ، كما أنوه بأن العديد من المواطنين قاموا بالزراعة والبناء على أراضي شاسعة بتل العزيز بميت رهينة وهو من الأملاك المهمة للمجلس الأعلى للآثار ويحوي معبدين إضافة إلى وجود بعثتين أجنبيتين تعملان به للكشف عن آثاره ، لذا وبعد ما تقدم فقد ترون ضرورة اتخاذ إجراء فوري بإزالة هذه التعديات ثم بناء أسوار على هذه المناطق ثم نقل جميع الأثريين من ميت رهينة واستبدالهم على وجه السرعة .

إلا أن ما حدث على أرض الواقع هو :

ـ نقل عدد من الأثريين إلى منطقة دهشور وإحضار عدد من مفتشي آثار دهشور مكانهم علمًا بأن مفتشي دهشور دارت حولهم أيضًا شبهات في أراضي الآثار !!

ـ منطقة العزيز شمال ميت رهينة تعمل بها البعثة الروسية وأخرى برتغالية وبها معبدين كبرين إضافة إلى قصر الملك إيزيس وهو قصر نادر .

– تم البناء والزراعة بتل العزيز بين المعابد الأثرية !

ـ إشاعة المواطنين عن عدد من المسئولين بالآثار بقبض الثمن مقابل سكوتهم !

ـ مشادات عنيفة بين المسئولين بالآثار وتهديد بعضهم بفضح الآخرين .. بسبب الرشاوي.

– أكد الأهالي لإقبال على عمل مقابر والحفر تحتها خلسة للتنقيب عن الآثار.

– سبق أن قامت عصابة مسلحة في عهد د . على حسن بسرقة الجزء الأعلى لتمثال الآلهة إيزيس وهي تجلس على كرسي وتحمل ابنها الملك سيتي وهو طفل .

وكانت العصابة اقتحمت مقصورة ستي رغم وجود حراسة وإغلاق أبوابها

ووقوعها على مسافة ٥٠ متر من متحف ميت رهينة .. والطريف أنهم بعد السرقة وضعوا قفل مكان القفل الذين قاموا بكسره !

في دهشور نائب حاول انتزاع ٢٠٠٠ فدان من أراضي الآثار لإقامة منتجعاته السياحية

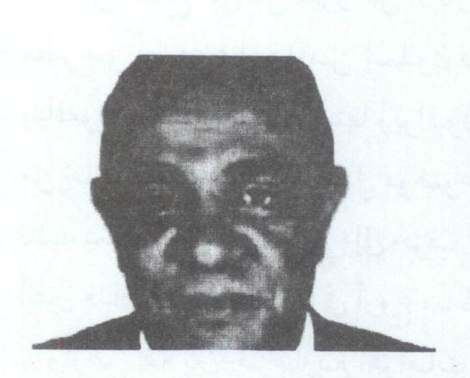
- الأرض التي حاول أن يحصل عليها النائب تقع بين أربعة أهرامات بمنطقة دهشور الأثرية .. والمحاولات جاءت تحت ستار تشجيع الاستثمار .

- لجان الآثار بالمنطقة كادت تمرر الموافقة لولا تصدي اللجنة الدائمة

- تدمير التلال الأثرية في جرزا وبرنشت وطلخان وطهما وصحراء دهشور

هل أصبح على كل غيور على الآثار أن يتفرغ لمراقبة ما يجري لآثار وكنوز مصر من أطماع على يد من يحملون صفة الانتساب إليها ، بل ويفترض أن يدافعون عنها ويسنون قوانينها ويراقبون أجهزتها التنفيذية ويطالبون بقطع يد من يحاولون نهبها حيث أن بطل موضوعنا ـ مع الاعتذار لوصف البطولة ـ هو نائب بمجلس الشعب ينتمي إلى حزب «البيزنس» الذي كان يسمى بالوطني؟! ألفين فدان (٢٠٠٠ فدان) في أروع مناطق الآثار العالمية وهي هضبة الأهرامات .. وأرض تقع بين حرم أربع أهرامات وهي سنفرو الشمالي وسنفرو الجنوبي وأمنمحات الثالث ومزعونة بمنطقة دهشور وسقارة وتتبع أكبر محمية أثرية في العالم، فصارت مهددة بأن تنضم إلى تكايا سعادة النائب أملاكه من المنتجعات السياحية والزراعية حيث أن النائب المذكور يمتلك فنادق وشركات سياحية، ويحاول أن يحصل على مثل هذه الضيعة على رأي المطربة صباح وهي لا تقدر بثمن خاصة أن تحتها كنوز الآثار! ..

من الطبيعي أن يلتقي الكبار ليضع النائب طلبه في يد وزير الثقافة ليحيله بدوره بأقصى سرعة إلى اللجنة الدائمة للآثار والتي تحاول بدورها أن تغسل يديها من أي عار فتحيل الطلب إلى حمل مرتجف يلعب دائمًا في الملاعب الخلفية تحت اسم لجنة المنطقة لتعد تقريرًا ليحمل شعار رأي اللجنة المنبثقة أو رأي المنطقة !.. وإذا كانت اللجنة الدائمة للآثار بما تحمله من أمانة تتردد في الإعلان المباشر بالرفض استنادًا لقانون الآثار الذي يجرم الاستيلاء على أراضي الآثار أو حتى الاستناد إلى قرارات منظمة اليونيسكو لحماية هذه المنطقة كامتداد طبيعي لهضبة الأهرامات .. فلم يكن عجيبًا أن تقول اللجنة الفرعية أن هذه المنطقة ليس بها شواهد أثرية وإن ما بها عبارة عن مخلفات محاجر ..!! أي أن أرض تقع وسط أربعة أهرامات وفي أغنى منطقة آثار في العالم وثراها وترابها من نتاج تراكم الآثار لا يوجد تحتها آثار !



القصة العجيبة ترويها المستندات وإن كنت لا أعرف هل من أعراف مجلس الشعب أن يقدم استجواب ضد عضو بالمجلس !! فالنائب عادل ناصر وهو أحد المحكوم ضدهم بتزوير الانتخابات ضمن الأحكام التي لم يكن يعيرها سيد قراره انتباهًا من أجل «كورال» موافقون موافقة ـ النائب المذكور تقدم بطلب إلى فاروق حسني وزير الثقافة لتملكه هذه المساحة الهائلة بمنطقة آثار خاضعة للقرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ٧٩ وهو قرار مكمل للقرار رقم ٩٠ الشهير والخاص بحماية منطقة هضبة الأهرامات كمحمية آثار عالمية تغني بها «ويلبانك» خبير اليونسكو وقف أمامها العالم الجليل د . علي رضوان حبًا وإجلالاً في قوله «أن هضبة أهرامات الجيزة بكل ما عليها من معالم أثرية خالدة

يمكن أن تعد بمثابة الواجهة التي تجسد هوية حضارية مميزة وتحدد بعدًا تاريخيًا أصيلاً لأرض مصر ».

هذه الهضبة الأثرية جاءت نكبتها في جمالها وثرائها فأصبحت مطمعًا للغزاة وليس ببعيد قصة شركه النصب العالمية المسماة بجنوب الباسفيك والتي حاولت في السبعينات أن تحولها إلى «عشش» بمغزى اللفظ ومنتجعات لنمور الانفتاح لولا الحملة التي قادتها د . نعمات فؤاد .. وما أن هدأت الأطماع ودفعت مصر المنكوبة غرامة كتعويض للشركة قدرت بنحو ١٠٠ مليون جنيه إذ بذهن العبقري فاروق حسني يتفقد عن فكره ومشروع عمل مدرجات تتسع لـ ١٧ ألف متفرج وتحتها بوتيكات وأمامه حدائق وطفطف، وقد لاق المشروع العبقري ما لاقاه سابقه على يد د. علي رضوان الذي رفض مجاملة الوزير على حساب آثار مصر .. ثم عادت النكبة من خلال قرارات عشوائية والمجاملة لأعضاء مجلس الشعب والأمراء الجدد بالبناء في حرم الآثار من نزلة السمان حتى سقارة من ناحية وأبو رواش من ناحية أخرى . ووصل الطمع حتى في الزلط لأنه من نوع يطلق عليه «الفينو» وهو غالي الثمن فتم إستخدام أبشع مواد التفجير التي هددت ما تحتها من كنز أثرية ولتصبح الأرض رملية تثير الطمع في تحويلها إلى عزب زراعية دون الاعتداد بالآثار !!

ووسط هذه التحولات كان لجوء عادل ناصر عضو مجلس الشعب متسقًا مع ما يجري !

وإذا كان الطلب بالاسم الشخصي قد يصادف حرجًا لأحد فلا مانع أن يحضر خطابًا من وحدة محلية وما أدراك ما المحليات وإذا ما تم عرضه على محافظ الجيزة فتصرفات المحافظ توصي بأنه لا يعرف ما بها من آثار وأن هضبة الأهرام هي شارع الهرم وتمتد إلى المهندسين .. وعليه يمكن إحالة الطلب إلى الأملاك الأميرية بوزارة الزراعة والتي يبدو أن أكلتها الدودة فمشت في الموضوع رغم مفترض علمها بكل شبر في أراضي الآثار ! .

وعليه تأشر من وزير الثقافة بإحالة الموضوع للجنة الدائمة والتي أحالت الموضوع إلى المنطقة للإفادة والرأي ..

حديث المستندات

ونترك الحديث للمستندات من خلال محاضر المعاينة - التي تحت أيدينا - .. ففي ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٣ تم تحرير محضر معاينة شارك فيه: توفيق محمد عبد اللطيف كبير مفتشي منطقة دهشور واللشت وعادل عكاشة ومحمد حسين هنداوي وعبد الغفار عبد المنعم مفتشين آثار سقارة وأحمد عبد الرؤوف مهندس أملاك الجيزة أثبتوا فيه التواجد على الطبيعة بناحية زمام زاوية دهشور - جيزة لمعاينة الطلب المقدم من عادل عبد الفتاح مأمون ناصر لمساحة ٦٠٠ فدان بناء على الخطاب الوارد من الهيئة العامة لأملاك الدولة الخاصة بمنطقة أملاك الجيزة .. (بناء على تأشيرات كبار المسئولين بالمجلس الأعلى للآثار) .

وفي وجود مقدم الطلب وبإشادة عن الموقع على مسئوليته وبإجراء المقاسات اللازمة وتطبيق اللوحة المساحية اتضح أن الموقع المرشد عنه والمرسوم باللوحات يقع داخل حدود القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ ويبعد عن جنوب هرم امنمحات الثالث بمسافة حوالي ٤.٥ كم وعن جنوب هرم سنفرو الشمالي بمسافة ٦.٥ كم وعن هرم سنفرو الجنوبي ٤.٥ كم وعن موقع أهرامات مزغونة بمسافة ٢ كم وأن حدود الأرض من جميع النواحي البحري والشرقي والغربي والقبلي أرض القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ منافع عامة آثار .

والرأي الأثري : أنه بالمعاينة على الطبيعة اتضح أن الموقع المرشد عنه بالرسومات واللوحات يقع داخل حدود القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ (بالقرب من أهرامات سنفرو الشمالي وسنفرو الجنوبي وأهرامات مزغونة وهرم أمنمحات الثالث) .

وترى اللجنة أن الأرض المذكورة وهي عبارة عن أرض طفلية رملية ليس بها أي شواهد أثرية ظاهرة على السطح ، وإنها عبارة عن مخلفات محاجر قديمة(!).

وترى اللجنة عرض الموضوع على رئيس قطاع الآثار المصرية لعرضه على اللجنة الدائمة لاتخاذ الرأي حيال هذا الموضوع للموافقة من عدمه على الحبس حيث أنها داخل حدود القرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ .. والأمر مفوض لسيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسبًا.

ومنعًا للتكرار فهناك محضر آخر وبنفس التاريخ وبجوار نفس الموقع بمساحة ١٤٠٠ فدان ليكون الإجمالي ألفين فدان .. وينتهي المحضر الثاني مثلما انتهى المحضر الأول !

وفي مسلسل تشابه المحاضر تحرر محضر ثالث بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠٠٥ بلجنة مكونة من كمال الدين وحيد مدير منطقة آثار سقارة وأسامة عبد السلام الشيمي كبير مفتشي الآثار وأشرف محيي الدين مفتش آثار وصافي فرج الله مهندس أملاك سقارة لمعاينة المساحة كلها (٢٠٠٠ فدان) .

وأشار رأي اللجنة أيضًا إلى أن طبيعة الأرض رملية طفلية ليس عليها أي شواهد أثرية ظاهرة على السطح وأنها عبارة عن مخلفات محاجر قديمة .. وتقترح اللجنة الرأي بالموافقة على الجس من عدمه وأن معظم الأرض عبارة عن مخلفات محاجر تصل أعماقها في بعض المناطق إلى ٧ أمتار بمسطحات كبيرة، ولا يوجد سوي مسطحات محدودة يمكن عمل المجسات بها وعلى ذلك ترى اللجنة في حالة الموافقة على الجس توريد مبلغ ٨٠ (ثمانون) ألف جنية نظير أعمال الجس أي أن جس الفدان بأكمله بعدة جنيهات .. وكله في الأوكازيون .

وما بين اللجنة الدائمة وأثار سقارة أخذت الموافقة تتأرجح .. والشبهات تطفو !

ففي اللجنة الدائمة عارضت د . علا العجيزي عميد كلية الآثار ود . إبراهيم النواوي رئيس قطاع المتاحف والآثار السابق في حين ألقي مسئول بآثار الوجه القبلي خطبة عصماء في ضرورة التنازل عن الأرض لتشجيع الاستثمار ونحمد الله أنه لم تتم ترقيته ليتنازل عن «أبو الهول» والأهرامات وللأسف تبعه عدد من الحضور في موقف متردي يميل للموافقة .

أما عن لجان المنطقة فلم يكشف أحد السر في إقرارها بسهولة عن أراضي تقع وسط أربعة أهرامات بأنها خالية من الآثار سوي في مناطق محدودة جدًا يمكن جسها ولا تنحتاج إلا إلى مبلغ رمزي وكأن قلبهم على جيب عضو مجلس الشعب ولا نعرف لماذا ؟!! وهو ما يضعهم في موضع ليس فوق مستوى الشبهات .

هذا الأمر كان يحتاج إلى موقف حاسم بعد أن تكشفت نية البعض بالتلاعب بالمادة الثالثة من قانون الآثار والتي تنص على أن تعتبر أرضًا أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات .. وأنه يجوز إخراج أية أراضي إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للآثر (مع ملاحظة وجود مواد عديدة تجرم الاعتداء) .

وفي الجزئية الأخيرة يجري التلاعب بدعوى عدم وجود آثار بعد عمل مجسات وهمية خاصة أن هناك للخرافي بسقارة بنفس الطريقة .. وعضو مجلس شعب آخر بالبدرشين يسعى لإخراج ٢٠٠ فدان بنفس المنطقة والتي تتبع لآثار سقارة .

ويجيء ذلك رغم أن «اليونسكو» أكد على أن المنطقة بأكملها محمية أثرية

وأنها تمتد من أبو رواش حتى دهشور ولكن من أجل عيون بعض نواب الحزب الوطني يمكن إهدار أراضي الآثار والقدوة قريبة في طارق السويسي أكبر مهربي الآثار إذا كان مسئولاً بالحزب الوطني أيضًا تحت رعاية كمال الشاذلي!

أما الأخطر من هذا كان خشية إمكانية استخدام الضغوط لتمرير الموافقة بتخصيص الأرض في وقت تالي بعد هدوء الأمور وهو أمر كان يستوجب فتح ملف عضو مجلس الشعب المذكور وتحت أيدينا حيثيات الحكم القضائي الصادر ضده من محكمة النقض ببطلان عضويته للتلاعب والتزوير لدرجة اختلاف عدد الأصوات بعدد ٢٧٧ في اللجنة الواحدة وعدم توقيع أمناء اللجان على الاستمارات إلى آخر فضائح التزوير .. وهو أمر يحتاج إلى سؤال «سيد قراره» عن المذكور ومدى مخالفاته وعلاقاته ومن كان يتوسط له أو يحاول حمايته وما هو المقابل ..

وهكذا كان الحزب الحاكم ونوابه يمتلكون المال والسلطة ويحاولون طمس التاريخ والحضارة وتحويل أهم المناطق الأثرية في مصر والعالم إلى قرى سياحية أو عزب وتكايا وما خفي كان أعظم !

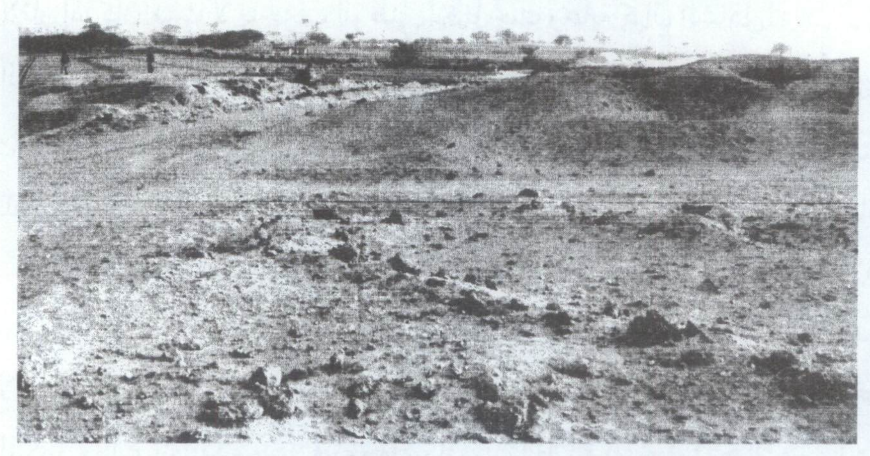
على جانب آخر تجدر الإشارة إلى تدمير التلال الأثرية في جرزا وبرنشت وطلخان وطهما وصحراء دهشور .

مجسات صورية لـ ٥٢ ألف فدان بالعياط مجاملة للشركة الكويتية

- المنطقة الأثرية تضم هرمي أمنمحات وسنوسرت وعشرات المقابر الأثرية.

- منع دخول مفتشي الآثار .. ومجلس الآثار يطلب عدم البلبلة ، ويعتمد على الثقة في تسليم الشركة لأي آثار تعثر عليها فضيحة .

-بعد ٦ سنوات .. وإنهاء الشركة للزراعة مجازاة ٤ أثريين لإهمال التعديات على حرم الآثار!



أصدرت وزارة الدولة لشؤون الآثار قرارًا برقم ١١٤١ بتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠١١ بتوقيع سامح خطاب – رئيس قطاع التمويل والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية – بناء على مذكرة الشؤون القانونية بشأن تحقيقات النيابة الإدارية في القضية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨ بمجازاة أربعة من مفتشي الآثار بخصم ثلاثين يومًا من مرتب كل منهم وهم: عبد الغفار عبد المنعم بإدارة المواقع الأثرية ، كمال وحيد مدير عام منطقة آثار سقارة ودهشور واللشت، توفيق محمد عبد اللطيف بإدارة التوثيق الأثري ، أسامة الشيمي مدير عام منطقة آثار الجيزة وسقارة.. وجميعهم كانوا يعلمون في منطقة آثار دهشور واللشت فترة المخالفات، وهي الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ١٣ أغسطس ٢٠٠٥، الأول للتقاعس في اتخاذ الإجراءات الكفيلة نحو إبلاغ رؤسائه بالمجلس بشأن تعديات الشركة المصرية الكويتية ، مما ترتب عليه تجاوز الشركة حرم المنطقة الأثرية بمنطقة جرزا ، والآخرون للتقاعس في اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن تعديات الشركة المذكورة.

وتضمن القرار إخطار الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية ،وهيئة المجتمعات العمرانية، ولجنة تثمين أراضي الدولة، والجهات المعنية قانونًا باتخاذ الإجراءات القانونية نحو تحصيل مستحقات الدولة بتثمين المساحة البالغة ٢٦ ألف فدان كأرض بناء في حالة عدم صلاحيتها للزراعة، وذلك بعد حصول الشركة على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية في تنفيذ المشروع السكني المزمع إقامته بأرض الشركة.

هذا القرار الصادر من وزارة الدولة للآثار وبتوقيع مسؤولي بالوزارة يثير تناقضات عجيبة، كما أنه سيتسبب في كوارث للآثار مستقبلًا.

فقرارات الجزاءات لمفتشي الآثار - وإن جاءت بعد سنوات من وقوع المخالفات - بالتقاعس في اتخاذ الإجراءات منع تعديات الشركة على حرم المنطقة الأثرية ، والمعروف أن المنطقة الأثرية في هذه المنطقة تضم آثارًا على رأسها هرم امنمحات وسنوسرت ، وعشرات المقابر الأثرية.

ورغم أن جريمة التقاعس وهي السبب في توقيع الجزاءات إلا أنها كان يجب أن تشمل أيضًا بعض كبار المسؤولين بالآثار لتقاعسهم أيضًا، إذ أن تعديات الشركة على حرم المنطقة الأثرية كانت متوقعة منذ البداية بحكم موقع عمل الشركة، إلا لو كان كبار المسؤولين بالآثار لا يعرفون بمواقع مثل هرمي امنمحات وسونسرت هناك!.

كما أن الصحف - ومنها ما كتبه كاتب هذه السطور - نشرت عن هذه التعديات على حرم الآثار، وعن منع دخول مفتشي الآثار بشكل واقعي نتيجة الأسوار السلكية وتسليح الحرس وغيرها.

كما نشرنا عن تهديد نقوش المقابر الأثرية بالضياع نتيجة تسرب مياه الري، ورغم هذا لم يتحرك كبار المسؤولين بالآثار وكأنهم لا يقرأون الصحف إلا إذا

احتفت بأمجادهم العظيمة!

فمن المؤسف أن الاهتمام الأكبر في انتقادات استيلاء الشركة الكويتية لاستصلاح الأراضي على مساحة ٥٢ فدانًا بالعياط جاءت في إطار موضوعات عديدة تكاد ألا يكون من بينها الاعتداء على الآثار !

فالانتقادات الموجهة للشركة دارت حول تحويل الأراضي إلى منتجعات وعرضها للبيع خاصة من خلال البورصة الكويتية .. واستبدال الشركة للغرض المخصصة للأراضي وهو الاستصلاح إلى البناء .. ومناقشات موافقات الري والمساحة الجيولوجية والزراعة، ورغم أهمية هذه الموضوعات إلا أن إثارة موضوع الاعتداء على الآثار أكثر أهمية ولا يجوز تجاهله.

فالتقارير الصادرة عن تفقد الأرض والمشروعات كان على رأسها المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الجيزة وليس المجلس الأعلى للآثار .. إذ أشار المجلس المحلي بإنشاء شبكة طرق على الأرض لخدمة ١٥ ألف فدان، ووجود عمالة دائمة تقدر بـ ٥٠٠ عامل بخلاف العمالة المؤقتة، ووجود مساحات مستصلحة، وكذلك دفاع الشركة بأنها بدأت في تشكيل أول قطيع حيواني، وعمل مزرعة تجريبية للاستثمار الزراعي إلى آخر الأعمال والانتقادات التي تتركز على هذه المجالات.

وقد أثار ما يحدث في أنشطة الشركة عدد من نواب مجلس الشعب على رأسهم النائب إبراهيم الجعفري والذي تبنى الموضوع بشكل علمي دقيق وبالمستندات وأفردت الصحف خاصة جريدة «النهار» حملة صحفية جديرة بالتقدير .. وكذلك تقدم نواب آخرين باستجوابات من بينهم النائب محمد الحلوجي و د. فريد إسماعيل.

أما عن الانتقادات بخصوص الآثار فقد أشار بلاغ لاحق من عالمي الآثار

نور الدين عبد الصمد ود. عبد الرحمن العايدي إلى إهدار المال العام حيث تمت الموافقة للشركة على تخفيض الرسوم المقدرة لمعاينة ٥٢ ألف فدان بمبلغ ١.٤٠٠ مليون جنيه إلى مائة ألف جنيه فقط .

ورغم أهمية هذا كله وأن الأمر أكبر من أن تسدد الشركة فارق في الرسوم بل يجب مسائلة من أعطوا موافقات في الري على قابلية الأرض للاستصلاح والمسئولين عن الزراعة خاصة أن تلك المساحات الكبيرة كانت أملًا ضمن مشروع قومي للزراعة خاصة لمحصول القمح ..

وكذلك محاكمة المتواطئين والذين تستروا إلى أن أقامت الشركة منتجعات وقامت ببيعها بأسعار فلكية للأمراء العرب دون علم الدولة .. وربما بمنح رشاوي للمسئولين في عهد كان يسوده الفساد .

وفي تقديرنا أن الأهمية الكبرى لهذه الأراضي هي ما تحتويه من كنوز وآثار تعرضت للسرقة ظنًا من وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار أن الشركة عندما تقوم بحفر الأرض الزراعة وتصادف آثار أو أن الأمراء عندما يعلمون بوجود آثار أثناء عمل أساسات لقصورهم سوف يقوموا بالإسراع لتسليم تلك الآثار إلى المجلس الأعلى للآثار !!

إن موقع الأرض المذكورة يؤكد أنها تحتوي على كنوز أثرية .. كما أن الملابسات والأحداث تؤكد إمكانية سرقة هذه الكنوز .

وللحق كان من أشد الأثريين غيره على هذه الأرض والتنبيه مبكرًا الأثري نور الدين عبد الصمد مدير عام المواقع الأثرية بالمجلس الأعلى للآثار فالمنطقة المذكورة تعد عاصمة فرعونية قديمة حيث أنشأها الملك أمنمحات الأول مؤسس الأسرة الثانية عشرة وبني أمنمحات الأول وابنه سنوسرت الأول هرمين لهما في منطقة اللشت واتخذا المنطقة عاصمة للأسرة وتحولت المنطقة إلى مقابر للنبلاء وكبار رجال الدولة وما تحويه مثل هذه المقابر من كنوز أثرية ..

وكم نشرت الصحف عن سرقات للآثار بمنطقة اللشت حتى مع أحداث ثورة يناير واستغلال الفراغ الأمني .

وتبرير الشركة في طلبها لتخفيض المجلس الأعلى للآثار للرسوم بأن الأرض تبعد عن أرض الآثار قول مغلوط وإلا لما كانت هناك ولاية للآثار من الأساس ويكون الإعفاء الكامل دون الحاجة إلى تخفيض والموافقة على التخفيض تعني بوضوح أن المجسات صورية وإلا من الذي تحمل تكاليفها ؟!

علمًا بأن الأرض خاضعة لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والتي تحدد حرم الآثار بمسافة ثلاثة كيلو مترات وليس بعدة أمتار !

وقد وصلت الزراعة على مسافة أمتار معدودة من المواقع الأثرية وهو ما هدد تمامًا الأهرامات والآثار الموجودة تحت الأرض خاصة من تأثير تسرب المياه .. ولم يكن يستطيع أي مفتش للآثار الدخول إلى الأرض إذ أنها وراء حراسة مشددة بل سبق ضبط عدد من العاملين بالشركة وبحوزتهم أسلحة نارية!

لقد جاءت الموافقة على المشروع دون تحرك من وزير الثقافة المسؤول الأول عن الآثار وأعوانه مع رفع شعار «عدم البلبلة» وتشجيع الاستصلاح .. ومن العجيب أن الموافقة للشركة جاءت قبيل إحالة مسئول المساحة والأملاك بالآثار مباشرة !

والسؤال كم حجم الآثار التي تعرضت للتلف بحكم وصول المياه إلى النقوش وتأثيرها على الأحجار الجيرية ؟! .. وكم عدد الآثار التي سرقت ونُهبت عند اكتشافها أثناء بناء أساسات المنتجعات وحفر الطرق وغيرها دون وجود مفتشًا واحدًا للآثار ؟! .. وهل يعتقد مجلس الآثار بحق أن المسئولين بالشركة كانوا سيعيدون أي قطعة أثرية عند اكتشافها ؟!

نعتقد أن الأرض التي تسربت من الزراعة إلى القصور والمنتجعات ببيعها للأثرياء والأمراء من السهل أن تتسرب آثارها أيضًا إلى أصحاب القصور والمنتجعات ..

وإذا كانت هناك «بورصات» لعرض بيع القصور فإن هناك أيضًا «بورصات» لبيع الآثار؟!

في الواحات البحرية .. سرقة الآثار بسيارات «اللاندروفر» .. والإفراج عن اللصوص بالواسطة

- هجوم اللصوص بعد كشف وادي المومياوات بحثًا عن الآثار والزئبق الأحمر .

- اكتشاف معبد آمون رع ومقبرة حاكم الواحات تحت بيوت بمنطقة الشيخ الصوبي .

- زواج الأجانب وهجوم الصهاينة خطر داهم على كنوز الآثار .

ما أكثر حكايات تنقيب اللصوص عن الآثار بالواحات البحرية وتهريبها ـ هذا ما قاله محمد عيادي كبير مفتشي الآثار بالواحات .. مضيفًا : وأقربها منذ شهور عندما تلقيت مكالمة هاتفية من مجهول يبلغ فيها عن قيام مجموعة أشخاص بالحفر في منطقة «الباويطي» فأخذت الحرس وذهبت إلى المكان ، وفوجئت بصوت الحفر ، فما كان مني إلا أن أبلغت المأمور وحددت له المكان ، فقال ليس معي إذن نيابة رغم أنها حالة تلبس واللصوص ليسوا داخل منزل أو حتى في أرض ملكهم .. ونشبت مشادة كلامية بيننا انتهت أن خرج بقوته الخاصة وقام بضبط أربعة أشخاص وحرر لهم محضرًا .

وفوجئنا عقب ترحيلهم للقاهرة بإخلاء سبيلهم على الفور .. وعرفنا ـ فيما بعد ـ أن أحدهم يمت بصلة قرابة بعضو مجلس شعب سابق ! ..

ولم تكن هذه هي الحالة الوحيدة التي تم إخلاء سبيل متهم عقب القبض عليه .

ولذا أصبحت سيارات «اللاندروف» أو السفاري تنطلق في الواحات دون لوحات معدنية وهي مشهورة بعمليات تهريب الآثار .. وتأتي تحركات الشرطة بشكل روتيني .

وإذا كانت معظم آثار الواحات ترجع للعصرين : الصاوي في الأسرة السادسة قبل الميلاد وكانت الواحات تعرف باسم «زيس زيس » في هذه الفترة .

والعصر الروماني الذي ترك آثارًا كثيرة بالواحات ..



إلا أن اكتشاف وادي المومياوات في التسعينيات وما لاقاه من شهرة عالمية كان أكثر ما لفت لصوص الآثار إلى هذه المنطقة .. ليس لسرقة الآثار فحسب بل بالبحث عن «الزئبق الأحمر» في رقاب المومياوات !!

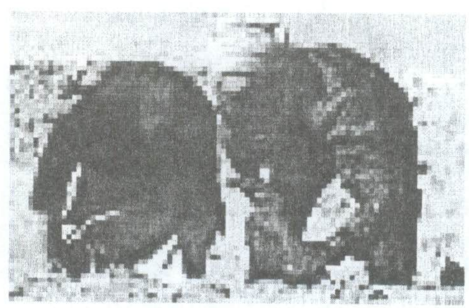
ولا يقتصر وجود الآثار أو التنقيب عنها في الأراضي الصحراوية بل إن هناك مناطق سكنية كاملة مقامه فوق كنوز الآثار .

وقد تم الكشف عن معبد آمون رع تحت أحد المنازل ، وجاءت المفاجأة في استخدام سائق لمقبرة أثرية بئر للصرف الصحي دون أن يشعر !

ففي أول يونيو ٢٠٠٢ وبمنطقة الشيخ «الصوبي» بالواحات البحرية عثر في منزل المواطن رمضان بديني ـ سائق ـ على فتحات لمقابر أثرية ترجع إلى العصر «الصاوي» ـ القرن السادس قبل الميلاد ـ .. كما عثر على بوابة معبد آمون رع تحت حجرة نومه ليتم اكتشاف أنه كان ينام فوق معبد وآثار حاكم الواحات البحرية «ذدخنسو أيوف عنخ» والذي قام ببناء المعبد ، وتقع مقبرته على مسافة بضعة أمتار من المعبد أو حجرة النوم بينما يمتد المعبد إلى منازل مجاوره وحجرات نوم أخرى!

أما المفاجأة العجيبة فإن كثير من هذه البيوت الريفية المتواضعة كانت تستخدم الحفر التي أسفلها ـ آبار ـ أو «طرنشات» للصرف الصحي وتبين أن تلك «الطرنشات» في حقيقتها مقابر أثرية مما أتلف نقوشها الرائعة .

يضاف إلى ذلك استخدام الأهالي البسطاء لأحجار المعابد في البناء دون الشعور بأهميتها .



إلا أن لصوص الآثار نبهوا الأهالي إلى أهمية ما تحت منازلهم والتنقيب للعثور على تماثيل أثرية وشرائها منهم ! .. وتزداد الخطورة مع هجوم «الأجانب» للإقامة بالواحات بحجة إقامة مشروعات سياحية وهم يعرفون قيمة هذه الآثار خاصة في الاتجار بها !

وفي يونيو ٢٠١١ – أي مع محاولة استغلال الانفلات الأمني – تم ضبط عصابة مسلحة من عشرة أفراد من بينهم قبطان سفينة كويتي، وارتدى بعض

أفرادها ملابس عسكرية للتمويه .. وقد تبادلت معهم قوات من الجيش والشرطة إطلاق النار، وبمعاونة الأهالي بنحو ٤٠ عربة «لاندروفر» تم القبض على أفراد العصابة المتخصصة في التنقيب عن الآثار وتهريبها، وتم ضبط معهم عدد من القطع الأثرية قدرت قيمتها بحوالي ٥٠ مليون جنيه.

بني سويف مصدر آمن لتوريد الآثار للصوص

تواطؤ موظف بالآثار ببيع أراضي الآثار وبها ١٧ تابوت وقطع آثار ذهبية!

الاستيلاء على أراضي الآثار بوضع اليد وبدون مجسات !

-الأهالي عثروا على آثار نادرة عند تطهير المصرف.. ومزارع أخذ قطعة أثرية ليسند بها الزير!

- حفريات اللصوص بأبوصير انتهت إلى سرقة ٢٠٨ قطعة أثار من بينها ٥٠ قناع مزخرف.

- المجلس تنازل عن الأراضي بزعم خلوها من الآثار .. وبعد ست سنوات اكتشفوا بها كنوز أثرية!

احتلت بني سويف مركزًا مرموقًا منذ أقدم العصور الفرعونية خاصة في عهد الأسرتين (التاسعة والعاشرة) حيث كانت أهناسيا عاصمة لمصر، وظلت تحتفظ بمكانتها في العصور والحضارات المختلفة، وتنتشر مناطق الآثار بأرجاء محافظة بني سويف ومنها:

-مركز الواسطى: ميدوم- أبو صير الملق – النواميس – ابويط.

-مركز اهناسيا: اهناسيا – سدمنت الجبل – طهافيوم – البهجون.

-مركز بني سويف: بليفيا - شريف باشا - بني سليمان.

-مركز ناصر: جزيرة أبو صالح - طرف عصفور - سليمان لبياض.

-مركز ببا : المضل - جبل النور - غياضة الشرقية.

-مركز سمطا: مازورة - الكوم الأحمر - دشاشة - أبو هشيمة.

-مركز الفشن: منطقة آثار الحيبة.

وتضم هذه المناطق آثارًا هامة من أشهرها:

-هرم ميدوم - المعبد الجنائزي- جبانة آثار أبو صير الملق - معبد رمسيس الثاني باهناسيا - معبد البازليكا - مقبرة انتي - نقش الملك شاشنق الأول - منطقة آثار الكوم الأحمر وماذوده - جبانة سدمنت - مقبرة رع حتب.

وببني سويف آثار إسلامية أشهرها : مسجد الغمراوي ومسجد السيدة حورية والتابع للأوقاف رغم أثريته. وأثناء تجديد المسجد ضاعت النقوش الأثرية بالدهانات!

أيضًا توجد آثار قبطية مهمة أشهرها دير الأنبا بولا ودير العذراء ودير أنطونيو بالحمام وناصر وهي أديرة تعد من معالم بني سويف السياحية.

وقد عثر في بني سويف على آثار هامة في مقدمتها:

تمثال رع حتب وزوجته نفر بالمتحف المصري - بردية وصية الملك (أختوي) لابنه (مريكا رع) - بردية القروي الفصيح بأواخر الأسرة العاشرة بأهناسيا-اكتشافات بتري والمعروضة بالمتحف البريطاني - بردية قصة مغامرات (ون أمون) كبير كهنة صالة آمون - مزامير النبي داود والمعروضة بالمتحف القبطي - إبريق الخليفة الأموي (مروان بن محمد) ١٣٢ هـ والذي يعد من درر المتحف الإسلامي.

كل هذه المناطق الأثرية وبعضها يمتد لمساحات شاسعة.. وكذلك الآثار المكتشفة والتي تزين كافة المتاحف في مصر والخارج تدل على أهمية آثار بني سويف وأنها مطمع للصوص الآثار خاصة مع التعديات والاستيلاء على الأراضي المتاخمة للمواقع الأثرية بحجة استصلاحها للزراعة، وكذلك خطر البعثات الأجنبية والتي غالبًا ما تكون دون رقابة حقيقية.

والعجيب أن متحف بني سويف ظل مغلقًا نحو عشر سنوات بسبب المياه الجوفية لأن الذين اختاروا موقعه وأمروا ببنائه لم يراعوا أنه بجانب مصرف "ترعة" وهو ما اضطر مجلس الآثار لعمل مشروع لتقليل المياه الجوفية!

وتجدر الإشارة إلى أن المياه الجوفية تهدد هرم ميدوم والآثار الملحقة به والتي تعد من أهم معالم وآثار بني سويف.

وفي زيارة للجنة الأداء النقابي لآثار بني سويف ولقاء نادية عاشور مديرة المنطقة تكشفت العديد من المشكلات ومنها:

-إهناسيا - العاصمة المصرية القديمة - وبها معبد لرمسيس الثاني وبوابة ومعبد بطلمي أصبحت وسط كتلة سكانية مما جعل من الصعوبة عمل سور، كما أن المياه الجوفية تؤثر على الآثار.

والعجيب أنه عند تطهير المصرف عثر الأهالي على لوحات وقطع وشواهد أثرية حتى إن أحد المزارعين وضع قطعة أثرية رائعة ليسند بها الزير دون معرفة أهميتها أو قيمتها!.. كما عثر على لوحات منها لوحة جدارية نادرة لرمسيس الثاني بوجهين متقابلين وهو يركل الأعداء بالأقدام، ومساحتها ٢١٦ × ١١٠ سم ، واختيرت اللوحة الرائعة ضمن مقتنيات المتحف الجديد، كما عثر أيضًا على لوحات وقطع أثرية رومانية، وهو ما يدل على تعاقب الحضارات في ذات الموقع، وأيضًا تعاقب العثور على آثار وتعاقب السرقات!.

ففي بني سويف يأتي الاستيلاء على أراضي الآثار بالتواطؤ ، والحفر خلسة المدخل الرئيسي لسرقات الآثار .. والأمثلة عديدة

فهناك شكاوي من أمناء متحف بني سويف ضد موظف بالآثار قام ببيع أراضي الآثار في اهناسيا المدينة، وسد منت الجبل ببني سويف ، طما بالفيوم .. وجاءت المفاجأة في الكشف عن ١٧ تابوت وقطع آثار ذهبية ومسارج داخل هذه الأراضي !..

ورغم الثراء المفاجئ لموظف الآثار المذكور وشرائه أراضي بمنطقة سجن بني سويف - خارج السجن ! - وشقق وغيرها إلا أن ما حدث هو الاكتفاء بنقله إلى أحد المتاحف !

ومن العجائب تشكيل لجنة أثرية عام ١٩٩٠ من بين أعضائها الموظف المذكور ، ووافقت اللجنة على منح مواطن مساحة ٣٠٠ فدان لاستغلالها في أحد المشروعات ، وذكر القرار أنه بعمل مجسات تم استخراج ما بها من توابيت خشبية وتسجيلها وقد أصبح الموقع خاليًا من الآثار المنقولة ولم يثبت وجود آثار ثابتة بالموقع ، وأن الأرض المذكورة خارج زمام «سدمنت» وليست واردة في زمام الآثار .

وفي عام ١٩٩٦ أعيد عمل مجسات في نفس الأرض وتحرر محضر من الأثريين ذكر أنه تم الكشف عن مقابر أثرية وتوابيت .. إلخ .

وهو ما يعني أن الشركة أو الحائز للأرض أخذ ينقب طوال هذه السنوات دون أدنى رقابة حتى أنه «فاض» بعد تنقيبه عدد من المقابر الأثرية وما تضمه من آثار !

واستمر الوضع في أرجاء بني سويف بل إن كثير من الأراضي لم يتم عمل أية مجسات بها رغم وقوعها في مناطق متاخمة للآثار حيث حصل عليها «الأباطرة» بوضع اليد بحجة الاستصلاح !

ومن هنا أصبحت بني سويف مصدرًا آمنًا لتوريد الآثار للتجار وهو ما كشفت عنه العديد من القضايا التي نشرتها الصحف وما لم تنشره من البديهي يكون أكثر.

ومن ذلك ما نشر عن تمكن لصوص من عمل سرداب والحفر خلسة بمنطقة أبوصير الأثرية وسرقة ٢٠٨ قطعة أثرية ـ فرعوني ـ من بينها ٥٠ قناع وجه آدامي بصدر خشبي ملون ومزخرف ..

أشهر قضايا سرقات الآثار بالفيوم بأعداد تفوق الوصف:

- شكوك في حائز لـ ١٣٦٨٢ قطعة.. واستبدال ٢٣٨ قطعة ..وسرقة ٢٠٠ قطعة من مخزن كوم أوسيم.

- بلاغ عن تلف عشرات المومياوات واختفاء بعضها.

- سرقة مومياء بمنطقة اللاهون بعد اكتشافها بثلاثة أيام فقط وتكرار السرقات في كوم ماضي!

تعد منطقة آثار مصر الوسطى التي تضم محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا مدخل صعيد مصر .. ويعد هذا المثلث خاصة الفيوم وبني سويف من أفقر المناطق في دخل الفرد.. وربما كان هذا وراء الدعوات للتنمية .. إلا أن الواقع هو قفز بعض «الحيتان» لاختيار مواقع أراضي بعينها يعرفون أنها تخبئ تحتها كنوز الآثار حتى أن بعض هذه المناطق تحولت إلى «ثكنات» أو محميات طبيعية لأصحابها يحظر دخولها وهو أمر يستوجب مراجعة كل أراضي صحراء هذه المحافظات التي استولى عليها «الحيتان» بحجة زراعتها أو إقامة مشروعات بينما الحقيقة هي للتنقيب الآمن عن الآثار ..

في الفيوم التواطؤ يسبق السرقات أو «يداري» عليها ويحصنها .. ومن ذلك حيازة الحائز مصطفى عبد الهادي ١٣٦٨٢ قطعة آثار وإقرار لجنة بسلامة الآثار بعد جردها في ٤٨ ساعة فقط وهو أمر مستحيل لمثل هذا العدد أو حتى ١٠٪ أو ٥٪منه ! ..

وكشف د . عبد الرحمن العايدي - رئيس الإدارة المركزية لمصر الوسطى - عن هذا التواطؤ المفضوح بالتلاعب في السجلات، بل وجود محاضر سابقة تقر بفقد عدد من القطع وأن بعضها تم بيعه !!

ويتكرر الأمر في فقد ٢٣٨ قطعة من مخازن الآثار فإذا بهم يقوموا باستبدال سجلات الآثار بأخرى جديدة لإسقاط الـ ٢٣٨ قطعة المفقودة أو المسروقة !

وفي هذا المسلسل أو السياق والتنافس في إعداد القطع الأثرية المسروقة جاء الكشف عن اختفاء ٢٠٠ قطعة أثار من مخزن كون أوشيم .

هذا وكان تم الكشف عن الآثار المفقودة في بداية التسعينيات .. وتم انتهاء خدمة صاحب العهدة مصطفى قنديل في ديسمبر ١٩٩٣ وتم عمل لجنة جرد عام ١٩٩٥ وإحالة القضية للتحقيق برقم ٤٦١ لسنة ١٩٩٧ ثم أعيد الجرد عام ٢٠٠٥ وأعيد ثانية مرة ثالثة عام ٢٠١٠ برئاسة سيد يماني وأحيل الموضوع للنيابة الإدارية برقم ١٤ لسنة ٢٠١١ وربما تنتهي الأمور بطعون ببطلان أي جزاء للتقادم علمًا بأن جزاءات النيابة الإدارية عادة تنتهي بالخصم من المرتب !..

ولم يكن هذا كله بعيدًا عن التعديات ومنها قيام مواطنين أو لصوص آثار بالعثور على مقبرة أثرية كاملة أسفل منزل أحدهم بقرية العزيزية .

وجاءت المفاجأة في أن المنطقة السكنية التي بها المقبرة الأثرية - أسفل المنزل - غير واردة بسجلات أملاك الآثار .

وأكدت المعاينة أن القيمة الأثرية للمقبرة سوف تزيل الغموض عن حقبة تاريخية فرعونية بالفيوم ..

كما تم ضبط مجموعة من القطع الآثرية من بينها ٤ مومياوات وتابوت و ١٠ تماثيل فرعونية مستخرجة من الحفر خلسة ..

وهذه الحوادث وغيرها متكررة .. إلا أن العجيب أن التعديات على المواقع الأثرية لا يأتي من الأهالي أو لصوص الآثار وحدهم ..

فقد تنازل المجلس الأعلى للآثار عن أراضي للمحافظة بمنطقة كيمان فارس لبناء جامعة مع الاحتفاظ بخمسة أجزاء بها شواهد أثرية ..

ثم جاء التنازل لمديرية الإسكان لبناء مساكن بعد عمل محضر «مفبرك» بأن الأرض المتبقية خالية من الآثار !

وجاء ذلك رغم وجود حمام أثري صعب إزالته أو طمسه لأنه بارتفاع مترين فوق سطح الأرض .. ولم يجاز المخالف .

أما المذكرة التي عُرضت (عام ٢٠٠٩) على رئيس قطاع الآثار المصرية فقد جاء بها :

تقدم مدير البعثة الفرنسية ـ الإيطالية العاملة بمنطقة أم البريجات بالشكوى من تعديات صارخة منها :

ـ تم زراعة جبانة التماسيح الوحيدة التي ترجع إلى العصور الفرعونية .

ـ التعدي بالزراعة على الجهة الجنوبية من التل الأثري جهة سور المعبد .

ـ التعدي بمد خط مواسير للمياه داخل المنطقة الأثرية .

ـ عمل محجر للرمال وصل إلى مسافة ٣٠ متر من جبانة التماسيح .

ـ إقامة مزرعة سمكية على مسافة ٢٠ متر فقط من مقبرة أثرية نادرة ترجع للأسرة الثانية .

ـ سقوط الجدران الأثرية وعدم إزالة التعديات !

وهكذا أصبح ميسرًا لكل من يحفر بالفأس أو يستخدم لودر في المحجر أن يخرج معه جذور الآثار والحضارة دون رقيب !

وفي كل هذا السياق لم يكن عجيبًا أن تتم سرقة مومياء من موقع اللاهون في ١٩/ ١١/ ٢٠١٠ بعد مرور ثلاثة أيام فقط من اكتشافها رغم أن نقطة شرطة الآثار تقع على مسافة عشرة أمتار فقط من موقع الاكتشاف .. وكأنه على مكتشف المومياء أن يضعها في تابوت ويصطحبها لمنزله ويعود بها في الصباح كل يوم .. بينما كان هناك بلاغًا مضادًا تضمن تلف واختفاء عشرات المومياوات، وهي نتاج حفائر لفترة طويلة بالمنطقة !.. وقد تم إحالة البلاغ للنيابة، مع ملاحظة أن البلاغات والبلاغات المضادة عن الإهمال وسرقات الآثار تكررت بين المسؤولين بالمجلس الأعلى للآثار!!

أما منطقة كوم ماضي التي تم الاحتفال بافتتاح مشروعات بها ، فكم احتفل اللصوص بسرقة آثارها.. وهذا هو حال الفيوم.

التنقيب في صحراء المنيا يخضع لأوامر الأعراب !

دروب تهريب الآثار بعيدة عن عيون رجال الأمن وتصل إلى البحر الأحمر و «العدو الإسرائيلي»

- كيف حصل أمير قطري على متحف كامل من آثار تل العمارنة ؟!

- التنقيب تحت البيوت ولم يرحموا الحفر تحت قصر هدى شعراوي !

- البلطجية استولوا على حجرة حراسة تل جبانة النصاري الأثري واتخذوها مقرًا لهم !

في المنيا يتخذ البحث عن الآثار طرق غير معتاده فهي تضم من ناحية آثار لكافة العصور .. فأثار عصور ما قبل التاريخ في شرق مغاغة ، وعصر الدولة القديمة في مقابر فريزر والبرشة ودير البرشة وشيخ سعيد ، وعصر الدولة الوسطى في بني حسن ، وعصر الدولة الحديثة في تل العمارنة والتي كانت عاصمة مصر في عهد الأسرة ١٨ وظهرت بها عبادة اخناتون ، أما آثار العصر الروماني واليوناني فهي في تونا الجبل وطهنة الجبل والبهنسا ، وأثار العصر المتأخر في البهنسا وشارونه خاصة عصور قبطية وعصر الإمبراطورة هيلانه في جبل الطير وبرشه وعصور إسلامية خاصة في مغاغة والبهنسا ..

ومن ناحية أخرى فإن كثير من تلك المواقع التي يتم التنقيب فيها تخضع تمامًا لسيطرة الأعراب ، وهم المتحكم الفعلي في منح أراضي الاستصلاح والمحاجر .. علمًا بأن صحراء المنيا شرق النيل يمكن أن تكون أكبر الطرق للتهريب إلى إسرائيل وغيرها .. فهذه الصحراء تصب في محافظة البحر الأحمر من خلال دروب بعيدة عن أعين رجال الأمن وهي دروب يمكن أن تؤدي إلى مسارات ليس مهربي الآثار فحسب بل وتجار المخدرات والسلاح والالتقاء بالأرتريين وغيرهم ليهربوا من محافظة البحر الأحمر إلى سيناء وإسرائيل !

هذه الطبيعة أو الجغرافيا فضلًا عن التاريخ جعلت من المنيا محطة من أشهر محطات ومواقع التنقيب عن الآثار وتهريبها .

وقد أدى هذا إلى البحث عن الآثار بكافة الطرق وأشهرها الاستعانة بالمشعوذين المغاربة ليس لهوس البحث عن الآثار فحسب بل للبحث عن الزئبق الأحمر !

ومن أشهر مناطق سرقات الآثار بالمنيا منطقة تل العمارنة .. وليس ببعيد النشر عن وجود متحف كامل لدى أمير قطري يضم مئات وربما آلاف القطع المستخرجة من نفس المنطقة حتى قيل إنه كان سيتبرع بـ ٨٠ قطعة آثار آتونية لمصر!

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة من أهم المناطق موضع أنظار الصهاينة لزعمهم ارتباط ملوك الأسرة ١٨ بهم، وهو زعم كاذب فندناه بالتفصيل من خلال أراء العلماء في كتابنا «الاختراق الصهيوني للآثار المصرية» .

ومن المحزن أن ما حدث لمقبرة اخناتون بتل العمارنة جريمة لا تقل عن أبشع جرائم سرقة الآثار ، إذ أنه نتيجة إهمال معالجة السيول في نهاية التسعينيات تحولت كثير من نقوش المقبرة إلى بودرة إذ ظلت المياه متراكمة لنحو أربع سنوات حتى تشبعت بها الحوائط وغطتها الأملاح وقضت على النقوش رغم أن علاجها كان يمكن ولو من خلال عمل «عتبات» مرتفعة لا تتكلف مئات الجنيهات بينما كان فاروق حسني يستقطع ملايين الجنيهات للصرف على حفلات الرقص ومهرجانات تافهة وتجريب !

وتواصلت الجرائم التي لا تقل عن السرقة بتدمير لوحات الحدود الهامة والتي أقامها الملك اخناتون بتل العمارنة وهي في طريق حنتوب على مسافة ٢ كم من مقبرة آي رقم ٢٥ ، ولم يعلن أحد السبب الحقيقي لدمار اللوحة الأثرية الهامة وهل نتيجة لتفجير من تفجيرات المحاجر أم بفعل فاعل ؟!

ونفس الأمر في كسر قاعدة لتمثال رأس غير مكتمل لنفرتيتي - زوجة اخناتون ، الجميلة وأم بناته الستة - حيث كسرت القاعدة في معرض ببوسطن وتم تغييرها بقاعدة جديدة من مواد صناعية ! .. والعجيب أن القاعدة المستبدلة غير منضبطة مما يمكن أن يعرض التمثال ذاته للكسر!

أما منطقة آثار بني حسن والشهيرة بأجمل الرسومات على مقابرها فقد تعرضت هي الأخرى إلى إهمال جسيم ونهب في عصر فاروق حسني .

ورغم أن منطقة آثار التباركية الشهيرة بالشيخ فضل سبق نهبها بشدة في نهايات عصر السادات ، فإن لصوص الآثار ينتقبون فيها حتى اليوم وهي منطقة عبادة «أنوبيس» القريب من ابن أوي .. ومن المعروف أن في المنيا مناطق عبدت القرد وأخرى عبدت أبو قردان وثالثة عبدت السمكة .. إلخ .

ولم يخل التنقيب عن الآثار في المنيا تحت البيوت بل قيل أن نائب بمجلس الشعب قاد التنقيب أسفل قصر هدى شعراوي حتى أن تقرير معاينة القصر لإدخاله في تعداد المباني التاريخية بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٨ أكد قيام المستأجرين بأعمال تخريب وهدم بالقصر وتحرر عنه المحضر رقم ١١٠٥٦ لسنة ٢٠٠٧ .

ومن هذا النتاج الواسع في التنقيب عن الآثار في المنيا في كافة الأماكن صحراء ومحاجر وحقول زراعية ومنازل، وبكافة الوسائل من الأجهزة الحديثة حتى المشعوذين لم يكن غريبًا أن تنشر الصحف حادث عجيب عن اختطاف ستة مسلحين بالإكراه لرفض المجني عليهما سداد مليون جنيه قيمة آثار مسروقة (١٩٩٧/٧/٢٥).

وأشارت تفاصيل الخبر إلى اختطاف ستة تجار آثار بالقوة تاجر آثار ونجله، وأطلقوا الرصاص على المواطنين لمنعهم من اعتراض طريقهم خلال عملية الخطف بسبب عدم سداد المجني عليهما مبلغ مليون جنيه قيمة تمثال أثري وقتلهما شقيق أحد الخاطفين الستة ، وأن هذا التمثال مستخرج من منطقة أثرية بالمنيا وماطل التاجر في السداد .

ومن حوادث الآثار الشهيرة بالمنيا عام (١٩٩٤) ضبط ٩ أشخاص من بينهم مدرس ومحاسب وبحوزتهم ١٩٥ تمثالاً ملونًا ترجع للعصور الفرعونية، وتبين أنهم حصلوا عليها من خلال قيامهم بالتنقيب «خلسة» ..

وضبط سباك وسيدة يعرضان ٥٨ قطعة أثرية للبيع مستخرجه من المنيا وتخص أحد المحامين.

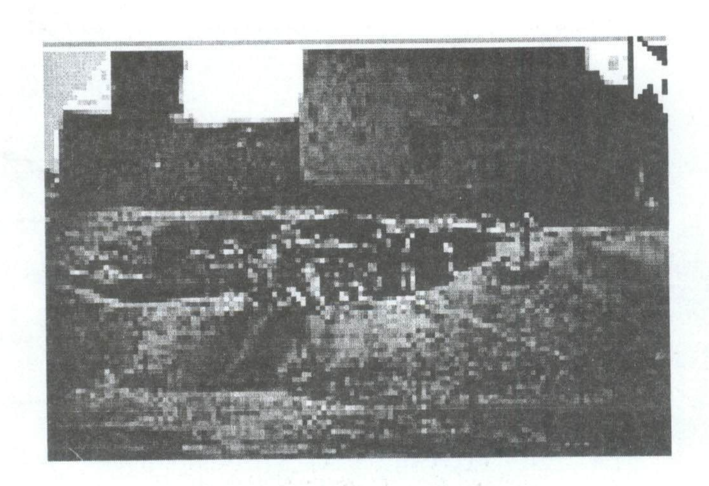
وإحباط محاولة لبيع مومياء لإنسان بدائي به زوائد خلف ظهره أشبه بالذيل القصير وقيمتها مليون جنيه .

وضبط تابوتين بداخل كل منهما مومياء لأميرات الأسرة ٢٦ بالعصر الفرعوني المتأخر أثناء بيعهم بـ ٥ ملايين جنيه ..

وعقب أحداث يناير وفي فترة التراخي الأمني وبالتحديد في مايو ٢٠١١ استولى عدد من البلطجية على موقع حفائر جبانة النصارى بالبهنسا وقاموا بكسر حجرة حراسة المنطقة الأثرية واستولوا عليها واتخذوها مقرًا لهم !

كما قاموا بسقي الأرض الأثرية وتجريفها لتغيير معالمها من آثار إلى استصلاح رغم قيام بعثة الآثار المصرية بالعمل بها واكتشاف العديد من الآثار والشواهد الأثرية !

وقد قام مفتشو الآثار بإبلاغ مدير آثار مصر الوسطى والشرطة إلا أن أحدًا لم يتحرك !



أسيوط مناطق مفتوحة .. وسوهاج رحلات لتجار الآثار

في أسيوط تجيء معظم سرقات الآثار من المناطق الأثرية المفتوحة والجبال خاصة جبل درنكة والجبل الغربي .. مع ظاهرة الاستعانة بالمشعوذين المغاربة والحفر خلسة تحت المنازل في القرى وهو ما تسبب في أحداث مأسوية .. ورغم هذا ينتقل الحفر من بيت إلى آخر إذ يبدو أن «اتباع» المشعوذين يطلقون شائعات عن ثراء البعض بسبب العثور على الآثار لفتح فرص عمل جديدة لهم .

وتجدر الإشارة إلى شكوى نشرتها الصحف لموظف بالثقافة الجماهيرية بأسيوط كان قد تم انتدابه للعمل بهيئة الآثار في بداية عصر فاروق حسني ، وأثناء عمله أبلغ عن مظاهر للفساد في الآثار كما أبلغ عن سرقات للآثار فتم التنكيل به وحاولوا فصله من العمل .

وفي غمار أحداث ثورة يناير ٢٠١١ استغل لصوص الآثار الانشغال بالأحداث والفراغ الأمني وقاموا بأكثر من ٥٠ حالة تنقيب أشهرها بمركز البداري وكذلك مناطق بابنوب حيث كان الأهالي يحضرون كميات من الرمل والظلط أمام بيوتهم للإيهام بقيامهم بأعمال بناء وترميم بينما يقومون بالحفر تحت منازلهم بحثًا عن الآثار .



وقد تسببت أعمال الحفر تحت المنازل إلى عديد من الحوادث المأساوية

نشرتها الصحف منها انهيار ثلاثة منازل بحي المجاهدين بأسيوط نتيجة للحفر أكثر من ٨ أمتار تحت المنازل، ثم انتشر التنقيب في كل أرجاء أسيوط!

وفي سوهاج ينتشر التنقيب خلسة في الجبال وفي بيوت المدن الأثرية وأشهرها أخميم.

وقد كشف حادث ضبط رئيس قسم بالإدارة التعليمية وصاحبا محلات تحف وأنتيكات وبحوزتهم ٢١ تمثال و ١٠٥٠ قطعة عملة ذهبية وبرونزية ومصحف نادر بخط اليد أن جمعهم لكل هذه الآثار والتي تمثل عصور مختلفة بأنهم اعتادوا التجول في المناطق الآثرية وشراء الآثار من خفراء الآثار وعمال الحفريات والمجسات بالمناطق الأثرية بأسعار رخيصة ثم يعيدون بيعها بأسعار كبيرة.

قنا .. سرقات في المعابد وكهوف الجبال وتحت المنازل

لأن قنا ملاصقة لطيبة أو الأقصر بل إن الأقصر قطعة منها وقد ظلت الأقصر لقرون طويلة مركزًا وقبلة للعبادات الفرعونية فمن البديهي أن تكون أرجاء قنا مليئة بالآثار وأن تتجه عيون لصوص الآثار إلى هناك ..

ودندره التي سرقت منها فرنسا القبة السماوية الرائعة لتزين بها متحف اللوفر ظلت غنية بآثارها وظل معبدها يضم أروع النقوش رغم هذه السرقة الكبرى القديمة .. فقد كانت دندره لأهميتها مقرًا لعدد كبير من القادة العسكريين عند الفراعنة .. وتروي نقوش المعبد قصة الألهة حتحور المقيمة في دندره والتي تذهب بمركب شراعي كل عام إلى زوجها الإله حورس بإدفو ثم تعود إلى معبدها لتقدم القرابين.. وترسم نقوش المعبد المسروقة والمتبقية ـ تفوّق الفراعنة في علم الفلك كما تروى قصص ايزيس واوزوريس الشهيرة.

ورغم كل هذه الأهمية التي تطلب الحراسة الكثيفة ظلت الطرق إلى المعبد والمساكن القريبة منه مهملة لتحض اللصوص الذين تمكنوا من سرقة العديد من آثاره ومنها رسم للإله حاتحور نشر من حوائط المعبد لمواصلة السرقة.

أما عن منطقة دندره فتجدر الإشارة إلى ما تم نشره عن عثور المسئولون في مطار مدينة ممفيس الأمريكية على لوحة أثرية مرسوم عليها منظر للآله حورس وتفاصيل رائعة .. وترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد في العصر البطلمي، وعليها كتابات تشير إلى أنها مستخرجة من منطقة دندرة، وأرسل المسئولون في الجمارك إلى المستشار الثقافي المصري والذي قام بدوره بإرسال مذكرة إلى مجلس الآثار .. دون رد . كالعادة !

كما تجدر الإشارة إلى عمل البعثة الأجنبية بمرافقة صورية من مفتشي الآثار مما أثار شبهات سرقات الآثار حولها .

أما إسنا فقد ظل المعبد مهملاً لسنوات طويلة، وظل السياح في رحلة عذاب، وحتى مع صيانته أصبح مهددًا بالسقوط، إذ يبدو أن شركة المقاولات لم تقم بالتنسيق مع وزارة الري رغم ارتباط تأثر المعبد بالهاويس .. وأشارت المصادر إلى أن عدد أبار شفط المياه أكثر مما هو مطلوب مما يهدد بسقوط المعبد مثلما حدث في مئذنة الرماح نتيجة الخلل الذي أحدثه سحب التربة .

وفي إسنا وبالتحديد قرية كومير معبد رائع يتعرض للسرقة دون رقيب .. وكما ذكر لنا الأستاذ عبد العظيم عبد الصبور على أن الجزء العلوي من هذا المعبد الرائع تظهر منه تيجان وأعمدته وبعض السلالم المؤدية لبقية المعبد، أما باقي المعبد فهو ممتد ويقع تحت عدد من المنازل .. ولك أن تتصور أن جزءًا من معبد أثري تحت منازل الأهالي فماذا يفعل «الخفير» معهم ؟!

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعبد لأميرة فرعونية تسمى «كومير» وعلى أساسها أطلق اسم القرية..

أما حمرا دوم - قرب دشنا - فجبالها تضم عشرات الكهوف والمغارات والتي يبحث فيها وحولها لصوص الآثار، وكم وقعت حوادث مأسوية لبعض المتطلعين إلى الثراء أشهرها في التسعينيات عندما ذهب عدد من الأهالي إلى الجبل وضلوا الطريق ونفد ما معهم من غذاء وماء فماتوا جميعًا خاصة مع وصول درجة الحرارة إلى ما يزيد عن ٥٠ درجة مئوية .

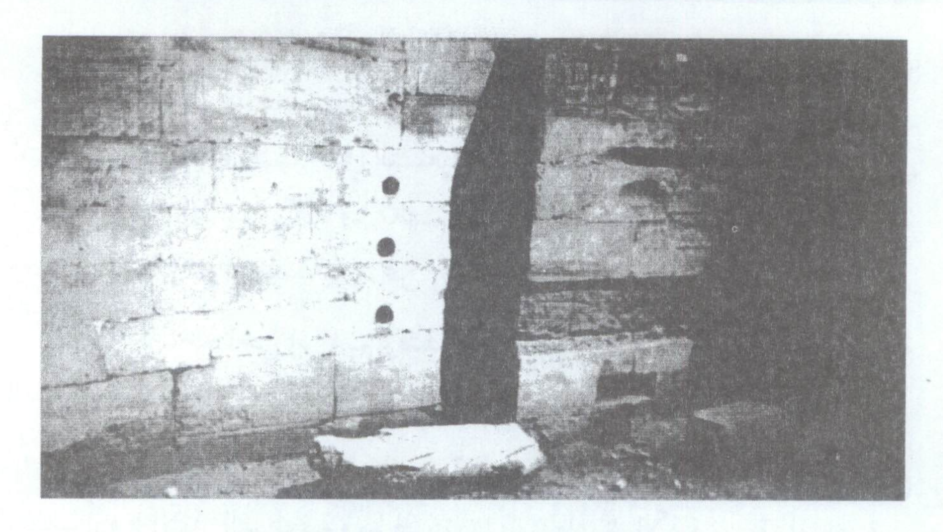
وأشار د . حجاجي إبراهيم وقتذاك إلى سرقة مقابر حمرا دوم وتم تغطية السرقة بأعمال ترميم!

وفي قفط التي يقال أن اسمها نسبة إلى حفيد سام ابن نوح عليه السلام وتضم أروع الآثار الفرعونية وبها طريق يسمى طريق الآلهة نسبة للفراعنة .. هذه القرية التي كانت دربًا للشهرة تحولت أراضيها إلى مركزًا للمعاول والفؤوس للتنقيب عن الآثار .

ولعل هذا وراء ارتفاع أسعار الأراضي في ربوع المناطق التي تشتهر بالآثار في قنا حتى وصل سعر الفدان في بعض قرى نقاده إلى أكثر من ٤ ملايين جنيه .



مجموعة من الأواني الفخارية الكاملة والتي ترجع إلى عصور مختلفة ملقاة هكذا بمعبد أرمنت كأنها نفايات وليست آثارًا!.. رغم أن السكان ملاصقين للمعبد



جزء من تمثال ملقى على أرضية معبد أرمنت هكذا وهو تمثال من العصر اليوناني الروماني ربما كان كاملًا ثم فقدت الرأس ولا ندري أين ذهبت

وتمتد ظاهرة التنقيب تحت البيوت وفي الجبال القريبة في أرمنت الوابور وأرمنت الحيط وغيرها .. وحتى مع تصدي بعض الأثريين الشرفاء لهذه الظواهر تجد ردود من المسئولين تثير العجب مثلما تصدى مفتش آثار لما يجري في منطقة فاوي بحري حيث يوجد تقرير قديم بوجود شواهد أثرية على خمسة أفدنة فيأتي الرد أن مفتش الآثار المذكور ليس تخصص آثار مصرية وأن الأرض المذكورة تتبع هيئة المساحة وليس بها شواهد أثرية !! وبالطبع اختفت الشواهد لتكون السرقات «سداح ـ مداح» .

وفي معبد أرمنت رغم أنه ملاصق تمامًا لبيوت الأهالي ظلت الأواني الفخارية والتماثيل والشواهد الأثرية ملقاة على الأرض دون الخوف عليها من السرقة.. ومن العجيب وجود جسم تمثال ملقى دون الرأس ولا يعرف أحد أين ذهبت، ومن الذي قام بنشرها من التمثال؟

وفي نجع حمادي أحاطت الشبهات بكبير مفتشي الآثار الإسلامية والقبطية في التسعينيات بسرقات وتسهيل الاستيلاء على أراضي الآثار.. وجاءت عمليات جس الأراضي بمنطقة الشيخ سنجق بدعوى أنها لمواطن رغم أن مجلس الآثار لا يتعامل مع الأفراد لإبعاد الشبهات فإذا بالمواطن المقصود هو شيخ خفراء بالآثار !!

ودار صراع بين الوحدة المحلية بأبو تشت والأثري المذكور إلى ان تم نقله ولكن إلى الأقصر الأكثر ثراءً بالآثار ..

وهكذا أصبحت أراضي وأثار قنا مرتعًا للاعتداءات والسرقات خاصة مع قرب طريق التهريب عبر سفاجا والبحر الأحمر مباشرة!

الأقصر أكبر متحف مفتوح لسرقات الآثار

- مخازن الآثار ظلت بدون سقف وحوائطها «مخرومة» .

- شبهات تحيط البعثة الفرنسية بسرقة آثار الكرنك .. والانتقام من الأثريين الشرفاء .

تعد الأقصر تعد أكبر متحف مفتوح للآثار في العالم، وأصبحت في عهد فاروق حسني أكبر متحف مفتوح لسرقات الآثار .

جرائم سرقات الآثار بالأقصر في عهد فاروق حسني لم تتوقف ..

مخزن مونتو سرق منه ٥٥ قطعة آثار من بينها تمثال سخمت النادر بعد أن تكشف وجود فتحة في حائط المخزن .

.. مخزن الشيخ لبيب سرق منه ٩٣ قطعة، ويقول تقرير لجنة الجرد أنه ظل لفترة طويلة دون سقف.

خفير يتم ضبطه يحمل «جوال» يضم ١٦ قطعة ويعترف أنه يهربها لصالح مسئول العلاقات العامة فإذا بهم يتهمونه بالجنون دون أدنى اعتبار لمنطق: كيف لموظف عام ويعمل خفير وحارس للآثار يكون مجنونًا؟ !

البعثة الفرنسية «تنشر» لوحات جدارية وآثار من معبد الكرنك وتضع مكانها أحجار عادية وتتم مجاملة البعثة !

مناطق بأكملها بنيت فوق الآثار مما يسهل عملية التنقيب للصوص الذين يقومون بعمل أنفاق تصل إلى المقابر الأثرية الملكية بالبر الغربي لسرقتها .

المسئول عن الآثار والبعثات والمخازن وعشرات المهام تبين أنه واحد من أكبر موردي الآثار في قضية طارق السويسي المعروفة باسم قضية الآثار الكبرى.

مسئول آخر يتم اتهامه ومجازاته فينقل إلى مركز تسجيل الآثار بالقاهرة!

كبار خبراء الآثار وعلى رأسهم د . عبد الحميد زايد شيخ الأثريين ومرمم الآثار الكبير قدري كامل وغيرهما يعدون تقريرًا عن تجاوزات البعثة الفرنسية ولا يلتفت إليه أي مسؤول.

مفتشو الآثار الشرفاء: سيده عبد الراضي ونعمة سند وعادل عرفان وعلاء عبد الغفار وكذلك مشرف الأمن عبد القوي محمد تصدوا لسرقات الآثار فيتم التنكيل بهم .. وبعد أن تهدأ الأمور يتم مجازتهم ثانية حتى لا يدفع مجلس الآثار تعويضًا عما اقترفه في حقهم !

جرائم المال العام تتحالف مع سرقات الآثار فيعلن العالم الكبير د . علي صبري عن تعرضه لابتزاز مقابل صرف شيكات لعملية إنقاذ معبد الأقصر فآثر الانسحاب دون أن يدفع رشوة .

عملية تطوير الأقصر تصبح بالشبهات بينما يضيع أي احتجاج حتى لو كان مقدمًا لليونسكو ما دام الشعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» .

هذه بعض عناوين ما حدث في آثار الأقصر، وهي تحتاج إلى مجلدات .. ونضطر أن نوجزها رغم أهميتها ..

الحادث الأكبر والذي كشف عن سلسلة حوادث لسرقات تمت بمخازن الأقصر جاء عندما أبلغت سيدة عبد الراضي مفتشة آثار الكرنك في نهاية مارس ١٩٩٥ عن اختفاء ثلاث قطع أثرية من مخزن الشيخ لبيب بمعابد الكرنك .

وفجرت المفتشة في أقوالها أمام ضاحي يحيى مدير نيابة الأقصر «وقتذاك» مفاجآت؛ حيث لاحظت اختفاء لوحة أثرية ،عليها نقش يمثل إحدى الملكات، وعلامة الكوبرا التي ترجع للعصر الفرعوني المتأخر وكانت توضع في رف داخل المخزن، وقالت أنها بحثت عنها ولم تجدها .. كما لم تجد قطعتين أخريين .

وأبلغت سيدة عبد الراضي الجانب الفرنسي الذي يعمل في الحفائر ، كما أبلغت عبد الحميد معروف مدير آثار الكرنك وسلطان عيد كبير المفتشين بذلك، فطلبا منها الأخيران أن تقوم بوضع قطعة أخرى من نفس قطعة المادة المفقودة على أن تقوم بتمزيق وإخفاء «الفيشة» التي تحمل رقم وتوصيف القطع المفقودة وأن تحضر فيشة جديدة بدون بيانات لوضعها مكان القطعة المراد استكمالها؟!

ويقوم مدير آثار الكرنك وكبير المفتشين بالاتفاق مع الجانب الفرنسي المشترك في التسجيل بمحو بيانات القطعة المفقودة، المسجلة على الكمبيوتر وإدخال بيانات القطعة المراد استبدالها بدلاً من القطعة المختفية ..

وأكد مفتش الآثار عادل عرفان أقوال زميلته وأضاف أنه تعرض لمثل هذه الممارسات عندما اكتشفت فقدان قطعة أثرية من نفس المخزن .

وعليه تم جرد مخزن الشيخ لبيب المسروق منه الثلاث قطع ليكشف عن مفاجآت لا حصر لها..

يقول تقرير أعمال جرد مخزن الشيخ لبيب بالكرنك والذي يحمل رقم ١ سري جدًا بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٩٧ جاء به :

نظرًا لأن المخزن كان بدون سقف ومكشوفًا من أعلى لفترة طويلة، فقد تعرضت القطع الأثرية الموجودة على الأرفف لعوامل التعرية الطبيعية مثل هطول الأمطار والشمس، مما أدى إلى تفتت العديد من هذه القطع وبخاصة القطع الأثرية المصنوعة من مادة الحجر الجيري (!!) .

وانتهى التقرير إلى القول : بعد أعمال الجرد التي تمت بمعرفة اللجنة اتضح أن جملة القطع الأثرية المفقودة وغير المتواجدة بالمخزن عددها ٥١ قطعة أثرية بالإضافة إلى ٤٢ قطعة أثرية مفقودة والتي كانت بداخل حجرة جانبية وأمامها باب المخزن من الداخل .. وبالتالي يكون جملة القطع الأثرية المفقودة عددها ٩٣ قطعة .

ووفقًا للمذكرة المقدمة بخصوص هذا المخزن وتلاعب المدير المصري والبعثة الفرنسية وتصدي مفتشين الآثار الشرفاء سيدة عبد الراضي ونعمه سند وعادل عرفان تقول المذكرة :

إن هذا المخزن يوجد داخل معبد الكرنك ومساحته نحو ٥ قراريط وظل غير مسقوف ، ورغم أن قوانين هيئة الآثار تقضي بوجود مفتش آثار مسؤول لأي مخزن ولا يفتح ولا يغلق إلا بلجنة ثلاثية تضم المدير وكبير المفتشين والمفتش صاحب العهدة ، إلا أن هذا المخزن كان مختلفًا نظرًا لتغير المفتشين، وكان المدير المصري يسلم مفتاح المخزن للعامل الفني ليفتح المخزن للجانب الفرنسي قبل تواجد مفتشين الآثار المصريين !

(تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم عمل سقف لهذا المخزن إلا بعد أن تمت سرقة آثاره !) .. وقد أكد تقرير اللجنة العلمية برئاسة د . عبد الحميد زايد وعضوية قدري كامل «كبير مرممي الآثار» وآخرين على أن الجانب الفرنسي كان يحتفظ وحده بنسخة واحدة للصور يمكن أن ينتزعها عند اللزوم !!).

أما عن تفاصيل سرقة مخزن الشيخ لبيب فتعرضها مذكرة مفتشة الآثار سيدة عبد الراضي والذي جاء بها :

أنه في يوم ١٤/ ٣/ ١٩٩٥م وبحكم طبيعة عملي الذي كلفت به في مخزن الشيخ لبيب وهو ترميم وتسجيل الآثار، وتسجيل الآثار الموجودة في المخزن، فقد لاحظت اختفاء قطعة أثرية من أحد الرفوف الموجودة أمامي، لأنني اعتدت أن أراها يوميًا، لم أحدد في البداية مكان القطعة، ولكني أخذت الأعضاء الفرنسيين الموجودين في المخزن للعمل معنا، فقاموا بإحضار السجل الخاص بأرقام الأحجار ، وحددنا حوالي ثلاثة أرفف، فقاموا بالبحث في الأرقام الموجودة في كل رف من الثلاثة، فوجدوا أن إحداها ينقص منه رقم القطعة، وعرفنا أنها القطعة الأولى التي بلغنا عنها وهي عبارة عن نقش يمثل الآلهة «موت» عليها الكوبرا . وهذه القطعة كان سبب ملاحظتي لها، لأننا كنا نعمل في مواجهتها يوميًا، وهي على الرف في مواجهة الواقف عنده ، وعندما اكتشفنا غيابها كلفت أعضاء المركز بالبحث في نوع مادة الحجر حوالي أربعة أيام، وأيضًا بحثوا في جميع أنحاء المخزن فلم نجدها، فذهبت إلى مكتب السيد كبير المفتشين، وكذلك مدير المنطقة، فقاموا بالبحث أيضًا في جميع أنحاء المخزن، ولم يجدوا القطعة، في نفس الوقت أحضرت الفيشيه الخاصة بالقطعة، وكذلك الصورة الفوتوغرافية وقمت بإبلاغ السيد مدير عام المنطقة، في أثناء ذلك عرض علي كل من كبير المفتشين ومدير المنطقة استبدال القطعة بأخرى من نفس نوع مادة الحجر ، فرفضت فعرضوا عليَّ عرض آخر وهو عمل محضر يوضح أن القطعة

قد تهشمت، وسوف نقوم بالتوقيع عليه جميعًا، وأيضًا المدير الفرنسي وأعضاء المركز الفرنسي، وقد رفضت هذا العرض الآخر أيضًا . وقد تركت الأمر لأنني أبلغت جميع رؤسائي المباشرين بعد فترة قصيرة كان يعمل معي في هذه الفترة أحد زملائنا ويدعى عادل عرفان في تسجيل قطع أثرية في المخزن وعندما وصل إلى رقم ٨٧ وهي عبارة عن تمثال لرأس صقر من الحجر الجيري، وجدناه غير موجود وقمنا بعمل نفس الإجراءات السابقة من تبليغ الرؤساء وقاموا بالبحث عنها فلم يجدوها أيضًا في نفس الوقت الذي كنا نبحث فيه عن القطعة الأخيرة لاحظت اختفاء قطعتين من الحجر الجيري أحداهما عليها رأس ملك، والأخرى على شكل أسد كانتا موجودتان أمامي على نفس المنضدة التي كنا نقوم بالتسجيل عليها وهو ما أصابني أنا وزميلي بالخوف لأن قطع المخزن الأثرية يتم استنزافها . كما لاحظت في نفس اليوم عدم وجود قطعة بعينها عبارة عن رأس كبش من الحجر الرملي وعندها رأينا أنا وزميلي أن رؤسائنا لم يتخذوا أية إجراءات حيال هذه المهاترات، اضطررنا أن نبلغ الشرطة لتوقف ما يحدث في المخزن من أعمال لم نلحظها من قبل وخصوصًا لأنني أعمل بالمخزن منذ ٣ أعوام .

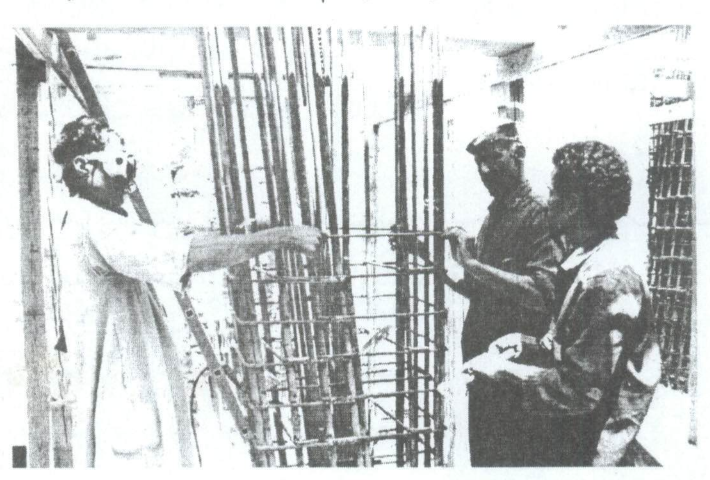
وبعد إبلاغ الشرطة وجدنا أن هيئة الآثار قامت بعمل قرار غريب ضدنا وهو الأمر الذي تسبب في نقلنا من مكاننا.

علما بأن مدير المنطقة تم نقله نتيجة شكوى ضده من مفتشة الآثار نعمة سند يعقوب عندما اتهمته بمحاولته سرقة تمثال من نفس المخزن واختفاء بعض التمائم غير المسجلة ، وتم بناء على ذلك نقلها كما تم إبلاغ مدير عام مصر العليا قبل إبلاغ الشرطة ومع إبلاغه عند سرقة كل قطعة وكان مقررًا حضوره للأقصر شعر بأن الموقف حساس ولم يحضر .

وبدلاً من مكافأة مفتشين الآثار الشرفاء تم التنكيل بهم لتصديهم للسرقات وفساد البعثة الفرنسية .

ويسرد تقرير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان في مذكرته للدفاع عن مفتشي الآثار الشرفاء ضد انحرافات البعثة الفرنسية ما يلي:

.. ولاحظوا أن البعثة الفرنسية المعهود إليها ترميم هذا المعبد تقوم بالترميم بخلاف الأصول الفنية المستقر عليها دوليًا في التعامل مع الآثار مما قد يهدد آثارنا وتراثنا بالفناء ، وعلى سبيل المثال فقد تلاحظ لهم استخدام البعثة في الترميم لحديد التسليح والطوب الأحمر والأسمنت الأخضر وهي مواد يمتنع استخدامها مطلقًا في ترميم أي أثر . ولاحظوا أيضًا استخدام مادة السيليكا التي تتسبب في محو النقوش على اللوحات الجدرانية، وكذلك استخدام مسدس الهواء بطريقة خاطئة في تنظيف النقوش بما يسبب أيضًا في إزالة النقوش، وليس هذا فقط، بل وصل الحد بهذه البعثة أن تقوم بنشر اللوحات الجدارية واستبدالها بلوحات أخرى غير أثرية ، وفي كل الأحوال فإن مجرد نشر الحجر الأثري يعد جريمة في تطبيق أحكام قانون حماية الآثار رقم «١١٧» لسنة ٨٣ لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إعادة الحجر الأثري الذي تم نشره إلى وضعه الذي كان عليه من قبل، ويضاف إلى ذلك بأنه تردد داخل المعبد أن البعثة الفرنسية تقوم بنشر اللوحات الجدارية وتهريبها خارج المعبد وتوضع أحجار أخرى مكانها غير أثرية تم إدخالها من خارج المعبد .



وعلى سبيل المثال الشكوى المرفقة بعريضة الدعوى المؤرخة ٧/ ١٢/ ١٩٩٦من عامل الونش / محمود عابدين محمد تتضمن ذات المعنى .

وبعد ما قاله المدعون من أن ما يحدث في معبد الكرنك ما هو إلا عبث يهدد بفناء أثارنا وذلك على ضوء دراستهم وخبراتهم في هذا المجال واستشعروا أن الأمر جد خطير ، ولا ينبغي السكوت عليه، لذا فقد قاموا بتوجيه شكاوي إلى الجهات المسئولة على النحو الآتي :

بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٩٦ م توجهوا بشكوى إلى السيد الدكتور / مدير عام آثار الوجه القبلي للمطالبة بإنشاء قسم خاص للترميم يضم أخصائيون ترميم على مستوى رفيع ذو خبرة ودراية بهذا العمل الدقيق دون جدوى .

وبتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٦ م توجهوا بشكوى إلى السيد الدكتور / الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار يشير إلى أن الذين يقومون بالترميم طلبه فرنسيين ليست لديهم الخبرة الكافية في مجال الترميم وأن الذي يرأسهم (فرنسوه لا رشية) مهندس معماري وليس خبير ترميم آثار أيضًا مما يترتب على ذلك إتلاف بعض النقوش الجدارية وطالبوا باستدعاء مختص لأعمال الترميم دون جدوى.



وبتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦م توجهوا إلى السيد / الأمين العام للمجلس لإحاطته علما بأنهم لاحظوا نقل بعض القطع الأثرية في المتحف

المفتوح (الميزوي) من مكانها وتهشم قطع أخرى دون جدوى أيضًا .

وبتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٩٦م توجهوا أيضًا إلى السيد/ الأمين العام بأن مدير البعثة الفرنسية لا يتعاون معهم في تسجيل القطع الأثرية بالإضافة إلى اختفاء بعض القطع الأثرية المنشورة .. وللأسف دون جدوى أيضًا.

وفي ٧/ ١٢/ ١٩٩٦ م تقدم سائق الونش (محمود عابدين) إلى المدعين بشكوى بصفتهم مفتشي آثار وقال فيها أنه يتهم المسئول الفرنسي بنشر حجر أثري إلى نصفين مؤكد أنه لم يقم بتركيبه مرة أخرى وقال أنه فوجئ بعد ذلك بتركيب حجري غير أثري بدلاً من الحجر المنشور وبعد ذلك قامت لجنة الثقافة والإعلان والسياحة بمجلس الشعب بزيارة ميدانية لمدينة الأقصر خلال الفترة من ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦ وحتى ١٦/ ١٢/ ١٩٩٦ م ومن ضمن زيارتها معبد الكرنك حيث تلاحظ لها ما يدور بهذا المعبد فأوصت اللجنة بضرورة وجود مسئول على مستوى عالي من المجلس الأعلى للآثار .

وبالفعل تم إيداع التقرير، إلا أنه جاء على هوى من وضعوه ، ضاربين بذلك عرض الحائط، وقد سبق للمدعون كشف سرقة ٩٩ قطعة أثرية من المعبد خلال الفترة الأخيرة ولم يتم التحقيق فيها أو إتخاذ أي إجراءات لإعادة القطع إلى مكانها .

فكانت المفاجأة التي تنتظر المدعون بعد كل المحاولات المستميتة لإنقاذ آثارنا هي:

١ ـ صدور قرار بنقل المدعيتين الأولى والثانية إلى منطقة أرمنت وذلك بموجب القرار رقم ١٥ سنة ١٩٩٧ صادر في ١٤/ ١/ ١٩٩٧ وهذه المنطقة ليس بها آثار هامة يمكن أن يخشى عليها، ولا تستدعي عمل مفتشين آثار بخبرة المدعيتين، وفي الواقع فإن هذا المكان الذي نقلتا إليه يضيفهما إلى عدد الموظفين الذين ينطبق عليهم حالة البطالة المقنعة .

٢ ـ وأيضًا صدور قرار بفصل المدعين الثالث والرابع بموجب قرار صادر من السيد الأستاذ الدكتور / الأمين العام الأعلى للآثار وذلك اعتبارا من٥/ ١/ ١٩٩٧ م بمقولة خروجهم على الواجب الوظيفيّ، وكان السادة المسؤولين اعتبروا أن الدفاع عن الحضارة والتراث خروج على مقتضى الواجب الوظيفي، فقرروا حرمان المفتشتان من وظيفتيهما وتشريدهما ونقلهما إلى أرمنت ليصبحا بدون عمل حقيقي .



هذا وقد قام كبار علماء الآثار وعلى رأسهم د . عبد الحميد زايد أستاذ الآثار المصرية والفنان قدري كامل كبير مرممي الآثار و د . سامي عبد العزيز أستاذ العمارة وغيرهم بإعداد تقرير ميداني عن أعمال البعثة الفرنسية بمعبد الكرنك، وقد كشف التقرير عن عشرات التجاوزات في أعمال الترميم واختفاء أحجار أصلية ونشر لوحات جدارية وغيرها وكلها جرائم كانت تستوجب محاكمة البعثة الفرنسية وطرد أعضائها .

وتضمنت مذكرة مشاكل الترميم والسرقات وأوجه القصور بمعابد الكرنك والتي تضمنها التقرير أوجه القصور في عدد من مخازن الكرنك بجانب مخزن الشيخ لبيب الذي ظل دون سقف ، ومخزن مونتو الذي كان مفتوحًا

بحائط من أسفل !

ـ مخزن جامعة بنسلفانيا والذي به أجمل قطع «ثلاثات إخناتون»، تم استبدال حوائطه بأخرى بالطوب الأحمر والأسمنت فقط وظل مسقوفًا بالاسبيتوس (صفيح أقرب لأبواب المحلات) وهو ما يمكن تحريكه أو قطعه بالرغم من الطلبات المتكررة لمتفشي الآثار بعمل سقف مسلح وتجميد الحوائط ! دون جدوى.

ولا يعرف أحد: أين ذهبت صور أحجار «الثلاثات» التي تم اتخاذها عند بدء العمل في المشروع في الستينيات وكم عددها ؟!

ـ مخزن الكراكول : كان به قطعًا مقلده وأخرى استبدلت بمقلدة ، وتم تسليمه دون جرد .

ـ مخزن القضايا : يضم ضبطيات الآثار وهو موجود بالدور الأرضي بأحد العمارات !

ـ تم نزع لوحات جدارية باستخدام المنشار الكهربائي دون أن يعلم أحد مصيرها .

وقد ثبت في النيابة العامة تكرار واقعة مماثلة بشهادة الشهود، كما تم استبعاد العامل الذي ضبط السرقة .. ولكن الوفاة لم تمهله للإدلاء بشهادته .. وجاءت المفاجأة في عودة «لصق» اللوحة المنزوعة في مكانها دون أن يلاحظ أحد متى تم لصقها ؟ حيث تمت عملية للصق «خلسة» ليفاجأ العمال بوجودها .. وهو دليل إثبات أكبر على السرقات وتورط الجانب الفرنسي !

هذا وقد ورد بالتقرير عشرات الوقائع التي تؤكد على الإهمال والسرقات .

في حين أن ما حدث هو استمرارًا لمهزلة البعثة الفرنسية ضد مفتشي الآثار الشرفاء إلى أن حكم القضاء لصالحهم.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على الواقعة حيث كان مفتشو الآثار الشرفاء في طريقهم للحصول على تعويض، تفتق ذهن عصابات الأشرار بتوقيع جزاء جديد حتى لو كان مخالفًا للقانون بنص المادة رقم ٩١ والتي تنص على سقوط الدعوى التأديبية للعامل الموجود بالخدمة بعد مرور ثلاثة سنوات إضافة إلى أن النيابة الإدارية حققت في ذات الموضوع ورفضت إدانتهم.

وجاءت حيثيات قرار الجزاء الموقع عام ٢٠٠٧ تحمل مبررات معيبة وساذجة مثل الحديث للصحافة وحفظ القرار بالنسبة للأول وهو مجهول فكيف يكون شخص مجهول وهو موقع في التقرير باسمه الثلاثي ؟!

.. وإضافة إلى قرار الجزاء استمر التنكيل بعدم سفرهما مرافقين لمعارض الآثار رغم أن كثير مُن هم أقل منهم سافروا لمعارض مختلفة آخرها معرض الآثار باليابان، وكان من بين المسافرين المرافقين «ضابط» تم تعيينه بالآثار مؤخرًا، أي أنه حديث التعيين وليس أثريًا، وسافر مرافقًا للمعرض، بينما لم يسافر الشرفاء وأصحاب الخبرة والغيرة على الآثار !!

وفي الوقت نفسه تم تكريم وترقية عبد الحميد معروف وأقرانه الذين كانوا على الجانب الآخر إلا أن هذا الإرهاب والتناقض لم يثن مفتشتا الآثار من اللجوء للقضاء حتى أصدرت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية حكمًا بالتعويض وإدانة المجلس الأعلى للآثار وتحميله المصروفات وإلزامه بالتعويض، كما أدانت حيثيات الحكم البعثة الفرنسية العاملة بمعبد الكرنك وما تستخدمه من طلاب ليست لديهم خبرة ومواد ترميم مخالفة وأوصت بوجود مسئول على مستوى علمي من المجلس الأعلى للآثار للإشراف على أعمال الترميم .

ورغم ذلك لم تنفذ وزارة الثقافة أو المجلس الأعلى للآثار الحكم القضائي وكأنها في انتظار توقيع إجراءات الحجز على مكتب الوزير لاستيفاء مبلغ التعويض أو للتأكيد على أن جزاء الشرفاء مواصلة الانتقام منهم .

ومن أغرب سرقات هذا المخزن بـ«معبد الكرنك» ، حيث ضبط خفير وهو يحمل «جوالًا» به ١٦ قطعة أثرية مسروقة (في نهاية يوليو ١٩٩٦) .

وكان الخفيران: جابر نصر وعبد الله أحمد لاحظا أن زميلهما الخفير عبد النبي يحمل «جوالًا» معبأ ويكاد أن يقع أرضًا لثقل وزن «الجوال» مما أثار انتباههما .

وتبين أن «الجوال» مليء بالآثار، حيث تسلل الخفير إلى مخزن الشيخ لبيب بالكرنك وسرق ١٦ قطعة أثرية .

وأمام النيابة اعترف الخفير أنه قام بعملية السرقة لحساب مدير العلاقات العامة بآثار الأقصر (صديق الوزير) .. وكشفت التحقيقات عن مفاجآت منها أن الخفير المذكور لم يكن مكلفًا بورديه في هذا اليوم ، كما سبق انقطاعه عن العمل حيث يوجد قرارًا سابق بمنعه من دخول المعبد .

هذا وقد تم اتهام الخفير بالجنون .. وعليه قام بتغيير أقواله لينقذ مسئول العلاقات العامة .. ولا يعرف أحد كيف لمجنون أن يحرس الآثار؟! وكيف بعدها عاد للآثار ؟!

تمامًا مثل أن المخزن المذكور كان قد سبق جرده وهو ما يعني أن عملية الجرد أجريت بشكل صوري لتتواصل السرقات خاصة أن سقف المخزن ظل مكشوفًا بعد السرقات!

أما مخزن «مونتو» فقد تمكن اللصوص من عمل فتحة في أسفل حائط المخزن وعندما لم تكف لخروج الآثار من داخله لجأوا إلى فتح باب المخزن وإعادة إغلاقه بعد السرقة ، وقاموا بسرقة ٥٥ قطعة «منتقاه» أشهرها تمثال سخمت حيث تم نقله على عربة كارو !

ويرجع الحادث الذي وقع في يناير ١٩٩٥ إلى قيام ستة من لصوص الآثار بسرقة آثار المخزن على عدة مرات ، دون أن ينتبه أحد ، وعندما لجأوا لسرقة تمثال «سخمت» النادر قاموا بإخفائه في الأحراش والأعشاب القريبة على مسافة نصف كيلوا ، من المخزن بعد وضع التمثال على قطعة جلد وسحبه فوق الرمال حتى الأحراش حيث يبدو أن مجلس الآثار تركها لمثل هذا الغرض!

وبعد يومين قاموا بنقله إلى مسكن أحدهم بسوهاج، لتهريبه في سيارة بيجو للقاهرة، والتمثال الرائع كان على هيئة «وجه لأنثى الأسد» وجسد امرأة، ويعلو الرأس قرص الشمس رمز الإله رع ويتوسطه الكوبرا وهي زمر للإله بتوحيد القطرين.

هذا وقد جاء الكشف عن سرقات مخزن «مونتو» عندما لاحظ مفتش الآثار ناجي حجاج المكلف بمرافقة البعثة الفرنسية وجود فتحة في جدار المخزن من أسفل حيث تكشفت أثناء تنظيف العمال للمكان فقام ومعه العامل شحات بإبلاغ شرطة الآثار ، وكشف الجرد عن فقده ٥٥ قطعة آثار كان اللصوص قد تمكنوا بالفعل من تهريب معظمها للخارج !!

والعجيب أنه بعد يوم واحد فقط من الكشف عن السرقة، ضبطت الشرطة ١٥٠ قطعة أثرية نادرة بمنزل أحد التجار بالأقصر..

ومن بين ما تضمنته القطع المضبوطة، تمثال الكاتب امنحتب وهو من الجرانيت الأسود يرجع للأسرة الثانية عشرة ، ولوحة من الجرانيت ٥٣ × ٣١ سم عليها نقوش بالغائر لرأس ملكة يونانية و٨ لوحات ٦٨ × ٥٣ سم عليها نقوش أثرية وترجع للعصر اليوناني الروماني، و٢٠ لوحة من الحجر الجيري عليها نقوش غائرة تمثل بعض الكهنة وترجع للعصر الفرعوني، و١٣ قناعًا خشبيًا لتابوت يمثل وجوهًا أدمية و ٤٠ جعرانًا منقوشًا وأجزاء من أغطاء

توابيت خشبية عليها رسوم هيروغيليفية وأنصاف تماثيل فرعونية و٦٠ عين أوجات.

وفي ٣٠/ ٣/ ١٩٩٤ تم ضبط تمثال أثري للإله «رع» عمره حوالي ٤ آلاف سنة وهو مصنوع من المرمر ومسروق من معبد الكرنك، إضافة إلى عدد من العملات البرونزية الأثرية .

أما عن نماذج سرقات المقابر الأثرية بالأقصر فمنها تمكن اللصوص من دخول المقبرة رقم ٢٧ بمنطقة العساسيف بالبر الغربي .

وصاحب المقبرة هو الملك «شاشنق» ، وترجع للأسرة ٢٥ وتعتبر من أجمل مقابر العصر المتأخر نظرًا لطرازها المعماري الفريد ..

وقام اللصوص بنشر ثلاث لوحات كاملة عليها مناظر دينية ودنيويه وتبين أن سرقتها تمت ظهرًا حيث كان دونادني المشرف على أعمال الآثار بالمقبرة يحتفل بعيد ميلاده بالمعهد الإيطالي بالقاهرة.

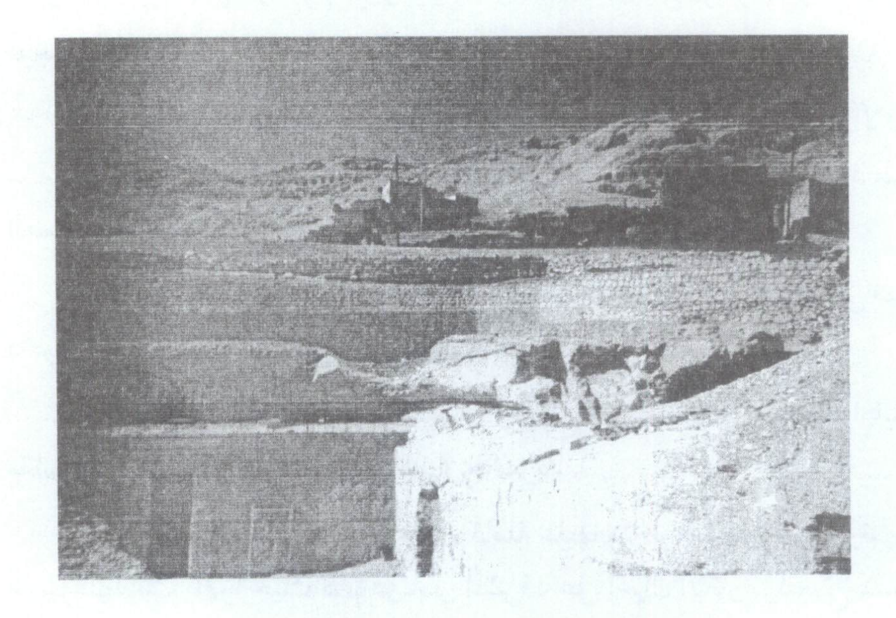
أيضًا تمكن اللصوص من عمل نفق في باطن الجبل حتى مقبرة رمسيس الثالث إلا أنه تصادف كشفه قبل السرقة .

كما ذكر د . علي حسن أنه تم ضبط لصوص عام ١٩٩٥ أثناء قيامهم بنشر لوحات جدارية من معبد الميداموت .

وذكر د . حجاجي إبراهيم أنه نبه إلى سرقة النقش الكاركاتوري للملكة حتشبسوت من معبد الدير البحري ووضعوا مكانه نموذجًا !!

أما أوسع سرقات الآثار بالأقصر فجاءت على يد كبير مفتشي الآثار محمد سيد حسن وكان يشغل العديد من المواقع الأثرية بالأقصر وتم القبض عليه وسجنه في قضية طارق السويسي الشهيرة .

ولا تتوقف السرقات عند هذا الحد فقط بل شملت المنازل فوق المعابد الأثرية وعندما حاولت الدولة نقلهم من منطقة القرنه عام ١٩٩٨ ثار الأهالي وأطلقوا الرصاص على الشرطة !



وتدخل أعضاء مجلس الشعب وغيرهم لتهدئة الأمور لصالح الأهالي لتظل مقابر الأشراف والتي تحتوي على أكثر من ٥٠٠ مقبرة أثرية مقامة أسفل منازل ٨ نجوع تتأثر بأعمال الصرف وتتعرض للنهب كما حدث في مقبرة «بادن نفر» والتي تسلل إليها اللصوص زحفًا عبر سرداب من أحد المنازل المهجورة وسرقة مومياء وعدد من القطع الأثرية .

ومع نقل بعض الأهالي إلى منطقة الطارف الجديدة أكد عدد من كبار علماء الآثار أن هذه المنطقة أيضًا من المناطق الأثرية .

أما المذهل، فإنه عقب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ لم تتعرض الأقصر لسرقات الآثار وقام أهلها بحمايتها .. ولم يحدث سوى كسر لرؤوس أحد الكباش وسرقة قطعتين من مخزن البعثة الألمانية بعد تخدير الحراس، وتم بعد ذلك القبض على اللصوص وإعادة الآثار المسروقة .

الوادي الجديد نصف مساحة مصر بدون حراسة!

مساحة الوادي الجديد ٤٣٪ من مساحة مصر، ولا يوجد به غير ٦ سيارات شرطة فقط لحماية آثارها.

في عام ١٩٩٧ أجرينا عدة تحقيقات صحفية عن مشاكل وسرقات الآثار بالوادي الجديد، وتبين إن المحافظة التي تمثل أكبر محافظات مصر مساحة تفتقر لوسائل الحماية الأمنية، وبذلك تتعرض آثارها للنهب والسرقة.

أما عن تاريخ الوادي الجديد أثريًا - والتي خصصوا لها هذا العدد الهزيل من سيارات الشرطة - فقد عاش بها المصريون من كافة العصور فرعونية ورومانية وقبطية وإسلامية وجميعهم تركوا أثارًا للدلالة عليهم، أشهرها معبد هيبس ومقابر البجوات وقرية الغوبطة ومقابر المزوقة ومدينة القصر وعشرات المعابد قدرها العلماء بـ ٨٧ أثرًا قائمًا (ويشير علماء الجيولوجيا إلى وجود فرع قديم للنيل إصابة التيبس، كان قد جعل من المنطقة خزائن مصر من القحط ، وبها درب الأربعين أشهر الطرق التجارية ، كما أن بوابات أثار الوادي الجديد بعضها يشير باتجاه من الشرق إلى القرب مثل هيبس والغويطة ، بينما توجد بوابات أخرى تتجه من الشمال إلى الجنوب مثل الزيان ، وهو ما يعني استمرار تلك البوابات حتى معبد دوش في منطقة باريس وما بعدها ومعظمها آثار مطموسة تحت الرمال ولم تكتشف بعد ! .. ويعني أيضًا أن الآثار تتجه إلى جميع الجهات وموجودة في جميع المواقع فمناطق الصحراء الغربية سواء بالوادي الجديد وما بعدها عرفت منذ أقدم العصور .

فواحة الخارجة كانت تسمى الواحة العظمى حيث كانت تشغل منخفضًا كبيرًا في الصحراء وكانت عاصمتها هيبس والتي اشتق اسمها من هبت ومعناها المحراث لاشتهارها بالزراعة.. وكانت الواحات الداخلة تسمى كنمت وعاصمتها (أو - دس - دس) أي أقطع بمعنى قطع الأرض وشقها لزراعتها ، وعرفت الفرافرة باسم (تا - احت) أي أرض البقرة ، وقد عاش فيها الإنسان في

عصور ما قبل التاريخ منذ أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد وترك آثاره في ربوعها في جبل الطير بالخارجة ودرب الغباري بطريق الداخلة وفي العوينات جنوب الواحات (موقع المشروع).

واستمرت حضارة الإنسان في تلك المواقع .. ففي العصور الفرعونية كانت تمثل وحدة تتبع إقليم ثني «ابيدوفس» حيث كانت تمثل خط الدفاع الأول عن مصر القديمة عند تعرضها لهجوم النوبيين من الجنوب والليبيين من الغرب وتركوا آثارهم وعلى رأسها مقابر بلاط الفرعونية.

وعندما غزا قمبيز الفارسي مصر عام ٥٢٥ قبل الميلاد وأهان معبودها الإله آمون تم خداعه في الطريق لموقع المعركة حيث اختفى مع جيشه المكون من ٥٠ ألف جندي في بحر الرمال الأعظم، وجاء خلفه دارا الأول فأرضى المصريين حتى يستقر حكمه ويرضى عنه كهنة الإله آمون واعتبر ملكًا لمصر الموحدة.

واستمرت حضارة المنطقة، وكان لخلفاء الإسكندر الأكبر من البطالمة دورهم الكبير في ازدهار الزراعة واستغلال إمكانيات الموقع، ونجد ذلك في آثارهم على طول درب الواحات.. كما قام الرومان باستغلال الأرض وطهروا الآبار واستغلوها في الزراعات الواسعة .. كما ازدهرت التجارة على طريق درب الأربعين الذي يربط بين مصر والسودان وأفريقيا، وظهرت معابدهم خلال هذا الدرب .. كما انتشرت في أنحاء الصحراء وعمقها أكثر من أربعمائة موقع أثري إضافة إلى مئات المواقع التي لم يتم الكشف عنها بعد، علما بأن هناك آثارًا إسلامية أشهرها قرية بلاط ومنطقة القصر .. أي أن المنطقة تشمل آثار جميع العصور وتؤكد الدلائل امتدادها إلى عمق الصحراء.

وكان طبيعيًا مع كل هذه الآثار واتساع المساحة وعجز الإمكانيات أن تنتشر سرقات الآثار والتي يصعب ملاحقتها.

ولعل من أشهر حوادث السرقات في الوادي الجديد ما أشرنا إليه في موضع آخر يتعلق بمشاركة ضباط الشرطة في سرقات الآثار ورغم ضبط أحدهم وشهادة الخفراء وتأكيد التحقيقات والملابسات تورطه تمت مجاملته والاكتفاء بنقله !

هذا وتكاد أن تكون آثار الوادي الجديد من الحوادث الثابتة في صفحات الحوادث .

آثار أسوان والنوبة وتوشكى بين الإهداء والاختفاء.

- إهداء خمسة معابد لإنقاذ ١٤ معبدًا فتعرضت المعابد التي تم إنقاذها للإهمال والسرقة.

- الصيادون ولصوص الآثار استغلوا المعابد المهجورة «فنشروا» اللوحات الجدارية .

- عشرات المخازن في أسوان لم يتم جردها من الستينيات .

- كنوز توشكى موطن الإنسان الأول وفجر التاريخ .. بدون تنقيب بحجة تشجيع الاستثمار.

رغم ما قامت به اليونسكو من إنقاذ معابد النوبة وأسوان، واضطرار مصر إلى إهداء خمسة معابد أثرية لعدد من الدول ـ عن طريق اليونسكو ـ لمساهمتها في إنقاذ المعابد الأخرى من الغرق والضياع للأبد .. إلا أن معظم هذه المعابد التي تمت إنقاذها تعرضت للسرقات ليس لقطع أثرية فحسب بل لنشر لوحات جدارية .. واللوحات التي لا تسرق تتبدد نقوشها الأثرية بفعل الإهمال !

تنقسم معابد أبو سمبل إلى ثلاثة مجموعات :

معابد تلقى رعاية نسبية نظرًا لزيارة السياح وهي معابد أبو سمبل وفيله وكلابشه وتقل فيها السرقات نظرًا للرقابة وإن كانت تحيطها بعض التجاوزات التي لا تقل بحال عن السرقة .. وعلى سبيل المثال ما قام به أيمن عبد المنعم - مساعد وزير الثقافة والذي تم سجنه - من تغيير معالم معبد أبو سمبل ببناء ممشى بارتفاع ٤٠ سم وطول ٥٠ متر وتكسيته بالخشب رغم أنه لم يجرؤ أي حاكم في تاريخ مصر على مثل هذه الإضافة، ونفس الممشى الخشبي في معبد فيله وهو ما يهدد بحريق داخل المعبد !

كما أحاط المعبد بأسوار سلكية أشبه بالسجون ، وقام ببناء محلات في امتداد حرم المعبد، ودق مسامير وتركيب صواميل وعمل ثقوب في أرجل وقواعد التماثيل لتركيب كشافات الصوت والضوء، وإهمال معالجة مخلفات العصافير والخفافيش والعنكبوت لشهور طويله بل ولسنوات مما أثر على نقوش المعبد، والتي أثر عليها أيضًا المواقع الأثرية التي لا تتسع للزحام مثل حجرة التماثيل الأربع الشهيرة (قدس الأقداس) .

وتمثل إهمال معبد فيلة إلى ما يشبه بالدعوة للسرقة حيث تركت الآثار مخزنه في حجرات وأماكن مكشوفة يرتادها الزوار والسياح رغم أن المعبد يفتتح ليلاً لمشاهدة الصوت والضوء .. هذا فضلاً عن كتابة الشباب لعبارات تذكارية على حوائط المعبد !

أما المجموعة الثانية من معابد أسوان والنوبة الصخرية فمعظمها يقع على مسافة ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٨ كيلوا متر جنوب أسوان وهذه المعابد هي :

- مقبرة بنوت ومعبد عبدا (عمده) وادر (الدير) .

- وادي السبوع - مقاصير ابريم - الدكة - المحرقة .

- قرطاسي - بيت الوالي (بمنطقة كلابشة) .

ونظير إنقاذ معابد المجموعتين تم إهداء خمسة معابد للدول التي أسهمت بالنصيب الأكبر وهي: معبد دندور لأمريكا، ومعبد تلفا لهولندا، ومعبد دابود لأسبانيا، ومعبد الليثية لإيطاليا، ومعبد البوابة لألمانيا .. وللحق أن المعابد المهداة أقل قيمة بكثير من المعابد المتبقية، وجاء الإهداء على طريقة قائد السفينة المضطر لإنقاذ أجود وأغنى سلعة بالتضحية بجزء رغم أن هذا الجزء يعز عليه لأنه قطعة من تاريخه وتراثه .

ومعابد المجموعة الثانية غير مستغلة إلا نادرًا رغم إمكانية حل مشاكلها ومنها عمل مراسي برميلية وليست خرسانية نظرًا لاختلاف منسوب المياه ، وتثبيت الرمال في وادي السبوع، وتوصيل الكهرباء لكل هذه المعابد بدلاً من ماكينات التوليد «موتور» والتي تتعطل بسبب عدم توريد الجاز ! .. وكل هذه المعابد تحتاج إلى تنسيق في تنظيم الزيارة نظرًا لصغر مساحتها .

وبدلاً من حل هذه المشاكل الصغيرة تركت هذه المعابد بلا زيارة ولا سياحة وبالتالي صارت مجهولة ومنعدمة الحراسة رغم جمالها حتى أن معبد الدر صورة مصغرة من معبد أبي سمبل.

وجاء حادث ضبط اثنين من الصيادين وهما يخفيان لوحتين أثريتين بين الأسماك في محاولة للخروج بها من ميناء السد العالي ليكشف أن لصوص الآثار «يأخذون راحتهم » في نشر اللوحات الجدارية من هذه المعابد وتهريبها حتى إذا حلت الدولة مشاكل تسهيل زيارة تلك المعابد وجد الزوار أنفسهم أمام أبنية صماء تحطيها القمامة كما هو في معبد وادي السبوع .

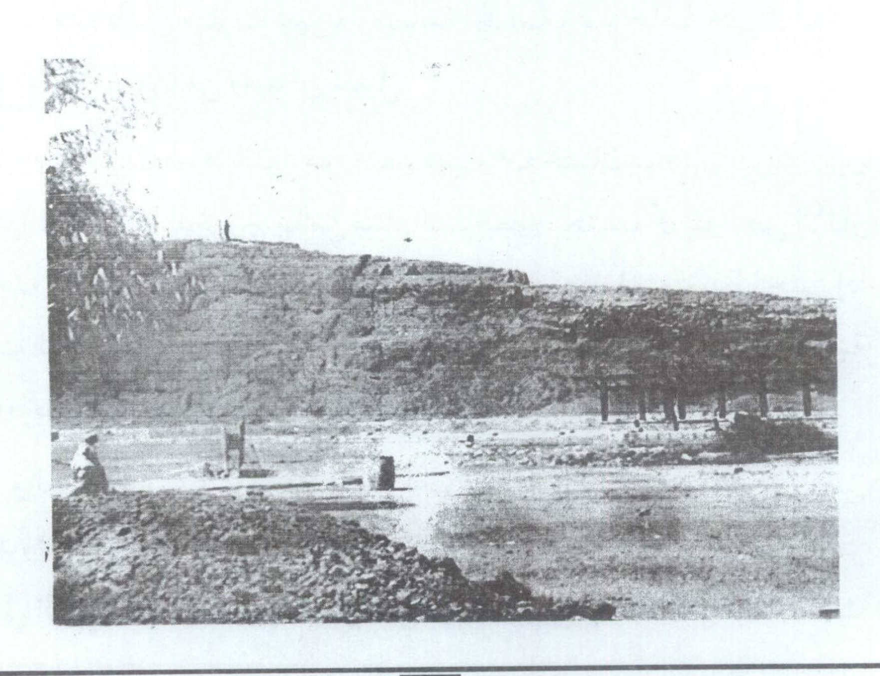
واللوحتان التي تمت سرقتهما ـ كما اعترف اللصوص وأكد الأثريين ـ من معبد وادي السبوع ويرجع تاريخهما إلى ٣ آلاف سنة قبل الميلاد، وهما من الحجر الرملي النوبي ومرسوم عليهما نقوش تمثل الإله حورس والملك سنوسرت الثالث

بالزي الأوزيوي وأمامه الخرطوشة الخاصة به وخلفه الإله آمون، وتتوسط اللوحة البقرة حتحور إله الحب والجمال وأمامها مائدة القرابين .. أي أنهما لوحتين من أندر وأجمل اللوحات الأثرية .

وهناك أثار يمكن سرقتها بأسهل من «النشر» فأمام واجهة معبد وادي السبوع ملقي تمثال رمسيس على الارض !

ولا يتوقف الإهمال والسرقات عند هذه المعابد بأسوان :

فنقوش معبد كوم أمبو التي تعرض لأساطير تصلح كمادة شيقة ونادرة للصوت والضوء تتعرض للطمس بسبب «الهباب» الناتج من مصنع سكر كوم امبو لاتجاه الريح ، وقد تحدثنا مع كبار المسئولين بالآثار وكتبنا مرات ومرات لمخاطبتهم لشركة السكر بعمل «فلاتر» للمداخن أو عمل سور ساتر بالقرب من المعبد ولكن كل مره يجيء الكذب البين بالإعلان عن عمل لجان وهمية!.. وهي جريمة لا تقل بحال عن سرقة المعبد بأكمله .

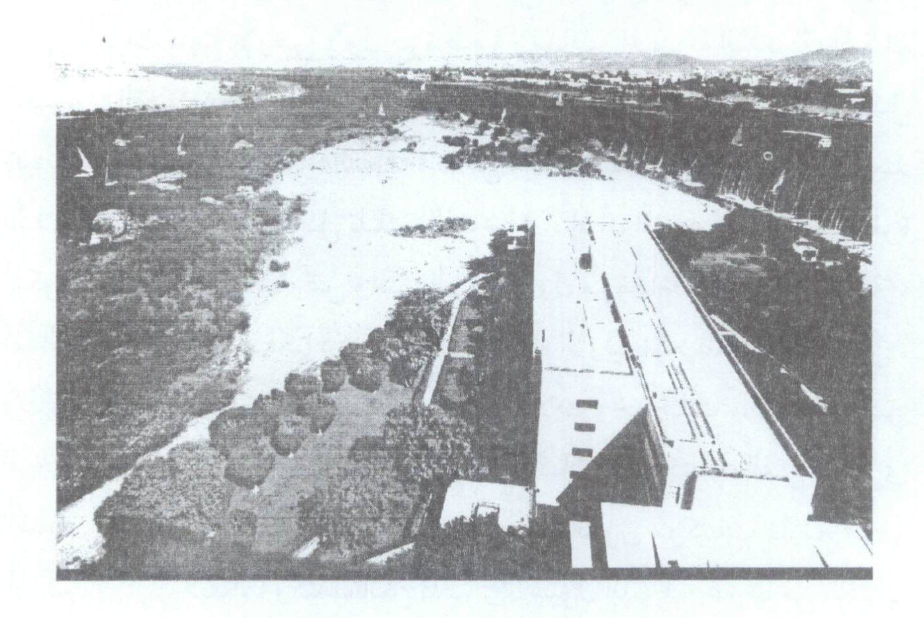


أما معبد ادفو فقد قام رجال فاروق حسني بهدم الجانب الغربي لسور المعبد ظنًا أنه ما دام من الطوب اللبن فلا يعد من الآثار علما بأن كثير من المعابد كانت تحاط بمثل هذا السور من الطوب اللبن المتموج لأنه صورة لشكل المياه الأزلية والتي ظهرت منها الأرض لأول مرة طبقًا لأساطير المصرية القديمة، إذ كان المصريون القدماء يعتقدون أن قبل وجود البشر لم يكن هناك سوى الماء في كل محيط الدنيا ثم ظهر ما يشبه «الفقاعة» داخل هذا المحيط المائي اللانهائي، وبعد ذلك ظهرت الأرض داخل تلك «الفقاعة» .. إذ أن المعبد كصورة مصغرة للكون كان يمثل تلك الأرض والتي ظهرت لأول مرة داخل تلك «الفقاعة»، أما السور حول المعبد - فكما ذكرنا - أنه يمثل المياه الأزلية المحيطة بتلك الأرض ، ولذلك كان السور يأخذ شكل الموج من دخلات وخرجات .. وكان يمكن الرجوع إلى كتاب الرمز والأسطورة لراندل كلارك ، وكتاب الفن المصري القديم - محرم كمال ، وكتاب مصر القديمة - جون انثوني ، وكتاب تاريخ مصر القديم - رواز لي ديفيد ، وكتاب الفن المصري - سيول الدريد وغيرها من الكتب إلا أن الوزير وأعوانه لا يقرأون سوى كتب فن المقاولات والبيزنس، وتبديد الآثار في وضح النهار، حيث استبدل مكان السور الأثري بإنشاء بازارات ومحلات!

أما المسلة الناقصة ففي عهد د . جاب الله تمت إزالة مساحات من محجر المسلة لإقامة كافتيريا ودورة مياه رغم أن الوزراة أقامت جراج خلف الموقع كان يمكن أن يتسع لهذه الخدمات ولكن يبدو أن الوزير وأعوانه رأوا أن المسلة الناقصة كانت ناقصة دورة مياه !..

أما معبد ايزيس بمنطقة كسر الحجر فهو مردوم ومغلق .. بينما تحول معبد دوميتان للإله إيزيس - خلف الإرسالية - إلى مقلب للقمامة .

وجاءت التعليمات والمشروعات الفندقية في جزيرة «الفانتين» لتحجب بانوراما الآثار المواجهة من ناحية ولتهديد الآثار المطمورة من ناحية أخرى .



وقد سبق أن تعرضت آثار الفانتين لسرقات آثار أشهرها سرقة تمثال الملكة «وريت» أم سونسرت الثالث .. وحتى برديات «الفانتين» التي نقلت إلى مخزن رقم ٨ بموقع البعثة الإنجليزية بسقارة تمت سرقتها وكأن نقلها كان لتسهيل السرقة .

أما عن الآثار الإسلامية فسبق أن قام اللواء صلاح مصباح محافظ أسوان -وليس فاروق حسني وزير الثقافة- بتحرير محضر لإثبات حالة ضد شركة مقاولات إنجليزية وإيقاف أعمالها حيث استعانت بها وزارة الثقافة لعمل عرض متحفي فإذا بها تخطط لإزالة بعض الآثار الإسلامية القديمة وكهوف طبيعية تضم «مخرباشات» ترجع إلى العصر الحجري !

كما كاد أن يتم تعلية فندق لشركة إيجوث ليحجب مقابر الأمراء .. وقد انتقد د . حجاجي إبراهيم إقامة مصنع للمكرونة داخل الآثار الإسلامية علمًا بأن تلك الآثار في حاجة إلى حمايتها من ارتفاع منسوب المياه الجوفية .. ومن المخجل - إذا كان هناك خجل - عندما يتواجد الزائر في الحديقة المفتوحة بمتحف النوبة فيجد أمامه أثارًا إسلامية مهملة من الترميم .

حتى مناطق توشكى لا تخلو من تهديد الآثار وسرقتها ! ..

فهذه المناطق خُصصت للمشروعات الاستثمارية دون أن يتم أي تنقيب فيها بحجة تسهيل إجراءات الاستثمار رغم الاحتمال الأكبر- والذي أكده علماء الآثار- بوجود آثار بها حيث أنها امتداد للوادي الجديد وهو من أغنى المناطق الأثرية حيث استمرت حضارة الإنسان في تلك المواقع ، وكانت في العصور الفرعونية تمثل وحدة إدارية واحدة تتبع إقليم «ابيدوفس» ، وإن كان من المرجح أن آثار توشكي ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ .

فقد ذكر د . رشدي سعيد في كتابه «نهر النيل» عن وجود آثار الإنسان القديم ترجع ما بين ٧٠ إلى ٢٥ ألف سنة قبل الميلاد بهذه المناطق ومنها منطقة وادي الكوبانية شمال أسوان .. وهناك دلائل لهذه الحضارات ومنها دلائل آبار وبحيرات قديمة .



ونشر الأهرام (٨/ ١/ ١٩٩٧) عن وجود

سبعة معابد حول ترعة توشكى كما أن منطقة «النبطة» الواقعة غرب «أبي سمبل» بها آثار للإنسان الأول .

ويقع محجر خفرع جنوب غربي أسوان .. وكل هذه الشواهد تؤكد على وجود آثار تتعرض للسرقة ..

وأخيرًا .. إذا كنا ذكرنا موضع آخر بمتحفي النوبة وأسوان عن سرقات الآثار فإنه تجدر الإشارة إلى وجود حوادث عديدة نتيجة بحث الأهالي عن آثار تحت منازلهم وقد تعرض بعضهم لمصرعهم .

وفي كل الأحوال فإن كل مخازن أسوان في حاجة إلى جرد حقيقي إذ يكفي ما أشرنا إليه من وجود الآثار المخزنية في معبد فيلة لسنوات طويلة وسط المارة والسياح دون أدنى تأمين !

وأسوان في حاجة إلى متحف إقليمي كبير بالإضافة إلى المتاحف المتواجدة ليضم الحفائر من ادفو حتى أسوان، حيث أشارت المصادر إلى وجود ١١٦ صندوق آثار «مقفولين» في مخازن متحف أسوان بجزيرة الفانتين » بعضها يرجع إلى الستينيات من القرن الماضي وبالطبع من لم يكن تعرض للسرقة يتعرض لطمس النقوش أو التفتيت !

هذا بخلاف ما هو موجود في مخازن ادفو ومخازن الشطب بجوار معبد كوم امبو وجبل شيشه بأسوان ومخازن البعثة الألمانية والتي تعمل على مساحة ١٣ فدان منذ عام ١٩٦٦ .

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى حادث طريف وشهير له دلالات وهو حدث وقع في سبتمبر ١٩٩٦ عندما التقي الوزير «بشاب» زعم له عثوره على كنز أثري يضم كنوز من الذهب وطلب من الوزير السفر معه لمشاهدة الكنز .. وبالفعل سافر الوزير معه .. وإذ بالشاب يخرج من الفندق بحجة التمهيد للزيارة ثم

يهرب من السائق ويترك الوزير لأكثر من ٤ ساعات ليتضح بعدها أن «الشاب» نصاب ومحتال وأن الوزير اشترى «التورماي» !

هنا القاهرة

سرقة آثار المطرية«وسط القاهرة» في حراسة سيارات الشرطة !

- ثلاثة محاولات للسرقة انتهت إلى «توثيق» الخفراء بالحبال .. واستبدال الحفر اليدوي باللودر.

- قسم الشرطة أفرج فورًا عن السيارات الملاكي وأصحابها المتورطين في السرقة .

- اللصوص اعتدوا على خفير بالضرب فتواطأت الشرطة وقيدت الإصابة حادث سيارة!

- موقع السرقة على مسافة خطوات من قسم الشرطة .. والأمن يكتفي بحراسة مسلة وزنها ١٢١ طن !

- المنطقة الأثرية يحرسها خفراء بنبوت .. وأعمدة الإنارة بلا إضاءة .

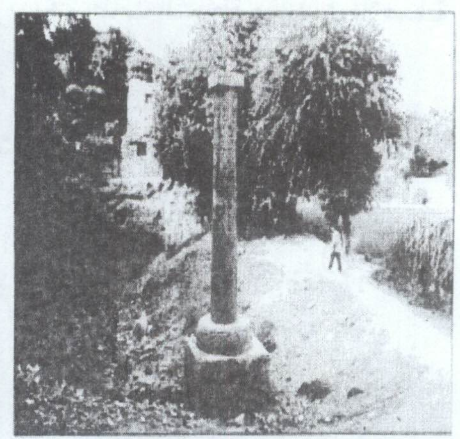
- الأهالي زوروا مستندات منسوبة للآثار لتقنين توصيل المرافق والحفر تحت منازلهم ليل - نهار.

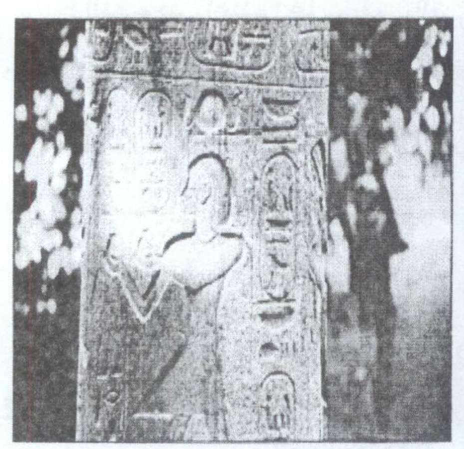
- تفتيش آثار المنطقة حذر من السرقات وضعف الحراسة دون أدنى استجابة .

- الحادث تزامن مع نقل وزارة الثقافة لعمود مرنبتاح المتعلق بأطماع وأكاذيب الصهاينة .

- مفتشوا الآثار قبضوا على لصوص لوحة كاهن هليوبوليس !

صد أولا تصدق .. في وسط القاهرة التي لا تنام من الضجيج .. وفي أكثر المناطق الشعبية ازدحامًا وهي منطقة المطرية وعرب الحصن جرت محاولات متتالية وسط إصرار رهيب لسرقة أثار المنطقة وليست الأثار الظاهرة فقط بل والتنقيب لاستخراج الأثار من تحت الأرض !.. وتضمنت المحاولات وثق وتكتيف «الحراس» وتثبيتهم، واستخدام «لودر» للحفر بعد فشل محاولة سابقة للحفر اليدوي !.. وجاء هذا في حضور سيارات ذكر محضر رسمي أنها سيارات الشرطة وتحمل لوحات حكومية وهو ما يعني سرقة الأثار تحت رعاية الشرطة ومباركتها ومشاركتها وتواطؤها وحراستها للصوص الآثار وفي أحسن الأحوال - بالنسبة للشرطة طبعًا - إهمالها حيث أن قسم الشرطة الخاص بالمنطقة يبعد على مسافة خطوات من موقع الحادث !





وتزامن هذا مع صدور قرار بنقل عمود «مرنبتاح» وهو عمود يحمل نقش أثري فسره الصهاينة وأعوانهم بأنه يتعلق بخروج إسرائيل من مصر .. ومن المعروف أن الصهاينة يجمعون كل ما يظنون أنه يتعلق بتاريخهم من أجل تحريفه واختلاق تاريخا لهم .. ولا أحد يعرف مصير هذا النقش بعدما تم نقله ؟! .. كما أن هذه المنطقة كانت تضم جامعة «أون» التي يقول البعض عنها أن نبي الله

موسى تلقى العلم بها .. وبعيدًا عن صحة المعلومات من عدمه ،من المعروف أن الإسرائيليين يبحثون في أي منطقة يقال أن لهم علاقة بتاريخها .. وقد عارض عدد من الأثريين بالمنطقة نقل العمود الأثري دون جدوى وهو ما يثير الشكوك!

أما عن أهمية المنطقة أثريًا فإنها تضم العديد من الآثار والتي تمثل «متحف مفتوح» .. وقد عرفت هذه المنطقة في العصور الفرعونية باسم (أون) أو مدينة الشمس، وسميت في العصر اليوناني (هليوبوليس) أي مدينة الشمس ، وقد أطلق عليها العرب اسم عين شمس، وهذه المنطقة لها أهمية تاريخية فمن الناحية الدينية عند القدماء المصريين ينسب لها أقدم معبد ديني لتفسير نشأة الوجود أما الأهمية التاريخية سياسيًا ففيها كانت أول وحدة سياسية سبقت الوحدة التاريخية المعروفة على يد الملك مينا حيث تم توحيد الدلتا واتخاذ «أون» عاصمة لها بهذه المنطقة .. كما أن كهنة هذه المدينة (أون) أول من توصلوا إلى تقويم شمس وقسموا السنة إلى ١٢ شهرًا وفصول وهو ما يدلل على تقدم هذه المدينة في مجال الفلك ويذكر المؤرخون أن بهذه المنطقة كانت أقدم جامعة عرفها التاريخ ..

هذه الدلالات التاريخية تركت أثارًا أو شواهد عليها أبرزها مسلة سنوسرت الأول الموجود بالمنطقة .. ومسلة الملكة تين ومسلة تحتمس الثالث وقد انتقلتا إلى لندن وروما) .. كما يوجد بها عمود مرنبتاح وهو عمود عليه نقوش بالهيروغيلفية ويعتقد البعض -كما ذكرنا - أن المناظر المنقوشة عليه تمثل خروج بني إسرائيل من مصر .. ويوجد بالمنطقة أيضًا بقايا معابد الرعامسة (منطقة عرب الحصن) وهي بقايا أعمدة على هيئة البردي وغيرها وكذلك بقايا مناظر ونقوش لملوك الدولة الحديثة (طبعا في العصر الفرعوني !!) وكذلك بوابة من أجمل الآثار الثابتة وعليها نقوش أثرية ملونة وهناك مخازن يعتقد أنها كانت لمقبرة أقامها رمسيس الثاني للآلهة الفرعونية حتحور وبقايا طريق على جانبيه

بقايا تماثيل «لأبو الهول» بإرتفاع حوالي متر وطول نحو مترين ربما كان يمثل طريق لمعبد كبير لم يتم الكشف عنه بعد وقد حاول اللصوص سبق مجلس الآثار في الكشف عنه!!

كما تضم المنطقة مقبرة بانحسي والتي تم كشفها في أرض مشروع مساكن المحامين بعين شمس وتم نقلها وكذلك مقبرة جاحور الذي بنى قصر الملك ومقبرة خنسو عنخ .. وقد تم الكشف عن معبد لرمسيس الثاني أثناء مراقبة أحد المشاريع العمرانية بمنطقة سوق الخميس.. فالمنطقة كلها تحتوي على كنوز آثار كثيرة منها لم يتم الكشف عنها حتى قيل أنه أثناء حفر محطة مترو الأنفاق لمحطة عين شمس تم العثور على موقع أثري .. وفي كل الأحوال فإن هذه المنطقة تصلح لأن تصبح من أكثر مواقع الجذب السياحي خاصة أنها تضم أيضًا الشجرة المعروفة باسم شجرة مريم وهي شجرة مقدسة قيل ربما جلست تحتها السيدة العذراء والسيد المسيح - عليهما السلام - أثناء هروبهما فرارًا من الرومان .

هذا الثراء الأثري وهو ما كان وراء القصص التي يرويها بعض الأثريين وسكان المنطقة مثل العثور على آثار عند الحفر لمحطة مترو «عين شمس» .. والعثور على مقبرة أثرية كاملة عند حفر أساسات عمارة في أول شارع بعد سوق أحمد عصمت ، وأنه رغم معاينتها من كبار الأثريين لا يعرف أحد أين ذهبت كنوزها وقيل أنهم منعوا صغار مفتشي الآثار من الدخول !

وأيضًا كان وراء ضبط عدد من قضايا كبيرة في سرقات الآثار بمنطقة (عرب الحصن) أشهرها القضية رقم ١٦٦٢ سنة ١٩٩٩ حيث تم ضبط ١٢ قطعة أثرية من بينها ثلاث قطع كبيرة «كتل حجرية» الجزء الأكبر من البوابة الخاصة بالأمير الوراثي كبير كهنة هليوبوليس نب ماعت رع الذي عاش في عصر الملك رمسيس التاسع من ملوك الأسرة العشرين عصر الدولة الحديثة

الفرعونية .. وقد تسببت السرقة بكسر الكتل الكبيرة إلى فقد أجزاء وسطور من الكتابة الهيروغيلفية وكسور في «كتف» صورة الكاهن .

أما المفاجأة فقد جاءت بأن الذي قام بالقبض على اللصوص هما مفتشا الآثار عاطف توفيق وسامي الحسيني وليس شرطة الآثار والتي علمت بالحادث فيما بعد ! ..

وهذا الثراء الأثري أيضًا لم يجعل آثار المنطقة مطمعًا للصوص الآثار فحسب ، بل تسبب في قيام عدد من الأهالي بتزوير أوراق ومستندات منسوبة للآثار لتقنين أوضاعهم وسكنهم فوق كنوز أثرية تمكن لبعضهم من التنقيب «خلسة» حتى قيل أن مسافة المنطقة الأثرية بالمطرية تحولت من حوالي ٦٥ فدان إلى مساحة فدان ونصف فدان فقط !!

وللأسف رغم الإبلاغ عن عشرات حالات التعديات والبناء على أراضي الآثار بهذه المنطقة إلا أن الواقع هو بقاء هؤلاء السكان باستغلال محاميهم ثغرات وألاعيب في الجهات المنوط بها توصيل المرافق مثل الكهرباء وغيرها لتقنين هذه الأوضاع .. ويبدو أن هناك مافيا خفية حيث وصل الأمر إلى نقل رئيس حي قام بإزالة اعتداءات على أراضي الآثار بالمنطقة !

فالإبلاغ عن لصوص الآثار لا يجد استجابة حتى أن الزميلة الصحفية هدى مكاوي اتصلت بشرطة الآثار للإبلاغ عن لصوص وسماسرة يتفقون على تهريب الآثار بمنطقة شارع اسما شنودة خلف أرض المحامين بالمنطقة .. ورغم أنها قدمت كافة الأوصاف من أسماء الأشخاص وأرقام السيارات والحوارات وغيرها إلا أنها لم تجد أدنى استجابة ! ..

وربما كان هذا وراء سطوة اللصوص إلى درجة قيامهم بتوثيق أو «تكتيف» أحد «الخفراء» بالمنطقة الأثرية في محاولة للسرقة ، وكان الحادث مثار العجب إذ

كيف يتم «تكتيف» خفير أثار وسط القاهرة حتى أن بعض الصحف لم تنشر الخبر لعدم تصديق إمكانية حدوثه !! .. وها هو قد تكرر وأكد محاضر الشرطة تكراره وحدوثه وسط ثلاث محاولات متتالية لسرقة أثار المنطقة !!

ثلاث محاولات للسرقة ! وهذه إحدى قصص سرقات الآثار بالمنطقة من خلال المستندات الرسمية:

التمهيد للسرقة جاء من خلال حرق الزراعات المحيطة بالآثار بينما اعتبرها المسئولين حريق بسبب «عقب» سيجارة !

الهجوم الأول لسرقة آثار المنطقة كان يوم ٢١/ ٣/ ٢٠٠٨ وقام تفتيش أثار المطرية وعين شمس بإبلاغ قسم شرطة السياحة والآثار بالقلعة حيث طلب سرعة تشكيل مرور دورية على هذه المنطقة، وسرعة تأمين المكان والتوصل للصوص الذين حاولوا السرقة ومعاقبتهم طبقًا لقانون حماية الأثار .. وسجل هذا بالمحضر رقم ١٠٧٢٣ وخطاب تفتيش الآثار برقم ١٠/ ٢/ ١٢٥ بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٨ ولأنه لم يتم تأمين ولا يحزنون وسط تهاون غريب من الشرطة جاء الهجوم الثاني وسط استعداد أكثر من السيارات أو استبدال الحفر اليدوي بحفر آلي (!!) ..

وقد حدث هذا فجر يوم ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨ حيث تمت محاولة ثانية للسرقة من خلال سيارتين ، وقام الحراس بالصراخ مما أدى إلى معاونة الأهالي من القبض على اللصوص واحتجاز السيارتين والأولى تحمل رقم ١٣٥٩٣ ملاكي البحر الأحمر وسيارة أخرى ماركة لانسر وتم إحالة الأمر إلى قسم المطرية تحت إشراف رئيس الوردية بالقسم .. ورغم أنه لو تم ضبط شخص في محضر تحري لمجرد أنه نسى حمل بطاقته أو ضبط شخص مظلومًا في حكم غيابي ملفق يتم حجزه عدة أيام ولا يعرف أحد عن سبب عدم تحرير خطاب تحريات للمرور بشأن سيارة

البحر الأحمر والاكتفاء بما ذكره المواطن الذي اختفوا بمنزله بأنهم جاءوا من البحر الأحمر لشراء نصف منزله (يلاحظ أن المنزل ردئ والساعة ٣.٣٠ ليلاً) !! .. ولا يعرف أحد عن كيفية الإفراج عن هؤلاء (طالبنا وقتها إيضاح من وزير الداخلية ومعاونيه خاصة أنه لو كان أحيل هؤلاء للنيابة العامة لتم استدعاء مفتشي الآثار لسؤالهم وهو ما لم يحدث !!

سرقة في حراسة الشرطة !

ولأنه لم يحدث شيء جاء الهجوم الثالث وبأكثر شراسة وغرابة وهو ما نوضحه من خلال الخطابات الرسمية والبلاغات التي تقدم بها مفتشي أثار المنطقة «النزيه» محمد حامد محمد أحمد للمسئولين بالآثار، وكذلك الخطاب الذي يحمل رقم ١٣٦ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٨ ـ منطقة آثار المطرية وعين شمس وجاء فيه :

السيد العميد / مأمور قسم شرطة المطرية .. تحية طيبة .. نود أن نحيط علم سيادتكم بأن شيخ غفراء منطقة عرب الحصن أبلغ فجر يوم ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨ بموجب بلاغ السيد / شعبان كامل المقيم بجوار منطقة تمثال «أبو الهول» الذي أفاد بوجود عدد اثنين سيارة نصف نقل رقم ٨١٢٦ نقل قليوبية قاموا بربط الحراس المتواجدين بالوردية الثالثة بدرك حراسة «أبو الهول» وهم: شعبان أحمد عبد الوهاب ، أحمد عبد المنعم عبيد ، سالم أبو سريع سويلم ـ محمد نصر محمد وأوثقوهم بالحبال، وكان معهم لورد خاص اقتحم منطقة «أبو الهول» محاولًا رفع التمثال وما يحيطه من كتل أثرية منقوشة .. وكذلك قام بحفر تل أهوج خلف التمثال واللوحات الأثرية.. وبالفعل انتقلنا إلى أرض الواقع وتوجهنا إلى قسم شرطة المطرية لتحرير محضر إثباتا للواقعة وتم تحرير تقرير طبي يوضح أثار الضرب على كتف المذكور وتمت معاينة للواقعة على الطبيعة من قبل

ملازم / أحمد رئيس الوردية في ذلك الوقت .. مع العلم بأنه تم القبض على سيارة رقم ١٣٥٩٣ ملاكي البحر الأحمر وسيارة أخرى لانسر فجر يوم ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨ من قبل قسم المطرية في ذات المكان ولا ندري ما تم فيه من إجراءات ولم يتم أي جديد مما أدى الأمر إلى أن ازداد حدة الجرائم فجر ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨ ، وتمت مخاطبة قسم شرطة السياحة والآثار بالقلعة حيث طلبنا سرعة تشكيل مرورًا دوريًا على هذه المنطقة وسرعة تأمين المكان ومعرفة المتسبب ومعاقبته في ظل أحكام قانون الآثار وقد سجل محضر بهذه الواقعة طرف سيادتكم برقم ١٠٧٢٣ ج.ح . المطرية ..

لذا يرجى اتخاذ جميع الإجراءات القانونية نحو محاولات سرقة الآثار بمنطقة أثار أبو الهول بعرب الحصن، علما بأن مساحة الأرض الفضاء جميعها حول منطقة التمثال ملك المجلس الأعلى للآثار وعليها تعديات.... توقيع محمد حامد وعادل السعدني .

هذا المحضر والذي أشار إلى ثلاث محاولات للسرقة مع ذكر أرقام السيارات بل وتواجد سيارات للشرطة أثناء عملية السرقة يثير عشرات الأسئلة.

إذ كيف تتكرر سرقات في موقع وسط القاهرة رغم التنبيه رسميًا من خلال محاضر بقسم الشرطة دون أي حراك ؟! .. وماذا تم في السيارات المضبوطة والتي ذكر أرقامها وبالأدق ماذا تم للأباطرة أصحابها أو من يسرقون الآثار لحسابهم ؟.. وكيف يتم الشروع في سرقة تمثال أبو الهول والذي يبلغ ارتفاعه متر وطوله نحو مترين .. لنقله دون «زفه» مثلما حدث لنقل تمثال رمسيس؟! .. وكيف يتم وثق «تكتيف» خفراء وهم على مسافة قليلة من قسم شرطة ولولا مصادفة أن أحد الخفراء كان في الأرض الخلاء المحيطة بالموقع وشاهد الحادث

وأخذ يصرخ في هيستريا حتى تجمع الأهالي لكانت السرقة تمت وسمعنا بعدها تصريحات للسيد (المبجل) فاروق حسني وزير الثقافة بأنه سيقوم بتأمين المنطقة بمعاونة وزير الداخلية حبيب العادلي وقتذاك ؟! .. فكيف يجيء العجز عن تعيين حراس بالمنطقة والكل علم تمامًا أن حراسة الآثار بالمنطقة تتمثل في خفير «بنبوت» ولا يوجد سوى غفير واحد بطبنجة وهو شيخ الغفر عبد الحميد حسين أبو جاد وهو يستحق التحية لشجاعته ونزاهته .

كما أن معظم الحراس وعددهم قليل وغير مثبتين ولو تعرضوا للقتل لن ينالوا أي تعويض أو معاش لأبنائهم وأسرهم ؟! وأليس من العجيب أن تكون كثافة الشرطة بالمنطقة حول «المسلة» رغم أن ارتفاعها أكثر من ٢٠ مترًا أي نحو سبعة أدوار أو عمارة كاملة ووزنها ١٢١ طنًا فهل تتخيل الشرطة أن اللصوص سوف يبدؤون بسرقة هذه المسلة العملاقة قبل سرقة الآثار الأخرى فتركزت حراسة الشرطة حول المسلة وتركت باقي الآثار ؟! .. وكيف ولمصلحة من أن تترك الأرض الفضاء بالمنطقة الأثرية بلا أية إضاءة ليلا حيث أن أعمدة الإنارة لا توجد به لمبة واحدة وهو سؤال أيضًا موجه لوزير الكهرباء ولرئيس شركة الكهرباء الذي يهدر ميزانية الكهرباء في إعلانات تنشر صورته البهية على حساب الارتفاع الجنوني لفواتير المواطنين الفقراء بينما يعجز عن إنارة عدد قليل من الأعمدة بهذه المنطقة الأثرية والتي هي مطمعًا للصوص ؟!

والأخطر من هذا كله ماذا عن وجود عربات للشرطة مع سيارات سرقة الآثار ؟!! أن أي ادعاء سوف يذكرونه بأن السيارات المذكورة تشبه سيارات الشرطة للخداع غير مقنع .. فلو تصور أحد أن يحدث هذا في النجوع فلا يتصور أحد أن يحدث وسط القاهرة وعلى مسافة خطوات من قسم شرطة وإلا كانت كارثة ؟! وبفرض حدوث هذا فلماذا لم تعلن الشرطة عن ضبط هذه السيارات ومن انتحلوا صفة أفراد الشرطة حتى يأمن المواطنين خاصة مع نشر

الصحف للحادث ؟! .. وكيف يسير بشوارع القاهرة «لودر» دون أن يحمل أرقام؟! ..وبماذ يفسر ذكر إصابة الخفير في دفتر قضايا قسم المطرية بأنه حادث سيارة رغم أن الحادث كان اعتداء من اللصوص وهو ما جعل مفتشي الآثار يصرون على تعديله ؟! .. أن الأسئلة وعلامات التعجب حول قصور بل وتواطؤ الشرطة لا تنتهي

ونفس الأسئلة وعلامات التعجب لوزير الثقافة فاروق حسني الذي كان يهدر ملايين الجنيهات في مشروعات صورية بينما يعجز عن تعيين وتثبيت عدد من الحراس لحماية الآثار وسط القاهرة والكل يعلم تمامًا أن هناك مطامع صهيونية في شراء أثارها .

أثار حلوان التي لا يعرف بها أحد إلا عند بيعها بالمزادات بالخارج !

- حفريات الجامعات تم تهريبها وبيعها بالمزاد .. ومجلس الآثار علم بالصدفة !

- إبلاغ مواطنين عن العثور على مقبرة أثرية وإهمال مجلس الآثار للبلاغ رغم تأكيد مسئول أثري على أهمية المقبرة.

- آثار طره هدية من مجلس الآثار لأصحاب المحاجر !

تمتلئ منطقة حلوان والمناطق المحيطة بها بالآثار خاصة منطقة طره دون أن يلتفت إليها أحد لعدم شهرة هذه الأماكن بالآثار !..

وقد ساعد عدم الاهتمام بآثار هذه المناطق على سرقة أثارها .. وأشهر تلك الآثار التي تم تهريبها مخازن حفائر كلية الآداب حيث تم تهريب عشرات القطع ولم يعرف المسئولون عن الآثار إلا بالصدفة ومن الأجانب بعد بيع بعضها في مزادات الآثار !

ومما يدل على غموض مصير آثار هذه المنطقة بلاغ حدث أمامنا حيث قام عدد من الأشخاص بإبلاغ الزميل محمود عابدين - الصحفي بجريدة الدستور - عن عثورهم على مقبرة أثرية بصحراء طره ، وأنهم يطمعون في الحصول على مكافأة رسمية .. وقد التقطوا صورًا لهذه المقبرة الأثرية بالهاتف المحمول احتفظوا بها بذاكرة الهاتف .

ونظرًا لأن كثير من الآثار التي يعلن غير المختصين عن اكتشافها يتضح أنها ليست من الآثار فكان لابد من التأكد أن الصور التي بحوزتهم لآثار حقيقية .. وتصادف حضور الأثري نور الدين عبد الصمد - مدير المواقع الأثرية - إلى مبنى نقابة الصحفيين للرد على بعض ما قاله المرشد السياحي صاحب الأبحاث الأثرية بسام الشماع حول آثار النوبة بأحد الندوات بالنقابة .. وعندما اطلع كبير الأثريين نور الدين عبد الصمد على صور المقبرة على الهاتف المحمول أكد على الفور أنها مقبرة أثرية .

وقام الزميل الصحفي بالاتصال بالدكتور حواس والمسئولين بالآثار حيث طلبوا من الأفراد أصحاب الكشف عن المقبرة أن يلتقوا بأثري من مكتب د . حواس (شعبان) .

ورغم تحديد موعد تلو الآخر إلا أن الأثري بمكتب د . حواس لم يذهب معهم .. ولا يعرف أحد مصير المقبرة الأثرية وهل تم إبلاغ شرطة الآثار؟! .. وإذا كان فلماذا لم يُعلن عن الاكتشاف مثل أي اكتشاف يتم الإعلان عنه؟! وهو غموض لابد أن ينجلي خاصة أن كل أطراف الموضوع متواجدون.. وقد كان هذا الموضوع في شهر يوليو ٢٠١٠ وحتى كتابة هذه السطور عام ٢٠١١ لم يتم أي شيء!!

إن كنوز آثار منطقة حلوان والمعادي وطره في حاجة إلى لفت النظر خاصة وقد سبق الكشف عن آثار تحت سجن طره !.. وبالطبع أعمال تفجيرات المحاجر وغيرها قد تساعد على الكشف عن آثار لا يعرف أحد مصيرها ..

وحتى أثار حلوان التي تم اكتشافها وهي من كافة العصور تم إهمالها، وتكفي الإشارة إلى السد المعروف باسم سد الكفرة - اعتقادًا من العامة بأن الفراعنة كفار - وهو قريب من منطقة عزبة الوالدة بحلوان، ويرجع إلى عصر الأسرة الرابعة أي إلى نحو ٢٦٠٠ سنة قبل الميلاد، وكان لحجز مياه الفيضان واستغلالها عند الحاجة إليها .. وهو مبني من أحجار تشابه الأسوار المحيطة بأهرامات الجيزة تم إهماله ولا يعد مزارًا سياحيًا، وربما نسمع في يوم ما عن سرقته هو الآخر !!

(الجدير بالذكر أننا نعرض لسرقات مخازن كلية الآداب، ولفقد آثار متحف ركن حلوان في موضع آخر بالكتاب).

- تل اليهودية بالقليوبية ..وجبانة المحاجر بالمنوفية تحت عيون لصوص الآثار .

- استخرجوا ٣ آلاف قطعة آثار من فدان واحد بجبانه تل المحاجر فتم الاستيلاء على باقي التل ومساحته ٣٦٥ فدان !

تحظى منطقة الدلتا بالعديد من المواقع الأثرية ..

فالقليوبية كانت تقع في الإقليم الثامن من أقاليم مصر السفلى وكانت تسمى (حات - حرى - ايت) أي قلعة وسط الأرض لأنها تتوسط الجزء الجنوبي من الدلتا ، وكان اسمها بالإغريقية اثرييس ،وبالقبطية اتريب أو تل أتريب .. وكانت اتريبيس من عواصم شرق الدلتا في العصر البطلمي والروماني .. كما اشتهرت القليوبية في العصور الإسلامية خاصة عصر السلطان ناصر محمد بن قلاوون ، كما يوجد العديد من المباني التاريخية مثل قصر نعمت مختار والقناطر الخيرية .

وتعد منطقة تل اليهودية من أهم التلال الأثرية في القليوبية وهذا التل يقع في الجنوب الشرقي من مدينة شبين القناطر وما زال يحتفظ بالعديد من الشواهد الأثرية خاصة أنها كانت حصنًا عسكريًا في عهد الرومان ، كما كان أحد المحطات الرئيسية في الطريق البري بين مدينة أون (عين شمس) ووادي الطلمبات والشرق .

وكل هذا التاريخ الأثري يجعل أرضها عرضه للتنقيب «خلسة» وسرقة أثارها ..

وتأتي كنوز آثار المنوفية كامتداد لآثار القليوبية لترابطهما الإقليمي القديم .

وتعد جبانة تل المحاجر الأثرية بقرية كفور الرمل بمركز ومدينة قويسنا من أعرق الجبانات الأثرية في الدلتا .. وتبلغ مساحتها نحو ٣٦٥ فدانًا تم اكتشافها عام ١٩٩٠ .

ويكفي للتدليل على حجم الآثار بهذه الجبانة الأثرية أن الحفر في فدان واحد أخرج منها أكثر من ثلاثة آلاف قطعة أثرية تنتمي إلى عصور فرعونية ورومانية ومنها توابيت وتمائم وقطع ذهبية وأوشابتي وغيرها ..

ويبدو أن أعداء ولصوص الآثار رأوا الاكتفاء بهذا القدر من الآثار المكتشفة وعليهم الاستيلاء على الأرض بمسميات مختلفة لتقنين الاستيلاء على الأرض وعلى ما تحتها من كنوز .

وقد تقدمت السيدة أمينة التلاوي ـ مدير مركز النيل للإعلام بالمنوفية ـ ببلاغ إلى النائب العام (بتاريخ ١٠/ ٣/ ٢٠١١) تضمن أبعاد نهب آثار قويسنا .

وذكرت مقدمة البلاغ: أنها من خلال أنشطة المركز والاهتمام بالسياحة والآثار وأن مركز النيل كان أول من كشف النقاب عن أهمية أقدم جبانة أثرية بالدلتا رغم ما عانيته من تهديدات لم أعرها اهتمام ، وحاولت إظهار هذه الآثار للنور دون جدوى .

فديوان عام محافظة المنوفية يدير مشروع محاجر رمال يقع في حرم هذه الآثار، كما تم بناء منطقة مبارك الصناعية على نفس المنطقة التي تحتوي رمالها كنوزًا من ذهب ، ومن المؤسف وجود نحو ثلاثين فدانًا بمدخل الجبانة الأثرية بعد نهب كنوزها الأثرية وتحولت إلى مقلب قمامة !

هذا وقد نشرت حوادث عديدة عن سرقة الآثار بهذه المنطقة منها قطع أثرية وحلى ذهبية وغيرها ومنه ما نشرته الصحفية سعاد طنطاوي في الأهرام ..

ويبدو لأنم معظم أراضي المنوفية ما بين زراعة ومبان فإن كثير من الآثار مطمورة تهددها تسرب مياه الري والصرف ، وكثيرًا ما يصادف المزارعين آثار خاصة في المناطق القريبة من طنطا.. لتضاف إلى المناطق المعرضة لسرقات الآثار من خلال التنقيب في أراضيها ..

الشرقية: منتهى الكرم للصوص الآثار ! والغربية: آثار بهبيت تباع بالمزاد!

- آثار مخزن تل بسطا من فقد ٣٠٠٠ قطعة إلى ١٣٦ قطعة .

- سقوط عقوبة المخالفين بالتقادم نتيجة إهمال الجرد والمماطلة وإعادة تشكيل اللجان !

- إحالة فقد ١٥٧٨ قطعة أثرية للنيابة الإدارية.. والجزاء الوحيد خصم يومين من مفتش آثار .

-سرقة تمثال وزنه ٣٥٠ كيلو.. وعرض سورة على السياح لتهريبه للخارج!

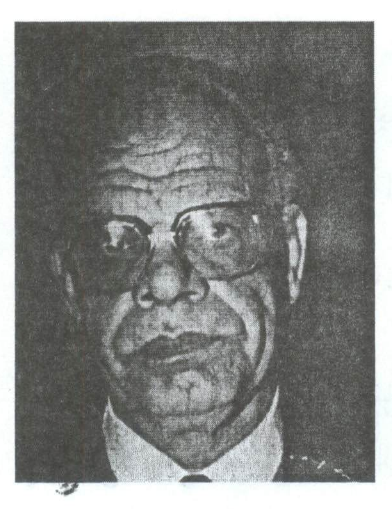
- غرامة ٤٠٠ جنية لفقد ٤ قصور أثرية محنطة .. وتعويض الأثري المتهم بـ ٥٠٠ جنيه مكافآه !

- ١٠٥ تل أثري تعرضت للسرقة لفعل بسبب ضعف وتواطؤ الأثريين .

تعد قضية سرقة آثار مخزن تل بسطا أشهر قضايا سرقات الآثار بالزقازيق إذ تضاربت الأرقام ووصلت إلى نحو ٣ آلاف قطعة تارة و١٥٧٨ قطعة تارة أخرى .. إلخ .. وتشكلت اللجان وراء اللجان مما بدى أن تشكيلها لتبرئة البعض .. وقد أفلت عدد من المخالفين بالفعل بدعوى تقادم المدة !

تعود معظم هذه الآثار إلى اكتشافات بعثة مصلحة الآثار (د . أحمد الصاوي والأثري شفيق فريد) .

ورغم أن هذه الآثار منقولة من مخزن آثار صان الحجر لإيداعها بمخزن تل بسطا عام ١٩٨٣ ويلاحظ في محضر الجرد والمؤرخ في ٢٦/ ٩/ ١٩٨٣ أن الآثار تم تسليمها على كشوف رغم وجود أربع سجلات للآثار كان يجب الجرد من واقعها .



وجاء أول جرد لهذه الآثار عام ١٩٩٥ برئاسة الأثري محمد سعيد الصاوي أسفر عن فقد قطعة أثرية والتشكيك في أثرية قطع أخرى (٣ آلاف قطعة غير محددة المصدر في السجلات) فطلب أمين المخزن تشكيل لجنة جديدة .. وبالفعل تشكلت لجنة أخرى عام ١٩٩٨ بالقرارين رقمي ١٦٧٠، ٢٠١٩ برئاسة الأثري الكبير المرحوم مطاوع بلبوش لإعادة جرد المخزن والمطابقة الفعلية على السجلات وكشوف ومحاضر التسليم والتسلم ودفتر أحوال المتاحف .

وبالمراجعة والجرد تأكد الآتي :

ـ جملة الآثار المستخرجة من تل بسطا بواسطة د . أحمد الصاوي ٤٨٨ رقما

تم الاستدلال على ٤٧٩ رقما ولم يستدل على ٩ أرقام (الرقم يحتوي على عدد من قطع الآثار).

- في سجل شرق الدلتا (١) لوحظ إسقاط ٩٠٠ رقم من التسلسل لتصبح الأرقام المسجلة بالسجل ٢٢٦٩ رقم.

وتم الاستدلال على ١٠٢٨ رقم بسجل تفتيش شرق الدلتا و ٣٤٩ رقم من القطع المتعددة المصادر و ٢١٠ رقم أعيرت لمتحف هرية رزنه و٣ أرقام مشتركة لاحتواء الرقم على أكثر من قطعة ولم يستدل على ٦٧٩ رقم بما يوازي ٨٠٧ قطعة أثرية سجل أثار شرق الدلتا (٢) فلم يستدل على ٥٠ رقما بما يوازي ٦٢ قطعة أثرية.

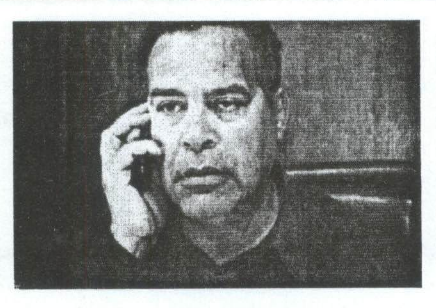
أما سجل آثار شمال الشرقية فاقوس فلم يستدل على ٣١٢ رقم بما يوازي ٤٢٦ قطعة.

- سجل أثار القناة وسيناء لم يستدل على ٢٧٤ قطعة أثرية.

- سجل منطقة أثار القليوبية لم يستدل على وجود ٩ قطع أثرية مسجلة.

وذلك يبلغ عدد القطع التي لم يستدل على وجودها بالمخزن ١٥٧٨ قطعة مسجلة بعدد ١٩٣١ رقما..

وعليه تم إحالة تقرير لجنة الجرد إلى النيابة الإدارية ورغم أن الأمر يتعلق بفقد ١٥٧٨ قطعة اتضح إحالة التقرير بدون أي مستندات لعدم وضوح الأمر على جهات التحقيق، وأعيد التقرير إلى الشئون القانونية للآثار لإرفاق المستندات وكشوف الآثار المفقودة وأسماء المسئولين عن العهدة المطلوبة، إلا أن التقرير لم تتم إعادته برد وافي علما بأن خطورة الأمر كانت تستوجب الأموال العامة مباشرة نظرًا لحجم الآثار المفقودة.



وأكدت مذكرة أعدها د. محمد عبد المقصود - مدير عام أثار شرق الدلتا «وقتذاك - إلى أن التقرير حدد مسئولية كلا من محمود ياسين وزميله (محمد سالم الحنجوري) الذي قدم بلاغ بالحقيقة بعد ١٧ عامًا من فقد الآثار وتغيير الآثار في سجلات جديدة لإخفاء الحقيقة وإعادة تسجيل الآثار مرة أخرى بأرقام جديدة لعدم معرفة أصل العهدة ووصفها في سجلات تحت مسمى مجهولة المصدر رغم أنها معروفة المصدر ولكن للتضليل وإخفاء الجريمة .

وفي عام ٢٠٠٠ تم إعداد تقرير عن أعمال لجنة مشكلة بالقرار رقم ١٥٠٥ في ١/ ٨/ ٢٠٠٠ والقرار رقم ٢٢٨٠ في ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٠ (برئاسة مصطفى الزعيري) انتهى إلى أنه بالإضافة إلى تقرير سابق في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٠ الأتي :

- رد ١٣٥١ قطعة أثار متعددة المصدر إلى مصادرها الأصلية في سجلات المنشأ .. وبناء عليه تعدل بيان القطع التي لم يستدل عليها للآتي:

- مخزن شرق الدلتا (١) الاستدلال على وجود جميع القطع الأثرية المسجلة عدا ٣٦٩ قطعة.

- سجل أثار شرق الدلتا (٢) الاستدلال على جميع القطع المسجلة عدا ٦٤ قطعة .

- سجل آثار شمال الشرقية (فاقوس) : الاستدلال على جميع القطع المسجلة عدا ٣٢٣ قطعة .

- سجل أثار القليوبية : الاستدلال على جميع القطع المسجلة عدا ٨ قطعة .

- سجل أثار القناة وسيناء : الاستدلال على جميع القطع المسجلة عدا ١٥٨ قطعة .

- القطع المتعددة المصادر الواردة في جرد عام ١٩٩٥ تم الاستدلال على ١٦ قطعة ولم تتمكن اللجنة التوصل إلى المصادر الأصلية لعدد ٥٣٩ قطعة .

- نظرًا لعدم توافر أصول المستندات الخاصة بالتسليم والتسلم فهي مسئولية من قام بتسجيل الآثار في سجل المخزن دون رد تلك الآثار إلى مصادر تسجيلها الأصلية في سجلات التفاتيش برغم علمهم بضرورة ذلك خاصة أنهم كانوا يعملون بها قبل عملهم بمخزن تل بسطا !

كما قاموا بإنشاء سجل متعدد المصادر مما أفقد تلك الآثار جزءًا من قيمتها بفقدها مصدر مواقع العثور عليها .

- أثبتت تحقيقات النيابة الإدارية وجود آثار متنوعة ومجهولة المصدر وناقصة بمخزن تل بسطا.. وأوصت بمجازة أحد الأثريين بخصم يومين من مرتبه وإخطار جهاز المحاسبات .

- سقطت المخالفة بالتقادم وتم حفظ الموضوع بالنسبة لهم (استلام المخزن ١٩٨٣ وإعادة الجرد وتحقيقات النيابة عام ٢٠٠١ أي أكثر من ١٥ سنة) :

ملحوظة هامة : تأخير الجرد جاء نتيجة الإهمال وإخفاء الحقائق من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٩٥ أي ١٢ سنة ولكن التشكيك في اللجان وإعادة الجرد تعدى بالمدة عن ١٥ سنة، وفي تقديرنا أن الإخفاء الأول لا يسقط الجريمة كما أن إعادة الجرد لا تزيد من مدة التقادم .

- لجنة برئاسة عادل السعيد أوردت بالجرد تعبير آثار لقيطة لعدد ١٣٧١ قطعة وهو تعبير عجيب.

ـ أعيد الجرد مرة أخرى عام ٢٠١٠ برئاسة الأثري عبد الوهاب عواد، أكد الدكتور حواس إلى أن اللجنة المذكورة انتهت إلى العجز في ١٣٦ قطعة أثرية وتم إحالة الموضوع للأموال العامة إلا أنه ـ كالعادة ـ تم حفظه لمضي المدة بالتقادم ١٥ سنة لأن القانون أصم لا يبحث عن ملابسات إخفاء التقادم ومماطلات إعادة الجرد.. وهكذا ضاع المتهم ربما ليتولى رئاسة منطقة أثرية جديدة! .

ـ قدر مجلس الآثار ثمن هزلي لعدد من قطع الآثار المفقودة منها على سبيل المثال تقدير ثمن أربعة صقور أثرية محنطة بـ ٤٠٠ جنيه أي بقيمة مائة جنيه فقط للصقر .. وتواكب ذلك مع صرف ٥٠٠ جنيه مكافأة لمفتش الآثار الذي تم الخصم منه وكأنهم يطلبون منه سرقة صقر آخر !!

أما الأخطر فهو ما نشرته بعض الصحف عن تهريب بعض آثار تل بسطا المفقودة ومنطقة بئر يوسف وغيرها إلى تل أبيب خاصة مع انتشار البعثات ذات الميول الصهيونية في الشرقية، وإذا كان هذا العرض عن الآثار المسروقة من مخزن تل بسطا فقد جاءت شبهات التواطؤ مع أحد «الحيتان» ليستولي على الأرض الملاصقة تمامًا للمعبد ليحصل على أحكام نهائية وهو ما يعني «تفويت» الحضور ضده في المحكمة أو التراخي في الدفاع ليكون تحت أمره معابد كاملة في أرضه !

فمحافظة الشرقية تعد من أكثر المحافظات التي تتعرض لسرقة الآثار «خلسة» نتيجة التعدي على التلال الأثرية وليس هذا ببعيد عن تواطؤ عدد من العاملين بالآثار سواء خفراء أو مفتشين أثار .

وتجدر الإشارة إلى أن الشرقية تضم نحو ١٠٥ تل أثري متداخلة مع الزراعة والعمران ، وتمكن الأهالي من ضم العديد من التلال إلى ملكيتهم الزراعية .

ففي تل الرهبان وتل بسطة أكدت مكاتبات مجلس الآثار بالتعدي على نحو ٨٠ فدانًا من أراضي الآثار تم تحويلها إلى مزارع للأسماك مقابل خصم يومين - أي ما يعادل ١٥ جنيهًا من مرتب المسئول عن الإهمال ..

وتكرر الأمر في تلال صان الحجر والحسينية وههيا .. وقد تم تسليم مواقع على أنها خالية من الآثار .. ومع تشكك بعض الأثريين تم تشكيل لجنة جديدة كشفت عن العثور على ٥٠ مقبرة أثرية بالأرض تعود إلى ما قبل الأسرات .



وفي تل القنادلة تم الاعتداء على التل والمطالبة بضمه للأملاك الأميرية ليتمكن مواطن من شرائه وزراعته .. وهو أمر عجيب إذ سبق ضم التل لأملاك الآثار بناء على تقرير يؤكد وجود آثار به؟!

وأثبتت الحفائر وجود مجموعة مقابر ترجع إلى العصور المتأخرة وتتضمن مدفن للآله أيبيس بالإضافة إلى اكتشاف العديد من الآثار المنقولة .. وقد ظلت المنطقة دون حراسة على تل حسن داود وغيره من التلال الأثرية.

وفي جزيرة مطاوع قام عمال الصرف بتحطيم عدد من التوابيت الأثرية وتركها ليستخدمها الأهالي في تجفيف أواني الطعام !

.. وبالطبع كل هذه الأراضي فوق كنوز أثرية وهي ما بين حراسة وهمية أو تواطؤ حيث وصل الأمر إلى استغلال أحدهم لوجود ختم النسر معه وإخراج أراضي لفنانين ولواءات .

وتكررت الشكاوي من الاعتداءات على تل حسن داود وغيره من التلال الأثرية .

أما في محافظة الغربية فقد اشتهرت بهبيت الحجارة بأكثر قضايا الآثار إثارة ومنها أن مسئولة بالبعثة الأثرية الأجنبية اكتشفت عدد من الآثار وأودعتها في مخزن البعثة لحين عودتها من السفر واستكمال التنقيب .. وتصادف حضورها في صالة للمزادات فإذا بها تجد أن ١٢ قطعة من الآثار التي اكتشفتها معروضة للبيع بالمزاد !!

ومن القضايا العجيبة في بهبيت الحجارة ما نشر بالصحف في ١٩/ ٦/ ١٩٩٣ عن إلقاء القبض على عصابة سرقت تمثالاً من منطقة بهبيت الحجارة يزن ٣٥٠ كيلو جرامًا !.. وأخفوه تحت الأرض بتل العزيز بعد تصويره وعرض صوره على السياح لتهريبه للخارج !

واضطرت الشرطة للاستعانة بجرار زراعي وونش لرفع التمثال المسروق وهو من الجرانيت الأسود وطوله متر وعرضه ٧٥ سم ويصلح للعرض في الحدائق المتحفية لكبر حجمه وثقل وزنه.

والتمثال لأحد ملوك الفراعنة راكعًا للآلهة إيزيس آلهة الشمال ويقدم لها القرابين ، وتقف أمامه الآلهة إيزيس تحمل بيدها اليمنى علامة عنخ وبيدها اليسرى عصا الملك وعلى الجانب الأيسر للتمثال رسم بارز لسيدة واقفة وحولها خمسة أطفال وأمامهم كاهن في حالة تعبد .

هذا وقد تسبب الإهمال وفقدان الوعي الأثري إلى إهدار العديد من الآثار بأساليب مختلفة منها:

استخدام الأحجار الأثرية كرحايات في بهبيت، واستخدام التحف والمسلات الجيرية لإنتاج نوع مميز من الجير، واستغلال مناطق الآثار كمحاجر وللزراعة ومزارع سمكية .. واستخدام التلال الأثرية في إنتاج الطوب أو التسميد .. ولا عجب فقد سبق لمحافظ أن أقام عمائر على ملحقات معبد ببي الأول .. وكلها سرقات للآثار ولو بطريقة غير مباشرة .

أخيرًا تجدر الإشارة إلى - ذكرنا في موضع آخر - عن بعثة جامعة الزقازيق بالشرقية وإخفاء ٢٠٠٠ قطعة ذهبية من تعداد الآثار !.. ونفس الأمر في سرقة أحراز تضم قطع أثرية من متحف طنطا بالغربية.

كنوز كفر الشيخ تحت التلال، وأيضًا تحت مياه البحر !

- الصيادون يصادفون دخول تماثيل أثرية داخل شباكهم !

- مخزن تل الفراعين سرق بمعرفة أمناء الشرطة باستخدام العصي الكهربائية .. وفي أحداث يناير تكررت سرقته!

تعد محافظة كفر الشيخ «مرتع» للصوص الآثار نظرًا لوجود تلال عديدة واسعة دون رقابة حقيقية منها ما أثاره النائب محمد عوض عبيد من خلال طلب إحاطة في أبريل ١٩٩٨ عن تل بقرية صندلا مساحته أكثر من ٥٠ فدانًا يتم نهبه حتى أصبح شائعًا عثور المواطنين على عملات ذهبية منها كتلة ذهبية منقوش عليها كتابة رومانية وقبلها عُثر على تحف منها عربة حنطور وشمعدان من الذهب الخالص .

ونفس الأمر في تلال سخا وتل الخنزير في الرحال وما تضمه من آثار رومانية .

يضاف إلى ذلك عدد من التلال إذا «فلتت» من السرقة والتنقيب «خلسة»، قد يكون مصيرها الغرق بما فيها نظرًا للتغيرات المناخية وعدم الاكتراث بتحذيرات العلماء ومنها في كفر الشيخ تلال سنجار والرماد داخل بحيرة المنزلة، والبطاموسية في جزيرة بالبرلس ،وتل مسطرده ببلطيم ،وكذلك تلال الصهاريج والأخضر والشهابيه ..

وحتى يتنبه المسئولين لهذا الخطر الداهم نشير إلى أن بحيرة البرلس نفسها «سحبت» على العديد من القرى وغطتها بالمياه وأجبرت الأهالي إلى التراجع للوراء وهو ما حدث في قرية برج البرلس .

ويوجد تحت مياه بحيرة البرلس بعمق ٢ كيلو متر مستعمرة أثرية تستوجب تحرك وزارة الآثار قبل أن يلتفت إليها لصوص الآثار وهي مستعمرة يتفادها صيادو السمك بطيبتهم خوفًا على الشباك ودخول بها تماثيل وقطع أثرية قد تمزقها !

ومن أمثلة ذلك ما جاء بالتقرير عن عثور أحد الصيادين على تمثال أثري رائع ببحيرة البرلس.

يقول التقرير : أنه بناء على الإشارة التليفونية الواردة من مركز شرطة البرلس بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٦ والتي تطلب انتداب خبراء الآثار لعمل معاينة للتمثال الذي عُثر عليه بالبحيرة وتحرر عنه المحضر رقم ٢٧٧٣ انتقلت لجنة تضم عبد الغني زكي مدير المنطقة وعلى الأصفر كبير مفتشي آثار كفر الشيخ ومحمد محمد حمودة مفتش الآثار بكفر الشيخ .

وورد بأنه أثناء عودة المركب رقم ٤٤ ترخيص أبو قير المسماه «نسمة الجديدة» قام ريس المركب / مصطفى الزغبي بتسليم تمثال من الرخام يميل لونه للاصفرار يرجع للعصر الروماني، تم العثور عليه بشباك المركب أثناء رحلة

الصيد يوم ١٩٩٦/٩/٢٥ بين نقطتي الفنار أو البنايين على بعد ٢ كم من ساحل البحر المتوسط وعلى عمق ١١ متر ، ويرجح أن الموقع يمثل إحدى المستوطنات أو المواقع الأثرية التي ترجع إلى العصر اليوناني الروماني غمرته مياه البحر المتوسط منذ فترة طويلة ، ويؤيد هذا الرأي وجود عدد من التلال الأثرية عبارة عن جزر تقع داخل البرلس وقريبة إلى حد من الموقع الذي عُثر فيه على التمثال وهو موقع تتفاداه مراكب الصيد بسبب كثرة الكتل الحجرة التي تؤدي إلى تمزق شباك الصيد .

كما أفاد رئيس المركب بأنه سبق أن عثر في نفس المكان على كتلة حجرية مستوية الشكل ، الأمر الذي يؤكد وجود موقع أثري غارق تحت مياه البحر بهذه المنطقة .

وطالب مدير المنطقة باستكشاف الموقع بمعرفة الغطاسين التابعين للمجلس بالإسكندرية .. ولكن يبدو أنهم كانوا مستغرقون في الآثار الغارقة بالإسكندرية !

(في تقديرنا يجب تكريم الصياد الأمين الذي قام بتسليم التمثال)

ومن قضايا الآثار المثيرة التي وقعت في كفر الشيخ .. عثور عامل بناء أثناء الحفر بمنزل بجوار كنيسة سخا على «خبيئة» من العملات الذهبية عددها ٧٦ قطعة مرسوم عليها الملكة فيكتوريا والملك ادوارد والملك جورج ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٠٨ م .

وبينما تم اقتسام المبلغ بين صاحب المنزل والعامل وزميله وصلت «رائحة» الكنز الذهبي إلى مباحث الأموال العامة بكفر الشيخ فتم تفتيش منازلهم واسترداد القطع الذهبية الأثرية عدا واحدة.

ومن المعروف أن سخا كانت عاصمة للمنطقة في عهد الأسرة الرابعة عشر الفرعونية وهو ما يعني أن بيوت وأراضي المنطقة تخبئ تحتها كنوز الآثار .

تكرار سرقة مخزن آثار تل الفراعين:

وتعد قضية سرقة آثار مخزن تل الفراعين من أشهر قضايا سرقات الآثار في كفر الشيخ .

أما عن الحادث الغريب لتهريب الآثار من هذه المنطقة والذي توحي مجرياته بأنه يمكن أن يكون التهريب لصالح إسرائيل ، فإن العصابة ضمت ١٤ متهمًا من بينهم أربعة أمناء شرطة بجهاز أمن الدولة ومفتشين آثار أحدهم بدرجة مدير وسمسار آثار ومحاسبين يعملون بجهاز المحاسبات وإحدى الصحف الحكومية .. وأنه يتوقع أن يكون وراء هؤلاء مسئولون كبار أو أصحاب صلات، حيث نظرت القضية محكمة جنايات كفر الشيخ برئاسة المستشار مختار شلبي وعضوية المستشارين سمير عبد السميع سند وإبراهيم عبد الحي مصطفى وأمانة سر غيث الله عبد الصبور ومحمد طلال، وأثناء المحاكمة نادي أحد أمناء الشرطة المتهمين من القفص على رئيس المحكمة قائلاً : ضغطوا علينا علشان نعترف يا باشا واستجابت هيئة المحكمة لطلبات الدفاع بالتأجيل وقد تردد وجود شخصيات كبيرة لها علاقة بالحادث .

أما التفاصيل فقد شرحتها محاضر وتحقيقات والتي حملت رقم ٢٤٦٠ لسنة ٢٠٠٩ جنايات مركز دسوق وترجع وقائعها إلى يوم ٢٤ يناير ٢٠٠٩ ، وقد فجرت أقوال المتهمين العديد من المفاجآت فذكر النقيب حمدي أبو رية ثابت معاون المباحث بمركز دسوق - أن الواقعة بدأت ببلاغ من نقطة شرطة العجوزين يفيد هجوم مجموعة من الأشخاص على القوة المعينة لحراسة مخزن الآثار بمنطقة تل الفراعين ، وبانتقال قوة من المباحث يرأسها النقيب أحمد حجازي معاون المباحث بمركز دسوق تم القبض على إبراهيم حسان ومحمد

شعبان «أميني شرطة بوزارة الداخلية» واستجوابهما قالا : إنهما تعرفا على شخص يدعى عماد أرنالدوا -مدرب كمال أجسام بنادي الجزيرة- وعرض عليهما الاشتراك في العملية مقابل الحصول على ٢٥ ٪ من قيمة المبيعات ، واتفقوا مع زميل لهم يدعى أحمد كامل شعبان وأمين شرطة آخر وتم توزيع الأدوار عليهم، وتقابلوا في نهار يوم الجمعة الموافق ٢٣ يناير ٢٠٠٩ بمنطقة مسطرد بالقليوبية واستقلوا ٣ سيارات ملاكي وتوجهوا إلى كفر الشيخ .. وقبل موقع مخزن الآثار بحوالي ١٠ كيلو مترات استقلوا جميعًا سيارة نصف نقل ، وقبل ٣٠ مترًا من سور المخزن ، ترجلوا على أقدامهم لبدء تنفيذ العملية ، وقام أحدهم بالقفز من على السور ، وأحدثوا إصابات بالمعينين لحراسة المخزن .. وأكد المحضر أنه عثر على شنطة بها صاعق كهربائي و ٦ زوايا حديد و٢ بكرة لاصق طبي و«كاتر» ، وتبين إصابة كل من إبراهيم بدر أبو اليزيد بجرح في الرأس طوله ٨ سم وجرح باليد اليمنى ، والخفير النظامي عبد الدسوقي عبد المتجلي مصاب بجرح في الرأس طول ٥ سم والخفير محمد عبد الرحمن الحناوي مصاب بجرح في الرأس طوله ١٠ سم واشتباه ما بعد الارتجاج وتم حجزه بالمستشفى ، وتم التحفظ على أميني الشرطة واقتيادهما لمركز شرطة دسوق ، كما تمكن الشرطي وهدان على عبد الصمد من القبض على متهم ثالث كان مختبئًا داخل الترعة بجوار كمين الصحارة ، وتبين أنه يدعى أبو الخير عبد الخير مفتش آثار بكفر الشيخ ولا يحمل تحقيق شخصية، وذكر في أقواله أنه تعرف منذ عام ونصف العام على شخص يدعى ماهر شبل المصري ، واتفقا على الاستيلاء على القطع الأثرية بمخزن تل الفراعين ، وقاموا بالذهاب إلى الموقع بحجة إحضار كمية من المياه الراكدة بالمعبد لاستخدامها في تسهيل إنجاب العاقرات(!) ، وقاموا بمعاينة المكان والتخطيط لتنفيذ العملية ، واقتحموا المكان بعد ارتدائهم أقنعة ، وأشهروا السلاح في وجه الحراس.. وذكر أبو الخير أنه لا يعرف أسماء

باقي العصابة غير ماهر شبل غير إنه كان بينهم شخص اسمه عمار كان يسبقه لقب نقيب وهو الذي قام بتوزيع الأدوار على أفراد العصابة الذين تجاوز عددهم ٩ أشخاص وأحيل المتهمون الثلاثة إلى النيابة العامة ليباشر التحقيق عمر الركايبي وكيل النائب العام بمركز دسوق .. وذكر محمد شعبان أبو الدهب أنه أمين شرطة والتحق بالعمل بوزارة الداخلية منذ ٦ سنوات ولا يحمل بطاقة شخصية وأكد أن زميله إبراهيم حسان هو حلقة الوصل بينه وبين باقي الأشخاص المتهمين ودوره كان تأمين تنفيذ العملية التي استغرقت ٣ ساعات وذلك بمقابل مادي .

ومن المفارقات العجيبة أنه عقب ثورة يناير ٢٠١١ ، وأثناء فترة الخلل الأمني ، قام اللصوص بسرقة نفس المخزن ، علمًا بأن معظم آثار المخزن المذكور نتاج حفائر لبعثات مصرية وأجنبية منذ عام ١٩٨٢ .

وخرجت الآثار ، ولم تعد بعد !

زيارة الأجانب لقرى الدقهلية لشراء الآثار!

الأجانب يزورون القرى .. والخفراء أول المتهمين .. وتصاريح مزورة بالتنقيب .. والإبقاء على مدير المنطقة !

تنتشر التعديات على أراضي الآثار في محافظة الدقهلية حتى صار مشهورًا عن تقسيم لصوص الآثار للمناطق حسب نفوذهم .. ورغم هذا يحتفظ مجلس الآثار بمدير المنطقة لأكثر من عشر سنوات وكأن مهمته البقاء حتى انتهاء آخر شبر في أراضي الآثار وآخر تمثال تحت هذه الأراضي.. وهي جريمة لا تقتصر على مدير المنطقة وحده بل على من احتفظوا به طوال هذه السنوات سواء رئيس القطاع أو أمناء مجلس الآثار وحتى كتابة هذه السطور حيث كلما نشرت الصحف عن كارثة وعد المسئولين بالتحرك لينتهي الأمر عند هذا الحد !

أما عن أشهر تلال الآثار المسروقة بالدقهلية فهي :



- تل بلا (١) بدكرنس حيث يذكر الأهالي أن التل تقلص من ١١٦ فدان إلى ١٢ فدان فقط في خلال ٢٠ سنة ! .. ورغم ما نشره الزميل الصحفي محمود عابدين من تحقيق ميداني ووضوح تواطؤ الخفير وشبهات دخول تصاريح للأهالي للتنقيب والحفر وهو ما يعني التصريح بالسرقة وشبهات جريمة التزوير في هذه التصريحات التي تخالف المنطق لم يتغير شيء حتى أن مدير المنطقة قال للصحفي «مش انت كتبت اللي عايز تقوله .. خلاص» .

وهكذا وصل الاعتداء إلى إقامة أحدهم لسور حول الأرض والتي يقال أن بداخلها معبد أثري !

.. كما أن لدينا صورًا لتوابيت خالية بهذه الأرض لعلها تسأل ماذا كان بداخلها؟ .. وأين ذهب؟! بينما رد فعل د . زاهي حواس وزير الآثار وأعوانه مخزي للغاية .. مجرد امتصاص الغضب وبقاء الحالُ على ما هو عليه !

- مخزن الآثار بتمي الأمديد سرقه اللصوص في أحداث الثورة ، واستمر معرضًا للسرقة بقوة البلطجة !

- تل الربع بمركز دكرنس معرض هو الآخر للسرقة .

- أراضي بمنية النصر «يركبها» مستشار .

- منطقة بسنديله التابعة لبلقاس.

هذه التلال وغيرها أدت إلى ظاهرة وجود أجانب بهذه القرى رغم أنها ليست مزارات سياحية!.. وهو ما يعني شهرتها العالمية في الاتجار بالآثار حيث أصبح معتادًا أن يشاهد الناس لأجانب في منطقة طناح ذات الشهرة العالمية في الاتجار بالآثار وتل ابن سلام وغيرهما دون تحرك جاد .



وسبق أن تقدم م . عبد المنعم عساكر ببلاغ عن التعدي بمنطقة أبو جلال بشربين دقهلية بمعرفة ثلاثة خفراء أثار مسئولين عن حماية الآثار بهذه المنطقة وحدد أسمائهم ، وأنهم قاموا بضم ٤٠٠٠ متر لأرضهم المجاورة للآثار، وقاموا علنا باستخدام اللوادر ونقل «مسقى» خاصة بأرضهم إلى عمق ٢٠ متر داخل أرض الآثار لتغيير معالمها ..

ورغم الثراء المفاجئ للخفراء المذكورين حتى أن أحدهم قام بشراء عشرة أفدنة خلال عامين لم يتحرك أحد ليستمر هؤلاء في التنقيب والاتجار بالآثار وقد ذكر كل هذه الوقائع في محضر رسمي أمام النقيب أحمد فتحي ولكن دون جدوى !

التعتيم على قضية «النوم في العسل» ..أشهر قضايا «حيتان» تهريب الآثار بدمياط لصالح الكبار

– ضبط ٦٠ قطعة أثرية.. وشكوك حول ٣٢٨ قطعة أخرى تم الإفراج عنها.

- قرار غير مسبوق للجنة الفحص بإعدام القطع المفرج عنها بدعوى أنها غير أثرية .

- إذا كانت القطع المسافرة غير أثرية .. فلماذا أخفاها صاحب الشحنة ولم يصدرها بشكل طبيعي ؟!

- التعتيم على القضية أثار الأقاويل حول تهريب الصفقة لصالح كبار المسئولين .

- القطع المضبوطة ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ والفرعوني المتأخر واليوناني الروماني والعثماني .

- لجنة لإعادة فحص الشحنة .. ومأمور الجمرك يصرخ: « نجيب الهرم» وأبو الهول حتى تقولوا أن المضبوطات آثار ؟!

- لم يصادف غموض وتعتيم في قضية تهريب آثار بقدر ما حدث في قضية آثار دمياط التي حدثت في أول أبريل ٢٠٠٩ حتى أن جريدة المصري اليوم التي بادرت بالكتابة عن الحادث جاء نشرها أشبه بالإملاءات من تصريحات تخفف من وطأة الجريمة ودون إشارة إلى اسم المتهم وكأنها قضية لقيطة بلا صاحب وهو ما أتى بنتيجة عكسية من انتشار الأقاويل بتهريبها لصالح مسؤولين كبار .. فعدد القطع التي تم تهريبها ٣٨٨ قطعة أي ما يمثل متحفًا كاملاً للآثار !

وقد تسبب هذا التعتيم على القضية ونشرها بطريقة مريبة في بذلنا جهود للوصول إلى مستندات القضية وعلى صور الآثار المهربة ولك أن تتصور أن مدير منطقة آثار الدقهلية ودمياط نجيب نور المسئول عن المنطقة التي وقع في نطاقها الحادث لا يعلم بتفاصيل القضية إلا من خلال نشر إحدى الصحف وليست لديه ورقة واحدة بخصوصها حيث انتقلت الأوراق من وحدة الضبط بميناء دمياط إلى المجلس الأعلى للآثار بالقاهرة مباشرة ليتم حفظها في أكوام «الأضابير» بالمجلس الأعلى للآثار التي تخفي حقائق كثيرة !

هذا وقد كتبنا عن هذه القضية في حينه وكنا على أمل طرح المسئولين عن المجلس الأعلى للآثار ووزارة الثقافة لإجابات واضحة وليست كما جاءت من خلال تصريحات مقتضية أشبه بالتبريرات ونشر «ساذج بالمصري اليوم» أشبه بالدفاع حتى صار معتادًا أن يطلق الصحفيون على مثل هذا النوع من النشر «محررين تحت الطلب» ! بينما تختفي الحقيقة .. فصور القطع الأثرية المضبوطة والتي حصلنا عليها تؤكد بمجرد النظر وحتى لغير المتخصصين بأنها قطع أثريه رائعة ونادرة وذات قيمة لا تقدر بمال .. وصور القطع المذكورة نحتفظ بها ونشرناها في حينه بجريدة صوت الأمة لمن يهمه الأمر ..

أما عن محضر المعاينة للجنة المشكلة من حسن رسمي مدير عام إدارة الوحدات الأثرية بالمنافذ وزغلول إبراهيم مفتش آثار بمنطقة آثار الهرم وعادل عبد الحليم مدير الوحدة الأثرية بالمطار القديم بمطار القاهرة بغرض فحص القطع المضبوطة والمشتبه في كونها أثرية من الشهادة رقم ٣٣٧٤ بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٩ باسم شركة (عسل) للأثاث وعنوانها دمياط الجديدة ـ المنطقة الصناعية والمصدرة إلى أسبانيا من ميناء دمياط الجديد .

(ملحوظة: لم يشر النشر في المصري اليوم إلى اسم الشركة المصدرة وهي شركة عسل، بل من العجيب أنه تم نشر الشخص المصدرة إليه الشحنة رغم ذكر اسم الشركة المصدرة في الأوراق وعدم ورود اسم الشخص المصدرة إليه بذات الأوراق ومحضر المعاينة وهو المدعو نصر على الموجود بأسبانيا !!..

والشركة المصدرة والتي تعد المتهم الأول والتي تم تجاهل نشر اسمها هي شركة عسل ويبدو أن الصحيفة أو المحررة المذكورة معذورة حيث لم تذكر الأوراق عسل أبيض أم عسل أسود أو عسل من عينه فروع التنمية الصناعية وحيتان الاستثمار التي تحبها المصري اليوم أو أي نوع من العسل وهو ما أثار الشائعات حول العسل الملتصق بكبار المسئولين وإذا كان البعض سيقول أن

عدم نشر الجديدة الاسم لأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته .. وها هو واحد من أباطرة «عسل» تمت محاكمته عقب ثورة يناير ٢٠١١ لارتكابه جرائم فساد في المال العام!.

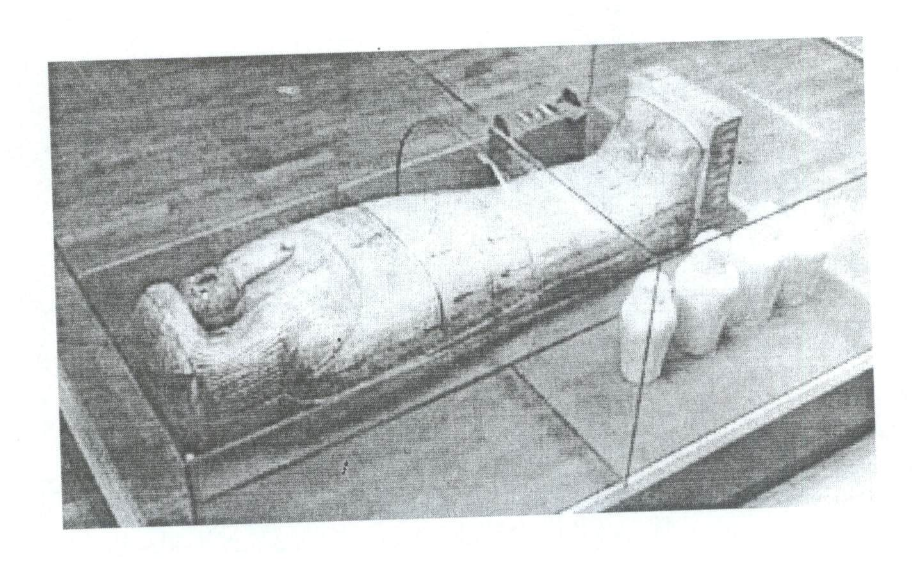
وفضلاً عن ذلك تأكيد محضر المعاينة أن عدد من القطع المضبوطة هي قطع أثريه حقيقية وقد تم نشر اسم الشخص المصدرة الشخنة إليه دون تردد أو اعتبار لمبررات مماثلة لعدم نشر الشركة المصدرة !

نعود إلى محضر المعاينة والذي جاء به الآتي : وقد انتقلت اللجنة بعد أداء اليمين القانونية بنيابة دمياط إلى ميناء دمياط الجديد بمنطقة الحاويات ، حيث قامت اللجنة بفحص القطع المضبوطة بالشهادة الجمركية الموضحة بياناتها بعالية والموضح بياناتها بمحضر معاينة السيد / ماهر سعيد هلال مدير الوحدة الأثرية بميناء ، دمياط الجديد وقد قامت اللجنة بإعادة فحص القطع المضبوطة.

(ملحوظة : نفهم من عبارة قيام اللجنة بإعادة فحص القطع المضبوطة إنه سبق قيام لجنة الفحص فكلمة إعادة تعني تكرار . وهو أمر جعل من مأمور الجمرك «النزيه» عبد الحي مصطفى يصرخ مبهورًا بالقطع الأثرية الرائعة .. «يا ناس حرام عليكم نجيب الهرم وأبو الهول» حتى تقولوا إنها أثار حقيقية؟!

أما عن القطع المضبوطة التي فحصتها اللجنة فقد شملت ٤٢ بند ، وبعض البنود شمل أكثر من قطعة آثار، فهناك بنود تشمل ٧ قطع وأخرى تشمل ١١ قطعة وثالثة تشمل ٢٣ قطعة ورابعة تشمل ٣٣ قطعة وخامسة تشمل ٣٧ قطعة وهو ما يفسر وصول عدد القطع المضبوطة إلى ٣٨٨ قطعة .

وقد أشارت اللجنة إلى وجود أثار حقيقية بين القطع الأثرية التي جاءت محاولة تهريبها وسط شحنة من الأثاث ومنها ما ذكرته لجنة الفحص بقولها :



١ ـ ما جاء بالبند رقم ١٦ وهو عبارة عن مومياء على شكل طائر ومغلف بلفائف كتانية يمثل قطعة أثرية من العصر اليوناني الروماني .

٢ ـ قطع خشبية على أحد وجهيها نقش بارز يمثل طائر، وعلى الوجه الأخر نقش بارز يمثل حيوان (غزال) وهو قطع أثرية من العصر اليوناني الروماني .

٣ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٠ ويمثل إناء من حجر الجرانيت وهو قطعة أثرية من العصر اليوناني الروماني .

٤ـ ما جاء بالبند رقم ٢١ ويمثل عدد ستة أطباق من المرمر والألباستر وجميعها قطع أثرية وترجع للعصر اليوناني الروماني .

٥ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٢ ويمثل جزء من ذراع من الرخام الأبيض وهي قطعة أثرية ترجع للعصر اليوناني الروماني .

٦ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٣ ويمثل جزء من ساق لتمثال من الجرانيت

ومنقوش عليها من الخلف عدد ستة صفوف رأسية من الكتابات باللغة المصرية القديمة وهي قطعة أثرية وترجع للعصر الفرعوني المتأخر .

٧ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٥ وهي عبارة عن ثلاث أواني من المرمر وجميعها قطع أثرية ترجع للعصر اليوناني الروماني .

٨ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٧ منها ١٧ قطعة من الأحجار مختلفة الموازين ، وهي من الجرانيت الأسود والألباستر ، وأربعة مكاحل وغطاء مكحلة ، وأربعة أواني صغيرة وصدرية من المرمر تمثل حلية ولها ثقب للتعليق وأفقوره من العصر العثماني من الفخار وعليها بعض الزخارف الهندسية وهي قطع أثرية وتخضع لقانون حماية الآثار .

٩ ـ ما جاء بالبند رقم ٢٩ منها ٨ قطع تمثل أواني من المرمر من بينها إناء له رقبة ، وآخر كمثرى الشكل ، وثالث يمثل مكحله ، ورابع اسطواني وله مقبضين ، وأخر على شكل مخروطي ، وأناء له حافة من الداخل ، وإناء مرمري.. وجميعها قطع أثرية ترجع إلى العصر اليوناني الروماني.

١٠ ـ ما جاء بالبند رقم ٣٠ منها ٢١ قطعة أثرية ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ .

أي أن إجمالي القطع الأثرية المضبوطة والتي لا شك في أثريتها ٦٠ قطعة .

ثانيًا : توصى اللجنة بإعدام القطع غير الأثرية لعدم إعادة تداولها في الأسواق على إنها قطع أثرية .. توقيعات أعضاء اللجنة .

(ملحوظة : عبارة إعدام الآثار غير المقلدة لعدم إعادة تداولها في الأسواق على أنها قطع أثرية جملة لم نلحظها في آلاف من محاضر مضبوطات الآثار وهي عبارة غير منطقية وتثير الشكوك حتى لو كان المبرر فرز الآثار المقلدة عن غير المقلدة وإلا وفقًا لهذا المنطق يتم إعدام ملايين القطع المتداولة من إنتاج خان

الخليلي وغيرها ؟.. بل وتم إغلاق مركز النماذج الأثرية بالمجلس الأعلى للآثار والذي يباع منه لمن يرغب وتسافر آلاف القطع منه لتباع على «هامش» معارض الآثار في الخارج) ..

تصريحات د . حواس التي نشرتها المصري اليوم عقب ضبط القضية ذكرت أن القطع المضبوطة من الآثار التي تشتريها المتاحف الأوربية لعرضها وأنها ليست مسروقة من المخازن ومن المتوقع أن يكون مُصدرها أما حفائر خلسة أو من تجار الآثار المسجلين الذين ما زالوا يعملون في تجاره الآثار وذكر د . حواس بوجود ١٨ منفذًا حدوديًا لضبط محاولات تهريب الآثار.. تصريحات للتهدئة أو المجاملة خاصة للمتهم عسل.. ونحن نسأل ماذا عن منطقة المنزلة الملاصقة لدمياط موقع القضية، وقد نشرت الصحف استغاثات للغيوريين على الآثار من عمليات تنقيب للأهالي وهل تم وضع حراسات كافية خاصة مع إتساع المنطقة وإمكانية إخفاء الآثار ؟

.. ثم ماذا عن صاحب الشحنة وهل تم القبض عليه واحتجازه وحبسه مثل صغار المهربين أم إنه تمكن من الهروب لدى أو أمريكا أو فرنسا وغيرها حيث لم يتم النشر عن حبسه أو حتى احتجازه أو استدعائه للتحقيق ؟!

.. وهل لا تكفي ٦٠ قطعة أثرية تم ضبطها عن إعلان كافة التفاصيل وتصبح قضية رأي عام ووأد الشائعات والتخمينات ؟!

ومع تكرار تهريب الآثار من دمياط هل من شرطة سرية لمعرفة ما يجري داخل المدينة الصناعية أسوة بما يحدث ببور سعيد من التوصل إلى معلومات عن شحنات مهربي الملابس وضبطهم عند محاولة الإفلات من الجمارك رغم أن الآثار أغلى وأهم ألف مرة من الملابس ؟! كما إن ترك الأمر «سداح مداح » يضر بالشرفاء من المصدرين في دمياط ؟!

أما عن (عسل) صاحب الصفقة إذا كان حقيقيًا من بين القطع التي حاول تهريبها أكثر من ٣٠٠ قطعة غير أثرية فما دامت غير أثرية لماذا قام بإخفائها داخل شحنة الأثاث ولم يخرجها بشكل طبيعي ومعلن بأنها قطع غير أثرية ومقلدة مرافقة لشحنة الأثاث بدلاً من دسها وسط شحنة الأثاث علماء الآثار ومن بينهم د . حجاجي إبراهيم رئيس قسم الآثار - بكلية الآداب جامعة طنطا استنكروا الجريمة في حينها وطالبوا بتشكيل لجنة محايدة من خارج المجلس الأعلى للآثار تضم خبراء ومتخصصين من أساتذة الآثار بالجامعات المصرية لإعادة فحص كل القطع التي تم استبعادها وشددوا على المطالبة بعدم إعدام تلك القطع حتى لا يكون إعدامها أيضًا إعدام لجسم الجريمة وإهدار لقطع أثرية حقيقية .. أو أن يكون صدر قرارًا صوريًا ثم تعاد القطع الأثرية للحيتان «العسل»!

- تلال البحيرة ووادي النطرون وأبو الهول نهبها اللصوص وأقصى عقوبة لمسئول الأملاك .. الإنذار !

- الكشف عن آلاف القطع الأثرية أثناء حفر الرياح الناصري فتم الردم عليها .

- إخراج ٦٤٧ فدان بمناطق أثرية بزعم أنها ثلاثة أفدنة فقط ودعوة رئيس الوزراء لافتتاح مشروع استثماري عليها!

- اللجنة الدائمة للآثار عاينت أرض الآثار بعد افتتاح رئيس الوزراء للمشروع باربعة شهور!

- انتقادات لعبث البعثات الأجنبية بوادي النطرون والتنقيب دون علم مجلس الآثار!

- محاجر «أبو للو» تضم آثار ذهبية .. والأراضي مشتراه بأوراق رسمية !

تعد التلال الأثرية المنتشرة بأرجاء محافظة البحيرة من أكبر التلال المتعدى عليها بالمشروعات الزراعية والبناء وأيضًا المحاجر إذا ما رجعنا لأوقات تشابكها مع محافظات أخرى .. وكلها تلال تحوي أثار لعصور مختلفة .. وتنتشر هذه التلال بمراكز دمنهور وأبو حمص وكوم حمادة وكفر داود والدلنجات ورشيد وتمتد إلي وادي النطرون .. وتبلغ التعديات بمحافظة البحيرة - حسب ما نشرته جريدة الأهرام في ٢/ ٣/ ٢٠٠٩ ستة آلاف حالة تعد على الآثار في السنوات العشرين الأخيرة «أي في فترة تولي فاروق حسني وزارة الثقافة» !

أما أكبر الجزاءات التي عثرنا عليها كانت لمعاون الأملاك فكانت بالقرار رقم ٥٩٧ بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٩٥ بمجازاة جابر عبد الهادي معاون أملاك وهو صاحب شهرة كبيرة ويشار له بالبنان- والقرار هو عقوبة الإنذار .. وإبلاغ مدير عام أملاك الوجه البحري بالقرار لتنفيذه !!

هذه التلال الأثرية الثرية كانت تكشف ما تحتها من آثار عند الاستعانة بالأتربة التي تعلوها لنقلها لاستصلاح الأراضي التي تكسوها الملوحة .. بل ذكر د . أحمد الصاوي - أستاذ الآثار المصرية وغيره من علماء الآثار - أنه عند شق ترعة الرياح الناصري كانت الآثار تخرج مع جرافات الحفر على جنبات الترعة ويتم الردم عليها !

هذه الكنوز الأثرية كانت وراء نشر عصابات متخصصة بينما كل اهتمام أجهزة محافظة البحيرة في الآثار هي مباني مدينة رشيد الإسلامية وكأنه يمكن للصوص سرقتها ! ..

وبالطبع ما يحدث آثار الغيوريين على الآثار .. ففي يوليو ٢٠٠٧ تقدم د . عبد الحميد زغلول -عضو مجلس الشعب عن دائرة ادكو ورشيد- ببلاغ

للنائب العام ضد فاروق حسني ومحافظ البحيرة وأمين مجلس الآثار ورئيس مدينة رشيد ومدير منطقة آثار رشيد يتهمهم فيه بصفتهم بتخريب وإتلاف آثار تل أبو مندور بسبب عمل طريق يمر بالتل ويربط كورنيش النيل برشيد بالطريق الدولي الساحلي دون إجراء التنقيبات اللازمة .

وقال النائب: أن تقرير اللجنة المشكلة من مجلس الآثار لزيارة المنطقة كان شكليًا حيث نفى وجود تعديات وهذا غير منصف للحقيقة لأن التعديات واضحة في عمق التل .. وطالب النائب بلجنة محايدة من أساتذة الجامعات ..

مشروع آخر بالبحيرة تمت إقامته على أراضي الآثار وفرض الأمر الواقع بحضور رئيس الوزراء لافتتاحه (في عهد عاطف صدقي وفي عهد د . عبد الحليم نور الدين) والمشروع مقابل الكيلو ١١٦ بوادي النطرون وتم افتتاحه بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٤ بينما جاءت معاينة اللجنة الدائمة للآثار بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٩٤!!

وفي نفس المسلسل بدعوة رئيس الوزراء ـ لإضفاء الرهبة وإضفاء الشرعية على المشروع ـ تم إخراج ٦٤٧ فدان بمنطقة القلايا بالبستان مركز الدلنجات، وقد قدم محمد الهيتي مدير المنطقة مذكرة تؤكد أن المنطقة التي تحتوي على تلال أثرية ٦٤٧ فدانًا وليست أقل من ثلاثة أفدنة وهو ما أثارتضامن عدد من أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية ومن بينهم د . عاصم رزق و د . حجاجي إبراهيم واحتجاجهم على محاولات إخراج أراضي الآثار بالتضليل .. ومع الاحتجاج تم عمل «مطب صناعي» وامتصاص الغضب بالوعد بإعادة المعاينة .. ثم انتهى الموضوع على طريقة كل شيء في مصر ينسى بعد حين !

وهكذا خرجت تلال أثرية مساحتها أكثر من ٢ مليون و ٧٠٠ ألف متر تضم قصور الرباعيات وتلال عزيلة وقصور عيسى والعبيد وتلال حجيلة وتلال غريمة بما تحويه من آثار !

سرقة مخطوط يهودي وضبطه بالبحيرة:

هل توجد آثار يهودية وبالأدق «جينزة» داخل المقابر اليهودية بالإسكندرية؟! .. علمًا بأن اليهود يبحثون عن شراء هذه الأوراق وتهريبها.

الإجابة تأتي بكلمة ربما أو احتمال .. ولكن من الصعب أنها ترجع إلى ما قبل الميلاد ، ومن الصعب تحديد موقع استخراجها .

في عام ٢٠٠٦ تم ضبط مخطوط مكتوب باللغة العبرية أثناء بيعه بمحافظة البحيرة .. وقائع القضية والتي تحمل رقم ١٦٥٦ لسنة ٢٠٠٦ - إداري إدكو - البحيرة تشير إلى ضبط المقدم محمد محمود أبو حطب - ضابط مباحث مركز إدكو - لشخصين لاحظ ارتباكهما بمجرد رؤيتهما له .. وبالاقتراب منهما قام أحدهما بإلقاء لفافة والفرار مسرعًا حيث كانت «اللفافة» تخصه ويدعى حسين محمد هيكل - صول متقاعد - ذكر أنه أخذ «اللفافة» من شخص يدعى إسماعيل يونس من حوش عيسى ، وتبين أن اللفافة تحتوي على بردية تاريخية نادرة .. وتم عرض المتهمين على إسلام محمد حنفي - وكيل نيابة ادكو - والذي قرر حبس المتهم على ذمة التحقيقات وتشكيل لجنة معاينة من المجلس الأعلى للآثار ، حيث تشكلت لجنة برئاسة صادق عكاشة مدير عام المضبوطات الأثرية وعضوية د . يوسف حامد خليفة مدير إدارة المضبوطات الأثرية وجهلان إسماعيل محمد - كبير أخصائيين بإدارة الآثار اليهودية (متفرعة من قطاع الآثار الإسلامية والقبطية) وعدلي رشدي - مدير عام أثار الإسكندرية ، وجمال أحمد شرف محام بالمجلس الأعلى، للآثار وانتهت اللجنة إلى أن «اللفافة» المضبوطة تحتوي على مخطوط من

جلد حيوان عليها كتابات باللغة العبرية بالمداد الأسود بالخط اليدوي المربع ، ويبلغ طولها ٥.٦٠ متر وعرضها حوالي ٥٤ سم ومكونة من ٢٦ عمود كتابة .. والمخطوطة عبارة عن قطع موصولة بالخياطة بواسطة خيط من الجلد الرفيع (٨ وصلات) ، ومحتوى الكتابة عبارة عن سفر العدد - وهو أحد أسفار التوراة الخمسة - والمخطوطة أثرية ، ومضي عليها أكثر من مائة عام وذات أهمية دينية وأثرية وتخضع لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وأوصت اللجنة بمصادرتها لصالح المجلس الأعلى للآثار .

وأشارت تفاصيل القضية إلى أن المتهم وآخرين سبق أن التقيا بمقهى بمنطقة العصافرة بالإسكندرية .. وأنه تم عرض المخطوط على شخص يدعى الدكتور محمود ، يركب سيارة جيب شيروكي ، وقرر لهم أن المخطوط مكتوب بالعبري والسرياني وله قيمة أثرية وسوف يقوم ببيعه مقابل عمولة ٣٠٪ (لم يتم التوصل إلى الدكتور محمود المذكور في التحقيقات) .

أما أقوال لجنة الآثار التي عاينت المخطوط فقد تضمنت أن المخطوط ظل بالمعابد اليهودية لفترة طويلة ، وعندما تلاشت بعض كتابته وأصبح غير صالح للاستعمال دفن في إحدى المقابر اليهودية طبقًا للعقيدة اليهودية والتي تعامل اللغة العبرية كلغة مقدسة ولا يجب إتلافها بأي طريقة أخري وتدفن مثل الإنسان ، وإن هذا المخطوط ديني كتبه أحد الكهنة اليهود ولم يدون به التاريخ ، وأنه لا يمكن تحديد مكان العثور على تلك المخطوطة فهي أن كانت مستخرجة من إحدى المقابر اليهودية ولكن لا يستطيع أحد تحديد مكانها حيث أن العالم أجمع به مقابر يهودية .. وكان اليهود في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ م .

وقد ذكر الزميل الصحفي أحمد صبري أن محاولات وضغوط جرت للإفراج عن المتهم وخروج البردية..

ولم يتوصل أحد بعد إلى شخصية الخبير المثمن أو «سنديك الآثار» المدعو الدكتور محمود؟!.. وكما يقول الإعلان التليفزيوني: محمود.. إيه ده يا محمود!

«أبوللو» كنوز في حوزة المحظوظين

أكد . د أحمد الصاوي عالم الآثار وعميد كلية آداب سوهاج الأسبق أنه عند شق ترعة الرياح الناصري كان مع كل حفر تظهر قطع أثرية .. وتم طمس معظم الآثار .. وبالتالي فإن الأراضي التي تحيط بالترعة تخبئ تحتها كنوز من الآثار وأشهر هذه المناطق تل «أبوللو» ناحية الخطاطبة بمركز كوم حمادة بالبحيرة وكان يتبع إداريًا محافظة المنوفية ..

هذه المنطقة تحولت إلى أراضي زراعية ومحاجر كشفت القضايا عن مؤشرات ما تحمله، وكشفت التحقيقات وما ذكره دفاع المتهمين عن تحويل المنطقة الأثرية إلى تكية خاصة لعدد من الضباط وأعوانهم .

ففي عام ١٩٩٣ أثير عن مجاملة معاون أملاك صاحب محجر بالموافقة له باستغلال محجر في أرض أثرية بمنطقة «أبوللو» .. وعليه صدر القرار رقم ٢٨٠٧ في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٣ بتشكيل لجنة من هيئة الآثار - بناء على طلب نيابة منوف - حيث تم تشكيل اللجنة من د . فوزي الفخراني - د . فوزي المكاوي - د . عبد الهادي الخفيف ومدير المساحة والأملاك عبد الصادق الشعراوي وجاء بتقرير اللجنة أن المنطقة تضم موقع شرق الرياح الناصري وثلاثة مواقع غرب الرياح ومنها المحجر موضوع المعاينة وأن الموقع الأول (شرق الرياح) امتداد للمنطقة الأثرية وبه شواهد أثرية ورغم هذا تتم زراعته لصالح مواطن وشقيقه .. والموقع الثاني جنوب غرب الرياح ويقع أيضًا في أرض تابعة لهيئة الآثار وعثر به على كميات كبيرة من شقف الفخار تشير إلى أنه يخفي أسفله على أثار ثابتة لمباني قديمة ويقوم بزراعته معاون أملاك بهيئة الآثار ذكر أنه اشتراه بطريقة رسمية !

والموقع التالي يقع شمال الموقع السابق ويقوم بزراعته نفس معاون أملاك الآثار علمًا بأنه لا يجوز استغلاله إلا بعد موافقة هيئة الآثار ، ولكنه يعد أحد المسؤولين بالآثار!

أما عن معاينة المضبوطات الموجودة بسراي النيابة فذكر تقرير اللجنة أنها تضم :

ثلاث رقائق ذهبية أحدها مثلث الشكل قاعدته ٥ سم وطول ضلعه ٦.٢ سم، أما الرقيقة الثانية فهي تميمة بشكل جعران، والثالثة بشكل عين أوجات وكلها ذهبية .



- كتلة من الحجر الجيري عليها كتابات باليونانية القديمة وترجع للعصر الروماني.. وقد كشف دفاع معاون أملاك الآثار المتهم بحيازة أرض زراعية في موقع أثري وتسهيل منح أراضي الآثار لصاحب محجر كشف عن مفارقات منها أن أرض غرب الرياح الناصري ملكيات خاصة وأن الأراضي التابعة للآثار يقوم مواطنين بزراعتها وأن هناك مؤامرة من رئيس القطاع لتصفية الحسابات مع مدير المنطقة جاءت في شخص العاملين بالمنطقة وزعم أن رئيس القطاع

يصفى حسابات معه لأنه قام بمعاينة حجر وأراضي غير رغبته ! .. وأن الأراضي المجاورة لأرضه - أي بالمنطقة الأثرية - منها ١٠ أفدنة لمأمور مركز سابق منوف و ٤٠ فدان لرئيس مباحث بكفر داود وأعوانه !..

وانتهى الأمر إلى أن فرض الواقع نفسه وأصبحت كل الأراضي ما بين الزراعة والمحاجر لتطمس تحتها كنوز الآثار والتي يمكن لأصحابها خاصة أن من بينهم عاملين بالآثار أو ضباط شرطة أن ينقبوا تحتها دون أي اعتراض ليخرجوا قطع ذهبية وأثرية لا حصر لها ..

وادي النطرون وعبث البعثات والمشروعات:

أما منطقة وادي النطرون والتي تم إعمارها حضاريًا منذ عهد الملك رمسيس الثاني في الدولة الحديثة وهو ما يعني أنها تحوي على آثار فرعونية فضلاً على الآثار القبطية .

هذه المنطقة الهامة غابت عنها الشفافية وثارت موضع عبث البعثات والأجانب حتى أنه أثير عام ٢٠٠٨ عن الاستعانة بخبير آثار أجنبي لينقب في الأرض ليثبت أنها أثرية رغم عدم علم المجلس الأعلى للآثار !

وسبق أن ذكر د . حجاجي إبراهيم - عام ١٩٩٦ - أن عبد الحفيظ دياب مدير آثار سيناء عندما كان بمحض الصدفة في وادي النطرون أشار إلى أن البعثة الهولندية انقسمت إلى فريقين أحدهما في دير السريان وتقوم بعمل ترميم للصور الجدارية، وثانيهما في دير البراموس تقوم بإجراء حفائر بدون مفتش متواجد أو مدير نظرًا لصراع داخلي اشتعل في عهد الأمين السابق على تقسيم المنطقة وإعطائها لمن أهمل عندما كان مسئولاً عن جامع عمرو بن العاص مما أدى إلى انهيار سقف الجامع ، علما بأن البعثة الهولندية تضم أمريكان سبق وأن تم الاعتراض على عملهم في المنطقة .

وأضاف د. حجاجي لذا أجدد المطالبة بأن يقوم الرجل النزيه الأستاذ محمد اللهيتي مدير عام الحفائر والبعثات الأجنبية بالمرور على كل المناطق لا سيما وأن له باع طويل في الكشف على مافيا الأراضي.

الإسكندرية مركز تصدير الآثار بحراً وجواً !

- ضبط مدير مطار النزهة في محاولة تهريب ٦١ قطعة آثار لسويسرا .

- سفينة بأكملها خرجت دون تفتيش واكتشفوا الفضيحة بعد عبورها للمياه الدولية في طريقها إلى إيطاليا .

- سيدة يونانية تهرب آثار من كافة العصور عن طريقها سفينة يملكها شقيقها .

- سرقة أمهات المخطوطات وكتب التراث من مكتبة البلدية .

تعد الإسكندرية من أكبر المناطق الأثرية ثراءً في مصر نظرًا لأنها ظلت مركزًا لحضارات متعاقبة خاصة مع مجيء الإسكندر الأكبر ..

.. وهناك اعتقاد بان تحت مدينة الإسكندرية الحالية مدينة الإسكندرية القديمة وطبقات مختلفة تضم كل منها آثار لعصور مختلفة ، وكثيرًا ما أدت أعمال الحفر حتى لو كانت لغير التنقيب عن الآثار للكشف عن شوارع ودهاليز وسراديب تحت الأرض ولمسافات طويلة .. وفي أي موقع يتم عمل مجسات يتم العثور على أثار وأن هناك أمثلة كثيرة منها عند الحفر في معسكر للأمن المركزي بوسط المدينة بالقرب من منطقة كوم الدكة ومحطة مُصر عام ٢٠١٠ تم العثور على مجموعات أثرية ..

وهناك أمثلة عديدة للعثور على الآثار أثناء التنقيب «خلسة» ، وقد كشفت القضية التي انتبهت إلى حبس عضو بعثة أثرية أجنبية بالإسكندرية في أغسطس عام ٢٠٠٣ لمحاولته تهريب ١٤٠ قطعة أثار إلى الخارج كشفت أنه سبق له العمل في حفائرة كثير أثناء وجوده بالإسكندرية أهمها مقبرة القباري وحفائر متحف الموزاييك وأرض البلياردو وبمحطة الزمل ، وإن كان برر حصوله عليها بشرائها من سوق الجمعة !

كما تم الكشف عن آثار بالتنقيب «خلسة» بمنطقة عمود السواري بكرموز وغيرها وهي من المناطق الشعبية .

كما أن كثير من المقتنيات الفنية والقطع الآثرية يمتلكها الأجانب الذين يقيمون بالإسكندرية كعائلات متوارثة .. وقد كشفت إحدى القضايا عند وفاة سيدة إيطالية دون وريث عن احتفاظها بإثار في شقتها .

ويضاف إلى ذلك كميات كبيرة من كتب التراث والمخطوطات التي سربت أو سرقت من مكتبة البلدية وغيرها من مكتبات الإسكندرية .

وهناك شكوك حول آثار المتحف اليوناني - الروماني خاصة لنقلها دون تأمين كاف ..

كما حدثت سرقات للآثار بالإسكندرية أثناء أحداث ثورة يناير ٢٠١١ .

ومنها : سرقة باب كوم الناضورة.

وإذا كان هذا على أرض الإسكندرية فإن هناك اعتقاد أن البحر طغى على مواقع عديدة وأغرق معها مقتنيات أثرية رائعة .

فقد كانت الإسكندرية تضم مراكز حضارية ذات شهرة عالمية على رأسها المكتبة الكبيرة التي كانت تضم أكثر من مليون مخطوط والتي التهمها حريق في ظروف غامضة ، كما كانت تضم فنار الإسكندرية -أحد عجائب الدنيا السبع

القديمة- وكان بها مبنى «الموزيوم» الذي يجمع كبار المثقفين والعلماء من العالم أجمع ..

وتوالى غرق الآثار خاصة مع غرق الأسطول الفرنسي في معركة أبو قير البحرية بما كان يحمله من كنوز .

هذا وقد بدأ التنقيب عن الآثار الغارقة عام ١٩٦١ على يد الغواص المصري الشهير أبو السعادات ، وتزايد التنقيب عن الآثار في وسط التسعينيات .. وبلغ عدد القطع الأثرية التي تم انتشالها من مياه المتوسط (حسب المعلن عند افتتاح أول معرض للآثار الغارقة عام ٢٠٠٦ بلغ ٤٨٩ قطعة .

وهناك شبهات حول سرقة وتهريب العديد من الإثارة الغارقة وقد اشتمل تقرير أعده عبد الكريم أبو شنب عام ٢٠٠٣ -عندما كان يشغل مدير عام الآثار المستردة وشئون اليونسكو وقبل حبسه - إلى وجود قطع آثار مصرية عديدة بالخارج مطلوب استردادها منها تمثال الإسكندر الأكبر وهو تمثال غير مكرر ونادر وهو مصنوع من حجر الجرانيت الوردي بالحجم الطبيعي وبالملابس الفرعونية وطوله ١٦٢ سم وهو مستخرج من الآثار الغارقة.

كما تثار الشكوك أيضًا حول تهريب بعض الآثار الغارقة خاصة أنه حدث في إحدى الفترات تعتيم إعلامي ومنع الصحفيين بل والتطاول عليهم ، ولذا لا يستبعد في هذه الفترات تهريب بعض الآثار الغارقة التي تم إخراجها إلى فرنسا !

هذا وقد سبق الإعلان عن العثور على كنز من العملات الذهبية في سفينة القيادة للحملة الفرنسية (الإعلان عن الكشف في ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٨) واحتوى الكنز المكتشف على ٢٣٠ قطعة عملة ذهبية و٧ من الحلي الذهبية و٣ خواتم ذهبية عليها زخارف رقيقة وسيف وبعض القطع الصغيرة يعتقد إنها مسدسات والسؤال .. أين تم الاحتفاظ بهذه القطع ؟!

أما المكانة الكبرى للإسكندرية في سرقات الآثار فتأتي في عمليات التهريب وسوف نعرض لنموذجين «لتصدير» الآثار من الإسكندرية في عهد حسني مبارك - فاروق حسني.

النموذج الأول لخروج سفينة بأكملها دون تفتيش وعدم اكتشاف السلطات لذلك إلا بعد أن دخلت السفينة في المياه الدولية في طريقها إلى إيطاليا!

وقصة السفينة الإيطالية «بروشيدا» وقعت أحداثها عام ١٩٩٤ حيث تم اتهام الجانب الإيطالي بتهريب السفينة من ميناء الإسكندرية دون تفتيش أو حتى ختم جوازات السفر، وتم تحرير المحضر رقم ٦١٧١ بقسم شرطة الجمرك بمديرية أمن الإسكندرية بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٩٤ وتم إخطار حرس الحدود، حيث تأكد هروب السفينة وخروجها للمياه الدولية، وهذا الهروب لسفينة بأكملها دون أي تفتيش بل ودون ختم جوازات السفر بطرح ألف سؤال وسؤال وهي السفينة التي كانت تعمل بمنطقة الأقصر وأسوان من قبل .. ماذا كانت تحمل هذه السفينة ؟!

وألا يمكن تكون محملة بالآثار وغيرها من ممنوعات السفر ؟!

وإذا كان هذا نموذج لتهريب سفينة بأكملها - والذي سنعرض له بالتفصيل في موضع آخر بالكتاب - فإنه من الأيسر تهريب الآثار داخل السفن والتي لا تنقطع حركاتها داخل ميناء الإسكندرية .. والموانئ التي يحكمها أباطرة ويمكن الرجوع إلى ملفات رشاد عثمان الذي طلب منه السادات أن «يأخذ باله» من الإسكندرية، وعصمت السادات أول من طبق عليه قانون العيب وغيرها عبر التاريخ الممتد للميناء في عصور الانفتاح !

ومما نشرته الصحف عن تهريب الآثار من خلال الشحن بالسفن ضبط سيدة يونانية بمنطقة اللبان (١٩/ ٢/ ١٩٩٤) أثناء محاولتها تهريب ٣٨ قطعة

أثرية إلى موسكو عن طريق شحنها بحاوية ملك شقيقتها وهي آثار مرمرية وخشبية وذهبية ترجع للعصور الرومانية والقبطية والفاطمية ..

وبالطبع لم ولن يبلغ شقيقها مالك الحاوية عنها وربما واصل التهريب مرات ومرات إلى أن تسربت الأنباء ..

وهناك ألف حاوية وحاوية .. وأيضًا حواه !

أما النموذج الثاني فهو التهريب عبر مطار النزهة .. وقد كشفت القضية التي وقعت أحداثها عام ٢٠٠٠ واتهم فيها ١٥ متهمًا من بينهم لواء شرطة كان يشغل مديرًا سابقًا لمطار النزهة و أصحاب محلات مجوهرات وصياغ وصاحب «جاليري» وتجار عاديات سياحية وصاحب محل تصدير واستيراد (لاحظ المهن) حيث تم ضبط مدير المطار السابق وهو يحاول تهريب حقيبة تضم ٦١ قطعة أثرية أثناء سفره مع بعض المتهمين إلى ألمانيا ، وأنهم يخبأون كميات أخرى بمخازن عدد منهم بلغ عددها ٢٠١ قطعة أثرية وهم على علاقة بتجار ذهب وعاديات بسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية .

وكان رئيس المعاينات في معظم قضايا الآثار المضبوطة بالأسكندرية برئاسة الأثري الكبير أحمد عبد الفتاح.

وفي أغسطس ٢٠٠٣ أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية قضت بمعاقبة عمرو أحمد فؤاد الضابط بمديرية أمن بني سويف بالسجن ١٠ سنوات وعزله من وظيفته وبغرامة مساوية لقيمة ما استولى عليه من آثار ، كما قضت بمعاقبة رضا علواني مدير مطار النزهة السابق وعدد من المتهمين بالحكم ٧ سنوات .

وفي ديسمبر ٢٠٠٤ إعادة محكمة النقض برئاسة المستشار مقبل شاكر محاكمة المتهمين حيث ألغت حكم الجنايات السابق .

وفي ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨ أصدرت محكمة النقض برئاسة المستشار صلاح البرعي حكمًا نهائيًا بالسجن المشدد لمدة ٧ سنوات على كل من اللواء رضا علواني مدير المطار السابق وحمدي أبو العينين (عاطل) وتغريم كل منهما ٥٠ ألف جنيه لاتهامهما مع آخرين بالتنقيب عن الآثار في عدة محافظات وتهريبها للخارج .

وهكذا الأسكندرية آثار تحت الأرض وتحت البحر، وتهريب فوق الأرض وعبر البحر وفي الجو.

سرقة أثار مصر بطول الساحل الشمالي:

-عالم آثار كشف عن مدينة أثرية كاملة بموقع "مارينا" ، وفوجئ بسرقتها ونقل آثارها «باللواري»!

-الاعتداءات على أراض الآثار لم تقتصر على «حيتان»القرى السياحية ، بل وصلت إلى أعضاء اللجنة الدائمة للآثار!

-بحث أثري أكد أن كل متوفى عند الإغريق توضع معه قطعة ذهبية ، والثري يتم وضع قطع كثيرة معه!

-النيابة وصفت مدير آثار مطروح بتسهيل الاعتداء على الآثار ، فتم نقله إلى مارينا!

-بلاغ بالمستندات يكشف عن فقد خمس قطع أثرية تضم قطعة ذهبية مطعمة بـ١٢ فص مرجان من مخزن البعثة البولندية.

-٢٢ مذكرة أمنية لنقل القطع الذهبية خشية سرقتها دون استجابة.

لم تسرق مناطق أثرية بأكملها في مصر سوى مرتين: الأولى أثناء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ، والثانية سرقة آثار مارينا.

والفارق بين الواقعتين أن الأولى جرت محاولات لإعادتها ، أما الثانية فتم التكتم عليها.. بل وتواصلت في المناطق المجاورة حتى امتدت بطول الساحل الشمالي حتى حدود ليبيا!

في عام ١٩٨٠ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ بإعطاء الضوء الأخضر لتخريب سرقات آثار الساحل الشمالي تحت مسمى اعتبار مناطق الساحل الشمالي من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة ، حيث قررت المادة الأولى اعتبار المنطقة الواقعة بين الكيلو ٣٤ غرب الإسكندرية في الحدود الغربية لمصر والتي يحدها شمالًا البحر المتوسط وجنوبًا خط الكنتور ٢٠٠.

وجاء القرار رغم علم الكافة بأن هذه المناطق مرت بل واستقرت بها الحضارات المختلفة من رمسيس إلى الإسكندر الأكبر وأنطونيو وكيلوباترا ، وتمركز العصر الروماني اليوناني وحتى الفتح الإسلامي للمغرب العربي والأندلس بإسبانيا، وانتهاءً بمعارك الحرب العالمية والاستعمار.

وعلماء الآثار يعرفون بكل المراجع ومنها النص اليوناني المحفوظة في ليدن بهولندا، والخريطة التي أعدها جول بول ومجموعة من العلماء عام ١٩١٢ ، وتوضح نحو ٥٠ مدينة أثرية مدفونة بامتداد الساحل الشمالي الغربي .

ولأن المقصود بإنشاء المجتمعات العمرانية في هذه المناطق لم يكن مساكن شعبية أو "بلوكات" للإيواء بل منتجعات لعلية القوم ولصوص الانفتاح والأثرياء الجدد ، فقد أصبح الصراع بين نفوذ هؤلاء وإمكانيات المدافعين عن الآثار .. وبين أصحاب نظريات الحضارة.. ونظرية "الحي أبقى من الميت" حتى لو كان هذا الميت هو تراث وتاريخ وطن!

وفي عام ١٩٨١ لم يرضَ ضمير عالم وأستاذ الآثار د. فوزي الفخراني إلا أن يتأكد من أثرية منطقة مارينا وما تخبئ من كنوز.. فهي المدينة المعروفة

بالبيضاء لكثرة الرخام الذي كان يكسو مبانيها.. وهي أيضًا أول أو فاتحة اجتماع الانفتاحيين الجدد لتحويلها إلى شاليهات ومنتجعات.

وكشف العالم الوطني عن آثار عظيمة تمثل مدينة أثرية كاملة.. وقام بتسجيل اكتشافه والتقاط الصور.. وما إن أعلن عن اكتشافاته حتى أحدثت ضجة في العالم، لأن ما اكتشفه يستكمل حلقة مفقودة في تاريخ مصر في هذه المناطق.

وتوجهت أجهزة محافظة الإسكندرية لتحتفي بهذا الكشف العظيم، وقامت لجنة السياحة والثقافة بالمجلس الشعبي للمحافظة بزيارة المنطقة في ٧/ ٦/ ١٩٨١، وبينما كانت الفرحة بهذا الكشف الأثري وصداه العالمي، كان للصوص الآثار نظرة أخرى بحسم الموقف لصالح الشاليهات.

فقد نشرت الصحف عن تواطؤ خفراء الآثار بالمنطقة لتسهيل سرقتها.. وبالفعل سارعت اللجنة إلى تقصي الحقائق في ٢٤/ ١/ ١٩٨٢، وتأكد سرقة الآثار بالجملة إلى درجة نقلها على لواري، وأشارت أصابع الاتهام إلى عائلة أجنبية معروفة بسرقات الآثار، وهي معروفة بالسرقات والإمكانيات بما لها من لنشات ، بل وتمتلك طائرة خاصة!

بل الأكثر عجبًا أن اللجنة ذهبت لزيارة ثانية بتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٨٢ أي بعد أسبوعين فقط من الزيارة الأولى، ففوجئت باختفاء أعمدة رخامية وغيرها من الآثار التي شاهدتها منذ أسبوعين!

وجاءت المفاجأة في تلقي د. فوزي الفخراني تهديدًا بالقتل إن لم يتراجع عن أقواله، وقد اضطر هذا أعضاء اللجنة إلى إجراء تسجيل صوتي لآرائهم، حتى لا يتراجع أحدهم إذا لقى تهديدًا بالقتل.

وصدر بيان من المسؤولين عن الآثار أرجع تحوُّل إقليم ماريا إلى أطلال نتيجة زلزال وقع في القرن السادس عشر!

وبدأت الشاليهات في الظهور.. بينما عادت الآثار لتستصدر قرارًا من مجلس الوزراء برقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بإدخال منطقة ماريا في عداد الأراضي الأثرية المملوكة للدولة ملكية عامة.. وتم تقنين ملكية الشاغلين بأن الإشغالات كانت موجودة قبل صدور القرار!

وبدأت معاول كبار القوم لبناء الشاليهات.. وبالطبع ما يظهر فهو من حق هؤلاء، إذ من المنطقي أن مثل هؤلاء وبتفكيرهم لن يوقفوا منتجعاتهم الترفيهية وهم يجدون ما يمكن أن يزينها أو يمكن بيعه والبناء والاستمتاع بحصيلته.

بل إن د.عبد الحليم نور الدين في حواره مع الزميل محمود عابدين بجريدة الدستور قال: إن السبب الحقيقي في إبعادي عن منصبي كان لحرصى الشديد على أراضي مارينا المملوءة بالآثار، وذلك عندما رفضت البناء على هذه الأرض، حيث قلت حينها للجميع: إن من حقكم أن تصطافوا ، لكن ليس على حساب أرض الآثار.

هذا وقد تم استقطاع جزء صغير بأطراف مارينا وتسجيله في تعداد الآثار، حيث تبقت فيه مقابر أثرية معدودة "فلتت" من السرقة .

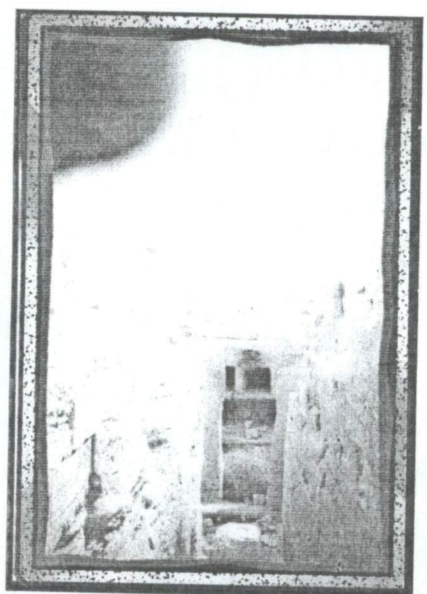
ورغم هذا نجح "الحيتان" في الاعتداء على هذا الجزء أيضًا حيث تمكن نائب بمجلس الشعب من بناء برج ملاصق لأرض الآثار ، وتمكنت شركات "المحمول" من "الدخول على الخط" وتركيب أبراج من نوع آخر!

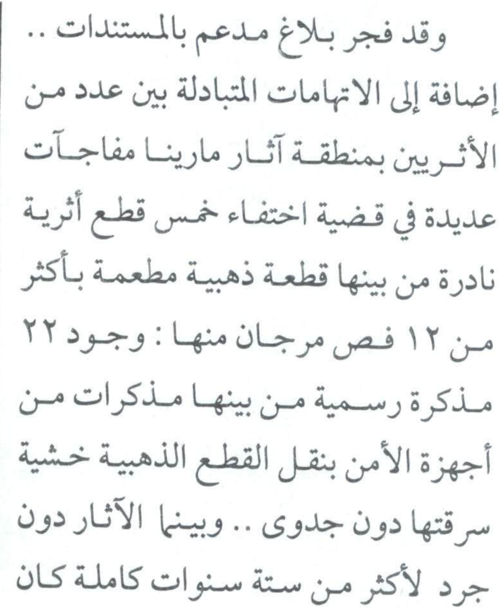
أما أباطرة مارينا فقد سعوا لتقليص المنطقة الصغيرة المخصصة للآثار بتقديم طلب إنشاء طريق أطلقوا عليه وصف "حارة" للتخفيف والتهوين، وهو يقع عند الكيلو ٩٨,٥ وحتى الكيلو ١٠٠,٢ بطول ١,٧ وبعرض ١٤

مترًا بحجة تفادي الحوادث الناتجة عن التقاطع المباشر لمداخل الموقع مع طريق الإسكندرية مطروح.

ولكن ربما تسبب تسليط الضوء إعلاميًا على خطورة هذا الطلب في رفض الموافقة عليه .. وإن كان خطر سرقات الآثار بهذه المنطقة لم يتوقف خاصة مع نقل آثار المتحف اليوناني-الروماني التي تقدر بأكثر من ٨٠ ألف قطعة إلى هذه المخازن لحين الانتهاء من ترميمه، وجاء النقل من خلال شركات المقاولات!

سرقة دهب ومرجان:





وقد فجر بلاغ مدعم بالمستندات .. إضافة إلى الاتهامات المتبادلة بين عدد من الأثريين بمنطقة آثار مارينا مفاجآت عديدة في قضية اختفاء خمس قطع أثرية نادرة من بينها قطعة ذهبية مطعمة بأكثر من ١٢ فص مرجان منها : وجود ٢٢ مذكرة رسمية من بينها مذكرات من أجهزة الأمن بنقل القطع الذهبية خشية سرقتها دون جدوى .. وبينما الآثار دون جرد لأكثر من ستة سنوات كاملة كان يتم الجرد السنوي المنتظم لمخازن «الجرادل والمقشات» .. إلى آخر المفاجآت .

جاء هذا في بلاغ الأثري نور الدين عبد الصمد لنيابة الدخيلة في بداية يونيو ٢٠٠٤ والمدعم بالمستندات.

فالمستند الأول يوضح مذكرة مساعد وزير الداخلية إلى رئيس الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار بوجود ثلاث قطع ذهبية بمارينا، ويوصي بنقلها

للمتحف المصري خوفًا من سرقتها .. وأضاف البلاغ وجود ٢٢ نشرة توصي بنقل القطع الذهبية إلى أقرب متحف ولنحو ستة سنوات كاملة لم يكترث صاحب العهدة بهذه التوصيات أو يلتفت إليها.

وتجيء مفاجأة البلاغ في وصف القطعة الذهبية المفقودة بأن أمين العهدة قام بتسجيل القطعة بوصف يقول : فردة حلق بها حجر واحد بينما قام مدير البعثة البولندية بتسجيلها بوصف حلق ذهبي مطعم بالمرجان ، وأشار صاحب البلاغ إلى أنها كانت تحتوي على ١٢ فص مرجان على الأقل.

أما أعجب المفاجآت في البلاغ فقد جاءت في اختفاء سرجة أثرية نادرة تحمل زخارف وصورة جميلة للآلهة اثينا حيث وصف الأثري نور عبد الصمد أن صاحب تقرير اللجنة الأثرية - الذي يهون من قيمة الأثر - أنه يعمل في سمسرة الأراضي بمطروح منذ ثلاثين عامًا ولا يفقه في الآثار .

أما عن بداية الكشف عن اختفاء القطع الأثرية والذهبية بمارينا فقد جاءت إثر تشكيل لجنة جرد لنقل عهدة الأثري عبد اللطيف الوكيل إلى زميله إيهاب غازي وعددها ١٩٥ قطعة أثرية ناتجة عن حفائر البعثة البولندية .

ورغم أن أمين العهدة هو ذاته رئيس لجنة الجرد وهو أمر عجيب ومخالف للتعليمات وكان يقتضي من الجميع رفض ذلك رسميًا منذ البداية إلا أن الجرد جرى، وجاءت المفاجأة الأولى بعدم الجرد على الصنور الموجودة في السجل لأنها صور ضوئية وغير واضحة بالمخالفة للقانون واكتفت اللجنة بالوصف الكتابي والمقاسات !



ويضيف نور الدين عبد الصمد في بلاغه للنيابة : يبدو أن أمين العهدة كان يدرك تمامًا وجود مخالفة في الصفحة رقم ٥ فطلب تركها للنهاية وبالفعل مر الجرد حتى جاءت الصفحة

المشبوهة أو الصفحة السوداء إذ لوحظ نزع بعض الصور من مكانها الأصلي .. وعملاً بالرجوع للوصف والمقاسات في حالة عدم وجود صور.. وعليه تم تقديم أربع قطع أثار مكسرة، ومهشمة وتم تبرير تحطيمها بنقلها من قبل إلى مرسى مطروح حيث ظلت في دورة المياه الخاصة بمدير عام المنطقة لمدة ثلاث سنوات ! .. ولا يعرف أحد لماذا لم يقم مجلس الآثار باتخاذ إجراءات تأمينية وتغليف لحمايتها أو على الأقل عدم نقلها من مكان لآخر.

وعليه رفض المستلم استلام القطع المكسورة إلى أن وعده صاحب العهدة بإحضار محضر زعم فيه وجود لجنة أثبتت تحطم القطع الأثرية المذكورة وأن المحضر موجود بمرسى مطروح لأنها رئاسة المنطقة ولا يعرف أحد هل عجز مجلس الآثار عن تصوير ورقة بخمسة قروش لتكون صورة من المحضر موجودة عند اللزوم.

اختفاء الذهب!

واستمر الجرد إلى أن جاء دور قطعة ذهبية وجاءت المفاجأة في أنها مقلدة !! ورغم أن مثل هذا الأمر يستدعي سرعة التحرك إلا أن الجرد توقف وكأن العملية خاصة بجرد طماطم وليست قطع أثرية وذهبية، فقد تأجل البت لحين حضور المحضر من مرسى مطروح والذي يثبت تحطم القطع الأثرية، كما انشغل الأثري المستلم مع البعثة البولندية، بينما سافر مدير المنطقة برفقة إحدة المعارض إلى أسبانيا وتم مخاطبة مدير عام الآثار لإيقاف أعمال البعثة البولندية كل هذا جاء في وسط الجرد !

وتطور الأمر إلى تقديم مذكرة إلى شرطة الآثار وهو ما أحدث هياجًا شديدًا ربما لمحاولة احتواء الأمر دون أن يسمع عنه أحد وربما من باب البيروقراطية الإدارية بتخطي صاحب الشكوى وإبلاغ رئيسة في التسلسل الإداري قبل أن يجرؤ بإبلاغ الأجهزة الرقابية .

ولم تتوقف المذكرات والشكاوي عند شرطة السياحة والآثار، فقد التقى الأثري وعضو لجنة الجرد نور الدين عبد الصمد ومعه إيهاب غازي -المطلوب تسليمه العهدة- التقيا بالمقدم إيهاب حمدي بالرقابة الإدارية وشرحا له الموضوع، وجاءت المفاجأة في تقديم غازي لمحضر زعم أنه خاص بالقطع الأثرية التي تهشمت، بينما أكد نور عبد الصمد بأنه محضر مزور لإخفاء الجريمة وأنه محرر منذ أيام وليس منذ سنوات ، وأن هناك مساومات تمت مقابل تحرير المحضر المزور ! .

أما عن متابعة رئاسة مجلس الآثار للأمر فقد تم تشكيل لجنة جرد في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ برئاسة طارق فريد مدير آثار مرسى مطروح وعضوية أثريين من الإسكندرية، وأكدت اللجنة على اختفاء أربع قطع أثرية وقطعة آثار ذهبية، وأوصت اللجنة بعمل صور فوتوغرافية واضحة للقطع الأثرية، وأن توضع أمام كل قطعة الصورة الخاصة بها ..

وفي الوقت نفسه حضر أحد أعضاء الرقابة الإدارية بالإسكندرية ومعه لجنة برئاسة كاميليا جورج مدير عام التوثيق الأثري بالإسكندرية ود . ميرفت سيف الدين مدير عام المتحف اليوناني الروماني وعادل حسن أمين المتحف أثبتوا فيه أيضًا فقد نفس القطع الأثرية ومنها الذهبية .

وعليه انقلبت الأمور ضد الأثري نور عبد الصمد حتى أن مستلم العهدة إيهاب غازي الذي كان مع نور عبد الصمد ضد صاحب العهدة عبد اللطيف الوكيل اتحد مع خصمه صاحب العهدة ضد نور عبُد الصمد !! .. وتم اتهام نور عبد الصمد - صاحب البلاغ - بثلاث اتهامات زعموا فيها نزعه صور من السجل وكتابة ملاحظات بالسجل دون علمها وأنه آخر من قام بفحص قطعة الآثار الذهبية المقلدة أو المفقودة وتمت إحالة الشكوى إلى الشئون القانونية والتي إحالتها إلى النيابة الإدارية !

ومع هذا التحول في المواقف قام الأثري نور عبد الصمد بالتوجه إلى وحدة «الميكروفيلم» برئاسة المجلس الأعلى للآثار لإحضار صورة من الصفحة المفقودة من السجل إلا أن رئيس الوحدة رفض بحدة ضرورة موافقة الأمين العام .. ولكن نور عبد الصمد تمكن من الإطلاع على الصفحة رقم (٥) (محل المشكلة) وتأكد من عدم وجود صورة من الأصل لقطعة الآثار الذهبية المفقودة .. رغم ما قيل بأن هذا السجل سبق تصويره قبل حضوره إلى منطقة مارينا !

أما أعجب الأقاويل فقد تم نسبها إلى مدير آثار سابق بالإسكندرية :

بأن أحد مسئولي العهدة هو أكبر لص آثار شاهده في حياته .. وهو أمر إن صح يدين قائله ، إذ لماذا تركه أكثر من عشر سنوات يعمل في التلال الأثرية بالبحيرة والإسكندرية وهو ما يعني سرقتها ؟! .. ولماذا لم يقم بالإبلاغ عنه أو حتى يوقع عليه جزاءات ؟!

واستمرت المفاجآت حتى أن مسؤول العهدة علل عدم وجود صور بالسجل بسبب عدم وجود معمل تحميض صور بالعلمين رغم أن البعثة تعمل على مسافة أقرب للإسكندرية وتبتعد بمقدار ساعة زمن ، كما أنه لا يعقل صعوبة تحميض صور من عام ١٩٩٨ أي لمدة ٦ سنوات !!

وجاء ختام مذكرة الأثري وعضو لجنة الجرد في بلاغ للنيابة الـ ـة بالدخيلة بالقول : إنني أصبحت على يقين بأنني أعمل وسط تشكيل عصابي ولذا تقدمت بطلب للنقل من المنطقة !

السرقة بإمتداد الساحل الشمالي

وإذا كان الإعداد لقرية مارينا وراء سرقة كنوز أثرية كاملة وصلت إلى نقلها بالسيارات "اللوري" والشاحنات.. فإن الإعداد لتحويل كل الساحل الشمالي يلاقى نفس المصير خاصة مع ضعف الرقابة وسطوة ونفوذ الملاك الجدد، ولذا كان من الضروري تسليط الضوء على هذه الأراضي والإشارة إلى ما تمت سرقته، وتسليط الضوء على ما تبقى منها لعله يمكن إنقاذه.

ففي سنة ١٩٩٤ صدر خطاب من الفريق جعفر نميرى رئيس السودان السابق لإنشاء طريق إلى مصيف جمعية يشرف عليها عبر المنطقة الأثرية .

وسنة ١٩٩٧ تناولت صحف المعارضة زيارة سرية لمسؤول بالآثار لمنطقة مارينا ، التقى بأمير عربي كان مطلوبًا إزالة أرضه لوقوعها في حرم الآثار، وتم إرجاء الإزالة وهو ما أثار حفيظة مواطن مصري مطلوب إزالة تعديه أيضًا، وحدثت مشاجرة، ووصل الأمر للصحافة.

ورغم أن المجلس الأعلى للآثار حاول أن "ينفض" يديه وسمعته عما يجري من هجوم على الساحل الشمالي بعد فضيحة سرقة آثار مارينا ونقلها "باللواري" .. فأصدر القرار رقم ٣٠٤١ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة أثرية برئاسة هاشم عبد الفتاح الألفي – مدير عام متاحف وسط وغرب الدلتا الإقليمية "وقتذاك" – لإجراء مسح شامل لجميع أراضي الساحل الشمالي خاصة التي لم تصل إليها "هوجة" القرى السياحية ، إلا أن القرار لم ينفذ لعدم توفير وزارة فاروق حسني سيارتين جيب وبعض المعدات البسيطة اللازمة لأعمال المسح الأثري، ويبدو أن الوزارة كانت تنتظر من أصحاب القرى السياحية أن توفر السيارتين ، وإن كان من الممكن أن يوفروا بدلاً من السيارات الجيب للمسح الأثري شروكي و"شبح" لمسح الضمير!

وتكشفت بالفعل بعض المدن الأثرية ، وتم الإعلان عن الاكتشافات في الصحف، ولأننا لا نعرف مصير ما تم الإعلان عنه، فإننا نطالب ببيان وإلا فإن تلك الاكتشافات لاقت مصير الاكتشافات التي أعلن عنها د. فوزي الفخراني ثم سرقها اللصوص بأكملها.

ففي عام ١٩٩٦ أعلن د. علي حسن عن الكشف عن العثور على موقع أثري بقرية مراقيا الجنوبية ومدينتين أثريتين: مارينا العلمين بالكيلو ٩٨ غرب الإسكندرية، وأبو رقيق بالكيلو ٣٤ شرق مطروح.

ومن بين الاكتشافات التي أعلن عنها في مارينا العلمين مقبرة من نوع "الكتاكومب" الروماني، وتعد الثانية في تاريخ الآثار المصرية، حيث إن هذا النوع من المقابر يمتد إلى أكثر من ١٠٠ متر تحت سطح الأرض (بما يعادل ٣٠ دورًا).

كما تم الإعلان عن الكشف عن مدينة أثرية أخرى بالكيلو ١١٥ شرق مطروح وهي مدينة لصناعة الفخار، وهي تكمل الحلقة المفقودة بين منطقة زراعة الكروم في مريوط وأشهر ميناء لتصدير النبيذ في العالم القديم بمنطقة "تابوزيوس ماجنا" والكائنة بالكيلو ٤٦ طريق إسكندرية – مطروح .. وقيل إن هذا الكشف جاء مصادفة عند الحفر لرصف طريق "ازدواج" إسكندرية – مطروح !

ثم جاء الكشف عن آثار نادرة منها ٢٢٤ قطعة من العملات الأثرية لعصور مختلفة وذلك أثناء تحول قطعة أرض إلى مزرعة سمكية.

كما تم الإعلان عن كشف آثار بغرب الإسكندرية من بينها أسدان متلاصقان .. كما تم العثور على تمثال الخطيب الروماني في مطروح.

وأعلنت البعثة البولندية عن الكشف عن هرم مدرج ومدينة أثرية بالعلمين .

ولأن المدن الأثرية مترابطة ومتلاصقة وممتدة طوال الساحل الشمالي فقد أكد البحث المتميز لمفتشة الآثار نعمة سند أن المدن الأثرية المترابطة تتمثل في الامتزاج الفريد بين الإغريقية الأوليمبية والمصرية القديمة والمقابر المكتشفة مقبرة المتحف، حيث تم الكشف عنها أثناء إعداد أساسات لمتحف ومقبرة رقم (٢) وهي مقبرة لها مدخل بدرجات سلالم، وقد عثر بداخلها على مائدة قرابين وآنية فخارية وباب وهمي لتضليل اللصوص! كما عثر على مقبرة تحمل رقم (٦)، ويلاحظ وجود أرائك مرتفعة للحارس، وبداخل المقبرة سقف مزخرف بشكل جميل ليستظل المتوفى بها ويتمتع بجمالها، وهو مكتوب ضمن التعويذات بالمقبرة! وبالقرب منها مقابر أخرى جميلة منها: المقابر أرقام ٨ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ومجموعة شواهد جنائزية ومقابر أخرى للفقراء ، كما توجد عمارة دينية "البازيلكا" حيث توجد كنيسة على التخطيط البازيلكي، وترى الباحثة أن مثل هذا التخطيط يرجع للعصر الفرعوني، أما العمارة المدنية فهي تتمثل في الفورم من رواق ومداخل وسلالم وصالة أعمدة وغيرها، كما تضم المدينة الأثرية شوارع بها بلاط كبير وحمامات تدل على الثراء والترف الذي كان بهذه المدينة "يعني من يومها" حيث يضم كل حمام حجرات للمياه الساخنة والدافئة والباردة، وحجرة لخلع الملابس إضافة لوجود حمام يضم حجرات للبخار أو السونة، وحمام سباحة مكشوف ودورات مياه وحجرات ألعاب رياضية.

وتعتبر منطقة آثار مارينا الكيلو ١٠٣ متداخلة مع قرية مارينا السياحية عند البوابة الخامسة ويطلق عليها "الدرازية" ربما تحريف للملك الفارسي المعروف دارا والذي عامل المصريين معاملة حسنة، وهي تحتوي على آثار رومانية أبرزها تل أثرى به بقايا منازل تدل على تجمع سكني ، وصهاريج مياه وأعمدة، إضافة لآثار حديثة حيث كانت أحد المواقع المتقدمة لقوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية

منطقة أثرية أخرى وهي منطقة آثار القصابة الغربية بمدينة العالمين وهي عبارة عن مبنى أثري قديم له أربع واجهات متشابهة ولها بقايا ألوان حمراء، والمبنى يرجع للعصر المتأخر وبداية العصر اليوناني والروماني، وربما يكون المبنى مقبرة لأحد النبلاء أو مقبرة وهمية تذكارية لدفن الروح وإقامة الشعائر والطقوس.

هذا البحث المتميز يؤكد على وجود آثار بل ومدن كاملة تحت رمال الساحل الشمالي التي غطتها شاليهات القرى السياحية، وأنه يجب حماية ما تم الكشف عنه، ولم تتم سرقته بعد!.. ويمكن الكشف عن المزيد خاصة أنه كان للمدينة ميناء هام على البحر المتوسط، ولا يُعرف مكانه بسبب الامتداد العمراني.. هذا ويمكن إنشاء مناطق أثرية كمتاحف مفتوحة للجذب السياحي، أوعلى الأقل للتثقيف الأثري لكثير من رواد القرى والمنتجعات!

كما يجب الانتباه إلى ما أثاره البحث بأن من طرق الدفن عند الإغريق وضع عملة ذهبية في أيدي أو فم المتوفى، وإذا كان المتوفى من الأثرياء يتم وضع قطع ذهبية في يده وليس قطعة واحدة معه!!

ولو أن النشر عن هذه المعلومة سوف يجعل معظم رواد القرى يعاودون الحفر والتنقيب حتى لو سقطت "الشاليهات"!

هذا وتجدر الإشارة إلى الآثار التي تم الكشف عنها بمنطقة الضبعة والمخصصة للمشروع النووي.

فقد كشفت بعثة مجلس الآثار في يوليو عام ٢٠٠٧ عن بقايا لبعض الشواهد والمباني الأثرية لمعاصر النبيذ، وآبار مياه، ومقاصير، وصهاريج، وجدران يظهر منها أجزاء لفنار قديم بالإضافة إلى حمام به أحواض للمياه الساخنة والباردة وكلها ترجع للعصور اليونانية والرومانية.

وإذا كان قد تم نقل آثار الضبعة لأنها تحت بصر الرأي العام ، عند الشروع في انشاء المشروع النووي خاصة أنها آثار ثابتة ولا يعقل أن يسرق أحد حمامًا أو صهاريج دون أن ينتبه أحد.

ولكن ما مصير الآثار التي تحت القرى المُمتدة بطول الساحل الشمالي، وبالطبع فإن حفر أساسات الشاليهات كشف الكثير منها ، وكان من الطبيعي أن يكون لأصحاب الشاليهات مصلحة في إخفائها أو سرقتها حتى لا تتعطل مشروعاتهم ويستولى مجلس الآثار عليها؟!

لقد تم الاعتداء على الأراضي بطول الساحل الشمالي وتحويلها إلى قرى سياحية.

فمارينا ومراقيا – كما ذكرنا – من أشهر القرى السياحية لكبار القوم.

وفي عام ١٩٩٠ رفضت هيئة الآثار طلب شركة "خالدة" لمد خط أنابيب الغاز بطريق مرسى مطروح وشاطئ الغرام لدرجة أن اللجنة الدائمة للآثار قررت أكثر من مرة عدم الموافقة على إخراج أي جزء من أي منطقة أثرية قبل الانتهاء من حفر سطح الموقع كله وجسه.

فمنطقة صخور وحمام كليوباترا صادر بشأنها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٤ والمرموز لها بالفقرة "أ" وأنها منطقة أثرية.

وظن السذج أن إبعاد شركة البترول للصالح الوطني رغم أن ظاهره طلبها لمد أنابيب غاز وليس لبناء قرية سياحية.

فإذا باللجنة الدائمة للآثار عام ١٩٩٦ توافق على تخصيص الأرض لإنشاء شاليهات للعاملين بالمجلس الأعلى للآثار حيث تم تشكيل اتحاد ملاك معظم أعضائه من أعضاء اللجنة الدائمة للآثار.. وإثر الكشف عن الفضيحة أنكر

أيمن عبد المنعم – مساعد الوزير – توقيعه، رغم أن توقيعه بالذات لا يمكن إنكاره لأنه كان يشغل أمين الصندوق، وهو ما يعني وجود توقيع له بالبنك المركزي لفتح الحساب واعتماد الإيداع والسحب.

ودافع الأمين العام للآثار «وقتذاك» د . عبد الحليم نور الدين بأنه مع تشجيع عمل نادٍ أو مجتمع للعاملين ولكن لم يتنبه إلى التوقيع بخصوص هذه الأرض، وربما جاء التوقيع من باب التوقيع على أوراق روتينية لخدمة العاملين بالآثار، وأنه لم يأخذ شيئًا من هذه الأرض أو غيرها (!).

وتكرر نفس السيناريو بصورة أخرى في منطقة أبو مرقيق والتي أعلن الكشف عنها بأنها مدينة أثرية وتقدمت إحدى الشركات لإقامة قرية سياحية عند الكيلو ٥٠ شرق مطروح بهذه المنطقة .

وعليه قامت لجنة من هيئة الآثار بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٩١ لمعاينتها ، وضمت اللجنة د. علي الخولي مدير عام الآثار المصرية "وقتذاك" وأحمد عبد الفتاح مدير عام آثار غرب الدلتا وآخرين.. وانتهى التقرير بوجود مبانٍ من الحجر الجيري وأعمدة مستديرة وجدران.. وطالب التقرير بعمل "مجسات" والمعاينة بعدها لوضع التقرير النهائي.

وبالفعل تم عمل "مجسات" وصدر التقرير النهائي عن هذه الأرض ومساحتها (٥ , ١٧٨ فدان) وأكد على بقايا مدينة أثرية قد تكون مدينة "برايتونيوم" المجهولة.. وأكد التقرير بأنه من الضروري ضم المساحة لأملاك هيئة الآثار وأن الحفاظ عليها "واجب وطني وهي مبشرة لكسب سياحي للمنطقة".

وتم ضم المنطقة لهيئة الآثار ، ورفض التصريح لبناء قرية سياحية عليها بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٩٥.

ولأن مشروع القرية ظل يداعب الكثيرين.. فقد أجروا اتصالاتهم السرية عن طريق أحد أعضاء "البرلمان" ونجحوا في "زحزحة" ملكية الآثار وتغيير التقارير مقابل ١٠٠.٠٠٠ جنيه (تم تخفيضها إلى ٣٥.٠٠٠ جنيه) مدفوعة إلى المجلس الأعلى للآثار، بحجة عمل "مجسات" للمرة الثانية في تلك الأرض التي أكدت اللجنة الدائمة لهيئة الآثار – بعد عمل "المجسات" – أن الحفاظ عليها "واجب وطني".

وهكذا تراجعت هيئة الآثار عن تقاريرها وضمها لتلك الأراضي.. وأصبحت الأرض عرضة لإقامة قرية سياحية عليها!! وربما أصبح هذا واجبًا وطنيًا!!

وفي أغسطس ١٩٩٧ قررت اللجنة الدائمة للآثار برئاسة الدكتور علي حسن – الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار "وقتذاك" – إحالة بعض الأثريين وأعضاء إحدى اللجان الأثرية للتحقيق وذلك بسبب الإهمال في الحفاظ على المنطقة الأثرية بالساحل الشمالي والقيام بإعداد تقرير علمي غير دقيق بخصوص التنازل عن مساحة أرض لصالح المشروعات السياحية بالمنطقة، و أكد التقرير الذي عرض على اللجنة الدائمة للآثار قيام ثلاث لجان بمعاينة منطقة تبلغ مساحتها فدانًا و ١٨ قيراطًا و٧ أسهم بمارينا العلمين وذلك لاتخاذ القرار المناسب بشأن التنازل عنها بناء على طلب جهاز التعمير، وأشار تقرير لجنتين إلى أن الأرض تضم آثارًا وطلبا عدم التنازل عنها وأثبتت محاضر اللجنتين وجود تعديلات وتخريب بالمنطقة، بينما أكد تقرير اللجنة الثالثة أن المنطقة تم إجراء مجسات بها ولا يوجد بها آثار.

وشكل الأمين العام لجنة عليا أعدت تقريرًا أكد فيه أن الموقع تم إجراء مجسات به ولا يضم آثارًا ويمكن التنازل عنه وبعرض تقرير اللجنة العليا على

اللجنة الدائمة للآثار المنوطة بالقرار النهائي طالبت اللجنة الدائمة بتقديم التقارير العلمية التي استندت إليها اللجنة العليا من خلو هذه المنطقة من الآثار ومبررات التنازل عنها. ونظرًا لأنه لم يتم تقديم هذه التقارير على مدى ٦ شهور، شكل الدكتور علي حسن الأمين العام لجنة برئاسة الأثري مطاوع بلبوش، لإجراء المعاينة على الطبيعة ودراسة كافة التقارير والمراجع حول المنطقة المطلوب التنازل عنها، وأكدت نتائج الدراسة أن اللجنة العليا لم تتحرَّ الدقة العلمية اللازمة إلى جانب تضارب اللجان السابقة في الآراء على الرغم من أن المعاينات تمت في فترات متقاربة لا تزيد على ٧ أيام بين كل لجنة وأخرى ، وقررت اللجنة الدائمة إحالة الموضوع إلى النيابة الإدارية.

وأخيرًا إذا كان مسئول بآثار إسكندرية قد وصف مفتش آثار عند فقد خمس قطع أثرية من مخزن البعثة البولندية بمارينا بأنه أكبر لص عرفه في تاريخ حياته.

فإننا نشير إلى ما سبق نشره عن مجازاة فيصل عشماوي (مدير عام منطقة آثار مطروح لعدة سنوات)، ومنها قرار النيابة الإدارية بمطروح في القضية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٨ بإحالة المذكور للمحكمة التأديبية وتوصية الجهة الإدارية بإبعاده عن رئاسة المنطقة.

يقول القرار الموقع من أحمد عبد السلام – وكيل النيابة – إن المذكور خرج على مقتضى واجبه الوظيفي، ولم يؤدِّ العمل المنوط به بأمانة، ولم يحافظ على أموال الجهة التي يعمل بها، وإنه ترك الاعتداء على حرم المنطقة الأثرية رغم علمه بما يترتب على ذلك، ولم تتخذ الإجراءات القانونية نحو إزالة اعتداء المواطن على حزم منطقة آثار مطروح "معبد رمسيس" حاميًا له ومتواطئًا معه.. وقد أوصت الجهة الإدارية "مجلس الآثار" بإبعاد المذكور عن رئاسة المنطقة، واستصدار قرار إزالة الاعتداء على المنطقة الأثرية محل التحقيق طبقًا لقانون الآثار.

أما ما حدث فهو الإبقاء على معاونيه في مطروح وسيوة ومن أفسدوا منطقة كوم الدكة ووادي النطرون.. ونقله هو إلى منطقة مارينا.. أي بداية الساحل الشمالي! «ليبدأ المشوار من أوله»!..

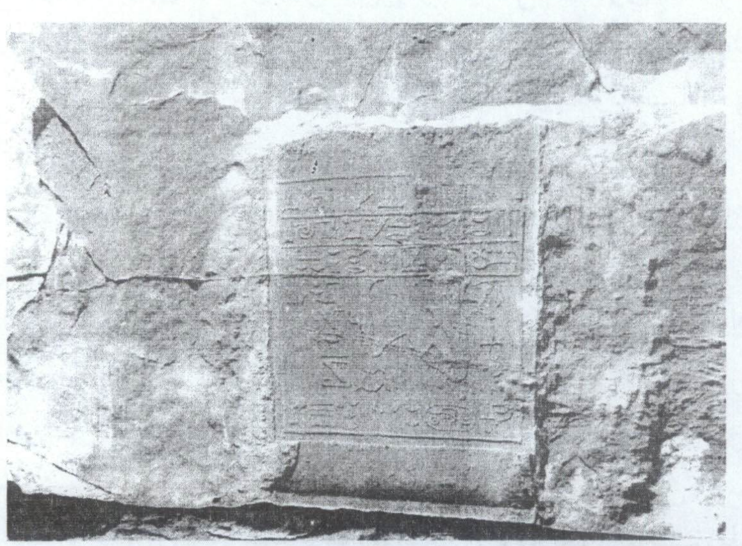
أما أيمن عبد المنعم - مساعد الوزير - قائد عملية "إيزيس" لتخصيص أرض الآثار بمطروح لشاليهات لكبار المسؤولين بالآثار فقد تم حبسه فيما بعد في قضايا رشوة.

وسلم لي ع "اللوري"!

سيوه وسرقة مخزن جبل الدكرور.. عبث البعثات والتعتيم على السرقات

واحة سيوة مثلها مثل كل المناطق النائية لا يهتم بها المسئولين قدر اهتمام لصوص الآثار بها:

ويبدو من غياب هذه الأهمية لدى المسئولين فيما ذكره أ . عاطف عوض في إحدى الندوات عن إقامة مأمور مركز في سيوه قسم الشرطة فوق معبد أثري .. وبالطبع على حساب تدميره !



وإذا كانت بلاغات التعديات والتي من الطبيعي أن يتبعها التنقيب عن الآثار خلسة بمعرفة لصوص الآثار تعددت في مناطق قريشن والعواف وبلاد الروم وغيرها..

أما عن أشهر سرقات سيوه في عهد فاروق حسني كانت في مطلع الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ بسرقة مخزن البعثة الألمانية بجبل الدكرور وكأن لصوص الآثار احتفلوا بألفية جديدة على طريقتهم الخاصة .. وللأسف شاركهم في الاحتفال المسؤولين عن الآثار الذين تقاعسوا بالإبلاغ وكأنهم يتكتمون على السرقة وهو ما دعا عدد من مفتشي الآثار باتهام مسؤول بالمنطقة وذكروا أنه سبق اتهامه بنشر وسرقة عشر لوحات أثرية بمعبد دندرة ، كما أن له تاريخًا في التجاوز عن تعديات الآثار .

استمرار سرقات آثار سيناء .. وشكوك حول تهريبها إلى إسرائيل

-مشاهد من سيناء: الاحتفالات بعودة سيناء بالغناء والرقص .. والآثار تتعرض للسرقة والإهمال والضياع .

- بلاغ من حارس آثار عن سرقة مقبرة أثرية بأكملها .. وإخفاء آثار الجريمة باللودر !

- الحارس اتهم المسؤولين بالآثار عن السرقة .. تركوه وزميله بلا سلاح وبعد الجريمة لم يحققوا في الشكوى !

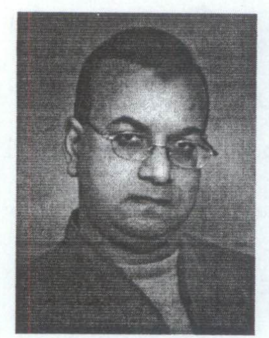
- عصابة مسلحة من ٢٠ رجل أوثقوا الخفراء ونقبوا عن الآثار ونقلوها بثلاث سيارات ولم يحقق أحد في البلاغ.

- سرقة مئات القطع الأثرية من المخازن.. واعتقاد بتسوية سرقات سابقة!

نظرًا لمساحات سيناء المترامية وما يتبعها من ضعف الحراسة فإن آثار سيناء

عرضة للتنقيب والسرقة خاصة مع إمكانية تهريبها إلى إسرائيل والتي تعد من أكبر أسواق الاتجار في الآثار بالعالم.

وكم حذر الغيوريين على الآثار من مناطق بأكملها بلا حراسة سوى سور شائك مثل مناطق المسبط وتل مفتاح ، أو بلا حماية مثل سهل الحسينة، أو يسهل التنقيب فيها «خلسة» مثل وادي فيران وغيرها .



وكم سبق الإعلان عن سرقات من وادي فيران .. كما لم تسلم دهب من سرقة الصهاينة لآثارها وهو ما أكده الأثري د . عبد الرحيم ريحان الذي شغل مديرًا للعديد من مناطق سيناء.

وحتى الآثار التي قد تنجو من السرقة فإن هناك خطر داهم يبدو أن المسئولين لم يتنبهوا له ولم يكترثوا به ، وهو تحذير العلماء من «توسنامي» قادم بفعل ارتفاع حرارة الأرض .. وأشار العلماء إلى تعرض العديد من تلال شمال سيناء للغرق منها تل الفضة ـ الفرما ـ البرج ـ الكدوه ـ اللولي وغيرها .

الرقص على أنغام سرقات الآثار:

وهذه مشاهد من سيناء : الاحتفال بعودة سيناء بالغناء والرقص .. والآثار تتعرض للسرقة والإهمال والضياع !

وعن بعض المشاهد من سيناء تجدر الإشارة إليها لمعرفة أنه لم يتم تغيير كثير منذ كتابتها ، وحتى اليوم رغم مرور أكثر من ٢٠ عامًا :

ففي عام ١٩٩٠ م كتبت تحقيق صحفي بجريدة الشعب تحت عنوان :

«الحكومة تحتفل بعودة سيناء بالغناء .. وآثارها تتعرض للسرقة والإهمال والضياع» ! .. ومما جاء في التحقيق الصحفي :

- .. أما عن الآثار المكتشفة هناك (بجنوب سيناء) فهي عبارة عن أفران وبقايا مقابر وأكوام من الفخار والعظام وزجاج وعملات معدنية وغيرها .. وهي موضوعة في أكوام على مسافة قريبة من الطريق بلا حارس .. وسألنا عن الحارس فعلمنا أنه يسكن بمدينة رأس سدر أي على مسافة أكثر من ٦٠ كيلو مترًا ... فهل يعقل أن يذهب إلى منزله ويعود في نفس اليوم خاصة مع عدم توافر المواصلات؟!

- أما عن منطقة روض العير وطريق دخول معبد السرابيت به نقش للملك سنفرو (دليل تواجد الفراعنة هناك) وبجانب النقوش الأثرية مباشرة نقوش حديثة للشباب والفتيات عن ذكريات الحب واللقاءات (دليل زيارة بعض أحفاد الفراعنة وسلوكياتهم!!) سألنا عن الحارس فعلمنا أنه شيخ قبيلة ويقيم على مسافة ٧٠.كم من الموقع !..

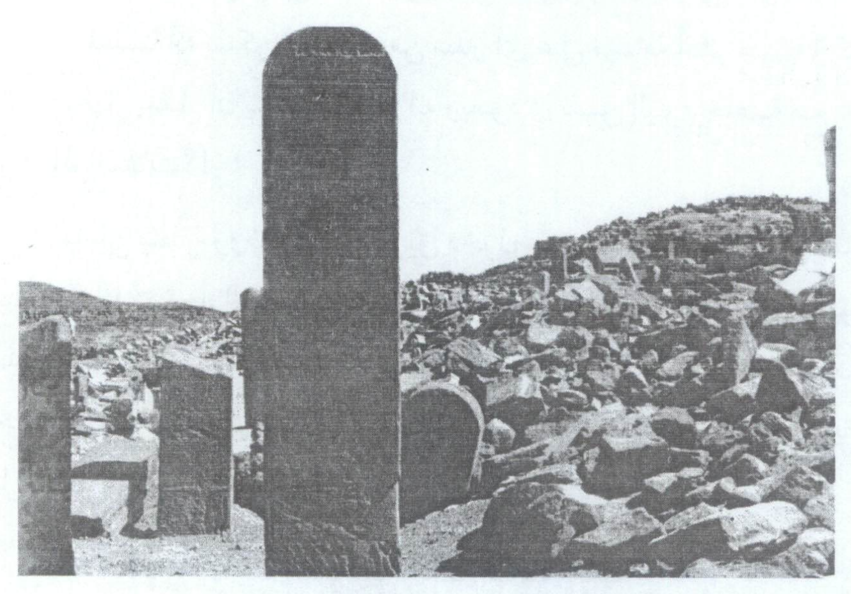
- أما نقوش وادي النصب وهي نقوش فرعونية فهي في حالة سيئة لم تجد من يرممها .. وعلى الجبل أيضًا تشويه للنقوش بالجير الأبيض ! ..

- بعض الطرق الحديثة جرفت أماكن الحفائر رغم أن عالم الآثار الألماني «جرو سمان» نبه هيئة الآثار أكثر من مرة دون جدوى ؟!!

- سبق سرقة وإهمال منطقة وادي غرندل لخلافات بين الأثريين والبدو، حيث اكتشفت البدو أنهم يعملون بأجر يومي يقل عن الاعتماد المخصص ..

- أما عن منطقة سرابيت الخادم (سربوت كلمة عند أهل سيناء تعني الصخرة الكبيرة القائمة بنفسها وجمعها سرابيت .. وبالمعبد أعمدة بشكل تماثيل تشبه الخدم السنود والبشرة .. ولذا سميت سرابيت الخادم) وهو أكثر معبد تم

تهريب آثاره لإسرائيل أثناء الاحتلال .. والمخزن المجاور له مسدود بحجر ومعرّض لنفس المصير .. وسبق كسر تمثال للإله بتاح وسرقة لوحة فريدة وتمثال حجري وقدرت اللجنة قيمة التمثال المسروق بـ ٣٠٠ جنيه فقط .. وظل مفتش الآثار المتهم يعمل هناك ! .



آثار سرابيت الخادم بسيناء ظلت محطمة ومعروضة للسرقة

ـ أما عن تكاليف الحفائر فهي ترى بالعين المجردة ولا تزيد عن ألفى جنيه بينما المبلغ المعتمد نحو ١٠٠ ألف جنيه أي سرقة آثار ومال عام !

ـ نقوش وادي غرندل وصلت إلى أسوأ حال وأهمها نقش بالهيروغليفية للملك سخم خت بالمغارة ، وما وصل إليه من حالة سيئة خير شاهد ودليل ..

ـ أما عن منطقة دير المحرض وهو تل أثري فقد أعطى مسئول بالآثار تصريحًا لبعثة المعهد الألماني للعمل في خمس نقاط متباعدة تصل مساحتها إلى

(٥٠ كيلو متر × ٧ كم) .. رغم أن المساحة المعتادة للبعثات هي العمل في نقطة واحدة فقط وبمسافة (٣٠×٣٠ مترًا) فقط !.. وهو ما يدل على أن البعثات الأثرية بلا رقابة حقيقية أو محاسبة جادة على أعمالها ويمكنها العبث بآثار سيناء لصالح العدو الصهيوني ، وتحصل على مساحات متباعدة لضمان عدم مزاحمة البعثات المصرية في هذه الأماكن!

- ويستمر مسلسل الإهمال في مناطق أثرية أخرى ومخصصات مالية دون رقابة ويبرز ذلك في مناطق وأودية أهمها النصب واللحيان وجبال المكبر ووادي الصهو وخريج وأم التمائم وحجبه ونسرين وإسلاف والشلال والبدع وأبو رديم والفوجا ومعظمها عبارة عن أودية وجبال صخرية يعلوها نقوش أثرية ومقابر ومبان قديمة ..

- في شمال سيناء تعرضت المواقع الأثرية الواقعة في طريق ترعة السلام للدمار نتيجة إهمال المراقبة الجادة عند الحفر وبحجة أن مشروع ترعة السلام مشروع قومي ! ..

- ومن أهم هذه المناطق الواقعة في مسار الترعة: القنطرة شرق وأبو صيفي وحابو والفضة ١ ، ٢ واللولي والكدوة والحمير والغرزة ومسلم والأحمر والفرما والمخزن والكنائس والمحمديات وقاطية وقصوريت والدراويش والضبعة والمزار والسويدات والفلوسيات والخوينات والشيخ زويد والست والكوثر وزعيزع وأبو شنار وغيرها من المواقع الأثرية بشمال سيناء ..

- مثلما حدث إهمال في جنوب وشمال سيناء لم يُخل وسط سيناء أيضًا من هذا الإهمال .

- منطقة وادي فيران تكاد أن تكون مستباحة للتنقيب لصالح الإسرائيليين وسبق أن نبهنا إلى ذلك في إحدى المقالات ..

- ولم يتغير الحال كثيرًا ، فما زال الإهمال مستمرًا ..

وهذا نموذج واحد لبلاغ عن سرقة مقبرة أثرية بأكملها دون تحقيق جاد ! وإذا كان الحارس قد أبلغ عن السرقة .. فكم من آثار سيناء بلا حراسة ولا بلاغات !

يقول بلاغ محسن حسن محمد عمرو حارس الآثار بالمركز العلمي لآثار شمال سيناء والذي جاء على طريقة شاهد من أهلها ..يروي تفاصيل الجريمة قائلاً :كنت في «نوبتجية» بالمركز العلمي بشمال سيناء وجاءني بعد صلاة المغرب (مسئول بالمركز العلمي بالقنطرة شرق) وطلب مني الذهاب معه لمقابلة (مسئول كبير بأثار الوجه البحري وشمال سيناء) على كافتيريا بمدينة القنطرة الجديدة لوجود مقبرة أثرية تم الكشف عنها .. وطلب مني الذهاب لتل حبو ٢ لحراسة المقبرة الأثرية المكتشفة .. فأخبرته بأنني غير مسلح .. فطمئنني قائلاً : لا تخف فهناك آخرون في إنتظارنا سوف يكونوا معك .. كما إننا سنمر عليكم في منتصف الليل (الساعة ١٢) وفي الصباح الباكر (الساعة ٦) .. ويضيف البلاغ : عندما وصلنا إلى الكافتيريا لم نجد (مسئول بآثار الوجه البحري وشمال سيناء) فذهبنا لمبني المنطقة الإداري، وأخذنا معنا مراقب الأمن ناصر حسين بحيري، وتوجهنا إلى المكان الذي ذكره (المسئول بالمركز العلمي بالقنطرة) حتى نأخذ الناس الذي قال إنهم سيبيتون معكم بالتل ولكننا لم نجد أحدًا (!) .. فذهبنا وقابلنا المسئول بأثار الوجه البحري وشمال سيناء ومعه (كبير مفتشي آثار بالمنطقة) وكانا عائدين من التل الأثري وقت العشاء.. فقالوا لي ولزميل ناصر حسين «خلوا بالكم» وسوف نمر عليكم الساعة ١٢ مساءً «منتصف الليل» .. ولأننا غير مسلحين سألت (المسئول بالمركز العلمي بالقنطرة) عن «غفر» المنطقة المسلحين فقال: لا نعلم عنهم أي شيء ولا تخافوا فسوف نمر عليكم الساعة ١٢ مساء كما سنكون معكم في السادسة صباحًا.. ووصلنا إلى التل الأثري

وقال لنا المقبرة الأثرية هنا ودلنا على مكانها .. وأوصى بحراستها والانتباه للآثار الموجودة بها ، ثم تركنا وانصرف وأخبرنا أنه بالمركز العلمي .. واكتشفنا - أي الحارس وزميله - إننا نسينا الأكل والمياه فاتصلنا (بمسئول بالآثار بالوجه البحري وشمال سيناء) والذي أرسل (المسئول بالمركز العلمي) ومعه ابن عمه ويدعى السيد ومعهما الأكل والمياه وكان ذلك في التاسعة مساء .. وبعد انصرافهم تناولنا العشاء وأدينا الصلاة .

ويروي البلاغ تفاصيل حادث السطو لسرقة الآثار قائلاً : قبيل الساعة ١٢ منتصف الليل - فوجئنا بهجوم نحو ٢٠ شخص ملثمين ويحملون بنادق آلية .. قاموا بضربنا وتوثيقنا بالحبال.. وسألونا عن مكان المقبرة الأثرية .. ثم جاء أربعة سيارات ثلاثة ملاكي وواحدة ربع نقل بيضاء «تيوتا ماردونا» بدون أرقام .. وبدؤوا المرور في التل وعثروا على المقبرة .. وبدؤوا العمل بها حيث كان معهم «كريكات ومقاطف وفؤوس» وطلبوا منا عدم التحرك وإلا سيقوموا بضربنا بالنار..

واستمروا في العمل بالمقبرة لنحو ساعتين بينما كان منهم مجموعة تحمل «تليفونات موبايل» ومجموعة أخرى تعمل أكل وشاي ومولعين نار حيث كان معهم فحم (!!) كل هذا وأنا وزميلي متكتفين والجهاز الآلي موضوع في رؤوسنا .. «ومكفيين على وجوهنا » .. فطلبت من أحدهم أن يفك الرباط من أيدينا حتى نتنفس فقال لي : لما أسأل المعلمين اللي معانا ويقصد الراكبين بالسيارة الملاكي الواقفة في الظلام فسألته : مين المعلمين ؟! فأجاب باقتضاب : اثنين دكاترة ولواء.. فسألته متعجبا دكاترة من الآثار ؟! فطلب مني عدم السؤال .. وكل هذا وهناك من يعملون بالمقبرة الأثرية.. وحوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل أحضروا السيارة ربع النقل «بيضاء بدون لوحات معدنية» حتى المقبرة، وحملوا عليها لوحتين طول الواحدة حوالي اثنين متر، وكان يحمل كل

لوحة حوالي ١٦ رجل والباقي كان يراقب الطريق .. وبعضهم يركب السيارات.. وبالفعل بدؤا في الانصراف عدا سيارة واحدة ظلت معنا بعد انصراف السيارات الملاكي والسيارة والنقل المحملة باللوحات «الأثرية» .. وبعدها توجه إلينا ثلاث رجال وفكوا وثاقنا وهددونا ثم غادروا المنطقة بسرعة .. ويضيف بلاغ حارس الآثار : حدث كل هذا ولم يسأل عنا أي مسئول بالآثار كما وعدونا حتى الثامنة صباحًا حيث حضر إلينا (كبير مفتشي الآثار) ومعه (المسئول بالمركز العلمي) ومعهم عمال الحفائر (!!) .. فأخبرناهم بما حدث فاتصلوا (بمسئول بآثار الوجه البحري وشمال سيناء) وتحدثت معه وسألته: هل نقوم ببلاغ الشرطة ؟! فأجاب علينا ألا نفعل شيئًا وأنه سيحضر، وفي حوالي الساعة التاسعة حضر (مسئول بالمنطقة) وأحضر لودر من «البنزينة» وأزال أحجار المقبرة «وسوى» موقع المقبرة باللودر وأخفى معالمها تمامًا .. وطلب منا الذهاب معه إلى مكتبه بالمنطقة .. ولما وصلنا إلى مكتبه حذرنا من الحديث عن ما جرى وهددنا وطلب منا التستر على الحادث « أوعى حد يتكلم لحسن عارفين هيجرى لكم أيه .. أحسن لكم تكفوا على الخبر ماجور » (!) فسألت متعجبًا ـ والكلام للحارس صاحب البلاغ ـ كيف ؟! فقال بحسم «كده وبس» واتفضلوا مع السلامة .. وبعدها فوجئت بالمسئول المذكور قام بنقلي من المركز العلمي للمخزن المتحفي وعدم صرف جهود لي «حوافز» وعندما توجهت لأسأله عن السبب أجابني بانفعال .. كيف عرف الناس بالموضوع .. أكيد انت تكلمت رغم تحذيري بألا تتحدث أمام أحد . فقلت له : هل هذا جزائي أنني ذهبت للعمل ليلا في «درك» ليس «دركي» ورغم أن المنطقة مفروض أن يكون بها أربعة حراس مسلحين .. وأخبرته أنني لم أقل لأحد بخلاف (مسئول أمني بالمنطقة) فقال لي : لازم تعمل مذكرة .. وعملت مذكرة وأعطيتها له فقال لي (المسئول بالمنطقة) أنا لم أرسلك والذي أرسلك (المسئول بالمركز العلمي

والمسئول بآثار الوجه البحري وشمال سيناء) وطردني من المكتب .. وعندما دخل (المسئول الأمني بالمنطقة) بالمذكرة سحبها منه قائلاً له : هعمل لك مكافأة واسكت (!!) .. وبعدها أرسل لي وقال: ألم أقل لك لا تتحدث مع أحد ولا تفعل أي شيء إلا بأمري .. لقد سحبت المذكرة من (المسئول الأمني)!!.

انتهى بلاغ حارس الآثار المقدم للأمين العام بالمجلس الأعلى للآثار بطلب التحقيق وحمايته ورفع الظلم عنه .

وإن كان د. زاهي حواس أمر بتشكيل لجان للتحقيق على الفور عقب نشر الحادث ومنها لجنة انتقلت إلى شمال سيناء للتحقيق الميداني .. ولكن للأسف هدأت الأمور بعدها وكأن شيئًا لم يكن رغم تناول الصحف للموضوع إلا أنه لم يتم إعلان أي شيء عن نتائج التحقيقات وهو ما يعني أن التحرك كان لامتصاص الغضب .

إلا أن البلاغ يطرح العديد من التساؤلات وأهمها كيف تكون مناطق أثرية في سيناء بدون حراسة مسلحة ؟! .. وكيف يصل الأمر للاستعانة بحارس أو اثنان لسد فراغ عدم وجود الحراس؟! .. وكيف يصل الأمر باستهانة اللصوص واستراحتهم إلى درجة إحضار معهم فحم لعمل الشاي والأكل الذي سيكون في هذه الحالة كباب وكفته ؟!

.. وكيف يتم نقل حارس تعسيفًا دون التحقيق في سبب النقل والذي كان من دوافعه الإبلاغ عن السرقة ؟ . وماذا عن الاحتمال الأكبر في حالة سرقة هذه اللوحات وغيرها أن تذهب إلى إسرائيل مباشرة والمعروفة بتجارة الآثار عالميًا وبمحاولاتها الدؤبة في تدمير حضارتنا واختلاف حضارتها من خلال تزوير الآثار ؟!

وفي كل الأحوال لماذا انتهى الموضوع دون إحالته للنيابة العامة منذ عام

٢٠٠٩ إن لم يكن للتوصل للصوص أو البحث عن الآثار فليكن باتهام «الخفير» بالبلاغ الكاذب ؟!

إن الصمت هنا ليس حكمه .. بل تهمه .

آثار البحر الأحمر .. شاهدها لمرة واحدة قبل سرقتها !

يبدو لأن محافظة البحر الأحمر بعيدة ومساحتها واسعة، وتعد أحد موانئ وطرق التهريب أصبحت مرتعًا للصوص الآثار فهي تضم مناطق آثرية مهجورة رغم أنها ثرية بآثار العصور المختلفة وحتى كثير من الموانئ الحالية كشف التنقيب عن الآثار أنها كانت موانئ أثرية قديمة، ومنها ميناء جنوب مرسى علم تم الكشف عن آثار به، وأنه يعود إلى العصر الروماني وكان موقعًا مهمًا وكذلك ربط مرسى علم بمدينة ادفو على النيل .

والعجيب أنه رغم هذه الأهمية ، وكل هذه المساحات الشاسعة فإن المدير المسؤول عن آثار قنا مسئول أيضًا عن البحر الأحمر !

وقد أنشأ المصري القديم كثيرًا من المنشآت والقلاع بأنحاء البحر الأحمر نظرًا لأنه كان يقصدها لقنص الحيوانات وجلب المعادن خاصة الذهب والنحاس وأيضًا الأحجار، وكذلك لجلب مواد الزينة مثل الكحل.

واستمرت الطرق خاصة في عهد الإمبراطورية الرومانية البيزنطية .. كما لجأ إليها الرهبان.. وهناك أيضًا مساجد وقلاع تدل على وجود منشآت إسلامية.

أما عن أشهر المناطق الأثرية بالبحر الأحمر فهي:

-أم الحويطات: وأهم ما يميزها أثريًا نقش صخري لخرطوش من عهد الملك بسماتيك (الأسرة ٢٦)

-جبل الزيت : وبه محاجر فرعونية للكحل.

-الصدمين: وبها كهوف أثرية ترجع للعصر الحجري والعصور الفرعونية، وعملت بها البعثة البلجيكية.

-الفواخير: وكانت مناجم للذهب ومحاجر الجرانيت في العصور الفرعونية والرومانية وبها بقايا معبد لبطليموس الثالث ومحطة رومانية.

-القصير القديم: ذكرها الرحالة المصري القديم حنو عند عودته من بلاد بونت، كما اهتم بها بطليموس الثالث ، وعثر على أبراج بمرتفعاتها .. وعملت بها البعثة الأمريكية.

-اللقيطة: عثر بها على شواهد لحضارة ما قبل الأسرات وغيرها ، وبها بقايا محطات رومانية ونقش روماني.. وعملت بها بعثة جامعة روما.

معابد أثرية وأهمها: معبد سيرابيس – معبد الآلهة إيزيس- موانئ أثرية استخدمت في العصور المختلفة ومنها : -عيذاب – مرسى علم – مرسى برانيس – أبو شعرة – وادي جاسوس.

طرق ومحطات استخدمت خاصة في العصر الروماني ومنها: ومونس بور فيرتوس – مونس كلوديانوس .

أودية وأشهرها: وادي الحمامات – أبو جاد – جاسوس – دارا.

قلاع وحصون وأبراج أهمها: قلعة القصير – سدرة – جبل الدخان – بئر بديع.

أديرة قبطية ومنها: دير أنبا أنطونيوس – دير القديس بولا .

آثار إسلامية أهمها: قلعة القصير (عثمانية استعملها محمد علي) ، مساجد: الزلآئي – الفران – عبد الغفار – عبد الله الهندي – التكروني – الفاسي .

هذه المناطق الأثرية المتعددة والهامة بعيدة عن الرقابة خاصة لضعف إمكانيات الحراسة، وهو ما دفع د. حجاجي إبراهيم وأ. حسين الأفيوني إلى تقديم مقترحات منذ عام ١٩٩٥ نعتقد أن معظمها لم يتم تنفيذه.. ومنها: تعيين حراسة بكافة المناطق الأثرية وتوفير سبل الإقامة لهم.. وإقامة أسلاك شائكة حول نقوش وادي الحمامات والفواخير لوجود فوالق بالصخور تجعلها سهلة النزع والسرقة خاصة لقربها من الطريق السريع فقط- القصير.. وتمهيد الطرق خاصة طرق الإمبراطورية الرومانية وتزويد تفتيش الآثار بسيارات لاندروفر مجهزة للمرور على المناطق الأثرية مع تعيين طبيب وتوفير أمصال ضد سم العقرب والثعبان والطريشة.. وعدم إقامة منشآت سياحية داخل المناطق الأثرية.. ومنع استخدام الديناميت بالمحاجر القريبة من مناطق الآثار.. وإنشاء متحف يتسع لآثار البحر الأحمر والتي يتم نقلها إلى مخازن ومتاحف أخرى.

هذا الابتعاد المكاني والذي جعل آثار هذه المحافظة بعيدة تمامًا عن الرقابة الحقيقية تسبب في إقامة عدد من المشروعات السياحية على مواقع أثرية وهو ما أوضحه د . حجاجي إبراهيم :

فقلعة القصير الشهيرة تعرضت لهجوم بناء مشروع للمساكن الشعبية دون اعتبار لحرم الآثار بل تم الشروع في هدم برج أثري للقلعة لوضع عمود للإنارة!

وكذلك بناء الجونه على قلعة قيصر .. وبناء فندق موفنبيك على القصير القديمة .. وسرقة أحجار وادي الحمامات وغيرها من التعديات .

ويضرب د . أحمد الصاوي ـ عميد آداب سوهاج الأسبق ـ نموذجًا لسرقات الآثار بالبحر الأحمر بفضيحة سرقة آثار معبد الرديسية -وهو معبد أثري يقع ما بين أدفو ومرسى علم بالصحراء الشرقية بالبحر الأحمر- حيث تمت سرقته ثلاث مرات لدرجة انتهاء الأمر إلى إغلاق أبوابه بالبناء!



كما ذكر د. عاطف دردير - رئيس المساحة الجيولوجية الأسبق - أنه كثير ما كان يفاجأ باختفاء شواهد أثرية كان يراها عند المرور في زيارة سابقة منذ سنوات قليلة ..ورغم التنبيه فإن الأمر الواقع هو عدم اهتمام أو اكتراث أحد!

والعجيب أنه عام ١٩٩٤ طلبت مجموعة بحث أمريكية برئاسة جون جولي داريك هوايت عمل دراسة في قاع البحر الأحمر تحت مياه خليج السويس عند منطقة رأس الأدبية للبحث عن أي بقايا من شعب بني إسرائيل والبحث عن عربات حربية فرعونية !

حلايب وشلاتين .. التصريح للتنقيب عن الآثار يستخرج من السودان!

من المحزن تجاهل مجلس الآثار لمنطقة حلايب وشلاتين.. ونحن ننقل هذه الواقعة بالنص من مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ٧ مارس ١٩٩٢.



النائب محمود زينهم:

من أخطر موضوعات الآثار تسجيل الآثار لأن الباب مفتوح وواسع على مصراعيه لسرقة الآثار.. هل المواقع الأثرية عندنا نعرفها أم لا نعرفها؟!.. إذا قلنا عارفنها هأقول واقعة..

أنا كنت حاضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية، وكان حاضر السفير عبد السميع زين الدين مدير إدارة السودان بوزارة الخارجية، وكنا بنتكلم في مشكلة (حلايب) فماذا قال السفير كنكتة.. حاجة تضحك؟

إحنا بنقول منطقة (حلايب) فوق الخط ٢٢ عرضي، يعني هي أرض مصرية ١٠٠٪.

وفي نفس الوقت حضر وفد ياباني يطلب تصريح من هيئة الآثار المصرية ليعمل تنقيب واكتشافات وحفريات في منطقة حلايب، فهيئة الآثار قالت له: منطقة حلايب ليست منطقة مصرية.. اتفضل روح السودان خذ تصريحًا، فذهب إلى السودان وحصل على تصريح بالحفر وهو يقوم بالحفر الآن في حلايب ولا أحد يعلم عنه شيء!

-(ضجة)

-رئيس المجلس: هل لدى العضو مستند يثبت هذا الكلام؟

-العضو محمود زينهم: أنا مستندي كلام السفير عبد السميع زين الدين مدير إدارة السودان بوزارة الخارجية في اجتماع رسمي داخل هذا المجلس في لجنة العلاقات الخارجية.

-(أصوات من بعض الأعضاء.. ده نائب اللي بيتكلم)

-العضو محمود زينهم: أنا نائب وباحترم اللي أنا بأقوله ولم أكن هاقول هذا الكلام إلا إذا كان في واقعة.. فالواقعة حدثت داخل المجلس في لجنة العلاقات الخارجية أثناء انعقادها على لسان السفير عبد السميع زين الدين مدير إدارة السودان بوزارة الخارجية.

-انتهت مناقشات مجلس الشعب عند هذا الحد ودون مخاطبة من رئيس المجلس لوزير الثقافة أو رئيس هيئة الآثار في ذلك الوقت أو حتى سؤال السفير صاحب التصريحات.

يا ترى ماذا فعلت البعثة اليابانية بالآثار التي اكتشفتها هناك؟ .. وماذا قال لهم المسؤولون في السودان؟!

الفصل الرابع

سرقة متاحف مصر

الفصل الرابع
سرقة متاحف مصر

-بحث بالمجالس القومية المتخصصة يوكد عدم تأمين المتاحف !

-عدد أفراد الأمن في معظم متاحف مصر لا يزيد عن أربعة .. وأجهزة الحماية غير كافية .



كشفت دراسة قدمها اللواء سيد حسب الله عضو شعبة التراث الحضاري والأثري بالمجالس القومية المتخصصة حول أساليب وسياسة أمن المتاحف أن في مصر ٣٣ متحفًا جميعها تعاني من ضعف الأمن والحراسة من حيث القوي البشرية القائمة باستثناء المتحف المصري ومتحف النوبة (عدد أفراد الأمن في معظم المتاجف لا يزيد عن أربعة أفراد وفي بعض المتاحف فرد أمن واحد أو أفراد موسميين !) .

كما أشارت الدراسة (البحث) إلى عدم وجود مؤشرات لاستعمال أجهزة حديثة في مجال الأمن وحماية الآثار ومكافحة الحريق سوى بالمتحف المصري وبصورة غير مؤثرة وغير كافية ..فما بالنا بباقي المتاحف والتي تعاني من الافتقار للقوي البشرية وكذلك الأجهزة الحديث للتأمين؟!.. وإذا كان من المعلوم أن هناك إدارة عامة لشرطة السياحة والآثار ، لكن قواتها لا تغطي جميع المتاحف والتي تحوي كنوز أثرية ولها أهميتها التاريخية والحضارية .

أولا متاحف الآثار الكبرى :

- **إهمال تأمين المتحف المصري وراء تكرار سرقاته**
- **هل تم تجميع الآثار في المتاحف لتسهيل سرقتها ؟**
- **ماريت أعد بدروم المتحف ليكون مخزنًا احتياطيًا في حالة الحروب والزلازل ..فتحول إلى أكبر مخزن لسرقة الآثار .**
- **أرض المتحف تأثرت بالرطوبة للقرب من النيل فأذابت الآثار الحجرية !**
- **فاروق حسني أعلن عن تأمين أبواب المتحف.. فكشفت التحاليل أنها مصنوعة من صفيح «البستلات» !**
- **الوزير رفض منحه يابانيه لتأمين المتحف.. وأهدر ملايين الجنيهات دون الاعتداد برأي اللجنة الدائمة للآثار .**

لم يدر بخلد الخديو عباس حلمي الثاني عندما وضع حجر أساس المتحف المصري في مطلع أبريل ١٨٩٨ ليضم آلاف القطع الأثرية أنه يقوم بتجميعها ليس بغرض الحفاظ عليها أو الاستفادة منها في الدراسة والاستمتاع بالمشاهدة بل ليأتي وقت ليستغل فيه اللصوص كل هذا الجمع للآثار لانتقاء أحسن ما في الموقع - أي المتحف - لسرقته وتهريبه !

ورغم أن ماريت كان محترفًا في التنقيب عن الآثار وتهريبها إلى متاحف أوربا إلا أنه «تاب» وفضل أن تكون الآثار في موطن حضارتها الأم في مصر وأن يقام لها متحفًا خاصًا للحفاظ عليها لا يقل عن متاحف أوربا ، ومن أجل ذلك بذل جهودًا حتى حصل على «فرمان» من الخديو سعيد ونجح في إقامة متحف على النيل بمنطقة بولاق في أول يناير ١٨٥٨ (والذي أصبح موقعه مقرًا لمتحف المركبات الملكية وقد تم استقطاع جزًا من أرضه - المسجلة في تعداد الآثار بتواطؤ من فاروق حسني وزير الثقافة - لتصبح مع ما يحيطها مقرًا لوزارة الخارجية) .. وفي نفس العام ١٨٥٨ تم تعيين مارييت كأول رئيس للآثار المصرية ليولى كل

اهتمامه بجمع الآثار والحفاظ عليها حتى تم نقلها عام ١٨٩٠ إلى قصر بالجيزة إلى أن وضع حجر أساس المتحف المصري ١٨٩٨ وبدأ تشييده في عهد الخديو عباس حلمى الثاني عام ١٩٠٠ وصممه مهندس إيطالي .. وقد بدأ نقل الآثار إليه في ٩ مارس ١٩٠٢ حتى ١٣ يوليو في نفس العام، وبدأ السماح للجمهور في زيارته في أول أغسطس من نفس العام .. وقد أعيد تنظيم وترتيب القطع الأثرية في الفترة من ١٩٠٣ إلى ١٩١٠ ، كما أدت الاكتشافات الهامة مثل خبيئة الكرنك والمومياوات والتوابيت الملكية ثم مقبرة توت عنخ أمون إلى إعادة ترتيبه خاصة مع نقل القطع الأثرية التي عثر عليها في الأديرة والكنائس إلى المتحف القبطي بمصر القديمة، وبعض القطع إلى المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية وقطع أثرية أخرى إلى المتاحف الإقليمية.

ومع إنشاء المتحف المصري ووضع المصمم إمكانية عمل زيادات له في الجانبين الشرقي والغربي وإمكانية اتصالهما ليكونا u حرف مقلوبا ليدخل في حرف T وجاء إنشاء كوبري أكتوبر دون مراعاة ذلك فيمكن من الإضافة بالغرب فقط (نأمل ضم مقر مبنى الحزب الوطني والذي احترق في أحداث ثورة يناير ٢٠١١).

.. وجاء مع إنشاء المتحف تحقق حلم ماريت بمسايرة متاحف أوربا .. وتواكب ذلك مع تأسيس وإنشاء المتحف الإسلامي بالقاهرة ..

وحافظ ماريت على آثار المتحف حتى أن بعض الأثريين أشار إلى شغف الخديو إسماعيل بأخذ أجمل الآثار لإهدائها إلى ملوك أوربا .. وأن الإمبراطورة الفرنسية «أوجيني» أعجبت ببعض المجوهرات الموجودة بالمتحف وألمحت إلى الخديو إسماعيل بذلك فأجابها بخجل أن هناك رجل صلد وقوي في المتحف وعهد إلى مرونو - شقيقة الإمبراطورة - بمهمة الحصول على موافقة ماريت حتى أنها عرضت عليه - أي على ماريت - إدارة مطبعة الإمبراطورية وعضوية مجلس الشيوخ مقابل الموافقة على إهداء الإمبراطورة أوجيني بعض مجوهرات المتحف

ولكن ماريبت رفض موضحًا إنه يحمل أمانه وضمير الحفاظ على تلك الكنوز وحمايتها .. ومن الطريف أن اميليا والتي أطلق عليها أم علم المصريات كانت أيضًا شغوفة بسرقة وتهريب الآثار إلا أنها أعجبت بالمتحف الذي أسسه ماريبت وتوقفت عن سرقة الآثار ! ..

هذا وقد مات ماريبت ودفن - بناء على وصيته - في حديقة المتحف إلا أنه لم يدر بخلده أو يفطن في أن تجميعه للآثار بالمتحف سيكون فرصة للصوص ومن على شاكلتهم وبوجود وقت كاف وهدوء تام لانتقاء ما يحلو له من آثار المتحف لسرقتها ، ولم يكن يدري أن الأيام ستصل بالمتحف إلى عدم إمكانية حصر ما به من آثار وأنها ستصبح «سداح - مداح » ، وأن خبر سرقة المتحف أو مبيت لص بداخله سيصبح أمرًا عاديًا، وأنه إذا تم اتهام أحد العاملين بالمتحف سوف تقوم رئاسته - وزارة الثقافة - بتوكيل محامين على نفقتها للدفاع عنه وتوفير كافة الأدلة والسبل لبرائته ربما من باب «الإحساس» أن اتهامه قد يطول أخرين وتبرئته هي صك براءة لهم ظاهرًا من الإهمال وباطنًا من السرقات .. بل وصل الأمر إلى تكريم من سبق أن أشارت إليهم أصابع الاتهام وتوليه بعضهم منصب مدير المتحف !

واستمر المتحف في الحفاظ على الآثار التي كانت تصل إليه وتضاف إلى عهدته ومقتناياته فقد كان مباحًا اقتسام البعثات الأجنبية للآثار التي تكتشفها وكان مباحًا الاتجار في الآثار - حتى جاء أول جرد حقيقي للمتحف عام ١٩٥٩ من خلال لجنة أمر بتشكيلها وزير الثقافة «وقتذاك» الدكتور ثروت عكاشة وبرئاسة عالم المصريات الكبير د . سليم حسن، وقد كشفت اللجنة عن اختفاء ٥٦ قطعة من مجموعة توت عنخ أمون إضافة إلى ٢٣ قطعة أخرى أي بإجمالي ٧٩ قطعة مع وجود نحو مائة ألف قطعة أخرى والتأكد من مطابقتها للسجلات !

والطريف أنه تم العثور على آثار من التي قيل إنها سرقت وتسببت في إقالة مدير المتحف وقتها مثل عصا توت عنخ آمون واتضح أنها كانت وراء إحدى الفاترين أثناء عملية الجرد ، واستمرت آثار المتحف في تزايد نتيجة ما يكتشف

من آثار في كل مناطق مصر أضيف إليها أحراز الآثار المضبوطة سواء بالمخالفة لقواعد الاتجار بالآثار قبل صدور قانون الآثار رقم ١١٧/ ٨٣ أو المسروقة أو المعدة للتهريب بعد صدور القانون وتم ضبطها ولا يمكن فكها إلا بأوامر قضائية علما بأنها كانت تخص قضايا منذ سنوات طويلة !

.. وعليه أصبحت الزيادة مطرده في تعداد آثار المتحف .

ولأن المتحف قريب من النيل فقد تأثر بالرطوبة خاصة من سنوات الفيضان، إضافة إلى أن معظم الآثار مخزنة ومكدسة بالبدروم ومن الطبيعي أن يكون البدروم بحكم انخفاض منسوبه عن سطح الأرض أكثر تشبعًا بالرطوبة وهو ما أثر على الآثار المخزنة فيه ، وعليه تم تكليف عبد الهادي الخفيف ـ أمين المتحف ـ عام ١٩٧٥ بالإشراف على إعادة «تبليط» المتحف .. وتصادف أن كان مع التبليط عمل طرقة .. وأخذ العمال في نقل الآثار من مكان إلى آخر لتركيب البلاط وتوفير مكان قريب لعمل «المونة» والبلاط ثم تركيبه .. دون أن يتواكب ذلك مع تسجيل الآثار المنقولة والمكان المنقولة منه ، بالضبط لإعادتها في نفس الموقع خاصة أن البدروم نفسه أصبحت معالمه متداخله مع ما يجري .. فتاهت معالم الآثار وأماكن القطع الأثرية أكثر ما هي تائهة !

- بدروم ريا وسكينة

فبدروم المتحف جاء إنشاؤه بهدف أن يكون احتياطيًا لنقل الآثار إليه والحفاظ عليها عند الطوارئ الكبرى مثل الحرب والزلزال والكوارث .. فتم تقسيمه إلى سبعة أقسام وهي تعادل أقسام الجزء العلوي من المتحف مع تخصيص قاعة محصنة للحفاظ على الآثار النادرة جدًا .. بينما ما حدث مع وضع بالبدروم ما يتم اكتشافه بالمناطق ونقله للمتحف أو أحراز القضايا وغيرها وغيرها مما تم وضعه بصورة عشوائية إضافة لعدم وضوح بيانات الآثار المكدسة داخل كراتين حول «البدروم» إلى صندلة «للكراكيب» دون أي نظام .

ولأن آثار البدروم ليست عهدة لأحد فقد جاء التهاون في الجرد ومعرفة ما

فيه بدقة حتى أن أرقام القطع الأثرية تضاربت في تصريحات مسئولي الآثار حيث ذكر أحد الأثريين ـ بمناسبة الحديث عن فقد ٣٨ قطعة ذهبية عام ٢٠٠٤، وبأن عدد الآثار ببدروم المتحف ٢٠٠ ألف قطعة بينما ذكر مسئول آخر بأنها ١٣٣ ألف قطعة منها ٦٢ ألف قطعة معروضة و٥٨ ألف قطعة داخل المخزن ويلاحظ أن جمع القطع الأثرية وفقا لهذا التصريح ١٢٠ ألف قطعة أي بفارق عجز ١٣ ألف قطعة عن ما ذكره وبفارق ٨٠ ألف قطعة عن الرقم الأول (الـ ٢٠٠ ألف قطعة) بسيطة يمكن سرقتها وتسويتها في الجرد.

وتعرض الآثار بالبدروم للمخاطر دون مبالاة حتى أن الأثري الكبير صلاح رمضان كشف عن أن بدروم المتحف به جهاز شفط وطرد كبير تم تركيبه ما بين سنة ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ولم يعمل سوى ساعات ومنذ ذلك الوقت لم يفكر أحد في تشغيله ، ولم يسأل أحد كم تكلف هذا الجهاز وما يمكنه أن يوفره للحفاظ على الآثار وتعرض «البدروم» لكم من الإهمال ومنها غمره بمياه المجاري عندما انفجرت ماسورة للصرف الصحي في منتصف التسعينيات .. وبالطبع أثرت على القطع الأثرية خاصة المكونة من حجر جيري مثل كثير من اللوحات الجدارية المنزوعة من المقابر الأثرية أو القطع العضوية والتي هي عبارة عن أخشاب أو نسيج أو الضعيفة لعوامل مختلفة أبرزها سوء التخزين .. مع وجود قطع أثرية مفتتة حتى أنه عند اختيار القطع الأثرية لعرضها في متحف النوبة رشحت اللجنة هيكلاً عظيمًا يرجع إلى ١٣ ألف سنة كأقدم أثر من نوعه ليكون في مقدمة ما يحفظ بمتحف النوبة حيث موقع العثور عليه بمعرفة البعثة الأمريكية وعالم الآثار ويندور من جامعة تكساس .. ولصعوبة ترميمه في مصر تم سفر الهيكل العظمي إلى أمريكا عقب اكتشافه لترميم ثم عاد بعد ترميمه ليعرض في المتخف المصري ولكن حدث أن تم تخزينه ببدروم المتحف بدلاً من عرضه .. وعندما بحثوا عنه لعرضة بمتحف النوبة لم يعثروا عليه إلى أن جاءت المفاجأة في العثور على الصندوق الخاص به واتضح تفتت الهيكل، وجرت محاولة لطمس واخفاء الحقائق دون أن يحاسب أحد !

وما حدث بالبدروم من «توهان» للأثار حدث مثله بالطابق العلوى .. فعند تطوير جناح الحلي والذي يضم معه آثار التوت عنخ أمون عام ١٩٩٧ تم نقل «فاترينات» الآثار بغرض تجديد الحوائط والفاترينات .. واستغرق هذا أربعة أشهر .. وبعد الانتهاء من العمل بالقاعة أخذوا في إعادة «الفاترينات» واستخدام جزء من الآثار للعرض دون عمل محاضر أو بيانات لما داخل الفاترينات من مواصفات للآثار، ومع تزايد الفاترينات ثم نقل عدد منها إلى قاعة الحيوانات المحنطة ، وعندما قرروا تطوير تلك القاعة نقلوا «الفاترينات» الصغيرة منها إلى مخزن توت عنخ آمون، وتم تفريغ الآثار الموجودة بالفاترينات الكبيرة داخل كراتين مياه معدنية وليست في صناديق وخزائن تليق بحماية الآثار ربما لعجز وزارة الثقافة عن شراء ولو صناديق خشبية أو حتى صناديق رنجه بعد أن تحولت إيرادات الآثار في عهد الوزير فاروق حسني إلى «البروبجندا» والمهرجانات !

وحتى هذه «الكراتين» لم يتم وضع كشوف عليها بما تضمه من محتويات أو كشوف معتمدة من اللجان لتنفرد «الكراتين» بإعلان أن ما بداخلها مياه معدنية ومن السهل أن تضل طريقها أو تعرف جيدًا لتذهب إلى «الكافتيريات » وروادها الذين يحافظون علي صحتهم جيدًا من التلوث !

ومع هذه «الهوجة» وتكرارها وإخراج قطع أثرية كل عدة أيام بدعوى الإعداد للسفر للمعارض «وتشوين» الكراتين المعبأ بها الآثار المعدة للسفر بجانب من حجرات المتحف .. ومع استخراج قطع للدراسة وكل هذا يمر دون جرد حقيقي أو تدوين محاضر دقيقة وبيان مواصفات كل قطعة كان طبيعيًا أن تختفي القطع الأثرية النادرة .. واكتملت خطة الاهمال أو «التنظيم» بعمل عكس المنطق في عرض الآثار النادرة أو الإحتفاظ بها .. فبينما المنطقي والواجب المفروض أن يُعمل به بأن يتم وضع القطع النادرة بالفاترينات ليراها الجمهور ولتجذب الزوار مع الاحتفاظ بالقطع الأقل أهمية بالصناديق حدث العكس إذ تم الاحتفاظ بالأساور الذهبية النادرة والثمينة في كراتين المياه المعدنية رغم

سهولة سرقتها في هذا الحالة دفعة واحدة أو ارتداء بعضها تحت القميص ! .. ولعل هذا سر اختفاء ٣٨ أسورة ذهبية ـ مره واحده ـ وخرجت ولم تعد ربما انتظارًا لفشر مسئول بالعثور عليها ضمن «كراكيب» البدروم والذي لا يعرف أحد حقيقة ما فيه !

وإذا كان هذا الإهمال في الآثار داخل المتحف خاصته في «البدروم».. ففي سياق مسلسل الاستهتار والإهمال انفجر كابل كهربائي بالقاعة ١٤ بالدور الثاني بالمتحف أي بجوار أهم آثار المتحف ومنها مجموعتي آثار تويا ويويا وبالقرب من مجموعة توت عنخ آمون وتبين عدم وجود وسائل إنذار الحريق !

وقد جاء هذا الحادث الخطير أثناء تصوير جماعة فرنسية لفيلم تسجيلي عن فيلم عن آثار المتحف لتسويقه وكأن مصر ليس بها من يستطيع مثل هذا العمل؟! .. وفي كل الأحوال فقد كشف الحادث عن تهديد المتحف بالحرق .

أبواب من صفيح اليستيلات :

أما أغرب صور الإهمال فقد جاءت في الأبواب التي أثبتت التحقيقات إنها مصنوعة من صفيح «البستيلات» أو البوابات المسماه بالإلكترونية، بينما تتعطل بشكل متكرر ليس في المتحف فقط بل في القلعة ومعبد أبو سمبل وكوم أمبو وادفو وغيرها ، وهو ما يعني أن الصفقة كانت من أجل «البيزنس» ، وقد تصرف رجال الأمن على هذا الأساس بإدخال الزوار دون انتظار إصلاح مثل هذه البوابات، فإذا كان البعض «استحل البيزنس» فليكن العمل وتستمر الزيارة !.. أما أجهزة الإنذار والدوائر الإلكترونية وكاميرات التصوير المزعومة فقد ثبت إنها مثل لعب الأطفال لمجرد اللهو،فكم بات لصوص داخل المتحفعقب تركيب هذه الأجهزة أو «الألعاب» ولم يتم رصدهم أو تصويرهم .

وكان طبيعيًا إزاء هذا الكذب بعمل أجهزة مراقبة الكترونية يزعمون إنها تصور كل من يتحرك داخل المتحف وتطلق صفارات الإنذار أن يبيت لص

داخل المتحف ويضع في بطنه بطيخة صيفي ويخرج بغنائمه دون أن تصوره كاميرا أو تتطلق صفاره ولو لتحيته !

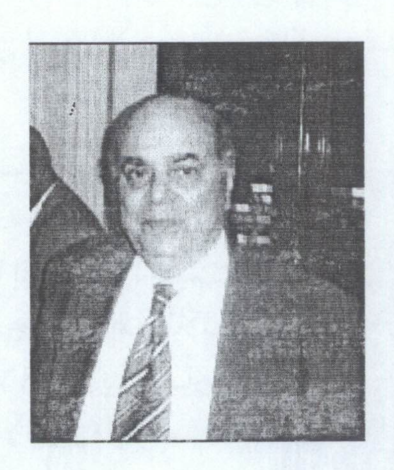
ومن العجيب أنه تمت الإحاطة بالدكتور عبد الحليم نور الدين دون انتظار عودته من الخارج وبزعم أنه احتفظ بمشروع ترميم المتحف في درج مكتبه وهي حجة «خائبة» أنقذ بها وزير الثقافة نفسه بالتضحية بالدكتور نور لدين في صورة «كبش فداء» .. فالوزير أنشأ مجلس أعلى للآثار تحت رئاسته مباشرة وهو ما يعني مسئوليته ، وأنه إذا كان يقوم بتعيين أمين لمجلس الآثار فإن القرارات الفعلية تأتي بأمر الوزير والذي لا يحاسبه أحد .. فإذا تحولت القضية إلى قضية رأي عام أطاح بالأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ليبرئ نفسه، وقد أطاح بأكثر من أمين للآثار بهذه الطريقة حتى أن د . إبراهيم بكر قال في حوار صحفي عقب إقالته أن الأجهزة الرقابية حذرته من تغيير إرساء المناقصات لأن أحدًا لن ينفعه إذا تعرض للسجن !.. وبدلاً من مواجهة الفساد تمت الإطاحة بالدكتور بكر .



فتحت أيدينا خطاب مركز هندسة الآثار والبيئة موقع من د . طه محمد عبد الله مدير المركز «وقتذاك» موجها إلى د.عبد الحليم نور الدين ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ـ ويحمل تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٩٦ وبه إشارة إلى العقد المبرم بين مجلس الآثار وكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة بشأن تأمين المتحف المصري ضد السرقة والحريق من خلال المركز ـ والإحاطة بأن التكلفة التقديرية للمشروع يتكلف ٢٠ مليون جنيه (عشرون مليون جنيه) بينما جاء في استجواب النائب البدري فرغلي أن اليابان عرضت منحة بتحمل تكاليف تأمين المتحف رفضها الوزير (مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٩٨ ص٢٠) وتكررت اجتماعات اللجان وأوصت بتدبير ٢ مليون جنيه على الأقل (١٠٪ من التكلفة)

لطرح المشروع .. وتم عمل مذكرة في ٢٨/ ٨/ ٩٦ للعرض على مجلس الإدارة برئاسة الوزير ولكن الاجتماع تأجل مرتين بسبب غياب الوزير (الذي يزعم اهتمامه بأمن المتحف !) وبالطبع لا يملك د. نور الدين إسناد بالأمر المباشر بمثل هذا المبلغ ولا حتى الوزير وتولي د. على حسن موقع الأمين العام وكانت أول تصريحاته أنه بعد تعيينه وفي خلال أربعة أيام فقط تم تركيب دوائر تليفزيونية وأبواب فولاذية ضد المفرقعات وكاميرات كمرحلة أولى وسيتم الانتهاء من استكمال تجهيزات المتحف خلال ٤ شهور ..

وجاءت تصريحات د. على حسن مصاحبة لتصريحات الوزير وسط «مانشيتات» بالصحف تحمل عناوين وزير الثقافة يستعد لتشغيل الإنذار وتأمين جميع قاعات المتحف .. أبواب فولاذية ضد السرقة والحريق .. إلخ .. فماذا حدث عقب تصريحات الوزير بتأمين المتحف ؟! ..



في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦ أي عقب تصريحات الوزير بتحقيق الأمن والأمان جاءت نتائج التحاليل الكيماوية لحديد الأبواب «الفولاذية» الخاصة بالمتحف وتحديد نسب العناصر بالعينات وهي تحاليل قام بها معهد التبين للدراسات المعدنية - وهو جهة تابعة للحكومة .

فوسط «بروبجندا» جاء تصوير الأبواب وتصريحات الصحف وبعدها - وليس قبلها - انتقلت اللجنة للمعاينة عن ما قيل بأن الأبواب يستحيل اختراقها

فهي ضد التأثر بالأحماض وضد اختراق الرصاص والمتفجرات ، وغير قابلة للاشتغال وإنها تقاوم الحريق وهي مواصفات تستوجب إجراء اختبارات كيميائية لمعرفة درجة الصلابة ودرجة الفولاذية ومقاومتها للصدمات ومدى مقاومتها للغرض التأميني .. وعليه قامت اللجنة بطلب التحاليل من مركز بحوث الآثار التابع لمجلس الآثار وكان يرأسه «وقتذاك» د . كمال بركات والذي أحاله عينه إلى معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة زيادة في الاحتياط حيث أن المعهد المذكور يجرى اختبارات مصانع الحديد والصلب والمتخصص في هذا المجال ..

وكشفت تحاليل معهد التبين عن مفاجأة ـ لم تكن في حسبان وزير الثقافة وأعوانه ـ إذ أكدت التحاليل أن مادة التصنيع حديد وليست فولاذية وإن درجة الصلابة ٤٧ ـ ٥٢ وهي أقل درجات صلابة الحديد .. أي أنها مثل صاج العربات وصفائح الجبنة وصفيح «البستلات » ويمكن اختراقها بشنيور عادي أو تفتيتها بزجاجة ماء نار أو كسرها بمطرقة، وأن أبواب المتحف المصري لا تصلح لتأمين شقه مواطن مسافر وليس تأمين المتحف الذي يضم أروع كنوز الحضارة ولتتعامل أبواب المتاحف على طريقة شراء البطيخ لا يُعرف مميزاتها إلا بعد الشراء والتجربة ؟! كما كشفت القضية عن الإسناد بالأمر المباشر لشركة تأثروا بإعلاناتها في الصحف والمجلات وتحمل حروف أجنبية لإبهار السذج هذا بغرض عدم وجود أشياء «تحتية» خاصة أن أسعار الأمر المباشر عادة ما تكون أعلى من الشراء عن طريق المناقصة ..

ولم تتوقف الفضيحة عند هذا الحد إذ تم تركيب أبواب سيئة مماثلة في متاحف عديدة ومنها متحف محمود خليل، وأن اللجان اكتشفت بعد التركيب أن أبواب المتحف اليوناني ـ الروماني بالإسكندرية لا تسمح بدخول وخروج الآثار ربما ظنًا بذلك أحكام الرقابة بعدم تمكن اللصوص من الخروج بما سرقوه!!

ورغم هذا كله لم يتم إحالة الشركات الموردة للنيابة بل قامت وزارة الثقافة

بعملية «لتحويل الأنظار» إذ زعمت الوزارة وقتها الإعلان عن كشف آثار ورقائق ذهبية بقويسنا رغم أن الآثار المعلن اكتشافها سبق الإعلان عنها منذ ثلاث سنوات وإنها مسجلة في متحف طنطا وهو ما يضع الوزارة في مأزق إذا فرض صحة الاكتشافات إذ أن معنى هذا هو خروجها من المتحف !!

أما عن أبواب المتحف الإلكترونية فتجدر الإشارة إلى التصريحات التي جاءت بمناسبة قيام شخص مسلح بدخول فندق سميراميس وارتكاب حادث قتل إذ جاء التصريح المنشور وقتذاك بأن البوابات الإلكترونية كثير منها في الفنادق والمتحف وسيلة غير كافية وكثيرًا ما يحدث خلل في حساسيتها للمعادن فيمكن أن تكشف عن أشياء بسيطة مثل علبه كبريت وبها قصدير بينما تعجز عن كشف أسلحة .. وإن المتحف يوجد به جهازان كثير ما يتعرضان للعطل ويحتاجان إلى ضبط خاصة عند انقطاع الكهرباء، أما أجهزة الإنذار والتصوير المزعومة فلا وجود لها بدليل تكرار سرقة المتحف بعد ذلك التاريخ دون الوصول إلى معرفة اللصوص إلا لو كان يتم إيقافها وقت السرقة!

أما عن الشرطة فرغم وجودها بشكل ظاهر داخل المتحف إلا أن هذا لم يمنع السرقة ويبدو أن هناك تضارب بين أفراد الشرطة وبين العاملين بالمتحف فتضيع المسئولية بين الإثنين .. وتثار التصريحات ويتم التشديد عقب كل سرقة ولكن على طريقة المثل الشعبي «الغربال الجديد له شده» إذ تهدأ الأمور بعدها رويدًا رويدًا ولذا تمت سرقة المتحف عام ١٩٨٧ ثم تكرر عام ١٩٩١ ، ثم تكرر بعد سنوات قليلة ..وهكذا !

والطريف أن أحد الأثريين تقدم عام ١٩٩٧ باقتراح للجنة الدائمة للآثار بتقديم اقتراح بديل لحماية الآثار من السرقة بتأجير كلاب لحراسة المتحف .. ولأن تكلفة تربية الكلب الواحد بمتوسط ١٦٥ جنيها يوميًا وبمتوسط ٥ آلاف جنيه شهريًا وهو ما يزيد عن مرتب الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار (الرسمي فقط.) ويوازي مرتب فريق كامل من جنود الشرطة ، فقد جاءت

التعليقات الطريقة ومنها قيام المجلس الأعلى للآثار بتربية الكلاب لحسابه الخاص وبخاصة أنه في حاجة للتوسع في استخدامها مع كثرة السرقات بكافة المناطق وأن كان يخشى إن حاسة الشم القوية للكلاب قد تصل بالقبض على بعض المسئولين عن الآثار !

وهكذا استمر المتحف المصري عرضة للسرقة من داخله أو تعرض الآثار للكسر والضياع من خلال المعارض أو للحريق وهو ما حدث أثناء تصوير فيلم بالطابق الأعلى عام ١٩٩٢ بانفجار الكابل .

تقرير النيابة كشف المستور:

وقد كشف تقرير النيابة الإدارية عن أوجه قصور خطيرة وخلل وسلبيات بالمتحف المصري بمناسبة التحقيقات في سرقة ٣٨ قطعة ذهبية منها .

ـ لا يتم إجراء جرد كامل للعهدة عقب حدوث سرقة بها اكتفاءً بإبلاغ الشرطة والنيابة .

ـ أنه عند فقد أحد المفاتيح الهامة لفترينات قاعات المتحف ظلت المفاتيح مفقودة من ٢٣/ ٢/ ٩٨ حتى ١٦/ ٣/ ٩٨ أما أكثر من ثلاث أسابيع وبعد التحقيق شكلت لجنة لوضع نظام جديد للسيطرة على تبادل المفاتيح إلا أنه لم يتم تنفيذ التعليمات .. كما لم يتم إحالة الواقعة للنيابة الإدارية وكأن فقد مفاتيح الفاترينات أمر عادي .

ـ لا توجد حدود فاصلة بين مسئولية الأثريين والإداريين ومسئولية شرطة المتحف رغم التوصيات حتى أن اللص عام ١٩٩٦ دخل وبات بالمتحف رغم وجود لجنة المناوبين من أمناء المتحف والشرطة عند الغلق وقد أدى هذا الوضع المعيب إلى مبيت اللص بسهولة ، كما تم حفظ التحقيقات بالنسبة لأعضاء اللجنة من المتحف والشرطة رغم قيام اللص بسرقة الآثار !

ـ إن بعض أقسام المتحف تضم ٢٥ ألف قطعة عهدة شخص وأحد أو اثنين فقط رغم للمطالبة بزيادة الأقسام وتوزيع العهدة .

- «بدروم» المتحف يضم عشرات الآلاف من قطع الآثار غير مسجلة، وغير مقيدة عهدة، وفي جو رطب وملوث.

- إنه لم يتم استكمال مركز المعلومات بمجلس الوزراء لآثار المتحف والتي بدأها عام ١٩٩٣ حيث اكتفى بتصور نحو ٤٠ ألف أثر من ١٤٠ ألف قطعة أثرية تقريبًا (من خلال منحة كويتية كما قمت شركة I.B.M بانتقاء عدد كبير من القطع وتصويرها وبالطبع الانتقاء لا يفيد في الجرد الشامل) .

- قيام مسئول القسم الأول بالمتحف بوضع الحلي من قاعات الذهب داخل كراتين مخصصة للمياه المعدنية .

- تم عرض جزء من الحلي وتخزين الباقي رغم عدم جواز تخزين الحلي ومن المفروض عرض على الجمهور سواء بالمتحف المصري أو غيره من المتاحف .

- هناك خزائن بالمتحف غير مقيدة على عهدة أحد ، ولا توجد لها أي مفاتيح!!!

- يتم تفتيش زوار المتحف وموظفيه لدى دخولهم فقط ولا يتم أثناء خروجهم وكأنه متوقع منهم أن يأتوا بآثار من الخارج ليضعوها بالمتحف وليس العكس !!

- لجان التسليم والتسلم صورية واللجان تضم صاحب العهدة وفي الغالب يشغل رئيس اللجنة والمستلم ويتم تحرير المحضر بمعرفة المستلم والمفروض أن يكون من خارج الطرفين حتى لا يكون له مصلحة في عدم إثبات شيء .

- يتم إثبات التسليم والتسلم في محاضر دون ذكر أرقام ومواصفات الآثار كما لا يتم تحرير المحاضر في وقت انعقاد اللجنة وعند مباشرة اللجنة عملها تقتصر عملية التسليم والتسلم الفعلية على الطرفين دون رئيس اللجنة والأعضاء !

- يتم تعديل أماكن الآثار دون أن يواكب ذلك تعديل لخانة موضع الآثار بالسجلات ، ووجود أخطاء في قيد الآثار بالسجلات الخاصة بأقسام المتحف، وسقوط أرقام في التسلسل، وعدم وجود وزن لمعظم قطع الحلي الذهبية .

- تم المطالبة بإنشاء مركز للتوثيق والمعلومات بالمتحف في ٢٠٠١/٩/١٦ ولم يتم التنفيذ!

- وجود أوجه قصور عديدة بالمجلس الأعلى للآثار وهيئة الخدمات الحكومية خاصة مع عدم تحديد مدة عمل لجان التسليم والتسلم، وإغفال وضع جدول زمني لتسجيل الآثار، وعدم متابعة تنفيذ القرارات وعدم الشطب والكشط للأثريين وأمناء العهد من تلقاء نفسهم !

آثار مقلدة بالمتحف المصري !

وقد كشف كبير الأثريين نور الدين عبد الصمد عن مفاجأة مدوية وهي وجود آثار مقلدة ضمن الآثار الموجودة ببدروم المتحف المصري .. وأرجع دس الآثار المقلدة إلى وجود أعددا كبيرة من الآثار المصادرة من قضايا سرقات الآثار والتي تتضمن آثارًا مقلدة وهو ما يحتاج إلى أثريين من ذوي كفاءة لفرز واستبعاد الآثار المقلدة .. وإن كان الأخطر ما هو مصير الآثار الحقيقية التي تمت سرقتها وتم استبدالها بآثار مقلدة لتنتهي بالبدروم مع ريا وسكينه !

شيخ الأثريين وأستاذ الآثار المصرية .د. عبد الحميد زايد كشف عن وجود إهمال جسيم في سجلات الآثار وعدم التحديد والوصف الدقيق للقطع الأثرية من حيث الحجم والمواصفات الدقيقة، وأن بعض الأوراق بها كشط وتعديل !



د . إبراهيم النواوي رئيس لجنة جرد القسم الأول بالمتحف أكد عدم وجود محاضر تسليم منذ عام ١٩٩١ وبرر ذلك للاعتماد على توقيع المستلم بالسجل الخاص أمام كل أثر بأنه قام بمعاينة وكتابة تعهد في نهاية السجل بالاستلام والمسؤولية .

أحمد دسوقي -مدير عام المتاحف التاريخية السابق ـ أكد أن سرقات المتحف المتكررة تفرض ضرورة إصدار قرار بقانون بتطبيق مبدأ التوثيق للأثر بدلاً من التسجيل فما يتم هو عبارة عن تسجيل دفتري عبارة عن سطور مرسلة بدفتر العهدة المتحفية يسهل التخطيط لعملية السرقة والعبث بالآثار ويجري هذا في وقت الكمبيوتر والتصوير على أعلى مستوى .. ويتحدى أن يمتلك المتحف المصري توثيقًا علميًا شاملاً معترفًا به دوليًا للمسروقات وبصماتها بحيث نستطيع من خلال هذا التوثيق الجزم بأن الآثار المسافرة أو المسروقة في حال استعادتها بأنه لم يتم تزويرها ببراعة وتتسلمها لجان بالخطأ ..

وتساءل د . علي الخولي ـ مدير عام الآثار السابق ـ كيف يقال عن تأمين المتحف ووجود أجهزة إنذار ودوائر تليفزيونية وتتكرر السرقات ؟ .. وأين الحراسة المدربة ونظام الفتح والغلق والأمناء المدربون على أعمال الحفاظ على الآثار ؟ .. بل العجيب أن نجد أن معظم أمناء المتحف المصري حديثي العهد بالآثار بعضهم كان طالبًا منذ عام والكثير منهم موسوميين أي لا يجوز استلامهم للعهد وكلهم باستثناء عدد قليل من قدامى الأمناء لا يعرفون كيفية التعامل مع السجلات والآثار والفتح والغلق والمرور على « الفاترينات» .. بل إنه يمكن لبعض الموسميين المساعدة على تهريب وثائق التسجيل العلمي إلى الخارج وبيعها مقابل مبالغ ضخمة ، ونتحدى أن يقول لنا أي مسئول ما هو عدد القطع الأثرية ببدروم المتحف وابن سجلاتها وصورها وما هي مصادرها وما هي حالتها الآن ومن المسئول عن صيانتها وترميمها .. لقد تم نهبها وتدميرها تمامًا بينما المسئولين لأهم لهم سوى المعارض الخارجية من أجل الفسحة وبدل السفر .

لقد تمت سرقة في عهد مدير للمتحف وبعد أن استبعد تمت إعادته ليسرق المتحف مرة أخرى .. فهل تم بعدها تأمين المتحف؟! .. لم يحدث شيء بل إن أغرب ما حدث هو أن عقد رئيس الهيئة وقتها جلسة صلح بين مدير المتحف ورئيس شرطة الآثار بالمتحف لتهدئة الأمور .. فما هو المقصود بتهدئة الأمور ..

هل يسكت البوليس على ما حدث ؟ أم أن الأمور في نظر البعض «قعدات مصاطب» ولم القضايا ؟! كما تجدر الإشارة إلى مخاطر أخرى يتعرض لها المتحف ومنها التصوير بالفلاش رغم التعليمات، ولمس الأيدي للآثار، وتأثير أعداد الزائرين ويبلغ متوسط عددهم سبعة آلاف زائر كل يوم وتأثير الاهتزازات بفعل حركة المرور من الخارج ، والتلوث الذي تتميز به العاصمة والذي يصل إلى نسبة ٨٠ ٪ .

ومع هذه المخاطر وما ذكرناه عن عوامل التلف والسرقة فإن المتحف المصري والذي يعد أغنى كنوز الآثار في العالم في حاجة إلى تأمين شامل خاصة أنه حتى مع إنشاء متحف جديد فإنه يجب الحفاظ على المتحف كموقع متفرد وسط الفنادق ، وكمبنى تاريخي يتميز بالأصالة وروعة الإنشاء حتى لو تم نقل بعض الآثار المخزنة به إلى المتحف الجديد خاصة أن هناك آثارًا يصعب نقلها سواء لحجمها الكبير أو لدقتها وهشاشتها مثل مروحة توت عنخ آمون هذا وقد تبين أن عمليات التأمين كانت عبارة عن تصريحات ..

رغم أهمية الإبقاء على المتحف المصري .. ورغم ما يتعرض له من سرقات فقد تم إيقاف عمليات التأمين الجادة حتى سبق أن ضاعت منحة يابانية للتطوير .. كما تم إلغاء مناقصة بسبب الصراعات (!!) والأعجب توقف عملية لتأمين المتحف بعد إنفاق عدة ملايين من الجنيهات حيث قامت هيئة الآثار بصرف كافة الأتعاب إلى المكتب العربي للاستشارات الهندسية وشريكه الأمريكي «تاك» ٩٧٤ ألف جنيه نظير تصميم المشروع والأشراف على التنفيذ بالإضافة إلى مليون و٢٥١ ألف دولار .. وتم طرح المشروع في مناقصة عامة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٠ وتم فتح المظاريف وبلغت قيمة أقل التعاقدات المقدمة لتنفيذ المشروع عشرين مليون و٣٦٢ ألف جنيه.

وقد برر فاروق حسني وزير الثقافة إلغاء المشروع بأن هناك ثلاثة ملايين أنفقت على دراسة مشروع التطوير ، ولكن تكلفة تنفيذ المشروع ارتفعت إلى ٤٦ مليون جنيه ، وتساءل الوزير لتبرير تراجعه كيف ننفق هذا المبلغ على متحف مساحته ستة آلاف متر وهي مساحة لا تتسع للزائرين ؟!

ولم يقل الوزير كيف تم إنفاق الملايين من الجنيهات ومنها بالدولارات دون تخيل أو تصور للمساحة وللتكلفة النهائية بدلاً من إهدار الملايين من البداية وهي تدفع من جيب المواطن المطحون وليس من تكية وزير الثقافة .. ولم يقل كيف ذكر أن التكلفة ستصل إلى ٤٦ مليون جنيه بينما كانت أقل العقود مبلغ ٢٠ مليون جنيه علما بأن القيمة المالية تأتي بعد دراسة الناحية الفنية ؟! .. وهل الحفاظ على آثار المتحف تأتي وفقًا لمساحته أم لأهمية ما بداخله من كنوز وإلا كانت أهم المقابر الأثرية تركت للضياع لأن مساحتها عدة أمتار وهو ما يعد امتداد لنظريته في تقديره لأهمية الآثار بالكيلو وفقًا لما صرح به عقب سرقة أو سفر عدد من الآثار «بأنهم» شوية «قطع صغيرة!.. ونقلاً من حوار له مع الزميل محمد خليفة نشر بجريدة الوفد :

- هل حصلت على موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية على إلغاء التطوير وإقامة المشروع الجديد (المتحف الجديد) ؟! .. فأجاب الوزير : اللجنة الدائمة للآثار المصرية توافق أولا توافق .. هذه سياسة دولة .

فسأله الصحفي .. ما هو مصير المتحف المصري بعد ذلك ؟ ..

فأجاب الوزير : سيظل كما هو ولكن سوف نبحث عن طريقة أخرى لتطويره غير الطريقة الأولى الخاطئة والتي ضاع فيها ثلاثة ملايين جنيه ..

فقال المحرر : أن هناك مبلغ ٥.٦ مليون جنيه عبارة عن منحة من البنك الدولي كانت قد تم صرفها لهذا الغرض فرد وزير الثقافة : إننا أنفقناها في حاجات أخرى !!

ثم جاءت سرقة آثار توت عنخ آمون بالمتحف عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتكشف عن عدم وجود لكاميرات التصوير المزعومة في قاعات أغلى كنوز مصر والعالم رغم أن الكاميرات أصبحت تستخدم لدى محلات البقالة والسوبر ماركت !

وهكذا كان تأمين المتحف .. وهكذا تُصرف الأموال .. وهكذا تُسرق الآثار .. ترى من يستحق أن يكون المتهم الحقيقي ؟

- سرقات المتحف المصري تصاعدت مع قدوم فاروق حسني وزيراً للثقافة

- اللصوص باتوا في المتحف أكثر من مرة .. فهل حول فاروق حسني المتحف إلى «لوكانده» ؟!

- عقب سرقة ٢٩ قطعة أثرية تم إلغاء قرار الجزاء ومكافأة المسئول المتهم .

- البحث عن ثلاث قطع آثار مسروقة كشف عن فقد ١٢٧ قطعة.. فأوقفوا أعمال الجرد !

- آثار المتحف بدون وزن أو وصف دقيق والقطع الذهبية يكتفي بكتابة مواصفاتها بأنها جميله.

- فقد برديات هامة سبق إن طلبها النمساوي بيتاك.

- اختفاء ٣٨ قطعة آثار ذهبية مرصعة بالأحجار الكريمة بعد وضعها في «كرتونة» للمياه المعدنية.. والجزاء ١٠٠ جنيه فقط لكل قطعة !

- وزارة الثقافة قامت بتوكيل عامين للدفاع عن المتهمين بسرقة المتحف .

- المطالبة بفتح تحقيق جنائي لأصحاب الثراء السريع ممن يختارون آثار المعارض الخارجية ودون تفتيش من أمن المتحف .

عقب تسلم فاروق حسني موقعه وزيرًا للثقافة .. وبالتحديد في ٦/ ١٠/ ١٩٨٧ تم اكتشاف سرقة ٢٩ قطعة أثرية هامة جدًا من المتحف المصري، وقيدت جنحة برقم ٤١٦٩ قصر النيل في ٣/ ١١/ ١٩٨٧ وصدر القرار رقم ١٨٩٢ في ٣/ ١١/ ١٩٨٧ بوقف مدير المتحف عن العمل حيث كان في ذات الوقت أمينًا للقسم الرابع الذي سرقت منه هذه الآثار الهامة .. وتم التحقيق معه وقد تقرر إيقافه عن العمل ثم مجازاته بخصم عشرة أيام من مرتبه، وتقدير قيمة الآثار المسروقة ماديًا وتحميله بها .. كما تقرر تسليم عهدته لأثري آخر حيث أن قرار الوقف عن العمل يعني ألا يكون حائزًا لأية عهدة .. وتم تشكيل لجان بقرار رقم ٢٠١٢ بتاريخ ١/ ١١/ ٨٧ لتسليم وتسلم الآثار

وهدأت الأمور نسبيا .. إلا أن وزير الثقافة وأعوانه افتعلوا «تمثيلية» لإقصاء د . أحمد قدري رئيس هيئة الآثار والذي أصدر قرار بإيقاف مدير المتحف المصري المنسوب له الإهمال وضياع العهدة .. ففي فبراير ١٩٨٨ تم إقالة د . أحمد قدري وتعيين بدلاً منه الوافد رئيسًا لهيئة الآثار الواحد تلو الآخر وفقًا لما كان يراه الوزير المحاكم بأمره - إلى أن تقرر إلغاء قرار مجازاة رئيس المتحف السابق واتهامه بإلغاء الخصم إلى رد قيمة ما تم استقطاعه من مرتبه ! ..

وكذلك إلغاء قرار تغريمه سداد ثمن المسروقات .. ثم صدر قرار بندب المدير المتهم رئيسًا للمكتب الفني لرئيس الهيئة أعقبه قرار بسفرة لمدة شهر إلى ألمانيا لمرافقة معرض كنوع من التعويض المادي والأدبي وكأننا نحن الذين سرقنا المتحف !

وعقب عودة المدير السابق اتهامه وتنحيته عن العمل - من رحلة التكرم بسفره إلى ألمانيا صدر قرار بعودته مديرًا للمتحف المصري في ٢٩/ ١٠/ ٩٩١ .

وبعد ٤٨ ساعة فقط من عودته لرئاسة المتحف ظهرت «الكرامات» ففي يوم الجمعة ١/ ١١/ ١٩٩١ تم اكتشاف سرقة المتحف المصري وتم قيد القضية برقم ٦٠٢٤ لسنة ١٩٩١ جنايات قصر النيل وبرقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ كلي وسط القاهرة وبرقم ٣٤٦ عصر أموال عامة عليا وبرقم ١٨٨ لسنة ١٩٩٢ جنايات أموال عامة وظل أمين العهدة المسروق من عهدته الآثار في موقعه سته أشهر كاملة إلى أن صدر القرار رقم ١٨١ في ٢١ / ٥/ ١٩٩٢ بإيقافة عن العمل وهو أمر عجيب إذا أنه يمكنه خلال تلك الفترة من التلاعب في السجلات والعهدة وغيرها من الإجراءات ..

وقد تم تشكيل لجنة جرد كشفت عن فقد ٣٣ قطعة أثرية نادرة ، ووجود مخالفات في ١٢٧ قطعة أثرية أخرى، وتم إيقاف امتداد الجرد إلى أقسام أخرى بعد أن كشف الجرد في قسم واحد وهو القسم الرابع عن كل هذه الآثار المفقودة أو المتلاعب في السجلات بشأنها ، بينما كان الشك في فقد ثلاث قطع فقط ومن الممكن العثور عليها أي أنهم وجدوا أن حجم الفضيحة مضاعف بأكثر من ٥٣

مره ! .. فقد أدعت الوزارة في البداية أن الواقعة مجرد محاولة فاشلة لكسر قفل أحد الأبواب بغرض سرقة ثلاث قطع فقط ..

فقد أثبتت المعاينة الأولية سرقة ثلاثة تماثيل جنائزية وهي: تمثال أو شابتي للأميرة أمون رديس ومدون عليه ثمانية أسطر بالهيروغليفية وتمثال للمدعو بادي ايست حابي عثر عليه بمدينه هابو وعليه أربع أسطر بالهيروغليفية وتمثال من الفيانس الأزرق للمدعو وتش حور وعليه ستة سطور بالهيروغليفية.

وقد أثبتت لجنة الجرد فضلاً عن فقد القطع الثلاث المذكورة اختفاء ستة تماثيل أوشابتي و٢٣ قطعة بردى وقطعة أوستراكا أي أن مجموع القطع المفقودة ٣٣ قطعة أثرية .. كما كشفت اللجنة عن مخالفات عديدة تؤكد وجود سرقات أخرى وبلغ عدد المخالفات في هذا القسم وحده (١٢٧ مخالفة) .

ومن بين هذه المخالفات التي لا تقل عن السرقة العثور على علبة بودرة زعم أمين العهدة المتهم بإنها ناتج تحلل أحد التماثيل وإن لم يسبق تحرير محضر بذلك .. كما زعم وجود سبع قطع بردى مكرره أكدت اللجنة عدم تكرارها إضافة إلى أجزاء كبيره من بردية طولها ١٩٢ سم .. كما زعم المتهم تشكيل لجنه مع زميلته بدون تاريخ حيث وجدوا أن مجموعة من القطع عددها ١٣ وليس كما هو مذكور ١٢ .. كما جرى تغيير هيئة بعض القطع الأثرية دون تحرير محاضر رسمية أو موافقة مجلس إدارة المتحف أو اللجنة الدائمة للآثار ومنها معظم لوحات البردي بالقاعة ٢٩ ، كما تم فك قطعة خشبية إلى ٣٧ شريحة ! ..

وشارك مدير المتحف السابق اتهامه أمين العهدة المتهم في كثير من المخالفات المذكورة ، ويضاف إليها تعديل وتصحيح عدد القطع الأثرية بمعرفتهما بالرصاص والحبر دون تحرير محاضر أو لجنة رسمية .. كما تم نقل قطع أثرية من مكانها دون ذكر ذلك بالسجلات كما أن هناك قطع أثرية غير مدون عليها أرقام سجل خاص أو سجل عام أو حتى سجل مؤقت كما وجدوا قطع أثرية بدون صور وقطع أثرية تم تغيير هيئتها ولم يتم تصويرها بعد التغيير .

كما كشف تقرير اللجنة عن ارتكاب اللجان السابقة التي قامت بتسجيل السجلات الخاصة بمخالفات حيث اتضح أنه لم يتم من خلالهم التأكد من سلامة وصحة البيانات الواردة بالسجل الخاص مثل ما حدث في القطعة المسجلة برقم ٧٨٩٩ حيث تقرأ الكلمة fine أي جميلة بينما قرأها البعض fife بمعنى خمسة ليمكن تسوية العجز !

.. كما جاء الوصف في السجل الخاص مختلفا عن الصور بنفس السجل ومنها مجموعة آثار تحمل رقم ٣٢٢١ تذكر أنها ٤ قطع بينما الصورة موضح بها ٦ قطع ! .. أيضًا الخلاف في مقاس الأثر بالسجل عن الموجود بالواقع وكأن الأثر لما يقدم يقصر مثل المجموعة رقم ٩٣٤، ٩٣٥ .. ووجود قطع أثرية تكرر تسجيلها تحت أكثر من رقم سجل خاص ، وقطع أثرية أخرى لها أرقام كتالوج عام وقطع أثرية مسجله في السجل الخاص بدون إيضاح العدد ولا عجب فهناك قطع أثرية من الذهب الخالص مسجلة دون ذكر الوزن !!

(هذا التهريج في الجزء الأعلى من المتحف فما هو الحال في البدروم ؟! .. ومن الطبيعي إن معظم هذه الأخطاء مستمرة حتى اليوم حيث لم يحدث جرد كامل وحقيقي سوي تصريحات من وقت لآخر لزوم حاجة بعض مندوبين الصحف أو مندوبين الوزارة لبعض الأخبار) !

وأنهت لجنة الجرد تقريرها بوجود تزوير في المستندات وتبديل في بعض التماثيل واختفاء في بعض المخطوطات والقطع الأثرية مع المخالفات والإهمال في التسجيل .. وبناء عليه قررت النيابة العامة إحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا .

تسجيل الآثار الذهبية دون مواصفات:

وقد تبين وجود أخطاء فادحة في تسجيل الآثار بالمتحف المصري أكدها د . عبد الحميد زايد رئيس المتاحف الأسبق وذكر بعضها النائب محمود زينهم في استجوابه (مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٩٢ ص ١٦) إذ قال استنادًا إلى محاضرة مدير التسجيل السابق بالمتحف في ندوة حماية الآثار .. الرؤية العلمية لحماية الآثار عام ١٩٩٠ والتي عقدت بكلية الآثار جامعة القاهرة وقت إن كان عميد الآثار د . على رضوان وما جاء في المذكرة :

إن طريقة التسجيل بالمتحف المصري هي المدخل الأساسي للسرقة .. فيخذ مثلاً صندوقًا به قطعه معدنية (ذهب ـ فضه ـ نحاس .. إلخ) يسجل عدد واحد صندوق به قطع معدنية دون ذكر لوزن أو مواصفات القطع التي بداخله :

ومن هذه الوقائع ٨٢٧٥ بالسجل ٥ جاء ما يلي :

Box containing gold pieces and broken pieces of oxalate gold

فقد وجدت لجنة الجرد رقم الأثر ٨٢٧٥ إن البيان عن صندوق به قطع ذهبية وتكسيرات ذهبية دون ذكر عددها أو وزنها ، وعلى الفور تحركت وزارة الثقافة وقامت بتوكيل أكبر المحامين وأساتذة القانون الجنائي على نفقتها الخاصة للدفاع عن المتهم ،واعتمد الدفاع على قاعدة «الشك يفسر لصالح لمتهم» رغم أن جميع محاضر الجرد اليومية وعددها ٧٤ محضر تمت أمام عين أمين العهد، وقام بالتوقيع عليها مع مساعديه، وتم تسجيلها بدفتر الأحوال وهو ما يعني إقراره بصحة كل ما جاء بها ، وإذا ذُكر وجود زيادات في بعض الحالات فإن الزيادات في بعض الإعداد لا تعوض النقص ما دام يوجد اختلاف في الوصف والبيانات بل يستوجب إضافة تهمة الإهمال إلى تهمة الاختلاس ، ولا يشفع أخذ قطع أثرية من فاترينات أخرى للتمويه واستكمال الإعداد الناقصة وكأنه لا يكفي ما هو موجود بالسجلات من كشط وتلاعب وتزوير وإنقاص أرقام !

وأضاف النائب محمود زينهم في استجوابه:

(فرجعت للسجل العام عند الرقمين ٣٤٤٧١ ، ٣٤٤٧٩ فوجدت

٧١ قطعة وعند الجرد الطبيعي وجدوا ٥٠ قطعة فأين ذهبت الـ ٢١ قطعة ؟ .. فما يحدث أشبه بجرد البطيخ عدد (١) صندوق ، عدد (١) جوال ، عدد (١) قفه وهذا لا يجب أن يسري في جرد الآثار خاصة القطع الذهبية) .

فالمسئولون بالآثار لم يكتفوا بفقد الآثار والدفاع عن أمين العهدة المتهم بل سعوا لتغيير الحقائق وهو ما يؤثر على فقد الآثار للأبد أي بعدم إمكانية عودتها عند ضبطها سواء محليا بالشرطة أو بالخارج عن طريق الإنتربول نتيجة سعيهم بتكذيب وجود كثير من هذه القطع من الأساس أو الإدعاء بالعثور عليها !

ففي ٢٨/ ٤/ ١٩٩٢ فوجئ رئيس نيابة قصر النيل بخطاب من د . إبراهيم بكر رئيس هيئة الآثار يتضمن تقريرًا لمدير عام المتحف المصري بناء على لجنة مشكلة برئاسته - أي مدير المتحف - ومعه أمناء المتحف (رغم أن تشكيل لجنة أصبح من اختصاص المحكمة خاصة مع التحفظ على السجلات وغيرها) وأكد تقرير لجنة سعادة المدير براءة المتهم (!!) بزعم العثور على ٢٢ قطعة من القطع المفقودة أما القطعة الأخيرة فهي عبارة عن «شقفة» صغيرة لا تتعدى طولها ٣ سم يمكن العثور عليها في الدولاب إذا سمحت النيابة بفتحه ! ..

وأن البرديات مفقودة من قبل أن يتسلمها المتهم، وهناك سبع قطع مكررة، وتمثال تحول بودرة، واللجنة كررت ذكر عشر برديات بالخطأ ،وقرأت كلمة fine جميلة على أنها five (خمسة) .. وعليه فإن كل القطع موجودة وكله تمام وعال العال وحصوه أو شقفه أو حتى تمثال في عين العدو!

وبالطبع كان التقرير هزلي إذ كيف يكون صميًا دون الاستعانة بالسجلات التي تتحفظ النيابة عليها «والفاترينات» التي لم تفتح ثم تمييع الحديث بأن هناك (احتمال) وجود الأوستراكا في الدولاب .. احتمال .. وكل ما تم بناء على أوامر شفهية ويبدو أن مدير المتحف تطوع من باب «الجدعنة» أو ظنه الشهامة وإن أمين العهدة لو كان لصًا لسرق من القطع الذهبية غير محددة الوزن (لم يقم مدير المتحف بالحديث عن ضرورة هذا الخطأ الفادح بوجود قطع ذهبية دون وزن

ولم يقل إذا كان معنى وجود شيء مفقود فإنه لابد أن يكون أحدًا حصل عليه والاتهام لابد أن يوجه لأمين العهدة ما دام لم يتم التوصل إلى لص أو حتى اتهام أحد) .

ولم يكتف مدير المتحف بهذه اللجنة العجيبة ـ لجنة الجرد النظري ـ فتم تشكيل لجنة أخرى من قدامى الأثريين دون النظر أيضًا إلى الانتقاد السابق بأن تشكيل اللجان في هذه الحالة من اختصاص المحكمة !

والعجيب هو محاولة تثبيت أمين العهدة المنسوب إليه الاتهام في موقعة بحجة إعادة ترتيب «الفاترينات» من أثر الزلزال، وإعادة آثار معرض أسبانيا علمًا بأن النيابة سبق أن وافقت على تسليم العهدة لأمينين بالمتحف وهو ما يعني عودة أمين العهدة المتهم للعمل واستلامه للعمل رغم أنه متهم في جناية اختلاس ، وفي قضية كانت ما زالت منظورة وهو ما يمكنه من إهدار أدلة الإثبات .. كما أنه منطقيًا وحتي بعد براءته لا يجب إسناد عهدة إليه فهو إن لم يكن لص فهو على الأقل فإنه أهمل!.

وأعدت اللجنة الثانية ـ لجنة المعاشات إذ أن أعضائها من قدامي العاملين بالمتحف وليس من خارجه ! ـ اعدت تقريرًا وإن كانت سلمت بفقد القطع الثلاث إلا أنها زعمت وجود بعض القطع مثل وجود الأوستراكا تحت الصندوق وأن هناك تكرار في الأرقام رغم أن أمين العهدة نفسه في اللجنة الأولى حضر اللجنة ووقع على الفقد في جميع المحاضر وعدها ٧٤ محضر .. هذا وقد رفض شيخ الأثريين د . عبد الحميد زايد التوقيع على التقرير .



وجاءت المحاولة الثالثة لتهدئة الأمور في عقد د . بكر رئيس الهيئة «وقتذاك» صلح بين د . محمد صالح مدير المتحف والعقيد سليمان صبحي والذي كان رئيسًا لشرطة المتحف وكأن المطلوب من رجال الأمن السكوت وأن تتحول الأمور إلى جلسات مصاطب و «معلش» على حساب آثار مصر .. إلا أن المحاولة

باءت بالفشل حيث تعجب رئيس المباحث من نقل أعضاء لجنة الجرد الأولى رغم أنهم أدوا واجبهم على أكمل وجه وأن حجة نقلهم بترقيتهم لدرجة أعلى ادعاء ساذج يجب أن ينضم إلى أوراق الدعوى !

إلا أن أخطر ما أشارت إليه لجنة الجرد الأولى - في تقديرنا جاء في اختفاء برديات هامة .. وهذه البرديات سبق أن طلبها لباحث نمساوي «بيتاك» وهو معروف بالتعاون في أبحاثه عن وجود اليهود في مصر.. وكشفت لجنة الجرد عن أن البرديات الهامة والمسروقة من المتحف لم تكن مخصصة عهدة لأي شخص وغير مسجلة بالكتالوج الداخلي بالقسم الخاص بها وهي البرديات أرقام ٥٨٠٦٤ - ٥٨٠٦٦ - ٥٨٠٩٤ وتؤكد مكاتبات المتحف أن الباحث المذكور سبق أن تقدم بطلب إلى المتحف المصري رقم ١٢٣١ في ٤/ ٤/ ١٩٩١ لتصوير هذه البرديات لإجراء دراسات أكاديمية عليها.. كما أن هناك خطاب آخر بتاريخ ٥/ ٥/ ٩١ يطلب فيه المتحف من المعهد النمساوي تعليقًا على طالب الباحث المذكور بشأن البرديات المطلوبة .. وأن يحرر شيكًا بقيمة الإطلاع عليها وتصويرها! .. فيبدو أن كل ما يهم المتحف الجنيهات المعدودة كقيمة للتصوير أو الإطلاع .. وقد اختفت البردية خاصة أنها لم تكن عهدة لأحد فيخشى معاقبته ! .. ومعنى طلبها في هذا التوقيت وكشف لجنة الجرد بعد فترة قليلة عدم وجودها أنها اختفت عقب استلام الباحث لها .. والعجيب أن نفس الباحث سبق أن قام بعمل معرض للآثار اليهودية داخل المتحف بموافقة من وزير الثقافة ورئيس هيئة الآثار !

هذه السرقات وغيرها كانت وراء تقديم استجوابات إلى مجلس الشعب نذكر منها استجواب للنائب محمود زينهم كما تناول مجلس الشورى ذات الموضوع إلا أن وزير الثقافة وقف ببرود أعصاب يحسد عليه وذكر في ٢٠ يناير ١٩٩٤ أمام مجلس الشورى أن «الفاترينة » كانت تضم ١٣١ قطعة أثرية وبعد الجرد وجدوا ٢٨ قطعة (أي بفارق ١٠٣ قطعة أثرية !!)

مخزن للآثار المكسورة!



وفي ١١ مايو ١٩٩٣ كشف أستاذ الآثار المصرية وعالم الآثار الكبير د . على رضوان عن جريمة في المتحف المصري لا تقل عن سرقة أروع الآثار إذ كتب في جريدة الشعب مقالاً قال فيه :

يبدو أننا نعيش في عهد شاءت الأقدار أن يموت فيه صاحب «شخصية مصر» عليه رحمة الله ، وفيه أيضًا تقتل رويدا رويدا ـ وبأيدينا ـ كل مقومات الأصالة والشخصية المصرية الحقة وبطريقة «متطرفة» تهدف إلى القضاء على أعظم مشاعر الوطنية والانتماء عندنا .

والموضوع يتعلق ـ باختصار ـ بتمثال نادر وفريد عثر عليه مع مثيل له في منطقة تانيس (محافظة الشرقية) ، وهما ينسبان للملك أمنمحات الثاني الذي عاش في أواسط أيام الأسرة الثانية عشرة (١٩٩٤ ـ ١٧٨١ق. م) في الدولة الوسطى من تاريخ الفراعنة .

والتمثالان يعتبران الشاهد الوحيد على عظمة فن النحت وبالذات المدرسة (الكلاسيكية) في أزهى مراحلها وبما دفع أهل التخصص إلى تسجيل الكثير عنهما في العديد من المراجع والمؤلفات العلمية .

التمثالان من حجر الجرانيت الوردي ، وهما يصوران الملك على هيئة الأسد الرابض برأس أدمية (هيئة أبي الهول) ، ويبلغ طول الواحد منهما حوالي خمسة أمتار والارتفاع حوالي المرتين، وكان أحدهما من نصيب متحف «اللوفر» في باريس ، والآخر دخل إلى المتحف المصري ، ووضع في حديقته لسنوات طويلة ثم اختفي فجأة .

وظللنا نشير إليه في محاضراتنا ونعرض صوره على طلابنا دون أن ندري أين مصيره ، وأخيرًا جاءني يوم الخميس الماضي ٦/ ٥/ ١٩٩٣ من يخبرني أنه عثر عليه ـ أو على بقاياه ـ حطاما وعلى شكل قطع أو كتل متناثرة في «كومة زبالة» بالقرب من مبنى ترميم الآثار في حرم المتحف المصري بميدان التحرير .

هكذا - وبمنتهى البساطة - يكون مصير التمثال النادر صاحب الأهمية العلمية الكبيرة والذي يجسد حقبة غالية من تاريخ الأجداد . والمحزن أن منطقة الرأس قد اختفت تمامًا ، وهي التي تعبر عن مميزات المدرسة الفنية الثانية (الكلاسيكية) على أيام الأسرة الثانية عشرة .

إنها كارثة قومية وبكل المقاييس ، وخزى وعار يلحق بكل مصري غيور يعشق تاريخ بلاده.

إنني سوف لا أطالب بالتحقيق أو خلافه ، خصوصًا أنني - إلى جانب الكثيرين غيري - قد كتبت عن أمور أخرى كثيرة وخطيرة تتعلق بضياع الآثار المصرية وتلفها وتحطيمها .. إلخ دون أن يلتفت أو يعقب أحد من أولى الأمر .

أريد فقط أن أتوجه بالرجاء إلى سيادة الوزير الفنان (وزير الثقافة) ، حامي آثار الديار المصرية الأستاذ فاروق حسني ، أن يأمر على الفور بإنشاء مخزن داخل أسوار مبني المتحف المصري بميدان التحرير لكي توضع فيه كل كسارات هذا التمثال وغيره من الأعمال الفنية الكثيرة التي ألقيت حول الجدران الخلفية للمتحف وذلك بهدف المحافظة عليها لأجيال قادمة ، وأقترح أن يطلق سيادته على هذا المبني (مخزن الهناجر لنفايات التاريخ المصري القديم) .

أليس هكذا يكون الحفاظ على أثارنا يا سيادة الوزير ؟!!

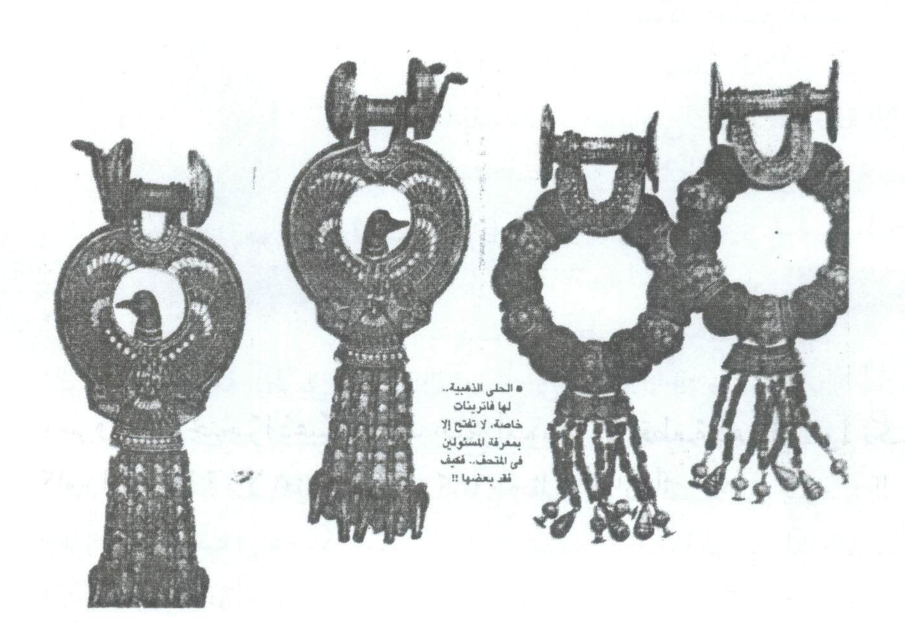
لوكاندة وزير الثقافة !

وفي ١٠/ ٩/ ١٩٩٦ تمكن لص من المبيت داخل المتحف ونشر «فاترينة» وسرق منها خنجرًا ذهبيًا لتوت عنخ آمون و ١٨ قطعة ذهبية .. ولم تكشفه كاميرات مراقبة ولا يحزنون ولكن كشفه حظه العاثر أثناء خروجه من الباب الخارجي للمتحف حيث تم تفتيشه لأنه تصادف أنه المصري الوحيد وسط «فوج» من الأجانب مما أثار الريبة .. وبعد إحالته للتحقيقات، وعند سؤاله عن إخفائه لقطع أخرى أشار إلى إخفائه لعدد من القطع في «سيفون» دورة المياه حتى يعود ليأخذها ! .. ورغم هذه الكارثة لم يعقب الحادث جزء كامل

للمتحف بحجة أعمال التطوير .. وأخذوا بكلام اللص وكأنه صادق أمين ولم يسرق أي أثر من البدروم أو الفاترينات ! ..

ثم تكرر حادث سرقة المتحف حيث أعلنت شرطة المتحف ضبط ثلاث قطع أثرية بحوزة أحد العاملين في الشركة التي كانت تتولى تطوير «البدروم» وأنه أرشدهم عن قيامه بإخفاء قطعة أخرى داخل «البدروم» حتى تتسنى الفرصة أمامه لإخراجها من المتحف باستغلال ثغرة عدم تفتيش العاملين أثناء دخولهم وخروجهم من المتحف !

سرقة ٣٨ قطعة آثار ذهبية محلاة بالأحجار الكريمة والمطالبة بإعادة البحث عن اللصوص:



بعض الحلى الذهبية المحلاة بالأحجار الكريمة المسروقة من المتحف المصري

وفي أول أغسطس ٢٠٠٤ تم الكشف عن اختفاء ٣٨ قطعة ذهبية بعضها مرصع بالمجوهرات الثمينة .. وتم عمل القضية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٤ وقد استمعت النيابة الإدارية إلى ٥٨ شخصًا على مدار ٧٥ جلسة تحقيق سطرت أقوالهم في ٨٦٦ صفحة ، واطلعت النيابة على المستندات الخاصة بالواقعات محل التحقيق وعددها ٥٢ واقعة وبلغ عدد المستندات التي اطلعت عليها النيابة ٢٦٤٥ مستندًا ، وانتهت إلى إحالة ١٧ متهما إلى المحكمة التأديبية وإرسال صورة من المذكرة إلى النيابة العامة لإجراء شئونها في القضية رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٤ .. وتقرر إرسال صورة من المذكرة إلى رئيس جامعة عين شمس لإجراء شئونه بشأن المخالفات التي أثيرت بشأن د. محمد الدماطي الأستاذ بكلية الآداب والذي كان منتدبًا للعمل مديرًا عامًا للمتحف المصري وإلى رئيس جامعة القاهرة لإجراء شئونه حيال المخالفات التي أثيرت قبل د . جاب الله على جاب الله . عميد كلية الآثار والذي كان منتدبًا أمينًا عامًا للمجلس الأعلى للآثار .

د. جاب الله

وترجع القصة إلى عهد د . جاب الله على عندما كان أمينًا عامًا للمجلس الأعلى للآثار حيث قرر توليه صديقه ممدوح الدماطي ـ الأستاذ بكلية الآداب ـ مديرًا للمتحف المصري إلا أنه فوجئ بعقبة تتمثل في وجود السيدة / سهير الصاوي مديرة المتحف والتي تتميز بالكفاءة والخلق ولابد من البحث عن طريقة وحيلة لخروجها لتوسعة الطريق أمام د . الدماطي في ظل هذا الوضع العجيب بوجود رئيسين في المركب ! ولأن السيدة / سهير الصاوي سيدة مسالمة وليست لها أطماع فقد آثرت السلامة وقرأت المكتوب في عين د . جاب الله وصديقه د . الدماطي.. وعليه قررت ترك المتحف في منتصف يناير ٢٠٠١ وإن كان القرار صدر في ٢/٨/ ٢٠٠١ بأنها تركت التحف بناء على طلبها دون ذكر أنه حرام ما أخذ بسيف الحياء وأيضًا بسيف الإكراه والمجاملات !



واستسلمت سهير الصاوي «للركن» بإدارة «البحوث تنتظر بفارغ الصبر - قرار الجرد .. إذ أن المفترض إذا كانوا يريدون «توسعه» الطريق للمجاملات فعلى الأقل تطمئن على نفسها وعهدتها خاصة أن المتحف يتعرض كل يوم لأعمال متعددة من تصوير آثار وأخذ قطع للدراسة ، ونقل قطع لمتاحف أخرى، واختيار قطع لمعارض خارجية وهذا يعرض عهدتها للخطر وكان مفترض ألا يتم نقلها إلا بعد الجرد وإخلاء طرفها ولكن لاستعجال د . جاب الله في مجاملة الدماطي وتثبيته.

وهكذا استمر الحال حتى ٥ مايو ٢٠٠١ أي بعد مغادرة سهير الصاوي بما يقرب من خمسة أشهر كاملة حتى تكرم د . جاب الله بإصدار قرار بتشكيل لجنة جرد .

ورغم صدور قرار الجرد إلا أن اللجنة ظلت لمدة شهرين آخرين بدون عمل بينما ظل المتحف كعادته يفتح ويقفل كل يوم مع استمرار خروج القطع للدراسة أو الترميم أو التصوير أو للاختيار للمعارض .. وظل هذا حتى شهر يوليو ٢٠٠١ حتى قالت لجنة الجرد يا هادي .. ولكن بالبطيء .. فكل ١٥ يومًا تنعقد اللجنة مرة، وحتى مع هذا الاجتماع المتباعد يضيع اليوم في إجراءات روتينية من حضور رجال الأمن وإحضار السجلات واتخاذ إجراءات فتح المكان وغيرها في البداية، وكذلك اتخاذ إجراءات نهاية اليوم ولا يتبقى للجرد الفعلي سوى وقت محدود يتم فيه جرد نحو ٥٠ قطعة بينما عهدة سهير الصاوي حوالي ١٠٦٠٠ قطعة ، وعلى هذه الطريقة فهي تحتاج إلى حوالي ٢٠٠ سنة !

وخشيت السيدة أن يتحجج أحد بعدم وجودها يوم الجرد فيتعطل بصورة أكثر، فقامت بعمل توكيل لأمين بالقسم مختار عبده واعتمده مدير المتحف.. واستمرت لجنة الجرد حتى يناير ٢٠٠٤ أي نحو عامين ونصف العام، وكانت أيضًا تحضر بنفسها ولكن دون أن تنتبه اللجنة !

وعندما طال الانتظار وزاد القلق اشتكت للدكتور زاهي حواس والذي تولى موقع الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بعد د . جاب الله والذي تعجب مما حدث من ظلم لها وتعاطف معها .. وأخذ في الضغط على الدماطي - مدير المتحف - بأن القسم الموجود به عهدة سهير الصاوي يسهل جرده عن الأقسام الأخرى حيث سبق أن تم جرده تسع مرات من عام ١٩٧٧ حتى الجرد الجاري .. وقد سبق أن تسلمه عدد كبير من الأثريين ومفترض أن يحدث جرد مع كل عملية تسليم وتسلم لكل من تولى العهدة وهم : الأثريين محمد عبد الرحمن ود . هنري رياض و د . إبراهيم النواوي وسنيه عبد العال والين ميشيل و د . محمد صالح وجلال شعراوي وسهير حامد وهاله حسن .. كما تم جرده مرتين مره عام ١٩٩٣ بعد تحقيقات حادث سرقة نهاية عام ١٩٩١ ، ومرة أخرى عام ١٩٩٧ وأن مدة الجرد - بجديه - تحتاج إلى مدة من ٦ إلى ٩ أشهر وليست إلى ٢٠٠ سنة !

وتصاعد الخلاف بين د . حواس ود . الدماطي انتهى بإقالة الدماطي مع إرسال مذكرة للجامعة للتحقيق معه ومع د . جاب الله ، ومع إحالة النيابة الإدارية لـ ١٧ مسئولاً آخرين بمجلس الآثار للمحاكمة التأديبية .. وحددت النيابة الاتهامات بأنهم لم يؤدوا عملهم بدقة وخالفوا القواعد والأحكام المالية والمخزنية، ولم يحافظوا على ممتلكات الوحدة التي يعملون بها وإغفال تحرير كشوف بالحلي التي استبعدت من العرض الذي يتم عقب تطوير قاعات الذهب بالقسم الأول بالمتحف المصري ، وذلك لتحديد أعدادها وأرقام السجل الخاص بها وأنواعها حتى يمكن التعرف عليها ودون تدوين ذلك في دفتر أحوال الشرطة أو دفتر الأعمال اليومية، ولم يقوموا بتغيير موقع الآثار الجديد بالسجلات الخاصة بعهدة الآثار بالقسم الأول بالمتحف عقب التطوير، مما أدى إلى صعوبة التعرف على أماكن وجود هذه الآثار لدى مباشرة اللجنتين، وقاموا بوضع الحلي التي استبعدت من العرض بالفاترينه ٧ بشكل مكدس، وأضافوا إليها قطع من فاترينتين أخرين رقمي ١٣ - ٢٣ في أعقاب التطوير الذي تم عام

١٩٩٨ وتركوها بهذه الحالة حتى عام ٢٠٠٣ وأن المتهمين قاموا بتعبئة مجموعات الحلي التي استبعدت من العرض عقب التطوير في كراتين مخصصة للمياه المعدنية وليست لحفظ الآثار مما من شأنه الإضرار بسلامة هذه الآثار وتركوها بهذه الكراتين دون مبرر .. ولم يقوموا بتدوين عدد الكراتين في أي دفاتر أو مستندات ودون إعداد كشوف بقطع الحلي الموجودة في كل كرتونة وتركوا الكراتين بهذه الحالة ستة سنوات .. كما أنهم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة لتصوير الكثير من آثار القسم الأول بالمتحف والتي ليس لها صور في السجلات بالمخالفة لقانون حماية الآثار وتقاعسوا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوزن الذهب والفضة لمعظم القطع الأثرية التي ليس لها وزن في السجلات الخاصة بهذه القسم الأول ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لتصويب التسجيل الذي تم لبعض القطع الأثرية دون إتباع الأسلوب العلمي وهو ما أكدته التحقيقات التي باشرها المستشار توفيق المنوفي رئيس المكتب الفني لرئيس الهيئة وقد قرر المستشار محمود العروسي رئيس هيئة النيابة الإدارية إحالة جميع المتهمين للمحاكمة التأديبية في الدعوى والتي حملت رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٤ .

ورغم هذا لا يعرف أحد ماذا تم في التحقيق مع د . الدماطي ود . جاب الله وهل حفظت الجامعة الموضوع في الثلاجة خجلاً من إدانة زملائهم .. ولماذا لم تتم إحالتهما للنيابة أو المحاكمة؟!.

أما عن سهير الصاوي - أمين العهدة - فقد أدلت في حوار صحفي بتصريحات منها أن القسم يحتوي على عشرة آلاف و٦٨٨ قطعة أثرية وأنا ولا غيري - والحديث لسهير الصاوي - لا يستطيع جرد العهدة كل يوم ولا يمكن فتح الفاترينة لوحدي حتى أقوم بالجرد ولابد أن تكون هناك لجنة مكونة من ٧ أو ٨ أشخاص من نجار ومرمم وشرطي ومباحث وأثري ..

وعندما استلمت القسم من زميل على مستوى المسئولية لم يقم بجرد كامل ولكن فاترينة أو اثنتين فليس هناك أمين متحف يلعب في عهدته لأنه يعلم بأنه سوف يأتي عليه يوم ويسلم هذه العهدة .

وعندما وجدت نفسي أتعرض لمماطلة تهددني بالخطر لجأت إلى مكتب وزير الثقافة لكي أقابله ولكن منعوني ورفضوا مقابلتي للوزير ..

وانتهت النيابة الإدارية في القضية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٤ إلى إحالة المتهمين إلى المحاكمة التأديبية بدعوى برقم ١٤٣ لسنة ٤٨ ق والتي أصدرت أحكامها بتوقيع جزاءات إدارية لسبعة عشر موظفًا بالمجلس الأعلى للآثار تراوحت الجزاءات الصادرة ضدهم الخصم ثلاث أمثال المرتب الأساسي حتى الخصم ثلاثة أيام من المرتب أو غرامة ٥٠ جنيها ، لتبلغ إجمالي الجزاءات الموقعة على كافة المتهمين خصم ٨ شهور و١٠ أيام من المرتب الأساسي وغرامة مائة جنيها .. أي بإجمالي يعادل نحو ٣٨٠٠ جنيه وهو ما يعني أن كل قطعة آثار ذهبية مرصعة بالأحجار الكريمة تعادل مبلغ مائة جنيهًا فقط لا غير دون إحالة أحدًا للجنايات .

وهذه القضية بما لها من خطورة تستوجب إعادة البحث الجنائي عن اللصوص وعن ملاحظات الثراء الفاحش للمسئولين والعاملين .. خاصة ما تحوم حولهم الشبهات ومن كانت لديهم الإمكانيات بدخول المتحف والخروج منه دون تفتيش خاصة ممن ينتقون القطع الأثرية الثمينة للمعارض والمتاحف الأخرى وهم بحكم مواقعهم من المقربين لفاروق حسني وزير الثقافة .

هذا وقد أشارت التحقيقات وكذلك ملاحظات النيابة الإدارية وحيثيات حكم المحكمة التأديبية عن مفاجأة عديدة أبرزها :

إغفال تحرير كشوف بالقطع الذهبية التي استبعدت من العرض بالمتحف والذي تم عقب تطوير قاعة الذهب حتى يمكن التعرف عليها .

- تغيير موقع الآثار بالسجلات الخاصة بالعهدة مما أدى إلى صعوبة التعرف على أماكن وجودها .

- وضع القطع الذهبية بشكل مكدس وأضافوا إليها بعض القطع الأخرى من (فاترينتين رقيم ١٣ / ٢٢) عقب التطوير .

- تعبئة مجموعات الحلي الذهبية في كراتين للمياه المعدنية وليس لحفظ الآثار وتركوها لمدة خمس سنوات !

ـ عدم تصوير الكثير من آثار القسم الأول بالمتحف المصري والتي ليس لها صور في السجلات.

ـ عدم تصويب تسجيل بعض القطع الأثرية بما يجعل مقاسات . آثار بالسجلات مطابقة للموجود على الطبيعة .

وأشارت الحيثيات في الدعوى المذكورة والتي حملت رقم ١٤٣ لسنة ٤٨ ق إلى أنه لم يتم الاستدلال على هذه القطع المفقودة وعددها ٣٨ قطعة أثار منها ٣٦ سوار من الذهب وخاتمان من الذهب ترجع إلى العصرين اليوناني الروماني ويلاحظ أن بعضها ليس له وزن والآخر ليس له صور والبعض الثالث ليس له مقاسات !

ـ أنه سبق سرقة ثلاثة تماثيل أو شابتي من القسم الرابع بالمتحف ولم يستدل على الفاعل .

ـ أنه حدثت سرقة لخنجر واثنين من الأساور وثمانية عشر من الخواتم من القسم الأول بالمتحف عام ١٩٩٦ وتم اكتشاف السرقة وإعادة المسروقات إلا أنه لم يتم جرد القسم بعد هذه السرقة للوقوف على عدد المسروقات .

ـ رغم مخالفة وضع القطع الذهبية في كراتين للمياه المعدنية لم يتم تسجيل مواصفات الكرتونة التي تم تخزين الحلي بها في أية محاضر أثناء عملية التطوير، ولم يتم وضع كشف داخل الكرتونة بالمحتويات ،ولم يدون ذلك بدفاتر الأعمال اليومية .

ـ إن كثير من القطع التي لم يستدل عليها هي قطع متحفية ذات مستوى عالي كانت تستحق العرض إلا أنه تم إخفاؤها .

ـ معظم القطع الذهبية والفضية ليس لها وزن بالسجلات الخاصة ومقاسات بعض القطع غير دقيقة .

ـ لم يتم تصوير أي من قطع الحلي المفقودة ضمن الآثار التي قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بتصويرها حيث كان التصوير لبعض آثار المتخف وليس لكل الآثار !

- عدم وجود صناديق صالحة لوضع الآثار داخل المخزن أدى إلى وضعها داخل صناديق خشبية فارغة من مخلفات صناديق المعارض .

- قيام مدير سابق للمتحف بنزع البطاقات التي تحمل أرقام قطع الذهب الذي تم اختيارها للعرض في الفاترينات بحجة أن وجود هذه البطاقات لا يناسب العرض المتحفي الجديد وأنه بعد نزع تلك البطاقات حاول كتابة أرقام الآثار على قطع الذهب ذاتها ولم يتيسر لصغر حجم بعضا ولصعوبة الكتابة عليها ..

- العديد من الآثار لم يتم تسجيلها بحجج مختلفة ومنها عدد ٢ سيف ومحبره محفوظين في «فاترينة» بالمخزن الشرقي لحجرة الجلسة الشرقية وهم آثار إسلامية، وتم كتابة مذكرة وإبداء الرغبة بأن تكون في المتاحف الإقليمية ولم يتم اتخاذ أي إجراء بعد ذلك .

- الاعتماد على أعمال لجنة جرد عام ٢٠٠١ بالقرار رقم ٩٧٥ رغم بطلانها مما أدى إلى عدم الوقوف على حقيقة العهدة وما إذا كان هناك عجز في عدد ٣٨ قطعة من حلي القسم الأول أو غيره من الآثار ، وعدم اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي حدث في سجلات العهدة الخاصة بالقسم ووجود آثار لم يتم تسلمها على الطبيعة ، وأخرى في معرض بالولايات المتحدة الأمريكية لم يتم الإشارة إليها بمحاضر أعمال اللجنة المنوه عنها، بالإضافة إلى عدم تقديم تقارير أسبوعية بنتيجة عمل اللجنة المشكلة بالقرار ٩٧/ ٢٠٠٤ بالمخالفة لما نص عليه القرار المذكور .

.. وعليه أصدرت المحكمة التأديبية حكمها برئاسة المستشار محمد نجيب مهدي وعضويته المستشارين محمود سلامة خليل و د . أحمد السيد محمد وعبد المهيمن صبحي .. وأمانة سر وائل محمد.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى عدد من الملحوظات منها :

١ - أن د . زاهي حواس - الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار - قام بإنهاء

ندب مدير المتحف المصري - وقت السرقة - وطلب من إدارة الجامعة التابع لها التحقيق معه ولكن لم يتم أي تحقيق .. كما طلب بالتحقيق مع الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وقت السرقة بمعرفة الجامعة بتهمة التسبب في ضياع مبلغ مليون و ٣٠٠ ألف دولار مستحقات للدولة عن معرضين للآثار المصرية في كوريا وإيطاليا ولم يتم أيضًا التحقيق !

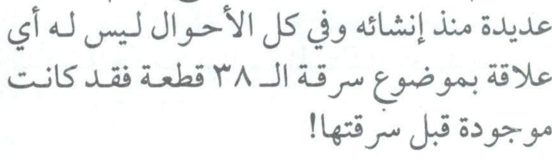
- إن الكشف عن جريمة فقد ٣٨ قطعة ذهبية في هذه القضية جاء من خلال النشر بالصحف ولعدة مرات .. وبعدها جاء التحرك .

- إن تم النشر في الصحف أيضًا عن شكوك حول سرقة آثار ذهبية من المتحف يقدر وزنها بستة كيلوا جرامات ولم يتم أي تحقيق !

- إن كل الوقائع التي أشارت إليها حيثيات حكم المحكمة التأديبية المتعلقة بفقد ٣٨ قطعة آثار ذهبية محلاة بالأحجار الكريمة ، وكذلك تكرار سرقات المتحف المصري وقعت في عهد فاروق حسني وزير الثقافة وتكاد أن تكون جميعها بلا عقوبات جنائية وهو ما يتطلب إعادة البحث الجنائي .

أما العجيب فإنه عند تقديم النائب عادل عيد لطلب إحاطة عاجل بمجلس الشعب هذا الموضوع دفع الوزير - بعد أن جهز سكرتاريته الرد - بأنه يوجد تقرير وقت سليم حسن عام ١٩٥٩ حيث كلفه الدكتور ثروت عكاشة برئاسة لجنة لجرد المتحف واكتشف اختفاء عشرات من القطع الذهبية لتوت عنخ آمون وقطع كثيرة أخرى حيث إن المخازن بها ١٠٠ ألف قطعة لم يتم جردها .

ولم يكترث أحد بأن موضوع سليم حسن كان يتعلق بآثار المتحف لحقب عديدة منذ إنشائه وفي كل الأحوال ليس له أي علاقة بموضوع سرقة الـ ٣٨ قطعة فقد كانت موجودة قبل سرقتها!



أما الأكثر تفاهة فإنه أثناء الجلسة طلب نائب السيراميك محمد أبو العينين د. زاهي حواس أن «يغششه» سؤال ليقدمه ضمن

طلبات الإحاطة فإذا بحواس يمليه - دون أن ينتبه - نفس طلب موضوع إحاطة النائب عادل عيد ليلقيه ثانية وسط تعجب النائب عادل عيد وانشغال فتحي سرور بشخبطة في ورقة على مكتبه ربما يكون تعلم من فاروق حسني رسم اللوحات أو تعلم من الوزراء حل الكلمات المتقاطعة!..

وهكذا يكون مصير أغلى آثار مصر ..

لقد تسبب هذا الحادث في غرائب عديدة من تكرار التحقيقات وتضارب أرقام القطع الأثرية الموجودة بالقسم الأول بالمتحف المسروق منه القطع حيث تفاوتت التقديرات ما بين ١٠٦٨٨ قطعة و ١٤٨٣٢ قطعة في قسم واحد فقط بالمتحف، وذكر البعض أن الرقم المسجل على الحاسب الآلي هو ١١٧٥٠ قطعة مما يشير إلى عدم وجود رقم محدد لإجمالي القطع الموجودة .. ومع الانتقادات الأكثر للتضارب الكبير في عدد القطع الأثرية ببدروم المتحف والذي وصل حجم التفاوت والفارق في التقديرات إلى ٨٠ ألف قطعة (!!) .. تكرر تشكيل لجنتين جرد واحدة لجرد القسم العلوي المفقود منه القطع والأخرى لجدر البدروم .. فماذا حدث ؟!

تم تشكيل لجنة لجرد البدروم برئاسة د . محمد البيلي تضم ١٢ أثريًا بالإضافة إلى إداري ومحقق من الشئون القانونية ولواء شرطة .. وتعهدت اللجنة العمل بهمة خاصة مع تصريحات الوزير بالقضاء على ظاهرة التكدس ببدروم المتحف خلال ثلاث شهور والبدروم يضم أكثر من مائة ألف قطعة .. وقرر د . زاهي حواس ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ـ وضع ضوابط محكمة وطريقة علمية لجرد الآثار بتسجيل دقيق شامل لكافة المواصفات كما تقرر أن يكون عقب التسجيل العلمي والدقيق نقلها إلى مخازن متحفية لحين تطوير الموقع ثم إعادتها .

وبدأ عمل لجنة الجرد دون وجود أي تعاون من العاملين بالمتحف ربما ظنًا أن القائمين بالجرد سيحتلون مواقعهم .. وبالطبع جاء عدم التعاون لأن آثار

«البدروم» بلا صاحب وليست عهدة لأحد وبالتالي لا غيرة ولا خوف عليها .. ورغم عدم إمداد لجنة الجرد بالسجلات المطلوبة إلا بعد عدة أيام من العمل وإمدادها بخمسة سجلات فقط من أصل ١٤ سجلاً إلا أن اللجنة أصرت على العمل بدقة .. وما إن بدأت اللجنة أعمالها حتى جاءت مفاجأة بقرار تغيير رئيس اللجنة د . محمد البيلي دون سبب معلوم ولو لإقناع أعضاء اللجنة الذين رأوا فيه قيامه بمهامه بحماس وكفاءة .. وعليه تضامن أعضاء اللجنة معه واحتجوا بتقديم اعتذار عن أعمال الجرد وبدلاً من التحقيق أو حتى السؤال تم قبول اعتذارهم على الفور وكأنهم كانوا يتحينون هذه الفرصة لاستبعاد اللجنة !

وبقيت الأسئلة بلا إجابة .. لماذا تركوهم يقوموا بالجرد على ورق دون إمدادهم بالسجلات؟! لماذا أراد البعض سرعة خارقة لإنهاء الجرد لا تتناسب إطلاقًا مع عدد القطع ودقة المواصفات ؟! لماذا استمر فتح الصناديق واختيار القطع بحجة المعارض أثناء الجرد ؟! وهل مصادفة أن يصر أعضاء لجنة الجرد ورئيسها على الإبقاء على الدواليب وكافة المهمات في مواقعها قبل انتهاء الجرد خشية اختفاء قطع أثرية بداخلها بينما يأتي أول عمل عقب قبول اعتذار لجنة الجرد بإخراج الدواليب والمهمات ؟! وهل آثر أمين الآثار الاصطدام بالوزير وأعوانه حيث كان أمين الآثار يضع ثقته في اللجنة ؟!

ولم يكن حادث سرقة ٣٨ قطعة ذهبية الأخيرة في سرقات المتحف .. فآثار المتحف ضاعت في عهد فاروق حسني بطرق عديدة ومنها ما يحدث في المعارض الخارجية .. وقد تم الكشف عن فقد ثلاث قطع أثرية عقب توجه لجنة من المتحف لانتقاء ١٤ قطعة من منطقة الهرم بدعوى اختيارها للعرض بالمعارض الخارجية .. وعندما اكتشفوا فضيحة اختفاء القطع الأثرية حاولوا تهوين الأمور بأن القطع المختفية قطع صغيرة وهو ما يتماشى مع نظرية الآثار بالكيلو رغم أن المفترض في الوزير الفنان ـ لا مؤاخذة ـ أنه يعرف أن براعة الفنان تأتي في قدرته التعبيرية كلما صغر حجم التمثال ! ؟ وقد سبق هذا الحادث كسر لتمثال بيبي الأول .

وظل المتحف معرضًا للسرقة ما دام العلاج بالتصريحات من عينة تسجيل كل القطع الأثرية على الكمبيوتر وتأمين المتحف على أعلى مستوى .. والتصريحات المضادة من عينة أن الإهمال في بدروم المتحف نتيجة أنه ظل لسنوات طويلة دون جرد رغم أن هذه السنوات من بينها ٢٤ سنة والوزير في موقعه لا يقوم بالجرد ولا يجد من «يجرده» !

فقد تم النشر بجريدة صوت الأمة عن سرقة آثار ذهبية تقدر بستة كيلوا من الذهب (٢٠١٠) ورغم خطورة ما نشر إلا أن أحدًا لم يتحرى أو يرد .

وجاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليقتحم من استعان بهم فلول النظام من بلطجية المتحف ويقتحم اللصوص عشرات المواقع أثرية عديدة .

ورغم محاولة د . زاهي حواس طمأنة الرأي العام في البداية بأن من اقتحموا المتحف أخذوا عدد من الجعارين ثم تركوها لعدم قيمتها التي كانوا يطمعون فيها ، وأنهم كسروا إحدى المومياوات وعدد من الآثار المقلدة بالكافتيريا الملحقة بالمتحف ، إذ يبدو أنه رأى أن الظروف التي تمر بها البلاد غير ملائمة لتدخل اليونسكو للتحقيق في الأمر .

وبعد أكثر من ١٥ يوم عاد د . حواس وأعلن عن سرقة عدد من القطع الأثرية لتوت عنخ آمون واخناتون ونفرتيتي وهو ما آثار ضجة في الرأي العام المصري والعالمي إذ إن المتحف ظل مغلقًا ما بين التصريحات الأولى والثانية .. كما لو كان سُرق مع الأحداث الأولى لتكشف الأمر على الفور فالسرقة لم تكن تحتاج إلى جرد ، إذ إن هذه المجموعة من أهم مجموعات المتحف وهي مجموعات معروضات «بالفاترينات» ..

والأهم من هذا كله عدم تصوير الكاميرات الإلكترونية (المزعومة) للحادث !! ..

وجاءت المفاجأة عند القبض على عدد من اللصوص حيث اعترفوا في التحقيقات أمام النيابة بأنهم لجأوا إلى سرقة المتحف عندما سمعوا أحد الفنانين

يصيح ويصرخ في الفضائيات لعدم وجود أي فرد أمن بالمتحف وهو ما جعلهم يطمعون في سرقته رغم أنهم لم يسبق لهم سرقة الآثار.. وتمكنوا من القفز من أعلى المتحف ووجدوا غطاء زجاجي على أحد الفتحات دون أن يكون تحته فاصل حديدي لمنع المتسلقين أو للحماية من السرقة فقاموا بكسر الزجاج ودخلوا المتحف وعادوا بعد السرقة عن طريق التعلق «بحبال» يمسكها زملائهم ..

وقد نجح مفتش الآثار محمد عبد الرحمن في خداع اللصوص ومسايراتهم عندما صادفه من يستفسر منه سرًا بحكم عمله في مركز تسجيل الآثار - عن حقيقة الآثار المصورة معه على «الهاتف المحمول» فأخذ في مسايرة اللصوص وأبلغ رؤساءه د . زاهي حواس وزير الآثار و د. رمضان بدري حسين المشرف على مكتب الوزير للشئون الأثرية والفنية واهتمام ومتابعة أيضًا من د . طارق العوضي مدير المتحف وتم إبلاغ شرطة الآثار وتم وضع خطة برئاسة اللواء عبد الرحيم حسان مدير البحث الجنائي والعميد البدري الخولي رئيس مباحث الآثار والعقيد أحمد عبد الظاهر رئيس مباحث المتاحف ومشاركة الضباط محمد قرطان ومحمد درديري ومحمد شوقي وعلى الحادي وإسلام ياسر .

انتهت بالقبض على لصوص الآثار وإن كان الشاب الأثري كاد أن يدفع حياته بل صارت حياته بالفعل معرضة للخطر ثمنًا لاسترداد آثار المتحف ..

ولذا فقد قمنا بتكريمه من خلال لجنة الأداء النقابي بنقابة الصحفيين وطالبنا بتكريم أكبر له.

أما عن باقي القطع الأثرية التي أعلن د . حواس العثور عليها .. تارة بتسليم أحد المواطنين لها بجوار صندوق قمامة بميدان التحرير (رغم وجود أكثر من مليون مواطن في ذلك الوقت بالميدان) وتارة أخرى داخل كيس بلاستيك أو شنطة بمترو الأنفاق وتارة بعثور مواطنين لآثار بالشارع وتسليمها لإحدى الصحف .. إلخ فقد وصفها البعض أنها أقرب للخيال العلمي وهو ما دعا إلى

مطالبة البعض بتشكيل لجنة محايدة للتحقق من أنها آثار حقيقية خشية أن تكون آثارًا مقلدة أو آثارًا حقيقية ولكنها من غير المسروقة من المتحف وأن تكون التصريحات جاءت من أجل تهدئة الرأي العام وطمأنة اليونسكو كما حدث من قبل .. وحسنا أنه تم تشكيل لجنة جديدة برئاسة د . آمال العمري بجرد المتحف، وهو ما يدل على أن أعمال لجان الجرد السابقة كانت مجرد تصريحات كاذبة .

جرائم المتحف الجديد بدأت بالتعاون مع المافيا!

- **وزير الثقافة وجه الدعوة لأصدقائه الطلاينة فتبين أنهم مطلوبون للتحقيق معهم ضمن عصابة المافيا !**
- **الإسراع في نقل تمثال رمسيس للمتحف الجديد تكلف أكثر من ١٠ ملايين جنيه انتهى بإلقائه في الصحراء !**
- **التضارب المستمر في تكاليف المتحف أفقد الثقة في التبرعات .**
- **إقامة متحف جديد إضافة ايجابية ولكن لا تعني السكوت عن المخالفات.**

إذا كان المتحف المصري وغيره من المتاحف اشتهرت بسرقة الآثار فإن المتحف الجديد بدأ بحق امتياز أنواع جديدة من السرقة ، أولها سرقة المال العام ومع أول قطعة تنقل إليه وقبل افتتاحه بسنوات وهو تمثال رمسيس أي في أول القصيدة محققًا سبقاً وانفراداً حيث جاءت الانتقادات الشديدة لتكلفة نقل التمثال والتي وصلت رسميًا إلى نحو عشرة ملايين جنيه منها ٦.٢ مليون تكاليف النقل والباقي للدراسات التي لم يعلن عنها، كما أشار البعض إلى إمكانية زيادة التكلفة عن ذلك رغم أنه لو تم عرض الأمر على الشركات بنقل التمثال مجانًا مقابل الدعاية للشركة الفائزة بالنقل حيث يتم وضع «لافتة» باسمها فوق التمثال تنقلها كافة القنوات الفضائية لدول العالم المختلفة لوافقت

عشرات الشركات .. ولكن ماذا إذا كانت القنوات الفضائية ذاتها فوجئت بإمكانية نقلها للحدث دون سداد قرش صاغ واحد حيث تركوا الأمر لمن يريد النقل دون أي تنظيم ؟!

وإذا كان هذا حدث مع نقل أول تمثال فقد كشفت أول دعوة (عام ١٩٩٠) من فاروق حسني وزير الثقافة المصري لأصدقائه الإيطاليين للمشاركة الفنية والأثرية والمالية كشفت عن مفاجأة عجيبة، إذ تبين من التحقيقات التي كانت جارية بمناسبة حملة التطهير في إيطاليا أنَّ كافة المدعويين تم توجيه اتهامات نشرتها الصحف الإيطالية عن تبديد الأموال، ومنها أموال تتعلق بمشروعات في مجال الآثار في دول العالم المختلفة .

وقد تواكب هذا مع تضارب أرقام تكاليف المتحف وما يحسبونه من عائد، وكذلك مساهمات وتبرعات الدول في تكاليف إقامة المتحف والتي انتهت بعد خمسة شهور كاملة من نداءات الاستجداء بعدم تبرع أي دولة بأي مبلغ ولو بدولار أو حتى ليرة أو ين لتبحث وزارة الثقافة ـ كما نشرت بالصحف الحكومية ـ عن شركة تعمل في مجال جمع التبرعات لإقامة المشروعات لاستكمال المتحف وبالعامية شركة للشحاتة!

بداية إعلان فاروق حسني وزير الثقافة عن المتحف الجديد جاءت عام ١٩٩٠ وتزامنت مع إخفاء سرقات وتبديد أموال وفشل مشروعات ليداري عليها بإعلان هذا المشروع .. فتوقيت الإعلان جاء مع الحملة ضد الوزير لإهدار ثلاثة ملايين جنيه تم صرفها على دراسات لتأمين المتحف المصري وأوقف الوزير المشروع بحجة اكتشافه أن المشروع سيتكلف نحو ٤٦ مليون جنيه وكأنه ليس هناك شيء اسمه دراسات جدوى أو لا يوجد شخص واحد يتوقع كم ستبلغ التكلفة قبل أن يهدر ثلاثة ملايين جنيه تم صرفها بعد سرقة ٣٣ قطعة آثار بالمتحف المصري عقب تولي الوزير لموقعه عام ١٩٨٧ .. وتواكب أيضًا مع إهدار ٤ ملايين جنيه لإلغاء الوزير لفكرة إنشاء متحف باسم متحف الحضارة في موقع مجاور للأوبرا بدعوى اكتشافه أن بجانبه جراج سيارات وكأن

الموقع الذي يبعد كيلو متر واحد من مبنى وزارة الثقافة بالزمالك لا يعرف أحد المسئولين ما فيه ..

والأهم من هذا أنه جاء لإخفاء فشل مشروعه بتحويل هضبة الأهرام إلى طفطف وبوتيكات ومدرجات وهو ما فضحه العلماء وعلى رأسهم د . على رضوان في اللجنة الدائمة للآثار ود . نعمات فؤاد في وسائل الإعلام وانضم لهما كافة القطاعات والرأي العام .. ويلاحظ هنا أنه للفت الأنظار اختار الوزير الموضوع بعناية حيث أن موقع المتحف الجديد يحمل اسم منطقة الأهرام، كما أن كلمة المتحف تحمل اسم المتحف الذي ضاعت أمواله وتمت سرقته فيستبدل الأمر «بفرقعه» عن إنجاز جديد لعله ينسى الرأي العام ما جرى من تبديد أموال وسرقات آثار ..

وأعلن الوزير عن الاستعانة بالإيطاليين تحت ستار إن الطلاينة مشهورين بالعمل في مشروعات الآثار، وأنهم سيتبرعون بقيمة دراسات الجدوى والتي قد تصل إلى ثلاثة ملايين جنيه، ولم يقل الوزير أن هناك سوابق كانت تستوجب عليه الابتعاد عن «الطنطنة» للإيطاليين .. ومنها أنه حضر اجتماع معهم في مايو ١٩٨٢ - أي قبل توليه الوزارة بخمس سنوات كامله - واستعرض فيه قيام الطلاينة بعمل مشروعات للآثار في مصر أشهرها مشروع باب العزب بالقلعة .. (كاتب هذه السطور وجودة العزب المحامي وتضامن علماء مصر لجأوا للقضاء وحصلوا على حكم تاريخي بإيقاف فندق أعده فاروق حسني وزير الثقافة بباب العزب بالقلعة) وكان على الوزير الابتعاد عن الشبهات .. كما احتفى الوزير بخبرة الإيطاليين في المشروعات المصرية مشيرًا إلى قيامهم بمشروع سد دمياط بينما نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩٠ بالعنوان التالي : إحالة ٣ مسئولين بالري للنيابة للتحقيق في ضياع مليون دولار في مناقصة سد دمياط !! ..

وحتى عن الزعم بسداد الطلاينة لدراسات الجدوى ففضلاً عن تضارب الأرقام حيث ذكر الوزير في الجرائد الصادرة بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩١ بأن

دراسة جدوى المشروع ستقوم بها إيطاليا وهي تبلغ نحو ٣ ملايين دولا وسوف تقدمها كمنحة ذكر في الجرائد الصادرة في ٢٨ / ٢/ ١٩٩٢ بأن تكلفة الدراسات ٢ مليون جنيه .. وفي الجرائد الصادرة بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٠ ذلك أن تكلفة الدراسة ١.٥ مليون دولار والأهم من عدم دقة الأرقام هو أن إيطاليا في الواقع لم تدفع تكلفة بل قدمت منحة في صورة خرائط هندسية لكي تتولى شركاتها بناء المتحف وتشييده وتجهيزه والعرض نظير عقود مقاولة تحصل منها على المليارات ! وهو ما يعني أن ما حدث هو تضليل فالتبرع يدفع بلا مقابل وليس في صورة «عربون» لمقاولات !

نفس التضارب حدث في تقديرات تكلفة المتحف ففي عام ١٩٩١ قدرت التكلفة بـ ٣٠٠ مليون دولار ، وفي ٢/ ١١/ ٩٤ ذكرت الجرائد أن التكلفة نصف مليار جنيه ، وفي ٢٨/ ٣/ ٩٥ ذكرت الجرائد أن التكلفة ٢ مليار جنيه وفي ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥ ذكرت الجرائد أن التكلفة ٤٠٠ مليون دولار وفي عام ٩٧ ذكرت الجرائد أن التكلفة مليار جنيه .. وحتى في العائد ذكرت الجرائد عام ٩٧ أن العائد يقدر بـ ١٥٠ مليون جنيه سنويًا بينما ذكرت الصحف في ٢٨/ ٣/ ٩٥ أن العائد ٩٥ مليون دولار وكلها تصريحات على لسان فاروق حسني وزير الثقافة أو الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وكلها تكشف عن أن الأرقام غير حقيقية .

أما السقطة والفضيحة الأكبر فقد جاءت في استعراض عدد من المسئولين الإيطاليين الذين وردت أسمائهم في التعاون من أجل بناء المتحف المصري الجديد حيث جاءت المفاجأة في حملة كشف الفساد التي جرت في إيطاليا عن الأسماء المذكورة بتورطهم في قضايا فساد وأنه مطلوب القبض عليهم !!

فقد مضى الوزير في الإعلان عن مشروعه بدعاية استعراضية وأعلن محمد غنيم وكيل أول الوزارة «وقتذاك» في أحد ندوات نقابة الصحفيين أن أندريوتي - الممثل للحكومة الإيطالية سوف يقوم بنفسه بجمع الأموال للمتحف الجديد .

كما توجه إلى أرض المتحف وفد مصري ضم محمد غنيم ود . إبراهيم بكر و د . جمال مختار و د. جمال بكري ود . عادل مختار و د. محمد صالح وم . نبيل عبد السميع .

وضم الوفد الإيطالي الدبلوماسي بيا يأتي والمهندس كروتشيه ود. دنادوني وم . بيانون وغيرهم .. فماذا عن ما كشفته الصحف الإيطالية عن هؤلاء الطلاينة الذين استعانت بهم وزارة الثقافة في مصر وأشاد بهم الوزير ومعاونيه كأعظم خبراء ؟!

كان أبرز وأول من تساقطوا اندريوتي ممثل الحكومة الإيطالية الذي ذكر محمد غنيم وكيل أول وزارة الثقافة أنه سيقوم بجمع التبرعات بنفسه لبناء المتحف الجديد .. فقد تمت إقالته بعد أن ثبت تعامله وتورطه مع عصابات المافيا في إيطاليا .

ثم جاء تحديد إقامة دي مكيليس مسئول الخارجية الإيطالي ووضع أمواله تحت الحراسة لارتكابه تجاوزات مالية في مشروعات إيطالية خارج إيطاليا !

ثم لحق به نائب رئيس المشروعات والبرامج لوزارة الخارجية ووضعت أمواله تحت الحراسة لتجاوزات مالية في مشروعات خارجية ! .. ومن الطبيعي أن مصر قد تكون بين هذه الدول لأنها تتعامل مع الخبراء أو المتهمين الإيطاليين وبالطبع لا يعرف المسئولون في مصر أو بالأدق يعرفون «ويستهبلوا» وتعلن أو تفضح إيطاليا ما يحدث !

ثم جاءت قضية فساد وزير النقل والخارجية الإيطاليين (برنيني وميكيل) ليحاكما أمام محكمة البندقية ويطلب الدفاع محاكمتهما في روما مع باقي الوزراء المتورطين في محكمة واحدة!

ثم كانت المفاجأة التي أعلنتها الصحف الإيطالية في المانشيتات الرئيسية بسقوط رئيس جهاز التعاون وهو الجهاز المسئول عن عمليات التمويل .. حيث جاءت مانشيتات جريدة كورى دي لاسيرا الإيطالية في ٢٦ فبراير ١٩٩٣، وجريدة الماسيجرو الإيطالية تحمل عناوين «زلزال في التعاون» ويلاحظ أن صفة

الضباط ورد عبد الناصر أن هذه الفضيات لها قيمة تاريخية ويستطيع الجيش أن يشترى احتياجات ميسات الضباط

وفى (ص ٤٥) وبالقصر مجموعة رائعة من أدوات التصوير قدرت بمبلغ ٢٤ ألف جنيه (يلاحظ أن قيمة طقم القطع الفضة يضم ٦٠٠ قطعة والذي أخذه الملك فاروق من شويكار قدرت بخمسة آلاف جنيه)، وهو ما يدلل على قيمة أدوات التصوير.

وفى (ص ٥٤) وصف للمتحف الحربي الخاص وهو مبنى بحديقة قصر عابدين يتألف من عشرين حجرة فسيحة تضم أسلحة تاريخية وكتبًا خاصة بها وللمتحف فناءان تنتشر حولهما مجموعة من المدافع الأثرية التي استخدمت فى المعارك الحربية مثل موقعة أبى قير وغيرها ويعد المتحف أغنى المتاحف الحربية في العالم.

وفى (ص ٥٦) ويضم المتحف الحربي مجموعة رائعة من السيوف المهداة إلى الملك فاروق من ملوك العرب وأمرائهم وكلها مطعم بالذهب والألماس ومن بينها سيف مطعم بالزمرد والفيروز والأحجار الكريمة أهداه الملك عبد العزيز آل سعود.

ويقول الجوهري : إن متحف الأوسمة والنياشين لا نظير له في الشرق ولا في العالم كله حيث يضم النياشين والأوسمة والميداليات من جميع أنحاء العالم ، فهو عبارة عن بناء مستقل يضم فيه حوالي خمسة آلاف قطعة تروى تاريخ العالم منذ القرن السادس عشر وحتى خروج الملك فاروق من مصر.

إن خلاصة ما يتعلق بوصف قصر عابدين وفقًا لهذا المرجع يضم على الأقل ٥٠٠ غرفة ١٠٠ مقتنى، أي ٥٠ ألف (خمسون ألف) مقتنى بخلاف المقتنيات التي تعج بها الممرات والحدائق وبالطبع أضعاف هذه المقتنيات بالمخازن

وفى كتابه (سبع سنوات فى مجلس قيادة الثورة) تناول التقرير النهائي لعمليات جرد مقتنيات وتحف القصور بأنها تساوى ٥ مليارات جنيه عام ١٩٥٦ بلغت قيمة محتويات قصر عابدين ٥٣٤و٩٦٧و١٠٩٠و٢ جنيها ولاحظ الحجم والدقة .. فكيف يقال لنا إن ما يضمه القصر من مقتنيات ١٦٤١ قطعة؟!

حقيقة أنه فى عهد الرئيس عبد الناصر تم بيع بعض المقتنيات الخاصة بالأسرة العلوية وبعض الباشاوات ومنها مقتنيات قصر عابدين بالمزاد العلنى، ولكن نعتقد أن ما تم بيعه من مقتنيات قصر عابدين مهما عظم لن يزيد عن ٥٪.. وفى كل الأحوال إن الفيصل هو كشوف المزادات وهى موجودة لدى أكثر من جهة ومنها إدارة الأموال المستردة التابعة لوزارة المالية ويمكن من خلال هذه الكشوف وطرحها من الجرد الأصلي معرفة الفارق، وحتى لو اختفت سجلات الرئاسة فالفارق بين وصف ما جاء بالكتاب الذي عرضنا له وبين كشوف الأموال المستردة متاح.

(تضمن التقرير النهائى عن مزاد بيع التحف والمجوهرات المكررة من خلال عقد مع شركة سوز بى الانجليزية عام ١٩٥٤ ان ثمن مرسى المزاد الجزء المباع ٨٤٧و٥٧٨ جنيه والجزء غير المباع ٠٨١ و٢١١ جنيه

كما تم تأثيث عدد من السفارات المصرية بالخارج من مخلفات القصور مثل سفارتة مصر ببكين وسفارة مصر بدمشق) .

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود خلاف حول مدى أثرية ما بيع فى هذه المزادات حيث دافع البعض بالقول إنه رغم عدم وجود قانون الآثار إلا أن نظرة المثقفين للمقتنيات الملكية وغيرها لم تكن بها عداء لما هو يستحق الحفاظ عليه لقيمته الأثرية والتاريخية، ولذا فإن ما بيع فى المزادات هو المكرر والأقل قيمة.

وفى تقديرنا أن بعض ما تم بيعه بالمزادات كان يحمل قيمة عالية.. فتحت يدنا على سبيل المثال أوراق المحضر رقم ١٢٢٠٦ بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٩٣ حيث ضبطت شرطة الآثار مقتنيات بمنزل المواطن سراج الدين أمين، ومنها:

سرير الملك أحمد فؤاد وهو سرير صغير الحجم مصنوع من الخشب المطلي بالذهب ومزخرف بزخارف بارزة، كما يزين من الجانبين برمز التاج الملكي وعليه مخدع يحمل نفس الرمز الملكي، وبالسرير نقوش تفيد أنه للملك أحمد فؤاد باشا وهو طفل.

كما ضبط عمود معدني مصنوع من الخشب المطلي بالذهب وعليه التاج الملكي، وكذلك سجادتين عليهما أشكال هندسية رائعة.. وقد قرر مفتش الآثار المختص بأن جميع المضبوطات أثرية.

وقدم المواطن المضبوطة لديه هذه المقتنيات ما يفيد أن والده اشتراها من مزاد تصفيات ممتلكات الملك التي بيعت بالمزاد العلني عام ١٩٦٢ بقصر عابدين. أما السجاد فهو من مزاد قصر النحاس باشا عام ١٩٦٩.

وقد التقيت وقت الواقعة بالمواطن صاحب المقتنيات المذكورة وأفاد أن أسرته اشترت بطريقة رسمية من المزادات أيضًا دولاب الملك تشارلز الثامن وحجرة نوم للملكة فوزية وأطقم صينى خاصة بالملك فاروق وأدوات مائدة ملكية وعدد من القطع الفنية الرائعة ومنها نموذج لمسجد محمد على مصنوع من الصدف.

نعود إلى مقتنيات قصر عابدين ونذكر أنه تم إضافة أعداد أخرى له في عصر الرئيس السادات ثم فى عصر مبارك (بخلاف الهدايا التي قدمت للرؤساء عبد الناصر والسادات ومبارك) .

وتحت أيدينا كشوف رسمية بنقل مقتنيات من متحف ركن حلوان إلى متحف قصر عابدين من خلال لجنة من المتاحف التاريخية برئاسة عاطف غنيم وعضوية نبيلة حبيب وزينب هداية الله وعطيات مصطفى وثناء أحمد وتهاني جمال الدين.

وتضمنت هذه الكشوف ٤٦٦ مقتنى بخلاف ٥٠٠ جالية وفقًا لخطابات

أخرى أي أن إجمالي ما تم نقله من متحف ركن الملك فاروق بحلوان إلى قصر عابدين بعد انقضاء وانتهاء المزادات ٩٦٦ قطعة فهل يعقل أن يكون بقصر عابدين قبل نقل هذه المقتنيات ٦٧٥ قطعة؟! فإذا أضفنا لها ما تم نقله إثر ضبط قضايا ومنها مضبوطات القضية رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠٠٦ والتي نقلت من مخزن آثار إطفيح إلى رئاسة الجمهورية بناء على قرار من فاروق حسنى وزير الثقافة أشار فيه إلى التنسيق مع زكريا عزمي – أمين رئاسة الجمهورية – بنقل محتويات ٤ "كونتر" تضم ١٣١ مقتنى.

وهو ما يعنى بضم مثل هذه المقتنيات أن قصر عابدين كان خالي الوفاض حين تسلمه السادات وهو أمر مستحيل خاصة أن السرقات في عهد عبد الناصر كانت أقل ألف مرة ومرة كما أن عبد الناصر نفسه لم يكن من هواة القصور وكان يقيم فى بيته. ويروى الزميل الصحفي الناصري سليمان الحكيم وفقًا لمصادر موثقة أنه تصادف أن كسر أحد أبناء عبد الناصر لفازة – غير أثرية – فى بيته ولكنها ملك الدولة وأصر عبد الناصر على دفع قيمتها من ماله الخاص وهو ما أكده الزميل الصحفي شفيق أحمد على مما رواه له خالد نجل الرئيس جمال عبد الناصر.

وقبل أن نشير لتفسير هذا اللغز فى فارق المقتنيات نذكر كارثة حقيقية عند نقل هذه المجموعات من ركن الملك فاروق بحلوان إلى قصر عابدين إذ نقلت من خلال كشوف – تحت أيدينا صورة منها – بها أعداد لكل صنف من المقتنيات دون أي وصف فني أو تاريخي.. فتذكر الكشوف على سبيل المثال عدد ٢٠١ زهرية زجاج منقوش – ٢٣٢ زهرية زجاج منقوش بيد – ٩ زجاجات روائح – ٣٠ قطعة فضة للتخديم على السفرة – صينية مستديرة داخلها ٩ صحون إلى آخره.

وهذه كارثة بحق إذ من الممكن استبدال زهريات زجاج مرسوم عليها بريشة فنان عالمي بزهريات حديثة مشتراه من العتبة أو سوق الجمعة دون أدنى مسؤولية.

أما عن تفسير لغز الفارق الكبير بين أعداد المقتنيات التي ذكرها المسئول بلجنة جرد قصور الرئاسة (١٦٤١ قطعة) وبين التقدير وفقًا لعضو لجنة الجرد عقب الثورة وما أضيف من مقتنيات نقلت من ركن الملك فاروق.

يقول أحمد دسوقي – مدير عام الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية سابقًا – إنه كان قد تم اختياره ومعه عاطف غنيم مدير عام المتاحف التاريخية وسراج ثابت الفني بالمتاحف التاريخية لتنسيق متاحف قصر عابدين الأربعة.. وإنهم دخلوا المخازن واختاروا المقتنيات وإن ما أخذوه للعرض بالمتاحف لا يتعدى ٥٪ فقط مما تحتويه المخازن، وإن مخازن قصر عابدين على مساحة فدانين وتضم مئات الحجرات وتقدر الآثار بها بنحو ٥٠ ألف قطعة بخلاف ما هو بحجرات وممرات وحدائق ومتاحف القصر.

وتفسير هذا الفارق وفقًا لرؤية أحمد دسوقي أن ما اطلع عليه أعضاء لجنة الجرد الحالية هو بعض الحجرات دون غيرها ودون دخول المخازن إطلاقًا وبذلك يكون ما ذكروه من أرقام صحيحًا، ولكن وفقًا لما اطلعوا عليه فقط.

كما أن معظم اللجان المشكلة من الأثريين أو الفنانين – كما يقول أحمد دسوقى – كانت لتوصيف التحف التي تعرض عليهم فقط فيقولوا الرأي الفني هل هي أصلية أم مقلدة والفنان الذي قام بالرسم عليها وغيرها من المواصفات التي تقتصر على قطع بعينها.. ثم يقولوا لهم مع السلامة!

.. وسجلات المقتنيات بقصور الرئاسة لا يعرف بها الأثريون منذ بداية الثورة، ولكن من خلال توصيف ما رواه الصاغ محمود الجوهري في كتابه وما شاهدناه في المخازن عند اختيار مقتنيات متاحف قصر عابدين يمكن تقدير احتمالي لمقتنيات قصر عابدين والتي تقدر بعشرات الآلاف وليس بأقل من ألفى قطعة كما ذكر مسئول لجنة الجرد الحالية.

وإذا أخذنا بالقياس النسبي مع قصر القبة وغيره من القصور سواء خلال وصف نفس الكتاب مع طرح ما بيع بالمزادات يمكن تقدير الفارق فى كافة القصور وهو عشرات أضعاف ما أدلى به مسئول لجنة الجرد الحالية.

ويذكر أحمد دسوقي واقعة فقد لمقتنيات من قصر عابدين ٥٠٠ جاليه والجاليه عبارة عن إناء زجاجي مرسوم عليه بريشة الفنان الفرنسي العالمي جاليه ولذا فإن قيمة الواحدة منها تقدر بملايين الدولارات.

وعند إرسال تلك الجاليهات إلى قصور الرئاسة تم إرسال برفقتها أمينة عهدة وهى الأستاذة حكمت عبد الشافي من متحف ركن حلوان.. وأنها فوجئت بسحب عدد من الجاليهات كل عدة أيام وعندما كانت تشكو كان أمين الرئاسة يعطيها إفادة على ظهر ورقة نتيجة أو أي ورقة صغيرة.. ومع تزايد المسحوب من الجاليهات عهدتها صرخت وانهارت لأنها تعرف أن مثل تلك الأوراق لا تحمل أي قيمة قانونية.. فتم نقلها من قصر عابدين إلى قصر محمد على حتى إحالتها للمعاش.

وإنه – أي أ. أحمد دسوقى – طالب رسميًا من خلال خطابات للمتاحف التاريخية باسترداد الجاليهات والتى استولت عليها رئاسة الجمهورية – والوصف لخطاب رسمي صادر من أمانة المتاحف التاريخية – وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٠٨٠ بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٨٨ لاستلامها إلا أن رئاسة الجمهورية رفضت.

ويذكر دسوقي أن مدير عام المتاحف التاريخية همس له: هل تظن أن المقتنيات موجودة؟!

وعند اختيار أحمد دسوقي للقطع ليعرضها بمتاحف قصر عابدين فوجئ بأن عدد الجاليهات الموجودة ١٣٥ جاليه فقط أي اختفاء ٣٦٥ جاليه يقدر الواحد منها – كما ذكرنا – بملايين الدولارات.

وما فُقد أو سرق من قصر عابدين حدث مثله فى معظم القصور ومنها فانوس ذهبي من إحدى عربات متحف المركبات الملكية فتم تقديره على

صاحب العهدة بمبلغ ٣٥٠ جنيهًا.. واستبدال باب قصر الخديوِ توفيق بحلوان المصنوع خصيصًا بإيطاليا وهو باب أثرى بآخر صفيح.. وسرقة كتب مكتبة الأمير يوسف كمال بالمطرية وغيرها من مقتنيات القصور الملكية.

وحتى العملات الأثرية والتذكارية لم تسلم هي الأخرى والأعجب من ذلك ما جاء في خطاب رسمي بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠١١ أي قبل الثورة بنحو أسبوع عن قيام وزارة المالية بصهر أكثر من ٨٥ ألف قطعة من العملات التذكارية الذهبية!!

أما المتحف الملكي والرئاسي (استراحة الأهرام) فبعد أن كان تحفه في العهد الملكي حيث يتماشى المتحف مع نسق المنطقة الأثرية في البناء والطراز وما به من تماثيل ونقوش ومما كان يحتويه تمثالان كبيران لتحتمس الثالث من الموزابيك المصقول على قاعدتين من الجرانيت واثنا عشر تمثالاً لتوت عنخ آمون وأعمده على طراز فرعوني ولوحتان تمثلان منظراً للصيد عند قدماء المصريين ملونه بالوبية والذهب ، ومنضده منحوته تحمل نموذجين لمعبد الكرنك وقصر أنس الوجود ويصل بينهما طريق الكباش ، وكان به غرفه مكتب على الطراز الفرعوني

وظل المتحف لاستقبال ضيوف الرئاسة في عهد عبد الناصر والسادات وفى عهد مبارك تم نقل محتويات المتحف إلى ركن حلوان ..

وكما يقول أحمد دسوقي مدير الشؤون الفنية بالمتاحف التاريخية السابق تم تبديد العديد من المقتنيات التي لم تسجل أثرا .. وتحول المتحف إلى مأوى للكلاب الضالة .. أما لوحات الملك فاروق الرائعة والتي كانت باستراحة بالهرم أمر أيمن عبد المنعم - مساعد فاروق حسنى الذي تم سجنه - بطلاء الاستراحة وخرجت اللوحات ولا يعرف أحد أين ذهبت!

وحتى يخوت الملك ومنها يخت الذهبية ستار تم إهماله حتى تعرض للحريق وتم إيداعه في موقع على النيل يتبع وزارة الري بالقرب من القناطر الخيرية

وأخيرا تجدر الإشارة إلى انه لم يكن مسموحا لأب فرد دون رجال اللجان دخول القصور إلا بعد الحصول على إذن كتابي من المكتب الفني بناء على تعليمات الرئيس

وكان جميع أعضاء اللجان خاضعين للتفتيش اليومي الذي يقوم به الضباط المسئولون عن حراسة القصور ؛ وكان الرئيس عبد الناصر يتابع بنفسه كل ما يتم ؛ مع الإحاطة انه كانت هناك نظرة إنسانية وشكلت لجنة عليا لقبول التظلمات ؛ وأصدرت أحكاما كثيرة لصالح أفراد أسرة محمد على

كما قام عبد الناصر بتعديل تعليمات وزير المالية ؛ وأمر بأن يسمح لكل أسرة بالاحتفاظ ببعض المجوهرات وسيارة واحدة ومسكن وجميع الملابس الشخصية

فتوى كارثة تخرج آثار أسرة محمد على من تعداد الآثار :

ثانياً : ما جاء في تصريحات محمد عبد العزيز رئيس لجنه حصر القصور الرئاسية بالإسكندرية بأن بعض القطع الفنية ليست قطعاً أثرية وإنما بعضها على سبيل المثال أوان فخارية تم إهداؤها لأحمد يحيى باشا مثلاً في قصر الثورة وبالتالي فليست هذه المقتنيات آثارًا وفقاً لقانون حماية الآثار مما أنتج على ارض مصر وإنما أصلها من الخارج حيث كان الباشاوات والأمراء يزينون قصورهم ببعض التحف المستوردة وبالتالي برغم مرور مائه عام على هذه المقتنيات إلا أنها قد لا نعتبرها آثارًا

هذه التصريحات تمثل كارثة حقيقية أخرى إذ إنها تفتح الباب للإفلات من العقوبة حتى لو ضبطت آثار مسروقة أو تم اتهام أحد بالسرقة!

وللأسف سبق أن اصدر المجلس الأعلى للآثار نشرة بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٥ بعث بها لإدارة المنافذ الأثرية بالمطارات والموانئ وغيرها وكذلك الشرطة السياحية والآثار تتضمن ذات المعنى

وبالفعل تم تطبيقها على بعض الحالات منها مخطوطات أثريه ترجع للقرن التاسع هجرياً أكدت لجنة متخصصة أثريتها ورحبت مكتبه الإسكندرية بضمها إليها إلا ان الفتوى المذكورة انتهت إلى إفلات صاحبها السوري وخروجه بها دون أي مسائله!

والكارثة الحقيقية في هذه الفتوى أنها يمكن أن تخرج معظم آثار المتحف الإسلامي وأسرة محمد على من تعداد الآثار بحجه أنها لم تصنع على ارض مصر وان اثار اسرة محمد على خاصة عصر الخديو إسماعيل قطع فنيه وليست قطع اثريه وهى القطع التى تمثل عصر النهضة الصناعية والفنية في أوروبا وأنها لا تمثل مظهراً من مظاهر الحضارات التي قامت على ارض مصر ومن ثم فأن قانون حماية الآثار لا ينطبق عليها

والتعليق على هذه الفتوى العجيبة وتفنيدها بالآتي :

- إن القطع التي لها قيمه فنيه وتاريخيه يطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنه ١٩٧٣ والفتوى المذكورة لا تلغى القرار الجمهوري

- إن التفسير المنطقي لنص المادة الأولى من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنه ١٩٨٣ وتعديلاته ينص على ما لم يمر عليه مائة عام متى كانت له قيمة أو أهميه أثريه أو تاريخيه باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة بها

- إن نهضة أوروبا الفنية منذ ١٥٠ سنه كانت تواكب عصر أسرة محمد على، وكانت مصر جزءًا من الدولة العثمانية .. وكانت أوروبا تصنع قطع فنية خصيصاً لأسرة محمد على خاصة في عصر الخديو إسماعيل

- كما أن كثير من القطع الفنية المذكورة تمثل مظهراً للحضارة الإسلامية التي قامت على ارض مصر حيث صنفت بمواصفات وطراز إسلامي سواء في مادته الخام أو زخرفته .. وحصر تصوير الفتوى على ما صنع داخل مصر رؤية ضعيفة ومحدودة وكان يجب على من اصدر مثل هذه الفتوى أو نادى بتطبيقها الرجوع إلى علماء التاريخ والآثار لبيان معرفه طبيعة وتكوين العالم الإسلامي منذ بداية دولة بني أمية حتى عصر الدولة العثمانية وإلا خرجت من مصر معظم مقتنيات المتحف الإسلامي ودار الوثائق لطبيعة الدولة في تلك العصور .. وبالتالي يمكن أن يقال مخطوط بستان سعدي النادر ليس أثرًا فهو إيراني !..

وهكذا في معظم المقتنيات الإسلامية لتنضم إليها مقتنيات عصر محمد على

- إن قصر الاهتمام بالآثار على ما صنع في مصر (أي المحلية) يتيح للدول الأجنبية أن تتنصل من الحفاظ على أثارنا المصرية وعدم ردها إلينا إذا ما طبقت نفس المبدأ لأن الآثار في هذه الحالة بالنسبة لهم أثارًا أجنبيه!

- إن ألاف القطع الأثرية خاصة الفخارية - والتي يطلق عليها الفخار المستورد - صنعت خارج مصر (في فينيقيا وفلسطين وكريت واليونان وغيرها) وانتقلت عبر التجارة أو عُثر عليها في مصر

- إن أحد المعايير التي تنص عليها اتفاقية اليونسكو للتراث لتسجيل موقع أو قطع أثرية أن تكون ذات مواصفات فنيه متميزة ، وأن ترتبط بأحداث تاريخية معينه ، ومعظم هذه القطع ترتبط بتاريخ أسرة حاكمة عاشت بمصر ، وعاصرت مناسبات وأحداث تاريخيه بعينها.

- إن هذه التحف والمقتنيات وان لم تكن صنعت فى مصر الآن أنها صنعت خصيصاً من اجل مصر وحكامها أما المفارقة الأكثر عجباً فإن وزاره الآثار تضم إدارة تسمى آثار العصر الحديث وهى مسؤولة عن القصور والمباني

والمقتنيات التي ترجع للعصر الحديث وهو ما يفرض السؤال ما جدوى هذه الإدارة ؟!

بلاغ عن آثار قصور الرئاسة حول اختفاء ٣٦٥ جالية قيمة الواحد تصل إلى ٣٠ مليون دولار.

- أمينة العهدة طلبت من أمين الرئاسة مستند بالجاليهات فكتب لها على ظهر ورقة نتيجة!

- تحف نادرة ومقتنيات ملكية نقلت للقصر دون أي توصيف سوى ذكر العدد !

هناك شكوك كبيرة حول حدوث لسرقات الآثار الموجودة بقصور رئاسة الجمهورية .. فقد كان مجرد تفكير الأثريين في متابعتها جناية كفيلة بأن يذهب صاحبها وراء الشمس أو على الأقل يفصل من عمله ، ومع تغير المناخ بعد ثورة ٢٥ يناير تم تقديم بلاغات حول هذه الشكوك تطالب بجرد مقتنيات قصور الرئاسة، ومنها ٣٦٥ جالية يقدر الواحد منها بمبلغ ٣٠ مليون دولار بإجمال نحو ٢ مليار دولار لوجود شكوك قوية حول سرقتها وتهريبها ..

والجالية عبارة عن قطعه فنية زجاجية مرسوم عليها مناظر بريشة الفنان العالمي جالية وهو فنان فرنسي من كبار الفنانين العالميين في عصر النهضة الأوربية في القرن التاسع عشر ..

أول هذه الشكوك جاءت في بلاغ تقدم به أحمد دسوقي - مدير عام الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية الأسبق - وكاتب هذه السطور (على القماش) للنائب العام برقم ٣٧٦٥ بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠١١ .

طبقًا للوقائع والمستندات التالية :



أرسل الأثري أحمد دسوقي عندما كان يشغل مدير عام المتاحف التاريخية خطابًا إلى رئيس هيئة الآثار بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٨٨ ذكر فيه : بأنه يوجد بقصر عابدين (جناح الضيافة) حوالي ٥٠٠ قطعة جالية نادرة الوجود وكانت خاصة بركن حلوان (استراحة الملك فاروق) وقد استولت عليها (رئاسة الجمهورية) ضمن الأثاث والمعروضات الخاصة بمتحف قصر عابدين سابقًا ..وأضاف في خطابه:

لذا نرجو الاتصال بالسيد / أمين عام الرئاسة لتسلمينا هذه الأصناف لعرضها بالمتاحف التاريخية .. وقد تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٥٨٠ بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٨٨ لاستلام هذه الأصناف عند ورود موعد الاستلام من رئاسة الجمهورية .

وظل الأمر متوقفا دون حراك حتى عام ٢٠٠٠ ففي ٧/ ٣/ ٢٠٠٠ أرسل أحمد دسوقي خطابًا إلى مدير عام أمانة المتاحف أشار فيه إلى تسليم متحف عابدين عدد ٥٠٠ قطعة جالية نادرة الوجود .. وأنه لإثراء العرض المتحفي بمعرض العرائس اقترحنا تخصيص مساحة من العرض للجاليهات لكونها مجموعة تخص الملك فاروق وخاصة بمتحف حلوان .

إلا أن الرد أو التعليق على خطاب أحمد دسوقي والذي جاء من مدير عام أمانة المتاحف التاريخية جاء بطريق التيأييس حيث جاء بالتعقيب التالي :

- هل تم الانتهاء من كل الأعمال المطلوبة بحيث نبحث عن الجالية .
- وهل يمكن المطالبة بالجالية المتبقي (!!) .
- أرجو في المرحلة الحالية التركيز على ما لدينا من أعمال وشكرًا ..

أي «إنسى» موضوع الجاليهات ومدى سلامتها وكونها موجودة أو خرجت ولم تعد !



قطعة جاليه من مقتنيات الملك فاروق

فأهميـة هـذه المجموعـة مـن الجاليهـات إنهـا جاليهات أصلية فهي مشكلة ومرسومة وموقعه بيد وريشة الفنـان جالية حـال حياتـه واقتناهـا الملـك فـاروق كـأكبر مجموعـة شخـصية مـن الجاليهـات الأصلية في العالم وهي تختلف عن جاليهات أخرى مزورة كان يرسمها ويشكلها تلاميذ جالية أو زوجته ويزوّرون توقيع الفنان الكبير جالية عليها وهو ما يعزز من قيمة المجموعة ويرفع قيمة القطعة - حسب تقـدير أحمـد دسـوقي الخبـير والفنـان ومـدير عـام المتاحف التاريخية الأسبق - إلى ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار ، ويمكن أن تتخيل قيمة المجموعة إذا علمنا إنـا عـدد القطـع يـصل إلى ٥٠٠ قطعـة أو في أحـسن تقـدير ٣٦٥ قطعـة بعـد تبقـي ١٣٥ قطعـة جاليـه بالقصور هذا وقد سبق لمدير عام الشؤون الفنية بالمتاحف التاريخية أحمد دسوقي أن طالب من رئيس الوزراء - كان عاطف عبيد - ومن أمين عام رئاسة الجمهورية - زكريا عزمي - التدخل الاستقصاء الحقيقة إلا أن أحدًا لم يعر طلبه أي انتباه !

وروي أحمـد دسـوقي في نـدوه حـول سرقـات الآثـار عقـدت بتـاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠١١ وأدارها كاتب هذه السطور (على القماش) .

أن أمينة المتحف كانت تفاجأ بقيام أمين رئاسة الجمهورية - زكريا عزمي - بانتقاء قطعة أو اثنتان من هـذه «الجاليهات» بحجة نقلها لموقع آخر بقـصور الرئاسة ، وإنها كلما طالبت منه إيصال أو مستند بالاستلام يكتب لها على ظهر ورقه نتيجة .. وكانت تحتفظ بهذه الأوراق وهي تعرف أن الورقة التي يعطيها لها

ليس لها قيمة قانونية ولكنها تخشى سطوته ، ولما كثرت الأوراق التي لا قيمة لها «لطمت» وبكت فأعطاها ورقه بإجمالي القطع وقام بنقلها .

ومن العجيب أن هذه الجاليهات الأصلية المذكورة تم اكتشافها في الستينات بالصدفة في ركن مظلم ببدروم متحف ركن حلوان معبأة في ثلاثة أجولة من الخيش كل من محمد عبد اللطيف الساعي وحسن الشيخ الأمناء - بحق - بالمتحف ولم يتقاضى أيًا منهما أية مكافأة بينما اغتنم غيرهما المليارات !

وينتقل أحمد دسوقي مدير عام المتاحف التاريخية لعرض نموذج آخر .. فاللوحات الفنية العالمية المملوكة للمجلس الأعلى للآثار شأنها شأن «الجاليهات» فهي مسجلة تسجيلاً دفتريًا عبارة عن عدد من السطور تدون في دفتر العهد المتحفية ويدونها غير متخصصين في الفنون من حيث تاريخ العمل الفني والمعرفة والتعريف بالفنان صاحب اللوحة والمدرسة الفنية التي ينتمي إليها ومنهجه وما إلى ذلك .. وهذا التسجيل يخلو من الصور الفوتوغرافية وهي بديهيات التسجيل وبدون ذلك يسهل السرقة والتزوير ..

مقتنيات نادرة دون وصف دقيق !

وهناك أمثلة عديدة للتسجيل «الهمايوني» أي غير الواضح لمعالم اللوحات الفنية أو المقتنيات من حيث التوصيف الدقيق في الشكل والوزن والطول والعرض واللون والصور وغيرها من المواصفات حتى لا يمكن استبدال قطعة بأخرى ..

ومن أمثلة ذلك ما ورد بكشف التحف المنقولة من متحف ركن فاروق بحلوان إلى متحف قصر عابدين، فنجد عدد ٢٠١ زهريات زجاج منقوش (دون أي وصف أو تفصيل لهذه الزهريات) ! .. ثم نجد عدد ٢٣٢ زهريات زجاج أجناس منقوشة بيد (وكأن وصف بيد أو منقوشة كاف لمعرفة هذه

الزهريات العالية القيمة وحمايتها من استبدالها، وهكذا بقية الأواني والمقتنيات الملكية دون أدنى توصيف علما أن بعض الزهريات تقدر بأكثر من مليون دولار!! علما بأن عدد المقتنيات المنقولة من متحف ركن حلوان إلى قصر عابدين عددها ١٠٥ ومفرداتها ١٧٠٤ قطعة.

وفي عام ٢٠٠٢ تم استبدال ٧٠٠ طبق من متحف عابدين بعدد مماثل من أطباق مقتنيات ركن الملك فاروق بحلوان .. والطريف أن الأطباق الواردة من قصر عابدين تحمل شعار النسر الجمهوري والأطباق التي تم نقلها من ركن فاروق تحمل التاج الملكي وكأن الأمر إثبات صفة الجمهورية على ركن الملك فاروق وتحويل قصر عابدين إلى مملكة !! ..

.. وإذا كان من الطبيعي إن مقتنيات الملك أكثر ثراءً فنيًا وتاريخيًا فلا يعرف أحد لماذا تم استبدالها ؟! وهل يليق عرض أطباق تحمل النسر الجمهوري أي من عهد آخر ضمن معروضات ملكية «الملك فاروق» .. أم أن الأمر مجرد تسوية أرقام وشيء لزوم الشيء ؟!

هذا وقد تم تحويل عدد كبير من مقتنيات ركن الملك فاروق إلى جهات عديدة وعجيبة مثل رئاسة حي حلوان أو إلى مخازن المهمات بالهرم أي بجانب «الجرادل والمقشات» : وهكذا يمكن أن تدمر أو تستبدل أو تسرق أغلى المقتنيات الفنية والأثرية بلا حساب وقد شاهدنا بأعيننا ذات مرة - عشرات المقتنيات بقصر الجوهرة ملقاة على الأرض في صورة عبثية ومعرضه للكسر ولدينا صور لهذه المهزلة !!

- **وبلاغ عن مصير ١٣٠ أثر من مقتنيات الأمراء تم ضبطها بميناء السويس ونقلت إلى قصور الرئاسة.**
- **فاروق حتى قرر نقل الآثار المضبوطة إلى رئاسة الجمهورية بدلاً من متاحف ومخازن الآثار واتهام ضد زكريا عزمي بتبديدها.**

- حجم الآثار والتحف المضبوطة أربعة حاويات تضم حجرات كاملة ولوحات وقطع ذهبية.

- إجراء معاينه علنية للآثار المنقولة هو الرد الوحيد على البلاغ وإلا تحققت السرقة .. ووجبت المحاكمة العاجلة

الآثار التي دخلت قصور رئاسة الجمهورية فاقت كل تصور من الحجم والروعة حتى أصبحت محلا للشكوك وإن إجراءات دخولها مجرد «تسديد خانه» على الورق بينما يتم تهريبها والاتجار فيها والتربح منها خاصة إنها تضم أروع القطع الأثرية واللوحات الفنية والمقتنيات النادرة.. وبالطبع كان يصعب التصدي لمثل هؤلاء عند اتجارهم في الآثار أو إعادة ضبط تلك الآثار ثانية قبل وصولها إلى قصور الأمراء في الدول العربية أو المزادات الأمريكية والأوروبية .. لذا كانت المطالبات بإعادة جرد تلك المقتنيات التي دخلت إلى قصور الرئاسة بدلاً من المخازن أو متاحف الآثار.

هذا ضمن ما ورد في البلاغ المقدم من الأثريان الكبيران د . عبد الرحمن العايدي ونور الدين عبد الصمد للنائب العام برقم ٤٤٣٨ بتاريخ ١٤/ ٣/ ٢٠١١ ضد زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وفاروق حسني وزير الثقافة.

وترجع هذه المقتنيات إلى مضبوطات أثرية في القضية رقم ٨٨٨ لسنة ٢٠٠٦ جنح عتاقة والمقيدة برقم ٤٣٢ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧ حيث تم ضبط مجموعة نادرة من الآثار والتحف واللوحات الفنية ترجع إلى عصر محمد على والعصور الإسلامية والعصر العثماني وصل حجمها إلى ١٣٠ قطعة كانت معبأة في أربعة حاويات «كونتر» لتهريبها عبر ميناء العين السخنة.

هذا وقد تم تقسيم الآثار المضبوطة إلى أربعة مجموعات ..تضم المجموعة الأولى مجموعة لقطع آثار إسلامية تخضع لقانون حماية الآثار ومن بينها أبواب بها حشوات وزخارف ترجع للعصر المملوكي، وسيوف محلاه بالذهب وبها نقوش وزخارف، وأواني بها زخارف نادرة ، وزجاج منقوش عليه زخارف مذهبه وغيرها.

أما المجموعة الثانية فهي تمثل قطعًا وعناصر تاريخية تم تجميعها من قصور الأمراء (المماليك والعثمانيين وأسرة محمد علي) ومنها لوحات لصور مرسومة من كتاب وصف مصر وغيرها من الصور الزيتية لكبار الفنانين في هذه العصور.

إضافة إلى «ترابيزات» وأبواب عليها زخارف إبداعية، وأطقم مكاتب، وأثاث من سراير، ودواليب، وفازات، وأباريق، وصناديق للحلي، وعلب لحفظ المجوهرات، وعقود وأباجورات، ومرايات ، وقطع رخامية، وآلات عزف، وأواني نحاسية وزجاجية ،وتفاصيل هذه القطع توضح أنها من أفخم ما كان يقتنيه الملوك والأمراء ،وحجمها يمثل غرف كاملة ولذا فهي تقدر بمليارات الدولارات أو الدنانير !

وتتشابه المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة لتلك المقتنيات الرائعة والقطع الأثرية النادرة في المجموعتين الأولى والثانية.

هذا وقد تبادلت المكاتبات بين إدارات الآثار الإسلامية والمتاحف التاريخية ما بين الاقتراح بوضعها في مخازن آثار الفسطاط التابعة للآثار الإسلامية أو عرضها بمتحف قصر الجوهرة ليتم عرضها بدلاً من الآثار التي تمت استعارتها من متحف ركن حلوان ويجب إعادتها والآثار التي احترقت ضمن حريق قصر الجوهرة في عصر السادات (عام ١٩٧٢) وقضى على معظم مقتنيات القصر .

ورجحت المخاطبات وفق لمذكرة مقدمة للأثري محمد عبد الفتاح رئيس قطاع المتاحف بتسليم المضبوطات إلى متحف قصر الجوهرة لأسباب منها :

- أن معظم هذه المقتنيات ترجع إلى عصر الخديو إسماعيل ومؤرخه ما بين عامي ١٨٦٣ : ١٨٧٩ .

- إن الخديو إسماعيل أقام بقصر الجوهرة عند توليه الحكم وتسلم مقاليد الأمور وتم حفل تنصيبه في ذات القصر .

- إن المقتنيات المذكورة ملكية وتليق بقصر الجوهرة .

- إن المقتنيات الموجودة بقصر الجوهرة معظمها يخص ركن حلوان ويجب إعادتها .

- إن ما تبقى من آثار ومقتنيات قصر الجوهرة بعد حريق عام ١٩٧٢ لا يكفي للعرض.

وبينما كانت تدور المكاتبات بين وضع الآثار المضبوطة في مخازن الآثار الإسلامية بالفسطاط أو قصر الجوهرة وصل الأمر إلى زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وهو ما تبين من القرار الذي أصدره فاروق حسني برقم ٤٧٦ لسنة ٢٠٠٧ لحسم هذه المشكلة على ما يحلو لزكريا عزمي.

وعليه لم تنقل الآثار إلى مخازن آثار الفسطاط الإسلامية ولا قصر الجوهرة الذي يرجع إلى مصر محمد علي - رغمًا أنهما أقرب لنوعية الآثار المضبوطة .

وتم نقل الآثار إلى مخزن إطفيح (آثار مصرية) لتجتمع اللجنة المشتركة من رئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للآثار لتسليم الرئاسة الآثار وإن كانت جميع محاضر نقلها من إطفيح للرئاسة وصفتها بالأصناف (الصنف أقرب للسلعة .. وفي اللغة العامية أقرب لنوع المخدرات !!) .

فهناك قرار سابق لفاروق حسني وزير الثقافة يشير صراحة إلى كتاب الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية برقم ٤١٤٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ وعليه تم تشكيل لجنة ضمت عن رئاسة الجمهورية كل من: محي الدين عبد الشافي رئيس الإدارة المركزية لقصور القاهرة - فرغلي على فرغلي مدير الإدارة العامة للقضايا - زكي عبد القوي كبير تمويل ومحاسبة والرائد هشام محمد مدحت مدير إدارة الورش الإنتاجية .

وضمت من المجلس الأعلى للآثار : عادل عبد الستار رئيس الإدارة المركزية للمتاحف وحسن رسمي مدير عام المنافذ الأثرية ومصطفى عبد العظيم مدير عام آثار قصر الجوهرة وماجدة يوسف مدير عام بمتحف الفن الإسلامي وأحمد الراوي مدير عام مركز وحدات مطار القاهرة .

أما مهمة اللجنة فهي تسليم المقتنيات والآثار المضبوطة إلى رئاسة الجمهورية .. وبالفعل تم تسليمها من إطفيح للرئاسة في ٢٠٠٨/٨/١٩ .

ولوجود شكوك قوية حول اختفاء هذه الآثار من قصور الرئاسة بل واحتمال خروجها من مخازن إطفيح أو حتى من ميناء السويس إلى قصور الأمراء العرب فقد تم تقديم البلاغ المشار إليه.

وبنظرة لحجم ونوعية هذه المقتنيات (الأصناف!!) إضافة لمقتنيات نادرة أخرى سبق تسليمها لقصور الرئاسة دارت الشكوك حول نقلها من قصور الرئاسة في مصر إلى قصور الملوك والأمراء في الدول العربية .. ربما تأكيدًا على معاني جديدة التكامل والوحدة والسوق العربية المشتركة !.. وما تفشل فيه السياسة قد ينجح فيه تهريب الآثار !

هذا وقد أكد د . محمد عبد المقصود – رئيس قطاع مكتب وزير الآثار في يونيو ٢٠١٠ – في حديث تليفزيوني أن المقتنيات المذكورة لا دليل على سرقتها وتهريبها ومن جانبنا نرى أن القضية المذكورة صارت قضية رأي عام ومحل بلاغات وكان يجب تشكيل لجنة ودعوة الصحفيين والإعلاميين لمشاهدة المقتنيات المذكورة مثلما حدث عندما كتب فاروق جويدة عن فقد قطع أثرية من متحف الفني الإسلامي .

اختفاء هدايا مبارك وسوزان قصور الرئاسة:

-هدايا مقتنيات سوزان الذهبية اختفت تمامًا.. والهدايا المتبقية لمبارك لا تتناسب مع حكمه ٣٠ سنة!

-مخزن كامل بقصر عابدين مملوء بحقائب وعلب هدايا فارغة.

بناء على قرار وزير العدل رقم ١٧٠١ بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ بتشكيل لجنة للانتقال إلى كافة القصور والمقرات الرئاسية لإجراء جرد شامل للقصور :

عابدين - القبة - الطاهرة - المنتزه - رأس التين - برج العرج - الاتحادية - مقر مصر الجديدة.

كشفت اللجنة عن اختفاء الهدايا الخاصة بالسيدة سوزان مبارك زوجة الرئيس السابق مبارك، كما أن حجم المقتنيات التي قامت اللجنة بتحريزها لا تتناسب إطلاقًا مع شغل منصب الرئاسة لمدة ٣٠ عامًا.



واكتشفت اللجنة وجود مخزن كامل بجراج السكرتارية بمقر الخليفة المأمون مملوء بعلب الهدايا والحقائب الكبيرة الفارغة، ولم تعثر اللجنة على أي مشغولات ذهبية أو فضية رئاسية.. وفي الوقت نفسه اختفت كثير من الأوراق، من الواضح أنه تم تهريبها في غمرة أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

هذا وقد سجلت اللجنة في ملاحظاتها أنه لا يوجد دفاتر لتسجيل الهدايا التي حصل عليها الرئيس السابق وأسرته خلال ٣٠ عامًا.. وتبين استخدامهم لعرض التحف ومقتنيات الأسرة العلوية بمتاحف قصر عابدين أثناء زيارات بعض الوفود الأجنبية إلى مصر.

وكان الكاتب الكبير فاروق جويدة فجر الموضوع الهام بجريدة الأهرام (١٠ يونيو ٢٠١١)، والجدير بالذكر أنه تم ضبط ٥٥ حقيبة تخص رجل الأعمال حسين سالم أثناء محاولة تهريبها للسعودية، وكانت تحتوي على تحف ومقتنيات ثمينة، وهو ما يخشى أن يكون تم تهريب مقتنيات من القصور الرئاسية (الملكية) إلى قصور الأمراء أو للمزادات العالمية!

كما تجدر الإشارة إلى الأعراف الدولية بتسليم الهدايا التي يحصل عليها المسؤولين إلى الدولة.



وقد ضرب د. حلمي مراد -رحمه الله- والذي شغل منصب وزير التعليم وعدد من المناصب الهامة نموذجًا يحتذى به كقدوة، حيث قام بتسليم كل الهدايا التي حصل عليها أثناء شغله منصبه، رغم أن بعضها هدايا صغيرة، وهو ما نشرته "الأهرام" في حينه.

ومن المعروف أن د. حلمي مراد سبق أن انتقد جيهان السادات ثم سوزان ثابت (مبارك) للقيام بمهام وإصدار قرارات دون أن يكون عليهما تبعات ومسؤوليات.. وانتقد المخصصات.. كما انتقد اصطحاب مبارك لابنه علاء أثناء زيارة رسمية للإمارات، وهو ما يثير شبهات تسهيل الأعمال له.. وقد تعرض د. حلمي مراد للاحتجاز ولهجوم "كتبه" النظام.. ونصره الله حتى ولو بعد رحيله.

وفي سياق متصل أكد د. محمود عباس أن القصور الملكية بدأ استخدامها كمقرات للرئاسة بدءًا من عهد السادات، حيث لم يكن الرئيس عبد الناصر من هواة القصور، وكان يقيم ببيته.. وحتى مزادات مقتنيات القصور الملكية والتي تحول معظمها إلى وزارات لم تكن آثارًا بالوصف الدقيق، فلم تكن الثورة جاهلة أو حرامية، واحتفظت بما له من قيمة مستحقة أثريًا وفنيًا.

خامساً : متاحف لا تعرف بها وزارة الثقافة ولا تخضع لإشراف مجلس الآثار .

متحف أكاديمية الشرطة الذي لا تعرف به وزارة الثقافة

داخل أكاديمية الشرطة متحف رائع ورغم ما يضمه من قطع أثرية ومقتنيات نادرة من الواضح أن وزارة الثقافة لم تكن تعلم شيئًا عنه!

ودليل ذلك المرمم الكبير قدري كامل، والذي استعانت به وزارة الداخلية لترميم عدد قطع الأسلحة الأثرية والمعروضة بالمتحف، وجاء التعاقد معه بصفته خبيرًا في ترميم الآثار.. أي أن العاقد بعيدًا عن أي تنسيق مع مجلس الآثار أو وزارة الثقافة!

ووصف قدري كامل هذه المعروضات والمقتنيات بالمتحف بأنها تزيد عن مائة قطعة سلاح نادرة معظمها من «الغدارات» التاريخية ، وترجع صناعتها إلى عدة دول منها تركيا وإنجلترا وفرنسا وغيرها ، وتقدر الواحدة منها بأكثر من مليوني جنيه خاصة لقيمتها التاريخية والفنية حيث عليها زخارف رائعة.



نقوش رائعة في قطعة تفصيلية بالغدارة

كما يضم المتحف مقتنيات أثرية أخرى منها حراب وسيوف وخناجر وبعض متعلقات قضايا تاريخية.

ورغم وجود سجلات خاصة لهذه المقتنيات داخل الأكاديمية إلى أن عدم وجود مراقبة من مجلس الآثار يهدد تلك المقتنيات بخطر داهم لا يقل عن السرقة.. وهو ما أوضحه المرمم الكبير قدري كامل بأن وجود بعض الأسلحة بالمخازن يعرضها للتأثر بعوامل الرطوبة والصدأ وهو ما يجب معالجته ومراقبته بصفة مستمرة بمعرفة المتخصصين في ترميم الآثار .

أخيرًا تجدر الإشارة إلى أن متحف كلية الزراعة الذي يضم مئات اللوحات الفنية النادرة لا تعلم به وزارة الثقافة أيضًا!

متحف وزارة الزراعة و١٦٥٣ لوحة نادرة مهددة بالضياع!

مئات اللوحات الفنية والصور والمنحوتات والمقتنيات الأثرية بمخازن المتحف المقتنيات الفنية والأثرية دون رقابة حقيقة ومجلس الآثار لا يتابعها.

في مصر آلاف اللوحات الفنية النادرة تتعرض للإهمال والسرقة وقد لا تعرف وزارة الثقافة شيئًا عنها .. ومن ذلك ما كتبته الصحفية الزميلة رضوى هاشم بجريدة الدستور عن وجود ١٦٥٣ قطعة فنية تقدر بالمليارات مهملة في مخازن المتحف الزراعي دون رقابة .. فوزارة الثقافة لا تعرف شيئًا عن كنوز الفن المصري الحديث المخبأة في مخازن وزارة الزراعة ، بين موظفين لا يعرفون قيمة هذه الثروة ، التي يمكن أن تضيع بالإهمال أو بالسرقة في لحظة في سيناريو مكرر للوحة «زهرة الخشخاش» الضائعة .

تضم الثروة الفنية الموجودة في المتحف الزراعي مئات اللوحات الفنية لكبار الفنانين التشكيليين المصريين داخل مبنى قديم تم إعطاؤه اسم «متحف الفن الزراعي». وتم إعداده في التسعينيات ليعرض هذه الخبيئة التي يقدر عددها بـ ١٦٥٣ لوحة وعملاً فنيًا، والبعيدة عن إشراف وزارة الثقافة المعنية بالحفاظ على التراث المصري ، ودون أي إجراءات أمنية تحميها .

وقال محسن شعلان - الفنان التشكيلي ورئيس قطاع الفنون التشكيلية السابق - إنه اكتشف المتحف بالصدفة منذ ما يقرب من عشرين عامًا ومن وقتها لم يهتم به لأنه غير مدرج على الخريطة السياحية وغير خاضع لوزارة الثقافة أو قطاع الفنون التشكيلية ولا حتى الإدارة المركزية للمعارض والمتاحف، ويدار كليًا من قبل وزارة الزراعة، بالإضافة إلى أن المتحف يفتقر إلى أبسط مقومات العرض المتحفي فهو يقع في مبنى مظلم طوال العام..

ويقول إبراهيم غزالة - القومسيون العام لملتقى الأقصر الدولي وأستاذ الفنون الجميلة بجامعة حلوان - إن المتحف قد يكون عرضة للسرقة في أي وقت خاصة مع وجود لوحات تقدر قيمتها بالملايين لا علاقة لها بالزراعة، حيث تقدر القيمة الفنية للوحتى الفنان محمود سعيد الموجودتين بالمتحف الزراعي بخمسين مليون دولار، هذا بخلاف العديد من اللوحات والمنحوتات للعديد من النحاتين والمصورين والرسامين، حيث يضم المتحف أكثر من ٥٠ تمثالاً لمحمود مختار، حسن حشمت، سيسيل هنري، فتحي محمود، كمال فوزي، كمال منير، يوسف زيدا وصادق محمد، أما أعمال الفنانين الأجانب كان أبرزها تمثال لجورج فاشتاخ.

وفي مجال التصوير يضم المتحف عشرات اللوحات النادرة التي يصل طولها إلى ستة أمتار لفنانين مصريين أمثال راغب عياد، محمود سعيد، حسني البنان، سناء السروجي.

وتحتل أعمال الفنانين الأجانب مكانًا بارزًا بالمتحف ومنها أعمال الفنانين إميليا دافرقزاناتو، روجيه بريفال، جون رالف، إلكسندر ناجي، أما هدايت فله ١٤ لوحة مائية ولوحتان «زيتية».

الغريب كما يقول غزالة إن بعض تلك القطع النادرة كانت معرضة للبيع كخردة ضمن القطع المكتبية القديمة بمكاتب وزارة الزراعة لولا مجهودات محمد العقاد - وكيل وزارة الزراعة - الذي قام بمجهود استثنائي لجمع تلك القطع من مكاتب ومخازن وزارة الزراعة ووضعها في المتحف الزراعي.

من جانبه أكد عرفات أحمد - مدير العلاقات العامة بقطاع الفنون التشكيلية - أنه لا توجد أي نية لضم المتحف لقطاع الفنون التشكيلية وأن المتحف تابع كليًا لوزارة الزراعة ولا توجد أي خطط بوزارة الثقافة تخص المتحف أو الإشراف عليه .

هذا ويضم المتحف الزراعي عشرات من المقتنيات الأثرية التي لا يتابعها مجلس الآثار !

سادسًا - سرقات مخازن ومتاحف أثار الجامعات

تكرار سرقات مخازن آثار جامعة القاهرة بكلية الآثار والهرم وسقارة

- «شبابيك» مخزن كلية الآثار على أرض فضاء .. «والسقالات» تصل إليها .. واكتشاف السرقة بالصدفة !

- المخزن يضم أكثر من ٤ آلاف قطعة نادرة .. والحارس موظف إداري .

- استغلال الإنفلات الأمني في سرقة مخازن آثار جامعة القاهرة بسقارة والهرم حتى آخر قطعة!

- تلاعب في السجلات .. وجرد صوري .. وآثار غير مسجله !

تعد مخازن كلية الآثار جامعة القاهرة سواء بمبنى الكلية أو بمواقع الحفريات والتنقيب بالهرم وسقارة وغيرهما من أكثر المخازن التي تعرضت للإهمال والسرقات وللأسف دون حساب حقيقي رغم التكرار !

في ١١/ ٥/ ٢٠١١ جاءت المفاجأة في اكتشاف سرقة مخزن كلية الآثار بمبنى الكلية بجامعة القاهرة بالصدفة ودون معرفة تاريخ السرقة بالضبط .. حيث تم اكتشاف السرقة عقب دخول لجنة من أساتذة قسم الترميم بالكلية لاستئناف أعمال سابقة .. فتم إبلاغ إدارة الجامعة والنيابة العامة .. وأعلن د . محمد حمزة الحداد - وكيل الكلية - أن المخزن كان مغلقًا منذ بداية أحداث الثورة.

وقد أشار الجرد الأول إلى سرقة أكثر من ١٤٠ قطعة آثار فرعونية وإسلامية وصلت بعدها حسب بعض التصريحات إلى ٢٠٠ قطعة أهمها رأس أوزوريس ومرآة الآلهة حتحور ، وتمثال آخر للآلهة «أوزوريس» والمبخرة البرونز وهي من القطع النادرة في العالم كله ، وتماثيل الأوشابتي ، وعدد كبير من العملات الذهبية بالإضافة إلى دراهم ودنانير ذهبية نادرة من المتحف الإسلامي إضافة إلى تمائم ورأس ملكية وتمثال للإله حابي إله النيل .

وقد بعثت د.عزة فاروق – عميد الكلية خطابا الى مدير متاحف الكلية أشارت فيه إلى ما ورد من توصيات في محضر نهائي أعمال اللجنة المشكلة طبقًا لقرار نيابة الجيزة في القضية رقم ٥٦٨٧ لسنة ٢٠١١ وذلك لما وجدته اللجنة من ملاحظات أثناء عملية الجرد ونظرا لحوادث السرقة المتعددة بالمتحف

وطلبت بإعداد سجلات جديدة لمتحف الكلية حيث إن السجلات الموجودة تحمل اكتر من رقم للقطعة الواحدة وهذا يجعل عملية الجرد صعبة

وأن تكون عملية التسليم والتسلم لآثار ونقل العهد الأثرية على سجل خاص بالمتحف بعد مراجعة العهدة كاملة نظرا لوجود قصور فى هذا العدد وجوب التامين من الداخل لحماية المتاحف

هذا الخطاب يعنى بوضوح فساد سجلات المتحف رغم الاعتراف بتكرار حوادث السرقة ..

ولا يعرف أحد أين كان المسؤولون منذ سنوات مع تكرار السرقات واستمرار سوء السجلات فما حدث استفز عدد كبير من أساتذة الكلية منهم د.حسن نصر الدين

خاصة مع التعتيم وتحذير امن الكلية السابق من الأحاديث والخشية من التكتم على الموضوع حيث بات واضحًا أن الآثار المسروقة خرجت ولن تعد لتقيد القضية ضد مجهول !

فرغم أهمية المخزن وما يحتويه من آثار حيث يضم أكثر من أربع آلاف قطعة أثرية نادرة ، فهو يضم حفائر أساتذة الكلية في مناطق آثار الجيزة وسقارة والمنيا

وتونة الجبل وغيرها ، ومن أبرز القطع التي يضمها تمثال نادر لأوزوريس من البرونز وتحف معدنية مكفنة بالفضة وأبواب خشبية وتماثيل نادرة ، وخزف من مدينة أزنيق التركية وهو من أشهر أنواع الخزف في العالم ، ولوحات فنية زيتية نادرة وغيرها .

إلا أن تأمين المتحف يكاد أن يكون منعدمًا رغم سرقته أكثر من مرة ! .. فما الحال مع الإنفلات الأمني الذي واكب ثورة يناير ٢٠١١ ؟!

علمًا بأن الانفلات الأمني بسبب مبارك ونظامه، وأن سوء تأمين مخازن الكلية بسبب إهمال إشراف وزارة الثقافة ومجلس الآثار أو حتى التنسيق مع الجامعة.. و«السقالات» التي استخدمها اللصوص موضوعة من قبل الانفلات الأمني!

فشبابيك المتحف التي كسرها اللصوص تطل على الواجهة الخلفية للكلية وهي عبارة عن ممر عرضه ٣ متر يطل على أرض كلية الزراعة ويفصل بينهما سور بارتفاع ٢.٥ متر .. أي يمكن التسلل إليه دون ملاحظة أحد .

وزاد من تيسير السرقة وجود «سقالات» من الأرض بالواجهة الخلفية حتى أسفل شبابيك المتحف !

يضاف إلى ذلك انتهاء الحرس الجامعي بحكم قضائي وعدم وجود حرس جامعي حقيقي يناسب حماية متحف للآثار، وعدم وجود أمن متخصص بالكلية لحراسة وتأمين المتحف وأن من يقوم بهذه المهمة أمن إداري أي موظفين غير مؤهلين للأمن ولا يحملون سلاح ، ولا يوجد ضوابط لعملهم وليست هناك ورديات ليلية !.. وهو ما يعني بوضوح أن الكلية وجهت دعوة للصوص الآثار لسرقة متحفها الذي يضم أكثر من ٤ آلاف قطعة آثار نادرة لحفائر الكلية على مدار ٨٠ عامًا !

تاريخ طويل للسرقات بمواقع الحفائر

أيضًا هناك تاريخ طويل لسرقات مخازن آثار جامعة القاهرة بمواقع الحفائر في الأهرامات وسقارة .

وإذا عرضنا لمخزن كلية الآثار - جامعة القاهرة فقد سبق سرقته عام ١٩٨١ وأكد الجرد اختفاء ٣٢٥ جعرانًا وانتهى الأمر عند تقدير ثمنها بمبلغ ١٥٠٠ جنيه أي بتقدير الجعران الأثري بأثل من ثلاثة جنيهات !!

وفي يونيو ١٩٩٤ وبناء على شكوى أمين المتحف محمد محمود درويش والتي ذكر فيها أن إدارة الكلية كانت قد قامت بتغيير السجل الأساسي للمتحف بسجل آخر جديد مخالف من حيث العدد الكلي للقطع الأثرية المسجلة بالسجل الأصلي وغيرها من المخالفات أصدر د . صلاح الدين البحيري - عميد كلية الآثار «وقتذاك» - قرارًا بتشكيل لجنة لفحص السجلات القديمة والمحرزة والجديدة للمتحفين المصري والإسلامي بكلية الآثار ومقارنتها بعضها ببعض ، وكذلك مع نسخة السجل المحفوظة في هيئة الآثار ومطابقة كل هذا على الواقع الموجود في المتحفين لكشف حقائق هذا الموضوع الهام .

وبالفعل تم تشكيل لجنة برئاسة ا . د . محمد إبراهيم مرسى وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث وبعضوية كل من : ا . د . صالح أحمد صالح - الأستاذ المتفرغ بقسم ترميم الآثار بالكلية - أ . مطاوع بلبوش مستشار الآثار المصرية لرئيس هيئة الآثار - أ . د . مصطفى عبد الله شيحة رئيس مجلس قسم الآثار الإسلامية - أ . د . حسني نويصر أستاذ الآثار الإسلامية بقسم الآثار الإسلامية - د . حسان عامر مدرس بقسم الآثار المصرية - أ . صلاح أحمد البهنسي مدير إدارة المتاحف بالكلية - السيدة/ فاطمة سيد دياب - آمين المتحف الإسلامي ، السيد/ أحمد محمد أحمد علي - أمين المتحف المصري .

وانتهى الأمر إلى عدم إعلان اللجنة نتائج التحقيق ! .. وأشارت المصادر إلى أن إدارة الكلية كانت قد قامت بتغيير السجل الأساسي للمتحف بسجل آخر جديد مخالف من حيث العدد الكلي للقطع الأثرية المسجلة بالسجل الأصلي بينما

دافعت بعض المصادر عن احتمال وجود خطأ في التسجيل يتمثل في عدم تسجيل الصبات الجصية عند نقلها إلى قسم الترميم باعتبارها قطع حديثة وغير أثرية وهو يحتمل تسجيلها في السجلات القديمة دون تسجيلها في السجلات الحديثة مما يصور الأمر باختفاء وضياع الآثار بينما أشارت مصادر أخرى - حسب ما نشر بالصحف بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٩٤ إلى فقد أكثر من مائة قطعة آثار فرعونية وهي عبارة عن أبواب وهمية ولوحات وتماثيل ونمنمات ورقائق ذهبية وموائد قرابين أما متحف الآثار الإسلامية فلم تعثر اللجنة على السجل الخاص به وبالتالي لم تتمكن من تحقيق عملية الجرد السليم ومعرفة أصل العهدة !! .. وأعربت المصادر عن مخاوفها من سرقة الآثار .. وقد انتهى الأمر إلى عدم إبلاغ النيابة أو شرطة الآثار بالجرد أو نتائجه .

ومن هذا ما جاء في خطاب د . زاهي حواس في ٢٥/ ٣/ ١٩٩٥ حيث كان يشغل موقع مدير عام آثار الجيزة والخطاب موجه إلى الدكتور وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية للآثار المصرية وجاء فيه :

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مخزن الآثار الخاص بكلية الآثار - جامعة القاهرة بمنطقة سقارة، الآثار الموجودة داخل هذا المخزن غير مسجلة ولا تعرف عنها جامعة القاهرة شيء .. وبالتالي منطقة سقارة لا توجد لديها صور من هذه الآثار، لذلك لا قدر الله لو سرق هذا المخزن ماذا سوف يحدث؟! وكيف سيحدد الآثار المسروقة ؟! .. لذلك أرجو الاتصال بالكلية لسرعة تسجيل هذه الآثار على وجه السرعة ..

حدث هذا مع مخزن للكلية بسقارة أي بأشهر مناطق سرقات الآثار في العالم واستمر الإهمال في مخازن الكلية الآثار رغم إنها تخرج الأثريين المسؤولين للحفاظ على الآثار من السرقة !

وعام ٢٠٠٠ انتهت النيابة الإدارية للثقافة بمبنى التليفزيون من التحقيقات في القضية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠٠٠ حول سرقة مئات القطع الأثرية من مخازن الجامعة بسقارة وطالبت بتشكيل لجنة فنية لجرد المخازن بعد أن تبين سرقة واسعة للآثار المسجلة والتي قام بتسجيلها الأثريان محمود عفيفي ونور الدين

عبد الصمد .. وجاءت المفاجأة في عدم نشر هذه القطع الأثرية بواسطة بعثة الحفائر العاملة في الموقع وهو الأمر الذي يسهل بيغ الآثار في عدة دول أوروبية على أنها آثار ليست مسجلة.. وقد تم الضغط على بعض الأثريين بسقارة لاستلام المخزن !

وفي عام ٢٠٠٤ جاء الحديث عن فقد ٢٣ قطعة من مخزن الجامعة بسقارة.

أما مذكرة النيابة الإدارية والتي حملت رقم ١٦١٧ بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٥ برئاسة المستشار محمود العروسي فقد أشارت إلى سرقة مخزن الجامعة بسقارة ، وأن هناك آثار سُرقت دون الإبلاغ عنها!

وهكذا تكررت السرقات دون تصدي حقيقي أو حتى جرد على الطبيعة أو شفافية حتى أن البعض برر ذلك بالخوف من إدانة أساتذة كلية الآثار وإحالتهم للنيابة ونشر الصحف لما يدور في التحقيقات وربما كان هذا التخوف وراء التكتم على الإهمال والسرقات!

وعليه استمر الإهمال والسرقات حتى وصف البعض هذه المخازن بمغارة على بابا حيث يصعب معرفة العدد الحقيقي لكنوز الآثار وبالتالي يصعب اكتشاف السرقة ، كما أن الآثار التي لم تُسرق تتعرض للتفتيت أو تتعرض نقوشها للطمس .

وعقب ثورة يناير ٢٠١١ وأثناء الإنفلات الأمني حدث هجوم على مخازن جامعة القاهرة بمواقع الحفائر حيث سُرقت آثار من مخزن منطقة سقارة (حفائر د . سيد توفيق و د . علا العجيزي وغيرهما) .

كما قام اللصوص بتفريغ مخزن د . سليم حسن بالهرم حيث قاموا بتكتيف الحراس وتحميل سيارتين نقل من آثار مخزن د. سليم حسن ومخزن مجاور له.. ولك أن تتخيل حجم الآثار المسروقة والمهربة على سيارتين نقل!

وجاءت الكارثة أن معظم الآثار المسروقة غير مسجلة لتلحق بكارثة سرقة مخزن الكلية داخل الجامعة واختفاء ٢٠٠ قطعة من نفائس الآثار .

سرقة ٢٨٥ قطعة أثرية من مخزن آداب القاهرة بحلوان

- باحث أجنبي كشف سرقة الآثار فتمت معاقبته بمنع دخوله مصر !

- آثار المخزن تم عرضها للبيع في متحف ميونخ وصالات المزادات!

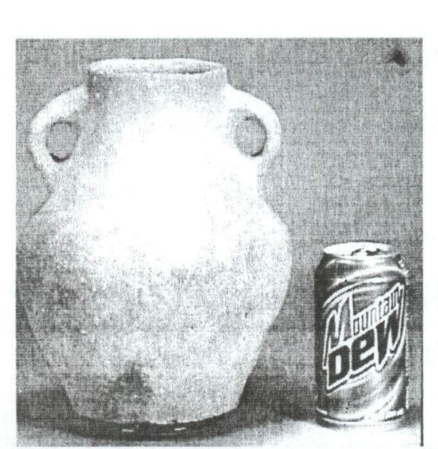
- سؤال عن علاقة أثريين مصريين عن «تثمين» القطع المسروقة ؟!

تعد سرقة مخزن كلية الآداب بجامعة القاهرة بمنطقة حلوان والمعادي واحدة من سلسلة سرقة مخازن الآثار الخاصة بعمل الجامعات نتيجة لانقطاع الصلة بين المجلس الأعلى للآثار وبين الجامعات، وعدم وجود رقابة حقيقية أو جرد حقيقي وترك الجامعة أمر المخزن بيد موظف صغير دون إشراف جاد أو رقابة.

وقد كشفت سرقة مخزن كلية الآداب بمنطقة حلوان عن أكثر من مفاجأة أغربها الانتقام من الباحث الأجنبي الذي اكتشف السرقة بالصدفة عند عرض الآثار للبيع في مزاد علني بالخارج !

فأثناء حضور لوك فيتران- وهو باحث أثري فرنسي عمل في مصر - لمزاد يحمل عنوان «مزاد لبيع آثار ما قبل التاريخ » .. فوجئ بأن الآثار المعروضة للبيع سبق له العمل في موقع اكتشافها بالمعادي .. وعلى الفور كتب خطاب إلى د . زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار قال فيه :

سيدي الفاضل : لقد دهشت عندما اكتشفت أن صالة المبيعات المنعقدة في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤ في متحف ميونخ تتضمن سبع قطع أثرية والتي سبق أن كانت محفوظة في متحف المعادي جنوب القاهرة .. وقد تم بيع هذه القطع الأثرية في المزاد .. وكما هو واضح من «الألبوم» المصور فإن القطع الأثرية المباعة عبارة عن ثلاث



مزهريات من الرخام رمادية اللون وأخرى من الكالسيت واثنتان من السيراميك وأن واحدة منها تحمل تمساح والأخرى من الحجر الجيري ، وتعد هذه المزهريات تحف أثرية نادرة والتي أشير إليها في المراجع والتقارير الخاصة بعمليات التنقيب حيث تم اكتشاف هذه القطع أثناء التنقيب بمنطقة المعادي الأثرية وتم حفظها في المخزن بجوار المتحف المجاور لموقع التنقيب الأثري .

وأنني لم أستمع لأي اعتبارات من قبل السلطات المصرية والتي قامت بعمل قانون للآثار ١٩٨٣ لحماية الملكية المصرية .. ولم يلقوا أهمية للتصريح بيع قطع أثرية تعد بحق من أكثر أثريات المتاحف ندرة في متطلبات السوق الأوروبية من الآثار .. وهذا الأمر يدهشني بشدة .

بالإضافة لذلك فإن أعد واحدًا من الآلفين لهذه القطع الأثرية بعد دراستي لها مخفيًا وتحت رعاية إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٩٠ ولقد صدرت دراسات عديدة في (B.E.G.S) المصري والجرائد العلمية البريطانية .. ويعد فريق البحث المكون من علماء آثار محترفين من المتحفين في المواقع كمثال مشروع تنقيب عن آثار مواقع المعادي الأثرية والمشروع تم تنفيذه بواسطة فريق عمل ألماني .

هذا وفي مجموعتنا خبراء مستشارين للمتابعة وقد سبق عرض تمثال لسيزوستريس (سنسورت) الثالث والذي ثبت أنه تمثال غير حقيقي (مقلد) وكان ذلك في عام ٢٠٠٢ .



وأتصور أنه تم بيع هذه القطع الأثرية عن طريق الخطأ ، وأطالب بمحاولة إنقاذ هذه القطع الهامة للتاريخ المصري (آثار ما قبل التاريخ نادرة جدًا جدًا) كما أطالب بحصر كل القطع الأثرية المذكورة التي لم يتم بيعها بعد لإعاقة القطع التي تم بيعها ولم يتم تسليمها حتى الآن .. ومطالبة كل الأشخاص الذين قاموا بالشراء من هذه الآثار بالمزاد بسرعة ردها قبل أن يتم إخفاءها .

الزلزال كأنها جاءت مستوحاة مما حدث قبلها في مصر من زلزال ١٩٩٢ .. وحمل الخبر أن سانتوريا - رئيس جهاز التعاون في المشروعات الإيطالية - أثبتت التحقيقات تورطه وصدر ضده حكمًا بالحبس بتهمة الفساد والرشاوي التي كان يتقاضاها لإنجاز مشروعات وهمية في العالم الثالث ! .. طبعًا لدينا من وصلوا بنا إلى العالم الرابع ! ..

وكان قد سبق لسانتوريا زيارة مصر واطلاعه على مشروع المتحف الجديد بمرافقة دونادوني .. ويذكر أن سفير إيطاليا السابق شميد لين كان قد تأخر خصيصًا قبيل نقله إلى الجزائر ليوقع على هذا المشروع كأخر قرار له في مصر ! .. حيث قام بتوقيعه يوم ٣١ يناير واستلم عمله بالجزائر يوم ٣ فبراير من نفس العام .

ثم ماذا عن كروتشيه والذي أعلنت وزارة الثقافة أن خبير عالمي في مجال الآثار؟!

تقول جريدة التمبو الإيطالية الصادرة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٣ أن كروتشيه أحدث زلزالاً في مبنى الكلوزيوم أو «الكولوسيوم» الشهير بميدان فينيسيا .. وتروى الجريدة فضائحه كمهندس مدني أضاع الملايين باسم المشروعات دون أن يفعل شيئًا ! .. كما نشرت الجرائد الإيطالية عن سجن عشرة من أساتذة الجامعة - من زملاء كروتشيه - لتورطهم في قضايا فساد وتبديد أموال دول العالم الثالث !

وتمضي جريدة «التمبو جرنال» في تساؤلاتها عن كروتشيه وماذا فعل في المليارات التي أخذها هو ورفاقه لعمل مشروع ترميم الكولوسيوم ولم يفعل شيئًا .. لا مشروع ترميم .. ولا رد الأموال ؟!

حفاوة وزارة الثقافة !

ومع ذلك استدعت وزارة الثقافة كروتشيه للتعاون معها في مشروع المتحف الجديد !

وأكدت مصادر أثرية مستقلة أن الذي رشح كروتشيه للعمل في مصر هو سانتوريا الذي سجن في إيطاليا بتهمة الفساد والرشوة وتبديد الأموال وأن كروتشيه لم يدخل العمل في مجال الآثار بمصر من خلال القنوات الشرعية حيث قام أحدهم باستقدامه كخبير في ترميم الآثار الإسلامية .. ويلاحظ في موضوعنا أنه جاء كخبير في المتاحف «بتاع كله» !

وتتساءل المصادر الأثرية ما هي أعمال كروتشيه السابقة في ترميم الآثار بخلاف ما نشر عنه من سرقة أموال ترميم مشروع الكلولوسيوم الإيطالي ؟..

إن القانون والعرف الإيطاليين يؤكدان أن الذي يستدعي بالإسم للعمل كخبير في دولة أخرى لابد أن يكون له دراية بمشاكل آثارها وطرق علاجها من خلال إقامته الطويلة وتجاربه في هذه الدولة .. فما هي خبرة كورتشيه في الآثار المصرية ؟!

إن كروتشيه وفد إلى مصر في «هوجة» زلزال ١٩٩٢ حيث جاء إلينا كل من هب ودب حتى أن عالم الآثار الكبير د . علي رضوان كشف وقتها أن من بين الذين جاءوا تحت مسمى خبير طالب يحمل مؤهلاً يعادل دبلوم الثانوي الصناعي في مصر وليست لديه أية خبرة سابقة في العمل بالآثار !!

وكتبت د . نعمات فؤاد مقالا في جريدة الشعب بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩٣ تناولت كروتشيه وما نشر بجريدة «التمبو» الإيطالية بتاريخ ٢٧/ ١/ ٩٣ عن سجنه لتورطه في مشروعات وهمية في العالم الثالث واستيلائه على المليارات كما تشير مصادر أثرية إلى أنه سبق منع دونادوني بالعمل في حفائر الآثار بمصر وتردد أن المنع لأسباب أمنية وأن د . علي حسن - الأمين الأسبق للمجلس الأعلى للآثار - ود . حجاجي إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية تدخلا لدى د . سيد توفيق - رئيس هيئة الآثار وقتذاك - لإعطائه فرصة أخرى ! أما الجانب المصري فلم يكن أحسن حالاً فرئيس الوفد مثله مثل وزير الثقافة غير متخصص في مجال الآثار ومدير المتحف السابق سبق مجازاته عقب سرقة الآثار من المتحف عام ١٩٨٧ وعندما عاد للعمل عام ٩١ سُرق المتحف ثانية فور عودته !

هذا وقد تم عرض الموضوع أكثر من مره أمام مجلس الشعب .. وذكر د . جاب على جاب الله - وقت أن كان يشغل الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار - ذكر أمام لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس أن تمويل إنشاء المتحف الجديد ستكون متاحة دون الاعتماد على الدولة ويتحمل المجلس الأعلى للآثار ٢٠٪ من التكاليف ويتحمل البنك الدولي ٢٠٪ وتتحمل الصناديق العربية ٣٥٪ وتبرعات ١٠٪ وقروض ميسرة ٥ ٪ (لم يفهم أحد تفسيرًا لمعنى أن الدولة لن تتكلف شيئًا وهو ما جاء في قوله أن تحويل المتحف دون الاعتماد على الدولة بينما يذكر في نفس التصريح أمام مجلس الشعب أن المجلس الأعلى للآثار سيتحمل ٢٠٪ أي ٢٠٠ مليون جنيه لكل مليار وكأن أموال مجلس الآثار تتبع دولة ثانية دولة فاروق حسني أو دولة جاب الله صاحب التصريح الشهير عند حرق المسافر خانه - بفعل إهمال مجلس الآثار بأن وزارة الثقافة على استعداد لتوفير ٣٠ مليون جنيه فورًا لبناء مبنى مسافرخانه جديد !! .. ولم يقل لنا د . جاب الله من الذي سيسدد القروض الميسرة هل هي مصر أم الواق واق؟!

وفي مارس ١٩٩٨ قال وزير الثقافة أمام مجلس الشعب أنه تم صرف ٢٠ مليون جنيه لنزع أرض المتحف الجديد .. وأنه لا مشكلة في التمويل فإن كل العالم يتسابق من أجل شرف المشاركة في التمويل - وعلى طريقة الثلاث ورقات - قال الوزير : هذا خطاب من البنك الدولي يعلن استعداده للبحث عن معونات ومنح لا ترد .. وقروض ميسرة بفائدة ٥ , ١٪ بفترة سماح ١٧ سنة.. كما أن رئيس إيطاليا وفرنسا أعلنا استعدادهما لتقديم كل العون ليكونا لهما شرف المشاركة في هذا العمل الحضاري .. كما أن صندوق الإنماء العربي أعلن استعداده للتمويل وبشروط ميسرة جدًا وبفترة سماح طويلة .. وقد جاء بيان الوزير ردًا على بيانات عاجله للنواب د . فتحي البرادعي والذي شدد على الحرص عند إقامة المشروع حتى لا نجد أنفسنا أمام أمر واقع مشيرًا إلى تضارب الأرقام والتصريحات حول المشروع وتكلفته وتساءل أمين حماد عن لماذا فقط الجانب الإيطالي الذي يقوم بالتصميم وأين الجانب المصري كما تساءل عن أولويات إنفاق ٢ مليار جنيه وهل المتحف من هذه الأولويات وحذر ممدوح سعد من إهدار المال العام في مثل هذه المشروعات المتحفية .

وفي جريدة الجمهورية الصادرة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦ (ص٨) وأي بعد ٦ سنوات من تصريحات وزير الثقافة ومعاونة أمام مجلس الشعب ويجيء الخبر التالي :

بعد مرور خمسة أشهر دون أن يتبرع أحد .. وزارة الثقافة تستعين بأجانب للحث على التبرع للمتحف الجديد !!

وجاء في متن الخبر : تدرس وزارة الثقافة حاليًا الاستعانة بإحدى الشركات العالمية المتخصصة في جمع التبرعات والمساهمات اللازمة لتمويل المشروعات الضخمة وذلك بهدف جمع ١٥٠ مليون دولار لاستكمال تمويل مشروع المتحف المصري الكبير المزمع إقامته على ١١٧ فدانًا بطريق الإسكندرية الصحراوي ..

كلف الوزير وكيل أول الوزارة والمشرف على المشروع فاروق عبد السلام بتشكيل لجنة فنية من الخبراء والمتخصصين لدراسة الفكرة والإعداد لطرح مناقصة عالمية بين الشركات المحلية والدولية المتخصصة في جمع التبرعات وذلك بعد عدم تبرع أي شخص أو جهة سواء محلية أو دولية للمشروع رغم مرور خمسة أشهر على انطلاق الحملة الدولية الخاصة بجمع ٥٠ مليون دولار لاستكمال تمويل مشروع المتحف الجديد .

انتهى الخبر الذي كشف زيف تصريحات الوزير أمام مجلس الشعب بأن العالم كله يتسابق لنيل شرف المساهمة في المتحف الجديد .. وهذا خطاب من البنك وذاك ترحيب من رئيس فرنسا وإيطاليا ... إلخ !!

تمامًا كما سبق أن صرح فاروق حسني وزير الثقافة بجريدة الوفد بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٩٤ بأنه تم الاتفاق مع وزير خارجية إيطاليا أثناء زيارته الأخيرة لمصر على أن تقوم إيطاليا بتحويل أرصدتها في مصر لحساب المتحف العالمي الجديد (أين ذهبت هذه الأرصدة) وفي نفس الخبر ذكر الوزير أن تكلفة المتحف الجديد حوالي نصف مليار جنيه وهو ما يعني أن تصريحاته (في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦) بطلب تبرعات تبلغ ١٥٠ مليون دولار أنه يحتاج إلى كل تكلفة المتحف وزيادة حتى لو كان سعر الدولار ثلاثة جنيهات ونصف وليس ما يقرب من ستة جنيهات أي ما يقرب من الضعف !! .. فضائح !

وربما كان هذا وراء التساؤل هل كل هذه المليارات التي يتم رصدها للمتحف الجديد لها الأولوية وأنه سيزيد من الحركة السياحية رغم ما لدينا من متاحف وأهرامات ومسلات ومقابر ومعابد في كافة ربوع مصر أم أننا أصبحنا من مدمني القروض من أجل «البروبجندا» ؟!

وحتى في مجال الآثار هل الأولى إنقاذ الآثار المتهدمة منذ زلزال ١٩٩٢ أي لسنوات طويلة أم هذا المشروع ؟! .. وهل المشروع سيقتصر على المتحف أم سيتحول كما أراد الوزير مثلما فعل في محاولة بناء فندق في حرم القلعة وقد ذكر البند رقم ٤٣ ص ١١ من محضر للجنة الدائمة للآثار بالنص : خطاب السيد رئيس قطاع مكتب وزير الثقافة بخصوص إقامة دار عرض سينمائي طبقًا لتوجيهات السيد وزير الثقافة ضمن الأرض الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٤٠٢ لعام ١٩٩٢ بتخصيصها لإقامة المتحف المصري الجديد عليها بالهرم ورأي المساحة والأملاك بالموافقة من عدمه على تخصيص المسطح الموضح على صورة الخريطة المرفقة باللون الأصفر حتى يمكن بعدها السير في الإجراءات الخاصة باستصدار القرار الوزاري المطلوب (!!) .

وهل ستنجو آثار المتحف المصري والوزير يبحث عن نقلها رغم أن من بينها آثار يصعب نقلها لثقل وزنها مثل تمثال امنوفيس الثالث مع زوجته تي وبناتها الثلاث (أكثر من مائة طن) وهو ما يحتاج إلى هدم المتحف لنقله أم أنها فرصة ليدفع الوزير وأعوانه أضعاف ما تم دفعه في نقل تمثال رمسيس خاصة لأن الوزن أكبر مع الحاجة إلى هدم المتحف .. كما أن هدم المتحف سوف يوفر أشياء أخرى !

وهل ستنجو أثار من المتحف بأن خطرها في ضعفها وهشاشتها حتى لو أنها تحركت لعدة سنتيمترات لتلاشت مثل مروحة توت عنخ آمون، وتمثال بيبي من الفضة المؤكسدة .

وإذا كانت بداية القصيدة جاءت في نقلت رمسيس والذي أشرنا إلى التكلفة العالية ويضاف إلى ذلك تقزيمه حيث جاءت التصريحات بوضعه بالمتحف داخل حجره ومهما كان ارتفاعها وموقعها ففي النهاية حجرة تتضاءل خاصة بالقرب من مواجهة الأهرامات وهو ما دعا البعض إلى القول بأن الصهاينة وراء نقل تمثال رمسيس كما سبق لهم التلاعب في مومياءه عند سفرها إلى فرنسا في التسعينيات حتى عادت دون أن يعرف أحد ماذا حدث لها في باريس ؟!

وبخلاف نقل تمثال رمسيس فقد جاءت التصريحات بالرغبة لنقل مراكب الشمس إلى المتحف الجديد رغم أنها هشة وبها ٤٨ قطعة «ملصمة» أي تختلف تمامًا عن نقل تمثال من الجرانيت الصلب مثل تمثال رمسيس والذي جاء الخوف من تعرضه للخطر أثناء نقله ، فما الحال بالنسبة لمراكب الشمس أقدم مراكب خشبية في العالم كله، وأليس من الأولى الحفاظ عليها من الحشرات والمياه بل والفئران في موقعها وكأنه لا يكفي سبق عبث اليابانيين بها فأخذوا عينات منها من باب الدعاية مثلما قام بعض الأجانب بدعاية مماثلة من خلال عمل ثقوب بالهرم ثم تبين أنها دعاية لإحدى شركات الآلات المعدنية تحت شعار معداتنا استخدمت في ثقب الهرم ! ..

وتستمر المفاجآت في إعداد الوزير اجتماعا مهما حيث عرض شاب ياباني تصميمًا معماريًا للمتحف .. وكأن المتحف الذي يتكلف المليارات يأتي تصميمه دون مسابقة مصرية أولاً وعالمية ثانية، وليس من خلال شاب يمر على الوزير وكأنه نقاش يريد أن «يبيض» شقة الوزير !

ولا عجب فقد أوكل الوزير مشروع المتحف الجديد لفاروق عبد السلام وهو رجل مؤهله بكالوريوس زراعة ،وظل هذا الأمر العجيب حتى قامت ثورة يناير ٢٠١١ .

وهذا هو المتحف الجديد .. جديد في كل شيء .. فالإضافة في إنشاء المتاحف الجديدة وما قد يكون بها من إيجابيات لا تعني السكوت عن المخالفات

سرقات المتحف الإسلامي شملت مكتبة المتحف والشواهد الأثرية .. والحديث عن اكتشاف فقد آثار بعد الافتتاح .

-نقل الآثار عرضها للكسر .. وجريمة تغيير معالم المبنى الأثري .

-التكتم على حريق بالمتحف أدى إلى ضياع آثار وأبواب أثرية .

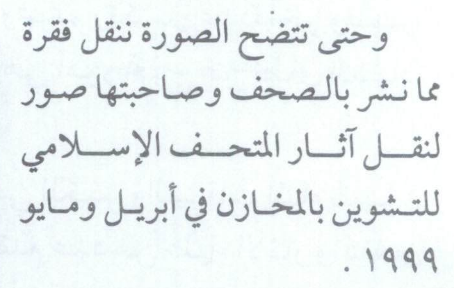
- أكثر من مائة ألف قطعة بالمتحف والمخازن بدون جرد شامل.

ما حدث في المتحف الإسلامي من سرقات وفقد وتكسير للآثار الإسلامية سوف يظل وصمة في تاريخ من تسببوا فيه .. فكم احتج العلماء ووصل الأمر إلى تحرير بلاغات ، وكم كتبت الصحف دون أن يتحرك أحد حتى ترك الوزير موقعه وتنحى الرئيس مجبرًا.

فرغم أن المتحف مسجل في تعداد الآثار سعى فاروق حسني وزير الثقافة لنقله ثم إعادة ما سماه تطويره، وصاحب ذلك تدعيم أساسات وحوائط وغيرها وإهدار للمال العالم بقفز هذه «السبوبة» في المقاولات من ٢٥ مليون إلى ٦٠ مليون جنيه إلى ٨٥ مليون جنيه إلى أرقام غير معلومة، فكان من الطبيعي أن تصاحب هذه الأعمال فقد وضياع للآثار وتهشم وتكسير عددًا آخر وطمس النقوش الأثرية ، واحتراق آثار خشبية وهي أمور تخرج عن نطاق الشهادة لأمناء المتحف بالأمانة والخوف على العهد .

فقد تعرضت آثار متحف الفن الإسلامي للكسر والسرقات أثناء نقلها .. ومرت الجريمة دون أي حساب .. ورغم تقدم عدد من علماء الآثار والمثقفين ومن بينهم د . على رضوان ود . نعمات أحمد فؤاد و د . محمد الكحلاوي ود . ياسين زيدان و أ . سكينه فؤاد و أ . جمال الغيطاني ببلاغ للنائب العام في التسعينيات ـ المستشار رجاء العربي ـ وحذروا من أن نقل أثار المتحف يعرضها للدمار والضياع إلا أنه تم حفظ البلاغ ! .. وبعدها حدث ما حذر منه العلماء والمثقفين أثناء النقل .. وتكرر أخطر منه من حرق أبواب أثرية أثناء حدوث حريق بمنطقة باب العزب بالقلعة ! وصاحب ذلك تدمير المبنى الأثري وتغيير معالمه رغم أنه مسجل في تعداد الآثار كما جاءت محاولات نقل المتحف إلى

«اسطبل» بالقلعة بل والترخيص لمتحف قطاع خاص بخان العزيزية لولا ما حدث في القبض على محافظ الجيزة «وقتذاك» والذي كان له علاقة بصاحب المشروع ! فمخازن المتحف كانت تضم أكثر من مائة ألف قطعة من الأخشاب والرخام والخزف والمخطوطات ومنها أبواب ومشربيات وأسقف من مسجد الغوري ومسجد الإمام الشافعي وصناديق من المسجد الأحمدي النبوي وكراسي صناديق مصاحف (رواحل) باسم السلطان الغوري، كما يوجد مخطوطات في النباتات وكتب نادرة مثل كتاب في تشريح العين، وقطع من الآثار الأبنوسي والعاج ومنابر الست تترا الحجازية من العصر المملوكي، ومجموعة من أدوات الزهراوي الطبية في الجراحة وغيرها من آلاف القطع النادرة .. والمتحف يضم روائع الفن من الزجاج والخزف وجميع المعادن والسجاد والقماش والخشب .. وكثير من هذه الآثار تعرضت للدمار أو للحرق وقد حدث حريق داخل المتحف عام ٢٠٠٥ والتهم العديد من الآثار الخشبية ، وتم منع أي أثري بالمتحف بالحديث عن الخسائر ومنع دخول الصحفيين ليحتكر وزير الثقافة الحقيقة خلال تصريحاته أو بالأدق ما يحلو له من «فبركة»..



وحتى تتضح الصورة ننقل فقرة مما نشر بالصحف وصاحبتها صور لنقل آثار المتحف الإسلامي للتشوين بالمخازن في أبريل ومايو ١٩٩٩ .



ما يدور في المتحف الإسلامي يمكن لأي شخص أن يدركه ويشاهده ، فقط كل ما عليه أن يتتبع قطع الآثار وهي تخرج من المخزن في الشارع الخلفي للمتحف والتي يحملها «العتالون» إلى المتحف ثم

يتابع كيف تشون في إحدى الحجرات أو في قاعات المتحف التي اكتظت عن آخرها حتى بات كل أمين يبحث عن ركن يضع فيه جزءًا من عهدته الموجودة في المخازن .

وجاء إخلاء المخازن لأن شركة إنشاءات ستقوم بتطوير الدور الثاني في المتحف وما يتبعه في الأساسات ليتم نقل ٨١٧٩٣ قطعة إلى أحد المخازن الموجودة في القلعة يطلق عليها «الإسطبل» ولكن أمناء المخازن رفضوا تنفيذ القرار خوفًا على «العهدة» ولذا بدأ نقل الآثار في قاعات المتحف في غرفة لا تتحمل كل هذا العدد .. وجاء هذا مع اكتظاظ حركة الزوار للمتحف .

في هذا الجو كان لابد أن تهشم أو تفقد آثار، وقد أشرنا إلى تفاصيل لوقائع هذه المهزلة في كتابنا «مخطط ضياع الهوية وتدمير الآثار الإسلامية » خاصة ما صاحب نقل الآثار لتصريحات لفاروق حسني بقبوله مبنى من أحد الأثرياء بخان العزيزية ليصبح متحفًا للفن الإسلامي وتوافق هذا التصريح مع تصريحات للدكتور جاب الله - أمين مجلس الآثار - عن الخصخصة في قطاع المتاحف وربما لولا مصادفة قضية ماهر الجندي لاكتمل هذا المخطط أو هذه الجريمة .

وكان طبيعيًا أن يتم كسر آثار منها ما نشرناه وقتها تهشم مشربية أثرية نادرة وعمود رخام وعديد من القطع الأثرية، وما نشر عن طمس نقوش بعض شواهد المقابر، وما حدث عن فقد كتب تكشفت عن عملية «التسليم والتسلم » والبحث عن الكتب المدرجة في استمارات الجرد المرقمة من ٤١٩ حتى ٤٢٥ وبحث هل الكتب موجودة أصول أم صور لها ومن بينها كتاب تحت رقم عام ١٠٩٦٧ / ٥٣٥٥ج وكتاب تحت رقم عام ١٠٩٦٦ / ٦٦٣٥ ج وغيرهما، واقتراح البعض تسوية العهدة بالنسبة التي تخصص للكتب المعدومة وهي نسبة ٣٪ رغم أن مثل هذه النسبة تتوافق مع مكتبات بيع الكتب في الفجالة ولا تتوافق مع كتب التراث حيث يمكن من خلالها فتح باب السرقات .

تقول المذكرة التي قدمها الأثري الأمين نبيل عبد المعطي للنيابة الإدارية أنه عندما كان مدير المتحف يدرس للحصول على درجة الماجستير ، وحتى يستميل لجانبه الأساتذة والمعيدين قام بتسليم مفتاح المكتبة لمساعدته في الحصول على درجة الماجستير في مقابل استعارتهم لكتب مكتبة المتحف، وكان نتيجة ذلك فقد بعض أصول الكتب حيث اكتفى بتصويرها للمكتبة، في الوقت نفسه تعرضت لكثير من الكتب في عهده للتلف والتمزق نتيجة الإهمال والتداول الخاطئ .

كما قام مدير المتحف بتسليم مكتبة المرحوم د . محمد عبد العزيز مرزوق المهداة لمكتبة المتحف ليصفها في مكتبة المتحف مباشرة دون إذن مخزي مما أضاع كثير من هذه الكتب ولا يعرف أحد أين اختفت .

على جانب آخر أشار البلاغ إلى أن شواهد القبور وهي أكثر من عشرة آلاف شاهد قبر وهي عهدة أثرية لم تجد من يتسلمها لفترة طويلة مما أصابها بالإهمال والتلف والتلاعب وأن بعضها فقد كليًا وبعضها فقدت منه أجزاء والبعض الآخر كتبت عليه أرقام سجل جديدة ورغم ذلك تم إخلاء طرف المسئول عن العهدة حتى ولو لم يقم بتسليمها ؟!

هذا وقد تم إسناد العرض المتحفي لشخص أجنبي يدعى أدريان (مؤهله يعادل دبلوم ثانوي صناعي)، وكان ينتقي الآثار بنفسه ، وكانت مرجعيته الفعلية سيدة تحمل جنسية مصرية أمريكية وتدعى إيمان.. واختار ١٧٨٠ قطعة فقط للعرض.. وحتى هذا العدد القليل المعروض كان محل انتقادات علماء الآثار.. وقد زاد عدد الآثار المعروضة بعدها إلى نحو ٢٥٠٠ قطعة، وتبقيت بالمخازن ما يقرب من مائة ألف قطعة تشمل حوالي ٦٠ ألف قطعة من العملات والمكاييل والنياشين والأنواط، و١٠ آلاف قطعة من الخزف والفخار، و٦ آلاف قطعة خزفية وبلاطات، و٣ آلاف قطعة أخشاب، و٦ آلاف قطعة تحف زجاجية، و٣ آلاف قطعة أسلحة ومجوهرات ، و٣ آلاف قطعة من العاج و١٣٠٠ قطعة سجاد ونسيج ، و١٥٠٠ مخطوط ، و١٠ آلاف شاهد قبر (الأرقام كلها تقريبية).

وتأتي الخطورة في أن السجلات تحتاج إلى مراجعة مع تسجيل كافة القطع الأثرية، والحاجة إلى تسجيل كافة القطع وبالصور على أجهزة الكمبيوتر ، وأن يحتفظ كل أمين عهده بنسخة فضلًا عن النسخ الموجودة بالمتحف، فمن غير المعقول أن يحتفظ أدريان وأعوانه الأجانب بنسخ للآثار المعروضة، بل كشفت بعض المصادر عن وجود اتفاقية مع متحف «اللوفر» للاحتفاظ بنسخة من بيانات هذه الآثار.

كما أن المتحف في حاجة إلى جرد شامل وليس جزئيًا عند خروج موظف على المعاش، خاصة أنه مع تكرار سرقاته في عهد فاروق حسني وأولها عام ١٩٨٩ بفقد ثلاث قطع خشبية من عرض متحفي، ولم يجد المتحف صوراً لإمداد الإنتربول في وقت كانت السجلات مهلهلة.. ثم جاء حريق ٢٠٠٥، ولا يعرف أحد كم عدد الآثار التي احترقت ، وقام فاروق حسني بالتعتيم عليها.. ثم جاء عبث أدريان في المخازن .. وفضلًا عن هذا كله المخاطر التي حدثت أثناء (إعادة بناء المتحف!!).

وربما أدى غياب الشفافية إلى نشر الصحف لأخبار تم الرد عليها .. وفي كل الأحوال نعتقد أنه في حالة جرد شامل للمتحف ربما يتم الكشف عن مفاجآت خاصة وقت تستر فاروق حسني على الحريق، وهي أمور تستوجب محاكمته وكل من تستر على هذا الفساد.

وأخيرًا تجدر الإشارة أنه بعد إعادة افتتاح المتحف ٢٠١٠ ذكرت بعض المصادر عن فقد بعض القطع ومنها مفتاح للكعبة يرجع للعصر المملوكي ومزولة أثرية ولذا كانت أهمية الجرد الشامل والعاجل .

سرقات وتلف وطمس الآثار بالمتحف القبطي .. ومخالفات في مشروع ترميم المتحف

- استخدام مواد ترميم بصورة خاطئة تسبب في طمس نقوش الآثار وتعرض القطع المعدنية للصدأ .

-لجنة الجرد عام ٢٠٠٣ كشفت عن اختفاء عدد من المخطوطات وتلف مخطوطات أخرى.

- ترك الفئران والحشرات بالمتحف قبل ترميمه تسبب في تآكل المخطوطات.

- سرقة العديد من القطع الأثرية وتكشف فقد قطع عند ترك مدير المتحف لموقعه .

سرقات الآثار والإهمال الجسيم وإهدار المال العام بالمتحف القبطي كلها جرائم حدثت في عهد حسني مبارك ـ فاروق حسني ..

إذا كانت هناك محاولات للتعتيم على العديد من السرقات بترميم المتحف وافتتاحه عام ٢٠٠٦ فقد كشف هذا الترميم عن سرقات أخرى تتمثل في إهدار المال العام حيث بلغت تكلفة ترميم المتحف ٣٠ مليون جنيه بينما حدث بعد شهور قليلة من افتتاح المتحف هبوط بعمق مترين بأرضيات المتحف ، كما حدث اهتزاز بأحد القاعات هدد بانهيارها .. وتسربت مياه الأمطار من الأسقف إضافة إلى أخطاء في وضع بطاقات تعريف الآثار بمستوى غير مناسب، وتكرار أعطال البوابات الإلكترونية ، وعدم الالتزام ببناء حائط بالجدار الملاصق للكنيسة المعلقة ..

ورغم كل هذه الكوارث لم تتم محاسبة جادة للمقاول حيث نص التعاقد على أن فترة الضمان عام واحد فقط .. ومع تأجيل الافتتاح عدة مرات بحجة تأمين زيارة الرئيس في الافتتاح مرة فترة الضمان دون اكتشاف معظم هذه الأخطاء !

وبخلاف الانتقادات في ترميم المتحف ، فهناك أخطاء تتعلق بآثار المتحف كشف عنها د . حجاجي إبراهيم عضو مجلس إدارة المتحف القبطي ومنها :

- طمس كتابة منقوشة باللغة القبطية على جرة فخار أثرية تحكي قصة وتاريخ الجرة وكانت كتاباتها تقول : نحن اثنان من الرهبان قادمين من تل المراغة ذاهبين إلى أسيوط معنا ١٢ جره بها بخور ينفع لمن يأتي بعدنا - تاريخ الجره (٨٧٢ شهداء - ١٢٥٦ ميلادية) .. أي أن الجرة تعود إلى عام ٥٥٠ هجرية في عهد الخليفة الفائز والذي تولى قبل الخليفة العاضد في نهاية الدولة الفاطمية.

وجاء طمس النقوش نتيجة استخدام أحماض في التنظيف بطريقة خاطئة !

والكارثة هنا لا تتوقف على طمس النقوش التي توضح أهمية الجرة وقصتها وتاريخها بل تعني سبق اختفاء ١١ جره فخار أثرية أخرى وفقًا لما جاء في النص نحن معنا ١٢ جره !

- طمس صورة لوجوه أربعة من قطعة نسيج أثرية بالمتحف .

- طمس جزء من لفظ منقذ أو مخلص التي تعلو الرسم الجداري الذي يظهر به المسيح عليه السلام.

أما عن استخدام مواد بطريقة خاطئة تهدد آثار المتحف فيضرب د . حجاجي لأمثلة منها :

- استخدام بارلويد مركّز في ترميم بعض التحف الأثرية مما أظهر اللون لامعًا فجاء بنتيجة عكسية لأن البرالويد يرش ولا يدهن مثل الدواء يشرب على جرعات وليس زجاجه تشرب مره واحدة فتأتي بنتيجة عكسية .

- استخدام مواد تسببت في إصابة التحف البرونزية بالصدأ بعد ترميمها بفترة وجيزة .

- عدم استخدام غاز خامل مثل النتروجين داخل «فاترينة» المزامير رغم أن «الفاترينة» محكمة الغلق وهو ما يهدد المزامير بالتلف البطيء .

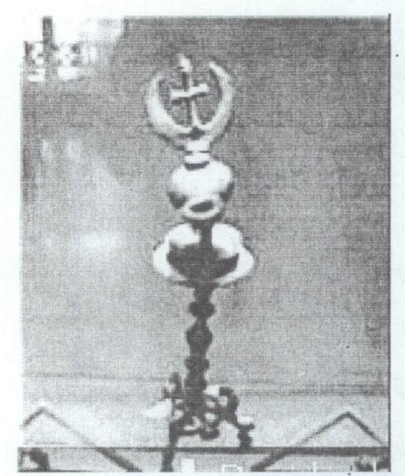
- لصق عدد من القطع الأثرية باستخدام السيلكون وهو أمر مناف لأصول الترميم إذ لا يجوز لصق تحفة أثرية بمنضدة أو سطح فترينة غير أثرية.

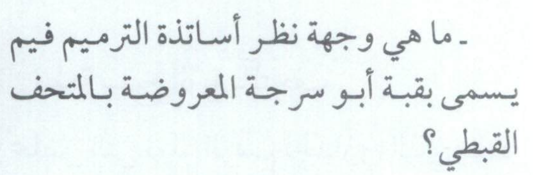
وتساءل د . حجاجي إبراهيم مستنكرًا لما حدث في المتحف القبطي ومنه :

- من المسئول عن طمس جزء من لفظ منقذ أو مُخلص التي تعلو الرسم الحائطي الذي يظهر به اليد المسيح ؟

- من المتعمد الذي نسب مسرجة البرونز التي لها مقبض على شكل صليب داخل هلال والتي تؤكد الوحدة الوطنية بين المسلم والمسيحي وهي ترجع إلى العصر المملوكي أي القرن الثالث عشر الميلادي فيتم تعديل تاريخها في كتالوج المتحف لتكون – بالخطأ – على نسبتها إلى ما قبل الإسلام ؟؟!!

- من المسئول عن تبطين الشرقيات بأرضية مختلفة عن الأصلية ؟





- ما هي وجهة نظر أساتذة الترميم فيم يسمى بقبة أبو سرجة المعروضة بالمتحف القبطي؟

– وما رأي أساتذة الترميم في أجهزة قياس الحرارة والرطوبة بالمتحف القبطي ؟

- وما رأي أساتذة الترميم وأمناء المتحف القبطي في الفاترينات ؟

وإذا كان هذا استعراض لما تم كشفه بعد افتتاح المتحف فإن المتحف قبل التجديد كان موقعًا مرتعًا للعبث ما بين الإهمال والسرقة، ولا يعني التطوير والافتتاح إغلاق ملفات السرقات السابقة والتي حدثت في نفس العهد .

فهناك توصيات للجنة الجرد - في الفترة قبل التطوير والتجديد - تضمنت بالحرف الواحد طلب تخزين مخطوطات المتحف في دواليب مناسبة وتزويدها بمواد كيماوية لمكافحة الحشرات والحيوانات الضارة والقارضة وهو ما يعني أن

المخطوطات الأثرية كان يتم وضعها على أرفف أشبه ما في الورش ومحلات قطع الغيار .. وأن الفئران «والعرس» كانت تتمتع بالتهام المخطوطات وهي جريمة لا تقل عن سرقة الآثار بل إن في حالة السرقة هناك احتمال - ولو ضئيل - بإعادتها ولكن في حالة التهام القوارض لها فلن تعود أبدًا ! ..

ومن هنا لم يكن غريبًا أن تتآكل أوراق من مزامير داود وهو من أهم الآثار بالمتحف القبطي.. والمزامير مجموعة لتسابيح ودعوات تستخدم في الصلوات اليهودية والمسيحية وتأتي بعد الشريعة (أسفار موسى عليه السلام الخمسة) .

ومخطوط المزامير يحمل رقم ١٢٤٨٨ في سجلات المتحف القبطي وكتاب المزامير مكون من ٣١ ملزمة تضم ٢٤٢ ورقة من جلد الغزال أو الرق وورقتين صغيرتين وتم إهماله حتى صار بحالة سيئة للغاية وأن بعض الأجزاء انكمشت بعد الترميم (!)



مزامير داود.. أهملوها حتى التلف

وقد كشف تقرير لجنة الجرد (٢٠٠٣) عن اختفاء أو تلاعب في عدد أوراق المخطوط حيث كان مدون بعدد ٢٧٧ رقا وتم تعديل الرقم إلى ٢١٧ رقا وجاء التعديل والذي أسقط ٦٠ رقا جاء بدون توقيع !! بينما حدث تضارب آخر حيث أن الرقم المسجل في سجل عام المخطوطات أن عدد رقوق المخطوط ٢٥٣ رقا .

هذا وقد أثبتت لجنة الجرد (عام ٢٠٠٣) فقد عدد من المخطوطات بالمتحف القبطي منها - كتاب بخط اليد رقم ٧١٦ وكتاب آخر بخط اليد يحمل رقم ٧٦٨ وثلاث مخطوطات (فردي) تحمل أرقام ٢٦٥٤ - ٢٦٥٨ - ٦٥٤٠ وكذلك فقد ٥٣١ صورة فوتوغرافية خاصة بالمخطوطات (مقاس ٢٤×١٨ سم) .

كما أن هناك مخطوطات أصابها التلف بخلاف مخطوط مزامير داود منها المخطوطات أرقام ١٤٢ - ١٥٧ - ١٠١٧ ووجد بعض الأوراق المستحدثة (!!) .. كما تم فقد أجزاء كبيرة من مخطوطات الخزنة رقم ٢ وبعض المخطوطات مثل المخطوط رقم ١٤٧ لم يذكر عدد أوراقه في السجلات (!) .. كما فقدت عدة أجزاء من المخطوط رقم ٢٩١٢ عقب ترميمها وامتد هذا التلف والضياع إلى مخطوطات أخرى والتي يزيد عددها عن ستة آلاف مخطوط !

ولا يتوقف الضياع أو الإهمال عند المخطوطات أو الصور بل وصل إلى العملات الأثرية .. ومن الطرائف أن أحد السياح الألمان فوجئ عن مشاهدته لفاترينة العملات في التسعينيات - قبل الترميم - بوجود عملات ألمانية حديثة بين عملات المتحف الأثرية وهو ما يعني فقد عدد من العملات وتم تسوية العجز بعملات ألمانية ظنًا أن أحدًا لن يلاحظها !

وهكذا فقدت أثار المتحف القبطي من مخطوطات وصور وعملات أثرية بسبب العجز في شراء دواليب أو حتى مبيدات حشرية وسم فيران أو حتى مصائد للفئران برغم أن هذه لم يكن يتكلف مئات معدودة من الجنيهات أمام الـ ٣٠ مليون جنيه التي تم إهدارها في ترميم محل شبهات وانتقادات .

وحتى بعد افتتاح المتحف وعند ترك مدير المتحف لموقعه نهاية عام ٢٠١٠ بسبب الإحالة للمعاش ومع عملية إخلاء العهد تم الكشف عن فقد خمس قطع أثرية ..

ولم تتوقف عجائب المتحف القبطي عند هذا الحد فبينما كان الأمر يستوجب مزيد من الوفاء والاحتفاء بمؤسس المتحف القبطي (عام ١٩٠٨) مرقص سميكه باشا والذي كان تمثاله النصفي بواجهة المتحف عموديًا فتم نقله مع التطوير ليستقر إلى جانب باب الدخول !

مصير مرعب لـ ١٢٣ ألف قطعة آثار بالمتحف اليوناني الروماني ظلت بدون تسجيل لمدة سنتين أثناء «بياض» المتحف!

-نقل ١٦٤ ألف قطعة آثار إلى مخازن غير مؤمنة بمارينا بواسطة شركة مقاولات:

-التحقيقات في قضايا أيمن عبد المنعم مساعد الوزير المسجون تناولت الرشاوى في أعمال المتحف اليوناني.

-بلاغ للنائب العام عن إهدار ٣٠ مليون جنيه – في يوم وليلة – في عملية ترميم المتحف.

اجتمعت شبهات سرقات الآثار وإهدار المال العام في المتحف اليوناني الروماني بالأسكندرية بصورة خطيرة كانت تكفي لسجن فاروق حسني وزير الثقافة بصفته المسئول الأول عن المجلس الأعلى للآثار، علمًا بأن مساعده الأول أيمن عبد المنعم كانت من بين ما تضمنته التحقيقات معه في قضايا الرشوة والتي انتهت بسجنه أعمال تتعلق بهذا المتحف ، فقد ظلت ١٢٣ ألف قطعة آثار دون تسجيل لأكثر من عامين أثناء أعمال «بياض» المتحف وما تصحبها من دخول العمال ووجود «سقالات» وخامات وغيرها وهي العملية التي أشرف عليها أيمن عبد المنعم مساعد الوزير، وتم إهدار فيها ٣ مليون جنيه ضمن ٣٠ مليون جنيه تم نهبها في عملية ترميم المتحف.

أما عن المخاطر التي تعرضت لها آثار المتحف.. فحسب تصريحات د. زاهي حواس للزميلة الصحفية إيمان الإشراف والتي نشرتها بجريدة الدستور بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٩ بأن تأخير ترميم المتحف والذي كان ينص العقد على انتهاء العمل في ٢٠٠٧ جاء بسبب استمرار مجلس الآثار نحو عامين في تسجيل الآثار داخل المتحف.

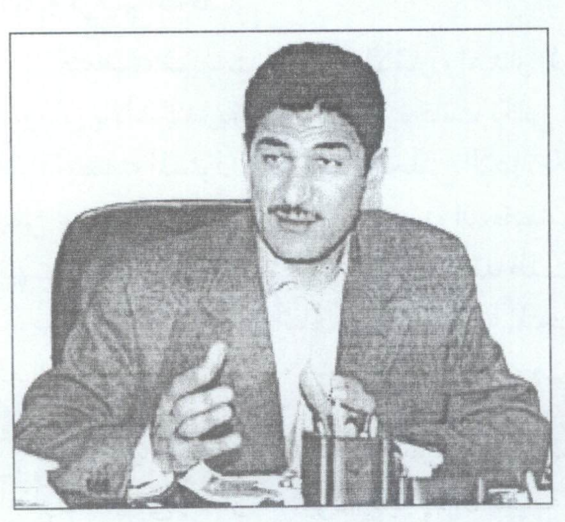
وأضاف د. زاهي حواس : إن ثلاثة أرباع الآثار في المتحف اليوناني الروماني كانت غير مسجلة ولا يُعرف حجم ما سُرق منها.

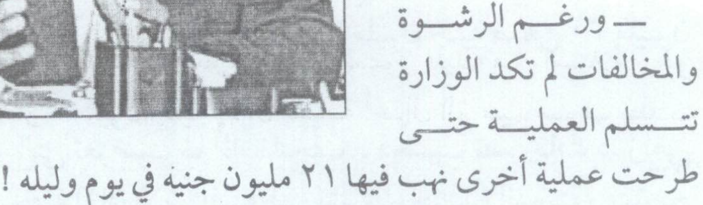
وأشار الحوار إلى أن عدد قطع الآثار بالمتحف ١٦٤ ألف قطعة، أي أن ١٢٣ ألف قطعة آثار ظلت بدون تسجيل في الفترة السابقة على عملية الترميم الأخيرة ومن ضمنها فترة أعمال «بياض» المتحف التي استمرت لأكثر من عامين.

وعند سؤال د. حواس عن إمكانية تعرض الآثار داخل المتحف للسرقة نظرًا لكونها غير مسجلة قال: أنا غير مسئول عن ذلك.. اسألوا من الذي لم يسجل الآثار من زمان.. «أنا لما جيت سجلتها» (انتهى).

إهدار ٣٠ مليون جنيه

أما عن أعمال الترميم ونهب المال العام:





- فقد تم طرح عملية لدهانات وبعض ترميمات للمتحف بتكلفة ٣ مليون جنيه ورد موضوعها ضمن قضية رشوة أيمن عبد المنعم سكرتير الوزير.

- ورغم الرشوة والمخالفات لم تكد الوزارة تتسلم العملية حتى طرحت عملية أخرى نهب فيها ٢١ مليون جنيه في يوم وليله !

- حيث تم طرح العملية بالأمر المباشر بمبلغ ٨٥ مليون جنيه لتعيد الشركة المحظوظة منحها لشركة من الباطن أنشئت خصيصًا لهذا الغرض وأخذتها بمبلغ ٦٤ مليون جنيه أي بفارق ٢١ مليون جنيه.

ـ ويضاف لهذه المبالغ المهدرة من ٦.٥ مليون جنيه قيمة شراء صناديق لتشوين الآثار رغم وجود ورش بالمجلس الأعلى تصنع هذه الصناديق بل تم التنكيل بمدير الورش م . أحمد سعد عند احتجاجه على إهدار المال العام وهو أمر أيضًا مخالف لتعليمات جهاز المحاسبات .

ـ ضياع الملايين بالعملة الصعبة نتيجة توقف الزوار والسائحين بسبب إغلاق المتحف أثناء الترميم الأول والثاني بل والموافقة على تأخير استلام العملية من شركة المقاولات لمدة عام .

ـ يضاف إلى ذلك نقل آثار المتحف والذي يضم نحو ١٦٤ ألف قطعة إلى مخازن بمارينا يخشى من سرقة بعضها خاصة أن النقل تم بمشاركة شركة للمقاولات.

المستند الأول: يتعلق بالمبلغ المخصص لتطوير وترميم المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية وإعادة العرض المتحفي حيث أشار تقرير قطاع المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار إلى أن التكلفة الإجمالية بمبلغ ٨٥ مليون جنيه .

ويلاحظ الآتي : أن تاريخ الانتهاء من العمل بالتقرير المطبوع هو ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٨ وقد تم تعديله (بخط اليد) ليكون ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩ وهو ما يعني عدم دقة قطاع المشروعات .

ـ **ملحوظة ثانية وهامة:** وهي إغفال الإشارة في تقرير قطاعات المشروعات إلى أن هذا المتحف كان قد تم الانتهاء من أعمال «بياض» ودهانات تكلفت نحو ٣ مليون جنيه وتم طرح المتحف للترميم بعد شهور قليلة من استلامه من المقاول مما يعني إهدار ٣ مليون جنيه إذ أن طبيعة أعمال الترميم سوف تطلب إهدار الأعمال السابقة .. فكيف جرى هذا كله دون حساب؟!.. بل وما حقيقة تكلفة أعمال «بياض» بمبلغ ٣ مليون جنيه وهي تكلفة مبالغ فيها للغاية بخلاف إهدار القيمة بأكملها .. وحتى مع ارتفاع تكلفة البياض فإن التكلفة المرتفعة تأتي عادة بسبب استعانة المقاول «بسقالات» معدنية لعدم تشويه حوائط المتحف فهل أتى المقاول بالسقالات على نفقته أم تبرع وتواطأ بها بعض المسئولين

بالورش والمشروعات بمجلس الآثار ليحضروها للمقاول من المجلس بل وتحمل تكلفة نقلها من القاهرة للإسكندرية!!

المستند الثاني : التقرير الفني للمشروع بتوقيع المهندس الاستشاري د . فاروق الجوهري ويلاحظ فيه : استعراض عرضين فنيين فقط دون وجود عروض من شركات عديدة عملت في مجال متاحف الآثار والتي تحفل بها المشروعات المطروحة في المتاحف والآثار بالمواقع المختلفة مثل المقاولون العرب وحسن علام والنصر للمباني والإنشاءات وغيرهم، ولا يعرف أحد سبب إغفال مشاركة هذه الشركات في العملية ولو من باب المنافسة التي من الطبيعي أن تصب لصالح المجلس الأعلى للآثار ، وبالتالي فإن عمل السيد الجوهري أصبح مقصورًا على أن يقول هذه الجهة أحسن من الثانية فالاختيار بين جهتين فقط .. ودون تفصيل في شرح أسباب ضعف إحداهما.. ومقابل الكلمتين حصل على أتعاب ٢٪ أي حصل مليون و٧٠٠ ألف جنيه (أرزاق) ..

والأمر يطرح العديد من التساؤلات :

- لماذا ذكر في عقد الاتفاق بأن المشروع بالاتفاق المباشر طبقًا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم المناقصات والمزايدات دون أدنى إشارة للقانون رقم ٩ الخاص بالمناقصات والمزايدات؟

- لماذا تم طرح المشروع على جهات خارجية وهناك العديد من البنود يمكن لورش المجلس الأعلى للآثار أن يقوم بها وهي كل ما يتعلق بالأبواب والشبابيك والبلاط والدهانات والأعمال المعدنية وغيرها علمًا بأنه يتم صرف مرتبات شهرية تصل إلى ٦٠ ألف جنيه للعاملين بالمجلس نظير هذه الأعمال إضافة للمكان والمعدات أي مبالغ طائلة بلا عائد وهو ما يتعارض مع تعليمات جهاز المحاسبات ؟

- من أين جاء مجلس الآثار برقم التكلفة ٨٥ مليون جنيه؟ وما هي التفاصيل التي استند إليها قطاع المشروعات ليحدد هذا المبلغ ؟! وإذا كانت المناقصة تحولت إلى «جلسة» أليس المفروض التفاوض في تخفيض المبلغ في هذه الممارسة المحدودة ؟!

- أين جدول المواصفات التفصيلية التي تم على أساسها تحديد المبلغ فمن الطبيعي أن الرسومات وحدها - إن وجدت - لا تكفي وبالضبط هل السعر حدده مجلس الآثار أم «المقاول» على مزاجه ؟!

المستند الثالث: وهو عقد الاتفاق المحرر بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧بين المجلس الأعلى للآثار والجهة التي رسي التعاقد معها وذكر البند الثامن أنه لا يجوز للطرف الثاني التنازل عن هذا العقد أو جزء منه أو إحلال طرف آخر بدلاً منه في تنفيذ العقد أو جزء منه .. كما لا يجوز التعاقد من الباطن على إنجاز الأعمال موضوع هذا العقد أو تعديله أو إنهائه كما يشير البند العاشر إلى أن قيمة التعاقد ٨٥ مليون جنيه والعبرة بما يتم تنفيذه فعلاً من أعمال وهو ما يفهم منه إمكانية زيادة المبلغ (!!) .. أما الملاحظات على البند الثامن فسوف يجيب عنها مستندات أخرى !

المستند الرابع : الوثائق المقدمة من مقدمي العطاء تذكر بالبند الرابع يجب على مقدمي العطاء تقديم صورة رسمية من عقد تأسيس الشركة تبين الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة، والبند الخامس تشير إلى تقديم سابقة الخبرة وتشابه العملية التي يريد الدخول في مناقصتها، والبند التاسع يشير إلى أسماء وخبرات مقاولي الباطن على أن يقدم المقاول ثلاثة أسماء لكل تخصص ولا يجوز الارتباط بغيرهم إلا بموافقة كتابية من المالك، كما ينص البند الثامن في إمكانية سحب العمل من المقاول إذا قام بإسناد العمل من الباطن دون موافقة المالك .

المستند الخامس : أما المستند الخاص بأسس وعناصر التقييم للعروض فقد جاء فيه : بدعوة من وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار للشركات المتخصصة المؤهلة سابقًا لتنفيذ المشروع (القومي) وأن هناك درجات للتقييم ومنها ما يخص مقاولي الباطن من نوعية المشاريع المشابهة التي قاموا بها ومدى تواجدهم في السوق المحلية وسابقة الخبرة والموقف المالي للشركة في الثلاث سنوات الأخيرة والتسجيل في الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والفئة .. وغيرها .. وكل هذا يحتاج إلى تعليق .

المستند السادس : يلي ذلك مستند أو بيان صادر من مصلحة التسجيل التجاري موضحًا به شركة ايجي نايل للبناء والتشييد (ش . م . م) ورئيس مجلس إدارتها خالد عبد الله عيد الفضيل، ومعه في مجلس الإدارة كل من أحمد محمد فهمي وكامليا محمد لاشين وعبد المنعم السيد عبد المنعم.

وبيانات الشركة مساهمة طبقًا قانون ١٥٩ لسنة ٨١ عقد رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٧ برقم ٢٧٦٨ وتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧ ونشاطها أعمال ترميم وصيانة الآثار والمباني التاريخية .

المستند السابع : يلي ذلك عقد مقاولة من الباطن بشأن تنفيذ عملية تطوير المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية بين شركة الدلتا للأنظمة الإلكترونية (ديسكو) وشركة إيجي نايل للبناء والتشييد والتي أوضحنا بياناتها ويمثلها م . خالد عبد الله عبد الفضيل .

وجاء بالبند رقم ١١ بالعقد : يلتزم الطرف الأول بسداد قيمة الأعمال محل هذا العقد للطرف الثاني والبالغ قيمتها ٦٤ مليون جنيه و٩٣٧ ألف و٧٨٤ جنيه و٩٧ قرش (هيلاقوا فكه بالقروش!!) .

هذا المستندات تثير سيلاً من الأسئلة وعلامات التعجب والملاحظات ومنها : كيف يتم طرح عملية وبالأدق منح عملية أشبه بالإرساء المباشر بمبلغ ٨٥ مليون جنيه فتقوم الجهة التي حصلت عليها بإعطائها لشركة من الباطن بمبلغ ٦٤ مليون جنيه أي بفارق ٢١ مليون جنيه؟ .. ألا يعني هذا أن تكلفة العملية بمكسبها ٦٤ مليون جنيه وليس ٨٥ مليون جنيه، أي بفارق ٢١ مليون جنيه. . . . فمن الذي قدر الـ ٨٥ مليون جنيه وكيف وافق مجلس الآثار على هذا المبلغ ، وألا يعني منح الجهة التي حصلت عليها الشركة من الباطن بفارق ٢١ مليون جنيه أنه ليست هناك دراسات جادة في قطاع المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار ولا يحزنون، وأنه إذا كان في كل عملية واحدة يضيع أكثر من ٢٠ مليون جنيه فإن الأمر يعني إهدار أموال الآثار بينما تنهار المواقع الأثرية لعدم وجود اعتمادات مالية لترميمها؟!

وألا يدل هذا على وجود أخطاء بالجملة بدءًا من اللائحة التي يعمل بها مجلس الآثار ؟!

ولماذا يرصد المجلس ٨٥ مليون جنيه وشركة تأخذ العملية من الباطن بـ ٦٤ مليون جنيه وبالطبع يمكن للشركة التي أخذت من الباطن أن تعطي لباطن الباطن أو حتى حفر الباطن وكأنها معركة أو عاصفة الصحراء فيقوم المقاول بمنحها لزوجته أو لشركة من معارفه وقطاع المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار يتفرج .. وأحيل رئيسه للمعاش دون محاكمة.

هذه التساؤلات تستدعي البحث عن حقيقة قطاع المشروعات ولماذا لم يخص الورش التابعة له ببعض البنود التي تستطيع تنفيذها والبحث عن شركة «ديسكو» وهل قامت بمنح عمليات مماثلة خاصة في آثار الإسكندرية وغيرها أما شركة إيجي نايل فهي محل علامات التعجب.

فعملية المتحف اليوناني الروماني تم التعاقد عليها في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧ بينما تاريخ مزاولة العمل لشركة ايجي نايل بدأ عملها طبقًا للمستند الصادر من السجل التجاري برقم ٢٢٧٠٤ من ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧ ألا يعني هذا أنها نشئت خصيصًا لهذه العملية وبالأدق الوليمة ؟! وأين أعمالها عن آخر ٣ سنوات - طبقًا لشروط اتحاد البناء - إذا كان نشاطها يبدأ بعد إرسال المقاولة ؟ وألا يعد هذا مخالفة صريحة لجميع ما جاء في كراسة الشروط والمواصفات والعرض الفني المقدم من الجقهة التي حصلت على العملية والتي أوردت قائمة الشركات التي سيستعين بها للعمل معه في هذا المشروع ولم يذكر فيها اسم هذه الشركة بالإضافة أنه كما أوضحنا أن هذه الشركة لم يكن لها وجود من الأساس أثناء تقديم العرض الفني وهل تم صرف دفعة مقدمة لها قبل إنشائها ؟! .. وألا يعد هذا مخالفة صريحة للبند الثامن من العقد والتي تؤكد على عدم تنازل الطرف الثاني أو إحلال طرف آخر أو التعاقد من الباطن على الأعمال محل هذا العقد ؟! وما هو الحال واستشاري المشروع أشاد بالعرض الفني المتكامل وبمستوى وخبرة مقاولي الباطن دون ذكر لهذه الشركة التي «لهفت» المشروع !

وهل يختلف هذا الأسلوب عن ما كان يقوم به أيمن عبد المنعم مساعد الوزير وعبد الحميد قطب (مهندسه التنفيذي!) وقد تم حبسهما !

نأتي لرئيس مجلس إدارة شركة إيجي نايل المدعو خالد عبد الفضيل للسؤال أين هو؟!.. الإجابة لدى أيمن عبد المنعم وعبد الحميد قطب وشلة الأنس في السجن وهم الذين كانوا أشد المتحمسين لهذا المشروع !!

المستند الثامن : وينقلنا هذا إلى اسم آخر ومستند آخر - فالطرق كلها مترابطة وسالكه ! فالجهة التي حصلت على العملية فوضت م . عبد المنعم السيد عبد المنعم للتوقيع على دفاتر الموقع ودفاتر حصر الأعمال ومستخلصات الأعمال الخاصة بأعمال عقد المقر الإداري للمتحف اليوناني الروماني ومخازن الآثار بماريا ومارينا .

ونفس الاسم عبد المنعم السيد عبد المنعم ضمن مجلس إدارة شركة إيجي نايل الوارد في بيانات السجل التجاري فلماذا لم يذكر هذه الصفة في أمر التفويض ؟ وهل السبب أن الشركة إيجي نايل التي يعمل بها المذكور ليس لها وجود رسمي بالنسبة لمجلس الآثار ولا توجد موافقة كتابية معتمدة من مجلس الآثار لهذه الشركة بالعمل في مشروع تطوير المتحف ؟!

شركات المقاولات ونقل الآثار

أما الأخطر في تقديرنا فهو أن يرد مع اختصاصاته عبارة مخازن الآثار بماريا ومارينا أي في مواقع المخازن التي تم نقل آثار المتحف اليوناني الروماني إليها - رغم أنه ممنوع على أي شخص خارج الآثريين المثبتين بالمجلس الأعلى للآثار وبمرافقة شرطة السياحة والآثار المشاركة في النقل أو التوجه إلى مخازن الآثار ! كما يطرح السؤال عن الجهة التي نقلت الآثار إلى مارينا هل مجلس الآثار أم إحدى شركات التغليف؟ وإذا كان مجلس الآثار القائم بالنقل فهل يوجد كشف بالعربات التي شاركت في النقل ؟!

هذه التساؤلات فرضتها مستندات عملية إسناد تصنيع صناديق حفظ الآثار الخاصة بالمتحف بدلاً من تصنيعها داخل ورش المجلس الأعلى للآثار وهو ما أهدر ملايين الجنيهات

المستند التاسع : فوفقًا للمستندات طلب عادل سليمان مدير إدارة العرض المتحفي من رئيس قطاع المتاحف تصنيع ١٦٦١ صندوق خشبي لتشوين أثار المتحف وقدم المواد الخام المطلوبة لعملية التصنيع .. وأكدت الخطابات المتتالية الحاجة إلى توفير الخامات ومنها خطاب من م . محمد نصر الدين المشرف العام على إدارة الورش إلى رئيس إدارة هندسة المتاحف، وخطاب من مدير عام المتحف اليوناني الروماني إلى رئيس الإدارة المركزية للمتاحف يطلب بتوفير الصناديق الخشبية والإسفنج الخاص بالتغليف لتشوين مقتنيات المتحف.

المستند العاشر : خطاب من م . محمد نصر إلى رئيس قطاع المشروعات يوضح ما يحتاجه من خشب وخامات لعدم توافرها بالمخازن، ويوضح الأسعار في السوق التي تتعدى المليون جنيه مما يعني أن تصنيعه بورش مجلس الآثار أوفر للمجلس وللدولة .

المستند الحادي عشر : خطاب آخر موجه إلى مدير مكتب رئيس قطاع المشروعات ومزيل بتأشيرات عن المراجعة مع الشركة المنفذة للمشروع (!!) وهو ما يعني أنه بدلاً من تصنيعه ذاتيًا بنحو ٢٠٠ ألف جنيه يتم الحصول عليه من الشركة المنفذة بمبلغ ٦,٧٠٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦ مليون جنيه رغم أن ورش المجلس بها عمال يحصلون على مرتبات بنحو ٦٠ ألف جنيه شهريًا.. وبذلك يمكن للشركة المنفذة أن تمنح العملية من الباطن إسوة بما حدث مع العملية الأم لتأخذها شركة من الباطن بنحو ٣,٩٠٠ مليون جنيه ،ويمكن أن تمنحها هي الأخرى من الباطن بحوالي ٢,٥ مليون جنيه أي أن الشركة المنفذة تحصل على مكسب في دقائق أكثر من ٤ مليون جنيه بينما يخسر مجلس الآثار نحو ٦,٥٠٠ مليون جنيه بسبب عدم تصنيع الصناديق ذاتيًا لأسباب غير معروفة ثم بعد ذلك يستمر رئيس قطاع المشروعات في موقعه ويجدد له الوزير لاستمراره حتى المعاش وهو أمر كان يتطلب محاكمة فاروق حسني وزير الثقافة.. وللأسف لم تتم محاكمته.

عجائب متحفي النوبة وأسوان

- الأبواب الإلكترونية لمتحف النوبة ظلت تفتح من تلقاء نفسها.. «وهزار» العاملين حطم تمثال بمدخل المتحف .

- الإعلان عن سرقة ثلاث قطع بمتحف أسوان فاكتشفوا سرقة أمين المتحف وحارسه لقطع أخرى !

سرقات الآثار في متحف النوبة جاءت من خلال دعوة مفتوحة تقول: «مرحبًا باللصوص .. نحن نقدم كافة التسهيلات»..

أول هذه التسهيلات كشفت عنها المذكرة الموقعة من مدير متحف النوبة بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٨ للعرض على مدير عام الصندوق وتقول : إنه في تمام الساعة ١١ صباح اليوم أبلغنا أفراد الأمن بأن باب مصعد مخزن الآثار قد فتح تلقائيًا (أي من تلقاء نفسه) وتوجهنا على الفور ناحية المخزن ومعنا قائد الشرطة ووكيل المتحف ومشرف الوردية ، ووجدنا باب مصعد المخزن مفتوحًا تلقائيًا دون تدخل من أحد .. وعليه قمنا بالمعاينة للتأكد من سلامة المحتويات.

لذا نرجو مخاطبة الشركة المنفذة لتدارك تكرار مثل هذه الأحداث التي تمثل في الوقت الراهن خطورة حقيقية لما يمثله مخزن الآثار وما يحتويه من قطع أثرية .. هذا مع العلم بأن مسئولي الشركة كانوا قد أنهوا الإصلاحات منذ أسبوع (!!).

وبالطبع الأمر هنا أكبر من التعاقد مع شركات دون المستوى وشبهات السمسرة والعمولات فضلاً عن إهدار المال العام .. فالأمر يتعلق بمخازن للآثار وهو ما دعا إلى تقديم مذكرة ثانية..

تقول المذكرة المقدمة من وكيل متحف النوبة ومسئول الأمن بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٩٨ للعرض على مدير متحف النوبة : نظرًا للأعطال المتكررة التي تحدث للأبواب الإلكترونية بالمتحف والتي كان آخرها ما حدث من فتح أحد أبواب مخزن الآثار بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٨ .

ولخطورة ما حدث ومسئوليتنا عن العهدة الأثرية داخل مخزن الآثار ولتكرار هذا الأمر من قبل ، فقد سبق أن عرضنا وضع أقفال على هذه الأبواب غير أن مندوبي الشركة أفادوا بأن هذا يؤدي إلى أضرار بموتور الباب في حالة فتحه التلقائي ، وبالتالي مسئوليتنا عن الأضرار المترتبة عليه.. علمًا بأن أي أضرار يمكن معالجتها ولكن في حالة فقد قطعة أثرية بسبب هذا العبث على من سوف تقع المسئولية ؟ على الشركة المنفذة أم على أصحاب العهد الأثرية الذين وضعوا عهدتهم في مخزن له ثلاث أبواب تفتح عشوائيًا .

ونظرًا لما يمثله هذا الأمر من عدم اطمئنان على عهدتنا الأثرية داخل مخزن الآثار يرجى مخاطبة الجهات المختصة للموافقة على استبدال أبواب مخزن الآثار بأبواب عادية لأنها على الأقل لن تفتح من تلقاء نفسها .. مع إعادة النظر في هذه الأبواب .

ونحن من جانبنا نتساءل عما جاء في خطابات رسمية لمسئولي الآثار .. هل سمع أحد من قبل في أي مخزن آثار في العالم أو حتى في مدينة ملاه أو حتى بيت الأشباح عن أبواب تفتح عشوائيًا وفي أي وقت ولو بدون وجود أفراد أمن في الموقع سوى في مغارة على بابا حيث يقول «شيخ المنسر» كلمة السر «افتح يا سمسم» فيهجم الأربعين حرامي لينهبوا الكنوز !

وماذا تعني عبارة نظرًا للأعطال المتكررة إلا أن فتح هذه الأبواب تلقائيًا تكرر مرات ومرات دون أن يتحرك أحد !

أما كيف تم استلام مثل هذه الأبواب التي تفتح من تلقاء نفسها فإن مذكرة أخرى عن موقع قريب من متحف النوبة تكشف عن مثل هذه اللجان .

يقول محضر المعاينة المؤرخ في ٦/ ٩/ ١٩٩٩ بموقع المخزن المتحفي للآثار الإسلامية والقبطية بمنطقة القباب الفاطمية بطريق خزان أسوان .

أنه بناء على قرار الأمين العام رقم ١٨٥٧ بتاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٩٩ للنظر في إمكانية نقل الآثار المخزنة بمعبد إيزيس بأسوان إلى مخازن الآثار بأسوان، وبعد

أن قامت اللجنة بمعاينة الآثار الموجودة بمعبد إيزيس وقد تبين وجود شواهد إسلامية أثرية وقطع معمارية فرعونية مخزنة بصالة الأعمدة وقدس الأقداس توجهت اللجنة لمعاينة المخزن المتحفي للآثار الإسلامية بطريق الخزان بأسوان وتبين للجنة أن المبني مجهز ومنفذ بأسلوب معماري مناسب للاستخدام كمخزن متحفي إلا أن السيد العميد محمد مازن أوصى قبل عملية نقل الآثار بالآتي :

١ـ ضرورة تركيب بوابة حديدية على المدخل الرئيسي الموجود بالناحية الشمالية للمبنى .

٢ ـ تركيب باب حديدي على حجرة المخزن الموجودة على يمين الداخل .

٣ ـ تركيب بابين حديديين على بابي قاعة العرض .

٤ ـ تركيب باب حديدي على المدخل الموجود بالجهة الشرقية للمبنى .

٥ ـ ضرورة وجود طفايات حريق بعدد مناسب .

٦ ـ ضرورة توفير إضاءة مناسبة حول المبنى وأسواره الخارجية .

٧ ـ ضرورة استكمال الجزء الباقي من السور المحيط بالمنطقة الأثرية في مواجهة مستشفى حميات أسوان .

ترى كيف ذكرت اللجنة أن المبنى مجهز ومناسب للاستخدام كمخزن متحفي للآثار ولا توجد به كل هذه الأبواب بل والسور!!

وماذا لو لم يكن هذا العميد الأمين موجودًا وأبدى كل هذه الملاحظات !!

لا عجب فالآثار قبل نقلها ظلت موضوعة بصالة الأعمدة وقدس الأقداس بمعبد إيزيس أي أمام ووسط آلاف الزوار كل يوم يمرون عليها ويتخبطون فيها وربما ينتقون منها .. والمسألة هنا لا تحتاج إلى أبواب تفتح من تلقاء نفسها فهي غير موجودة على الإطلاق !!

هذه «المسخرة» في عصر «حسني مبارك وفاروق حسني» لم تكن عجيبة إذ مع افتتاح متحف النوبة جاء الإصرار على عمل «فاترينات» بالخارج (!)

لوضع بها أقدم مومياء لإنسان بالنوبة وهي ترجع إلى ١٣ ألف سنة .. وعندما توجهوا لإحضار المومياء من بدروم المتحف المصري وجدوها «تفتت» .. ومر الأمر دون محاسبة أو حتى عتاب أي أحد عن الإهمال الذي أدى إلى تفتيت المومياء ولا نعرف ماذا وضعوا في «الفاترينة» المستوردة خصيصًا لهذا الغرض ؟!

ولا عجب أيضًا فقد كشفت المستندات عن سرقة جهاز أشعة وحاولوا التستر عليه بالزعم بأنه تم استهلاكه رغم أنه لم يمر على استيراده أيام .. ولأن الكذب واضح فإن جسم الجهاز سواء مستهلك أو غير مستهلك غير موجود !

وكان طبيعيًا مع كل هذا الاستهتار أن يتم كسر تمثال نادر بمتحف النوبة في ١/ ٧/ ١٩٩٩ أثناء دفع اثنين من أمناء الشرطة .. ولا نعرف أنهما كانا «بيهزروا» أم ماذا؟ .. فالمجلس الأعلى للآثار نفسه ووزيره «بيهزروا» إذ مرت الواقعة دون مسائلة أو أدنى عقاب ! حيث تم التكتيم على الحادث.

يقول التقرير الذي يحمل عنوان مركز الصيانة والترميم بمتحف النوبة «تقرير عن حالة القرد «حجوتي» إن الأثر عبارة عن تمثال من الحجر الرملي يمثل قردًا واقفًا رافعًا يديه وهو مثبت على قاعدة جرانيتية أمام مدخل المتحف .

والقرد تعرض للدفع بقوة مما أدى إلى سقوطه على حافة القاعدة الجرانيتية نتيجة دفع أحد الأفراد به فتم كسر التمثال إلى جزأين من أعلى الساقين مع تفتيت بعض القطع الصغيرة .

-أما عن سرقات متحف أسوان فقد تعرض المتحف للسرقة في بداية التسعينيات وتم الإبلاغ عن ثلاث قطع مفقودة مع تحديد مواصفاتها .

وجاءت المفاجأة في العثور على ثلاث قطع مسروقة ولكن غير المبلغ عنها !

أما عن اللصوص فقد كشفت مباحث شرطة السياحة والآثار أن أمين المتحف وحارسه قاما بسرقة القطع الأثرية وأخفياها بحديقة المتحف تمهيدًا لإخراجها في وقت لاحق لبيعها لتجار الآثار، واعترفا المتهمان أمام الحسيني الحجاجي وكيل نيابة أسوان الذي قرر حبسهما .

مولد في متحف طنطا على طريقة «حاميها حراميها»!

أحراز المضبوطات في قضية سرقة الآثار المودعة بالمتحف تمت سرقة آثارها الذهبية !

متحف طنطا مثله مثل كل «موالد» سرقات الآثار في عهد فاروق حسني وزير الثقافة ..

أشهر سرقات متحف طنطا في عهد فاروق حسني تتعلق بالقضية رقم ٧٣٥٠ لسنة ١٩٩٢ أول طنطا ، وهي قضية تتعلق بمضبوطات سرقات آثار شملت ثلاث أحراز تم إيداعها بمتحف طنطا لحين الانتهاء من القضية .

شمل الحرز الأول عملات ذهبية وبرونزية وزنها ٤٦ كيلو ، وضم الحرز الثاني ورق تصوير، والحرز الثالث آثار حديثة ومقلدة .

ومع تفريغ الأحراز تبين مفردات مشمولها ١٢٠ فردة حلق من الذهب، وخاتم من الذهب، ودلاية وترس من الذهب تنتمي إلى عصور تاريخية مختلفة (أثرية) إضافة إلى تميمتان وستة قطع عملات ذهبية من العصر البيزنطي .

أما العملات الفضية المخلوطة بالبرونز فعددها ٢٣٢ قطعة عملة أثرية .

هذا وقد صدر الحكم في القضية بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣ بمصادرة المضبوطات وإيداعها بصفة نهائية في متحف طنطا ..

وقد تم تسليم الأحراز للمتحف بناء على محضر التسليم والتسلم بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ .

وبتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٩٨ تم عمل محضر فض أحراز للآثار بلجنة مكونة من عطية حواش مدير عام المتحف وثلاثة من أمناء المتحف .. ويلاحظ في تشكيل وحضور هذه اللجنة أنها خلت تمامًا من أي تواجد للشرطة أو مباحث الآثار رغم أنها مقر شرطة الآثار بالمتحف ذاته علما بأن كافة القرارات والأوامر الإدارية أشارت إلى حضور عضو من الشئون القانونية وآخر من الشرطة ورئيس قسم شرطة السياحة والآثار بالغربية (قائد حرس المتحف) في عمليات الجرد والتسليم والتسلم .

وفي ٢٥/ ١/ ١٩٩٩ صدر تقرير جهاز المحاسبات (شعبة فروع الوزارات) بتوقيع محاسب الهام غرابه رئيس الشعبة .. وجاء عنوان التقرير «فحص الأعمال المالية والمخزنية لمتحف آثار طنطا» .

وبعيدًا عن ذكر عشرات المخالفات المالية والإدارية والتلاعب في «بونات» البنزين وغيرها ، أورد التقرير ما يتعلق بالآثار مشيرًا إلى محضر التسليم في بداية القضية عام ١٩٩٢ ومحضر التسليم والتسلم في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ بعد انتهاء القضية تمامًا .

وتم إجراء جرد على الطبيعة في ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٨ وبمراجعة السجلات .. حيث كشف الجرد الفعلي عن عجز بلغ :

٤ فردة حلق من الذهب مختلفة الأشكال والأحجام وتنتمي لعصور مختلفة.

واحد غويشة ذهب عبارة عن مثلث مفرغ من الذهب ينتهي بطرفين وترجع للعصر الإسلامي.

١٢ قطعة من العملات الذهبية تنتمي لعصور مختلفة .

٨ عملات من الفضة والبرونز تنتمي لعصور مختلفة .

٣ قطع من البرونز ترجع للعصر المتأخر .

جزء من عين من البرونز ترجع للعصر المتأخر .

خاتم من الفضة عليه زخارف نباتيه يرجع للعصر العثماني .

ومن الطريف أن الجرد كشف عن وجود أصناف لم ترد ضمن محضر المعاينة وهي مفتاح مخروطي الشكل من البازلت و١٥ تميمة من القيشاني تعود للعصر المتأخر .

هذا العجز يعني بوضوح أن ما تم إعادته من مسروقات لصوص الآثار خارج المتحف تمت سرقته ثانية من داخل المتحف بمعرفة الأثريين !!

هذا وقد ذكرت بعض الشكاوي «وقتذاك» منها: أن حجم المسروقات بلغ ١٢ كيلو من العملات الأثرية، وأن مدير منطقة آثار مرسى مطروح كان عضوًا في لجنة تعبئة الحرز الأول عام ١٩٩٢ وكان أيضًا عضوًا في لجنة فض الأحراز وهو ما يمكن أن يحدث خلط ، ونفس الأمر في رئاسة مدير عام المتحف للجنة تسليم العهد الأثرية وهو ما أثار عدد من مفتشي الآثار .. إضافة إلى صدور قرار بندب مفتشي أثار من وسط الدلتا للعمل بمتحف طنطا وقيل أنه تم تقديم طلب مزور باسمه واختفاء الطلب من شئون العاملين .

هـذا وقـد قـام أمـين مجلس الآثـار «وقتـذاك» د . جـاب الله بزيـارة تفقدية للمتحف عقب نشر «الموضوع» بأعداد متتالية بجريدة الشعب حيث تصاعدت سرقات ومخالفات الآثار في الدلتا ومنها سمنود وبهبيت .

وتجدر الإشارة إلى أن تمثال للآلهة أفروديت سافر ضمن معرض «مجد الإسكندرية» بفرنسا وتعرضت قاعدة التمثال وجزء من بدن التمثال للكسر وتم الضغط لترميمها سرًا بالمتحف المصري دون الإعلان عن ما حدث من كسر للآثار في المعرض.

سرقة مخازن متحف ملوي بمبنى للمطافي !

رغم اتهام د . حواس لمتحف ملوي بأنه من أسوأ متاحف الآثار إلا أنه من أقل المتاحف التي تعرضت للسرقة !

أما السرقة التي سبق أن تعرض لها المتحف فترجع إلى أن المتحف في وقت سابق كان يستعين بـ ٥ حجرات واقعة خلف المتحف وهي حجرات كانت تابعة للمطافي، واستخدمها المتحف كمخازن ووضع بها أواني فخارية وتماثيل من حفائر قديمة قام بها د . سامي جبره عام ١٩٣٥ وتمكن اللصوص من سرقتها عن طريق حجرات المطافي !

وعقب ثورة يناير ٢٠١١ اكد شعلان أن لوحة زهرة الخشخاش حصلت عليها سوزان مبارك وطالب بالبحث عنها فى قصور الرئاسة

وفى الوقت نفسه أشارت بعض الصحف إلى أنه عقب سرقة اللوحة تم ضبط عدد من الأشخاص أثناء محاولة تهريبها من مطار القاهرة بينما رد البعض على هذا القول بان واقعة القبض كانت تتعلق بتهريب لوحات أخرى !

أما واقعة حصول سوزان مبارك على لوحة زهرة الخشخاش فلم يتم إثباتها بشكل قاطع ولذا اعتبر البعض أن ما ذكره شعلان من باب الدفاع عن نفسه لوجود حكم ضده في قضية اللوحة ..

مخالفات وسرقات في متاحف ومخازن آثار بور سعيد والإسماعيلية والعريش والقنطرة والإسكندرية

تنتشر المخالفات في العديد من المتاحف وهو أمر ليس ببعيد عن السرقات إن لم تكن الآثار فعلى الأقل المال العام ومنها :

ـ متحف بورسعيد أكثر من خمس سنوات وهو مغلق رغم أن ترميمه لا يحتاج لعدة شهور وهو ما يخشى أن يكون حدث شيئًا لآثاره .

ـ متحف العريش ثبت وجود أخطاء فادحة فور تسلمه .. كما أن أثار مناطق سيناء تعرضت للسرقة أثناء الانفلات الأمني عقب ثورة يناير ٢٠١١ .

ونشرت مجلة أكتوبر أنه ضمن المتاحف التي تعرضت للسرقة عقب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ في غمرة الانفلات الأمني.

ـ القنطرة : سرقة ٦ مخازن متحفية أثناء أحداث ثورة يناير ٢٠١١ ، حيث أعلن د. محمد عبد المقصود – رئيس قطاع مكتب الوزير – عن سرقة ٨٠٠ قطعة

واستعادة ٢٩٢ قطعة ثم استعادت عدد من القطع الأخرى تم ضبطها بميناء بورسعيد.

ـ متحف الإسماعيلية ظلت به أخطاء في التصميم سبق أن انتقدها د . نور الدين حيث كانت المحافظة قامت بالبناء دون التنسيق مع الآثار ..

هذا بخلاف اعتداءات الرئاسة على المباني الأثرية الخاصة بقناة السويس بالإسماعيلية .

ـ وثائق قناة السويس : نشر أكثر من مرة عن سرقة مخطوطات تتعلق بقناة السويس .

ـ مخازن جامعة الإسكندرية نشرت جريدة الدستور (١٦/ ٥/ ٢٠١١) تصريحات للدكتور حواس تحذيرات من سرقات مخازن ومتاحف الجامعات عقب سرقة مخزن كلية الآثار داخل جامعة القاهرة و ذكر فيها أنه تبين حدوث سرقتين بجامعة الإسكندرية .

ثانيًا : متاحف أسرة محمد على

سرقة متحف وقصر محمد على بشبرا أشهرها الستائر وتسع لوحات فنية:

– سرقة ٩ لوحات نادرة من القصر .. والوزير أرجع عدم تأمين الموقع لضعف أهمية اللوحات!

– إعادة لوحات بديلة في تمثيلية مشبوهة .. وتشكيل لجنة لإقرار عدم تزوير اللوحات برئاسة موظف سبق سجنه في قضية آثار!

– اللصوص سرقوا ستائر المتحف الأثرية والمرممون طالبوا ولو بصور لتقليدها !

تعرض متحف وقصر محمد علي بشبرا للعديد من السرقات إلى درجة أنه عند ترميم القصر عام ١٩٩٠ كان البحث عن الستائر التي تحيط بالقاعة المستديرة التي تتوسط قاعات القصر ، وعندما لم يعثروا على أية قطعة منها ، اقترح البعض عمل إعلان عن كل من يعرف مواصفاتها أو لديه صورة لها يرسلها لعمل مثلها وتقليدها!

ولم تكن الستائر أو المقتنيات الفنية وحدها التي سُرقت من هذا المتحف أو القصر الرائع

ونتيجة لعدم تركيب أو لتوقف عمل كاميرات المراقبة بالقصر خوفًا من التقاط صور غير مرغوب فيها بعد أن حول فاروق حسني المكان إلى إقامة أفراح كبار المسئولين بالحزب الوطني ولعروض الأزياء ، وتصوير أغاني الفيديو كليب وغيرها .. تعرضت تسع لوحات فنية رائعة بالقصر للسرقة في أول مارس عام ٢٠٠٩ وهو ما انتقده النائب جمال زهران في طلب إحاطة بمجلس الشعب.

واللوحات التسعة المسروقة هي :

-لوحة محمد علي باشا من الورق المقوي وهي بالألوان الزيتية ومقاس اللوحة ١١٥ × ٨٨ سم.

- لوحة زيبا هانم قادن إحدى محظيات محمد على باشا مقاس ٧٢ × ٥٨ سم
-. لوحة الخديوي إسماعيل وهو شاب يرتدي الملابس العسكرية واللوحة من الخشب والقماش بمقاس ٧٠ × ٥٥ سم .

- لوحة الأميرة فاطمة إسماعيل من الخشب والقماش بمقاس ٧٤ × ٦٢ سم

- لوحة للخديو عباس حلمي من الورق المقوي وألوان الزيت بمقاس ١٢٥ × ١٠٠ سم .

- لوحة للأميرة جاشم أفت إحدى زوجات الخديو إسماعيل من الخشب والقماش بمقاس ١٠٥ × ٨٨ سم .

- لوحة إحدى زوجات الخديو إسماعيل بمقاس ١٤٥ × ١١٥ سم .

ـ لوحة لعزيز باشا عزت من الخشب والقماش بمقاس ٨٦ × ١٠٧ سم .

ـ لوحة للأمير محمد علي ومعه طفل تركي آخر من أحفاد محمد علي باشا من الخشب والقماش بمقاس ٩٤ × ٨٠ سم .

وكشفت المعاينة وتأكيد مديرة المتحف أن السرقة تمت من الداخل لعدم وجود آثار للعنف بالأبواب والشبابيك .

وجاءت المفاجأة في عدم وجود كاميرات للمراقبة مما سهل للصوص الاستيلاء على اللوحات خاصة أن ما كان يحدث في المتحف من تخصيصه كصالة للأفراج والحفلات وعروض الملابس وتصوير «الفيديو كليب» وغيرها يمكن فئات مختلفة من الدخول والعبث دون الرقابة خاصة أن هذه الأعمال تتم في الفترة المسائية أي بعد انصراف أمناء العهد من الأثريين .

وقد برر فاروق حسني وزير الثقافة عدم تزويد المتحف بالكاميرات لأن اللوحات المسروقة لا تمثل قيمة عالية !!

وهو مبرر في حد ذاته بعد استخفاف وجريمة.. إذ بالضبط أين ذهبت ٥٠ مليون جنيه قيمة الترميم الأخير ومن قبله عشرات الملايين في نفس عهد الوزير؟!

وإذا كانت مثل هذه اللوحات الفنية العالية ليست ذات قيمة فماذا تساوي «شخابيط» الوزير؟!

وفي الوقت نفسه فإن المتحف يضم قطع فنية أثرية تقدر قيمتها بملايين الجنيهات ..

هذه اللوحات الفنية قال عنها الفنان والمرمم الكبير قدري كامل .. إنها من أروع اللوحات الفنية والتي رسمها فنانين عالمين لأسرة محمد علي وقد سبق أن قامت هيئة الآثار عام ١٩٧٢ بترميمها تحت إشراف الفنان الكبير د . صلاح عبد الكريم وأن قيمة أي لوحة تقدر بملايين الجنيهات ..

وأضاف أحمد دسوقي - مدير عام المتاحف التاريخية الأسبق - بأن اللوحات المسروقة لا تقل في القيمة التاريخية والفنية عن قيمة أية لوحة عالمية ترجع لذلك العصر مثل اللوحات الخاصة بنابليون الثالث والإمبراطورة أوجيني وغيرهما .. وأن العالم اليوم يقتني مثل هذه اللوحات لتزين متاحفه بقيمة لا تقل عن ٥٠ مليون يورو للوحة الواحدة أي أن قيمة اللوحات المسروقة تقدر بمليارات الجنيهات بدون مبالغة ، ويمكن متابعة أسعار اللوحات الفنية الأثرية في صالات المزادات عبر «الإنترنت» .

علما بأنه يوجد بالقصر ١٥٥ لوحة أخرى !

بينما جاء التخوف من تقدير قيمة كل اللوحة بجنيهات معدودة يدفعها أمين العهدة مثلما حدث مرات عديدة في مجال الآثار إذ يتم تقدير قيمة التمثال الأثري بـ ١٥ جنيهًا وهو ما حدث عن سرقة تمثال نادر بمنطقة الأهرامات أو مثلما حدث لتثمين فانوس مذهب سرق من سيارة الخديو إسماعيل بمتحف المركبات بـ ٣٥٠ جنيه !.

ومع حدوث ضجة في الرأي العام وإحاطة الشبهات بمسئول بالقصر وأن مفتاح الحمام الذي يستخدمه يفتح على حجرات القصر الأخرى، جاءت المفاجأة التي هي أغرب من الخيال ولا تليق حتى مع أفلام «الكارتون» للأطفال وقصص الخيال العلمي أو أرسين لوبين وأجاثا كريستي !

إذ قيل أنه تم العثور على اللوحات داخل القصر بعد أن اتصل أحد المجهولين بالشرطة وأفادهم بأنه عثر على اللوحات «المسروقة» وقذف بها من فوق سور القصر إلى داخله !!

وبالطبع لا يتصور أحد أن أي شخص يقوم بمثل هذه المغامرة «العبيطة» إذ أن القصر في هذه الفترة كان تحت عيون الحراسة ليل - نهار بسبب أصداء الحادث فمن هو الذي يقف بسيارته ويغامر بقذف اللوحات .. وحتى لو فُرض أن شخص ما ووجد اللوحات ولا يريد أن يسلمها للشرطة فكان له أن يتركها

في أي كان في أرجاء مصر دون أن يعرّض نفسه للخطر والاتهام وكأن الأرض ضاقت بما رحبت فقرر أن يقذف بها داخل القصر !!

وبالطبع صارت الشبهات حول إمكانية تزوير اللوحات العائدة واستبدالها خاصة مع مفاجأة إقرار مدى أثرية هذه اللوحات في يد ممن تدور حولهم علامات الاستفهام والتعجب !

فقد شكل الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار لجنة لفحص مدى أثرية اللوحات برئاسة أثري سبق أن تولى رئاسة متحف طنطا، وتجيء المفاجأة التي أعلنها د . حجاجي إبراهيم ـ رئيس قسم الآثار الإسلامية بكلية الآداب جامعة طنطا ـ بأنه سبق سجنه في قضية تتعلق بالتلاعب في حرز سبائك ذهبية أثرية كانت مسروقة من متحف طنطا وأنه زاره بنفسه في سجن طنطا ! .. وأنه من العجيب أن يتم تعيين المتهم المذكور مدير عام للعهد الأثرية بالمجلس الأعلى للآثار رغم أنه نفسه يعتبر لم يحافظ على العهد الخاصة به ! .. وأن هناك وقائع تنذر بإمكانية مجاملة المذكور في حقيقة اللوحات فقد ذكر د . حجاجي إبراهيم أنه يشغل معه عضو بمجلس إدارة المتحف القبطي وأنه قد فوجئ بالعلم بدخول رجل الأعمال غبور إلى مخازن المتحف القبطي بالمخالفة لقانون الآثار وعدم حصوله على موافقة مجلس إدارة المتحف وهو ما أثار اعتراضه إلا أنه فوجئ في الأسبوع التالي بقيام المذكور بإدراج ملحوظة في بنود الاجتماع بأحقية غبور بالدخول لمخزن المتحف بدعوى أن رئيس الآثار كان موجودًا وهو يمتلك سلطة سيادية ولا يجوز الاعتراض عليه !

وتجيء المفاجأة الثانية في السعي لنقل موظفي القصر «وقتذاك» ـ عدا صلاح شقوير ـ «أحد أتباع الوزير» إلى قطاع المتاحف والمتاحف الأخرى ، كما يتم نقل الآثار للتشوين بمخزن قصر المنيل (الأمير محمد علي) وهو ما يعني تحقيق غرض الوزير ونظريته «الثقافة ـ تجارة» حتى يقتصر القصر أو المتحف على الحفلات والأفراح والليالي الملاح والفيديو كليب بالمخالفة لقانون الآثار !

والعجيب ما نُشر عن سعي الوزير لتحويل القصر إلى متحف إسلامي وهو ما أثار ضجة إذ أن القصر لم يحافظ على عدة لوحات فما الحال إذا تم وضع فيه آلاف من قطع الآثار الإسلامية لتصبح وليمة للصوص !

وانتهى الحادث دون تغيير تشكيل اللجنة المكلفة بفحص اللوحات ، ودون معرفة الرأي العام عن حقيقة اللوحات العائدة ! بل ودون أي اهتمام بتأمين المتحف .

وقد نشرت مجلة الإذاعة والتليفزيون (٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩) خبر عن مكالمة هاتفية غاضبة تلقتها نبيلة حبيب المدير العام للمتاحف التاريخية من فاروق حسني وزير الثقافة عقب انتهاء حلقة برنامج على الهواء بقناة أوربيت حيث قالت نبيلة حبيب في البرنامج: أن هناك بالفعل أجهزة تأمين وإنذار لقصر محمد علي ولوحاته الثمينة ولكنها ملقاة في المخازن .

وقد غضب الوزير من تصريحاتها واتهمها هي بالتقصير، وقلل من شأن عملية تركيب منظومة الإنذار لحماية مقتنيات القصر والمتحف بحجة أن العملية مكلفة (رغم أن تكلفة ترميم القصر ٥٠ مليون جنيه !!) وجاءت المفاجأة في قوله : أنه لم يكن يعلم أن الأجهزة لم يتم تركيبها أصلاً !

فاروق حسني أهدر آثار متحف ركن الملك فاروق بحلوان لحساب الأكاديمية المصرية في روما:

- آثار متحف ركن حلوان هربت إلى قصر عابدين وأكاديمية روما ومخازن «مقشات» رئاسة الحي !

- وزارة الثقافة قامت بتسجيل أشجار المانجو بحديقة المتحف وتشكيل لجان لبيع الثمار دون اهتمامها بالآثار!

- خروج أكثر من ١٧٠٠ تحفة إلى قصر عابدين دون توصيف دقيق من بينها ٥٠٠ جالية أصلي تقدر بـ ٢,٥ مليار دولار .

- نقل مئات القطع إلى مخازن مهمات الهرم وحي حلوان بجانب «الجرادل والمقشات» .

- بالمخالفة للقانون وتجاهل اللجنة الدائمة للآثار فاروق حسني نقل آثار متحف حلوان إلى الأكاديمية في روما .

يعد متحف ركن فاروق بحلوان أحد عجائب المتاحف ليس في الجمال فحسب بل للتصرفات التي تحدث بشأن أثاره وتعريضها للتبديد ..

أما الأعجب ففي الوقت الذي تخرج فيه الآثار من المتاحف بالمخالفة لقواعد تأمينها ومخالفة قانون الآثار يتم تسجيل أشجار المانجو والفاكهة الموجودة بحديقة المتحف والاعتناء بتلقيحها واتخاذ إجراءات دقيقة من تشكيل لجان برئاسة مديرة المتحف عند بيع ثمارها وتوريد الثمن .. والحصول على مكافأة البيع .

أما أثار المتحف فكما أكد أحمد دسوقي مدير عام المتاحف التاريخية السابق فإن كثير منها غير مسجل بشكل فني دقيق وتم نقلها إلى جهات متعددة بعضها غير آمن أو لا يتبع المجلس الأعلى للآثار .

فقد كان بالمتحف آثارًا كثيرة تم نقلها أثناء استيلاء حي حلوان على المبنى.

ومن المقتنيات التي نقلت إلى جهات تتبع المجلس الأعلى للآثار .

عدد ٨١ من المقتنيات مفرداتها ٩٧ نقلت إلى متحف قصر الجوهرة .

عدد ٢٤ من المقتنيات مفرداتها ٣٣ نقلت إلى متحف قصر المنيل .

عدد ١٥ من المقتنيات مفرداتها ١٥٨ نقلت إلى مخازن استراحة الهرم ورغم أن هذه المقتنيات نقلت إلى جهات تتبع للآثار إلا أنها معرضة للسرقة والاستبدال وبعضها يثير علامات التعجب ..

وعلى سبيل المثال توجد ١٥٨ قطعة تخص ركن حلوان باستراحة الهرم وفي الوقت نفسه يوجد بركن حلوان ٢١٢ قطعة تخص استراحة الهرم !!

والآثار المنقولة أو الموضوعة في استراحة الهرم غير مؤمنه .. فالاستراحة ليست مخازن آثار بل مخازن مهمات أي حجره عادية بالطوب وموضوع مع الآثار جرادل ومقشات !

أما عن المقتنيات الموجودة بجهات لا تتبع المجلس الأعلى للآثار فمنها ١٠٥ من المقتنيات مفرداتها ١٧٠٤ بقصر عابدين ومعظم هذه القطع دون توصيف دقيق فهي غير مرفقه بصور ولا يذكر عنها وزن أو عرض أو ارتفاع أو لون لدرجة مكتوب أمام مجموعة عدد ٢٠١ قطعة أو ساعة أنتيكه بقاعدة من المعدن أو ٢٣٢ زهريات زجاج أجناس علما بأن قيمة بعض القطع تزيد عن مليون دولار للقطعة الواحدة !

ومن بين الآثار والتحف المنقولة من متحف ركن الملك فاروق بحلوان إلى قصر عابدين (رئاسة الجمهورية) ٥٠٠ جاليه ، وهي تحف زجاجية رائعة مرسوم عليه بريشة وتوقيع الفنان العالمي جاليه، وقمية الجاليه الواحدة قد يصل إلى ٣٠ مليون دولار، وهناك شكوك حول اختفاء نحو ٣٦٥ جاليه من هذه الجاليهات والتي ظلت في قصور الرئاسة دون رقابة بعد أن تم نقل أمينة العهدة إثر مطالبتها بأوراق ومستندات رسمية عن عدد الجاليهات عند الادعاء بنقل بعضها إلى قصور أخرى للرئاسة، وقد أشار أ. أحمد دسوقي – مدير عام الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية – أنه طالب أثناء توليه موقعه باسترداد هذه الجاليهات من قصور الرئاسة إلى ركن الملك فاروق بحلوان دون جدوى.

كما توجد ٤٣ من المقتنيات مفرداتها ١٣١ قطعة بالأموال المستردة وهي جهة تتبع وزارة المالية.

إضافة إلى مقتنيات بكلية الفنون الجميلة بحلوان واستراحة كبار الزوار وحي حلوان بل ولأحد الأشخاص!.

وكما تقول المخاطبات الرسمية فإن إجمالي المقتنيات الموجودة بالمتحف كان ١٤٢ قطعة بينما الموجودة بخارجة ١٩٩٤ قطعة أثرية ! .. وقد صدرت مخاطبات لاسترداد هذه القطع إلا أنها لم تنفذ، يضاف إلى ذلك تزوير آخر حيث تم تحويل

«البدروم» الذي كان مخصصًا للخدم والمطابخ إلى متحف لمجموعة العرائس التي وردت للملك فاروق وتم وصفها على حساب نقل مقتنيات البدروم الأساسية إلى متحف المنيل وهي - كما يقول أحمد دسوقي مدير المتاحف التاريخية السابق - غير موثقة !

وفي الوقت نفسه يتم استغلال المتحف للاحتفالات وكصالة للأفراح والليالي الملاح تنفيذًا لشعار فاروق حسني «الثقافة - تجارة» ليلحق بقصر محمد علي بشبرا والذي سرقت منه أغلى ٩ لوحات!

ولم تتوقف العجائب عند هذا الحد .. فبعد أن أنفقت الدولة (٥ ملايين جنيه) على أعمال ترميم المتحف وتم افتتاحه عام ٢٠٠٩ أصدر الوزير قراره رقم ٥١٧ لسنة ٢٠١٠ بتفريغ المتحف من أهم مقتنياته الأثرية والفنية ونقلها الي الأكاديمية المصرية بروما .

وبخلاف إهدار المال العام في متحف ركن حلوان سواء في المبالغة في تكاليف الترميم (خمسة مليون جنيه) ثم إهدار هذه التكاليف بتفريغ المتحف، وكذلك إهدار ما كان سيأتي به من إيرادات، وأيضًا إهدار الأموال بزعم ترميم أكاديمية وهو ما تكرر مرات ومرات روما إذ كان الرئيس مبارك يعتمد في كل مرة نحو مليون دولار لترميمها رغم أنها مستغلة كاستراحة للوزير عند سفره إلى روما واستضافة أصدقائه خاصة سكر..

إلا أنه من الناحية الأثرية فإن الآثار التي خرجت من المتحف خرجت بالمخالفة لقانون الآثار والذي يفرض عرضها على مجلس إدارة مجلس الآثار واللجنة الدائمة للآثار، بينما ما حدث أن الوزير ذكر أنه تمت موافقة مجلس الإدارة بالتمرير وهو ما لم يتم ..وبفرض إتمامه فإن الأمر في حالة الموافقة بالتمرير يكون للضرورة القصوى وتستوجب إعادة العرض في أول اجتماع للجنة الدائمة للآثار .. فأي ضرورة قصوى كانت لهذه العجلة في النقل .. كما أنه لم يتم العرض على أي اجتماع لمجلس الإدارة .. أما اللجنة الدائمة للآثار فهي لا تعرف بالموضوع من الأساس !

أما عن شحن المقتنيات فكما جاء بالمادة الثانية من قرار الوزير: تشحن بالحقيبة الدبلوماسية أي دون إجراءات التأمين الكافية .. أما مدة بقاء الآثار في روما فقد أشارت المدة الثالثة إلى أنه يراعى التجديد في موعد انتهاء الإعارة .. أي أنها لن تعود !

ولم يكتف الوزير بهذا القدر بل أخذ عدد آخر من مقتنيات المتحف الإسلامي .. ووصل الاستهتار إلى عدم إخطار الأثري صاحب العهدة بالقطع التي تم أخذها حتى علم بها بعد عودته من إجازة !..

وفي كل الأحوال أصبح متحف ركن فاروق بحلوان مخصصًا للمانجو إذ يبدو أن وزير الثقافة صار فكهاني وبيحب الفاكهة.. مانجه .. مانجه ..

- في متحف المركبات .. سرقة الفانوس الذهبي لعربة الخديو إسماعيل فقدروا ثمنه بـ ٣٥٠ جنيها !

فك فاترينات السلطان حسين كامل ووضعها أمام مخزن بالقلعة لضيق المكان !

يعد متحف المركبات الملكية ببولاق من أكثر المتاحف التي تعرضت لتغيير معالمها رغم أنه مسجل في تعداد الآثار ، وفي الوقت نفسه تعرضت مقتنياته للإهمال والسرقة وهو ما كان محل بلاغ للنائب العام تقدم به أحمد دسوقي مدير الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية الأسبق في مارس ٢٠١١.

فرغم أن المتحف مسجل في تعداد الآثار بمقتضى قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وافق فاروق حسني وزير الثقافة لوزارة الخارجية باستقطاع الجناح الأول من المتحف وهدمه لضم أرضه ضمن المنطقة المخصصة للخدمات (جراج وغيره) لمبني وزارة الخارجية الذي تم إنشاؤه خلف المتحف .

وقد تتبع عن هذا إضرارًا بالغة بالعربات الملكية النادرة والمسجلة في تعداد الآثار حيث نقلت من أماكن حمايتها بالجناح الذي تم هدمه ليتم تخزينها بشكل

سيء وغير علمي مما عرضها للتلف، وعرّض أجزاء من عربة الخديوي إسماعيل الملكية للسرقة حيث سرق فانوس من الذهب الخالص وتم طمس معالم الجريمة بتقدير داخلي لقيمة الفانوس واحتسابه كعهدة بمبلغ ٣٥٠ جنيهًا فقط !

كما اختفت أيضًا عدد من المفردات الأثرية التي تم تسليمها أثناء الهدم ومنها أعمدة من الزهر تم سبكها في إيطاليا ، وجمالون من البيربر رجين الأثري رغم أنها أجزاء من الأثر المسجل .

.. وحتى ما تبقى وتم نقله إلى مخازن بالقلعة أثناء عملية إعادة بناء المتحف(!) تم تركه أمام المخزن حيث لم يتسع المخزن للأجزاء المنقولة، وذكر م . أحمد سعد ـ مدير عام ورش الآثار ـ بأنه تم ترك فاترينات السلطان حسين كامل الخاصة بمتحف المركبات بعد فكها ووضعها أمام مخزن دار الضرب بالقلعة رغم أن الفاترينات أثرية !

سرقات آثار أسرة محمد على أكثرها مقتنيات للخديو إسماعيل

- مقتنيات بمقابر أسرة محمد علي والمشاهير تعرضت للسرقة !

- شكوك حول التلاعب في مجوهرات الأسرة الملكية والمطالبة بإعادة جردها بشفافية .

- وزارة الثقافة أصدرت «فتاوي» لتبرير الاتجار بآثار عصر محمد علي !

تعرضت كثير من آثار أسرة محمد علي للسرقة في عهد مبارك خاصة في وقت تولي فاروق حسني وزيرًا للثقافة ..

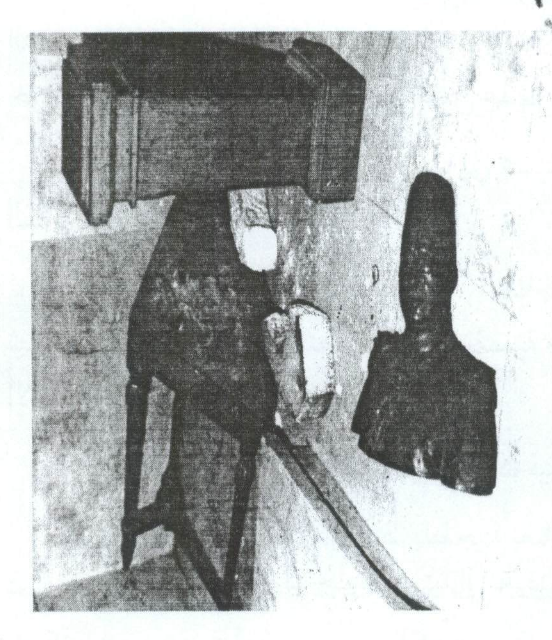
كما أن هناك شكوك حول استبدال بعض هذه المقتنيات بأخرى مقلدة خاصة مع انعدام الشفافية وانتشار السرقات وغياب الضمير وعلى الأقل تتعرض للتآكل والصدأ ..

ففي خزائن البنك المركزي ١١٣٢٧ قطعة عملة أثرية غير معروضة رغم توصيات المجالس القومية المتخصصة بتخصيص قصور ومتاحف لعرضها

وهناك قرار جمهوري صادر منذ عام ١٩٧٣ بتخصيص قصر عائشة فهمي بالزمالك لهذا الغرض إلا أن فاروق حسني حوّل القصر إلى موقع للفنانين التشكيليين .

يقول أحمد دسوقي مدير عام الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية: أن مطالباته بعمل عدة متاحف لعرض هذه المجوهرات مرات ومرات انتهت بالمماطلة إلا أن رئيس المتاحف التاريخية همس له : هل تعتقد أن ما تبقى من مجوهرات أسرة محمد علي يكفي لعرضه في متاحف ؟!

ولعل هذا كان وراء مطالبة المشاركين في ندوة سرقات الآثار التي عقدت بنقابة الصحفيين في مارس ٢٠١١ – وتشرفت بإدارتها –بإعادة جرد هذه المجوهرات خاصة مع تغير الظروف السياسية .



ولم تسلم مقابر أسرة محمد علي من السرقة ومنها إحباط محاولة سرقة قبة مقام فاطمة الخديوية بالقرب من مساكن في أول مارس ٢٠٠٧ .

والقبة المذكورة مصنوعة من الخشب الأرابيسك المطعم بفصوص من المرمر وزجاج معشق مطعم بالذهب.

وتم ضبط المتهمين ومن بينهم فرد أمن بإحدى شركات البترول وأمين مخازن بمعهد السرطان وهو ما يعني سرقة هؤلاء لمواقع عملهم الحكومي !

وكما لم تسلم مقابر أثار أسرة محمد علي وباشاوات قبل الثورة تعرضت مقابر الفنانين والمشاهير للسرقات خاصة مع ما تضمه من مقتنيات ثمينة وتحف نادرة.

ومن أشهر هذه السرقات.

تعرضت مقبرة أم كلثوم لسرقة بعض المقتنيات الثمينة من داخل مقبرتها بمنطقة الإمام الشافعي.

حيث كشفت تحقيقات النيابة (في ٢/ ٤/ ٢٠٠٨) عن قيام عدد من اللصوص بتسلق سور مقبرة إسماعيل باشا صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق.

ثم تمكنوا من سرقة مقتنيات من مقبرة أم كلثوم ومنها قطع من قماش الكعبة مكتوب عليها آيات قرآنية كان عاهل السعودية أهداها لها .. وشمعدان من النحاس، ومباخر نحاسية عليها نقوش فرعونية وفازات من الكريستال وأباليج حوائط مرصعة بالذهب، و٣ قطع نحاس عليها نقوش ورسوم جميلة.

وقد تم إعادة المسروقات وتسليمها إلى محمد الدسوقي إبراهيم ابن شقيقة الفنانة أم كلثوم.

- وفي غمرة أحداث ثورة يناير ٢٠١١ هاجم لصوص نظام مبارك مقبرة شريف باشا الفرنساوي بمنطقة السيدة نفسية حيث لم يكن الخفير المعين من الأوقاف متواجدًا بسبب الإنفلات الأمني.

وتمت سرقة مقتنيات وتحف ذهبية قدرت قيمتها بـ ٨ ملايين جنيه.

وفي ٢٢ يونيو ٢٠١١ تم ضبط بلطجية بعد قيامهم بتحطيم مقبرة لأسرة محمد علي بمنشية ناصر وسرقة عدد من القطع الأثرية المطعمة بالفضة، ولم يتمكنوا من سرقة قطعة من كسوة الكعبة.

ومن أمثلة قضايا سرقة آثار أسرة محمد علي ضبط «دولاب» أثريًا خاصًا بأسرة محمد على أثناء محاولة رجل أعمال تهريبه للخارج لبيعه بأحد المزادات العالمية (عام ١٩٩٣) عن طريق خروجه من الإسكندرية إلى ليبيا ثم إلى إحدى

الدول الأوربية وتبين أن الدولاب خاص بالملك تشارلز الثاني ملك إنجلترا وتم اهداؤه ضمن حجرة كاملة لأسرة محمد علي .

العجيب في القضية أنه تبين أن رجال الأعمال المتهمين سبق ضبطهما في العام السابق أثناء تهريب سرير أثري من نفس الغرفة وتم إيداعه بمتحف محمد علي وهو ما يعني أنه إذا تمت مصادرة الدولاب يقومون بتهريب «الكوميدينو» في العام التالي إلى آخر قطع الموبيليا الأثرية!

وفي ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٨ ضبطت وحدة مطار القاهرة تاجر موبيليا يحاول تهريب فازات محفور عليها بالذهب البارز ونجف ومرايا وعدد من التحف تبين أنها من آثار الخديو إسماعيل .

١/ ٧/ ٩٣ ضبطت أسلحة مرصعة بالذهب وعليها كتابات كوفية ترجع للعصور الإسلامية والعثمانية وأسرة محمد علي بمخزنين يديرها رجل أعمال تحت ستار الاتجار بالكتب .

هذا وقد تكررت سرقات الآثار المتعلقة بأسرة محمد علي خاصة آثار ومقتنيات الخديو إسماعيل بصورة تفوق الحصر .

وفي الوقت نفسه سبق بيع كثير من هذه الآثار في مزادات داخل مصر !.. كما استمرت مزادات بيع مقتنيات المشاهير وأشهرها مقتنيات أم كلثوم وكذلك كثير من النحاتين والفنانين التشكيليين .

أما العجيب فقد جاء في التحايل بإصدار «وزارة الثقافة في عهد فاروق حسني لفتاوي تبيح الاتجار بهذه المقتنيات الأثرية ومنها فتوى تتيح للسياح بدخول مصر وهم يحملون آثار وتحف بشرط عدم العودة بها وهو ما يعني تقنين إيجاد سوق داخل مصر لتجارة الآثار إلى أن يتمكن «الحيتان» من تهريبها .

وكذلك إصدار فتوى أخرى باعتبار آثار عصر النهضة للمقتنيات التي صنعت خارج مصر ليست من تعداد الآثار رغم أن كل آثار أسرة محمد على خاصة المتعلقة بالخديو إسماعيل صنعت في أوروبا !!

سرقات بقصر الخديو توفيق والأمير يوسف كمال

تعرضت بعض مقتنيات قصور أسرة محمد علي للسرقة وأشهر هذه السرقات :

- قصر الخديو توفيق بحلوان : وأشهر ما سرق منه باب أثري حديدي مزخرف صنع خصيصًا في إيطاليا وتم استبداله بباب آخر دون معرفة مصير الباب الأثري !

- قصر الأمير يوسف كمال بالمطرية : حيث تعرضت مكتبته وكذلك بعض مقتنياته .

هذا بخلاف ما عرضنا له من سرقات بالعديد من القصور والمتاحف .

فضائح سرقات العملات الأثرية

- بطرس غالي سعى لبيع ١٤٥ ألف قطعة بالمزاد العلني في مصر ولندن .

- وزير المالية أمر بصهر أكثر من ٨٠ ألف عملة تاريخية.. وتخوف من استبدالها وبيع العملات الأثرية .

- تشاجر العمال على قسمة كنز منزل زينب خاتون فانكشف المسروق من كنز العملات الذهبية .

- النسر المزدوج عملة ذهبية نادرة اشتراها الملك فاروق طارت إلى أمريكا بمبلغ ٦ مليون دولار .

تمتلك مصر كنوز من العملات الأثرية تحتفظ بها في أكثر من موقع منها المتاحف خاصة المتحف الإسلامي، ومتحف المجوهرات وغيرهما .. إلا أن الأشد خطورة هو العملات التي تتعرض للصدأ خاصة العملات النحاسية والبرونزية أو تتعرض للسرقات خاصة العملات الذهبية أو العملات الأثرية بوجه عام.

ومن أشهر الأماكن المحفوظ بها هذه العملات خزائن البنك المركزي، وقد سبق صهر عدد كبير من القطع الذهبية ! ، وكذلك توجد عملات أثرية بدار الكتب حيث سبق أن أراد رئيس دار الكتب عام ١٩٩٦ أن يغطي على جوانب الفساد في الدار فادعى الكشف عن كنز أثري يضم ١٣ ألف قطعة من العملات الأثرية بالدار بينما هي محفوظة بها منذ عام ١٩١٤ أي منذ عهد رئاسة لطفي السيد وتتعرض للصدأ والسرقة ولم تكن اكتشاف جديد !

أما العملات الأثرية الموجودة بالبنك المركزي فقد تعرضت لمحاولات سطو حكومية لا تقل عن السرقة خاصة في عهد وزير المالية يوسف بطرس غالي ومن هذه الأمثلة :

ما نشرته جريدة القاهرة - لسان حال فاروق حسني وزير الثقافة - في عددها بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ وما كتبه الزميل الصحفي محمد مندور بأن وزارة المالية برئاسة بطرس غالي ممثلة في مصلحة الخزانة العامة وجهاز تصفية الحراسات التابعين للوزارة تقدمت بطلب لوزارة الثقافة مضمونه أن لديها مجموعة ضخمة من العملات المصرية والأجنبية القديمة (حوالي ١٤٥ ألف قطعة) ، وكذلك مجموعة من الأحراز تتمثل في طوابع بريد تذكارية ، ومشغولات ذهبية وحلى مرصعة بالأحجار الكريمة .



وأن وزارة المالية اتخذت بعض الخطوات لتقييم هذه العملات والأحراز عن طريق استقدام خبير أجنبي من إحدى الشركات الإنجليزية المتخصصة في هذا المجال لزيارة مصر حيث قام الخبير بعملية التقييم.

وأشار الخبير إلى أن بيئة التخزين غير مناسبة ومن شأنها أن تقلل من قيمة العملات والمشغولات الذهبية .

ونظرًا لعدم جدوى استمرار تخزينها مع عدم استفادة البلاد من قيمتها فقد اقترحت وزارة المالية والخبير الإنجليزي عرض هذه المشغولات والعملات للبيع ضمن مزاد علني يقام في انجلترا وأخر يقام في مصر .



ولعل النشر في الصحف أثار الرأي العام حول تبديد عملات تعد قيمتها الأثرية أعلى كثيرًا من مكوناتها المعدنية حتى لو كانت عملات ذهبية .. وهو ما اضطر وزيرا المالية والثقافة إلى التراجع عن هذه الفكرة الجهنمية .

ويبدو أن فكرة الاستيلاء على العملات الأثرية لم تفارق وزير المالية يوسف بطرس غالي ليقرر التصرف فيما يريد بطريقة سرية بعد أن تسببت الطريقة العلنية والنشر إلى احتجاجات واسعة فعقب ثورة ٢٥ يناير تسربت المستندات لتكشف عن جانب من هذه الجريمة وهو ما نشرته جريدة الدستور في ٢٧ مارس ٢٠١١ مع صور للمستندات .

فقد تبين إصدار د . يوسف بطرس غالي - وزير المالية السابق - تعليمات لمصلحة الخزانة العامة لصهر طن و ٧ كيلوات و٤٩٠ جرامًا من العملات الذهبية التذكارية - عملات تاريخية - بالأمر المباشر لتوزيعها على الأصدقاء

والمحاسيب في مناسبات مختلفة وهي الكمية التي طالبت مصلحة الخزانة العامة مكتب الوزير بسداد قيمتها فيما بعد .

وكشفت المستندات عن قيام الوزير بإصدار تعليمات بصهر مجموعة من العملات الذهبية التاريخية التي صدرت في مناسبات عديدة من فئات مختلفة من بينها ١٠٨٨ قطعة من فئة النصف جنيه ذهب وزن القطعة ٤ جرامات ذهب و ٦٦٤٩٥ قطعة فئة جنيه ذهب وزن القطعة ٨ جرامات.

كما تم صهر عملات تاريخية فئة ٥ جنيهات ذهب بإجمالي ١٦١٩٣ قطعة وزن القطعة ٢٦ جرامًا و ١٢٥٤ قطعة عملة فئة ١٠ جنيهات ذهب .

وبالطبع مصلحة الخزانة العامة لا تقدر هذه العملات حسب أثريتها بل حسب وزنها ولذا طالبت الإدارة المركزية لشئون المكتب الفني للوزير بسداد مبلغ ٤٢٨.٧٦٨ ألف جنيه قيمة هذه العملات في بداية يناير ٢٠١١ أي أقل من نصف مليون جنيه !

ومن المفارقات أنه في نفس يوم نشر أو كشف هذه الفضيحة حدث حريق بالبنك المركزي !

وهناك شكوك في إمكانية وضع عملات حديثة مكان العملات الأثرية والاستيلاء على العملات الأثرية لارتفاع قيمتها عن قيمة الذي تحتويه .

وإذا كانت هذه نماذج لما يحدث من تبديد للعملات الأثرية .. فإن هناك أيضًا سرقات عديدة للعملات الأثرية للأفراد ..

ومن أشهر حوادث هذه السرقات عثور ثلاثة عمال على «زلعة» من العملات الأثرية ومنها عملات ذهبية أثناء أعمال ترميم بمنزل زينب خاتون الأثري خلف الجامع الأزهر (عام ١٩٩٠) حيث عثروا عليها تحت «عتبات» أحد الحجرات ..

وتم الكشف عن السرقة بعد تشاجر العمال حول اقتسام ما عثروا عليه وعرف الأهالي فقاموا بإبلاغ الشرطة .

علما بأن هذا المثال تكرر في أكثر من موقع في مصر وأحيانًا يكون الخلاف بين صاحب المنزل والعمال ، بينما اختفت «زلعة» من العملات الأثرية قام مزارع أمين بالمنيا بتسليمها للشرطة وقد قام اتحاد الأثريين العرب بتكريمه ، وكتب المرحوم الزميل مجدي مهنا عنه حتى لو كانت «الزلعة» وما فيها اختفت بعد أن تم إلقاؤها في مصرف !

النسر المزدوج طار من مصر إلى أمريكا ؟

أما عن سرقة وتهريب عملة «النسر المزدوج» النادرة فنحن ننقل لما كتبه الكاتب الصحفي عبده مباشر بجريدة الأهرام حول اختفاء عمله نادرة من مقتنيات الملك فاروق ..

فتحت عنوان : كيف «طار» النسر المزدوج كتب يقول : لا نتهم ولا نشكك بل ولا نسيء الظن بأحد وكل ما نطلبه أن نسمع من مسئول كيف وصل النسر المزدوج إلى الولايات المتحدة حيث عرض للبيع بقاعة سوثبي للمزادات .

والنسر المزدوج عمله ذهبية نادرة من فئة العشرين دولارًا ، ثم سكها بالولايات المتحدة عام ١٩٣٣ بعدها أقدمت السلطات الأمريكية على جمعها .. ثم تمكن الملك فاروق والذي كان معروفًا بهواية جمع العملات النادرة من الاحتفاظ بقطعة من هذه العملة النادرة عام ١٩٤٤ بشهادة رسمية من السلطات الأمريكية ، وبذلك أصبحت من المقتنيات الملكية المصرية ، وعندما انطوت صفحة النظام الملكي انتقلت ملكية هذه المقتنيات وغيرها إلى مصر الوطن والمواطنين .. وبما أن هذه القطعة تخصنا جميعًا فإننا نود أن نعرف كيف خرجت ؟ وكيف وصلت إلى الولايات المتحدة ؟ وبالطبع لا يكفي هنا أن نعلن أنها خرجت بطريقة غير مشروعة أو نطالب بوقف بيعها لأن القطعة مسجلة

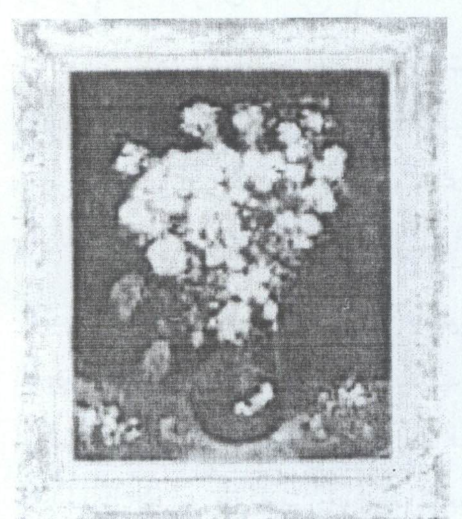
وكانت ضمن المقتنيات ولا يمكن التشكيك في ملكية الملك لها ، وبالتالي فلابد أن يكون وراء خروجها قصة وهذا ما نود أن نعرفه .. هل كان الإهمال أو اللامبالاة أو التراخي في الحفاظ على الثروة الملكية وراء «طيران» هذا النسر المزدوج من مصر إلى الخارج أم أن هناك أسبابًا أخرى؟ !

ومن المعروف أن مصر استعادت ملكية القصور والعقارات والأطيان والأموال والمجوهرات والتحف والمصوغات والأعمال الفنية والمقتنيات النادرة وغيرها من أيدي أفراد أسرة محمد علي، ومع هذا نسمع أو نقرأ بين الحين والآخر حكايات مثل حكايات «النسر المزدوج » .

إن العالم كله يتابع هذه القصة باهتمام شديد بل إن الإقبال على اقتناء هذه القطعة الذهبية رفع سعرها إلى ما يقرب من ٦ ملايين دولار أمريكي .. وكم نود أن نسمع شيئًا من أي مسئول حتى لو قال أن «النسر المزدوج» قد حلق طائرًا عائدًا إلى بلاده في غفلة من حراسة المؤتمنين عليه ، فسوف نسمع ، المهم أن يقول المسئولون ما يشير إلى اهتمامهم بهذه القضية التي تطرح آلافًا من علامات الاستفهام حول مصر بعض ممتلكات ومقتنيات الأسرة العلوية .

ثالثاً - متاحف تحتوى على مقتنيات ولوحات فنيه :

سرقات متحف محمد محمود خليل وأشهرها زهرة الخشخاش المشكوك في أصالتها



- سفر ١١٥ لوحة فنية نادرة إلى فرنسا وعودتها سرًا وشكوك في تزويرها .

- قيل في سرقة لوحة زهرة الخشخاش الوزير لم يهتم عند زيارته للمتحف سوى بملاحظة عن الستائر .

- المتحف يضم لوحات عالمية تقدر بمليارات الدولارات .. والتأمين «هلامي» !

تعرضت لوحات قصر محمد محمود خليل للسرقة في عهد فاروق حسني أكثر من مرة ، فالمتحف يضم أندر اللوحات العالمية والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات ، بينما تأمين المتحف سواء على مستوى الأفراد أو الأجهزة الحديثة تأمين «هلامي» .

والأعجب هو سفر بعض هذه اللوحات النادرة للخارج بحجة ترميمها رغم إمكانية تزويرها حيث سافرت في وقت لم تكن فيه احتياطات مواجهة التزوير عالية .. وما زالت !.

ففي تكتم شديد في أغسطس ١٩٩٤ تم تجهيز ١٢١ لوحة فنية عالمية بمتحف محمود خليل من أعمال الفنانين الفرنسيين في القرن التاسع عشر تمهيدًا لعرضها في متحف فرساي بفرنسا بناء على قرار صادر من فاروق حسني وزير الثقافة .

ونشرت جريدة الأهالي (٣١/ ٨/ ١٩٩٤) عما أثاره القرار من شكوك كثيرة تصل إلى وصف القرار بأنه تقنين لتهريب اللوحات في ظل غياب أي ضمانات

جدية وخاصة أن التأمين عليها يبلغ ألف جنيه مصري فقط عن كل لوحة ، في حين أن قيمة الأعمال المسافرة في مزادات الفن العالمي تقدر بنحو أربعة مليارات من الدولارات مما يرجح معه سداد الجهة الفرنسية لمبلغ التأمين في ضوء عدم نص الاتفاق على مسئوليتها في حالة ضياع أي لوحة .

هذا وقد اعترض عدد من العاملين في مجال الفن التشكيل بوزارة الثقافة على القرار فأبلغهم الوزير بموافقة رئيس الوزراء (د . عاطف صدقي) على سفر اللوحات ، وأصدر الوزير تعليماته إلى رئيس المركز القومي للفنون التشكيلية ومدير عام المتاحف للإشراف على تجهيز اللوحات وإنهاء إجراءات سفرها .

ومن أشهر الأعمال التي سافرت لوحة «المستحمات» لـ جوجان وتقدر عالميًا بنحو ٨٥ مليون دولار ، ولوحة «درس الغناء» لتولوز لو تريك وتقدر بنحو ٤٠ مليون دولار، ولوحة «أمومة» لرينوار وتقدر بـ ٤٠ مليون دولار وغيرها من اللوحات التي تقدر الواحدة منهم بعشرات الملايين من الدولارات مقابل ألف جنيه تأمين !!

وإذا كانت اللوحات التي سافرت في تكتم شديد أي «سرًا» قيل أنها بغرض الترميم والعرض ، ولا يعرف أحد لماذا لا يأت المرممون إلى مصر لترميمها لضمان تأمينها وعدم تزويرها واستبدالها بلوحات مشابهة ؟.. فقد كشفت مصادر فنية عن مفارقات عجيبة عند إنتقاء اللوحات المطلوب ترميمها ، حيث رفض خبير الترميم الأجنبي الذي زار متحف محمود خليل أن يصطحب بعض اللوحات بعينها بعد فحصه لها رغم أنها لا تقل حاجة للترميم عن اللوحات الأخرى وهو ما أثار الشكوك حول تزوير بعض هذه اللوحات !

أما الأعجب فهو عودة اللوحات «سرًا » في أواخر يناير ١٩٩٥ رغم أن مثل خبر ترميمها وعرضها مفترض أن يثير ضجة ثقافية .. ولم يعرف أحد بقيمة عرضها في متحف فرساي بفرنسا..

ولم يُكشف عن عودة اللوحات إلى من خلال مداخلات في ندوة بعنوان «رؤية مستقبلية للمتاحف المصرية» شارك فيها العديد من الفنانين التشكيليين،

وأثار الموضوع الفنان قدري كامل حيث تحدث عن ضمانات اللوحات الفنية المسافرة للخارج بينما أجاب مسئول وزارة الثقافة بأن الدستور الفرنسي به مادة تمنع حجز الأعمال الفنية (!!) .

سرقة لوحة زهرة الخشخاش

ولم تمر شهور طويلة حتى سُرقت لوحة زهرة الخشخاش الشهيرة للفنان فان جوخ من متحف محمد محمود خليل بالدقي .

وتبين أيضًا عدم تأمين المتحف بكاميرات رغم أن الوزير كان زاره أثناء جولته في المتاحف للإعداد لتكون دعاية له في انتخابات اليونسكو .. ولم يبدو في زيارته سوى ملاحظة حول «الستائر» وكأنه داخل إلى غرفة نوم وليس لمتحف !

أما عن لوحة «زهرة الخشخاش» فتجدر الإشارة إلى أن لوحات الفنان فان جوخ تتجاوز قيمة أيًا منها عشرات الملايين من الدولارات حيث أنه يعد من أبرز الفنانين في العالم في القرن التاسع عشر ..

ومنذ سنوات نشرت صالات المزادات أثمان بعض لوحاته ومنها : لوحة إيريس والتي تمثل زهور جميلة أقرب لشكل الصبار مع زهور أخرى ، وتم بيعها لمشتري من اليابان بمبلغ ٥٤ مليون دولار كما بيعت لوحة رسمها فان جوخ لنفسه بدون لحية بمبلغ ٧٠ مليون دولار، بينما اشترى استرالي لوحته المسماة الدكتور جاشيت بمبلغ ٨٣ مليون دولار .. وإذا كانت لوحة زهرة الخشخاش لا تقل جمالاً وقيمة فنية عن هذه اللوحات .. وإذا كانت تلك الأسعار منذ عشر سنوات فإن لوحة زهرة الخشخاش المسروقة من متحف محمود خليل كما يقدرها الخبراء تزيد قيمتها عن ١٥٠ مليون دولار أي ما يقرب من ٨٥٠ مليون جنيه حتى لو كانت القيمة الدفترية للوحة بالمتحف ٥٥ مليون دولار .

حقيقة أن هناك شكوك حول تزوير اللوحة الموجودة في مصر خاصة مع انتقاء الخبراء للعديد من اللوحات لترميمها في فرنسا في التسعينيات وأن كبير الخبراء رفض اصطحاب اللوحة المذكورة لترميمها وهو ما عزز أراء المثقفين

الذين شككوا في أل اللوحة خاصة أن اللوحة المذكورة سبق سرقتها وتمت إعادتها من الكويت دون ذكر لتفاصيل عملية السرقة !

وجاءت عودة اللوحة مصادفة إذ كان تم القبض على لص وحاول أن يساوم للإفراج عنه بأنه يعرف مكان لوحة «زهرة الخشخاش » المسروقة .. وأنه سافر مع رجال أمن إلى الكويت حيث أرشد عنها وقام بإعادتها .

بينما رد الوزير في حوار له بمجلة المصور أن عدم سفر اللوحة إلى فرنسا لأن فان جوخ ليس فرنسيًا واللوحات التي سافرت لفنانين فرنسيين ، وأكد أن اللوحة الموجودة في مصر هي اللوحة الأصلية ، وأن متحف أروسية بباريس المختص بأعمال اللوحات الفنية العالمية خاصة التي تعود للقرن التاسع عشر أجرى أشعة تحت الحمراء أكدت أنها اللوحة الحقيقية (!).

وعلق أحد المرممين بأننا لا نحتاج إلى خبراء أجانب ليقولوا لنا هل اللوحة وغيرها أصلية أم مزيفة .. ولكننا بحاجة إلى «مللي جرام» واحد فقط من هذه اللوحات لنكتشف عن طريق الكربون ١٤ المشع عمرها الحقيقي.

فمتحف محمود خليل يضم مقتنيات نادرة ومنها ٢٨ لوحة لأشهر الفنانين العالميين مثل رينوار وكوربيه وكلود مونيه وفان جوخ وجوجان وديجا، كما يضم المتحف ٤٠ تمثالاً من الأعمال التي أبدعها أشهر مثالي القرن التاسع عشر، ومجموعة من التحف والأواني المصنوعة من الخزف والبورسلين من فرنسا وتركيا وإيران والصين ، وهي ثروة فنية هائلة تقدر بأكثر من ٣٠ مليار جنيه ..

وهو ما يعني أن هناك إهمال جسيم سواء في أن اللوحة الأصلية تمت سرقتها أو أنها سرقت من قبل وتمت إعادتها بعد تزويرها وهو إهمال كان يستوجب محاسبة فاروق حسني وزير الثقافة قبل محاسبة صغار الموظفين ويستوجب إحالة الوزير إلى النيابة العامة بل ومحكمة الجنايات قبل إحالة الموظفين للمحكمة التأديبية .

فالمتحف الذي سرقت منه اللوحة وهو متحف محمود خليل لم يكن مر على افتتاحه عام كامل ووقتها ذكر الوزير أنه رصد تكلفة إعادة ترميم المتحف وتأمينه ومن الواضح أن المتحف ظل غير مؤمنًا بالمرة وإن أجهزة التأمين مجرد ديكور لتسوية الفواتير رغم أن مقتنيات المتحف تتعدي المليارات ! ..

ومع إحالة محسن شعلان رئيس قطاع الفنون التشكيلية و ٢٠ موظفًا إلى المحاكمة تبادلت الاتهامات بين شعلان وبين الوزير إذ قال الوزير أن شعلان عندما عرض عليه خطة تطوير المتاحف الفنية لم يكن ضمنها متحف محمود خليل .



(هذا القول يدين فاروق حسني أيضًا إذ أن المتحف المذكور من أكبر المتاحف الفنية وحتى لو لم يذكره شعلان لكان على الوزير أن يعنفه ..) .

وقد رد شعلان بأنه هو الذي أرسل كتابًا إلى وزير الثقافة تضمن ضرورة توفير الاعتمادات المطلوبة لتحديث الأنظمة الأمنية بالإضافة إلى طفايات للحريق وبوابات إلكترونية لتفادي الكوارث .

وأنه بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٩ وجه طلبًا إلى إبراهيم محلب رئيس شركة المقاولون العرب يفيد موافقة مجلس الوزراء على تطوير المتحف مقابل ٢٩ مليونا و ٨٥٧ ألف جنيه .. وأكد محاميه في نهاية مذكرته بأنه كان من الضروري أن يتم توجيه الاتهام بالإهمال للوزير بدلاً من شعلان .

وجاءت المفاجأة العجيبة بتصريحات للوزير عقب الإفراج عن شعلان بكفالة بأنه لو كان تحدث معه من البداية لوقف بجانبه فهو لا يتوانى عن مساندة الرجال الذين يعملون معه !

وبالفعل تم الصلح والأحضان بين الوزير وشعلان ، بل سعي الوزير لتعيينه مستشارًا له لولا الاحتجاجات ووجود مخالفة قانونية !

وتغير منحنى ضياع لوحة زهرة الخشخاش إلى اتهامات وتصالح دون العمل على عودتها رغم أن هذا أهم ألف مرة من أي شيء آخر.

وهكذا كانت تصير أمور وزارة فاروق حسني إلى حد أنه ويمكن أن تستبدل «زهرة الخشخاش» بزهرة البانجو !

أين ذهبت آثار متحف جاير أندرسون أثناء فترة تحويله إلى مخزن لتاجر موبيليات ؟!

متحف جاير اندرسون المجاور لمسجد أحمد بن طولون بالسيدة زينب هو من المتاحف المتميزة ، وكان في الأصل منزل يطلق عليها بيت الكريتليه أو الكريدليه نسبة إلى آخر من أقام أو أقامت فيه ثم استأجره أحد الفنانين الأجانب المحبين لمصر وأوصى عند تركه أن يبقى متحفًا باسمه بما يضمه من مقتنيات .

وقد ظل الموقع لفترة مخزنًا للموبيليات لأحد تجار الحي ثم عاد ليصير متحفًا!..

وسبق أن اختفت منه بعض اللوحات الفنية وسرقت سجاجيد نادرة ، وقيل أنه تم تمزيق أحد السجاجيد لسد العجز والذي وصل إلى ١٨٠ سجادة كما ذكر أيضا سبق فقد بعض اللوحات الفنية .

ولا عجب .. فقد أرفق أ. أحمد دسوقي - مدير عام الشؤون الفنية بالمتاحف التاريخية سابقًا - صور ضوئية لصفحات من دفاتر العهدة للمتحف في البلاغ الذي قدمه للنائب العام، إذ سبق تكليفه بمعاينة المتحف والأعمال الفنية الموجودة به ، حيث يضم المتحف ١٤٠ لوحة فنية عالمية و١٢٧ عمل نحتي وتحف نادرة.

ورغم كل هذه الثورة الفنية الهائلة فإن البيانات المدونة خالية من المعلومات الهامة مثل اسم الفنان والتاريخ والوصف الدقيق خاصة مع عدم وجود صور لهذه اللوحات والتحف في دفتر العهدة المتحفية ، كما لا توجد «بصمات سرية» على اللوحات والتحف ذاتها، وهو ما يسهل سرقتها أو استبدالها.

فنجد على سبيل المثال في دفتر العهدة:

رقم السجل ٦١ - النوع: صورة - الوصف: صورة زيتية لسعادة اللواء جاير أندرسون باشا داخل إطار خشب مذهب - المقاس ٧٧ × ٥ , ٦٥ سم «دون ذكر اسم الفنان أو تاريخ الرسم أو أية تفاصيل أخرى».

رقم السجل ٣٨٢ – النوع : نحاس – الوصف : طائر من النحاس يرفع ذنبه ويمسك فرعًا نباتيًا بمنقاره، ومثبت على قاعدة مستديرة – المقاس : ٤٢ سم «دون أي تفاصيل دقيقة أو حتى صورة ضوئية»!!

وهكذا في كافة الأعمال التي تقدر بمليارات الجنيهات ، علمًا بأنه لا يوجد تقدير لقيمتها بالدفاتر ، أي لو تمت سرقة أحداها لتم تقديرها بعدة جنيهات!!

هذا وقد جاءت شبهات محاولة سرقته عقب ثورة يناير ، ففي شهر يونيو ٢٠١١ قام أمن المتحف بالقبض على طفلين فور رؤيتهم فوق سطح المتحف عن طريق كاميرات المراقبة، وبرر الطفلان وجودهما على السطح بسبب طائرة ورقية كانا يلعبان بها واشتبكت في أسلاك بسطح المتحف.. وذكرا إنهما تسلقا إلى أعلى المتحف من خلال سطح منزل مجاور لتخليص الطائرة.. ومن جهته قام أمن المتحف بتسليم الطفلين إلى الشرطة لأنه غير متأكد من صدق أقوالهما ونواياهما خاصة أن الحادث وقع في السابعة مساءًا بعد إغلاق المتحف .. وقد تم تحرير محضر بالواقعة لدى شرطة السياحة والآثار.

وهذا الحادث رغم عدم وقوع سرقات إلا أنه ينذر بخطر السرقة خاصة مع وضوح سهولة دخول المتحف من خلال أحد المنازل وهو إنذار خطير لعل المسئولين عن أمن الآثار ينتبهوا له.. وكفانا تكرار سرقة العديد من المتاحف ومخازن الآثار أكثر من مرة ومنها المتحف المصري ومخازن سقارة ومخزن تل الفراعين.

الجدير بالذكر أن هناك سرقات وإهمال في متاحف أخرى مثل متحف قصر محمد علي ومتحف محمد محمود خليل أشرنا إليها في مواضع أخرى .

رابعاً – آثار قصور الرئاسة :

قبل " فبركه " جرد قصور الرئاسة ..وإيجاد مخرج قانوني للصوص

– مسئول لجنه الجرد أكد أن مقتنيات قصر عابدين ١٦٤١ قطعه فقط وكتاب عضو لجنة الجرد عقب ثورة ٥٢ أكد أنها ٥٠ إلف قطعه بخلاف ما في المخازن

- بالمستندات ٩٦٢ تحفه نقلت من ركن حلوان و ١٣١ أثرا من مخزن أطفيح نقلوا لقصر عابدين فى السنوات الأخيرة فهل تسلم مبارك القصر على البلاط ؟

- مسئول جرد قصور الإسكندرية أفتى بأن المقتنيات المهداة غير أثرية لأنها صنعت بالخارج!

- الفتوى تخرج معظم الآثار الإسلامية ومقتنيات أسرة محمد على من تعداد الآثار .

نشرت الصحف تصريحات لعدد من المسئولين بلجان حصر المقتنيات الرئاسية إلى أنهم على وشك من انتهاء عمليات الجرد، وذكر بعضهم عدد المقتنيات خاصة في قصري عابدين والقبة، بينما أشار رئيس لجنة الحصر بالإسكندرية إلى أن القطع الموجودة ليست كلها أثرية، ولا تخضع لقانون حماية الآثار..

ومن بين الصحف والمجلات التي نشرت تصريحات المسئولين عن جرد القصور الرئاسية، وأجرت حوارات معهم مجلة روز اليوسف، وقد تفضل الزميل أ. أسامة سلامة رئيس تحرير المجلة بنشر ردنا كاملاً.

ومن الواضح أن التصريحات المذكورة لطمأنة الرأي العام حول مقتنيات القصور الرئاسية، بينما حقيقة تلك التصريحات تمثل كارثة للفارق الكبير في تعداد آثار ومقتنيات القصور الرئاسية بين ما صرح به مسئول لجنة الجرد وبين ما تشير إليه المصادر والمستندات من ناحية وخطورة فتوى تزعم أن كثير من مقتنيات القصور الرئاسية ليست من تعاد الآثار بدعوى أنها صنعت خارج مصر وهو ما يؤدى إلى إفلات من يتم اتهامه من المحاكمة من ناحية أخرى.

ونحن نعلق على هذه التصريحات من واقع المراجع الموثقة والمستندات وآراء العلماء المتخصصين الذين شاركوا بدور في أعمال تتعلق بمقتنيات قصور الرئاسة.

أولاً: بالنسبة لأعداد المقتنيات الموجودة في قصور الرئاسة:

ذكر د. محمود عباس رئيس الإدارة المركزية لآثار العصر الحديث والمسئول

عن حصر المقتنيات الرئاسية بمجلة روز اليوسف بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١١ : أن جميع المقتنيات داخل قصور الرئاسة الـ ١٨ قصرًا مسجلة تسجيلاً دقيقًا، وأن جميع مقتنيات قصر عابدين كاملة، حيث يضم القصر ٢٠ سجلا و٣٧ ألبومًا تحتوى على ١٦٤١ قطعة بينها ٣٧ ساعة نادرة و١٣٣ نجفة فخمة وصالونات وغرف نوم وحجرات مكتب وغيرها.. كما تم الانتهاء من حصر قصر القبة منذ سنوات حيث به ١١ سجلا و١٤ ألبومًا ضمت ٩٩٢ قطعة ببن صالونات وغرف نوم وأنتيكات.

وفى تقديرنا أن هذه الأعداد التي ذكرها د. محمود عباس المسئول عن حصر مقتنيات القصور الرئاسية مخالفة للحقيقة وفقًا للآتي:

- عقب قيام الثورة أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل لجان لحصر ممتلكات الأسرة المالكة وتسجيلها فى كشوف ، وبأن يكون عملها تحت اشراف المكتب الفنى بمجلس قيادة الثورة حيث اصدر وزير المالية والاقتصاد د عبد الجليل العمرى قرارا فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ بتشكيل لجان من الخبراء والفنيين وكان المشرف العام على لجان جرد القصور القائمقام أركان الحرب المهندس محمود يونس نقيب المهندسين، وكان من أبرز أعضاء لجان الجرد الصاغ أركان حرب محمود محمد الجوهرى والذى قام بإعداد كتاب يحتوى على وصف هذه القصور وما بها من مقتنيات والكتاب بعنوان "قصور وتحف من محمد على إلى فاروق" طباعة دار المعارف بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٤ والكتاب بمكتبة متحف الفن الإسلامي.



محمود محمد الجوهري

ومما جاء بهذا الكتاب والذي في حقيقته وثيقة وإلا ما احتفظ به المتحف الإسلامي بمكتبته:

(ص ١٦) في قصر عابدين خمسمائة غرفة وقاعة غير الممرات وفى كل غرفة مائة تحفة على الأقل، وكل تحفة تجذب البصر كأنها مغناطيس.

وتعرض الصفحات التالية لوصف بعض هذه المقتنيات ومنها (ص ١٩) حجرة البلياردو والتاريخية التي كانت مهداة من الملكة أوجينى للخديوِ إسماعيل وتماثيل لأوجينى ومارى أنطوانيت وفازة رائعة وعشرات المناقيد من عهد الخديوِ إسماعيل وقاعة صفت على جانبيها تماثيل أفراد أسرة محمد على وثريات تسبح فى بحر من النور.

وفى (ص ٢٢) وصف للممر الذي يقود إلى جناح الملك وهو مفروش بأفخم أنواع السجاد وفى كل خطوة تحفة رائعة وتمثال بديع ولفظة تحفة تسرى على بعض قطع السجاد والأثاث التي ترجع إلى عهد لويس الخامس عشر والتماثيل والزهريات والصور واللوحات والنجف والشمعدانات القديمة وهى من عهود إسماعيل وتوفيق وعباس حلمي وحسين كامل وفؤاد وبعضها يرجع إلى عهد محمد على.

أما اللوحات الكثيرة المعلقة على جدران هذا الممر والممرات الأخرى فهي آية في الجمال، فبعضها من الذهب الخالص وبعضها الآخر من الفضة المذهبة ومنها ما هو مصنوع من الصوف والأبنوس، وجميعها تعلوها تيجان من الذهب. أما اللوحات فهي لأشهر الرسامين العالميين.. واللافت للنظر أن التماثيل بهذه الطرقات أغلبها لنابليون بونابرت بعضها اشتراه الملك فاروق وبعضها ورثه عن أجداده .

وفى (ص ٢٣) ويعتبر قصر عابدين أغنى القصور العالمية بالنقوش واللوحات الجميلة وبعدد الساعات المتناثرة في طرقاته وأجنحته وأغلبها محلى بالذهب الخالص.

وفى (ص ٢٨) أما جناح الملكة ففيه ذوق الملكة فريدة وبساطتها.. ومما تضمه في دولاب خاص فستان زفاف ناريمان، وهو يحتاج إلى ثمانية يحملونه نظرًا لكثرة ما به من الزخرفة والمجوهرات.

أما الجناح البلجيكي وسمى كذلك لأن أول ضيف نزل به ملك بلجيكا وقد أطلق عليه أيضًا جناح ولى العهد وبه حجرة نوم تعتبر بحق أروع حجرة نوم فى العالم بشهادة الأجانب الذين زاروا القصر.

وفى (ص ٣٨) وأهم ما في الدور الأرضي متحف الفضيات، وبهذا المتحف أطنان من الفضة الخالصة بعضها للاستعمال وبعضها للعرض وبمخازن الفضة الطقم الذي أخذه فاروق من الأميرة شويكار بعد وفاتها وهو يتكون من ٦٠٠ قطعة من الفضة من بينها أطباق كبيرة منها ما يتسع لعجل كامل، وأغلب الموجود بهذا المتحف من الطراز الروسي ويرجع إلى عهد إسماعيل.. وهناك أرقام خيالية من الأطباق المذهبة والتي بها دوائر من الذهب الخالص والكاسات والأكواب والزهريات وأطقم الملاعق والشوك والسكاكين بمتوسط عدد الطقم منها ٢٠٠ قطعة، علاوة على الشمعدانات الكبيرة والأباريق الفضية ودوارق كريستال وغيرها.

وذكر محمود الجوهري في كتابه (سبع سنوات فى مجلس قيادة الثورة) أن متحف ومخازن الفضيات بقصر عابدين تشغل أكثر من عشر قاعات صف على جوانبها فترينات زجاجية والأرفف كانت تزخر بفضيات دقيقة الصنع لها قيمة تاريخية ومسجلة بدقة في سجلات

و أن لجنة جرد قصر رأس التين قد شحنت الى القاهرة بعد خروج فاروق أربع عربات سكة حديد بها ٤٣٢ صندوقا مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر وصلت إلى القاهرة يوم ١٧ أغسطس ١٩٥٢ تحمل فضيات ونقلت محتوياتها إلى قصر عابدين

ويقول الصاغ الجوهري انه يسجل للتاريخ ان الرئيس عبد الناصر أمر بعدم التصرف في أي شيء من الفضيات من قصر عابدين وكان سبب ذلك أن بعض قادة القوات المسلحة طلبوا ان تصرف بعض هذه الفضيات لميسات

وأوصي بسرعة إبلاغ السلطات المصرية في الحال وأعني بذلك السفارة المصرية في لندن وجامعة القاهرة والمجلس الأعلى للآثار من أجل استعادة هذه المشغولات لمتحف المعادي كلما أمكن .. وأضيف أنني مندهش من أن متحف أوربي فشل في منع بيع القطع النادرة الآتية من المعادي عاصمة مصر السفلي ما بين ٣٩٠٠ - ٣٦٠٠ قبل الميلاد وهي رائدة لحضارة عظيمة .. وهذه المشغولات ليس لها أي مكان في الأسواق ويجب ردها إلى متحفها الأصلي ..

ومع تكرار نشر لوك فيتران للنداءات عن سرقة الآثار المذكورة وبيعها بالمزاد ونشر ذلك على مواقع الإنترنت بحث د . زاهي حواس - الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار - الأمر فاكتشف مفاجأة في أن مخزن الجامعة بحلوان التي سرقت منه القطع الأثرية والتي تم عرضها بالمزاد سرق منذ خمس سنوات أي من قبل أن يتولى موقعه وأنه سرق مرتين وهو ما يعني انتقاء اللصوص للآثار ثم عودتهم لاستكمال السرقة دون أن يلاحظهم أو يتصدى لهم أحد ! .. وأنه رغم السرقة لم يتم إبلاغ الإنتربول .. وعليه تم تقديم بلاغ للنائب العام في مصر وللإنتربول وإخطار جهاد ماضي سفير مصر في لندن باتخاذ اللازم لاسترداد هذه الآثار ووقف الآثار التي لم يتم بيعها لمخالفتها لنصوص اليونسكو..

وإن كان لم يحدث جديد لمخازن ومتاحف الجامعات السيئة والتي سرقت منها الآثار وعلى مرتين ولم يتم اكتشاف السرقة لخمس سنوات إلا بالصدقة ومن خلال الأثري الأجنبي لوك فيتران لسبق عمله بالموقع المسروق منه القطع الأثرية.

وبدلاً من شكر لوك فيتران لكشفه عن السرقة إلا أنه جاء الانتقام منه ووضعه ضمن «خانة» المتهمين بسرقة المخزن ولا يعرف أحد كيف يستقيم ذلك رغم أنه هو الذي قام بإبلاغ المسئولين في مصر عن السرقة لولاه لم يعلموا بها !

بل يزيد على ذلك أن لوك فيتران أيضًا هو ضمن الذين كشفوا بالصور عن حقيقة تمثال الملكة نيفريت - أم سنوسرت الثالث - والذي عُرض بمتحف اللوفر عقب شراؤه وكان الاحتفال بعرضه في حضور فاروق حسني وزير الثقافة

المصري و د. جاب الله على - الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» وقدم فيتران ما يثبت سرقة التمثال وكذب المسئولين بمتحف اللوفر من خلال تغيير البيانات المصاحبة للتمثال والتعريف به .. تارة من أنه مجهول المصدر وتارة أخرى من أنه مشترى من مجموعة خاصة بها يرا ستادل اوفن وهو شخص متوفى لضمان عدم تكذيبه ولكن تسبب هذا في كشف كذبهم لأن مجموعة استادل أوفن مشهورة جدًا !

أما سبب الانتقام من فيتران رغم هذه الخدمات التي قدمها لمصر للكشف عن سرقات الآثار المصرية فقد يرجع إلى احتمال وجود أثريين مصريين بعصابات «التثمين» !

فمن المعروف أنه من الطبيعي أن يقوم أشخاص في الخارج وبشكل طبيعي بالتأكد من حقيقة الأثر وأنه ليس مقلد أو مزوراً وأنه يساوي مبلغ كذا .. وقد تم عرض التمثال للتأكد من حقيقته وبالتالي تحديد ثمنه .. وتم عرض الموضوع بالتليفزيون الفرنسي لتمثال للملك سنوسرت الثالث حيث اشتراه أحد محبي الرئيس الفرنسي شيراك بمبلغ مليون يورو لإهداءه له .. ويبدو أن هناك علاقات غير معلنة وسمسرة بين بائع التمثال والمثمنين حيث أكدوا على أن التمثال أثر حقيقي وغير مقلد ويساوي هذا المبلغ - مليون يورو -

إلا أن لوك فيتران - رغم أنه لم يكن ضمن المثمنين - إلا أنه رأى للأمانة التحقق في أثرية التمثال من عدمه .. وبحكم خبرته شاهد التمثال وجاءت المفاجأة في اكتشاف حوالي ٤٠ غلطه وهي أخطاء رغم كثرتها إلا أنه لا يكتشفها إلا خبير متخصص .. وفي شجاعة قد تكلفه حياته كلها للضياع أخبر المشتري لينقذ فلوسه وأيضًا ينقذ اسم الحضارة المصرية من الخلط بين الحقيقة والتزوير وبالطبع هذا أغضب «المثمنون» ليس لضياع عمولاتهم أو فقدان الثقة في سمعتهم وخبرتهم فحسب بل لأن التمثال مهدي لأكبر شخصية في فرنسا وهو الرئيس شيراك وعليه كان لابد من الانتقام من فيتران بأي صورة وفي أي مكان .. ويبدو أن لهؤلاء المثمنين علاقة ببعض المسؤولين في مصر وللأسف لم يشفع

لفيتران في مصر تصديه وكشفه عن سرقة الآثار سواء من مخزن كلية الآداب أو تمثال الملكة نيفريت الذي اشتراه متحف اللوفر .

فقد صادف أن النيابة طلبت أسماء جميع الذين عملوا في موقع المخزن المسروق وهو إجراء روتيني ومنطقي وبالفعل تم إرسال جميع الأسماء ومنهم لوك فيتران وجاءت المفاجأة في ذكر مسئول بالآثار اسم لوك ضمن تقرير يصوره وكأنه متهم .. ولأن النيابة تعتمد في مثل هذه الأمور على رأي المسئولين بالآثار كأمر طبيعي كما تعتمد المحاكم على أهل الخبراء.. كما أن لجنة الجرد وغيرها لا يعرفون كل الأجانب عن قرب فقد تصور الجميع تورط لوك فيتران في السرقة.

ولأن لوك فيتران كان ضمن مجموعة من علماء الآثار الأجانب وهو مقدم لمشروع عن آثار ما قبل التاريخ بمنطقة تل الجن بالشرقية فقد تم إيقاف أعماله وعدم الموافقة على شخصه .. ولأن الرفض يحتاج إلى بيان أسباب فقد تم ذكر أسباب هلامية منها :

١ ـ أنه غير مشترك في جمعية علميه .

٢ ـ أنه غير متخصص .

٣ ـ أنه لا يعمل في جهة علميه .. ويضاف لهذه الأسباب التلميح بأنه يتاجر في الآثار .

وليس دفاعًا عن فيتران أو غيره فهذه الأسباب مردود عليها فعن عدم اشتراكه في جمعية علميه فهو يتعاون مع متحف التاريخ الطبيعي بفرنسا ونشر ما يفيد بذلك من ورقة مختومة وتوقيعات المسئولين .. أما أنه غير متخصص فهو يحمل الدكتوراه في الآثار وسبق له عمل حفائر بالخارج وفي إسنا بمصر مع المعهد الألماني كما سبق أن شارك في مؤتمر المصريات مع د . إبراهيم رزقانه ود. يوسف فراج كما قدم مشروع للعمل مع د . عبد الحليم نور الدين بجامعة الفيوم .. أما عن عمله بجهة علمية فهو عضو في السيناريس (جامعة السربون) ويعمل بمكتبة السربون وقدم ما يثبت ذلك .. أما عن التلميح بسرقة الآثار

فكيف يتأتى ذلك وهو الذي قام بالكشف عن السرقات والإبلاغ عنها .. كما أن الموقع الذي يطالب في العمل به وهو وادي الجن بالشرقية ليس ثرى بالآثار وشواهده بأنه يضم مجموعة من الفخار بينما يبحث لصوص الآثار عن النادر والثمين ..

ولكن هذه الردود لم تشفع فقد ثبت أن الأمر في النهاية في يد موظف البعثات بمجلس الآثار وأن بيده المنح والمنع خاصة أن الجميع يروا من خلال عينيه .. ولم يفكر أحد في متابعة مسئول البعثات أو يبرر حجم سفرياته للخارج «رايح ـ جاي» !.. أو يعترف بما قدمه من كشف سرقة آثار مصر.

وهكذا مخزن كلية الآداب بمنطقة المعادي وحلوان لم يستطع أساتذة الجامعة الحفاظ على مخزن صغير ..ورغم هذا طالبوا بعمل متحف بالمعادي وإعداد حفل لافتتاحه !

وقد نشرت الصحف في منتصف أغسطس ٢٠٠٨ عن مجيء فريق أمريكي للتحقيق في سرقة آثار مخزن كلية الآداب بالمعادي ، وقام الفريق الأمريكي برئاسة جيمس ماك أندروز بجمع معلومات عن سرقة ٧٩ قطعة أثرية سرقها طيار أمريكي يدعي إدوارد جونسون من المخزن المذكور بمساعدة عدد من المصريين والأجانب رفض أن يدلي بأسمائهم .. وأشار الخبر إلى أن من بين مصادر بيع الآثار المضبوطة تاجر آثار ادعى أن جده كان يحوزها قبل صدور قانون الآثار بينما هي نتاج حفريات كلية الآداب جامعة القاهرة .

هذا وقد التقى الوفد الأمني الأمريكي بأمين مخزن آثار الكلية وبرئيس شرطة السياحة والآثار.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكان – وليسوا المصريين! – قاموا بالكشف عن أبعاد القضية بعد عرض من تلك القطع المسروقة في صالة للمزادات حيث توصلوا إلى ٧٩ قطعة مسروقة تحفظت عليها بينما أشارت مصادر صحفية إلى أن عدد الآثار المسروقة من المخزن المذكور يصل إلى ٢٨٥ قطعة أثرية!

- قرار بنقل آثار متحف جامعة الزقازيق لعشرات المخالفات .

- اختفاء ٢٠٠٠ قطعة ذهبية من مسئول بالبعثة .. والإعلان عن اكتشافات وهمية .

قررت اللجنة الدائمة للآثار المصرية في يوليو ٢٠٠٩ نقل القطع الأثرية الموجودة في متحف جامعة الزقازيق لحين عرضها في متحف «تل بسطا» .

وجاء القرار بناء على تقرير للجنة على مستوى عال قامت بمعاينة متحف الجامعة أكدت فيه أنه يضم ٦٢ فاترينة عرض يمتلك المجلس الأعلى للآثار منها ٤٢ فاترينة تمت إعارتها للمتحف عام ١٩٩٨ ، وأنه لا يوجد دفتر أحوال لإثبات فتح وغلق المتحف ، ولا توجد حراسة داخل المتحف لتأمينه أثناء الزيارة ، كما لا توجد أجهزة إنذار ضد الحريق أو شبكة إطفاء آلي ويعتمد على وجود طفايات الحريق ، كما لا توجد أجهزة مراقبة داخل المتحف لتأمين محتوياته ، ولا توجد أجهزة اتصال من أي نوع لاستخدامها في حالة الطوارئ ، كما أن الإضاءة المستخدمة في جميع «الفتارين» والقاعات ليست من نوع الإضاءة الباردة مما يمثل خطرًا على الآثار المعروضة وخاصة المصنوعة من المعادن حيث أن القطع الأثرية المعدنية يعلوها الصدأ ، وفي حاجة ماسة إلى ترميم لإنقاذها .

هذا وقد سبق أن نشرت جريدة العربي (١٣/ ٥/ ٢٠٠١) عن إحالة المجلس الأعلى للآثار أستاذ بمعهد الحضارات بجامعة الزقازيق بحيازة عدد هائل من القطع الأثرية دون ترخيص رغم انتهاء عمل بعثة الحفائر والترميم التابعة لجامعة الزقازيق والتي كان يرأسها في ٢٧ أغسطس ١٩٩٨ .

كما اتهمه البلاغ بالتلاعب في سجلات البعثة حيث كشفت تقارير لجنة الجرد التي شكلها المجلس أن السجلات الأصلية احتوت على ٢٠٠٠ (ألفين) قطعة ذهبية على هيئة «خرزه» بشكل حبة القمح بينما تم إثباتها في سجلات أخرى مزورة على إنها ٢٠ حبة فقط .. كما أشار تقرير اللجنة أيضًا إلى مئات القطع الأثرية التي لم يخطر بها الدكتور المذكور ممثل المجلس الأعلى للآثار في البعثة!

وأنه رغم قرار المجلس الأعلى للآثار بإنهاء عمل بعثة جامعة الزقازيق بمنطقة تل بسطا فقد رفض الدكتور المذكور تسليم الموقع والمعبد للبعثة الألمانية التي حلت محل بعثته بقرار من الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، واعتدى بالضرب على رئيس البعثة الألماني!

وقد قدم عميد معهد الحضارات بجامعة الزقازيق بخطاب يفيد بأن المعهد لم يفوض الدكتور المذكور في الاشتراك في أعمال البعثة !

يذكر أن البلاغ اتهم الدكتور المذكور أيضًا بالإعلان عن اكتشافات وهمية في منطقة تل بسطا منها الإدعاء بوجود بئر مياه يتعلق بالسيد المسيح على غير الحقيقة .. إضافة إلى القيام بأعمال ترميم خاطئه .

كما تجدر الإشارة إلى تقرير آخر يتعلق بالدكتور المذكور أشار إلى حصوله على ٤٢ لوحة رسومات بدون أي خطاب رسمي على تسلمها والمماطلة في تسليمها .

إضافة إلى عرض ١١٤ لوحة في معارض دولية بكوبنهاجن والدنمارك وأمريكا تضم ورق بردي وجاءت المفاجأة بعودة عدد من «البراويز» خالية من البردي .. وعودة ورق أبيض وكأن مصر تعرض على العالم ورق أبيض ؟!

وذكرت المصادر أن مسئول بالجامعة أحال أمين مخزن بينه وبين أستاذ جامعي خلافات عديدة ظنًا أنه مرتكب المخالفات إلا أنه تمت تبرئته لعدم وجوده داخل مصر في هذه الفترة .

وفي ٩/ ١/ ١٩٩٨ تم النشر عن اعتداء الأستاذ الجامعي على مفتش الآثار بالضرب لإصرار المفتش على تسجيل آثار مكتشفة بمحافظة الشرقية وعدد ٤٠٠ قطعة بالسجلات بينما رفض الأستاذ بمعهد الحضارات وحاول تحصين نفسه بعمل كشوف ببعض الآثار.. وهو عمل غير سليم من الناحية القانونية حيث تقضي اللوائح بالتسجيل في السجلات المخصصة فور اكتشاف الآثار.

سرقة مخزن آثار الجامعة الأمريكية!

لا تتوقف سرقة الآثار من مخازن الجامعات عند الجامعات المصرية فمخزن الجامعة الأمريكية هو الآخر تعرض لسرقات الآثار .

فمخزن الجامعة الأمريكية بالقاهرة يضم مجموعة من الآثار منها آثار ترجع إلى حفائر عام ١٩٦٤ حيث كان القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ يسمح بمنح ٥٠٪ من اكتشافات البعثة من آثار .. وقد تعدلت النسبة إلى ١٠٪ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وألغيت تمامًا في قانون الآثار رقم ٣ عام٢٠١٠ .

وقد تعرض مخزن آثار الجامعة الأمريكية للسرقة في ٢٨/ ٦/ ١٩٨٩ وقيدت القضية برقم ٣٦٤٣ إداري عابدين .. وحفظت عام ١٩٩٠ ولم يتم ضبط أو إرجاع المسروقات .

وعقب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ مارس ٢٠١١ - أي طيلة ثلاثة أيام ! - تمكن اللصوص من سرقة ١٤٥ قطعة و ٥٠ من النماذج المقلدة والأرقام وفقًا لتكليف نيابة شمال القاهرة العسكرية بالقضية رقم ٧٧ لسنة ٢٠١١ .. ولم تعد الآثار كما لم تعد الآثار التي سبق سرقتها عام ١٩٨٩ .

سابعًا: مخاطر تتعرض لها المتاحف

محاولة فاروق حسني خصخصة المتاحف تحت شعار«الثقافة - تجارة»

تحت شعار فاروق حسني طوال توليه وزارة الثقافة «الثقافة - تجارة» ظلت المتاحف مهددة بخطر بحجج منها : عدم قدرة المؤسسات الحكومية في تحقيق طموحات المتاحف بمفردها ، وأن المتاحف بالخارج تعتمد على الأثرياء .. وإنشاء متاحف خاصة يتولى إدارتها مجلس أمناء مستقل تمامًا عن أية جهة حكومية !!

خاصة أن كثيرًا من المتاحف تشمل مؤسسات ترفيهية من كافيتريات وسيما ومدن أطفال وغيرها.. ولم يقل أحد أن المعروض هناك آثارنا المسروقة وليست آثارهم !

وكادت أن تطبق الفكرة في «العزيزية» بالجيزة لولا قضية رشوة ماهر الجندي محافظ الجيزة، بينما طبقت في الغردقة !

لقد أدى عصر زواج رجال الأعمال بالسلطة في عهد مبارك إلى مفارقات عجيبة مثلما حدث في عرض بيع أراضي جامعة الإسكندرية بحجة أن الجامعات من حقها التصرف في بيع بعض أصولها في إطار تطوير العملية التعليمية وهي أمور كان هدفها الحقيقي بيع أميز الأراضي لرجال الأعمال مقابل سمسرة وعمولات وهو ما أحدث ثورة طلاب جامعة بنها عام ٢٠١٠ ..

ورغم هذا استطاع رجال الأعمال بسط نفوذهم وأمامنا مكتبة الإسكندرية التي أحاطت جلال الثقافة والعلم بسندوتشات الهمبورجر ووجبات الفيلية ووضعت بجوار بطليموس مطاعم ويمبي وكنتاكي ! رغم احتجاج كبار المثقفين والوطنين وتقدم د . م عبد المحسن حمودة ببلاغ

هذا وقد نشرت الصحف في يونيو ٢٠١١ خبر تحت عنوان «الملط أرسل ثلاثة تقارير للنائب العام عن مخالفات بالمتاحف.. وأشار التقرير إلى أن الفحص الميداني للمتاحف الفنية والأثرية التابعة لوزارة الثقافة أكد على أن خصخصة بعض المتاحف الفنية والقومية أدى لعدم الاستفادة منها.

الأفلام السينمائية المسروقة جزء من الآثار



مع سرقة الأفلام السينمائية خاصة المحفوظة في أرشيف التليفزيون في عهد صفوت الشريف وتسريبها إلى «حيتان» الفضائيات اعتبر البعض أن ما تمت سرقته هو جزء من الآثار وحتى ولم يكن يخضع لقانون حماية الآثار فيجب إعداد قانون لحماية المقتنيات الثقافية ومعاملتها معاملة الآثار وهو ما طالب به كثير من المثقفين.. كما طالبوا

بإعادة فتح التحقيقات لعلها تكشف عن فضائح الرشاوى والعمولات.

فهناك أمثلة لا تقل عن الآثار بل هي جزء منها :

فالصور الفوتوغرافية التي صاحبت نقل معبد أبو سمبل لا تقل عن الآثار فهي مترابطة بجزء ما مع الأثر.. وشريط صوت السادات في بيان ثورة يوليو أو صوت عبد الناصر في الأزهر في حرب ٥٦ أو خطابه في تأميم قناة السويس.. وأيضًا الأفلام السينمائية القديمة وتسجيلات المسرحيات القديمة والتي تمت سرقتها تعد من الآثار.

هذا بخلاف ما تم إهداره من أماكن فنية تراثية وعلى رأسها مسارح الرواد ومنها: مسرح نجيب الريحاني بالإسكندرية والذي أصبح مقهى، ومسرح إسماعيل ياسين وتحول إلى عمارة، وشكوكو والذي أصبح قاعة أفراح.. وحتى المحظور هدمه مثل منزل الفنان سيد درويش تحول إلى مقلب قمامة!

ومن المؤسف أنه في عام ١٩٩٨ تعرضت د. فاطمة حلمي -الأستاذ بكلية الآثار -لهجوم عند مطالبتها بترميم الأفلام السينمائية، ورفض البعض في مجلس الكلية بحجة أنها ليست آثار.. بل زاد البعض بالحديث عن أن الأفلام بها راقصات وتحول الحديث العلمي والأثري إلى محاكم تفتيش..

يأتي ذلك في وقت أباحت فرنسا الاستنساخ البشري من أجل العلم وقيام ألمانيا بترميم شرائط لهتلر.. وتحويل بولندا لبيت لص خطير إلى مزار أثري لأنه شغل فكر المجتمع ودون أن تخجل من ذلك.

سرقة ذاكرة مصر بمحو أثار رموزها الوطنية

- سرقة مقتنيات متحف مصطفى كامل ومنها: بدلة التشريفة وتماثيل ولوحات وكتب خاصة به.

- حجب تمثال عرابي من متحف ووضع تمثال السادات بدلاً منه !

- بيت عبد الناصر في (الإسكندرية تحول إلى مأوى للخارجين عن القانون!

- تماثيل سعد زغلول والعقاد في مخازن المهملات وضريح الكواكب «مبولة» للمارة !

- حماس وزارة الثقافة كان لعودة تمثال ديلسبس ونقل تمثال رمسيس كان لتحويل الميدان باسم مبارك !!

نوع آخر من سرقات الآثار وهو سرقة ذاكرة مصر بمحو آثار رموزها الوطنية من الميادين والمتاحف فضلاً عن سيرتهم بمناهج الدراسة :

الأمثلة عديدة لهذا النوع من السرقات ومنها :

أحمد عرابي صاحب الوقفة والموقف في مواجهة الخديو توفيق ، حيث تصدي للاحتلال الإنجليزي وتم نفيه إلى جزيرة سيلان «سيرلانكا» حاليًا وعندما قامت ثورة يوليو ردت اعتباره بقوه ..

وفي عام ١٩٦٣ افتتح الرئيس عبد الناصر متحف عرابي في محل ميلاده بقرية هرية رزنه - على مسافة ٣ كيلوا متر من الزقازيق - ليضم مقتنياته ورسائله وصوره ووثائقه وكذلك كل ماله علاقة بثورته وبرفاقه ومنهم عبد الله نديم وعلى فهمي وعبد العال حلمي ومحمد عبيد ويعقوب سامي أيضًا الإمام محمد عبده والشيخ جمال الدين الأفغاني مع إنشاء جناح لثورة يوليو بهدف الربط بين الثورتين الوطنيتين .

ومع مجيء عصر السادات وزيارته للمتحف عام ١٩٧٨ تم حجب تمثال عرابي ووضع تمثال كبير للسادات بدلاً منه بدعوى الترحيب بقدومه .. وظل هذا الترحيب جتى بعد رحيل السادات !

أما الجناح الخاص بالثورة فقد تحول إلى سكن لشرطة السياحة والآثار ! وتحول معظم قاعات عرض إلى مخازن للآثار الفرعونية والرومانية المستخرجة من منطقتي تل بسطا وغيرها .

وكان طبيعيًا أن يتم جمع معظم مقتنيات عرابي ورفاقه ووضعها في «أجولة» وتشوينها .

-مصطفى كامل تعرض متحفه للسرقة عقب ثورة يناير ٢٠١١ وما حدث من انفلات أمني، وحسب تصريحات أشرف رضا رئيس قطاع الفنون التشكيلية

في يونيو ٢٠١١ أن المتحف تعرض للسرقة ، ومنها : لوحات زيتية للزعيم مصطفى كامل وأوسمة ونياشين وسيف أثري وتمثالين له، أحدهما من البرونز والآخر من الجبس ، وبعض المخطوطات الخاصة بالشاعر حافظ إبراهيم، ومقتنيات لمكتبتين ، وبعض صوره ، وتم إعادة كثير من المسروقات ، بينما لم تعد بعض مقتنيات المتحف ومنها: بدلة التشريفة الخاصة بالزعيم الراحل، وعدد من التماثيل واللوحات الفنية والكتب الخاصة به.

-محمد فريد لا يوجد متاحف خاصة به وحده علمًا بأن أحفاد محمد فريد حاولوا تخليده بمتحف بالمنوفية دون جدوى .

بيت الزعيم عبد الناصر بشارع القنواتي بحي باكوس بالإسكندرية .. ورغم قرار مجلس الأمة عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر مباشرة بتحويل هذا المنزل إلى متحف للتدليل على أن زعيم الثورة تربي في بيت متواضع .

ومع الفهم الخاص لقرار فاروق حسني (وزير الثقافة) الصادر عام ٢٠٠٠ بتحويل منازل المشاهير من السياسيين والمفكرين والفنانين إلى متاحف ثم رفع الحراسة عن هذا المنزل ليتحول بعدها إلى «خرابة» ومأوى للخارجين عن القانون !

علما بأن عند رفع القاعدة الجرانيتية الرائعة التي كانت تزين ميدان التحرير وعدوا بوضع تمثال للرئيس عبد الناصر مكانها وهو ما لم يحدث بل أطلق على محطة المترو في هذا الميدان اسم السادات !

-وعلى نفس الطريقة تم نقل تماثيل لسعد زغلول وعباس العقاد إلى مخازن المهملات وتحول مدخل ضريح عبد الرحمن الكواكبي إلى «مبولة» لعابري السبيل .

-وحتى من وضعوا تماثيل بالميادين لهم مثل طه حسين ونجيب محفوظ لم يراع النسبة والتناسب فصارت تماثيلهم مثل الأقزام .

-أما تمثال رمسيس فقد تم نقله ليتم تزيين الميدان الهام بالكباري .. وحتى محطة مصر ذات القيمة الفنية والتاريخية تحولت إلى «مول» تجاري ، وكان المفروض أن يتم وضع ولو نموذج لتمثال رمسيس أمامها.

ناهيك عن التجاهل التام لأبطال الحروب المصريين والعرب الذين شاركوا مصر كفاحهم مثل البطل السوري جول جمال وحتى بطل مصر سعد الدين والذي أمر مبارك بمحو صورته من بانوراما أكتوبر !!

وعلى الجانب الآخر تم الاحتفاء بالأجانب بصور عديدة منها :

منح الفرصة لهواه أجانب لعمل تماثيل ضمن مسابقات بأسوان وبالطبع بالمحاباة فالأولى بعمل تماثيل لرموز مصرية هم أبناء مصر .. والاحتفاء بذكرى غزو نابليون والاستعمار الفرنسي بحجة «التنوير» في وقت كان يتم فيه السخرية من الرموز العربية والإسلامية .

أما أعجب المفارقات التي أثارت الرأي العام فهي محاولة إعادة تمثال ديلسبس على مدخل القناة ببور سعيد (عام ١٩٩٥) بحجة تنشيط السياحة والتي تراجعت بسبب انتقام شخصي من مبارك بزعم أن «شاب» بورسعيدي حاول قتله رغم أن الشاب المذكور لم يكن يحمل سوى زجاجة دواء «كحة» وطلب للحصول على شقة .. أما الأسباب الحقيقية للدعوة لعودة التمثال فهي الحصول على منحة من فرنسا استفاد منها بعض الموافقون في صورة مكافآت أو رشاوي مقنعة رغم أن فرنسا نفسها عاملت ديلسبس على أنه نصاب وحكمت بحبسه.. وتطلب من مصر تكريمه.. ولولا هبة الرأي العام خاصة الشرفاء الوطنيين من بور سعيد لكان ديلسبس يشير مع كل سفينة تدخل أو تخرج من القناة !

انتقاء أغلى آثار متاحف مصر في المعارض الخارجية تنتهي إلى سرقات وتلف وتزوير

- التأمين على الآثار بالكيلو ولدى شركات أجنبية بعضها وهمية أو أنشئت للفوز بالعملية !

- ٥٠ ألف دولار فقط ثمن تأمين معرض رمسيس الثاني !

- الشركات الكورية والإيطالية رفضت سداد مقابل المعارض .. والقانون يؤكد التعاقد مع الدول فقط !

- كسر ٢٢ قطعة في معرض بأمريكا وتزوير لوحة أمنمحات في اليابان ونقل تمثال أمنمحتب بالونش والخطاف في كليفلاند !

- الصين انتقت ١٤٣ قطعة لمعرض بيكين وقامت بتقليدها وغزت أسواق العالم ومنها خان الخليلي !

- عرض الآثار المصرية في «سوبر ماركت» باليابان و«صالة قمار» بانجلترا!

- خلاف في عدد القطع المسافرة لمعرض باليابان أكدتها المكاتبات الرسمية والتأمين بـ ٧٩ قطعة والمعروض فعليًا ٨٠ قطعة !

معارض الآثار المصرية بالخارج باب خلفي لسرقة الآثار .. سواء عن طريق تعرضها للكسر وهو ما لا يقل عن ضياعها وفقدها خاصة أن المعتاد - وبالمخالفة للقانون - سفر الآثار النادرة .. ويضاف إلى ذلك تزوير الآثار واستبدالها .. وعدم الحصول على التأمين .. وعرض الآثار بطريقة مهينة مثل عرضها في سوبر ماركت أو صالة قمار، والتعاقد مع شركات تجارية وهو ما أضاع قيمة التعاقد وغيرها من الأسباب التي دعت علماء الآثار والمثقفين إلى إقامة العديد من القضايا انتهت بالحكم بعودة الآثار من الخارج مثلما حدث في معرض للآثار باليابان عام ١٩٩٤ ، أو وقف سفر الآثار مثلما حدث في الحكم بمنع سفر الآثار إلى سمسار لعرضها بأمريكا عام ١٩٩٦ .

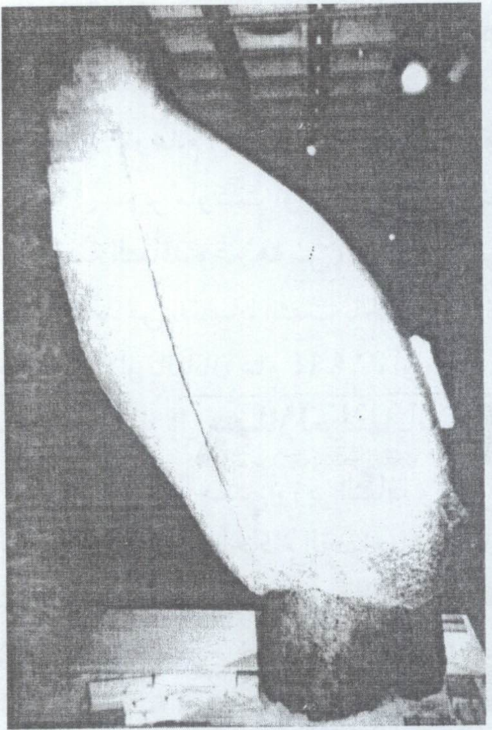
إلا أن فاروق حسني وزير الثقافة واصل سياساته في سفر الآثار للخارج رغم هذه الأسباب وأحكام القضاء باعتبار أن الدعوى تخص معرض بعينه دون النظر إلى عمومية الحيثيات ، ومتحديًا قرار مجلس الشعب عام ١٩٨٠ بمنع سفر الآثار النادرة للخارج خاصة مجموعة توت عنخ آمون وهو قرار صدر عند كسر تمثال «سيركت» في ألمانيا ، وكذلك مخالفة نص قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة

١٩٨٣ بألا يسافر إلا القطع الأثرية المكررة وبعد دراسة متخصصة وموافقة اللجان المختصنة وأهمها اللجنة الدائمة للآثار وكذلك موافقة مجلس الإدارة وأن يكون التعاقد مع حكومات وكذلك تجاهل القانون المتعلق بالرقابة على التأمين الذين يقصر التأمين على شركات مصرية وهو ما أكدته فتوى لمجلس الدولة، فضلاً عن اعتراف هيئة الآثار في خطاب رسمي بالتعامل مع شركات التأمين المصرية لمعاناة تحصيل قيمة التأمين من الشركات الأجنبية في أمريكا واستراليا .

وكان من نتائج مخالفات فاروق حسني وزير الثقافة في المعارض الخارجية التالي :

- تلف ٣ قطع أثرية في معرض دهب الفراعنة باستراليا (٨٨/ ١٩٨٩)، ورفض السفارة الاسترالية طلب التعويض وهو ما تناوله استجواب النائب محمود زينهم (مضبطة مجلس الشعب ٧/ ٣/ ١٩٩٢ ص ١٨).

- تلف ٢٢ قطعة آثار في معرض رمسيس بلوس أنجلوس بأمريكا عام ١٩٨٩ .



- استبدال الجهة الأجنبية القطع الأثرية بعد انتقاءها وهو ما حدث في معرض أشبيلية عام ١٩٩١ .

- انتقاء الأجانب للآثار النادرة من خبيئة الأقصر وهو ما حدث في معرض كليفلاند بأمريكا عام ١٩٩٢ ورغم معارضة العلماء ومخالفة القانون لعرض القطع النادرة قام الوزير بالعرض على اللجان والتي حذرت من سفر تمثال أمنحتب إلا أنه تم السماح بسفر التمثال

وتهكم الوزير على العلماء وأساتذة كليات الآثار ووصفهم بالتفكير بعقلية «العربات الكارو» .. أي «العربجية» .. ومع سفر تمثال أمنحتب حدث ما حذر العلماء منه حيث تبين إهمال الجانب الأمريكي في تأمين نقل التمثال وتم نقله لمسافة ١٠ ساعات على سيارة نقل «شاحنة» ثم حمله بخطاف والهلب وهو ما أدى إلى كسر التمثال .. وتم التكتم رسميًا على الحادث وهو ما أدى إلى ضياع التأمين .

- تزوير الأجانب لمخطوط «بستان سعدي» النادر حيث تم عرضه في أمريكا عام ١٩٩٤ بإرساله دون استمرار حراسة أو مرافق مصري لستة أشهر لحين استلامه وعندما تشكك الموظف صاحب العهدة بعد رجوع المخطوط ثم التنكيل به .

- عرض الآثار المصرية بما لا يتفق أو يليق بمكانتها التاريخية والحضارية والمادية إضافة للتزوير وهو ما حدث في معرض «ملكات الفراعنة» باليابان عام ١٩٩٤ و كشفه المرافق للمعرض الأثري الكبير قدري كامل حيث فوجئ بعرض الآثار في «سوبر ماركت» بجوار الأحذية وإجبار المرافق على ترك المعرض من المساء حتى صباح اليوم التالي رغم عدم إحكام «الفاترينات» وهو ما انتهى بتزوير «لوحة أمنمحات» الشهيرة .. وكشف عن هذه الفضيحة الأثري الكبير قدري كامل عقب عودته من المعرض وهو ما أحدث ضجة في الرأي العام .



وكان قدري كامل تشكك في تغيير اللوحة نتيجة لخبرته الطويلة في العمل في مجال الآثار سواء في الترميم أو النحت أو التنقيب، فكشف عن وجود خلافات عديدة بين اللوحة المعروضة «المقلدة» واللوحة المسافرة مع المعرض والتي عرضت في بدايته، وجاء واكتشافه التقليد رغم الدقة المتناهية في التزوير.

وبناء على هذه الشكوك قام بالتقاط العديد من الصور للوحة، وقام بمقارنتها بصور اللوحة والتي يحمل نسخة منها من قبل السفر للمعرض ويحملها أيضًا الجانب الياباني، وقام بمقارنة بينهما حتى تأكد له وجود فروق بين اللوحتين وهو ما يعني تزوير اللوحة الأثرية واستبدالها بأخرى مقلدة.

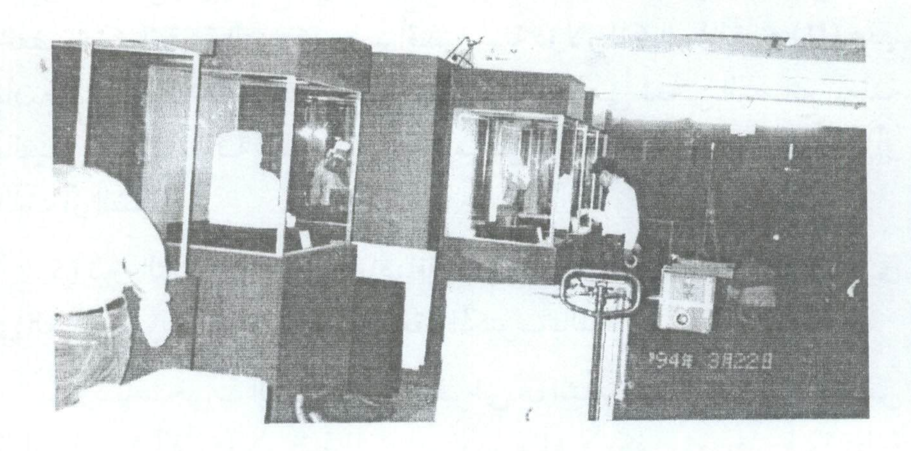
وعليه تشكك في إمكانية تزوير آثار أخرى بالمعرض.. وبلمس تمثال أثري وجد أنه مصنوع من حجر الاستياتيت بينما التمثال المسافر في المعرض مسجل أنه من حجر الشست.. وتأكد أنه لم يتم تزوير التمثال ولكن المسئولين بمجلس الآثار أهملوا ذكر مواصفات الأثر بدقة ومنها الخامة التي صنع منها التمثال وبالفعل قام بأعداد مذكرة عن الملاحظات خاصة في تزوير لوحة «أمنمحات».

وفور عودته قام بإبلاغ شرطة الآثار بملاحظاته.. وانتظر حتى عودة اللوحة والقطع الأثرية للقاهرة في نهاية المعرض وفحصها ومقارنتها بدقة حيث اكتشف اختلافات عديدة في اللوحة وصلت إلى أكثر من ١٣ اختلاف.

وبالطبع أثير الموضوع في الصحف وأحدث ضجة كانت محل استجواب في مجلس الشعب.. ودافع الوزير بأن قدري كامل يفتعل الأزمة ليبتز المسئولين حيث توجد ضده جزاءات ويسعى لرفعها (!) وأحضر الوزير «لجنة» لتقر بعدم تزوير اللوحة بمجرد النظر لها وهي داخل فاترينة بالمتحف

وقد أصدر القضاء حكمًا بعودة الآثار من المعرض المذكور خاصة أن التعاقد تم مع شركة تجارية واتضح أن شركة التأمين شركة وهمية.. ومن المصادفات

العجيبة أنه في اليوم التالي لعودة الآثار إلى مصر حدث زلزال في نفس المنطقة التي كان بها معرض الآثار !



-التأمين لدى شركات أجنبية دون المستوى والكفاءة والتعامل مع شركات أنشئت خصيصًا وقبل ٤ شهور فقط من المعرض وهو ما حدث في معرض الآثار المصرية بالنمسا (١٩٩٤) وهو ما كشفه ممثل شركات التأمين المصرية إيهاب الشبكشي عن المخالفة الصريحة للمادة رقم ٨١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الخاص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ إضافة لتوصية اللجنة العليا للسياسات في ٢٨/ ٥/ ١٩٩٨ وخطاب وزير الاقتصاد إلى وزير الثقافة في ١/ ٣/ ١٩٩٢ وكذلك فتوى مجلس الدولة فضلاً عن اعتراف هيئة الآثار في



خطاب بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩١ بضرورة التعامل مع شركات مصرية لمعاناة تحصيل التأمين من الشركات الأجنبية، وقد جاء التعاقد بعد تسريب أسعار القطاع العام لمنظم المعرض الأجنبي فتعاقد مع شركة خاصة ـ دون المستوى ـ من الباطن وهو ما أورده إيهاب الشبكي ممثل شركات التأمين المصرية في دعوى قضائية .

كما تبين شحن الآثار بالكيلو وتحايل الوزير في رده على استجواب النائب البدري فرغلي بمجلس الشعب (مضبطة جلسة ١٥/ ٤/ ١٩٩٨) بأن شركات الطيران تتعامل بالوزن مع أي شحنة مسافرة رغم أن هذه الطريقة مقابل رسم مخفض وتكون قيمة التعويض بحد أقصى ستة دولار للكيلو المفقود (!!) علما بأن هناك طريقة أخرى لسداد رسوم إضافية ٥ ٪ وهي شحن البضائع المعلنة بالقيمة وتكون شركة الطيران مسئولة مسئولية كاملة سواء عن التلفيات أو الفقد أو الضياع .

كما تبين التلاعب في العقود بإضافة عبارات بالعقد، ومخالفة عبارات أخرى في العقد المكتوب بالإنجليزية عن العقد المكتوب باللغة العربية !

- ورد باستجواب النائب البدري فرغلي أن التأمين على معرض رمسيس الثاني بلغ ٥٠ ألف دولار فقط للمعرض وهو مبلغ لا يكفي تعويض قيمة قطعة واحدة !

- صدور حكم قضائي بإيقاف سفر الآثار لمعرض بأمريكا عام ١٩٩٦ تبين أن سمسار أمريكي قام بانتقاء قطع آثار تتعرض للكسر حيث أنها من الذهب والخشب والألباستر والحجر الجيري كما أن المعرض لمدة خمس سنوات وهو ما يعرض الآثار للخطر .

وقد دافعت وزارة الثقافة أمام المحكمة بعدم وجود قرار إداري بسفر الآثار بينما الآثار كانت موضوعة في الصناديق ومعدة للشحن !

وكانت هذه المخالفات الجسيمة في المعارض محل استجوابات في مجلس الشعب وعلى رأسها ما قدمه النواب محمود زينهم وجلال غريب ومجدي أحمد حسين والبدري فرغلي وغيرهم إلا أنه في كل مرة كان يتم الانتقال لجدول الأعمال ليواصل الوزير سياسته في التخريب وتعريض أغلى الآثار للسرقة والتلف .. كما أثارت الكاتبة الكبيرة سكينة فؤاد في مجلس الشورى موضوعات مماثلة عن تخريب الآثار .

- معرض سفر الآثار لعرض ٨٤ قطعة في سيول بكوريا الجنوبية (١٩٩٨/٩٧) حيث تم تمديد المعرض وعدم سداد الشركة المنظمة لمبلغ ٨٠٠ ألف دولار ورفض الحكومة السداد وتبين اتفاق الشركة مع مسئول بالآثار على عدم إثارة الموضوع أو اللجوء للتحكيم الدولي (علما بوجود أحكام قضاء بعدم التعاقد مع شركات) .

- معرض سفر الآثار لعرض ٥٩ قطعة في فلورنسا بإيطاليا (١٩٩٩) ورفض الجانب الإيطالي سداد ٨٠٠ ألف دولار واستنفاذ طرق الحصول عليها خاصة مع تكشف عدم وجود غطاء بنكي يغطي قيمة مستحقات المجلس الأعلى للآثار مثلما حدث أيضًا في معرض كوريا !

وجاءت المفاجأة في تصريح رئيس قسم المصريات في متحف فلورنسا للصحف بأن القطع المعروضة نادرة ولم يسبق خروجها من مصر ، وأنه لو كان مسئولاً عن هذه الآثار لما سمح بخروجها قط !

مثله مثل مدير المتحف البريطاني عندما طالبنا باستعارة رأس نفرتيتي فقال إن هذا ضرب من الجنون !

وتواصلت المخالفات الجسيمة في المعارض ومنها :

- كسر قاعدة تمثال نفرتيتي - رأس غير مكتمل للملكة - في معرض تل العمارنة ببوسطن ، وقررت جامعة بوسطن تغيير القاعدة المكسورة بأخرى جديدة من مواد صناعية مخلقة ، ودون التوصل إلى درجة اللون الأصلي ، وعند تركيب التمثال جاء غير متزن «منكفئ للأمام» وكأن نفرتيتي تنحني حزنًا على ما وصل حالها وهي زوجة اخناتون الجميلة وأم بناته الستة .

- وفي معرض بفرنسا عاد تمثال التياجرا والذي يرجع إلى العصر الروماني اليوناني مكسورًا .

- معرض آثار مصر بالصين لعرض ١٤٣ قطعة آثار (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤) تبين كسر تمثال «أيبيس» (الطائر أبو قردان) والتكتم على كسره مما أضاع التأمين كما

تبين تقليد الصين للآثار وغزو الأسواق العالمية ومنها الأسواق المصرية خاصة خان الخليلي بعد أن قامت بانتقاء أجمل القطع الأثرية.. ولم يكن الانتقاء من باب الترويج الثقافي كما قيل وقتها ، بل جاء من باب الإعداد لتقليدها! .

- معرض آثار في أسبانيا (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤) حيث تضمن بند الإرهاب مبلغ ٥٠ مليون جنيه فقط رغم حوادث الإرهاب «وقتذاك» وقد وعد الجانب الأسباني بزيادة التأمين ضد الإرهاب إلى ١٠٠٪ أي ١٦٩ مليون دولار ثم رفضوا تنفيذ ما وعدوا به لأنه وعد شفوي !

- معرض آثار (الخلود) بأمريكا عام ٢٠٠٤ تبين الفشل في بيع النماذج الأثرية بجانب المعرض بعد الاتفاق على بيع دفعة أولى بمبلغ ١٠٠ ألف دولار علما بأن أحد كبار المستشارين بالوزارة وشقيقه يعملان في نفس المجال وقد سبق ضبط شقيقه في قضية آثار .. وقد تم منح هذا المستشار جائزة الدولة !!

في عام ٢٠٠٤ تم سفر ١٣٠ قطعة آثار من كنوز توت عنخ آمون إلى سويسرا ثم انتقلت آثار توت عنخ آمون لتبقى في انجلترا ثم في أمريكا حتى سبتمبر ٢٠٠٧ وجاء عرض عدد من آثار مجموعة توت عنخ آمون بالمخالفة الصريحة للقانون والذي يمنع سفر الآثار الفريدة والنادرة وغير المتكررة.. وإذا كان مجلس الآثار يدافع عن سفر قطع من هذه المجموعة بزعم أن المجموعة الخاصة بتوت عنخ آمون تضم آثار عديدة فنحن ننقل بالنص مذكرة د . محمد صالح عندما كان مديرًا للمتحف المصري وهي المذكرة التي قدمتها وزارة الثقافة في الدعوى التي أقامها علماء الآثار - وحكمت لصالح العلماء - ضد وزارة الثقافة بشأن منع سفر الآثار لليابان ..

فقد جاء في المذكرة التي تدافع عن وزارة الثقافة : لا تكون الإثارة المسافرة من مجموعة آثار الملك توت عنخ آمون أو من الآثار ذات القيمة الأثرية العالمية .. إلخ ..

ولكن يبدو أن دفاع وزارة الثقافة يجيء حسب «المقاس» حيث أن معرض سفر الآثار لليابان لم يكن يتضمن قطع من مجموعة توت عنخ آمون ولذا جاءت التصريحات حسب المقاس المطلوب .. والمقلوب !

وقد نشرت جريدة «الصنداي تايمز» عن إعداد شركة خاصة لموقع متميز وديكور خاص يشبه «القبة» الذهبية كلفها الكثير لاستقبال مجموعة توت عنخ آمون .. وقد طلب د . حواس مبلغ تعجيزي وهو أكثر من مليار جنية للتأمين على المعرض .. وثارت الشركة البريطانية حيث قامت بطباعة التذاكر والتي تم حجزها مقدمًا بالكامل .. وتهكمت الجريدة ـ للأسف ـ بأن المسئولون عن الآثار المصرية يعاملوهم بقسوة رغم أنهم ـ أي الإنجليز ـ علموهم الحضارة .. كما أن الفرنسيين علموهم اللغة الهيروغيلفية !!

بينما برر د . زاهي حواس التعنت لأنه علم أن الصالة المذكورة كانت صالة للقمار وتم إطلاق عليها اسم المركز البريطاني مع الإعداد لاستقبال آثار توت عنخ آمون وأن «الديكور» سوف يتم استخدامه أيضًا بعد انتهاء المعرض ليكون تطورًا لصالة القمار .. وأنه من المنطقي عدم ملاقاة توت عنخ آمون معاملة واستقبال في صالة قمار أو حتى بعد مغادرته ؟!

ولم يأت رد على كاتبي التقرير ـ كريس مسلم وسكوت مارتن ـ بالصنداي تايمز بأن الإنجليز لم يعلمونا الحضارة بل أن مصر أم الحضارات منذ القدم بدليل طلب عرض آثار تلك الحضارات ببلدهم وأنهم لم يضيفوا لنا سوى الاستعمار البغيض ونهب مقدرات وخيرات مصر كما أن الفرنسيين لم يعلمونا اللغة وشامبليون لم يكن أول من قام بفك رموز حجر رشي،د بل هناك من العلماء المصريين الذين سبقوه وهو أمر يعرفه علماء الآثار ولا نعرف لماذا لم يعلنوه .. أما شامبليون فكان من أوائل الغربيين الذين نهبوا آثار مصر إلى فرنسا بل وساهم في تأسيس المتاحف الفرنسية من آثارنا ووصل الأمر إلى مقايضة فرنسا إنجلترا الصلح بإهداء العديد من الآثار المصرية .. أما حجر رشيد فيكفي أن مصر طلبت بعرضه ولو لعدة أيام ـ للآسف عند احتفال وزارة الثقافة

المصرية بذكرى مرور ٢٠٠ سنة على الاحتلال الفرنسي لمصر ـ ولكنهم رفضوا مجرد إعارته ثم إعادته إليهم !

ومع انتقال معرض توت عنخ آمون إلى أمريكا تكشف عن أنه تم التعاقد على إقامته مع ملياردير أمريكي وليس جهة علمية معترفًا بها حيث رفض متحف المتروبوليتان وعدد من كبريات المتاحف الشروط المصرية التي قد يوافق عليها المغامرين .

وجاءت المفاجأة في إعلان توماس هومنج مدير مبيعات المتروبليتان عن بيع نماذج مصاحبة للمعرض وأن المبلغ استثمر في سندات أوروبية ووضع حساب بجزيرة رودس اليونانية وأنه علم من اتصالاته بالحكومة المصرية أن الحساب قد تجمع فيه ٣٥ مليون دولار بينما نفي د . زاهي حواس ذلك.. ولم يصدر أي تعقيب من فاروق حسني وزير الثقافة .

خطأ في عدد القطع المسافرة !

في عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٠٩ سافر معرض للآثار المصرية لليابان واستمر في عرض الآثار بعد انتهاء فترة التعاقد دون صدور قرارات بالمد أو امتداد للتأمين إلا بعد فوات فترة كبيرة من استمرار المعرض !

وقد كشفت المكاتبات والمذكرات الرسمية الموجودة بإدارة المتحف المصري ـ بصفته المكان التي خرجت الآثار منه ـ كشفت عن وقائع ومهازل خطيرة جاءت في التقرير الرسمي المقدم من أحد المرافقين للمعرض وجاء فيه الآتي :

ـ الطقس بوجه عام في مدينة أموري اليابانية ـ موقع معرض الآثار المصرية ـ شديد العواصف لدرجة الإطاحة بالتندات في الشوارع وحدث زلزال أثناء عرض الآثار .

ـ التقرير المفترض به صور للآثار المعروضة والمفروض أن يكون في حوزة الأثري الموافق للمعرض لمضاهاة الآثار ليتعرف إذا كان هناك أي تغيير على الأثر أم لا .. لا توجد به صور للآثار !

- عدد القطع الأثرية المسافرة للمعرض طبقًا لأوراق المعرض وقرار وزير الثقافة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠٠٨ ووثيقة التأمين على الآثار يفضل إجمالي القطع الأثرية المسافرة للمعرض بـ ٧٩ قطعة (تسعة وسبعون قطعة) تفاصيلها ٧٦ قطعة أثرية من مقتنيات المتحف المصري بالقاهرة وثلاث قطع أثرية من منطقة أثرية دهشور جنوب سقارة بينما جاءت المفاجأة عند المطابقة الفعلية بين المستندات المذكورة وبين عدد القطع الفعلية المعروض بفاترينات المعرض تبين أنها ٨٠ قطعة (ثمانون قطعة آثار) أي بزيادة قطعة آثار وللأسف اعتمد هذا العدد (الناقص) عدد من المرافقين للمعرض دون التنبيه لهذه المهزلة .

ومن الطريف بل ومن الهزل أن «تفقيط» القطع في الكشف المصري والياباني يذكر خانة pices والخاصة بعدد القطع كالتالي ٢١+٥٢+٣+١+١+١+١ ثم ذكر الإجمالي ٧٩ قطعة وليس ٨٠ قطعة كما هو مفترض في صحة الجمع ، وأوضحت المذكرة عن موقع الخطأ وهو وجود ٧٢ قطعة فردية تتضمن ثماني قطع أواني كانوبية بالغطاء أي أن القطع الثمانية تشمل كل قطعة منها قطعة إضافية وبالتالي يكون الإجمالي الفعلي والصحيح ٨٠ قطعة .. فكيف فات مثل هذا الخطأ الذي لا يمر على تلميذ بالابتدائي أو حتى بالحضانة على قرارات الآثار ووزير الثقافة ومجلس الوزراء بل وشركات التأمين إلا لو كان الأمر مجرد «تستيف» أوراق وسفر الآثار دون أي اكتراث بأهمية الآثار أو حقيقة التأمين عليها ؟!

- لا يوجد كشوف معدة من المتحف المصري للقطع الأثرية ضمن التقرير ولكن الموجود معد بمعرفة الجانب الياباني ولا تحتوي على بيانات هامة مفترض ذكرها ومنها رقم السجل الأصل للقطعة ومصدرها والمادة والوصف والأبعاد والوزن خاصة أن ضمن القطع المعروضة خمس قطع آثار ذهبية .

- قرار رئيس الوزراء بالموافقة على المعرض بمدينة أموري اليابانية من ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠٠٩ وهي نفس فترة خطاب الضمان الصادر من بنك C.I.B وشركة التأمين وبالتالي لا يجوز مد المعرض إلا بعد عودة الآثار

وصدور قرار جديد بناء على إجراءات منها موافقة اللجنة الدائمة للآثار ومجلس الإدارة ووزير الثقافة ومجلس الوزراء والتأمين .. الخ بينما الواقع أنه تم نقل المعرض لمدن أخرى واستمر بعدها دون أدنى قرارات بل ودون تصحيح الخطأ في إجمالي الآثار المدون بالأوراق واختلافها عن الآثار المعروضة !

ضم معرض الحياة الأبدية آثارًا نادرة من بينها تمثال ليس له مثيل لإنسان نائم وهو يرفع وجهه والذي يحمل ملامح أوزوريس ، كما ضم لوحات أثرية تبين الحياة والتحنيط وأدوات الجراحة والتشريح بينما كان وزير الثقافة ومن ساندوه يعيشون حياة أبدية أخرى بالإبقاء عليه لعقود في الوزارة وهو أمر يحتاج إلى «تشريح» !

ولم يتوقف الأمر عند إهدار الآثار الحقيقية بل إن الآثار المقلدة التي يتم سفرها لتباع بأماكن ملحقة بالمعرض لتدر دخلًا للدولة يتم التلاعب بها ليتحول الدخل لجيوب البعض وهو ما شرحه المهندس أحمد سعد مدير الورش بالمجلس الأعلى للآثار بقوله :

١ ـ لو أن معرضًا مسافرًا إلى تورينو مثلاً بإيطاليا ، به ١٥٠ قطعة أثرية للعرض بالمتحف المذكور ، وبه ٣٠٠٠٠ ثلاثون ألف مستنسخ جبس وبوليستر وورق وفخار من ٥٢ أو ٦٠ شكل مملوكين للدولة (صناعة مركز إحياء التراث دور ٢ مبنى المجلس بالزمالك) .

٢ ـ تدفع الدولة ثمن الشحن والتغليف والتأمين على الطائرة الناقلة وتسافر على الطائرة صناديق بها مستنسخات قطاع خاص مثيلة للثلاثين ألف المذكورين في رقم (١) ومملوكين للدولة.

٣ ـ يتم بيع الثلاثين ألف قطعة كلهم بأسعار باهظة جدًا ويتم يوم السفر للعودة تقطيع أوراق تقارير وفواتير البيع ، وأعداد غيرها بألف قطعة فقط وتقارير بعدد ٢٩ ألف قطعة وهمية .

٤ ـ تركب الطائرة للعودة للقاهرة صناديق خالية مذكور رسميًا أن بها ٢٩ ألف قطعة (الوهمية) باستمارات وفواتير مزورة .

٥ - بعد الخروج من المطار يتم وضع ٢٩ ألف قطعة من الحكومة مما تم إخفاؤها والمذكورة في رقم (١) توضع في الصناديق وتذهب من المطار إلى المخازن بالهرم أو الزمالك ويتم توريد ثمن الألف قطعة الباقية .

٦ - يدخل ثمن ما تم بيعه في رقم (٣) (٣٠ ألف قطعة) جيوب خاصة بأشخاص معينة ناقصًا من ثمن الألف قطعة التي تم توريدها لـ ـولة يوم العودة من الخارج .

قد يتم تبديل القطع الثلاثين ألف بخمسين ألف للبيع بالخارج وقد يتم إرسال ٣٠ ألف فقط واستكمال ما يحتاجه منفذ البيع تباعًا يوم بيوم المهم أن البيع لصالح المذكورين وليس الدولة .

وثمن القطعة في حدود من ١٠٠ إلى ٣٥٠ يورو متوسط ٢٥٠ يورو مضروب × ٣٠ ألف قطعة أو حتى × ١٠ آلاف = ٢٥٠٠٠٠٠ يورو العشرة آلاف قطعة = اثنان مليون ونصف يورو (٢٠ مليون جنيه مصري) .

وما ذكره م . أحمد سعد يتطلب من الرقابة الإدارية إجراء تحريات عن معارض الآثار في عهد فاروق حسني وأصحاب معارض القطع المقلدة .

وبخلاف هذا الإهدار للآثار الحقيقية وإهدار المال العام في الآثار المقلدة يجيء إهدار آخر بتراجع العديد من السياح لزيارة مصر بعدما وجدوا أكبر ما يميز مصر في غُرفهم يهرول إليهم في المدن بل وفي القرى البعيدة والنائية مثلما حدث في فرنسا .

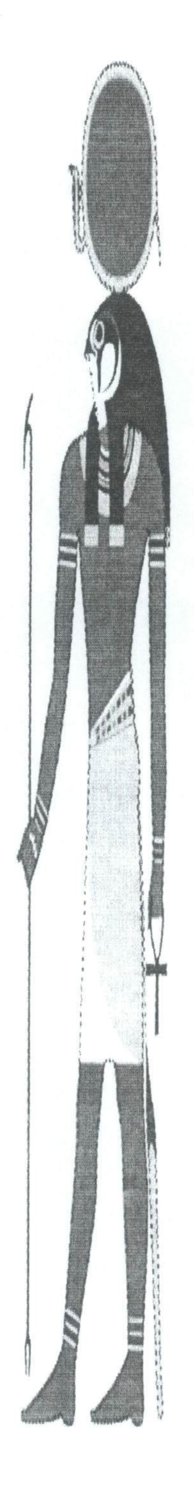
وفي الوقت نفسه ييأس من يزورون متاحف مصر سواء من السياح أو الباحثين وهم يرون معظم أماكن عرض القطع الأثرية في الفاترينات مكتوبًا عليها« نأسف القطعة الأثرية مسافرة في معرض بالخارج » وهكذا أصبح حال الآثار في مصر بسبب المعارض الخارجية سرقة وتزوير وإتلاف وعدم تأمين وإهدار المال العام .

معارض قطاع خاص!!

بل ووصل الأمر إلى تحد غريب، واستفزاز مريب حيث قام الملياردير الأمريكي روبرت شمل بعرض آثار مصرية مسروقة اشتراها من إسرائيل وشارك فيها في معرض «امنحتب» والتي شاركت فيه مصر عام ١٩٩٢ .

وفي تحد أكثر غرابة قام ملياردير إيطالي بتأجير معظم الآثار المصرية المسروقة في جميع متاحف العالم وأقام لها معرضًا ضخمًا أسماه «المتحف الفرعوني» ووجه الدعوات بصورة سافرة ومستفزه حيث كتب عليها عبارات مثل «بدلاً من الذهاب إلى مصر شاهد مصر الفرعونية بأمان أكثر»!

وذكرت الأنباء أنه على الرغم من صعوبة نقل هذه الآثار المصرية النادرة المسروقة إلا أن كل المتاحف الأوروبية وافقت على عرض التأجير خاصة بعد أن قام الملياردير الإيطالي بالتأمين على الآثار المشتركة بمبلغ مليار دولار بالإضافة إلى رصد نصف مليون دولار لتشديد الحراسة الأمنية.. وقد علمت السلطات المصرية بحقيقة المعرض بالصدفة عن طريق «الإنتربول» !



الفصل الخامس

سرقات وتهريب وتلف وتزوير

اللوحات الفنية والمخطوطات

والمصاحف وكتب التراث

الفصل الخامس
سرقات وتهريب وتلف وتزوير اللوحات الفنية والمخطوطات والمصاحف وكتب التراث

- **أندر اللوحات الفنية في مصر تقدر بملايين الدولارات تعرضت للسرقة والإهمال لغياب التأمين .**
- **وزير الثقافة أصدر أوامر بإيقاف حصر اللوحات الفنية العالمية بالمتاحف!**
- **العثور بالمصادفة على خبيئة تضم ٨٣ لوحة من روائع الخط بوكالة الفوري ثم اختفاء ٣ .**
- **مساعد الوزير أمر «ببياض» استراحة السادات بالهرم فاختفت ثلاث لوحات من مقتنيات الملك فاروق .**
- **موظف سرق لوحتين لحامد سعيد من الأوبرا .. وشكوك حول فقد لوحات من متحف جاير اندرسون .**
- **أكثر من ١٦٠٠ لوحة نادرة بالمتحف الزراعة لا تعرف وزارة الثقافة بها !**
- **سيدة سلمت لوحة نادرة لمحمد علي فتم إلقاء اللوحة مع المهملات بقبو بالقلعة !**

تعرضت كثير من اللوحات الفنية العالمية لأشهر الفنانين العالميين والمصريين بمتاحف مصر للسرقة .. وتقدر قيمة اللوحة الواحدة بملايين الجنيهات ويصل ثمن بعضها إلى مئات الملايين وهو ما جعلها مطمعًا للصوص في عهد «أوكازيون» « مبارك ـ فاروق حسني» كان أشهرها سرقات متحف محمد علي بشبرا ومتحف محمد محمود خليل بالدقي ودار الأوبرا وغيرها .

ولعل فضائح اختفاء اللوحات الفنية العالمية كان وراء قرار للأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برقم ١٦١٥ بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠١ بتشكيل لجنة برئاسة د . سمير عبد الحليم - مدير عام ترميم وصيانة آثار متاحف القاهرة الكبرى «وقتذاك» بإنشاء معمل مركزي يتبع إدارة ترميم المتاحف يقوم بتوثيق وترميم اللوحات الثابتة والمنقول بجميع المتاحف والقصور.

وبالفعل قامت اللجنة بحصر ١٧٩٢ عملاً فنيًا بمعظم المتاحف التاريخية (فاروق حسني صرح بأن في مصر أكثر من ٧٤٥ لوحة عالمية .. وهو تقدير غير دقيق بالمرة) وكان ضمن خطط العمل زيارة قصر الأمير عمر طوسن وهو من أروع القصور الملكية بحي شبرا بالقاهرة وتقرر اختياره مقرًا «للمركز إلا أن المفاجأة - كما يقول عضو اللجنة الأثري أحمد دسوقي - جاءت في أوامر «شفهية» من فاروق حسني وزير الثقافة بالتوقف عن حصر اللوحات عند هذا الحد ! .. ليتوقف مع قرار الوزير

وكان طبيعيًا أن تتواصل السرقات أو استبدال اللوحات بأخرى مزورة ليس بسبب توقف الحصر فحسب بل أيضًا بسبب عدم وجود تأمين حقيقي للمتاحف والقصور وإذا كنا قد تناولنا في موضع آخر (المتاحف) سرقات لوحات من متحف محمد محمود خليل وأشهرها زهرة الخشخاش ومن متحف قصر محمد علي بشبرا تسع لوحات لأسرة محمد علي فأننا نعرض لسرقات للوحات فنية أخرى وبعضها معرض للسرقة أو التزوير .

وفي حواره مع القناة الثقافية (٢٠ يونيو ٢٠١١) أشار الفنان حمدي أبو المعاطي نقيب التشكيليين إلى ظاهرة تزوير اللوحات الفنية خاصة لفناني العصر الحديث، حتى أنه في أحد المعارض تم عرض ٧٥ لوحة فنية كان من بينها ٢٣ لوحة مزورة!!

السرقة في الأوبرا

ففي مسلسل سرقات اللوحات الفنية نتيجة عدم وجود تأمين حقيقي - كالعادة - تم الكشف (أكتوبر ٢٠٠٨) عن سرقة لوحتين للفنان الكبير حامد ندا من الأوبرا .

وتبين أن اللص يعمل موظفًا بموقع السرقة ، وأنه يعلم بعدم وجود كاميرات أو أجهزة مراقبة!

وعقد فاروق حسني وزير الثقافة مؤتمرًا صحفيًا قال فيه: أنه قرر إجراء حصر شامل لجميع اللوحات الفنية المعروضة بدار الأوبرا وغيرها وإعادة تقييم هذه اللوحات ماديًا وفنيًا بحيث يتم تقييمها بسعر اليوم وليس الوقت الذي رسمت فيه (أي أن اللوحات كانت بتقدير أقل) ..

واللوحتان المسروقتان مرسومتان بالزيت بمقاس ٥٠×٦٠ سم باسم «إيحاءات شعبيه ١ ، ٢ » .

ووقتها - أي قبل الكشف عن اللص أعلن شعلان - رئيس قطاع الفنون التشكيلية - «أنه يعتقد عدم سرقة اللوحتين وأن الإهمال قد يكون سبب اختفاءهما وقد يكونا نقلا إلى مكان ما داخل مبنى الأوبرا وبسبب عدم النظام تركا في هذا المكان ولم يقم بمراجعته أحد وهي سابقة حدثت بالأوبرا من قبل مع تمثال الفنان محمد حسن بمتحف الفن حيث ظهر التمثال خلال عمليات المراجعة والتفتيش» .

وهكذا يعترف - رئيس قطاع الفنون التشكيلية - بالإهمال المتكرر وربما لو انتظر شهر ونصف للمراجعة والتفتيش لكان اللص باع واستراح !

وفي سياق اللوحات الفنية المفقودة كان بحجرات استراحة الآثار بالهرم المعروفة باسم «استراحة السادات» ثلاث لوحات رائعة من مقتنيات الملك فاروق إحداها لطفلين ينظران من «شيش» نافذة ومن روعتها ورسم ظلال

الشمس بعبقرية لا يمكن احتسابها منظر بالرسم بل وبالكاميرا من مصور عبقري .

ولوحة أخرى لراقصة باليه وثالثة لمنظر طبيعي ..

وبناء على أوامر أيمن عبد المنعم مساعد وزير الثقافة الذي تم سجنه إذ كان مسئولاً عن تطوير مشروعات هضبة الأهرام وأمر بإعادة «بياض» الاستراحة في التسعينيات وخرجت اللوحات ولم يعرف أحد مكانها .. وسألنا عن المكان المفروض أن تذهب إليه وهو ركن حلوان وجاء الرد بعدم وجودها وسألنا في إدارة المتاحف التاريخية وكتبنا مرات ومرات في الصحف دون أي رد !

ولذا كان طبيعيًا أنه عندما يثار القول حول سرقة لوحات فنية من مقتنيات متحف جاير اندرسون (بجوار مسجد ابن طولون) لا يصل أحد إلى الحقيقية ! .. علما بأن متحف أندرسون المذكور يضم ٤٧٧ عملاً فنيًا عالميًا لا يتعدى تسجيلها سوى سطر واحد في دفتر ظل غير مدعمًا بالصور أو مواصفات الأعمال الفنية ! أو يقال عن اختفاء لوحات فنية عالمية من نادي الدبلوماسيين بوسط القاهرة.

لوحات خبيئة الغوري

وفي وكالة الغوري فقدت لوحات من «خبيئة» كانت تضم أجمل اللوحات الفنية عثر عليها عام ١٩٩٣ حيث فقدت ثلاث لوحات برر المسئولين ضياعها بأنها كانت في حالة سيئة فتم إعدامها ، وهي أقوال مشكوك تمامًا في صحتها وقد يكون تم اختيار أجملها لحساب أشخاص وبيعها خاصة مع ما نشرته جريدة أخبار الأدب بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨ عن بيع عدد من اللوحات الخطية النادرة منها ثلاث لوحات بيعت بمبلغ ٤٢١ ألف دولار .

خبيئة وكالة الغوري تم العثور عليها بالصدفة في أكتوبر عام ١٩٩٣ أثناء تنظيف المكان لتحويله إلى مكان للفنانين في إطار تحويل فاروق حسني وزير

الثقافة عدد من المواقع الأثرية للفنانين التشكيليين وغيرهم رغم ما حدث من حريق التهم قصر المسافرخانه تمامًا ..

وجاءت المفاجأة عند «تنظيف» وكالة الغوري بالعثور على صندوق خشبي قديم أشبه«بالكنبة القديمة» وعند فتحة جاءت المفاجأة في أن بداخلة ٨٣ لوحة نادرة من روائع الفن الإسلامي ترجع إلى حقبة العصر العثماني هي أكثر فترات اهتمام الأتراك باللوحات الخطية حيث أن اللوحات مكتوبة بالخط العربي ومعظمها «مذهّب» ومكتوب عليها آيات قرآنية وأحاديث نبوية وحكم وأبيات شعر كتبت بخط اليد لكبار الخطاطين وعلى رأسهم عبد الله بك زهدي وما زالت كتاباته الرائعة بمسجد الحسين وسبيل أم عباس ..

هذه اللوحات الرائعة كان يجب عرضها في متحف الفن الإسلامي أو إنشاء متحف خاص بها، وقد أبدت تركيا استعدادها لتمويل تأسيسه.

هذا وقد تم عرض اللوحات لعدة أيام في متحف الفن الحديث عام ١٩٩٦ ثم أعيدت لحفظها في وكالة الغوري .. وبالطبع خارج الصندوق !!

وكما كتبت الصحفية حنان حجاج بجريدة الأهرام أن عز الدين نجيب والذي كان مديرًا للمراكز الفنية ومسئولاً عن وكالة الغوري «وقتذاك» أكد على تقدم أكثر من جهة لإنشاء متحف خاص لهذه اللوحات ومنها الحكومة التركية حيث بعث أكمل الدين إحسان وزير التراث في الحكومة التركية - والذي أصبح رئيسًا لمنظمة العالم الإسلامي - إلا أن وزارة ثقافة «فاروق حسني» لم ترد !

وفي عام ٢٠٠٠ تولى محسن شعلان إدارة الحرف التقليدية ثم وكيلًا للوزارة ومسئولاً عن المتاحف وتم تفريغ وكالة الغوري تمامًا من محتوياتها وفي عام ٢٠٠٦ تم إخلاء وتسلم صندوق التنمية الثقافية الموقع .

ورغم أن اللوحات المذكورة من أندر وأروع اللوحات العالمية تمت تعبئتها في «كراتين» ونقلت إلى مخازن الوزارة وقيل أنها انتقلت إلى مخازن مركز الفنون بمدينة ١٥ مايو .. وفي كل الأحوال من الواضع أنهم تعاملوا معها على أنها «روبابكيا» أو «كراكيب» وعندما تقدم الأثري الكبير أحمد دسوقي ومعه - كاتب

هذا السطور ـ ببلاغ للنائب العام عن اللوحات الفنية التي فقدت في عصر فاروق حسني اتصل الأستاذ أحمد دسوقي بالفنان عز الدين نجيب وسأله عن اللوحات فأجاب بأسى أنه علم أن ثلاث من اللوحات تم إعدامها بحجة أن حالتها سيئة

وهي إجابة لم تقنع أحمد دسوقي ولا عز الدين نجيب إذ كيف يتم إعدامها دون إعلان ورغم سبق عرضها في متحف الفن الحديث عام ٢٠٠٦ ؟!

ولتلحق اللوحات الثلاث بمصير لوحات استراحة السادات بالهرم ولوحات قصر محمد علي وغيرها وغيرها ولتلحق الـ ٨٠ لوحة بوضعها في «كرتونة» ربما في انتظار مصير مثلما حدث للـ ٣٧ قطعة آثار ذهبية محلاه بالأحجار الكريمة والتي فقدت من المتحف المصري بعد وضعها في كراتين للمياه المعدنية !

إن من أشهر لوحات «خبيئة وكالة الغوري » لوحة مكتوب عليها «الراحمون يرحمهم الرحمن .. ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .



ترى هل علم فاروق حسني وأعوانه مثل هذا المعني عندما شاهدوا هذه اللوحات ؟!

ويضم متحف وزارة الزراعة ١٦٥٣ لوحة فنية لكبار الفنانين التشكيلين فضلا عن لوحات لكبار المصورين ومنحوتات لكبار النحاتين وللاسف هذه المقتنيات مهملة وعرضه للسرقة في أي وقت خاصة أن هذه الاعمال الفنية الرائعة تقدر قيمتها بملايين الجنيهات

وكانت كل هذه المقتنيات معروضة للبيع مع المكاتب والمهمات القديمة أي كانت ستباع خردة و "روبابيكيا" !

وقد كشفت الصدفة - كالعادة - فى العثور على " خبيئة" للوحات الفنية النادرة تحت احد جدران متحفا لحضارة ؛ حيث جاء الكشف عنها اثناء هدم الجدار

وترجع معظم هذه اللوحات النادرة الى فترة نهاية حكم فاروق وبداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وتعد تأريخا فنيا لهذه الفترة

هذا ومن المحتمل وجود خباىء اخرى فى حالة اذا تم هدم باقى الجدران !.

وعن تجارة اللوحات الفنية التي لا تعرف وزارة الثقافة بها ما نُشر عن قيام مليونير إسكندري بشراء من إحدى سيدات مجتمع البيزنس ٨ لوحات للفنان الكبير صلاح طاهر كان أهداها لعملاق الأدب العربي عباس العقاد .

لوحة فنية أخرى وهي لوحة تاريخية لم تكن تعلم بها وزارة الثقافة وعندما حصلت عليها الوزارة ألقت بها في سراديب الأهمال .

ففي منتصف التسعينيات (ديسمبر ١٩٩٤) لاحظت السيدة / إحسان راسخ أن اللوحة الفنية الكبيرة والموجودة بمدرسة أمين سامي الإعدادية بالمنيرة بالسيدة زينب لوحة أثرية نادرة ، تبلغ مساحتها ٣ أمتار × ٢.٥٥ مترًا ومرسوم بالزيت والألوان الطبيعية محمد على باشا بالحجم الطبيعي وهو جالس على كرسي العرش ..

ولأن المدون على اللوحة أنها تشير إلى أنها رسمت بمناسبة أول خط حديدي في مصر بين القاهرة والسويس فهي تعد أيضًا بجانب فنها وأثريتها

تضيف أو تصحح معلومة تاريخية هامة للباحثين إذ أن الظن أن التفكير في أول خط سكك حديدية في مصر بين القاهرة والإسكندرية .

وعندما شاهدت السيدة هذه اللوحة على حائط بمكتب مديرة المدرسة طلبت من مديرة المدرسة أن تهديها للمتاحف لترميمها وعرضها إلا أن المديرة ضاقت بنصيحتها، فما كان من السيدة - والتي كانت في زيارة للمدرسة حيث ابنتها تدرس بها - أن توجهت إلى مدير مباحث الآثار وتم عمل محضر برقم ٨٠٩٥ إداري السيدة زينب.. وعليه قدم خبير تقريرًا أكد فيه أن اللوحة أثرية، وهي ترجع لأواخر القرن التاسع عشر وأنها ذات أهمية فنية وتاريخية حيث كانت هناك نية على مد مشاريع الخطوط الحديدية في عصر محمد علي وتم عرض هذا المشروع على الإنجليز و المعروف أن محمد علي كان يلتقط كل ما هو جديد في أوربا ليطبقه في مصر وأن اللوحة في مكتب أمين باشا سامي داخل قصره حيث كان عميدًا لمدرسة دار العلوم بحي المنيرة حيث تحول القصر إلى مدرسة.

أما عن القيمة الدفترية للوحة كعهدة بالمدرسة فكانت ثمانية جنيهات فقط!!

وأذكر أن السيدة إحسان راسخ جاءتني في جريدة «الشعب» وروت لي قصتها مع اللوحة ، وتحملها متاعب متابعة نقل اللوحة الأثرية والخوف من مخاطر نقلها حيث انتهت تنقلات اللوحة إلى تسليمها في القلعة ..

وهناك قابلها مفتشو الآثار بضجر وضيق لأن «اللوحة» ستضاف إلى عهدتهم !

وانتهى الأمر إلى استلام الأثريين للوحة ، وتسجيلها في العهدة .. وبعدها قاموا بإلقائها على سلم داخل قبو بأحد مباني القلعة لتتآكل من تأثير الشمس والأتربة ومياه الأمطار !

وهو إهمال من الواضح أن له جذور من بداية عصر مبارك أورد بعض أمثلته الزميل الصحفي حازم هاشم عند تناوله موضوع التطبيع الثقافي .

فقد أقبل بعض المسئولين عن الثقافة في مصر على التطبيع عقب معاهدة كامب ديفيد .. ويبدو أن بعضهم كان لديه استعدادًا فطريًا ويسابق إسرائيل في التطبيع ! .. والأمثلة كثيرة ..

ففي محاولة لفرض التطبيع ألح يوسف شوقي وكيل وزارة الثقافة وبذل كل الجهود لسفر معرض يضم لوحات فنية إلى إسرائيل عام (١٩٨١) ونظرًا لأن المعرض قد يلقى رد فعل سيء من المثقفين الرافضين للتطبيع فقد زعم أن المعرض سوف يسافر إلى أمريكا ووضع نفسه مرافقًا للمعرض ومسئولاً عن متابعة كل إجراءات التأمين وبالفعل سافر المعرض إلى أمريكا وعاد منها إلى إسرائيل وضم طرود بداخلها ٣٥ لوحة فنيه من أعمال المرحوم الفنان محمود سعيد، وأضيف لها طرود تحمل ٢٠ لوحة لكلا من الفنان يوسف كامل والفنان أحمد البري إلا أن يوسف شوقي صب اهتمامه على التنقل بين استديوهات الإذاعة والتليفزيون الإسرائيلين للحديث عن تطبيع العلاقات وقبض المقابل ثم عاد إلى القاهرة ليتذكر فجأة المعرض المصري في تل أبيب وما يضمه من لوحات فنية أثرية نادرة .

وبعدها عادت المعروضات في ١٣ صندوقًا بدلاً من ١٦ صندوقًا أرسلت بها ،وغير مغلفة نهائيًا ألا من بعض أوراق من الصحف وضعت بين بعض الأعمال مما تسبب في إلحاق أضرار أو تلفيات جسيمه أوردتها محاضر المعاينة التي أجراها مندوبا شركة مصر للتأمين (سمير سيد عبد الله ومحمد علام) وتنوعت التلفيات ما بين القطع الطولي وكسر أركان البراويز والزجاج وتقشير الألوان والكشط المتناثر وثقوب في اللوحات وكسور واضحة وقطع مفقودها .

يقول أحمد دسوقى مدير عام الشئون الفنية بـ المتاحف التاريخية الأسبق والخبير في الأعمال الفنية والأثرية أن تكرار السرقات لأعظم اللوحات الفنية والأثرية مؤشر يجب علينا أن نستفيد منه .. فسياسة الوزارة في عهد فاروق حسني كانت هي إزاحة الشرفاء عن تحمل أمانة الشأن الثقافي وأصبح القليل من الأعمال معروض بعشيية والكثير مخزنّ بجهل وهو أمر يتطلب محاكمة هذا

الوزير ولن تخدعنا ادعاءاته عن إنجازات في حقيقتها مجموعة من الجرائم ..وفي كل الأحوال أن الإدارة بها عبث وليس الأمر أن لوحة سرقت أو لوحة عادت !

١- ذاكرة مصر تتعرض للفقدان ٦٠ مليون وثيقة خارج الآمان

٢- فساد مجدي راسخ وأعوانه وصل إلى دار الوثائق:

٣- ثلاث آلاف بردية تعرضت للتلف والإعدام.

٤- ٦٠ أف مخطوط بالهيئة تتعرض للسرقة.

٥- ٥ مليون مخطوطة إسلامية في مكتبات العالم.

وثائق مصر أو «ذاكرة مصر» أكثر من تعرضت للسرقة في عصر فاروق حسني - حسني مبارك..

ويكفي الإشارة إلى ما كشفه مثقفون وبرلمانيون في ندوة حول مشروع قانون حماية المخطوطات (نظمها المعهد الديموقراطي المصري في ٢٥ يناير ٢٠٠٩ ، أي قبل ثورة الإطاحة بنظام مبارك بعامين بالتمام والكمال) فقد كشف الحضور في الندوة عن أن ٦٠ مليون وثيقة تمثل ثروة قومية لمصر خارج نطاق الأمان لسهولة سرقتها وعدم وجود أمناء حقيقيين عليها أو محاسبتهم متهمين وزير الثقافة بأنه اكتفى بتوثيقها عن طريق «الأرشفة» فقط ، وأن جهود الوزير لم تحم المخطوطات الموزعة على مكتبات الأوقاف ودار الكتب والأزهر الشريف وعدد من المكتبات ليتم بيعها وتهريبها !

وتجدر الإشارة إلى أن نحو خمسة ملايين مخطوطة إسلامية في مكتبات العالم.

ولا عجب عن هذا الإهمال فعند نقل أهم الوثائق من مبنى دار الكتب بباب الخلق إلى المبنى الجديد للدار على كورنيش النيل ببولاق تم نقل الوثائق على عربات «نصف نقل» مكشوفة ودون أدنى حراسة وكأنهم ينقلون مخلفات جرائد لبيعها للمطاعم ومحلات البقالة !

ويقدر عدد المخطوطات حسب تسجيل الميكروفيلم نحو ٦٠ ألف مخطوط.

وحتى داخل دار الكتب فإن عمليات السرقة تواصلت ، وبعضها يثير العجب سواء في المخطوطات أو الكتب .



ولعل من أشهر تلك الوثائق المسروقة الوثائق الخاصة بالفترة التي تؤرخ لحكم محمد علي الحجاز ومنطقة الدرعية (الرياض حاليًا) حيث تعتبرها السعودية فترة احتلال ولذا يمكن أن ينفقوا مبالغ طائلة للحصول على أي من هذه الوثائق !

ومن صور تهريب المخطوطات بمعرفة موظفي الدار ما كشفه قيام الإنتربول الدولي بالقبض على إيهاب غريب الموظف السابق بالدار والذي عينه سمير غريب وقام بتدليله وهو ما أثار عمال الدار.. وجاءت عملية القبض عليه أثناء بيعه لعدد من المخطوطات والوثائق النادرة في ألمانيا إلا أن صديق له علم

بها وأبلغ السفارة المصرية في ألمانيا .. وبالطبع لولا هذا البلاغ لتمت عملية البيع!

ولا يتوقف الأمر عند السرقة أو التهريب فالتلف ينتهي إلى نفس المصير ولا يقل خطورة .. ومن صور ذلك :

ففي الوقت الذي كادت أن تظهر فيه بارقة أمل في إنقاذ مقتنيات التراث المحفوظة بدار الكتب من خلال ترميمها ، بدأت أنباء الفساد تتسرب وكأنه يعز على البعض إنقاذ مقتنيات التراث المحفوظة بدار الكتب ، فالمصادر المتخصصة أكدت توقف أعمال الترميم وتعرض ثلاثة آلاف بردية نادرة للضياع، وفي الوقت نفسه تم السماح بسفر أندر المخطوطات وعلى رأسها مخطوط «بستان سعدي» المخطوط الإيراني النادر ـ والذي لا يوجد في إيران نفسها ـ ليتعرض للتزوير ، حيث سافر بلا حراسة وطنية !.. وكم طالب الوطنيون والمهتمون بالحفاظ على التراث بالتحقيق فورًا في هذه المهازل .. سواء على مستوى سفر المخطوطات النادرة أو توقف إجراءات إنقاذ التراث القومي وسعي البعض لتحويلها إلى إجراءات صورية ، تهتم بإعادة طلاء الجدران وتغيير بلاط الأرضية ووضع السجاجيد الفخمة والثرايا الأنيقة والديكور العالي دون الاهتمام بالأصل الذي يجب أن يكون هذا الديكور في خدمته وهو تراثنا القومي .. فالعلماء الوطنيون يؤكدون توقف إجراءات إنقاذ التراث القومي وتوقف أعمال الترميم .. فتعرضت ٣ آلاف بردية للتلف ، وهي من أندر ما خلفه الدهر من تراث ..

حيث بلغت حدًا من التلف لا يمكن بعده ترميمها .. وكأنه إتلاف عمدي مع سبق الإصرار والترصد .. والذي يعطيك هذا الإحساس هو الفوضى في سبق تكديس أجهزة الترميم بدار الكتب في كشك خشبي لسنوات لتظل أجهزة الترميم بلا استخدام وسط أكوام من الأتربة والفئران والحشرات والسحالي والصراصير .. بخلاف أنها تعرضت طوال هذه السنوات لحرارة الشمس ومياه الأمطار ، وكانت تقدر بخمسة ملايين جنيه قبل أن تتضاعف أسعار الأجهزة الدقيقة . فهل كانت هذه مؤامرة للقضاء على التراث الثقافي المصري .. وهل هي خطة مدبرة لمحو ذاكرة الأمة .

فمنذ فصل دار الكتب عن هيئة الكتاب تندثر المخطوطات وتتلف الأجهزة ويتحول التراث الإنساني إلى أكوام من الأتربة والعفن في المخازن المهملة البالغة السوء، ونشرت الصحف عن مطالبة الباحث الكيماوي السيد الحريبي بقدر من الاهتمام ، فاعتبر المسئولين ذلك تطاولًا عليهم وبدأت رحلة تكديره لإبعاده عما يتم رغم أنه كان يعد دراسته للدكتوراه في صيانة المخطوطات والوثائق ومعالجتها .. لذا طالبنا وقتها بتشكيل لجنة تقصي حقائق قبل أن تفنى وثائق تراثنا القومي وتشكيل لجنة محايدة لمعرفة سر إتلاف أجهزة الترميم في أحد الأكشاك وعدم إصلاحها ، أما عن حصر المخطوطات فقد طلبت الإدارة عمل حصر بعد عشرة أعوام أي (عام ١٩٩٥) وتتساءل المصادر : كيف يأتي الحصر سليمًا بينما كان آخر حصر (عام ١٩٨٥) واستمر لنحو عامين وشارك فيه أكثر من ٤٠ فردًا . وتضيق المصادر في حسرة أنه للأسى والأسف عادة ما يسفر التطوير عن مجرد مظاهر في الإضاءة والكراسي والديكور دون الأصل ، ولذا كان الخوف من المشتريات وتبديد الأربعين مليون جنيه المرصودة للتطوير.

فرغم ما يقال بأن هناك محاولات للإصلاح بدار الكتب إلا أننا إذا نظرنا للجوانب المختلفة نجد عشرات التساؤلات وعلامات التعجب عن أمور تعوق الإصلاح فإذا جاءت محاولة لإيقاف تصوير المخطوطات الأصلية وتعرضها للتآكل رغم وجود «الميكروفيلم» .. تكشفت المصادر عن كارثة تعيد المعادلة والتي تنتهي بهلاك المخطوطات وتحولها إلى بودره !

فمخازن دار الوثائق تمر بها مواسير للصرف الصحي .. ومن المعروف علميًا وعمليًا أن أية مواسير للصرف .. ومهما اتخذت من احتياطات فإن إمكانية التسرب قائمة ومن هنا فقد تعرضت العديد من المخطوطات لمياه الصرف الصحي .. وتم «تجفيفها» أعلى سطح المبنى مثلها مثل «غسيل الملابس» .. وكله «نشر» ! ولا تتوقف الانتقادات عند هذا الحد .. فالمخازن علم وفن وتحتاج إلى تنسيق وحسن عرض «وفهرسة» إلخ بينما ما جرى «تستيف» فوق الأرفف مثل ملفات وأدابير المصالح الحكومية والمحاكم ! .. سؤال آخر ومهم للغاية وهو

ما مصير اللوحات السابق ضياعها أو تلفها ؟! هل يتم التعامل معها بطريقة «اللي فات مات» أم أتباع ـ المفروض ـ وهو العمل على إعادتها أو ترميمها ومحاسبة اللصوص والمهملين ؟!

والأمثلة لا حصر لها..

ـ مخطوط بستان سعدي المشكوك في تزويره هل يتم تشكيل لجنة للتحقيق ؟

ـ لوحة العدل أساس الملك وهي لوحة جصية كبيرة للخطاط عبد العزيز الرفاعي .. كسرت أثناء نقلها من دار الكتب .

ـ لوحة «بسم الله الرحمن الرحيم » بخط سلطان عثماني حيث كان السلطان نفسه هو الخطاط .. لوحة من قماش حملتها عامله لنقلها وقد «إنخرمت» اللوحة من موضع رأس العاملة .. ولم ينبهها أحد عن الفارق بين حمل لوحة أثرية تحمل قيمه فنية وبين قفص عيش أو «مشنه» ؟!!

ـ وعلى هذا المنوال ما بين كتب أو مخطوطات سرقت أو هُربت وما بين مخطوطات تلفت من الإهمال وكم ضاعت كتب ومخطوطات بحجة الإعارة ويصعب ردها لمكانه المستعير أو لسفره حتى أن أحد المتبرعين بمكتبه وجدوا بها مخطوطات «مختومة» بخاتم دار الكتب .. أي على طريقة هذه بضاعتنا رُدت إلينا .. ولو لم يتبرع هذا الشخص بمكتبته لما عرفوا بالمخطوطات !!

وتجدر الإشارة إلى ما قام به الأمريكان بعد تولي فاروق حسني حيث أعدوا «ديكسات» لكافة المخطوطات ويمكن أن يطلبوها بالاسم أو بالأدق تكون تحت أمرها عند الطلب !

ويبدو أن مصر تحولت إلى سوق لعابري السبيل لتهريب المخطوطات .. وعلى سبيل المثال :

ـ مخطوطات تم ضبطها في المطار (١/ ٤/ ٢٠٠٩) مع راكب تركي كان يعتزم تهريبها إلى اسطنبول تضم منسوجات أثرية وأوراق بردي قديمة وكتب أخفاها داخل أقمسة ومنسوجات حديثة .. وأوراق البردي ترجع للعصر المسيحي، والكتب ترجع إلى عام ١٨٨٥ ومكتوبة باليونانية والإنجليزية .

- مخطوطة رائعة ترجع للقرن الخامس عشر تم ضبطها في ميناء دمياط وهي صورة لوجوه مغولية بها كثرة التذهيب والتدقيق في التناسب والخلفيات المعمارية والألوان الزاهية وتعبر تماما عن المدرسة المغولية في الفن .

- ضبط ٨٧ كتاب مع راكب من الإمارات أثناء محاولة تهريبها عبر مطار القاهرة ومن بينها كتاب الموطأ للإمام مالك (١١١١هـ) وجمع الوسائل (١١٣٧هـ) وشرح الكنز للإمام العيني (١٣٢٠هـ) وحاشية العلامة إبراهيم البيجوري (١١٠٣هـ) ومجموعة كتب التنقيح (١٣٢٢هـ) ودلائل الأعمال ١٣٣١هـ) .



وللأسف فإن القانون الخاص بدار الوثائق القومية (قانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤) كان يقضي بعقوبة الحبس لا يزيد ع ن ٣ شهور وغرامة من ٢٠ إلى ٣٠٠ جنيه !

هذا وقد نشر الزميل محمد فتحي في الأهرام عن وصول فساد مجدي راسخ لأروقة دار الوثائق، وارتباط هذا الفساد بموافقات لفاروق حسني وزير الثقافة وطارق كامل وزير الاتصالات في عهد مبارك.. وأن د. عماد أبو غازي وزير الثقافة في حكومة بعد الثورة أحد أعضاء المشروع الفاشل للتوثيق.



ومما نشرته الأهرام عن هذا الفساد مشروعي ميكنة دار الوثائق والمسح الضوئي:

في المشروع الأول الذي حصلت فيه شركة IBM ومعها بعض الشركات المتحالفة علي كثير من المميزات في مناقصة شابها وقتئذ كثير من التجاوزات في عهد الدكتور نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق وبموافقة فاروق حسني وزير الثقافة الأسبق وطارق كامل وزير الاتصالات السابق، علي الرغم من شهرة الشركة المذكورة إلا أنه ليس لها سابق خبرة في ميكنة الوثائق بالإضافة إلي أن

الشركة المتحالفة التي قامت بمعظم مراحل العمل شركة ALLIE DSOFT التي يمتلكها الدكتور محمد رضا الذي يرتبط بصلة قرابة مع رجل الأعمال الشهير مجدي راسخ بالإضافة إلي انه زوج الدكتورة هدي بركة مساعد وزير الاتصالات مساعد وزير الاتصالات التي ترأس اللجنة العليا المسئولة عن تقييم واستلام المشروع.

كما أن الأخطاء ازدادت في المشروع في نواحيه المالية والفنية والإدارية حتى شككت بعض التقارير الرسمية في جدواه علي الرغم من تكلفته ٢٠ مليون جنيه ,ومن الأمور التي تدل علي الفساد المستشري في المشروع ان العقد الموقع بين وزارتي الثقافة والاتصالات ينص علي إلزام الشركات القائمة بالعمل على سرية بيانات الوثائق إلا أن هذا لم يتحقق ، حيث كان يتم تجميع البيانات خارج دار الوثائق في مقار الشركة، كما أن بنود العقد لا أحد يعلم عنها شيئا خاصة مع استمرار رئيس مجلس إدارة دار الوثائق في التصريح بأن هناك نسخة من العقد داخل الدار وما هو أسوأ أيضًا أن تجميع الوثائق وميكنتها تم دون إجراء عملية ترميم لها مما عرضها لخطر الإتلاف وقيام الشركة المنفذة مع الدار بميكنة مقتنيات وثائق حديثة في مخالفة واضحة لقانون الوثائق الخاص بنشر الوثائق السرية ومرور المدة القانونية المقررة للنشر والتي تتراوح بين ٣٠-٥٠ عاما.

ويأتي بعد ذلك لمشروع المسح الضوئي الذي نفذته شركة IBM حتي لا تقوم شركة أخري باكتشاف الأخطاء الفادحة حيث إن هذا المشروع مرتبط بشكل وثيق بالميكنة وبلغت قيمته خمسة ملايين جنيه تم إهدارها بالإضافة للعشرين مليونا السابقة في الميكنة، وقد حصلت الشركة علي حقوقها المادية دون أدني التزام بتنفيذ ما جاء في بنود العقد وسط تخاذل فج للقائمين علي الدار. ويضاف إلي ملف الأخطاء وجود فرق شاسع في عدد الوثائق التي تم تصويرها وفقا لتصريحات الدكتور صابر عرب الذي قال أنها: ٣٠ ألف وثيقة إلا أن هناك مستندات رسمية تؤكد انه تم تصوير ١٢٠ ألف وثيقة، وهناك من يردد انه تم تصوير عدد يفوق هذا الرقم بكثير وذلك بخلاف تصوير المستندات دون

ترميمها حيث إن أجهزة المسح الضوئي تنبعث منها حرارة وضوء يؤذي الوثائق بشدة ويسرع تلفها، وأن الدكتور عماد أبوغازي وزير الثقافة أحد أعضاء اللجنة العلمية للمشروع في فترة من فتراته

. تراث مصر موزع على مكتبات معظمها معرضة للسرقة

. ٤٠ ٪ من المخطوطات معرضة للعدم وتتحول إلى «بودره» .

تمتلك مصر من الوثائق والمخطوطات والمطبوعات والكتب النادرة والبرديات ثروة لا تقدر بثمن تعد ذاكرة الأمة بل مَرجعًا للقضايا الوطنية مثلما حدث في مشكلة طابا فهي تثبت حقوقنا الدولية مثل تأميم قناة السويس والحدود المصرية السودانية وغيرها .

كما تضم وثائق لمراحل هامة في تاريخ مصر مثل وثائق الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ والحملة الإنجليزية عام ١٨٠٧ والاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢ وثورة عرابي في ذات التاريخ وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ... الخ

وترجع فكرة إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية في مصر إلى عصور سابقة حيث يذكر ابن عماد في كتابه «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» أن الخليفة العزيز بالله أسس مكتبة ضخمة (٩٦٩هـ - ١١٧١م) في قصره .. وحسب بعض الروايات فإنها ضمت ٢٠٠ ألف مخطوط وفي روايات أخرى ٦٠٠ ألف مخطوط.

بل إن المكتبات أنشئت في الأقاليم ومنها مكتبة المعهد الديني بدمياط التي أنشئت عام ٨٨٠ هـ في عهد السلطان الأشرف قايتباي وضمت نحو ٣٣٣٥ صناديق خشبية تحتوي على مجلدات ومخطوطات علما بأن كل مجلد يحوي أكثر من مخطوط .

كما نشأت المكتبات الخاصة التي كونها العلماء والأدباء وحتى العامة كانوا يحرصون على اقتناء المخطوطات .

إلا أن كثير من المخطوطات خرجت من مصر وتعرضت للتبديد خاصة في القرن التاسع عشر ومع اهتمام الغرب بجمع المخطوطات حتى إن نصوص لحوالي خمسين كتابًا تم انتاجها بواسطة الطباعة بالقوالب الخشبية في القرن الثالث الهجري كتبت باللغة العربية ولا يوجد نظير لها في العالم نقلت معظمها إلى مكتبة فيينا والباقي إلى المكتبات الأوربية ولا توجد نسخة واحدة في أي مكتبة عربية ..

أما فكرة تجميع المخطوطات والكتب في العصر الحديث فقد بدأت في عام ١٨٧٠ عندما أصدر الخديو إسماعيل قرارًا بإنشاء أول مكتبة وطنية في العالم العربي بقصر شقيقه مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز بالسيدة زينب بالقاهرة حيث نبه على مبارك ـ ناظر المعارف ـ لضرورة تجميع المخطوطات والكتب التي كان قد أوقفها العلماء والأمراء والسلاطين بالمساجد والكنائس ومعاهد ودور العلم إضافة إلى محتويات مكتبة «قوله» والتي أنشأها محمد علي باشا وبلغ إجمالي ما ترجمه ٣٠ ألف مجلد .

وفي عام ١٨٩٨ وعلى عهد الخديو عباس حلمي الثاني والكتبخانة تم تشييد مبنى يضم الانتيكخانة الخديوية ليكون متحفًا للفن الإسلامي والكنبخانة ـ دار الكتب ـ وافتتح المبنى رسميًا أواخر عام ١٩٠٣ وشعبيًا ١٩٠٤ .

وفي عام ١٨٧٣ أهدت جمعية المصريات ـ التي تأسست بالقاهرة على يد بعض العلماء الأجانب ـ مجموعة كتب أجنبية .. وفي فترة الثلاثينيات من القرن الماضي توالت إهداءات من المكتبات الخاصة وأهمها مكتبات تيمور باشا وأحمد زكي باشا وأحمد طلعت باشا والشيخ الشنقيطي وعلى جلال الحسيني وغيرهم .

وعقب الثورة آلت إلى دار الكتب مكتبات من القصور الملكية ضمت مخطوطات وكتب وخرائط ومقتنيات أهمها مكتبة الأمير يوسف كمال .

وبلغ ما ضمته دار الكتب حتى عام ١٩٧٠ ما يقرب من ٥٥٩٥١٥ كتابًا مطبوعًا باللغة العربية و ٩٠ ألف مخطوط و٧١٠٥ دوريات عربية وأجنبية ولذلك تم التفكير بإنشاء مبنى جديد.

وفي عام ١٩٧١ تم بناء مبنى دار الكتب والوثائق على كورنيش النيل بمنطقة بولاق لفصل دار الكتب عن المتحف الإسلامي وفي عام ١٩٨٢ سجل د. أحمد قدري مبنى المتحف الإسلامي كأثر مع إلغاء محطة بنزين مجاورة وضمها كحديقة متحفية .

وجاء فاروق حسني موجهًا نظره إلى هذه المباني ليحولها إلى «سبوبة» مقاولات حيث بدأ بتحويل الحديقة المتحفية إلى جراج وتغيير معالم المبنى وفي الوقت نفسه حوّل إدارة مبنى دار الكتب بكورنيش النيل إلى مجاملات وإهمال وكان طبيعيًا أن تتعرض أمهات المخطوطات والكتب للإهمال من الغرق في مياه الصرف الصحي والتلف أو تتعرض للسرقة والتزوير ..

والواقع أن دار الكتب لا تضم كل المخطوطات والكتب التراثية في مصر فهي موزعة بين القبائل من مكتبات ومساجد وغيرها وهو ما يعرضها أيضًا لنفس المصير .

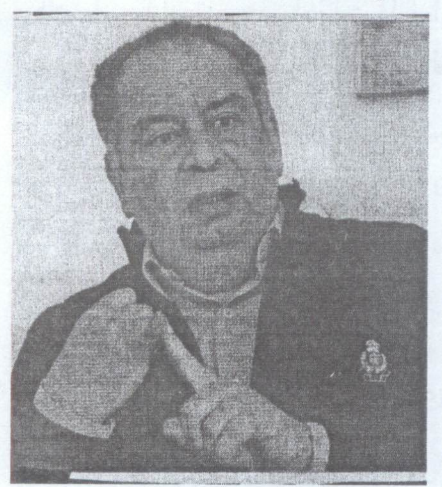
فمكتبة البلدية بالإسكندرية - وهو مبنى أثري أهملته وزارة الثقافة بعد تحويل تبعيته من محافظة الإسكندرية للوزارة - تعرضت أمهات المخطوطات والكتب بها للسرقة والإهمال بمشاركة الأفاقين والوصوليين ومدعى الثقافة .

وقد صدر تقرير لجنة الثقافة والسياحة بمجلس الشعب (عام ٢٠٠٥) أصدر توصيات أشارت إلى إهمال وزارة فاروق حسني وطالب التقرير بالحفاظ على ما تضمه المكتبة من ثروة ثقافية نادرة وإن لم تقم الوزارة بذلك على وجه السرعة تعود تبعية المكتبة إلى محافظة الإسكندرية (لم تقم الوزارة بهذا أو بذلك حتى انتهاء عصر حسني مبارك - فاروق حسني) .

وأشار التقرير إلى حالة مجموعة الأمير طوسون النادرة ، وكذلك مجموعة يوسف كمال ووصف حالتهما بالمزرية جدًا والحاجة إلى ترميم وإعادة تجليد ، وأن طريقة حفظ الكتب لا تتم بأية أساليب علمية كما أن هناك إهمالًا جسيمًا في النظافة والتعقيم إضافة إلى عدم «تبخير» المكتبة بصفة دورية مما أدى إلى زيادة إصابة الكتب وغيرها بالحشرات والفطريات المدمرة مع مرور الوقت وساعد على ذلك طبيعة رطوبة ومناخ الإسكندرية ..

وأن حالة مبنى المكتبة وخاصة الدور الأخير يحتاج إلى ترميم فوري لوجود شروخ طولية من أعلى المبنى إلى أسفله وكذلك وجود ترشيحات لمياه الأمطار بسقف الدور الأخير والتي تتسرب إلى مخازن المكتبة وتتسبب في تلف المخزون.

وأوصى التقرير إلى الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على هذه المكتبة من قبل الجهات المختصة وعلى رأسها وزارة الثقافة مع استبدال القيادة الحالية للمكتبة بقيادة ذات كفاءة عالية تجيد عملية التطوير والتحديث وقد تعرضت العديد من مخطوطات هذه المكتبة للسرقة.



كما توجد كتب ومخطوطات أخرى بالإسكندرية بمكتبة الجامعة المركزية، هذا بخلاف مكتبة الإسكندرية الكبرى والتي تجيء الطامة فيها في طغيان الوصوليين على مقدراتها ووصل الحال إلى التفسير الخاطئ للمخطوطات وأبرزه ما كشفه العالم المتخصص د. خالد حربي من قيام مجموعة يوسف زيدان بتفسير خاطئ لمخطوط الرازي لينتزع تفوق وسبق علمائنا في الطب لصالح علماء الغرب.

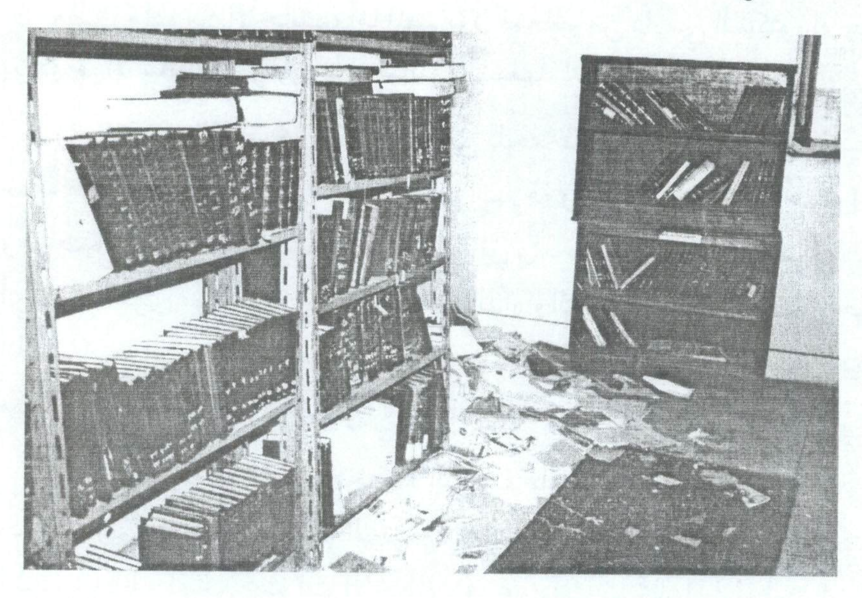
كما تحولت المكتبة في عصر حسني - سوزان فاروق حسني إلى «بيزنس» قميء وأعجبه إنشاء مطاعم أجنبية وكافتيريات ملحقة بالمكتبة رغم تحذير واحتجاج العلماء والمثقفين مما قدمه د. عبد المحسن حمودة من بلاغات.

ومن بين المكتبات التي تحوي آلاف المخطوطات المكتبة الأزهرية بالجامع الأزهر والتي تكونت عام ١٨٩٧ ويبلغ رصيدها حوالي ٢٣ ألف مخطوط.

ومكتبة مسجد السيدة زينب والتي تضم نحو ١٢ ألف مخطوط تم جمعها من العديد من المساجد وكثير منها حالتها سيئة حيث لا يوجد بالمساجد تعقيم أو ترميم أو صيانة علما بأن الكتب ليست دينية فحسب بل توجد بها كتب في الطب والصيدلة وعلم النبات والتربية وجميعها مفيدة وتؤكد السبق العربي

الإسلامي في هذه العلوم خاصة في اتباع المنهج العلمي.

ومكتبة مسجد الحسين التي تضم مئات كتب التراث والتفاسير وتتعرض للإهمال والسرقة.



كما توجد مكتبات منتشره في القرى ومعظم محافظات مصر ومنها مكتبة المعهد الأحمدي ومكتبة مسجد السيد البدوي بطنطا وأخرى بمدينة قوص بقنا وثالثة في مكتبة بلدية سوهاج وهي مكتبة رفاعة الطهطاوي والتي تضم ما يزيد على ألف وخمسمائة مخطوطة نادرة ومكتبة قايتباي بدمياط وغيرهم من المكتبات ومعظمها لا يوجد بها فهرسة للمخطوطات ولا تسجيل لمواصفاتها على الكمبيوتر وهو ما يعني إمكانية سرقة ما تضمه من نفائس .. بل إن مكتبات قصور الثقافة والتابعة لوزارة الثقافة لا يوجد بها مكان أو موضع معد علميا لاستقبال وعرض المخطوطات التي تضمها هذه المكتبات أو الحفاظ عليها، وبعض هذه القصور تحولت إلى خرائب ومأوى للبلطجية!

أما الأعجب فهو وجود مكتبات لا يعرف بها معظم المثقفين المصريين وفي مقدمتها المجمع العلمي والذي كان ضمن حديقة وزارة الري بشارع الشيخ ريحان ويرجع تاريخه إلى الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ وكتاب وصف مصر هو

نتاج علمي لهذا المجمع والذي رأسه العديد من العلماء الأجانب مثل ماسبيرو وميريت ومصريين مثل الدكتور طه حسين، ومن بين ما يضمه هذا المجمع من كنوز تاريخ الحروب الصليبية ومذكرات نابليون ومخطوطات نادرة ، والعجيب أن معظم رواده من الأجانب، أما المصريون فمعظم من دارسي الدكتوراه حيث يوجههم الأساتذة المشرفين على رسائلهم للمعهد !

وحقيقة دار الكتب هي مخزن غير آمن للحفاظ على ما يضمه من مقتنيات سواء من ناحية الصيانة من التلف أو من السرقة وكلاهما ينتهي إلى أمر واحد وهو ضياع التراث فكميات هائلة من الوثائق والمخطوطات التي لا مثيل لها في أي دولة أخرى موضوعة في «بدرومات» الدار والوثائق معرضة للاندثار حيث الحشرات والرطوبة والحموضة أما مشروعات الصيانة والترميم فهي مشروعات دعائية ومجرد «بياض» ودهانات للاستيلاء على المال العام .

وقد نشرنا تحقيقًا صحفيًا بجريدة الشعب عام ١٩٩٧ عقب افتتاح فاروق حسني وزير الثقافة وبحضور الرئيس الأسباني لمركز ترميم مبنى دار الكتب كشف فيه الخبراء عن عشرات الأخطاء ، ورغم ذلك تم تجاهل آراء الخبراء وتم الافتتاح !!

ومن بين هذه الأخطاء أن المداخن لم تراع «طوبوغرافيا» المنطقة واتجاهات الريح وأطوال المداخن ونوعية الغازات لتهدد أندر المخطوطات بالتحلل والتآكل خاصة أنها تصب في مستوى أفقي لنوافذ المخطوطات والتراث كما تم دمج المعامل وتقليص الأحواض الموجودة بها وغيرها لزيادة مساحات المكاتب الإدارية رغم أن المبنى للترميم !

وحتى عندما تم الاستعانة بالعالم الدكتور حسام الدين عبد الحميد استاذ الترميم ووكيل كلية الآثار جامعة القاهرة بإنشاء مركز ترميم متخصص في ترميم الوثائق تابعًا لدار الكتب وما أن بدأ المركز العمل وشارك د . حسام في اجتماع طالب فيه بضرورة جرد المخطوطات والوثائق وفرز المخطوطات التي تعرضت للتلف لوضع نظام تأميني جديد حتى لا يتم سرقتها حيث رأى أن من

أهم مشاكل داز الكتب والوثائق التأمين أكثر منها الترميم ، وبمجرد أن ألمح بذلك تم استبعاده نهائيًا من دار الكتب والوثائق والتخلص منه .. وبالطبع أصبح معمل الترميم بعده مهملاً وضعيفًا.. وأصبح حال ٤٠٪ من الوثائق في حدود المعدومة والبقية الباقية معرضة للفناء .

ولا عجب أن تنشر الصحف (١٠ ديسمبر ٢٠٠٢) أن عدد المخطوطات التي تمت سرقتها من دار الكتب في عهد فاروق حسني أكثر من ٤٠ ألف مخطوط ووثيقة دون وضع أية احتياطات ومحاذير أمنية جادة .. وبالطبع كم من الوثائق سرقت من الدار بعد هذا التاريخ لأكثر من ثماني سنوات أخرى حتى رحيل مبارك وسوزان وفاروق حسني .

ولا عجب فقد نشرت الزميلة ماجدة النجار تحقيقًا صحفيًا به رأي للدكتور الطاهر مكي الأستاذ بكلية دار العلوم يتساءل فيه عن كيف لسيدة تعمل بدار الكتب ولها مكتب لبيع المخطوطات بباريس ومع ذلك لا أحد يسأل عن مصادر عملها ولا يتم إيقافها أو حتى التحقيق معها ؟!

وحوادث تهريب المخطوطات والنادرة لا حصر لها .. والمهربون من كافة الجنسيات .

وثائق مصر لدى المطاعم وباعة اللب !

لم يتوقف حال الوثائق في عصر مبارك وفاروق حسني عند السرقة أو الإهمال في الترميم بل وصل الأمر إلى بيع هذه المخطوطات والكتب لمحلات البقالة والمطاعم وغيرها .. علما بأنه بفرض «أرشفة» بعض هذه الوثائق إلكترونيًا فإنه من المعروف أن للمستندات الورقية قيمة عالية حتى أن المراكز البحثية في كل العالم تتخاطفها وتحتفي بها .

وفي رصد لبعض هذه المظاهر العجيبة نجد على سبيل المثال :

ما نشرته جريدة الأحرار (٢٧/ ١/ ٢٠٠٤) عن شراء الجريدة لمستندات

حقيقية ووثائق تحصر تحقيقات حريق القاهرة (١٩٥٢) وهي مرحلة هامة من تاريخ مصر لتباع على أرصفة الشوارع في سوق الجمعة .

ومن بين هذه الشهادات المدونة في الأوراق شهادة أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي المتهم بالضلوع في هذا الحادث وغيره من شهادات مماثلة لمن عاصروا هذا الحادث .

ونشرت الصحفية سناء صليحة في الأهرام (١١ فبراير ٢٠٠٧) عن عثور بعض المواطنين لدى محلات العاديات على تراخيص محلات قديمة ودفاتر زواج وشهادات وفاة قديمة تخص بعض المشاهير .. ومما عرضته الجريدة عقد زواج سلطانة الطرب منيرة المهربة بحسين بك نديم بصداق قدره ١٥٠ جنيها في رمضان عام ١٣٤٢هـ .

وفي ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ تم العثور على وثائق تاريخية أخرى في مقلة لب لتتحول ذاكرة مصر إلى قراطيس !

ومن هذه الوثائق التي عثر عليها بمقلة اللب منشور يرجع تاريخه للحملة الفرنسية تحت عنوان : من أمر صاري العسكر الكبير كليبر أمير الجيوش الفرنسية في اليوم الثلاثين من شهر فرو كيتدور الموافق ٤ ربيع الآخر سنة ١٣١٤ هـ ، والمطبوع بالمطبعة الفرنساوية العربية بمصر المحروسة .

كما عثر د . بهاء حسب الله - أستاذ الأدب بجامعة حلوان - في مقلة أيضًا على وثائق وذكر أنه شاهد رسائل نابليون بونابرت للشعب المصري لدى بعض التجار في شارع النبي دانيال بالإسكندرية وكذلك عدد من الكتب النادرة التي اختفت من مكتبات جامعية ومكتبة البلدية بسبب غياب التأمين .

وفضلاً عن هذا أشار باحث متخصص في التاريخ أنه عثر في أحد دهاليز دار المحفوظات على أوراق ودفاتر ملقاة على الأرض دون أدنى اهتمام وأنقذ خريطة تاريخية نادرة لجنوب مصر في أوائل القرن التاسع عشر ،كان عمال «النقاشة» يستخدمونها بدلاً من المناديل وقطع القماش للتنظيف !!

الاستيلاء على أصول كتب التراث من دار الكتب وترك صور ضوئية!

يبدو أن عدوى جرائم المجلس الأعلى للآثار انتقلت تمامًا إلى دار الكتب .. فهناك شكوك حول خروج ثلاثة من أصول أمهات الكتب مع ثري عربي واكتفاء دار الكتب بالإحتفاظ بصور «فوتوكبيا» منها .

موضوع الجريمة دار حول التساؤلات حول ورود خطاب من جمرك مطار القاهرة إلى دار الكتب يفيد باحتجاز طرود بها كتب ذات قيمة ثقافية وتراثية بصحبة مواطن سعودي ، وأنه بعد ورود هذا الخطاب توجه إلى مسئولة كبيرة بدار الكتب وطلب منها خطاب عدم ممانعة للسماح له باصطحاب الكتب إلى السعودية وبالفعل تمكن من الحصول على هذا الخطاب الغريب والمريب على أن يقوم مندوب دار الكتب بتصوير عناوين الكتب وإعادة الكتب إلى باقي الرسالة بعد التصوير .

هذا وقد تم استدعاء مسئولة دار الكتب وأمين بالهيئة وتم تشكيل لجنة - على شاكلة معظم لجان وزارة فاروق حسني! ، حيث أكدت أن هذه الكتب عديمة القيمة الثقافية ! ودفعت بأن دار الكتب لم يسبق لها التعرض لمثل هذا الأمر !

وتبعًا لهذا التصور وهذه «المهزلة » فإن هناك العديد من التساؤلات وعلامات التعجب عن كيفية تشكيل مثل هذه اللجان التي تقوم «بتقييم» الكتب وتحدد هل هي ذات قيمة ثقافية من عدمه ؟! وهل مصادفة انتقاء المواطن السعودي لهذه الكتب بالتحديد ؟! وإذا كانت غير ذات قيمة فلماذا لم يجدها هذا المواطن على الأرصفة وفي المكتبات العادية ؟! وهل هناك علاقة بين هذا «التقييم» الغريب وما يدخل من كتب في «المفرمة» وهو ما سبق الكشف عنه ؟! وكم حجم الكتب التي يمكن إخراجها بدعوى عدم إحتوائها على قيمة ثقافية في نظر اللجنة «الموقرة» وألا يمكن التربح من مثل هذه الأمور ؟! وكيف يقال إن دار الكتب ليست لديها خبرة أو لم تتعرض لمثل هذه الأمور - في خروج الكتب المهمة - وقد تعرضت لوقائع عديدة ؟! وكيف تتعامل دار الكتب مع أوائل المطبوعات ؟! وهل تحتفظ دار الكتب بمخطوطات وكتب غير مهمة ؟!

إننا نطالب بلجنة فنية عاجلة تضم كبار المتخصصين بإعادة بحث الكتب «الثلاثة» التي تمكن المواطن السعودي من الخروج بها وترك صور «فوتوكوبيا» لتحتفظ بها دار الكتب الموقرة !! وبحث مكانتها من التراث والعلم والثقافة وإعادتها عن طريق «الإنتربول» ومحاكمة المتسبب دون الاكتفاء بمجرد دفوع هزيلة، والكتب الثلاثة التي أشارت إليها المصادر هي «قواء الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان» تأليف الحكيم فرانسو يسفوفافا ـ أستاذ المدرسة الجامعة لجميع العلوم في مدينة بيز ، وكتاب «تقريظات لبعض الأدباء على كتاب نسيم الصبا» كتبه: أبو عبد الله محمد بن أحمد على الهراوي المعروف بشمس الدين بن جابر ، والكتاب الثالث هو «شرح متن الشمسية» لحضرة قطب الدين الرازي .. وربما ما خفي كان أعظم.

إن القانون رقم ١١٤/ ١٩٧٣ والذي جاء بناء على انضمام مصر إلى اتفاقية اليونيسكو يستوجب حجز مثل هذه الكتب والفحص الدقيق .. كما أن مواد القانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تستوجب معاقبة كل من تسبب بإهماله في ضياع آثارنا وتراثنا؟!

إن الأمر يصل إلى درجة إمكانية التلاعب في تسجيل كتب التراث وسرقتها وتهريبها وتكفي الإشارة إلى ما نشرته صحيفة (البديل ـ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٨) إن باحثة أثناء عملها على رسالة الدكتوراه الخاصة بها لجأت إلى دار الكتب للاطلاع على كتاب من موسوعة (who is who) وقامت بتصوير عدة صفحات منه ثم سلمته إلى أمين القاعة .

وعندما عادت للاستعانة بالكتاب مرة أخرى أخبروها أن هذا الكتاب غير موجود بالدار من الأصل ! .. وعندما أخبرتهم بأنها صورت منه صفحات من قبل قاموا بالاطلاع على قائمة المحتويات الموجودة على الكمبيوتر الخاص بالقاعة وجاءت النتيجة أن هذا الكتاب غير موجود بالدار من الأصل !!

سرقة المصاحف النادرة وتهريبها إلى أمريكا

كشف حادث سرقة المصاحف الأثرية من دار الكتب عن مفاجآت جديدة منها . العثور* على مصحف أثري جديد بشقة المتهم محمد سامي الفنان التشكيلي وكان قد أخفاه عن أجهزة الأمن وطلب من زوجته الأمريكية بيعه في أمريكا ، واعترف المتهم بسبق قيامه بسرقة مصاحف أثرية عام ١٩٨٥ ، وأن الحراسة لا تتناسب مع قيمة المخطوطات النادرة .. هذا وقد قام وكيل نيابة بولاق بالتحقيق في القضية والاستماع إلى أمناء العهدة والمسئولين بدار الكتب بعد اعتراف المتهم بارتكابه الجريمة بمفرده .

وذكر رأفت عبد العزيز السيد أمين العهدة المسئول عن المصاحف المسروقة بأنه تصادف حضوره بمفرده في اليوم الذي تغيب فيه زميله أحمد محمد قطب عن العمل ، كما تصادف يوم اكتشاف الحادث أنه لاحظ رغم وجود الشمع الأحمر على الأبواب ، إلا أنه تم إخفاء ١٤ مصحفًا أثريًا من مجموعة مصاحف طلعت إضافة إلى النسخة الأصلية من كتاب «كليله ودمنه» وكتاب «صفات العاشقين» .. فتوجه على الفور إلى قسم شرطة بولاق ، وقام بتحرير محضر كما قدم مذكرات إلى كل من د . سمير سرحان رئيس مجل الإدارة مدير عام دار الكتب، وسيد عبد القادر ومدير أمن الهيئة ، ولكنه فوجئ بأن الاتهام وجه له لوجوده بمفرده يوم الخميس قبل الحادث وحضوره متأخرًا يوم اكتشاف الحادث ، واختفاء مفاتيح «الفاترينة» والتي كانت موجودة بمكتبه ، وأنه لم يثبت وجود كسر في فتح درج المكتب . وقد دافع بالرد بما هو معروف عن نزاهته إضافة إلى وجود نشر بالباب إلا أن الشرطة اعتبرت هذا من احتمالات التمويه ، وتم احتجازه عدة أيام وتفتيش منزله ، إلى أن تم ضبط المتهم محمد سامي والذي أسفر التحقيق معه عن مفاجأة جديدة منها اعترافه بأنه سبق له سرقة مصاحف أثرية من مجموعة نفسها ومن الموقع نفسه عام ١٩٨٥ ، وأنه لم يتم ضبطه وقد أحيل - وقت ذاك - مسئولا العهدة ، إلى جهات التحقيق وأصيب أحدهما بحالة شلل نصفي بينما توفي الآخر بعد فترة قليلة .

اعتراف المتهم !

على جانب آخر اعترف محمد سامي الفنان التشكيلي بارتكاب جريمة السرقة بأنه كان مكلفًا بعمل لوحة كبيرة لدار الوثائق المصرية تعبر عن الوضع الثقافي التاريخي لمصر ، وأنه قام ومعه مدير أمن الهيئة بتفقد المتحف للتفكير في استخدام أشكال زخرفيه تخدم تصميم اللوحة وكانت هذه بداية تفكيره في سرقة المصاحف لا سيما أنه سبق أن نجح في عملية سابقة للسرقة .

ويوم تنفيذ العملية ذهب إلى الهيئة صباحًا ودخل مكتبة في قسم النشر ، وظل من الواحدة والنصف موعد انصراف الموظفين وإغلاق معهد القرآن الكريم ثم قام بفك وكسر المرايا ونشر الحديد واستولى على المسروقات، وقام بوضعها في كيس من البلاستك وخرج بها من باب الهيئة ولم يلحظ أحد ذلك ، ثم توجه إلى الفيلا التي تقيم بها شقيقته في مصر الجديدة وأخفى المسروقات فوق السطح إلى أن تم ضبطه .

وهناك احتمال وجود شركاء آخرين مع المتهم رغم اعترافه بارتكابه الجريمة وحده ، فقد ذكر العاملون بالهيئة أنه يصعب على شخص بمفرده أن يقوم برفع «الفاترينة» خاصة أنه لم يقم بكسرها، بل قام برفعها وسحب المصاحف ، فالفاترينا مصنوعة على شكل كوخ من الحديد والزجاج كبير الحجم ، وتحتاج إلى أكثر من شخص لرفع الزجاج وسحب المصاحف .. وقد يكونوا من خبراء الآثار وبعض العاملين بالهيئة الذين يدركون أهمية هذه الكنوز !

أما عن قيمة المسروقات وحجم المخطوطات بالهيئة فيقول مصدر مسئول «وطني» بالميكروفيلم بهيئة الكتاب أن المصاحف من مجموعة «طلعت» نسبة إلى أحد البشوات يدعى طلعت باشا وكان قد قام بإهدائها ورثته إلى الهيئة ، إضافة إلى كتاب «كليله ودمنة» فهو النسخة الأصلية الوحيدة الموجودة في العالم وكان قد أهداها شاه إيران لزوجته .

أما كتاب «صفات العاشقين» فهو ملحمة شعرية لكاتب إيراني، وأن المجموعة قدرت بنحو ١٤ مليون دولار والتقدير الحقيقي لقيمتها يبلغ نحو ٧٥ مليون دولار خاصة أنها مزخرفة بماء الذهب ، إضافة إلى قدمها وأثريتها.

وكمسؤول بمركز المعلومات قام بتسجيل مخطوطات على الميكروفيلم وبلغ عددها نحو ٥٢٥٠٠ مخطوط، وأن إجمالي المخطوطات بالهيئة يصل إلى نحو ٦٠ ألف مخطوط، وإن من بينها مخطوطات نادرة مثل كتاب الرسالة للإمام الشافعي والمكتوب على ورق البردي ، والشهنامة وهي النسخة الوحيدة في العالم ، والتي دفع تأمين لها عند سفرها إلى أمريكا مليون دولار ، وأضاف أن استخدام الميكروفيلم يؤدي إلى عدم استخدام النسخ الأصلية مما يحفظ قيمتها ويحافظ عليها .

على جانب آخر تمكن المتهم محمد سامي من الهروب إلى أمريكا عقب إفراج النيابة عنه بكفالة ٢٠٠ جنيه فقط ودون إدراج اسمه في قوائم الممنوعين من السفر .. كما تقاعست وزارة الثقافة بتقديم طلب لاستدعائه عن طريق «الإنتربول» ويبدو أن السبب يرجع إلى أنه لم يسرق معه مبنى دار الكتب وهيئة الكتاب !! .

سرقة مخطوط الإمام الشافعي الأصلي انتهى إلى خصم شهرين من المرتب!

في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢ تم أخذ عدد من المخطوطات النادرة والبرديات من مخازن دار الكتب ومن بينها رسالة الإمام الشافعي وربعات القرآن الكريم وصور الكواكب لعرضها على مندوب وزير الثقافة لمشاهدتها وإقرار عرضها ضمن الاحتفال الذي يحضره فاروق حسني وزير الثقافة .. وبعد مشاهدة مندوب الوزير بها وإعجابه بها ،وإقراره بعرضها في الاحتفالية وانصرافه .. قام موظفو دار الكتب والوثائق القومية بجمعها لإعادتها للمخازن إلا أنهم فوجئوا باختفاء مخطوط رسالة الإمام الشافعي والذي يحمل رقم ٤١ أصول فقه م .. وحدث ارتباك شديد وإبلاغ الأمن الداخلي وبذل أقصى الجهود للعثور عليها دون جدوى .. فما كان منهم إلا التكتم على الخبر والتحذير من تسربه والبحث

عن مخرج من الكارثة حيث يصعب تحميل موظفو المخازن المسئولية وتعذيبهم للاعتراف كما حدث عند سرقة مصاحف أثرية من قبل .. فالمخطوط خرج مع المخطوطات والبرديات والتي تم استعراضها في حضور مندوب الوزير وظل بالقاعة لعدة ساعات ..

وما أن تفجرت المشكلة في الصحف وأهمها ما كشفه الأستاذ الكبير سيد الغضبان إلا وكان الرد الذي تم «طبخه» بمعرفة الوزارة والدار التابعة لها وهو كالعادة - التقليل من أهمية المخطوط المختفي أو المسروق بأنه يوجد نسخه أخرى منه لتمييع الأمر وكأن المفقود هو صورة من المخطوط .. وبالطبع يصعب على أي شخص دخول دار الكتب والتحقق من هذا الكذب والذي يخالف أبسط قواعد المنطق .

فإذا كان المخطوط المفقود هو صورة أي نسخة مصورة فهل كان ما سيتم عرضه في الاحتفالية مجرد صور ؟! .. هذا هو المفروض ولكن الواقع الذي يحدث عكس ذلك .. وتجدر الإشارة إلى عرض تماثيل أصليه عند احتفال حضره الرئيسان مبارك والقذافي وفاروق حسني وزير الثقافة وتمت سرقة التمثال الأصلي وهو ما يعني أن ما يتم عرضه ليس نماذج بل أصول .. يضاف إلى ذلك أن بقية المخطوطات وعددها خمسة وبرديتين - بخلاف المخطوط المذكور - كلها أصلية فلماذا هذا المخطوط مقدم صوره منه ؟!

الأمر الثاني والذي يؤكد أنه لا يوجد أصل آخر أن المخطوط المذكور «رسالة الإمام الشافعي» رسالة أو كتاب أملاه الإمام الشافعي في مصر على تلميذه الربيع بن سليمان وكتبها الربيع بخطه.. ومن غير المعقول أو المنطقي أن يكون الإمام الشافعي أملى الربيع بن سليمان نفس الرسالة مرتين إلا لو كان أحد يظن أنه يختبره في الإملاء أو في العمل على تحسين الخط !!! ..

ورسالة الإمام الشافعي يقع في ٧٥ صفحة ، وكما ذكر المحقق التراثي صابر إدريس تعتبر واحدة من أندر المخطوطات ولا توجد منها سوى نسخة واحدة وتقدر قيمتها بملايين الدولارات، و الرسالة تعد أول كتاب صنف في (أصول الفقه) وهي أيضًا أول ما صنف في (أصول الحديث) وبهذه الرسالة وضع

الشافعي قانونًا كليًا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع.. فنسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو إلى علم العقل .

ويقول نابغة التحقيق الأستاذ الكبير أحمد شاكر : «لم أر مخطوطة من كتاب الرسالة إلا أصل الربيع المحفوظة بدار الكتب، ويقول عن هذه النسخة أنها بخط الربيع .. والمطلع على هذه النسخة الفريدة بل الوحيدة يرى توقيع الربيع بن سليمان في آخر الكتاب بخطه بإجازة نسخه إذ يقول : أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، ويزيد من الأهمية البالغة لهذه النسخة من كتاب الرسالة أن الربيع كتبها إملاءً عن الإمام الشافعي في أي موضع من مواضع الرسالة كعادة العلماء عندما يذكر اسم العالم، ولو كان كتبها بعد مماته لدعى له بالرحمة والمغفرة .

فرسالة الإمام الشافعي المذكورة تعد أول كتاب في علم أصول الفقه وأول مصنف في أصول الحديث .. ووضع فيها الشافعي قانونًا كليًا لمعرفة مراتب أدلة الشرع .. وتمثل نموذجًا كاملاً لتدريس الخط الكوفي .. وحازها كبار العلماء وكانوا يفخرون بها ، وانتقلت من مكتبة مصطفى باشا فاضل إلى دار الكتب ..

هذا وقد أكدت تحقيقات النيابة الإدارية فقد المخطوطات وأحالت المتهمين للمحاكمة التأديبية والتي انتهت إلى مجازاة ٤ قيادات بدار الكتب بتهمة الإهمال في الحفاظ على مخطوط الإمام الشافعي ، وعاقبت كل من ربيع محمد نائب مدير إدارة المخطوطات بخفض وظيفته وأحمد قطب مدير الإدارة بخصم شهر من راتبه ومحمود محمد باحث ومحمد عبد الرحمن مسئول الأمن بخصم ٢٠ يومًا من راتب كلا منهما لعدم الحفاظ على ممتلكات الجهة التي يعملون بها وإهمالهم في المحافظة على المخطوط عهدتهم مما أدى إلى قيام مجهول للاستيلاء عليه حيث لم يتخذوا إجراءات الحفاظ عليه بوضعه في صندوق زجاجي لحمايته من التلف وعدم متابعته مما أدى إلى سرقته .

صدر الحكم بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠٨ برئاسة المستشار عبد الحكم نور الدين وسكرتارية أمين حسن.. وضاع المخطوط مقابل جزاء بالخصم من المرتب.

مخطوط بستان سعدي سافر إلى أمريكا وظل بدون مرافق أو حراسه !

تقرر سفر مخطوط «بستان سعدي» التحفة النادرة إلى أمريكا دون موافقة أو حراسة مصرية ، وظل هناك وحده خمسة أشهر قبل السفر لتسلمه ! وهو مخطوط لا تقدر قيمته الفنية والأثرية بملايين الدولارات ، ويكفي أن نشير إلى قيمة تأمين الصورة الواحدة به بلغت مليون دولار ! فماذا عن هذه الكارثة التي تم تمريرها - بليل - بمعرفة لجان غير متخصصة ودون وضع بصمات سرية على المخطوط قبل أن يتعرض للتزوير.

بداية نشير إلى مخطوط «بستان سعدي» وأهميته .. فهو يعد قمه الفن الفارسي الإسلامي الكلاسيكي .. والنسخة المذكورة تعتبر نسخة فريدة لأنها الأولى ولا تماثلها نسخة أخرى في العالم .. وهي مخطوطه في مجلد أثري نفيس مزين بنقوش هندسية مذهبة من الخارج وملونه من الداخل ، وبين الأسطر تذهيبات مجدوله بماء الذهب والخضرة والمداد الأزرق ، تضم «٥٥» ورقة - شارك في إعدادها قمم الفن الفارسي فهي من أهم مؤلفات السعدي الشيرازي ، ورسم لوحاتها كمال الدين بهزاد الملقب بروفائيل الشرق ، وهذه اللوحات تعتبر أجمل ما رسمه الفنان الكبير ، وقام بكتابتها أعظم خطاطي عصره وهو الخطاط الشهير «سلطان على الكاتب» الذي لقب بسلطان الخطاطين في عصره .. كما قام بتذهيبها «ياري الهروي» إمام مذهبي عصره.. ولا تتوقف القمم الفنية المشاركة في المخطوط عند حد التحفة الفنية سواء من ناحية الخط أو التذهيب أو التشعير، وهي تحتوي على مائة وعشر لوحات نفيسة ونادرة جميعها قمة في الإبداع .

فموضوع المخطوط يحمل نهجًا راقيًا من حيث رقه قصصه وجودة نصائحه وسلاسة شعره ككتاب أخلاقي اجتماعي يقع في عشرة أبواب تشتمل على حكايات ونوادر ومواعظ وخلافه وهو ما أكده د . حجاجي إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية .. ومن هنا يتضح أن قيمة المخطوط الفنية والأدبية لا تقل عن قيمة أعظم لوحات «فان جوخ» أو «بيكاسو» إضافة إلى قيمته الأثرية كتراث نادر يكفي أن تراه بعد مرور نحو ألف عام كأنه مرسوم اليوم ، فإذا كان قد تم

تزوير لوحات كبار الفنانين النادره رغم شدة الحراسة والمراقبة عليها فكيف تم ترك هذا «الكنز» النادر بلا مصاحب أو حارس من وطنه شهورًا كاملة ؟! بل كيف وافقت اللجان «الصورية» على سفره ليعتمد وزير الثقافة هذا العبث، معرضًا أندر الثروات وأغلى التراث للضياع ؟!

ولم تكن هذه ليست المرة الأولى التي يسافر فيها المخطوط النادر، فقد سافر المخطوط في عهد فاروق حسني المجيد أكثر من مرة .. ففي الثمانينات سبق أن سافر نفس المخطوط النادر إلى أمريكا لمدة خمسة أشهر أيضًا .. وتكرر الأمر يصحبه رئيس قسم المخطوطات إلى أسبانيا عام ١٩٩٣ وليظل هناك نحو ستة أشهر أخرى ..

ثم جاءت الكارثة الأخيرة بسفر المخطوط إلى أطلانطا من يونيو إلى أكتوبر .. ولأن السيدة المرافقة للمخطوط عادت «بسلامتها» إلى أرض مصر بعد الفسحة بحجة مصاحبة المخطوط .. فإن المخطوط ظل نحو أربعة أشهر كاملة دون أي رقابة مصرية حتى تعود تلك السيدة لاستلامه وإعادته ..! وهنا يتساءل العلماء : إذا كانت لوحة أمنمحات كانت تحت بصر مرافقي المعرض المصريين لأكثر من ١٢ ساعة يوميًا ورغم ذلك تم تزويرها في نصف اليوم الآخر .. فكيف لا يتم تزوير هذا المخطوط النادر، خصوصًا وأنه لا يوجد مصري واحد يراقبه طوال هذه الأشهر الطويلة ؟!

ويكشف العلماء عن كارثة صعوبة كشف التزوير خصوصًا مع التقدم العلمي الرهيب، واستخدام أحد الوسائل، ووصول الأمر إلى حد تزوير لوحات أشهر الفنانين .. فدار الكتب المصرية - الجهة المسئولة عن المخطوط - لا يوجد بها لجنة فنيه أو جهاز فني على مستوى عال يستطيع الكشف عن المخطوطات العائدة لتتأكد من عدم تزويرها ! وحتى الأمل الضعيف الذي أعلن عنه المسئولون من قبل - وهو وجوب وضع بصمات سرية بمعرفة أجهزة الداخلية على الآثار أو المخطوطات النادرة المسافرة للخارج، فقد تبدد هو الآخر، حيث أكدت المصادر عدم استخدامها مع هذا المخطوط .. علمًا بأنه

سبق أن سافرت مصاحف نادرة ومخطوطات أخرى إلى معارض خارجية ولا يعلم أحد ماذا حدث لها في الخارج ، وهل النسخ العائدة هي النسخ الأصلية أم نسخ مزوره ؟!

لجان صورية

وينقلنا هذا إلى خطوات سفر المخطوطات النادرة إلى الخارج .. فالخطوة الأولى لسفر المخطوط تأتي عادة بناء على مكاتبات أو أحاديث من أصحاب المعارض مع فاروق حسني وزير الثقافة أو أحد أعوانه المقربين .. وقد أثبتت تجارب الماضي أن الوزير ليس لديه مانع من أن تسافر أندر الآثار أو التراث إلى الخارج بل إنه يهزأ بمن يعارضه ويصفهم بالمتخلفين والجهلاء .. وهنا يتم عرض الأمر على مجلس إدارة دار الكتب الذي يضم خبراء في كل شيء .. من شؤون مالية وإدارية وشئون مكتبات ورؤساء قطاعات ، ولكننا لا نلحظ من بين هذه «التشكيلة» وجود خبراء في المخطوطات من ذوي الحس الفني العالي والمتخصص والوطني ! ثم يعرض القرار على وزير الثقافة ليرفعه إلى مجلس الوزراء الذي يوافق كالعادة بناء على الموافقات السابقة .. لينتهي الأمر عند المخطوط الذي يقوم بالسفر وعائده! أما عن الاحتياطات الأمنية فيبدو أن دار الكتب معتمدة تمامًا على الأمن الأمريكي ، ولا بأس إذا تزامن ذلك مع النظام العالمي الجديد وتسلم مبارك له!!

القانون في إجازة !

على جانب آخر كان علينا أن نعرض الجوانب القانونية ، حيث أكد أساتذة القانون انطباقي قانون الآثار على هذه الحالة حيث لا يجوز سفر الآثار النادرة والفريدة التي يخشى عليها . ومن المفارقات الغريبة أن يأتي سفر المخطوط عقب الانتهاء من المؤتمر العالمي للحفاظ على المخطوطات ، الذي عقد تحت رعاية السيد فاروق حسني ! .. وقد اشتملت توصيات المؤتمر على الحفاظ على المخطوطات وضرورة وضع تشريع لحمايتها .. خصوصًا في الدول الإسلامية

استكمالاً لقانون حماية المخطوطات العربية ! كما ذكرت النشرة التي أعدتها وزارة الثقافة لتغطية المؤتمر تحت عنوان «القانون النموذجي لحماية المخطوطات في البلاد العربية » : أنه لا يجوز التصرف في هذه الثروة بأي شكل من أشكال التصرف المادي بيعًا أو نقلاً أو إخراجًا خارج حدود الإقليم مع تشديد العقوبات عند تعريض المخطوط للتلف أو الضياع .

وذكر مصدر مسئول بوزارة الثقافة سبق أن عرضت إحدى دور النشر في ألمانيا تصوير مصحف مخطوط مقبل ٢٥٠ ألف دولار ، ولم توافق الجهات المعنية في مصر على التصوير خشية على المخطوط من تعرضه للفساد نتيجة تسليط أضواء الكشافات عليه ـ وكانت النتيجة أن لعبت يد مافيا الفساد للحصول على المخطوط ذاته حيث تمت سرقته ضمن المخطوطات الثلاثة التي هُربت إلى أمريكا ! ويضيف : إذا كان هدف وزير الثقافة تعريف الناس بكنوزنا ودعوتهم إلى زيارتنا ، فمن الممكن أن يتم تصوير تلك المقتنيات دون إرسال الأصل، ولا شك في أن التصوير الحديث وصل إلى درجة الإتقان تضاهي الأصل.

ويتساءل د . خليل عبد المجيد أبو زيادة ـ أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر في مراره : إذا كنا في القاهرة نأمر الباحثين بالاطلاع على ألا يتحرك المخطوط من موضعه ، فيكف نسمح للمخطوط للتعرض لمخاطر السفر التي لا تعوضها مبالغ التأمين مهما عظمت ؟! وهل لو طلبنا من أمريكا عرض مخطوط في مصر حتى ولو كان هذا المخطوط قد سبقت سرقته من بلادنا سوف يعيرونه لنا ؟! بالتأكيد لا .. وقد سبق أن طلبت تصوير مخطوط في فرنسا لمعاونتي على أحد البحوث العلمية إلا أنهم رفضوا تمامًا.

ويفجر د . خليل أبو زيادة مفاجأة بقوله : لقد سبق الكشف عن مخطوطات مزوره في دار الكتب ، منها مخطوطات تركية يوجد مثلها تمامًا في تركيا ـ فأيهما الأصل ؟!

وأخيرًا يتساءل د . خليل أبو زيادة قائلاً : إن معنى ارتفاع قيمة التأمين هو

علم الجميع بقيمة المخطوطات العالية ، فكيف سمحوا له بالسفر ؟! ويضيف قائلاً : المفروض في مثل هذه الحالة تشكيل لجنة علمية وطنية محايدة للسفر إلى أمريكا وإعادة المخطوط ، وإن كنا نعلم أن الأمور لدينا لن تصل إلى هذا المستوى .. فعلى الأقل نمنع خروج المخطوطات النادرة مثل هذا المخطوط ، والذي لا يوجد مثله في مكتبات إيران نفسها .

ويعلق د . حجاجي إبراهيم على أهمية مخطوط بستان سعدي النادر ، والذي يتعرض للتزوير بسفره للخارج قائلاً : يكفي أن راسم أو مصور صوره الفنان الكبير كمال الدين مهزاد وهو أول من جرؤ ووقع باسمه على عمل فني وتبعه تلاميذه حيث كان يخشى المصور كتابة اسمه لكراهية التصوير .. وكان الرسام يظل صامتًا إلى أن يفرغ الخطاط من كتابة المخطوط ثم يقوم المذهب بالتذهيب بماء الذهب ، ثم تأتي مرحلة المصور الرسام مخفيًا شخصيته تمامًا ، بل كان يحدث أحيانًا أن يتذكر الخطاط بعدما يفرغ من كتابة المخطوط ويسلمه للمصور أنه نسي اسمه، فيكتبه مشوهًا ما يقوم به الرسام !

ومن جانبنا انتقلنا إلى دار الكتب لنتعرف على مدى عودة المخطوط سالمًا خاصة أنه كان عرضه للتزوير لعدو وجود مرافق له لخمسة أشهر كاملة رغم قيمته الفنية النادرة .. وكانت المفاجأة العلم بعدم وجود المخطوط الأثري النادر في الدولاب الخاص به مع المخطوطات النادرة بمخزن المخطوطات، وعلمنا أنه ظل لفترة موجود بعد تاريخ عودته من معرض أطلانطا ـ أي ـ تخزينه بحجرة مسئول الأمن !!

ولأننا لا نعرف معنى لبقاء المخطوطات في حجرة الأمن .. فقد سألنا مسئول العهدة عن المخطوط وكانت المفاجأة بأنه لم يتسلمه بعد مما يعني رفضه التسلم ، وكان طبيعيًا أن تثار التساؤلات وما يتردد في دهاليز دار الكتب عن تزوير المخطوط في أمريكا خصوصًا مع هذه الملابسات .

ورغم ما تردد عن وجود نحو ١٣ اختلافًا واضحًا بين المخطوط الأصلي والمخطوط العائد .. وأبرزها وأقربها أن مقاس المخطوط الأصلي كما أكدته جميع

المصادر والفهارس والبطاقات المسجلة عليها حيث يبلغ مقاسه ١٧×٢١ سم بينما المخطوط العائد يتبين بمجرد النظر زيادة حجمه إلى ٢١ × ٣١ سم فهل الأمن مكان قاموا بوضعه في «رده» أو قاموا بتغذيته وعلفه حتى كبر حجمه أم تم تزويره ؟! هذا بخلاف بعض الملحوظات مثل وجود علامات خاصة بالقلم الرصاص لم يتم العثور عليها .. ويبدو أن أصحابنا حاولوا تأكيد أن المخطوط قديم فوضعوا بعض «البقع» في الصفحات وقطعًا في بعض الأوراق !

ورغم هذه التساؤلات المهمة إلا أن الجميع تهربوا من الإجابة ، الكبار رفضوا المواجهة والصغار رفضوا تحمل المسئولية بل إن بعضهم أشار إلى الاضطراب الذي حدث منذ عودة المخطوط من نقل الموظفين والتهديد والوعيد ووصل الأمر بالبعض إلى التلميح بالحرمان من المشاركة في إمداد مركز المعلومات بمجلس الوزراء وهو مشروع يعود على عدد من موظفي دار الكتب وقسم المخطوطات ببدلات ومكافآت مجزيه !

إن الأمور ظلت تسير من سيئ إلى أسوأ فإذا كان قد تم تشكيل لجنة «صورية» لإنقاذ ماء وجه الوزير في لوحة أمنمحات فإن حتى مثل هذه اللجنة الصورية لم يتم تشكيلها لبيان حقيقة مخطوط بستان سعدي .. لقد طالبنا وقتها النائب العام بتشكيل لجنة تضم خبراء المخطوطات - وليس مسئولي الأمن والمعارف - للتأكد من هذه الكارثة .. ولم يسأل عن مطلبنا أحد.

تدخل سفارة عربية لإنقاذ أميرة بعد ضبطها بتهريب مخطوطات إسلامية

كشفت قضية مجاملة أميرة عربية بالسماح لها «خلسة» بتهريب مخطوطات وكتب أثرية (١٩٩٥) عن مفارقات عجيبة أهمها دخول السفارة العربية في صراع موازي للسلطات المصرية وهو ما انتهى إلى «انتصار» السفارة العربية بحماية الأميرة التابعة لها، والإفراج عن المضبوطات التي كانت في حوزتها دون توجيه إتهام لها! .. كما كشفت عن أن تفجير الموضوع ومحاولة اتهام وتوريط أمين المجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» د . عبد الحليم نور الدين - لم يكن من باب الحرص على الآثار ولكن على طريقة دموع التماسيح من أجل التنكيل به طمعًا في

القفز على موقعه !.. كما كشفت أيضًا الانفصام التام بين سلطات المطار وسلطات مجلس الآثار إذ أنه من المفترض ما دامت المضبوطات أثرية فإن الأمر برمته يحال للآثريين وتكون الكلمة الأخيرة لهم وهو ما لم يحدث !.. وأخيرًا فجرت القضية قضية أخرى تختص بضبط أمير كويتي أثناء تهريبه للآثار وانتهاء الأمر أيضًا دون توقيع أي عقوبة اكتفاءًا أنه بسلامته تنازل عن المضبوطات لصالح مصر !

قضية الأميرة العربية حملت رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٥ وترجع وقائعها إلى قيام أميرة عربية بتهريب ١٦ كرتونة معبأة بالكتب والمخطوطات الإسلامية الأثرية عن طريق شحنها من قرية البضائع بمطار القاهرة .. حيث تشكك مفتشي الجمارك في الكتب والمخطوطات فأحالوا الأمر إلى لجنة الآثار بالمطار والتي قررت مرور أكثر من مائة عام على المضبوطات مما يدخلها في تعداد الآثار.. وعلى هذا كان من المفترض أن تستكمل الإجراءات بتوجه الكتب والمخطوطات واللوحات الأثرية إلى لجنة من المتحف الإسلامي فتوجهت الكتب والمخطوطات إلى طريق آخر وهو بلد الأميرة العربية !!

د . نور الدين - أمين مجلس الآثار - الذي لاقي الهجوم «وقتذاك» أشار إلى أنه اتخذ الإجراءات المتبعة حيث أصدر تكليفًا للدكتورة نعمت أبو بكر مدير عام متحف الفن الإسلامي لتشكيل لجنة أثرية لفحص محمول الطرد مع أخطار رئيس هيئة الكتاب لتشكيل لجنة متخصصة لتقييم وفحص الكتب .

وبالفعل تم تشكيل اللجنة من محمد عباس سليم - أمين أول المتحف - وصلاح أحمد سبور - أمين أول قسم المخطوطات - ونادية عبد المنعم أحمد - أمين المكتب بالمتحف .

وبالفعل تمت مخاطبة هيئة الكتاب لتشكيل لجنة في الوقت الذي توجهت فيه لجنة متحف الفن الإسلامي لمعاينة المضبوطات وانتظرت في مكتب مدير حركة الصادر بالمطار والذي أشر على الخطاب بالتالي: معاد للسيدة الدكتورة / مدير عام متحف الفن الإسلامي .. شكرًا لسيادتكم حسن تعاونكم بالاستجابة

لتكليف اللجنة الموقرة حضورها .. ونحيط سيادتكم علما بأنه سيتم تحديد موعد آخر .. مع عظيم الاحترام .

أما الموعد الآخر فلم يتحدد أو يتم حيث كان يقابله صراع مع الزمن في السفارة العربية ..

فمن العجيب تسليم المضبوطات للسفارة العربية لأن المضبوطات تخص إحدى الأميرات .. والمعنى أن المضبوطات لا يمكن أن تكون مضبوطات للنهاية ما دامت تخص كبار القوم ! .. وعليه تمكنت الأميرة من الخروج بالمضبوطات .

وأعلن المستشار صبري البيلي - رئيس هيئة النيابة الإدارية «وقتذاك» أن المتهمين في هذه القضية من القيادات العليا لذلك فقد رأت النيابة أن تترك أمر مجازاتهم للسلطات الرئاسية بدلاً من إحالتهم للمحاكمة التأديبية .

كما أوضح أن الواقعة كشفت عن ارتكاب رجال الجمارك مخالفات خطيرة وهو ما يستوجب وقف هذه الفوضى الإدارية .. كما كشفت عن أن بعض من يعملون في مواقع المسئولية يخلطون بين ما تقتضيه مصالح البلاد وبين المجاملات المغلفة بمصالح شخصية طمعا في التقرب على حساب المصلحة العامة ضاربين عرض الحائط بما تفرضه عليهم هذه المواقع ..

عند هذا الحد انتهت القضية في النيابة الإدارية .. كما استقرت المضبوطات في الخارج وتركت عشرات الأسئلة وعلامات الاستفهام أو بالضبط الاتهام بلا إجابة أو بلا محاكمة جادة للمتهمين!

فترك النيابة أمر مجازاة المخطئين للوزير المختص فأقصى ما يملكه الوزير هو عقوبة اللوم - أي العتاب !! - أم العقوبات التالية وهي العزل من الوظيفة فتملكها المحكمة وحدها والسلطات الرئاسية ومغنى هذا التحرج من إحالة النيابة الأمر للمحاكمة التأديبية وتحرج الرئاسات من توقيع جزاء كبير .. فالحرج أهم من تهريب الآثار ..

الأمر الثاني إن إعادة المضبوطات للسفارة لأنها تخص أميرة فإن هذا يؤكد سهولة التهريب عن طريق السلك الدبلوماسي .. ولا أحد يعرف بأي حق تتوجه مضبوطات أثرية إلى السفارة .. كما أن هذا الأمر يثير شكوك ضغوط مسئولين كبار بالدولة (بمصر) لمجاملة الأميرة أو هذه الدولة العربية، وقد يكون بحجة أن مصريين يعملون بها وقد سبق الصمت –للأسف - عند تعذيب أب أمام ابنه ظلمًا في إحدى المدارس !

الأمر الثالث أنه رغم ما يفترض توجيه اتهام مباشر لرجال المطار الذين «تملصوا» بتحديد موعد آخر ولم يحددوه إلا أن رجال الجمارك رفضوا معاينة لجنة المتحف الإسلامي وأعادوا المخطوطات للسفارة دون أي حساب!

الأمر الرابع أن المخطوطات عادت وبصرف النظر عن أي «فبركة » بأن المضبوطات موجود مثلها في مصر (وهي حجة أو أكلاشيه معروف) إلا أنه ما دامت النيابة الإدارية أشارت إلى أثريتها وأكدت وحدة آثار المطار ذلك فلماذا لم تطالب مصر بعودتها حتى ولو كان تم تهريبها؟ .. والمواثيق الدولية كلها تؤكد أحقية مصر في عودة أي آثار حديثة مهربة .. وما زال الأمر ممكنا حتى الآن وبعد سنوات حتى أن القوانين الدولية تتيح لمصر استرداد الآثار التي خرجت بعد عام ١٩٧٢ والآثار المذكورة خرجت عام ١٩٩٥ .

الأمر الخامس أن النقاد حولوا الأمر «وقتذاك» إلى تصفية حسابات شخصية مع د.. نور الدين ـ أمين مجلس الآثار ـ بصورة مبالغ فيها أخرجت القضية عن إطارها الموضوعي .

الأمر السادس : أنه لم ترد أي إشارة إلى تقصير هيئة الكتاب التي لم يسمع أحد عن الانتهاء من اللجنة !

الأمر السابع : أنه من العجيب أن كثير من أعضاء وحدة الضبط الأثرية بالمطار بلا خبرة كافية .. وحتى إذا وجدت الخبرة يمكن التلاعب بقراراتهم بصورة أو بأخرى مثلما حدث في هذه القضية .. ومن هنا تتكرر المطالبة بأن يكون أعضاء الوحدة من أصحاب الخبرات الطويلة والسمعة الطيبة حتى

يتمكنوا من التمييز بين الآثار الحقيقية والهدايا المقلدة، فمسألة الاختيار للعمل بهذا الموقع الهام تخضع للتنقلات الإدارية العادية !

على الجانب الآخر نشير إلى تساهل كثير من كبار المسئولين بالآثار .. ولعل أوضح مثال على ذلك هو إبلاغ وحدة المطار عن الشكوك حول تهريب طرود أثرية إلى ألمانيا في حين جاء التقاعس إلى أن سافرت الطرود بالفعل وكان من بينها التمثال المسروق من الهرم أثناء الاحتفال بزيارة القذافي.

أمراء الآثار!

أما عن مجاملة الأمراء العرب أو تهريب أندر المخطوطات ـ فنشير إلى ما سبق من محاولة إخراج مشربيات وعدد من القطع الأثرية الإسلامية النادرة لصالح أمير عربي وعندما تكشفت الأمور ، وتفجرت القضية إذ بالمسئولين بالآثار يحاولون مجاملة الأمير العربي بأغرب حيلة لإنقاذه من الحبس والغرامة طبقًا لقانون الآثار إذا عرض الأمير التنازل عن الآثار المضبوطة مقابل حفظ القضية ـ وأيد بعض المسئولين هذا الاقتراح بحجة أنه من دولة صديقة ولها مواقف متعاونة معنا !

في حين أصبح التنازل عن الآثار المضبوطة أمرًا طبيعيًا ومصادرتها بأمر القانون إجراء لا يوقف المحاكم والحبس والغرامة !

ومن هذا كله لم يكن غريبًا أن تتناقل الأنباء عن إقامة أكبر المعارض الأثرية في العالم من آثار مصر المنهوبة.

جانب آخر نعرضله من سجلات المحاكم ، حيث قضت محكمة جنح عابدين (في نفس الفترة) بحبس رجل أعمال يستغل شقتين بوسط القاهرة في الاتجار بالآثار .. وكشفت عملية الضبط عن حيازته وبيعه روائع الآثار الإسلامية والطريف مصادفة قوة الضبط لفني ترميم آثار يقوم بترميم الآثار لصالح التاجر !

إن القضية أكبر من تقرير أو توصية .. فالقول الصحيح أن السمكة تفسد من رأسها !

لجان «المجاملات» لإنقاذ «مواطن سوري» ضبط بحيازته كتب ومخطوطات نادرة

قامت وحدة المضبوطات الأثرية بالمطار في أغسطس ٢٠٠٦ بالتحفظ على وديعة تحمل رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ باسم أحمد نجيب عبد الكريم - سوري الجنسية- حيث كان معه ٣٣ مخطوطًا و٤٧ ورقة .. وبناء على كتاب مدير عام الوديعة والمتخلف بمبنى الركاب رقم ٢ تم تشكيل لجنة من وحدة المضبوطات الأثرية بمطار القاهرة من : عادل عبد الرحمن مدير عام الوحدة ومفتشوا الآثار محمد عبد العليم ومجدي عبد السلام وأحمد فتوح وأحمد محمد علي حيث رأت اللجنة عرض المخطوطات على لجنة من المتحف الإسلامي لإبداء الرأي .. كما أقرت لجنة من الجمارك بالتحفظ على «الرسالة».

وبالفعل أصدر د . زاهي حواس القرار رقم ٢٣٦٩ في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة للمعاينة وإبداء الرأي الفني حيث صدر خطاب بتوقيع محمد عباس مدير عام متحف الفن الإسلامي بتشكيل لجنة من صلاح سيور وسعاد إبراهيم الزيات وعلاء الدين محمود بحضور لجنة من الجمارك ضمت آمال عبد الخالق وعقاد إبراهيم ويوسف عبد اللطيف استعرضت المخطوطات المذكورة وانتهت إلى الآتي :

- إن المخطوطات جميعها ذات طابع ديني ولا تحتوي على نواحي زخرفية فريدة .

- المخطوطات جميعها أثرية يتراوح تاريخها بين القرون التاسع والثالث عشر هجريًا وبعضها يرجع إلى الأندلسي، ومعظمها يرجع إلى البوسنة والهرسك ولها قيمة في مجال تخصصاتها الدينية .

- ترى اللجنة أهمية ما تحتوية من موضوعات دينية متخصصة يمكن أن يستفيد منها الباحثون في هذا المجال ..

- ترى اللجنة إهداء هذه المخطوطات إلى مكتبة الإسكندرية قسم المخطوطات والذي يرحب جدًا باقتناء مثل هذه النوعية من المخطوطات وذلك إثراءًا لمجموعتها من المخطوطات التي تنتمي إلى العالم الإسلامي في كافة المعارف والثقافات المتنوعة ..على الجانب الآخر تم تشكيل لجنة تابعة لدار الكتب من ربيع محمد وأحمد البصير والحسن أحمد أبو الحسن رأت أن النسخ المذكورة ليست مصرية وغير مملوكة للدار وأن دار الكتب ليست في حاجة إليها لوجود نسخ منها ..

إلى هنا والأمور تسير في مسارها الصحيح دار الكتب ليست في حاجة للمخطوطات المذكورة ، ولجنة المتحف الإسلامي أكدت أثريتها وذكرت أن مكتبة الإسكندرية ترحب بها جدًا .

فجأة جاءت خطابات غيرت مسار القضية وفرضت علامات التعجب .. الخطاب الأول موقع من عادل عبد الرحمن مدير عام الوحدة الأثرية بالمطار موجه إلى مدير عام الوديعة والمتخلف بالجمارك يفيد عدم تسليم المخطوطات لحائزها السوري حتى يتم فحص الموضوع مع رئيس قطاع الآثار المصرية وذلك بناء على تعليمات رئيس قطاع الآثار المصرية تليفونيًا..

والسؤال هو إذا كان هذا الخطاب بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٦ أي بعد رأي لجنة المتحف الإسلامي ألا يعني هذا تجاهل رأي لجنة المتحف الإسلامي وهي اللجنة المتخصصة الذي قرر د . زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار تشكيلها؟ .. وأليس في تجاهلا تجاهل أيضًا لأمين المجلس الأعلى للآثار .. وما معنى اتصال رئيس قطاع الآثار المصرية بينما المضبوطات طبيعتها إسلامية .. بل وما معنى الاتصال التليفوني وهو ما يكون متبعًا عادة في السرعة أو التوصية ؟!

وتلي هذا الخطاب خطاب آخر تضمن مقابلة رئيس قطاع الآثار المصرية ومناقشة الموضوع مع رئيس قطاع الآثار الإسلامية فرج فضه والذي كان تم

تعيينه منذ أسابيع قليلة - فهل القرارات تؤخذ بناء على مقابلات رؤساء القطاعات أم بناء على قرار اللجان؟

وتواكب ذلك مع قرار للجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية انتهى إلى تسليم المخطوطات لصاحبها السوري الجنسية وهو ما يتعارض مع رأي اللجنة المشكلة من أعضاء المتحف الإسلامي والذي رأى الاحتفاظ بها وإهداءها لمكتبة الإسكندرية، أما أغرب المستندات فهو خطاب بحمل عنوان مركز نجيبويه للتراث في سرايفو موجه إلى مدير جمارك ميناء القاهرة الجوي باسم صاحب المخطوطات أحمد عبد الكريم نجيب يزعم فيه رغبته في اصطحاب المخطوطات المذكورة للقاهرة في رحلة علمية ليسمح له بالخروج بها بعد قضاء الغرض من وجودها في مصر .. وهو خطاب عجيب لأنه يطرح سؤال بسيط جدًا لماذا لم يقدم المذكور هذا الخطاب فور ضبطه بالمخطوطات .. أم أن الخطاب تمت كتابته بناء على نصيحة ما لوجود مخرج من القضية .

أما خطاب البراءة الأخير أو بالأدق «الوصمة» فقد جاء بتوقيع مجدي الغندور مدير عام إدارة البعثات واللجان الدائمة وموجه إلى مدير عام إدارة المنافذ الأثرية وأوضح فيه أسباب تسليم المخطوطات إلى صاحبها السوري الجنسية وهي أسباب محل تعليق .

فالأسباب القانونية التي ذكرها أن تلك المخطوطات لا ينطبق عليها نص المادة الأولى من قانون حماية الآثار ..

والسؤال هل نقر بذلك حق الدول التي يصادفها مواطن يحمل آثار مصرية أن تفرج عنه ؟! .. وألا يتعارض هذا مع اتفاقية اليونسكو والاتفاقيات الدولية التي تؤكد على ضبط أي آثار أثناء نقلها ؟!

السبب الثاني: أن المخطوطات المذكورة لا صلة لها بالحضارة المصرية وهو ما يطرح نفس السؤال أنه في حالة ضبط فرنسا - على سبيل المثال - لآثار مصرية أن

تذكر أن الآثار المضبوطة لا تخص حضارتها .

السبب الثالث: هو عدم حاجة دار الكتب إليها وهو ما يطرح ما ذكرته لجنة المتحف الإسلامي والتي قالت بالحرف الواحد أن مكتبة الإسكندرية رحبت جدًا بهذا الإهداء إثراءًا لمجموعتها التي تنتمي إلى العالم الإسلامي .

السبب الرابع: هو تقديم صاحب الشأن خطابًا مصدقًا عليه يفيد شراء هذه المخطوطات بطريق مشروع من سيدة إسترالية تدعى سعاد إبراهيم وهو ما يطرح التساؤلات ولماذا لم يتم تسليم مثل هذا الخطاب عند ضبطه ؟ ولماذا لا تكون السيدة الإسترالية المذكورة حصلت عليها بطريق غير مشروع فيكون الأمر مثل غسيل الأموال أو البيع بعد الشراء من بائع محتال مثلما يحدث في بيع الأراضي والعقارات ؟

أما عن الأسباب الفنية التي جاءت في خطاب مجدي الغندور :

ـ أن المخطوطات من عناوينها ومحتوياتها ليست خاصة بمصر بل تعرض لبعض مظاهر الحضارة الإسلامية للعالم الإسلامي، أي أنها مخطوطات لم تكتب على أرض مصر، وليس لها علاقة بأي حضارة نشأت على أرض مصر ..

ورغم أنه من الأفضل عدم الرد على هذا «التبرير العجيب» فإن هذا المعنى لو تم تطبيقه لخرجت معظم ما يقتنيه المتحف الإسلامي ودار الكتب للخارج على الفور .. ونضرب مثل واحد بمخطوط بستان سعدي وهو مخطوط آثار ضجة عند سفره لمعرض بأمريكا والتخوف من تزويره.. فلو كان السيد «غندور» موجودًا وقتها لأفتى بأن الأمر لا يهم أحد فالمخطوط المذكور إيراني فارسي عثر عليه بالخارج وكل ما يعرضه لا يخص حضارة مصر وربما زاد البعض بالهجوم على الفرس للخلافات السياسية وفرصة للهجوم على إيران التي يختلف معها النظام المصري«وقتذاك»!!

إن هذه المخطوطات غير مسجلة والسؤال هل لا يتم ضبط سوى الآثار المسجلة بالسجلات «المتلاعب فيها». . وماذا عن الآثار التي يحصل عليها اللصوص بالحفر «خلسة»؟

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ذكر أن المتحف الإسلامي لا يأخذ إلا «المزوق» رغم أن محضر معاينة وحدة الضبط والتي ضمت عادل عبد الرحمن رئيس الوحدة وعدد من مفتشي الآثار ذكرت عند التعرض لمخطوط مؤلفه سيد محمد بن قاسم - على سبيل المثال - أن به زخارف مذهبه وهو أحد المضبوطات الهامة بعد مخطوط ألفية بن مالك المؤرخة سنة ١٢١٣هـ.

وأخيرًا علمنا بنقل عادل عبد الرحمن مدير وحدة المضبوطات إلى وجه بحري واستبداله .. ولا يعرف أحد بأي منطق تم نقل رئيس وحدة المضبوطات بالمطار هل كان عليه أن «يختصر» هذا كله لصاحب المضبوطات ويعمل له تعظيم سلام ؟! وأليس في هذا إرهاب لأي مدير لوحدة المضبوطات بالمطار .. وهل سيعود الزمن بأن يتولى محمود أبو الوفا - لص الآثار المسجون - حيث سبق أن تولى رئاسة وحدة المضبوطات بالمطار.

المطالبة بإنقاذ آلاف البرديات الإسلامية ونشر مضمونها

أكد العلماء على المطالبة بنشر ما جاء بالبرديات الإسلامية وهي البرديات التي سجلت الأحداث التاريخية والأمور الحياتية للمجتمع المصري منذ الفتح الإسلامي عام ٢٠ هجرية وطيلة أربعة قرون حتى انتشرت الكتابة على الألواح والورق .. لدينا أربعة آلاف بردية وإن كان منها ٣٢٠٠ بردية في حالة سيئة للغاية .. فضلاً عن وجود برديات أخرى غير منشورة أشهرها مجموعة النمسا والتي تضم نحو مائة ألف بردية !

هذه البرديات وغيرها مثل الوقف وتخصيصه لخدمة المدارس و المساجد .. وما كتبه المؤرخون عن العصور الإسلامية والعادات والتقاليد وعلاقة المسلمين

بغير المسلمين كان موضوع الندوة الثقافية التي عقدتها جمعية الفنون والآثار الإسلامية وشارك فيها د . حسنين ربيع مقرر شعبة التراث الإسلامي والحضاري بالمجالس القومية المتخصصة و د . فهمي عبد العليم رئيس قطاع الآثار الإسلامية الأسبق ورئيس جمعية الفنون والآثار ود . م ممدوح يعقوب الخبير الاستشاري والمسئول عن الجهاز الهندسي والمشروعات الأسبق بهيئة الآثار وسيد رشاد الرئيس الأسبق للآثار الإسلامية بالقاهرة و د . سعيد مغاوري رئيس لجنة البرديات العربية بالمجلس الأعلى للآثار ومختار محمد شحاته مدير عام الأملاك الإسلامية وسكرتير الجمعية واللواء سامي عبد الحليم رئيس حي السيدة زينب ود . عبد الرحمن الخياط وعدد كبير من الأساتذة والمهتمين بالآثار الإسلامية حيث عقدت الندوة بملحق مسجد صرغمتش.

وإذا كان كل ما جاء بالندوة من روايات تاريخية تحمل معاني عظيمة فإن الحوارات والمداخلات والمناقشات الثرية عرضت لعدة حقائق أمور يجب التوقف عندها لأهميتها .

أول هذه الأمور أن المد الديني في مصر أمر طبيعي يتماشى مع طبيعة الإنسان المصري منذ فجر التاريخ سواء في عصر الفراعنة والبحث عن معبود مثل الإله آتون وآمون وامتدادًا بالرومان وانتشار الديانات السماوية المعروفة وتمسك الأقباط بدينهم والحفاظ عليه ثم بزوغ فجر الإسلام وانتشاره في مصر .

الأمر الثاني : إن قواد العولمة وعلى رأسهم أمريكا أمم بلا تاريخ ولا هوية وهذه العولمة تعمل على محو هويتنا وهو ما يفرض علينا بذل كل الجهد للتمسك بتراثنا وتاريخنا وثقافتنا فالماضي هو ركيزة الحاضر والمستقبل .

الأمر الثالث : أن معظم العادات الطيبة لها أصل في التاريخ خاصة الإسلامي في مصر وتتوارثها الأجيال ومن هذه العادات «موائد الرحمن» حيث تعود إلى عصر الفتح الإسلامي لمصر وكان من الجميل أنها تقدم طعامًا - أيضًا -

لغير المسلمين من الأقباط واليهود وهو ما يؤكد على سماحة الدين الإسلامي وترابط نسيج شعب مصر .. بل أن البرديات تؤكد عدم فرض أية رسوم على غير المسلمين في شهر رمضان.

الأمر الرابع : أن الوقف لعب دورًا هامًا في شئون العلم والدين في مصر فالمساجد التي ظلت باقية وتصان بما يتناسب مع التعايش معها كانت نتيجة تخصيص أوقاف لها .. ونفس الأمر في المدارس وقد ظلت مدرسة الأقماح لنحو ٤٠٠ سنة تربي وتعلم وتخرج أجيالاً ونفس الأمر في المستشفيات بل الأعجب من ذلك أن الوقف كان يصرف منه على عابري السبيل فلو كان مسافرًا من المغرب لأداء فريضة الحج وعند مروره بمصر تعرض لمرض ينقل إلى المستشفى ليعالج وهناك أفراد مهمتهم الجلوس معه للآنس وإشعاره بأنه من أهل المكان إلى أن يشفى فيقومون بإعطائه ما يحتاج من مصاريف لتكملة رحلته !! .. وكل هذا يؤكد التقدم الحضاري والإنساني لأبناء مصر و يلاحظ أن أمور الوقف الآن خرجت عما خصصت له وأصبح يتحكم في صرفها بعض ممن ليست لديهم خبرة أو حتى أمانة ويغترفون منها لأنفسهم يقومون بالمشاركة في مشروعات فاشلة لا تنتمي بصلة لوصية صاحب الوقف وهو أمر أضر باستمرار مورد هام لصيانة الأبنية بالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها وفي وقت تعجز فيه الحكومة عن هذه الصيانة فكانت النتيجة إنهيار المساجد وتصدع المدارس والمستشفيات.

الأمر الخامس: يتعلق بإهمال البرديات رغم أنها مرجع هام للتاريخ والتراث في مصر إلا أنها في حالة يرثى لها ومن بين الأسباب التي أوضحها العلماء في الندوة هو عدم وجود سياسة ثابتة بدار الوثائق والمخطوطات فكلما جاء رئيسًا للدار بدأ من جديد دون الالتفات مما كان سلفه سيعمله .. وما كاد يتوصل الغيورون على البرديات إلى إجراء لترجمتها فيفاجئوا بتغيير المسئول أو سرقتها..

وهكذا ضاعت البرديات بفعل الإهمال والبيروقراطية والسرقات وعدم الإدراك الحقيقي لقيمتها وأهميتها للتعريف بالتراث .

- المخطوطات والأيقونات القبطية بين السرقة والتلف

- زوجة رئيس لبناني أهدت دير سانت كاترين ١٥ عملة أثرية .

عانت المخطوطات القبطية مثل بقية المخطوطات في مصر بعصورها وحضاراتها المختلفة من إهمال جسيم وسرقات .

وللأسف واكب هذا الإهمال للمخطوطات طمس بعض الجداريات مثلما حدث عند ترميم الكنيسة المعلقة وهو ما أوضحه لنا «وقتذاك» القمص مرقس عزيز - راعي الكنيسة - وقدري كامل -كبير مرممي الآثار- وغيرهما إضافة لتعرض كنائس أثرية أخرى لمخاطر منها دير الرسل في أطفيح .. وفي الوقت نفسه سرقة وفقد وتلف العديد من الآثار القبطية خاصة من بالمتحف القبطي ..

ومن نماذج القضايا المثيرة المتعلقة بالمخطوطات القبطية ضبط مصور وموظف بالمعاش وعاطل يقومون بعرض مجموعة كبيرة من الآثار والكتب التراثية والمخطوطات بالإسكندرية (٢٠٠٨) تبين الحصول عليها من تاجر بأسيوط .

ومن بين المعروض للبيع ٢٧ كتابًا مدونة بخط اليد تضمنت ١٧ كتابًا باللغتين القبطية والعربية لشرح الإنجيل والصلوات وخمسة كتب تشرح تاريخ الكنيسة، وثلاثة كتب تشرح لموضوعات بالإنجيل وكتاب يتضمن شرح التوراة والإنجيل وكتاب الإنجيل .

ومن القضايا العجيبة عام ٢٠٠٩ ضبط ١٥ عملة أثرية تخص قرينة رئيس لبناني مرسلة وتم احتجازها بجمرك البريد السريع ، وقررت قرينة الرئيس اللبناني إهدائها إلى دير سانت كاترين .

أما عن الأيقونات والمخطوطات التي يحتفظ بها الناس أو تم تهريبها للخارج فقط كشفت عنها ندوة لجمعية الحفاظ على التراث القبطي (سبتمبر ٢٠٠٦) والذي شارك فيها الأب مكسيموس ، ومرمم الآثار القبطية إيميل حنا، ود . حجاجي إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية والقبطية، و م . ماجد الراهب - رئيس الجمعية، و د . محمد عبد الله الجمل أستاذ الفنون القبطية وغيرهم وأكدت الندوة أن كثير من الأيقونات رسمها رهبان أو أجانب أقاموا في مصر خاصة الأرمن واليونانيين والإيطاليين بالإضافة إلى أيقونات قدمت من القدس وغيرها . وأن بعض هذه الأيقونات يحتفظ بها الأهالي في بيوتهم للتبرك ولا يبلغون عنها وبعضها يتعرض للتلف ويخشون ترميمها حتى لا تذهب للدولة (!) وكثير من الأيقونات ذهبت للخارج سواء عن طريق الشراء أو السرقة ثم التهريب وعدد منها موجود بمتاحف ومكتبات خاصة في فرنسا وإيطاليا .. هذا بخلاف ما يتم فقده داخل مصر نتيجة الجهل بأصول الترميم .

جانب ثالث وهو عن الفكر العنوسي وهو فكر قبطي (نوع من الرهبنة) ظهر في القرن الثاني الميلادي وهو منتشر في العالم كله وهناك مخطوطات تم اكتشافها في نجع حمادي في الستينيات ثم وضعت بالمتحف القبطي وبعد ذلك ذهبت للخارج للترجمة وعودتها ولم تعد ولا يعرف أحد عنها شيئًا !

ومن المخطوطات التي أثارت ضجة بسبب تهريبها وعودتها إنجيل يهوذا .

حيث ترجع قصت اكتشافه إلى مزارع بالمنيا عام ١٩٧٨ والذي عثر على المخطوط وهو يتضمن ١٣ ورقة بردي داخل غلاف سميك وعثر عليه بأحد الكهوف بالصحراء المحيطة بمدينة بني مزار في المنيا ، وقام ببيعه إلى أحد تجار الآثار الذي هربها للخارج واحتفظ به في خزائن أحد البنوك بالولايات المتحدة ، وفي عام ٢٠٠٠ اشترت إحدى السيدات التي تتاجر في الآثار المخطوطات لتبيعها إلى مؤسسة ميسنيس للفن القدين بسويسرا إلا أن تم الإعلان عن وجود المخطوطات والعمل على عودتها إلى مصر عام ٢٠٠٦ .

وهذه المخطوطات من إنجيل يهوذا تثير لغط .. فكما يقول د . حجاجي إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية والقبطية وأستاذ اللغة القبطية وعضو مجلس إدارة المتحف القبطي أن هذه المخطوطات ـ انجيل يهوذا ـ توضح أبعادًا مختلفة لعلاقة السيد المسيح ـ عليه السلام ـ وأحد حوارييه يهوذا وتختلف عن الموجودة بالأناجيل الأربعة (متى ومرفس ولوقا ويوحنا) حيث يصور المخطوط يهوذا بأنه لم يخدع السيد المسيح ـ عليه السلام ـ ولم يسلمه للرومان نظير ٣٠ قطعة من الفضة بل كان الحواري الطائع الأمين الذي قام بهذا العمل طائعًا لأوامر السيد المسيح عليه السلام لكي يخلص روحه من جسده ويحررها .

ويقول د . حجاجي إبراهيم لعل الهدف من ذلك إحداث فتنة فلن يقبل الإخوة المسيحيون التشكيك في دينهم وتكذيب أربعة كتبه الإنجيل (متى ـ لوقا ـ يوحنا ـ مرقس) أو تكسير منابر (امبل) الكنائس بحجة العمود الأسود (عمود يهوذا) .. وقد تواكب مع هذه الفتنة فيلم شفرة دافنشي وهو أيضًا يمس بالعقيدة المسيحية .. وبالنسبة لموضوعنا فهو إشارة إلى موضوع تهريب وإن كان الموضوع ذاته ـ إنجيل يهوذا ـ مُشكوك فيه دينيا للأسباب التي وأضحناها ..

ينقلنا هذا إلى مخطوطات خرجت من دير سانت كاترين (ملتقى الأديان) في فترات سابق وكما يقول الأثري عبد الرحيم ريحان مدير آثار منطقة دهب أن المخطوطات خرجت من الدير في ظروف تاريخية معينة ويأمل عودتها في إطار تعاون الشعوب لتأكيد مبدأ تلاقي الأديان والحضارات المخطوط الأول للتوراة اليونانية المعروفة باسم (كودكس سيناتيكوس) الذي كتبها أسبيوس أسقف قيصرية عام ٣٣١م تنفيذًا لأمر الإمبراطور قسطنطين حتى وصلت إلى الإمبراطور جستنيان فأهداها للدير عام ٥٦٠ م ، واكتشفها بالدير الروسي تشيندروف عام ١٨٦٩م وحملها إلى بطرسبورج وعرضها على قيصر روسيا اسكندر الثاني فاشتراها من الدير بثمانية آلاف فرنك وطبع منها عدة نسخ وأرسل للدير نسخة وظل الأصل عنده حتى عام ١٩٢٣ حتى باعتها الحكومة الروسية للمتحف البريطاني مقابل مائة ألف جنيه استرليني ..

والمخطوط الآخر هو العهد النبوي الذي أعطاه رسول الله ﷺ طبقًا لتعاليم الإسلام السمحة كعهد أمان للنصارى يؤمنهم فيه على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم ، وقد أخذ السلطان سليم الأول النسخة الأصلية حين دخوله مصر عام ١٥١٧م وحملها إلى الأستانة وترك لرهبان الدير صورة معتمدة من هذا العهد مع ترجمتها للتركية .

الفصل السادس

سرقة الآثار الإسلامية

الفصل السادس

سرقات الآثار الإسلامية

- **سرقة المنابر الأثرية وعلى رأسها منبر قاني بى الرماح والذي يعد واحداً من أجمل أربعة منابر في العالم .**
- **تكرار تبادل الاتهامات بين وزارتي الثقافة والأوقاف مع تكرار السرقات دون حساب .**
- **مفاتيح المساجد الأثرية لدي البقال والمكوجي ..وتفتيش الآثار يتم كل عدة شهور .**
- **قيمة حشوات المنبر الأثري أغلى من لوحة زهرة الخشخاش ولكن لا تثار نفس الضجة لإهمال الآثار الإسلامية .**
- **بعض المنابر تمت سرقتها على عدة مرات !**

تعد سرقة المنابر الأثرية بما تضمه من حشوات زخرفية وقطع فنية عالية من أغرب ما تمت سرقته في الآثار الإسلامية .. إذ تكّشف عن «موجه» من سرقات المنابر عام ٢٠٠٨ شملت عدد من أجمل المنابر الأثرية في مصر بل وفي العالم ومنها سرقة منبر مسجد منجك اليوسفي بالقلعة شملت حشوات الطبق النجمي المطعم بالعاج والأبنوس ومصراعي باب المنبر ونصه الإنشائي .

وسرقة منبر الطغبغا المرادني بشارع التبانة، ومن العجيب أنه سرق على مرتين حتى تهكم البعض بأن اللص بدأ السرقة وفك المنبر يوم السبت ونظرًا لأن الأحد أجازته عاد يوم الاثنين ليكمل السرقة !

وسرقة منبر مسجد كوجماس الإسحاقي بشارع الدرب الأحمر ومنبر جانم البهلوان ومنبر برسباي .

وقد بلغت عدد المنابر المسروقة عام ٢٠٠٨ ثمانية منابر أثرية !

وعقب الكشف عن هذه السرقات ثارت ضجة وتبادلت الاتهامات بين مسئولية وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للآثار إذ أكد وزير الأوقاف أن مهمة وزارته تقتصر على تدبير الأئمة لأداء خطبة الجمعة وإلقاء الدروس وتدبير العمالة لتنظيف المساجد .

بينما رد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بأنه تم تشكيل لجنة شاركت فيها شرطة السياحة والآثار كشفت عن أن مفاتيح المساجد يتم تركها لدى البقال والنجار والمكوجي أي لأي مقيم بالقرب من المسجد حتى يمكن مساعدة خادم المسجد أو الإنابة عنه خاصة في صلاة الفجر .

وانتهت الأزمة إلى المطالبة بإنشاء حراسة بمعرفة الأوقاف على أن يتحمل المجلس الأعلى للآثار بنسبة ٥٠٪ من التكاليف .. ومع هدوء الضجة لم تلتزم الأوقاف بسداد النسبة المالية المقررة

عليها ولم تفكر في إحضار أمن من الأساس بينما لم يهتم المجلس الأعلى للآثار أو وزارة الثقافة بالمتابعة حتى تكررت سرقة منبر مسجد قاني باي الرماح عام ٢٠١٠ - وهو أحد أجمل أربع منابر على مستوى العالم، ومصنوع من خشب الجوز المطعم بالعاج والأبنوس، ويرجع إلى عام ١٥٠٣ في العصر المملوكي، ونظرًا لروعته وجماله فإن صورته تزين ورقة العملة المصرية فئة المائتي جنيه - لتثار الضجة من جديد ويعود الحديث عن نفس الاتهامات المتبادلة ثم هدأ الوضع حتى ترك حسني مبارك وفاروق حسني وزير الثقافة وحمدي زقزوق وزير الأوقاف مواقعهم !

وقد كشفت سرقة منبر قاني باي الرماح - عن مفاجآت عجيبة منها ما ذكره الأثري سعيد حلمي عزت – مدير آثار المنطقة– «وقتذاك»: أن عملية السرقة غير معروفة التاريخ وقد ترجع إلى أي وقت ما بين صلب الآثار عقب زلزال ١٩٩٢ وحتى تاريخ اكتشاف السرقة علمًا أنه تم الكشف عن السرقة دون الإبلاغ عنها لمدة ثلاث شهور كاملة للبحث عن المنبر في مخازن المهمات وغيرها انتهت بإعلان مجلس الآثار عن سرقة المنبر وأن وزارة الأوقاف لم تنفذ القرار رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي ألزم الأوقاف بالمسئولية عن المساجد الأثرية بما تضمه من مقتنيات داخلية بينما قامت بسحب العمال والملاحظين رغم ما لديهم من عهد منها المنابر والمشكاوات وكرسي المصحف وغيرها .

وأن البند رقم ٦ من قانون حماية الآثار يذكر أن المبنى يخضع للمجلس الأعلى للآثار ما لم يكن وقفًا خيريًا والوقف الخيري مثل المنبر والمشكاوات وغيرها من القطع داخل المسجد .. ولا يجو استعمالها إلا للمسجد ..

وأن المسجد المذكور مدرج ضمن قائمة المساجد التي سوف ترمم في المرحلة الثالثة من مشروع القاهرة التاريخية إلا أن الترميم لم يبدأ بعد وبالتالي فإن المسجد لم يتم تسلمه من جانب الآثار .

.. وقد تم الكشف عن عملية السرقة في أكتوبر ٢٠١٠ ولم يتم الإعلان وبالضبط الإعلام عنها حيث تمت مخاطبة وزارة الأوقاف وذكر مجلس الآثار بأنه وكان هناك أمل في العثور عليه ضمن الآثار المشونة بمخازن الآثار أو التي ترمم في مركز الحرف الأثرية بالمجلس الأعلى للآثار ولكننا لم نعثر عليه.

والمفروض أن المسجد عند إغلاقه بسبب الترميم يتم عمل لجنة من الأوقاف والآثار، ويتم تسليم المسجد للشركة القائمة بالترميم ولكن هذا المسجد في الواقع لم يغلق رسميًا ولكنه مقفول على أنه مصلوب .. ورجل الأوقاف بمسجد المحمودية على مسافة ١٠٠ متر فقط من مسجد قاني باي الرماح الذي تم سرقة منبره !

وبعدها هدأت الأمور إذ تاهت المسؤولية وعليه لم يقدم أحدًا للمحاكمة ولم تجر تحريات دقيقة إذ أن من البديهي أن الشخص الذي يقوم بفك الحشوات وغيرها خبير مدرب على ذلك وانتهت الأمور إلى تصريحات من «عينة» أن الأثر مسجل وإذا تم ضبطه في أي مكان في العالم سوف تتم إعادته وفقًا لاتفاقية اليونسكو وهو تصريح تكرر آلاف المرات دون أن تعود قطعة آثار وربما تزامنت التصريحات «الممجوجة» مع سفر المنبر المسروق أو حشواته إلى أي دولة عربية أو غير عربية موضوعًا وسط شحنة أثاث في ميناء دمياط أو في أسفل قفص خضار أو فاكهة من ميناء السويس أو غيرها من وسائل تهريب الآثار ..

وربما تم تهريبها مع آثار أخرى تم استغلال بأنها غير مسجلة مثل منابر جامع المعز بطنطا وهو من عمائر القرن الـ ١٩ وكان يضم أجمل المنابر وتم هدمه دون أي اكتراث بما يضمه من مقتنيات أثرية بدعوى أنه غير مسجل في تعداد الآثار ونفس الأمر في عشرات المساجد التي تحمل قيمًا معمارية أثرية وقامت الأوقاف بهدمها وبيع ما وصفته بالأنقاض في المزاد!!

سرقة قطع فنية تضم لوحات رخامية وأبواب ونوافذ أثرية

لم تتوقف سرقات المواقع الأثرية عند سرقة المنابر فهناك سرقات لقطع فنيه منها :

سرقة رخام سبيل أم مصطفى باشا فاضل في مواجهة جامع بشتاك المعروف بمسجد الشيخ محمد رفعت بدرب الجماميز والسبيل مواجهة أيضًا لتفتيش آثار جنوب القاهرة!

والعجيب أنه تمت سرقة اللوحات الرخامية على دفعات واكتفى المسؤولون بالآثار بوضع «خشب» بدلاً منها !

- سرقة قطع أثرية من سبيل رقية دودو بشارع سوق السلاح بالقلعة وهو شارع يضم العديد من المواقع الأثرية !

- أشار مرمم الآثار الكبير قدري كامل إلى اختفاء باب أثري رائع كان بمدرسة ليسية المعادي وتم أخذه للحرف الأثرية للترميم بمجلس الآثار عام ١٩٩٦ واختفى ولم يعد رغم مرور أكثر من ١٥ سنة !

- قيام أحد المهتمين بترميم الزجاج المعشق بأخذ النوافذ القديمة الفخمة من مسجد السيدة زينب وهي معشقة بالزجاج بشكل رائع واستبدلها بنوافذ جديدة وعندما تم السؤال عنها جاءت الإجابة بأن المسجد غير مسجل في تعداد الآثار ولذا من الأفضل استبدال النوافذ (القديمة) بأخرى حديثة ولمن استبدلها كل الشكر !!

- ضبط أسلحة أثرية مرصعة بالذهب لا مثيل لها في مصر داخل مخزنين يديرهما رجل أعمال تحت ستار الاتجار في الكتب كما تم ضبط قطع أثرية أخرى لدى نفس التاجر بشقة في العجوزة ومحل بشارع ثروت .

- ضبط ٦٥ قطعة آثار ذهبية وعملات إسلامية ، لدى تاجر بخان الخليلي يتعاون مع أرمني وسويسرية في تهريب الآثار ويمتلك الأرمني محل بشارع هدى شعراوي .

- ضبط سيدة أردنية تقوم ببيع المصاحف الأثرية عن طريق عرضها على الإنترنت ، وتمت متابعتها حتى تم ضبطها بفندق ماريوت أثناء عرضها للمصاحف على بعض الأثرياء العرب .

وتبين أن معها طالب بطلية طب عين شمس ومدير قاعة للفنون التشكيلية بالهرم ولديهم مصاحف أثرية نادرة .. إلى آخر نماذج السرقات.

-وحتى في فترة الانفلات الأمني بعد الثورة وقع حادث ذو دلالة في صغر حجم الرشوة!

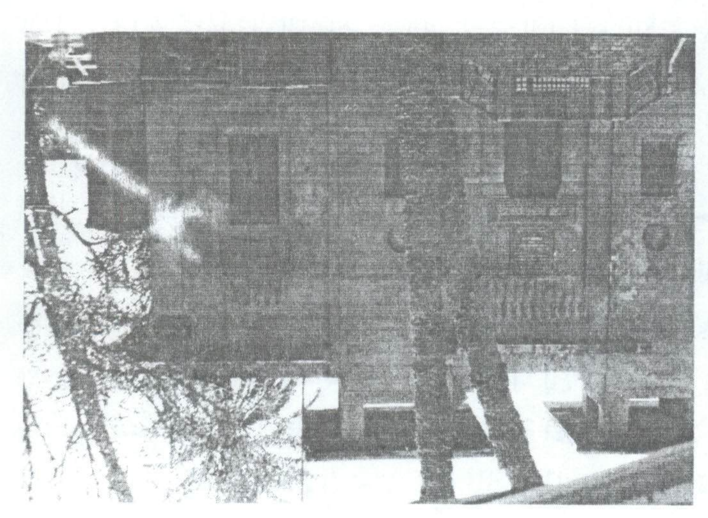
فقد أحبط سائق محاولة عامل بالمجلس الأعلى للآثار لسرقة حجر أثري من مسجد قايتباي «الحجر مسجل في سجلات الآثار» بأن عليه أثرًا لقدم الرسول محمد ﷺ، واتفق العامل مع السائق على سرقة الحجر الأثري ووضع حجر مزيف مكانه مقابل ٢٥٠ جنيه، فأبلغ السائق شرطة منشية ناصر، وتم ضبط العامل وبحيازته الحجر المزيف وحجمه ٣٥ سم × ٣٥ سم ووزنه حوالي ٥٠ كيلو جرامًا ولا تقدر قيمته بثمن.

ومن الواضح أن مهرب الآثار اشترى أمانة عامل الآثار بتراب الفلوس مستغلًا عوزه وهو ما يحدث للأسف مع كثير من الخفراء بالآثار وإلا كان العامل أحضر سيارة يمتلكها هو أو أحد أقاربه!

تاجر آثار خصص مبنى أثريًا لبيع الآثار المسروقة !

مبنى أثري إسلامي تم تخصيصه ليكون متحفًا للآثار من عصور مختلفة خاصة العثماني والمملوكي وأسرة محمد على تحول إلى ملتقى للعشاق يكتبون على جدرانه وأثاره عبارات الذكرى وتعبيرات الحب الملتهب ! ..

وأصبحت مفردات أثاره النادرة عرضة للنهب خاصة مع عدم وجود حارس للمبنى (!!) رغم أن الموقع نفسه تم نزع ملكيته وتسجيله في تعداد الآثار بعد ضبط لص أثار يستغل روعة المبنى والنقوش والكتابات الأثرية الموجودة به ليعرض فيه الآثار المسروقة للبيع ! .. أما الأعجب فهو محاولة بعض الأثريين تحويل الموقع إلى نادي للعاملين بالآثار أي سرقة من نوع آخر ! ولأن المسئولين لا يعرفون موقع المبنى ولم يزورونه فجاءت الكتابة في الخطابات الرسمية بأن المبنى المذكور يحمل رقم ٥ بينما رقمه الحقيقي هو ٢٩ وقد تبين أن رقم ٥ هو مبنى لقسم شرطة!!



هذه الوقائع العجيبة كانت محل مذكرة قدمها د . حجاجي إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية إلى فاروق حسني وزير الثقافة مدعمه بالصور والمستندات !..

الأثر المذكور كما تقول المذكرة الإيضاحية لقرار نزع ملكية الفيلا لصالح الآثار والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٩٨ لتخصصيها لإقامة متحف للآثار الإسلامية بمحافظة الجيزة : بأن الفيلا رقم ٢٩ بشارع الأهرام وهي منطقة أثرية محل جذب السائحين .. وهي تعد نموذجًا فريدًا من نوعه في منطقة أثرية وتعطي فكرة كاملة على استخدام الأدوات المنزلية الإسلامية في المنازل ..

فأرض الفيلا والبهو كسيت بالرخام والفسيفساء، والجدران مغطاه بوزرات الرخام الملون، والقاعة عليها زخارف وكتابات محكمة إلى درجة تصور أنها مصنوعة من أجل الفيلا ولو أنها ترجع إلى تاريخ أقدم المملوكي والعثماني .. والفيلا مصممة على طراز المباني من عهد أسرة محمد علي ، وتعتبر إحدى القصور الرائعة الواجب الحفاظ عليها ، ويزيد عمرها عن ١٠٠ سنة ويزيد من أهمية المبنى مما يحويه من قطع أثرية منقولة ذات قيمة أثرية بالغة ترجع إلى عصور مختلفة وتضم: منابر وأرضيات ونافورات رخامية رقيقة وملونة ووزرات ملونة وغيرها من العناصر الزخرفية، ويوجد خارج الفيلا أحواض رخامية وقدور فخارية كما يوجد أمام الفيلا معمدانيه من البازلت الأسود يرجع إلى العصر اليوناني ـ الروماني وقاعدة عمود فرعونية تحوي نقوشًا وكتابات هيروغيلفية .

وتضيف المذكرة: أنه تم ضبط المدعو جراجرار جيلاجيا منهمكًا بالاتجار في الآثار بدون ترخيص ويتخذ مسرحًا لنشاطه الفيلا المذكورة حيث قام بإعدادها كمتحف أثري ليظهر قيمة الآثار المعروضة للبيع وليجذب السياح لشرائها .. وقد قدم المتهم للمحاكمة حيث قضت المحكمة بمعاقبته ومصادرة الآثار وقررت لجنة الآثار الاحتفاظ بالفيلا وتحويلها إلى متحف أثري لروعة تصميمها ولتكون متحفًا إقليميًا خاصة لقربها من منطقة الأهرامات الأثرية لتشكل تجمعًا يندر تحقيقه .. وطبقًا للقانون يجري نزع الملكية للمنفعة العامة والتعويض عنه .. وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية في ١٢/ ١٢/ ١٩٨٨ الموافقة على نزع ملكية الفيلا تمهيدًا لتحويلها إلى متحف ..

.. وعليه صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٩٧ / ١٩٩٨ باعتبار الفيلا المذكورة من أعمال المنفعة العامة .. وهكذا أصبحت الفيلا في تعداد الآثار وهي تضم أبواب أثرية ونقوش ومعموديات وتيجان وغيرها وغيرها ..

ومع مرور الوقت وإهمال متحف الفن الإسلامي ذاته والذي يعتبر مشرفًا على هذه الفيلا .. ووصول الحال إلى عدم وجود أثري يشرح للزائرين أو حارس يحافظ على الموقع الأثري أصبحت الفيلا عرضه للإهمال الكبير إلى درجة تهديد ميل الأشجار إلى انهيارها وما بداخلها وإن كان الأثري محمد عبد العظيم والمهندس الزراعي سعيد ربيع قاما بإنقاذ المبنى من الانهيار - مؤقتا - بتقليم الأشجار وتعيين حارس مؤقت في محاولة لإنقاذ الانهيار الحقيقي للآثار والتحف التي داخل الفيلا علما بأن مداخل الفيلا شبه مفتوحة ويمكن اختراقها وأيضًا يمكن سرقة ما بها من أبواب أثرية تزينها أطباق نجميه خارج الفيلا ومعموديات رائعة وتيجان ملقية على الأرض يمكن نهبها ونافورة شبه مهشمه .. ووصل الإهمال إلى درجة أن أصحاب تربية الحيوانات والعربات الكارو خصصوا مكان بفناء الفيلا ليكون لعلف الدواب .. كما قام العشاق بكتابات حديثة تحكي عن الحب والوله والعشق والهوى «والقلب اللي استوى»!

وبدلاً من إنقاذ المبنى وترميمه وتنظيفه والاستفادة منه في الغرض المخصص له بل ودفع تعويض للحصول عليه ليكون متحفًا للآثار دهب تفكير بعض العاملين بالآثار إلى تحويله إلى نادي للعاملين بالآثار !!

إلا أن المفاجأة كما جاءت بالقرار رقم ٢١٩٢ بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة تضم كل من صبري عبد العزيز ود . عبد الله كامل ومجدي محمود وعزه المحجوب وآخرين لدراسة إمكانية تحويل الفيلا المذكورة إلى نادي باسم نادي أبو الهول للعاملين بالآثار .. وذكر القرار أن الفيلا المذكورة تحمل رقم ٥ .

إلا أن اللجنة قررت عدم صلاحية الموقع لإقامة نادي وذكر قرار اللجنة أيضًا أن الفيلا تحمل رقم ٥ رغم أن حقيقة الرقم هو ٢٩ وأن رقم ٥ يخص قسم شرطة الأهرام !!

وقد صدر قرار تال يحمل رقم ٤٠٦ بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠٠٧ لدراسة الأسلوب الأمثل لاستغلال الفيلا المذكورة وكأنه مطلوب أن تكون لأي غرض «والسلام» رغم أن اللجنة الدائمة للآثار ومجلس الوزراء سبق أن حددوا الغرض وصدرت القرارات ومنها قرار رئيس الوزراء والذي جاء بناء على مذكرة إيضاحية من وزير الثقافة وقرار اللجنة الدائمة للآثار بناء على معاينة ودراسة!.. وهكذا احتارت الفيلا بين اللص القديم التي نُزعت منه بعد عرضه فيها لآثار مسروقة وبين متحف تتعرض آثاره للسرقة دون معاقبة اللصوص ! .

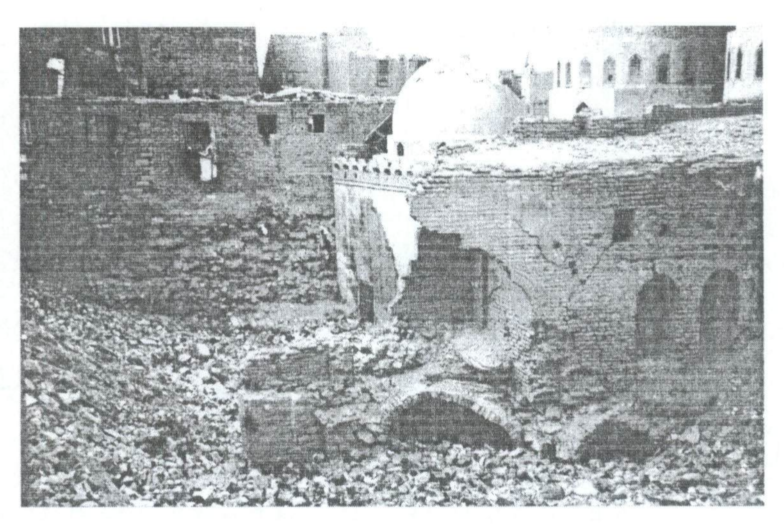
سرقات للآثار الإسلامية من نوع آخر :

هدم وتخريب مواقع أثرية بأكملها .. وشطبها وإخراجها من تعداد الآثار :

-سرقة مقتنيات المساجد والآثار التي تم هدمها أو بيعها بالمزاد.. وطمس النقوش الأثرية.

يوجد نوع آخر من سرقات الآثار الإسلامية أشد خطورة بإضعاف مضاعفة من سرقات القطع الأثرية من مشربيات وحشوات منابر ومخطوطات وأواني وغيرها ففي النهاية كل من هذه عدد من القطع تمت سرقتها بينما النوع الذي نتحدث عنه هو إزالة الأثر نفسه بما يحتويه أي بالجملة مثل حالة احتراق قصر المسافر خانة فكل ما فيه من آثار ولوحات جدارية وأثاث وغيرها وغيرها احترق واختفى للأبد !

وفي هذا النموذج الذي نعرض له نشير إلى عشرات الآثار الإسلامية التي تم إهمالها إلى أن أصبحت خرائب يستحيل إصلاحها فاتخذ قرار بشطبها وهو نوع متعمد من السرقة المتهم بها فاروق حسني وعصر حسني مبارك كله إذ لو أن الميزانيات المتعلقة بمشروعات الترميم صرفت في محلها لتم إنقاذ معظم هذه الآثار بينما كان يتم تخصيص الميزانيات على الحفلات وجوائز الراقصات وحتى ما يتم ترميمه ـ والتعبير مجازي لأن ما يجري بشهادة أساتذة الترميم لا علاقة له بترميم الآثار ـ فإن الأموال تنفق فيه بسفه من أجل الرشاوي التي كشفت عن جزء منها قضية أيمن عبد المنعم الشاب الذي أولاه الوزير مسئولية الإشراف على مشروعات القاهرة التاريخية .. وبالتالي فإن ما ينفق على ترميم أثر واحد كان بإمكانه يكفي ترميم خمسة آثار على الأقل وهو ما كان يمكن من تدارك كثير من الآثار التي تهاوت من استمرار الإهمال حتى صدرت قرارات بشطبها أو انتظار نحبها .



والأمثلة في هذا النموذج من اختفاء الآثار أو «السرقة الجماعية» كثيرة ومنها:

قرار اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية (٢٠٠٨) بإخراج ٩ آثار إسلامية من عداد الآثار وهي :

- مسجد الخطيري بمنطقة بولاق أبو العلا والذي أنشأه عز الدين ايدمر الخطيري عام ٧٣٧هـ - ١٣٣٦م .

- منارة صالح أغا التي يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٢٢٠هـ - ١٨٠٥م .

- ربع طغج بالدرب الأحمر وأنشأه الأمير سيف الدين طغج الأشرفي في القرن ٨ هـ / ١٤ م .

- مسجد كريم الدين الخلوتي والذي أنشيء عام ١١٧٣هـ - ١٧٥٩م .

- مدخل السيدة نفسه وسبيل السلطان مصطفى .

- منزل يا نوش بالجمالية (القرن ١٢ هـ / ١٨م) .

- حمام العدوي بشارع جوهر القائد (القرن ١٣هـ / ١٩م) .

- رباط أبو طالب بباب الخلق .

- بقايا المدرسة الخروبية بمصر القديمة (٧٧٠هـ - ١٣٤٩م) .

وقد سبق هذا القرار قرار مماثل بإخراج مساجد أثرية منها: مسجد بدر الدين العجمي - مسجد الشامية - مسجد الخواص - مسجد المطراوي - مسجد الطباخ - مسجد البراموني - مسجد فاطمة النبوية .

وبجانب هذه الآثار التي خرجت من تعداد الآثار بقرار رسمي فإن هناك عشرات الآثار في الطريق لنفس المصير ومنها مدرسة الظاهر بيبرس بالنداسين ، ورباط زوجة السلطان إينال، ومسجد السيدة عائشة الذي لم يمت بصلة للمسجد الأصلي، ومنزل الربعمائة الذي حرق ، وخوض كتخذا بأرض شريف والذي بنيت مكانه عمارة ، مسجدا حمد كوهيه بجوار جامع طولون ، منزل

وقف السادات ، خانقاه تنكز بغا بمنشأة ناصر - منزل بدر الدين الونائي بالسيدة عائشة - المدرسة الصالحية - المدرسة الكاملية بشارع المعز - مسجد الماس الحاجب - مجموعة طرباي الشريفي بباب الوزير - تربة الأمير ازدمر - مسجد ازدمر بشارع صلاح سالم - مجموعة جاني بك نائب جده بالقادرية - رباط مصطفى باشا حاكم اليمن (يربي بها فراخ وماعز !) - رباط إينال بالخرنفش - منزل قايتباي بحارة الميرداني - منزل وقف الشعراني - قائمة الدردير بالكحكيين (فاطمي) - قصر الأمير طاز - قصر الأمير قوصون (خلف السلطان حسن) - قصر آلين آق الحسامي (آق = الأبيض) وليست صوت الدجاج !! - تكية تقي الدير البسطامي - التكية السليمانية بالسروجية - وكالة سليمان باشا بشارع سوق القصر ببولاق - إيوان ريحان (سقط تامًا) - ربع قايتباي بصحراء المماليك - قبة ابن غراب - الخانقاه النظامية بجوار القلعة - البيمارستان المؤيدي بسكة الكومي - قبة الكومي - تربة خوند خاتون أم الصالح (زوجة السلطان المنصور قلاوون) - القناطر الطولونية والبئر بالبساتين - مجراة محمد على للمياه بالقرافة - سبيل الوسية - ساقية الناصر محمد بعرب اليسار - بقايا الساقية بقلعة الكبش (عباسي) - قصر محمد على بشبرا - مسجد وضريح يوسف أغا الحبشي - حمام السلطان المؤيد بحارة الجداوي خلف جامع المؤيد (أطلال) - أطلال جامع قوصون بالسروجية - قبة تُمر باي الحسيني بالسيدة عائشة - وكالة أوده باشا بالجمالية - وكالة الصناديقية - خانقاه سعيد السعدا بالجمالية - مدرسة خان جعفر بالمقاصيص - سبيل مصطفى أغا دار السعادة «القزلار» (انهيار الجزء البحري) - بقايا خا نقاه منجك اليوسفي - الخانقاه النظامية - سور القاهرة الشرقي - المدرسة البيدارية (مسجد بدر الدين العجمي) - تربة الزعفران الفاطمية، كما سقطت أعمدة وبواكي أثرية من مسجد الظاهر بيبرس أثناء حقن الأرض وترميمه في سبتمبر ٢٠١٠.

وامتدت يد الإهمال كل أرجاء محافظات مصر لتحول الآثار الإسلامية إلى إطلال ومنها :

في الإسكندرية تم هدم نحو ١٥ مسجدًا من المساجد الأثرية ومساجد التراث المعماري المحظور هدمها بتواطؤ من المسئولين المفسدين بالأوقاف، وبيعت الأنقاض بتراب الفلوس للمقاولين وتجار الخشب، وكان طبيعيًا أن تُسرق محتوياتها من أعمدة رخامية نادرة ومقتنيات خشبية وغيرها، فضلًا عن ضياع النقوش الفنية وهو ما كان محل بلاغ أمام النيابة.

والمساجد التي تم هدمها بالإسكندرية بحجة حاجتها للترميم هي: مساجد القاضي سند بن عناء، الست نعينة، سيدي الجداوي بالسكة البيضاء.. وسيدي سلامة الراس، سيدي على التمراز، سيدي مرزوق الكفاني، الحلوجي بحي الجمرك.. وسيدي علي البدوي ، أبو بكر قشم، سيدي سرور بكوم الدكة.. وسيدي يوسف العجمي، سيدي عبد الرحمن بن هرمس برأس التين.. وسيدي عبد الغني الشاذلي بحارة اليهود، وسيدي عبد الرازق الوفائي بالنبي دانيال، وسيدي محمد البردي باللبان.

وفي المنصورة جامع الموافي الذي هدم وبني من جديد وجامع المعز بطنطا وسبيل الست مباركة بطنطا المسجد العصري بأشمون ـ المسجد المعيني بدمياط ـ مسجد زغلول برشيد ـ مسجد ديبي برشيد (هدم تمامًا) ـ مسجد الحديدي بفارسكور ـ مسجد الروبي بالفيوم ـ الجبانة الفاطمية بأسوان والتي بني بها مصنع للمكرونة -أجزاء من جبانة البجوات بالواحات الخارجة ـ كنيسة الحيز بالواحات البحرية (من أقدم كنائس في مصر والعالم وهي مبناه بالطين ومتداعية) ـ خانقاه الأشرف برسباي بمركز الخانكة بالقليوبية ـ مسجد محمد على بالخانكة .. ربما لا يعرف بعض المسئولين بأن محمد على أنشأ مسجد ومدارس حربية هناك .. وإن في اليونان مدارس حربية وآثار لمحمد على قضت عليها وزارة الأوقاف بتأجيرها مستودعات خمور وفنادق وبالطبع إجراء المستأجر لتعديلات على المباني !!ـ قلعة الغوري وسهل الطينة شمال سيناء ـ قلعة الجندي

وسط سيناء (هدموها اليهود قبل خروجهم !) ـ القلعة العثمانية بالقصير وغيرها وغيرها ..

أما عن المآذن أو أجزاء المساجد والمقتنيات فمنها مأذنة جامع الرماح بالناصرية ومئذنة جامع البهنسا بالمنيا ومئذنة مسجد السادات بيلبيس .

ـ الآثار النبوية النادرة المحفوظة بمسجد الحسين غير مسجلة في تعداد الآثار !

ـ أعمدة وعقود أيوان القبلة بمسجد عمرو بن العاص (١٢٠ عمود بقواعدهم وتيجانهم التي جمعت من عصور مختلفة اختفت تمامًا) .

ـ مئذنة مسجد الأمير حسين بشارع بور سعيد تم فكها وتخزينها لإعادة بنائها فاكتشفوا أن أحجارها ذابت في مياه المجاري !

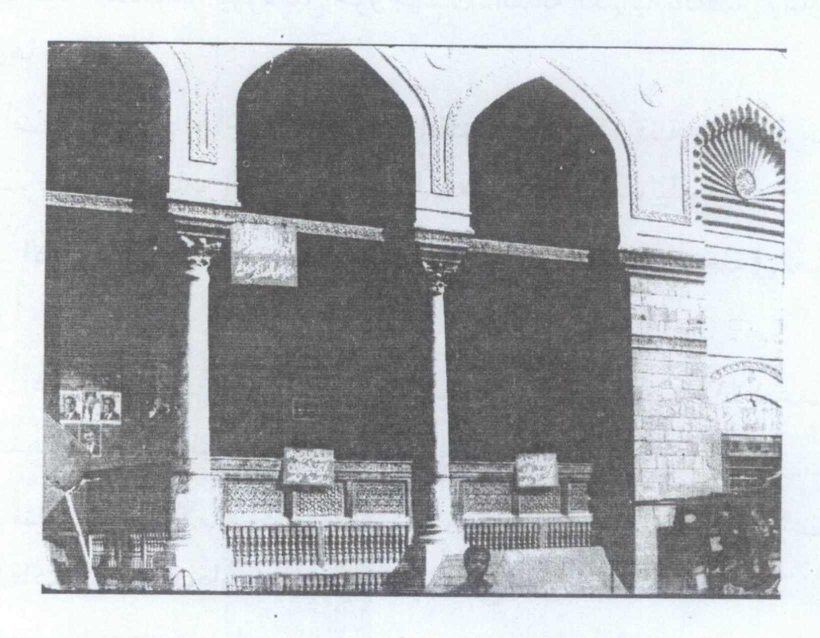
ـ زخارف قبة الشيخ مسعود بشارع سوق السلاح تساقطت .

ـ النقوش الأثرية على أخشاب سبيل رقية دودو تآكلت تمامًا .

ـ مسجد سودون بسوق السلاح لم يتبق منه سوى المحراب وأصبح هو الآخر في طريقة للضياع .

وبالإضافة إلى ذلك أن كثيرًا من الآثار تحولت إلى مخازن بل وإلى اسطبلات وأماكن لتربية الدجاج والماعز !!

فجامع الطنبغا المارداني بالدرب الأحمر (الواجهة البحرية) وهو من المساجد الفاخرة ذات الشهرة العالمية كان قد تحول إلى مخزن لحديد التسليح ـ مساجد وخانقاوات شارع المعز كانت تحولت إلى مخازن للخيش ـ مدرسة وضريح الصالح نجم الدين أيوب يمكنك من مخازنها شراء الأواني الألومونيوم!! ـ جامع الست مستكه الأثري بالسيدة زينب تحول إلى مكانًا للأنقاض وجراج



للتاكسات ! ـ ساقية القناطر الطولونية أقدم آثار القاهرة على الإطلاق طغت عليها مصانع الطوب والرخام وأخيرًا أكشاك بيع المثلجات ! .. التكية السليمانية بالسيوفية تحولت إلى مساكن للأهالي ! ـ قبة السلطان قانصوه أبو سعيد ضاعت وسط المباني السكنية وإشغال المنطقة بالمقاهي وورش السمكرة ! .. مسجد وخانقاه الأمير سلار وسنجر الجاولي بشارع مارسينا بالسيدة زينب تحول إلى مقلب قمامة ! ضاقت الدنيا بالحزب الوطني فلم يجد إلا مسجد الصالح طلائع ليقيم فيه مقرًا به لسنوات .. ثم أقام مقرًا آخر بجامع المؤيد بباب زويلة وكأنه لا يكفيه والأحزاب الأخرى احتلال القصور التاريخية !ـ باب الفتوح بالقاهرة أصبح مربط للخيل (عربخانة !!) ـ باب النصر وبقية أبواب القاهرة تحولت إلى مخازن للبصل والسلع المختلفة ومواقف للسيارات ـ أمام واجهة جامع أزبك بجنوب القاهرة تم التصريح لمالك بالبناء وعندما عارضت اللجنة الدائمة توقف البناء مؤقتًا ثم عاد وضاعف الارتفاع وكأنه بمثابة تعويض عن توقفه ـ (القزلار) تحول جزء منه إلى مساكن بمعرفة وزارة الأوقاف رغم حصول

السكان على مساكن إيواء - جزء من متحف جاير أندرسون تحول لفترة من الزمن لمخزن للموبيليات - منزل الأمير قايتباي تحول من وقت إلى آخر إلى صالة أفراح وجزء آخر إلى حظيرة مواشي وجزء ثالث إلى مصنع زراير ! - سور مستشفى قلاوون الأثري تحول إلى بوتيكات حاولوا الارتفاع بها إلى دورين وثلاثة ! قصر الأمير طاز بالسيوفية ظل مخزنًا (تخُت وأدراج وكتب) لوزارة التربية والتعليم إلى أن أعيد ترميمه - تم نحر جدار مسجد الغوري لتوسيع البوتيكات ومحلات بيع الملابس التي أجرتها لهم الأوقاف !! .. وغيرها - جزء من جامع المؤيد وطابية طومان باي بباب زويلة كانت تحولت إلى لوكاندة ! - سبيل محمد على تحول إلى مخزن للحبوب واختفى تمامًا خلف سوق الخضار .. وبالطبع ما أعيد ترميمه ضاع منه نقوش ومقتنيات أثناء فترة الإهمال.

ولا عجب أن تتسبب تلك الإشغالات في العديد من حرائق الآثار وعلى رأسها كما ذكرنا المسافر خانه التي ضاعت تمامًا .

نماذج لضياع الآثار بأكملها

وهناك تفاصيل تفوق الخيال في هذه النماذج : وكالة الصناديقية بدأت محاولة خروجها من تعداد الآثار بطلب شخص «واسطة» لعمل فاترينة صغيرة بالوكالة دون أن يعترضه الحراس.. وجاءت المفاجأة في أنه لم يأخذ ورقة لعمل الفاترينة فحسب بل أخذ ورقة رسمية من مدير عام آثار شمال القاهرة بأن الصناديقيه ليست آثر .. ثم أظهر بعدها ورقة أخرى بأن الوكالة «الأثرية» ورثها عن جدته !..

وآثار د. حجاجي إبراهيم الموضوع في اجتماع اللجنة الدائمة إلا أن بعض الأعضاء ردوا عليه بأنه يبالغ ويهول في

الموضوع .. ولم يمر أسبوع حتى جاء البلدوزر ليزيل المبنى الأثري وعندما اعترض مفتش الآثار المختص ويدعى سلامة فقامت الشرطة بالقبض عليه لأن المعتدي معه أوراق رسمية وتم احتجاز مفتش الآثار للمبيت في حجز قسم شرطة الجمالية !!

بيت الربعمائة : في اجتماع اللجنة الدائمة للآثار تم عرض مذكرة رفعتها مفتشه الآثار سهير جميل لإزالة بيت الربعمائة من تعداد الآثار بحجة تكرار الحريق به لأكثر من مرة وعززت طلبها بموافقة رئيس المشروعات باستحالة ترميمه.

وكاد الأثر أن يخرج بالفعل من تعداد الآثار إلا أن د . حجاجي إبراهيم فجر مفاجأة بأن السبب الحقيقي هو أن المنزل الأثري به ناموس وأن مفتشة للآثار تسكن بالقرب منه وهي تريد أن تتخلص من الناموس !! .. وأمر د . عبد الحليم نور الدين ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» بتشكيل لجنة ضمت د . فهمي عبد العليم ود . حجاجي إبراهيم ود . عادل مختار ود . صلاح البحيري ومدحت المنياوي وحضر من اليونسكو مستر أريكو .. ووجدت اللجنة رسوم زينية رائعة وأعدت تقريرًا بأن الأثر فريد ولابد من التمسك به .

وهناك تكية السليمانية بشارع السروجية بالمغربلين الأثر رقم ٢٣٥ والذي يرجع إلى عام ٩٥٠هـ ـ ١٥٤٣م حيث به ١٩ غرفة أقام في كل منها أسره .. وقامت المحافظة بمنح شقق لهم لإخلاء المكان ومع عدم وجود متابعة وبالأدق تواطؤ أقام عدد آخر في كل الغرف مكانهم !!

أما عن فساد الترميم والذي أضاع كثير من معالم الأثر فمنه على سبيل المثال:

- الجامع الأزهر - مسجد الغوري - جامع عمرو بن العاص - الكنيسة المعلقة - مسجد قايتباي الرماح - جامع ازدمر - جامع سميح باشا - قبة المحمودية - السور الشمالي للقاهرة التاريخية - قبة جامع المحمودية بالقلعة - المآذن القبلية بالسيدة عائشة - الألوان المستخدمة في جامع آق صنقر الجامع الأزرق) بباب الوزير - قلعة القصير بالبحر الأحمر تم تنظيفها بالبلدوز فتم كسر الحائط وأحد أبراج القلعة !! .

وأخيرًا بسبب الانفلات الأمني والأخلاقي بعد أحداث يناير ضاع مشروع القاهرة التاريخية ، وتم الاعتداء على شارع المعز، وتعريض الآثار للخطر وإهدار الدخل السياحي، إضافة إلى إهدار تكلفة المشروع بمئات الملايين.

- **ألا أونا ..ألا دو .. ألا تري .. وزارة الأوقاف أعلنت عن بيع مواقع أثرية بالمزاد العلني.**
- **كراسة الشروط تضم مبان ضمن خطة الآثار في الترميم .. وأراضي جاري التنقيب تحتها عن آثار !**

عرضت وزارة الأوقاف كثير من المواقع الأثرية للبيع دون أن تتنبه وزارة الثقافة ، وبالطبع كان يتمسك المشتري بحقه في الموقع الأثري رغم أن هناك مناطق بعينها كل مبانيها القديمة أثرية مثل الدرب الأصفر وخان الخليلي ورغم ذلك تم البيع وهو ما مكن الأهالي من الاستيلاء على هذه المواقع والأشد خطورة هو القيام بهدمها وبناء أبراج سكنية مكانها .

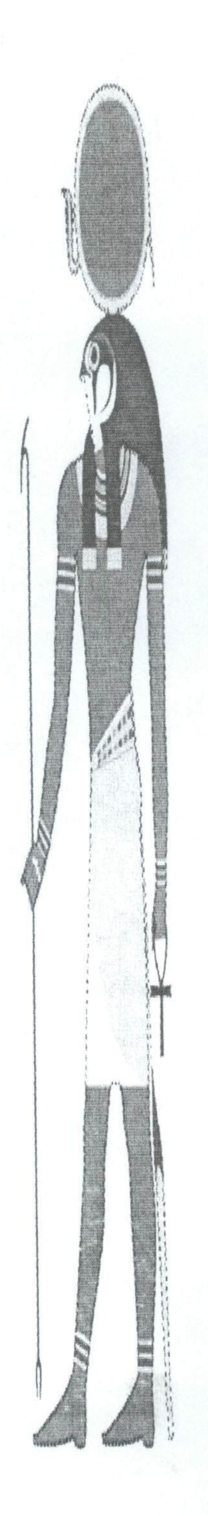


وربما لم تتنبه وزارة الثقافة إلا عندما ثار الرأي العام إثر نشر الصحف ومنها على سبيل المثال ما نشرته جريدة الأخبار (٢٧/ ١٠/ ١٩٩٨) عن عرض وزارة الأوقاف لبيع بيوت ومواقع تتضمن

منها أربعة مسجلة في تعداد الآثار الإسلامية وهي كتاب وسبيل نفيسة البيضا (أثر رقم ٣٥٨) وواجهة وكالة نفيسة البيضا (أثر رقم ٣٩٥) وحمام السكرية (أثر رقم ٥٩٦) ومنزل الشباشيري (أثر رقم ٦٠٩) والعجيب أنه سبق هذا الإعلان إعلان آخر لبيع المواقع المذكورة بالمزاد العلني إلا أنها عندما لم ترس على أحد تم إعادة الإعلان وتنبه الرأي العام.

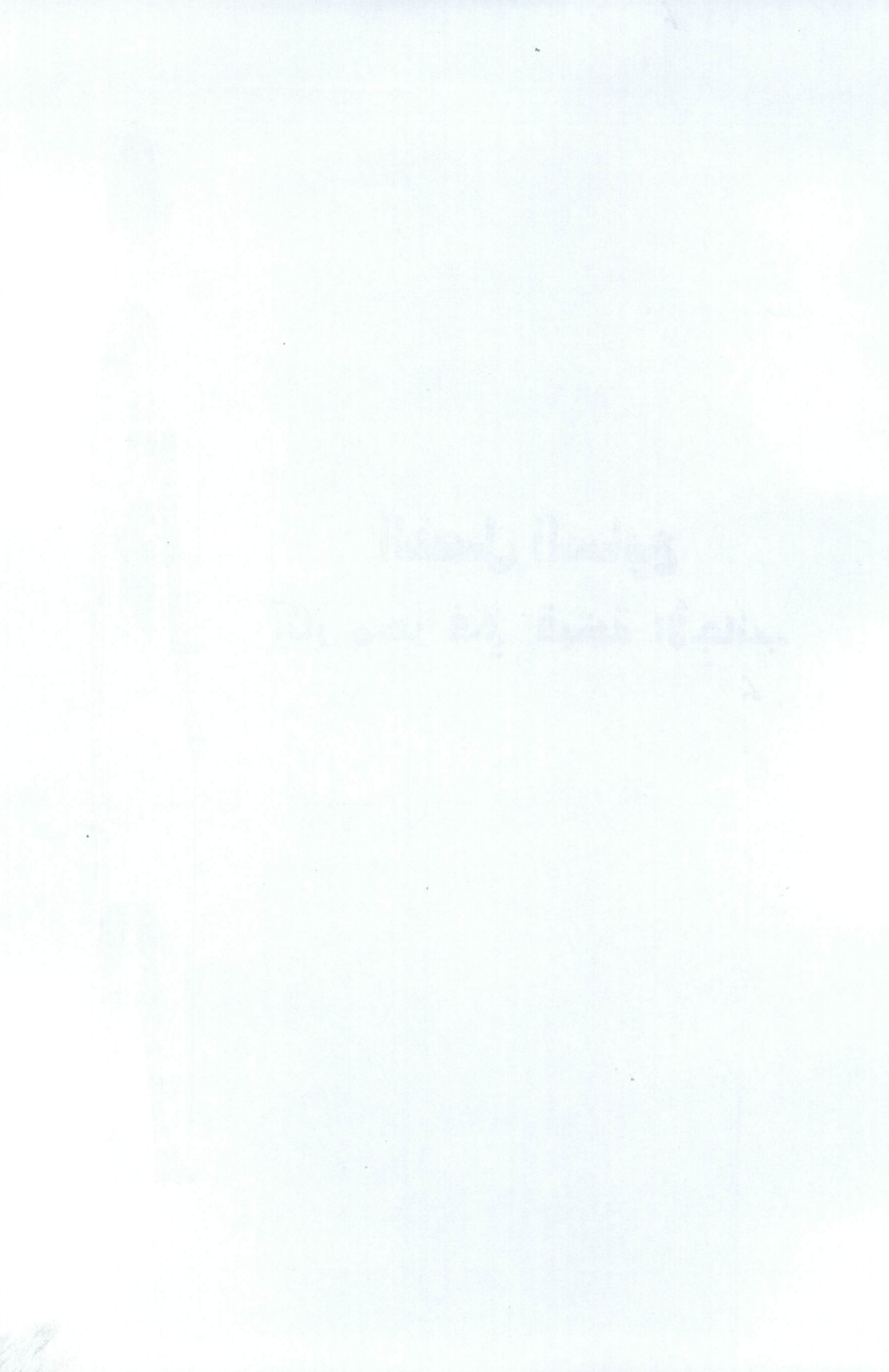
ورغم نجاح الرأي العام بفضل علماء الآثار خاصة اتحاد الآثار بين العرب والدور الرائد للدكتور محمد الكحلاوي في إيقاف هذه الجريمة «كراسة الشروط» التي عرضتها وزارة الأوقاف لبيع مواقع بالمزاد العلني بجلسة ١٤/٥/٢٠٠٢ عدد من المواقع والبيوت الأثرية من بينها وكالة السلحدار رغم أنها ضمن خطة ترميم القاهرة التاريخية .. ونفس الأمر في أرض بالمطرية كان يجري التنقيب فيها عن الآثار !

ولذا لم يكن عجيبًا عندما تم الكشف عن كنز من العملات الأثرية الذهبية بمنزل زينب خاتون خلف الجامع الأزهر أن تتقدم سيدة ببلاغ ذكرت فيه أن هذا البيت وما حوله من بيوت ترجع إلى جدها شمس الدين حفيد السلطان قايتباي نجل المعز لدين الله الفاطمي وأنها بصفتها حفيدته ومعها مستندات من وزارة الأوقاف تثبت ذلك تطالب باسترداد الكنز !!



الفصل السابع

آثار مصر في قبضة الأجانب



الفصل السابع
آثار مصر في قبضة الأجانب

-بعثات الآثار الأجنبية في عهد الاستعمار اقتسموا الآثار .. وفي عهد مبارك نهبوها كلها !

- مخازن الآثار في منازل أفراد البعثة وتنقل بسيارتهم !

- تساهل مريب مع المشبوهين بالبعثات الأجنبية بحجة الحرص على العلاقات الدولية .

- بعثة تنشر اللوحات الجدارية من معبد أثري وعضو بعثه يحاول تهريب ١٤٠ قطعة أثار لبلاده !

- في البعثة الإسبانية : استبدال سوار ذهب أثري «بسير» جلد ذهبي اللون لحذاء حريمي!

تاريخ عبث بعثات الآثار الأجنبية وسرقتها لآثار مصر طويل وممتد منذ أن بدأت في عهد أسرة محمد علي ، وإن كان العبث في الماضي يحكم الظروف السياسية والاستعمار فإنه من العبث أن تستمر الشبهات والسرقات حتى اليوم .

وإذا كان حديثنا عن رصد سرقات الآثار في عهد مبارك خاصة في عهد فاروق حسني فإن هناك أمثلة لتورط أفراد البعثات في سرقات الأثار علما بأن بعض صور عبث البعثات لا تقل بحال عن سرقة الآثار بشكل مباشر ومثال ذلك ما تفعله البعثات المتواطئة مع العدو الإسرائيلي لاختلاق تاريخ مزور لهم من خلال «لي» تفسير الحقائق الأثرية .. وإذا سُرقت الأوطان لا تسأل عن سرقة الآثار .

وإذا كنا قد أشرنا إلى تفاصيل عن عبث البعثات الصهيونية في كتابنا «الاختراق الصهيوني للآثار المصرية» .. فبجانب هذا العبث هناك مخالفات عديدة للبعثات في العهد الأخير بعضها يرتبط بالعبث نذكر منها:



عبث هواه تحت مسمى البعثات ومن أشهرها بحث اليونانية ليانا سوفالتجي عن مقبرة الأسكندر الأكبر في سيوه.. وارتكاب شخص يدعى جون رومر لفضائح في الأقصر واستمرار تواجده في مسكن إحدى البعثات الأجنبية رغم طرده.. والبعثة البولدنية التي ضمت المشعوذة ليانا لوبوس والمعروفة بامتداح الصهاينة ، وهي البعثة التي قام بتكريمها د. علاء شاهين عندما كان عميدًا لكلية الآثار بجامعة القاهرة.



د. علاء شاهين عميد كلية الآثار يهدي لوسيانا لوبوس درع الكلية
في مؤتمر اللابرانت بكلية الآثار جامعة القاهرة

- قيام البعثة الألمانية بتل الضبعة في نهاية الثمانينات بتخزين الآثار بأحد المنازل بتل الضبعة وعندما عارض د. علي الخولي بحكم موقعه وافق رئيس الآثار لتوسلات البعثة باستمرار الوضع المريب.

- قيام بعثات أمريكية وبلجيكية وهولندية عام ١٩٩٣ بإجراء مسح جيولوجي والتنقيب بمنطقتي وادي الحمامات وبكر بالبحر الأحمر دون الحصول على موافقة اللجنة الدائمة للآثار.

- عمل البعثة اليابانية عام ١٩٩٧ بموقع قريب من منطقة غرب السرابيوم بسقارة والتنقيب فيه رغم أن التصريح قاصر على المنطقة فقط حيث تم استغلال سفر مدير المنطقة للخارج.

- إيقاف عمل البعثة الألمانية بمنطقة أبو مينا بالإسكندرية عام ١٩٩٧ لبناء مخزن بمنطقة الحفائر دون موافقة مجلس الآثار.

- تأكيد مرمم الآثار الكبير كامل امبابولا (جريدة الشعب ٢١/ ٢/ ١٩٩٧) على قيام البعثة الفرنسية بمعبد عمدة بالنوبة بالعمل ٣٠ يوما دون موافقة، وقد سبق له إيقاف أعمالهم في «الرماسيوم» لتخريب النقوش الأثرية.

أما محضر جرد مخزن البعثة الإسبانية باهناسيا المدينة ببني سويف والذي جاء بناء على الأمر المكتبي لمدير عام المنطقة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٢ فقد تبين من الجرد الآتي:

- بعض الأرقام غير موجودة بالمخزن وكذلك سقوط بعض الأرقام.

- تدوين العديد من الملحوظات في سجل البعثة وبها مرمم غير سليم، والترجمة العربية خطأ.

- وجود عدد من الآثار غير مسجلة .. وجاء في كشف الآثار المذكورة أجزاء

من رقائق ذهبية وسبعة حبات ذهبية من عقد وليس لها وزن أو مقاسات و١٦ كرتونة أو شابتي مختلف الأشكال والأحجام ومائدة قرابين صندوق به ٤٧ إناء فخاري .. إلخ .

أما محضر إثبات الحالة والمؤرخ بتاريخ ١٩ / ٧/ ١٩٩٢ فممن تضمنه : أن القطعة التي تأخذ شكل سوار اليد ليست من المعدن بالمرة ، وإنما هي عبارة عن «سير» من الجلد الرفيع لحذاء حريمي لونه أصفر حديث الصنع وليس من الآثار (!!) .. وعليه تم رفض الاستلام .

ـ أما عن عجائب البعثة اليابانية التابعة لجامعة واسيدا فقد قام رئيس البعثة (ياشموار) بنزع القناع الذهبي من رأس إحدى المومياوات بطريقة تهين التعامل مع المومياوات الملكية المصري كما تهين احترام المصري لحرمة الموتى.. ومن العجيب أن هذا المشهد جاء في عرض لفيلم وثائقي صاحب معرض للآثار المصرية.. وللأسف دافع بعض مسئولي الآثار عن هذا التصرف الغبي بأن المومياء متهالكة وغير معروف صاحبها !

أما عن سرقات الآثار من مخازن البعثات فنذكر منها :

ـ سرقة برديات ومجموعة آثار من المخزن رقم ٨ بسقارة أكثر من مره واكتشاف عدد من البرديات في قضية الآثار الكبرى عام ١٩٩٤ .

ـ سرقة مخزن البعثة الألمانية (مخزن بيترموندو) بسقارة عام ١٩٩٨ ومحاولة سرقة دفتر الأحوال الخاص بعمل البعثة !

ـ سرقة مخزن البعثة الألمانية بتونا الجبل في سراديب الطائر أيبيس برئاسة الألماني ديتر كسلرٌ وقيام مفتش الآثار المرافق للبعثة بضبط أحد أعضاء البعثة ومعه أثار في حقيبته الخاصة وحرر محضرًا بذلك وهو ما أكد د . علي الخولي .

ـ ضبط السيارة رقم ٥١٣٤٩ نقل القاهرة بأحد الأكمنة بمنطقة دير مواس

بالمنيا وتبين وجود آثار بداخلها منها محكلة و٣ قطع رخام و٣ قطع أثار فخارية .. وقرر السائق أنه يعمل مع المعهد الفرنسي للآثار وبعد انتهاء عمل البعثة الفرنسية بمنطقة دوش بالوادي الجديد طلبوا منه نقل المعدات والآثار المضبوطة إلى القاهرة !

- تكرار سرقات مخازن الآثار بالكرنك موقع عمل البعثة الفرنسية بل واتهام البعثة بنشر ونحر لوحات جدارية وغيرها بعد تحويل البعثة للمعبد إلى «مستعمرة» خاصة بينما برر المسئولون هذا «التساهل» بالحرص على العلاقات !

- سرقة ٥٥ قطعة من مخزن مونتو و ٩٣ قطعة من مخزن الشيخ لبيب بالأقصر في بداية التسعينيات من منطقة عمل البعثة الفرنسية .

- طلب اللجنة الدائمة من البعثة الفرنسية بسقارة برئاسة جون لكلان عام ١٩٩٩ بعمل مخزن آمن بعد هجوم اللصوص على مخزن البعثة بل وطلب الشرطة نقل المخزن فتم بناء مخزن في منطقة نائية أشد خطرًا.

- تأكيد محضر جرد مخزن البعثة الإيطالية بكوم ماضي بالفيوم برئاسة أدابرشاني (عام١٩٩٥) على ملاحظات منها حالة المخزن سيئة وغير آمن لاتصاله بمخزن البعثة واختفاء نتاج ٧ مواسم عن سنوات (٧١ ـ ٧٨) .

- اكتشاف مفتش آثار سرقات من موقع عمل البعثة الهولندية بفاقوس بالشرقية (١٩٩٥) فواجه رئيس البعثة بها فإذا به يرسل أحد أعضاء البعثة ليعود بعدد من القطع المسروقة .. إلا أن مفتش الآثار سأل عن مجموعة أخرى فوعده بإحضارها في الغد !

في ٥ / ١/ ٩٤ ثارت أزمة بسبب شبهات سرقات الآثار حول النمساوي سابيل والذي كان يعمل بحفائر البعثة النمساوية بالدلتا وعارضه مفتش الآثار المرافق .

ورغم ما هو معروف عن إقامة هذا الشخص لمعارض آثار بالنمسا والمتاحف الأوروبية والأمريكية قام بدعوة عدد من كبار المسئولين بالآثار لزيارة النمسا وعارضه بشدة د . على رضوان عميد كلية الآثار ود . محمد مرسي وكيل الكلية ، ورفضت لجنة المعارض إعطاءه أية قطعة آثار لما هو معروف عنه .

ورغم هذا كله تقدم سايبل بطلب مدون بمحضر اللجنة الدائمة للآثار في ٥/ ١/ ١٩٩٤ بعمل حفائر بالدلتا مره أخرى ودافع مسئول الآثار عنه لولا معارضة العلماء وعرض خطاب من السفيرة ميرفت التلاوي.. فتم رفض طلبه.

- سرقة خمس قطع أثرية من بينها قطعة ذهبية مطعمة بـ ١٢ فص مرجان من مخزن البعثة البولندية بمارينا ، وتبين عدم جرد المخزن لست سنوات !

- اختفاء عدد من الآثار الغارقة المكتشفة بالإسكندرية في التسعينيات .

- سرقة مخزن البعثة الألمانية بجبل الدكرور بسيوه في مطلع الألفية يناير ٢٠٠٠ .

ـ حبس إستيفان ميشيل عضو بعثة فرنسية بالإسكندرية ٤٥ يوم (عام٢٠٠٣) بعد ضبطه في مطار الإسكندرية وبحوزته أكثر من ١٤٠ قطعة أثرية .. وذكر عضو البعثة أنه اشتراها من تجار منطقة العطارين وسوق الجمعة !

- تعرضت مخازن عدد من البعثات الأجنبية للسرقة أثناء أحداث ثورة يناير ٢٠١١ خاصة البعثات العاملة بمنطقة سقارة وكذلك مخزن آثار الجامعة الأمريكية بالقاهرة.. ويخشى البعض أن تكون السرقات سابقة وتم استغلال الأحداث للإعلان عنها لتسوية أعداد الآثار ! .

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى واقعة ذكرها لنا د . على حسن - الأمين الأسبق للمجلس الأعلى للآثار - تدلل على مدى استهتار البعثات الأثرية -حيث وافقت للجنة الدائمة على أعمال إحدى البعثات وعندما تقرر توقيع العقد اكتشف موظف الآثار أن موفد البعثة للتوقيع على العقد هو السائق !!

مزادات بيع آثار مصر في الخارج تحت شعار اللي ما يشتري يتفرج

- «كتالوجات» بيع الآثار بالمزادات تتصدرها آثار مصر من كل العصور .

- عضو بعثة أجنبية اكتشفت آثار ففوجئت في مزاد بأمريكا .

- توابيت وتماثيل أثرية بالحجم الطبيعي ولوحات جدارية وفنية .

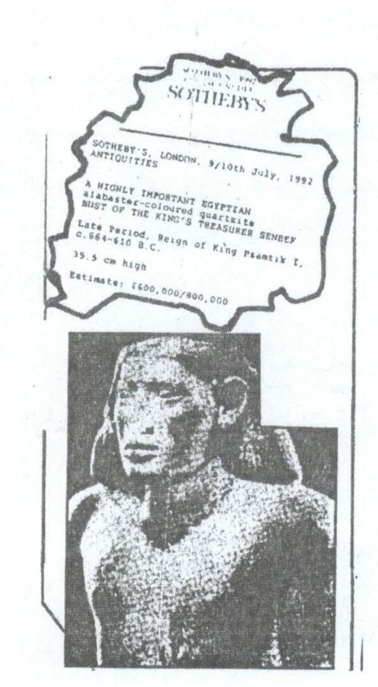
إعلانات بالصحف وعلى الانترنت:

- اتصل بمؤسسة سوسيى للخدمات المالية لكي تتعرف على كيفية تحويل مقتنياتك الأثرية إلى نقدية .

نحن نمنحك (عربون) ٥٠ ٪ من قيمة التحف مقدمًا .

تجاوبنا سريع ومرن .. ولمزيد من التفاصيل اتصل بأرقامنا ووكلائنا في نيبورك (شيلي فيشر) في لندن (آن ماري - كسي جونس) «الإعلان به أرقام الهاتف».

- مكتب سوثيبيس - لندن من أكبر الشركات أو المكاتب المتخصصة في المعارض والمزادات لبيع الأنتيكات .



- تصفح على الإنترنت موقع بيع الآثار e-body مجلة العملات الأمريكية صالة كرسي بنيويورك تقدم لك أحدث المقتنيات الأثرية .. إلخ .

صالات مزادات لبيع الآثار المصرية من كافة العصور في معظم دول أوربا وأمريكا .. وعمليات بيع وشراء تجري هنا وهناك .. ما تم تداوله في عهد حسني مبارك وفاروق حسني وزير الثقافة .. والأمثلة لا حصر لها:



ـ للبيع مومياء مصرية وتمثال ملكي قديم أصلية .. وتحت الطلب في حالة ممتازة .. يرقد براحة في تابوت خشبي مزخرف .. اسم المومياء: ارتوي رو ـ القناع موشي بالذهب من الكارتوناج.

وتمثال أصلي من الحجر الجيري لفتاة صغيرة مستخرج من مقبرة راور بمصر.

ـ تمثال بنت آي ـ من مجموعة مادم ماريا مارتين ـ تمثال من الخشب لإحدى سيدات القصر الملكي من الأسرة ١٨ (١٣٥٠ ق . م) بمبلغ ٧١٣ ألف دولار (٥/ ١٢/ ١٩٨٧).

ـ سبع عشرة قطعة من الذهب والأحجار الكريمة من كنوز توت عنخ آمون تحتوي على قطع نادرة من رأس الملكة تي، وأربعة خراطيش من الذهب والفيروز تحمل اسم توت عنخ آمون، ودلاية صغيرة تخص توت عنخ آمون، وعين حورس من الذهب والفيروز، وصورة للملك وهو جالس على كرسي العرش، وعدد من الحلقات والأختام الملكية ـ صالة مزادات لندن ـ ١٢٤ مليون دولار (٥/٦/١٩٨٨).

ـ تمثال كاهن الإله بتاح واسمه كافز ـ الأسرة ١٤ ـ ٢٤٧٥ ق م ـ مشرف أعمال النحت بسقارة ـ ٣٥.٥ سم ـ ٧٩٩ ألف دولار ـ صالة سوسبي بلندن (١٠/ ٧/ ١٩٨٩).

ـ لوحة من الحجر الأبيض محفور عليها الإله بيته شيبوس ـ الأسرة السادسة ٢٣٠٠ ق . م ـ مساحتها ١, ٤٥ × ١, ١٤٤ سم ـ ١٩٨ ألف دولار ـ صالة نيويورك (٢٠/ ٦/ ١٩٩٠).

- تمثال فرس النهر من الفيروز المصري أنقى أنواع الفيروز في العالم ، الأسرة الثانية عشرة - ١٧٠٠ ق . م - بيع لمدام ماريون شوستر في صالة لندن - مليون و ١٣ ألف و ٧١٠ دولار - صالة لندن (١٠/ ٧/ ١٩٩٠) .

- تمثال الإله آمون وهو يرتدي التاج مصنوعًا من الديوريت الأسود - ٢٩,١ سم - اشتراه الان ماي من صالة مزادات سوسبي في لندن (٢/ ١٢/ ١٩٩١) .

- تمثال حورس - التمثال يمثل إله مصر وهو يحمل اسم الطفل حورس بن إيزيس واوزوريس - من أرقى أنواع البرونز - القرن الأول قبل الميلاد - ٦٥,٥ سم ٣١٧.٤٦٠ ألف دولار (٥/ ٦/ ١٩٩٢) .

- سجاده مصرية من القرن العاشر قبل الميلاد - مقاسها ١١٤ × ٧٥,٥سم . ٥٧,٧٥٠ ألف دولار - صاله في لندن (٣٠/ ٤/ ١٩٩٣) .

- نسخة مكونة من ١٥٧ صفحة بكل صفحة ١٩ سطر من مخطوط ابن الوردي وبه خريطة للعالم برسم محمود بن محمود المعروف في مصر باسم بشر الخطيب - مؤرخ بسنة ١٤٥٧م - للبيع ٨٨٠٠ جنيه استرليني - مكتب سوثيبيس - لندن (١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥) .

- حلق من الذهب من العصر الفاطمي - القرن ١١ الميلادي - السعر ١١ ألف جنيه استرليني - صالة سوثيبيس - لندن (١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥) .

- تابوت فرعوني أصلي - للبيع ومعه شهادة ضمان - انتقل إلى أمريكا من خلال دبي (١٢/ ٣/ ٢٠٠٧) .

كان هذا عرض لبعض نماذج مزادات بيع آثار مصر القديمة من عصور مختلفة والنماذج لصلات البيع في تواريخ مختلفة .. وغنى عن البيان استحالة الحصر .. فمواقع صالات مزادات الآثار خارج مصر على شبكة الإنترنت .

ولكن من العجيب ملاحظة أن كثيرًا من الآثار ذات أحجام كبيرة أي أنه يصعب تهريبها سوى بالتواطؤ إذ لا يعقل ألاَّ يتم اكتشاف توابيت بالحجم الطبيعي أثناء خروجها على الطائرات أو السفن.

كما أن هناك آثارًا مثل فازات زجاج من العصر الفاطمي والمملوكي وغيرها من الآثار التي تحتاج إلى تغليف جيد وشحن آمن ! ..

أما المفارقة الأكثر غرابة تأتي في المصادفة عند عملية البيع مثلما حدث في بداية الكشف عن قضية آثار الكبرى حيث توجه مشتري لقطعة أثرية إلى متحف بلندن للتأكد من أثرية القطعة التي اشتراها ففوجئ مدير المتحف أن نفس القطعة كان قد اكتشفها بنفسه عند عمله بالبعثة في مصر..

ونفس الأمر عندما توجهت عضوة بالبعثة الفرنسية العاملة بمعبد بهبيت الحجارة بالغربية إلى صالة كرسبي للمزادات عند زيارتها للندن فتعرفت على ١٢ قطعة كانت اكتشفتها أثناء عملها قبل سفرها .. وعند عودتها للقاهرة أبلغت مجلس إدارة الآثار والذي أخطر بدوره مدير منطقة آثار وسط الدلتا فتبين أنه لا يعلم شيئًا عن السرقة !

- فاروق حسني واعوانه تغاضوا عن عدم رد اسرائيل لمعظم الاثار التي سرقتها بعد ٦٧

- أكبر جرائم سرقة آثار في التاريخ ارتكبتها إسرائيل ضد مصر ومعظمها لم يعد .

- آلاف القطع الأثرية من مختلف العصور .. معابد وكنائس كاملة .. سرقتها إسرائيل من سيناء .

- إسرائيل أقامت خطًا جويًا منتظمًا على مدى ١٦ عامًا لنقل آثارنا التي سرقتها من سيناء.

- الآثار المنهوبة تباع في محلات العاديات بتل أبيب وشتى عواصم العالم .

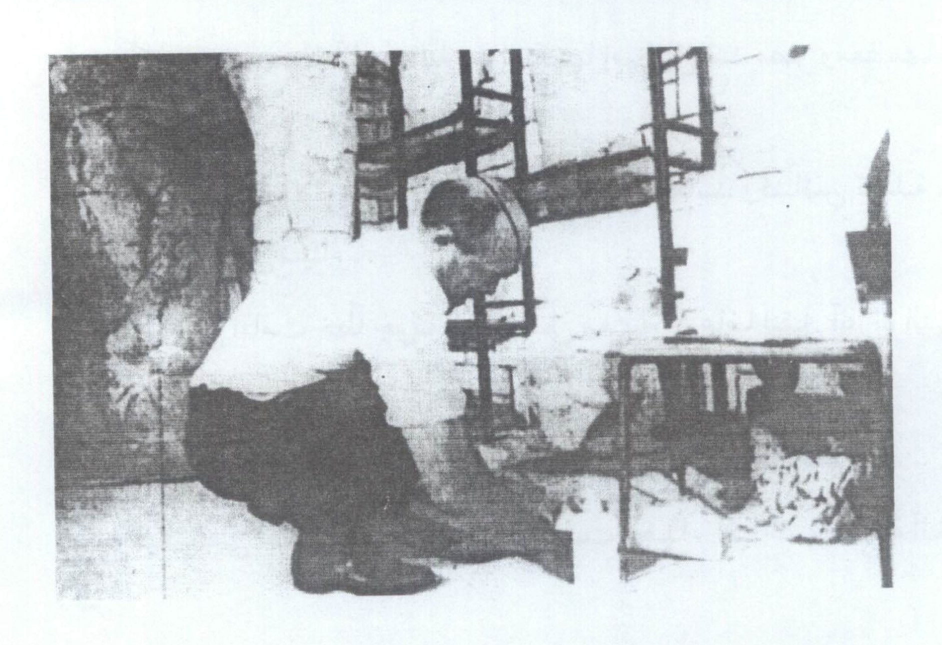
- ديان اقتنى أهم القطع .. وإسرائيل قامت بإهداء المتاحف العالمية آثار مصر .

- عدد من كبار علماء الآثار : أثارنا لم تعد بعد ونتحدى إذا كانت رجعت أعمدة أو لوحات جدارية أو آثار هامة .

يعد ما قامت به إسرائيل في سيناء أكبر عملية نهب للآثار المصرية، إذ استمرت سرقة إسرائيل آثارنا منذ احتلال عام ١٩٦٧ وظلت تنقب عن الآثار وتنقلها إلى إسرائيل عبر خط جوي منظم حتى عام ١٩٨٣ أي بعد انتصارنا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعشرة أعوام كاملة وفي فترة السلام المزعوم ! .. فعوامل سرقة ونهب إسرائيل للآثار عديدة منها :

ـ محاولة اختلاق تاريخ ولو من خلال التزوير في النقوش القديمة ، وتحريف الحقائق التاريخية لتتماشى مع مزاعمهم التاريخية «التوراتية» خاصة في خط سير موسى ـ عليه السلام ـ بعد خيبة أملهم في تهويد تاريخ القبائل و أن القبائل التي قامت بالنقوش قبائل عربية أصلية .

- اتهم موشي ديان وزير الدفاع «وقتذاك» باقتناء الآثار، وكذلك العديد من المسئولين والأثرياء الإسرائيليين بالاتجار بآثار مصر .



- إثراء المتاحف الإسرائيلية بل وإنشاء متاحف جديدة لتستوعب الآثار المسروقة .

- إهداء المتاحف العالمية خاصة متحف سيدني باستراليا وغيره بالآثار المسروقة من سيناء .

- الاتجار في الآثار حيث إنه عمل مشروع في إسرائيل ومن مصادر الدخل!

- عدم رد الآثار إلى مصر سواء عن طريق الكذب أو المماطلة ، واستغلال أن معظم الآثار المسروقة غير مسجلة مما يعوق عملية استرجاعها .. وللأسف تسليم المسئولين بوزارة الثقافة بمصر بما أعادوه الإسرائيليين رغم تأكيد العلماء بوجود آثار أخرى لم ترد .

أما عن نهب الآثار من سيناء فقد كان مخططًا له بدقة من قبل حرب ١٩٦٧م ومع بدء الحرب بدأت الحفائر وأشرف عليها موسي ديان وزير الدفاع ، حينذاك بنفسه .. واستعانوا بالبعثات الأجنبية ـ واستعانوا بالأجهزة الحديثة للأشعة فوق البنفسجية لكشف الأعماق التي ترقد تحتها الآثار ومسحوا سيناء بأكملها .. أكثر من ثلاث عشرة جامعة ومعهد آثار عالمي وبعثات من متاحف إسرائيل وأمريكا واستراليا ومعظم الدول الأوروبية شاركوا في معاونة إسرائيل في التنقيب عن الآثار بسيناء، وقد بلغ عدد الأبحاث للبعثات الإسرائيلية وحدها ٦٠ بحثًا .. وبلغ عدد الدراسات المنشورة ٦١ دراسة وبلغت المناطق المنهوبة ٤٠ منطقة و١٣ موقعًا أما عدد القطع فهو من الضخامة بحيث يصعب حصرها حيث نقلوا كنائس ومعابد بأكملها حتى الأعمدة الرخامية والبلاد والتماثيل لم يتركوها وكانت الجرارات و«التريللات» والشاحنات الضخمة وطائرات الهيلوكبتر وسيلتهم في نقلها وهو دليل على نقل معابد بأكملها حتى ما فيها من أعمدة ضخمة بمتوسط خمسة طلعات يوميًا، وبعد أن أزالوا الكنائس والمعابد من أماكنها التاريخية وصارت أطلالًا فارغة حولوا أماكنها إلى ثكنات ومواقع عسكرية ..! ولأن السرقة كانت ضخمة للغاية فقد سمحوا للقوات الدولية والمخصصة لحفظ السلام بتسهيل الاستيلاء على بعض الآثار ، وقد استطاعت مصر بالفعل تحديد مواقع أثرية نهبتها إسرائيل بواسطة البعثات التي على رأسها جامعة بن جورين (قامت وحدها بعمل ٢١٣ مجسمة في جميع سيناء) ومعها معاهد آثار جامعة تل أبيب والجامعة العبرية ومتاحف ها آرتس وتل أبيب والقدس وروكفلر والجامعة الأمريكية وغيرها .

والمثير في الأمر أنهم بعد أن أتموا ارتكاب جريمتهم السافرة في حق تاريخ مصر تأكد لهم كذب ما حاولوا تلفيقه ، حيث يزعمون أن قبائل النبط من أصل يهودي بينما الحقائق التاريخية التي أكدتها الحفائر أنهم عرب شمال الجزيرة العربية

الذين وفدوا إلى سيناء .. وأن موسى ـ عليه السلام ـ سلك الطريق الجنوبي وترك الشمال السهل لأنه كان به بعض الحصون التي كان عليه أن يتفاداها .

ومن أمثلة الأعمال التي قامت بها إسرائيل في منطقة آثار الشيخ زويد حيث أن صخرة النصب التذكاري (التي يطلق عليها الصهاينة «صخرة ديان» بينما هي أرض البطل إسماعيل خطابي) ذات قاعدة تشغل مساحة من الموقع الأثري ومنقوش عليها أسماء عبرية لطيارين من السلاح الجوي الإسرائيلي ولا يمكن استعمال الحفائر في هذه المنطقة إلا بعد تغيير موقع النصب التذكاري والذي يجب إزالته لأنه يخلد جنود الأعداء بل ويعتبره الصهاينة مزارًا لهم، وهذه المنطقة تعد من أهم المناطق الأثرية في العريش وتبعد عنها بمسافة ٢٥ كم وسبق أن كشف فيها عالم الآثار الفرنسي كليدا عام ١٩٠٩ عن حمام من العصر الروماني، وعدد من القطع الأثرية المعروضة في متحف الإسماعيلية، ووقت احتلال سيناء وكانت هناك طائرات إسرائيلية قطع كبيرة تقوم طائرات الهيلوكبتر بنقلها ، ففي منطقة قصرويت كان يتم كل يوم ٤ أو ٥ طلعات لطائرات الهيلوكبتر تنقل أعمدة كبيرة بربطها في «واير» حديد وتتجه بها إلى تل أبيب مباشرة وخرجت ولم تعد .

ويزيد من ضخامة الكارثة ومن غموض الجريمة وتعقيدها أن معظم الآثار المنهوبة غير مسجلة لدينا ولا توجد لدينا صور لها خاصة التي اكتشفها الصهاينة وأعوانهم بالحفر والتنقيب.. أما الآثار المحفوظة والمكتشفة من قبل فبعضها لم يكن مسجلًا بسجلات الآثار .. وإن كان بعضها مسجل لدى عدد من العلماء وفي ذاكرة عدد من عشاق الآثار بمصر وهو ما يتطلب الحرص عليهم وتدوين معلوماتهم بدقة خوفًا من اغتيال إسرائيل لهم إذا علمت بما يعرفونه عن كنوزنا التي نهبوها .. وقد قتلوا علماء الذرة ومنهم د. المشد ود. سعيد بدير وغيرهما من عشاق تراب مصر .

وقد ذكر لنا رجال الآثار الشرفاء بعض الآثار المسجلة في ذاكرتهم ومنها :

ـ لوحات أثرية من عصر الدولة القديمة منهوبة من معبد سرابيت الخادم .. ستة توابيت نادرة من منطقة البردويل .. وحفائر لم تحدد التقارير عددها أو صورها معظمها موجود بمتحف ها آرتس بإسرائيل .

ـ حفائر إسلامية من قعلة نخل وحصن إسلامي .

ـ آثار نادرة منهوبة من منطقة وادي النصب ووادي فريج .

ـ آثار منهوبة من منطقة سانت كاترين .

ـ ١١ قطعة أثرية فرعونية (موجودة بمتحف سيدني باستراليا) وتمثال نادر لحنحور .

-آثار منقولة من حصن الطنجة الإسلامي .

ـ لقد امتدت الحفائر الإسرائيلية من الشمال إلى الجنوب وامتد معها النهب بالطول والعرض ومن المناطق التي تعرضت للنهب قلعة (بلوزيوم) ومساحتها حوالي ٥٠ فدان بموقعها عند مصب النيل القديم من آلاف السنين والذي أثرى الحياة وبقيت الآثار .. ولك أن تتخيل حجم هذه المساحة الهائلة وعوامل الحياة في الأزمنة السابقة وترك الشواهد الأثرية، وقد قام الإسرائيليون بنهب الآثار وتحويل المنطقة إلى محجر لرصف الطرق ومعسكر للجيش .. وظلت قطع الفخار وبقايا كسور الأعمدة المتناثرة شاهدة على النهب والسرقة .

ـ جميع متعلقات كنيسة بازيلكا بمنطقة الفلوسيات ، ولم يتركوا اللوحات الرخامية التي تغطي الجدران وحتى الأعمدة الرخام التي ترفع سقوفها والبلاط المنقوش بأرضيتها تم نقلها مع الأواني الفخارية والمسارج والعجلات ولوحة يونانية .

ـ مقبرة جماعية تضم عشرات التوابيت من العصرين اليوناني والروماني

بمنطقة تل الكنائس وفيها ستة توابيت كانت تتداول في محلات العاديات بإسرائيل .

- ١٠٤ لوحة أثرية من معبد سرابيت الخادم ونقش بالهيروغليفية تم نزعها وترك مكانها بلا ترميم .

- ١١ قطعة أثرية فرعونية نادرة موجودة الآن بمتحف سيدني باستراليا ورؤوس سهام وقاعدة تمثال جرانيت وعملات وتمائم عين حورس وفناجين وأواني ولوحات من منطقة آثار الحير موجودة بجامعة بن جوريون .

- أواني وعملات أثرية من منطقتي الشيخ عواد والنواميس .

- حفائر رومانية وقطع برونزية وجعارين ولوحة بالهيروغليفية من مناطق قصرويت وبئر العبد وبحيرة البردويل والخروبة .

- ثلاثة تماثيل أثرية للإله نحوت من منطقة تل الفضة موجودة بمتحف ها آرتس ، وحفائر وعملات وقطع فخارية ولوحة إسلامية بالخط العربي من قلعة نخل ونهب آثار مناطق تل أبو صيفي وتل حابو وتل الحير ثم دمروا المنطقة وحولها إلى ثكنات عسكرية .. وفي الجنوب قامت البعثات الصهيونية بربط طريق مرور نبي الله موسى - عليه السلام - بالمخطوطات المسروقة لتأويل وتزوير التاريخ .

- تم عمل حفائر لـ ١٢ موقعًا أثريًا وتم نقل قطع حجرية إلى إسرائيل من وادي طبوق، وقامت الجامعة العبرية بتحويل قطع أثرية وعظام من ستة مواقع إلى المعامل ونقل حفائر باسم مشروع روتبرج .. ونقل قطع حجرية به من قبل التاريخ من واحة فيران كما تم نقل قطع خاصة من الموقع رقم ١١٥٠ .

- ومن وادي خريج تم نقل نصب تذكاري يحمل نقشًا باسم الملك سيزوستريس (خير كا رع) وهو بطول متر ونصف ويعد من الآثار الفريدة لظهور نقش للملك لأول مرة بالمنطقة .

- آثار من وادي الدير وجبل المغارة والشيخ عواد ووادي إسلاف غانم ، وآثار من العصر الروماني ، وتوابيت وجعارين من الدولة الحديثة ، ورؤوس وسهام وقطع فخارية إسلامية .

- جزء من جدران منقوش بالهيروغليفية، وتسعة قطع من الفخار منهم القطعتان رقما ١٥٧٥٥، ١٥٧٤٢ بمتحف سيدني باستراليا.

- أعمال حفر ومسح أثري بالقطاع الأوسط - بئر الجفجافة – جبل لبني - جبل المفازة بإشراف جامعة الينوي الأمريكية ، وقد استمرت أعمال البعثة بعد عودة سيناء للسيادة المصرية وتعتبر هذه البعثة من أكبر البعثات المشتركة التي نقلت كميات من الآثار إلى جامعة الينوي ومتاحف إسرائيل.

- منطقة آثار قصرويت حيث أجريت حفائر لصالح جامعة بن جوريون .

- منطقة آثار بحيرة البردويل لنقلها إلى متحف ها آرتس بإسرائيل .

هذا مما ذكره علماء الآثار قبل استرداد سيناء .. وبعد الاسترداد أكد العلماء الوطنيون أن كل الآثار المنهوبة لم تعد بعد وهو ما يتطلب على الأقل عدم التصريح والتأكيد على أن كل آثارنا التي نهبتها إسرائيل عادت .. فآثارنا المنهوبة ملكًا لكل مصري وللأجيال المتعاقبة وإذا كان البعض يعجز عن عودتها الآن فلا أقل من ترك الباب مفتوحًا أمام أجيال قادمة لاسترداد حقوقنا وتراثنا من أعدائنا .

بصمات أصابع الصهاينة في سرقة مقبرة تاري ..

أصابع الصهاينة تشير إلى سرقة الصهاينة لمقبرة أثرية لها دلالة خاصة .. ففي عام ١٩٩٩م تمت سرقة مقبرة «تاري» بسقارة وهي تخص المشرف العام على البوليس المصري - أي وزير الداخلية بالمسمى الحالي - أبان حكم الأسرة السادسة

والعشرين التي أعادت لمصر أمجادها أثناء فترة الدولة المصرية القديمة والوسطى والحديثة ، وبعد حركة أحياء تبعت سلسلة متعاقبة من حكم أجنبي، ولذا أطلق العلماء على هذا العصر عصر النهضة المصرية ..

وهذه المقبرة كشف عنها عالم الآثار اليهودي بيتري في بداية القرن العشرين وذكر في صفحة ٢٨ من كتابه الشهير Giza and Riefa أنه كان ينوي نقل المقبرة جميعها إلى خارج مصر إلا أن ظروفًا ما قد حالت دون ذلك ..

وقد قامت جامعة القاهرة بدور رائد في دراسة وحفظ الآثار من خلال العلماء فقام أستاذ أساتذة الآثار المرحوم د . عبد المنعم أبو بكر بدراسة المقبرة ونقوشها .. واستكملت هذه الدراسة من منحى آخر بواسطة د . منى فؤاد حيث حصلت على رسالة الدكتوراه في دراسة هذه المقبرة وحدها ، حيث أنها تعتبر ثروة قومية من النواحي الفنية والمعمارية والتاريخية ، ويكاد لا يضارعها أي مقبرة أثرية أخرى بمنطقة أهرامات الجيزة ، وتعتبر نقوشها ومناظرها مفخرة لعصرها - عصر الأحياء - وقد جاءت عملية سرقة المقبرة في ظروف غامضة حيث كانت قبل سرقتها مفتوحة للسياحة ، وجاءت المفاجأة في سرقة المقبرة بأكملها وكأنه تحقيق المتناوبين لحلم عالم الآثار اليهودي بيتري .. والأكثر غرابة أن المنطقة الواقعة بها المقبرة المذكورة من أكثر مناطق الأهرامات في كثافة الحراسة .. ومما يثير علامات التعجب أن حارسي المقبرة المتناوبين ليل - نهار قد توفيا في توقيت متقارب عقب سرقة المقبرة .. أما الأكثر عجبًا فقد جاء في صدور أوامر بردم وإخفاء مكان المقبرة وكأنها لم تكن موجودة في يوم ما !!.. وبالمعنى الشعبي إخفاء الجثة حتى لا تظهر وتكشف عنها رائحتها !! ..

وهو ما دعا إلى اعتراض الأثري الوطني نور الدين عبد الصمد والذي كان يعمل وقتها في منطقة الأهرامات حيث كتب قائلاً : ليس هناك من تفسير لما يحدث إلا محاولات محو الهوية وفرض الهيمنة بشتى الطرق حتى أصبحت منطقة آثار الهرم مالاً مستحلاً من الصهاينة وأتباعهم !..

ولم يستطع حراس الأمن في القرن الـ ٢١ عصر مبارك وفاروق حسني أن يقوموا بحماية مقبرة حارس الأمن في الزمن التليد.. عصر النهضة المصرية .. بل لم نسمع عن آية متابعة لمكان اختفاء كنوز المقبرة الأثرية ! ..

سرقة برديات الجاليه اليهودية بـ «الفانتين» من مخزن آثار سقارة

أما ما يثير العجب فهو سرقة البرديات التي تتعلق بتاريخ اليهود بمنطقة الفانتين بأسوان .. فالبرديات المذكورة برديات آرامية تتحدث عن ما يقوم به اليهود بالجالية اليهودية بالفانتين بعد اكتشافها تم نقلها إلى مخزن (٨) بسقارة وكان يرممها البريطاني هارس مس .. وقد سرقت هذه البرديات مع ٢٧ بردية عادية ـ أي لا تتعلق بتاريخ اليهود في الفانتين ـ وتم تهريب البرديات إلى لندن وكانت ضمن الآثار المهربة في قضية الآثار الكبرى وهي أشهر قضايا تهريب الآثار في بداية التسعينات .. وتم إعادة قصاصات دون إعادة البردييات المتعلقة باليهود بجزيرة الفانتين ، ويعتقد البعض أن البرديات التي تمت إعادتها تم تهريبها مع برديات الفانتين حتى عندما يأتي السؤال عن البرديات يعود هذا الجزء الذي لا يهم تاريخ اليهود ويبقى على الجزء المتعلق باليهود بالخارج !..

يعلق د. نور الدين عبد الصمد ـ كبير مفتشي آثار سقارة السابق ـ وأحد أعضاء لجنة الجرد التي شاركت في جرد مخزن سقارة الذي سرقت منه البرديات التي عاد بعضها لمصر بعد القضية قائلاً :

أولاً : المجموعة التي عادت تضم ٢٧ قصاصة بردية وليست ٢٧ بردية ، فالقصاصة يصل طولها إلى ٤ سنتيمترات بينما والبردية الواحدة لا يقل طولها عن متر .

ثانيًا : الجرد أسفر عن ضياع ٢٨٠ بردية ، ومخزن البرديات الذي تمت سرقته يقع داخل استراحة البعثة الإنجليزية في سقارة وهي استراحة للنوم والأكل

وليست للعمل أو تخزين مكتشفات البعثة ، وهذا المخزن ظل موجود داخل هذه الاستراحة .

والبرديات التي سرقت برديات «آرمية» تمس تاريخ اليهود في مصر وأخذوها لأنها تتعارض مع حملتهم التي يشنونها ضد مصر وتنفي مزاعمهم بأحقيتهم في أرضها وليس في آثارها فقط.

ثالثًا : القصاصات التي عادت برديات حسابية علميًا لا يحتاجونها في إنجلترا .. والعالم الإنجليزي الذي استخرج البرديات يعلم مدى أهميتها تاريخيًا وأثريًا وقد أبلغ عن وجود هذه القصاصات بالخارج فمن سرق هذه البرديات يعلم جيدًا لغتها .. فالبرديات تحمل خطًا متطورًا عن الهيروغليفية وهي لغة «الديمونيقية» ولا يوجد عدد كبير من العالمين بها .. وأكثر الأثريين معرفة بها هو الدكتور عبد الحليم نور الدين .. رئيس الهيئة السابق حيث حصل على دكتوراه في هذه اللغة ويتساءل : أين باقي البرديات ؟ ولماذا لم نطالب بعودتها ؟ .. فهذه البرديات خاصة بفترة الدولة الحديثة التي يتحدث عنها الإسرائيليون على أساس أحقيتهم لمصر خلال هذه الفترة .. وهم يعلمون جيدًا أن هذه البرديات تنفي هذه المزاعم نهائيًا وبذلك فهم يأخذون ما يخصهم وينفعهم .. ويرجعون إلينا مالا ينفعهم .. ويتحدث الأثري د . نور الدين عبد الصمد عن فترة جرد المخزن وقضية سرقة الآثار الكبرى التي حصلت على قدر كبير من الاهتمام الإعلامي والتي اتهم فيها مجموعة من كبار الأثريين المصريين مع بعض الأجانب فيقول : للأسف كان الضغط علينا للشهادة ضد الجانب المصري وإظهار الأثريين المصريين بأنهم المسئولون عن هذه السرقات بمفردهم لعلمهم بما تحويه هذه البرديات ، وحينذاك تم إلغاء اللجنة التي كنا أعضاءها وتشكيل لجنة أخرى لتسيير القضية في الخط المحدد لها ضد المصريين ، وهذا لا ينفي اشتراك الأثريين المصريين الذين اتهموا حينذاك في السرقة لكنهم لم يعلموا حقيقة ما

تضمه هذه البرديات لجهلهم بلغتها ، فأين هذه البرديات والتي تعتبر هذه القصاصات فتاتًا منها ؟ ولماذا لم نتفاوض بشأن عودتها رغم أنها مسجلة لدينا وسرقت مع نفس المجموعة ؟ ..

ورغم اتفاقية «اليونسكو» التي تقضي بإعادة الآثار المسجلة إلا أن البرديات المذكورة لم تعد بعد .. ونحن نطالب بالتمسك بإعادتها حتى لا نفاجأ بتحريف وتأويل الصهاينة لم تحتويه هذه البرديات ..

سرقة خصلة شعر رمسيس !

أعلن طبيب فرنسي عام ٢٠٠٦ على شبكة الإنترنت عن بيع خصلة شعر رمسيس الثاني .. وذكر للتأكيد على أنها حقيقية - أنه حصل عليها من والده الذي عمل في معمل عهد إليه بتحليل المومياء وترميمها ! ..

فقد كان والده عضوًا ضمن البعثة الفرنسية التي قامت بفحص المومياء عام ١٩٧٦ م عند نقلها إلى فرنسا بزعم ترميمها ، وتعهد الطبيب الفرنسي بتقديم شهادات للمشترين تثبت صحة ما يقول ، وأشار إلى أن خصلة شعر الملك رمسيس الثاني وبعض لفائف مستخدمة لتحنيط المومياء يعرضها مقابل ٢٥٠ ألف يورو .. وأثار هذا الإعلان فزع الأثريون خاصة في مصر وفرنسا.. وألقت السلطات الفرنسية القبض على البائع المشتبه به في نوفمبر ٢٠٠٦ م ..

وجاءت تصريحات كريستان ديروش ثويلكور عالمة المصريات الفرنسية إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط أشبه بالدفاع عن المتهم وعن الوفد الذي استقبل مومياء رمسيس الثاني حيث نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عنها تشكيكها في صحة هذا الإدعاء ، وأشارت إلى أن المومياء التي أشرفت على استقدامها للفحص في فرنسا عام ١٩٧٦م كانت بين أيدي علماء وذلك نظرًا لإجراءات أمنية مشددة .

وقد ثبت كذب هذا التشكيك حيث كلف د . زاهي حواس - الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار .. وفد أثري برئاسة أحمد صالح - مدير آثار ميت رهينة - للسفر إلى فرنسا لاسترجاع خصلة شعر رمسيس الثاني .. وسافر الوفد الأثري المصري حيث عاد للقاهرة في ٢/ ٤/ ٢٠٠٧م وبصحبته حقيبة تحتوي على بعض خصلات من شعر الملك رمسيس الثاني ، وكذلك قطع من الصمغ والقماش المحنط والتي كان والد التاجر الفرنسي أخذها عند فحص المومياء عام ١٩٧٦م .. وللأسف لم يسأل أحد عن تشكيك عالمة المصريات الفرنسية ، وهو أمر كان يتطلب مراجعة أعمالها المتعلقة بالآثار المصرية ، كما لم نسمع عن احتجاج من الخارجية المصرية حيث أن البروتوكول الثنائي الذي وقع بين مصر وفرنسا ألزم الجانبين بالشفافية التامة في مجال البحث العلمي .

سرقة أوراق «الجنيزة»

هذا وقد سبق أن قام اليهود بسرقة أوراق «الجيزة» أو «الجنيزا» ، وهي مخطوطات تتعلق بالحياة الاجتماعية لليهود في مصر وترجع معظمها إلى العصور الوسطى .. وكانوا يحتفظون بها حيث يعتقدون أن كل ما يكتبونه بالعبرية مقدس ، فكان كل فرد يقوم بتسليم ما لديه من أوراق إلى المعبد اليهودي فيقوم الحاخام بوضعها في حجرة بالمعبد يطلق عليها حجرة الجنيزا إلى أن تمتلئ بالأوراق فيقوم بنقل ما فيها إلى مقابر اليهود .

وقد دافع د . أحمد قدري عن حق مصر في هذه الأوراق التي سبق تهريبها للخارج .. وتقول د . نعمات أحمد فؤاد : أن أي وثيقة تضمها مخطوطًا أو بردية أو أثرًا يدور مضمونها عن دين أو قوم إنما هي ملك صريح وخالص لمصر صاحبة الأرض بما حوت لا ينازعها السيادة عليه أحد .. وليس معنى تعلق

«الجنيزة» بتاريخهم في مصر أن يتعللوا بدراستها ليتسللوا من خلالها إلى ما تحت الجلد في كياننا بالتحوير والتحريف والتخديم المختلف الألوان .

معركة بين منظمة يهودية وجامعة المانية على احقية ١٦٣ قطعة اثار مصرية مسروقة !!

لم يكتف الصهاينة بسرقة آثار مصر بل أقاموا دعاوى قضائية للإستيلاء عليها وهو ما حدث في يونيو ٢٠١١ حيث صدر حكم قضائي من محكمة برلين الإدارية بتسليم منظمة يهودية ١٦٣ قطعة اثرية مصرية بدعوى أنها تتبع ممتلكات اليهود المنهوبة (!).

ذكرت المنظمة اليهودية في دفاعها أن عالم الآثار الالماني اليهودي جورج شتايندورف عثر على القطع الأثرية المذكورة فيي مصر فى بداية القرن العشرين وأنه تعرض لضغوط من قبل الحكم النازي في ألمانيا أجبرتة على بيع المجموعة لجامعة لايبزج التى كان يرأس قسم المصريات بها .

ورغم أن حفيد شتايندروف شهد أمام المحكمة بأن جده باع المجموعة الأثرية طواعية للجامعة وأنه كان يرغب في إهدائها للمتحف إلا أن المحكمة لم تأخذ بشهادتة وأخذت بمطالبات المنظمة اليهودية ، هذا وقد طلب المشرف على مجموعة الآثار المصرية بجامعة لايزج "ديتريش راوة" من المنظمة اليهودية البقاء على المجموعة الأثرية حيث تمثل عنصر جذب سياحى ، كما تعتبر مرجعًا مهما للباحثين ..

وأنه قد توفق المنظمة اليهودية على بيع الآثار المذكورة ولكن بثمن يزيد عن ‘مكانيات الجامعة !!

هذة المعركة التى تتعلق بآثار مصرية ولم تجد جهة مصرية واحدة تنضم للدعوى طوال مدة نظرها أو تقيم قضية أو تطالب باستعادة الآثار المصرية إلى حضن بلدها وحضارتها بينما يحاول اليهود استردادها بتغليب ديانة اللص الذي هربها من مصر بزعم أنه عالم آثار على جنسيتة وبلدة !.. ويمكن لهم أن يحصلوا على مبالغ كبيرة رغم سبق بيعها أي أنهم يبيعونها أكثر من مرة ، ألايثير هذا المرارة ، ويحث أي مسؤول صاحب ضمير بطرد أي من تحوم حوله الشبهات الصهيونية في البعثات الأجنبية وطرده على الفور من مصر ؟ !.. وهل هناك رد من يفصلون دائما بين اليهود الآن وبين الصهاينة ؟!

وزير الثقافة شارك في حفل تتويج بمتحف اللوفر لتمثال مسروق من مصر!

في حضور فاروق حسني وزير الثقافة ومعاونيه من المسئولين عن الآثار قام متحف «اللوفر» بقص الشريط ورفع الستار للاحتفال بعرض تمثال الملكة نيفيريت زوجة الفرعون سنوسرت الثاني وأم الملك سنوسرت الثالث وهو تمثال نادر مسروق من مصر ولا يوجد مثيل له .. وقاما الوزير والأمين العام للمجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» ـ د. جاب الله علي ـ مع الحضور بالتصفيق والتحية دون أن يحرك لأي منهما ساكنا .. حيث كان الوزير يفتتح في ذات الوقت معرض للوحاته الفنية ـ كما يطلق هو عليها ! ـ على مقربة من عرض التمثال المسروق .. وفضل الوزير الاهتمام بمعرضه ولوحاته ـ وأرباحه الخاصة ـ على إثارة الاعتراض على عرض التمثال النادر المسروق من مصر ويباع لمتحف اللوفر الفرنسي حتى لو كان هذا التمثال فريدًا ونادرًا ولا يوجد مثله في مصر !

ففي ديسمبر ١٩٩٧ كان فاروق حسني وزير الثقافة يقيم معرضًا للوحاته ضم ١٤٧ لوحة الأولى ـ كما قال عنها ـ كانت عند إقامته في باريس أثناء عمله

كمستشار ثقافي هناك .. والأخيرة - كما نقول نحن - عند تلقيه دعوة بحضور حفل عرض التمثال المسروق بمتحف اللوفر بجانب لوحاته!

ووسط بروبجندا السفر على حساب المال السائب احتفت الصحف الحكومية وغيرها بما كتبه مندوبيها الذين سافروا إلى باريس على - نفقات وزارة الثقافة المصرية - والحصول على البدلات والذي منه .. ولم يكتفوا بالإشادة والانبهار بلوحات الوزير أو التمثال المسروق الجاري عرضه بالمتحف بل وأشادوا أيضًا بانضمام التمثال المباع لمتحف اللوفر إلى ستة آلاف قطعة في المتحف وكأنه إنجاز رغم أن التمثال المباع بطبيعة الحال مسروق .. كما أن الستة آلاف قطعة الموجودة بالمتحف مهربة في الماضي وكأنه احتفاء بتواصل الماضي والحاضر في سرقة الآثار وتهريبها إلى فرنسا .

وأشادت الصحف الحكومية بشامبليون - ليس لأنه أول من فك رموز اللغة الهيروغيلفية - بل لأن الفضل يرجع إليه في تأسيس جناح الآثار المصرية دون إشارة إلى أن هذا الجناح جاء على حساب سرقة وتهريب الآثار بمعرفته وتحت إشرافه، بل وأن هناك من سبقوا فك شفرة الهيزوغيلفية ولكنهم أنكروا جهدهم لأن من بينهم عرب !

ويضم متخف اللوفر العديد من القطع النادرة والهامة التي تمثل مختلف العصور ابتداء من عصر ما قبل الأسرات إلى الأسرات الفرعونية وحتى العصر اليوناني والروماني والقبطي، ومن أهم مقتنيات «اللوفر» تمثال الكاتب المصري الذي يعد أهم أعمال فن النحت المصري وكذلك مجموعة الآثار الرائعة التي ترجع إلى عصر اخناتون ومنها الجزء العلوي لاخناتون وكذلك تمثال الملكة حتشبسوت وتمثال لعمدة طيبة «سن نفر» ومجموعة توابيت ملونه ورائعة ترجع للأسرتين ٢١ ، ٢٢ ورأس تمثال الملك «جدف رع» ابن الملك خوفو وهو أول

رأس ملكي يعطي ملامح شخصية الملك في تاريخ الفن .. أيضًا تمثال جماعي للملك خفرع وهو أول تمثال جماعي ملكي في الحضارة المصرية يمثل الملك على مقعد وزوجته جالسة على يساره تطوق ساقه بذراعيها وعلى يمين المقعد نقش يمثل اسم الملك داخل خرطوش .

هذه الآثار النادرة ضم إليها المتحف تمثال الملكة نيفريت وهي واحدة من ملكات مصر اللاتي تمتعن بشهرة كبيرة مثل حتشبسوت ونفرتيتي ونفرتاري .. وينفرد تمثال نيفريت بأنه لا يوجد مثله في مصر مثل تماثيل الملكات الأخريات .. ويزيد من حجم الكارثة قلة المعروف عن هذه الملكة وهو ما يشدد الحاجة إلى التمثال للطلاب والباحثين .

والتمثال المذكور يطلق عليه وريت وهي كلمة تعني العظيمة بالهيروغليفية، ويشير الأثريون على احتمال اكتشافه في جزيرة الفانتين بالقرب من أسوان حيث سبق أن اكتشف الأثري لبيب حبشي في منتصف القرن الماضي نسخة للتمثال ولكنه كان مكسور .. وقد تم الاحتفاظ بالتمثال حتى عام ١٩٩٧ بصفته أحراز إلا أن جاءت المفاجأة بعرضه في مزاد للآثار بسويسرا (مما يعني تهريبه من مصر) ومع عرض المزاد على الإنترنت أعلنت كريستيان زيجلير رئيس قسم الآثار المصرية بمتحف اللوفر عن شرائه بما يعادل ٢ مليون يورو أي نحو ١٦ مليون جنيه مصري .

وبخلاف أن التمثال كان ضمن الأحراز في مصر، وضمن مجموعة خاصة ومن المعروف وجود مجموعات خاصة تتبع الحائزين وأنه يمكن تهريب تمثال ووضع بديل مقلد مكانه ويمكن أن يتم تهريبه ولو عن طريق الحقيبة الدبلوماسية .. ففي كل الأحوال فإن التمثال مهرب من مصر إلى سويسرا إلى أن اشتراه متحف اللوفر بفرنسا .

.. ومع الاحتفاء بهذا التمثال النادر كان لابد من دعوة فاروق حسني وزير

الثقافة والذي استغل هذا الاحتفاء بعمل معرض للوحاته الخاصة لعله يزيد من ثمنها .. فقد كان من الطبيعي أن تتم دعوة الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار مع الوزير ..

وما إن وقعت عين د . جاب الله - الأمين العام لمجلس الآثار «وقتذاك» على التمثال سأل كريستيان زيجلر - رئيس القسم المصري بمتحف اللوفر - من أين جاء التمثال ..

فالدكتور جاب الله عالم ومسئول بالطبع مفترض فيه علمه بالأحراز وحركتها خاصة بما تضمه من تماثيل نادره - إلا أنها أجابت بأنها اشترته وساهم محبي متحف اللوفر في سداد ثمنه .. وبالطبع بدت علامات الدهشة أو الحزن على أمين مجلس الآثار إلا أنه اكتفى برفع حاجبه للدهشة وخفض الحاجب الآخر «للزعل» دون إبلاغ الانتربول !!

وكان طبيعيًا أن يعلم وزير الثقافة أيضًا بالحادث إلا أنه لزم هو الآخر الصمت ولم يبلغ الإنتربول ربما لعدم «العكننه» على معرضه الخاص، أو لأن يكون هناك من أقنع الجميع بعدم إثارة الموضوع لأن الرأي العام في فرنسا يتأثر ويثور على ما حدث .

وعليه قامت كاترين تروتمان وزير الثقافة الفرنسية «وقتذاك» وكريستيان زيجليز رئيس قسم الآثار المصرية باللوفر برفع الستار عن التمثال النادر وتوجه بعدها فاروق حسني وزير الثقافة والذي كان على بعد خطوات فتوجه مع الحضور لقص الشريط لافتتاح معرض لوحاته «النادرة» ! .. وعاد الوزير مع «شلة الأنس» من أثريين وإعلاميين في انبساط و«إنشكاح» .. ومرت السنوات دون إبلاغ الإنتربول وكأنه شرف لمصر أن تحصل فرنسا على تمثال نادر يضاف إلى الستة آلاف التمثال المهرب إليها .. مع ملاحظة أن تقرير المجالس القومية المتخصصة عن التراث الحضاري والأثري - ١٩٩٧ - جاء فيه :

إن حبنا لوطننا وإحساسنا بالانتماء إليه ليس مجرد شعارات وإنما يقتضي علينا أن نقدر قيمة كل ما هو مصري والأثر جزء من ذاتيتنا واحترامنا له إنما هو احترام لذواتنا .. وإذا كانت اتفاقية اليونسكو أشارت إلى ظاهرة رغبة المتاحف في الحصول على أثر سواء كان بطرق مشروعة أو غير مشروعة وأنه نتيجة لارتفاع أسعار المقتنيات بصورة غير طبيعية ظهرت عناصر منحرفة تخصصت في ذلك المضمار .

وفي استعراض لمعوقات تنفيذ اتفاقية اليونسكو لاسترداد الآثار المسروقة أشار تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى رفض بعض الدول التوقيع على الاتفاقية ومنها فرنسا ! .. وإن المبررات «الهزيلة» لهذا الرفض تجيء بحجج منها: عدم تعريف الممتلكات الثقافية بما يتماشى مع قوانين وأعراف هذه الدول .

.. وعدم تحديد الجوانب الإدارية ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية .. وعدم توافق أحكام معينة في الاتفاقية مع اتفاقيات أخرى وقعتها هذه الدول ومنها اتفاق دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية المشتركة مثل حرية تداول السلع ما بين دول الرابطة وتسهيل حركة الاتجار والسفر بينها .

وهكذا جاء أسلوب فرنسا ـ بلد الحضارة والنور !! ـ يبرر رفض التوقيع على اتفاقية ثنائية مع مصر لتطبيق فحوى نص اليونسكو لرد الآثار المسروقة باختلاف النصوص مع اتفاقيات تجارية مثل حرية تداول السلع والمسائل الجمركية .. أي إنها تعامل الآثار المسروقة والمهربة إليها مثل أي سلعة تجارية ! .. وبذلك تكون أفقدت محتوى نص اليونسكو بإعادة القطع المسروقة وإذا ردتها يكون لاعتبارات أخرى مثل الحرص على العلاقات الودية !

وهكذا جاء أسلوب فرنسا ـ بلد الحضارة والنور والإبهار ! ـ يبرر رفض التوقيع على اتفاقية ثنائية مع مصر باسترداد الآثار لعدم وجود تعريف يتماشى مع قوانينها وعرفها ـ أي بمفهوم المخالفة ـ فإن قوانينها وعرفها تبيح نهب وسرقة الآثار .. ثم يزهو وزير الثقافة المصري المسؤول الأول عن حماية الآثار بعرض لوحاته بجانب الآثار المسروقة !

أما عن موقف المجلس الدولي للمتاحف (ايكوم) فإن المجلس المذكور أصدر قواعد وأوصى بتطبيقها ومنها : إنه إذا عرض على متحف شراء قطعة يشك في شرعية مصدرها فإنه يتعين الاتصال بالسلطات المعنية لبلد المنشأ لمساعدته في الحفاظ على تراثه .

فماذا فعلت فرنسا إزاء توصيات المجلس الدولي للمتاحف وهي ضمن أعضائه ؟!

.. هل قام متحف اللوفر بالاتصال بوزارة الثقافة في مصر وأخبرها بالشكوك في شرعية مصدر التمثال الذي تم شراؤه ؟ والأدهى وزير الثقافة المصري كان بمتحف اللوفر للاحتفال بالتمثال المذكور .



ولكن يبدو أن هناك «ثأر بايت» بين فاروق حسني وزير الثقافة وبين د . أحمد قدري رئيس هيئة الآثار الأسبق تحولت إلى عقدة أو «فوبيا» حتى يرفض الوزير وأعوانه تنفيذ أي تعليمات سابقة للدكتور قدري حتى لو كانت تساعد على عودة الآثار المسروقة إلى مصر .

فهناك خطابات سبق أن أرسلها د . أحمد قدري - أثناء توليه موقعه - إلى جميع متاحف العالم بضرورة إبلاغها عن الآثار المعروضة لشرائها .. وأنه في حالة شراء المتاحف لأي أثر مسروق يتم اتخاذ إجراءات ضد هذا المتحف حتى لو وصل إلى قطع العلاقات معه .. وهناك تعليمات صارمة بعدم التعامل مع بعثة تخص المتحف أو المسئولين به في حالة شراء المتحف الأجنبي لأثر مصري مسروق.. بينما المسئولة عن شراء التمثال كريستيان زيجيلر رئيس قسم الآثار المصرية باللوفر سبق لها العمل في مصر واستمرت بعثة متحف اللوفر في العمل بمنطقة سقارة ! ..

وهكذا ترك الوزير تمثال الملكة نيفيريت أم سنوسرت الثالث منذ عام ١٩٩٧ مقابل عرض لوحاته بمتحف اللوفر الموضوع به التمثال ليطرب الوزير بعبارات «النفاق» بأن لوحاته امتداد لإبداعات الحضارة القديمة .. (في إيه بالضبط ؟!) .

وهكذا استمر الوضع العجيب في التعتيم على سرقة التمثال النادر وبيعه لمتحف اللوفر منذ نهاية عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٥ حيث فجر الفرنسي لوك فيتران مفاجأة من العيار الثقيل .

فقد حصل لوك فيتران - وهو أثري كان يعمل بأحد البعثات في مصر - على صورتين للتمثال وبما فيه من بيانات عنه مدونة تحت قاعدة التمثال .

الصورة الأولى للتمثال وتحته لوحة «اللوجو» بكتابة بيانات مدون فيها عبارة التمثال مجهول المصدر .

الصورة الثانية لنفس التمثال إلا أنه حدث تغيير في الكتابة المدونة أسفل التمثال لتتحول من عبارة مجهول المصدر إلى عبارة : التمثال من مجموعة خاصة.

ولأن المجموعات الخاصة معروفة ذكروا أنه من مجموعة ستادل أوفن - من النمسا - .. ولأن هذا الحائز «النمساوي» ظنوا أن الموضوع لن يكتشف إلا أن شهرة مجموعة هذا الرجل «المتوفي» معروفة لكل من يراقب مزادات الآثار ويعرفون مجموعته الأثرية تمام المعرفة ..

وإذا كان المعرض الذي أقامه الوزير للوحاته وتصادف الاحتفال بضم التمثال للمتحف دون إبلاغ الوزير أو د. جاب الله الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار للانتربول والعمل على إعادته .

ففي عام ٢٠٠٥ نشر لوك فيتران عن الواقعة ولم يتحرك أحد رغم إعلان المسئولين بالآثار بمتابعة ما ينشر عن الآثار المسروقة عبر الإنترنت ، كما أن هذا التمثال وما حدث له من تغيير عن معلوماته في «اللوجو» المصاحب له سبق أن نشرها موقع آخر على الإنترنت وهو موقع Artcult .. وصاحب هذا الموقع يدعى أدريان دارمون .

هذا وقد استمر عمل بعثة «اللوفر» في سقارة والأقصر لعلها تعثر على تمثال آخر من الآثار النادرة .

ومع المطالبة باللوحات الخمسة الموجودة بمتحف «اللوفر» عام ٢٠٠٩ كان يجب المطالبة بهذا التمثال وغيره من الآثار المسروقة وإلا كانت المطالبة بعودة اللوحات من باب «البروبجندا» وتصفية الحسابات بسبب خسارة الوزير في انتخابات اليونسكو !

والجدير بالذكر أن فرنسا أقامت متحفًا آخر يضم العديد دمن روائع الآثار المصرية وهو متحف «بولون» وهي المدينة التي ولد بها عالم الآثار الفرنسي «ميريت» والذي أسس المتحف المصري بالقاهرة.. وتم تأسيس هذا المتحف عام ٢٠٠٤ .. وحتى يعيش الزائر في الجو المصري ضمت صالات المعرض بالصوت والصورة لوحات أثرية من أرض مصر .. وتم تصميم موقع لأعمال التنقيب عن الآثار بأدوات التنقيب والخيام والعمال من خلال عرض «مجسم» وبه صوت لعمال الحفر المصريين خلال عملية التنقيب .. أي أشبه بالصوت والضوء ..

وكلما ذهب وزير الثقافة وأعوانه من «الارزاقية» المسافرين على نفقة الدولة استمتعوا بهذا العرض وأشادوا بوجود آلاف القطع من الآثار المصرية (المسروقة) والمعروضة بهذا المتحف .. وكلما جاء اسم باريس رددوا بسرعة وعلى طريقة طويل العمر يطول عمره .. عاصمة النور ، عاصمة النور ، وكأنهم أصابهم مس .. رغم أن ما فعلته باريس بآثارنا يحتاج إلى لمبات مخفضة للطاقة ومخفضة للضغط !

متحف كامل يمتلكه أمير قطري لآثار مصرية في مقدمتها آثار اخناتون

-مجاملات أمير قطري على حساب ضياع أثار مصر وتهديد أمنها القومي

في ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ سافر فاروق حسني وزير الثقافة إلى قطر لمشاركته في اجتماع هيئة المتاحف القطرية حيث تم اختياره عضوًا بها لبحث كل شئون المتاحف القطرية رغم أن الوزير لا يشارك في أي اجتماعات تخص المتاحف المصرية والتي تتعرض لمشكلات عديدة أبرزها السرقات وهو ما يثير الشكوك حول علاقته وسفرياته !

الوزير المصري مولع بقطر .. وقطر ليس بها آثار سوى المخزن والمتحف الخاص بالأمير القطري الشيخ سعود بن محمد بن علي آل ثان وهو يضم آلاف من قطع الآثار المسروقة والمباعة بالمزادات ومعظمها من قطع الآثار المصرية النادرة .. والأمير القطري مولع بمنطقة تل العمارنة وهي منطقة محدودة داخل محافظة المنيا بصعيد مصر .. وتل العمارنة - بالتحديد - مطمع للصهاينة لأنهم يربطون بين اخناتون وإسرائيل ويشككون في أن نفرتيتي الجميلة ليست مصرية!

ومن هنا جاءت إشكالية الوزير وقطر وإسرائيل .. الوزير مجامل وإسرائيل طامعه وقطر يمكن أن تكون مخلب قط .. وبالطبع جاء الشك في دور قطر لأن قطر ليس بها خبراء في التنقيب عن الآثار وحتى التنقيب عن البترول بها يجيء من خلال الأجانب التي تستعين بهم ..

هذه الإشكالية ليست جديدة بل هي حلقة من حلقات عديدة جددتها زيارة وزير الثقافة لقطر في هذا التوقيت واختياره عضوًا في هيئة المتاحف القطرية ولا عجب إذا سأل أحد كيف يتم اختيار الوزير عضو بالمتاحف وهو غير أثري كما أن المنصب في قطر وليس في مصر والإجابة أن المتاحف القطرية مؤكد أنها ليست للآثار القطرية اللهم إلا إذا احتسبنا الآثار المسروقة أو المشتراه من المزادات آثار تخص قطر !

اهتمام فاروق حسني وزير الثقافة بالسفر المتكرر إلى قطر كان أبرزه ما نشره مرافق لزيارته بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٤ تلبية لدعوة الشيخ سعود آل ثان والذي ظل يفخر الوزير بأنه صديقًا شخصيًا له، ويتحدث عنه بحب وإعجاب، مفسرًا ذلك بأن الأمير مولع بكل ما يتعلق بتاريخ وآثار مصر.

الصحفي محمد عبد الواحد الذي عمل مع الوزير ورافقه وصف الزيارة قائلاً: الأمير أو الشيخ سعود يمتلك متحف أشبه بقصص ألف ليله وليلة .. فهو يمتلك بجانبه غابة تضم أندر النباتات التي نقلت على طائرات خاصة من كل بقاع العالم، ويمتلك حديقة حيوان تضم أيضًا أندر الحيوانات .. ليجيء متحف الآثار والذي يضم مئات التماثيل الفرعونية من جميع العصور والأسرات بل وعصور ما قبل الأسرات، كما يضم آثار يونانية رومانية وإسلامية أي أنه متحف شامل جامع ..

الأمير القطري يفخر وهو يشير إلى هذا التمثال النادر الذي لا يوجد مثله في بلده الأصلي مصر وامتلاكه المخطوطات النادرة .. الكتاب الأصلي لوصف مصر .. نسخ فريدة للكتب السماوية مصاحف وأناجيل ونسخ من التلمود والمزامير لا يوجد مثلها في العالم .. قطع آثار إسلامية رائعة إلى آخره .. إلى آخره!..

الوزير يتجول مع الشيخ .. سؤال ساذج لأحد مرافقي الوزير كل ده خرج من مصر .. هو سرقة ولا إيه ؟! .. ابتسم الوزير قائلاً أو مدافعًا: سرقه ازاي وهو جايبنا نتفرج .. وبعدين الأمير سيهدينا عدد من القطع لنضعها في المتحف الأتوني بالمنيا .. ومضى الوزير يستمع للشيخ الذي يفخر بأنه تمكن من شراء كل شيء.. التاريخ والآثار والحضارة !..

في الزيارة كشف الوزير عن سبب لحب الأمير القطري لمنطقة تل العمارنة تحديدًا لأن منها اخناتون .. والأمير القطري به شبه من اخناتون (منتهى السطحية والاستخفاف) ولذا كلف الوزير أحد كبار الفنانين التشكيليين في مصر لرسم صورة تربط بين الأمير واخناتون !!

وبعد الزيارة تكشف منح وزير الثقافة ـ بصفته رئيس المجلس الأعلى للآثار ـ هيئة قطرية حق التنقيب عن الآثار في تل العمارنة رغم عدم وجود تاريخ أكاديمي ولا هيئة علمية متخصصة في الآثار المصرية بدولة قطر وهو الموضوع الذي آثار ضجة صحفية في مصر والربط بينه وبين ولع إسرائيل بتل العمارنة واخناتون وأطماعها في سرقة آثارها .

وقبل أن نعرض للاتفاقية المصرية مع قطر في التنقيب عن الآثار في تل العمارنة يجدر توضيح علاقة وأسباب ولع إسرائيل بتل العمارنة ..

فاليهود يحاولون وجود أي صلة لهم باخناتون .. ومن العجيب أيضًا أنهم يحاولون وجود صلة لهم بالأهرمات خاصة خوفو رغم الفارق الزمني الكبير بين الإثنين .

علماء الآثار أشاروا إلى كتب واحد من أكبر علماء الآثار في التاريخ المصري وهو سليم حسن والتحذير من تداعيات التنقيب ـ غير المحسوب ـ في منطقة تل العمارنة .. لأنها تضم آثار إخناتون وهي تثير حساسيات خاصة مع إسرائيل إذ أشارت المصادر إلى أن هناك أجزاء من أسفار التلمود منقوله حرفيًا من ترانيم اخناتون وهو ما يفضح تزوير اليهود للتلمود أو محاولة ربط اليهود أنفسهم بإخناتون حتى يكون ما ورد بالأسفار حقيقي .

وبنفس الطريقة يشكك اليهود في أن الملكة نفرتيتي مصرية مستندين إلى ملامحها الجميلة !..

الملكة نفرتيتي زوجة الملك اخناتون (الدولة الحديثة ـ الأسرة ١٨ عهد اخناتون ـ ١٣٦٥ : ١٣٤٩ق م) .

وهي أم بناته الستة اللائي ظهرن في مناظر تباعًا .. وهي سليلة أسرة مصرية عريقة وارتضت ما دعا إليه زوجها من إصلاحات دينية ووقفت إلى جواره في كافة الاحتفالات الرسمية وإنها ساندت واعتنقت معه دينه .. وقد سرق رأس

أجمل تماثيلها والذي يتمتع بسحر خفي أشاع في كل جزء الجاذبية وهو معروض بمتحف برلين .

نعود إلى الاتفاقية الأثرية بين مصر وقطر ـ وهي الاتفاقية التي أثارت ضجة صحفية ـ وقد أشار د . زاهي حواس ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار – في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ إلى أن الاتفاقية جاءت بعد إعلان رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون في قطر عن إهداء مصر ٨٠ قطعة أثرية من عصر اخناتون وهي ضمن القطع التي جمعها أمير قطري من دور المزادات العالمية، إضافة إلى منح قطر مبلغ ٧ ملايين جنيه لمشروع ترجمة الكتب الأثرية .

٨٠ قطعة مهداه وكلها من عهد إخناتون وحده ؟! .. إنه رقم مذهل يؤكد أن الأمير القطري يمتلك متحف أكبر من معظم المتاحف المصرية في تعداد الآثار !.. إنه ـ حسب التصريحات ـ اشتراها من مزادات عالمية .. رغم وجود تصريحات أخرى عن إنشاء إدارة بالمجلس الأعلى للآثار في مصر تتابع كل المزادات العالمية وتطالب بإيقاف بيع الآثار المصرية والعمل على استردادها .. سوف يدافع بعض المسئولين بأن تلك الآثار هربت وخرجت قبل قانون الآثار .. ترى هل تم التأكد من ذلك مع كل قطعة اشتراها الأمير وما أكثرها ؟!

أما الأعجب فإن الأمور انتهت إلى أن الأمير القطري لم يرد قطعة واحدة إلى مصر !!

معركة مواطن غيور لاستعادة آثار مصرية من متحف شيفلد بانجلترا

- الآثار المصرية معروضة بمتحف عبارة عن حجرة في مول .. و١٥٠٠ قطعة تعرضت للدمار بسبب السيول التي داهمت المخزن دون إعداد لحمايتها !

- طفل إنجليزي كتب بمدونة المتحف : هذه البلاد لم تحافظ على آثارها فلماذا نعيدها إليهم .

- القانون الإنجليزي يسمح بعودة المومياوات .. فهل نعمل على استردادها ولو من باب احترام حرمة الموتى؟!

استفز المواطن المصري مؤمن الدسوقي - الذي يعمل بانجلترا - عند زيارته لمتحف شيفلد القريب من سكنه عبارة كتبها طفل بمدونة المتحف يقول فيها : هذه البلاد لم تحافظ على آثارها.. فلماذا نعيدها إليهم ؟! وتزايد استفزاز المواطن المصري عندما علم بأن أكثر من ١٥٠٠ قطعة آثار مصرية بمخزن تابع للمتحف تعرضت للدمار نتيجة سيول جارفة لم تتخذ الإدارة إجراءات حيالها لحمايتها .. وقد شاهد المواطن صور هذه القطع على شاشة كمبيوتر المخزن فوجدها من أروع القطع الأثرية ..

وعليه قرر بذل كل الجهود والمحاولات لاسترداد هذه الآثار خاصة أنه - حسب ما ذكره - أن تلك الآثار حصل عليها المتحف عن طريق إهداء من مشتر لها ..قطع الآثار المذكورة معظمها يرجع إلى الأسرة ٢٥ من العصر الفرعوني إضافة إلى عدد من اللوحات الفنية الزيتية ترجع إلى عصر النهضة الأوربي قبل حوالي ٢٠٠ سنة علم المواطن المصري أن هذه المجموعة بمتحف شيفلد بانجلترا وهي ترجع إلى نهاية الأسرة ٢٥ ، ورغم أن المتحف يؤكد أنها مستخرجة من الأقصر إلا أن الرأي العلمي يؤكد استخراجها من منطقة هوليوبوليس - أي عين شمس - أما عن الآثار الموجودة بالمخزن والبعيد عن المتحف فمعظمها من الآثار الفرعونية إضافة إلى لوحات زيتية ترجع إلى عصر النهضة وأن هذه المجموعة اشتراها مواطن انجليزي يدعى «بات مان» أي «الرجل الوطواط» وأهداها للمتحف - وبالطبع عملية شراء الآثار المسروقة أو المستخرجة خلسة لا تكون موثقة بالمستندات ونعتقد أن هذا يعطي بارقة أمل في استردادها وفضلا عن هذا الأمل فإن القانون البريطاني يسمح بعودة الأجزاء الأدمية أي القطع التي من جسم الإنسان والجثث ومن هنا يمكن المطالبة باسترداد المومياوات ولكن هذه العودة تطلب جهودًا مضنية ومنها موافقات من

الجهات المختلفة بانجلترا سواء بإدارة المتحف والمخزن أو المسئولين بالدولة والوزير المختص .

وإن كان للأسف في أغلب الأحوال يبدو أن هناك اتفاق غير مكتوب على عدم الاستجابة لعودة أي قطعة آثار لمصر سوا أدمية أو غير أدمية - مومياوات أو تماثيل وغيرها وإلا فتحت المتاحف الأجنبية على أنفسها أبوابا لا تنتهي ولا تريدها ومن هنا يلاحظ أن معظم القطع الأثرية التي تستردها مصر لا تكون من الأهمية الكبرى لتلك الدول حيث تكون مكررة أو بها كسور وبأعداد قليلة للغاية وحتى القطع التي استردتها مصر من إسرائيل كانت في هذا السياق فمعظمها بقايا فخار وأكد العلماء والغيوريين على الآثار عدم استرداد الآثار المهمة وهو موضوع آخر

أما العجيب فإن متحف شيفلد بانجلترا عبارة عن حجرة بها فاترينات لعرض التابوتين والملحقات والحجرة أو المتحف داخل - مول - .

قصتي مع متحف شيفلد

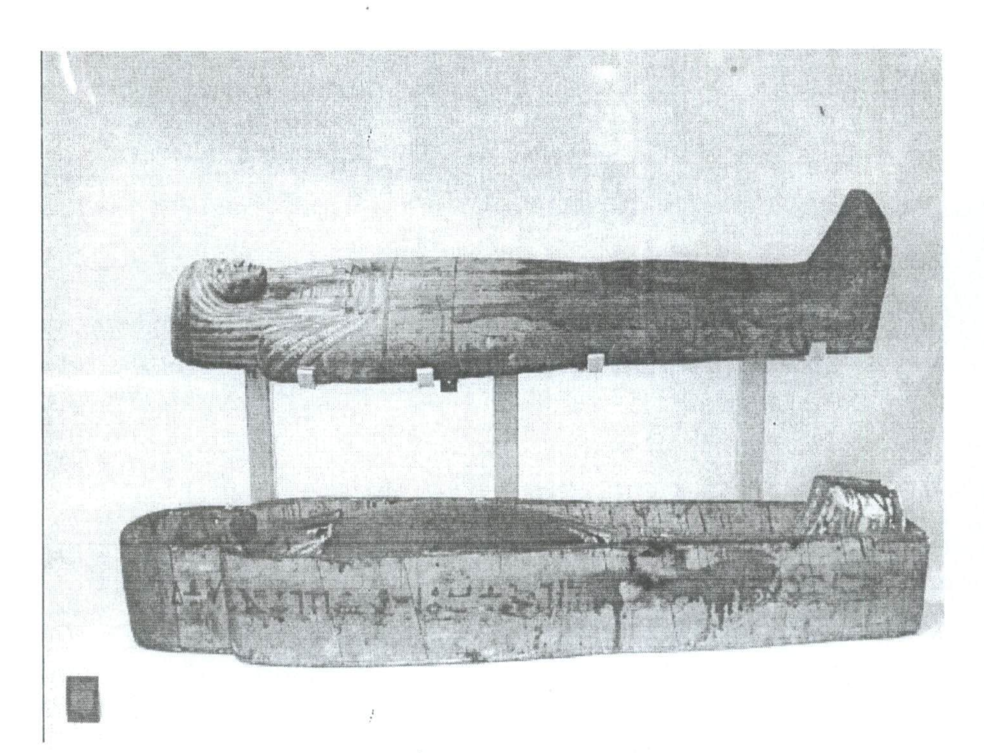
يقول المواطن المصري الغيور مؤمن الدسوقي والذي يعمل استشاري نظم الحاسب الآلي ومقيم بمدينة شيفلد بانجلترا : تتميز مدية شيفيلد البريطانية بطبيعة خلابة نظرًا للخضرة التي تكسو جبالها الوعرة ورغم تاريخ المدينة السابق كقلعة صناعة الصلب في المملكة المتحدة إلا أن هذه الصناعة قد انكمشت نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي جلب الآلة وتخلى عن الصناعات اليدوية في هذا المجال ، بعد ذلك تحولت المدينة إلى قبلةٍ مكتظةٍ بالطلاب من شتى بلدان العالم والمدن البريطانية المجاورة لوجود جامعتين شهيرتين بها .

في أحد أيام العطلة الأسبوعية خرجت للتنزه في المنطقة المجاورة لسكنى ، فقادتني قدماي إلى إحدى الحدائق العامة التي تبعد عن محل سكني بعدة كيلو مترات ، وأثناء تجوالي في الحديقة توقفت أمام بوابة ضخمة ، تتسم بشيء من الجمال العمراني ، وعندما نظرت إلى اللافتة المعلقة أعلى البوابة الكبيرة علمت أن

ذلك هو متحف مدينة شيفيلد ، سألت عن المعروضات الموجودة بالمتحف فقيل لي عند المدخل الرئيسي أنه يوجد ضمن المعروضات تابوتان ومومياوتان وبعض الآثار الفرعونية الأخرى بالإضافة إلى غيرها من آثار الدول الأخرى، فشعرت أن القائمين على المتحف يفتخرون ويسوقون لمتحفهم بالمعروضات الفرعونية ففرحت وافتخرت بوجود شيء مصري في هذا المكان ببريطانيا ، خاصة أن الحنين إلى تراب الوطن كان قد استبد بي .

تجولت في جوانب المعرض فلم أر شيئًا ذا قيمة تاريخية أو فنية ، إلى أن وصلت إلى الجانب الذي يعرضون به الآثار المصرية فإذا بي أمام تحفة فنية ، بداخلها مومياء حقيقية وبجانبها أخرى مثلها ، فشرعت في قراءة المعلومات المدونة عنهما فوجدت أنهما تعودان إلى ما قبل الميلاد بحوالي سبعمائة عام ، فشعرت برغبة أكيدة في إرجاع هاتين المومياوتين إلى وطننا ، فهما مصريتان مثلي ، متسائلاً : هل علمت هيئة الآثار عندما أخذت إلى هذه البلاد البعيدة ؟ وهل يقبل أي منا أن تطوف رفاته بلاد العالم بهذه الطريقة ؟ ولماذا ؟ المجرد أن الفراعنة كانوا بارعين في التحنيط وزخرفة التوابيت تصير رفات أجدادنا معروضًا يجلب الثناء على متحف أجنبي لا متحف مصري ؟ كل ما أعلمه أن الفراعنة لم يضعوا أوانيهم وأمتعتهم معهم في مقابرهم استعدادًا للسفر إلى بريطانيا !

وعندما اقتربت من التابوتين استرعى انتباهي وجود بعض الوريقات المغلفة بالبلاستيك المقوى عليها ملخص بيانات المومياوتين فاستأذنت في أخذ إحدى هذه الوريقات ـ خاصة أنني وجدت أن هناك أكثر من نسخة من هذه البيانات المغلفة ـ لعلها تكون ذكرى لوجود موياوتين مصريتين في هذا المتحف الذي مررت به صدفة ، إلا أن طلبي قوبل برفض قاطع ، وتأكيد بأن هذه الوريقات ـ البسيطة ـ أملاكًا للمتحف ولا يمكن خروجها منه ، فشعرت بالخجل من نفسي ، متعجبًا كيف يحافظ هؤلاء على أبسط أوراقهم الحديثة ونفرط نحن في تراثنا .



طلبت على الفور مقابلة مدير المتحف وسألته كيف دخلتا هاتين المومياوتين إلى بريطانيا ؟! فبادرني أنها أتت كهدايا .. فقلت له على الفور أنهما مومياوتين فهل تهدى الجثث ؟!! .. أتقبل أن تقوم بإهداء جثة أحد أفراد عائلتك بعد موته؟ فتهرب من الإجابة وقال: إن الأمر يختلف فرددت وما وجه الاختلاف ؟ أهؤلاء بشر ونحن غير ذلك ؟! وما كان مني بعد ذلك إلى أن أبلغته على الفور برغبتي في عودة هذه الآثار والمومياوات إلى بلادي فأعطاني أسماء وعناوين بعض الجهات التي يمكن الاتصال بها في هذا الخصوص ..

بدأت الاتصال بالجهات التي حددها لي إلا أن عملية صعبة جدًا ، لم تخل من المغامرات .

فبعد الاتصال الأول ، وعلم القائمين على هذه الجهات بطلبي قاموا بتجاهل الرد على اتصالاتي الهاتفية تمامًا ، فقمت بإرسال رسائل إلكترونية عدة ،

فلم أحصل على رد جاد ، فبدأت أطوف بشوارع المدينة باحثًا عن موقع هذه الإدارة وتوصلت إليها بعد مجهود شاق .

طرقت الباب ففتح لي شاب وسيم وأبلغني أنه يجب الحصول على موعد حتى يتسنى لي الدخول ومقابلة القائمين على الإدارة .

في اليوم التالي جاءني الرد بالموافقة على تحديد موعد ومقابلتي لمناقشة إجراءات استرداد الآثار ففرحت لمجرد الحصول على الموعد ، وفرحت أكثر لذكرهم في الرسالة البريدية عبارة (مناقشة إجراءات الاسترداد) فاتصلت على الفور بالسفارة المصرية ، والمكتب الثقافي المصري في لندن وطلبت حضور مندوب من السفارة في المقابلة الأولى ، وبدأت كذلك بالبحث عن أي فردٍ في الجالية المصرية لاصطحابه إذا لم يحضر مندوب السفارة ، ولكن مرت الأيام واقترب موعد المقابلة ، ولم أنجح في الحصول على موافقة من أي من المصريين المتواجدين في المدينة للحضور معي خاصة وأنني لم أكن مستريح للإجراءات الأمنية المشددة لهذه الشركة المالكة لمعارض مدينة شيفيلد ، كما استرعى انتباهي أن الكثير من المصريين يهتمون فقط بسماع القصة من باب العلم بالشيء ، قبل أن يعتذروا لي في النهاية بعذر أو بآخر ، مما أنهك قواي في تكرار الشرح عشرات المرات بلا فائدة . أما السفارة فقد تعللت بأنه لم يأت إليها الرد من القاهرة .

وبدأت خلال هذه الفترة التردد على المتحف ، شاعرًا بداخلي وكأنني أجدد العهد إلى هاتين المومياوتين المصريتين أنني لن أتركهما وحيدتين هنا في بلاد تبعد آلاف الكيلو مترات عن ضفاف نهر النيل ، الذي تربيتا إلى جواره ، وأثناء ترددي على المتحف لاحظت وجود مدونة أو دفتر بجوار موضع المومياوتين يستطلع رأي الزائر في أمر رد هذه الآثار إلى دولها الأصلية وروعني تعليق لأحد الأطفال قال فيه بالحرف الواحد : «هذه البلاد لم تحافظ على آثارها فلماذا نعيدها إليهم» ، ثم توقيع الطفل بعدم الموافقة على إرجاع الآثار إلى بلادها الأصلية .

كان هذا التعليق بمثابة المحرك الذي دفعني إلى المضي في طريقي بمزيد من الإصرار ، وجاء موعد المقابلة . ولم يأت مندوب من السفارة ، كما لم أنجح في إقناع أحد من الأخوة المصريين بالحضور معي ، وعندما لاحظت ترددهم قررت الذهاب بمفردي مصطحبًا معي أحد الأصدقاء الهنود ، وصديق آخر (بريطاني)، وذهبنا في الموعد وتم الترحيب بنا قبل أن يتم اصطحابنا إلى غرفة الاجتماعات ، ولاحظت أنهم يتفحصون كل منا بدقة ، كما لاحظت حرصهم على معرفة تفاصيل بيانات كل منا !

بدأنا النقاش - والذي كان عاصفًا في البداية بسبب المماطلة التي حدثت في تحديد موعد المقابلة - ثم بدأنا في الحديث التفصيلي ، واستطردوا قائلين : أنهم لكي يبدأوا النظر في طلب الاسترداد يجب أولاً الحصول على مطالبة من الجهات الرسمية المصرية باسترداد هذه الآثار ، مؤكدين أن هناك عدة خطوات تلي ذلك منها : أن تؤكد مصر أن لديها متاحف لاستقبال هذه الآثار ، بالإضافة إلى عدة تعقيدات وموافقات على إجراءات الاسترداد ، والتي أكدوا لي أنها طويلة ، قد تصل إلى عدة شهور ، فرددت عليهم بكل حزن ، مؤكدًا أنني مستعد للرد على كافة الحجج التي يسوقونها ، متسائلاً إن كان أحدهم يقبل أن تكون رفاة هنري الثامن في مصر موضوعة في أحد المعارض المصرية ، ويأتي هو من بريطانيا لرؤيتها في معارضنا ؟! فأجابتني إحدهن بأنها لن تكون سعيدة بذلك بكل تأكيد . فاستطردت قائلاً أن لدينا متاحف مثل متاحفكم ، ونعرف كيف نحافظ على مقتنياتنا وتاريخنا مثلكم وأكثر ، وانتهى الاجتماع .

في اليوم الثاني قمت بإبلاغ السفارة المصرية بلندن بطلب القائمين على المتحف بضرورة الحصول على خطاب من الحكومة المصرية يطالب باسترداد الآثار (جدير بالذكر أن الجانب البريطاني قد اشترط لاحقًا أن تكون تلك المطالبة صادرة عن الهيئة العامة للآثار ، وموقعة من قبل رئيس الهيئة) .

توالت الاجتماعات بعد ذلك - بعد أن زالت رهبة اللقاء الأول - في جو من الود والتفاهم ، وإن لم تخل أحيانًا من المراوغات في تحديد الموعد التالي ،

مما اضطرني في إحدى المرات إلى ملاحقة إحدى موظفات الهيئة إلى خارج المبنى أثناء تدخينها للفافة تبغ (يحظر القانون البريطاني التدخين داخل الأماكن المغلقة) للحصول على الموعد التالي ، والذي حضره معي طالبان مصريان من طلبة الدكتوراه ، بتكليف - تأخر كثيرًا - من المكتب الثقافي في لندن ، وكنت في هذا الاجتماع مشحونًا بالعزيمة على استرداد آثارنا إلى حد قيامي بوضع صورة «أبو الهول» أمامهم وسؤالهم عن سبب ضربه بالمدافع إبان فترة الاحتلال الفرنسي ، ثم أخذ بعض أجزائه - والتي لا زالت معروضة بمتحف بلندن يحصلون على عوائدها من زائري هذه المعارض ، بينما لا تحصل مصر صاحبة الأصول والمقتنيات على شيء ، وكذلك تبيان مدى المعاناة التي مرت بها مصر نتيجة الاحتلال البريطاني، وإهدار ثرواتها وآثارها وتاريخها .. ويبدو أن الحديث عن فترة الاحتلال قد أتى بمفعول ما ، حيث بدأ القائمين على هذه الهيئة في تناول إجراءات الاسترداد بجدية ملحوظة .

طال انتظار خطاب الجانب المصري ، قبل أن تحضر مندوبة عن السفارة - بعد إلحاح شديد مني - وبرفقتها مندوب عن الهيئة العامة للآثار ، وقاموا بجولة مع مسئولي المتحف في مخازنه ، واطلعوا على جميع الآثار الموجودة بهذه المخازن ، والتي يصل عددها إلى ألف وخمسمائة قطعة والتي تتضمن الخمسة قطع المعروضة وهي: تابوتان ورأس بشرية وكف أدمية وجرة .

بعد ذلك بدأت بمتابعة السفارة وهيئة الآثار للتعجيل بإرسال المطالبة ، وكذلك محاولة دفع المتحف للبدء على التوازي بإجراءات الاسترجاع ، إلا أن الجانب البريطاني أصر دائمًا على انتظار رد هيئة الآثار .

وحين طالت فترة الانتظار ، ولم تصل أي مطالبة بالاسترداد اضطررت إلى التوجه إلى جهة أعلى من الشركة المالكة لمتاحف مدينة شيفيلد ، لسؤالهم عن موقف إجرءات الاسترداد ، ففاجئني مدير إدارة التطوير الثقافي ببلدية شيفيلد أنه تم الاتفاق مع الجانب المصري على أنه تبقى الآثار في متاحف شيفيلد ،

مضيفًا أن سياسة المملكة المتحدة هي رد الآثار إلى دولها الأصلية إذا طالبت هذه الدول بآثارها ، كما زودني بنسخة من المراسلات التي تؤكد الإتفاق الذي تم بين الجانبيين .

وعلى الرغم من خيبة أملي و (دهشتي) .. بدأت في التفكير في حل آخر ، فإذا كانت هذه الآثار مهمة للحكومة البريطانية فلماذا لا نطالب بإيجار سنوي عنها ، وهو ما سيعود بنفع أكيدٍ على البلد، حتى يمكننا من تكوين الكوادر التي تكون قادرة على العمل في مجال التنقيب عن الآثار ، وتمصيره بالكامل ليكون قاصرًا على المصريين؟!

إن فكرة الإيجار السنوي مشابهة لأمر الملكية الفكرية ، فهذه أشياء وتحف صنعها أجدادنا ونحن نتوارثها .. أم أن الملكية الفكرية حلال لهم وحرام علينا!!!

على الجانب الآخر قال د . زاهي حواس : أنه تلقى خطابًا من NICK DODD الرئيس التنفيذي لمتاحف شيفلد أفاد بأن المتحف لا يسعى لإعادة تلك الآثار حيث طالب الجانب البريطاني من الجانب المصري إثبات ملكية مصر لتلك الآثار ، حيث لا يوجد دليل على خروجها بطرق غير مشروعة أو أنها مسروقة من مصر .. وإن تلك الآثار ملكًا للمتحف .

وأضاف د . حواس : أنه لو ثبت أن الآثار المذكورة خرجت من البلاد ووصلت إلى هذا المتحف بطرق غير مشروعة فلن نتوانى عن المطالبة باستردادها إلا أنه لا يملك الدليل .

وأشار إلى أن متحف شيفلد أبلغة بضرورة التقدم بطلب استرداد ولكن عبر القضاء البريطاني الأمر الذي سيكلف الخزانة العامة للدولة ملايين الدولارات في قضية غير مضمونة .

وأخيرًا يظل السؤال معلقًا وهو إذا كانت القوانين الإنجليزية توافق على إعادة المومياوات لأنه لا يجوز الحصول على «أجزاء أدمية» .. فلماذا لا نبدأ بإعادة المومياوات على الأقل من باب قيمنا في مراعاة حرمة الموتى ؟! ثم بحث إعادة باقي الآثار والتي تبلغ نحو ١٥٠٠ قطعة؟

إهدار ملايين الجنيهات بالتعاقد مع معهد أمريكي مشبوه تسبب في إتلاف الآثار والمومياوات

قدم إلى مصر معهد بول جيتي الأمريكي وهو معهد مشبوه - والوصف لعالم آثار كبير وعميد كلية الآثار الأسبق الدكتور على رضوان - حيث استطاع هذا المعهد «اختراق» هيئة الآثار وتنفيذ مشروعات بملايين الجنيهات انتهت بتلف الآثار خاصة من خلال عمله «التجاري» لفاترينات حفظ المومياوات بالمتحف المصري .

ومن ذلك ما جاء في شهادة الدكتور على رضوان ومما أشار إليه العلماء والمتخصصين :

- انفجر الصندوق الزجاجي الذي صنعه المعهد الأمريكي لمومياء سقننرع (أحد ملوك الأسرة السابعة عشر) .

- تولى مشروع ترميم الصور الجدارية الملونة بمقبرة توت عنخ آمون رغم الاعتراض العلمي لعلماء الآثار وعلى رأسهم قسم الترميم بكلية الآثار جامعة القاهرة برئاسة د . محمد عبد الهادي .

- تولى ترميم مقبرة نفر تاري على أسس غير علمية وتم استبعاد فريق المصريين من المشاركة في الترميم .

- رغم أن «فاترينات» قاعات المومياوات بالمتحف المصري حديثه، وأن العمر الافتراضي لها حتى عام ٢٠١٧ - حسب شهادة العلماء والمتخصصين ومنه

م . أحمد سعد مدير إدارة الورش بقطاع المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار - وبفرض وجود أخطاء فيجب أن تتحمل قيمتها الجهة التي قامت بتنفيذها وسؤال من وافق على استلامها بتلك العيوب .. كما أن النواحي الفنية الخاصة بمعالجة الهواء داخل الفاترينات يمكن للجهات العلمية المصرية القيام بعملها .

- بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٨ أكدت خطابات مجلس الآثار إمكانية قيام ورش المجلس بتنفيذها .

قام معهد بول حبيتي بعمل تقرير عن «الفاترينات» رغم المفروض أن تقوم بالتقرير جهات وطنية وقام بعمل المشروعات بملايين الجنيهات مع ملاحظة أن الفاترينات السابقة لم ينته عمرها الافتراضي .. كما قام المجلس الأعلى للآثار بتوقيع اتفاقية مع المعهد المذكور بشأن مشروع ترميم مقبرة توت عنخ آمون دون الرجوع للجهات العلمية في مصر وأهمها كلية الآثار ولخطاب المرسل من إدارة التنسيق والديكور بقطاع المشروعات إلى مدير عام هندسة مشروعات المتاحف بشأن دراسة موضوع تزويد قاعتي المومياوات بالمتحف المصري بفتارين حديثة ومؤمنة (وهو ما يعني بمفهوم المخالفة أن فتارين قاعتي المومياوات بالمتحف متخلفه وغير مؤمنة أو أن الغرض «بيزنس») .

هذا وقد أورد الخطاب الملاحظات الآتية :

- قام خبراء معهد بول جيتي للترميم بالولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تقرير تناول السلبيات الواردة في قاعتي المومياوات واستعرضته اللجنة المشكلة.

- انتهت اللجنة إلى ضرورة تزويد قاعتي المومياوات «بالفتارين» الحديثة على غرار فاترينة الملك توت عنخ آمون بمقبرته بوادي الملوك بالأقصر .

- طلب رئيس قطاع المتاحف بالموافقة على الإحالة لقطاع المشروعات لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

- أشر الأمين العام لمجلس الآثار بأن يتم فورًا اتخاذ الإجراءات نحو شراء فتارين جديدة على غرار نفس «الفاترينة» الخاصة بمقبرة توت عنخ آمون .

- توقيع شهيرة القماح المشرف العام على إدارة التنسيق والإدارة على الخطاب المذكورة ، وصورة مبلغة لمكتب السيد اللواء / رئيس قطاع المشروعات .

(تعليق) :هذا الخطاب يعني ببساطة الحاجة إلى شراء فاترينات جديدة على غرار فاترينة مقبرة توت عنخ آمون (لأنها قدوه) بناء على تقرير المعهد الأمريكي «بول جيتي» ، فإن الأمر يطرح العديد من التساؤلات .. فمن الذي أعطى معهد بول جيتي أحقية عمل تقرير ؟! .. ومن هي اللجنة المشكلة لفحص سلبيات قاعتي المومياوات بالمتحف ؟! وأين كانت هذه اللجنة أو غيرها عند شراء «الفاترينات» علما بأنه لم يمضي أقل من ثلاث أعوام على الشراء ؟! وما هو الحال وأن العمر الافتراضي للفاترينات لا يقل عن ١٣ سنة وأن الشراء تم عام ٢٠٠٥ أي إنها بحالة جيدة حتى عام ٢٠١٧ على الأقل أو محاكمة من قاموا بالشراء بإهدار المال العام ؟! وماذا عن ما يقال إن ورش الهرم تقوم بعمل «فاترينات» سيئة حتى تعطي الفرصة للاستيراد بدلاً من التصنيع داخل ورش المجلس الأعلى للآثار مما يوفر ملايين الجنيهات ؟!

وأين الجهات العلمية المحايدة التي تفصل في مسألة جودة «فاترينات» المومياوات ؟! ولماذا لا يتم الاستعانة بآراء العلماء الشرفاء والخبراء الأكفاء بالمركز القومي للبحوث وكلية الآثار بدلاً من المعهد الأمريكي المشبوه وأعوانه؟! .. ولماذا لم يتم تصنيع جسم «الفاترينات» -على الأقل- داخل ورش مجلس الآثار طبقًا لقرار رئيس الوزراء وملاحظات جهاز المحاسبات بل والبحث في المراكز العلمية في مصر عن إمكانية تصنيع الجزء المتعلق بإدخال الهواء ونسبة النتروجين وغيرها قبل الاستيراد ؟ مون هي اللجنة التي صاحبت عملية الشراء؟ وما هي البدلات التي حصلت عليها ؟ وكم المدة التي قضتها بالخارج بأوربا أو أمريكا وماذا فعلت هناك ؟! .. وفي كل الأحوال إذا كان معهد بول جيتي يرى تطوير قاعتي المومياوات بالمتحف المصري على غرار

«فاترينة» توت عنخ آمون المخالفة للمواصفات فهو يعني القضاء على كافة المومياوات بالمتحف المصري !

. مستند ثالث.. مذكرة مرسله من م . أحمد سعد سليمان مدير عام شئون المناطق بقطاع المشروعات إلى د . زاهي حواس ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار جاء فيها .

ـ أشار الجهاز المركزي للمحاسبات في تقاريره لقطاع المشروعات بعدم شراء ما يمكن تصنيعه بورش المجلس بالأقصر .

ـ تم توريد «فاترينة» مومياء توت عنخ آمون بمبلغ ثلثمائة ألف جنيه .

ـ أفادت اللجنة المشكلة من قبل الورش بأن «الفاترينة» يمكن تصنيعها بتكلفة خمسة آلاف جنيه فقط وبنفس المواصفات بل وبأفضل منها وطبقًا لمعايير مركز بحوث الآثار (أي بفارق ٢٩٥ ألف جنيه في «الفاترينة» الواحدة .

ـ ثانيًا : بخصوص ماكينة تنظيم التهوية ودرجة الرطوبة داخل مقبرة توت عنخ آمون للحفاظ على المومياء .. نحيط العلم بالآتي :

ـ الماكينة المطلوبة من قبل الأثاريين بالأقصر تقل عن مقاس ١٨٠ × ١٨٠ سم بينها الماكينة الموجودة أكبر بكثير من المقاس المطلوب مما جعلها لا يمكن إنزالها داخل المقبرة الأثرية ، وجاء هذا الخطأ برغم قيام المختصين بالقياس بالسفر للخارج لشرائها ومعاينتها ، وتم صرف بدلات سفر لهذه الفرقة بمبالغ فلكيه .

ـ رغم وجوب وضع الماكينة بجانب الجسم المراد تنظيم التهوية ودرجة الحرارة والرطوبة حول (المومياء) بما لا يزيد أو يبعد عن خمسة أمتار تم تركها بالخارج لاستحالة إدخالها المقبرة .. ومع انتقاد جهاز المحاسبات تم توصيلها وتشغيلها على مسافة تزيد عن ٢٥ متر عن المومياء وخارج المقبرة وفي الشمس مما تسبب في التالي :

- إهدار نحو نصف مليون جنيه ثمن «الفاترينة» بخلاف بدلات السفر الفلكية .

- تعرض الجهاز للفساد نتيجة تعرضه للشمس والعوامل الجوية .

- الأكثر خطورة تعرض مومياء توت عنخ آمون للتلف نتيجة عدم وجود تهوية سليمة وقياسات حقيقية مما يؤدي إلى نمو الفطريات وغيرها .

ورغم ذلك استمر معهد بول جيتي الأمريكي المشبوه في العمل وبالأدق التخريب و «البيزنس» في آثار مصر !

هل تعود آثارنا المهربة إلى الخارج ؟!

– أثار مصر تملأ المتاحف ويمتلكها أفراد وتباع في المزادات !

– وزارة الثقافة تنازلت عن آثار مهربة إلى كندا لعدم دفع أتعاب المحاماة !

– البعض يقصر تهريب الآثار إلى أوربا وأمريكا بينما التهريب إلى الأمراء العرب وإسرائيل بشكل كبير أيضًا .

– الحل في الملاحقات القضائية وإيقاف فوري لبعثات الدول المتهمة بسرقة الآثار .

يثير طرح التساؤل حول إمكانية عودة آثارنا المصرية من الخارج العديد من الإشكاليات والمحاور والنماذج بل والقصص العديدة ومنها :

- أن متاحف العالم تعج بآثار مصر بل أن تلك المتاحف بدون الآثار المصرية لا قيمة لها ، وهناك قطع عديدة لا مثيل لها مثل الأبراج السماوية لمعبد دندره وغيرها ..

- أن هناك مجموعات يمتلكها الأثرياء في أوربا ومنها على سبيل المثال المجموعات التي يمتلكها ورثة اللورد كارنر فون ممول اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في قلعة بأكملها تضم آثار توت عنخ آمون وغيرها من آثار مصر ..

بل إن بعض هذه المجموعات مثل المجموعة التي يمتلكها الأمريكي روبرت شمل عرضت في معارض دولية للآثار بجانب آثارنا ! .. ومجموعة يمتلكها ثري نرويجي نشرها على الإنترنت عام ٢٠٠٢ ومن بينها برديات وخاتم للملك توت عنخ آمون من الفيانس الأزرق ، وخاتم للملك حور عما من الأسرة الأولى وقطع أخرى .

ـ إن صالات المزادات تعرض كثير من آثار مصر من كافة العصور وإعلانات المزادات تنشر على شبكة الإنترنت !

ـ يوجد تخريب وسرقات من الأجانب الذين يعملون في مصر بشكل رسمي أي البعثات الأجنبية ..

ـ يوجد أجانب من كل الجنسيات يقيمون في مصر يقومون بتهريب الآثار .. ودفاتر أحوال القضايا تشير بشكل دوري وشبه يومي لمثل هذه الحوادث .. نذكر منها على سبيل المثال:

ـ ضبط سيده أمريكية عند محاولة تهريبها ١٦ قطعة آثار أصلية وسط ألف قطعة آثار مقلده.

ـ ضبط راكب كندي أثناء محاولة سفره ومعه عظام داخل صندوق تبين أنها عظام رومانية مستخرجة من الواحات وتخضع لقانون الآثار .

ـ أرمني يحاول تصدير ٨ لوحات أثرية تبين أنها منشوره من مقابر بسقارة ومنطقة المدامور بالكرنك .

وكشف الحادث عن سبق أن وجد شقيق التاجر الأرمني مقتولاً في البدرشين بسبب الخلاف بينه وبين لصوص الآثار على ثمن لوحه .

ـ ضبط أرمني وسويسرية أخفيا ٦٥ قطعة آثار ذهبية .. والأرمني بدير محل بشارع هدى شعراوي والسويسرية لديها مخزن بنفس العقار .

- إن ولع الأجانب بالاستفادة من آثار مصر لم يتوقف عن المتاحف الممتلئة بالآثار المصرية.. بل هناك محاولات استنساخ لمواقع أثرية بأكملها أو نماذج لآثار في مشروعات تجارية مثل المباني ذات الطراز الفرعوني أو الشكل الهرمي أمام متحف اللوفر بفرنسا وأكثر من ١٢ هرمًا أخرى في أمريكا وكندا .. بل إنه تم «مسخ» مدينة الأقصر في لاس فيجاس الأمريكية ليتجاوز زوارها ٣٦ مليون سائح في حين أن عدد السائحين للأقصر الأصلية في مصر والتي تضم أروع آثار العالم لا يتجاوز بحال خمسة ملايين سائح في العام !

هذا بخلاف موضوع غزو الصين لنماذج الآثار المصرية لكل أسواق العالم .. وأيضًا اتخاذ اسرائيل «موتيفات» آثار مصرية شعارًا لسلع تجارية !

أما المؤسف فهو محاولة تكرار مثل هذه المشروعات التجارية لاستنساخ المواقع الأثرية في مواقع قريبة من مواقع الآثار الأصلية وقد سبق هذه المحاولات في الأقصر وهضبة الأهرامات بحجة الحفاظ على الآثار الأصلية (!) وقد تصدى الغيوريين على الآثار لهذه المحاولات .

- إن بعض الأجانب المتورطين في قضايا تهريب الآثار من مصر يشغلون مناصب رفيعة نذكر منها على سبيل المثال : «فريد ريك شولتز» وكان يعمل مستشارًا للرئيس الأمريكي كلينتون وهو أحد أفراد قضية آثار طارق السويسي الشهيرة وتبين أن وظيفته الرسمية مستشارًا خاصًا للرئيس الأمريكي لرابطة تجارة الآثار .. وتكشف أنه أحد أعضاء المافيا الشهيرة التي تقوم بتهريب الآثار ويقودها «جونثان توكلي» المطرب الإنجليزي الشهير!

- ومن العجيب أنه أحيانًا يتم ضبط شخصيات لا يتوقع تهريبها للآثار ومن ذلك ضبط قطعة أثرية بحوزة زوجة رئيس لبناني وقامت بإهدائها لدير سانت كاترين .. وبالطبع وصف الإهداء لتلطيف القضية لأسباب سياسية !

- إن الشائع تهريب الآثار إلى أوربا وأمريكا بينما الواقع أن هناك آثار بكميات كبيرة تهرب إلى العدو الإسرائيلي وإلى الدول العربية .

فتجارة الآثار في إسرائيل مباحة وهي غير موقعة على اتفاقيات لعودة الآثار .. كما أن بحكم احتلالها لفلسطين فهي أقرب موقع يمكن تهريب الآثار له .

أما الدول العربية فكم كشفت قضايا عن أن التهريب لصالح أمراء في السعودية والكويت ويوجد متحف كامل للآثار في قطر ، وسبق ضبط - على سبيل المثال ٣٤ تمثالاً من العصور الفرعونية أثناء تهريبها إلى الأردن في مايو ٢٠٠٥ .. وغيرها وغيرها ..

ويلاحظ أيضًا أن تهريب الآثار يأتي من البلاد التي تمتلك رصيد أثري وحضاري مثل العراق.

وهذا الموضوع يلقى بعبء على اتحاد الأثاريين العرب وماله من جهود في الدفاع عن الآثار المصرية والعربية .

- هناك آثار مصرية يتم ضبطها وإخطار الجهات المسئولة في مصر وبعضها يتم التغاضي عن استردادها بحجة ارتفاع أتعاب المحامي الأجنبي بأكثر من قيمة الأثر - في نظر المسئولين طبعًا !! - وبعضها يستمر التراخي وكأنهم يظنون أن المحامي الأجنبي سيتطوع للدفاع دون أي أجر لإعادة الآثار إلى مصر ! .. ومن أمثلة ذلك : ضبط مستورد كندي في مطار ميرابيل بمونتريال وبحيازته صندوقًا كبيرًا يضم مومياء وتابوتين وتحفظت الشرطة على الصندوق (لا يعرف أحد كيف خرجت آثار بهذا الحجم من مصر !) .

.. وسارع القنصل المصري بتوكيل محامي مصري مهاجر يدعى سامي إسكندر والذي قدم ما يثبت أحقية مصر في هذه الآثار .. وطالب المحامي بأتعابه حتى يسدد مصاريف الدعوى ويتابع الإجراءات ، وعلى الأقل يحصل على مقدم الأتعاب ، وظل القنصل العام يرسل إلى مجلس الآثار دون جدوى حتى مرت سبعة شهور وهدد المحامي بالانسحاب فأرسلت الآثار المستشار القانوني ومدير المتحف المصري لحل المشكلة وديًا وهو ما فشلا فيه بل إن ما

حصلا عليه من تكاليف سفر والذي منه ربما كان أكثر من أتعاب المحامي!واستمر هذا الإهمال إلى أن حكم المدعي العام لوزارة التراث الكندية بإعادة الآثار إلى المستورد الكندي !

- إن الأجانب يمثلون مكانه أدبيه وضغوط كبيرة في مجال الآثار .. وتجدر الإشارة إلى أن كثير من وقائع الفساد في ترميم الآثار لم يتم الاكتراث بها إلا إذا جاء الانتقاد من أجانب !

ويبدو أن السبب الأول هو الخوف من تأثر «اليونسكو» بهذه الانتقادات والتهديد بإخراج تلك المواقع من قوائم التراث العالمية .

وحاولت مصر استرداد بعض القطع الأثرية المهمة ولو لعرضها في مناسبات مختلفة داخل مصر دون جدوى ومنها : رأس نفرتيتي بألمانيا حيث سبق الإطاحة برئيس المتحف في عهد السادات لمجرد هذا الطلب ، وذقن أبو الهول بإنجلترا حيث وعدوا بالإعارة ثم تراجعوا ، وحجر رشيد فأعاروا حجر جبس مقلد !

فما الحال لو طلبت مصر سقف معبد دندره الذي سرق من المعبد ليزين متحف اللوفر، أو مقبرة إخت حتب التي فجرتها بيناديت زوجة بيتري بالديناميت لدرجة أن الفرنسيين كانوا يتهكموا ، وأطلقوا عليها ديناميت، وتم نقل سقف المقبرة لمتحف اللوفر وغيرها.

نجحت مصر في استعادة بعض القطع الأثرية خاصة في عهد تولي د . زاهي حواس موقع الأمين العام للآثار ومنها : تمثال أو شايني من الفيانس الأخضر من هولندا ورأس لأمنحتب الثالث كان ضمن قضية الآثار الكبرى من لندن ، وتمثال الكاهن معبد يمتضني رمز الإله مونتو وهو ضمن ٥٥ قطعة تمت سرقتها من مخزن مونتو عام ١٩٩٠ ، وأبريقين للماء والقهوة يعودان إلى العصر العثماني من ألمانيا وغيرها من القطع الأثرية .. ومثل هذا القطع أعيدت وكل منها وسط احتفالية وضجة إعلامية ..

ومع تأييد عودة أي قطعة آثار مصرية من الخارج إلا أنه يلاحظ أن الأثار العائد بالنسبة للآثار المسروقة حديثًا لا تصل بحال إلى نسبة واحد في المائة ! .. وغني عن البيان أن أكثر القطع تميزًا خرجت في اتجاه واحد .. أي دون عودة !

- إن هناك صورًا إيجابية ومضيئة لأجانب وحفاظهم على آثار مصر ومنها على سبيل المثال :

- إبلاغ سائحة إنجليزية عن تاجر أثار .. وكانت توجهت إلى محل للأنتيكات بميت رهينة، وفي أثناء تفقدها لنماذج أثرية مقلدة عرض عليها التاجر آثارًا حقيقية فسايرته وقامت بالإبلاغ عنه وتابعت شهادتها في القضية حتى صدر حكم بسجنه.

- ألمانية شاهدت متحفًا كاملًا للآثار لدى ألماني وزوجته فقامت بإبلاغ السفارة المصرية وتبين أن الآثار مهربة حديثًا من مصر (في عهد فاروق حسني).

- يوجد أجانب أعادوا آثارًا إلى مصر نذكر على سبيل المثال :

إعادة سيدة فرنسية (عام ١٩٩٦) لقطعة أثرية نادرة تمثل مركبًا فرعونيًا عمره ثلاثة آلاف عام ذكرت أنها ورثت هذه القطعة عن جدها ، وأنها تعشق الحضارة المصرية ، ولذلك فكرت في إعادتها إلى بلدها الأصلي مصر .

- إعلان شاب ألماني في رسالة نشرتها جريدة الديار المصرية (٦/ ٤/ ٢٠١٠) بأنه يحوز جعران أثري يعود إلى أكثر من ٣٥٠٠ سنة ، وأنه عرف من والدته قبل وفاتها أنها حصلت عليها أثناء حفريات شاركت فيها أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنه شعر بتأنيب الضمير حيث حصلت أسرته على هذا الجعران بطريقة غير شرعية فقرر إعادته إلى مصر .

أن عودة أثارنا المسروقة ليس بالسهولة التي يظنها البعض حتى لو كانت هناك اتفاقية اليونسكو واتفاقيات دولية .

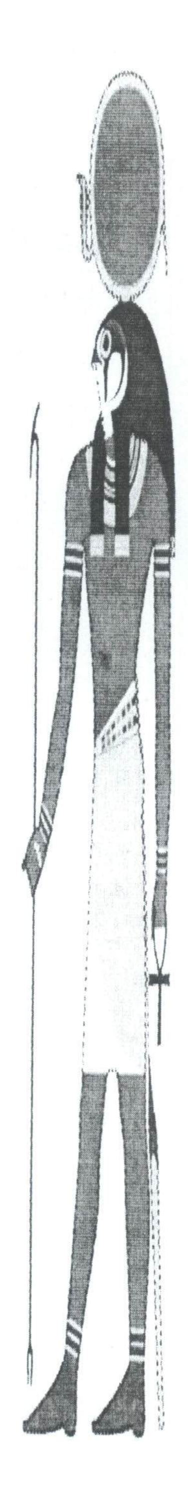
فالقوانين الدولية تسمح للدولة التي سرقت أثارها باستعادتها لكن بشروك منها أن تكون مسجلة وموصوفة ، وثبت خروجها عن طريق غير مشروع .

فتجار الآثار وتواطؤ بعض الأثريين يمكنهم من التلاعب في التسجيل ، كما أن الاعتماد على اليونسكو وكثير من الاتفاقيات لا يجدي مع دول غير موقعة عليها ، وكثير من الدول تتعامل مع الآثار على أنها سلعة تجارية ، والاعتماد على قوانين الملكية الفكرية غير مجد إذ عرفنا أن هذه القوانين لها حماية محددة المدة قد لا تتجاوز ٢٠ عامًا فتساوى بين الآثار وأحد أنواع مستحضرات التجميل !

والطرق الدبلوماسية تلقى ردود دبلوماسية أيضًا وأكثر نعومة وإن كانت تسبب غليان لأي غيور على الآثار .

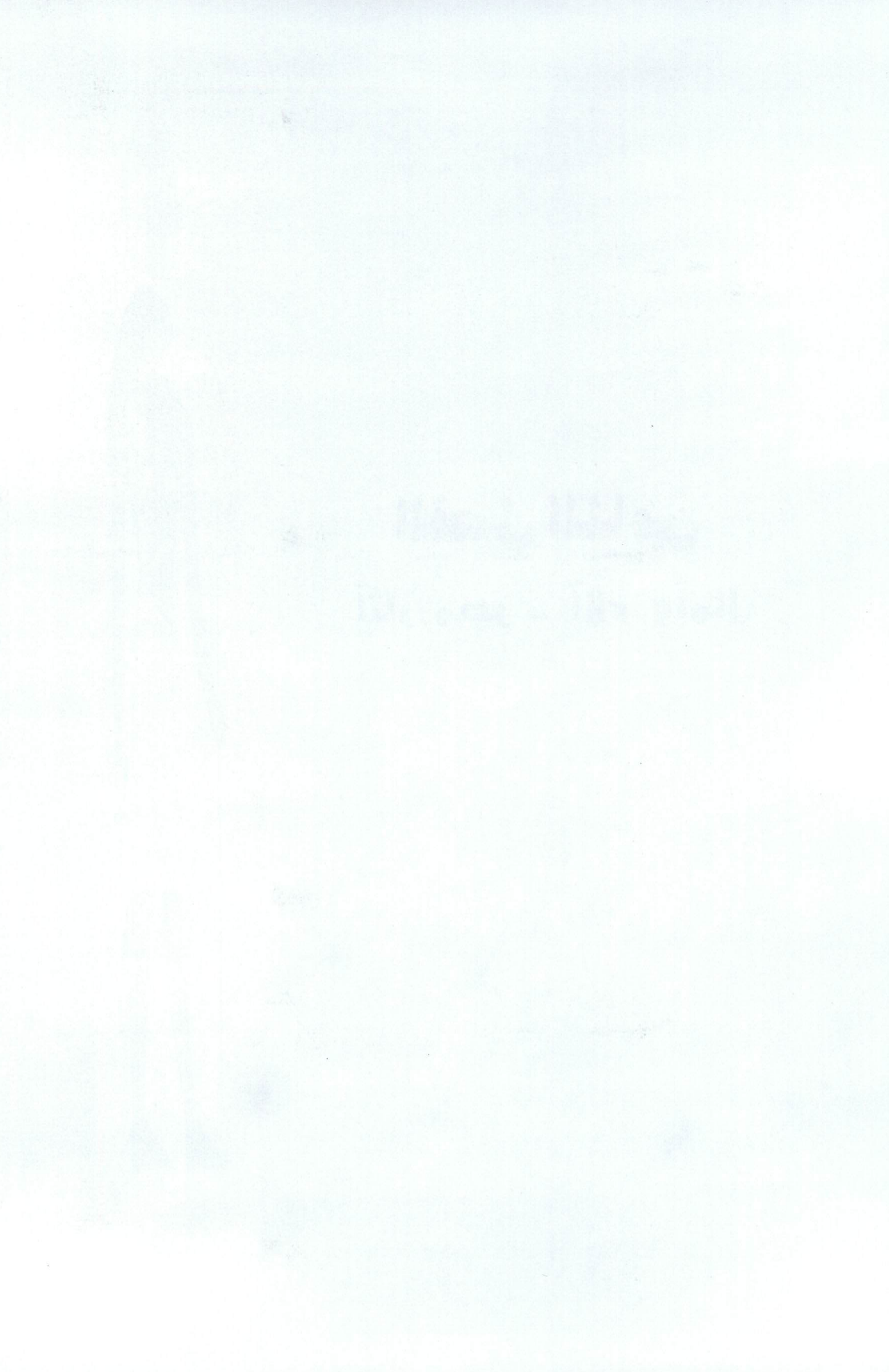
فعندما أرسلت مصر خطابات لعشرات المتاحف في الدول المختلفة لم يأت رد سوى من ٤ متاحف ومن بينها المتروبولتان والمتحف البريطاني وقال الرد : إن الأثر المذكور الذي تطالب به مصر معروض الآن في المتحف ويشاهده مئات الآلاف من الزائرين ، وأنه يلقى كل الاهتمام والعناية والرعاية والصيانة ويعرض بطريقة مشرفة ضمن مقتنيات المتحف المهمة .. ولم يقل الرد .. والعوض على الله !

لذا نرى أنه إن لم تفلح الطرق الدبلوماسية فعلا أقل من الملاحقة القضائية والضغوط وعلى رأسها إيقاف البعثات الأثرية التابعة لتلك الدول خاصة أن تلك البعثات ضمن المتورطين في سرقة وتهريب الآثار واستغلال أن الآثار التي تكتشفها لم يكن تم تسجيلها بعد.. ويمكن تهريبها عن طريق الحقائب الدبلوماسية !



الفصل الثامن

آثار مصر .. آلام وآمال



الفصل الثامن
آثار مصر.. آلام وآمال

انتقاء اجمل القطع الاثرية والذهبية واهداءها لكبار المسئولين قبل تسجيلها

إذا كان الحديث عن سرقات الآثار يركز بشكل أكبر على القطع الأثرية التي تسرق من المتاحف أو مخازن الآثار اعتمادًا على أن هذه القطع مسجلة وتوجد مستندات توثقها إلا أن هناك مقابر أثرية تفتح وتسرق سواء عن طريق لصوص الآثار أو أصحاب الحظوة الذين حصلوا على أراض بمناطق أثرية أو متاخمة لها ويقومون بالحفر "خلسة" .. أو ما يتناقل عن اكتشاف الأثريين لمقابر وإمكانية انتقاء أفضل ما فيها.

وهناك بلاغات تعرضنا لها فى هذا الكتاب ، ومنها :بلاغ لحارس آثار بمنطقة القنطرة بسيناء عن سرقة مقبرة أثرية بأكملها وذلك بالبلاغ عن معلومات تشير إلى تواطؤ بعض المسؤولين بالآثار .. ورغم هذا لم يتحرك أحد ولو باتهام الحارس بالبلاغ الكاذب!

وكذلك بلاغ صحفى لمكتب الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار عن اكتشاف بعض المواطنين لمقبرة أثرية بمنطقة صحراء المعادى وتأكيد أحد كبار الأثريين من خلال مشاهدتة للصور على الهاتف المحمول بأنها مقبرة أثرية حقيقية إلا أن لم يتم سؤال أو مجرد العناية بأصحاب البلاغ أو الإعلان عن مصدر البلاغ .

ونعتقد ان إهداء بعض كبار المسؤولين لآثار ذهبية من المتاحف أمر نادر إلا لو كان مثل حالة سرقة ٢٨ قطعة من المتحف المصري والاهداء بها، والأيسر فى إهداء المسؤولين قطع آثار ذهبية دون أي ضجة هو انتقاء القطع النادرة من

المقابر الأثرية فور اكتشافها وقبل تسجيل ما بها من آثار بل وقبل الإعلان عن اكتشاف المقبرةالأثرية ذاتها وهو ما يحدث أيضًا من بعثات الآثار الأجنبية وسرقتها وتهريبها للآثار قبل تسجيلها بتواطؤ أو غفلة من مفتش الآثار المرافق، وبذلك يكون الانتقاء هو "باكورة" الافتتاح .. أو "التباشير" او بالعامية " وش الفتة "

حاميها حراميها : تورط مفتشين آثار وضباط وخفراء ونواب برلمان في قضايا سرقات وتهريب الآثار

- ضابط يتزعم عصابة فيتم مكافأته بالنقل لمنطقة أثرية أخرى .. ومفتش أثار متهم بالسرقة فينقل إلى وحدة المطار !

- مفتشين آثار يقومون بالتثمين والتأكيد على الأثر الحقيقي من التقليد وتسجيله من عدمه مقابل أتعاب الخبة! .

- مفارقات عجيبة بين تكلفة الأسوار ومرتب الخفير!

من المؤسف ما تكشف عنه كثير من قضايا سرقات وتهريب الآثار أن المتورط أو المتورطين هم المسؤولين عن حماية الآثار !

خفراء أثار يقومون بتسهيل السرقات بل استضافة اللصوص .. مفتشين أثار يقومون بالسرقة .. أو يقومون بتثمين الآثار وتأكيد أنها حقيقية أو مقلدة .. ومسجلة أو غير مسجلة مقابل أتعاب الخبرة !

ضباط شرطة يتزعمون عصابات للتنقيب عن الآثار .. مدير مطار يقوم بتهريب آثار في الطائرة !

أعضاء بمجلس الشعب متورطين في قضايا سرقات واتجار آثار أو الاستيلاء على أراضي أثرية..

رئيس مجلس الشعب كان يغلق باب الاستجوابات .. يضطر أصحاب الشكوى للجوء إلى أعلى سلطة وهي رئاسة الجمهورية فيتضح أن رئيس الديوان ليس ببعيد عن الشبهات في هذا المجال !



كل هذا حدث في عهد مبارك ! .. والأمثلة لا حصر لها :

أما عن نماذج أعضاء مجلس الشعب، فهناك عشرات النواب تحاط بهم شبهات الكسب غير المشروع ، وتثار حولهم شبهات الاتجار في الآثار وهو ما يبدو من تكاليف الدعاية الانتخابية .. كما أن هناك نماذج ارتكبت وقائع صريحة في الاعتداء على المواقع الأثرية أو محاولة الاستيلاء على أراضي الآثار أو الدفاع عن المنحرفين في قضايا سرقات الآثار.

-نائب بالجيزة يقتل محاميًا لخلافات في الاتجار في الآثار.

- نائب عن المنيا ينقب في قصر أثري.

-نائب عن الواحات يتوسط للإفراج عن مهربي آثار.

-نائب عن الشرقية يدفع بآخر للاستيلاء على أراضي مجاورة لمعبد تل بسطا الأثري ، وشبهات التواطؤ مع عدد من المسئولين بالآثار.

-نائب عن مزغونة يحاول الاستيلاء على ألفي فدان بين أربعة أهرامات بمنطقة آثار دهشور.

-استغلال أبو العينين – نائب الجيزة – لنفوذه ببناء برج سكني وتجاري فوق منطقة أثرية بالأسكندرية (أمام حدائق الشلالات)، والتواطؤ مع المسئولين بالآثار، وتجاوزات في الحد الأقصى للارتفاعات.

علمًا بأن الأرض موقع المبنى خاصة بأموال الحراسات، وكانت ملكًا لأشرف السعد.. ووعد أبو العينين عند الحصول على ترخيص بتخصيص أربعة أدوار بالمبنى كمستشفى خيري لعلاج الفقراء مجانًا، وهو ما لم يحدث حتى تقدم م. ياسر سيف رئيس الجمعية الدولية للتنمية والبيئة ضده بالبلاغ رقم ١ لسنة ٢٠١١.

فقد كانت الحصانة تحمي نفوذ هؤلاء في التجاوزات دون التحقيق معهم .

وفي الوقت نفسه كانت استجوابات النواب الشرفاء عن سرقات الآثار في كافة مناطق مصر تتحول إلى تسلية ثم غلق باب الاستجوابات والانتقال إلى جدول الأعمال .

بلاغات للنائب العام ضد رئيس ديوان رئاسة الجمهورية عن مصير ٣٦٥ جاليه أثرى يقدر الواحد منها بـ ٣٠ مليون دولار .. وبلاغ آخر عن مصير «أربع » حاويات «كونتر» للآثار تم ضبطها بالسويس ونقلت إلى قصور الرئاسة.

عقوبة اللوم والتقريع هي عقوبة الإهمال المتسبب في تهريب آثار مصر إذا ارتكبها المسئول الأول عن الآثار !

أما عن تورط مفتشي آثار فحدث ولا حرج .. فكثير منهم كانت تتم مكافأته بنقله بمكان أفضل !

والأمثلة عديدة :

ـ محمود أبو الوفا مفتش آثار سقارة تم اتهامه بالاشتراك في سرقة جدار مقبرة تي عنخ رع فقام أمين مجلس الآثار باحتجازه بمكتب بالدور الرابع واستجوابه .. وبالطبع هرب أبو الوفا .. أبو الوفا.

وكرر الاشتراك في سرقات أخرى أشهرها سرقة تمثال أثري أثناء حضور مبارك والقذافي لاحتفال بالهرم .. فقرروا نقله .. ولكن إلى وحدة الآثار بالمطار!!.. إلى أن تم اتهامه مع أخرين في قضية سرقة الآثار الكبرى التي تم ضبطها في لندن وتم حبسه مع عدد من مفتشين الآثار أيضًا ..

- أيمن عبد المنعم خريج آثار مثله مثل الآلاف الذين كانوا يبحثون عن أي فرصة عمل .. فجأة التقطه وزير الثقافة فاروق حسني وولاه كل شيء في تخصصه وغير تخصصه وغير خبرته فتولى مسئولية مشروعات القاهرة التاريخية الذي لا يقدر عليها عشرات العلماء .. وتولى مسئولية المتاحف من تطوير أو استلام ومنها المتحف المصري والمتحف الجديد والمتحف اليوناني ومتحف النوبة .. إلخ و تولى المشروعات في المناطق الأثرية وعلى رأسها مشروع هضبة الأهرامات .. وتولى المشروعات الأثرية الكبرى مثل معبد هيبس ..وتولى صندوق التنمية الثقافية أو خزائن وزارة الثقافة.. إلى آخر المواقع.

وكلما جاءت الانتقادات رد الوزير بتصعيده إلى أن تم إلقاء القبض عليه في قضية رشوة وابتزاز ورغم ذلك ظل الوزير يؤكد على براءته !

- ضبط آثار مسروقة وإيداعها في متحف طنطا فإذا بمسئول بالمتحف يقوم بسرقة قطع آثار ذهبية نادرة من المضبوطات !

- في قضية سرقة مخزن عبارة عن مقبرة أثرية بطريق هرم أوناس تم اتهام وحبس أربعة من مفتشين الآثار .

- في قضية تسهيل تهريب آثار إسلامية من المطار (١٩٩٦) تبين أن من قاموا بالتسهيل عدد من أعضاء وحدة الآثار .. فتم نقلهم إلى التوثيق الأثري .

- في قضية سرقة آثار مخزن الشيخ لبيب بمعبد الكرنك تم اتهام مدير وكبير مفتشي آثار وتم مجازاتهما بخصم عشرة أيام ونقلهما .

- في قضية تهريب تاجر آثار بميت رهينة تبين أنه بمساعدة مفتش آثار بالمنطقة .

- في قضية تهريب ٦ قطع أثرية نادرة بالفيوم مقابل مليوني دولار (١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦) تزعم العصابة مفتش آثار سابق .

- في قضية طارق السويسي كان محمد سيد حسن مفتش الآثار بالأقصر وراء تهريب معظم الآثار .

- في عام ٢٠٠٦ تم ضبط كبير مفتشي آثار يقوم بتقدير ثمن الآثار المسروقة بمدينة نصر .

-أمثلة تورط ضباط الشرطة في سرقات الآثار في عهد مبارك – فاروق حسني لا حصر لها تذكر منها :

في ٥/ ٤/ ١٩٩٥ نشرت الصحف عن إلقاء مباحث الأموال العامة القبض على تشكيل عصابي مكون من خمسة أفراد قام بسرقة العديد من القطع الأثرية بقصد الاتجار والتهريب وذلك بإحدى الشقق بمصر الجديدة ، حيث أكدت المعلومات إلى أن التشكيل العصابي يتزعمه ضابط شرطة وأسفر الكمين عن ضبطه مع أفراد العصابة وبحوزتهم آثار مسروقة .

في يونيو ١٩٩٧ تم الحكم في قضية تهريب الآثار من مطار النزهة بالإسكندرية .. وكشفت القضية عن المتهم الرئيسي مدير أمن مطار النزهة السابق أثناء تهريبه ٥٦ قطعة أثار في حقيبة السفر إلى سويسرا .. وفي نفس القضية كان مساعده ضابط برتبة رائد وهو متورط في ذات التشكيل العصابي للاتجار في الآثار .

-في الوادي الجديد تم ضبط ضابط شرطة وهو يقوم بنفسه وبملابسه الرسمية مع عصابة لسرقة الآثار بالحفر والتنقيب ، وتشير أحداث الضبط إلى أن

الضابط اللص هو «أداة» في عصابة كبرى !! .. وبدلاً من إحالته إلى محكمة الجنايات قام مدير شئون الضباط «آنذاك» بنقله إلى منطقة أخرى مشهورة بالثراء الأثري وانتشار السرقات ! كما تمت ترقية رئيسه مدير المباحث إلى مفتش بمصلحة الأمن العام ، أما رئيس مباحث مديرية أمن الوادي الجديد الذي تصدى لهذا الفساد ، وانتقل ليلا لأكثر من ٢٥٠ كيلو مترا للتحقيق مع الضابط، وهو نفسه رئيس المباحث الذي قاد أكبر حملة للتصدي للسرقات بالوادي الجديد والتي كانت مرتعا للصوص الآثار بتواطؤ من الشرطة ، فقد تم نقله وتشريده بأمر مدير شئون الضباط ، وبالطبع يعود الهدوء والوئام لصالح اللصوص بفضل مثل هذا الإجراء !

ولنقرأ بعض ما جاء في محضر التحقيق الخاص بالضابط «الأداة» في عصابة سرقة الآثار ! .. يقول الخفير محمود محمد سفينة حارس آثار بمنطقة أسمنت الخراب التابعة لهيئة الآثار : «أنا وزميلي محمد عبد الله مكلفان بالحراسة وفي الساعة ٢,٥ بعد منتصف الليل شاهدنا نورا ينبعث من مقبرة أثرية فتوجهنا إلى هناك فوجدنا سيارة حمراء بدون أرقام خلفية وعرفنا أنها سيارة المطافيء ووجدت شخصين قادمين من المقبرة فأطلقت عيارًا ناريًا للإرهاب .. فلقيت واحدًا منهم يقول لي : أنت متهور ليه .. أنا ضابط شرطة (..) ومعي مسدس ، وممكن أرد عليك وراح يخلع البلوفر حتى يريني علامات رتبته العسكرية .. ولقيت ملابسه عليها تراب آثار ، ولما سألته عن سبب وجوده ارتبك وقال أنا مكلف بالمرور ، ثم قال : العربة عطلانة ، ثم قال «الكاوتش» عطلان ، فرأيت آثار التنقيب والحفر بالمقبرة والفأس داخل المقبرة والكوريك خارجها إضافة إلى فرار عدد من الأشخاص ووجود شخص ملثم كان يقف بجانب العربية !

أما محضر معاينة الآثار فقد أثبت وجود حفر حديث بالمقبرة لم يكن موجودًا قبل اكتشاف الواقعة ونتج عن الحفر وجود لفافات لأكفان الموتى ، وأن المقبرة ترجع إلى العصر الروماني !

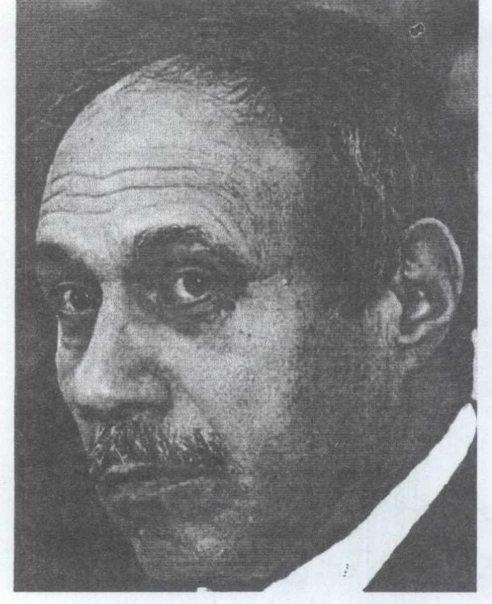
في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ نشرت الصحف عن اتهام رجال أعمال وموظف جمارك وضابط شرطة بيع سيف ذهبي لأمير عثماني بمبلغ مليون جنيه وكذلك بيع تمثال رخامي للسيدة العذراء .

وفي عام ٢٠٠٧ كان من أشهر الأحاديث عن المتورطين في قضايا الآثار لواء شرطة بمركز أبو كبير بمحافظة الشرقية إلا أن الماء لم يطلع للعالي ولم يتم القبض عليه .

وفي ١٨/ ٨/ ٢٠٠٧ نشرت الصحف عن القبض على مأمور مركز بقوص أثناء حفره في منطقة أثرية .

وفي ٦/ ١١/ ٢٠٠٨ نشرت الصحف عن قيام ضابط باتحاد الشرطة الرياضي انتحل صفة موظف بالبعثة الفرنسية الملكفة بالتنقيب عن الآثار .

وكان بصحبته عاطل .. وطلبا من رئيس مباحث ساقلته تكليف مخبر لمرافقتهما أثناء الحفر بالجبل الشرقي بسوهاج إلا أن رئيس المباحث شك فيهما .. وتمت إحالتهما للنيابة .



وفي ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨ نشرت الصحف عن ضبط ١٦ متهمًا ينقبون عن الآثار بمنوف وكشفت القضية عن تزعم ضابط شرطة للعصابة .

أما وقائع القضية العجيبة فجاءت في طلب ضابط الشرطة المتهم من الملازم أول أحمد عبد العزيز شعبان ضابط وحدة البحث الجنائي بمركز شرطة منوف مساعدته بإحتجاز صاحب منزل

لحين الانتهاء عن التنقيب عن الآثار بمنزله مقابل مبلغ مليون جنيه .. إلا أن الضابط «النزيه» رفض وقام بإلقاء القبض عليه هو وأفراد العصابة .

يلاحظ أن معظم القضايا التي تورط فيها ضباط الشرطة فى التنقيب عن الاثار كانت في فترة تولي حبيب العادلي وزيراً للداخلية .. وبالطبع الكشف عن هذه القضايا يجيئ بنسب نادرة عن الحقيقة .

- وفي ٢٢/ ٦/ ٢٠١١ أي بعد الانفلات الأمني والحاجة لإعادة الثقة مع الشرطة ، ألقت أجهزة الأمن على ضابط شرطة ومحام وصاحب شركة سياحية أثناء التنقيب ليلًا بمنزل مهجور بالدرب الأحمر للبحث عن كنز أثري!

هذه نماذج لتورط ضباط شرطة في سرقات الآثار ، ولكن للحق أيضًا يجب التأكيد على أن من قاموا بإلقاء القبض عليهم أيضًا ضباط شرطة شرفاء رفضوا مجاملة زملائهم .. وصف الزمالة بسبب الانتماء لمهنة واحدة ليس إلا ..!

أما عن خفراء الآثار فالأمثلة أيضًا لا حصر لها حتى أن د . هنري عوض في ندوة سرقات الآثار التي عقدت بنقابة الصحفيين وصفهم بالمدخل الأول للسرقات الآثار لدرجة قيام خفير آثار بعمل سهرة لفرنسي وزوجته حتى يتمكنا ليلاً من سرقة مخزن للآثار .

وفي قضية سرقة ثلاث لوحات فريدة للمعبد الجنائزي للملكة عنخ إن إس ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣ سرقها حارس آثار !

وقد تم تعيين نحو ١٧ ألف من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة في وظائف الحراسة وتبين أنهم بلا عمل حقيقي في الحراسة وليس لديهم أسلحة، وأن تعيينهم للتحايل في البحث عن فرصة عمل!.. وفي الوقت نفسه تجدر الإشارة إلى تكلفة سور حول منطقة الأهرام عشرات الملايين بينما مرتب الخفير ٣٠٠ جنيه!!

إلى آخر الأمثلة لمفتش آثار وضابط حرامي

ملحوظة هامة :

يقال أن الشرطة عندما كانت تضبط احد تجار الاثار وتسترد منه المسروقات تترك له قطعة أو قطعة قليلة ليعوض بها نفسه ومصاريف القضية ... والذي منه! .

تجار الآثار من كل المهن حتى السباك والترزي !

في قراءة العناوين حوادث سرقات الآثار والتي تقع بصورة يومية تجد أن لصوص وتجار الآثار من معظم وكافة المستويات و المهن المختلفة ، ومن ذلك :

- ضبط عالم آثار يخفي داخل فيلا كميات هائلة من التماثيل والتمائم وتمثال لرمسيس الثاني ممسكًا بعصا الحكم (العلم نور) .

- مرمم آثار يخفي مقبرة أثرية كاملة تمهيدًا لبيعها (المشتري يضمن أن الآثار سليمه) .

- ضبط محام وطالب جامعي أثناء عرضهما ٤٦ تمثالاً أثريًا بالبدرشين (يقدر يستأنف السرقة) .

- ضبط ١١٤ قطعة أثرية نادرة داخل محل جواهرجي لرجل أعمال بأسوان (عيار ٢٤) .

- ضبط ناظر مدرسة بسوهاج يعرض ٨٦ قطعة أثرية للبيع (قدوة في العلم)

- ضبط مدرس بيع تمثال أثري نادر للملكة كليوباترا (درس خصوصي) .

- ضبط «متحف آثار» ومخطوطات لتاجر أخشاب بالزمالك (مخازن الآثار مسوسه) .

- ضبط سائق ينقل تمثال لأبو الهول على جرار زراعي تمهيدًا لبيعه (مؤكد دفع الكارته) .

- بعد ضبطهم متلبسين بالاتجار في الآثار إخلاء سبيل منتج سينمائي وممثلة وريجيسير بالعجوزة بكفالة مالية (فيلم جديد) .

- سباك وسيدة مسجلة يعرضان ٥٨ قطعة أثرية للبيع (بيسلك أموره) .

- ترزي وزوجته ينقبان عن الآثار بعمق ١٠ متر تحت منزلهما بالمطرية (حسب المقاس)ز

- قهوجي بمصر القديمة بيع لوحات أثرية وقطع معدنية (أيوه جاي) .

- ضبط لوحات أثرية وعملات ذهبية بحوزة صاحب مقهى بالسيدة زينب (مقهى السعادة) .

- مزارع وتاجر يعرضان تماثيل بـ ٦ مليون جنيه بالمنيا (حصاد بدون زراعه).

طرق تهريب الآثار لا حصر لها : من الحقائب الدبلوماسية لسفن بأكملها

- الحقائب الدبلوماسية والطائرات الخاصة أشهر طرق استخدام النفوذ .

- شحنات الخضروات والفاكهة والآثار لتهريب الآثار الإسلامية والمخطوطات .

- سفينة إيطالية هربت دون أي تفتيش .. واتهام قباطنة بتهريب الآثار.

- دروب المنيا للبحر الأحمر .. وحدود سيناء مع العدو الصهيوني لتهريب الآثار .

يتساءل البعض كيف تخرج الآثار من مصر بكل هذا الحجم ومنها على سبيل المثال تمكن لص آثار ألماني تهريب ما يقرب من ١٥ ألف قطعة ليقيم متحف بأكمله .. وأيضًا بكل هذا الوزن حيث خرجت توابيت وتماثيل ولوحات جداريه بالحجم الطبيعي !

عشرات المنافذ للتهريب بعضها معروف مثل المطارات والموانئ ، وبعضها غير محدد وهي من خلال السواحل - أي غير الموانئ ، أو من خلال الحدود الممتدة خاصة مع العدو الصهيوني وعبر دروب من صحراء المنيا للبحر الأحمر وسيناء ..

عشرات الطرق أبرزها الحقائب الدبلوماسية حيث يقوم مندوب المطار بمراجعتها في مقر السفارة والذي يحدث فعليًا هو عدم وجود أي رقابة على تلك الحقائب لاعتبارات عديدة وقد كشفت قضية طارق السويسي عن خروج شحنات للآثار بهذه الطريقة .. فما الحال إذا كان التهريب يتم لصالح بعثات من جنسية نفس الدولة الأجنبية صاحبة الحقيبة الدبلوماسية ؟!

طرق أخرى أشهرها ميناءي دمياط والسويس خاصة لتهريب حشوات المنابر والمخطوطات وغيرها داخل أقفاص الخضروات والبصل والفاكهة وكذلك شحنات الآثاث .

وإذا كانت كل هذه الطرق والأساليب لن تمكن تهريب كل هذا الحجم فهناك الطائرات الخاصة وما يملكه أصحابها من نفوذ ..

وإن لم يكف كل هذا فيمكن أن نعرض لنموذج هروب سفينة بأكملها دون تفتيش ولا يعرف أحد ما كان بها وماذا لو كانت محملة بالآثار ؟!

بداية نشير إلى الإجراءات المتبعة والتصريحات المطلوبة حتى يمكن لأي سفينة مغادرة الميناء .. وهي إجراءات تتشابك فيها وتشرف عليها عدة وزارات مثل الداخلية والنقل البحري والمالية ، فضلًا عن وزارات أخرى قد يتم الاستعانة بها مثل الخارجية والدفاع والاقتصاد وغيرها ..

والإجراءات المتبعة منها تفتيش وتصديق إدارة الجمارك للوحدة وحصر مكوناتها والتصديق عليها وتفتيش وتصديق إدارة المفرقعات وتفتيش وتصديق إدارة مكافحة المخدرات وتصديق مصلحة الموانئ المنائر «عدم مغادرة» ومراجعة وإنهاء جوازات الأفراد الموجودين على المركب.. وتجمع كل هذه التصريحات وغيرها حيث تقرر القيادة الأمنية المسئولة للتصديق النهائي على

مغادرة الوحدة محددًا بها تاريخ الدخول والخروج وبيانات الطاقم والحمولة والاتجاه والتأمين وغيرها مع متابعة السفينة لمسافة ١٢ ميلاً حتى مغادرة الحدود الدولية حيث تمنع القوانين المحلية والدولية التحرك في هذه المسافة بدون بيان خط السير وخلافه ، وهو تصريح يسير بمنتهى الدقة حتى لو كان لسفينة صيد أو مركب نزهة .

وبالتأكيد تشدد المراقبة على سير السفن الأجنبية حتى لو كانت الحركة بين موقعين داخل الحدود المصرية، ويتبع مراقبة التصاريح وتفتيش الوحدة عند التحرك للخروج أو الدخول للبوغاز حيث توجد لنشات وقوات للمراقبة .

وكما هو متبع وطبقًا للقوانين يتم الاعتراض والقبض على أي وحدة تخالف التعليمات مع صلاحية القوة لإطلاق النار في حالة عدم الامتثال .. وفي حالة عدم تمكن القوة الموجودة من إتمام عملية الاعتراض يتم فورًا إبلاغ القيادة - عن طريق اللاسلكي - بالواقعة لاتخاذ اللازم نحو إرسال وحدة لتعقب الوحدة وإعادتها قبل مغادرة المياه الإقليمية ويستمر تعقبها بصفتها وحدة هاربة ويمكن أن تكون مهربة لأشياء أو أفراد وفي ذلك يمكن المطاردة حتى لو باستخدام الطائرات ، وكلها إجراءات معروفة وتؤكدها القوانين السيادية للدولة والقوانين الدولية ..

هروب القراصنة !

أما عن كيفية هروب القراصنة بالسفينة فيروي المحضر رقم ٦١٧١ والمحرر بقسم شرطة الجمرك بمديرية أمن الإسكندرية والمحول للنيابة في ٩/ ٨/ ١٩٩٤ الواقعة على لسان م . هاني الشناوي العضو المنتدب لشركة اليسكا في إيجيبت المالكة للسفينة وهي شركة مصرية - إيطالية ..

إنه في أثناء قيامنا بإنهاء إجراءات إعادة التصدير للوحدة مع مصلحة الضريبة على المبيعات والجمارك وهيئة الاستثمار، فوجئت بقيام كل من السيد محمد أحمد ومنتصر إسماعيل «مندوبي الشركة على المركب» بإبلاغنا بهروب

المركب بروشيدا بالقبطان وطاقمها الإيطالي دون إنهاء إجراءات الإفراج وتصريح الوحدة بالسفر ! وأن المندوبين المذكورين إدعيا أن القبطان الإيطالي طلب منهما فك الحبال ليقوم بتجربة المحركات داخل نطاق الميناء ثم اتجه مباشرة إلى فتحة البوغاز بأقصى سرعة في اتجاه المياه الدولية ! .. وأنه يتهمهما بالاتفاق مع القبطان الإيطالي ومساعديه على الهرب بالسفينة مقابل مبلغ مالي حيث لم يقوما بإبلاغ السلطات بهروب السفينة فور حدوثه بل بعد دخول الوحدة المياه الدولية!

وقد أكدت المكاتبات الرسمية أن لنش المرور القريب حاول اللحاق بالوحدة دون جدوى .

وهنا تثار التساؤلات وعلامات التعجب .. كيف قامت السفينة بالهرب دون أي معارضة من القوات المرابطة بالمنطقة ؟!

وكيف لم تر هذه القوات سفينة يبلغ طولها ٣٧ مترًا وعرضها أكثر من سبعة أمتار وارتفاعها عد أدوار ؟!

وكيف لم يتم الإبلاغ في الوقت المناسب إلى أن أبلغ المتضرر «العضو المنتدب» بنفسه عن الواقعة ؟.

وكيف لم يبلغ أعضاء الوحدة الأمنية الموجودة بالميناء قيادتها بالواقعة ؟!

ولماذا لم يتم التحقيق مع المقصرين في عملية هروب السفينة رغم أنها عملية فريدة من نوعها؟! .. بل لماذا لم يحقق مع البحارة المصريين والذين اتهمهم العضو المنتدب بالتواطؤ ؟!..

ولماذا لم تتم مخاطبة السلطات الإيطالية بمحاكمة عاجلة للقراصنة وهم : إيفر باكونو (قبطان) ، وأعوانه فينشنتزو سيرابيلا - لون بجي كاستدالدي - دينز برنارد ينو ؟!

فضيحة للأجهزة !

لقد كشفت عملية هروب السفينة والتي لم تحدث حتى في الصومال أو في القرون الوسطى - عن عجز الوزارات والأجهزة في مصر .. فلم تفكر وزارة المالية في السؤال عن المركب ولو لتوقيع الحجز عليها استيفاء لمستحقاتها من الضرائب والجمارك.. ولم تتحرك وزارة النقل البحري إزاء سفينة هاربة ؟! .. ولم تتحرك الأجهزة الأمنية رغم إمكان تهريب السفينة لأفراد وآثار وغيرها .. بل ولم تحاسب أفرادها عن كيفية خروج القراصنة من البوغاز في ثقة وأمان ! .. بل وسكتت وزارة الخارجية عن إرسال مذكرة احتجاج شديد اللهجة لوزارة النقل الإيطالية والمطالبة بعزل القبطان ومحاكمته وسحب ترخيصه بعد أن استهان بكل القوانين المحلية والدولية وبالسلطات وفر هاربًا .. ويبدو أن وزارة الخارجية ترى في مهاجمة مثل هذا القبطان أو القرصان إساءة للعلاقات بين مصر وإيطاليا بل يبدو أنها لا تسمع عن حملة التطهير في إيطاليا «وقتذاك»..

وبجانب هذا الاتهام هناك نماذج لاتهام قباطنة بتهريب آثار ومنها:

اعتراف سيدة يونانية عند ضبطها بتهريب ٣٨ قطعة آثار بأنها تقوم بالتهريب عن طريق شاحنة يمتلكها شقيقها مالك حاوية (فبراير ١٩٩٤).

وضبط عصابة لتهريب الآثار تضم عشر أشخاص من بينهم قبطان سفينة كويتي الجنسية (يونيو ٢٠١١).

وبالطبع لا يعرف أحد هل يتم تفتيش قبطان السفينة أم لا؟!

كما تجدر الإشارة إلى أن المراكب التي تنقل أفراد «الهجرة غير الشرعية» من مصر إلى أوروبا خاصة إيطاليا آلاف المرات دون أن يتم ضبطها إلا نادرًا يمكن أن تحمل آثار لتهريبها.

السرقة بمساعدة الأقمار الصناعية:

أما أحدث الطرق والمخاطر والتي تتماشى مع التطورات العلمية تأتي في استقراء لخبر أذاعته عدد من وكالات الأنباء عن أن الأقمار الصناعية كشفت عن ١٧ هرمًا جديدًا بسقارة بمصر بواسطة متخصصين في هذا المجال ، وسبق أن حصل مجلس الآثار على صور فضائية عام ٢٠١٠ ، وكانت لمنطقة جنوب

سقارة، وأظهرت وجود ثلاثة أهرامات قديمة كان اكتشفها عالم الآثار الفرنسي جاكييه في القرن الماضي من بينهم هرم الملك خنجر ، ويرجع للأسرة الثالثة عشرة (١٨٠٣ - ١٦٤٩ق.م) ، كما كشف د. حواس عن قاعدة هرم دون معرفة صاحبه.

وقد رد مجلس الآثار على هذا الخبر بأنه ممنوع الإعلان عن أيه اكتشافات قبل إخطار وزارة الآثار، وإن كانت الأقمار الصناعية تلتقط صورًا من أعلى، فإن الحفائر الأثرية العلمية هي التي تحدد الأثر وكل المعلومات عنه.

ونعتقد أن رد وزارة الآثار يأتي من الجانب العلمي المتخصص في شأن الآثار، ولكنه لا يمنع استفادة اللصوص إذا وصلتها تلك الصور، فهي تعطي مؤشرًا قويًا على أماكن وجود الآثار.

ويضاف إلى ذلك الخطر الإعلان على شبكة الإنترنت عن آلات حديثة للكشف تحت الأرض بأعماق تتجاوز الـ ٢٠ مترًا.. وكلها أخطار إن لم يتم عمل حساب لها فسوف تضيع آثارنا باستخدام التكنولوجيا!

تبادل الاتهامات كشفت المستور في تهريب الآثار عبر مطار القاهرة

- خلافات مدير الوحدة والأثريين بالمطار كشف عن وقائع إهمال جسيمة .

- تشكيل لجان غير متخصصة بالمخالفة للقانون للإفراج عن الآثار المضبوطة .

- مهمة رسمية بدلاً من ضبط الآثار .. استقبال «الهوانم» من ضيوف كبار المسئولين !

انكشف المستور في تهريب الآثار عبر مطار القاهرة .. صدر قرار بنقل عدد من مفتشي الآثار بوحدة المضبوطات الأثرية بالمطار فتقدموا بمذكرات أوضحوا فيها أن سبب الاستبعاد الحقيقي هو تصديهم للفساد ورفضهم للإهمال في معاينات المضبوطات الأثرية ، وأنهم يعارضون تهريب الآثار فيتم تشكيل لجان

بديلة تنتهي إلى الإفراج عن الآثار الحقيقية .. وأن هناك وقائع تهريب مرت بالفعل (في ذلك الوقت) آخرها تمثال نادر خرج إلى أسبانيا .. وهناك مضبوطات أثرية تم الإفراج عنها من خلال لجان بديلة آخرها الإفراج عن ٣٠ قطعة «آثار إسلامية» نادرة تعود لعصر السلطان قلاوون ولأسرة محمد علي وكذلك نياشين تركية .. أما أغرب الوقائع فهو تكليف مفتشي الآثار بوحدة الضبط بالمطار بمهام لا تتعلق إطلاقًا بالعمل من خلال إشارة تليفونية تحمل عبارة الموضوع مهم جدًا وعاجل .. أما الموضوع المهم جدًا فهو تسهيل مهمة سيدة قادمة من بيروت بدعوى أنها صديقة شخصية لمسئول كبير !

بداية هذا النموذج للفساد في المطار جاء في القرار رقم ١٤٥٢ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ بتوقيع الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بناء على مذكرة مدير عام المنافذ الأثرية وآخرين بنقل كل من عبد الفتاح عبد الفضيل وعمر محمد أحمد وطارق أحمد طراد مفتشين آثار إسلامية من مركز الوحدات الأثرية بالقاهرة الكبرى (وحدة المضبوطات بمطار القاهرة)

أما عن المذكرة المقدمة من عمر محمد أحمد (عن مفتشي الآثار المنقولين) المقدمة إلى رئيس الإدارة المركزية للآثار المصرية ويتضررون فيها من السيد / أحمد الراوي مدير وحدة مطار القاهرة للمضبوطات والذي كان وراء صدور قرارًا بنقلهم ظلما - حسب تعبيرهم - حيث أتهمهم بالإهمال والتقصير .. وكشفت المذكرة عن وقائع عديدة منها :

- إن أسباب الخلاف الحقيقية بينه - أي الأثري الذي وقع المذكرة عن زملائه - وبين مدير وحدة مطار القاهرة أنهم لم يهملوا في كثير من المعاينات وآخرها التي قاموا بها ٢٠٠٩/٢/١٤ وصادروا (ثلاثون) قطعة أثرية، ولكن مدير عام المنافذ حسب وصفهم قام بتشكيل لجنة أخرى غير متخصصة في المعادن (حيث أن معظم الآثار المضبوطة معدنية) وخرجت الآثار وكتبت عنها الصحف.

- حدث جدال كبير عن مصادرتهم لأربعة يناشين تركية ينطبق عليها قانون حماية الآثار ، واعترض المسئول المذكور داخل جمرك البريد وقد قمت بعمل محضر معاينة بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩ بهذا الموضوع (الحديث للأثري بوحدة المطار عمر محمد أحمد) .

- في ٦/ ٤/ ٢٠٠٩ قام مدير عام المنافذ بتكليفهم بمعاينة (٢) فازه وأخبرته - عمر محمد أحمد - بأن صيغة المعاينة غير قانونية إلا أن المدير المذكور طلب منه عدم التدخل ! .

- زاد الأمور غرابة عندما كلف المدير المذكور أثري تخصص آثار مصرية بمعاينات لجنة عليا آثار إسلامية وهو أمر مخالف للقانون والنواحي الفنية ، ومخالفًا لطرق انعقاد اللجان المتخصصة حيث لا يجوز انعقاد اللجنة إلا بوجود اثنان على الأقل من التخصص المطلوب ولكنه استمر في هذا الأسلوب عندما رفع محضر لمعاينة «اسطرلاب» وهو يتبع لتخصص آثار إسلامية فإذا به يصطحب أثري واحد تخصص إسلامي بالمخالفة للقانون .

- رغم أنهم مشهود لهم بالكفاءة من كل الذين عملوا معهم ، ويستشهدوا بالمديرين السابقين والحاليين إلا أن المدير «المتعنت» معهم أخفى كل دفاتر الحضور والانصراف للوحدة الأثرية وقام بخصم ٤٠٪ من الإضافي ، وأنه كان يكلف باستقبال الكثير من معارفة ويدعى أنهم من أصدقاء المسئولين .. وأصبحت المهام استقبال وتوديع الأصحاب حتى لو تعارض هذا مع وقف أو ترك العمل وما يمكن أن يحدث أو يمر خلال هذه الفترة !

وأرفقوا بالمذكرة عدد من المستندات من بينها «إشارة تليفونية » جاء فيها : السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة ومدير عام حركة الوحدات الأثرية .. يكلف السادة أعضاء الوردية المسائية اليوم الثلاثاء ٢٤/ ٣/ خصوصًا السيد / عمر والسيد / جرجس بتسهيل مهمة السيدة / ندا غالي القادمة من بيروت على مصر للطيران الساعة التاسعة مساءًا .. والموضوع مهم جدًا وعاجل حيث أن السيدة/ ندا صديقة شخصية (لمسئول كبير) .

هذه المستندات سواء المذكرة أو الإشارة التليفونية وقرار النقل وغيرها تكشف عن جوانب عديدة للفساد داخل «حائط الصد» الأخير في تهريب الآثار وهو مطار القاهرة والذي يعني التساهل والإهمال والفساد فيه خروج الآثار وتهريبها إلى خارج البلاد وهو أمر كان يستوجب تحقيق إلا أن هذا لم يحدث حيث تم نقل الشاكي «كعب داير» وبقي المسئولين عن الآثار بالمطار في مواقعهم!

حرائق في عشرات المواقع الأثرية تسبب فيها من يستحقوا الحرق !

تعرضت عشرات المواقع الأثرية ـ وأغلبها من الآثار الإسلامية والقصور ـ للحريق وهو ما يعني ضياع الآثار تمامًا بما هو أخطر من السرقة وإن كانت بعض أسباب الحرائق لإخفاء سرقات للآثار بالمواقع المحترقة !

ومن أبرز حرائق الآثار التي وقعت في عهد فاروق حسني وزير الثقافة :

ـ حريق قصر المسافر خانه والذي قضى عليه تمامًا بينما حاول الوزير وأعوانه امتصاص الكارثة بالبكاء وبتصريحات «غبيه» من عينة تخصيص ٣٠ مليون جنيه لإنشاء قصر بديل !!



ـ حريق دار الكتب والوثائق القومية بكورنيش النيل ببولاق عقب اعتماد مبلغ ١١ مليون جنيه لمقاومة الحرائق بتصريحات خادعة من عينة أن الوثائق ذاكرة الأمة ومحاولة التهوين من الكارثة بالإدعاء بأنه مجرد اندفاع غاز من اسطوانة بها غاز الهالون المقاوم للحريق !

ـ حريق بالمتحف الإسلامي قام على أثره الوزير بمنع الصحفيين من دخول المتحف للتكتم على الخسائر والتي بلغت نحو ٦٠ من الأبواب الخشبية الأثرية وغيرها .

ـ حريق المتحف المصري بالقرب من مجموعة توت عنخ آمون نتيجة انفجار كابل كهربائي أثناء تصوير مجموعة من الفرنسيين لفيلم تسجيلي بالمتحف .

ـ حريق بمنطقة باب العزب بالقلعة حيث اشتعلت النيران بأسقف أربع حجرات مرتبطة بمخزن مهمات الشرطة الملاصق لسور قصر إسماعيل، والتهم الحريق عدد من الأبواب والأخشاب الأثرية ، ويلاحظ وجود مخزن لمهمات الشرطة في موقع أثري يرجع إلى عهد الناصر محمد وقد برر أحد مستشاري الوزير بأن أحد الأطفال كان يلعب (بصاروخ) في الشارع فطار في ارتفاع القلعة وحرق الأخشاب بينما قال الوزير خرابة واتحرقت .. زعلانين ليه ؟!

حريق قصر إسماعيل باشا المفتش بلاظوغلي رغم أنه مقر لقطاع المشروعات والمتاحف التاريخية !

حريق سبيل يوسف بك بشارع مارسينا بالسيدة زينب ثلاث مرات بسبب تحوله إلى مقلب للقمامة !

حريق بيت الربعمائة (على كتخدا) حسب المكاتبات الرسمية عند اندلاع حريق في ١٠/ ٨/ ١٩٩٤ ، وجاء في مذكرة رسمية : أنه سبق حدوث عدة حرائق في نفس الأثر ولذا من الأفضل نقل المشربيات واللوحة الزيتية والأجزاء الأثرية لمتحف الفن الإسلامي وإخراج الموقع من تعداد الآثار !!

حريق وكالة الغوري بسبب قرار فاروق حسني بأن يكون مقرًا للفنانين واستخدام التنر والمواد الحارقة تمامًا مثل قصر المسافر خانه .

حريق منزل على لبيب بالقرب من القلعة أثناء ترميمه.

–حريق بيت المشناتي ببولاق ـ بيت السلحدار ـ مسجد الجباسي والتهام نوافذه ـ حمام السكرية .

-حريق مجلس الشورى بما يضمه من مواقع أثرية قام بترميمها المرحوم الدكتور أحمد قدري حيث أن المبنى مسجل في تعداد الآثار بالقرار رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٨٦ وجاء في مذكرة تسجيله أنه تحفة معمارية فضلا عن كونه أثرًا تاريخيًا لما جرت فيه من أحداث سياسية ، ومن العجيب أنه رغم إعلان اتحاد الأثاريين العرب إعادة ترميمه مجانًا، بينما تم إسناد ترميمه لمكتب د. علي عبد الرحمن – رئيس جامعة القاهرة – والذي كان مستشارًا للرئاسة، وأسند إليه بمبالغ مالية وبعد ثورة ٢٥ يناير جيء بالمستشار المذكور ليصبح محافظًا للجيزة.

كل هذه الحرائق والمصائب في عهد فاروق حسني وزير الثقافة فإذا أضيفت إليها حرائق في عدد من المواقع الثقافية الأخرى منها حريق مركز التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة لتصنيع أبحاث علمية استغرق أعدادها ٢٣ عاما وحريق وسرقة أبحاث وخرائط ووثائق جغرافيا مصر من قسم الجغرافيا بجامعة القاهرة ثم جريمة حريق قصر بني سويف والذي ضاع ضحيته أكثر من ٨٠ قتيلاً وجريحا دون حساب الوزير الثقافة .

وفي نظره إلى كل هذه الحرائق وغيرها بالمواقع الأثرية والثقافية كلها في عصر حسني مبارك ومتحكمة في شئون الثقافة هي سوزان مبارك ووزير ومروض لبعض أشباه المثقفين وإدخالهم فيما أطلق عليه الحظيرة وهو فاروق حسني لتبين حجم المهزلة التي ارتكبها من يستحقون الحرق .

الزئبق الأحمر أسطورة ، تسببت في إتلاف آلاف المومياوات وسرقة المقابر الأثرية:

-أشهر مناطق سرقات المومياوات الواحات البحرية والمنيا والوادي الجديد.

- علماء الكيمياء أكدوا أنه أعلى المواد كثافة ويمكن استخدامه في الانشطار النووي .

- مافيا السوفيت قاموا بتهريبه بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيت وبالغوا في استخداماته لزيادة ثمنه بصورة خيالية .

- مزاعم بإعادة الزئبق الشباب للجن الكهل فيقوم بمكافأة من يمتلكه بكل ما يطلبه من مباهج الحياة .

- شائعات حول وجود الزئبق الأحمر في رقاب المومياوات أدت إلى قيام لصوص الآثار بذبحها !

- السائل الأحمر المتبقي في توابيت بعض المومياوات وراء انتشار الشائعة .

- النصب على شخصية عربية في ٢٧ مليون دولار وإيهام تاجر حلويات «بتوليد» الأموال!

- الأثرياء يتهافتون على اقتناء الزئبق الأحمر بدعوى مفعوله القوي للفحولة الجنسية وأنه يكشف عن كنوز الآثار .

يعد الزئبق الأحمر أكثر المواد الكيميائية غموضًا إذ تختلط بسببه الحقائق والأساطير ما بين إمكانية استخدامه في التفجيرات النووية ووقود سفن الفضاء وبين استخراجه من مومياوات الفراعنة ولهث الجن للحصول عليه حيث يعيد الكهل من الجن إلى شبابه ومن أجل ذلك يقوم الجن بتلبية طلبات من يقتنيه خاصة في القوة الجنسية والإنجاب بل وتوليد الأموال بجعلها أضعافًا مضاعفة .. ومن هذا الخلط بين الحقائق والأساطير تعرضت المقابر الفرعونية للسطو والنبش وحدثت حالات نصب خيالية خاصة مع وصول ثمن جزء صغير من الزئبق الأحمر إلى أكثر من مليون دولار !

البداية في التقارير البحثية حيث أشار تقرير سوفيتي بأن الاتحاد السوفيتي بدأ إنتاج هذه المادة عام ١٩٦٨ في مركز «دوبنا» للأبحاث النووية وأن الكيميائيين يعرفونها بالرمز H925 B207 وهي مادة تبلغ كثافتها ٢٣ جرامًا في السنتيمتر المكعب مما تعد أعلى من أي درجة كثافة أي مادة معروفة في العالم بما

في ذلك المعادن النقية إذ تبلغ كثافة الزئبق المستخدم في قياس درجات الحرارة ١٣,٦ جرام في السنتيمتر المكعب فيما تبلغ كثافة البلوتونيوم النقي أقل من ٢٠ جرام في السنتيمتر المكعب .

والزئبق الأحمر عبارة عن بودرة معدنية حمراء اللون ذات إشعاع قيل: إنها تستخدم في التفجيرات النووية وقيل عنها أيضًا إنها تدخل في تموين وقود سفن الفضاء والتي تحتاج بطبيعتها إلى كميات مولدة للطاقة الشديدة في أصغر حيز .. وقيل أيضًا أنها مادة سامة جدًا ولذا فإن حفظها يكون بعناية شديدة سواء في علب صلب أو قوارير «زجاجات» غير قابلة للكسر .

وإن هذه المادة النادرة قام بتهريبها المافيا الروسية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي بغرض بيعها للدول النامية التي ترغب في اقتناء الأسلحة النووية أو العصابات وإرهابيين في بعض المناطق وقيل أنه وصل الشرق الأوسط في عام ١٩٩١ عبر وسطاء إلى العراق .

هذه بعض المعلومات عن الزئبق الأحمر في المفهوم العلمي حيث يشير علماء الكيمياء أنه بالرجوع إلى مراجع المواد النووية بصفة عامة يكون هو الإسم الحركي لإحدى المواد النووية الخطيرة مثل «البلونوتيوم الذي تم تهريبه من بعض المخازن الحربية السرية وأنه مادة كيميائية مشعة تستخدم في تفجير القنبلة النووية لأنها هي المصدر الأساسي للنيترونيات التي تبدأ عملية التفاعل المتسلسل للانشطار النووي .. ونقلاً عن تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية فإن الزئبق الأحمر يتميز بعدة خصائص ، منها : تغيراته الغامضة وسرعة تأقلمه وسرعة تفجيره .

وسواء صحت بعض هذه المعلومات الكيميائية أو حدث اختلاف في بعضها فإن الزئبق الأحمر لدى العامة شيء مختلف تمامًا .

فالزئبق الأحمر لدى العامة هو سائل أحمر يمكن الحصول عليه بكميات نادرة جدًا في رقبة بعض المومياوات وبالتحديد في الجزء الذي يطلق عليه تفاحة

أدم إذ استخدمه الفراعنة في التحنيط وإن من يقتنيه يستطيع أن يسخر الجن عن طريق مساومته بلحس الزئبق مقابل أن يأتي الجن له بما يطلبه خاصة في القوة الجنسية والإنجاب وأن يأتي له بالكنوز المدفونة خاصة كنوز الآثار بل يستطيع أن يضاعف الأموال !

وهذه المعلومات سواء في استخدامه في القنابل النووية أو في استخداماته لدى العامة في الغالب أن وراء تضخيمها عصابات مافيا تهريب الزئبق الأحمر لزيادة ثمنه بما يفوق المليون دولار للسنتميتر المكعب الواحد !

وقد روج المغاربة الذين يعملون في مجال الشعوذة بالبحث عن الآثار لادعاءات وجود الزئبق الأحمر من القِدم .

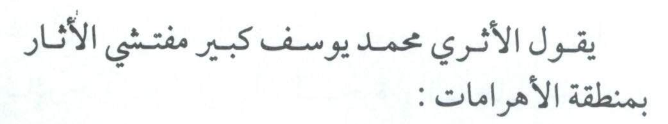
ودللوا على ذلك أن الخليفة خالد بن يزيد بن معاوية (توفي ٨٥هـ) ترك الخلافة بعد ثلاثة شهور ليتفرغ لعلم الكيمياء ذكر في كتابه «فردوس الحكمة» قصيدة عن الزئبق الأحمر جاء فيها:

يا طالبا بور يطش الحكمـاء — عن منطقًا حقًا بغير خفـاء
هو زيبق الشرق الذي هتفوا به — في كتبهم من جملة الأشيـاء
سموه زهرًا في خفى رموزهم — والخر شقلا أغمض الأسمـاء

وإن القدماء كانوا لا يعتقدون بصناعته بل أنه ابن النار ولذا فهو من العجائب !

وبالطبع هم يقولون هذه الأقوال لإضفاء الرهبة والخداع بمصداقية ما يقولون لترويج تجارتهم!

ولأن ما يشاع عن الزئبق الأحمر في مصر يرتبط بمجال الآثار كان علينا مواجهة بعض الأثريين لمعرفة حقيقة ما يقال عن الحصول على الزئبق الأحمر من رقاب المومياوات ، وكذلك ما يقال عن إمكانية الكشف عن كنوز الآثار باستخدام الزئبق الأحمر .



يقول الأثري محمد يوسف كبير مفتشي الأثار بمنطقة الأهرامات :

أن ما يسمى الزئبق الأحمر المستخرج من رقاب المومياوات بزعم استخدامه في مواد التحنيط غير حقيقي ولا يوجد أي بحث علمي أو أثري يثبت استخدام الفراعنة للزئبق الأحمر في التحنيط.

ولكن هذا الخلط جاء نتيجة العثور على سائل أحمر لزج بجانب بعض المومياوات داخل التوابيت، وهذا السائل الأحمر حقيقته أنه يتم استخدام مادة الراتينج وغيرها لامتصاص السوائل من الجسم حتى لا يعفن،ولكن في تحنيط بعض المومياوات خاصة غير الملكية أحيانًا يكون هناك استعجال فلا يحدث تجفيف تام فإذا تم وضع المومياء في التابوت الخشبي ووضع هذا التابوت الخشبي داخل تابوت جرانيت ليس به مسام فإذا «تصفت» مادة في لون الدم تظل سائله وبها لزوجة، ولأن التابوت الجرانيتي مغلق بشكل محكم وليس به مسام فإنه عند فتحه يتلاحظ وجود هذا السائل الأحمر، وقد يقوم رجال الآثار عن فتح التابوت بتجميع هذه المادة ووضعها في زجاجه يعتقد من يشاهدها أنها زئبق أحمر .. وقد تم وضع زجاجة داخل متحف التحنيط وحاول اللصوص سرقتها .

ونتيجة هذا الاعتقاد عثر على رقاب عدد من المومياوات بوادي المومياوات بالواحات البحرية مفصولة عن الجسد اعتقادًا أن بالرقبة أو ما يسمى تفاحة أدم يتم وضع الزئبق الأحمر!

أما عن استخدام الزئبق الأحمر في الكشف عن كنوز الأثار فهي ادعاءات يروجها بعض الذين يعملون بالسحر وبالأدق بالشعوذة وهو ما يروجه بعض الأشخاص القادمين من بلاد المغرب.

ويفجر الأثري محمد يوسف مفاجأة بقوله : إن السحر سبق بالفعل استخدامه في الكشف عن الآثار بل يقال أن ماسبيرو فجر التابوت عن طريق السحره ولكن هذا نادر جدًا، والواقع أن السحرة أو الدجالين يخدعون الأشخاص الطامعين في كنوز الآثار باستخدام حيل إلى درجة من الممكن أن يقوم الدجال باصطناع مقبرة وهمية في باطن الجبل ويضع بها تماثيل مقلدة بطريقة دقيقة ويقوم بإغلاق المقبرة ويضع فوقها الرمال ثم يزعم أن الجن يخبره بأن في هذا الموقع مقبرة أثرية وبالفعل يصطحب من يرغب في شراء الآثار معه ويتظاهر بأعمال السحر ويفتح المقبرة وينبع الآثار المقلدة بزعم أنها آثار حقيقية ويتقاضى مبالغ طائلة ليتحول السحر إلى دجل ويستغل في النصب.

ويقول د ..زاهي حواس إن الإدعاء بوجود الزئبق الأحمر في مصر وأن هناك البعض الذي عثر عليه داخل منطقة الرقبة في المومياوات الملكية وأن من يملك هذا الزئبق يستطيع أن يسخر الجان ويجعلهم طوع أمره يأتون له بما يأمرهم به كلها شائعات .. وقيل أيضًا أن لهذا الزئبق قدره على الشفاء من أقسى الأمراض .. والعجيب أنه بسرعة البرق انتشر الخبر حتى وصل إلى المثقفين والعامة.. وكان هناك كثير من الناس يسألونني عن هذا الموضوع وحقيقته حتى أن أحد كبار خبراء السياحة وهو على درجة كبيرة من العلم والثقافة وجدته يؤكد لي أن الزئبق الأحمر حقيقة وليس مجرد وهم ، وأن هناك بمصر



عـددًا مـن الـسراديب الـسرية مليئـة بالموميـاوات الملكيـة وداخـل رقـاب هـذه المومياوات يوجد السر العظيم للزئبق الأحمر .

وقد اتـضح أن هـذه الـشائعة أطلقهـا بعـض محترفي النصب الـذين اعتـادوا نصب شراكهم لإيقاع السائحين خاصة الأثرياء .

وأضاف قائلًا: لقد قمت بالعديد من الحفائر العلمية في العديـد مـن المنـاطق الأثرية بمصر واكتشفت مومياوات كثيرة ، ولم يحدث أن اكتشفت زئبـق سـواء أحمر أو أبيض .

لقد انتشرت الشائعة وكتبت الصحف تنبه الناس إلى أسطورة الزئبق الأحمر لكي لا يقعـوا فريـسة للنـصابين .. وللأسـف جـرى كثـير مـن النـاس وراء هـذا الوهم الذي أفقدهم أموالهم .. ومن أغرب ما حدث كان حضور أحـد الأثريـاء العرب لمقابلتي وطلب مني أن أحضر له بعضًا مـن الزئبـق الأحمـر الـذي عثـرت عليه داخل المومياوات الذي قمت باكتشافها ، وكنـت في ذلـك الوقـت كـشفت عن وادي المومياوات الذهبية بالواحات البحرية .. وبـالطبع بـذلت جهـدًا حتـى أقنعه بأن ما يتصوره هو مجرد وهم .

حوادث نصب

أخيرًا فإن سجلات الحوادث والقضايا سجلت العديـد مـن قـضايا النـصب من أشهرها تعرض شخصية عربية رفيعة لعملية نصب حيث طلـب الـبعض مـن تلك الشخصية مبلغ ٢٧ مليون دولار مقابل زجاجة صغيرة تحتـوي عـلى سـائل الزئبق الأحمر المصري المزعوم .

كما تم ضبط عدد من الأشخاص في مترو الأنفاق بالقاهرة ومن بينهم ليبيين الجنسية ذكروا أنهم يتاجرون في الزئبق الأحمر وكان ذلك عام ٢٠٠٠ .

أما أطرف وأغرب الحوادث فهي التي تعرض لهـا صـاحب محـل حلويـات شهير بمنطقة المهندسين بالقـاهرة حيث أقنعـه بعـض النـصابين بأنـه يمكـن مـن

خلال تسخير الجن يفضل الزئبق الأحمر توليد الأموال ومضاعفتها عدة أضعاف .. وأخذوا منه مبلغ ١٥٠ ألف دولار وتظاهروا بعمل ترانيم للسحر طوال الليل .. ثم تركوا له أموال في «كراتين» بدعوى نجاحهم بمضاعفة المبلغ أضعافًا مضاعفة .. وبعد انصرافهم اكتشف التاجر أنهم أخذوا المبلغ وتركوا له أوراق بيضاء في حجم المبالغ المالية ويعلوها عدد من الدولارات لإيهامه .. وقاموا بالنصب عليه باسم الزئبق الأحمر .

هذا وتعد مناطق الواحات البحرية والمنيا والوادي الجديد أشهر مناطق سرقة المومياوات للبحث عن وهم الزئبق الأحمر

مومياوات في شركة غزل المحلة

الزميل سيد الهادي الصحفي بجريدة المسائية كُتب هذه الواقعة :

وزارة الثقافة .. والمجلس الأعلى للآثار (وكأن المجلس جهة مستقلة لا تتبع للوزارة !!) أرسلا عدة خطابات إلى رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج ورئيس شركة غزل المحلة .. يطالبان فيها الوزارة والمجلس .. استرداد ثماني مومياوات لطيور يرجع تاريخها إلى العصر الروماني لوضعها في المتحف المصري .. وهددت الوزارة باللجوء إلى القضاء ضد الشركة .

هذه المومياوات الثماني للطيور الموجودة في الشركة منذ عام ١٩٢٧ أيام المرحوم طلعت باشا حرب .. انفتحت عليها شهية السادة الأثريين وطالبوا بها .. ونسوا .. وهذه هي المفاجأة .. أنه كان في مستشفى قصر العيني القديم وقبل أن يهدم ويبني فوقه المستشفى التعليمي الجديد الشهير بالمستشفى الفرنساوي .. نسبة إلى الفرنسيين الذين أشرفوا على بنائه وتجهيزه .. كان هناك سرداب طويل مليء بأكثر من خمسمائة مومياء فرعونية لملوك وأمراء من حكام مصر في العصور القديمة .. ومن بينها كما يقول الأستاذ الدكتور سعيد ثابت رئيس قسم أمراض النساء والتوليد بكلية الطب جامعة القاهرة .. وعاشق الآثار المعروف .. والذي

له أكثر من خمسة كتب في نظريات الآثار أنها للملكة بلقيس زوجة سيدنا سليمان بن داود عليهما السلام .

وأيضًا العديد من المفاجآت .. وقد تم نقل هذه المومياوات جميعها وخزنت في مخازن في مبنى مستشفى المنيل الجامعي، لقد أرسل الدكتور سعيد ثابت و إدارات الجامعة المتعاقبة خطابات مغلقة ومفتوحة على صفحات الجرائد والمجلات تناشد المجلس الأعلى للآثار تسلم هذه المومياوات وترميمها .. فهي لا تقدر بثمن .. بالإضافة إلى قيمتها التاريخية ولكن .. هيئة الآثار تعيش في واد غير وادي النيل الذي نعيش فيه .. ليس في عهد الدكتور زاهي حواس .. ولكن من أيام الدكتور جمال مختار ومن بعده وصولها إلى العصر الزاهي .. ومتمسكين بالنظرية المصرية .. أن الإنسان المصري هو أرخص الأشياء .. وأن ثمانية طيور .. أغلى بكثير من خمسمائة مومياء بشرية مكدسة دون رعاية في مخازن مستشفى المنيل الجامعي !

إعادة تشكيل اللجان لإنقاذ مهربي الآثار بدعوى أن الإثارة مقلدة

- ضبط أثار تخصه مسئول بالآثار وزوجها الضابط فتم إعادة تشكيل لجان للتشكيك في المضبوطات الأثرية !

تمثل ظاهرة إعادة تشكيل اللجان لفحص الآثار ظاهرة مؤسفة حيث تنتهي بضغوط لتحويل الآثار الحقيقية إلى مزاعم بأنها آثارًا مقلدة .

وهناك عشرات النماذج لإعادة تشكيل اللجان خاصة عند ضبط آثار تخص مسئول أو موظف بالآثار .

فيتم إعادة تشكيل لجنة لفحص الآثار وأحيانًا تتم إعادة من لجان تخصص مخالف أو تشكيل اللجان عدة مرات تذكر إحداها أن الآثار المضبوطة غير حقيقية .

ونحن نعرض لبعض هذه النماذج :

(عام ٢٠٠٩) تم الإفراج عن (٣٠) قطعة أثرية نادرة بعد أن ضبطتها وحدة المضبوطات الأثرية بمطار القاهرة حيث تبين أنها تخص مسئولة بالآثار وزوجها الذي يعمل ضابط..

الواقعة الأولى التي نعرض لها ترجع إلى ضبط إدارة الجمارك بمطار القاهرة بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩ لـ ٣٠ قطعة آثار نادرة تضم ١٠ تماثيل و ٦ أبريق نحاس و ٢ قنينة ومبخرة وشكمجية وعشرة أواني مختلفة من النحاس والفضة وكلها من تعداد الآثار .. ومن بين تلك الآثار المضبوطة أبريق رائع مصنوع من النحاس وعليه زخارف نباتيه رائعة ومكتوب عليه «وجعلنا من الماء كل شيء حي .. وعز لمولانا السلطان قلاوون» ومبخرة رائعة من الفضة ولها قاعدة مستديرة (حوالي ٣٢ سم) ترتكز على ثلاثة أرجل وعليها زخارف نباتيه وهندسية وأبريق من الفضة يقرأ عليه «سليم الأول» من الجهتين .. وأبريق من النحاس عليه كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، ويقرأ من أعلى لفظ الجلالة الله .. وتمثال نادر لمحمد علي وهو يشرب «الشيشه» وهو مصنوع من النحاس ويمثل عصره .. وتمثال من النحاس لطفل يصفق ، وتمثال آخر على شكل طاووس مصنوع بدقة متناهية وغيرها من الآثار النادرة والتي أكدت أثريتها اللجنة التي تشكلت من الوحدة الأثرية بمطار القاهرة وضمت كل من عادل عبد الحليم محمود ـ مدير الوحدة الأثرية بمطار القاهرة «مبنى الركاب ١ » ومحمد إبراهيم الساكت مدير الوحدة الأثرية «مبنى الركاب ٢» ومفتشا الآثار عمر محمد أحمد وعلاء الدين سعد حماد إضافة إلى تامر سمير مأمور الجمارك بقرية البضائع .. وذكرت اللجنة في تقريرها أن جميع ما تم ضبطه وذكره يخضع للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ (قانون حماية الآثار) ويجب أن يصادر لصالح المجلس الأعلى للآثار.

وبدلاً من مصادره الآثار المضبوطة خاصة مع وضوح أثريتها وأن بعضها يخص بشكل واضح السلطان قلاوون والعصور الإسلامية، والبعض الأخر

يخص أسرة محمد علي نجحت الضغوط في تشكيل لجنة أخرى للمعاينة وهو أمر لا يتكرر في المضبوطات الأثرية إلا في أحوال معينه !!

وتبين أن الآثار المضبوطة تخص مسئوله بالآثار وزوجها «ضابط شرطة» ، وتم الإدعاء بأن الآثار المضبوطة تم تصنيعها حديثًا وأن مثلها يباع في سوق الجمعة بالسيدة عائشة .. وانتهى تقرير اللجنة الجديدة والتي ضمت ماجده يوسف ومصطفى خالد وطارق أحمد إلى عدم أثرية المضبوطات وبالتالي الإفراج عنها لتسافر إلى الخارج ..

بالطبع الدفاع عن اللجنة الجديدة يجيء بأنها تضم أثريين خاصة من المتحف الإسلامي حيث أن المضبوطات من الآثار الإسلامية ولكن هذا بدوره يطرح التساؤلات ومنها هل في كل المضبوطات الأثرية يتم إعادة تشكيل لجان جديدة أم أنه استجابة للضغوط .. ولماذا لم تقم اللجنة الجديدة بمواجهة اللجنة الأولى والتي تضم خبراء في معرفة الآثار الحقيقية من الآثار المقلدة بحكم موقعهم في المطار وخبرتهم المطلوبة في هذا المجال وتعرضهم لمثل هذه المضبوطات بشكل متكرر ؟ .. ولماذا لم يتم تشكيل لجنة محايدة من أساتذة كليات الآثار خاصة أن العاملين بالآثار التي تشكلت منهم اللجنة قد يكونوا أصدقاء لمسئولة الآثار التي تخصها الآثار المضبوطة أو قد يكونوا من نفس دفعتها بالكلية وغيرها من المواضع التي تضعهم في حرج وتجعل شهادتهم - حتى مع الثقة فيهم - مجروحة؟! لقد طالبنا بلجنة محايدة من أساتذة الآثار الإسلامية لتقييم هذه المضبوطات وأن كنا نعرف استحالة عودتها لأنها كانت في طريقها للخارج ولعلها الأن معروضة في حوزة الأمراء المشترين .. ولا عجب ففي قطر والكويت والإمارات وغيرها متاحف كاملة للآثار الإسلامية التي كانت موجودة في مصر.

الواقعة الثانية: ترجع لضبط وحدة الآثار بمطار القاهرة برئاسة أحمد الراوي وعضوية الأثري عمر محمد أحمد وآخرين لساعة نادرة بارتفاع ١٢٠ سم يعلوها تمثال وعلى جانبيها تمثالين وأسفلها صورة ويبدو أنها كانت هديه تذكارية

مهداه للخديو إسماعيل بمناسبة افتتاح قناة السويس .. كما تم ضبط مفتاح ينسب للخليفة الفاطمي المستنصر (٥٢٤هـ) والمفتاح من النحاس الخالص (وللحق لم يتم ضبط الباب !!) .. وكذلك ضبط بيانو عليه نجمه داود (!) .. وكانت هذه المضبوطات في طريقها إلى رجل أعمال بالسعودية ومصدره بمعرفة مستخلصين جمارك ..

وقد نجحت الضغوط في تشكيل لجنة جديدة ، وتم الإفراج عن الآثار رغم أن الساعة المضبوطة تنطق وترن بأثريتها !

وأنه حتى لو لم يمر مائة عام على أثرية هذه القطع في النماذج التي ذكرناها فإنها تخضع للقرار الجمهوري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ والخاص بالممتلكات الثقافية والاتفاقيات الموقعة في اليونسكو أي بمثابة قرار جمهوري مكمل لقانون حماية الآثار !

فتاوي تطبيق قاعدة شيوع المسؤولية بدلاً من السيئة تعم !

تتوه المسئولية عن سرقات الآثار .. الشرطة تقول إن مفتش الآثار والخفراء هم المسئولون عن حماية الآثار .

وعلى الجانب الآخر المجلس الأعلى للآثار يقول أنه غير مسئول عن الحراسة أيضًا .

وفي الآثار الإسلامية يقول المجلس الأعلى للآثار أن الأوقاف مسئولة لأن مفاتيح الأماكن الأثرية تحتفظ بها ، وثبت أنه يتم تركها لدى البقال والمكوجي وغيرهما لفتح المسجد خاصة في الفجر..

والأوقاف تتهم مجلس الآثار بالمسؤولية بحجة أن مسئوليتها خاصة باستخدام المسجد الأثري للعبادات فقط .

وهكذا كل جهة تدفع الأمر عنها إلى الجهة الأخرى .. وبدلاً من أن تطبق

قاعدة السيئة تعم والحسنة تخص يتم استخدام قاعدة شيوع المسئولية ليفلت الجميع من أي عقوبة إلى أن نقيق على سرقة أخرى .

فتاوى دينية عرضت الآثار للتشويه.. وأخرى أحلت الآثار التي يعثر عليها

-الإسلام يحث على الفكر وأعمال العقل .. وردود من كبار العلماء على فتاوي تدمير الآثار ..

تسببت بعض الفتاوى الدينية في تعريض الآثار للتدمير .. كما تسببت فتاوي أخرى في استحلال الآثار التي يتم العثور عليها رغم تجريم قانون الآثار .

ونحن نعرض لهذه الفتاوي والرد عليها ..

أولاً : الفتاوي التي تؤدي إلى تدمير الآثار أو تشويهها.. لعرض هذه الفتاوي والرد عليها نعرض لما كتبه الكاتب والمفكر الإسلامي مصطفى بهجت بدوي بجريدة أخبار اليوم (١٠/ ١/ ١٩٩٩) .

وجهة نظر: في التماثيل والتوحيد الخالص

شد ما يتغير الإنسان ! هل يمكن أن يكون المرء وهو فتي يافع إنسانًا «رجعيًا » كما يقولون أحيانًا - ثم يشيخ فيعدو صاحب أراء «متحررة» كما يقولون أيضًا ؟ ما المانع ؟ لقد أقدمت في هذا الزمن البعيد على عمل غريب «شبه جنوني» . فإذا قرأت حديثًا لرسول الله عليه الصلاة والسلام يقول فيه «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» وجدتني أنذاك أفرق صورى الشخصية والعائلية التي أمتلكها ! صور عزيزة لا تعوض ذهبت أدراج الرياح .. غير أن رأيي في الصور بعد سنوات ذهب هو نفسه أدراج الرياح ! وبدأت أنشيء مجموعة جديدة من الصور الممتنعة عن التمزيق ! كذلك بالنسبة للتماثيل فقد لقيت استنكارًا كبيرًا في الأحاديث النبوية . ولكني الآن أعدو إلى نشرها بين المدن والقرى لتشيع الإحساس بالجمال وتربى النشء على الاعتزاز بأوطانهم وتاريخهم وعظمائهم مثلما هي موفورة «ومنسقة» في أوروبا وأمريكا تصور معاني

بديعة مرهفة أو تمجد البطولات . إن للمثال خالد الذكر محمود مختار ما يقرب من ٢٠٠ تمثال عن الحياة المصرية مودعة في متحفه بينما الواجب الإفراج عنها وجعلها في متناول النظر بالميادين والحدائق العامة وفي مداخل المنشآت القومية الخ .. كذلك أعمال النوابغ بعده من فناني ومثالين معاصرين . فكيف حدث هذا التحول في رأيي «القديم» بتحريم التماثيل ؟ الواقع أن هناك فارقًا كبيرًا في الفهم والتعامل . فقد كان القوم في صدر الإسلام قريبي عهد من الجاهلية والإشراك بالله حيث لعبت التماثيل والأصنام والأوثان دورًا رئيسيًا في عبادة غير الله . فإذا جاء الإسلام وأمر بطمسها وتحطيمها فهو أمر منطقي وضروري . فمن غير المتصور أن تظل قائمة أمثال اللات والعزى والأوثان التي عبدها الجاهليون من دون الله . أبسط قواعد التوحيد والتطهير تقضي بهدم هذه الخرافات. أما اليوم فإن تماثيلنا التي ترهف الحس وتوحي بالجمال هي أبعد شيء عن الشرك . لم تنبع عنه ولن تؤدي إليه إطلاقا في عصر بات الشرك الجاهلي أبعد ما يكون عن أفكاره . المدهش أن «شبهة الشرك » قد تقوم في المساجد ! نعم .. في المساجد التي بنيت على «أضرحة الأولياء» قد يحدث شرك كثير ، باسم التبرك وباسم الوسيلة والتوسل ينادي «العامة» الأولياء والمشايخ ويسألونهم وكأنهم قادرون على الإجابة في حين أنهم لا يملكون نفعًا ولا ضرًا . إنما القادر والمجيب هو الله وحده . جل وعلا .. الذي حذر من تسرب الشرك من هذا الباب: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ وقال أيضا سبحانه: « ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾»، وكثيرًا ـ للأسف ـ ما يقع العامة في هذا المحظور ، وينبغي أن يعلموا من قوله عز وجل «اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة »أن المعنى الحقيقي اللغوي والمشروع للوسيلة هو العمل الصالح وليس «التوسل» بأولياء الله الصالحين . وصدق الله تعالي «وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان » . هذه السطور السالفة هي جانب مما كتبته ونشرته منذ ٤٠ سنة في يوميات جريدة المساء سنة ١٩٥٩ !

وكنت قد نسيتها تمامًا حتى فاجأني بصورة فوتوغرافية لها الصديق «السني» سعد صادق يهديها لي بمناسبة شهر رمضان المبارك هذا العام ، ومن هنا ارتأيت أنه قد يكون من المناسب أن أعيد نشرها هنا خلال الشهر المعظم تناولا للمتغيرات الفكرية التي تطرأ على المرء كما فعلت معي ومع غيري ، وأهم من ذلك توضيحًا وترسيخا للتوحيد الخالص المبدء من شبهات الشرك بالله ، هكذا علمنا الإسلام والقرآن والفطرة وسيدة الخلق نبينا محمد عليه السلام .. وإنه من التجاوز والخطأ - ولا تنزعج ، فالحق أحق أن يتبع - أن ينادي أحد رسول الله في قيامه وقعوده وأزماته، ولا تنادي ولا تطلب من أحد إلا الله وحده لا شريك له. أقول هذا حتى لا أكتم الشهادة .. وحسابي وأمري إلى الله جل شأنه .

مصطفى بهجت بدوي

ثانيًا : فتاوي استحلال الآثار التي يتم العثور عليها والرد على هذه الفتاوي :

يرى البعض استحلال تجارة الآثار والتنقيب عنها ، وإن كانت الدولة تجرمها فإنها ليست حرامًا شرعًا ، بالعكس هي حلال بحكم الدين وإن أي شخص وجد دفينة - آثار وغيرها - تحت منزله فهي من حقه بحكم القرآن وكلام الله واستندوا جميعا لفتوى الشيخ محمد حسان التي أطلقها من خلال حلقة مباشرة من برنامج «جنان الإيمان» على قناة الرحمة حيث قال إن الحديث عن استخراج الآثار والتجارة بها هو الحديث عن الركاز في كتب الفقه ، وذلك إذ إن الفقهاء يعرّفون الركاز بأنه ما كان من دفن الجاهلية أي أنه من أمم ما قبل الإسلام .. فدفن المسلمين يسمى في الفقه «اللقطة» إذ إنه ينبغي أن يكون له صاحب أو ورثة فلا يجوز في هذه الحالة إن يتملكها من يعثر عليها بمجرد عثوره ذلك ، إذ إنها ملك لصاحبها من المسلمين أو ورثتهم فإن لم يعثر على مالك ولا ورثة فهي لبيت المال .. أما ما كان من دفن الكفار ما قبل مجيء الإسلام في البلاد فإن كتب الفقه تتحدث عن وجوب تسليم خمس الركاز إلى الحكومة لتصرفه في مصارف الفيء ـ لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل - وما زاد على ذلك وهي أربعة أخماس من وجدها فإنها له يتصرف فيها كيف شاء .. ويحرم بيع وتجارة تماثيل الأحياء من هذه الآثار ، إذ إن النبي ﷺ حرم بيع الأصنام وحرم تصوير ما فيه الروح وحرمة فعله تتضمن حرمة بيعه والتجارة فيه .. إلا إذا تم طمس معالمها أو قطع رقبتها .

واستند في ذلك لآية من سورة الكهف وهي ﴿ وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ فِي ٱلۡمَدِينَةِ وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحٗا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسۡتَخۡرِجَا كَنزَهُمَا ﴾.

كما استندت لآيات من سورة الدخان تتحدث عن فرعون موسى وجنوده وأن أموالهم وجناتهم هي نعمة أورثها الله بأمر منه لمن بعدهم لا يجوز لأحد ﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ﴿٢٦﴾ وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾.

(رد الدكتور على جمعه)

هذا وقد رد الدكتور على جمعة على هذه الفتوى مؤكدًا أن الآثار ملك الدولة، وأنه لا يجوز لأي إنسان التصرف فيها لأنها أشبه بالوقف الذي لا يجوز التصرف فيه .. وأضاف: أنه وللأسف الكثير يبرر لنفسه سرقة الآثار ، كما أن البعض قد يحمل فكرًا مغلوطًا لتدمير الآثار ويستند إلى بعض الكتب القديمة مع أنه لا يجوز الاستعانة بكتب السلف في تلك المسألة لأن الزمان اختلف وكذلك الظرف . وهذا كله مرفوض.

إن الإسلام يحث على الفكر وأعمال العقل .

عجائب ضعف الجزاءات شجعت على مواصلة سرقات الآثار

- سرقة ٢١٧ قطعة آثار من مخزن بسقارة فقدروا ثمن القطعة بحوالي ٢ جنيه .

- فقد ٤ صقور أثرية محنطة الصقر بـ ١٠٠ جنيه ومكافآة للمتهم ٥٠٠ جنيه!

- ضاع ٣٨ قطعة آثار ذهبية محلاة بالأحجار الكريمة متوسط الجزاء للقطعة ١٠٠ جنيه .

- عقوبة اللوم أقصى عقوبة للمسئول الأول عن الآثار.. والإنذار لمن أضاع تلال البحيرة والإسكندرية .

يبدو أن الجزاءات «التافهة» التي توقع عقب اختفاء وسرقة الآثار تشجع على تكرار سرقات الآثار .. إذ أن الأمر عادة ينتهي إلى توقيع جزاء إداري بتهمة الإهمال ويأتي وصف الفقد بدلاً من السرقة، وتوقع النيابة الإدارية أو المحاكمة التأديبية جزاءات بمتوسط خصم ١٥ يوم من المرتب الأساسي مع تقدير قيمة المسروقات حيث تشكل لجنة تنتهي إلى تقدير لا يتوازي مع قيمة الآثار بل يعتبرها حجارة ! .. أما عن الادعاء أو تطييب خاطر الرأي العام بأن الآثار

المسجلة لا يمكن بيعها وسوف تعود .. فهي لا تعود إطلاقًا ، وإذا عادت تسترد قطعة واحدة من مخزن سُرق منه مئات القطع الأثرية.

ومن أمثلة هذه الجزاءات للآثار المسروقة :

ـ اختفاء ٢١٧ قطعة أثرية نادرة من المخزن رقم ٨ الخاص بالبعثة الإنجليزية بآثار سقارة وهو مخزن آثار يهم اليهود بصفة خاصة، وقد طلبوا استعارة عدد من القطع ويبدو أنه مع الرفض قرروا سرقته بأكمله أو ما يحتاجونه منه .. وخرجت الآثار ـ رغم أنها مسجلة ـ ولم تعد منذ سبتمبر ١٩٨٧ .

وجاء التقرير المرفق بالتحقيق أن القطع المفقودة من بينها قطع ذهبية دقيقة الصنع ذات أهمية أثرية ويؤدي فقدانها إلى سقوط فترات من التاريخ المصري القديم .

أما التحقيق فقد انتهى إلى مجازاة مفتشين اثنين بالخصم ١٥ يومًا من مرتب كل منهما ، وتحميلهما قيمة الآثار المفقودة والتي قدرتها هيئة الآثار بـ ٥٨٠ جنيهًا مصريًا لا غير (أي أن قيمة التمثال ٢ جنيه و ٦٧ قرش !!) .

.. وبعد شهرين تمت مكافأة المتهم الأول بترقيته من مفتش ثان بآثار سقارة إلى مدير عام منطقة سقارة الشمالية أي نفس المنطقة التي اختفت أثارها بسبب إهماله أو تواطؤه أو سرقته!!

وفي عام ١٩٨٩ سرق تمثال أثري نادر كان عهدة مسئوله بآثار الهرم وتم تحميلها قيمة التمثال والذي قدرته الهيئة بـ ١٥ جنيهًا ، وعندما أثير الموضوع في الصحافة تمت زيادة قيمته إلى ٣٠٠ جنيه وفي نفس الوقت منح مكافأة ٣٠٠ جنيه للمفقود منها التمثال .. أي أنه وقف عليها مجانًا !

وفي عام ١٩٩٥ اختفت ٩٣ قطعة أثار من مخازن الكرنك، وذكر مفتشتا الآثار سيدة عبد الراضي ونعمة سنة إن عبد الحميد معروف الأثري بالمنطقة حاول أثناءهما عن البلاغ ووضع قطع مقلده بدلاً من المسروقات .

وانتهى الأمر إلى التنكيل بالشرفاء أصحاب البلاغ وترقية المشكو في حقه!

وفي ١٩٩٧ ارتكب جابر عبد الهادي حارس الآثار مخالفات في ضياع تلال الآثار بالإسكندرية وكانت العقوبة لننظر .

وفي ٦/ ٩/ ٢٠٠٨ وقعّت المحكمة التأديبية جزاءات على أربعة من قيادات دار الكتب لإهمال الذي أدى إلى سرقة مخطوط الإمام الشافعي بخصم لم يتجاوز شهر من المرتب .

وفي عام ٢٠٠٨ أيضًا تمت مجازاة عدد من الأثريين بسبب ضياع ٣٨ قطعة أثار ذهبية من المتحف المصري بجزاءات تتراوح ما بين حد أقصى خصم شهرين وحد أدنى خصم ٥٠ جنيهًا لينتهي متوسط الجزاءات بواقع ١٠٠ جنيه لقطعة الآثار الذهبية .

وفي عام ٢٠٠٨ أيضا تم توقيع جزاء بسبب ضياع ٤ صقور محنطة أثرية من منطقة آثار بالشرقية بإجمالي ٤٠٠ جنيه وصرف مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن وقع عليه الجزاء !

-ولا ننسى أنه سبق مجازاة أمين لمجلس الآثار بعقوبة اللوم كأقصى عقوبة أمكن توقيعها .

تحذير من تزوير أثار وتاريخ مصر بالوسائل الإلكترونية

حذر عدد من العلماء والغيورين على الآثار وتراث مصر من «التساهل» في الموافقات على تداول الأقراص والتسجيلات التي تتناول تاريخ مصر دون اتخاذ كافة الاحتياطات من الاحتفاظ بصور دقيقة مع حفظها في أماكن تتناسب مع أهمية أثار وتاريخ مصر والبعُد القومي، حيث إن هناك إمكانية لتزييف وتزوير لهذه الأقراص من الخارج أو عدم الإعداد بدقة متناهية داخل مجلس الآثار نتيجة الرؤية الشخصية للقائم بالتسجيل وعدم زيارته للمواقع الأثرية للمعاينة اكتفاءًا بما هو مدون في الكتب!

جاءت التحذيرات من تعرض التسجيلات التاريخية للآثار إلى إمكانية النسخ على الأقراص «السيد رام» والمطلوب حفظها دون عبث، كذلك القوانين

والضوابط الرقابية إذا ما افترض طرحها للبيع في الأسواق .. ذلك أنه عند القيام بإدخال الوثائق التاريخية للآثار والنصوص التاريخية عليها إلى أجهزة الكمبيوتر يجب الحفاظ على محتويات الوثائق الأصلية كما هي دون تغيير نصوصها عند تسليمها على الأقراص أو «الفايلات» لأجهزة الكمبيوتر على حالها المنتهية إليه بعد المراجعات العلمية والأثرية حيث يمكن سهولة العبث عند عملية الإدخال للكمبيوتر والحفظ والإخراج من الكمبيوتر إذ لم تكن هناك رقابة علمية سليمة وهو ما يعرضها للخطر خاصة مع تداولها خارج مصر .

وكان بعض المسئولين في التسجيل العلمي بالمجلس الأعلى للآثار أشاروا إلى أنه يتم الاستعانة بصور فوتوغرافية ووضعها على «الإسكانر» بالكمبيوتر بينما العمل يستوجب مشاهدة الآثار ذاته ووجود صور فوتوغرافية أصلية .

في الوقت نفسه حذر العلماء من «التصليح» في الرسومات برؤية شخصية في أمور لا يجوز فيها الاجتهاد مع هذه النصوص وأشكالها .. كما يجب أن تقوم لجنة علمية بمراجعة كل الأعمال المسجلة وعدم تداولها إلا بعد هذه المراجعة .

ويؤكد العلماء على ضرورة حصر تسجيل الآثار على جهة واحدة وهي مركز الميكروفيلم بالمجلس الأعلى للآثار وحفظ النسخة الأصلية بالبنوك أو أماكن أمنية وأن تكون هناك شبكة اتصالات بين كافة مناطق الآثار وأن تخضع هذه الأعمال للجنة الدائمة للآثار والأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ولا يتم طرح اسطوانات للبيع إلا بعد كل هذه الإجراءات حيث إنها أخطر مئات المرات مما يحدث في الإسطوانات المسجلة عليها الأفلام والأغاني والتي تولي شرطة المصنفات الفنية كل الإهتمام لها ..

- المماطلة في تطبيق اختراع عالم مصري لكشف تزوير الآثار واللوحات الفنية .

- أوربا تحمست له ومصر اكتفت بالتجربة «والفرجة» !

في أحد معارض الآثار المصرية باليابان ، وخلال فترة العرض التي مكثت فترة طويلة قام الخبراء اليابانيون بتقليد كل قطع المعرض ، وفي نهاية المعرض

تسلمت اللجنة كل القطع الأثرية دون التأكد من أصالتها ، وقيل خروجهم من صالة العرض أخبرهم المسؤلون اليابانيون أن كل الآثار الموجودة لديهم مزورة ، وهي بادرة منهم لمساعدة المصريين على حماية أثارهم وسلموهم الآثار الأصلية فهم قلقون على أثارنا أكثر من بعض المسئولين في مصر !

هذا ما قاله د . مصطفى عطيه رئيس مركز الكشف عن تزوير الآثار بكلية الآثار جامعة القاهرة في حواره مع الزميلة شاهيناز العقباوي «بالأهرام العربي» وأضاف قائلًا : أن المعارض التي تسافر للخارج تهتم بعدم تعرض الآثار للسرقة أو التلف أكبر من اهتمامها بتزوير الأثر وهو ما يحدث حتى مع معارض توت عنخ آمون التي تسافر دائمًا وغيرها من المعارض للآثار المصرية بالخارج !

وحدث أن كل هناك معرضًا لأحد القديسين المشهورين على مستوى العالم، وطلبوا من كل دولة «الأيقونات» التي تخص القديس للمشاركة في المعرض ، وأخذوا من مصر خمس أيقونات ، وعرضوها لفترة ، وعند عودتها اكتشفوا أن واحدة منهم زائدة في الحجم ٩ سم (تمددت!) مما يعني أنها مزورة ! ويؤكد أن المزور لم يهتم بإخراجها بشكل الصحيح لأنه على ثقة على أن مصر لن تعير موضوع تزوير الآثار أي اهتمام ، وصدق ظنه وتسلم المسئولون الأيقونة وقالوا أنه خطأ من الأول في القياس ! ..

يقول د. مصطفى عطية : أنه بدأ بحثه عن طريقه آمنه لكشف التزوير عقب سرقة لوحة زهرة الخشخاش من مصر عام ١٩٧٩ وعودتها بعد سنوات مع تأكيد المسئولين على أنها القطعة الأصلية ، وبعد عامين من عودتها اكتشفوا وجود لوحة أخري تباع في أحد معارض لندن بـ ٨٢ مليون دولار ، وللأسف لا يزال المسئولون في قطاع الفنون التشكيلية ووزارة الثقافة متأكدين أنهم يمتلكون القطعة الأصلية !

ومع هذا الحادث وكثرة السرقات والتزوير في الآثار المصرية وتطور مافيا الآثار اتجه للبحث.

فأعضاء مافيا التزوير لا يقلون عن ستة أعضاء : الفيزيائي والكيميائي والمؤرخ الفني والفنان والمستنسخ والتاجر ، وأغلبهم علماء متميزون في مجالاتهم إلا أن المادة تجذبهم فيكسبون الملايين.

ورغم تدريس علم كشف تزوير الآثار وتقدمه على مستوى العالم إلا أن أغلب المسئولون في وزارة الثقافة لم يدرسوا هذا العالم .

وبرغم عودتي بالدكتوراه عام ٢٠٠١ ظللنا فترة طويلة للحصول على الموافقة وأول منهج للتدريس في الجامعات العربية طبق عام ٢٠٠٥ وقد قمت بعمل دورات تدريبية عن تزوير الآثار لعلنا نمسك بزمام الأمور إن أمكن .

وإن كان في معارض سابقة لم يكن يتم استخدام طرق آمنه لكشف التزوير .. فقد تم استخدام طريقة البصمة السرية .

(ملحوظة : جاء استخدام البصمة السرية بعد كشف المرمم الكبير قدري كامل لتزوير لوحة أمنمحات بمعرض للآثار المصرية باليابان) .

والطريقة التي يستخدمونها ، يحضرون الأثر ويعرضونه للأشعة ويضعون عليه بصمة سرية من خلال تحديد عناصر اللون الموجودة في الأثر والتي تواكب وتتفق مع خصائصه التي اكتسبها من العصر الذي صنع به ، ويختارون منطقة محددة يضعون عليها بصمتهم السرية ، ويتم تطبيق هذه الطريقة عند سفر الآثار للمشاركة بالمعارض في الخارج ، وعند عودته يحللون مكان البصمة السرية ليتأكدوا من وجود نفس العناصر بنفس الخصائص ، وفي حالة وجود تغيير يعتبر الأثر مزورًا ، وبرغم أن هذه الطريقة معتمدة ، فإنها لا تصلح لقياس مدى تزوير الأثر ، لأنهم يعتمدون على سرية تحديد المكان الذي أخذت منه البصمة ، لكن مافيا التزوير استطاعت التغلب على ذلك من خلال عمل مسح شامل لكل مللي في الأثر لمعرفة خصائصه الكاملة ، وصنع أثر مطابق تمامًا بكل المقاييس

الأصلية ، وبالتالي عند القيام بتحليله للتأكد من البصمة السرية يصعب تحديد كونه مزورًا أم لا .

أما الفكرة التي تدور حولها فكرة د . مصطفى عطية فيشرحها قائلًا:

هناك خاصية فيزيائية متفردة في كل ٢ مم من مساحة الأثر ، ومن المستحيل تكرارها مدى الحياة ، فهي منحة إلهية تشبه بصمة الإصبع ، لإثبات وحدانية الله .. ومن خلال هذه الخاصية نستطيع التأكد من مدى أصالة الأثر ، هل هو أصلي أم مزور ؟ البصمة تظهر عند تكبير خاص جدًا في الميكروسكوب قبل هذا التكبير لا تظهر ، وكذلك بعده ، وكل الأجهزة المستخدمة في هذه الطريقة متوافرة في كل أنحاء العالم ورخيصة جدًا ، إلا أن الميكروسكوب له مواصفات معينة، حيث إنه يتحرك ١٦٠ درجة لنستطيع استخدامه مع الآثار كبيرة الحجم .

اكتشفت هذه الطريقة في بولندا وسجلتها في الاتحاد الأوروبي ، ولأنها دولة تابعة له ، فكل مكاتب براءات الاختراع مرتبطة بعضها ببعض ، بحيث لو سجلت فكرة في أي دولة من دول الاتحاد تمر على الدول جميعا ، للتأكد من كفاءتها ومن كونها غير مسروقة بعيدًا عن المجاملات ، لذا استمرت ثماني سنوات لتسجيلها من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٦ .

- والذي يميزها عن الطرق الأخرى :

أنها تعتمد على البصمة المعلنة ، لأن الخصائص الفيزيائية التي تميز الأثر لا تتكرر ولو مرة واحدة في المليون ، فاللجنة العلمية التي وافقت على تسجيل براءة الاختراع في الاتحاد الأوروبي ليتأكدوا من كفاءته صنعوا آلاف المستنسخات باستخدام نفس الأدوات ونفس الفنان في نفس المكان والزمان حتى تكون لهم نفس الخصائص الفيزيائية وبتطبيق الطريقة على المستنسخات تأكدوا من أن الخاصية الفيزيائية للأثر لا تتكرر ولو مرة واحدة لأنها لو حدثت ولو بالمصادفة ولو واحد في المليون لفشل الاختراع.

ورغم إرسال أكثر من مذكرة رسمية لكل من فاروق حسني (عندما كان وزيرًا الثقافة) ود . زاهي حواس ومحسن شعلان (عندما كان رئيسًا لقطاع الفنون التشكيلية) ورغم تطبيق التجربة وكتابة اللجنة لتقرير ممتاز وأعلنت موافقتها الرسمية في تطبيق هذه الطريقة ولكن لم تُستخدم بعد وكأن الموضوع لا يشغلهم ولا يعيرونه أي اهتمام !!

فاروق حسني واجه سرقات الآثار بالتصريحات

- أحداث سرقات المتحف والمخازن عقب ثورة يناير كشفت عن عدم وجود تأمين أو أجهزة إنذار أو كاميرات مراقبة .

- الوزير صرح بإنهاء تكدس الآثار بالمتحف والمخازن فقام اللصوص بنقل الآثار على «اللواري» !

عقب كل سرقة للآثار كان فاروق حسني يدلي بتصريحات «عنترية» لتأمين الحراسة والاستعانة بأحدث الأجهزة الإلكترونية لحماية الآثار وينتهي الأمر وتهدأ الأمور إلى أن يفيق الرأي العام على سرقة كبرى أخرى حيث أن سرقات الآثار تجري كل يوم وبشكل منتظم ، كما يلقى التنقيب عن الأثار في التلال والمناطق الأثرية بمعرفة اللصوص وأعوانهم كل رعاية ..

أما إذا جاءت الكارثة بشكل أكبر مثل حريق قصر ثقافة بني سويف أو سرقة لوحة زهرة الخشخاش فتتخذ التصريحات شكلاً آخر في «تمثيلية» متفق عليها من سيناريو وحوار وتوزيع أدوار ! ..

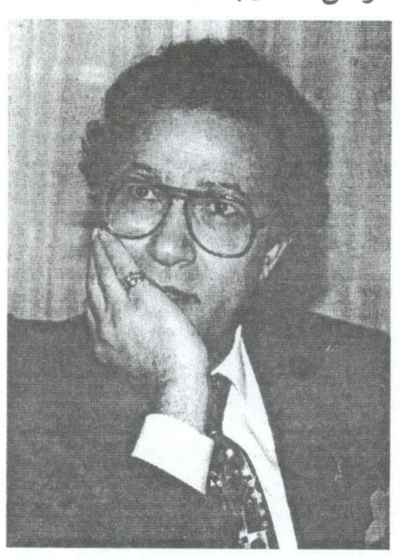
فيعلن الوزير عن تقديم استقالته ، ثم يقوم «جوقة» من الكتاب ممن يطلقون على أنفسهم «المثقفين » -وهم من المنتفعين وحملة المباخر- بجمع توقيعات وكتابة عرائض ومعلقات تعلن التمسك بالوزير وبالأصح باستمرار مكاسبهم .. ثم يجيء الإعلان بتمسك الرئيس وبالأصح «الهانم» كما كانوا يطلقون عليها .. وفي الحقيقة أن الوزير هو الذي يتعلق كان بذيل فستانها

ليستمر في موقعه وليواصل بيع لوحاته بأسعار «المجاملات والمصالح» حتى لو كان البيع مخالفًا للدستور هذا إذا كان البعض يعتبر أن «الشخبطة» فن وإبداع!

ويلاحظ أن أكثر تصريحات الوزير جاءت عقب سرقة المتحف المصري عام ١٩٩٦ ومنها:

ما جاء في كافة الصحف الحكومية بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٩٦ تحت عناوين:

- وزير الثقافة يشهد تشغيل الإنذار الإلكتروني لحماية المتحف المصري.
- تأمين جميع القاعات والأسطح والشوارع المحيطة بالمتحف.. وغرفة تحكم مركزية.
- أبواب فولاذية وأجهزة ضد السرقة والحريق والمفرقعات والكشف عن وجود أشخاص.
- تسجيل كل القطع الأثرية الموجودة في مصر على الكمبيوتر.
- تثبيت فعلي لأجهزة الإنذار في فاترينات عرض الآثار بالمتحف.



(ثبت أن الأبواب الفولاذية هي أبواب مصنوعة من صفيح البستيلات، ولا يوجد شيء اسمه أجهزة إنذار ولا تأمين قاعات أو أسطح وقد أكدت السرقات التالية لهذا التاريخ وأشهرها اختفاء ٣٨ قطعة أثار ذهبية وسرقات المتحف عقب ثورة ٢٠١١ على كذب كل هذه التصريحات.. فلا توجد أجهزة إنذار بالمتحف تعمل وأثار مخازن جامعة القاهرة بسقارة وغيرها لم تسجل من الأساس!).

وفي عام ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣ وعقب عدة سرقات في مخازن سقارة ومنها

لوحات فريدة للمبعد الجنائزي للملكة عنخ أن اس وكان من بين المتهمين حارس آثار .. أدلى الوزير بتصريحات للصحف منها:

- إعادة تقويم الحراس التابعين لوزارة الثقافة بالمناطق الأثرية والكشف عليهم وفحصهم جنائيًا .. وتعين حراس جدد والاستفادة من خبرة وزارة الداخلية في تأمين الآثار .

- أجهزة إنذار مبكر ضد السرقات والحريق .

(وبعد هذه التصريحات تكررت عشرات السرقات ومنها آثار سقارة !) .

وعقب ما كشفت عنه التحقيقات في فضيحة سرقة ٣٨ قطعة آثار ذهبية في المتحف المصري صرح فاروق حسني في صحف (١٦/ ٦/ ٢٠٠٤) بقوله :

- فاروق حسني يتعهد بالقضاء على ظاهرة تكدس الآثار بالمتحف المصري خلال ثلاثة شهور.

- الانتهاء خلال عام من إنشاء مخازن متحفية على أحدث مستويات لاستيعاب الآثار المكدسة.

(ومرت الثلاث شهور والسنوات واستمر تكدس آثار بدروم المتحف وسوء المخازن) .

وعقب ما كشفت عنه تحقيقات وأحكام قضية طارق السويسي وتهريب الآثار للخارج صرح فاروق حسني في صحف (١٠/ ٨/ ٢٠٠٤) .

وزير الثقافة : إجراءات جديدة لاسترداد الآثار المنهوبة .

- استرداد الآثار يشمل الآثار المسروقة خلال فترة الاستعمار .

(وبالطبع لم تعد سرقت في آثار فترة استعمار ولا يحزنون وإذا بذلت جهود لإعادة قطعة وسط حفلات صاخبة باستردادها يكون في ذات الوقت تم تهريب مئات القطع ويمكن الرجوع إلى حوادث سرقات الآثار والتي بلغت حسب إحصائية نشرتها الأهرام أكثر من ١٣ ألف حادث !) .

وعقب سرقة لوحتين من دار الأوبرا .. جاءت تصريحات فاروق حسني (٧/ ١٠/ ٢٠٠٨) تحت عنوان :

فاروق حسني : حصر جميع اللوحات الفنية بالمتاحف .

(ويبدو أن الحصر تيسيرًا على اللصوص حيث سرقت بعدها تسعة لوحات من قصر محمد علي واختفت ثلاث لوحات من خبيئة وكالة الغوري وسرقت لوحة زهرة الخشخاش وغيرها وغيرها) .

أما عن التصريحات التي تتهكم على المعارضين مثل وصفهم عقب الاحتجاج على مشروع باب العزب أو سفر تمثال أمنحتب أو معرض اليابان وغيرها بالهاموش والتفكير بطريقة العربات الكارو (العربجية) وغيرها من الأوصاف فنحن نعف عن ذكر تفاصيلها ..

وانتهى عصر مبارك وفاروق حسني وانتهت معها ضياع معظم آثار مصر، ولم يصدق وزير الثقافة سوى في تصريح واحد وهو إنهاء تكدس الآثار في المخازن والمتحف المصري فقد انتهى التكدس بالفعل حيث قام اللصوص بنقل الآثار على «اللواري» وسط حزن الوطنيين من محبي الآثار بينما هرع أصحاب «جوقة» الوزير ليلتفوا حول مصالحهم ومكتسباتهم مع كل وزير جديد دون أي حساب أو اكتراث حقيقي بآثار مصرودون أية حمرة للخجل !

تداعيات نظام مبارك واهمال فاروق حسنى فى تأمين الاثار وراء استغلال اللصوص للانفلات الامنى اثناء ثورة يناير

- دفتر أحوال سرقات الآثار واستغلال الانفلات الأمني منذ ثورة يناير تحول الى سجل مرعب

-أشهر السرقات جميع اثار مخزن سليم حسن والجامعة و٢٠٠ قطعة من كلية الاثار و١٤٥ من الجامعة الامريكية

-سرقة ٨٠٠ قطعة أثرية من مخزن القنطرة ومجلس الآثار أكد رد الأهالي

أكثر من ٣٠٠ قطعة فلماذا لم يكرموا الأهالي الامناء ؟

-د نور الدين اشار الى سرقة ١٠٠ موقع اثرى ورئيس قطاع مكتب الوزير اكد سرقة ١١٢٨ قطعه من الوجه البحرى

- استمرار التعديات على أراضي الآثار رغم البلاغات ومنها فى تل بلا بالدقهلية والبهنسا بالمنيا ونجع زيدان بادفو

-محضر للاثريين ذكر اسماء كاملة لاربعة لصوص وعناوينهم بعد اقتحامهم مقبرة باللشت ولم يتم القبض عليهم.

- السرقات أكدت أن كاميرا المراقبة التي تكلفت عشرات الملايين تالفة!

أثناء وعقب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ استغل اللصوص الانفلات الامنى الذى تسبب فيه نظام مبارك ، كما استغلوا عدم تأمين فاروق حسنى وزير الثقافة للمتاحف ومخازن الاثار فقاموا بسرقة العديد من المناطق الأثرية من مقابر ومخازن وتنقيب، ووصل الامر الى نقل الاثار المسروقة بالشاحنات واللوارى، وربما تسبب الانفلات الامنى فى تمكن اللصوص من تهريب الآثار خارج مصر

وتواصلت سرقات الاثار وتواصلت معها التعديات على المواقع الاثرية وهو ما انتهى الى سرقات كبيرة للاثار تضاربت التصريحات حولها حيث أشار د . عبد الحليم نور الدين - الامين العام للمجلس الاعلى الاثار سابقا - الى التعديات على نحو ١٠٠ موقع من بين ٧٠٠ موقع للاثار وأن نحو ٣٠٪ من مخازن الآثار غير مؤمنة

بينما أشار د محمد عبد المقصود رئيس قطاع مكتب وزير الدولة للآثار فى ٦ يونيو ٢٠١١ إلى أن عدد القطع المسروقة من مخازن آثار الوجه البحرى بلغ ١١٢٨ قطعة

بالإضافة إلى ١٤٠ قطعة من مخزن كلية الآثار جامعة القاهرة ويلاحظ أن

التصريح لم يشر الى الآثار المسروقة من الوجه القبلى أو التي من خارج المخازن عن طريق الحفر والتنقيب خلسة

وفى الوقت نفسه اشارت الصحف عند نشر بعض الحوادث الى اعداد رهيبه منها على سبيل المثال ما نشرته الاهرام فى اول مارس عن اقتحام لصوص وسرقة مخزنين للاثار بالهرم ووصل حجم المسروقاتا الى تحميل سيارتين نقل عن اخرهما

ومن جانبنا نعرض بموضوعية لحجم الاثار المسروقه منذ احداث ثورة يناير وذلك استنادا لبيانات وزارة الاثار وبلاغات الاثريين والمصادر بالمواقع الاثرية والعلماء والمتخصصين

خلال الانفلات الامنى اثناء وعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، حدثت سرقات للاثار وتعديات على المواقع الاثرية ومامكن حصره كالتالى :

اولا – المخازن المتحفية والمقابر الاثرية :

-المتحف المصرى بالقاهرة

تضاربت الارقام حول عدد الاثار المسروقة من المتحف المصرى حيث بلغت ١٤٠ قطعة اثرية وتم اعادة نحو ٢٧ قطعة من الاثار المسروقة من بينها ١٢ قطعة فى ضبط لصوص بمنطقة دار السلام بالقاهرة بعد خطة بمشاركة مفتش الاثار الشاب محمد عبدالرحمن ، وخمس قطع اعادتها الشرطة العسكرية من لصوص الاثار، ونحو ١٠ قطع سلمها مواطنون حسب بيان وزارة الاثار

والجدير بالذكر ان من بين الاثار المسروقة يوجد آثارًا نادرة من مجموعة توت عنخ امون

- تعرضت مجموعة من مقابر منطقة سقارة لعدة هجمات خلال عشرة أيام فقط، كسر فيها اللصوص أقفال هذه المقابر.

- تعرض مخزن بعثة متحف المتروبوليتان بدهشور والمعروف بمخزن "دى مورجان" للهجوم مرتين قام خلالهما لصوص الآثار بتقييد حراس الآثار وشل حركتهم.

- تعرض مخزن البعثة التشيكية للهجوم ودخله لصوص الآثار. و سُرقت عدة قطع حجرية منقوشة من الباب الوهمى لمقبرة "حتب كا".

- تعرضت سبعة مخازن للاثار للسرقة فجر اول مارس حيث اقتحمت عصابة إجرامية منطقة الطريق الصاعد للهرم الثانى بمنطقة الأهرام وتمكنت من سرقة مخزنين أثريين بالمنطقة... وقامت العصابة بتهديد ستة من الحراس وفرد الشرطة بالقتل وتقييدهم وربط أفواههم بلاصق البلاستر. وأسفر الهجوم عن اقتحام مخزنين من المخازن الأثرية الموجودة داخل بعض المقابر الصخرية غير المنقوشة وأحد هذه المخازن يضم نتائج حفائر د. سليم حسن عن الأعوام ١٩٢٩-١٩٦٨ بالإضافة إلى مخزن أثرى آخر بنفس المنطقة ذكر انه يضم حفائر على مدار نحو ٢٠٠ عام . ،و كان اللصوص مسلحون بالرشاشات، فى حين حراس الآثار كانوا عُزل.

ونشرت جريدة الاهرام ان اللصوص قاموا بادخال سيارتين نقل الى مقر المخزنين وحطموا الابواب واستولوا على ما بداخلهما من اثار وتحف وبعد تحميل السيارتين فروا هاربين

- دخل لصوص الآثار مقبرة "إيمبى" بالجيزة بالقرب من تمثال "أبو الهول" كما حاول اللصوص تدمير مقابر أخرى بالجيزة، إلا أن محاولاتهم فشلت.

- سُرقت عدة قطع حجرية منقوشة من الباب الوهمى لمقبرة "حتب كا".

- سُرقت قطع حجرية منقوشة من مقبرة "بتاح شبسس" بأبو صير.

- هاجم اكثر من ٥٠ لص اثار مقبرة "سوناسرت عنخ" باللشت مركز الصف وهى من اهم مقابر الدولة الوسطى حيث تُعد النومذج الوحيد الكامل

وتضم لوحات تجارية ونقوش ملونة رائعة، علمًا بان اللصوص هاجموا المقبرة فى يوم سابق وهم ملثمون وعندما لم يتصد لهم احد عادوا فى اليوم التالى مكشوفى الوجه وتعرف عليهم اثريون من مفتشى الاثار والحراس وتم تحديد اسماء اربعة منهم وعناوينهم وهم من قرية السعودية بالمنطقة وتم تحرير المحضر رقم ١٩احوال لعام ٢٠١١ وللأسف مرت الشهور دون أدنى محاولة للقبض عليهم رغم ذكر عناوينهم .

- تمت سرقة نحو ٢٠٠ قطعة اثار من مخزن كلية الاثار بجامعة القاهرة وتم اكتشاف السرقة بالصدفة اثناء توجه عدد من اساتذة الترميم لمتابعة ترميم بعض القطع من المخزن ففوجئوا بكسر الشباك وسرقة الاثار ، وتبين ان المخزن المذكور يضم نحو ٤ الاف قطعة ولايوجد عليه حراسة سوى من موظف ادارى ويسهل سرقته خاصة مع انهاء عمل الحرس الجامعى كما تبين وجود سقالات خلف المخزن حتى الشباك علما بان الشباك يقع خلف جامعة القاهرة ناحية ارض كلية الزراعة الخالية .

- سرقة ١٤٥ قطعة آثار و٥٠ من النماذج المقلدة من مخزن الجامعة الامريكية وهو ماكدته لجنة الجرد فى الفترة من ١٥ الى ١٧ مارس ٢٠١١ التابعة لادارة الحيازة فى وزارة الاثار وفقا لتكليف نيابة شمال القاهرة العسكرية في القضية رقم ٧٧ لسنة ٢٠١١ .

مخزن القنطرة شرق بسيناء، الذى اقتحمه اللصوص وسرقوا عدة صناديق مملوءة بالآثار ..وتم تشكيل لجنة للجرد بناء على القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بعد اخطار النيابة العامة واسفرت اعمال اللجنة برئاسة د. محمد عبدالسميع عن سرقة وتدمير ٨٠٠ قطعة اثرية من عصور مختلفة تم تحديدها من خلال ١٠ سجلات خاصة بالمخزن وهى تخص اثار شمال وجنوب سيناء والاسماعيلية بالاضافة الى سرقة حفائر ٣ بعثات اثار اجنبية وتم استعادة ٢٩٣ قطعة حسب البيان الذى اعلنه د.محمد عبدالمقصود رئيس الادارة المركزية لاثار الوجه البحرى وقتذاك ثم أعلن في وقت لاحق من العصور على قطع أخرى .

- وفى اجراء عاجل حسب بيان وزارة الاثار تم نقل ١١٠ صناديق اثارخاصة بسيناء و٦٥ صندوق خاصة بالمتاحف الاقليمية فى طابا وشرم الشيخ وبورسعيد و٩ احراز تم نقلهم الى بدروم المتحف المصرى .

نشرت مجلة اكتوبر بتاريخ ٢٧ مارس عن اقتحام اللصوص متحف بورسعيد وسلب عدد من صناديق الاثار اضافة الى الاثار المستخرجة عن طريق البعثات الاجنبية

- تعرضت مقبرة "كن آمون" بتل المسخوطة بالإسماعيلية، للتدمير تماماً، وهى المقبرة الوحيدة بالمنطقة من عصر الأسرة الـ ١٩.

- تعرضت مخازن تل بسطا بالشرقية ووادى فيران بالقرب من شرم الشيخ للهجوم ودخلهما لصوص الآثار قبض حراس الآثار بمنطقة " نخل " على العديد من لصوص الآثار.

- واقتحمت عصابة من ٣٥ فرد مسلحين مخزن تل الفراعين بكفر الشيخ ، وقيدوا الحراس وحطموا ثلاث ابواب للمخزن ، وفتحوا ٥ صناديق من الاثار وذكر بيان بوازارة الاثار انه تم القبض على اربعة من اللصوص واحيلوا للنيابة .



- تم احباط محاولة تكسير تمثال لرمسيس الثانى بالمحجر الاثرى لجنوب اسوان بمنطقة الشلال جنوب شرق مدينة اسوان علما بان وزنه ١٦٠ طن !

- تم ضبط ٤٧ قطعة بواحة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد

- تم سرقة قطعتين من مخزن البعثة الالمانية بالإقصر بعد تخدير الحراس ، وتم ضبط اللصوص واعادة القطعتين الاثريتين

- تم سرقة رأس احدى الكباش الاثرية من منطقة اكرنك بالاقصر .

ثانيا : مواقع الآثار الفرعونية:

تعرض العديد من مواقع الآثار الفرعونية لعمليات من التخريب والسرقة منها:

- ذكر بيان لوزارة الاثار بتاريخ ٥ابريل ٢٠١١ انه حدثت تعديات بسبب الانفلات الامنى منذ احداث ثورة يناير ٢٠١١ فى المناطق الاثرية بمحافظات القاهرة – القليوبية - الجيزة – ٦ اكتوبر – حلوان – الفيوم – بنى سويف – المنيا

- كما حدثت ايضا تعديات على المناطق الاثرية فى محافظات الدقهلية – الشرقية – اسيوط – سوهاج – قنا – الاقصر

- دمر لصوص الآثار أحد المواقع الأثرية بشمال سيناء.

- هجم لصوص الآثار على منطقة أبيدوس وقاموا بالحفر خلسة ليلاً بالمواقع الأثرية، وبلغ عمق بعض هذه الحفر حوالى ٥متر.

- قام أهالى القرية المجاورة لهرم الملك "مرنرع" جنوب سقارة بالتعدى بالبناء على أراضى الآثار، كما تعدوا أيضاً على أراضى الآثار جنوب مصطبة فرعون.

- وهناك تقارير عن أعمال حفر خلسة فى مناطق الإسكندرية، والإسماعيلية والواحات البحرية والشرقية وأبو صير ودهشور.

- استولى عدد من الأهالي على موقع " النزولين " الاثرى بمنطقة صان

الحجر بالشرقية وبنوا منازل عليها

- حدثت تعديات على اراضى الاثار بالبحيرة خاصة منطقة المحمودية

- حدثت تعديات على اراضى الاثار بالاسكندرية خاصة منطقة برج العرب .

- حدثت تعديات وسرقات اثار بتل بيلا بالدقهلية ورغم الابلاغ لم يتحرك احد

- تعدى لصوص الآثار على الأرض الأثرية التي تشمل حفائر جبانة النصارى بالبهنسا بالمنيا وكسروا حجرة الحراس، واستولوا عليها وعلى ارض الاثار وابلغ مفتشوا الاثار مدير المنطقة والشرطة، ولم يتحرك أحد !

- تم الابلاغ عن قيام موظف بمكتب الاثار الاسلامية والقبطية بنجع حمادى باستجئار انفار للحفر بناحية الشيخ سويدان التابعة لقرية الكرنك بابو تشت بقنا للتنقيب عن الاثار وعرض ١٠ تماثيل فرعونية للبيع .

ذكر ناصر حسين الصحفى بالعالم اليوم وجود تعديات فى ادفو باسوان ومنها تعديات بنجع الحاج زيدان لعدم وجود حراسة عليها رغم ما بها من اثار ويوجد دير البويب ناحية شرق النيل بنجع ابو عيد بادفو وهو من بداية عصر الرهبنة بمصر وسبق ان اجرى مفتش الاثار م حسن عبد السلام دراسات عليه والكنيسة تضم اثار منها طاحونة ومعصرة الزيت للرهبان

- قبض حراس الآثار بمنطقة "نخل" على العديد من لصوص الآثار.

- شهدت منطقة الواحات البحرية مطاردة مثيرة وإطلاق أعيرة نارية بين قوة من الجيش والشرطة ومعاونة الأهالى فى مواجهة لصوص وتجار الآثار، حيث أفادت التحريات بأن التشكيل العصابى مكون من عشرة أشخاص من بينهم قبطان بحرى كويتى وتم ضبطهم وبحوزتهم الأسلحة الآلية وثلاث سيارات وقطع أثرية تقدر بخمسين مليون جنيه.

ثالثا - الآثار الإسلامية:

عانت الآثار الإسلامية كثيراً خلال هذه الأزمة:

- خلال الأزمة حُرق قسم شرطة الجمالية، وهو القسم الذى كان قائماً على منع مرور السيارات بشارع المعز لدين الله، ومع انعدام التواجد الشرطى بالمنطقة عادت السيارات لدخول الشارع الذى أنفقت الدولة ملايين من الجنيهات لترميم مساجده وجوامعه ومدارسه وبقية المبانى الأثرية وهو ما أثر عليها .

- تحطيم سبيل "على بك الكبير" بطنطا، حيث حطمت نوافذة الأثرية وأثاثه وبوابته الحديدية. عثر على أجزاء من نوافذ السبيل مع أحد الباعة الجائلين بالمنطقة.

- تعرضت وكالة "كوم الناضورة بالإسكندرية " للتلف والهجوم.

- تعرضت وكالة "الجداوى" بإسنا للهجوم وحطمت أقفالها.

- تعرض خان الزركاشة والذى يضم مجموعة من البيوت الإسلامية للهجوم بواسطة ٥٠ فرد مسلح ولايزال هؤلاء المجرمين متجمعين أمام الخان.

- كسر مجموعة من المجرمين بوابة "وكالة الخرمين" بمنطقة الحسين يوم ١٤ فبراير. وقد تعاون رجال الجيش مع الأوقاف والآثار فى أبعاد المجرمين عن الوكالة.

- اقتحام برج كليبر المجاور لسور القاهرة الشمالي بالجمالية .

- تعرضت مقبرة لأسرة محمد على بمنطقة منشية ناصر لهجوم عدد من البلطجية فى وضح النهار، وتمكنوا من سرقة عدد من القطع الأثرية المطعمة بالفضة، إلا أنه تم إلقاء القبض عليهم.

- تم ضبط ضابط شرطة ومحامٍ وصاحب شركة سياحية استعانوا بعدد من العمال للقيام بحفر أسفل منزل مهجور بمنطقة عطفة خوذة بالدرب الأحمر بحثًا عن كنز أثرى، ونظرًا لأعمال الحفر العميقة والتي هزت أثاثات بيوت المنطقة

استيقظ الأهالي وأبلغوا النجدة والقوات المسلحة حيث تم إلقاء القبض عليهم.

وتجدر الإشارة إلى أن حراس الآثار وقوات الأمن بالمواقع الأثرية غير مسلحين، بما يجعلهم غير فاعلين فى مواجهة عصابات الآثار المسلحة. ويزيد الأمور خطورة وتعقيداً افتقاد رجال الشرطة لقدراتهم المادية فى الاضطلاع بمهامهم فى حفظ الأمن وحماية المواقع الأثرية. إن الأمر جد خطير ، ويحتاج الى بذل كل الجهود لحماية مواقعنا الأثرية وتراثنا بالتعاون مع الجيش والشرطة.

دكتوراه عن تهريب الآثار

١٤ ألف قضية آثار أمام المحاكم لم يفصل في معظمها

حصل القاضي وليد محمد رشاد على درجة الدكتوراه في رسالة تناول موضوعها سرقات وتهريب الآثار .

أكدت الرسالة والتي تمت مناقشتها في مايو ٢٠٠٥ على حقائق هامة ومنها :

- يوجد أمام المحاكم ١٣٨٩٩ قضية آثار ما بين حيازة وتهريب واتجار لم يتم الفصل في معظمها، بخلاف قضايا أخرى يمكن أن تصب في مجال سرقات الآثار مثل التعديات على أراضي الآثار وما يتبعها من تنقيب .

- عدم وجود تشريع عالمي موحد يكفل الحماية الفعالة للآثار في كل دولة من السرقة والتهريب.

- وجود صعوبات في عدم تسليم بعض الدول لمجرمين لعدم وجود اتفاقيات دولية مشتركة لتسليم المطلوبين لاسيما أن بعض التشريعات في الخارج لا تجرم حيازة الآثار .

- المطالبة بتوحيد التشريعات الجنائية في قضايا الآثار على المستوى الدولي

باعتبار الآثر من قبيل الأموال العامة التي تخرج عن دائرة التعامل بين الأفراد وهو ما يترتب عليه بطلان أي عقود بيع لها ..

- المطالبة بضرورة تطبيق قانون البلد الأصلي للقطعة الأثرية المسروقة أو المهربة ليكون الأصل في المنازعات مما يتيح استرداد أثارنا حتى ولو كانت مع حائز حسن النية مع إمكانية تعويضه .

- تطبيق قانون غسيل الأموال في مصر على عصابات تهريب الآثار .

المطالبة بقرارات حربية لإنقاذ ما تبقي من آثار مصر

- هل يمكن أن تنفصل شرطة الآثار عن السياحة وتصبح شرطة الآثار مستقلة ،وتزود بالطائرات لتهبط على أعمال الحفر «خلسة» بمجرد العلم بالبلاغ وفي أي وقت ليل نهار ؟

- هل يمكن تدريب خريجي كليات الآثار في أكاديمية الشرطة لمدة عام - بأحر ومكافأة - ثم إلحاقهم بالعمل في حراسة الآثار بشرط عدم الانتقال لعمل آخر وبحوافز تجعلهم يفضلون هذا العمل بل يجذبون غيرهم إليه؟.. فيتم استيعاب أعداد من البطالة وفي الوقت نفسه يصبح من يدافعون من الآثار يعرفون بماهيتها ومكانتها ؟

- هل يمكن إنشاء دوائر مختصة للآثار في المحاكم أشبه بالدوائر التجارية لتحكم على وجه السرعة خاصة في موضوعات التعديات، والنص صراحة في القانون أن أي بناء حتى لو كان مسكن ويقيم به سكان أو مقابر أو حتى دور عباده مبناه على تعديات أرض آثار يعد تحايلاً تتم إزالته فورًا وعلى نفقة مرتكب الجريمة وتحمله كافة التكاليف بما فيها تعويض السكان إذا ثبت حسن نيتهم ؟

- هل يمكن حصر كل من تحوم حولهم شبهات سرقات الآثار أو الاتجار بها خاصة من أعضاء مجلس الشعب وقيادات النظام السابق واتخاذ قرار

بالكشف عن سرية حساباتهم وأرصدتهم بالخارج وكافة ممتلكاتهم وعمل تحريات لأجهزة الكسب غير المشروع من بداية ما كان يلبسون الشبشب أبو صابع» حتى أصبحوا يمتلكون الطائرات الخاصة والقصور في مصر وخارجها .

وكذلك الخفراء والمخبرين وبعض مفتشي الآثار الذين أصبحوا يمتلكون شاليهات وقصور وعمارات ؟

- هل يمكن تشكيل لجنة من الشخصيات العامة المعروفة بحبها للآثار وأنها لم تتكسب أبدًا من دفاعها عن الآثار وأن تكون قرارات هذه اللجنة بمثابة استشارات صادقة ومهما كانت قسوتها - ليستفيد به وزير الآثار مهما تغير أي بحكم منصبه .. وغنى عن البيان أن هذه اللجنة تطوعية وتعمل دون أي مقابل سواء مبالغ مالية أو حتى سفريات وكافة صور التكاليف تكون على نفقتهم الخاصة ؟

- هل يمكن أن تجري محاكمة عاجلة لفاروق حسني وزير الثقافة بتهمة الكذب الذي أدى إلى تبديد الآثار بعد عشرات التصريحات الكاذبة عن تأمين المتاحف والمواقع الأثرية علما بأنه ظل يستخدم أسلوب انتداب رئيس الهيئة أو أمين مجلس الآثار ليسايره في التصريحات والأكاذيب والإدعاءات ؟

- هل يمكن عقد ندوات ولقاءات يتاح فيها الاستماع للآثريين أصحاب الرأي الآخر دون خوف أو مجازاة خاصة الأثريين المتواجدين في مناطق مخازن الآثار والمحافظات ؟!

- هل يمكن مراجعة الموافقات التي تمت لإخراج أراضي من تعداد الآثار دون عمل «مجسات» جادة بحجة تشجيع الاستثمار بينما معظم هذه الأراضي منحت للمشبوهين والمتاجرين بالآثار من رموز النظام السابق ؟

- هل يمكن إصدار قرار جمهوري عاجل بإلغاء قرار جمهوري سابق باستقطاع نسبة ١٠٪ من دخل الآثار لصالح وزارة الثقافة ، وقد تبين أن وزارة الثقافة كانت توزعها على مهرجانات فاشلة وجوائز للراقصات ومكافآت للمستشارين -وبالأدق للمنافقين- رغم حاجة الآثار إلى كل قرش ؟

هل يمكن استصدار قرار عاجل من مجلس الوزراء بأن تتحول أرض مبنى الحزب الوطني الذي تم حرقه والمجاور للمتحف المصري لأن تصبح تابعة للمتحف المصري بدلاً من أن تنفذ محافظة القاهرة أوغيرها مساعيها للاستيلاء عليها علمًا بأن الأرض المذكورة في حقيقتها تابعة للمتحف المصري وكانت ضمن «مرسى» مقابل للنيل لنقل الآثار للمتحف وتابعة ا متحف وتم الاستيلاء عليها بعد عام ١٩٥٢ ..وقد أصبح المتحف الآن في أمس الحاجة إليها لتأمينه خاصته بعد الخوف من الحرائق، وكذلك الاستفاده بها لعمل عرض متحفي للآثار الضخمة على نظام «الحدائق المتحفية» ؟

تشجيع الأهالي على المعاونة في الحفاظ على الآثار بكافة السبل ، فتحت كل أراضي مصر كنوز الآثار ، وهذه الأراضي ملكًا للأفراد والواقع أنهم إذا عثروا على آثار وقاموا بتسليمها يدخلوا في «دوامات» من الحصار وقد تصادر أرضهم أو منازلهم والنتيجة أنه بعضهم إذا صادقة ذهبًا قامًا «بتسبييحه» وإذا وجد تمثالاً قام بتهريبه ولو شجعنا هؤلاء وأمددناهم بالوعي وحب الأثر وعدم التعنت ضدهم لكان أجدى .

نعرف أن معظم هذه القرارات أشبه بقرارات حرب .. وهي بالفعل كذلك حرب حقيقية على الفساد وعلى لصوص الآثار وعلى من تربحوا وأثروا على حساب كنوز وتاريخ وحضارة مصر .

هذه المطالب بعضها شخصي ، وبعضها جاء ضمن الندوة التي عُقدت بنقابة الصحفيين (مارس ٢٠١١) وأدارها كاتب هذه السطور، وكانت حول سرقات الآثار خاصة التي تمت أثناء الانشغال بثورة ٢٥ يناير وقد تحدث في الندوة عدد من رموز الآثار وفي مقدمتهم د . محمد الكحلاوي ، أمين عام اتحاد الأثاريين العرب - ود . هنري عوض - خبير الآثار خاصة الإسلامية والقبطية - والأثري أحمد دسوقي مدير عام الشئون الفنية بالمتاحف التاريخية الأسبق .

كما شارك فيها بمداخلات قيمة د . حجاجي إبراهيم والأثريين : الحضاري والكاتب يوسف نوفل و د . سيد البنا و د . عفاف الأتربي رئيسة ترميم المتاحف سابقًا ..وقدري كامل ووهيبة صالح ويسري أحمد ومحمد عبد العظيم ومحمد عبد الرحمن وعاصم ناجي وعبد الرحيم ريحان ومن الذين لهم علاقة بالآثار والمحبين لها ومنهم اللواء سيد حسب الله عضو المجالس القومية المخصصة وفيصل الزيادي المستشار السياحي المصري السابق في تركيا واليونان والكاتب والمفكر حسن على أبو شنب والفنان سمير الإسكندراني وم . سامي الإسكندراني واللواء عبد الحافظ ود . أيمن محفوظ وممدوح عباس ومجدي أنور وغيرهم .

ولفيف من الصحفيين المهتمين بالآثار ومن بينهم الأساتذة عبير سعدي وعزه إبراهيم وماجده النجار وعفاف لبيب وعصام عبد الحميد وناصر حسين ومحمود متولي ومدحت إمام ونبيل صادق ومحمد سامي وماجدة صالح وعبد الجواد المصري ومحمد سرور ومحمد حسن ومحمد أبو لواية وسليم عزوز وسعيد يوسف وأشرف حمودة وغيرهم.

ليجمعوا على هذه الاقتراحات والتي كنا نأمل أن ترى طريقها للتنفيذ .

دروس لهواه الآثار المتفرقة بين الآثار الحقيقية والمقلدة !

حواس الإنسان في معرفة الأثر الحقيقي أفضل من الأجهزة الإلكترونية !

- آثار مقلدة بدقة عالية يتم بيعها في المزادات بزعم أنها آثار حقيقية .

- دس آثار مقلدة بزعم أنها آثار حقيقية في مخازن الآثار والمتحف المصري لتسوية العهده !

- شبهات حول سطو الأجانب على الآثار المعروضة بالخارج واستبدالها بآثار مقلدة .

شكوك حول تزوير لوحة أمنمحات ومخطوط بستان سعدي أثناء عرضها خارج مصر .

- في عصر الكمبيوتر أغلبية مخازن الآثار تكتفي باستخدام السجلات الورقية .

- الحجر يعرف من وزنه .. والمعدن من طبقاته .. والخشب والعظام من درجة الصلابة.

- حرق «فتلة» من السجاد أو النسيج وتحولها إلى رماد تكشف عن أثريتها .

- محاولة تهريب فازات وتحف من أسرة محمد علي وسط شحنات الأثاث .

وأكثر طرق التهريب من خلال أقفاص الخضار والفاكهة بالسفن .

التفرقة بين الآثار المقلدة والآثار الحقيقية موضوع ذو قاسم مشترك بين محبي الحفاظ على الآثار الحقيقية والغيرة عليها ، وبين مهربي الآثار إذ يمكنهم أن يحصدوا الملايين والإفلات من عقوبة جريمة التهريب إذا نجحوا في خداع المشتري في بيع آثار مزورة بزعم أنها آثارًا حقيقية .

ولذا فهو موضوع جذاب ..

فرغم تطور الآلات والأجهزة الإلكترونية إلا أن التفرقة بين الآثار الحقيقية والآثار المقلدة تعتمد بشكل أكبر على حواس أصحاب الخبرة الطويلة، والذين يعرفون الأثر الحقيقي بمجرد النظر واللمس وكأنهم يملكون الحاسة السادسة .. بل إن الواقع هو تفوق هذه الحاسة على أحدث الأجهزة الإلكترونية وبطبع دون التقليل من أهميتها ..

ومن المؤكد أن آثار مصر في حاجة إلى هؤلاء الخبراء خاصة في المواقع والمنافذ التي يمكن من خلالها تهريب الآثار الحقيقية بزعم أنها مقلدة مثل منافذ المطار والجمارك وغيرها ، وكذلك في المتاحف والمخازن حتى لا يتم دس آثار مقلدة بزعم أنها حقيقية والقيام بتسوية «العهد» بعد تهريب وسرقة الآثار

الحقيقية ! والأخطر من ذلك ما يمكن أن يحدث في معارض الآثار بالخارج من التعاقد مع شركات تجارية لنقل وعرض الآثار في معظم الأحوال، وأن علاقة مرافق المعرض بالآثار تنقطع من وقت انتهاء العرض بالمساء حتى صباح اليوم التالي وهي فترة كافية لبعض هذه الجهات لتزوير الآثار إن لم يكن لدى المرافق الخبرة الكافية في اكتشاف ما تم تقليده وتزويره.

وإن كان هذا الموضوع بالنسبة لتجار الآثار يحمل معاني أخرى .. فكم نشرت الصحف عن خداع التجار للمشترين من خلال إحضار آثار مقلدة بشكل دقيق جدًا ويصل الأمر إلى اصطناع طبقات في مكونات الآثار إمعانًا في التضليل بأنها آثارًا حقيقية ثم يقومون بدفنها في الصحراء أو بإحدى المقابر أو الكهوف وإحضار المشتري وخداعه بالتنقيب في هذا الموقع إلى أن يكتشفون «الخبيئة» التي وضعوها بأنفسهم ويتم خداعه ..

هذا فضلاً عن نوع آخر من الغش والخداع نشرته الصحف بما يثير التعجب مثلما حدث لتاجر بالأقصر قام ببيع «موس» لسائح على أنه أثر فرعوني .. وبالطبع كان هذا بالكذب والتضليل .

ونحن نعرض لأمثلة عملية ومفارقات عجيبة عن هذا الموضوع.. فمن أبرز أمثلة تقليد الآثار والسطو على الآثار الحقيقية ما كشف عنه مرمم الآثار قدري كامل أثناء مرافقته لمعرض للآثار باليابان (١٩٩٤) حيث اكتشف استبدال لوحة «أمنمحات» وهي لوحة أثرية رائعة وفريدة بلوحة مقلدة..

ورغم انتهاء الأزمة بضياع اللوحة الأصلية والاحتفاظ باللوحة المقلدة إلا أن «الحسنة» التي حدثت جاءت في بدأ استخدام «البصمة» السرية على الآثار المسافرة عقب هذا المعرض.

والبصمة السرية معروفة الاستخدام في اللوحات الفنية الزيتية ويمكن استخدامها في القطع الأثرية في جزء معين وذلك بالتصوير الميكروسكوبي .. كما

يمكن عمل بصمة سرية عن طريق عمل ثقب دقيق في الأثر يتم ملئه بمادة لا تظهر بالأشعة وبعمق معين ووزن معين وهناك طرق عديدة لمن يرغب في حماية آثار بلاده ومقتنياته خاصة مع تكرار الشكوك في تزوير أثار أخرى عند سفرها في معارض خارجية أشهرها ما أثير حول تزوير مخطوط بستان سعدي .. وقد سافر المخطوط إلى أمريكا و تركه هناك وحده لحين عودته علمًا بأن البصمة السرية أصبحت غير كافية للوقاية من التزوير!

وإذا كانت هذه نماذج لبعض المعارض الخارجية التي تعرضت فيها أثارنا للتزوير والاستبدال بأثار مقلدة .. فإن هناك خطر من نوع آخر في هذه المعارض يعرض اقتصادنا للدمار .

فقد تم سفر ١٤٣ قطعة إلى الصين عام ٢٠٠٤ وقام الجانب الصيني بالتدقيق في اختيار القطع المسافرة سواء من الناحية الفنية والجمالية أو التنوع .. لتقليدها وغزو أسواق العالم التي كانت تصدر إليها مصر هذه النماذج.. بل غزت أسواق مصر واكتسحت خان الخليلي وبازارات كافة المناطق السياحية في مصر .

خطر آخر في تقليد الآثار حيث يمكن تقليد الآثار الأصلية ووضعها بمخازن الآثار وبالطبع تهريب الآثار الحقيقية .. وهناك نماذج خطيرة ومتعددة لهذا الوجه من المخاطر ومن هذه الأمثلة والنماذج ما كشفت عنه لجنة قطاع الآثار المصرية في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤ عن جرد مخزن آثار تل بسطا بالشرقية بناء على تحقيقات النيابة الإدارية بالزقازيق في القضية رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠٠١ أسفرت التحقيقات عن وجود ثلاثة آلاف قطعة أثرية متعددة المصادر من بينها قطع أثرية يُشَك في أثريتها ولم يتم العثور على ١٥٧٨ قطعة أثرية !

وفي قضية الشاعر ـ أبو شنب جاء الحديث عن استبدال قطع أثرية حقيقية من الحيازة ..ونفس الشكوك في قضية الحائز خطاب.

- في قضية أحمد محمد حسن مفتش آثار الأقصر والمتعلقة بقضية طارق السويسي عثروا بمنزل أسرته على آثار مقلدة تقليدًا دقيقًا مما يشير إلى إعداده لوضعها بالمخازن بدلاً من الآثار الحقيقية .

- في سرقات آثار البعثة الفرنسية بالكرنك ومخزن الشيخ لبيب التي كشفت عنها سيدة عبد الراضي ونعمة سند وغيرهما من مفتشي الآثار الشرفاء حاولوا تسوية الآثار المفقودة بآثار مقلدة !

- كشف كبير الأثريين نور الدين عبد الصمد عن مفاجأة مدوية بوجود آثار مقلدة ضمن الآثار الموجودة ببدروم المتحف المصري .. وأرجع ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من الآثار المصادرة من قضايا سرقات الآثار تتضمن آثارًا مقلدة وهو ما يحتاج إلى أثريين من ذوي الكفاءة لفرز الآثار .. وأشار أحمد دسوقي - مدير عام المتاحف التاريخية السابق - إلى أن ما يتم عبارة عن تسجيل دفتري بكتابة سطور مرسلة بدفتر العهدة المتحفية يسهل العبث بالآثار وهو ما يتطلب إصدار قرار بقانون بتطبيق مبدأ التوثيق للأثر.. فمن العجيب أن يجري التسجيل اليدوي في كافة المخازن رغم وجود الكمبيوتر وإمكانية التصوير العالية .. ويتحدي أن يمتلك المتحف المصري توثيقًا علميًا شاملاً معترفًا به دوليًا للمسروقات وبصماتها بحيث نستطيع من خلال هذا التوثيق الجزم بأن الآثار المسافرة أو المسروقة في حالة استعادتها لم يتم تزويرها ببراعة وتتسلمها لجان بالخطأ .

وتجدر الإشارة إلى أن الآثار المقلدة تقليدًا دقيقًا للغاية يمكن بيعها .. ومن أشهر العجائب العالمية ما أعلنه خبير للآثار بأنه تم خداع رئيس فرنسي سابق ببيع له قطعة بزعم أثريتها وهي في حقيقتها مقلدة !

وقد تسببت عمليات التزوير في كشف الخيط الأول في قضية سرقة الآثار الكبرى حيث سعي مشترٍ للآثار للتأكد من حقيقة أثريتها خاصة أنه يدفع مبالغ طائلة تصل إلى ملايين الدولارات .. فتوجه إلى مدير متحف لندن للتأكد من

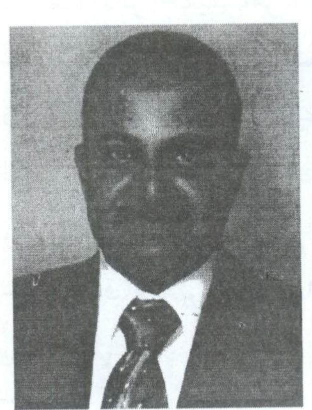
أثرية القطعة (وهو أمر عادي هناك) ففوجيء المدير أنها نفس القطعة التي كشف عنها أثناء عمله في مصر !.. وعليه ماطل المشتري وأبلغ السلطات فكشفت عن أكبر قضايا تهريب الآثار عام ١٩٩٤ والتي ضمت آثارًا من مصر والصين وهي القضية التي تم فيها حبس أربعة من مفتشي آثار سقارة وعدد من تجار الآثار في مصر وإنجلترا ، وقدرت فيها الآثار المسروقة بالطن نظرًا لكثرتها !..

بالشم بالنظر باللمس !

ومن جانبنا التقينا بالأثري عمر محمد أحمد أثناء عمله مفتش آثار ومأمور ضبط قضائي بوحدة المضبوطات بمطار القاهرة وهو صاحب كتاب المفند في الفرق بين الأثر الحقيقي والمقلد فقال :

إن عمله في مجال ضبط الآثار له الفضل في تنمية خبرته حيث كانت طبيعة عمله بالمطار تتطلب سرعة اتخاذ القرار الذي يترتب عليه إما السماح للراكب أو المصدر بالسفر أو منعه من السفر وإحالته للنيابة .

ويقول : إن التفرقة بين الأثر الحقيقي والمقلد تعتمد على خيرة الأثري وتذوقه الفني وحسه المرهف للأثر .. والخبرة بطريقة يدوية حيث يعرف حقيقة الأثر بمجرد اللمس والنظر ، وهذا لا يتعارض مع الاستعانة بالأجهزة الحديثة المعاونة لمأمور الضبط .



وكثير من الناس يعتقد أن أشعة xrey تستطيع وحدها أن تحدد الأثر الحقيقي من المقلد ، ولكن الواقع هو ضرورة التعامل «اليدوي» من خلال حواس اللمس والرؤية بل والشم للتفرقة بين الأثري الحقيقي والمقلد .

ويعرض الأثري عمر محمد أحمد طرقًا بسيطة وسهلة من واقع خبرته العملية للتفرقة ..

فالحجر - مهما كان نوع تكوينه من جرانيت أو الباستر أو مكونات جيرية وغيرها - يعرف من خلال وزنه .. فكلما قل الوزن كان الأثر حقيقيًا وقديما -

كما يعرف الأثر المصنوع من الحجر أيضًا من خلال طريقة نحت التمثال والتناسق الفني الجميل البعيد عن العيوب تبعًا لعصره ، فمن المعروف أن هناك تماثيل بها عيوب في الرأس والبطن وظهور الاستسقاء وهي ترجع إلى عصر «اخناتون» حيث لم يكن الفن مثاليًا .

كذلك يُعرف الأثر الحجري من خلال النقوش وطريقة كتابة النصوص والخراطيش الملكية على التمثال ، ودقة الحروف وطريقة رسمها وحفرها حيث برع المصري القديم في الدقة البالغة في صناعة التماثيل وفي اللوحات الجدارية .

كما يعُرف الأثر المصنوع من الحجر من الطبقات المكونة للحجر المصنوعة منه .. فالطبقة الأولى تكون مماثلة للطبقة التالية ..

ومن الطريف أنه في بعض حالات النصب يقوم النصاب بدفن آثارًا مقلدة في مناطق صحراوية بعيدة ثم يصطحب الضحية وينقب في الموقع المذكور بأداء تمثيلي متقن ليكشف عن الآثار المقلدة وكأنها حقيقية ويوهم الضحية) !

أما في المعادن فإنها تختلف باختلاف نوع المعدن، وأن الطريقة المباشرة لكشف الأثر الحقيقي من المقلد هي إذا أزيلت الطبقة الأولى وكانت الثانية التي تحتها بنفس اللون فهي قديمة وأثرية وغير ذلك فهي حديثه .. وفي كل الأحوال فإن المعدن نفسه هو الذي يحدد، فالنحاس يتغير لونه غير الذهب وغير الفضة أو الحديث، ومن خلال طريقة تصنيع المعدن واللحام ومادة اللحام المستخدمة وطريقة نحت المعدن ونوع الزخرفة والكتابة وطريقة الحفر يعرف الخبير الفارق حتى مع قيام المهربين بتقليد القديم بإضافة طبقة أخرى خاصة النحاس كي يبدو قديما .

أما الخشب والذي برع الفنان القديم في استخدامه في صناعة المراكب والتوابيت والأثاث والمنابر والتماثيل والتي أشهرها وأجملها تمثال شيخ البلد .. كما برع في تطعيمها بالصدف والعاج .. فيفرق الأثري بين الأثر الحقيقي والمقلد من خلال الملمس واللون والطبقات المتتالية وطريقة الصلابة وطرق الزخرفة والتطعيم ولصق العاج أو الصدف عليه، ويؤكد أن الخشب المقلد يميل إلى البياض وأنه صلب بعكس الخشب القديم الذي يسهل اختراقه .

أما النسيج فيُعرف من نوعه وتاريخ ظهوره فكان الكتان في القدم ثم الصوف فالحرير .. ويُعرف أيضًا من زخرفته والألوان والرسوم لكل عصر .

وكذلك في السجاد والذي انتشر تهريبه ، فهناك أيضًا الزخرفة والألوان والعقد وكلها تختلف مع اختلاف العصور .. وعلى سبيل المثال الألوان كانت في القدم من الأكاسيد وإذا استطاع إزالة اللون فهو حديث .. كما أن هناك طريقة سهلة وهي حرق « فتلة» من السجادة فإذا تحولت إلى رماد فهي قديمة ..

أما العملات والتي تتنوع معادنها فهي أكثر الآثار المهربة وأيضًا المقلدة، والبعض يعتقد أن العملة القديمة يجب أن تكون قوية وسميكة وهذا غير صحيح، فهناك عملات ذهبية أثرية رقيقة جدًا.. والتفرقة بين العملات يعرفه الخبير الأثري من الوهلة الأولى، فمثلًا في الذهب الطبقة الأولى هي نفس الطبقة الثانية ، وكذلك الفضة أما النحاس إذا اختلف اللون الظاهر عن الخلفي فهو حديث الصناعة، وكذلك يعرف الأثري من خلال عملات كل عصر وعلمه الدقيق بخصائصها من الوزن والحجم وطريقة الكتابة والزخرفة وأيضًا الوزن والحجم.

- الخزف وهو من أكثر الآثار التي يحاول التجار تهريبها - أي التحف المصنوعة منه - خاصة في « الفازات» التي ترجع للعصور الإسلامية وعصر محمد على .. ويتميز الخزف باختلاف مادته مع اختلاف العصور، ففي العصور الفرعونية كان الفخار ثم الفخار المحروق المطلي وفي العصور الإسلامية ظهر

الخزف الجيري والفيومي وذو البريق المعدني، ويحدد خبير الآثار الخزف من طريقة صناعته ونوعه وطبقاته وزخرفته وتناسب الزخرفة مع العصر الناتج منه والألوان المستخدمة وتوقيع الفنان إن وجد ..

ونفس الأمر في الزجاج من حيث شكله وحجمه واستخدامه من عصر إلى آخر ومن طريقة تصنيعه وطريقة زخرفته والحفر عليه وهي تحتاج بحق إلى متخصص في مهنة تصنيع الزجاج ،وإن كانت سهولة كسره قللت من استخدامه وتهريبه.

أما الأسلحة فهي من السهل تحديد أثريتها من نوع المعدن، وطريقة التصنيع والزخرفة والتجفيت إن وجد، والكتابة وكيفية قراءة النص وغيرها.

أما العظام فللأسف هناك من لا يراعي حرمة الموتى ولا عقيدة قدماء المصريين وهو ما جعل الحاكم القديم يحفظ المومياوات في خبيئة مثل خبيئة الأقصر - على سبيل المثال - حفاظًا عليها من السرقة، ورغم أهمية الأشعة في تحديد قدم العظام إلا أنه يمكن للخبير معرفتها بالحواس عن طريق وزن العظام ومدى سهولة تفتيتها وكلما خف الوزن وسهل الكسر قدم زمنه .

وتعد اللوحات الفنية من أهم الفنون التي يلجأ البعض لتقليدها لدرجة تقليد التوقيع، وتزداد الصعوبة إذا كان التزوير من فنان في نفس عصره ولكن يمكن تحديد أثريتها من خلال الألوان المستخدمة في اللوحة ومدى تغيرها على مر الزمان وكذلك من خلال أسلوب الفنان الأصلي في الرسم، واتجاه الفرشاة، ونوعية الموضوع، والألوان، وطريقة توقيع الفنان، وأخيرًا من خلال لمس اللوحة الفنية .. وحسنًا أنه تم وضع بصمات سرية على اللوحات الفنية.

أما الأحجار الكريمة فهي تقدر باللون واللمس ووزن القطعة ويحاول التجار تهريبها من خلال إضافتها مع شيء حديث .. والماس يحدد بأنه يقطع فإذا تم كسره كان زجاجيًا وليس ماسًا .

هذه الأمثلة وغيرها يعرفها الخبير الأثري وتزداد معرفته كل يوم مع ورود حالات جديدة تزيده حساسيته للمعرفة والكفاءة والخبرة، حيث يعتبر مأمور الضبط في المنافذ مثل المطارات والموانيء الخط الأخير للحفاظ على الآثار من التهريب خاصة مع تزايد محاولات تهريب الآثار بعد ارتفاع قيمتها وثمنها حيث تجاوز ثمن القطعة الأثرية ملايين الدولارات، ويحرص الأثرياء على اقتنائها ليس من باب الرفاهية وحب الفن وعشق الآثار فحسب ، بل يعتبرها البعض أفضل من الاستثمار بشراء أسهم في البورصة أو وضع أموال في البنوك، حيث تتزايد أسعار القطع الأثرية بصورة تعد من أكبر أنواع الاستثمار، ودون التعرض للمخاطر التي تتعرض لها الأموال والأسهم في البنوك والبورصات .. ولعل هذا كله وراء تزايد تهريب الآثار خاصة وسط شحنات الآثار أو في أقفاص الخضار والفاكهة المصدرة من خلال السفن حيث يتم تهريب حشوات المنابر الأثرية وغيرها ..

ولعل هذا كله يتطلب وضع أصحاب الخبرة في المنافذ التي يمكن تهريب الآثار منها .. والأهم أن يكونوا أيضًا من أصحاب الضمير .

أخيرًا فإن هذه الدروس والنماذج التي نعرض لها - للأسف - قد يستفيد منها اللصوص والمهربون .. وإن كان بعضهم يعرفها وزيادة !

نماذج لشرفاء حافظوا على الآثار

- مفتشو الكرنك تصدوا للبعثة الفرنسية .. وشاب خدع اللصوص حتى أعاد آثار المتحف .

-مزارع أعاد كنزًا من العملات الأثرية ..وفرنسية أعادت مركبًا أثريًا .

رغم انتشار سرقات الآثار وتهريبها، والإثراء غير المشروع من الاتجار بها على حساب تاريخ الوطن وثرواته فإن هناك نماذج كثيرة من الشرفاء الذين لا يمكن حصرهم .

فبالإضافة لمن عرضنا له في مواضع أخرى مثل تصدي مفتشي الآثار سيده عبد الراضي ونعمة سند وعادل عرفان للبعثة الفرنسية وتحملهم الجزاءات والتداعيات وللأسف حتى اليوم رغم مرور سنوات طويلة على الواقعة، ولم تتم مكافأتهم وحرموا من مرافقة المعارض بينما يرافقها بعض ممن لا يستحقون أيه مكافأة !

وأيضًا نموذج الأثري الشاب محمد عبد الرحمن الذي خاطر بمسايرته للصوص الآثار إلى أن أعاد ١٢ قطعة ثمينة من آثار المتحف المصري وغيرهم من النماذج المشرفة – والذين نعتز بصداقة كثيرين منهم لعلمهم وأمانتهم – نعرض النماذج الآتية :

مزارع سلم كنزًا دون انتظار لمكافأة

في ديسمبر ٢٠٠٧ قام اتحاد الآثاريين العرب برئاسة د . على رضوان وأمانة د . محمد الكحلاوي بتكريم مزارع لتسليمه كنز آثار دون انتظار لأية مكافأة !

وكان المزارع مصطفى محمد سيد عوض (٢٨ سنة) وهو من قرية طحا البشية بمركز ببا ببني سويف عثر على كنز أثري أثناء قيامه بتجديد بناء بعض الحوائط المتساقطة بمنزل والده والمبنية بالطوب اللبن حيث اصطدم فأسه في «كيس قماش» وعندما فتحه وجده مليئًا بالعملات الأثرية .

وعلى الفور توجه المزارع الشاب إلى مباحث الآثار ببني سويف وسلم الكيس وتم عمل محضر، وعرف أن عدد القطع ٢٨١ قطعة فضية أثرية ترجع للعصر المملوكي .. وشكر شرطة الآثار وانصرف .

وبعد ثلاث سنوات من الواقعة تصادف أن روي الأثري أحمد عبد القوي القصة للدكتور الكحلاوي فطلب منه البحث عنه لتكريمه في مؤتمر الآثاريين العرب .

وتبين أن المزارع الأمين يعاني من ضيق اليد ويحتاج لوظيفة ودخل ثابت

ولكنه لم يتردد في تسليم مئات الدراهم المملوكية ورفض الاستيلاء عليها .

وقام د . على رضوان ود . الكحلاوي ود . محمد صالح شعيب المنسق العام للاتحاد بالمملكة السعودية بمنحه مكافأة رمزية، قال إنه لم يكن ينتظر مكافأة على عمله ..

فرنسية أعادت مركبًا أثريًا نادراً

في بداية عام ١٩٩٧ أعادت سيدة فرنسية مركبًا فرعونيًا للمجلس الأعلى للآثار.

وكانت السيدة الفرنسية تملك مركبًا أثريًا رائعًا عمره أكثر من ثلاثة آلاف سنة وطوله ٧٠ سم ٢ ويظهر فوق المركب الشراع والمجاديف والربان أو قائد المركب وأمامه نحو ١٥ من أتباعه في منظر رائع .. وقالت إنها ورثته عن جدها ويدعي جورج باك شودرات وإنه كتب في مذكراته أنه اشتراه من مصر في وقت كان يتم بيع الآثار بطريقة رسمية .

وإنها تحب الحضارة المصرية وترغب في إعادة هذه القطعة الأثرية إلى بلدها الأصلي حيث تسلمتها منها نيفين عشماوي الوزير المفوض في مرسيليا وقامت بتغليفها وأعادتها في صندوق إلى المتحف المصري.

طرائف في سرقات الآثار

شبهات الاتجار بالآثار تطارد رموز نظام مبارك

آثار تحت أرض سجون طرة والقناطر

يبدو أن شبهات ارتباط رموز نظام مبارك بالاتجار في الآثار لم تفارقهم حتى وهم داخل السجون !

ومن هذه المفارقات سبق العثور على آثار بسجن طرة وأيضًا العثور على آثار

في منطقة سجن القناطر .. وكأن هؤلاء لديهم قوة جاذبية أو «مغناطيس» للآثار أو كما يقول المثل «رايحين ورزقهم في رجليهم» !

ففي عام ١٩٩٥ تم الإعلان عن كشف بعض القطع الأثرية بسجن طرة أثناء أعمال الترميم والتجديدات داخل السجن حيث تم العثور على عدد من التماثيل ملقاة تحت أحد عنابر المساجين منها مجموعة الثالوث الإقليمي لمدينة أرمنت والمكون من ثلاثة تماثيل متصلة بنقوش خاصة بمدينة أرمنت ، كما عثر على مغطس بيزنطي من الحجر الجيري وأكدت لجنة من الآثار شكلها د . عبد الحليم نور الدين ـ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» على أثرية ما تم العثور عليه.

على جانب آخر عثر أحد المقاولين على تماثيل ومركب من الحجر ترجع إلى العصر الفرعوني وذلك بمنطقة القناطر الخيرية القريبة من سجن النساء بالقناطر.

وكتبت الزميلة الصحفية نجوى عبد العزيز في جريدة الوفد عن هذه القضية، حيث فوجئ المقاول أثناء قيامه بالحفر لأعمال الصرف الصحي بوجود ٣ تماثيل يبلغ طول الأول ١٠ سم ، والثاني ٢٠ سم ، والثالث ٣٠ سم وهي مصنوعة من البرونز .. كما تم العثور على أوانٍ فخارية ومركب من الحجر .. وأكدت لجنة من الآثار أثرية القطع المذكورة .

ونعتقد أنه بعد هذا العرض يجب نقل رموز نظام مبارك إلى سجون أخرى أو على الأقل وضعهم تحت الرقابة الدقيقة وتفتيشهم باستمرار وتفتيش من يقوم بزيارتهم !

المعروف أن رموز مبارك من الرجال تم احتجازهم بسجن طره والنساء بسجن القناطر !

الطريف وجود أماكن أمنية أخرى تم الكشف بها عن آثار أشهرها معسكر الأمن المركزي بنهاية شارع صفية زغلول ناحية محطة مصر بالإسكندرية.. كما

حدث هبوط أرضي على بُعد خطوات من مقر أمن الدولة بشارع الفراعنة بالأسكندرية، ورجحت بعض المصادر لعلاقته بسراديب أثرية، وإن كان السؤال ظل مطروحًا عن علاقة السراديب بأمن الدولة؟!

توزيع النياشين الأثرية على الشرطة !

من طرائف سرقات الآثار التي يرويها الأثريون أن عددًا من الصبية كانوا يلعبون الكرة بجوار القلعة بالقاهرة، وصادف أن دخلت الكرة في أحد الشقوق أو الفتحات الموجودة في سور القلعة ، فأحضر الصبية«سلم» وصعد أحدهم ليخرج الكرة من «الفتحة» والتي يطلقون عليها «الطاقة» فسقط معها كيس قديم ، وعندما فتحوه وجدوه مليئًا بنياشين «وزراير» وأوسمة صغيرة من التي يضعها الضباط على ملابسهم وجميعها تعود إلى عصور أسرة محمد علي .. وتوجه عدد من الصبية ليسلموها إلى قسم الشرطة .

وعندما علم مفتشو الآثار بالواقعة توجهوا لقسم الشرطة لاسترداد هذه النياشين لتسجيلها في تعداد الآثار ، فإذا بالكيس الذي كان يحتوي على أكثر من مائة «نيشان» كما ذكر الصبية لم يتبق منه بداخله سوى عدد لا يزيد على أصابع اليد الواحدة .. فمن الواضح أنه تم توزيع «النياشين » الأثرية على العاملين بالقسم ربما فألا لترقيتهم !!

الشكر للحمير:

حمار حافظ على آثار ضريح سعد !

فوجئ عسكري مرور بمنطقة ضريح سعد بتوقف عربة كارو وعدم استجابة الحمار لمن يركبون العربية .. ولأن المكان قريب من مجلس الشعب ووزارة الداخلية وغيرهما من المواقع المهمة أسرع نحو العربية الكارو فإذا بالمصاحبين للعربية يتركونها ويفرون هاربين .. فما كان من عسكري المرور إلا أن ركن العربية الكارو لتيسير المرور .. ثم قام بالإجراء المتبع وهو تسليم

العربية لأقرب قسم شرطة وهو قسم السيدة زينب .. وسار الحمار معه بسهولة ودون أي عناد ، وعندما قام جنود القسم بتفتيش الأجولة المحمولة فوق العربية الكارو جاءت المفاجأة بأنها مملوءة بالآثار حيث اتضح أنها مسروقة من ضريح سعد ! .. وبالطبع قيدت القضية ضد مجهول ولم يتم صرف سبيل الحمار، كما يصرفون سبيل غيره من الحمير ! ..

وهكذا كان الحمار سببًا في الحفاظ على الآثار .. كما كان في واقعة أخرى سببًا في اكتشاف وادي المومياوات عندما تعثرت رجل حمار في حفرة فتم اكتشاف واحدة من أعظم مقابر الآثار !

فياجرا الآثار : حرقوا أوراق البردي ليشمها العريس !

في إحدى الندوات كان الحديث عن أوراق البردي فقال د . سيد الناصري أن ورق البردي يثير له ذكريات غير طيبة ..

فعند زيارته لقريته علم أن أحد القرويين لديه «مقطف» مملوء بأوراق البردي .. فأسرع على الفور لمشاهدة هذا الكنز الأثري الذي من المؤكد أن هيئة الآثار ستنشر خبره في كل أرجاء العالم، وعندما وصل إلى منزل القروي وجد ورق البردي تم حرقه لأنهم «بيشمموه» للعريس ظنًا أنه منشط !

المعروف أن في القرون الوسطى كانوا يحرقون المومياوات ليستخرجوا منها مراهم لأمراض جلدية وروماتيزمية !

لصوص يكتشفون مقابر فرعونية

قاد لصوص علماء الآثار في مصر إلى العثور على مقابر لثلاثة أطباء أسنان ملكيين ، كانت مختفية في رمال الصحراء منذ آلاف السنين .

وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار «وقتذاك» الدكتور زاهي حواس ، إن اللصوص شرعوا في الحفر للوصول إلى المقابر قبل شهرين ، غير أنه تم اعتقالهم في وقت لاحق (٣١/ ٣/ ٢٠٠٧) وإنه يجب أن نوجه الشكر إلى

اللصوص على هذا الاكتشاف.

ويعود تاريخ المقابر إلى أكثر من أربعة آلاف عام مضت ، وهي من الأسرة الخامسة . وأقيمت لتكريم كبير أطباء الأسنان الملكيين واثنين من الأطباء شاركا في علاج أسنان الملوك الفراعنة وأسرهم .

وتقع المقابر بالقرب من هرم زوسر المدرج ، الذي يُعتقد أنه أقدم أهرامات مصر .

ويشير هذا الاكتشاف إلى الاحترام الذي كان يلقاه أطباء الأسنان من الفراعنة الذين اهتموا للغاية بعلاج أسنانهم والعناية بها.

وقال د. حواس إن أسماء الأطباء الثلاثة مختلفة ، ولا توجد معلومات عن وجود رابط بينهم ، غير أنه أكد أن دفنها معا يؤكد كونهم زملاء أو شركاء .

وتكشف النقوش الموجودة في المقبرة عن الكثير من المعلومات عن حياة كبير الأطباء وعاداته.

وتصور الرسوم كبير الأطباء وأسرته وهم يقومون بأعمالهم اليومية مثل اللعب وذبح الحيوانات وتقديم قرابين للموتى .

وقد عُثر بالقرب من مدخل المقبرة على باب آخر مزيف استُخدم لخداع اللصوص .

الكلاب دخلت اللجنة الدائمة !

إثر تداعيات سرقة المتحف المصري عام ١٩٩٦ اقترح أحد أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الاستعانة بكلاب بوليسية لحراسة المتحف إلا أن تكلفة تأجير الكلاب أثارت اعتراض البعض حيث يتكلف الكلب الواحد مبلغ ١٦٥ جنيها يوميًا للأكل (بأسعار ذلك الوقت) ، وهو مبلغ يفوق مرتب مفتش الآثار أو خفير الآثار في شهر بأكمله «وقتذاك» .

وعليه اقترح قيام المجلس الأعلى للآثار أو وزارة الثقافة بتربية الكلاب لحسابهم الخاصة ، والاستعانة بها في حراسة مخازن الآثار بجانب المتحف .

أحد الظرفاء علق أن المشكلة في شم الكلاب للصوص قد يوقع ببعض المسئولين ويتسبب في أزمة .. كما أن مكافأة كانت صرفت في هذا الوقت بمناسبة العيد بحد أقصى ٧٥ جنيهًا أي بنصف أكل كلب في يوم وهو ما سيثير احتجاجات الموظفين ..

وعليه تم إلغاء الاقتراح .. وهاو .. هوهو .. هوهو ..هو !

السائحة أبلغت عن تاجر الآثار لعدم معرفته بثمن اللوحات الأثرية

وقفت سائحة إنجليزية أمام محكمة جنايات الجيزة لتشهد ضد تاجر آثار قامت بالإبلاغ عنه لأنه لا يعرف القيمة المالية للآثار عند بيعها وهو ما يعني قيامه بسرقتها .

(من المعروف أن بيع الآثار مباح في لندن بالمحلات ومن خلال مزادات) ..

وكانت السائحة الإنجليزية وتدعى آي جال لوس وودال (٢٦ سنة) وقفت أمام محكمة جنايات الجيزة لتروي الواقعة التالية :

أثناء توجهها إلى محل «أنتيكات» عرض عليها البائع لوحات أثرية أصلية .. وعندما «فاصلت» في الثمن وافقها على بيع ثلاث لوحات بمبلغ ١١ ألف جنيه استرليني أي نحو ٦٠ ألف جنيه وقت الحادث .

ولأنها تعرف أن ثمن اللوحات أضعاف هذا المبلغ .. تظاهرت بالموافقة على أن تحضر له المبلغ في اليوم التالي .. ثم توجهت إلى شرطة الآثار للإبلاغ عنه .

السائحة تحملت مشقة الإجراءات ومنها إيقاع التاجر من خلال حملها تسجيل بالتنسيق مع مباحث الآثار لتسجيل حديثه ثم إجراءات المحاكمة إلى أن

قضت في ١٣ أغسطس ١٩٩٩ بحبس التاجر بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٥٠ ألف جنيه .

السائحة ذكرت في المحكمة أنها تحب حضارة مصر، ومن العار أن تباع آثارها بهذا الثمن البخس .

إعدام كنز أثري في «ترعة»!!

عثر مواطن في المنيا على كنز أثري داخل «زلعة» تضم ٣٧٥ قطعة من العملات الأثرية .

توجه المواطن إلى قسم الشرطة فضغط عليه رجال المباحث ظنًا أنه قام بتسليم نصف ما حصل عليه وأخفى النصف الآخر .. وتمت إحالته للنيابة وتم الإفراج عن المواطن بينما الكنز الأثري تقرر إعدامه .

أما مكان الإعدام أو إخفاء الكنز فهو إلقاء «زلعة» الآثار في «مصرف» للمياه وليس مصرف بنوك !.. واختفى الكنز من المصرف .. ومن المؤكد أنه ذهب إلى مصرف آخر ! مع تحيات من قاموا بتنفيذ القرار العجيب!

طلب استبدال لوحة أثرية بـ «ضلفة شباك» !

في بداية التسعينيات أخبرني الزميل المصور إبراهيم دهده بعثور أقاربه على ست قطع أثرية من بينها تمثال رائع للإلهة بس وذلك أثناء عملهم بالحقل ببلدتهم قرب طنطا .. فطلبت منه أن يقوم بتسليمها للآثار .. وعندما سألني عن مدى وجود مكافأة قلت له : في كل الأحوال سلم الآثار .. وإذا كان على المكافأة فوفق ما يعلنه وزير الثقافة ورئيس هيئة الآثار من المؤكد أنكم ستحصلون على مكافأة مجزية .



وسافر إبراهيم دهده بهذه القطع الأثرية من طنطا لتسليمها بالمتحف المصري وهو مملوء بالخوف من أن يعترضه أحد ويعتبره لص آثار رغم أنه عمله الأمين .. ولكن لم يعترضه أحد حتى بدخوله المتحف بالتماثيل الستة رغم كبر حجمها!..

ومر الوقت دون أن يحصل إبراهيم على أي مكافأة .. إلا أنهم وعدوه بأنه سوف يتم تعويضه بمكافأة كبيرة إذا عثر على قطعة آثار أخرى .

وعندما دخل إبراهيم منزل أحد جيرانه البسطاء بالقرية لاحظ أن الرجل يضع لوحة أثرية رائعة (مساحتها متر ×٦٠ سم) في الشباك ليسد بها الهواء حيث لا يوجد «ضلفة» خشب .. وهو لا يعرف أنها أثر كما لا يعرف شيئًا عن أهميتها أو قيمتها .

وأفهم إبراهيم الرجل بأنه إذا قام بتسليم «اللوحة» سوف يحصل على

مكافأة كبيرة يشتري بها بدلاً من الشباك منزل بأكمله .. ووافق الرجل وقام إبراهيم بإبلاغ شرطة الآثار والتي حضرت إلى القرية ودخلوا منزل الرجل وأخذوا «اللوحة الأثرية» ووعدوه بمكافأة كبيرة وطلب الرجل أن يتسلمها إبراهيم بدلاً منه لأنه لا يعرف النزول إلى القاهرة كما أنه مسن.

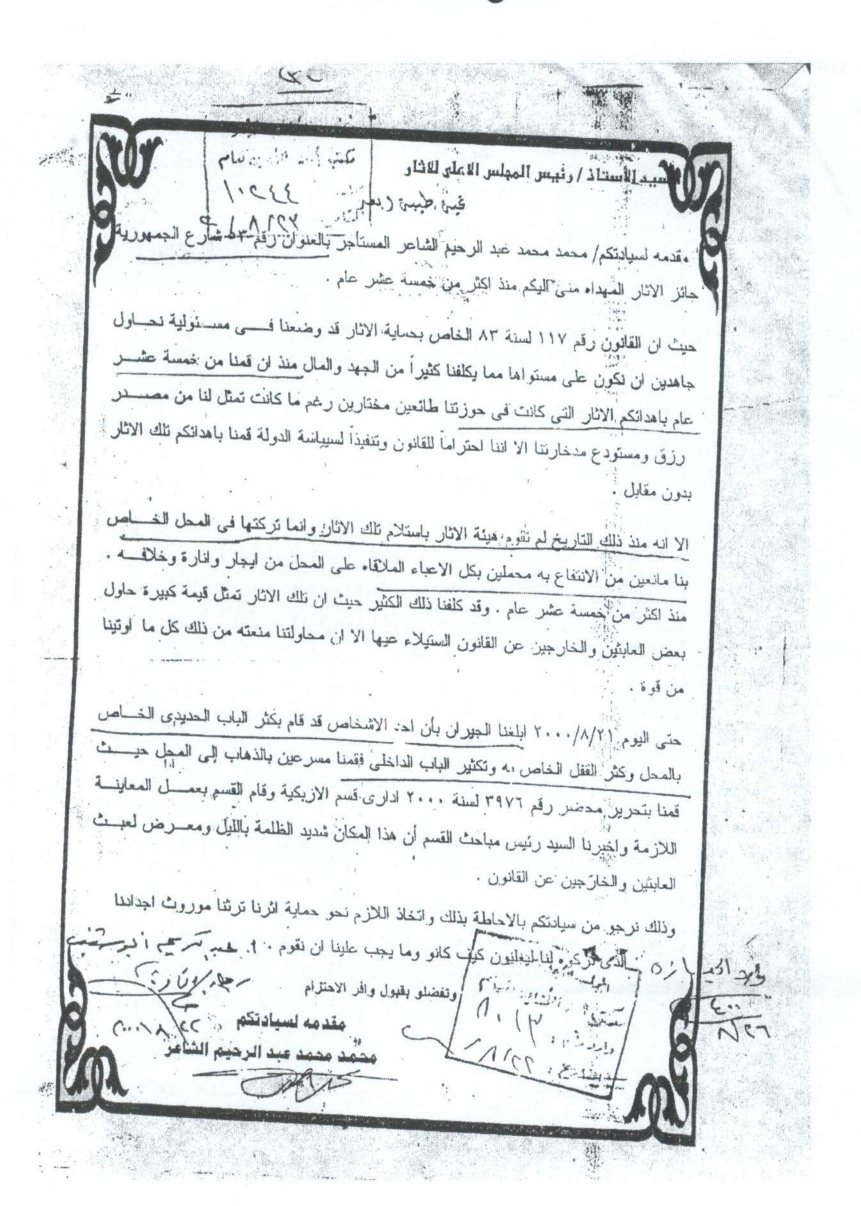
وبعد فترة ذهب إبراهيم لتسلم المكافأة من هيئة الآثار فإذا بها عبارة عن شيك بمبلغ ٣٠ جنيهًا «يستقطع» منه مبلغ ٤٠ قرش دمغة ! .. فطلب منهم إبدال الشيك بضلفة شباك للرجل .. وبالطبع لم يوافقوا ! .. وهكذا لم تصل قيمة المكافأة ثمن تذاكر القطار من طنطا للقاهرة حيث وقع ثمن قطعة الآثار بخمسة جنيهات.. واللوحة هدية !

الطريف أن في نفس الفترة عثر تلميذ بمدرسة بالهرم على تمثال أثري ونشرت الصحف الخبر فقررت الوزارة مكافأته ..

وجاءت المكافأة في ذكر اسمه في طابور الصباح وتصفيق التلاميذ له.. صفقوا له!

تم بحمد الله

الملاحق «المستندات»



السيد الأستاذ / رئيس المجلس الاعلى للاثار

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم/ محمد محمد عبد الرحيم الشاعر المستأجر بالعنوان رقم ٣ شارع الجمهورية جائز الاثار المهداه منى اليكم منذ اكثر من خمسة عشر عام .

حيث ان القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ الخاص بحماية الاثار قد وضعنا فى مسئولية نحاول جاهدين ان نكون على مستواها مما يكلفنا كثيراً من الجهد والمال منذ ان قمنا من خمسة عشر عام باهدائكم الاثار التى كانت فى حوزتنا طائعين مختارين رغم ما كانت تمثل لنا من مصدر رزق ومستودع مدخارتنا الا اننا احتراماً للقانون وتنفيذاً لسياسة الدولة قمنا باهدائكم تلك الاثار بدون مقابل .

الا انه منذ ذلك التاريخ لم تقوم هيئة الاثار باستلام تلك الاثار وانما تركتها فى المحل الخاص بنا مانعين من الانتفاع به محملين بكل الاعباء الملاقاه على المحل من ايجار وانارة وخلافه . منذ اكثر من خمسة عشر عام . وقد كلفنا ذلك الكثير حيث ان تلك الاثار تمثل قيمة كبيرة حاول بعض العابثين والخارجين عن القانون الاستيلاء عيها الا ان محاولتنا منعته من ذلك كل ما اوتينا من قوة .

حتى اليوم ٢٠٠٠/٨/٢١ ابلغنا الجيران بأن احد الاشخاص قد قام بكثر الباب الحديدى الخاص بالمحل وكثر القفل الخاص به وتكثير الباب الداخلى فقمنا مسرعين بالذهاب إلى المحل حيث قمنا بتحرير محضر رقم ٣٩٧٦ لسنة ٢٠٠٠ ادارى قسم الازبكية وقام القسم بعمل المعاينة اللازمة واخبرنا السيد رئيس مباحث القسم أن هذا المكان شديد الظلمة بالليل ومعرض لعبث العابثين والخارجين عن القانون .

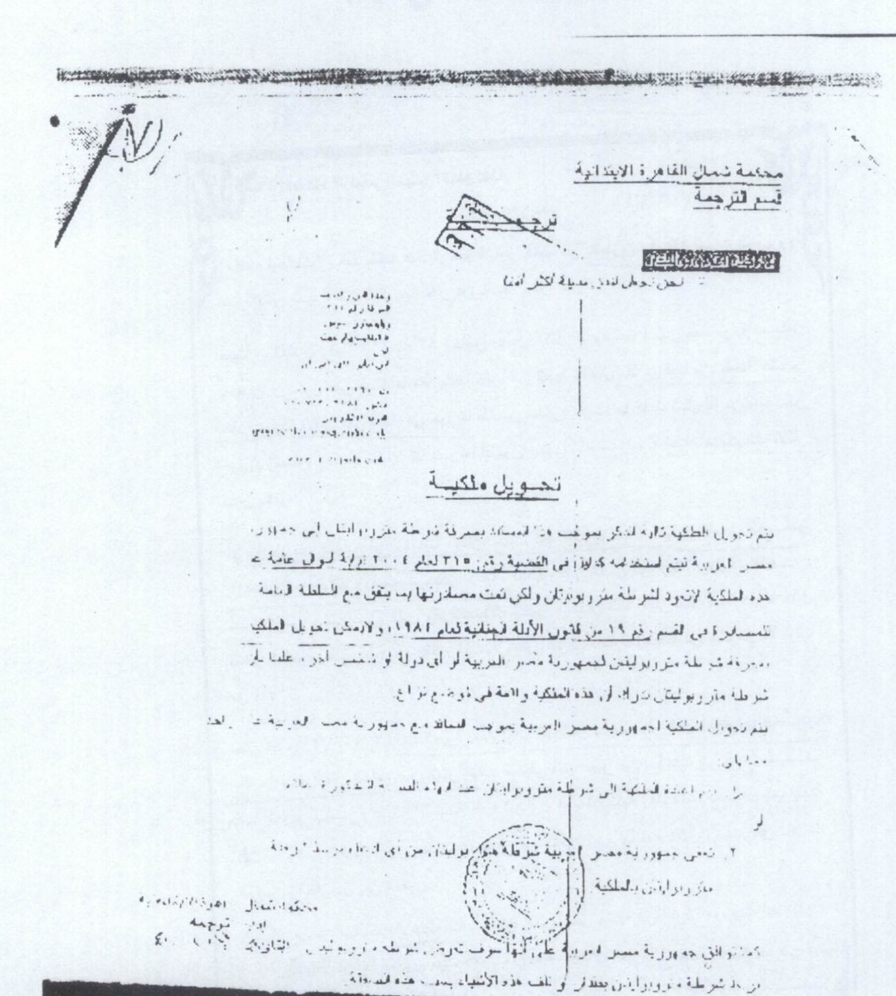
وذلك نرجو من سيادتكم بالاحاطة بذلك واتخاذ اللازم نحو حماية اثرنا ترثنا موروث اجدادنا الذى تركوه لنا ليعلمون كيف كانو وما يجب علينا ان نقوم .

وتفضلو بقبول وافر الاحترام

مقدمه لسيادتكم

محمد محمد عبد الرحيم الشاعر

١٥ عامًا وهيئة الآثار ترفض استلام أكثر من ٥٧ ألف قطعة أثرية من الحائز الشاعر رغم وجودها في مكان غير مؤمن.. ومن الطبيعي أن تنتهي للسرقة والتزوير «فالمال السائب يعلم السرقة»



محكمة شمال القاهرة الابتدائية
قسم الترجمة

ترجمة

نحن نحول لندن مدينة أكثر أمنا

تحويل ملكية

يتم تحويل الملكية ... بمعرفة شرطة متروبوليتان ... إلى جمهورية مصر العربية ... في القضية رقم ٢١٥ لعام ٢٠٠٤ ... عامة
هذه الملكية لا تعود لشرطة متروبوليتان ولكن تمت مصادرتها بما يتفق مع السلطة العامة للمصادرة في القسم رقم ١٩ من قانون الأدلة الجنائية لعام ١٩٨١، ولا يمكن تحويل الملكية بمعرفة شرطة متروبوليتان لجمهورية مصر العربية أو أي دولة أو شخص آخر ... علما بأن شرطة متروبوليتان ... أن هذه الملكية ... في موضع نزاع.
يتم تحويل الملكية لجمهورية مصر العربية بموجب ... مع جمهورية مصر العربية ...

١- ... الملكية إلى شرطة متروبوليتان ...

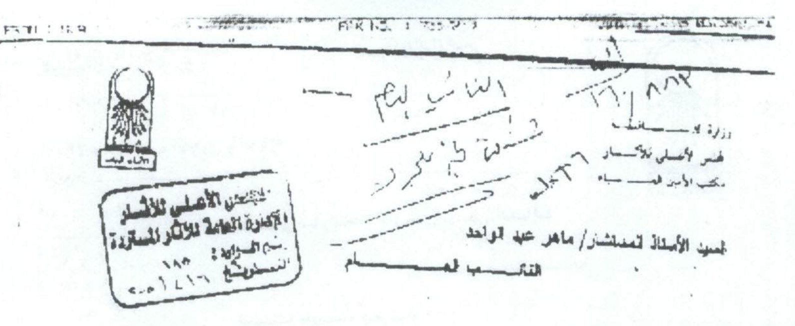
أو

٢- ... جمهورية مصر العربية شرطة متروبوليتان ... الملكية.

كما توافق جمهورية مصر العربية على أنها سوف ... شرطة متروبوليتان ... هذه الأشياء ...

محكمة شمال القاهرة
إدارة الترجمة

تنازل رسمي من مصر لمتحف المتروبيلتان عن آثار مسروقة تم ضبطها في لندن..
وزيادة في الكرم عرضت وزارة الثقافة ترميمها.



السيد الأستاذ المستشار/ ماهر عبد الواحد

النائب العام

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق كتابنا هذا الأوراق الخاصة بما جاء بكتاب الدكتورة Sigrun Schultz إلى السيد الأستاذ/ وزير الثقافة بشأن خروج مجموعة هامة من الآثار المصرية بطريقة غير مشروعة مع مواطن ألماني يدعى ايرك مسكروبيل وكذلك ما تضمن كتاب السيد الأستاذ/ مدير عام الآثار المستردة بشأن الحائز/ زكي محارب وورثته بشأن تشكيل لجنة لمعاينة القطع الأثرية التي تم استلامها من ورثة الحائز المذكور على موجب الاصدار وعددها "١٧٠٠٠ "سبعة عشر ألف قطعة" علماً بأن الحائز المذكور كان لديه ٣٣٧١٥ قطعة "سبعة وثلاثون مائة وخمسة عشر" في حيازته وأنه فقد منه "١٦٨٨٣" ستة عشر ألف وثمان مائة وثلاث وثمانون "قطعة وأن وردت معلومات عن طريق المواطنة الألمانية تفيد بأن مواطن ألماني لديه كمية ضخمة من القطع الأثرية تقدر بحوالي عشرة آلاف قطعة حصل عليها من مصر عن طريق بعض التجار في الأقصر ومنهم الحائز/ زكي محارب وأكدت ذلك مباحث الآثار في تحرياتها المرفقة أن هؤلاء التجار وكذا الأجانب المتورطين في هذا الموضوع هم الألماني الجنسية كورت فلم وزوجته السيدة بروبا فلم والسابق اتهامها والحكم عليها بالسجن المشدد خمسة عشر عاماً في قضية الآثار رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٣ حصر نيابة أمن الدولة العليا والتي اتهم فيها طارق السويسي وآخرين بتهمة تهريب آثار مصرية إلى خارج البلاد.

كما أشارت التحريات إلى أن المواطن الألماني وزوجته تربطهما علاقات قوية بالمدعو لطفي عبد الراضي وهو أحد أفراد التشكيل العصابي المتورط في قضية تهريب الآثار رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٣ حصر أمن الدولة العليا والسابق الإشارة إليها.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم نحو إحالة الموضوع إلى النيابة المختصة بخصوص القطع الأثرية سالفة البيان علماً بأننا قد قمنا بمخاطبة المواطن الألماني باستعادة تلك الآثار بالطرق الدبلوماسية ولم نتلق رداً منه حتى الآن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

أ.د/ زاهي حواس

لص ألماني يهرب أكثر من ١٠ آلاف قطعة ضمن ١٦٨٨٣ قطعة سرقت من حائز بالأقصر .. ورغم التأكد من السرقة والتهريب تم إهمال المطالبة بعودتها ، بل تم وضع عراقيل أمام الألمانية التي قامت بإبلاغ السفارة المصرية ثم مخاطبة اللص برد الآثار بالطرق الدبلوماسية!!



بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة الآثار المصرية

مركز تسجيل الآثار

إدارة الإدارة العامة للتوثيق والحيازة

تاريخ

السيد مدير عام منطقة آثار مصر الوسطى الشمالية

بني سويف

تحية طيبة وبعد ...

إيماء الى كتابكم رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩ للسيد مدير عام آثار الوجه القبلي بخصوص طلب المواطن فاروق مصطفى عبد الهادي بترخيص المحل المعنون به الآثار لبيع المصوغات .

نرجو أن نفيد انه في ضوء دراسة الملفات الخاصة بالحائز تبين الآتي :-

١ - ان السيد / فاروق مصطفى عبد الهادي حائزاً للآثار طبقاً للقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار ومكان الحيازة الكائن بشارع الجمهورية بالفيوم

٢ - ان المحل السيد / فاروق مصطفى عبد الهادي يعمل في المصوغات طبقاً لكتابة للادارة العامة للحيازة في ١٩٨٦/١/٢

٣ - ان تفتيش آثار الفيوم على علم كامل بالآثار حيازة السيد / فاروق مصطفى عبد الهادي وكذلك بالسجلات والقضايا السابقة ضبطه فيها وقد سبق ان أرسل السيد / مدير منطقة آثار الفيوم عن طريق كتاب مدير عام المنطقة رقم ١٦٦٣ في ٨١/٨/٢٣ ونفيد فيه ان الآثار مخزنه داخل عدد ٨ صناديق خشبية وعدد ٨ صناديق كرتون مختومة بالشمع الأحمر باسم السيد / علي بازيدي (مدير المنطقة

٤ - أرسل السيد / العقيد رئيس قسم مباحث الآثار بتقرير عن الآثار المحرزة وسبب التحريز وذلك بناء على طلب السيد المقدم / جمال الهباط رئيس قسم آثار الفيوم وانها محرزة داخل صناديق بناء على طلب قسم مباحث الآثار لخطورة حائزها وتصرفه فيها بالمخالفة للقوانين

٥ - اما بخصوص طلب الحائز فاروق مصطفى عبد الهادي بترخيصه لمحل المعنون به الآثار لبيع المصوغات فقد جاء بمالية في بند (٢) ان المحل يعمل بالمصوغات وان كان الغرض نقل الآثار من المحل فعلى

حائز بالفيوم يحتفظ بأكثر من ١٣ ألف قطعة رغم وجود سوابق له في قضايا سرقة الآثار

المجلس الأعلى للآثار
إدارة آثار الجيزة
منطقة الهرم

بخصوص إبداء الرأي في التقرير المقدم
من السيد العميد / مجدي العادلي

السيد الأستاذ الدكتور / أمين عام المجلس الأعلى للآثار

تحية طيبة ... وبعد

إلحاقاً إلى التقرير المرسل لنا والمقدم من السيد العميد / مجدي العادلي رئيس شرطة السياحة والآثار بالجيزة .

نرجو التفضل بالإحاطة بأنه سبق ومنذ ثمانية سنوات وحتى الآن نقوم بمخاطبة رؤساء الهيئات السابقين ورؤساء قطاع الآثار المصرية بهذا الموضوع مع توضيح أن مشكلة سقارة الرئيسية هي مشكلة المخازن والحراسة وقد أوضحنا من قبل ضرورة إنشاء مخازن متحفية بسقارة وميت رهينة . ومنذ ثلاث سنوات بدأ في تنفيذ بناء مخزن بميت رهينة وحتى الآن لم يتم بناء المخزن .

هذا بالإضافة إلى أن الحراس الموجودين حالياً يحمل عدد قليل منهم سلاح بالإضافة إلى أنهم أصلاً لا يصلحون للحراسة نظراً لاتهام العديد منهم في قضايا سرقة الآثار وأغلبهم تم توجيه تهمة إهمال جسيم لهم . والمخازن الموجودة حالياً كما هو موضح بتقرير السيد العميد حالته سيئة جداً ولا يمكن تأمينها لأنه يلزم نقل الآثار أولاً . ولا الآثار الموجودة بالمخازن [illegible] أي أنها بمنطقة سقارة وقد ساعد على هذا النظام السيئ الذي انتهجه بعض الزملاء بمنطقة سقارة .

واضح حالياً بأن هناك اهتمام وجاري جس الموقع المزمع بناء مخزن متحفي عليه ولكن يجب أن نبدأ فوراً في إنشاء نقطة الهيئة ويجب تنقية الموقع الذي تم اختياره من قبل .

أما بخصوص حراسة المخازن الموجودة بالشدة وسقارة وميت رهينة فيجب أن يتم تدعيم الحراسة ببناء انتداب طاقم من الشرطة بالإضافة إلى الحراس أو نقل هذه المخازن إلى منطقة سقارة بعد إنشاء المخزن المتحفي .

هذا وأرجو الموافقة على قيام كل رؤساء البعثات الأجنبية بسقارة على ضرورة الاشتراك في بناء مخزن واحد بسقارة بدلاً من كثرة مخازنهم ويمكن بعد موافقة سيادتكم أن يتم اختيار موقع آخر لبناء المخزن وتكليف الإدارة الهندسية لتحديد تكاليف بنائه وبعد ذلك يقوم كل رئيس بعثة بدفع الحصة المطلوبة منه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

مدير عام آثار الجيزة
د /
(زاهي حواس)

منطقة الهرم ت ... فاكس [illegible]

أكثر من ثماني سنوات ولا يوجد مخازن مؤمنة .. والحراس سبق اتهامهم في قضايا سرقة آثار

تقرير عن أعمال لجنة جرد المخزن المؤقت

الموجود داخل مبنى تفتيش آثار سقارة

بعد فقد ٢٠١ قطعة أثرية

نتشرف بأن نتقدم لسيادتكم بالتقرير النهائي عن أعمال لجنة جرد المخزن المؤقت الموجود داخل مبنى تفتيش آثار سقارة حيث بدأت اللجنة أعمالها بناء على قرار أ.د/ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار رقم ٢١٠٢ في ١٩٩٢/٩/٣ وعلى قرار النيابة العامة بالبدرشين في المحضر رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٩٢ إداري البدرشين وتشكلت لجنة جرد المخزن طبقاً للقرار رقم ٢١٠٢ في ١٩٩٢/٩/٣ برئاسة السيد/ [illegible] عبد الكريم محمد [illegible] وعضوية كل من السادة ١- [illegible] ٢- محمد عاصم عبد الصبور ٣- محمد [illegible] عن العاملين الفنيين [illegible] ٤- عضو برتبة ضابط من مباحث الآثار.

وبدأت اللجنة عملها بعد حلف اليمين القانونية أمام النيابة العامة للبدرشين [illegible] بناء على [illegible] قرار النيابة العامة في المحضر رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٩٢ إداري البدرشين الذي ينص على أن تتمكن أعضاء لجنة الآثار من فتح المخزن محل الواقعة وذلك لعمل جرد لمحتويات المخزن ومطابقتها على الكشوف الخاصة بذلك وبيان ما إذا كان بها عجز من عدمه وفي الحالة الأولى تحدد بعد ذلك العجز وبيان المسئول عنه [illegible] وكذا بيان الإجراءات المتبعة في غلق وفتح المخازن الأثرية بالمنطقة وكذا فحص [illegible] وبيان ما إذا كانت تحتوي قطع أثرية من عدمه وفي الحالة الأولى العصور التي تنتمي إليها وكذا بيان ما إذا كانت تلك [illegible] هي التي سرقت من المخزن من عدمه وفي الحالة الأولى يتم مطابقتها بالكشوف المعدة لذلك.

وبدأت اللجنة أعمالها في الجرد على المستندات الآتية :-

١- سجلات قيد الآثار المختلفة المسجل بها آثار المخزن المؤقت والمحفوظة بمكتب مدير المنطقة.

٢- كشوف بأرصدة الآثار المخزونة داخل المخزن والمحفوظة مع كبار المفتشين.

٣- كشوف الآثار المسجلة والغير مسجلة بالسجلات والمخزونة داخل المخزن والمحفوظة لدى مدير المنطقة وكبار المفتشين.

٤- دفتر أحوال الشرطة الخاص بتحركات فتح وغلق المخزن.

٥- استماعات اللجنة [illegible] بالشهادات مدير المنطقة وكبار المفتشين بمنطقة آثار سقارة [illegible] سقارة.

٦- [illegible] غلق المخزن كان يتم بوجود ضابط شرطة من قوة مباحث الآثار بمنطقة آثار سقارة ومن [illegible] ولا يتم فتح اللجنة الا في حضوره.

وفيما يلي [illegible] عمل اللجنة :-

[illegible] المخزن [illegible] عمل اللجنة تم مطابقة المخزن [illegible] من الداخل والخارج [illegible]

سرقة ٢٠١ قطعة من مخزن آثار بسقارة .. «كل ما تسرق أكثر الفرصة مع المكسب أكبر»

محضر معاينة

حرر بتاريخ يوم السبت الموافق ٢/٤/٢٠٠٥ من كل من
١- كمال الدين وحيد — مدير منطقة آثار سقارة [illegible]
٢- أسامة عبد السلام الشيمي — كبير مفتشي آثار سقارة [illegible]
٣- أشرف محي الدين محمد — مفتش آثار سقارة [illegible]
٤- صافي فرج الله جورجي — مهندس بمنطقة سقارة [illegible]

تمت فيه الانتقال والمعاينة على الطبيعة لمساحة خارج زمام زاوية دهشور مركز البدرشين محافظة الجيزة وذلك لمعاينة الطلب المقدم من الإدارة العامة للأملاك [illegible] الخاصة بالجيزة رقم (بدون) بتاريخ [illegible] ٢٠٠٥
بشأن أرض ملك الدولة خارج زمام زاوية دهشور مركز البدرشين محافظة [illegible] بمساحة ٢٠٠٠ ألفي فدان وبناء على تأشيرة السيد الأستاذ الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وتأشيرة السيد الأستاذ رئيس قطاع الآثار المصرية والسيد مدير عام آثار القاهرة والجيزة وتأشيرة السيد المهندس مدير عام المساحة والأملاك بالمجلس الأعلى للآثار وعلى المذكرة المقدمة من السيد الأستاذ المستشار القانوني للمجلس الأعلى للآثار وموافقة الأستاذ الدكتور الأمين العام عليها والمرفقة صورة بالمحضر [illegible] تم تشكيل اللجنة بعاليه بمعرفة السيد الأستاذ مدير منطقة آثار سقارة وخرجت اللجنة إلى الموقع في حضور مندوب الجهة الطالبة [illegible] وتحت مسؤليته وبإجراء المعاينات اللازمة وتطبيق اللوحة المساحية رقم [illegible] و٧٨/٢٤٥ بناحية زاوية دهشور تبين أن [illegible] المعاينة والمرسوم باللوحات يقع داخل القرار الوزاري رقم [illegible] الأرض موضوع الطلب من جنوب هرم سنفرو الشمالي بمسافة [illegible] هرم سنفرو الجنوبي وهرم أمنمحات الثالث بمسافة ٤.٥ كم [illegible] بمسافة ٢ كم وحدود الأرض كالآتي:

- الحد البحري بطول ٦٠٠ متر [illegible] بطول ٢٤٥٠ متر وهي أرض داخل القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٦.
- الحد الشرقي أرض القرار الوزاري بخط منكسر داخل الزمام بطول ٢٢٥٠ متر
- الحد القبلي داخل القرار الوزاري ٢٥٦ لسنة ١٩٧٦ بطول ٣٢٠٠ متر
- الحد الغربي داخل حدود القرار الوزاري ٢٥٦ لسنة ١٩٧٦ بطول ٢٦٢٥ متر مناطق عالية أثر .

[illegible]

عضو بمجلس الشعب طالب بتخصيص ٢٠٠٠ فدان تقع بين أربعة أهرامات لتكون منتجعات لسعادته

تؤدى لإظهار الألوان فى صورة براقة مبهرة ولكن على حساب تماسك الطبقات اللونية مع بدن الآثار وهذا ما يفعله الفرنسيون ويصفق له الجهلاء (مستند رقم ٢٦)

٧- المخازن والمسجل بـــها من الآثار :

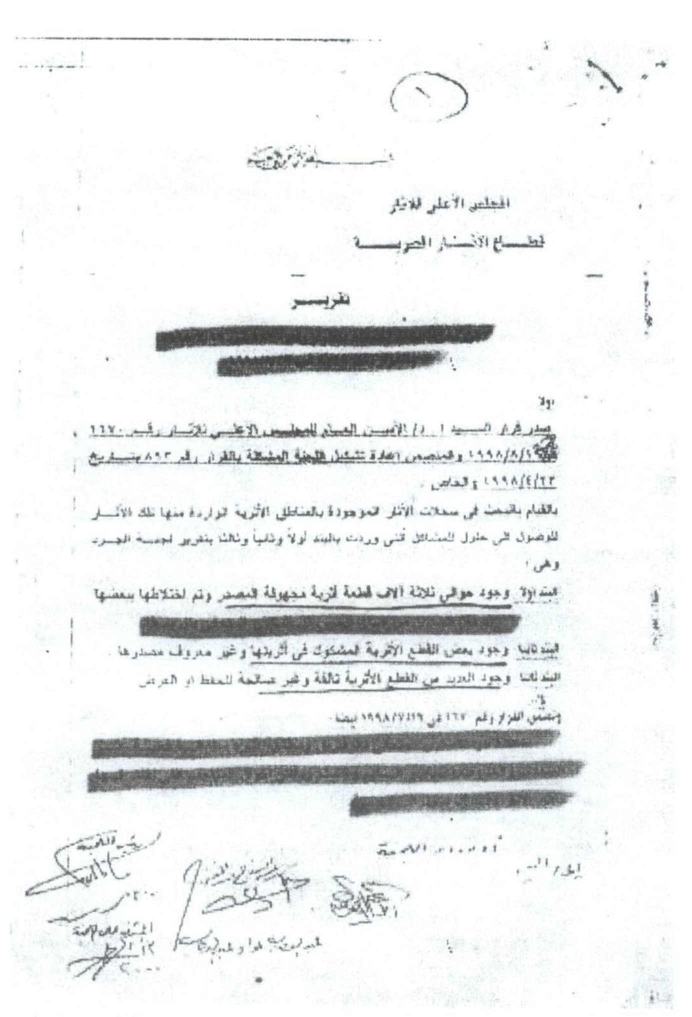
المسجل بمخازن الجانب الفرنسي عبارة عن صور فقط يمكن نزعها وهى نسخة وحيدة فى أيديهم قد تختفي تماما عند اللزوم مثلما حدث فى بعض المخازن الأخرى و لا توجد نسخ أخرى من هذه الصور لدى قطاع الآثار المصرية وهنا لابد من وقفة حيث صرح السيد وزير الثقافة أنه كلف القوات المسلحة ببناء مخازن جديدة فى أسرع وقت محصنة ومؤمنة ضد السرقة وعلى أعلى مستويات التأمين بعد صرخة كبير مفتشي معابد الكرنك الآنسة / سيده عبد الراضي وزملائها لسرقات كثيرة تمت بمخازن الكرنك.وهناك تحقيق صحفى مع سيادته عن الآثار نشر بمجلة روز اليوسف بالعدد رقم ٢٤٨٧ الصادر فى ١٠/٤/١٩٩٥ منذ ثلاثة سنوات أوله بالصفحة ٢٢ وآخره بالصفحة ٢٤ بالأسطر الأخيرة من آخر عمود بها (مستند رقـــم٢٧) ننقله حرفيا :

" والأزمة الحقيقية أننا نمتلك ١١٤ مخزنا للآثار فى كل أنحاء مصــر لنعمـل علــى تحديثــها بالمستوى اللائق لمنع السرقات وقمنا بتعيين ١٦٠٠ شاب مؤهلات عليا ومتوسطة بدلا من نظام الخفراء بجانب الحراسات المشددة وأجهزة الإنذار المبكر وسيتم تطوير ١٠ مخازن كل سنة .. هذه قدرتنا ولا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك"

مضى الآن ثلاث سنوات بعد هذا التصريح و المفروض أن يكون قد تم تطوير أو بناء ثلاثون مخزنا أيــن هــى؟؟؟ ومنعا للتضليل وحتى لا يقال لهم انشــئوا مخــازن جديــدة بالأقصر توضح أنه يوجد مخزنين من المخازن المتحفية المؤمنة أنشئا خصيصا لحفظ الآثــار الخاصة بحفائر منطقة أبو الجود بالأقصر منذ عام ١٩٨٥ وأيضا (مخزنى الأشمونين - مخزن منطقة الهرم - مخزن تل بسطا - مخزن صان الحجر الذى اختفت منه آلاف القطـــع الأثريــة ومخازن أخرى - (والسرقة تتم من داخلها) والفضل فى إنشاء جميع المخازن المتحفية يرجــع لرئيس الهيئة السابق الدكتور/ أحمد قدرى رحمه الله والدكتورة ضيا أبو غازى وكيل الـــوزارة سابقا لقطاع المتاحف ولها الفضل أيضا فى إنشاء جميع المتاحف الإقليمية لعرض الآثار بـــدلا من تركها بالمخازن مهملة ليتحلل بعضها وحتى تكون تحت الحراسة والصيانة و الترميم ولكــى تساعد فى زيادة دخل الهيئة و هذا ما حدث فعلا .

ومخزن جامعة بنسلفانيا به أهم قطع تلاتات إخناتون تم اســـتبدال حوائطــه بـــأخرى بالطوب الأحمر والأسمنت فقط ومازال مسقوفا بالأسبستوس حتى الآن بـــالرغم مـــن طلـــب مفتشى الكرنك رسميا بضرورة عمل سقف خرسانى للحفاظ على ما به من آثار نادرة وأيضـــا لحمايتها من الأمطار علما بأن السقف يمكن تحريك قطعه والوصول سهلا إلى ما به مـــن آثـــار وبه أهم أحجار تلاتات (جامعة بنسلفانيا) ومعظمه لم يتم تسجيله وتم حصره فقط !!! - - - -

تقرير عن مخازن الأقصر يكشف عن احتفاظ البعثة الفرنسية وحدها بالسجلات.. وأسقف مخازن الآثار صاج يمكن تحريكه وسرقة ما بها من الآثار



المجلس الأعلى للآثار

قطاع الآثار المصرية

تقرير

أولاً

صدر قرار السيد أ. د/ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار رقم ١٦٧٠ في ١٩٩٨/٨/١ والمتضمن إعادة تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ والخاص

بالقيام بالبحث في سجلات الآثار الموجودة بالمناطق الأثرية الواردة منها تلك الآثار للوصول إلى حلول للمشاكل التي وردت بالبند أولاً وثانياً وثالثاً بتقرير لجنة الجرد وهي :

البند أولاً وجود حوالي ثلاثة آلاف قطعة أثرية مجهولة المصدر وتم اختلاطها ببعضها

البند ثانياً وجود بعض القطع الأثرية المشكوك في أثريتها وغير معروف مصدرها.

البند ثالثاً وجود العديد من القطع الأثرية تالفة وغير صالحة للحفظ أو العرض

ويتضمن القرار رقم ١٦٢ في ١٩٩٨/٧/١٩ أيضاً

آلاف القطع بمخازن آثار تل بسطا مجهولة المصدر وتالفة ومشكوك في أثريتها

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية السودان الخيرية
مشهرة برقم ٢٦٧ لسنة ١٩٩٤

السيد الأستاذ الدكتور

الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار

تحية طيبة

مقدمه لسيادتكم جمعية السودان الخيرية والمشهرة برقم ٢٦٧ لسنة ١٩٩٤

الموضوع

نحيط سيادتكم علما بأن الجمعية التي تتشرف برئاسة مجلس إدارتها والتي تخدم [illegible] أعدادا غفيرة من السودانيين وإخوانهم المصريين . قد حصلت على قطعة أرض [illegible] والإحسان السيد محمد توفيق الشوربجي مساحتها ٥٠٠ متر [illegible] العقد المسجل برقم ٢٤٦٩ لسنة ١٩٨٠ توثيق اسكندرية . وتنوي الجمعية استعمال هذه الأرض كمصيف لأعضائها من العجزة والمسنين والأطفال والمعوقين التي تهتم برعايتهم ضمن أنشطتها المتعددة

وقد سبق [illegible] منذ عام ١٩٨١ [illegible] القطعة ٢١ [illegible] مجلس الوزراء رقم ١١٢٣ لسنة ١٩٨٤

آملين من سيادتكم التكرم بالتوجيه في إنشاء الطريق المزمع إنشاؤه حيث أنه سوف يخدم متحف [illegible] مستقبلا كما أنه سوف يخدم أعدادا كبيرة من الأطفال والعجزة والمسنين والمعوقين الذين تهتم برعايتهم الجمعية

مرفق لسيادتكم الخرائط التي توضح حدود الأرض ومكان الشارع المزمع إنشائه

ولسيادتكم فائق الاحترام والتقدير

المدير جعفر محمد نميري
رئيس مجلس إدارة الجمعية

تحريرا ١٩٩٤/١٠/٢٦

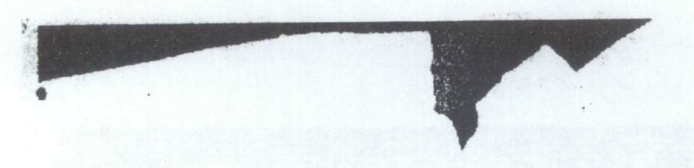
مكتب أ.د الأمين العام

مقر الجمعية : ٦٢ [illegible] القاهرة - تليفون [illegible]

جعفر نميري طالب بإنشاء شارع مجاور لأرض مخصصة لمتحف نابليون بالإسكندرية.. المصيف تم ترخيصه والمتحف لم يتم عمله.



تصريحات فاروق حسني عند تأمين المتحف المصري بل وتأمين أسطح المنازل والشوارع المحيطة به!.. «الكذب ليس له رجلين»



معهد التبين للدراسات المعدنية
الإدارة العامة للمعامل والشئون الفنية

التاريخ : ١٩٩٦/١١/٢٧

نتائج تحاليل كيميائية

اسم الجهة الطالبة : المجلس الأعلى للآثار – مركز بحوث وصيانة الآثار
رقم وتاريخ الطلب : ١٩٩٦/١١/١٧
عدد العينات : عينة من حديد أبواب فاترينة خاصة بالمتحف
التحاليل المطلوبة : تحديد نسب العناصر بالعينات

RESULTS

No	C%	Si%	Mn%	P%	S%	Ni%	Cr%	Mo%	V%	Zn%	Cu%
1	Nil	Nil	0.33	0.013	Nil	0.010	0.012	Nil	Nil	1.60	0.03

The sample contains 98% Fe and it is easly dissolved in acids (HNo_3, Hcl, $H_2 So_4$)
Hardiness = H.R.A/60 = 47 - 52

نتائج تحاليل أبواب المتحف المصري في عهد فاروق حسني.. نسب تؤكد أنها مصنوعة من «صفيح البستيلات»

-٧-

وتســــرب الأثار من عدد القطع الأثرية التي يعهد بها الى كل امين عهدة حتى يتمكن من القيام بمهمته على اكمل وجه ولكن ذلك لم يتعد .

١٤-انه يتم تغيير اماكن بعض الاثار على الطبيعة دون ان يواكب ذلك تعديل لبيانات موضـــع الأثــار بالسجلات مما يجعل مكان الأثر على الطبيعة مخالفا لبيانات السجلات كما حدث في القسمين الأول والرابع .

١٥-وجــود العديــد مــن الاخطاء في قيد الاثار بالسجلات الخاصة بأقسام المتحف المختلفة وبخاصة سجلات عهدة آثار القسمين الاول والرابع والمتمثلة في تكرار قيد بعــض الأثــار وسقوط بعض الارقام من التسلسل وعدم تحديد القطع التي تكون منها بعض الآثار وعدم وجود وزن لمعظم قطع الحلى والفضة وعدم وجود صور لمعظم الآثار بالمتحف .

١٦-انه لم يتم استكمال عملية تصوير مقتنيات المتحف والتي بدأها مركز المعلومات ودعـــم اتخــاذ القرار بمجلس الوزراء في عام ١٩٩٣ وانتهى من تصوير جزء يصـــل الى " ٤٠٠٠٠ " الف قطعة اثرية من الآثار المعروضة بالمتحف والبالغ عددها " ١٤٠٠٠٠ " الف قطعة تقريبا .

١٧-انــه تــم المطالبــة بانشـــاء مركز للتوثيق والمعلومات بالمتحف المصري منذ ٢٠٠١/٩/١٦ على ضوء ما ورد بمذكرة مدير عام المتحف المصري المعدة في التاريخ المشار اليه وحتى تاريخه لم يتم انشاء المركز المنوه عنه .

١٨-عدم وضع خطط وجداول زمنية لمباشرة لجان التسليم والتسلم لأعمالها مما يؤدى الـــى استمرار اللجنة في اداء عملها لمدة تزيد عن سنتين كما حدث في القسمين الاول والرابع .

١٩-قـيام بعـض لجان التسليم والتسلم بمباشرة العمل دون حضور رئيسها والعضو القانوني .

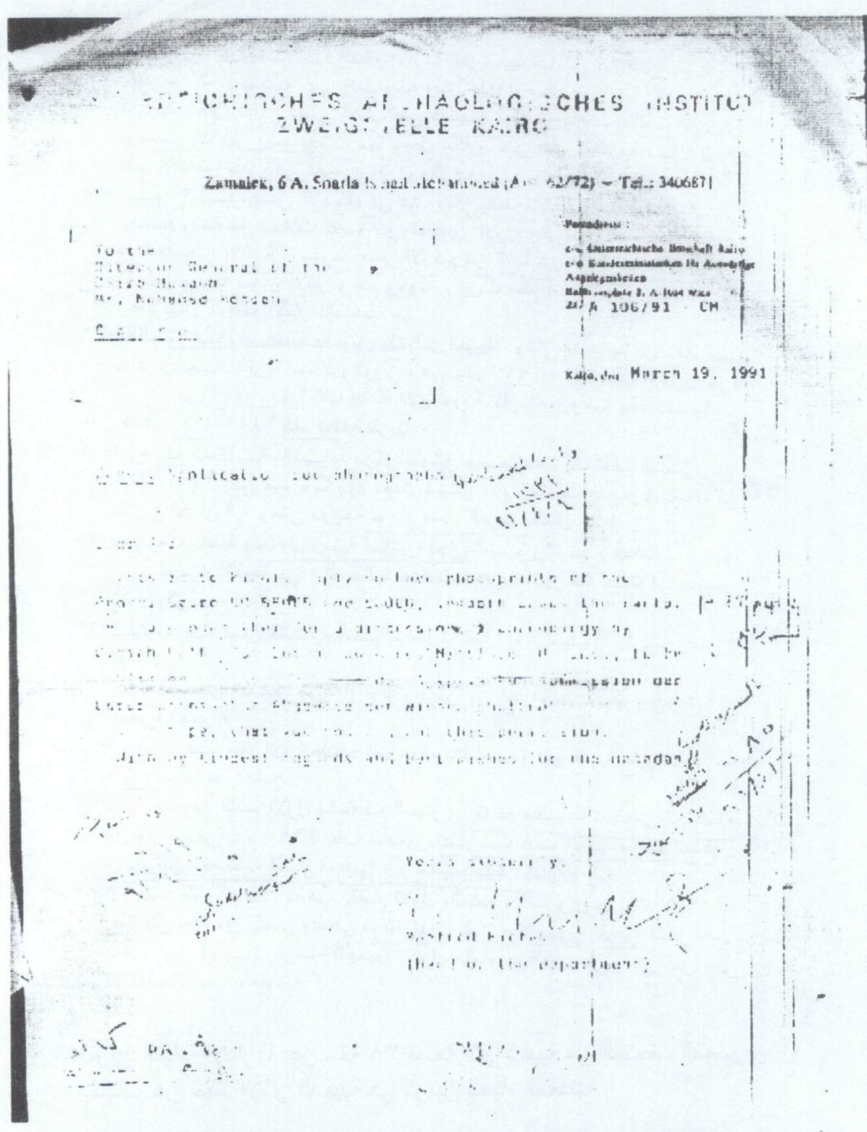
٢٠-تسليم بعض الاثــار من خارج الفترينات دون اجراء جرد فعلي لها رغم انها صغيرة الحجم .

٢١-ان هناك بعض الخزائن الحديدية الموجودة بالمتحف وغير مقيدة على عهدة احد ولا يوجد لها اى مفاتيح .

٢٢-قـيام مسئولي القسم الأول بالمتحف المصري بتعبئة مجموعات الحلى المستبعدة من العرض في عام ١٩٩٧ عقب التطوير الذي تم لقاعات الذهب بالقسم المذكور في كراتين مخصصة للمياه المعدنية ولا تناسب حفظ الآثار .

٢٣-انه عقب تطوير قاعات الذهب بالقسم الأول بالمتحف المصري في عام ١٩٩٧ تم عـــرض جزء من الحلى والباقي تم تخزينه رغم انه لا يجوز تخزين الحلي من المعـــروض ان يـــتم عرضه للجمهور سواء بالمتحف المصري او في غيره من المتاحف الاقليمية والقومية .

تقرير النيابة الإدارية عن سقة ٣٨ قطعة آثار ذهبية من المتحف المصري يكشف عن حفظ الآثار الذهبية في كرتين للمياه المعدنية



ZWEIGSTELLE KAIRO

Zamalek, 6 A. Sharia ... (A... 62/72) – Tel.: 340687

To the
Director General of the ...
Cairo Museum
Mr. Mohamed ...

Kairo, den March 19, 1991

... A 106/91 - CH

Yours sincerely,

(Director of the department)

الأجنبي «بيتاك» طلب برديات من المتحف المصري.. وبعد إرجاعها اكتشفوا سرقتها!



مذكــرة بشأن معارض الآثار المصرية بالخارج

طالبت هيئة اليونسكو في الستينات ضرورة اقامة معارض للآثار المصرية في الخارج للحصول على عوائد تفيد في عمليات نقل الآثار من اماكنها التي كانت معرضة للغرق نتيجة بناء السد العالي و[illegible] معبدها وصيانتها.

[illegible] الآثار [illegible] الآثار على [illegible] جديدة [illegible] من مواقع انقاذ آثار النوبة التي تحصل على [illegible] معبدي ابو سمبل وفيلة باسوان.

[illegible] هيئة اليونسكو ايضا اقامة معارض مصرية في الخارج للحصول على عوائد لاقامة [illegible] النوبة و[illegible] الحضارة المصرية.

[illegible] الاجراءات [illegible] لاقامة المعارض الاثرية في الخارج كالآتي :-

١ - تتقدم الدولة التي [illegible] معرض للآثار المصرية [illegible] عن طريق سفارتها في مصر او حكومتها او هيئاتها [illegible] ومتاحفها [illegible] او من يمثلها أو عن طريق اقتراح من وزارة الخارجية المصرية.

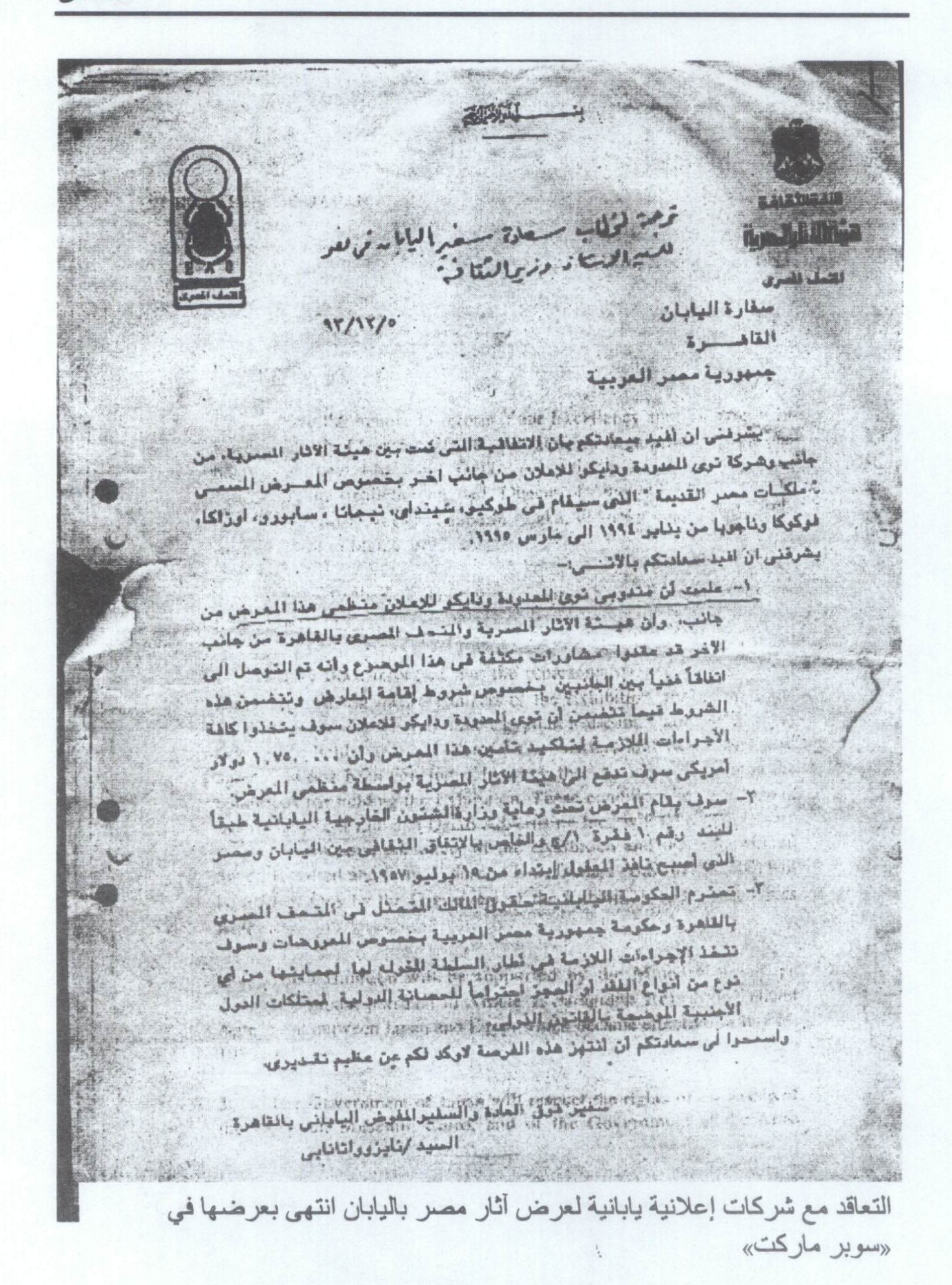
٢ - [illegible] الدولة [illegible] من جهة [illegible] الثقافي [illegible] بالدولة طالبة العرض يوافق مبدئيا على اقامة المعرض او يعتذر عن اقامته او المشاركة فيه لاسباب فنية أو أمنية او لعلة العائد المادي و[illegible] اختيار القطع الاثرية للمعرض من المتاحف المصرية حسب المعايير الآتية :

[illegible] لاتكون من الآثار المصنوعة من مواد عضوية مثل البردي او الاقمشة او من المومياوات او من الآثار التي يمكن ان تتعرض [illegible] او [illegible] لا تتحمل النقل

ب - لاتكون من مجموعة آثار الملك توت عنخ آمون أو من الآثار [illegible] القيمة الفنية الأثرية العالمية والتي يشتهر بعرضها المتاحف المصرية (مثال تمثال خفرع الذي [illegible] - لوحة نارمر - تمثال شيخ البلد - تمثالا [illegible] لوحات [illegible] - تمثال الكاتب الشهير - تمثال [illegible])

٣ - تعرض القطع الاثرية المختارة للمعرض المقترح [illegible] معارض الخارجية والتي تتكون من [illegible] عضوا اثريا وفنيا [illegible] الآثار ومن المتاحف المصرية ويقوم ادارة [illegible] آثار المتاحف [illegible] الاثريين بمراجعة الآثار المقترحة من الناحية الفنية ومن ناحية تحملها [illegible] وبعد [illegible]

مذكرة المتحف المصري بشأن المعارض الخارجية تؤكد على منع سفر آثار توت عنخ آمون .. بينما ما حدث سفر الآثار مرات ومرات



ترجمة لخطاب سعادة سفير اليابان في مصر
للسيد الأستاذ وزير الثقافة

وزارة الثقافة
هيئة الآثار المصرية
المتحف المصري

سفارة اليابان
القاهـــرة
جمهورية مصر العربية

٩٣/١٢/٥

يشرفني ان افيد سعادتكم بان الاتفاقية التي تمت بين هيئة الاثار المصرية، من جانب وشركة توى المحدودة ودايكو للاعلان من جانب اخر بخصوص المعـرض المسمى "ملكات مصر القديمة" الذي سيقام في طوكيو، سينداي، نيجاتا، سابورو، اوزاكا، فوكوكا وناجويا من يناير ١٩٩٤ الى مارس ١٩٩٥.

يشرفني ان افيد سعادتكم بالآتـــي:-

١- علمت أن مندوبي توى المحدودة ودايكو للاعلان منظمي هذا المعرض من جانب، وأن هيئة الآثار المصرية والمتحف المصري بالقاهرة من جانب الاخر قد عقدوا مشاورات مكثفة في هذا الموضوع وانه تم التوصل الى اتفاقاً خفياً بين الجانبين بخصوص شروط إقامة المعارض وتتضمن هذه الشروط فيما تتضمن أن توى المحدودة ودايكو للاعلان سوف يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لتأكيد تأمين هذا المعرض وأن ١,٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي سوف تدفع الى هيئة الآثار المصرية بواسطة منظمي المعرض.

٢- سوف يقام المعرض تحت رعاية وزارة الشئون الخارجية اليابانية طبقاً للبند رقم ١٠ فقرة ١/ج والخاص بالاتفاق الثقافي بين اليابان ومصر الذي أصبح نافذ المفعول ابتداء من ١٩ يوليو ١٩٥٧.

٣- تحترم الحكومة اليابانية حقوق المالك المتمثل في المتحف المصري بالقاهرة وحكومة جمهورية مصر العربية بخصوص المعروضات وسوف تتخذ الإجراءات اللازمة في نطاق السلطة المخولة لها لحمايتها من أي نوع من أنواع القلق او الحجز احتراماً للحصانة الدولية لممتلكات الدول الأجنبية الموضحة بالقانون الدولي.

واسمحوا لي سعادتكم ان انتهز هذه الفرصة لاوكد لكم عن عظيم تقديري.

سفير فوق العادة والسفير المفوض الياباني بالقاهرة
السيد /تايزو واتانابي

التعاقد مع شركات إعلانية يابانية لعرض آثار مصر باليابان انتهى بعرضها في «سوبر ماركت»



مذكرة

للعرض على السيد/ وزير الثقافة

مذكرة رسمية تؤكد نصب شركات كورية وإيطالية بعدم سداد مبالغ المعارض خاصة مع إهمال المطالبة بها

بسم الله الرحمن الرحيم



رئيس مجلس الإدارة



(٢)

[illegible] المدنية بمشروع فحص مبنى السبيل [illegible] بمسجد [illegible] الأشرف [illegible] .

١٧) مذكرة رقم (١٥) بشأن إصلاح التلفيات التي حدثت بشبكة الإنارة [illegible] بمقايسة قيمتها ١٣٧٦٨٠ .

١٨) مذكرة رقم (١٦) بشأن شراء ورق [illegible] .

١٩) مذكرة رقم (١٧) بشأن الموافقة على شراء [illegible] لترميم [illegible] الآثار المصرية بمبلغ ١٣٦٨٧٧,٥٠٠ [illegible] .

٢٠) مذكرة رقم (١٨) بشأن إسناد عملية ترميم بعض الآثار الإسلامية التالية إلى شركة النصر العامة للمقاولات (حسن علام) : مسجد الشيخ عبد الباسط بالجمالية - مسجد [illegible] - مسجد [illegible] - وكالة بازرعة بالجمالية - منزل جمال الدين الذهبي بالجمالية - وكالة الصالحية بالجمالية .

٢١) مذكرة رقم (١٩) بشأن إسناد عملية ترميم بعض الآثار الإسلامية التالية إلى شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان) : مجموعة السلطان قلاوون - جامع جمال الدين الاستادار - مئذنة المشهد الحسيني بالقاهرة (?) - وكالة وسبيل أوده باشا - [illegible] باب النصر - مئذنة المدرسة الصالحية - مسجد الغوري .

٢٢) مذكرة رقم (٢٠) بشأن إسناد عملية ترميم بعض الآثار الإسلامية لشركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم) قطاع عام .

٢٣) مذكرة رقم (٢١) بشأن التلفيات التي حدثت ببعض القطع الأثرية بمعرض كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٤) مذكرة رقم (٢٢) بشأن التلفيات التي حدثت ببعض القطع الأثرية بمعرض [illegible] .

٢٥) [illegible]

محضر اللجنة الدائمة يؤكد حدوث تلفيات بمعارض الآثار في كندا وأمريكا.. ورغم ذلك استمر سفر الآثار للمعارض الخارجية!

... رمضان وعادل السعيد ... عطيه ... / قطاع المتاحف ...

وقد تبين لدى الجرد الفعلي في ٩٨/١٢/١٢ على أمناء العهد الموجودة داخل

متحف آثار طنطا ومقارنتها بما هو مسجل بالسجلات العامة [illegible] أن جميع ما هو [illegible]

بالسجلات العامة بالمتحف موجود بالمتحف [illegible] محضر جرد [illegible] بتاريخ ٢٢/١/[illegible]

[illegible] : عضو الجهاز المركزي للمحاسبات [illegible] / مدير عام [illegible]

[illegible] أمناء المتحف [illegible]

[illegible] التاريخ .

[illegible] تبين من مقارنة ما جاء في واقع الجرد على الطبيعة ومطابقة السجلات

العامة [illegible] بمعرفة المتحف [illegible] محضر المطابقة [illegible] الوارد [illegible] أوراق

القضية رقم ٧٢٥٠ لسنة ٩٢ [illegible] في ١٩٩١/٥/٢١ بناء على محضر [illegible]

[illegible] غير موجودة بالمتحف [illegible]

[illegible] بالسجلات بالمتحف [illegible]

نوع القطع [illegible] محضر المطابقة في ١٩٩١/٥/٢١	المادة	العدد [illegible] بمحضر المطابقة في [illegible]	العدد من واقع الجرد [illegible] على الطبيعة	الفرق: عجز	الفرق: زيادة
[illegible] حلي مختلفة الأشكال والأحجام [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١	
[illegible] الذهب [illegible] الإسلامي	ذهب	—	—	١	
[illegible] ذهبية [illegible] مختلفة	[illegible]	١٨	٦	١٢	
عملات [illegible] والبرونز	[illegible]	[illegible]	٢٢٧	٨	
عدد ٢ [illegible] من البرونز [illegible] من العصر المتأخر	برونز	٢	—	٢	

تقرير جهاز المحاسبات يؤكد فقد أحراز من متحف طنطا عن قضايا سرقة آثار بأماكن أخرى وتم إيداعها بالمتحف

وزارة الثقافة

قرار
وزير الثقافة
رئيس المجلس الأعلى للآثار
رقم ٥١٧ لسنة ٢٠١٠

وزير الثقافة
رئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار .

وعلى محضر مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بالتمرير

قرر

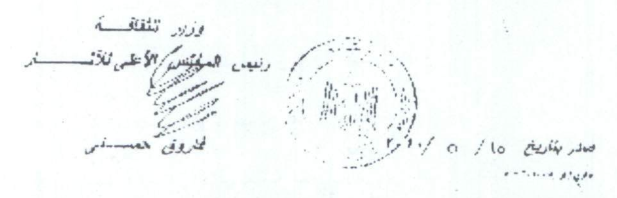
المادة الأولى : إعارة عدد (١٤) قطعة أثرية مسجلة من مقتنيات متحف ركن حلوان والموضح بيانها بالكشوف المرفقة إلى الأكاديمية المصرية للفنون بروما التابعة لوزارة الثقافة وذلك لمدة عام وتجدد بموافقة رئيس المجلس الأعلى للآثار .

المادة الثانية : يتم شحن المقتنيات المشار إليها في المادة الأولى بالحقيبة الدبلوماسية إلى الأكاديمية المصرية للفنون بروما .

المادة الثالثة : يتولى السيد مدير الأكاديمية المصرية للفنون بروما اتخاذ كافة الإجراءات [illegible] والقانونية اللازمة في هذا الشأن، وكذا الإجراءات اللازمة لتأمينها طوال فترة عرضها بالأكاديمية على أن يراعى التجديد في موعد انتهاء الإعارة.

المادة الرابعة : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير الثقافة
رئيس المجلس الأعلى للآثار



فاروق حسني

صدر بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠١٠

صورة مرسلة للمجلس الأعلى للآثار

قرار أو «فرمان» لفاروق حسني بنقل آثار متحف ركن حلوان إلى أكاديمية روما دون العرض على اللجنة الدائمة للآثار أو حتى ذكر اسمها.

مذكرة

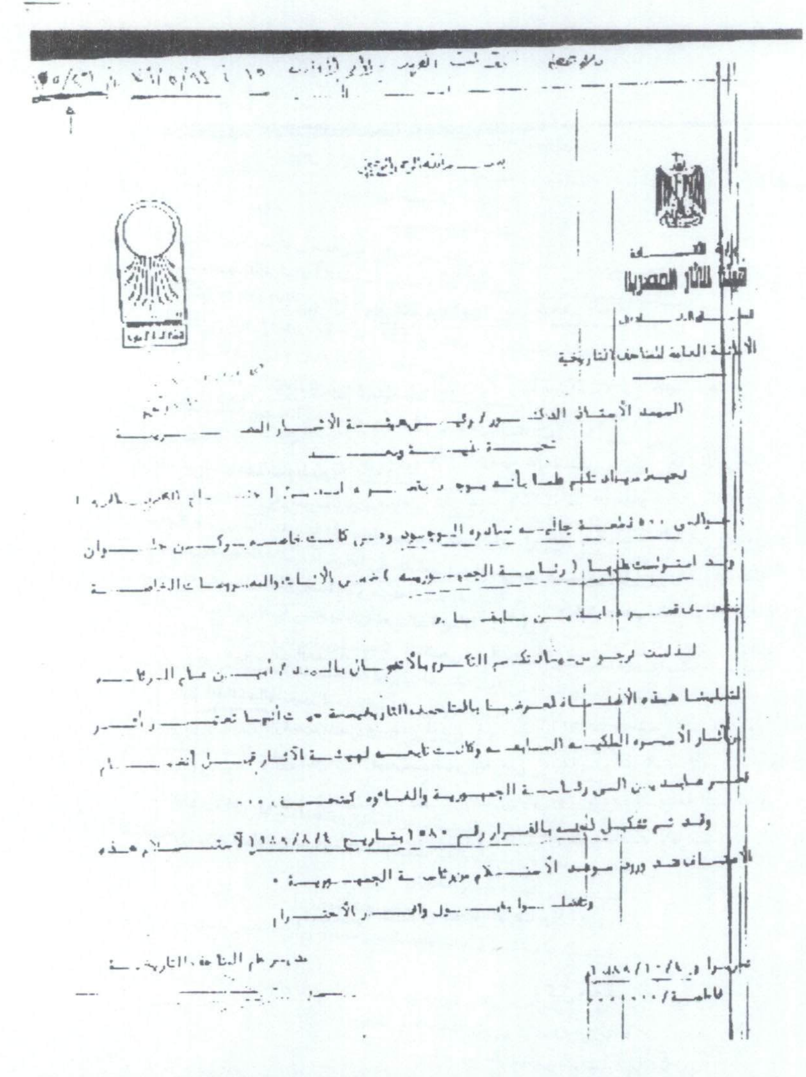
للعرض على السيد الأستاذ مدير متحف النوبة

نظراً للأعطال المتكررة التي تحدث للأبواب الإلكترونية بالمتحف والتي كان آخرها ما
حدث من فتح أحد أبواب مخزن الآثار بتاريخ ٢٢/١١/٩٨
ولخطورة الحدث ومسئوليتنا عن العهد الأثرية داخل مخزن الآثار ولتكرار هذا الأمر من
قبل فقد سبق أن عرضنا وضع أقفال على هذه الأبواب غير أن مندوبي الشركة أفادوا
بأن هذا قد يتسبب إلى حدوث أضرار بماتور الباب في حالة فتحه التلقائي وبالتالي
مسئوليتنا عن الأضرار المترتبة عليه .. علماً بأن أي أضرار يمكن معالجتها ولكن في حالة
فقد قطع أثرية بسبب هذا العطل على من سوف تقع المسئولية .. على الشركة المنفذة
أم على أصحاب العهد الأثرية اللذين وضعوا عهدهم في مخزن له ثلاثة أبواب
تفتح عشوائياً
ونظراً لما يمثله هذا الأمر من عدم اطمئنان على عهدنا الأثرية داخل مخزن الآثار
نرجو سرعة مخاطبة الجهات المختصة للموافقة على استبدال أبواب مخزن الآثار بأبواب
عادية لأنها على الأقل لن تنفتح من تلقاء نفسها إلى جانب عدم استطاعة الشركة في
معالجة أعطال هذه الأبواب مع إعادة النظر في عقد هذه الأبواب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل متحف النوبة
ومسئول الأمن
٢٣/١١/١٩٩٨

مذكرة تؤكد أن أبواب متحف النوبة تفتح عشوائيًا من تلقاء نفسها!



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الثقافة
هيئة الآثار المصرية
الإدارة العامة للمتاحف التاريخية

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس هيئة الآثار المصرية

تحية طيبة وبعد

نحيط سيادتكم علماً بأنه [illegible]
حوالي ٥٠٠ قطعة جاليه نادرة الوجود [illegible] كانت خاصة [illegible]
وقد استولت عليها (رئاسة الجمهورية) ضمن الأثاثات والمفروشات الخاصة
بقصر عابدين سابقاً.

لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإخطار [illegible]
لتسليمنا هذه الأطباق لعرضها بالمتاحف التاريخية [illegible]
من آثار الأسرة الملكية السابقة وكانت تابعة لهيئة الآثار قبل انضمام
قصر عابدين إلى رئاسة الجمهورية [illegible] ...

وقد تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٤ لاستلام هذه
الأطباق عند ورود موافقة الاستلام من رئاسة الجمهورية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

تحريراً في ١٩٨٨/١٠/٩

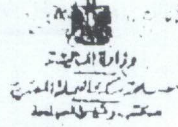
مدير عام المتاحف التاريخية

خطاب رسمي ينص على «استيلاء » رئاسة الجمهورية على ٥٠٠ «جاليه» لعرضها في قصر عابدين.. وبعدها أكد المسؤول عن عرضها على اختفاء ٣٦٥ «جاليه» منها!

التحف المنقولة من متحف ركن حلوان
الى متحف قصر عابدين

مسلسل	رقم التحفة	العدد	الصنف	ملاحظات
١	١٢	١	ثلاجة خشب	
٢	٧٢	١٥	صحون فخار انجليزي	
٣	١٠٠	٢٠١	زهريات زجاج منقوش	
٤	١٠١	٢	طبق زجاج منقوش	
٥	١٠٢	٩	زجاجات روائح	
٦	١٠٣	٢	زجاجات روائح بدون معدن	
٧	١٠٤	٣	زجاجات روائح بدون غطاء	
٨	١٠٥	١	دورق زجاج منقوش بغطاء	
٩	١٠٦	١٢	علبة ملبس زجاج	
١٠	١٠٧	٦	زهرية زجاج منقوش بغطاء	
١١	١٠٨	٥	آنية زجاج منقوش بدون غطاء	
١٢	١٠٩	٤	زهرية زجاج منقوش بمعدن	
١٣	١١١	١	علبة زجاج بغطاء	
١٤	١١٢	٢	اباجورة حائط زجاج منقوشة	
١٥	١١٤	٢	لمبة زجاج باباجورة زجاج	
١٦	١١٥	١	لمبة كهرباء زجاج	
١٧	١١٦	١	لمبة كهرباء باباجورة زجاج	
١٨	١١٧	١	لمبة مكتب زجاج معدن وأخرى	
١٩	١١٨	٤	أواني زجاج بدون غطاء	
٢٠	١٢٦	٢	آنية زجاج للزينة من [illegible]	
٢١	٤٤٠	٤٨	آنية حاضرة للأكل	
٢٢	٤٤١	٢٦	[illegible]	
٢٣	٤٤٢	٣٠	[illegible]	

مئات الآثار المنقولة من متحف الملك فاروق «ركن حلوان» إلى قصر عابدين تم نقلها دون أي توصيف



وزارة المالية

الاستاذ / رئيس مصلحة الخزانة العامة

تحية طيبة ... وبعد :

بالاشارة الى الكتاب رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١١ الوارد للمصلحة من السيد الاستاذ/ رئيس الادارة المركزية لشئون المكتب الفنى – وزارة المالية .

و بالاشارة الى مطالبتكم بسداد مبلغ ٢٤١٢٣٠٤٨٠ جنية قيمة العملات التذكارية الذهبية (مناسبات مختلفة) و المسلمة للمصلحة فى الفترة من ٢٠٠٩/٩/١ وحتى ٢٠٠٩/١٠/٧ والتى تم صهرها بناء على تعليمات السيد الاستاذ الدكتور / وزير المالية واصبحت خامة بالاوزان الاتية :

بيـــــان	عـــدد	وزن القطعة	اجمالى الوزن
نصف جنية ذهب	١٠٨٨	٤ جرام	٤٣٥٢
١ جنيـــة ذهب	٦٦٤٩٥	٨ جرام	٥٣١٩٦٠
٥ جنيـــة ذهب	١٦١٩٣	٢٦ جرام	٤٢١٠١٨
١٠ جنيـــة ذهب	١٢٥٤	٤٠ جرام	٥٠١٦٠
(فقط واحد طن وسبعة كيلو واربعمئة وتسعون جرام)			١٠٠٧٤٩٠

مطلق جرام ـ ك

قرش جنيـــــة

- بتاريخ ٢٠١٠/٦/٨ تم بيع ٩٠٠ ر٦٥٨ ر٢٤ بسعر ١٩١ جنية للجرام ٩٠ ر١٧٠٩٨٤٩ شاملة ضريبة المبيعات بمبلغ ١٧ر٤٢٨١٦٨ جنية .

يخصم قيمة عملات تذكارية ذهبية وفضية مسلمة للخزانة العامة من ٣٠ ر٤٢٨٧٦٨ بتاريخ ٨/٤ , ١٠/١٣ , ٢٠١١/١١/٢٨ ولم يتم سداد قيمتها (مرفق صورة المطالبة)

الباقى المستحق للخزانة العامة (فقط اربعة مليون ومائتان واحد وثمانون الف وواحد وثمانون جنيها وستون قرشا لاغير .) ٦٠ ر٤٢٨١٠٨١

على ان يتم ارسال مقابل بيعه من خامة الذهب المشار اليه تباعا لمصلحة الخزانة العامة حتى تنتهى الكمية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام ...

بأمر بطرس غالي ودون اعتراض فاروق حسني صهر أكثر من ٨٥ ألف عملة ذهبية تذكارية

وزارة الثقافة
المجلس الأعلى للآثار

نشـرة عامـة

نظراً لضبط العديد من القضايا التي تقوم بها شرطة السياحة والآثار يتم ضبط بعض التحف الفنية والقطع التاريخية التي تنتمي إلى عصور سابقة على أصلها ثم تقرر اللجان الفنية المختصة بعد فحص المضبوطات بأنها ليست قطع أثرية وإنما هي قطع فنية وتستخدم هذه اللجان تعبير أن هذه القطع لها قيمة فنية تاريخية ولكن لا ينطبق عليها قانون حماية الآثار مما يثير اللبس لدى الجهات التي تتولى التحقيق بشأن التصرف في تلك المضبوطات بالإضافة إلى عدم توافر الأماكن اللازمة للحفاظ على تلك القطع الفنية أثناء فترة تحفظها وما ينشأ عن تقرير اللجنة من عدم الاكتراث في التعامل معها واستمرار الحفاظ عليها.

- وإذا كانت هذه القطع لا تدخل في مجال التجريم ويترتب على إجراءات الضبط والتحفظات التي تجريها الجهات المختصة وأعمال الفحص التي تقوم بها لجان المجلس الأعلى للآثار أضرار أدبية ومادية كبيرة على أصحابها خاصة أن في مصر عشرات المتعاملين في محال التحف والأنتيكات القديمة وغيرها من الأشياء التي لها قيمة فنية تعود إلى مائة وخمسين عاماً سابقة لعصر النهضة الصناعية والفنية في أوروبا.

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه "يعتبر أثراً كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها".

- ومن حيث أن هذه القطع الأثرية ذات القيمة الفنية التي تمثل النهضة الصناعية والفنية في أوروبا وفي ذات الوقت لا تمثل مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر، ومن ثم فإن قانون حماية الآثار لا ينطبق على هذه المقتنيات.

نشرة لمجلس الآثار تحمل فتوى بأن لوحات ومقتنيات عصر النهضة بأوروبا لا يطبق عليها قانون الآثار علمًا بأن معظم مقتنيات أسرة محمد علي ترجع إلى هذا العصر!

جامعة القاهرة

كلية الآثار

قرار بتشكيل لجنة

تشكل لجنة لفحص السجلات القديمة والمعززة والجديدة للمتحفين المصرى والإسلامي بكلية الآثار ومقارنتها ببعضها البعض وكذلك مع نسخة السجل المحفوظة فى هيئة الآثار ومطابقة كل هذا على الواقع الموجود فى المتحفين وذلك للتحقيق فى الشكوى التى تقدم بها السيد / محمد محمد درويش التى ذكر فيها أن إدارة الكلية كانت قد قامت بتغيير السجل الأساسي للمتحف بسجل آخر جديد مخالف من حيث العدد الكلى للقطع الأثرية المسجلة بالسجل الأصلى ... الخ . وهذا لكشف حقائق هذا الموضوع الهام .

وتشكل اللجنة برئاسة الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم مرسي وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث وبعضوية كل من :

١ - الأستاذ الدكتور / صالح أحمد صالح الأستاذ المتفرغ بقسم ترميم الآثار بالكلية .

٢ - الأستاذ / مطاوع بلبوش مستشار الآثار المصرية لرئيس هيئة الآثار .

٣ - الأستاذ الدكتور / مصطفى عبد الله شيحه رئيس مجلس قسم الآثار الإسلامية .

٤ - الأستاذ الدكتور / حسني نويصر أستاذ الآثار الإسلامية بقسم الآثار الإسلامية .

٥ - الدكتور / حسن عامر مدرس بقسم الآثار المصرية .

٦ - الأستاذ / صلاح أحمد البهنسي مدير إدارة المتاحف بالكلية .

٧ - السيدة / فاطمة سيد دياب أمين المتحف الإسلامي .

٨ - السيد / أحمد محمد أحمد على أمين المتحف المصرى .

وذلك للقيام بالمهمة المبينة عالية ووضع تقرير مفصل بهم للأستاذ الدكتور / عميد الكلية فى خلال شهر من تاريخه .

عميد الكلية

(أ.د. صلاح الدين البحيرى)

لجنة لبحث التلاعب في سجلات مخزن كلية الآثار .. رغم أن الكليات تعلم الطلاب الحفاظ على الآثار؟!



وزارة الثقافة
هيئة الآثار المصرية
المتحف المصري

(٣)

ثالثاً : تبينت اللجنة أن هناك بعض القطع قد وردت بقائمة الآثار التي سوف تعرض خلال المعرض مرتبطة باسم اسرائيل ، لذا أوصت اللجنة بعدم ذكر اسرائيل في قائمة الآثار المشتركة حيث تبين للجنة بتوضيح من الجانب الأمريكي أن هذه القطع من مجموعة خاصة لليونيسر يدعى نوربرت شملوهو أمريكي الجنسية وذلك حيث أن هناك مباحثات بين هيئة الآثار المصرية واسرائيل لاسترجاع الآثار المكتشفة بعد عام ١٩٦٧ .

رابعاً : تم الاتفاق على ان تقدم الجهة المنظمة للمعرض خطاب ضمان من الحكومة الامريكية والفرنسية .
هذا وقد تم الانتهاء من أعمال اللجنة الساعة الثانية عشرة ظهرا .

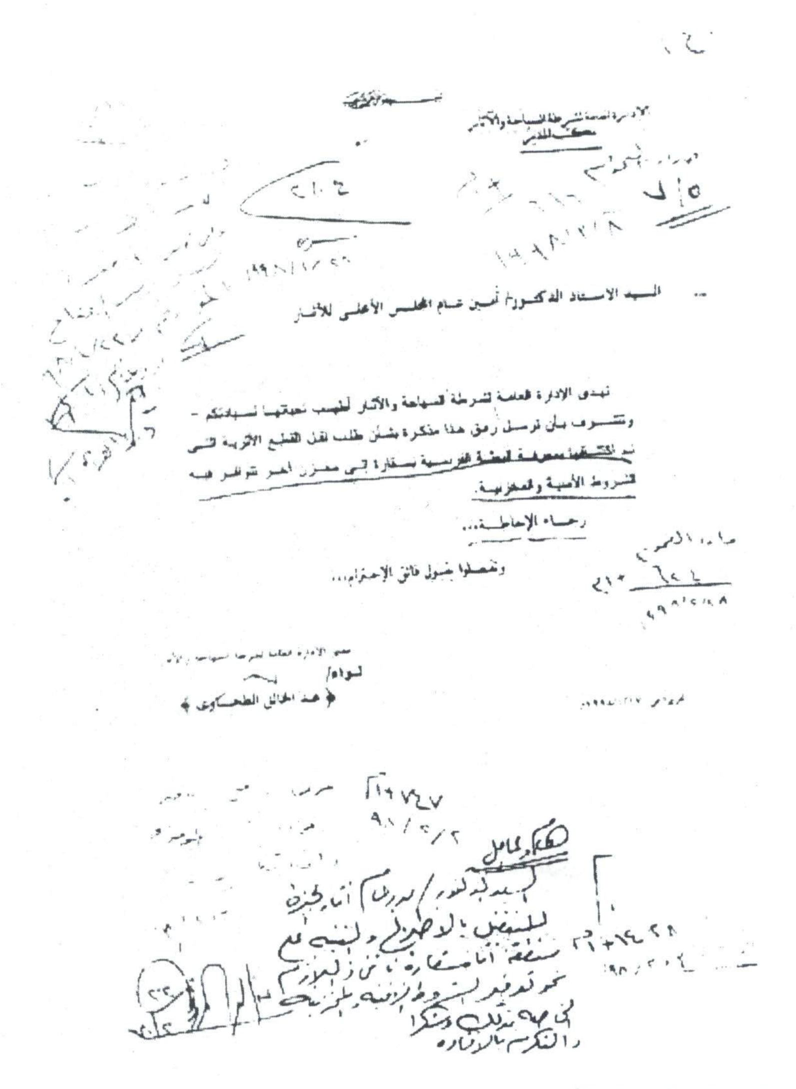
وتحرر هذا محضرا منا بذلك .

أعضاء اللجنة	المستشار القانوني لهيئة الآثار	رئيس اللجنة
د . محمود عبد الرازق	أ . محمد محمد ذكي موسى	أ . د . محمد جمال الدين مختار
د . محمد صالح علي		
د . زاهي حواس		

خطاب رسمي يؤكد عرض تاجر آثار أمريكي لآثار مصرية سرقتها إسرائيل في معرض شاركت فيه مصر.. ولم تعد الآثار إلى مصر

No. مسلسل	Material Culture القطعة الأثرية	Material المادة	Provenance الموقع	Date العصر	Reference المرجع
1.	Golden ring قرط ذهبي (انظر الصورة)	Gold ذهب	Qasraweet قصرويت	Nabatean نبطي	Oren 1994, 121
2.	Golden bracelet سوار من الذهب (انظر الصورة)	Gold ذهب	Qasraweet قصرويت	Nabatean نبطي	Oren 1994, 121 *Qadmoniot* 10, 94-107:
3.	Golden coin of the Byzantine emperor Heraclius minted at Nicomedia between 613 and 641. عملة ذهبية للامبراطور البيزنطي هرقل (انظر الصورة)	Gold ذهب	Ostracine (Flusyat) الفلوسيات	Byzantine بيزنطي	Oren 1994, 117
4.	Golden coin of Constantinus IV minted at Constantinople between 668 and 685. عملة ذهبية لقسطنطين الرابع (انظر الصورة)	Gold ذهب	Ostracine (Flusyat) الفلوسيات	Byzantine بيزنطي	Oren 1994, 117
5.	A silver pin decorated with the head of a cobra. دبوس من الفضة مزخرف برأس كوبرا	Silver فضة	El-Qals القلس	greek	Oren 1994, 139
6.	Bronze spearheads رؤوس حراب من البرونز (العدد غير محدد)	Bronze برونز	Bir el-Abd بئر العبد	New Kingdom	Oren 1994, 139
7.	Bronze spearheads رؤوس حراب من البرونز (العدد غير محدد)	Bronze برونز	Bir el-Abd بئر العبد	New Kingdom	Oren 1994, 139
8.	Bronze arrowheads رؤوس سهام من البرونز (العدد غير محدد)	Bronze برونز	Bir el Abd بئر العبد	New Kingdom	Oren 1994, 13
9.	Bronze arrowhead رأس سهم من البرونز	Bronze برونز	El-Kedwa الكدوة	Saite العصر الصاوي	*BASOR* 256, 2
10.	Bronze arrowhead رأس سهم من البرونز	Bronze برونز	El-Kedwa الكدوة	Saite العصر الصاوي	*BASOR* 256, 2
11.	Bronze arrowhead رأس سهم من البرونز	Bronze برونز	El-Kedwa الكدوة	Saite العصر الصاوي	*BASOR* 256, 2
12.	Bronze arrowhead رأس سهم من البرونز	Bronze برونز	El-Kedwa الكدوة	Saite العصر الصاوي	*BASOR* 256, 2

من أحداث قوائم آثارنا في إسرائيل والتي أكد العلماء على عدم عودتها



الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار
مكتب المدير

السيد الأستاذ الدكتور/ أمين عام المجلس الأعلى للآثار

تهدي الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار أطيب تحياتها لسيادتكم -
وتتشرف بأن ترسل رفق هذا مذكرة بشأن طلب نقل القطع الأثرية التي
تم اكتشافها بمعرفة البعثة الفرنسية بسقارة إلى مخزن آخر تتوافر فيه
الشروط الأمنية والمخزنية.

رجاء الإحاطة...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

لواء/
(محمد الخالق الطحاوي)

طلب الشرطة بنقل الآثار التي اكتشفتها البعثة الفرنسية لعدم توافر الشروط الأمنية بمخازنها

٦٠٧ ص ع
٢١/٧/١٩٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأوقاف
مكتب الوزير
العلاقات العامة

السيد الاستاذ / رئيس تحرير جريدة الشعب

تحيه طيبه ... وبعد ،

ايماء لما نشر بجريدتكم فى ١٧/٣/٩٨ تحت عنوان (بلدوزر الآثار بدون رحمـــة) .

أتشرف بالافادة :-

بالمعاينة وجد أن مسجد قايتباى الرماح بالناصرية بالسيدة زينب تم ازالته بالكامل منذ سنوات وجارى الان الهدم فى اعمال الاساسات بواسطة شركـة المقاولون العرب التى تعمل من قبل الآثار حيث أن المسجد من المساجد الاثريـــة .

برجاء التفضل بالاحاطه ونشر الرد بجريدتكم الموقرة فى أقرب فرصة ممكنة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ....

مدير عام
العلاقات العامـــة

" حسين ضوى أدم "

١٩٩٨/٦/١٧

رد رسمي من الأوقاف يؤكد إزالة مسجد قايتباي الرماح الأثري بالكامل ثم إعادة البناء لأنه من المساجد الآثرية!!

المجلس الأعلى للآثار
قطاع الآثار المصرية
منطقة آثار المطرية وعين شمس

السيد العميد / مأمور قسم شرطة المطرية

تحية طيبة ... وبعد

[illegible]

بلاغ عن سرقة آثار المطرية في حضور سيارات الشرطة وإحضار اللصوص للودر لنقل الآثار الثقيلة!

(٢)

[illegible] وحصولنا على المعلومات عن الواقعة لدى [illegible] المنطقة [illegible]

وعليه قمنا باستدعاء المرشد السري المذكور عن معلوماته

فأجاب أجاب :

اسمي ساعد / يوسف أحمد [illegible] [illegible] الداخلية

[illegible] واقرأ :

س / ما المعلومات السرية التي توصلت إليها ؟

ج / [illegible] معلومات عن [illegible] الأثار محمد محمد سعيد

[illegible] الخفير / محمد [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] أنه أثناء [illegible] المنطقة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣ الساعة

الثانية [illegible] صباحاً تقريباً شاهدا ضوء [illegible] الغربية

المعروفة [illegible] [illegible] الرئيس [illegible] ذهبا إلى

[illegible] قليلا وقرب أحدهما [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] وقام الخفير / أحمد محمد سعيد [illegible]

[illegible] [illegible] وجود شخص [illegible]

[illegible] [illegible] الى [illegible] أحدهما صاح [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] كان مرتديه

[illegible] الرتب العسكرية حيث كان يرتدي الملابس العسكرية

وقال [illegible] [illegible] حد [illegible] كان معه [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الرأسه [illegible]

[illegible] تواجدهم بالمنطقة الأثرية في هذا الوقت

[illegible] [illegible] المنطقة الأثرية [illegible]

[illegible] بالمنطقة ثم [illegible]

[illegible] [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الشرطة

س / ومن الذي أبلغك تلك المعلومات

ج / الخفير محمد محمد سعيد والخفير محمد عبد الله محمد [illegible]

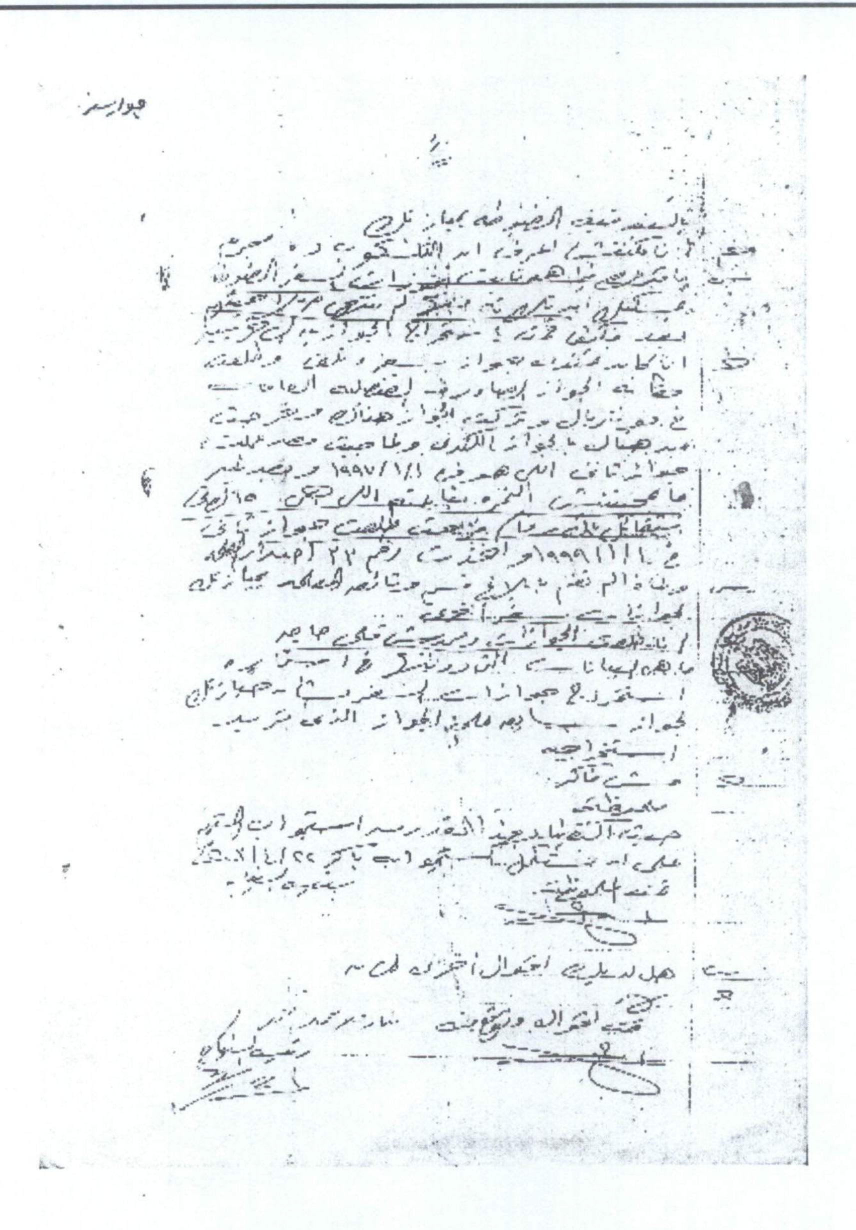
المجيب —

محضر يؤكد أن المتهم بالتقيب عن الآثار ضابط شرطة بالزي الرسمي قائلاً للخفراء: «أنتم مش عارفين أنا مين»

آثار ضبطتها وحدة مطار القاهرة وهي تخص مسؤولة بالآثار وزوجها ضابط الشرطة تم إعادة تشكيل اللجان حتى تراجعت إحداها وذكرت أن المضبوطات غير أثرية وبعدها سافرت الآثار للخارج

في تحقيقات النيابة : مفتش الآثار المتهم محمد سيد حسن: كان مع صديقه ٦٠ مليون دولار واحتال على آخر في ١٨٠ ألف دولار فقط

اعترافات طارق السويسي في التحقيقات : لم يحصل على الإعدادية وعمل «تباع» على سيارة.. ثم أصبح يمتلك أكثر من ٧ مليار جنيه

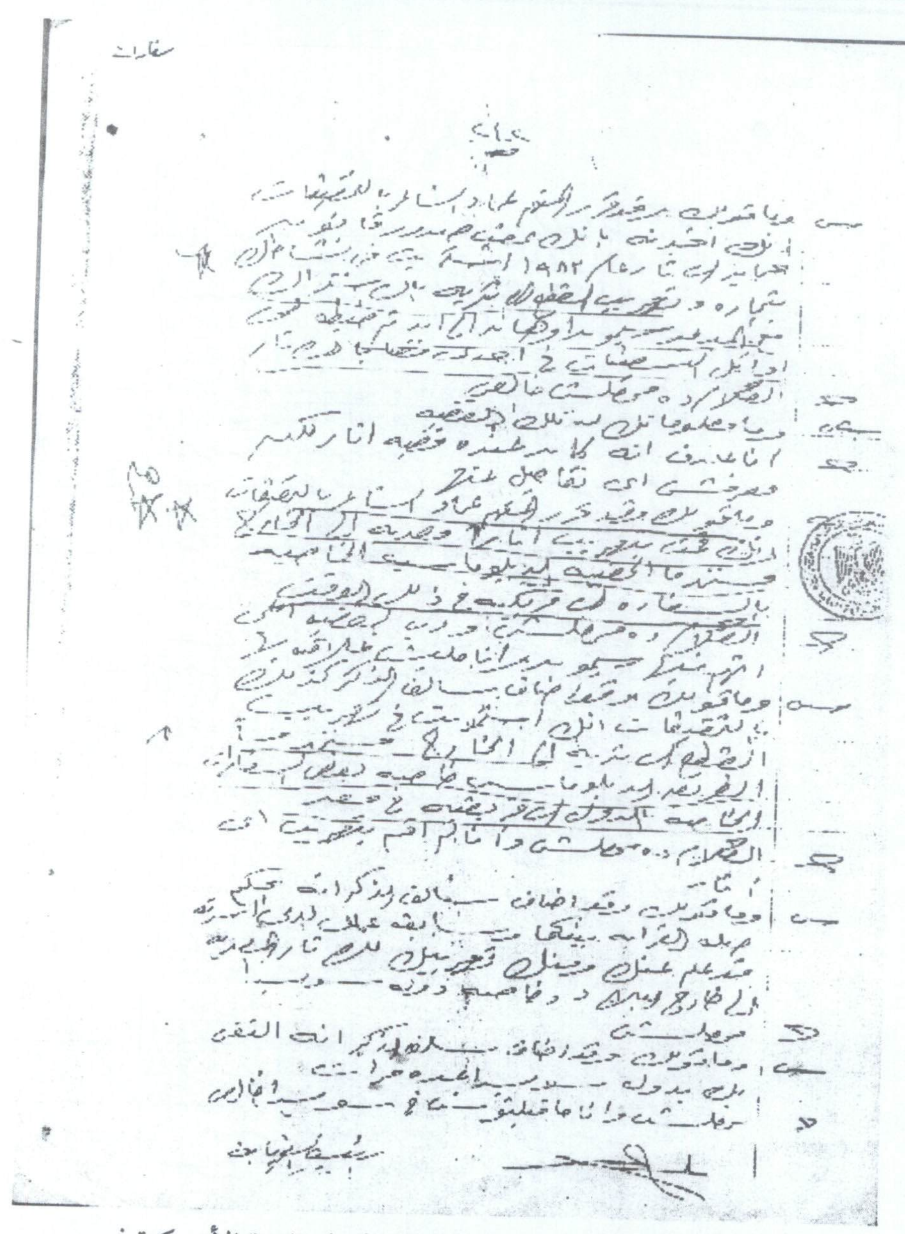


السويسي تفتح له صالة كبار الزوار ويحمل ثلاث جوازات سفر في وقت واحد لأنه يتفاءل بالأرقام الفردية!

٤٩

أو تحديد ماهية تلك الهدايا
إلا لم تتوصل التحريات الى ذلك إنما
أشارت الأحاديث الهاتفية الى حرص
هالة المتهم / طارق السويسي لديها بعرض
تلك المبالغ عليها
فماذا عن المتهمة / هالة طلعت حماد وفى
جانب من الأحاديث الهاتفية للمتهم
طارق السويسي ورد ذكر المتهمة في
بعض الأحاديث الهاتفية المسجلة حوارا
دار بين المتهمة / هالة والمتهم طارق السويسي
ومن خلال مضمون هذا الحوار طلب الأخير من
محمد شلبي إنها من فتح حساب سري له من
أحد البنوك وبإجراء التحريات حول مضمون
تلك المكالمة والتحريات فيها تبين أنها
تدعى / هالة طلعت سيد حماد وتقيم بالعقار
رقم ٦ شارع السد العالي بالشقة رقم ٥٢ ع ٤
بدائرة قسم الدقي كما أن لديها محل إقامة
آخر بالعقار رقم ١٨ ميدان المساحة بالدقي
وهي تعمل ببنك كريدي سويس وسبق
لها أن عملت بمكتب تمثيل البنك المذكور في
مصر وأكدت التحريات وجود علاقة قوية
تربطها بالمتهم / طارق السويسي وأنها
تعاونت في فتح حسابات وإيداع أموال في
البنك الذي تعمل به وتحويل أخرى الى الخارج
لإخفاء ثرواته غير المشروعة المتحصلة
من تجارة الآثار وتهريبها ولقد من أهم المعاونين
له في إخفاء ونقل وتشغيل أموال وقد أكدت
التحريات والمصادر السرية أن لديها مستندات
كمقابل بعد تنفيذ كيفية قيام المتهم / طارق
السويسي للانتقام معها على فتح حسابات
سرية متفرعة عن حسابه الأصلي وبأسماء

تورط هالة طلعت حماد ولم تتم محاكمتها



التحقيقات تكشف عن استخدام الحقيبة الدبلوماسية الأمريكية في تهريب الآثار.. وتورط سفارات أخرى في المعاونة على التهريب

ALISCAFI EGYPT INVESTMENTS S.A.E



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد اللواء / قائد قوات حرس الحدود

وزارة الدفاع ،

تحية طيبة و بعد ،

بالاشارة الى واقعة هروب الوحدة البحرية السياحية بروشيدا من الميناء الشرقي بالاسكندرية الساعة ١٩٠٠ يوم ١٩٩٤/٨/٨ دون اي معارضة من القوات المرابطة بالمنطقة و دون ابلاغ مكتب حرس الحدود بالاسكندرية حتى تمكنت الوحدة بكل اسف من الفرار الى المياه الدولية .

و قد قمنا نحن بابلاغ مكتب حرس حدود الاسكندرية بالواقعة تليفونيا من القاهرة في ضوء اخطارنا بواسطة البحارة المصريين التي كانت الوحدة في حراستهم ، و تم الابلاغ الساعة ٨٫٤٥ مساء اليوم نفسه .

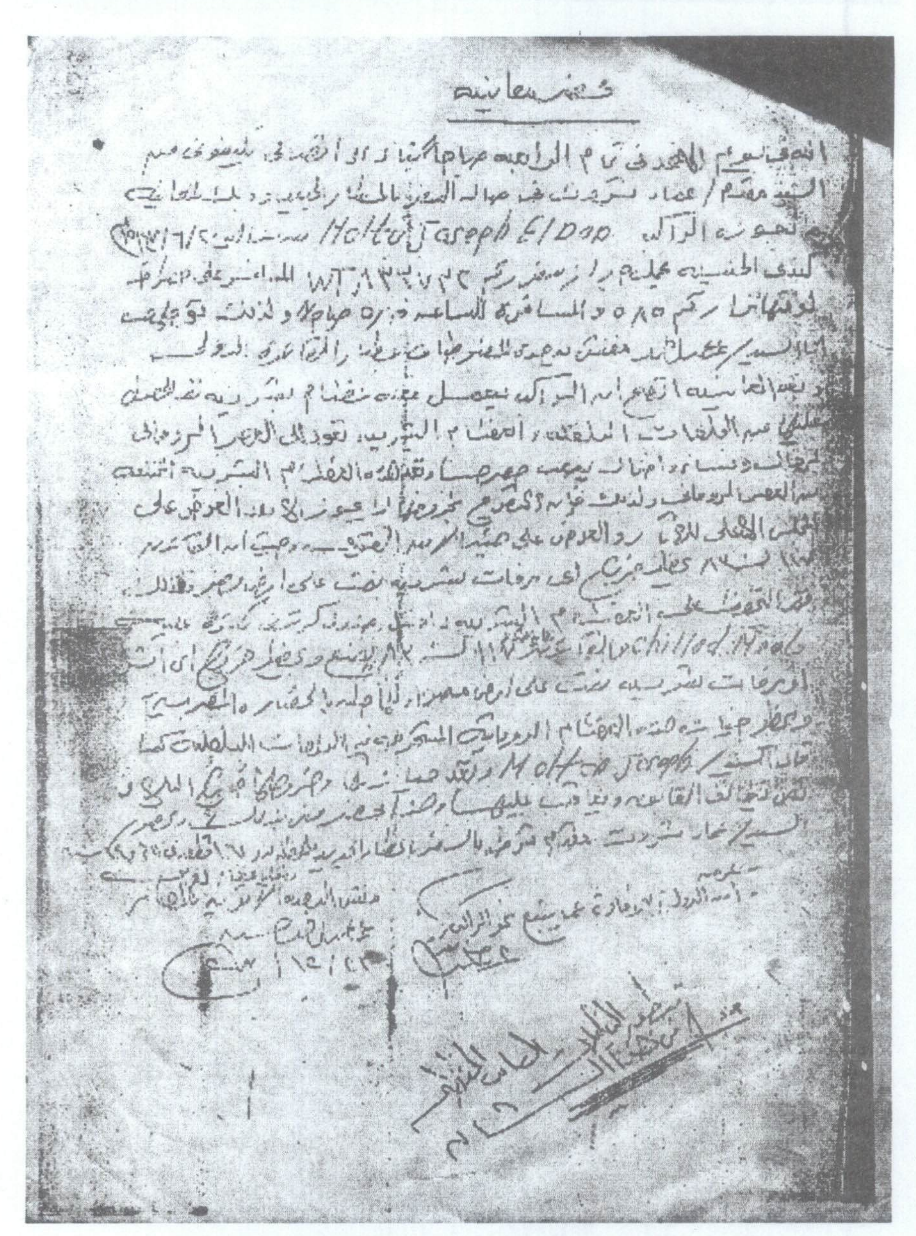
و نود الاشارة الى عملية هروب الوحدة دون الطرق القانونية سوف يكلفنا ٢٥٠... جم رسوم مستحقة لمصلحة الضريبة على المبيعات و ضياع مبلغ مماثل اخر كنا بصدد استرداده بمجرد اعادة تصدير الوحدة طبقا للموافقات التي حصلنا عليها، بالاضافة الى المشاكل القانونية المترتبة على ذلك.

و تحرر محضر بقسم الجمرك بتاريخ ١٩٩٤/٨/٩ و عرض على النيابة في اليوم التالي برقم ٦١٢١ اداري و تم ابلاغ جميع الجهات الامنية بالدولة بالواقعة و تم اعداد مذكرة لوزارة الخارجية لاتخاذ اللازم ضد الشركة الايطالية و قبطان الوحدة .

و اتهمنا البحارة المصريين بالتواطؤ الصريح مع القبطان و تسهيل مهمة هروبه و تزويده بمعلومات عن الحراسة و ظروفها ، حيث ان القبطان لا يمكن ان يخاطر بالتعرض لنيران حرس الحدود و البحرية لولا ثقته ان الهروب مؤمن و ممكن ، و كان له ذلك .

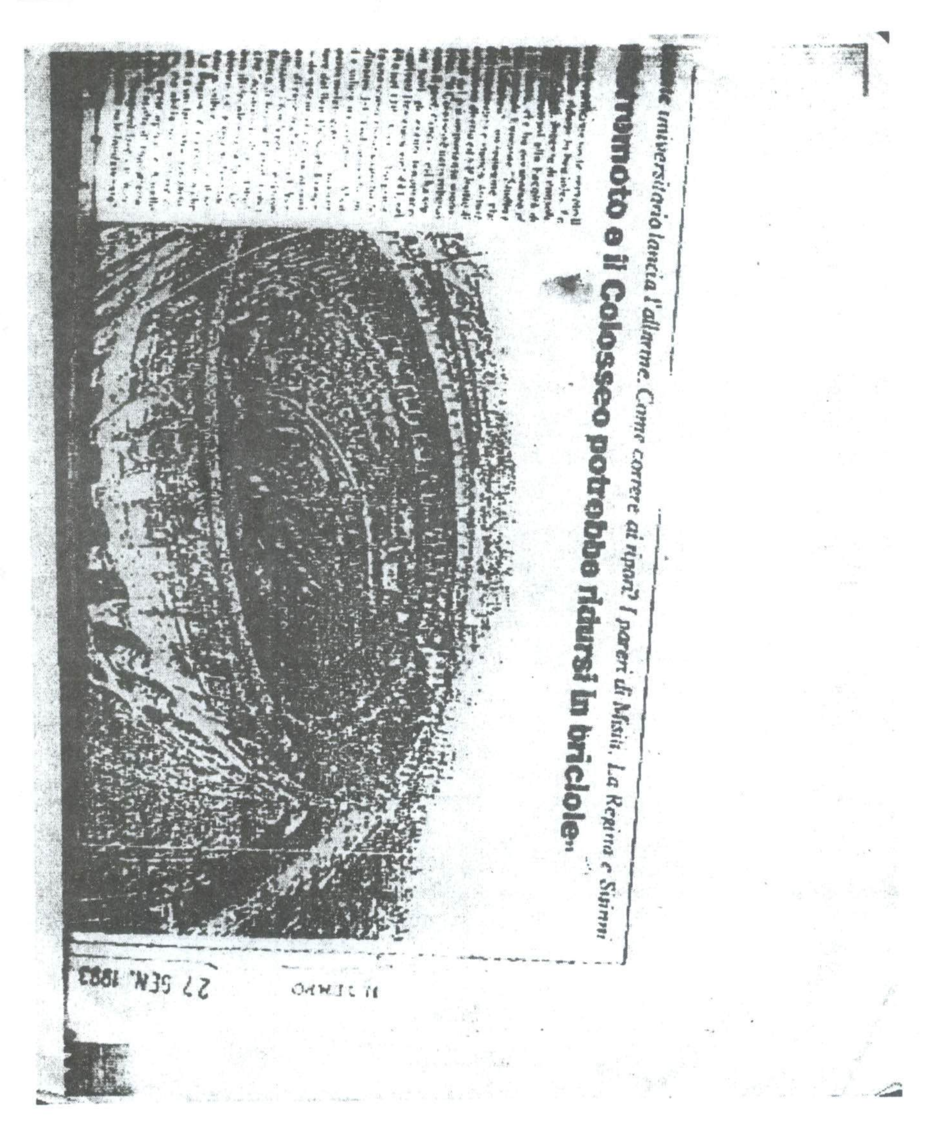
من تسلم الوحدة منذ وصولها الى الاسكندرية عام ١٩٩٢ و طوال رحلتها في الذهاب الى اسوان و عودتها الى الاسكندرية ، تم التنسيق مع قوات حرس الحدود و مكاتبها المنتشرة في جميع المحافظات تحت اشراف و بتنسيق من هيئة العمليات، وتم اخطار مكتب الاسكندرية بتحركها من رشيد في اتجاه ميناء الاسكندرية الشرقي ، و قامت القوة الخاصة بالميناء بزيارة الوحدة بمجرد دخولها و تم الاخطار بوصولها و تراكيبها، اي انها كانت تحت اشراف و مراقبة حرس الحدود بصفة مستمرة شأنها شأن اي عائمة اخرى مهما كان حجمها او جنسيتها.

بلاغ عن هروب سفينة إيطالية من ميناء الإسكندرية دون أي تفتيش



محضر معاينة

حتى عظام المومياوات لم يرحمها الأجانب من السرقة.. للأسف لعمل تحاليل للكشوف عن صلتنا بقدماء المصريين



...e universitario lancia l'allarme. Come correre ai ripari? I pareri di Misiti, La Regina e Stinni

...remoto e il Colosseo potrebbe ridursi in briciole»

جريدة التمبو الإيطالية تؤكد القبض على «كروتشيه» وتبديده الأموال في مشروعات الآثار بدول العالم الثالث ضمن عصابة ألمافيا .. واحد ممن استعان بهم فاروق حسني في ترميم آثار مصر!




الفهـرس



الفهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة



السيرة الذاتية للمؤلف



السيرة الذاتية للمؤلف

المؤلف في سطور

الاسم: علي عبد الحليم عبد الفتاح مصطفى القماش.

اسم الشهرة: علي القماش

المهنة: صحفي (عضو بنقابة الصحفيين)

مهتم بشؤون الآثار.

الخبرات:

-شغل رئيس قسم الأخبار والتحقيقات الصحفية بجريدة الشعب.

-شغل رئيس تحرير لجريدة التكافل ومجلة العالم العربي (مصرية – إيطالية). ومدير تحرير جريدة اللواء الدولية.

-رئيس لجنة الأداء النقابي.. وشغل وكيل اللجنة الثقافية بنقابة الصحفيين.

-أدار وشارك في العديد من الندوات الثقافية خاصة المهتمة بشؤون الآثار.

-عضو في اتحاد الأثاريين العرب وجمعية الحفاظ على التراث والعديد من الجمعيات المهتمة بالحفاظ على الآثار والتراث والبيئة ومحاربة الإدمان ورعاية المعوقين والدفاع عن سجناء الرأي والحريات.

-ينشر له مقالات وموضوعات صحفية بصحف مصرية منها: الشعب – الأحرار- العربي – الكرامة- التكافل – اللواء الدولية – الديار – صوت الأمة - النهار.

-كتب موضوعات صحفية عن موضوعات التراث والآثار بصفة غير منتظمة بصحف عربية منها المسائية السعودية والاتحاد والشبيبة الإماراتية والأولى والمجالس وأوان الكويتية.

-ينشر له مقالات وموضوعات في مواقع صحفية على شبكة الإنترنت منها: الشعب – الأسبوع – الميثاق العربي – الشارع العربي – المصريون.

-قام بحملات صحفية شهيرة تحول معظمها إلى مادة لاستجوابات في البرلمان منها : حماية الآثار من السرقات والتهريب – مشروع هضبة الأهرام – إيقاف مشروع فندق باب العزب بحرم القلعة وفنادق مواجهة للقلعة – مشروع القاهرة التاريخية –

مواجهة نواب المخدرات – حماية البيئة – أخطاء في نفق الشهيد أحمد حمدي –التصدي للأغذية الفاسدة وزيت الشلجم – بيع القطاع العام.

المؤلفات:

هضبة أهرامات الوزير.. اغتيال الآثار والتطوير – مخطط ضياع الهوية وتدمير الآثار الإسلامية والقبطية – العلاقات الأخطبوطية الإسرائيلية للتطبيع مع الوزارات المصرية – جرائم أمريكا في العراق – الكتاب الأسود للفساد في قطاع الأعمال وبيعه للصهاينة – بقايا كاتب – مسرحية فلسفة الأغبياء – مسلسل عائلة الباشا سابقًا – مسلسل النظارة – الحقوق السياسية والاجتماعية في الإسلام – المنهاج الإسلامي ومعالجة مشكلات البيئة (طبعة الهيئة العامة للكتاب) – الاختراق الصهيوني للآثار المصرية – حصاد العصر في سرقة آثار مصر.

الجوائز:

-جائزة نقابة الصحفيين لأفضل تغطية إخبارية عام ١٩٨٩.

-جائزة نقابة الصحفيين لأفضل التحقيقات الصحفية عام ٢٠٠٠.

-جائزة التميز الصحفي بجريدة الشعب ١٩٩١.

-جائزة اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي ١٩٩٤.

-جائزة فرسان الصحافة لأفضل التحقيقات الصحفية عن محاربة الإدمان والمخدرات ١٩٩٦.

-جائز جمعية كتاب البيئة والتنمية عن أفضل الأعمال الصحفية في مجال البيئة والتنمية ١٩٩٨.

-جائزة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للشخصيات التي حاربت الفساد (٢٠١٠).

والله ولي التوفيق

عنوان المراسلة

نقابة الصحفيين ٤ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة

البريد الإلكتروني

alyalkammash@yahoo.com

المسكوت عنه
فى مصر المحروسة

أ. د. عواطف عبد الرحمن



جمهورية الفساد

مبارك والذين معه

عماد الصـــابر



القاهرة : ٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو - ميدان الأوبرا : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

هؤلاء أسقطوا الرئيس

كواليس المطبخ السياسى

محمـــد أبو زيد



القاهرة : ٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو - ميدان الأوبرا : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

رقم الإيداع :

٢٠١١/١٥٩٠٨



القاهرة : ٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو - ميدان الأوبرا : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com